المجموعة الناصية

موسوعة نحوية حافلة تحتوي

- نظم الخلاصة لابن مالك ت ٦٧٢ هـ
- البهجة المرضية في شرح الدرة الألفية للسيوطي ت ٩١١ هـ
- حاشية ميرزا أبو طالب على البهجة ت ١٢٣٧ هـ
- حاشية محمد نوري ناصر الأستي على البهجة ت ١٤٣١ هـ

صنعة

محمد نوري ناصر

قرأه وصححه

يوسف علي بديوي

راجعه وقدم

الدكتور محمد عبد الله قاسم

الجزء الثالث

دار نور الصباح

المجموعة الناصية

NURSABAH YAYINCILIK
DAĞITIM KAĞITÇILIK SANAYİ TİCARET LİMİTED ŞİRKETİ
1.Cadde No: 64 MİDYAT/MARDİN/TURKEY
TEL: (+90482) 4622775-4622774

يطلب في سوريا من
دار نور الصباح دمشق ـ حلبوني
هاتف: ٠٠٩٦٣١١٢٢٤١٧٣٧

Website: www.nourssabah.com
E-mail: info@nourssabah.com

مؤسسة محمد نوري ناص
MEHMET NURI NAS
PUBLISHER OF ISLAMIC BOOKS
١٩٤٨

Title: Al Majmou'a Annassieh
Autor: Mehmet Nuri Nas
Publisher: Nursabah
Editor: Youssef Bdeoui
Pages: 680
Year: 2014
Printed in: Lebanon
Edition: 1

الكتاب: المجموعة النّاصيّة
المؤلف: محمد نوري ناص
الناشر: دار نور الصباح
عدد الصفحات: ٦٨٠
سنة الطباعة: ٢٠١٤م
بلد الطباعة: لبنان
الطبعة: الأولى

978-9933-9114-8-5
9789933911485

نور الصباح

المجموعة الناصية

موسوعة نحوية حافلة تحتوي

* نظم الخلاصة لابن مالك ت ٦٧٢ هـ
* البهجة المرضية في شرح الدرة الألفية للسيوطي ت ٩١١ هـ
* حاشية ميرزا أبو طالب على البهجة ت ١٢٣٧ هـ
* حاشية محمد نوري ناصر الأسلي على البهجة ت ١٤٣١ هـ

صنعة

محمد نوري ناصر

راجعه وقدم

الدكتور محمد عبد الله قاسم

قرأه وصححه

يوسف علي بديوي

الجزء الثالث

دار نور الصباح

بسم الله الرحمن الرحيم

إعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ والمَفْعُول

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ

هذا باب إعمال اسم الفاعل والمفعول

وهو ـ كما قالَ في «شَرْحِ الكافِية» ـ ما صِيغَ مِنْ مَصْدَرٍ مُوازِناً لِلْمُضارِعِ لِيَدُلَّ على فاعِلِهِ غَيْرُ صالِحٍ لِلإضافَةِ إلَيه، وفي الباب إعمالُ اسْمِ المَفْعُول.

(كَفِعْلِهِ اسْمُ فاعِلٍ فِي العَمَلِ) ....

أبو طالب

(قوله: ليدل على فاعِلِه) أي: ليدل بالتضمن على فاعلِ المصدرِ.

(قوله: إليه) أي: إلى فاعلِ المصدرِ الذي هو فاعل ما يصيغ أيضاً.

الناصية

(قوله: ما صِيغَ مِنْ مَصْدَر... إلخ) أيْ: كـ (ضارِب) صِيغَ مِنَ المَصدَرِ (ضَرْب). وهو مُوازِن لِلْفِعلِ المُضَارِع (يَضْرِب) وإنّما صِيغَ ذلِكَ لِيَدُلَّ عَلَى فَاعِلِ الْمَصْدَرِ ـ يَعني: أرادُوا لَفظاً يَدُلُّ على فَاعِلِ المَصدَرِ فَصَاغُوا اسْمَ الفاعِلِ ـ وهو غيرُ صالِحٍ لِلْإضَافَةِ إلى فاعلِهِ، فَلَوْ ضربَ زيد عَمْراً، فلا يقالُ: ضارِب زيدٍ عَمْراً. (والمُوَازَنَة) لِلْمضارِع إنّما هي في الحَرَكاتِ والسّكونات، لا في الضَّمِّ، والفَتْحِ، والكَسْرِ، فقد يُوازن اسْم الفاعِلِ مَعَ المضَارِعِ في أشْخاصِ الحَرَكاتِ أيْضاً، كـ (ضارِب، ويَضْرِب)، وقد لا يُوَازِن إلّا في أصلِ المتحركيةِ والسَّاكِنِيةِ كـ (ناصِر، وَيَنْصُر)، حيث إنّ الصَّادَ فيهما مختَلِف الحَرَكَة.

(قوله: مُوازناً لِلْمُضارع) أمّا موازنته للمضارع في غير الثلاثي المجرد فواضحٌ، فإن مكرم مثلاً على وزنِ يكرم، وهكذا باقي الأبوابِ، وأما الثلاثي فموازنٌ للمضارعِ في الحركةِ والسُّكون لا في كيفيةِ الحركات. (دشتي). فكما أن يضرب حرفه الأول مفتوحٌ، والثاني ساكنٌ، والثالث والرَّابع متحركانِ، فكذلك ضارب (دشتي).

(قوله: لِيَدُلَّ على فاعِلِهِ) أي: فاعل المصدر، فإذا وقع ضربَ، وكان فاعل الضَّربِ زيد ومفعوله عمراً، فاللفظ الدَّالُّ على زيدٍ (الفاعل) هو الضّارب، والدَّال على مفعولِهِ مضروب. (دشتي).

(قوله: غَيْرَ صَالِحٍ لِلإِضَافَةِ إِلَيه) أي: إلى الفاعلِ، فلا يقال ضارب زيد إذا كان زيد فاعلاً للضرب (دشتي).

(قوله: كَفِعْله اسْمُ فاعِل في الْعَمَل) واسم الفاعلِ هو الصِّفة الدالة على فاعلٍ جارية في التّذكيرِ والتّأنيثِ على المضارعِ من أفعالِها لمعناه أو معنى الماضي، كذا عرفه في (التّسهيل) (أشموني).

(قوله: كَفِعْلِهِ اسْم فاعل في العَمَلِ) يعني: اسم الفاعِلِ يَعملُ عَمَلَ فِعْلِهِ، سَواءٌ كانَ فعلُهُ لازِماً، أو مُتَعَدِّياً إلى مَفعولٍ واحِدٍ، أوْ إلى أكثر، وهذا العَمَلُ يَعْمله اسْم الفاعِلِ سَواء كانَ مقدَّماً

مُقَدَّماً ومُؤَخَّراً، ظاهِراً ومُضْمَراً، جارِياً على صِيغَتِهِ الأَصْلِيَّةِ ومَعْدُولاً عَنْها ....

أبو طالب

(قوله: مقدماً أو مؤخراً) الأحوال السِّتة إما أن تكون بأسرها لاسم الفاعلِ، فالمرادُ بالظَّاهرِ والمضمرِ، إمَّا ما كان اسماً ظاهراً أو ما كان ضميراً، وإمّا ما كان ملفوظاً أو ما كان مقدّراً، وكانَ المرادُ هو الثَّاني، وإن كان يأباه ظاهرُ سياق ما ذكره في المصدرِ؛ لأن اسمَ الفاعلِ إذا كان ضميراً، أي: ضميراً مرجعه اسم الفاعلِ، فهو كمصدرٍ، كان كذلك في الإهمال عن العملِ، ولو وقع عمله في الفصيحِ لقبل الحمل على حذفِ الفعلِ، وإما أن تكون الأحوال الأربعة أحوالاً لمفعول قوله: في العملِ، وهو معمول اسم الفاعل والأخيرتان لفاعلهِ، وهو نفس اسمِ الفاعلِ، والظَّاهر والمضمر أيضاً كضرابِ اسم رجل. والمخافة: الخوفُ، والإفلاس: الفقرُ، والليان: المماطلة في أداء الدَّين، يعني: أني أعطيت القرض بها، أي: بذخيرتي بالمعنيين لكنَّ الأولى الحملُ على المعنى الأولِ.

(قوله: جارياً على صيغته الأصلية) المرادُ بالصِّيغةِ ميزانُ اسمِ الفاعلِ.

(قوله: أو معدولاً عنها) فيه إشارة إلى أن صيغةَ اسمِ الفاعلِ من غيرِ عدولٍ لا يكون إلا الصِّيغة المعهودة المشهورة بصيغتهِ.

الناصية

على مَعمولِهِ أمْ مُؤَخَّراً عنه كـ (أنا ضارِب زيداً) و(أنا زيداً ضَارِب) وسَواءٌ كانَ اسْمُ الفاعِلِ ظاهِراً كالمِثَالَيْنِ المَذْكُورَيْنِ، أمْ كَانَ مُسْتَتِراً كـ (أنا زيداً ضَارِبُهُ) تقديرُهُ: أنا ضَارِب زَيْداً ضَارِبُهُ، وسَوَاء كَانَ جَارِياً على صِيغَتِهِ الأصْلِيَةِ ـ أيْ: على وَزْنِهِ الأصْلِيّ ـ كالأَمْثِلَةِ المَذْكُورَةِ أمْ كانَ مَعدولاً عَنها كالصِّيَغِ الّتي لِلْمُبالَغَةِ، مِثل: (أنَا ضرّاب زَيداً)، فـ (ضَرَّاب) اسْم فاعِلٍ جِيء بِهِ على هَذَا الوَزْن للْمُبالَغَة. (شيرازي).

(قوله: في العمل) أي: عمل التعدِّي إن كان فعله متعدياً وعمل اللزوم إن كان فعله لازماً، وإنما قال: في العملِ؛ لمخالفة اسمِ الفاعلِ الفعل في جوازِ إضافته لمعموله، ودخول اللام على معمولِهِ المتأخرِ بخلافِ الفعلِ فيهما، وفي أنه يصحُّ أن يقعَ هو ومعطوف عليه خبراً عن مثنى أو وصفاً له، فيمتنع تقديم معمولِهِ عليه نحو: هذان ضارب زيداً ومكرمه، وجاء رجلانِ ضارب زيداً ومكرمه، بخلافِ الفعل والجارِّ والمجرورِ متعلّق بالاستقرارِ الذي تعلّق به الكاف أو بالكافِ؛ لما فيها من معنى التَّشبيه بناءً على القول بجوازِ التعلقِ بالحرف الذي فيه معنى الفعل كما مرّ بيانه في بابِ حروفِ الجر (صبان).

(قوله: في العمل) أي: في مطلقِ الحركاتِ والكتابِ ولو بحسبِ الأصلِ كما في يقوم، وقائم حالٌ من الصِّفة أو من ضميرِها في الدَّالةِ.

(قوله: مُقَدَّماً ومُؤَخَّراً... إلخ) الحالات السِّتة كلها لاسم الفاعلِ، فالمقدَّم نحو: أنا ضاربٌ زَيدٌ، فضاربٌ عمل في زيد وهو مقدَّم عليه، والمؤخَّر نحو: أنا راكباً ضاربه، فعمل في الحالِ،

(إنْ كانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ) لأنَّه حينئذٍ يكُونُ لَفْظُهُ شَبِيهاً بِلَفْظِ الفِعْلِ المَدْلُولِ به على الحالِ والاسْتِقْبالِ، وهو المُضارِع، فإنْ لَمْ يَكُن؛ ....

أبو طالب

(قوله: إن كان عن مضيه) إلى آخره، عن مضيهِ متعلِّق بمعزلٍ قدم للضَّرورة، ومعزل مصدر ميمي، وباؤه بمعنى مع متعلّق بمقدرٍ خبر لكان، ثم اعلم أن الشَّرطين إنما هما لمجموعِ نوعي عمل اسمِ الفاعلِ يعني: الرَّفع والنَّصب لا لكلٍّ واحدٍ منهما حتى يردَ عليه أنَّ عملَ رفعه لا ينتفي بانتفاءِ الشَّرطِ الأول، فإن اسمَ الفاعلِ بمعنى الماضي يعمل في الفاعلِ اتفاقاً.

(قوله: لأنه...) قيل: الصواب أن يقولَ: بدل اللفظِ في الموضعين المعنى، وأن يقتصر عن قولهِ: الفعل مدلول به... إلخ بقولنا: المضارع، أما الأول: فلأن العزلَ يوجبُ شبهَ معناه، بالمضارعِ لا لفظه؛ إذ شبه لفظه به ثابتٌ مطلوب، وأما الثاني فللاختصار أقول: مراده جعل العزل علة للشبهِ اللفظيِّ من حيثُ الدلالة الذي هو راجعٌ إلى الشبهِ المعنوي لا من حيث الموازنة، كما توهمه المعترض، وذكر التَّطويل المذكور للإشارةِ إلى هذا بأخصرِ وجهٍ؛ إذ تعليق الحكم بالوصفِ مشعرٌ بالحيثيةِ، وإنما جعل هذا الشَّبه لفظياً مع إمكان جعله معنوياً ليصيرَ معروض الشبهِ والعملُ العلة والمعلول شيئاً واحداً. فافهم.

الناصية

وهو متأخر عنه، والظَّاهر كالمثالينِ والمضمرِ، كما في اشتغالِ اسمِ الفاعلِ، نحو: أنا زيداً ضاربه، فـ (زيداً) منصوبٌ بضاربٍ المقدَّر يفسّره ضاربُ المذكورُ، والجاري على الصِّيغةِ الأصليّةِ، كالأمثلةِ السابقةِ والمعدولةِ عنها كأمثلة المبالغةِ. (دشتي).

(قوله: إنْ كانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ) أي: شرطُ عمل اسم الفاعلِ أن لا يكونَ بمعنى الماضي. مِثلَ (أنا ضارِبُ زيد أمس) ـ بِجَرِّ زَيدٍ بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال؛ لأنه إنما عمل حملاً على المضارع، وهو أي المضارع كذلك، أي: بمعنى الحال أو الاستقبال.

(قوله: لِأنَّه حينئذٍ) أي: حينما هو بمعنى الماضي حاصلُ كلامهِ أن اسمَ الفاعلِ، كما ذكر أول البابِ موازنٌ للمضارعِ، فإذا كان معناه أيضاً كالمضارعِ استحقَّ أن يعمل عملَ المضارعِ لمطابقةِ اللفظِ مع المعنى، وأما إذا كان معناه الماضي، ولفظه كما نعلم شبيهاً بالمضارعِ الذي هو دالٌّ على الحالِ والاستقبالِ، فلا يعمل لتخالفِ اللفظ والمعنى، وتخلّف المعنى عن اللفظ. (دشتي).

(قوله: على الحَالِ والاسْتِقْبَالِ) بأن كان بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ مثل ذلك ما إذا كان بمعنى الاستمرارِ التَّجددي كما تقدم، وكلام النَّاظمِ شاملٌ له.

(قوله: فإنْ لَمْ يَكُن... إلخ) أيْ: فإنْ لم يكُنْ مُنْعَزِلاً عَن مَعنى الماضي، بَلْ كانَ بِمَعنى الماضِي، فإنْ كانَ صِلة لِألِ المَوْصُولَة عَمِلَ، نحو: (أنا الضَّارِبُ زَيْداً أَمْس) وإنْ لَمْ يكُنْ صِلَةً لأَلْ فَلَا يعمل نحو: (أنا ضَارِبُ زيدٍ أمس)؛ خِلافاً لِلْكِسائِيّ حَيْثُ قالَ: إنّه يَعْمَلُ في هذِهِ الحال أيضاً. (شيرازي).

وَوَلِيَ اسْتِفْهَاماً أَوْ حَرْفَ نِدَا أَوْ نَفْياً أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدا

فَإِنْ كانَ صِلَةً لألْ فَسَيَأْتِي، وإلَّا فَلا يَعْمَلُ خِلافاً لِلْكِسائي.

(وَ) إنْ (وَلِيَ اسْتِفْهاماً) نَحو «أَضارِبُ زَيْدٍ عَمْراً» ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله**: فَسَيَأْتي) في قوله: (وإن يكن صلة أل ففي المُضيّ... وفي (التصريح) فإن كان) اسم الفاعل (صلة لأل عمل) عمل فعله (مطلقاً) ماضياً كان أو غيره معتمداً أو غير معتمدٍ، تقول: جاء الضاربُ زيداً أمس أو الآن أو غداً؛ وذلك لأن أل هذه موصولةٌ، وضارب حالٌّ محلَّ ضرب إن أريد المضي، أو يضرب إن أريدَ غيره، والفعلُ يعملُ في جميعِ الحالاتِ، فكذا ما حلَّ محله، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

وإن يكنْ صلة أل ففي المضي وغيره إعْماله قد ارْتُضِي

(وإن لم يكن) اسمُ الفاعلِ (صلة عمل) عمل فعله (بشرطين) عدميين، وشرطين وجوديين، فالعدميان أحدهما أن لا يوصفَ، والثاني لا يصغر خلافاً للكسائي فيهما، والوجوديان (أحدهما كونه للحالِ أو الاستقبال)؛ لأنه إنما عمل حملاً على المضارع لما بينهما من الشَّبه اللفظي والمعنوي (لا الماضي) لأنه لم يشبه لفظ الفعلِ الذي هو بمعناه (خلافاً للكسائي) في إجازةِ عمله الماضي، وتبعه على ذلك هشام، وأبو جعفرٍ وجماعة، واستدلُّوا بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]، وجه الدَّلالة منه أن باسط بمعنى الماضي، وعمل في ذراعيه النَّصب. (و) قال المانعون: (لا حجةَ له) ولهم (في باسط ذراعيه؛ لأنه على) إرادةِ (حكاية الحال) الماضية (والمعنى يبسطِ ذراعيه)، فيصحُّ وقوع المضارعِ موقعه (بدليلِ) أن الواوَ في كلبهم واوُ الحالِ؛ إذ يحسن أن يقال: جاء زيد وأبوه يضحك، ولا يحسن وأبوه ضحك؛ ولذا قال سبحانه وتعالى: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾ [الكهف: ١٨] بالمضارع الدَّالِ على الحالِ (ولم يقل: وقلبناهم) بالماضي، ومحل الخلافِ في رفعه الظَّاهر ونصبه المفعولَ به، أما رفع الوصف الضَّمير المستتر، فجائز اتفاقاً.

(**قوله**: **خلافاً للكسائي**) ولا حجةَ له في ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨] فإنه على حكايةِ الحالِ. والمعنى: يبسطُ ذراعيه بدليلِ ما قبله، وهو و﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾، ولم يقل: وقلبناهم. أو لم يعتمد على شيء مما سبق خلافاً للكوفيين والأخفش، فلا يجوز: ضارب زيداً أمس، أي: لانتفاءِ الشَّرطينِ الاعتماد وكونه لغير الماضي (صبان).

(**قوله**: **وإن ولي اسْتِفْهَاماً... إلخ**) أي: اعتمد على استفهامٍ أو نفي أو مخبر عنه أو موصوف) أو ذي حالٍ، فالاستفهام والنفي (نحو: أضارب زيد عمراً، وما ضارب زيد عمراً) المخبر عنه نحو: (زيد

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

ضارب أبوه عمراً و) الموصوفُ نحو: مررتُ برجلٍ ضارب أبوه عمراً)، وذو الحالِ نحو: جاء زيد راكباً أبوه فرساً (والاعتماد على المقدرِ) من الاستفهام والنفي، والمخبر عنه والموصوف وذي الحالِ (كالاعتمادِ على الملفوظ به من ذلك (نحو: مهين زيد عمراً، أم مكرمه)، فمهين رفع زيداً ونصب عمراً اعتماداً على الاستفهام المقدر (أي: أمهين ونحو: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [النحل: ٦٩]) فمختلفٌ رفع ألوانه اعتماداً على الموصوف المقدَّر (أي: صنف مختلف ألوانه وقوله) وهو الأعشى ميمون:

(كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يوماً لِيُوْهِنَهَا) فلم يَضِرْها وأوهى قَرْنَهُ الوَعِلُ

كناطح نصب صخرة اعتماداً على الموصوفِ المقدَّر (أي: كوعل ناطح)، والوعل بفتحِ الواوِ مع فتح العينِ المهملةِ أو كسرها كفرسٍ أو كتفٍ، وقد يقال بضمِّ الواو وكسر العين كدئل وهو نادر، والمرادُ به هنا تيس الجبل بجيم وموحدةٍ مفتوحتين، ويقال له: الأيل بفتحِ الهمزةِ وتشديد الياءِ والمثناةِ آخر الحروفِ المكسورةِ، ويوهنها: يزعزعها. (ومنه) أو من الاعتمادِ على الموصوفِ المقدرِ (يا طالعاً جبلاً) فطالعاً نصب جبلاً اعتماداً على الموصوفِ المقدرِ، أي: يا رجلاً طالعاً جبلاً، وقول ابن مالك في النَّظم، أو حرف ندا تصريح منه أنه اعتمدَ على حرف النداءِ وذلك سهو؛ لأن المعتمدَ عليه ما يقرب الوصف من الفعلِ، وحرف النّداءِ لا يصلحُ لذلك؛ لأنه مختصٌّ بالاسم؛ لكونه من علاماته، فكيف يكون مقرباً من الفعل، قال ابن النَّاظم بمعناه، وإلى هذين الشَّرطين أشارَ النَّاظم بقوله:

كفعله اسمُ فاعلٍ في العملِ إن كان عن مُضِيِّه بمعزلِ

أو ولي استفهاماً أو حرفَ نِدا أو نَفْياً أو جا صفة أو مُسْنَدا

وأشار الاعتماد على المقدَّر بقوله:

وقد يكون نعتَ محذوفٍ عُرِفْ فيستحقّ العملَ الذي وُصِفْ

وفي المغني: إن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ، إنما هو للعملِ في المنصوبِ لا لمطلقِ العملِ بدليلين؛ **أحدهما**: أنه يصحُّ زيد قائم أبوه أمس، **والثاني**: أنهم لم يشترطوا الصِّحة نحو: أقائم الزيدانِ، كون الوصف بمعنى الحالِ أو الاستقبال. انتهى.

وذهب الأخفش إلى أنه يعمل وإن لم يعتمد على شيء من ذلك، واستدل بنحو قوله:

خَبيرٌ بَنُو لِهْبٍ. . . . . البيت

وتقدَّم في باب المبتدأ أنه محمول على التَّقديمِ والتَّأخير. (تصريح).

(أَوْ حَرْفَ نِدا) نَحْو: «يا طالِعاً جَبَلاً» وَهو مِن قِسْمِ النَّعْتِ المَحذُوفِ مَنْعُوتُهُ، ولِذا لَمْ يَذْكُرْهُ فِي الكافِيةِ، (أَوْ نَفْياً) نحو: «ما ضارِبُ زَيدٍ عَمْراً» (أَوْ جا صِفَةً) نَحْو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضارِبٍ زَيْداً»، أوْ جاءَ حالاً نَحْو: «جاءَ زَيْدٌ ضارِباً عَمْراً» (أَوْ) خَبَراً (مُسْنَدا) لِذِي خَبَرٍ، نَحْو: «زَيْدٌ ضارِبٌ عَمْراً» «كانَ قَيْسٌ مُحِبّاً لَيْلى»، «إنّ زَيْداً مُكْرِمٌ عَمْراً»، «ظَنَنْتُ عَمْراً ضارِباً خالِداً».

أبو طالب

. . . .

الناصية

(قوله: **أَوْ حَرْفَ نِدَا**) نحو: يا طالعاً جبلاً. والصَّواب أن النداءَ ليس من ذلك أي: من مسوغ عمل اسم الفاعل، بل المسوغ إنما هو الاعتمادُ على الموصوفِ المقدرِ، والتَّقدير: يا رجلاً طالعاً جبلاً؛ وذلك لأن حرف النِّداء مختصٌّ بالاسم فكيف يكون مقرباً من الفعلِ. وأجيب بأن المصنف لم يدّع أنه مسوّغ، بل إن الوصفَ إذا ولي حرفَ النِّداءِ عمل، هذا لا ينافي كون المسوّغ الاعتمادَ على الموصوفِ المحذوفِ، وإنما صرَّح بذلك حينئذٍ من دخولهِ في قوله بعد، وقد يكون مِن قِسْمِ النَّعْتِ المَحذُوفِ. . . إلخ؛ لدفع توهم أن اسمَ الفاعلِ لا يعمل إذا ولي حرف النِّداء لبعدِه عن الفعلِ.

(قوله: **وَهو**) أي: الواقعُ بعدَ حرفِ النِّداءِ من قسمِ النَّعتِ المحذوف منعوته؛ إذ التَّقدير: يا رجلاً طالعاً جبلاً، ويأتي في البيتِ التالي (وقد يكون نعت. . .) فلا معنى لذكرِه مستقلاً (دشتي).

(قوله: **ولذا لَمْ يَذْكُرْهُ في الكافِيةِ**) أيْ: لَم يَذكُرْ في الكافِيَةِ كَوْن حَرْفِ النِّداءِ مِن مُعْتَمَداتِ اسْمِ الفاعِلِ في العَمَلِ؛ لأنّ يا طَالِعاً جَبَلاً إنَّمَا عَمِلَ (طَالِعاً) لِاسْتِنَادِهِ عَلى المَنْعُوتِ المَحْذُوفِ، وتقديرُهُ: يا رَجُلاً طَالِعاً جَبَلاً، لا لِاسْتِنَادِهِ عَلَى حَرْفِ النِّداءِ (شيرازي).

(قوله: **أو نفياً**) أي: أداة نفي ولو تأويلاً، نحو: إنما قائم الزَّيدان، أي: ما قام إلا الزَّيدان (سم) (قوله: **أو جَا صِفَةً**) إما مذكور نحو: مررت برجل قائد بعيراً، ومنه الحال، نحو: جاء زيد راكباً فرساً أو محذوف، وسيأتي.

(قوله: **أوْ جَاءَ حالاً**) أي: لأنه صفة في المعنى، فليس المرادُ بالصِّفة النَّعت، بل الأعمُّ.

(قوله: **لِذي خَبَرِ**) أي: صاحب خبر وهو المبتدأ أو اسم أحد النواسخ أو المفعولِ الأولِ لها.

(قوله: **لِذي خَبَر**) أي: لمبتدأ أو لما أصله المبتدأ، نحو: زيد مكرم عمراً، وإن زيداً مكرم عمراً، فإن تخلف شرط من هذين لم يعمل.

(قوله: **نَحْو «زَيْدٌ ضارِبٌ عَمْراً. . . إلخ**) هذِهِ الأمْثِلَة الأرْبَعَة لِبَيانِ أنّ الاعْتِمَادَ على ذِي الخَبَرِ سَواء كانَ ذُو الخَبَرِ مُبْتَدَأً كَالْمِثالِ الأوّلِ، أمْ كَانَ ذُو الخَبَرِ اسْماً لِكانَ كَالْمِثالِ الثّاني، أمْ كَانَ اسْماً لأنّ كَالْمِثالِ الثّالِثِ، أمْ كانَ مَفعُولاً أوّلاً لِظَنّ كَالْمِثالِ الرّابع (شيرازي).

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ ... فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفْ
وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ أَلْ فَفِي الْمُضِي ... وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِي

(وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفْ) نَحْو ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [فاطر: ٢٨] أي: صِنفٌ مُخْتَلِفٌ.

(وَإِنْ يَكُنْ) اسْمُ فاعِلٍ ....

أبو طالب

(قوله: وقد يكون نعت محذوف عرفه) أي: عرف بخصوصه، وإلا فعرف لكل وصف محذوف الموصوف بعمومه، فلا يرد عليه أنه يقتضي أن يكون تجويز الأخفشِ لنحو: ضارب زيد عمراً مرضياً للكل.

الناصية

(قوله: وقَدْ يكونَ) اسم الفاعل.

(قوله: نعت محذوف) أي: لِاسْمٍ مَحْذُوف، وفي (الدشتي) إنما يجوزُ حذفُ المنعوتِ إذا كان معروفاً ومعلوماً عند السَّامع (كصنفٍ) في الآية فإنه معلومٌ بقرينةِ عدِّ الأصنافِ قبله لا ما إذا كان مجهولاً. وفي (الصبان): المرادُ بالنَّعتِ مطلقُ الوصفِ فيشمل الحال.

(قوله: عرف) أي: بقرينة مقالية أو حالية.

(قوله: فَيَسْتَحِقُّ العَمَلَ الَّذي وُصِف) مع المنعوتِ الملفوظِ به، أي: فيستحِق اسْم الفاعِلِ حينئذٍ أنْ يَعْمَلَ العَمَلَ الّذي ذكِر وهو عَمَل فِعْلِهِ. نحو: ﴿مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [النحل: ٦٩] أي: صنف مختلف ألوانه. وقوله:

كناطِحٍ صخرةً يَوْماً لِيُوهِنَها ... .

أي: كوعل ناطح. بقرينة تمام البيت، أعني:

.... فلم يَضِرْها وأوهى قَرْنَهُ الوعلُ

وهو ككتف وذهب: التَّيس الجبلي، ومنه يا طالعاً جبلاً، أي: يا رجلاً طالعاً جبلاً.

(قوله: نَحْو ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ...﴾ [فاطر: ٢٨]) (الشَّاهد) في (مُخْتَلِف) اسمُ فاعِلٍ نَعْتٌ لِمَحذُوفٍ تَقْدِيره: (صِنف) عَمِلَ وَرَفَعَ (أَلْوانُهُ) لاعْتِمادِهِ على الاسْم المَحذوفِ.

(قوله: وَإِنْ يَكُنْ اسْمُ فاعِل... إلخ) أيْ: إذا كانَ اسْمُ الفاعِل صِلَةً لِـ (أل) المَوْصُولَةِ فَيَعْمَل سَواء كانَ بمَعنى المَاضِي، أوْ غَيْرِهِ، مِثال الماضِي: (أنا الضَّارِبُ زَيْداً أَمْس) ومِثالُ الحَالِ: (أنا الضَّارِبُ زَيْداً الآن) ومِثالُ الاسْتِقْبالِ: (أنا الضَّارِبُ زَيْداً غَداً) فَعِنْدَ النَّاظِم الثَّلاثَةُ تَعْمَل. وعِنْدَ الرُّمَّاني لا يَعْمَلُ في المِثالِ الثَّاني، وعِنْدَ بَعْضِهِمْ لا يَعْمَل مُطْلَقاً، ويُقَدَّر لِهَذِهِ الأمْثِلَةِ فِعْل يَكونُ هو

فَــعَّـــالٌ أَوْ مِـــفْـــعَـــالٌ أَوْ فَـــعُـــولُ فِـــي كَـــثْـــرَةٍ عَـــنْ فَـــاعِـــلٍ بَـــدِيـــلُ

(صِلَةَ أَلْ فَفِي الْمُضِي وَغَيْرِهِ إعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِي) عِندَ الجُمْهُورِ، وَذَهَبَ الرُّمَّاني إلى أنّه لا يَعْمَلُ حينئذٍ فِي الحالِ، وبَعْضُهُمْ على أنَّهُ لا يَعْمَلُ مُطْلقاً، وَإنّ ما بَعْدَهُ بِإضْمارِ فِعْلٍ.

(فَعَّالٌ أوْ مِفْعالٌ أوْ فَعُولُ) الدَّالّاتُ عَلى المُبالَغَةِ (في كَثْرَةٍ عَنْ فاعِلٍ بَدِيلُ فَيَسْتَحِقُّ مالَهُ

أبو طالب

(**قوله: في كثرة**) اعلم أن المبالغةَ ازديادٌ بحسبِ الكيفِ، والكثرةُ ازديادٌ بحسب الكم، وقد يستعمل كلٌّ منهما بمعنى الآخر، والمتعلق قوله: في كثرة احتمالات، الأول: أن يتعلق بالمبالغة إشارة إلى أن المبالغة التي تدلُّ عليها تلك الصيغِ بواسطةِ الازديادِ في الكمِّ، الثاني: أن يكون بمعنى في وقتٍ كثيرٍ متعلقاً بقوله: بديل، الثّالث: أن يكون متعلقاً بالبديلِ، والمبدل منه اسم الفاعل المقيد

الناصية

العامِلِ في زَيْدٍ، فَمَثَلاً يُقَدَّر هَكذَا: أنَا الضَّارِبُ ضَرَبْتُ زَيْداً أَمْس، وأَنَا الضَّارِبُ أَضْرِبُ زَيْداً الآن. وأنا الضَّارِبُ أَضْرِبُ زَيْداً غداً (شيرازي).

(**قوله: أعماله قد ارتضى**) أي: من غير اشتراطِ اعتمادٍ، كما في (التصريح) ومن غير اشتراط كونه غير مصغر ولا موصوف كما صرح به ابن معطي في ألفيته (صبان).

(**قوله: عِنِدَ الجُمْهُور**) قال في (شرح الكافية): بلا خلاف، وتبعه ولده، لكنه حكى الخلاف في (التّسهيل) فقال: وليس نصب ما بعد المقرون بأل مخصوصاً بالمضي خلافاً للمازني، ومن وافقه، ولا على التّشبيه بالمفعول به خلافاً للأخفش، ولا بفعل مضمر خلافاً لقوم على أن قوله: قد ارتضى يُشعر بذلك. والحاصل أربعة مذاهب: المشهورُ أنه يعمل مطلقاً؛ لوقوعه موقعاً يجب تأويله بالفعل. (أشموني).

(**قوله: وبَعْضُهُمْ. . . إلخ**) أي: بعضهم يقولون: إن اسمَ الفاعل المدخول لأل لا يعمل مطلقاً في الماضي، والحال، والاستقبال، وأما المرفوع أو المنصوب الذي بعده فمعمول لفعلٍ مقدرٍ لا لاسم الفاعل (دشتي).

(**قوله: فعال**) بفتحِ الفاءِ وتشديد العين كضراب (أو مفعال) بكسر الميمِ كمضراب (أو فعول) بفتحِ الفاءِ كضروب.

(**قوله: الدَّالّاتُ على المُبَالَغَةِ**) أي: الدَّالّات عَلى كَثْرة وُجُودِ المَصْدَرِ فِي الفاعِلِ، فهي تكون بدلاً عنِ الفَاعِلِ وتكونُ دَالَّةً عَلَى الكَثْرَةِ، فَيَسْتَحِق كل واحِدٍ مِنْ هذِهِ الثّلاثَةِ العَمَلَ الّذي كانَ الفَاعِلُ يَعْمَله ـ أيْ: عَمَلَ فِعْلِهِ سَواء كانَ لازِماً أوْ مُتَعَدِّياً.

(**قوله: في كثرة**) أي: في التّنصيص على كثرة المعنى كماً أو كيفاً كما يؤخذ مما يأتي، أما فاعل فمحتمل للقلّة والكثرة (صبان).

مِنْ عَمَلٍ) بِالشُّرُوطِ المَذْكُورَةِ عِنْدَ جَمِيعِ البَصْرِيِّينَ، ....

أبو طالب

بما يدل على التَّكثير، الرَّابع: أن يكون متعلقاً بالمستعملة المقدرة وصفاً لقوله فعال أو مفعال أو فعيل، والأخير أظهر.

الناصية

(**قوله: عن فاعل**) متعلِّق ببديل، أي: بديل عن الفاعلِ فيما أريد منه الكثرة، فإنّ معنى الضرّاب: كثير الضَّربِ.

(**قوله: عَن فاعِلٍ بديل**) أي: كثيراً ما يحول اسم الفاعل إلى هذه الأمثلة لقصد المبالغة والتَّكثير أفاد أنها لا تستعمل إلا حيث يمكن التكثير فلا يقال: موات، ولا قتال زيداً بخلاف قتال الناس. وعطف التَّكثير على المبالغة تفسيري بين به المراد بالمبالغةِ هنا، وأنها ليست المبالغة البيانية (صبان).

(**قوله: فيستحق ما له من عمل**) يفيد أن جميع الأمثلة الخمسة تعمل قياساً وهو الأصحُّ. اهـ. شاطبي. وفي (التصريح): إعمال أمثلة المبالغة قول سيبويه وأصحابه، وحجتهم في ذلك السَّماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل؛ لأنها متحولة عنه لقصد المبالغة، ولم يجوز الكوفيون إعمال شيء منها لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه، وحملوا المنصوب بعدها على تقديرِ فعل ومنعوا تقديمه عليها. ويرد عليهم قول العرب: أما العسل فأنا شراب. اهـ. وقوله: ولمعناه، أي: لإفادتها المبالغة دون المضارعِ. وعمل فعال أكثر من عمل الاثنين بعده، وعمل فعيل أكثر من عملِ فَعِلٍ، كذا في (الهمع). وانظر هل هي مستوية في المعنى أو متفاوتة أن تكون الكثرة المستفادة من فعال مثلاً أشد من الكثرةِ المستفادةِ من فعول مثلاً لم أرِ في ذلك نقلاً. وقد يؤخذ من قولهم: زيادة البناء تدلُّ على زيادة المعنى أبلغية فِعَّال ومِفْعال على فَعُول وفَعِيل، وأبلغية هذين على فَعِلٍ. فتدبر (صبان).

(**قوله: ما له مِنْ عملٍ**) قبل التَّحويل بالشروطِ المذكورةِ كقوله:

.... أخَا الحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جِلَالَهَا

(**قوله: بالشروطِ المذكورةِ**) أي: في اسم الفاعل، وهي كونها بِمَعنى الحَالِ أو الاسْتِقْبَالِ، أو كونها صِلَةً لألْ، وَإنْ كانَت بِمَعنى المَاضي، مَعَ أنْ تَلِيَ اسْتِفْهاماً أوْ حَرْفَ نِدَاء، أو نَفْياً، أوْ جاءَ صِفَة، أو مُسْنَداً إليه.

(**قوله: بالشّروطِ المَذكورَةِ**) وإلى ذلك يشير قول النَّظم، فيستحقُّ ما له من عمل. (قال) القلاخ بالقاف المضمومة وبالخاءِ المعجمة:

(أخَا الحَرْبِ لَبَّاساً إليها جِلَالَها) وليسَ بِوَلَّاجِ الخَوَالِفِ أعْقَلا

فنصبَ جلالها بلباس لاعتمادِهِ على صاحب الحال؛ وذلك لأن (أخا الحربِ ولباساً) حالان تقدم صاحبهما في البيت قبله، وأرادَ بالجلالِ بالجيم ما يلبس في الحربِ من الدّروع والجواشن

نحو: «أَمَّا الْعَسَلَ فَأَنا شَرَّابٌ».

و«إِنَّهُ لَمِنْحارٌ بَوائِكَها».

أبو طالب

(قوله: إنه لمنحار بوائكها) المنحار من نحر الإبل كثيراً، والبوائك جمع بائكة وهو الإبل الشَّابة الأنثى.

الناصية

والولاج مبالغة في والجِ من الولوجِ، وهو الدُّخول والخوالف بالخاءِ المعجمةِ، جمع: خالفة، وهي في الأصل عمادُ البيتِ، وأرادَ بها البيت نفسه، وأعقل بالعين المهملة، والقاف من العقلِ يقال: أعقل الرجل: إذا اضطربت رجلاه من الفزعِ ونصبه على الحالِ، أو على الخبرية لليس إن لم يمنع تعداد خبرها، والمرادُ: أنه ثابت القدم في الحرب وبينه وبينها مؤاخاة، وإذا قامت الحربُ لا يلج البيت ويستتر فيه، بل يظهرُ ويحارب. (وقال) أبو طالبٍ عم النبي ﷺ في مرثية خِتْنِه أميةَ بْنِ المغيرة المخزوميِّ:

ضَرُوبٌ بنصلِ السَّيْفِ سُوْقَ سِمَانِها) إذا عَدِمُوا زاداً فَإِنَّكَ عَاقِرُ

فنصب سوق جمع ساقٍ بضروب لاعتماده على ذي خبر محذوف، أي: ضروب، أو أنت ضروب، ونصل السَّيف: شفرته، ولذلك أضافه إلى السيف، وقد يسمى السَّيف كله نصلاً، والمراد أنه كان يعرقب الإبل السّمان للضيفان عند عُدْم الزادِ. (وحكى سيبويه) بمعناه (إنه لمنحار بوائكها) فنصب بوائكها (تصريح).

(قولهُ نحو «أَمَّا الْعَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ) بنصب العسلِ مفعولاً لشرّابِ. حكى سيبويه: أما العسلَ فأنا شراب عَلَى وَزْنِ (فعّال).

(قوله: وإنه لمنحار بوائِكها) حكاه أيضاً سيبويه بنصب بوائك مفعولاً لمنحار يعني: أنّه كثير النّحر للإبل الشابّة. وفي (الشيرازي) مِنَ الأَمْثِلَةِ الْعَرَبِيةِ، أيْ: إِنَّهُ كثيراً يَنْحَرُ بَوائِك الإبِلِ، يعني: حِسانَهَا. (الشَّاهد) في (مِنْحَار) صيغَةُ المُبَالَغَةِ على وَزْنِ (مِفْعَال) عَمِلَ وَنَصَبَ (بَوَائِكَهَا) جمع بائكةٍ، وهي السمينة الحسناء من النوقِ، ومنحار بالحاء المهملة مبالغة في ناحر لاعتماده على مخبر عنه، وهو اسم إن. (وقال) عبد الله بن قيس الرُّقيات:

فَتَاتَانِ أَمَّا مِنْهما فشَبِيْهَةٌ هِلَالاً وأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ البَدْرا

فنصب هلالاً بشبيهة مبالغة في مشبهة لاعتمادها على ذي خبرٍ محذوفٍ، تقديره: أما فتاة منهما فشبيهة هلالاً. (وقال) زيد الخيل سمي بذلك لأنه كان له خمسة أفراس مشهورة فأضيف إليها، وسماه رسول الله ﷺ زيد الخير بالرَّاء (تصريح):

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمانِها [إذا عَدِمُوا زاداً فَإنَّكَ عاقِرُ]

أبو طالب

(قوله: ضَرُوبٌ بِنَصْلٍ... إلخ) آخره: «إذا عَدِمُوا زاداً فإنَّكَ عاقرُ».

قاله أبو طالبٍ والد علي أمير المؤمنين عليه السَّلام في مرثيةِ أمية بن المغيرةِ، وقد كان خرج إلى الشّام فمات في الطَّريق، ونصل السَّيف: طرفه الدّقيق من جانب طوله، وسوق بضمِّ السِّين وسكون الواو جمع ساقٍ، والعاقر بالفارسية (بي كننده) يعني: أنت يا أمية ضروب بسيفك سوق سمان الإبل، السِّمان بكسرِ السِّينِ جمع سمينة، وهي بالفارسية (فربه) وإذا عدم زادُ النَّاس فأنت تعقر سمان الإبل، وكان الضَّرب والعقر كناية عن نحرِها، والإطعام بها.

الناصية

(قوله: ضُروبٌ بِنصلِ السَّيفِ سُوق سِمَانِهَا) قاله أبو طالب عبد مناف بن عبد المطلبِ. وتمامه:

.... إذا عَدِمُوا زَاداً فَإنَّكَ عَاقِرُ

من قصيدةٍ من الطَّويلِ يرثي بها أمية بن المغيرة المخزومي. وكان خرج إلى الشَّام، فمات في الطَّريق.

اللغة: (سوق) جمع ساق «سمان» جمع سمينةٍ، يريد أنه ينحر للأضيافِ السَّمينِ من إبله، ويضرب سوقها بسيفه.

الإعراب: «ضروب» خبر مبتدأ محذوف، أي: أنت ضروب، أو نحوه. «بنصل»: جار ومجرورٌ متعلّق بضروبٍ، ونصل مضاف و«السَّيف» مضاف إليه «سوق» مفعول به لضروبٍ وسوق مضاف، وسمان من سمانها، مضاف إليه، وسمان مضاف، وضميرُ الغائبةِ العائدُ إلى الإبل مضاف إليه، «إذا» ظرفية تضمنت معنى الشَّرط، «عدموا» فعل وفاعل، «زاداً» مفعول به لـ (عدموا)، والجملةُ من عدم وفاعلِهِ ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها، «فإنك» الفاءُ واقعةٌ في جوابِ إذا، إن: حرف توكيدٍ ونصبٍ، والكاف ضميرُ المخاطبِ اسم إن، «عاقر» خبر إن مرفوع بالضَّمةِ الظَّاهرة، والجملة من إن واسمها وخبرها لا محلَّ لها من الإعرابِ جواب إذا؛ لأنها شرطية غير عاملة جزماً.

الشَّاهد فيه: قوله: «ضروب سوق سمانها» لأنه أعمل صيغة المبالغة ـ وهي قوله: ضروب ـ إعمال اسمِ الفاعلِ، فنصب بها المفعول به، وهو قوله: «سوق سمانها»؛ لأن هذه الصِّيغة معتمدة على مخبر عنه، وإن كان محذوفاً، كما قررناه في الإعراب. (المَعنى): إنَّ الرَّجُلَ كريمٌ كثيراً، فإنَّه يَعْقِرُ ويَذبح البعْرَانَ، وَيكثِرُ ضَرْبَ سِيقانِ البعْرَانِ بِحَدِّ السَّيْفِ إذا لَمْ يكن لَهُم زادٌ غَيْرُهُ. (الشَّاهد) في (ضرُوب) صِيغَة المُبالَغَةِ على وَزْنِ (فَعُول) عَمِلَ وَنَصَبَ (سُوقَ).

فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ

(وَفِي فَعِيلٍ) الدَّالِّ عَلى الْمُبالَغَةِ أَيْضاً (قَلَّ ذا) الْعَمَلُ حَتَّى خالَفَ فِيهِ جَماعَةٌ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ (وَ) فِي (فَعِلٍ) كَذلِكَ قَلَّ أَيْضاً، نَحْو: «إنّ اللهَ سَمِيعٌ دُعاءَ مَنْ دَعاهُ».

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي [جِحَاشُ الْكِرْمِلَيْنَ لَها فَدِيدُ]

أبو طالب

(قوله: أتاني أنّهم مَزِقُونَ عِرْضي) آخره:

. . . . جِحَاشُ الكِرْمِلَيْنِ له فَدِيدُ

الناصية

(قوله: وفي فعيل. . . . إلخ) أي: الإبدال عن فاعلٍ للكثرةِ مع بقاءِ العملِ فكلامه في فعيل وفعل المحولين، لا في نحو خبير وبصير ونحو فرح وأَشِر مما وضع من أول الأمرِ على فعيل وفعل، ولم يكن محولاً عن شيء فإنه من الصِّفة المشبهةِ.

(تنبيه): في الفارضي ما نصه: زاد ابن خروفٍ إعمال فعيل كزيد شريب الخمرَ بالنَّصبِ، وأجازه أيضاً ابن ولاد حكاه أبو حيان. وشريب من المبالغةِ سماعاً، ومثله كبار وعجابٌ بمعنى عجيبٍ، وذكر بعضهم أن صفاتِ اللهِ تعالى التي هي على صيغةِ المبالغة مجاز؛ لأن المبالغةَ تكون في صفاتٍ تقبل الزِّيادة والنُّقصان، وصفات الله تعالى منزهةٌ عن ذلك. وفي (الكشاف) المبالغة في التواب على كثرةِ من يتوب عليه. والجمهورُ أن الرَّحمن أبلغ من الرَّحيم، قال السُّهيلي: لأنه على صيغةِ التثنيةِ، والتثنية تضعيف فكأن البناءَ تضاعفت فيه الصِّفة. وابن الأنباري أن الرَّحيم أبلغ؛ لأنه جاء على صيغةِ الجمع كعبيد، وذهب قطرب إلى أنهما سواء. اهـ. (صبان).

(قوله: حَتّى خالَفَ فِيهِ جَماعَة مِنَ البَصْرِيينَ) فَقالُوا: إنَّه لا يَعْمَل.

(قوله: وَفِي فَعِل كَذَلِكَ) أي: الدّال على المبالغةِ.

(قوله: نَحْو إنَّ اللهَ سَمِيعٌ دُعاءَ مَنْ دَعاهُ) بنصبِ دعاء مفعولاً لسميع. وفي (الدشتي): **الشَّاهد** في (سَميع) على وَزْن (فَعيل) عَمِل ونَصَبَ (دعاءَ).

(قوله: أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقونَ عِرضِي. . . إلخ) قاله زيد الخيل باللام، ولكونه له خمسة خيل مشهورة لقبوه بذلك، ولقبه رسول الله ﷺ بالخير بالراء بدلاً عن الخيل باللام، لكونه له خيرات كثيرة. (قوله): أتاني أي: بلغني فعلٌ ماضٍ، والنّون للوقايةِ، والياءُ مفعوله مقدَّم، وهو كما يستعمل معتدياً يستعمل لازماً، كما في قوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١]، وأنهم أن حرف توكيدٍ تنصب الاسمَ وترفعُ الخبرَ، والهاءُ اسمها، والميم علامة الجمعِ، ومزقون جمع مزقٍ بفتحِ الميمِ وكسر الزاي فيهما، أي: مقطعون خبرها مرفوعٌ بها، وعلامة رفعه الواو نيابةً عن الضمةِ؛ لأنه جمعُ مذكرٍ

. . . .

أبو طالب

مزقون بفتح الميم وكسر الزّاء المعجمةِ جمع مزق، أي: خارقون، والعرض: النَّاموس، وجحاش ولد الحمارِ، والكرملين بالكسرِ: اسم ماءٍ في جبل طيئ، والفديد بالفاء: الصوت، أي: هم عندي بمنزلة الجحاش التي تصوت عند الكرملين، وإضافة الجحاش إلى كرملين لأدنى ملابسة.

الناصية

سالمٍ، والنُّون عوضٌ عنِ التَّنوين في الاسمِ المفردِ، وهو مبالغة في مازق فيعمل عمل الفعلِ، وهو مزق من بابِ ضربَ يقال: مزقت الثَّوبَ مزقاً، أي: شققته، وقطعته حملاً على أصلِه وهو مازق، فحينئذٍ فاعله ضميرٌ مستترٌ فيه جوازاً تقديره هم، يعود على الرِّجال الممزقين، لعرضه وعرضي بكسر العينِ المهملةِ مفعوله منصوبٌ وعلامة نصبه فتحة مقدَّرة على ما قبل ياءِ المتكلّم، منع من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المناسبةِ، وياء المتكلِّم مضافٌ إليه، وأن وما دخلت عليه في تأويلِ مصدر فاعلٍ لأتاني مؤخراً، أي: أتاني تمزيقهم عرضي، وهو محل المدحِ والذمِّ من الإنسان، أي: ما يصونه ويحامي عنه من نفسه وحسبه، وجحاش بجيم مكسورة، فحاء مهملة وفي آخره شينٌ معجمةٌ خبر لمبتدأ محذوف أي: هم جحاش، وهي جمع جحشٍ وهو ولد الأتان، والكرملين بكسرِ الكافِ، أي: جحاش المكانِ المجاور للكرملين مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياءُ المفتوحُ ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرةِ؛ لأنه ملحق بالمثنى؛ إذ ليس له مماثلٌ كقمرين وشمسين، وهو اسم ماء في جبل طيئ تشرب منه الجحاش، وإنما أعربته كإعراب المثنى، وإن كان مفرداً الآن كما علمت، لأن المثنى إذ هو تثنية كرمل إذا سمي به يعرب كأصله، كما هنا، أو كنعمان، ولها أي: للجحاش جار ومجرور متعلِّق بمحذوف تقديره كائن خبر مقدَّم، وفديد بفاء، ودالين مهملتين، بينهما تحتية، أي: صياح مبتدأ مؤخر، والجملة في محل نصب حال من جحاش.

(يعني): بلغني تمزيق الرِّجال وتقطيعهم عرضي بالطَّعنِ والقدحِ، وهم عندي مثل جحاشِ المكانِ المجاورِ للماء المسمى بالكرملين في حالهِ، كونها تنهق وتصوّت وتصيح عند ذلك الماء، وتخصيص الجحاشِ للمبالغة في الحقارةِ.

(والشاهد) في قوله: مزقون عرضي حيث اعتمد الاسم الدال على المبالغةِ على اسم إن فعمل ونصب ما بعده، وقد تقدَّم ما يدلُّ على إعمال فعال، وفعول، وفعل، وأما ما يدلُّ على إعمال مفعال، وفعيل فلم يتقدَّم، فما يدلُّ على إعمال مفعال قولُ بعضِ العربِ: إنه لمنحار بوائكها، فبوائكها منصوب بمنحار، الذي هو مبالغةٌ في ناحر، لاعتماده على اسم إن، والبوائك جمع بائكة، وهي الناقة السمينة، ومما يدلُّ على إعمال فعيل قول بعضِ العربِ أيضاً. إن الله سميع دعاء من دعاه، فدعاء منصوبٌ بسميع الذي هو مبالغة في سامع لاعتمادهِ على اسمِ إن أيضاً، قال بعضهم: إن فعال ومثله فعول عملهما عمل الفعل مستوفي الكثرة، ويليهما مفعال ويليه فعيل ويليه فعل. انتهى.

وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلْ فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلْ

(وَما سِوى الْمُفْرَدِ) مِن اسْمِ الفاعِلِ وأَمْثِلَةِ الْمُبالَغَةِ كَالْمُثَنَّى، والمَجْمُوعِ (مِثْلَهُ جُعِلْ

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: مِن اسْمِ الفاعِل... إلخ**) تصحيحاً وتكسيراً، تذكيراً وتأنيثاً.

(**قوله: كما المثنى والمجموع**) أي: من اسمِ الفاعلِ، وأمثلة المبالغة، كما يعلمُ من الشواهدِ. وإنما لم يمنع تثنيته وجمعه عمله كالمصدر؛ لأنه أقرب إلى الفعلِ من المصدر لدلالته على الحدثِ والزّمانِ بخلاف المصدرِ، فإنه لا يدلُّ على الزّمانِ إلا لزوماً كذا قيل. وفيه نظر ظاهر؛ لأن دلالة اسم الفاعلِ على الزّمان أيضاً لزومية، كما صرحوا به في تعريفهم مطلق الاسمِ بأنه كلمة دلّت على معنى في نفسِه غير مقترنٍ وضعاً بزمانٍ. وأما قولهم: اسم الفاعلِ حقيقة في الحالِ، فمعناه كما حقّقه السيد الصفوي: أنه حقيقة في المتلبسِ بالحدثِ بالفعلي، ويلزم ذلك الحال. (صبان).

(**قوله: مثله جُعلْ**) أي: مثل المفرد في العمل، وإلى ذلك أشار النّاظم بقوله:

وما سِوى المفردِ مثلَه جُعِلْ في الحُكْمِ والشُّروط حيثما عَمِلْ

قال الله تعالى: ﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٥] فالذاكرين جمع ذاكر، وفاعله مستتر فيه، والجلالة منصوبة به، ولا يحتاج إلى شرطٍ لاقترانه بأل، وقال تعالى: ﴿هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ [الزُّمَر: ٣٨] فكاشفات جمع كاشفةٍ، وفاعلها مستتر فيها، وضره مفعولها، وهي معتمدة على المخبرِ عنه وهو هن، وقال الله تعالى ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ﴾ [القَمَر: ٧] فخشعاً جمع خاشع جمع تكسير في قراءة غير أبي عمرو وحمزة والكسائي، وأبصارهم فاعل به لاعتمادِه على صاحبِ الحالِ (وقال) عنترة العبسي:

الشَّاتمي عِرْضي ولم أشْتِمْهما والنَّاذِرينَ إذا لم ألْقَهُمَا دَمِي

فدمي منصوب بالناذرين وهما تثنية ناذر بالذال المعجمةِ، وأراد بهما ابني ضمضم حصيناً ومرّاً، وأراد بدمي: قتلي، والمعنى: أنهما ينذران على أنفسهما في الخلاءِ، أنهما إذا لقياه قتلاه فإذا لقياه أمسكا عنه هيبة له وجبناً متهماً. (وقال) طرفة بن العبد:

ثُمَّ زادوا أنَّهم في قَوْمِهِمْ غُفُرٌ ذَنْبَهُمْ غَيْرُ فُخُرْ

بضمِّ الغينِ والفاءِ (جمع غفور) من أمثلةِ المبالغةِ، وفاعله مستترٌ فيه، (وذنبهم مفعوله) واعتماده على اسمِ أن المفتوحة على تقديرِ الباءِ، وفخر بالخاءِ المعجمةِ جمع فخور، من الافتخارِ، ومعناه أنهم زادوا على غيرِهم بأنهم لا يفخرون بأشرفِهم، ولا يعجبون بنفوسِهم، ولكنهم يتواضعون

فِي الْحُكْمِ والشُّرُوطِ حَيْثُما عَمِلْ) كَقَوْلِهِ:

الْـقَـاتِـلِـيـنَ الْـمَـلِـكَ الْـحُـلاحِـلا [خَـيْـرَ مَـعَـدٍّ حَـسَـبـاً وَنَـائِـلا]

أبو طالب

(قوله: القاتِلينَ المَلِك الحلاحلا) ما بعده: «خير معد حسباً ونائلاً»القاتلين منصوب بما في البيت السَّابقِ، والجلاجل بالجيمين وبالحاءين المهملتين كبير القومِ.

الناصية

للنَّاسِ، ويروى فجر بالجيمِ جمع فجورٍ من الفجورِ، وهو الكثير الفسق، ويقع على القليلِ والكثيرِ، يقال: فجر الرَّجل إذا كذبَ ومعناه: أنهم لا يفسقونَ، ولا يكذبون، قاله ابن السيد في شرح أبياتِ الجملِ. وفي (يس): لا يخفى أنه لا يلزم من عملِها ذكر المفعولِ فقد يحذف لغرضٍ، أو لتنزيلِ الوصفِ منزلة اللازم، ومن ذلك قوله ﷺ: «الراحمون يرحمُهم الله» فحذفَ معمول الراحمون إما قصداً للعموم أي: كل أحد أو المراد من يوجد منهم الرحمة، وفي الحديث سؤال مشهور وهو: ما الحكمة في الإتيان بالراحمين، وهو جمع راحم دون الرحماءِ الذي هو جمع رحيم؟ وغالب ما ورد في الرحمةِ استعمالُ رحيم، وأجاب بعضُهم بأن الرَّحيم صيغة مبالغةٍ، فلو أتى بجمعها اقتضى الاقتصارَ عليه، وأنه لا يرحم إلا من كان عندَه رحمة زائدة، وإنما أتى برحماء في قوله: «وإنما يرحم الله من عباده الرحماء»؛ لأن لفظَ الجلالة دال على العظمةِ والكبرياءِ، ولفظ الرَّحمن دال على العفوِ، وبالاستقراء حين ورد لفظ الجلالة يكون الكلام مسوقاً للتَّعظيم، فلما ذكر ناسب أن يذكر معه من عظمت رحمته، ولما ذكر لفظُ رحمن الدَّال على المبالغةِ في العفو ذكر معه ما يدلُّ على كل رحمة، وإن قلت: قال بعضهم: وحقُّ هذا الجوابِ أن يكتبَ بماء الذَّهبِ على صفحاتِ القلوبِ.

(قوله: فِي الحُكْمِ) أيْ: فِي عَمَلِهِ عَمَلَ فِعْلِهِ (والشّروطِ) أيْ: كونه بِمَعنى الحَالِ والاسْتِقْبَالِ، والاعْتِمَادِ عَلَى نَفْي أو اسْتِفْهَام أوْ نَحْوهما.

(قوله: الْقَاتِلينَ الْمَلِكَ الْحُلَاحِلَا. . . إلخ) هذا البيت من كلمة لامرئ القيسِ بن حجر الكندي، يقولها بعد أن قتل بنو أسد أباه، وخرج يطلبُ ثأره منهم، وقبل هذا البيت قوله:

والله لا يَـذهـبُ شَـيْـخِـي بـاطِـلا حـتَّـى أُبـيـرَ مـالِـكـاً وكـاهِـلا

اللغة: «شيخي» أراد أباه، والكلامُ على تقديرِ مضاف محذوفٍ، وأصلُ الكلامِ: لا يذهب دم شيخي باطلاً، يريد: لا يذهب دمُه هدراً، يعني: أنه سيأخذ بثأره، «أبير» أهلك، «مالكاً وكاهلاً» قبيلتان، «الحُلاحلُ» بضمِّ الحاءِ الأولى ـ السَّيد الشُّجاع، أو العظيمُ المروءةِ، «حسباً» هو ما يعدُه المرء من مفاخر آبائه «نائلاً» عطاءً وجوداً.

الإعرابُ: «القاتلين» صفة لقوله: مالكاً وكاهلاً في البيتِ السابقِ عليه، وهو الذي أنشدناه، منصوبٌ بالياء نيابة عن الفتحةِ؛ لأنه جمع مذكر سالم «الملك» مفعول به للقاتلين؛ لأن القاتلين

وقَوْلِهِ:

ثُمَّ زادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيْرُ فُخُرْ

تتمة: المُصَغَّرُ مِن اسْمِ الفاعِلِ والمَفعُولِ لا يَعْمَلُ إلَّا عِنْدَ الكِسائي.

أبو طالب

(**قوله: ثم زادوا... إلخ**) غفر بضمتين جمع غفورٍ، وكذا فخر جمع فخور، يعني: أن لهم زيادة وفضيلة على غيرِهم بسبب أنهم غافرون لقومِهم ما صدَر عنهم، وليسوا بمتكبرين.

الناصية

جمعُ اسمِ فاعلٍ يعمل عمل الفعل «الحلاحل» صفة للملكِ، وصفة المنصوبة منصوبة، والألف للإطلاقِ «خير» صفة ثانية للملك، وخيرُ مضافٍ، و«معد» مضاف إليه، «حسباً» تمييز، «ونائلاً» معطوفٌ على قوله: حسباً.

الشَّاهد فيه: قوله: «القاتلين الملك حيث أعمل اسمَ الفاعلِ، وهو قوله: «القاتلين في المفعول به، مع كونه دالاً على المضي؛ لأنهم قتلوه من قبل، وإنما أعمله مع ذلك لكونه محلًى بأل، ولو كان مجرداً منها لما أعمله. (المَعنى): الّذين قَتَلُوا المَلِكَ السَّيِّدَ الشّجاعَ حالَ كونِه خَيْرَ أفرادِ قَبيلةِ مَعَدٍّ في الحَسَب والبذلِ.

(**قوله: ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ في قَوْمِهم... إلخ**) قاله طرفةُ بن العبدِ من قصيدة من الرَّملِ، أي: بأنهم، فحذفت الباء. والشّاهد في غفر بضمتين جمع غفورٍ، حيث نصب ذنبهم وهو اسمُ الفاعلِ المجموع وهو خبر أنّ. وغير فخر خبر بعد خبر بضمِّ الخاءِ والفاءِ جمع فخورٍ من الفخرِ. (المَعنى): إنَّ قَوْمِي زَيادَةً على ما ذُكِر، يَغْفِرُونَ ذُنُوبَ قَبِيلَتِهِمْ، ولا يَفْخَرُونَ بِذَلِكَ على أحَدٍ. (**الشَّاهد**) في (غُفُر) على وَزْنِ (كُتُب) جمعُ صِيغَةِ المُبَالَغَةِ: غَفُورٌ على وَزْنِ (فَعُول) عَمِلَ وَرَفَعَ (ذَنْبُهُم).

(**قوله: غفر**) بضمِّ الغينِ المعجمةِ والفاء جمع غفور. وفخر بضمِّ الفاءِ والخاءِ المعجمةِ جمع فخورٍ، أي: غير مفاخرين، أو بضمِّ الفاءِ والجيمِ جمع فجور، أي: غير كاذبين. والإضافة في ذنبهم لأدنى ملابسة، هذا وفي التَّصريح غفر بضمِّ الغينِ والفاء جمع غفور، من أمثلةِ المبالغة، وفاعله مستترٌ فيه. (وذنبهم مفعوله) واعتماده على اسمِ أن المفتوحة على تقديرِ الباءِ، وفخر بالخاء المعجمةِ جمع فخور ومن الافتخارِ، ومعناه: أنهم زادوا على غيرهِم، أنهم لا يفخرون بشرفهم، ولا يعجبون بنفوسهم، ولكنهم يتواضعون للنَّاسِ، ويروى فجر بالجيمِ جمع فجورٍ من الفجورِ وهو الكثيرُ الفسقِ، ويقع على القليل وَالكثير، يقال: فجر الرَّجل إذا كذبَ، ومعناه: أنهم لا يفسقون، ولا يكذبون، قاله ابن السِّيد في شرح أبياتِ الجملِ.

(**قوله: المُصَغَّرُ مِن اسْمِ الفاعِلِ... إلخ**) كجويبر مصغر جابر، وحويطب مصغر حاطبٍ.

(**قوله: لا يَعْمَلُ إلّا عِنْدَ الكِسائي**) مثل (ضُوَيْرب) لا يُقال: أنا ضُوَيْرب زَيْداً.

وَانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تِلْواً وَاخْفِضِ ... وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

(وَانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تِلْواً) له (وَاخْفِضِ) بِالإِضَافَةِ (وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ) مِنَ المَفاعِيلِ (مُقْتَضي) ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وَانصِبْ بذي الإعْمال. . . إلخ) أي: يجوز في الاسمِ الفضلة الذي يتلو الوصف العامل أن ينصبَ به) أي: بالوصف (وأن يخفض بإضافته) إليه للتخفيفِ مفرداً كان الوصف أو جمعاً، (وقد قرئ) في السَّبعِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ [الطلاق: ٣] و﴿هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ [الزمر: ٣٨] بالوجهين النَّصب والخفض، فالنَّصب على المفعوليةِ، والخفض بالإضافة، فالآية الأولى قرأها حفص بالخفضِ والباقون بالنّصبِ، والثانية قرأها غير أبي عمرو بالخفض، وأبو عمرو وحده بالنَّصبِ، وإليه أشار النَّاظم بقوله:

وانـصـب بـذي الإعـمـالِ تـلـواً واخـفـض ....

(وأما ما عدا التالي) للوصفِ (فيجب نصبه) لتعذرِ الإضافة بالفصل بالتالي، وإليه يشير قول النَّظم:

.... وهـو لـنـصـبِ مـا سـواه مـقـتـضـي

نحو (خليفة) من قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠] وفي بعض النسخ (وسكناً) من ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا﴾ [الأنعام: ٩٦] والصَّواب حذفها؛ لأن الوصف فيها غير عامل، كما يأتي على الأثرِ (تصريح).

(قوله: وانصب بذي الإعمال) أي: بالوصف ذي عمل النَّصبِ. ويؤخذ منه أنه لا يضاف للفاعلِ، وإنما يضاف للمفعول. وحكى إضافته للخبر في: أنا كائن أخيك، كما قاله ابن هشام.

(قوله: تِلْواً له) أي: الوصف الذي هو واجد لشرائطِ العمل يعمل في المعمولِ الواقع بعده المتصل به نصباً وجرّاً، وأمّا باقي المفاعيل بأن كان ذا مفعولين أو ثلاثة مفاعيل فينصبها.

(قوله: واخفض) أي: بذي الأعمال تلواً فحذف من الثاني لدلالةِ الأول (صبان).

(قوله: بالإضافة) أي: بسببها ليجري على الصَّحيح، هذا، وقد قُرِئَ بالوجهينِ في السَّبع: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ [الطلاق: ٣] ﴿هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ [الزمر: ٣٨].

(قوله: وَهوَ لِنَصْب. . . إلخ) يعني: المَعْمُولُ الّذي يقع بَعْدَ الفاعِلِ مُبَاشَرَةً يُنْصَبُ، أوْ يُجَرّ بالإضافة. أمَّا بقية المَعمولاتِ ـ إذا كانَ اسْم فاعِلٍ يَعْمَلُ في أكْثَرِ من مَفعولٍ واحدٍ ـ فهي تُنْصَبُ لا مَحالَة (شيرازي).

(قوله: وهو لنصب ما سواه مقتضي) أي: إن لم يكن فاعلاً، والأوجب رفعه كهذا ضارب زيداً أبوه، ولم يكن التلو مما يجوز الفصل به بين المتضايفين، وإلا جاز خفض ما سوى التلو، كهذا معطى درهماً زيد. ولم ينبه المصنف على ذلك كله لظهوره من مواضعه (صبان).

وَاجْرُرْ أَوِ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضْ كَمُبْتَغِي جَاهٍ وَمالاً مَنْ نَهَضْ

كـ «أَنْتَ كاسٍ خالِداً ثَوْباً» و«مُعَلِّمُ العَلاءِ عَمْراً مُرْشِداً الآن أوْ غداً»، وخَرَجَ بِذِي الإعْمالِ ما بِمَعنى الماضِي، فَلا يَجُوزُ إلَّا جَرُّ تالِيهِ، وَنَصْبُ ما عَداهُ بِفِعْلٍ مُقَدَّر.

(وَاجْرُرْ أَوِ انْصِبْ تابعَ) المَفعُولِ (الَّذِي انْخَفَض) ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: ما سواه) أي: وإن لم يكن التلو مضافاً إليه (صبان).

(قوله: كـ «أَنْتَ كاس خالداً ثَوْباً» (كَاسٍ) اسم فاعِلٍ (خالِداً) مَفْعُوله الأوّل منصوب، (ثَوْباً) مفعوله الثَّاني مَنصُوب. وفي (الدشتي) فعمل كاس في خالد، ونصبه ونصب ثوباً أيضاً مفعولاً ثانياً له؛ لأنه ذو مفعولين.

(قوله: مُعَلِّمُ العَلَاءِ... إلخ) فإن معلم بتخفيفِ اللام اسم فاعل من اعلم، وهو ذو ثلاثة مفاعيل أضيف إلى الأول (العلاء) فجرّه ونصب الثاني والثالث، وقوله: الآن أو غداً قيد للمثالين، لأن شرط عمل الصفة كونها في الحالِ أو الاستقبالِ. وفي (الشيرازي) (مُعَلم) اسم فاعِل أضِيفَ إلى مَفعُولِهِ الأوَّل وَجرَّه (العلاءِ)، و(عَمْراً مُرْشِداً) مَفعُولاهُ الثَّاني والثالِث مَنْصُوبَان.

(قوله: فَلَا يَجُوزُ إلّا جَرّ تاليه... إلخ) أي: يتعين في تلوِ غير العامل الجرِّ بالإضافةِ، كما أفهمه كلامه. وأما غير التلو فلا بد من نصبه مطلقاً، نحو: هذا معطي زيد أمس درهماً، ومعلم بكر أمس خالداً قائماً. والنَّاصب لغير التلو في هذين المثالين، ونحوهما فعل مضمر. وأجاز السِّيرافي النَّصبَ باسم الفاعلِ؛ لأنه اكتسبَ بالإضافةِ إلى الأولِ شبهاً بمصحوبِ الألفِ واللام بالمنوّن. ويقوي ما ذهب إليه قولهم: هو ظانّ زيد أمس قائماً، فقائماً يتعين نصبه بظان؛ لأن ذلك لو أضمر له ناصب لزمَ حذف أول مفعوليه، وثاني مفعولي ظانّ، وذلك ممتنع؛ إذ لا يجوز الاقتصارُ على أحدِ مفعولي ظنَّ، وأيضاً فهو مقتضٍ له، فلا بدَّ من عملِهِ فيه قياساً على غيره من المقتضياتِ. ولا يجوزُ أن يعمل فيه الجر؛ لأن الإضافة إلى الأولِ منعت الإضافة إلى الثاني، فتعيَّن النَّصب للضرورة (أشموني).

(قوله: وَنَصْبُ مَا عَداهُ بِفِعْل مُقَدَّر) لا اسم الفاعل المذكور لعدم عمله، ولا اسم فاعل مقدرٍ، كما قيل؛ لأنه بمعنى المذكور وهو غير عامل، ففي مِثلِ: (أنتَ كَاسِي زيدٍ ثَوْباً أَمْس) تقديره: أَنْتَ كَاسي زَيْدٍ كَسَيْتَهُ ثَوْباً أَمْس.

(قوله: واجرر أو انصب... إلخ) أي: في غير نحو: الضارب الرجل زيداً، فيتعيَّن في نحو هذا نصبُ التابعِ لعدم صحة إضافةِ الوصفِ المحلى بأل إليه كما سبق. هذا ما مشى عليه في

بِإضَافَةِ اسْمِ الفاعِلِ إِلَيْهِ، أمَّا الأوَّلُ فَبِالْحَمْلِ عَلى اللَّفْظِ، وأمَّا الثَّانِي فَبِالْحَمْلِ عَلى الْمَوْضِعِ عِندَ المُصنفِ، وَبِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ عِندَ سِيبَوَيْه (كَمُبْتَغِي جاهٍ وَمالاً مَنْ نَهَضْ).

أبو طالب

. . . .

الناصية

(التَّسهيل) ومذهب سيبويه الجوازُ، وأيد بأنه قد يغتفر في التابعِ ما لا يغتفر في المتبوعِ كرُبَّ شاةٍ وسخلتها، وخرج بتابع الذي انخفض تابع المنصوب، فلا يجوز جره خلافاً للبغداديين؛ لأن شرط الإتباعِ على المحلِّ أن يكون بالأصالةِ، والأصل في الوصفِ المستوفي شروط العمل إعماله لا إضافته لإلحاقه بالفعلِ. والمراد بالتابع ما يشمل سائر التَّوابعِ، والمثال لا يخصصُ، وأشار بتقديم الجر إلى أرجحيته (صبان).

(قوله: بإضافَةِ) متعلِّق بـ(انخفض).

(قوله: أمّا الأوَّلُ) أي: الجرّ. وفي (التَّصريح): فالوجه جر التابع على اللفظِ فنقول: هذا ضارب زيد وعمرو) بالجر عطفاً على لفظِ زيد (ويجوز نصبه بإضمارٍ وصف متون أو فعل اتفاقاً) أي: وضارب عمراً أو يضرب عمراً (و) يجوز نصبه.

(بالعطفِ على المحلِّ عند بعضِهم) وهم الكوفيون طائفة من البصريين خلافاً لسيبويه، وجمهور البصريين. ويحتمل المذهبين قول النَّاظم:

واجـرُر أو انـصـبْ تـابـعَ الـذي انـخـفـضْ   كـمـبـتـغـي جـاهٍ ومـالاً مـن نـهـضْ

(قوله: فبالْحَمْل عَلى اللَّفْظِ) المرادُ باللفظِ ما يشمل المقدر في نحو: مبتغي الفتى والفتاة بقرينة مقابلته بالمحلِّ، وما قاله البعض لا يستقيم، فانظره (صبان).

(قوله: عِنَد المُصنف) قال الناظم: ولا حاجة إلى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه، وإن كان التَّقدير قول سيبويه؛ لأن شرط العطفِ على المحلِّ عنده وجودُ المحرز، أي: الطالب لذلك المحل، وهو هنا غير موجود؛ لأن اسم الفاعل إنما يعمل النَّصب حيث كان منوناً أو بأل أو مضافاً إلى أحدِ مفعوليه أو مفاعيله، فنحو ضارب في قولك: ضارب زيد وعمراً ليس طالباً لنصب زيد، بل لجره. (صبان).

(قوله: وَبِفِعْلٍ مُقَدَّر) أي: انصب بفعل مقدر فمالاً في المثالِ منصوب بيبتغي، والتقدير: مبتغي جاه ويبتغي مالاً.

(قوله: كَمُبْتَغي جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضْ) فـ(مُبْتَغِي) اسمُ فاعِل أضِيف إلى مَعْمُولِهِ (جاهٍ) وَ(مالاً) عُطِف عَلَى مَحَلِّ (جَاهٍ) عِنْدَ المُصنفِ، وعِندَ سيبَوَيْه أنَّ نَصْبَه بِتَقْدِيرِ فِعْلٍ، مَثَلاً: وأبْتَغِي مالاً، ويَجُوزُ أنْ يُجَرَّ (مالاً) بِالْعَطْفِ على اللَّفْظِ (شيرازي).

وَكُــلُّ مَــا قُــرِّرَ لِاسْــمِ فَــاعِــلِ يُـعْـطَـى اسْـمَ مَـفْـعُـولٍ بِـلَا تَـفَـاضُـلِ

(وَكُلُّ ما قُرِّرَ لِاسْمِ فاعِلٍ) مِنْ عَمَلٍ بِالشُّرُوطِ السَّابِقَةِ (يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلا تَفاضُلِ

أبو طالب

. . . .

الناصية

(**قوله: وكل ما قرر. . . إلخ**) أي: كل حكم قرر، ثم إن قرئ كلٌّ بالرَّفعِ على الابتداءِ جاز في قولهِ: اسم مفعول الرّفع على أنه نائب فاعلٍ، والرابط محذوف هو المفعول الثاني، أي: يعطاه والنَّصب على المفعوليةِ، ويكون نائب الفاعل ضميراً مستتراً يعود على كلّ هو الرَّابط. ويرجح الأول أن النائب عليه المفعول الأول، ويرجح الثاني عدم الحذف، وإن قرئ كل بالنَّصبِ على أنه مفعولٌ ثانٍ مقدم تعين رفع اسم مفعول على أنه نائبُ فاعلٍ، وهذا أحسن من ذينك. وقول البعضِ: اسم مفعولٍ على هذا واجب النَّصبِ هو المفعول الأول سهو ظاهر (صبان).

(**قوله: بِالشُّرُوطِ السّابِقَةِ**) من الاعتمادِ والزَّمانِ.

(**قوله: يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ**) وهو ما دلَّ على الحدثِ ومفعوله.

(تنبيه): إذا قصدَ باسمِ الفاعلِ معنى الثُّبوت عومل معاملةَ الصفةِ المشبهةِ في رفع السببي، ونصبه على التَّشبيه بالمفعولِ به، وإن كان معرفة، وعلى التَّمييزِ إن كان نكرةً وجره بالإضافةِ، وهو في ذلك ثلاثة أنواع أحدها ما يجوز ذلك فيه باتفاقٍ، وهو ما أخذ من فعل قاصر كطاهرِ القلب، والثاني ما يمتنع ذلك فيه باتفاقٍ، وهو ما يتعدَّى لأكثر من واحدٍ، والثَّالث: ما اختلف فيه وهو ما يتعدَّى لواحد، فقال الأخفش بالجوازِ مطلقاً، وبعضهم بالمنع مطلقاً، وقال ابن عصفورٍ وابن أبي الربيعِ: إن حذف مفعوله اقتصاراً جاز وإلا امتنعَ، وهو الصَّحيح الذي يشهد به القياسُ والاستعمال، وشرط ابن مالكٍ فيه أمن اللبسِ، كقولك: فلانٌ ظالم العبيد، أي: إن عبيده ظالمون، وذلك إذ قلته مثلاً بعد قولِ القائلِ: ليس عبيد فلان ظالمين، فحينئذ يجوز ظالم العبيد بالرَّفعِ، وظالم العبيد بالنَّصب، وظالم العبيد بالجرِّ، كما في الحسنِ الوجه برفع الوجهِ ونصبه وخفضه، وشاهد من اللازمِ قول عبد الله بن رواحة:

تـبـارَكْـت إنِّـي مِـن عـذابِـك خَـائِـفٌ وإنـي إلـيـك تَـائِـبُ الـنـفـسِ بـاخِـعُ

وشاهده من المتعدي لواحد قول الآخر:

مـا الـرّاحـمُ الـقـلـبِ ظَـلَّامـاً وإن ظَـلَـمـا ولا الـكـريـمُ بـمـنَّـاعٍ وإن حُـرِمـا

(تصريح). (**قوله: بلا تفاضل**) متعلِّق بيعطي، وأفاد به أنه لا يشترطُ في عملِ اسمِ المفعولِ أزيد من شروطِ عملِ اسمِ الفاعلِ، وهذا لا يفيده قوله: وكل . . . إلخ، فليس توكيداً له، كما زعم (صبان).

فَـهْـوَ كَـفِـعْـلٍ صِـيـغَ لِـلْـمَـفْـعُـولِ فِـي مَـعْـنَـاهُ كَـالْـمُـعْـطَـى كَـفَـافـاً يَـكْـتَـفِـي

فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: بلا تَفَاضُلٍ**) أيْ: بِلَا تَفاوت، فيَجِبُ في عَمَلِ اسْمِ المفعولِ كونه بِمَعنى الحالِ والاسْتِقبالِ، أوْ كونه صِلَةَ لِـ (أل) المَوْصولَة، كما يَجِبَ اعْتِمَادُهُ عَلَى النَّفْي، أو الاسْتِفْهَامِ، أوْ حَرفِ نِداءٍ، أوْ مَوْصوفٍ، أوْ مُسنَدٍ إلَيه (شيرازي).

(**قوله: بِلَا تَفَاضل**) فإن كان بأل عمل مطلقاً، وإلا اشترط الاعتماد، وأن يكون للحالِ أو الاستقبال اقتصر على هذين الشَّرطين؛ لأنهما اللذان ذكرهما المصنف في اسم الفاعلِ، وإلا فيشترطُ أيضاً أن لا يصغر ولا يوصف كاسم الفاعل. (أشموني).

(**قوله: فَهْوَ... إلخ**) دليلٌ لعمل اسم المفعول فإنه كفعلِ المجهول في المعنى؛ لأنَّ قولنا مضروب زيد في قوة، قولنا: ضرب زيد فيعمل كعمله. (**قوله: كَفعْل... إلخ**) أي: يعمل عمل فعل المفعول) أي: الفعل المبني للمفعول (وهو كاسم الفاعلِ في أنه إن كان) مقروناً (بأل عمل مطلقاً) لما تقدم من أنه واقعٌ موقعَ الفعلِ؛ لكونه صلة ألَ والفعل يعمل مطلقاً (وإن كان مجرداً) من أل (عمل بشرط الاعتماد) على الاستفهامِ أو النفي أو المخبر عنه والموصوف أو ذي الحال (و) بشرط (كونه للحال أو للاستقبال) لا للماضي، كما مرَّ في اسم الفاعل حرفاً بحرفٍ، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

وكـل مـا قـرر لاسـم فـاعـلِ يُـعـطـى اسمَ مـفـعـولٍ بـلا تـفـاضـلِ

فهو كفعل صيغ المفعول في معناه، (تقول) في المجرد من أل المعتمد على المخبرِ عنه (زيد معطى أبوه درهماً الآن أو غداً) فزيد مبتدأ ومعطى خبره، وهو اسم مفعول متعدٍّ لاثنين وأبوه نائب الفاعل به، وهو مفعوله الأول ودرهماً مفعوله الثاني، (كما تقول) في الفعل المبني للمفعولِ: (زيد يعطى أبوه درهماً) بلا فرق (وتقول) في المقرون بأل: (المعطى كفافاً يكتفي)، كما مثل النَّاظم وهو يحتمل الأزمنة الثلاثة (كما تقول: الذي يعطي) إن أردت الحال أو الاستقبال، (أو أعطى) إن أردت الماضي (فالمعطى مبتدأ) وهو متعدٍّ لاثنين، (ومفعوله الأول) القائم مقامَ الفاعلِ ضمير (مستترٌ) فيه (عائدٌ إلى أل) الموصولةِ به (وكفافاً مفعول ثانٍ به و) جملة (يكتفي) من الفعلِ والفاعلِ (خبر) المبتدأ. (وينفرد اسمُ المفعولِ) المتعدِّي إلى واحدٍ، إذا أريد به معنى الثُّبوت، عن اسم المفعولِ المراد به الحدوث، كما انفرد اسم الفاعل المراد به الثُّبوت (عن اسم الفاعل) المرادُ به الحدوث (بجواز) معاملته معاملة الصِّفة المشبهةِ. قال في (التَّسهيل) في آخر بابِ الصِّفةِ المشبهة: وإن قصد

فِي مَعْنَاهُ ....

أبو طالب______________________________

....

الناصية ______________________________

ثبوت معنى اسمِ الفاعلِ عومل معاملة الصِّفة المشبهةِ، والأصحُّ أن يجعل اسمَ مفعولِ المتعدّي إلى واحدٍ من هذا البابِ. انتهى. يعني: باب الصِّفة المشبهة، وتقدم الكلام على اسمِ الفاعلِ مستوفى قبيل هذا البابِ، وأما اسم المفعول إذا جرى مجرى الصِّفة، فإنه يرفع السَّببي على الفاعليةِ على ما يقتضيه حال الصِّفة المشبهةِ لا على النِّيابةِ عن الفاعلِ، كما يقتضيه حالُ اسمِ المفعولِ قاله الموضح في (الحواشي) ومن خطه نقلت، وعقبه بقولهِ: ويسأل هنا فيقال: هلا قيل بأن الرَّفع ليس على أن الصِّفة المشبهة، بل على ما يقتضيه اسمُ المفعولِ. انتهى. ويجابُ بأن حال اسمِ المفعولِ إنما يراعى إذا أريدَ به معنى الحدوث، أما إذا أريدَ به معنى الثُّبوت فإنه يرفع السَّببي على الفاعليةِ، وينصبه على التَّشبيهِ بالمفعولِ به إن كان معرفةً، وعلى التمييز، إن كان نكرةً، ويجرُّ بالإضافةِ، وعلى ذلك جاءت الشَّواهد، فمن شواهدِ الرَّفعِ قوله:

بـثـوبٍ وديـنـارٍ وشـاةٍ ودرهـمٍ ... فـهـل أنـتَ مـرفـوعٌ بـمـا هـا هـنـا راسُ

ومن شواهدِ النَّصبِ قوله:

لـو صُـنْـتَ طَـرْفَـكَ لـم تُـرَعْ بـصـفـاتِـهـا ... لـمـا بَـدَتْ مَـجْـلُـوَّةً وجـنـاتـهـا

ومن شواهد الجرِّ قوله:

فـلـمـا رآنـي ارتـاعَ ثـمَّـةَ عَـرَّدا ... تَـمَـنَّـى لِـقـائـي الـجَـوْنُ مَـغْـرُور نَـفْـسِـه

(تصريح). **(قوله: في معناه)** وعمله، فإن كان متعدياً لواحدٍ رفعه بالنِّيابة، وإن كان متعدياً لاثنينِ أو ثلاثةً رفع واحداً بالنيابةِ ونصب ما سواه، فالأولُ نحو: زيد مضروبٌ أبوه، فزيدٌ مبتدأ ومضروبٌ خبره، وأبوه رفع بالنيابةِ (صبان).

(قوله: في معناه) ليس المرادُ المعنى المطابقي لاختلافهما فيه، فإن المعنى المطابقي لاسمِ المفعولِ حدثٌ واقع على ذاتٍ، وتلك الذات وللفعل المصوغ للمفعول حدث واقع على ذاتٍ وزمنِ ذلك الحدث، بل المرادُ المعنى التَّضمني، وهو الحدث الواقع على الذاتِ. بقي أن الكلام في العملِ لا في المعنى، وأجيب بأن النَّاظم تجوزُ بإطلاق السَّببِ وإرادة المسببِ لضيقِ النَّظمِ عليه، فإن عملَ اسم المفعولِ عمل فعله مسبب عن كونِه بمعناه، وعلى هذا، فقول الشُّراح: وعمله عطف تفسير لبيان المرادِ بالمعنى، ويرمز إلى ذلك التَّفريع بقوله: فإن كان... إلخ، وحينئذ فإرادتنا من معناه المعنى التَّضميني لا للذاتِ، بل للتوسل إلى إرادةِ العمل. فتدبر (صبان).

وَقَـدْ يُـضَـافُ ذَا إِلَـى اسْـمٍ مُـرْتَـفِـعْ مَـعْـنًـى كَـمَـحْـمُـودُ الْـمَـقَـاصِـدِ الْـوَرِعْ

(كَالْمُعْطَى كَفافاً يَكْتَفِي، وَقَدْ يُضافُ ذا إلى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ مَعْنىً) ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: كَالْمُعْطَى كَفَافاً يَكْتَفِي) فرفع المفعول الأول نائباً فاعلاً له، ونصب الثاني مفعولاً له، وهو معتمد على (أل) وقوله: يكتفي إشارة إلى اشتراط زمان الحال أو الاستقبال. وفي (الأشموني): فالمعطى مبتدأ. وأل فيه موصول صلته معطى، وفيه ضمير يعود إلى أل مرفوع المحلِّ بالنيابةِ وهو المفعول الأول، وكفافاً المفعول الثاني، ويكتفي خبر المبتدأ. والثَّالث نحو: زيد معلم أبوه عمراً قائماً، فزيد مبتدأ ومعلِّم خبره، وأبوه رفع بالنيابةِ، وهو المفعول الأولُ، وعمراً المفعول الثاني، وقائماً الثَّالث.

(قوله: كفافاً) بفتحِ الكافِ ما كفَّ عن النَّاسِ وأغنى من الرزقِ، كما في (القاموس) (صبان).

(قوله: وَقَدْ يُضَافُ ذا... إلخ) أي: قد يضافُ اسم المفعول إلى الاسمِ الذي هو مرتفع في المعنى؛ لكونه نائب فاعل حقيقة، ولكن يمنعنا مانع عن هذه الإضافة، وهو عدم جواز إضافة الصِّفة إلى مرفوعها، فلرفع هذا المانع ننقل الإسناد الذي بينه وبين مرفوعه إلى ضميرٍ نجعله في اسمِ المفعولِ، ويعود إلى موصوفهِ، فيصير ذلك الضَّمير نائب الفاعلِ ونقدر نصب ذلك المرفوع على التَّشبيهِ بالمفعولية؛ لأنه كالمفعول في وقوعِه بعد المرفوع، ثم نضيف اسم المفعول إلى ذلك الاسم، ويكون إضافة إلى المنصوب لا إلى المرفوع. (دشتي).

(قوله: وَقَد يضاف ذا... إلخ) أي: إجراء له مجرى الصِّفة المشبهة، وإنما خصَّ الإضافة بالذكر مع أن الجاري مجرى الصِّفة المشبهةِ من اسم المفعولِ وغيره، يجوز فيه مع ذلك النَّصب على التَّشبيه بالمفعول به، أو على التمييزِ، نحو: هذا مضروب الأبِ أو أباً، وهذا قائم الأب أو أباً؛ لأنها أكثر، أو لكونهما متلازمين، فحيث جاز أحدهما جاز الآخر، أفاده الشَّاطبي. قال في (التَّصريح): إذا جرى اسم المفعول مجرى الصِّفة المشبهةِ ورفع السببي كان رفعه إياه على الفاعليةِ، كما هو حال الصِّفة المشبهةِ مع مرفوعها لا على النِّيابة عن الفاعلِ، كما هو حال اسم المفعول، قاله الموضح في (الحواشي) ثم تعقبه، فقال: هلا قيل بأن الرَّفع على ما يقتضيهِ حال اسم المفعول. اهـ. ويجابُ بأن حال اسم المفعول إنما يراعى إذا أريد به معنى الحدوثِ، أما إذا أريد به معنى الثُّبوت فإنه يرفع السببي على الفاعليةِ، وينصبه على التَّشبيه بالمفعولِ إن كان معرفة، وعلى التَّمييز إن كان نكرة ويجره بالإضافة. اهـ. ملخصاً (صبان).

(قوله: وَقَدْ يضَاف ذا... إلخ) يعني: قد يَكون (اسْم) مرفوعاً مَعْنًى بِـ اسْمِ المفعولِ، فنريد إضافَةَ اسْمِ المَفعولِ إلَيه، فَنُحَوِّلُ الإسْنادَ المَوْجُودَ في اسْمِ المفعولِ إلى ضَميرٍ راجِعٍ إلى الاسْمِ

بَعْدَ تَحويلِ الإسْنادِ عَنْه إلى ضَميرٍ راجِعٍ لِلْمَوْصُوفِ، وَنَصْبِ الاسْمِ ....

أبو طالب

(قوله: ونصب الاسم) عطفٌ على التَّحويلِ، وإنما توقفت الإضافةُ على التّحويلِ والنَّصب؛ لأن هذا الاسم معمول، ولا يضاف الوصف المتعدِّي إضافة إلى المعمولِ لا إلى المفعولِ، فمع فقدانه يجب أن يكون بدله ما يشبه به.

الناصية

الّذِي كانَ اسْم المَفعُولِ صِفَة له، ثُمَّ نَنْصِبُ الاسْمَ المَرفوعَ على التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ. ثُم نَجُرُّهُ بِالإضَافَةِ ـ وإنَّما نَنْصِبُهُ أوّلاً، ثُمَّ نَجُرُّهُ حَتَّى لا يَكُونَ مِنْ إضافَةِ المُشْتَقِّ إلى فَاعِلِهِ، فَإنَّه لا يَجُوز (شيرازي) ـ.

(قوله: معنى) أي: من جهةِ المعنى، لكونه نائب فاعل قبل الإضافة (صبان).

(قوله: بعد تحويل الإسناد عنه... إلخ) أي: عن المرتفع معنى؛ لأن الوصف عين مرفوعه في المعنى، فلو أضيف إليه من غير تحويل لزم إضافة الشيء إلى نفسِه، وهي غير صحيحة، ولا يصحُّ حذفه لعدم الاستغناءِ عنه، فلا طريق إلى إضافته إلا بتحويل الإسنادِ عنه إلى ضمير يعود إلى الموصوفِ، ثم ينصب لصيرورته فضلة حينئذ لاستغناءِ الوصفِ بالضميرِ، ثم يجرُّ بالإضافةِ فراراً من قبحِ إجراء وصف المتعدّي لواحد مجرى وصف المتعدِّي لاثنين، ذكره المصرح.

(تنبيه): قال الفارضي: تحويل الإسناد مجاز، أي: عقلي؛ لأنه أسند الشّيء إلى غير من هو له، وفائدة المجاز المبالغة بجعله كله محموداً، وكذا نحو: زيد حسن الوجه (صبان).

(قوله: بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضميرٍ راجع للموصوفِ) باسمِ المفعولِ (ونصب الاسم) المرفوع به على (التَّشبيه) بالمفعولِ به؛ إذ لا يصح إضافة الوصفِ لمرفوعه؛ لأنه عينه في المعنى فيلزم إضافة الشيء إلى نفسه، ولا يصحُّ حذفه لعدم الاستغناءِ عنه، فلم يبق طريق إلى إضافته لمرفوعه، إلا بأن يحول الإسناد عنه، إلى ضميرٍ يعود إلى صاحب الوصف، ثم ينصب المرفوع المحوّل عنه الإسناد؛ لأنه بعد تحويل الإسنادِ عنه أشبه الفضلة؛ لاستغناءِ الوصفِ عنه بضميرِ الموصوفِ فينتصب انتصابها، ثم يجرُّ بالإضافة فراراً من قبحِ إجراءِ وصف المتعدي لواحدٍ مجرى وصف المتعدّي لاثنين، وإلى ذلك يشير قولُ النّاظمِ:

وقد يُضافُ ذا إلى اسمٍ مُرْتَفِعْ مَعْنًى كمحمودُ المقاصدِ الوَرِعْ

والأصل أنك (تقول: الورع محمودة مقاصده) بالرفع، (ثم) تحوّل الإسناد عن المرفوعِ إلى الضَّميرِ المضافِ إليه، وهو الهاء، فيستتر في محمود، ويعوضُ منه أل على رأي الكوفيين، فنصبه. وتقول: الورع محمود المقاصد بالنَّصب، ثم بعد أن تنصبَ المقاصدَ تجرُّها وتقول: الورع محمود المقاصد بالجرِّ بعد ثلاثةِ أعمالٍ، وقد تبين أن هذه الأوجهَ أصلها الرَّفع وهو دونها في المعنى، ويتفرع عنه النَّصب، ويتفرع عن النَّصب الجرُّ (تصريح).

عَلى التَّشْبِيهِ عَلى المَفْعُولِ بِهِ، وإنْ كانَ اسْم فاعِلٍ لا يَجُوزُ فِيهِ هذا (كَمَحْمُودُ المَقاصِدِ الْوَرِعْ) إذِ الأَصْلُ: الْوَرِعُ مَحْمُودٌ مَقاصِدُهُ، ثُمَّ صارَ: الوَرِعُ مَحْمُودٌ المَقاصِدُ، ثُمَّ أُضِيفَ.

أبو طالب

(قوله: على التَّشبيه) أي: على التشبيهِ بالمفعول، قيل: هذا إذا كان الاسمُ معرفةً، وأما إذا كان نكرةً، فعلى التَّمييز، أقول: لا يضافُ اسمَ المفعولِ إلى هذا الاسمِ إلا إذا كان معرفةً.

(قوله: كمحمود المقاصد الورع) الورعُ بكسرِ الراءِ صفة مشبهة، وهو مبتدأ خبره قوله: محمود المقاصدِ.

الناصية

(قوله: لا يَجُوزُ فيهِ هَذَا) أي: إضافته إلى مرفوعِه بالتّحويل؛ لأن مرفوعَ اسم الفاعل ليس مفعولاً واقعاً كمرفوعِ اسمِ المفعولِ. وفي (الشيرازي) لِعَدم جَواز نَصْب فاعِلِه تَشْبيهاً له بِالْمَفْعولِ بِهِ. أمّا اسمُ المَفعولِ فَمَرْفوعه في الوَاقِعِ مَفعُول، ولكِنَّهُ في الظَّاهِرِ مرفوع.

(قوله: كَمَحْمُودُ المقَاصِدِ الْوَرِعْ) أصلُه الورع محمودة مقاصده، فمقاصده رفع بمحمود على النِّيابة، فحول إلى الورعِ محمود المقاصد بالنَّصب على ما ذكر: ثم حول إلى محمودِ المقاصدِ بالجرِّ.

هذا، وفي (الشيرازي) الأصل (الوَرِعُ محمود مَقاصِده) فـ (مَقاصِده) اسْم مَرفوع بِاسْمِ المَفعُولِ (مَحمُود)، فَلَمَّا أَرَدْنا إضافَةَ (مَحْمُود) إلى (مَقَاصِد) حَوَّلْنا الإسْنادَ مِن (مَحمُود) إلى ضَميرٍ راجع إلى (الْوَرِع) فَصَارَ هَكذَا: الْوَرِعُ هو مَحمُود المَقاصِد، ثُمَّ نَصَبْنَا (المَقَاصِد) تَشبيهاً بالْمَفْعول بِهِ، ثُمَّ أُضِيفَ (مَحمُود) إلى (المَقَاصِدِ).

(تنبيه): اقتضى كلامه شيئين: الأول انفرادُ اسمِ المفعولِ عن اسمِ الفاعلِ بجوازِ الإضافة إلى مرفوعِه، كما أشار إليه بقوله: وقد يضاف ذا، وفي ذلك تفصيل: وهو أنه إذا كان اسمُ الفاعلِ غير متعدٍّ، وقصد ثبوت معناه عوملَ معاملةَ الصِّفةِ المشبهةِ، وساغت إضافته إلى مرفوعه، فتقولُ: زيد قائم الأب برفع الأبِ ونصبِهِ وجرِّه على حدِّ حسن الوجهِ، وإن كان متعدياً لواحدٍ، فكذلك عند النَّاظمِ بشرطِ أمن اللبسِ وفاقاً للفارسي، والجمهورُ على المنعِ. وفصل قوم فقالوا: إن حذف مفعوله اقتصاراً جاز، وإلا فلا. وهو اختيار ابن عصفورٍ وابن أبي الربيعِ، والسَّماع يوافقه كقوله:

مَا الرَّاحِمُ القَلْبِ ظَلَّاماً وَإنْ ظَلَمَا ... ولَا الكَرِيمُ بِمَنَّاعٍ وإن حُرِمَا

وإن كان متعدياً لأكثر، لم يجز إلحاقه بالصِّفة المشبهةِ. قال بعضهم: بلا خلافٍ. الثّاني اختصاص ذلك باسمِ المفعولِ القاصر، وهو المصوغ من المتعدي لواحدٍ، كما أشار إليه تمثيله، وصرّح به في غير هذا الكتاب. وفي المتعدِّي ما سبق في اسمِ الفاعلِ المتعدي.

أَبْنِيَةُ الْمَصَادِرِ

فَـعْـلٌ قِـيَـاسُ مَـصْـدَرِ الْـمُـعَـدَّى مِـــنْ ذِي ثَـــلَاثَـــةٍ كَـــرَدَّ رَدّا

هذا باب أبنية المصادر

أَخَّرَهُ وما بَعْدَهُ فِي «الكافِيَةِ» إلى التَّصْرِيفِ، وهو الأَنْسَب.

(فَعْلٌ) بِفَتْحِ الفاءِ وسُكُونِ الْعَيْنِ (قِياسُ مَصْدَرِ الْمُعَدّى مِنْ) فِعْلٍ (ذِي ثَلاثَةٍ) ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: هذا باب أبنية المصادر**) أي: بَيَان أوْزَانِ مَصَادِرِ الأَفْعَالِ.

(**قوله: وهو الأَنْسَب**) يعني: في (الكافية) أَخَّرَ هَذَا الباب. وباب أَبْنِيَةِ أَسْمَاءِ الفاعِلِين والصِّفة المشبهة، أَخَّرَهما عن هَذَا المَوْضِعِ وذَكَرَهمَا في عِلْم الصَّرْفِ في آخِرِ الكِتاب، وصُنْع الكَافِيَةِ هو الأَنْسَب؛ لأنَّ بَيانَ بِنَاءِ الكَلِمَةِ وكيفيتها داخِل في عِلْمِ التَّصْرِيفِ (شيرازي). وفي (الدشتي): فإن النحو يبحث فيه عن الإعرابِ والبناءِ، وأما الأمورُ المربوطة بكيفيّةِ بناءِ الكلماتِ كبناءِ المصدرِ، واسم الفاعلِ والمفعول فهي راجعة إلى الصرفِ.

(**قوله: فعل**) أي: موازن فعل، وقوله: المعدى، أي: الفعل المعدى، وقوله: من ذي ثلاثة، أي: من فعلٍ ذي ثلاثةٍ حالٌ من الضميرِ في المعدّى، ومن تبعيضية، أي: حال كونهِ بعض الأفعال الثلاثية، وهذا أقربُ من جعلِ البعضِ من ابتدائية؛ والتَّقدير: حالة كونِ الفعلِ المعدَّى مشتقاً من مصدرِ فعل ذي ثلاثة، قال شيخنا: والبعض نقلاً عن (سم) يُستثنى منه ما دلَّ على صناعةٍ نحو: عبر الرؤيا. اهـ. أي: فإن مصدره فعالة بكسر الفاءِ على ما يؤخذ مما يأتي، وفي كونه صناعة نظر، والمثال الواضح: حاك حياكة، وخاط خياطة، وحجم حجامة (صبان).

(**قوله: مِنْ فِعْلٍ ذي ثَلاثَةٍ**) يعني: كُلّ فِعْلٍ ثلاثِيٍّ مُجَرَّد فالقاعِدَة في مَصْدَرِهِ أَنْ يَكُونَ على وَزْنِ (فَعْل)، وفي (التصريح): اعلم أن الفعلَ (الثلاثي) المجرد (ثلاثة أوزان) لا رابعَ لها (فعل بالفتح) في عينه (ويكون متعدياً كضربه) فإنه متعدٍّ إلى الهاء المتصلة به (وقاصراً كقعد وفعل بالكسرِ) في عينه (ويكون قاصراً كسلم) بكسرِ اللازمِ (ومتعدّياً كعلمه) فإنه متعدٍّ إلى الهاء، ولو مثل بفهمه لكان أولى لما سيأتي، وقدّم الغالب في المفتوحِ والمكسور على غيرِ الغالبِ فيهما (وفعل بالضمِّ) في عينه (ولا يكون إلا قاصراً)، ولا يتعدّى إلا بتضمين أو تحويل (كظرف) بضمِّ الراءِ. (فأما فعل) المفتوحُ العينِ (وفعل) المكسورُ العينِ (المتعديان فقياس مصدرهما الفعل) بفتح الفاءِ وسكون العينِ، وإلى ذلك أشار النّاظم بقوله: فعل قياس مصدر المعدَّى من ذي ثلاثة. والمرادُ بالقياسِ هنا أنه إذا ورد شيء

مَفْتُوحَ الْعَيْنِ كَضَرَبَ ضَرْباً، ومَكْسُورَها كَفَهِمَ فَهْماً، أوْ مُضاعَفاً (كَرَدَّ رَدّاً ....

أبو طالب

....

الناصية

ولم تعلم كيف تكلموا بمصدره، فإنك تقيسه على هذا، لا أنك تقيس مع وجودِ السماعِ، قال ذلك سيبويه والأخفش والجمهور، (فالأول) وهو فعلُ المفتوحِ العين المتعدِّي يشمل الصّحيح، والمعتل بالفاءِ أو العينِ أو اللامِ، والمضاعف والمهموز، فالمهموزُ (كالأكلِ) مصدر أكل، (و) الصّحيح، نحو (الضَّرب) مصدرُ ضربَ (و) المضاعفُ نحو (الرد) مصدر رد، ومعتل الفاءِ كالوعدِ مصدر وعد، ومعتل العينِ كالبيعِ مصدر باع، ومعتل اللام كالرمي مصدر رمى، (والثاني) وهو فعل المكسور العين المتعدي، وكذلك فالصحيح (كالفهم) مصدر فهم (واللثم) مصدر لثم، ومهموزُ الفاءِ نحو: (الأمن) مصدر أمن، والمضاعف نحو: المس، ومعتل الفاء كالوطءِ، ومعتل العين نحو: الخوف، ومعتل اللام نحو: الفني، يقال: فَنِي خِبَاءَهُ فنياً؛ لزمه، وأطلق ذلك تبعاً لسيبويه والأخفش، وقيده ابن مالك في (التّسهيل) بأن يفهم عملاً بالفمِ، نحو: شربَ شرباً، ولقم لقماً، (وأما فعل) المكسورُ العينِ (القاصرُ فقياسُ مصدرِه الفعل) بفتح الفاءِ العينِ، وإليه أشارَ النَّاظم بقولِهِ:

وفــعــل الــلازمِ بــابــه فــعــل ....

ويكون في الصَّحيحِ، والمهموز والمعتلِّ بأنواعه، والمضاعف بالصَّحيحِ (كالفرح) مصدر فرح، (و) المهموز، نحو: الأشر مصدر أشر، ومعتل الفاء كالوجع، ومعتل العين كالعور، (و) معتل اللامِ، نحو: الجوى، والمضاعفُ نحو (الشلل) مصدر شلل (تصريح).

(**قوله: مفتوح العين. . . إلخ**) أي: سواء كان مفتوح العين منه صحيحاً كضرب، أو معتل الفاء كوعد، أو العين كباع، أو اللام كرمى، أو مضاعفاً كرد، أو مهموزاً كأكل (صبان).

(**قوله: ومكسورها**) أي: وسواء كان مكسورُها صحيحاً كأمثلة الشَّارح، أو معتلِ الفاءِ كوطئ، أو العين كخاف، أو اللام كفَنِي بفتح الفاءِ وكسر النون، أي: لزم خباءه، أو مضاعفاً كمس، أو مهموزاً كأمن. وفي (التصريح): أن الغالب، على فعلِ المفتوحِ العينِ التَّعدي، وفعل المكسورها اللزوم، وأما مضمومها فلا يكون إلا لازماً، كما يأتي (صبان).

(**قوله: أوْ مُضَاعَفاً**) المضاعف: هو الّذي كرِّرَ فيهِ حرف وَاحِد متَّصِلَيْن.

(**قوله: كَرَدَّ رَدّاً**) وأكل أكلاً، وضرب ضرباً، أو مكسورها كفهم فهماً، وأمن أمناً، وشرب شرباً، ولقم لقماً. والمرادُ بالقياسِ هنا أنه إذا ورد شيء، ولم يعلم كيف تكلموا بمصدرِه، فإنك تقيسه على هذا، لا أنك تقيس مع وجود السَّماع. قال ذلك سيبويه والأخفش، وذهب الفراء إلى أنه يجوز القياسُ عليه، وإن سمع غيره. اهـ. دماميني، وحكى في (الهمع) عن بعضِهم أنه قال: لا

وَفَعِلَ اللَّازِمُ بَابُهُ فَعَلْ كَفَرَحٍ وَكَجَوًى وَكَشَلَلْ

وَفَعِلَ اللَّازِمُ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ (بابُهُ فَعَل) بِفَتْحِ الفاءِ وَالْعَيْنِ، سَواءٌ في ذلِكَ الصَّحِيحُ (كَفَرَحٍ) مَصْدَر فَرِحَ (وَ) الْمُعْتَلُّ اللَّامِ (كَجَوًى) مَصْدَر جَوِيَ (و) الْمُضاعَفُ (كَشَلَلْ) مَصْدَر شَلَّتْ يَدُهُ، أي: يَبِسَتْ، إلَّا أَنْ يَدُلَّ عَلى حِرْفَةٍ، فَقِياسُهُ الفِعالَةُ.

أبو طالب

. . . .

الناصية

تدرك مصادر الأفعالِ الثلاثيةِ إلا بالسَّماع، فلا يقاس على فعلٍ ولو عدم السّماع هذا واشترط في (التّسهيل) لكونه فعل قياساً في مصدرِ فعل المكسور العينِ أن يفهم عملاً بالفمِ كالمثالين الأخيرين، ولم يشترط ذلك سيبويه والأخفش، بل أطلقا، كما هنا (صبان).

(قوله: باب فعل) أي: قياس مصدره موازنُ فعل أو قاعدة مصدره موازن فعل، وهو اللائق بقولِ الشّارح.

(قوله: مَصْدَر فَرِحَ) صحيح؛ لأنّه ليس فيه حرفٌ مِن حُرُوفِ العِلَّةِ.

(قوله: وَالمُعْتَلُّ اللام) أي: بأقسامه الثلاثة كوجع وعور وعمي.

(قوله: وكجوى) هو الحرقةُ من عشقٍ أو حزنٍ.

(قوله: مَصْدَر جَوِي) مُعتَلُّ اللّام؛ لأنّ لامَ فِعلِهِ حرفُ عِلَّةٍ وهو الياء.

(قوله: مَصْدَر شَلَّتْ يَدُهُ) والأصل: شللت. ويستثنى من ذلك ما دلَّ على لونٍ، فإن الغالب على مصدرِهِ الفعلة نحو: سمر سمرة، وشهب شهبة، وكهب كهبة، والكهبة: لون بين الزُّرقة والحمرةِ.

(قوله: إلّا أنْ يَدُلَّ عَلى حِرْفَةٍ... إلخ) أي: إلا إن دل، فعل القاصرِ (على حرفة أو ولاية فقياسه الفعالة) بكسرِ الفاءِ (كوليَ عليهم ولاية) وعداه بعلى لتصحيحِ التمثيلِ، أما إذا تعدَّى بنفسه نحو: (ولي أمرهم) فلا؛ لأن الكلامَ في القاصرِ لا في المتعدي، ولم يمثل للحرفةِ استغناء بتمثيل الولاية؛ لأن الولاية في معنى الحرفة لكنه لم يكتف بذلك في فعلِ المفتوحِ، بل مثل لها، كما سيأتي، وبقي عليه أن يقول: وإلا إن دل على لون فقياسه فعلة كالحمرةِ والسمرةِ والأدمة، وقال ابن الحاج: إن كان علاجاً ووصفه على فاعل، فقياس مصدره الفعول نحو: القدوم، والأزوف، والعسول، والصعود، مصادر قدم من السفرِ، وأزف الشيء، وعسل بالشيء أي: لزمه وألصق به، وصعد في الجبل، قال: وهذا مقتضى قول سيبويه، وقد غفلَ عنه أكثرهم (تصريح). (وفي الصبان): استثنى في التّوضيح، ما دلَّ على حرفةٍ أو ولايةٍ، قال: فقياسه الفعالة بكسر الفاءِ، ومثل للثاني، فقال: كولي عليهم ولاية المتعدِّي بنفسِه، نحو: ولي أمرهم، فليس مما نحن فيه؛ لأن الكلام في القاصر لا في المتعدِّي. ولم يمثل للأول لعدمِ سماع مِثال يخصه عداه بعلى ليصحَّ التمثيل بأما، أو

وَفَعَلَ اللَّازِمُ مِثْلَ قَعَدَا   لَهُ فُعُولٌ بِاطِّرَادٍ كَغَدَا

(وَفَعَلَ اللَّازِمُ) بِفَتْحِ العَيْنِ ....

أبو طالب

....

الناصية

استغناء بتمثيل الولايةِ، فإن الولايات في معنى الحرفِ، وفيما قاله نظر، فإن ذلك، أي: كون المصدر القياسي فيما دلَّ على حرفةٍ أو ولايةٍ فعالة، إنما هو معروفٌ في فعلِ المفتوحِ العينِ، وأما ولي عليهم ولاية فنادر، وقول في فعل أي: اللازم أو المتعدي بدليلِ تمثيل (الهمع) بكتب كتابة، وخاط خياطة، ونقب نقابة، فإن الأولين متعديان، والأخير لازم، كما يستفادُ من قول (القاموس) عقب ذكره أن من معاني النَّقيب عريف القومِ ما نصه: وقد نقب عليهم نقابة بالكسرِ.

هذا واستثنى ابن الحاج أيضاً ما فيه علاجٌ، ووصفه على فاعل، فقياس مصدره فعول كقدم وصعد ولصق، قال: وهذا مقتضى قول سيبويه، وقد غفل عنه أكثرهم.

(**قوله: وَفَعَلَ اللازمُ... إلخ**) أي: (وأما فعل) المفتوحُ العينِ (القاصرُ، فقياس مصدره الفعول) بضمِّ الفاءِ والعينِ (كالقعودِ والجلوسِ والخروج) والدخولِ، وفي انقياسه ثلاثةُ مذاهبَ، ثالثها أنه ينقاس فيما لم يسمع وهو الصَّحيح، وإليه يشيرُ قولُ النَّظم:

وفعل اللازمِ مثل قعدا   .... له فعول باطرادٍ....

وقال ابن الحاج: يقل في معتلِّ العينِ كغار وسار وغاب وآب، وإنما يقرون من ذلك إلى الفعلِ، كالصَّومِ، والعودِ، والأوب، والخيم، وهو الجبن والحيض والغيم. انتهى. (إلا إن دلَّ على امتناعٍ فقياسُ مصدره الفِعال) بكسر الفاءِ، (كالإباء) مصدرُ أبى، (والنِّفار) مصدر نفر، (والجماح) مصدرُ جمح، (والإباق) مصدر أبق، واعترض الإباق بأنه متعدٍّ تقول: أَبِقْتُ الشيء إذا كرهته، والكلام في اللازم، (أو) دل (على تقلبٍ) واهتزازٍ، (فقياس مصدره الفعلان) بفتحِ الفاءِ والعينِ (كالجولان) مصدرُ جال، (والغليان) مصدر غَلَى، (أو) دل (على داءٍ) بالمدِّ (فقياسه الفعال) بضمِّ الفاءِ (كمشى بطنه مشاءً أو) دلَّ (على سيرٍ فقياسه الفعيل) بفتح الفاءِ، (كالرحيل) مصدر رحل، (والذميل) مصدر ذمل، (أو) دلَّ (على صوت فقياسه الفعال) بضمِّ الفاءِ (أو الفعيل) بفتحِ الفاء فالأولُ (كالصُّراخ) مصدرُ صرخَ، (والعواء) بالمدِّ مصدر عوى، (و) الثَّاني نحو (الصَّهيل) مصدرُ صهل الفرسُ، (والنهيق) مصدر نهق الحمارُ (والزئير) بزاي فهمزة مكسورة مصدر زأر الأسد، وإلى هذه المستثنياتِ أشار النَّاظم بقولهِ:

ما لم يكنْ مُسْتَوْجباً فعالا   ....

مَـا لَـمْ يَـكُـنْ مُـسْـتَـوْجِـبَـاً فِـعَـالا أَوْ فَــعَــلَانــاً فَــادْرِ أَوْ فُــعَــالَا
فَــأَوَّلٌ لِــذِي امْــتِـنَــاعٍ كَــأَبَــى وَالـثَّـانِـي لِـلَّـذِي اقْـتَـضَـى تَـقَـلُّـبـا

(مِثْلَ قَعَدَا لَهُ فُعُولٌ) مَصْدَرٌ (بِاطِّرادٍ كَغَدا) غُدُوّاً (مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِباً فِعالا) بِكَسْرِ الفاءِ (أَوْ فَعَلاناً) بِفَتْحِ الفاءِ والعَيْنِ (فَادْرِ أَوْ فُعالا) بِضَمِّ الفاءِ، أَوِ الْفَعِيل أَوِ الفِعالَة بِكَسْرِ الفاءِ.

(فَأَوَّلٌ) وهو فِعال بِالْكَسْر مَصْدَرٌ (لِذِي امْتِناعٍ ....

أبو طالب

....

الناصية

الأبيات الثلاثة (أو) دلَّ (على حرفة، أو ولاية فقياسه الفعالة) بكسر الفاءِ، فالحرفة (كتجر) في المالِ (تجارة) بالمثناة الفوقانيةِ أوله، وليس منه نجر الخشب بالقدوم نجارة بكسرِ النونِ (وخاط) الثوب خياطة؛ لأنهما متعديانِ، والكلام في القاصرِ والولاية، نحو أمر عليهم إمارة؛ إذا حكم، (وسفر بينهم سفارة؛ إذا أصلح)، وعرف على القومِ عرافة؛ إذا تكلَّم عليهم، وأبل إبالة؛ إذا قام بمصالح الإبل. وذكر ابنُ عصفورٍ: أن فعالةَ مقيس في الولاياتِ والصنائعِ، والحاصل أن فعل القاصر يطرد في مصدرهِ فعول، إلا في هذه المعاني السبعة، وهي الامتناعُ والتقلبُ والداءُ والصوتُ والسيرُ والحرفةُ والولايةُ، والغالبُ في الامتناعِ فِعال، وفي التقلب فَعَلان، وفي الداء فُعَال، وفي الصوت فُعال، أو فَعيل، وقد يجتمعان، نحو: نَعق نعاقاً ونعيقاً، وقد ينفرد فعال، نحو: نغم نغاماً، وقد ينفرد فعيل، نحو: صهل صهيلاً، واطراداً نحو: فعال في الرغاء، وفَعِيل في السيرِ، واطرد في الولايات والحرف: فِعَالة (تصريح).

(**قوله: مثل قعدا**) حالٌ من الضميرِ في اللازم، وقوله: كغدا معطوفٌ عليه بإسقاطِ العاطفِ؛ إذ لا وجه لتعدادِ المثالِ بغير عطفٍ، وأشار به إلى أنه لا فرق بين الصَّحيحِ والمعتلِّ، لكن الكثير في معتلِّ العينِ الفعل، أو الفعالة أو الفعال بكسر الفاءِ في الأخيرين كصام صوماً وصياماً، وقام قياماً، وناح نياحة، وقل الفعول كغابت الشمسُ غيوباً. بخلاف معتل الفاءِ كوصل، أو اللام كغدا، والمضاعف كمرَّ. وقوله: (باطراد) حال من المستكن في له.

(**قوله: باطرّادٍ**) معتلاً كان (كَغَدَا) غدواً، وسما سمواً، أو صحيحاً كقعد قعوداً، وجلس جلوساً.

(**قوله: مستوجباً**) أي: مستحقاً (صبان).

(**قوله: أو الْفَعيل**) أخذه من قول النَّاظمِ: وشمل سيراً وصوتاً الفعيل.

(**قوله: فأوّلٌ**) من هذه الخمسة كما عده الشارح.

(**قوله: لِذي امْتِنَاعٍ**) أي: مقيس فيما دل على امتناعٍ، أي: لِكلِّ فعل لازم دلّ على الامْتِناع وفي (الدشتي) أي: لفعلٍ دلّ على العصيانِ وعدم التَّسليمِ.

لِـلـدَّا فُـعَـالٌ أَوْ لِـصَـوْتٍ وَشَـمَـلْ سَـيْـراً وَصَـوْتـاً الْـفَـعِـيـلُ كَـصَـهَـلْ

كَأَبى) إباءً، ونَفَرَ نِفاراً، وَشَرَدَ شِراداً (وَالثَّانِي) وهو فَعَلان مَصْدَرٌ (لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبا) كَجالَ جَوَلاناً (لِلدَّا)ء الثَّالِث وهو (فُعالُ) بِالضَّم كَسَعَلَ سُعالاً (أَوْ لِصَوْتٍ) كَصَرَخَ صُراخاً (وَشَمَلَ سَيْراً وَصَوْتاً) ....

أبو طالب

(قوله: ونفر نفاراً. . .إلخ) النفار بالفارسيةِ (كوج كردن) والشّراد بالفارسية (رميدن).

الناصية

(قوله: كأبى) أي: اللازم، وهو الذي بمعنى امتنع، لا المتعدي، وهو الذي بمعنى كره؛ لأن الكلامَ في اللازمِ، وإن جاء مصدر المتعدي أيضاً على فعالٍ، ففي القاموسِ: أبى الشيء يأباه ويأبيه إباء، وإباءة بكسرهما: كرهه. اهـ.

(قوله: كأبى) إباء، ونفر نفاراً، وجمح جماحاً، وشرد شراداً، وأبق إباقاً. (صبان).

(قوله: للذي اقتضى تقلباً) أي: دلَّ على التقلبِ، وهو تحركُ مخصوصٍ لا مطلق تحرك، فلا انتقاضَ بنحوِ قام قياماً، وقعد قعوداً، ومشى مشياً (صبان). وفي الدشتي: التَّقلب: هو التحوّل من مكان إلى آخر كسار سرياناً، ومال ميلاناً، ودار دوراناً.

(قوله: للداء) بالقصر للضرورة ما يدُلُّ عَلَى المَرضِ مِنَ الأفعال اللازمَةِ الثلاثيةِ الّتي هي مَفتوْحَة العَيْن.

(قوله: وهو فُعالٌ. . . إلخ) أي: يطرد الثالث، وهو فعال بضمِّ الفاءِ في نوعين: الأول: ما دلَّ على داء، أي: مرض نحو: سعل سعالاً، وزكم زكاماً، ومشى بطنه مُشاء. والثّاني: ما دل على صوتٍ نحو: صرخ صراخاً، ونبح نباحاً، وعوى عواء.

(قوله: كَسَعَلَ سُعَالاً) السُّعال: حركةٌ طبيعيةٌ تخرج من الرئةِ مادة مؤذية، وبالفارسيةِ (سرفة).

(قوله: أو لصوت) هو مع قوله: (وشمل سيراً وصوتاً الفعيل) يفيد أن ما دلَّ على الصوتِ ينقاس فيه كلٌّ من الفعالِ والفعيل، فإذا ورد الفعل دالاً على صوتٍ كان كل منهما مصدراً قياسياً له، وإن ورد أحدهما اقتصر عليه على ما ذهب إليه سيبويه والأخفش، وإن لم يرد واحد منهما كنت مخيراً في مصدره بينهما، فأيهما نطقت به جاز. ولا بعد في ذلك، بل هو قياسُ البابِ فاندفع ما نقله البعض عن (سم) وأقره (صبان).

(قوله: وشمل) بفتحِ الميم وكسرها، والفتح هنا أنسب بصهل.

(قوله: وَشَمَلَ سَيْراً وَصَوتاً) أي: يأتي المصدر على وزن فعيل للفعل الدالّ على السيرِ، والدالّ على الصَّوتِ.

فُـعُـولَـةٌ فَـعَـالَـةٌ لِـفَـعُـلَا كَـسَـهُـلَ الأَمْـرُ وَزَيْـدٌ جَـزُلَا

الرَّابِعُ: وهو (**الفَعِيلُ كَصَهَلَ**) صَهِيلاً، وَرَحَلَ رَحِيلاً، ولِلْحِرْفَةِ والْوِلَايَةِ، الخامِسُ: كَخاطَهُ خِياطَةً، وسَفَرَ بينهم سِفارَةً، أي: أصْلَحَ، و(**فُعُولَةٌ**) بِضَمِّ الفاءِ و(**فَعالَةٌ**) بِفَتْحِها، مَصْدَرانِ (**لِفَعُلا**) بِفَتحِ الفاءِ وَضَمِّ العَيْنِ (**كَسَهُلَ الأَمْرُ**) سُهُولَةً، وصَعُبَ صُعُوبَةً (**وَزَيْدٌ جَزُلا**) جَزالَةً، وفَصُحَ فَصاحَةً.

أبو طالب

(**قوله: والولاية**) المرادُ بها التّصرف في الأمورِ.

(**قوله: سفارة**) السَّفارة: إصلاح أمور الناسِ، وجعل الشَّخص رسولاً. (**قوله: وجزلا جزالة**) الجزالة: صيرورةُ الأمرِ تاماً ومحكماً، وبمعنى: العظمةِ وسيلان الكلامِ والامتلاءِ.

الناصية

(**قوله: الرَّابِعُ**) أي: الوزن الرَّابع.

(**قوله: كصهل**) من بابِ ضرب ومنع، كما في (القاموس).

(**قوله: كَصَهَلَ صَهيلاً**) فالأول للصوت؛ لأن الصَّهيل صوت الفرس، والثاني للسير؛ لأن الرحيل بمعنى الانتقالِ من مكانٍ.

(**قوله: ولِلْحِرْفَةِ والْوِلَايَةِ**) الحرفة: طريقةُ الكسبِ، والولايةُ: القيام بأمرِ الرعيّةِ كقيادة القائدِ، وولاية الوالي، وزعامة الزعيم. هذا وفي (الصبان): يستثنى منه، أي: من فعلِ المفتوحِ العين اللازم، وحينئذ كان ينبغي إسقاط خاط خياطة؛ لأنه متعد، والكلام في اللازم.

ويمكن إرجاع ضمير منه إلى فعلِ المفتوح العين الأعمّ من اللازمِ، والمتعدي، فيصحُّ كلامه، ويؤيد هذا ما قدمناه عن (الهمع) ما دلَّ على حرفةٍ أو ولايةٍ، فإن الغالب في مصدره فعالة نحو: تجر تجارة، وخاط خياطة، وسفر بينهم سفارة، وأمر إمارة. وذكر ابن عصفور أنه مقيس في الولاياتِ والصّنائع. نعم، هذا تأييد لما قبله لما علمت من أن الغلبةَ أمارةُ القياسِ.

(**قوله: وسَفَرَ بينهم سِفارَةً، أيْ: أصْلَحَ**) بشرطِ أن يكون مبعوثاً من قبلِ الحاكمِ ومنه السَّفير لقيامه بإصلاحِ الأمور في الخارجِ.

(**قوله: فعولة فعالة لفعلا**) أي: كل منهما مصدر قياسي لفعلٍ مضمومِ العينِ، فإذا وردا فذاك أو أحدهما اقتصر عليه، أو لم يرد واحد منهما خُيِّرَ بينهما ولا بعد في ذلك، كما مرَّ، فاندفع ما ل (سم) هنا أيضاً. قال المصرِّح: ولا يكون فعل مضموم العينِ إلا لازماً، ولا يتعدَّى إلا بتضمين، أو تحويل (صبان).

(**قوله: وزيد جزلا**) أي: عظم.

وَمَا أَتَى مُخَالِفاً لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النَّقْلُ كَسُخْطٍ وَرِضَا

(وَمَا أَتى مُخالِفاً لِما مَضى فَبَابُهُ النَّقْلُ) عَنِ العَرَبِ كَشُكُور وشُكْران وذَهاب، و(كَسُخْطٍ وَرِضا) وبُلْجَةٍ وبَهجَةٍ وشبعٍ وحُسْنٍ، مَصادِر: شَكَرَ وَذَهَبَ وسَخِطَ وَرَضِيَ وَبَلَجَ وبَهَجَ وشَبَعَ وحَسُنَ.

أبو طالب

(قوله: وبلجة... إلخ) البلجة بالضمِّ أو الفتح: الضوءُ، والبهجةُ بالفتحِ: الحسنُ والسرورُ، وشبعٌ بفتحتين ضد الجوعِ.

الناصية

(قوله: وَمَا أتي) من أبنية مصادر الثُّلاثي.

(قوله: لما مضى) أي: من المصادرِ القياسيةِ للفعلِ الثلاثي متعدياً أو لازماً، فليس هذا في اللازمِ فقط، كما لا يخفى، حتى يرد ما نقله شيخنا والبعض، وأقراه من استشكالِ (سم) تمثيل المصنف بسخطٍ ورضىً، حيث قال ما نصه: انظر كيف عدهما من اللازم مع أنه يقالُ: سخطه ورضيه، وذلك على التَّوسع بإسقاط الجار، والأصل: سخط عليه، ورضي عنه. اهـ. (صبان).

على أن تعدية الفعلِ بنفسه على التَّوسعِ لا تنافي اللزوم.

(قوله: فبابه النقل) أي: طريقه النَّقل عن العرب لا القياس.

(قوله: كسخِطٍ وَرِضا) بضمِّ السينِ وكسر الراءِ، وحزن وبخل بضمِّ أولهما مما قياسه فعل بفتحتين. وكجحودٍ، وشكورٍ، وركوب بضمتين مما قياسه فعل الفاءِ وسكون العينِ. وكموت وفوز بفتح الفاءِ وسكون العينِ مما قياسه فعولٌ بضمتين. وكعظم وكبر مما قياسه فعولة، وكحسن وقبح مما قياسه فعالة.

(تنبيه): ذكر الزجاجُ وابن عصفورٍ أن الفعلَ كالحسنِ قياس في مصدرِ فعل بضم العينِ كحسنٍ وهو خلاف ما قاله سيبويه (صبان).

(قوله: مَصادِر شَكَرَ... إلخ) شَكَرَ ـ بِفَتحِ العَيْنِ ـ الْقِياس في مَصْدَر، (شُكْر) ـ بِسُكُونِ عَيْنِ الْفِعل؛ لأنّه متعدٍّ بنفسِه، ولكنّه جاءَ (شكور، وشُكْرَان) بِضَمِّ الشِّينِ فيهما.

(قوله: وذَهَبَ) اللازم، القِياس في مَصدرِهِ (فعول) ولكنّه جاء (ذَهاب) ـ بِفتح الذَّال ـ (شيرازي).

(قوله: وسَخِطَ) و(رَضِيَ) على وَزْنِ (عَلِمَ) الْقِياس في مَصدَرِهما (فَعَل) بِفتحِ الفاءِ والعَيْنِ؛ لأنّهما لازمان، ولا يَدلّانِ على حِرْفَة ولا ولايَة، لكنَّه جاءَ مَصدَرُهُما (سُخْط) كَقُفْل و(رِضى) ـ بِكَسْرِ الرَّاءِ ـ (شيرازي).

وَغَـــيْـــرُ ذِي ثَـــلاثَـــةٍ مَـــقِـــيْـــسُ مَـــصْـــدَرِهِ كَـــقُـــدِّسَ الـــتَّـــقْـــدِيـــسُ

(وَغَيْرُ ذِي ثَلاثَةٍ مَقِيسُ مَصْدَرِهِ) فَقِياسُ فَعَّلَ صَحيح اللَّام التَّفْعِيلُ ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: بَلَجَ، وبَهَجَ) - بِفتحِ العَيْنِ فيهما - الْقِياسُ في مَصدَرِهما (بُلُوج، وبُهُوج)؛ لأنَّهما لازِمانِ، لكنه جاءَ مصدرهما (بلْجَة) على وَزْنِ غُرْفَة و(بَهَجَة) - بِفَتحِ البَاءِ والهَاءِ -.

(شَبِعَ) - بِكسرِ البَاءِ و(حَسُنَ) - بِضَمِّ السِّين - الْقِياسُ في مَصدَرِيهِما (شَبَع) على وَزْنِ قلم، و(حَسُونَة، أَوْ حَسانَة)؛ لأَنّهما لازِمَانِ، ولكنّه جاءَ مصدرهما (شَبْع) على وَزْنِ شَمْسٍ و(حُسْن) على وَزْنِ قُفْل (شيرازي).

وفي (الدشتي): وأما قياس مصادر هذه الأفعال فقياسُ (شكر) شكر بفتحِ الأولِ وسكون الثاني، وقياس (ذهب) ذهوبٌ، وقياس (سخط ورضي بكسر الثّاني فيهما) فعل بفتحتينِ على وزنِ فرح، وقياس (بلج) بفتحِ العينِ، أي: أشرق وأضاءَ بلوج، وكذا (بهج) لكونهما من فعل مفتوحِ العين لازم وقياس (شبع) بكسر الثاني شبع مفتوح العين كفرح، فسكونه على خلافِ القياس، وحسن بضمِّ العينِ قياسه فعولة أو فعالة.

(**قوله: وغير ذي ثلاثة**) أي: وكل غير فعل ذي ثلاثة، وغير مبتدأ خبره مقيس، ومصدره نائب فاعله، أو هو مبتدأ خبره مقيس، والجملة خبر غير (صبان).

(**قوله: وَغَيْرُ ذِي ثَلاثَةٍ مَقِيسُ، مَصْدَرُهُ**) أي: لا بدَّ لكل فعل غير ثلاثي من مصدرٍ مقيس، فقياس فعل بالتَّشديدِ إذا كان صحيحَ اللازمِ التَّفعيل (صبان).

(**قوله: فَقِياسُ فَعَّلَ. . . . إلخ**) أي: فقياس) مصدر فعل (بالتَّشديد) من مزيد الثلاثي (إذا كان صحيحَ اللازمِ التفعيل كالتَّسليم) مصدر سلم (والتكليم) مصدرُ كلم (والتَّطهير) مصدرُ طهر، والتَّوحيد والتَّيسير والتَّحويل والتَّصبير، وإليه أشار النَّاظم بقوله:

وغـــيـــر ذي ثـــلاثـــةٍ مـــقـــيـــسُ مـــصـــدره كَـــقُـــدِّسَ الـــتَّـــقْـــديـــسُ

(ومعتلها) أي: معتل اللامِ فقياسه التَّفعيل، (كذلك) أي: كقياس صحيح اللام في التَّقديرِ (ولكن تحذف ياء التفعيل) التي بعد العين وجوباً. (وتعوض منها التّاء) الدالة على التأنيث لكونها أقوى على قبولِ الحركاتِ من حروفِ العلةِ، (فيصير) بعد الحذفِ والتَّعويضِ (وزنه التَّفعلة كالتوصيةِ) بالصادِ المهملةِ مصدر وصى على أولادِهِ (والتَّسمية) مصدر سمي، (والتَّزكية) مصدر زَكَّىٰ ماله، وإليه الإشارة بقولِ النَّظمِ: وزكه تزكية. وقد يفعلُ مثل ذلك في صحيحِ اللامِ، نحو: ذكر تذكرة، وجرب

ومُعْتَلِّها التَّفْعِلَةُ وأَفْعَل الصَّحيحِ العَيْنِ الإفْعَالُ والمُعْتَلِّ كَذلك، لكِنْ تُنْقَلُ حَرَكَتُها إلى الفاءِ، فَتَنْقَلِب أَلِفاً فَتُحْذَف، وَيُعَوَّضُ عَنها التَّاءُ، وَتَفَعَّلَ التَّفَعُّلُ، واسْتَفْعَلَ الاسْتِفْعالُ، فإنْ كانَ

أبو طالب

....

الناصية

تجربة، وقد يستغنون غالباً عن التفعيلِ بتفعلة فيما لامه همزة، نحو: خطأ تخطئة، وهنأ تهنئة، وجزأ تجزئة، ووجهوه بأنه مثل تخطياً، يجوز فيها إبدال الهمزةِ ياء قياساً مطرداً؛ لأنها همزةٌ متحركةٌ بعد ياء زائدة كخطيئة، فلما اطرد الإبدال المذكور صارت اللام كأنها وضعت ياء، فالتحقَ ببابِ التَّعزيةِ، ومن غير الغالبِ تخطيئاً وتهنيئاً وتجزيئاً، حكاه غير سيبويه، وحكى سيبويه نبأ تنبيئاً. وزعم أبو زيد أن التفعيلَ فيه أكثر من التَّفعلةِ في كلامِ العربِ، وظاهرُ كلام سيبويه أنه لا يجوزُ فيه إلا ما سمعَ، وبهذا أخذ الشَّلوبين فيما حكى ابن عصفورٍ، (وقياس أفعل إذا كان صحيحَ العينِ الإفعال) بكسرِ الهمزةِ، (كالإكرام) مصدر أكرمَ (والإحسان) مصدر أحسنَ، والإيعادُ مصدر أوعد، والإيلاء مصدرُ آلى من زوجتِهِ، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

وأجـمـل إجـمـالاً.......... ....

(ومعتلها) أي: ومعتل العين قياسه الأفعال (كذلك) أي: كقياسِ صحيحِ العينِ، (ولكن تنقل حركتها) أي: حركة العينِ (إلى الفاء) السَّاكنة قبلها (فتقلب) العين (ألفاً) لتحركها في الأصلِ، وانفتاح ما قبلها الآن فيلتقي ساكنانِ، وهما الألف المنقلبة عن العينِ وألف المصدرِ، (ثم تحذف الألف الثانية) عند الخليلِ وسيبويه، وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوف إنما هي الألف الأولى؛ لأنها بمنزلة: ﴿وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥] ومذهبُ سيبويه أولى لزيادتها وقربها من الطَّرف (و) على القولينِ (تعوض عنها التاء كأقام إقامة، وأعان إعانة) وأصلهما إقواماً وإعواناً فاعلاً بالنقلِ، والقلب والحذف والتَّعويض، وإليه الإشارة بقوله في النَّظم:

.... ثـم أقـام إقـامـة وغـالـبـاً ذا الـتـاء لـزم

(قوله: ومُعْتَلِّهَا التَّفْعِلَةُ) نحو: تزكية.

(قوله: والمُعْتَلِّ كَذلك) أي: المعتلّ العين أيضاً قياسه الأفعال، لكن تنقل حركتها، أي: حركةُ العينِ الذي هو حرف علّة إلى الفاءِ فتنقلب ألفاً، ثم تحذف ذلك الألف لاجتماعِ ألفين، ولا يمكن التلفظُ بهما مجتمعين فعوض عنها التاء، نحو: إعادة، فإن أصلها إعواد، نقل حركة الواو إلى العين، ثم قلب الواو ألفاً لكونها في محلّ الفتحةِ وانفتاحِ ما قبلها، ثم حذف الألف لاجتماعِها مع ألفِ الإفعالِ، وعوض عنها التّاء فصار إعادة.

وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً وَأَجْمِلَا إِجْمَالَ مَنْ تَجَمُّلاً تَجَمَّلا

مُعْتَلاً فَكَأَفْعَلَ (كَقُدِّسَ التَّقْدِيسُ) وسلِّم التَّسْلِيمُ (وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً) وسَمِّ تَسْمِيَةً (وَأَجْمِلا إِجْمَالَ مَنْ تَجَمُّلاً تَجَمَّلا) وأَكْرِمْ إِكْرامَ مَنْ تكَرَّمَ تكَرُّماً ....

أبو طالب

(**قوله: كقدس التَّقديس**) إلى قوله: إقامة هذا المجموع كلامٌ مشتملٌ على بعضِ مصادرِ المزيدِ فيه، فقوله: إجمال من تجميلِ لفظٍ من فيه بفتحِ الميمِ لا بالكسرِ، وأضيف إليه إجمالٌ، والتقدير وذلك كما في قولك: قدس... إلخ، فلا يَرِدُ أَنَّ المثال غير مطابقٍ للممثلِ له، ولا يحتاجُ إلى أن يقال: حذف تنوينِ إجمال للضَّرورة والأفعال في هذه الأمثلةِ كلُّها بصيغةِ الأمر لا أن بعضها ماضٍ، كما توهم. ثم إن الشارح كأنه جعلَ بعضَ هذه الأبواب ذا مثالين إشارةً إلى أنه قد اتحد وزن مصدر إفراد كل بابٍ منها، وإن اختلف أوزان مصادر مجردات تلك الأفراد، وذلك لاختلافٍ ظاهر في

الناصية

(**قوله: فَكَأَفْعَلَ**) أي: قياسه الاستفعال أيضاً، لكن ينقل حركة العين إلى الفاءِ، ثم يحذف ويعوض عنه التاءُ نحو: استعاذة أصلها استعواذ.

(**قوله: كقدس التَّقديس**) من إنابة المصدرِ مناب الفاعلِ فالتَّقديس نائبُ فاعلٍ.

(**قوله: كَقُدِّسَ التَّقْدِيس**) تحذف ياؤه ويعوض عنها التَّاء، فيصير وزنه تفعلة قليلاً في نحو: جرب تجربة، وغالباً فيما لامه همزة، نحو جزَّأ تجزئة، ووطأ توطئة، ونبأ تنبئة. وجاء أيضاً على الأصلِ وجوباً في معتلِّ اللامِ نحو: غطه تغطيةً، ظاهر صنيعه أن نحو التَّغطية أصل التَّفعيل، وهذا لا يناسب تقييده آنفاً بقوله: إذا كان صحيحَ اللامِ، فكان الأولى ترك التَّقييدِ ويراد التَّفعيل ولو بحسب الأصلِ، أو جعلِ المعتلِّ مقابلاً لصحيحِ اللام بأن يقال: فإن كان معتل اللام فقياس مصدره التفعلة فافهم. قال سم نقلاً عن ابن الحاجب: الأولى أن يكون مصدر المعتل على زنةِ تفعلةٍ من أولِ الأمرِ لا أنه تفعيل ثم غير؛ لأن ذلك تعسفٌ بلا ضرورة. اهـ. وقد يقالُ: الحاملُ على ذلك رجوعهم إلى تفعيلِ عند الضرورة (صبان).

(**قوله: وَزَكِّه تَزْكِيَةً وسم تَسْمِيَة**) مِثال لِـ (فَعَّلَ التَّفْعِلَة) المعْتَلُّ السّلامِ؛ إذ أَصْلُهُمَا (زَكَا، وَسَما) لامهُمَا حَرْفُ عِلَّةٍ (أَلِف مَقْلُوبَة عَنِ الْوَاو).

(أجمل إجمالاً، أكرم إكراماً) مثال لـ (أفعل الإفعال) الصحيح العين.

(تَجمَّلَ تجمّلاً، وتكرَّمَ تَكَرُّماً) مِثال لِـ (تَفَعَّلَ التَّفَعُّل) (شيرازي).

(**قوله: من تجملاً تجملا**) بضمِّ الميم مصدر مقدم على عامله الذي هو صلة من، وذكره هنا مع دخولهِ تحت قوله الآتي، وضم ما يربع... إلخ من ذكر الخاص قبل العام، ولو أسقطه لكان أخصر، وأشار بقوله: (وَأَجمِلَا إجمَالَ مَنْ تَجَمُّلاً تَجَمَّلَا... إلخ) إلى أن قياس أفعل إذا كان صحيحَ العينِ

وَاسْـتَـعِـذِ اسْـتِـعَـاذَةً ثُـمَّ أَقِـمْ إِقَـامَـةً وَغَـالِـبـاً ذَا الـتَّـا لَـزِمْ

(**وَاسْتَعِذِ اسْتِعاذَةً**) وَاسْتَقِمِ اسْتِقامَةً (**ثُمَّ أَقِمْ إقامَةً**) وأعن إعانة.

(**وَغالِباً ذا**) الْمَصْدَر (**التَّاء لَزِم**) ....

أبو طالب

مجرد ما سوى تدحرج وتلملم، وأما فيهما فلأن المصدرَ السَّماعي في مجردِ تلملم جاء لملام بفتحِ اللام مع الكسرِ، ولم يجئ في مجردِ تدحرج بالكسْرِ.

الناصية

الأفعال، نحو: أجمل إجمالاً، وأكرم إكراماً، وأحسن إحساناً. وإن كان معتلها فكذلك، ولكن تنقل حركتها إلى الفاءِ فتقلب ألفاً، ثم تحذف الألف الثَّانية، ويعوض عنها التاء، كما في أقام إقامة، وأعان إعانة، وأبان إبانة. والغالبُ لزوم هذه التَّاء، كما أشار إليه بقوله: وغالباً ذا التاء لزم.

وقد تحذف نحو: ﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البَقَرَة: ١٧٧] ومنه ما حكاه الأخفش من قولهم: أراء إراءً، وأجاب إجاباً. وقياس ما أوله همزة وصل أن يكسر تلو ثانيه، أي: ثالثه، وأن يمد مفتوحاً ما يليه الآخر، أي: ما قبل آخره، كما أشار إليه بقولِه: وما يلي الآخر... إلخ أي: وما يليه الآخر نحو: اصطفى اصطفاءً، وانطلق انطلاقاً، واستخرج استخراجاً. فإن كان استفعل معتلَّ العينِ فعل به ما فعل بمصدر أفعل المعتل العين، نحو: استعاذ استعاذة، واستقام استقامة، ويستثنى من المبدوءِ بهمزةِ الوصلِ ما كان أصله تفاعل، أو تفعل، نحو: اطاير واطير أصلُهما تطاير وتطير، فإن مصدرهما لا يكسر ثالثه، ولا يزاد قبل آخره ألف. وقياس ما كان على تفعل التَّفعل، نحو: تجمل تجملاً، وتعلم تعلماً، وتكرم تكرماً (أشموني).

(**قوله: اسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً، واسْتَقِمِ اسْتِقَامَةً**) مِثال لِـ (اسْتَفْعَلَ الاسْتِفْعال) وأصْلُهُمَا (اسْتِعْوَاذاً، واسْتِقْوَاماً) فَنُقِلَتِ الفَتْحَةُ مِنَ الوَاوِ على مَا قَبْلَها (العَيْن، والقاف) ثم قُلِبَتِ الوَاوُ أَلِفاً فصَارَا (اسْتِعَااذاً واسْتِقَااماً) ثُمَّ حُذِفَتِ الأَلِفُ، وعُوِّضَ عَنْها التَّاءُ في الأخيرِ، فَصَارَا (اسْتِعَاذَةً، واسْتِقَامَة) (شيرازي).

(**قوله: أَقِمْ إقَامَةً، وأَعِنْ إعَانَةً**) مِثالٌ لِـ (أَفْعَلَ الإِفْعال) المُعتَلِّ العَيْنِ؛ إذْ أصلُهُمَا (قَوَمَ) و(عَوَنَ) ومَصْدَرُهُما في الأصْلِ (إِقْوَاماً، وإعواناً) فَنُقِلَتْ فَتْحَةُ الوَاوِ إلى مَا قَبْلِهَا (القاف والْعَيْن) ثُمَّ قُلِبَتِ الوَاوُ أَلِفاً فَصَارَا (إقَاامًا، وإعَاانًا) ثم حذفت الألفُ وعُوِّضَ عَنْهَا التَّاءُ في الأخير فَصَارَا (إقَامَة، وإعَانَة) (شيرازي).

(**قوله: وغالباً ذا**) أي: المصدر المعتل من بابِ الأفعالِ والاستفعال ملازم للتاءِ التي هي عوض عن حرفِ العلّةِ كما في الأمثلةِ (دشتي).

(**قوله: التاء لزم**) أي: صحب فاندفع الاعتراض بأن اللزوم ينافي الغلبة. وأما الجواب الذي نقله شيخنا والبعض عن سم وأقراه، فلا يخفى ما فيه على متأمليه (صبان).

وَمَـا يَـلِـي الآخِـرُ مُـدَّ وَافْـتَـحَـا مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِي مِمَّا افْتُتِحَا

وَنادِراً عَرا مِنها، كقولِهِ: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣] (وَما يَلِي الآخِرُ مُدَّ وَافْتَحَا مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِي) وهو الثَّالِث (مِمَّا افْتُتِحَا بِهَمْزِ وَصْلٍ) ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وَنادِراً عَرى مِنها... إلخ) أي: وقد تحذف التاء) للإضافة عند ابن مالكٍ، نحو ﴿وَإِقَامَ الصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣] وفي الحديث «كاستنار البدر»، والأصل وإقامة الصَّلاة واستنارة البدر، فحذف التاء لسد المضاف إليه مسدها، وقد تحذف في غير الإضافة، حكى الأخفش أجاب إجاباً.

(قوله: وَمَا يَلِي الآخِرَ... إلخ) أي: وقياس ما أوله همزة وصل من الفعلِ الماضي الخماسي والسداسي (أن تكسر) أنت (ثالثه وتزيد قبل آخره الفاء، فينقلب مصدراً، نحو: اقتدر اقتداراً، واصطفى اصطفاء) وهما من بابِ الافتعالِ سلمت التاء في الأولِ وقلبت طاء في الثاني لما سيجيء (وانطلق انطلاقاً)، وهو من بابِ الانفعالِ، (واستخرج استخراجاً) وهو من بابِ الاستفعالِ، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

ومـا يـلـي الآخِـر مُـدَّ وافْـتَـحَـا مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّـانـي مِمَّـا افْتُتِحـا

(فإن كان استفعل معتل العين عما فيه ما) عمل (في مصدر أفعل المعتل العين) من نقل حركة العين إلى الفاءِ الساكنةِ قبلها وقلب العين ألفاً، وحذفها لالتقاء السَّاكنين وتعويض تاء التَّأنيث عنها، (فنقول: استقام استقامة واستعاذ استعاذة) والأصل: استقواماً واستعواذاً ففعل فيهما ما قررنا، وإليه أشار النَّاظم بقوله: واستعذ استعاذة. وجاء تنبيهاً على الأصلِ أغيمت السماء إغياماً، واستحوذ الشيطان استحواذاً بالتَّصحيح.... (تصريح).

(قوله: وما يلي الآخر) برفع الآخر على أنه فاعل يلي، أي: والحرف الذي يليه الآخر كما بينه الشّراح.

(قوله: وافتحا) ذكر الفتح ليبين أن المدة ألف لا واو ولا ياء.

(قوله: بهَمْز وَصْلٍ) يعني: كُلُّ فِعلٍ أوَّلُهُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ كـ (اصْطَفى) ونحوِهِ يكونُ مَصْدَرُهُ (اصْطِفاءاً) ثَالِثُهُ ـ الطّاء ـ مَكسُورٌ، وما قبلَ آخِرِهِ ـ الألِف ـ مَفتُوحٌ الحرفُ الثالثُ مِنه مَكسُوراً، وما قَبلَ آخِرِهِ مَفْتُوحاً ومَمْدُوداً.

ومَمْدُود (اقْتِدَار) ثالِثه ـ التّاء ـ مَكسُور، وما قَبْلَ آخِرِهِ ـ الألِف ـ مفتوحٌ وَمَمْدُودٌ (احرنجام) ثالِثه ـ الرّاء ـ مَكسُور. وما قَبْلَ آخِرِهِ ـ الألِف ـ مفتوحٌ ومَمْدُودٌ. وإنَّما جاءَ بِثَلاثَةِ أمْثِلَةٍ، الأوّل والثّاني،

بِـهَـمْـزِ وَصْـلٍ كَـاصْـطَـفَـى وَضُـمَّ مَـا   يَـرْبَـعُ فِـي أَمْـثَـالِ قَـدْ تَـلَـمْـلَـمَـا

فَيَصِيرُ مَصْدَرُهُ (كَاصْطَفَى) اصْطِفاءً، وَاقْتَدَرَ اقْتِداراً، وَاحْرَنْجَمَ احْرِنْجاماً (وَضُمَّ ما يَرْبَعُ) أيِ الرَّابع في ....

أبو طالب

(قوله: واحرنجم احرنجاماً) أكتفي في هذا البابِ بمثالٍ واحدٍ؛ لأن هذا البابَ من المضاعفِ لا يكاد يُوجد بخلافِ تفعلل، والملحقات به متحدة معه في الميزانِ بخلاف دحرج.

الناصية

لِلثُّلاثي الْمَزِيدِ فيه؛ إذْ أَصْلُهُمَا (صَفى) و(قَدَر) والثَّالِث، للرُّباعي المَزِيدِ فيه، إذْ أَصْلُهُ (حَرْجَمَ) (شيرازي).

(قوله: بهمز وصل) ولا بد من تقييد ما أوله همزة وصل بأن لا يكون أصله تفاعل كتطاير ولا تفعل كتطير إذا أدغم التّاء في الطاءِ، واجتلبت همزة وصل، فإن مصدر ذلك لا يكسر ثالثه، ولا تزاد ألف قبل آخره، بل يضمُّ الحرفُ التالي الأخير نظراً إلى الأصل، نحو اطاير ايطاير اطايراً وطيراً يطير اطيراً وجملة الأفعال الماضية التي أولها همزة وصل وفاقاً وخلافاً خمسة وعشرون بناء، ولا تكون إلا خماسية أو سداسية. (تصريح).

(قوله: كاصْطَفى اصْطِفاءً) فمدَّ وفتح ما قبل الآخر، وهو الفاء والمرادُ بالمدِّ الألف بعده همزة وكسر الثَّالث، وهو الطَّاء وهكذا باقي الأمثلة (دشتي).

(قوله: وضم ما يربع... إلخ) مجموع ذلك، كما سيأتي في التَّصريح. عشرة أبنية تفعلل وتفعل وتفيعل وتمفعل وتفعل وتفاعل وتفوعل وتفعنل وتفعول وتفعلت، (كتدحرج تدحرجاً، وتجمل تجملاً، وتشيطن تشيطناً، وتمسكن تمسكناً) وتقلس تقلسياً، وتغافل تغافلاً، وتجورب تجورباً، وتقلنس تقلنساً، وترهوك ترهوكاً، وتعفرت تعفرتاً (ويجب إبدال الضَّمة كِسرةً إن كانت اللام، ياء، نحو: التواني والتوالي)، والأصل: التواني، والتوالي بضمِّ ما قبل الياءِ فقلبت الضَّمة كسرة لتسلم الياء من قلبها واواً، فيؤدي إلى وقوع واو قبلها ضمة في آخر اسم معرب، وذلك مرفوض في الأسماء؛ لأن الأسماء عرضة لأن تضاف لياء المتكلِّم، وياء المتكلِّم إذا أُضيفَ إليها اسمٌ في آخرِه واو قبلها ضمةٌ، وجب قلبُ الضَّمةِ كسرةً والواو ياءً، وإدغامها في ياءِ المتكلمِ كمسلميّ رفعاً (وقياس) مصدر (فعلل، وما ألحق به فعللة كدحرج دحرجة، وزلزل زلزلة) والملحق بفعلل ستة أبنيةٍ، وهي (بيطر بيطرة، وحوقل حوقلة)، وجلبب جلببة، وجهور جهورة، وسلقي سلقية، وقلنس قلنسة، وزاد بعضهم سنبل وشريف الزَّرع: طال ورقه، وعذيط وتابل، وبرنأ لحيته خضبها بالبرنأ، وهو الحناءُ (وفعلال بالكسرِ) للفاءِ (إن كان مضاعفاً) وهو ما كان فاؤه ولامه الأولى من جنسِ

فِـعْـلَالٌ أَوْ فَـعْـلَـلَـةٌ لِـفَـعْـلَـلَا   وَاجْـعَـلْ مَـقِـيـسـاً ثَـانِـيـاً لَا أَوَّلَا

(أَمْثالِ قَدْ تَلَمْلَما) فَيَصِيرُ مَصْدَرُهُ كَتَدَحْرَجَ تَدَحْرُجاً، وتَلَمْلَمَ تَلَمْلُماً (فِعْلالٌ) بِكَسْرِ الفاءِ (أَوْ فَعْلَلَةٌ) بِفَتْحِها مَصْدَران (لِفَعْلَلا) بِفَتْحِ الفاءِ، والمُلْحَقُ بِهِ كَدَحْرَجَ دَحْرَجَةً، وحَوْقَلَ حَوْقَلَةً، وسَرْهَفَ سِرْهافاً.

أبو طالب

....

الناصية

واحدٍ، وعينه ولامه الثانية من جنسٍ واحدٍ، كزلزال ووسواس، بسينينِ مهملتينِ، ووشواش بشينينِ معجمتينِ، وهو كلام فيه اختلاطٌ وهو، أي: فعلال (في غيرِ المضاعفِ سماعي كسرهف سرهافاً) يقال: سرهفت الصبي: إذا أحسنت غذاءه، ولم يسمع في دحرج دحراجاً، نصَّ على ذلك الصيمري وغيره، ولا في الملحق بفعلل إلا حيقال مصدر حوقل، وبذلك يقيد قول النّظم:

فِـعـلالٌ أو فَـعْـلَـلَـةٌ لِـفَـعْـلَـلا   واجْـعَـلْ مَـقِـيْـسـاً ثـانـيـاً لا أَوَّلا

(تصريح). **(قوله: ما يربع)** من ربعت القومِ: صرتُ رابعهم، وبابه منع، أي: مِن كُلِّ فِعلٍ كانَ على وَزْنِ (تَفَعْلَلَ) يُضَمُّ الحرفُ الرَّابعُ مِنهُ في المَصْدَرِ.

(قوله: في أمثالِ قد تلملما) أي: في أمثالِ مصدرِ قد تلملم، أي: في الحركاتِ والسَّكناتِ وعدد الحروفِ، وإن لم يكن من بابِه كما يظهرُ بالنَّظرِ في الأمثلة، وذلك عشرة أبنية، ذكر الشراح منها خمسة: تفعل وتفاعل وتفعلل وتفيعل وتفعلي كتدلى، وبقي تمفعل كتمسكن، وتفوعل كتجورب، وتفعنل كتقلنس، وتفعول كترهوك. وتفعلت كتعفرت (صبان).

(قوله: (في أمْثالِ قَدْ تَلَمْلَمَا) صحيحِ اللامِ مما في أوله تاء المطاوعة وشبهها، سواء كان من بابِ تفعل كما مرَّ، أو من بابِ تفاعل، نحو: تقاتل تقاتلاً، وتخاصمَ تخاصماً. أو من بابِ تفعلل، نحو: تلملم تلمماً، وتدحرج تدحرجاً. أو ملحقاً به، نحو: تبيطر تبيطراً، وتجلبب تجلبباً. فإن لم يكن صحيحَ اللامِ وجبَ إبدالُ الضمةِ كسرةً إذا كانت اللامُ ياء، نحو: تدلى تدلياً، وتدانى تدانياً، وتسلقى تسلقياً (أشموني).

(قوله: والمُلْحَقُ بِهِ) الملحق بفعلل ستّة أفعالٍ اتّخذ بعضها من أسماءٍ جامدةٍ، وبعضها من جملٍ معروفةٍ وهي: حوقل حوقلة، وبيطر بيطرة، وسرهف سرهافاً، وجلبت جلبية، وسلقى سلقية، وقلنس قلنسة، ونقل في (التصريح) عن الصيمري وغيره: أن دحراجاً لم يسمع في دحرج، وسمع: سرهفت الصبي سرهافاً إذا أحسنت غذاءه. ومعنى حوقل: كبر وضعف عن الجماع.

لِفَاعَلَ الْفِعَالُ وَالْمُفَاعَلَهْ وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهْ

(وَاجْعَلْ مَقِيساً ثَانِياً لا أَوَّلا) وَمِنهُم مَن يَجْعَله أيْضاً مَقِيساً (لِفاعَلَ) مَصْدَرانِ: (الْفِعالُ) بِكَسْرِ الفاءِ (والمُفاعَلَهْ) نحو: قاتَلَ قِتالاً ومُقاتَلَةً، ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: واجْعلْ مَقِيساً) من فعلال وفعللة.

(قوله: ثانِياً لا أوَّلاً) يعني: أن المصدر القياسي لفعلل هو فعللة لا فعلال. وفي (الشيرازي) (فَعْلَلَةٌ) مَصْدَرٌ قِياسِيٌّ لِكُلِّ رباعِيٍّ مُجَرّدٍ. و(فِعْلَالٌ) مَصْدَرٌ سَمَاعِيٌّ.

(قوله: وَمِنْهُم مَن يَجْعَلُهُ أيْضاً مَقيساً) وهو ظاهر كلام (التّسهيل). ظاهره في المضاعفِ وغيره. وصاحب (التّوضيح) جعل الأول مقيساً في المضاعفِ كزلزال. هذا ويجوز في المضاعفِ وهو ما فاؤه ولامُه الأولى من جنسٍ واحدٍ، وعينه ولامه الثّانية من جنسٍ واحدٍ من فعلال، نحو: الزِّلزال والقلقال فتح أوله وكسره، أي: وإن كان الأكثر كما في (التّوضيح) والدّماميني أن يعني بالمفتوحِ اسم الفاعلِ نحو ﴿مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ﴾ [النّاس: ٤] أي: الموسوس والصلصال بمعنى المصلصل. وفي الأشباهِ والنّظائر النحوية للسيوطي نقلاً عن النّاظمِ: أن المطرد في المصدر من فعلال، هو الكسر، وأن الفتحَ ندر في قولِهم: وسوس الشيطان وسواسا، ووعوع الكلب وعواعاً، وغطغَط السهم في مروره غَطغاطاً إذا التوى. وأن غير ذلك من المفتوحِ متعين للوصفية المقصودِ بها المبالغة، وأن تجويز الزمخشري الفتح في المصدرِ الذي لم يسمع فتحه قياساً على ما سمع يرد بأن النّادر لا يقاس عليه، هذا وليس في العربيةِ فعلال بالفتح. (صبان).

(قوله: لفاعل الفعالُ والمفاعلة) قال الدّماميني: والمطرد دائماً عند سيبويه المفاعلة، فقد يتركون الفعال ولا يتركون المفاعلةَ قالوا: جالس مجالسةً، ولم يقولوا: جلاساً.

(قوله: نحو: قَاتَلَ قِتَالاً... إلخ) أي: ونحوه الضِّراب والمضاربة، والخصام والمخاصمة، والقتال والمقاتلة، ولا فرق بين أن يكون فاعلٌ للمشاركةِ، كما تقدَّم، أو لا، نحو: نادى نداءً ومناداة، وإلى ذلك الإشارة بقولِ النَّظمِ:

للفاعل الفعال والمفاعلة ....

واللازم عند سيبويه المفاعلة؛ لأنهم قد يتركون الفعالَ، ولا يتركون المفاعلةَ، قالوا: جالس مجالسة، ولم يقولوا: جلاساً، وأصل الفعال هو الفيعال، وقد نطقوا بذلك فقالوا ضارب ضيراباً، وقاتل قتيالاً، (ويمتنع الفعالُ فيما فاؤه ياء نحو: ياسر ويامن) فلا يقالُ: ياسره ييساراً، ولا يامنه

وَفَــعْــلَــةٌ لِـــمَــرَّةٍ كَـجَـلْـسَـــهْ   وَفِــعْــلَــةٌ لِـهَـيْـئَـةٍ كَـجِـلْـسَـهْ

ويَغْلِبُ ذا فِيما فاؤُهُ ياءٌ، نحو: ياسَرَ مُياسَرَةً (وَغَيْرُ ما مَرَّ السَّماعُ عادَلَهْ) نَحْو: كَذَّبَ كِذَّاباً، وتنزَّى تَنَزِّياً، وتَمَلَّقَ تِملَّاقاً.

أبو طالب

(قوله: وتَنَزَّى تنزياً) هذا كما وقع في الشِّعر، وهي:

بـــاتَـــتْ تُـــنَـــزِّي دَلْــوَهـــا تَـــنْـــزِيّـــا   كـــمـــا تُـــنَـــزِّي شَـــهْـــلَـــةٌ صَـــبِـــيّـــا

تُنزي بضمِّ التاءِ وفاعلها عائد إلى امرأةٍ، والتنزي: التَّحريك، والشَّهلة بفتحِ الشِّين: العجوزُ، شبه يدي تلك المرأةِ إذا جذبت بهما الدَّلوَ لتخرجَه من البئرِ بيدي امرأة ترقِّص صبياً.

الناصية

يماناً؛ لاستثقال الكسرةِ على الياءِ حتى قال بعضهم: إنه لم يوجد منه إلا الييسار لغة في اليسار، وإلا الييعار جمع يعر، وهو الجدي، وإنما يقال: مياسرة وميامنة، (وشذ ياومه يواماً، حكاه ابن سيده، وحكى مياومة على القياس، (وما خرج) عما ذكرناه (فشاذٌّ) وإليه الإشارة بقول النَّظم وَغَيْرُ ما مرَّ... إلخ.

(قوله: ويَغْلِبُ ذَا) يعني مفاعلة.

(قوله: فيما فاؤه ياء) أي: في مصدر الفعل الذي فاؤه ياء، ولم يستثنه المصنف لندرة فاعل الذي فاؤه ياء، بل مطلق الفعلِ الذي فاؤه ياء قليل (صبان).

(قوله: نحو: ياسر مياسرة) ويامن ميامنة. وشذَّ ياومه يواماً؛ لنقل الياءِ والمكسورةِ أول الكلمة لا مياومة، أي: فليست شاذة. وفي بعض النسخِ: يواماً ومياومة، وعليها فالشذوذ منصب على يواماً فقط، والمياومة: المعاملة بالأيام، كما في القاموس (صبان).

(قوله: وغير ما مر) أي: وغير المصادرِ التي مرَّت لأفعالِها الزائدةِ على ثلاثةِ أحرفِ المتقدِّم ذكرها (صبان).

(قوله: عادله) يحتمل أنه فعل متصل بمفعوله من المعادلةِ، وهي المقابلة، ويحتمل أن عاد فعل من العودِ، وله جار ومجرور، وعليه فإن أرجع الضَّمير المستترُ للسماع والبارز لغير ما مرَّ كان في العبارةِ قلب، وإن عكس فلا. (صبان).

(قوله: عادَلَهْ) أي: كان له عديلاً، فلا يَقدُمُ عليه إلا بسماعِ نحو: كذب كذاباً، وهي تنزي دلوها تنزياً، وأجاب إجاباً، وتحمل تحمالاً، واطمأن طمأنينة، وتراموا رمياً، وقهقر قهقرى، وقرفص قرفصاء، وقاتل قيتالاً (أشموني).

(قوله: كَذبَ كِذاباً... إلخ) القِياس: (كذب تكْذِيباً) و(نَزَّى تَنْزِيَةً) و(تملق تملقاً).

(وَفَعْلَةٌ) بِفَتْحِ الفاءِ (لِمَرَّةٍ) مِنَ الثُّلاثي ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وفعلة لمرة كجلسة) مقتضى ما مرَّ في باب إعمالِ المصدرِ من أن من شروطِ عمله أن يكونَ غير محدودٍ بالتاءِ فليوحد بالتاء، لم يعمل أن فعلة التي للمرة كجلسة من المصادرِ فيكون لجلس مثلاً مصدران أحدهما دالٌّ على المرةِ، وهو جلسة، والثاني لا دلالة له عليها، وهو جلوس، ولا فرق في بناءِ فعلة بالفتحِ للمرة بين كونِ المصدرِ المطلقِ على فعلٍ كضربةٍ أو لا كخرجةٍ من خروجٍ كما في (الهمع)، ثم فعلَة التي للمرة إنما تكون لما يدلُّ على فعلِ الجوارح الحسيةِ كأمثلة النّاظم والشّارحِ، لا ما يدل على الفعل الباطني كالعلم والجهل والجبن والبخل، أو الصفة الثابتة كالحسنِ والظرفِ.

(قوله: لِمَرَّة مِنَ الثُّلاثي. . . إلخ) أي: يدلُّ على المرةِ من مصدرِ الفعلِ الثُّلاثي) المتصرِّفِ التامِّ (بفعلة بالفتح) في الفاءِ كما في فعلها (كجلس جلسة ولبس لبسة)، ونبه بهذين المثالين على أنه لا فرق في ذلك بين أن يكون في مصدره زيادةٌ على حرفِ الفعلِ كجلسَ جلوساً، أو لا كلبس لبساً، فإن لم يكن زيادة، فواضحٌ أنك تقتصرُ على زيادةِ التاء مع فتحِ أوله، وإن كان ثم زيادة فإنك تطرحها فرقاً بين مصدرِ الثلاثي وغيره، وشذّ لقيته لقاءة واحدة، وأتيته إتيانة واحدة، حكاهما سيبويه. وإذا طرحت الزّيادة، فإنك تبني فعلة من الباقي، وتختمها بالتاءِ فرقاً بين الواحدِ والجنسِ؛ لأن منزلةَ الجلسةِ من الجلوسِ منزلةَ النمرةِ من النمرةِ. والأصلُ في الجنسِ وواحده أن يفرق بينهما بالتاءِ (إلا إذا كان بناء المصدر العام) أي: المطلقُ الصادقُ على القليلِ والكثيرِ عليها، أي: على فعلةٍ بالتاءِ، فيدلُّ على المرةِ منه، أي: من المصدرِ العامِّ المبني على فعلةٍ (بالوصفِ) بالوحدةِ وشبهها، (كرحم رحمة واحدة) أو فردة (ويدلّ على الهيئة)، وهي الحالةُ التي يكون عليها الفاعلُ عند الفعلِ (بفعلة بالكسر) في الفاءِ فرقاً بينها وبين المرةِ، (كالجلسة والركبة والقتلة) بكسر أولها وفيها العملُ المتقدِّم (إلا إن كان بناء المصدر العام عليها) أي: على فعلةٍ بكسرِ الفاءِ، (فيدل على الهيئة) منه (بالصِّفةِ ونحوها كنشدَ الضالة نشدة عظيمةً) أو نشدة الملهوفِ، (و) يدل على (المرة من غير الثلاثي) رباعياً كان أو غيرِهِ، (بزيادة الثاء على مصدرِه القياسي كانطلاقةٍ واستخراجةٍ واستقامة واحدةٍ)، ودحرجة واحدة، ولا يقالُ: دحراجة؛ لأنه غير قياسي، بل قيل: غير مسموعٍ، كما تقدَّم عن الصيمري. والحاصل أن الفعلَ إذا كان له مصدران قياسي وسماعي لحقت القياسي دون السماعي، فإن كان له مصدرانِ قياسيانِ أو سماعيانِ لحقت الأغلبَ منها، قاله الشاطبي، (ولا يبنى من غيرِ الثلاثي مصدر للهيئة)؛ لأن بناء الفعلة لا يتأتى فيه؛ إذ يلزم من ذلك هدم بنيةِ الكلمةِ بحذفِ ما قصد إثباته فيها، فاجتنب ذلك، واستغني عنه بنفس المصدر الأصلي، (إلا ما شذَّ من قولِهم: اختمرت) المرأةُ (خمرة) بالمعجمةِ والراء، غطت رأسها بالخمارِ، (وانتقبت نقبة) أي: غطت وجهها بالنِّقابِ، (وتعمم) الرَّجل

إنْ لَم يَكُن بِناءُ المَصْدَرِ العامِّ عَلَيه (كَجَلْسَهْ) فَإنْ كانَ، فَيَدُلُّ عَلى الْمَرَّةِ مِنهُ بِالوَصْفِ كَرَحِمَ رَحْمَةً واحِدَةً (وَفِعْلَةٌ) بِكَسْرِ الفاءِ (لِهَيْئَةٍ) مِنهُ كذلِكَ (كَجِلْسَهْ) فَإنْ كانَ بِناءُ العامِّ عَلَيها فَبِالْوَصْفِ كَنَشَدْتُ الضَّالَّةَ نِشْدَةً عَظِيمَةً ....

أبو طالب

....

الناصية

(عمة) غطى رأسَه بالعمامةِ، (وتقمص قميصه) غطى جسدَه بالقميصِ، وكان القياسُ عدمَ الحذفِ، إلا أنهم هدموا بنيةَ المصدرِ، وبنوا الفعلة حرصاً على البيانِ، وإلى ذلك أشار النَّاظمُ بقوله:

وفـعـلـة لـمـرة كـجـلـسـة وفـعـلـة لـهـيـئـة كـجـلـسـة

في غير ذي الـثـلاثِ بـالـتَّـا الـمـرَّة وشـذَّ فـيـه هَـيْـئَـةٌ كـالـخِـمْـرة

(قوله: إنْ لَم يَكُن بنَاءُ المَصْدَر العامِّ) أي: محل ما ذكر، أي: كون فعلة بالفتحِ للمرةِ وبالكسرِ للهيئة إذا لم يكن المصدرُ العامُّ، أي: المطلقُ الصادقُ بالقليلِ والكثيرِ، والخالي عن إرادة الهيئةِ على فعلةٍ بالفتح نحو: رحمة، أو فعلة بالكسرِ، نحو: ذربة، وهي الحدة في الشيء، يقال: رجل ذرب أي: حادٌّ، هذا ودخل في قوله: لم يكن... إلخ، المصدر المطلق الذي على فعلة بالضمِّ كالكدرة فيفتح للمرة، ويكسر للهيئة، كما قاله ابن هشامٍ، وقياسه كما قاله (سم) أن ما على فعلة بالفتحِ يكسر للدلالةِ على الهيئةِ، بالعكسِ، وهو المتَّجه وإنْ نقل عن بعضِهم خلافه.

(قوله: كَجَلْسَةٍ) مَعنَاهَا: جُلُوس واحِد، ولَيسَ مصدره (جَلْسَة) وإنَّمَا هو (جلوس). فإن كان كذلك، فلا يدلُّ على المرةِ أو الهيئةِ إلا بقرينةٍ حاليةٍ أو مقاليةٍ أو بوصفٍ، نحو: رحمةٍ واحدةٍ، وذربة عظيمة. هذا وفي (الدشتي): فإن كان مصدرهُ العامُّ بالتاءِ، فلا يمكنُ أن يدلَّ على المرةِ بفعله للالتباسِ بين المرةِ ومصدرِه الأصلي، فلا سبيلَ للدلالةِ على المرةِ إلَّا أن يؤتى بوصف للمصدر يدلُّ على المرّةِ كواحدة (دشتي).

(قوله: كرحِمَ رَحْمَةً واحِدَةً) (رَحْمَة) مصدر لـ (رَحِمَ)؛ ولذا لا تدل على الوحدة إلا بأن يؤتى بعدها بوصف (واحِدَة).

(قوله: وفعلة لهيئة) أي: لهيئةِ الحدثِ، والحدث وإن استلزَم الهيئة لكن فرق بين الدَّلالة مطابقة، والدلالة التزاماً قاله (سم) وفسر الجاربردي الجيئة بالنَّوع.

(قوله: كذلِكَ) أيْ: فيمَا لَمْ يَكُنِ المَصْدَرُ على وَزنِهِ.

(قوله: كَجِلْسَةٍ) يقال: جَلَست جلسةَ زَيْدٍ، أيْ: كَهَيْئَةِ جُلُوسِ زَيْدٍ.

(قوله: نِشْدَةً عَظيمَةً) فـ(نِشْدَة) بِكَسْرِ النُّونِ مَصْدَرُ (نَشَدَ)؛ ولِذا لا تَدُلُّ عَلَى الْهَيْئَةِ إلَّا بِوَصْفِ (عَظِيمَة).

فِـي غَـيْـرِ ذِي الـثَّـلَاثِ بِـالـتَّـا الْـمَـرَّهْ وَشَــذَّ فِـيـهِ هَـيْـئَـةٌ كَـالْـخِـمْـرَهْ

(**فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّا**) يَدُلُّ عَلى (**الْمَرَّهْ**) إنْ لَمْ يَكُنْ بِناءُ المَصْدَرِ عَلَيْها كَانْطَلَقَ انْطِلَاقَةً فَإِنْ كَانَ، فَبِالْوَصْفِ كَاسْتِعَانَةً واحِدَةً (**وَشَذَّ فيهِ**) أي: فِي غَيْرِ الثُّلاثي (**هَيْئَةٌ كَالْخِمْرَهْ**) وَالْعِمَّةِ، وَالْقِمْصَةِ.

أبو طالب

(**قوله: كالخمرة... إلخ**) لنوع من لبس الخمار والعِمامة والقميص.

الناصية

(**قوله: في غير ذي الثلاث بالتاء يدل على المرة**) أي: من غير تغيير صيغة المصدر، وإنما تلحق التاء من المصادرِ الأغلبِ استعمالاً، فإذا كان للفعل مصدران قياسيان، أو سماعيان لحقت الأغلب أو قياسي وسماعي لحقت القياسي، قاله الشاطبي. وانظر ما إذا كان السماعي أغلب استعمالاً من القياسي. وظاهر أول عبارته أنها تلحق السماعي الأغلب، وظاهر آخرها أنها تلحق القياسي غير الأغلبِ.

(**قوله: في غَيْر ذي الثَّلاثِ... إلخ**) أيْ: في غَيْر الفِعْلِ الثّلاثيِّ المجردِ، كالثّلاثِيِّ المَزِيدِ فِيهِ والرّباعي المجردِ والمَزيدِ فيه، والتّاء تكون دالّة عَلَى المَرةِ إذا لَمْ يَكنِ المَصْدَر مَعَ التّاءِ. وإلّا تكون الدّلَالَة على المَرةِ بِالْوَصْف (شيرازي).

(**قوله: كانْطَلَقَ انْطِلَاقَةً**) أي: انْطِلَاقَةً واحِدَة، دَلَّتِ التّاءُ عَلَى الوَحْدَةِ؛ لأنَّ مَصْدَرَ (انْطَلَقَ) (انْطِلاق) بِدونِ التّاءِ.

(**قوله: فَإِنْ كَانَ... إلخ**) أي: فإن كان بناء مصدره العام على التاءِ دلَّ على المرةِ منه بالوصفِ كإقامة واحدةٍ، واستقامة واحدةٍ.

(**قوله: كاسْتِعَانَة واحِدَة**) (اسْتِعَانَة) مَعَ التّاءِ مَصْدَر؛ لِذا لا تَدُل التّاءُ على الوَحْدَةِ.

(**قوله: وشذ فيه هيئة... إلخ**) أيْ: شذ مجيء (فِعْلَة) ـ بِكَسْرِ الفَاءِ ـ لِلدّلالَةِ على الهَيْئَةِ فِي غَيْرِ الثّلاثِيِّ المُجَرَّدِ كـ (اخْتَمَرَت خِمْرَةً) و(تَعَمَّمَ عِمَّةً) و(تَقَمَّصَ قِمْصَةً) بِكَسْرِ فاءِ (خِمْرة، وعِمَّة، وقِمْصَة) لِلدّلالَةِ على نَوْعٍ خاصٍّ مِنَ الاخْتِمَارِ، والتَّعَمُّمِ. والتَّقَمُّصِ. (اخْتَمَرَتْ) أيْ: سَتَرَتِ المَرْأَةُ رَأْسَها بِالْخِمَار، وهو ما تُغَطّي بِهِ النِّسَاءُ رُؤوسَهُنَّ، و(تَقَمَّصَ) أيْ: لَبِسَ القَمِيصَ وهو الثَّوْب.

أَبْنِيَةُ أَسْمَاءِ الفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ، وَالصِّفاتِ الْمُشَبَّهَةِ بِهَا

(فصل) في أَبْنِيَةِ أَسْمَاءِ الفَاعِلِينَ، وَالصِّفاتِ الْمُشَبَّهَةِ بِهَا، وفيه أبنية أسماءِ المفعولين

أبو طالب

(**قوله: هذا باب أبنية أسماءِ الفاعلين**) أقول: عبارة المتنِ أبنية أسماءِ الفاعلين، وما قبلها وبعدها عبارة الشارح، قيل: قوله: وفيه أبنية أسماءِ المفعولين نص في أن الشارح قرأ الفاعلين بصيغةِ الجمعِ، والصَّوابُ: أنه بصيغةِ التَّثنيةِ بحملِ اسمِ الفاعلِ على أعم منه، ومن الصِّفة المشبهة، وتسمية اسم المفعول اسماً فاعلاً، ثم تثنيتهما تغليباً، ليطابق العنوان المعنون به؛ ولئلا يلزم جمع غير العلم العالم بالواوِ والنُّونِ، ولم يقل اسم الفاعلينِ بصيغة المفرد وإرادة الجنسِ للتَّنبيهِ على كثرةِ أوزانِ كلٍّ منهما. أقول: الحقُّ أنه بصيغةِ الجمع لكن بعد التَّغليبين الأول: تغليبُ اسمِ الفاعلِ على الصِّفةِ المشبهةَ، الثَّاني: تغليب الفاعلِ العاقلِ على الفاعلِ الذي لا يكون عاقلاً، ولم يقصد بأسماءِ الفاعلين ما يشملُ اسمَ المفعولِ لما نذكر بعيد هذا، ولهذا ذكره الشارح له عند نفسِه، فإن قلت: اسم الفاعلِ مركبٌ إضافي، وقد سبق أن المركبَ الإضافي لا يجمعُ هذا الجمع، قلت: ما جمع هذا الجمع هاهنا هو المضاف إليه لا المركب، وبينهما فرق. فافهم.

الناصية

(**قوله: في بنية أسماء الفاعلين... إلخ**) إضافة أبنية إلى أسماءِ للبيان، أي: أبنية هي أسماءُ الذواتِ الفاعلين، وأسماء الذَّوات المفعولين، وغلب العاقلِ منها على غيرِهِ، فجمعَ بالياءِ والنونِ فاندفع ما اعترضَ به. وقوله: بها، أي: بأسماء الفاعلين كطاهرِ القلبِ، وأسماء المفعولين كمحمود المقاصد، فالضَّمير راجع إلى أسماء الفاعلينِ والمفعولينِ، هذا هو المتبادر من التَّرجمة لكن قضية كلامِ (التَّوضيح) وقول المصنف بعد الصِّفة المشبهة باسمِ الفاعلِ رجوع الضَّمير إلى أسماءِ الفاعلين فقط، وهو الموافق للمعروف، فتأمل. هذا وقال في (التَّصريح): تقدم أن هذا الجمع غير سائغٍ، والصِّفات المشبهة بها يأتي وصف الفاعل من (مضارع) (الفعل الثلاثي المجردِ) من الزوائدِ (على) وزنِ فاعل بكسرِ العينِ وزيادة ألف بعد الفاءِ بعد إسقاط حرفِ المضارعةِ (بكسر في فعل بالفتحِ) حال كونه (متعدياً) إلى المفعولِ (كضربه) فهو ضاربٌ (وقتله) فهو قاتل (أو لازماً) للفاعل (كذهب) فهو ذاهبٌ (وغذا بالغينِ، والذال المعجمتين بمعنى سال) فهو غَاذٍ يقال: غذا الماءَ إذا سال، وغذا العرق إذا سال دماً، وغذا البول إذا انقطع، وغذا الشيب إذا أسرع، ويستعملُ متعدياً يقال: غذا الطعام الصبي، وغذوته أنا باللبنِ، فيكون من قسم المتعدّي (وفي فعل بالكسر) حال كونه (متعدياً) إلى المفعولِ (كأمنه) فهو آمن (وشربه) فهو شاربٌ (وركبه) فهو راكبٌ، وذلك مستفاد من قول النَّظم:

كــفــاعــل صــغ اســم فــاعــل إذا ... مــن ذي ثــلاثــة يــكــون....

. . . .

أبو طالب

(**قوله: وفيه أبنية أسماء المفعولين**) لم يقل: أسماء المفعولينِ مع كونه أخصر إشارة إلى أنَّ المصنف ذكر أبنيتها في ضمن أبنية أسماءِ الفاعلينِ بالتبع تنبيهاً على أن أبنية أسماء الفاعلين إنما هي أهمُّ بأن يذكر، ومما يدلُّ على ذلك أنه قدّم أبنية الصِّفة المشبهةِ التي لم يذكر عملها بعد على بيان أبنيةِ اسمِ المفعولِ؛ الذي ذكر عمله عقب عمل اسم الفاعلِ، فتنبه.

الناصية

(ويقل) فاعل (في) فعل بالكسرِ (القاصر) على الفاعلِ (كسلم) فهو سالمٌ (وفي فعل بالضمّ ك: فره) بمعنى حذّق فهو فاره، أي: حاذق، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

وهــو قــلــيــل فــي فــعــلــت وفــعــل غير معدى. . . . .

(وإنما قياس الوصفِ من فعل) المكسورِ العينِ اللازم فعل) بفتحِ الفاءِ وكسر العين (في الأعراضِ)، جمع عرض بفتح العينِ المهملةِ والراء، (كفرح وأشر) بالتنوين فيهما، والأشر: الذي لا يحمد النعمةَ والعافية، (وأفعل في الألوانِ والخلق) فاللونُ كأخضرَ وأسودَ وأكحل أي: أسود العينينِ من غير اكتحالٍ، (وألمى) أي: أسود حمرة الشفتين (و) الخلقة، نحو (أعور أعمى) وأجهر؛ وهو الذي لا يبصر في الشمسِ، (وفعلان) بفتحِ الفاءِ وسكون العينِ (فيما دلَّ على الامتلاءِ وحرارة الباطنِ) فالأولُ كشبعان وريان، والثاني نحو (عطشان) وصديان بمعنى عطشان، وإلى ذلك يشير قول النَّظم:

بـل قـيـاسُـه فَـعِـل وأَفْـعَـل فَـعْـلانُ نـحـو أَشِـر ونـحـن صَـدْيـان ونـحـو الأَجْـهَـر

وقياس الوصف من فعل بالضمِّ فعيل كظريف وشريف ودونه، أي: دون فعيل (فعل) بفتحِ الفاءِ وسكون العين (كشهم) بالشِّين المعجمةِ من الشهامةِ بمعنى الضَّخامةِ (وضخم) بالضادِ والخاء المعجمتين من ضخم الشيء؛ إذا غلظ (ودونهما) أي: دون فعيل وفعل (أفعل كأخطب) بالخاءِ والظاءِ المعجمتينِ، يقال: أخطب اللون (إذا كان أحمر إلى الكدرة، وفعل) بفتحتين، (كبطل وحسن، وفعال بالفتح) في الفاءِ (كجبان وفعال بالضمِّ كشجاع، وفعل بضمتين (كجنب) بضمِّ الجيمِ والنُّون (وفعل) بكسر الفاءِ وسكون العينِ (كعفر) بالعين المهملةِ والفاءِ (أي: شجاع ماكر) وفي (القاموس): إنه الخبيث الماكر، وإلى ذلك يشير قول النَّاظم:

وفـعـل أولـى وفـعـيـل بـفـعـل كـالـضـخـم والـجـمـيـل والـفـعـل جـمـل

وأفـعـل فـيـه قـلـيـل وفـعـل . . . .

(**قوله: والصِّفات المشبهة بها**) أي: بأسماءِ الفاعلين.

(**قوله: وفيه**) أي: في الفصلِ.

كَـفَـاعِـلٍ صُـغِ اسْـمَ فَـاعِـلٍ إِذَا   مِـنْ ذِي ثَـلَاثَـةٍ يَـكُـونُ كَـغَـذَا

(كَفاعِلٍ صُغِ اسْمَ فاعِلٍ إذا مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ) مُجَرَّدٍ مَفتوحِ الْعَيْنِ لَازِماً أَوْ مُتَعدِّياً أَوْ مَكسورها مُتَعَدِّياً (يَكُونُ كَغَذَا) بالمعجمتَيْنِ، أي: سالَ فهو غاذٍ، وذهب فهو ذاهِبٌ، وضَرَبَ

أبو طالب

(قوله: أي: سال) يقالُ: غذا الماء، والدم أي: جرى وسالَ، ومصدرهُ الغذو... وهي بالذَّالِ المعجمةِ.

(قوله: فهو غاذ) أقول: كان المتعارفُ بينهم الوصف من الفعلِ الفلان هو الفلان صدروا هذا الوصفَ بلفظِ هو إن كان غير اسمِ المفعولِ، وبلفظِ ذاكَ إن كان اسمَ مفعولٍ، فيقولون: ضرب فهو ضاربٌ، وذاك مضروبٌ، ولا بدَّ هاهنا من بيانِ نكتتين: الأولى: نكتة إدخالِ الفاءِ على لفظِ هو، وبيان المرجعِ والمشارِ إليه، فقيل: إنه فاء جزاء حذف شرطُه، والمرجع أو المشارُ إليه اسمُ الفاعلِ، واسم المفعولِ، أي: إذا ثبت أن ضرب فعل فاسم فاعله ضارب مثلاً، وقيل: الفاء للتفريع، والمرجع، أو المشار إليه فاعل ذلك الفعلِ، أو مفعوله، ومعناه ظاهر، ولا يبعد أن يكون

الناصية

(قوله: كفاعل صغ اسم فاعل) أي: صوغاً كصوغ فاعل في الهيئةِ أو حالة كون اسم الفاعل كفاعل في الهيئةِ. قال في (التسهيل): وربما استغني عن فاعلٍ بمفعل نحو حب فهو محبٌّ، وعن مفعل بفاعلٍ نحو أيفع الغلام، فهو يافع وأورق الشَّجر فهو وارق. اهـ. بزيادة الأمثلة من الدّماميني.

(قوله: من ذي ثلاثة) أي: من مصدر فعل ذي ثلاثة ليجري على الصَّحيح، ولما كان هذا بإطلاقه يشمل فعل مضموم العين، وفعل مكسورها اللازم، فيوهم كثرة مجيء اسم فاعلهما على فاعلٍ مع أنهما ليسا كذلك دفع هذا الإيهام بقوله: وهو قليل... إلخ (صبان).

(قوله: مفتوح العين) أي: عين الكلمةِ. واحترز به عن غذي كرضي بمعنى تغذى. وكلام المصنف وإن لم يحتمله، لكن يستفاد من التَّقييدِ أن من هذه المادةِ فعلاً غير مفتوحِ العينِ، ففيه فائدة، فحصل الجوابُ عن اعتراضِ البعضِ وغيره بأنه لا حاجة إليه على أنه ساقطٌ في بعضِ النسخ (صبان).

(قوله: يَكُونُ) يعني: الفعل الثلاثي المجرد يكون اسْم فاعله على وزن (فاعِل) فإنْ كان ماضيه مفتوح العَيْن لا يَفْرُقُ فيه أَنْ يكون لازماً أو مُتعدِّياً، وإن كان ماضيه مكسور العينِ، فاللَّازم كونه مُتعدِّياً حَتَى يكون اسْم الفاعل على هَذَا الوَزْنِ. (شيرازي).

(قوله: أَيْ سَالَ) يقال: غذا الماء إذا سَال، وغذا العرق إذا سال دماً، وغذا البول إذا انقطع، وغذا الشيبُ إذا أسرع، ويستعمل متعدياً يقال: غذا الطّعام الصبي، وغذوته أنا باللبنِ، فيكون من قسمِ المتعدِّي وفي (الشيرازي): (غذا، وذَهَبَ) مثالٌ للمفتوحِ العَيْنِ اللّازم، و(ضَرَبَ) للمفتوح العَيْن المُتعدِّي. و(رَكِبَ) للمكسور العَيْنِ المُتعدِّي.

وَهْـوَ قَـلِـيـلٌ فِـي فَـعُـلْـتُ وَفَـعِـلْ غَـيْـرَ مُـعَـدًّى بَـلْ قِـيَـاسُـهُ فَـعِـلْ
وَأَفْـعَـلٌ فَـعْـلَانُ نَـحْـوُ أَشِـرِ وَنَـحْـوُ صَـدْيَـانَ وَنَـحْـوُ الأَجْـهَـرِ

فهو ضارِبٌ، ورَكِبَ فهو راكبٌ (وَهُوَ قَلِيلٌ) مَقصورٌ على السَّماع (فِي فَعُلْتُ) بِضَمِّ العَيْن (وَفَعِل) بكسر العين حال كونه (غَيْرَ مُعَدًّى) كحَمُضَ فهو حامِضٌ، وأَمِنَ فهو آمِنٌ (بَلْ قِيَاسُهُ) أي: فعل بالكسر، أي: إتْيانُ الوَصْفِ مِنه في الأعراض (فَعِلْ) (وَ) في الخِلْقَةِ والأَلْوانِ (أَفْعَلٌ)، وفيما دَلَّ على الامْتِلاءِ، وحَرارَةِ الباطِنِ (فَعْلانُ نَحْوُ أَشِرٍ) وفَرِحٍ (ونَحْوُ صَدْيانَ)

أبو طالب

على هذا أيضاً فاء جزائية. الثانية: نكتة اختصاصِ الضَّمير باسمِ الفاعلِ واسمِ الإشارةِ باسمِ المفعولِ، وهي أن ما حكم عليه بالضاربِ مثلاً ذات صفة ناشئة من تلك الذاتِ، فلم يتميَّز تلك الذات عن تلكَ الصفةِ غاية التَّميز، فكأنهما متحدتان، فناسب أن يعبر عنه بالضَّميرِ؛ لكونِه موضوعاً للذاتِ فقط، وهذا بخلافِ اسم المفعولِ، فإن ما حكَم عليه بالمضروبِ مثلاً، هو ذات صفةٍ غير ناشئة من تلك الذاتِ، بل واقعةٌ عليها فاشتمالها على الذَّاتِ والصِّفة في غايةِ الوضوحِ، فناسب أن يعبر باسمِ الإشارة الموضوعةِ للإشارة إلى الذَّاتِ والصِّفة، هذا ما ظهر لي في هذا المقامِ.

(قوله: **نحو أشر**) يقالُ: فلان أشر، أي: كثيرُ الفرحِ.

الناصية

(قوله: **وهو**) أي: وزن (فاعل) لاسمِ الفاعلِ من هذين قليلٌ.

(قوله: **مَقصورٌ على السَّماع**) لا يُقاسُ عَلَيه، مثل (حَمُضَ) للمضمومِ العينِ و(أَمِنَ) للمكسور العينِ.

(قوله: **في الأعراضِ**) جمع عرضٍ، والمراد به هنا: المعنى العارض للذاتِ غير الرَّاسخ فيها، فخرج الألوان والخلق.

(قوله: **وَفي الخِلْقَةِ**) المرادُ بها الحال الظاهري في البدنِ كالعورِ والحورِ والجهرِ.

(قوله: **وحرارة الباطن**) الواو بمعنى أو.

(قوله: **نَحْوُ أَشِر**) وهو الطَّاغي بالنّعمةِ أو المستخف بها وهو وفرح وصفان عارضان غير ذاتيين. وفي (الشيرازي): (أَشِر، وفرِح) مثال لـ (فَعِل)، و(صَدْيان، وشَبْعان، وعَطْشان، ورَيَّان) مثال لـ (فَعْلان)، و(أَجْهَر، وأَحْوَل، وأَعْوَر، وأَخْضَر) مثال لـ (أَفْعَل)، وكلّ هذِهِ أَفْعَالها الماضِيَة مكسورةُ العَيْنِ، (المَعنى): (أَشِر) هو الّذي لا يشكرُ النِّعمة، وهو و(فَرِح) كِلَاهُما عَرَضَان (المَعنى)، (وصَدْيَان) هو العطشان، وهو مَعَ (عَطْشَان) يدُلَّانِ عَلَى حَرَارَةِ البَاطِنِ، و(شَبْعَان، ورَيَّان) يدُلَّانِ عَلَى الامْتِلَاءِ. واعترض بأن الريَّ: انقضاءُ حاجةِ الشُّرب، وقد يكون ذلك بدونِ

وَفَعْلٌ أَوْلَى وَفَعِيلٌ بِفَعُلْ كَالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ اَلْفِعْلُ جَمُلْ
وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعَلْ وَبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ

وعَطْشَانَ، وشَبْعانَ، وريَّانَ (ونَحْوُ الأَجْهَر) وهو الّذي لا يُبصرُ في الشَّمْس، والأَحْوَل، والأَعْوَر، والأَخْضَر.

(وفَعْلٌ) بسكونِ العَيْن (أَوْلَى وَفَعِيلٌ بِفَعُل) بِضَمِّها مِن فاعِلٍ وغيره (كَالضَّخْم) والفِعلُ: ضَخُمَ (وَالْجَمِيلِ وَالْفِعْلُ جَمُل وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ) مَقصُورٌ عَلى السَّماع كَخَطُبَ فهو أَخْطَب (وَ)

أبو طالب

. . . .

الناصية

امتلاءٍ، بل قد يحصل من غير تناول شيء أصلاً، إلا أن يقال: المراد بالامتلاء حقيقة أو حكماً، و(الأَجْهَر، والأحول، والأَعْوَر) تدلّ على الخِلْقَة، و(الأَخْضَر) يدُلّ عَلَى اللَّوْنِ، هذا، ومما شذ في فعل المكسور العين اللازم مريض، وكهل، والقياس مرض وكهل؛ لأنهما من الأعراض.

(قوله: أولى) لعله لم يصرح بالقياس لعدم كثرة فعل وفعيل في فعل مضموم العين كثرة تقطع بقياسهما فيه عنده. قال الشَّاطبي: وغير المصنف يرى أن فعيلاً قياس دون فعل (صبان).

(قوله: مِن فاعِلٍ وغيره) يعني: إذا كان الفعل على وزنِ فعل مضمومِ العينِ فاسم الفاعل منه على وزنِ فعلٍ، وفعيل أحسن من وزنِ فاعلٍ وغيره كفعلان وأفعل (دشتي).

(قوله: والفعل جمل) احتراز عن جميلٍ من جملت الشَّحم بالفتحِ أي: أذبته، فجمل هو بالبناءِ للمجهولِ، أي: أذيبَ فهو مجمولٌ وجميلٌ؛ لأن فعيلاً فيه بمعنى مفعولٍ فليس مما نحن فيه. قال الشَّاطبي: وأقره غير واحدٍ كالبعضِ.

ويرد عليه أن كونَ فعله جمل بالضمِّ معلومٌ من قولِهِ: (وفعل أولى وفعيلٌ بفعلٍ). حيث فرضَ الكلام في فعلٍ بالضمِّ. ثم الظَّاهر أن تقييد الشَّارح الضخم يكون فِعلها ضخم بيان للواقع، هذا ويحتمل أن الواوَ في قولِه: والفعل... إلخ، استئنافية لا حالية فلا يكون تقييداً، بل مستأنفاً لبيان الواقعِ لكنه غير محتاجٍ إليه، فتدبر.

(قوله: كَخَطُبَ) بالخاءِ والظاءِ المعجمتين على ما ذكره المصرّح، وتبعه وغيره. والذي في (القاموس): أنه بالطَّاءِ المهملَةِ، وأن فعله من بابِ فرح، لا من بابِ ظرف، كما هو مقتضى كلام الشارحِ وعبارته في مادة خطب بالخاءِ المعجمةِ، والطاء المهملة، الخطبة بالضمِّ لون كدر مشرب حمرة في صفرة أو غبرة ترهقها خضرة، خطب كفرح فهو أخطب، ولم أجد مادة خظب بالخاءِ والظاء المعجمتين لا في (القاموس)، ولا في (الصحاح)، ولا في (المصباح) (صبان).

كَذا (فَعَل) بِفَتحِ الْعَيْن كَبَطُلَ فهو بَطَلٌ، وفَعالٌ بِفَتحِ الْفاءِ كَجَبُنَ فهو جَبانٌ، وبِضَمِّها كشَجُعَ فهو شُجاعٌ، وفُعُلٌ بِضمِّ الفاءِ والْعَيْنِ كَجَنُبَ فهو جُنُبٌ، وفِعْلٌ بِكسرِ الفاءِ وسُكُونِ الْعَيْن كعَفُرَ فهو عِفْرٌ.

(وبِسِوى الفاعِلِ قَدْ يَغْنى) بِفتحِ الياءِ والنُّونِ (فَعَل) كشاخَ فهو شَيَخ، وشابَ فهو أَشْيَب، وعَفَّ فهو عَفِيف، ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: فَعَل**) بفتحتين، وفعال بالفتحِ وفعال بالضمِّ، وفعل بضمتين.

وفعل بكسرِ الفاءِ أو ضمِّها، وفعال وفعول، وفعل بكسرتين كحرش فهو أحرش، وخظب فهو أخظب إذا احمر إلى الكدرة. ونحو بطل، وحسن فهو حسن. ونحو جبن فهو جبان، وشجع فهو شجاع. ونحو جنب فهو جنب. ونحو عفر فهو عفر، أي: شجاع ماكر. ونحو غمر فهو غمر، أي: لم يجرب الأمور. ونحو وضوء فهو وضاء أي: وضيء. ونحو حصرت فهي حصور أي: ضاق مجرى لبنها. ونحن خشن فهو خشن.

(**تنبيه**): جميع هذه الصفاتِ صفات مشبهة إلا فاعلاً كضارب وقائم فإنه اسم فاعل، إلا إذا أضيف إلى مرفوعه، وذلك فيما إذا دلَّ على الثبوتِ، كطاهر القلب، وشاحط الدَّارِ أي: بعيدها فهو صفة مشبهة أيضاً (أشموني).

(**قوله: وبِسِوى الفاعِلِ... إلخ**) أي: قد يستغنون على صيغةِ فاعلٍ من فعل بالفتحِ) بغيرها من الصِّيغِ، فيتركون القياس المطردَ، ويستعملون غيره (كشيخ وأشيب وطيب وعفيف)، ولم يقولوا: شائخ وشائب، وطائب وعاف بالتَّشديد، كما استغنوا بترك وتارك عن وزر ووازر، وودع ووادع، وإليه يشيرُ قولُ النَّاظمِ:

وبِسِوى الفاعِلِ قد يَغنى فعل ....

ومحلّ الاستغناءِ ما لم يستعمل له قياس، أما ما استعمل له قياس، وسمع غيره فليس موضع الاستغناءِ، نحو: مال يميل فهو مائل وأميل، قاله الشَّاطبي.

(**قوله: وبِسِوى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ**) أي: وقد يستغني عن وزنِ فاعلٍ من فعل بالفتحِ بغيره كشيخ وأشيب وطيب وعفيف، (**قوله: وبسوى الفاعل قد يغنى فعل**) يغنى بفتحِ الياءِ مضارع غني من بابِ فرح، أي: استغنى، ونسبة الاستغناء إلى فعلٍ مجاز، كما أشار إليه بعضُهُم بقوله، أي: قد يستغنى بالبناءِ للمجهولِ، والمرادُ أنه قد يستعمل في الوصفِ من فعل غير فاعلٍ دون فاعل (صبان).

(**قوله: بفتح الياءِ والنُّونِ**) يعني: أنّه مجرّد وليس من بابِ الأفعال ليُقرأ بضمِّ الياءِ وكسر النونِ.

وَزِنَــةُ الــمُـضَـارِعِ اسْـمُ فـاعِـلِ مِـنْ غَـيْـرِ ذِي الـثَّـلَاثِ كَـالْـمُـوَاصِـلِ

وجميعُ ما ذُكِر غَيْرُ وَزْنِ فاعل، صِفاتٌ مُشَبَّهَةٌ.

(وَ) على (زِنَةِ الْمُضارِعِ) يَأْتي (اسْمُ فاعِلِ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلاثِ) ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وجميعُ ما ذُكِر) مِن أوَّلِ الباب إلى هُنا، مِنْ جَميع الأوزانِ القِياسِيَّةِ والسَّماعية.

(تنبيه): (جميع هذه الصِّفات) المتقدِّمة الدالة على الثبوتِ (صفات مشبهةٌ) باسم الفاعلِ إلا إذا قصد بها الحدوث فهي أسماء فاعلين (إلا فاعلاً كضارب) من المتعدي (وقائم) من اللازمِ (فإنه) في الاصطلاحِ: (اسم فاعل إلا إذا أضيف) فاعل (إلى مرفوعهِ) في المعنى، (وذلك فيما دلَّ على الثبوتِ كطاهر القلبِ وشاحط الدَّارِ) بالشينِ المعجمةِ، والحاء والطاء المهملتين (أي: بعيدها) والأصل طاهر قلبه، وشاحطة داره (فصفة مشبهة أيضاً)، وقد أشبعنا الكلامَ فيه في بابِ إعمالهِ، وكان ينبغي أن يؤخِّر هذا التَّنبيه إلى آخرِ البابِ؛ لئلا يتوهَّم أن وصف الفاعل من غير الثلاثي المجردِ لا يكون صفة مشبهةً، وليس كذلك؛ لأنه لو أخَّره اقتضى أن جميعَ الأوزانِ من غيرِ الثلاثةِ صفةٌ مشبهةٌ مطلقاً، وليس كذلك، بل هي اسمُ فاعلٍ مطلقاً عند ابن الحاجب والزمخشري؛ لأن الصِّفة المشبهة عندهم لا تكون مجارية للمضارعِ، وإن لم يقصد بها الحدوث (تصريح).

(قوله: وَعلى زِنَة المُضارعِ... إلخ) أي: موازن المضارعِ خبر مقدَّم، واسم فاعل مبتدأ مؤخَّر، ومن غير ذي الثلاث، أي: من مصدر فعلٍ غير ذي الثلاثِ.

(قوله: وعلى زِنة المُضارعِ... إلخ) أي: يأتي اسم الفاعل من غير الثلاثي المجردِ على زنة مضارعه بشرط الإتيان بميمٍ مضمومةٍ مكان حرف المضارعةِ، وكسر ما قبل الأخير مطلقاً، أي: سواء كان مكسوراً في المضارعِ كمنطلق ومستخرج، أو مفتوحاً كمتعلم ومتدحرج، وفي التَّصريحِ يأتي وصفُ الفاعلِ من غيرِ) (الفعلِ) (الثلاثي المجردِ بلفظِ) حروفِ (مضارعه بشرط الإتيانِ بميم مضمومة مكان حرفِ المضارعةِ) وَشذَّ كسرها في معينٍ من أعانَ، ومغير من أغارَ، ومبين من أبان بكسر الميم فيهن إتباعاً لحركةٍ ما بعدها، وبشرط كسر ما قبل الآخر، تشبيهاً باسمِ الفاعلِ من الثلاثي، وشذَّ مسهب من أسهبَ، ومحصن من أحصن، وملقح من ألقحَ، بفتح ما قبل الآخر فيهن مطلقاً، سواء كان مكسوراً في المضارع، كمنطلق ومستخرج، فكسره حال كونه اسم فاعلٍ غير كسره حال كونه مضارعاً، أو مفتوحاً في المضارعِ كمتعلِّم ومدحرج، وأما نحو مختار ومنقاد، ومنجاب بالإدغام فكسر ما قبل الآخرِ فيمن مقدَّر إذا كن اسم فاعلٍ، وإلى بناء اسمِ الفاعلِ من غير الثلاثي، أشارَ النَّاظم بقوله:

مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأَخِيرِ مُطْلَقا   وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا

مُجَرَّداً أَوْ مَزِيداً (كَالْمُواصِلِ مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأَخِيرِ مُطْلَقا) مَفتُوحاً كانَ في المضارع أَوْ مَكسوراً.

(وَضَمِّ مِيمٍ زائِدٍ قَدْ سَبَقا) أَوَّل الكَلِمَة كمُدَحْرِجٍ، ومُكرِم، ومُفَرِّح، ومُتَعَلِّم، ومُتَباعِد، ومُنتَظِر، ومُجتمِع، ومُستخرِج، ومُقْعَنْسِس، ومُعْشَوْشِب، ومُتَدَحْرِج، ومُحْرَنْجِم.

أبو طالب

. . . .

الناصية

وزنة المضارعِ اسْمُ فاعلِ   مِنْ غيرِ ذي الثَّلاثِ كالمُوَاصِلِ

مع كَسْرِ مَتْلُوِّ الأخيرِ مُطْلقا   وضَمِّ ميمٍ زائدٍ قَدْ سَبَقَا

واختيرت الميم للزِّيادة لتعذرِ زيادة أحرف العلة؛ لأن الواوَ لا تزاد أولاً، والياء والألف يوقعان في التباسِ اسم الفاعل بالمضارع، ولكون مخرج الميم قريباً من مخرجِ الواوِ؛ لأنهما من الشفتينِ، وحركت بالضمِّ دونَ الفتحِ والكسر؛ لأن الفتح يؤدي إلى التباسهِ باسم الموضعِ من الثلاثي ولو في بعضِ الصورِ نحو مكرم، والكسر يؤدي إلى الالتباس باسم الآلة منه.

(**قوله: مُجَرَّداً أوْ مَزيداً**) أيْ: سَوَاءٌ كانَ جَميعُ حروفه أصليةً كالرُّباعيِّ المُجَرَّد، أوْ كانَ مَزيداً فيه كالثلاثيِّ المَزيدِ فيه، والرُّبَاعِيِّ المَزيدِ فيه (شيرازي).

(**قوله: مع كسر متلو الأخير**) أي: ما يتلوه الحرف الأخير والمرادُ الكسر، ولو تقديراً كمعتلٍّ ومختار اسمي فاعل. وأما منتن بضمِّ التاءِ إتباعاً فشاذٌّ. وشذَّ فتح ما قبل الآخرِ في ألفاظِ اسم الفاعلِ من أحضنَ وأسهبَ بسينٍ مهملةٍ آخره موحدة، أي: تكلَّم بما لا يعقل، فإن كان بمعنى تكلَّم بما يعقل فاسم فاعله مسهب بكسر الهاءِ على القياس، وألفح: بالفاءِ والحاء المهملة، أي: افتقر وصار مفلساً. واجراشَّتِ الإبلُ بجيمٍ فراء فهمزة فشين معجمة مشدودة أي: سمنت. وشذَّ أيضاً مجيء اسم فاعل أفعل على فاعل كأورس الشجر إذا اخضر ورقه فهو وارس، وجاء مُوْرِس قليلاً، وأمحل البلد إذا قحط فهو ماحل (صبان).

(**قوله: مَعْ كَسْر مَتْلُوِّ الأخير**) أيْ: كسر الحرف الّذي قَبلَ الأخير.

(**قوله: وضم ميم زائد**) وأما نحو منتن بكسر الميمِ إتباعاً فشاذٌّ.

(**قوله: أَوَّل الكَلِمَة**) في مَحَلِّ الحرفِ المضارعة.

(**قوله: كمُدَحْرِجٍ. . . إلخ**) هَذِهِ الأمثلةُ الاثْنَتَي عَشرةَ مع (مُوَاصِلِ) المذكورِ في الْمَتْنِ ثَلاثَةَ عشر، هي مِن الأبْوَابِ المختلفة، بَعضها مِن الرُّباعي المجرَّد، وهو (مُدحرج) وبَعضها مِن الرباعي المزيد فيه

وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انْكَسَرْ صَارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرْ
وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلاثِيِّ اطَّرَدْ زِنَةُ مَفْعُولٍ كَآتٍ مِنْ قَصَدْ

(وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ ما كانَ انْكَسَرْ صارَ اسْمَ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُنْتَظَرْ) والْمُدَحْرَج، والمُكْرَم - إلى آخِره (وَفي اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلاثِيِّ اطَّرَد زِنَةُ مَفْعُولٍ ....

أبو طالب

....

الناصية

وهو: (مُتدحرِج، ومحرنجِم) وفعلهما دَحْرَجَ، وحَرْجَمَ، والباقي من الثلاثي المزيد فيه من الأَبْوابِ المختلفة فـ(مُواصِل) من بابِ المفاعلةِ، و(مُكرِم مِن بابِ الإفعال، و(مُفَرِّح) مِن التفعيلِ، و(مُتَعَلِّم) مِن التَّفَعُّل، و(مُتَباعِد) مِن التَّفاعُل، و(مُنتظِر ومُجتمِع) مِن الافْتِعال، و(مُستخرِج) مِن الاسْتِفعال، و(مُقْعَنْسِس) مِن الافْعِنْلال، و(مُعْشَوْشِب) مِن الافْعِوْعال، وهَذِهِ جَميعاً الحرف الّذي قَبلَ الأخير مِنها مكسورٌ، وبَعْضُها في مُضارعها أيْضاً مكسورٌ وهي: (يُواصِلُ، ويُكرِمُ، ويُدحرِجُ، ويُفرِّحُ، ويَنتظِرُ، ويَجتمِعُ، ويَستخرِجُ، ويَقعنسِسُ، ويَعْشَوْشِبُ، ويَحرنجِمُ) و(بَعضها الحرف الّذي قَبلَ الأخير مِن مضارعها مفتوح وهي: (يَتعَلَّم، ويَتَبَاعَدُ، ويَتَدَحْرَج). (أمَّا) مَعاني هذِهِ الألْفَاظ فـ(دَحْرَجَ) أيْ: قَلَبَ (تَباعَدَ زيدٌ وعَمْرٌو) ابْتَعَدَ كلُّ واحدٍ منهما عَنِ الآخَر، (اقْعَنْسَسَ) أيْ: تَأَخَّر ورَجَع. (اعْشَوْشَب) أيْ: أصابَ عُشْباً (تَدَحْرَجَ) أيْ: انْقَلَبَ (احْرَنْجَمَ) القومُ: تَضامُّوا واجْتَمَعُوا (شيرازي).

(**قوله: وإن فتحت... إلخ**) أي: ولو تقديراً كمعتل ومختار اسمي مفعول، وقد يستغنى بمفعول عن مفعلٍ بفتح العينِ، كمحزون ومحموم ومزكوم، فإنه لم يسمع محزن، ولا محم، ولا مزكم، مع أن الأفعال الثلاثةِ سمعت ثلاثية ورباعية، يقال: حزنه الله وأحزنه، وزكم وأزكمه الله وحم الرَّجل من الحمى، وأحمه الله، وحم الشيء، وأحم: قُدِّرَ، فالتزامهم في اسم المفعولِ من الثلاثةِ زنة مفعول دليل على استغنائِهم، بمفعول عن مفعل. اهـ. (دماميني). ومن هذا القبيلِ مجنون ومهزول، وفي موضعِ آخر من (التَّسهيل): أنه قد يستغنى بمفعولٍ عن مفعل بفتح العين فيما لا ثلاثي له أيضاً، ومثله الدماميني بأرقه فهو مرقوق، ولم يقولوا: مُرَقٌّ. قال: فإن قلت، فقد قالوا: رق العبد، قلت: إنما يقولونه بمعنى صار رقيقاً، فليس بمعنى أرق. اهـ. وقد يجيء اسم الفاعلِ بمعنى اسم المفعولِ، والعكس، نحو ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١] ونحو: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا﴾ [مَريَم: ٦١] أي: مرضية وآتياً. وقيل: الأول مجاز عقلي، أي: راضٍ صاحبها، والثاني من قولِهم: أتيت الأمر أي: فعلته (صبان).

(**قوله: وَفي اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلاثِيِّ اطَّرَدْ... إلخ**) أي: أتى وصف المفعول من مضارع الفعل (الثلاثي المجرد) التام المتصرفِ (على زنة مفعول) من المتعدي (كمضروب ومقصود) ومعلوم ومن اللازمِ، كمدخول عليه وممرور به، زيدت الميم لما مرَّ في اسمِ الفاعلِ، وفتحت للخفة وضم ما قبل

وَنَـابَ نَـقْـلاً عَـنْـهُ ذُو فَـعِـيـلِ نَـحْـوُ فَـتَـاة أَوْ فَـتَـى كَـحِـيـلِ

كَآتٍ مِنْ قَصَد) وهو مَقصُودٌ.

(ونابَ نَقْلاً) ....

أبو طالب

....

الناصية

الآخر خوفاً من المكانِ، ثم أشبعت الضمةُ فتولد منها الواو؛ لئلا يلزمَ وقوع مفعل في كلامِهم. ومنه، أي: من اسمِ المفعول الثلاثي الآتي على زنةِ مفعولٍ (مبيع ومقول ومرمي) ومدعو (إلا أنها غيرت) عن صيغةِ مفعولٍ في اللفظِ، فأصل مبيع مبيوع نقلت حركة الياء إلى السَّاكنِ قبلها، ثم قلبت الضمَّة كسرة لتسليم الياء، ثم حذفت الواو لالتقاء السَّاكنين، وخصت بالحذف لزيادتها، وقربها من الطرف، وأصل مقول مقوول بواوين، نقلت حركة الواو الأولى إلى السَّاكن قبلها، ثم حذفت الواو الثَّانية لالتقاءِ الساكنينِ، وخصت بالحذف لزيادتِها وقربها من الطَّرفِ. هذا مذهب سيبويه في مبيعٍ ومقول، وذهب الأخفش إلى أن المحذوفَ منهما عين الفعل، فأصل مبيع قلبت كسرة لتنقلب الواو ياءً؛ لئلا يلتبس بالواو، وأصل مرمي مرموي، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسُّكون، فقلبت الواو ياء والضمة التي قبلها كسرة، وأدغمت الياء في الياء، وأصل مدعو مدعوو بواوين، أدغمت الأولى في الثانية؛ لاجتماع المثلين، وإلى بناء اسم المفعول من الثلاثي، أشار النَّاظم بقوله:

وفـي اسـمِ مـفـعـولِ الـثُّـلاثـي اطَّـرَدْ زِنـةُ مـفـعـولٍ كـآتٍ مـن قَـصَـدْ

(قوله: كآت... إلخ) أي: كَاسْم المفعول الآتي مِن (قَصَدَ يَقْصد) وهو: مَقصُودٌ على وزنِ (مفعول) وآتٍ من ضرب مضروب، ومن مرَّ ممرور به، ومنه مبيع ومقول ومرمي، إلا أنها غيرت، أي: عن صيغة مفعولٍ، وأصلها مبيوع، ومقوول، ومرموي، فنقلت حركة ياء الأول إلى السَّاكن قبلها، ثم حذفت الواو لالتقاء السَّاكنين، وقلبت الضَّمة كسرة لتسلم الياءِ، ونقلت حركة واو الثاني إلى السَّاكنِ قبلها، ثم حذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين، وقلبت واو الثَّالث ياءً لاجتماعها ساكنة مع الياءِ والضَّمَّة كسرة، وأدغمت الياء في الياءِ.

(قوله: ونابَ نَقْلاً... إلخ) مراده أنه ينوب عنه في الدلالةِ على معناه فقط. قال في (التَّسهيل): وينوب في الدلالة لا العمل عن مفعولٍ بقلة، قال الدَّماميني: فلا يقال: مررت برجل ذبيح كبشه.

وفي مقرب ابن عصفورٍ: واسم المفعول، وما كان من الصِّفات بمعناه حكمه بالنَّظر إلى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبني للمفعولِ. اهـ. كلام ابن عصفورٍ، فعليه يصحُّ: مررت برجلٍ قتيل أبوه، والمصنف موافقٌ على رفعِه للضَّمير؛ لإطلاقه القولَ بأن الخبرَ المفردَ المشتقَّ متحملٌ للضميرِ كذا

أي: سَماعاً (عَنْهُ) أي: عَنْ وَزْنِ مَفعولٍ ثلاثة أَشْياءٍ: أَحَدُها (ذُو فَعِيلٍ) وَيَسْتَوِي فيه المذكر والمُؤَنَّث (نَحْوُ فَتاة أَوْ فَتًى كَحِيل) بِمَعنى مَكْحُول، وثانيها: فَعْل كقَبْض بِمَعنى مَقبُوض، وثالثها: فِعْل كذِبْح بِمَعنى مَذبُوح - ذكرهما في «شرح الكافية»، ولا تَعملُ هذِهِ الثَّلَاثَةُ عَمَلَ اسْمِ المَفعولِ، فَلا يُقال: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِبْحٍ كَبْشُهُ» ولا «صَرِيعٍ غُلامُهُ» وأجازَه ابنُ عُصفُورٍ.

أبو طالب

(**قوله: وثانيها فعل**) ظاهر أن فعل وفعل بمعنى المفعولِ من المجازاتِ الشائعة، وأصلهما موضوعانِ للمعنى المصدري كالخلقِ والقسم.

الناصية

يلزم على ما فهمه أبو حيانَ ومتابعوه. ولقائلٍ أن يقول: شروط العملِ إنما هي للعمل في المنصوبِ لا في المرفوعِ، فيجوز عند المصنفِ أن يعملَ في الضَّميرِ والظَّاهر. اهـ. وفي (الهمعِ) ما نصه: ولا يعمل كعمل اسمِ المفعولِ ما جاء بمعناه من فِعْلٍ وفَعْلٍ وفَعِيل كذبح وقنص وقتيل، فلا يقال: مررت برجل كحيل عينه، ولا قتيل أبوه خلافاً لابنِ عصفورٍ، حيث أجاز ذلك. قال أبو حيان: ويحتاج في منع ذلك، أو إجازته إلى نقلٍ صحيحٍ عن العربِ. اهـ. إذا علمت هذين النَّقلين علمت أن عزو البعضِ منع العمل في المرفوعِ الظَّاهر إلى ابن عصفورٍ خطأ محض، نعوذ بالله من التَّساهل. (صبان).

(**قوله: نقلاً**) أي: لا قياساً، وهو مصدر بمعنى اسم المفعولِ حال من ذو.

(**قوله: أيْ: سماعاً**) أي: مرجعه السَّماع) وإن كان كثيراً، وإليه أشار النَّاظم بقوله. وناب نقلاً عنه ذو فعيل. (وقيل: ينقاس فيما ليسَ له فعيل بمعنى فاعلٍ) كقتيل لا فيما له فعيل بمعنى فاعلٍ (نحو قدر) بفتح الدَّالِ (ورحم) بكسرِ الحاءِ (كقولهم: قدير رحيم) بمعنى قادر وراحم، وقد ينوب فعيل عن مفعلٍ نحو: أعقدت العسل، فهو عقيد، وأعله المرض فهو عليل، أي: معقد ومعل. . . (تصريح).

(**قوله: أي: عَنْ وَزْنِ مفعولٍ**) وقد ينوب عن مفعل بضمِّ الميم وفتح العين، نحو: أعله المرضُ فهو عليلٌ أي: معلّ، وأعقدت العسل، فهو عقيد، أي: معقد، كذا في (التَّسهيل) وشرحه.

(**قوله: ذو فعيل**) أي: صاحب هذا الوزن، أي: موازنه.

(**قوله: فعل**) أي: بكسرِ الفاءِ، وسكون العين كذبح وطحن ورِعْي وطرح بمعنى مفعول.

(**قوله: فَلا يُقال (مَرَرْتُ برَجُل. . . إلخ)** ولا يُقال: (مَرَرْتُ بِعَبْدٍ قبضٍ ثَمَنُهُ) بِأنْ يُرفَع (كَبْشُهُ) فاعلاً لـ (ذِبح)، ويُرفَع (غُلامُهُ) فاعلاً لـ (صَريع) ويُرفع (ثمنه) فاعلاً لـ (قَبْض).

(**خاتمة**): قال الشّراح: ومجيء فعيل بمعنى مفعول كثير في (لسانِ العرب)، وعلى كثرتِه لم يقس عليه بإجماع. وفي (التَّسهيل): ليس مقيساً خلافاً لبعضهم، فنصَّ على الخلافِ، وفي شرحه: وجعله بعضهم مقيساً فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل، نحو قدر ورحم لقولهم: قدير ورحيم. والله أعلم.

(**قوله: وأجَازَه**) أي: عمل اسم المفعولِ لهذه الثلاثةِ.

الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ مَعْنًى بِهَا الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الْفاعِلِ

هذا باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل

(صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فاعِلِ ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: هذا باب إعمالِ الصفةِ المشبهةِ باسم الفاعلِ) المتعدي إلى واحدٍ، وجه الشبه بينهما أنها تؤنث أو تثنى وتجمع، تقول في حسن: حسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات، كما تقول في ضارب: ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربو وضاربات؛ فلذلك عملت النَّصب، كما يعمله اسمُ الفاعلِ، واقتصرت على منصوبٍ واحدٍ؛ لأنه أقلُّ درجاتِ المتعدّي، وكان أصلها أن لا تعملَ النَّصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثُّبوتِ، ولكونها مأخوذة من فعل قاصر، ولكنها لمَا أشبهتِ اسمَ الفاعلِ المتعدِّي لواحد عملت عمله. وفي (الشيرازي) وجهُ الشَّبَاهة بِاسْم الفاعل أمْران: (الأوّل): الدّلالةُ عَلَى الحَدَثِ وعَلى فاعله، فكما أنَّ (ضَارِبٌ) يدُلُّ على (الضَّرْبِ) وعلى فاعلٍ صدر منه الضَرْب كذلكَ الصفةُ المُشبهةُ، نَحو: (شَريف) يَدُلّ عَلَى الشَّرَفِ، وعَلى فاعلٍ تَلَبَّسَ بالشَّرَف. (الثاني): الإفْرَاد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، فكما أنَّ (ضاربٌ) يُفْرَد، ويُثَنَّى، ويُجْمَع، ويُذَكَّر، ويُؤَنَّث، كذَلِك الصفةُ المشبهة، تقول: (شَريفٌ، شَريفَانِ، شَريفُونَ، شَريفةٌ، شَريفَتَانِ، شَريفَاتٌ).

هذا، و(الصفة المشبهة): هي الصِّفة الّتي صَحَّ بِدُون قُبْحٍ أَنْ تُضَافَ إلى فاعله المَعْنَوي وتَجُرّه بالإضَافَة، ولوْ بِأَنْ تُحَوَّلَ نِسبةُ الصفةِ إلى الفاعل، تُحَوَّل إلى ضَميرٍ مُستترٍ في الصِّفةِ راجعٍ إلى الْمَوْصوفِ، بِأَنْ يَصيرَ فاعلُ الصِّفة في الْواقعِ ذلك الضَّمير المستتر، فَيصِحُّ بدون قُبْحٍ إضافة الصِّفةِ إلى فاعلِهِ الوَاقِعِيِّ مثل: (زَيْدٌ شَريفُ الأبِ) ـ بِجَرِّ الأَبِ ـ فـ (الأب) فاعلٌ مَعنىً لِـ (شَريف)؛ لأنَّ المَعنى: زَيدٌ شَريف أَبوه ـ أُضيفَ إلَيه شريفٍ، هذَا مِثالٌ لِجَرِّ الفاعل بدونِ تحويلِ نسبةِ الصفةِ عنه.

(قوله: صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ. . . إلخ) أي: صحّ أن تضاف إلى الاسم الذي هو فاعلها حقيقة من دونِ لبسٍ بين الفاعلِ والمفعول.

(قوله: صفة استحسن. . . إلخ) تعريف بالخاصةِ فهو رسم. وأورد عليه صور امتناعِ الجرِّ الآتية في قولِهِ: ولا تجرر بها. . . إلخ. صور ضعفه، فإن الصِّفة المشبهة في جميعِ هذه الصورِ لا يستحسن جرُّ الفاعلِ بها. وأجيب بأنَّ المراد استحسان الجرِّ بنوعِها، وإن لم يكن بشخصها.

مَعْنىً بِها) بَعدَ تَقدير تحويلِ إسْنادِها عَنه إلى ضَميرِ مَوْصُوفِها هي (الْمُشْبِهَةُ اسْمَ فاعِل) .....

أبو طالب

(**قوله: بعد تقدير... إلخ**) الظَّرف متعلِّق بقولِه: جراً، أو بقوله: استحسنَ.

الناصية

وأجيب أيضاً عن الثاني بأن المرادَ بالاستحسانِ خلاف الاستقباحِ، ولا استقباح في الضَّعيفِ، وإن قوبل بالحسنِ بناء على أن المرادَ بالحسنِ خلاف القبيحِ والضَّعيف، وأما قسم القبيح فلا جرَّ فيه، ولو سلم فقد علم جوابه. اهـ. سم. وقوله: ولو سلم، أي: أن من القبيحِ ما هو جر، ففي التَّوضيح أن كاتب الأب بالجرِّ قبيح، وهو مبني على جوازِ الإضافةِ في المثالِ كما يأتي (صبان).

(**قوله: معنى**) أي: في المعنى أو من جهة المعنى لا اللفظ. هذا، وإنما قيد الفاعل بالمعنى؛ لأنه لا تضاف الصِّفة إليه إلا بعد تحويلِ الإسنادِ عنه إلى ضميرِ الموصوفِ فلم يبق فاعلاً إلا من جهةِ المعنى (صبان).

(**قوله: بعد تقدير... إلخ**) هذا متمّم لتعريف المصنّفِ وشرط لاستحسان الجرّ، يعني: أن شرط استحسان جرّها الفاعل أن يكون الجرُّ بعد هذا التَّقدير، وهو أن نقدر نقل الإسناد الذي كان بين الصفةِ وفاعلها الأصلي على ضميرِ موصوفها، وهذا التَّقدير لا يتحقّق إلّا بسلامة المعنى بعد نقل الإسناد، ففي قولنا: (زيد حسن الوجه) الوجه فاعل لحسن في المعنى، وكان مرفوعاً قبل الإضافة، فلمّا أردنا إضافة حسن إليه نقلنا الإسناد الذي كان بينه وبين الوجه إلى ضمير زيد؛ لئلا تضاف الصفة إلى فاعلها لفظاً، ثم نصبنا الوجه تشبيهاً بالمفعولِ؛ لكونه مثل المفعول في كونه منصوباً بعد الفاعل، ثم أضفناه إليه فصار زيد حسن الوجه، ولم يتغيّر المعنى بعد النَّقلِ، فإنّ حُسن الوجه (بضمِّ الحاءِ) حُسن لصاحبِ الوجهِ. (دشتي).

(**قوله: عَنه**) أي: عن فاعلٍ معنى.

(**قوله: المشبهة اسم الفاعل**) بنصبِ اسم على المفعوليةِ، وجره بالإضافةِ، هذا وتتميز الصِّفة المشبهةُ عن اسم الفاعلِ باستحسانِ جرِّ فاعلها بإضافتها إليه، فإن اسمَ الفاعلِ لا يحسنُ فيه؛ ذلك لأنه إن كان لازماً وقصدَ ثبوتَ معناه صار منها، وانطلق عليه اسمها، وإن كان متعدياً فقد سبقَ أن الجمهورَ على منعِ ذلك فلا استحسانٌ، أي: وإن قصد ثبوته، ومن القليلِ من أجازَ بشرط قصد الثبوتِ، وأمن اللبسِ بالإضافةِ إلى المفعولِ كالمصنفِ، ومنهم من أجاز بشرطِ قصد الثبوتِ، وحذف المفعول اقتصاراً، وعلى الجواز فهو أيضاً من الصِّفةِ المشبهةِ على ما ذكره شيخنا، والبعض، وفيه أنه لا يلزمُ من التجويزِ الاستحسان، وحينئذ لا يدخل في تعريفِ الصفة إلا إذا قالوا بالاستحسانِ، اللهم إلا أن يرادَ بالاستحسانِ مطلقُ الجوازِ، أو الاستحسان في الجملةِ، واسمُ الفاعلِ يستحسنُ جرّ فاعلهِ به في الجملةِ، أي: في بعضِ الصورِ، وذلك إذا كان لازماً.

فَخَرَجَ بِما ذَكَرَهُ نَحو «زَيدٌ ضارِبٌ أَخُوهُ» ....

أبو طالب

(قوله: فخرج بما ذكره... إلخ) اعلم أن استحسان جرِّ الفاعل غير متحققٍ في اسمِ الفاعلِ المتعدِّي، وكذا في اسمِ الفاعلِ اللازمِ بعدَ تقديرِ التَّحويلِ، وأما فيه قبل تقديرِ التَّحويلِ متحقِّق لا يفهم من كلام الشارح هاهنا، فأخرج الأول من تقييدِ المصنف، والثَّالث مما ذكره نفسه، وكأنه لم يتعرَّض لإخراج الثاني لعدمِ وجودِهِ.

الناصية

(قوله: فَخَرَجَ بِما ذَكَرَهُ... إلخ) إذ لا يحسن إضافة ضارب إلى (أخوه)، فيقال: زيد ضارب أخيه، فإنّه يتوهَّم أن يكون زيدٌ فاعلاً، وأخوه مفعولاً مع أن الفاعلَ أخوه، وفي (التَّصريح): فخرج باستحسانِ الإضافةِ إلى الفاعلِ في المعنى اسم الفاعل المتعدي، نحو: زيد ضارب أبوه فإن إضافة الوصفِ وهو ضارب فيه، أي: في هذا التركيبِ (إلى الفاعلِ) وهو أبوه (ممتنعة)؛ إذ لا يقال: ضارب أبيه؛ (لئلا توهم) الإضافة فيه (الإضافة إلى المفعولِ)، وأن الأصلَ: زيد ضارب أباه، (و) خرج اسم الفاعلِ القاصر (نحو: زيد كاتب أبوه، فإن إضافة الوصف) وهو كاتب (فيه) إلى الفاعلِ، وهو أبوه (وإن كانت لا تمتنع) على قلةٍ (لعدم اللبسِ) بالإضافةِ إلى المفعولِ لكون الكتابة لا تقع على الذواتِ، (لكنها) على قلتها (لا تحسن؛ لأن الصفة) الدالة على الثبوتِ (لا تضاف لمرفوعها حتى يقدَّر تحويل إسنادها عنه) أي: عن مرفوعها إلى ضميرِ موصوفها، فيستتر في الصفةِ (بدليلين أحدهما أنه لو لم يقدر) الأمرُ (كذلك لزم إضافة الشيء إلى نفسهِ)؛ لأن الصِّفة نفس مرفوعها في المعنى، واللازم باطلٌ، فالملزوم مثله، (و) الدَّليل (الثَّاني أنهم يؤنثون الصِّفة) بالتاءِ (في نحو: هند حسنة الوجه) فلو لم تكن الصِّفة مستندة إلى ضميرِ هندٍ لذكرت، كما تذكر مع المرفوعِ، قاله ابن عصفورٍ. (فلهذا) التَّحويل (حسن أن يقال) في زيد: حسن وجهه بالرَّفعِ (زيد: حسنُ الوجه) بالإضافة فالحسن مسند إلى ضميرِ زيدٍ، فيكون مسنداً إلى جملتهِ بعد أن كان مسنداً إلى وجههِ، وذلك حسن؛ لأن من حسن وجهه حسن أن يسندَ الحسن إلى جميع جملته مجازاً عن الإسنادِ إلى الجزءِ منه فهو من الإسنادِ، إلى الكلِّ وإرادة البعضِ، فهو مجاز قريبٌ، والباعثُ على ارتكابهِ غرضُ التَّخفيف. قال ابنُ أبي الرَّبيعِ: إذا قلت: مررتُ برجلٍ حسن وجهه حصل عدة أمورٍ كل اثنين منها بمنزلة شيء واحدٍ؛ لأن الجار والمجرور كالشيء الواحدِ، وكذلك الصِّفة والموصوف والفعل والفاعل، والمضاف والمضاف إليه، فلما أرادوا التَّخفيف لم يمكنهم أن يزيلوا من اللفظِ إلا الضمير، فنقلوه وجعلوه فاعلاً بالصفةِ فاستتر فيها؛ لأن الصِّفة حينئذ كأنها جارية على من هي له حيث رفعت ضميرَه، فحسن أن يقال ذلك، (وقبح أن يقال) في: زيدٍ كاتب أبوه (زيد كاتب الأب؛ لأنَّ من كتبَ أبوه لا يحسن أن تسندَ الكتابة إليه إلا بمجازٍ بعيدٍ) سرى من المضافِ، وهو الأب في

وبما زدته ....

أبو طالب

....

الناصية

كاتب أبوه إلى المضافِ إليه وهو الهاء، فهو من الإسنادِ إلى المضافِ إليه، وإرادة المضافِ ووجه قرب الأولِ، وبعد هذا أن الجزء بعض الكلِّ، فيصح إطلاقُ كل منهما وإرادةُ الآخرِ بخلاف الأبوة والبنوةِ، وقد تبين مما شرحنا: أن العلم بحسنِ الإضافةِ في الصفةِ إلى مرفوعِها (موقوف على النَّظرِ في معناها)، وهو نسبة الحدث إلى موصوفِها على سبيلِ الثُّبوتِ، فما جاز من الصِّفات أن يسند إلى ضميرِه موصوفه فإضافته إلى مرفوعِه حسنة، وما لا فلا (لا) موقوف على معرفة كونها صفة مشبهة، وحينئذ فلا دور في التَّعريفِ المذكور، في قولِ النَّظمِ:

صـفـةٌ اسْـتُـحْـسِـنَ جَـرُّ فـاعـلِ مَـعْـنـى بـهـا الـمُـشْـبِـهَـةُ اسمَ الـفـاعـلِ

(كما توهمه ابن النَّاظم) حيث قال في الشَّرحِ: وهذه الخاصة لا تصلح لتعريفِ الصِّفة المشبهةِ وتمييزها عما عداها؛ لأن العلم باستحسان الإضافة إلى الفاعلِ موقوفٌ على العلمِ بكون الصِّفةِ مشبهةً فهو متأخرٌ عنه، وأنت تعلم أن العلمَ بالمعروفِ يجب تقديمه على العلم بالمعرفِ. انتهى. وتقريرُ الدّور منه أن العلمَ بالصِّفةِ المشبهةِ متوقف على استحسانِ إضافتها إلى الفاعلِ، واستحسان إضافتها إلى الفاعلِ متوقِّف على العلمِ بكونِها صفةً مشبهةً فجاءَ الدَّور. ودفعه الموضح بانفكاكِ الجهةِ، وتقريره أن الصِّفة المشبهةَ، وإن كانت موقوفة على استحسانِ الإضافةِ إلى الفاعلِ، لكن استحسانَ الإضافةِ إلى الفاعلِ ليس موقوفاً على معرفةِ كونها صفةً مشبهةً، وإنما هو موقوفٌ على النَّظرِ في معناها الثابت لفاعلها، بحيث لو حول إسنادُها عنه إلى ضميرِه لا يكون فيه لبسٌ ولا قبحٌ، فتحسن حينئذ الإضافة إلى الفاعلِ. وفي (الشيرازي) فلا يَصحُّ أن يُقال: (زيدٌ ضاربٌ أخيه) إذ يَصير الْمَعنى: إنَّ زيداً ضَرَبَ أَخَاه، مع أنَّ المقصود أنَّ أَخَا زَيدٍ هو الضَّارب؛ إذاً فلا يُسْتَحْسَنُ جَرُّ الفاعل بالصِّفة المشبهةِ.

(**قوله: وبما زدتُه**) وهو قوله (بعد تقدير...) أي: خرجَ بما زدته زيد كاتب أبوه لعدم صحّة إسنادِ كاتب هنا إلى ضمير زيد؛ إذ ليس المرادُ أن زيداً كاتب، بل أبوه، ولا يصحُّ إسناد كتابة الأب إلى الابن، كما يصحُّ إسناد حسن الوجهِ (بضمِّ الحاءِ) إلى صاحبِ الوجهِ.

ولا يخرجُ بقولِ المصنِّفِ: (استحسن) لاستحسانِ إضافة كاتب إلى أبيه من غير لبس؛ إذ لا يتوهّم أحد أن زيداً فاعل، وأبوه مفعول لكاتب؛ لأنّ الكتابةَ تقعُ على الحروفِ والكلماتِ لا على الذوات، فيقال: الكلمة مكتوبة، ولا يقال: الأبُ مكتوبٌ، فلذا احتاجَ الشَّارح إلى زيادةِ قيد (بعد تقدير...) (دشتي).

وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرِ كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

«زَيدٌ كاتِبٌ أَبُوهُ» واسْتِحْسانُ جَرِّ الْفاعل بها بِأَنْ تُضاف إِلَيه يُدْرَكُ بِالنَّظَرِ في المَعْنَى.

(و) تُخالِفُ اسمَ الفاعل ....

أبو طالب

(**قوله: زيد كاتب أبوه**) إن أراد بالكاتب ما ثبت له الكتابة بالفعلِ، فهو اسم فاعل متعدٍّ خارجٌ عن كلامِ المصنف، وإن أراد به ما ثبت له ملكة الكتابةِ، فلا معنى لإخراجه؛ لأنه صفة مشبهة، اللهم إلا أن يريدَ بالكاتب: ما يقابل الشّاعر، أو بمعنى موقع الكتابةِ مع قطع النَّظرِ عن تعلقهِ بمفعولٍ.

(**قوله: واستحسان جر الفاعل... إلخ**) إشارة إلى جوابٍ اعتراضيٍّ أورده ابن النَّاظم على هذا التَّعريف، وحاصل اعتراضِه أن العلمَ بذلك الاستحسان موقوفٌ على العلم بكونِ الصِّفة مشبهاً، فلو عكس دار، وحاصل الجواب: إن العلم بهذا الاستحسان لا يتوقَّف على العلم بكون الصِّفة مشبهةً، بل هو حاصل بمحضِ النَّظر إلى المعنى، أقول: يمكن استنباطُ هذا الجوابِ من كلامِ المصنف بجعلِ قوله: معنى تميز النِّسبة قوله: استحسنَ لا للفاعلِ، ثم لا يخفى عليكَ أن إدراك هذا الاستحسان بالنَّظر إلى المعنى بعد تقدير التَّحويل في الصِّفةِ، وقبله في اسمِ الفاعلِ لا بعده مجرد ادعاءٍ ظاهرٍ، فتفطن.

الناصية

(**قوله: زَيْدٌ كَاتِبٌ أَبُوهُ**) فلا يَصحُّ أنْ يقال: (زيدٌ كَاتِب أَبيه)؛ إذ يصير المَعنى: إنَّ زَيداً هو الكاتب، مع أنّ المقصودَ أنَّ أباه هو الكاتبُ، ومن كان أَباه كاتباً لا يصُحُّ نسبة الكتابة إلَيه، لِعدم علاقةٍ مجوزةٍ لذلك (شيرازي).

(**قوله: يُدْرَكُ بِالنَّظَر في المَعْنى**) أي: الفاعلُ في المعنى، يعني: أنه ينظر في الفاعلِ معنى أنه من قبيلِ الوجهِ بالنِّسبةِ إلى صاحبِ الوجهِ، فيصحُّ إضافةُ الصفةِ بعد نقل الإسنادِ، وإن كان من قبيلِ الأب بالنِّسبة إلى زيد في قولنا: زيد شريف أبوه، فلا يصحُّ، ومن هذا يعلم أن استحسان الجرِّ بالصفةِ ليس أمراً دائمياً، بل أمر قد يكون، وقد لا يكون بخلافِ اسم الفاعلِ، فإنه لا يصحُّ فيه ذلك أبداً (دشتي).

وفي (الشيرازي): مِن مُلاحظة المَعنى يُعْلَم أنَّه هل يَصحُّ جرُّ الفاعل بإضافة الصفة المشبهة إلَيها أَمْ لا، فَإنْ أَوْجَبَ الإضافة إلى الفاعل تَغْيير المَعنى لا تَصحُّ الإضافة، ومنه يُعْلَم أَنَّه ليس صفة مشبهة، وإنْ لم يُوجِبْ تَغْيير المَعنى صَحَّتِ الإضافة، وعُلِم منه أَنَّهُ صفةٌ مشبهةٌ.

(**قوله: وتُخالِفُ اسمَ الفاعل... إلخ**) أي: ومما تتميز به الصفة المشبهة أيضاً عن اسمِ الفاعلِ أنها لا تصاغ قياساً إلا من فعلٍ لازمٍ كطاهر من طهر، وجميل من جمل، وحسن من حسن، وأما رحيم وعليم ونحوهما، فمقصور على السَّماعِ بخلافه، فإنه يصاغ من اللازم كقائم. ومن المتعدي كضارب. وأنها لا تكون إلا للمعنى الحاضر الدائم دون الماضي المنقطع والمستقبل بخلافهِ. كما عرفت، وأنها لا تلزم الجري على المضارعِ بخلافه، بل قد تكون جارية عليه.

في أنَّ (صَوْغها) لا يكون إلّا (مِنْ لازِمٍ لِحاضِرٍ) ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: في أنّ صَوْغهَا**) أي: اشتقاقها لا يكون إلّا من فعل لازم، وأن يراد به زمان الحال بخلافِ اسم الفاعلِ فإنّه يشتقُّ من اللازمِ والمتعدِّي، نحو: ضارب وجالس، ويمكن أن يرادَ به الأزمنةُ الثلاثةُ (دشتي).

(**قوله: لا يكونُ إلّا مِنْ لازِمٍ**) أي: أنها تصاغُ من) الفعلِ (اللازمِ) وضعاً أو قصداً، دون الفعل (المتعدِّي) الذي لم يرد بالوصفِ منه الثبوت. فالمصوغة من اللازمِ وضعاً (كحسنٍ وجميلٍ)، فإنهما مصوغان من حسن وجمل، وهما لازمانِ وضعاً، والمصوغة من اللازمِ قصداً كضاربِ الأبِ ومضروب العبد، فإن اسمي الفاعل والمفعول إذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى الصِّفة المشبهة، كما قال في (التَّسهيل) في آخر هذا الباب، (وهو) أي: اسم الفاعلِ المرادُ به الحدوث (يصاغُ منهما) أي: من اللازمِ والمتعدِّي فمن اللازمِ (كقائم و) من المتعدِّي نحو: (ضارب) الأمرِ (الثاني أنها) تكونُ (للزمنِ) الماضي المتصلِ بالزَّمنِ (الحاضرِ الدَّائم)، كحسن الوجه (دون الماضيِ المنقطعِ والمستقبلِ) فلا يقالُ: حسن الوجهِ أمس، ولا غداً (وهو) أي: اسمُ الفاعلِ (يكون لأحد الأزمنةِ الثلاثةِ) نحو: حاسن أمس، أو الآن، أو غداً، والحاصل من هذه المادة أنك إن أردت ثبوتَ الوصفِ، قلت: حسن، ولا تقول: حاسن، وإن أردت حدوثَه قلت: حاسن، ولا تقولُ: حسن، قاله الشَّاطبي وغيره، إلى هذين الأمرين أشار النَّاظمُ بقولِهِ: وصوغها من لازمٍ لحاضرِ الأمرِ. (تصريح).

(**قوله: من لازم**) أي: من مصدرِ فعل لازمٍ أصالةً أو عرضاً، كما في رحمن ورحيم وعليم، فإنها لازمة بالتّنزيلِ أو النَّقلِ إلى فعلٍ بالضَّمِ أفاده (سم) (صبان).

(**قوله: مِنْ لازِمٍ لِحَاضِر**) أي: مِن فعل (لازم) وبِمَعنى الزّمانِ (الحاضر) دُونَ الماضي أو المستقبلِ. وعبارة غيره أرادَ باللازمِ ما يشملُ المتعدِّي الذي نزل منزلة اللازمِ، أو حول إلى فعلٍ بالضّمِ، فلا يرد أن الرحمن الرحيم، صفتان من رحم. هو متعدٍّ. انتهت. ثم هذا التعميم إنما يحتاجُ إليه لو ادَّعى أن اسمَ الفاعلِ والمفعولِ إذا قصد بهما الثبوتُ يكونانِ صفة مشبهة، والشارح يرى أن اسمَ الفاعلِ جار مجراها؛ لأنها حقيقة، وقياس اسم المفعولِ أن يكون كذلك، وإن كان ما نقله فيما مرَّ يقتضي أنه منها، وقد أشرنا إلى ذلك فيما مضى. وقال الشِّهاب بعد أن قال: إن قول (التَّسهيل) الذي نقله الشارح آخر بابِ اسمِ الفاعلِ، عومل معاملة الصِّفةِ المشبهة مشعر بأنه ليس صفةً مشبهةً حقيقةً، بل له حكمها، والظَّاهر أن اسمَ المفعولِ كذلك، ويؤيد ذلك تعريفه أول البابِ، فإنه اعتبرَ فيه ما يخرجُ ذلك كما يعلم بالوقوفِ عليه، وعلى هذا لا يرد على قولِه وصوغها من لازمٍ،

وفي أَنَّها [قد] تكون مجاريةً لِلْمضارع ....

أبو طالب

....

الناصية

ولو سلم، فالكلامُ هنا فيما هو صفة مشبهة غالباً، وحينئذ يندفع تنظير الشَّاطبي أنهما منها حقيقة، فقوله: وصوغها من لازمٍ يخالف ما رآه في (التَّسهيل) من صوغها من المتعدِّي بشرط أن يقصد به الثبوت إلى آخر ما أطال به. أقول: يوافق ما قاله الشاطبي في اسمِ الفاعلِ ما ذكره المصنف في التنبيهِ السَّابقِ في بابِ أسماء الفاعلين، والصِّفاتِ المشبهة بها، وفي اسمِ المفعولِ ظاهر كلام (التَّسهيل) المتقدِّم في كلام الشارح، وقول المصنف: إنه يرد على حدِّ الصفة المشبهة، الذي ذكره النَّاظم محمود المقاصد، كما تقدَّم (يس).

(قولِه: لِحَاضِرِ) دائمٌ فيه إشارة إلى أن المرادَ بالحاضرِ في عبارةِ المصنفِ الدائم لا الحال فقط؛ لأن الصِّفة المشبهة للدوام فلا يعترض على المصنفِ بأنه ترك قيد الدوام، أو يقالُ: هو مأخوذٌ من قولِهِ كطاهر القلبِ بجعله قيداً لقوله لحاضر، والمرادُ بالدوامِ الثُّبوت في الأزمنةِ الثلاثةِ، قال يس نقلاً عن غيرِه: ودلالة الصِّفةِ المشبهةِ على الدَّوامِ عقلية لا وضعية؛ لأنها لما لم تدل على التَّجددِ ثبت لها الدَّوام بمقتضى العقلِ؛ إذ الأصلُ في كل ثابت دوامه. اهـ. ويوافقه قول الدَّماميني نقلاً عن الرضي. كما أن الصِّفة المشبهة ليست موضوعة للحدوثِ ليست موضوعة للثبوتِ في جميعِ الأزمنةِ، فليس معنى حسن في الوضعِ إلا ذا حسن سواء كان في بعضِ الأزمنةِ أو جميعها، ولا دليل في اللفظِ على أحدِ القيدين، لكن لما أطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعضٍ كان اللفظ ظاهراً في الاتصافِ بالحسنِ في جميعِ الأزمنةِ، إلا أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها نحو: كان زيد حسناً فقبح، أو سيصير حسناً أو هو الآن، فقد حسن، فظهوره في الاستمرارِ ليس وضعياً. اهـ (صبان).

(قوله: وفي أنها [قد] تكون مجاريةً لِلْمضارع) أي: على طبقِ المضارعِ فطاهر جار على يطهر لتحرُّك الحرفِ الأولِ في منهما، وسكون الثاني، وتحرّك الثالث والرابع بخلاف شريفٍ ويشرف، وحسن ويحسن، وجميل ويجمل. وفي (التَّصريح): المرادُ تقابل حركة بحركةٍ وسكون بسكونٍ لا تقابل حركة بعينها؛ إذ لا يشترط التَّوافق في أعيانِ الحركاتِ، ولهذا قال ابن الخشابِ: هو وزن عروضي لا تصريفي سواء كانت مصوغةً من ثلاثي أو غيره، فالثُّلاثي (كطاهر القلبِ وضامر البطنِ و) غير الثلاثي نحو: (مستقيم الرأي، ومعتدلُ القامةِ) فإنها مجاريةٌ ليظهر، ويضمر، ويستقيم؛ ويعتدل، (وغير مجارية له) أي: للمضارعِ (وهو الغالبُ في المبنيةِ من الثلاثي كحسنٍ وجميلٍ وضخمٍ وملآنٍ)، فإنها ليست مجاريةً ليحسن، ويجمل، ويضخم، ويملأ، وقول الزمخشري وابن الحاجبِ وابن العلج وجماعة أنها لا تكونُ إلا غير مجاريةٍ، مردودٌ باتفاقهم على أنها منها قولُه:

وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى   لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا

(كَطاهِرِ الْقَلْبِ) و[قد تكون] غيرَ مُجارِيَةٍ لَه، بَلْ هو الغالِب نَحو (جَمِيلِ الظَّاهِرِ).

(وعَمَلُ اسْمِ الفاعِلِ الْمُعَدَّى) ....

أبو طالب ______

....

الناصية ______

من صديقٍ أو أخٍ ثقةٍ   أو عدوٍّ شاحطٍ دارًا

بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين بمعنى بعيد صفة مشبهة، وهي مجارية ليشحط وجوابه ممكن؛ إذ لهم أن يقولوا: ما ورد من ذلك اسم فاعل أجري مجرى الصِّفة المشبهةِ في الحكمِ، لا أنه صفةٌ مشبهةٌ حقيقة (ولا يكون اسم الفاعلِ إلا مجارياً له) أي: للمضارعِ كضاربٍ ويضرب، ومنه قائم ويقوم؛ لأن الأصلَ يقوم بسكونِ القافِ وضمِّ الواوِ، ثم نقلوا داخل ويدخل؛ لأن توافق أعيانِ الحركاتِ غير معتبرٍ كما تقدّم الأمر (تصريح).

(قوله: كَطَاهِرِ الْقَلْبِ) فَـ (طاهِر) صِفةٌ مُشبهةٌ مجارِيَةٌ للمضارعِ (يَطْهُرُ) فـ (طَاهِر)، ويَطهر لحرف الثَّاني منهما سَاكِن، وباقي الحروفِ منهما مُتَحركة.

(قوله: هو الغالب) وأما قول بعضهم لا تكون إلا غير جاريةٍ فمبني على أنَّ المرادَ بالجريانِ إفادةُ التَّجددِ والحدوثِ. كذا في شرحِ الجامعِ، لكن الذي في الهمعِ أن الزمخشري وابن الحاجب منعا موازنتها المضارع، وأن نحو: ضامر الكشح، ومطمئن القلب، ومعتدل القامةِ أسماء فاعلين قصدَ بها الثُّبوت، فعوملت معاملة الصِّفة المشبهة، لا أنها صفاتٌ مشبهةٌ.

(قوله: نَحو جَميل الظَّاهِرِ) جَميل، صفة مشبهة غير مجاريَة للمضارع (يَجْمل) فَـ (جَميل) الحرفُ الثاني مِنه مُتحركٌ، والحرف الثَّالث سَاكِنٌ، أمّا (يَجْمُلُ) فَبِالعَكسِ، الثَّاني مِنه ساكِنٌ، والثَّالث مُتحركٌ.

وأَمَّا اسمُ الفاعل فَيُصَاغُ مِن الفعلِ اللازمِ والفعلِ المُتَعدِّي، ويكون بِمَعنى المَاضي، والحَال، والمستقبل، ويكون دَائِماً مُجَارِياً للفعلِ المُضارعِ.

(قوله: وعمل اسم فاعل المعدى لها... إلخ) قال ابن هشام: المرادُ بالعملِ عمل النَّصبِ على طريقةِ المفعولِ به، وأما عمل الرَّفع أو عمل نصب آخر، فلا يتوقف على ذلك الحدِّ، كما أن اسم الفاعل هكذا. قال في (النهاية): الصِّفة المشبهة تنصب المصدرَ، والحالَ، والتمييزَ، والمستثنى، والظرفين، والمفعول له، والمفعول معه، والمشبه بالمفعول به. وذكر في موضعٍ آخر أنها لا تعمل في المفعولِ المطلقِ. اهـ. (يس) والمتجه الأول.

وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

ثابِتٌ (**لَها عَلى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا**) في اسْمِ الفاعِلِ، وهو الاعْتِمادُ عَلى ما ذُكِر نَحو «زَيدٌ حَسَنُ الْوَجْهَ» لكنَّ النَّصبَ هُنا عَلى التَّشبيهِ بِالْمَفعُولِ بِخِلافِهِ ثَمَّةَ.

(وَ) مِمَّا خالَفَتْ فيه اسْمَ الفاعِلِ أَنَّ (**سَبْقُ ما تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ**) ....

أبو طالب

(**قوله: هنا على التَّشبيه**) أي: في هذا المثالِ الذي هي فيه معرفةٌ.

الناصية

(**قوله: ثابت لها**) أي: صورة، فلا يَرِدُ أَنَّ منصوبَ اسمِ الفاعلِ مفعول به حقيقة، ومنصوبَ الصفةِ المشبهةِ شبيهٌ بالمفعولِ به.

(**قوله: على الحد**) أي: كائناً على الحدِّ فهو حال من ضميرِ عملِ المتنقل إلى الظَّرفِ بعد حذف الاستقرار (سم).

(**قوله: عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا**) أي: على الشَّرطِ الذي قد شرط سابقاً له في بابه من وجوب الاعتمادِ على ما ذكر، ولو قرنت بأل بناءً على الأصحِّ من أنها مع الصِّفة المشبهة حرف تعريفٍ، وترك اشتراط الحالِ أو الاستقبال؛ لأنه لا يتجه فيها مع كونِها للدوامِ المتضمِّن للحالِ والاستقبالِ، وبقي من الشُّروطِ أن لا تصغر، فلو صغرت لم تعمل، ذكره شيخنا.

(**قوله: وهو الاعْتِمَادُ عَلى ما ذُكِر**) من مسند إليه أو موصوف، أو ذي حالٍ، أو نفي، أو استفهامٍ أوِ النهْي، أوْ حَرفِ النداءِ.

(**قوله: نَحو «زيدٌ حَسَنٌ الْوَجْهَ»**) فحسن عمل في الوجهِ لنصبه قبل الإضافة، وهو معتمد على المسند إليه.

(**قوله: بخِلافِهِ ثَمَّةَ**) أي: بخلافِ النَّصبِ هناك، أي: في الفاعلِ، فإن النَّصب هناك على المفعوليَّةِ. يَعني: المنصوبُ بالصِّفةِ المشبهةِ إنَّما يُنْصَب لشباهَتِهِ بِالْمَفْعُولِ، وإلّا فالصِّفةُ المشبهةُ لا تَنصبُ مَفعولاً؛ لأنَّها مِن فعلٍ لازِمٍ، بِخِلَافِ المنصوبِ باسْم الفاعل، فَإنَّه مفعولٌ حقيقة كـ (أنا ضارِب زَيْداً).

(**قوله: سَبْق ما تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ**) أي: تقدُّم معمول الصِّفة المشبهةِ عليها ممتنع؛ لأنَّها فرعٌ عن الفاعل، فَفي نَحو: (زَيْدٌ حَسَنٌ أبوهُ) لا يُقالُ: (زيدٌ أَبوُهُ حَسَنٌ) ـ عَلَى أَنْ يكون (أبوه) فاعلاً لِـ (حَسَن) ـ أمَّا غيرُ مَعمولِ الصِّفةِ المشبهةِ، فَيجوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيها، نَحو: (زيدٌ في الرَّخَاءِ حَسَنٌ الوجهُ) أوْ: (زَيدٌ عِندِي حَسَنٌ الوجهُ) فـ (فِي الرَّخَاءِ) و(عِندِي) قُدِّما عَلى (حَسَن).

وهذا بِخِلافِ اسْمِ الفاعِلِ، فَإنَّه يجوزُ تَقَدُّمُ مَعمُولِهِ عَلَيه مُطلَقاً. نَحو: (زيدٌ عَمْراً ضارِبٌ) وقال في (الارتشاف): إلا إذا كان بأل أو مجروراً بإضافة أو حرف جر غير زائدٍ نحو: هذا غلام قاتل

لِفرْعِيَّتِها بِخِلافِ غَير مَعمُولِها كالجارِّ والمَجرُورِ، فيجوز تقديمه عليها (وَ) أَنَّ (كَوْنَهُ ذا سَبَبِيَّةٍ)

أبو طالب

(قوله: ذا سببية) قد تقدَّم معنى ذلك عنا في أول بابِ الاشتغالِ، فارجع إليه.

الناصية

زيداً، ومررت بضارب زيداً، فإن جر بحرفِ جرٍّ زائدٍ نحو: ليس زيد بضارب عمراً جاز التَّقديم، فتقول: ليس زيد عمراً، بضارب، ومنع ذلك المبرِّد، قاله (يس).

(قوله: وَسَبْق مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ) بخلافِ اسمِ الفاعلِ أيضاً، فإنه يتقدَّم منصوبه، ومن ثَم صحَّ النَّصبُ في نحو: زيداً أنا ضاربه، وامتنع في نحو: وجه الأب زيد حسنه، مراده كما تنادي به عبارته بيان شيء يترتب على تخالف الصِّفة واسم الفاعل فيما ذكر، أي: ومن أجل هذا التَّخالف صح النَّصب في نحو: زيداً أنا ضاربه؛ لصحة عمل ضارب المذكور في (زيداً) لو تفرغ من الضَّميرِ؛ لجوازِ تقدُّم منصوبِ اسم الفاعل عليه، وإذا صح عمله في (زيداً) لو تفرغ له صحَّ أن يفسر عامله المحذوف لقاعدةِ أن ما يعمل يفسر العامل، وامتنع في نحو وجه الأب زيد حسنه؛ لعدم صحةِ عمل حسن في وجهٍ لو تفرغ من الضَّميرِ؛ لعدم جواز تقدُّم منصوبِ الصِّفة عليها، وإذا لم يصحّ عمله في وجهٍ لو تفرغ له لم يصحَّ أن يفسر عامله المحذوف لقاعدة أن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً، وليس مراد الشَّارحِ بيان تقدُّم منصوب اسم الفاعلِ دون الصِّفةِ كما توهمه البعض، فقال: كأن الأولى حذف الضَّميرِ المتصلِ بالوصفِ ليكون أصرح في الدلالة (أشموني).

(قوله: لِفرعِيَّتِهَا) أي: لأنها فرع اسمِ الفاعلِ في العملِ، فلا يجوزُ زيد وجهه حسن، (بخلاف منصوبه) فإنه يجوز تقديمه عليه، تقول: زيد عمراً ضاربٌ (ومن ثم) بفتحِ المثلثةِ، أي: من أجلِ جوازِ تقديمِ منصوبِ اسمِ الفاعلِ عليه (صح النّصب) أي: نصب الاسمِ المتقدِّم على اسمِ الفاعلِ المشتغلِ عنه بضميرِه باسمِ فاعلٍ محذوف (في نحو: زيد أنا ضاربه) لأن ما يعمل في المتقدِّم عليه، يَصح أن يفسر عاملاً فيه، (وامتنع) نصب السَّببي المتقدِّم على الصفةِ المشبهةِ المشتغلةِ عنه بنصب سببيه بصفةٍ مشبهةٍ محذوفةٍ، (في نحو: زيد أبوه حسن وجهه)، فلا يجوزُ نصبُ الأبِ بصفةٍ محذوفةٍ معتمدة على زيدٍ تفسرها الصِّفة المذكورة المشتغلة عنه بنصب وجهه؛ لأن الصِّفة المشبهة لا تعمل في متقدِّم، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً، فوجب رفعه على أنه مبتدأ ثانٍ، وحسن خبره، والجملة خبر زيدٍ، كما امتنع أن يقالَ: وجه الأبِ زيد حسنه بنصبِ الوجهِ. (تصريح).

(قوله: فيجوز تقديمُه عليها) نحو: زيد في قومه كريم النَّفسِ.

(قوله: وَأَنَّ كَوْنَهُ ذا سَبَبِيَّةٍ... إلخ) أي: كون ما تعمل فيه يعني: المعمول، وإنّما يعبّر عن اتّصالِ الضَّميرِ بالسببية؛ لأن اتصاله بضميرِ الموصوفِ يكون سبباً لتصوّر الموصوف مرّة أخرى. وفي (التَّصريح) أي: كون ما تعمل فيه بحق الشَّبه بِاسمِ الفاعلِ، فلا يرد أحسن الزيدان وما قبيح

بِأَنِ اتَّصَلَ بِضَمِيرِ مَوْصُوفِهَا لَفظاً أَوْ مَعنًى ....

أبو طالب

....

الناصية

العمران؛ لأن عملها في هذين بما فيها من معنى الفعلِ، وبقي مما يتخالفان فيه أنه يعمل محذوفاً، ولهذا أجازوا: أنا ضاربُ زيد وعمراً بخفضِ زيد ونصب عمرو بإضمارِ فعلٍ، أو وصفٍ منوّنٍ. وأما العطفُ على محلِّ المخفوضِ فممتنعٌ عند من اشترطَ وجودَ المحرزِ، ومنعوا مررت برجلٍ حسن الوجه، والفعل بخفضِ الوجهِ ونصب الفعلِ، وأنه لا تقبح إضافته إلى مضافٍ إلى ضمير الموصوف نحو: مررت برجلٍ قاتل أبيه، ويقبح مررت برجلٍ حسن وجهه، وأنه يفصل منه مرفوعه ومنصوبه، كزيد ضارب في الدّار أبوه عمراً. ويمتنعُ عند الجمهورِ زيدٌ حسن في الحربِ وجهه رفعت أو نصبت، وأنه يجوزُ إتباع معموله بجميع التّوابع، ولا يتبع معمولها بصفة؛ لأن معمولها لما كان سببياً مرتبطاً بمتقدِّم أشبه الضَّمير، وهو لا ينعتُ، فكذا ما أشبهه، قاله الزّجاج ومتأخرو المغاربة. وردّ عليهم بما في الحديث في صفةِ الدَّجالِ «أعور عينه اليمنى». وأجيب بأن اليمنى خبر لمحذوفٍ أو مفعول لمحذوفٍ، وأنه يجوزُ إتباعُ مجرورهِ على المحلِّ عندِ من لا يشترطُ وجود المحرز. ويحتملُ أن يكون منه: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ﴾ [الأنعام: ٩٦] ولا يجوزُ هو حسن الوجهِ والبدنِ بجرِّ الوجهِ، ونصب البدنِ خلافاً للفراءِ، وأنه إذا حُلِّي هو ومعموله بأل فنصب المعمول أكثر نحو: جاء الضَّاربُ الرَّجلِ. وإذا حليت الصفة ومعمولها بأل فجَرُّ المعمول أكثر، نحو: جاء الحسن الوجهِ، كذا في (المغني) والدَّماميني عليه.

(قوله: بأن اتَّصَلَ) أي: هو: أو مكمله كالصلةِ والوصفِ ليكون شاملاً، وإن لم يشمل المعمول الذي هو ضميرٌ بارزٌ متصل، كما يأتي عن (التَّسهيل).

(قوله: لَفظاً أَوْ مَعنًى) أي: إما متصل بضميرِ موصوفِها لفظاً، نحو: زيد حسن وجهه، فوجهه معمول حسن وهو سببي؛ لأنه اسم ظاهر متصل بضميرِ الموصوفِ وهو زيد (وإما) متصلٌ بضمير موصوفها (معنى نحو: زيد حسن الوجه) فالوجهُ معمول حسن وهو سببي؛ لأنه اسمٌ ظاهرٌ متصل بضمير الموصوف معنى، أي: الوجه (منه) أي: من زيد، هذا رأي البصريين. (وقيل): لا حذف و(إن آل في الوجهِ خلف عن) الضَّميرِ (المضاف إليه)، وهو رأي الكوفيين، ويرده التَّصريح بالضَّميرِ مع أل؛ كقوله:

رَحِيْبُ قِطَابِ الجَيْبِ مِنْهَا رَفِيقَةٌ ... بِجَسِّ النَّدَامَىٰ بَضَّةُ المتَجَرَّدِ

(وقول ابن الناظم) في شرحِ النظم ما معناه: (أن جوازَ) نحو: (زيد بك فرح) بتقديم المعمولِ، وهو بك مع أنه غير سببي على الصِّفةِ، وهي فرح (مبطل لعمومِ قولِهِ) يعني: الناظم (أن المعمول

(وَجَبَ) نحو «زَيدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ» و«حَسَنُ الْوَجْه» أَيْ مِنه، بِخِلافِ غَيْرِ المَعمُول.

أبو طالب

. . . .

الناصية

للصِّفة) المشبهةِ (لا يكون إلا سببياً)، ولا يكون إلا (مؤخراً مردوداً) خبر قول ابن الناظمِ؛ لأن المرادَ بالمعمولِ في قولِ النَّظمِ:

وسبقَ ما تعملُ فيه مجتنبْ وكونهُ ذا سببيةٍ وَجَبْ

(ما عملها فيه بحق الشَّبه) باسمِ الفاعلِ، كما أفهمه قول النَّاظم:

وعمل اسمِ فاعلِ المعدَّى لها على الحدِّ الذي قد حُدَّا

(وإنما عملها في الظَّرف) وهو بك (بما فيها من معنى الفعل)؛ لأن الظَّرف مما يُكتفى برائحة الفعلِ كما قاله التفتازاني (وكذا عملها في الحال) نحو: زيد حسن وجهه طلقه (و) في (التمييز) نحو: حسن وجهاً (ونحو ذلك) من الفضلاتِ التي ينصبها القاصر والمتعدِّي (بخلاف اسم الفاعل) فإنه قوي الشَّبهِ بالفعلِ، فيعمل في متأخرٍ ومتقدمٍ، وفي سببي وأجنبي، وتختص أيضاً بأمور، منها؛ أنه لا يراعى لمعمولها محل بالعطفِ، وغيره، ومنها: أن لا تعمل محذوفة، ومنها أنها تؤنَّث، ومنها أنها تخالف فعلها فتنصب مع قصورِه، ومنها دلالتها على الثبوتِ الاستمراري من غيرِ تخلل كحسنِ الوجهِ، ومع التخلل نحو: متقلِّب الخاطر، ومنها استحسان إضافتها إلى فاعلها معنى من غيرِ ضعفٍ ولا قلةٍ في الكلامِ، ومنها أنه يقبح حذف موصوفها، وإضافتها إلى مضافٍ إلى ضميرِ موصوفِها نحو: مررت بحسنِ وجهه، ومنها أنه لا يجوز أن يفصلَ بينها وبينَ معمولِها بظرفٍ أو عديله عند الجمهورِ، ويجوز في اسمِ الفاعلِ بالاتفاقِ، ومنها أنها لا تتعرَّف بالإضافةِ مطلقاً بخلافِ اسمِ الفاعلِ، فإنه يتعرَّف بالإضافة؛ إذ كان بمعنى الماضي أو أريد به الاستمرارُ، ومنها أن منصوبها المعرفةُ مشبه بالمفعولِ به، ومنصوب اسمُ الفاعلِ مفعولٌ به، ومنها أن أل الدَّاخلة عليها حرف تعريف، والداخلة على اسم الفاعلِ اسمٌ موصولٌ على الأصحِّ فيهما.

(**قوله: وَجَبَ... إلخ**) في (الشيرازي): من الفُرُوقِ بَيْنَ اسْم الفاعلِ والصِّفَةِ المشبهةِ: أنَّ اسْمَ الفاعِلِ يَجوزُ أنْ يَخلو معموله عَنِ الضَّميرِ، نَحو (زَيدٌ ضارِبٌ عَمْراً): أَمَّا الصِّفة المشبهة فيجب أَنْ يكونَ معمولُها مُتَّصِلاً ـ لَفظاً، أَوْ مَعنىً ـ بضميرِ مَوْصُوفها، نَحو (زَيدٌ حَسَنٌ وَجهه) (وجه) مَعمولٌ اتَّصَلَ لَفظاً بِضَميرٍ رَاجِعٍ إلى (زَيد)، ونَحو (زيدٌ حَسَنٌ الْوَجه) (الوجه) معمولٌ اتَّصل مَعنًى ـ لا لَفظاً ـ بضميرِ رَاجِعٍ إلى (زيد) مَعناه: (حَسَنُ الْوَجه مِنْهُ).

(**قوله: بِخِلَافِ غَيْرِ المَعمُول**) فإنَّه يُمْكِن أَنْ لا يَتَّصِل بِضَميرِ المَوْصُوفِ، نَحو: (زَيدٌ حَسَنٌ وَجْهه فِي السَّفَر) أَوْ عِندي، وفي (الدشتي): فلا يجب اتصاله بضميرِ الموصوفِ نحو: زيد حسن الوجه في النَّاسِ.

فَـارْفَـعْ بِـهَـا وَانْـصِـبْ وَجُـرَّ مَـعَ أَلْ   وَدُونَ أَلْ مَـصْـحُـوبَ أَلْ وَمَـا اتَّـصَـلْ

(فَارْفَعْ بِها) عَلى الفاعِلِيَّةِ (وَانْصِبْ) عَلى التَّشبيهِ بِالْمَفعُولِ به في الْمَعرفةِ وعَلى التَّميِيزِ في النَّكِرةِ (وَجُرَّ) ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: فَارْفَعْ بِهَا) أي: بالصِّفةِ المشبهةِ.

(قوله: فارفع بها) اعلم أن الصِّفة المشبهة الرَّافعة سببي المنعوت إن صلحت للمذكرِ والمؤنث لفظاً ومعنى، بأن لا يكون وزنها، أو معناها مختصاً بأحدهما جاز تبعيتها لمثلها في التَّذكير والتَّأنيثِ، نحو: مررت برجلٍ حسن وجهه، وبامرأة حسنة عينها، ولما يخالفها فيهما نحو: مررت برجل حسنة عينه، وبامرأة حسن وجهها، لانتفاء القبح اللفظي والمعنوي، وإلا بأن اختصَّت بأحدهما لفظاً ومعنى كأكمر، ورتقاء، أو لفظاً فقط كآلي أي: كبير الإلية، وعجزاء، أي: كبيرة العجيزة، أو معنى فقط كخصي وحائض لم تتبع إلا بما يماثلها على الصَّحيحِ، فلا تقولُ: مررتُ بامرأة أكمر ابنها، ولا برجل رتقاء بنته، وقس لوجودِ القبح في اللفظِ والمعنى، أو في أحدهِما. وأجاز الأخفش تبعيتها في الأقسامِ الثلاثةِ لما يخالفها أيضاً، هذا ملخص ما في (التَّسهيل) وشرحه للدَّماميني (صبان).

(قوله: على الفاعلية) للصفة (قال الفارسي: أو على الإبدال من ضميرٍ مستترٍ في الصِّفةِ) بدل بعض من كل، ويرده حكاية الفراء: مررت بامرأةٍ حسن الوجهِ، وحكاية الكوفيين بامرأة قويم الأنفِ، وأنه يجوز برجلٍ مضروبِ الأبِ بالرّفعِ، وليس هذا البدلُ كلاً، ولا بعضاً، ولا اشتمالاً. (تصريح).

(قوله: وانصب وجر) أي: بها، فحذف معمولها لدلالة الأول. وإنما جاز في النَّصبِ والجرِّ إسناد الصِّفة المشبهة إلى ضميرٍ صاحبها مع كونها مسندة في المعنى إلى سببيه؛ لكون تلك الصِّفة في اللفظِ جارية على صاحبها خبراً له، أو حالاً، أو نعتاً، وفي المعنى دالة على صفةٍ له في ذاته سواء كانت هي الصِّفة المذكورة، كما في: زيد حسن الوجه، فإنه متصفٌ بالحسنِ لحسنِ وجههِ، أو كانت غيرها نحو: زيد أبيض اللحية، أي: شيخ، وكثير الإخوان أي: متقوّ بهم، فيحسن حينئذ أن تجعلَ صفة سببية كصفة نفسه، فيستتر ضميره في صفةٍ سببية، نحو: زيد حسن وجهاً. كما يستتر في صفةِ نفسهِ نحو: زيد حسن فيخرج السَّببي عن ظاهرِ الفاعليةِ إلى النَّصبِ، أو الجرِّ؛ لأن الصِّفة لا ترفع فاعلين، ولا يترك مرفوعاً على أن يكون بدلاً من الضَّميرِ؛ لئلا يلتبس بالفاعلِ فإن لم تجر في اللفظِ على صاحبِ السَّببِ، نحو: زيد وجهه حسن، أو جرت عليه، لكنها لم تدلّ على صفة في ذاتِه نحو: زيد أحمر نوره، لم يجز استتار ضمير ذي السَّبب فيها، فلا يقال: زيد أسود فرس غلام

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

الأخ، وزيد أحمر النور؛ لأنه لا معنى لذلك إلا أنه صاحبُ سببٍ متصف بالوصفِ المذكورِ، ولم تدل صفة سببية على صفةٍ في ذاته، فكيف يضمر في صفةٍ سببيةٍ صفة نفسه. فإن قيل: أليس الصفة في نحوِ: زيد أحمر نوره تدلُّ على صفةٍ في ذاته، وهي كونه صاحب نورٍ، قلنا: كونه صاحبه مفهوم من كونِ النُّورِ سببياً لزيد لا من صفةِ السبب، قاله الرَّضي، وصرح بمثله فيما أُجري مجرى الصّفة المشبهةِ من اسمي الفاعلِ والمفعولِ اللازمينِ، ومنه أخذ السعد قوله في (حاشية الكشاف) عند قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البَقَرَة: ١١٧]: إن الصِّفة المشبهة لا تضافُ لمرفوعها إلا عندَ صحةِ تحملها لضمير صاحبها. (صبان).

(**قوله: على التَّشبيهِ... إلخ**) يعني: إن كان المعمول معرفة فهو منصوبٌ على التشبيهِ لِمُشابهتِه بِالْمفعولِ به، وإن كان نكرة فهو منصوبٌ لمشابهتِه بِالتَّمييز؛ إذ التَّمييز دائِماً نكرة. وفي (التَّصريح): إن كان معرفة كالوجه وعليه أو (على التَّمييز إن كان نكرة) كوجهاً (والصِّفة مع كل من الثلاثةِ) وهي الرَّفع والنَّصب والخفض، (إما نكرة أو معرفة) مقرونةً بأل، (وكل من هذه السِّتة) الحاصلة من ضربِ وجوهِ الإعرابِ الثلاثةِ في حالتي تنكيرِ الصِّفة، وتعريفها، للمعمول معه ست حالات لأنه؛ أي: المعمول (إما بأل كالوجه أو مضاف لما فيه أل كوجهِ الأبِ، أو مضاف للضَّميرِ كوجهه أو مضاف لمضاف للضمير كوجه أبيه، أو مجرد) من أل، والإضافة (كوجهٍ، أو مضافٍ إلى المجردِ) من أل، والإضافة (كوجهِ أبٍ، فالصُّور ست وثلاثون) صورة حاصلة من ضربِ ستٍّ في مثلها، وهي ضربان: جائز وممتنع، فالجائز اثنان وثلاثون صورةً، و(الممتنع منها أربعٌ، وهي أن تكون الصفة بأل، والمعمول مجرد منها، ومن الإضافة إلى تاليها، وهو) أي: المعمول (مخفوض كالحسن وجهه أو) الحسن (وجه أبيه أو) الحسن (وجه أو) الحسن (وجه أب)؛ لأن الإضافة في هذه الصورِ الأربعِ، لم تفد تعريفاً، كما في نحوِ: غلام زيد، ولا تخصيصاً، كما في نحو: غلام رجلٍ ولا تخفيفاً كما في نحوِ: حسن الوجهِ، لا تخلصاً من قبحِ حذفِ الرابطِ، والتَّجوز في العملِ، كما في الحسنِ الوجهِ، وينقسم الجائزُ إلى قبيحٍ وضعيفٍ، وحسن، فأما القبيحُ: فهو رفعُ الصِّفةِ مجردة كانت أو مع أل لمجردٍ منها، ومن الضَّمير والمضاف إلى المجردِ، وذلك أربعُ صورٍ وهو حسن وجه وحسن وجه أبٍ، والحسن وجه، والحسن وجهُ أبٍ، ووجه قبحها خلو الصِّفة من ضميرٍ يعود على الموصوفِ لفظاً، وعلى قبحها، فهي جائزة في الاستعمالِ لوجودِ الضَّميرِ تقديراً. وأما الضَّعيف فهو نصب الصِّفة المجردةِ من أل المعرف بأل، والمضافُ إلى المعرفِ بها أو إلى ضميرِ الموصوفِ، أو إلى المضافِ إلى ضميرِه، ووجه ضعفه أنه من إجراءِ وصف القاصر مجرى وصف المتعدّي، وجرِّ الصفةِ

بِالإضافةِ حال كونها (مَعَ أَلْ وَدُونَ أَلْ) وقوله (مَصْحُوبَ أَلْ) ....

أبو طالب ______________________________

....

الناصية ______________________________

المضاف إلى ضميرِ الموصوفِ، أو إلى المضافِ إلى ضميرِه، وذلك ست صور، وهي: حسن الوجه، وحسن وجه الأب، وحسن وجهه، وحسن وجه أبيه، بالنَّصب فيهن، وحسن وجهه، وحسن وجه أبيه، بالجرِّ فيهما، وهو أي: الجرّ عند سيبويه من الضَّرورات، وأجازه الكوفيون في السعةِ، وهو الصحيح لوروده في الحديثِ كقوله في وصفِ النَّبي ﷺ: (شثن أصابعه) وفي حديث أم زرع: (صفر وشاحها) وفي حديث الدَّجال: (أعور عينه اليمنى). ومع جوازه، ففيه ضعف؛ لأنه يشبه إضافة الشيء إلى نفسِه. وأما الحسن فهو رفع الصِّفة المجردة من أل المعرف بها، والمضاف إلى المعرف بها، أو إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره، ونصب الصفة المجرد من أل والإضافة والمضاف إلى المجرد منهما، وجر الصِّفة المعرف بأل، والمضاف إلى المعرفِ بها، والمجرد من أل والإضافة، والمضاف إلى المجرد منهما، ورفع الصِّفة مع أل المعرف بها، والمضاف إلى المعرف بها، أو إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره، ونصب الصِّفة المعرف بأل، والمضاف إلى المعرف بها، أو إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره، والمجرد من أل والإضافة، والمضاف إلى المجردِ منهما، وجر الصِّفة المعرف بأل والمضاف إلى المعرف بها، فهذه اثنتان وعشرون صورة، وهي: حسن الوجه، وحسن وجه الأب، وحسن وجهه، وحسن وجه أبيه، وحسن وجهاً، وحسن وجه أب، وحسن الوجه، وحسن وجه الأب، وحسن وجه، وحسن وجه أب، والحسن لوجه، والحسن وجه الأب، والحسن وجهه، والحسن وجه أبيه، والحسن الوجه، والحسن وجه الأب، والحسن وجهه، والحسن وجه أبيه، والحسن وجهاً، والحسن وجه أب، والحسن الوجه، والحسن وجه الأب، وذلك كله مستفاد من قولِ النَّظم:

فَـارْفَـعْ بِـهَـا وانْـصِـبْ وجُـرَّ مَـعَ أَلْ ... ودون أَلْ مَـصْـحُـوبَ أَلْ وَمَـا اتَّـصَـلْ

بِـهَـا مُـضَـافـاً أو مُـجَـرَّداً وَلَا ... تـجـرزْ بـهـا مَـعَ أَلْ سَـمـا مـن أل خَـلَا

وَمِـنْ إضَـافَـةٍ لِـتَـالِـيـهَـا وَمَـا ... لَـم يَـخْـلُ فَـهْـو بِـالـجَـوازِ وُسِـمَـا

وأوصل بعض المتأخرين الصور الحاصلة من الصِّفة ومعمولها إلى أربع عشرة ألف صورة، ومئتين وست وخمسين صورة.

(قوله: وَجُرَّ بالإضافة) أي: بإضافة الصِّفة إليه فاعلها ومفعولها.

(قوله: مع أل) حالٌ من الضميرِ والمجرورِ، ومصحوب تنازعه الثلاثة، فأعمل الأخير وأضمر فيما قبله، وحذف الضمير لكونه فضلة، وهو إشارة إلى أحد الأسباب الاثني عشر المتقدمة، ودخل

هو الْمُتَنازَعُ فيه نَحو: «رَأيْتُ الرَّجُلَ الْجَمِيلَ الْوَجْهُ، والْجَميلَ الْوَجْهَ، وَالْجَميلَ الْوجْهِ» و«رَأَيْتُ رَجُلاً جَميلاً الْوَجْهُ وجَميلاً الْوَجْهَ» لكنَّ هذا ضَعِيفٌ، و«جَميلُ الْوَجْهِ».

أبو طالب

(قوله: وهو المتنازع فيه) أي: هو مفعول تنازع فيه الأفعال الثلاثة، أي: قوله: ارفع وانصب واجرر.

(قوله: لكن هذا ضعيف) اعلم أن مسائل الصِّفة المشبهةِ على ما ذكره المصنف ست وثلاثون مسألة، وهي على ما قرره الشارح على أربعةِ أقسامٍ: ضعيفٍ، وقبيحٍ، وممتنعٍ، وحسن، فأما وجه الضعفِ فأحد الأمرينِ: الأول: نصب الصفةِ المجردةِ من أل المعمول المعرفة، ومنشأ ذلك أن

الناصية

تحت قوله: وما اتصل بها مضافاً ثمانية، وهي ما عدا هذا، وما عدا الموصول، والموصوف، والمجرد سواهما؛ كحسن وجه، والحسن وجه، فإن هذه الثلاثة دخلت تحت قوله: أو مجرداً، أي: من أل والإضافة.

(قوله: مَعَ أَلْ وَدُونَ أَلْ) يعني: ارْفَعِ المعمولَ الذي هو مصحوب ألْ، أَيْ: مَعَ الأَلِفِ واللَّام. وانْصِبِ المَعْمُولَ الّذي مَعَ ألْ، وجُرّ المَعمولَ الّذي مَعَ ألْ، بِالصِّفةِ المشبهةِ سَواءٌ كانَتْ مَعَ ألْ، أَوْ كانَت بِدُون ألْ.

(قوله: هو الْمُتَنَازَعُ فيه) يعني: إن قوله: مصحوب أل محلَّ النِّزاعِ بين الأفعالِ الثلاثةِ ارفع وانصب وجرّ، أي: ارفع مصحوب أل وانصبه وجره بالصِّفة حال كونها مع أل أو بدونه.

(قوله: نَحو: «رَأَيْتُ الرَّجُلَ الْجَميلَ الْوَجْهُ. . . إلخ) (الجميل) صفةٌ مشبهةٌ مَعَ أَلْ و(الوجه) مَعمولُهَا مَعَ ألْ، رَفَعَتْهُ في الأَوَّل عَلَى الفاعليةِ، ونَصَبَتْهُ في الثاني عَلَى التَّشبيه بالمَفْعُولِ به، وجَرَّتْه في الثَّالِث عَلَى الإضَافَةِ.

(قوله: و«رَأَيْتُ رَجُلاً جَميلاً الْوَجْهُ وجَميلاً الْوَجْهَ») (جَميلاً) صِفة مشبهة بِدُونِ ألْ، و(الوجه) معمولُهَا مَعَ ألْ، رفعته في الأَوَّل عَلى الفاعلية، ونصبته في الثاني عَلى التَّشبيهِ بالمَفْعُولِ بِهِ، وجرته في الثالث عَلَى الإضافَة، والثاني ضعيف؛ لأَنَّ (جَميلاً) صِفَة لازِمَة، فهي ضَعيفةٌ في أَنْ تَعمل عَمَلَ المُتَعَدّي، وهي بدونِ (أَلْ) أَمَّا إذا كَانَتْ مَعَ (أَلْ) فهي تُقَوِّيهَا عَلَى الْعَمَل عَملَ المُتَعَدِّي.

(قوله: لكِنَّ هَذَا ضَعيف)؛ لأن النَّصب عمل الفعل المتعدِّي والصِّفة المشبهةِ مأخوذة من الفعل اللازم، فهي ضعيفة في النَّصبِ، نعم إذا دخلت عليها أل الموصولة تقوّت على العمل لشبهها بالفعل في كونها صلة للموصول، كما أن الفعل يكون صلة للموصول إذا وقع بعده، وقد مرَّ في اسم الفاعل أنّه (إن يكن صلة أل ففي المضي وغيره إعماله قد ارتضى) لقوتِه بعد دخول أل، فإذا تجرّدت من أل كما في المثال فهي ضعيفة في النصب. (دشتي).

(قوله: و«جَميلُ الْوَجْهِ») بجرِّ الوجه، فهذه ستّة صور مضروب اثنين هما: الصفة مع أل، ودون أل، في ثلاثةٍ هي الحالات الثلاثة لإعراب المعمول مع أل.

بِـهَـا مُـضَـافـاً أَوْ مُـجَـرَّداً وَلَا تَـجْـرُرْ بِـهَـا مَـعْ أَلْ سُـمـاً مِـنْ أَلْ خَـلَا

وَعُطِفَ على مَصحُوبِ أَلْ قَوْلُهُ (وَما اتَّصلَ بِها) أَيْ بِالصِّفَةِ حال كونه (مُضافاً) إلى ما فيه أَلْ أَوْ إلى الضَّميرِ، أَوْ إلى مُضافٍ إلى الضَّميرِ، أَوْ إلى مُجَرَّدٍ:

أبو طالب

الصِّفة إذا كانت مجردةً عن أل ضعف شبهها بالفعلِ، وذلك سبب؛ لئلا يعمل العمل المجازي المحتاج إلى قوة العاملِ، وذلك النَصب على التشبيهِ بالمفعولِ. وأما إذا كانت مصحوبةً لأل الموصولة، كما هو الحقُّ عندنا، وعند الشارح يؤول الصفة بالفعلِ كاسمِ الفاعلِ المعرَّفِ بها، فقويت مشابهتها بالفعلِ فعملت عمل المجازي أيضاً بلا ضعفٍ، وكذا إذا كانت مجردةً وعملت النَّصب في المعمولِ النَّكرةِ، فإنَّ النَّصب على التمييزِ، وهو عملٌ حقيقي يمكن أن يعمله كلُّ عاملٍ قوياً أو ضعيفاً. وذلك الوجه موجود في أربعِ مسائل. الثَّاني: جر الصِّفة المجردةِ عن أن المضاف إلى ضميرِ موصوفٍ أو المضاف إلى ضميرِه، ومنشأ الضَّعف على هذا مشابهة إضافتها بإضافة الشَّيء إلى نفسه؛ لأن المضاف إلى الشّيء بواسطة مضاف واحد أو أكثر ينسب إلى ذلكَ المضاف إليه البتة، فكأنه أضيف إليه أيضاً، ومصداق ذلك المضاف إليه متحد مع مصداقِ الصِّفة المجردةِ عن أل المضاف إلى الضَّميرِ بواسطة أو بواسطتين. وهذا القسم موجودٌ في مسألتين، وأما إذا كانت مصحوبة لأل فالمضافُ إليه الأخير جزء لمصداقِ الصفةِ لا عينه، لكنه ممتنعٌ لما سنذكر والمشابهة لإضافةِ الشيء إلى نفسِه، وإن لم يكن بمنزلة إضافة الشَّيء إلى نفسِه في الامتناعِ، إلا أنه ضعيف جداً. وأما وجه القبح فهو خلو الصِّفة وما بعدها عما يربط بالموصوفِ، والرَّابط في الصِّفةِ هو الضَّمير لا غيره، وفيما بعده. أما الضَّمير أو اللام المشار به إلى الموصوفِ كالضَّمير، وذلك في أربعِ مسائل. وأما وجهُ الامتناع، فهو خلو إضافة الصِّفةِ عن التَّخفيفِ، وعن التَّخلصِ عن حذفِ الرَّابطِ وعن المجازِ، كما في بعضِ صورِ إضافتها إلى معمولِها، وذلك أيضاً في أربع مسائل، وأما وجهُ الحسنِ، فهذا خلو المسألةِ عن وجهِ الضَّعفِ والقبح والامتناع، وذلك موجود في اثنتينِ وعشرينِ مسألة، فاحفظها.

الناصية

(**قوله: وَعُطِفَ على مَصحُوب أَلْ... إلخ**) فالمعنى ارفع وانصب وجرّ بالصفةِ في الحالين معمولها في الحالين. وفي (الشيرازي): بِالصفةِ المشبهةِ ارْفَع، وانصِب، وجُرّ معمولها الّذي اتَّصل بها حال كون ذلك المعمول مضافاً إمَّا إلى ما فيه (ألْ)، أو مضافاً إلى الضَّمير أوْ مُضافاً إلى مضافٍ إلى الضَّمير، أوْ مضافاً إلى اسمِ (مُجَرَّدٍ) أيْ: خالٍ عَن (ألْ)، وعَنِ (الإضافة).

(**قوله: وَمَا اتَّصلَ بِهَا**) أي: المعمول المتّصل بالصفة، وهو الخالي من أل، وكان متّصلاً لعدم الفصل بينه وبين الصفة بأل.

(**قوله: حال كونه مُضَافاً... إلخ**) أي: مضافاً إلى اسمِ مجرد من أل والإضافة. فهذه أربع حالاتٍ للمعمول بغير أل، وصورها أربعة وعشرون سوى الصُّور الستّ الماضية في المعمولِ مع أل.

فالأَوَّلُ نَحو «رَأَيْتُ الرَّجُلَ الحَسَنَ وَجْهُ الْأَبِ» و«الْحَسَنَ وَجْهَ الْأَبِ» و«الْحَسَنَ وَجْهِ الْأَبِ» و«رَأَيْتُ رَجُلاً حَسَناً وَجْهُ الأَبِ» و«حَسَناً وَجْهَ الأَبِ» ولكنْ هذا ضَعِيفٌ و«حَسَنَ وَجْهِ الأَبِ».

والثاني نحو «رَأَيْتُ الرَّجُلَ الْحَسَنَ وَجْهُهُ» و«الْحَسَنَ وَجْهَهُ» ولا تَجُر كما سَيأْتي، و«رَأَيْتُ رَجُلاً حَسَناً وَجْهُهُ» و«حَسَناً وَجْهَهُ» و«حَسَنَ وَجْهِهِ» لكنْ هذانِ ضَعيفانِ.

أبو طالب

. . . .

الناصية

وذلك لأن الصِّفة العاملة على قسمين مع أل وبدون أل، وهي في الحالتين تعمل رفعاً أو نصباً أو جرّاً، وهذه الستّة تنطبق على كل واحد من الأقسامِ الأربعة للمعمول بدون أل. فنطبّقها مثلاً على القسمِ الأول أي: المضاف إلى ما فيه أل، فنقول: الصفة مع أل ترفع المعمول المضاف إلى ما فيه أل وتنصبه وتجرّه، والصفة بدون أل أيضاً كذلك فهذه ستّة، ونطبّقها أيضاً على القسم الثاني، أي: المضاف إلى الضّميرِ فتصير ستّة أيضاً، وكذا نطبّقها على القسمين الآخرين، فالمجموع أربعة وعشرون. (دشتي).

(قوله: فَالأَوَّلُ) وهو الّذي أضيف المعمولُ إلى ما فيه أَلْ.

(قوله: نَحو: «رَأَيْتُ الرَّجُلَ الْحَسَنَ وَجْهُ الأب. . . إلخ) هذِهِ سِتّ صُوَرٍ في جميعها أضِيف المعمول (وجه) إلى مَا فيه أَلْ: (الأب) في ثَلاثٍ مِنها الصِّفة المشبهة مَعَ أَلْ: (الْحَسَن) وفي ثَلاثٍ منها بِدونِ أَلْ: (حَسَناً)، وإنَّما كانَ (حَسَناً وَجْهَ الأَبِ) ضَعيفاً ـ بِنَصْبِ وَجه؛ لأنَّ (حَسَناً) صفةٌ لازِمَةٌ وهي بِدُونِ (أَلْ) ضَعيفة في أَنْ تَنْصِبَ كالْمُتَعَدِّي.

(قوله: ولكنَّ هَذَا ضَعِيفٌ) وقد مرَّ ضعف نصب الصِّفة المجرّدة من أل.

(قوله: والثاني) وهو الّذي أضيف المعمول إلى الضّمير.

(قوله: نحو: «رَأَيْتُ الرَّجُلَ الْحَسَنَ وَجْهُهُ. . . إلخ) وهي خمس صورٍ في جميعها أضِيف المَعمول (وَجه) إلى الضّمير، في ثِنتَيْنِ مِنها الصفةُ المشبهةُ مَعَ أَلْ: (الْحَسَن) وفي ثَلاثٍ مِنها بِدُونِ أَلْ (حَسَناً).

(قوله: ولا تَجُرَّ)؛ لأنَّ الّذي (مَعَ أَلْ) لا يُضَاف إلى الخَالي مِنْ (أَلْ) فلا يُقال: (الْحَسَن وَجْهِهِ) بِجَرِّ وَجْه. (شيرازي).

(قوله: كما سَيأتي) بقوله: (ولا تجرر بها مع أل سما من أل خلا).

(قوله: لكنّ هذانِ ضَعيفان) وهُمَا الأخيران بنَصْبِ (وَجْه) وبجره، أمَّا ضَعْفُ الأوّلِ، فَلِمَا مَرَّ مِن أنَّ (حَسَناً) صفةٌ لازمةٌ وهي بدُونِ (أَلْ) ضَعيفةٌ في أَنْ تَنْصِبَ كالْمُتَعَدّي، وأمَّا الثاني فقد قيل: لأنَّ الإضافَةَ إنَّما تكونُ للتَّخفيفِ بِحَذْفِ تَنْوينِ الْمُضافِ، وَلَوْ دَارَ الأَمْرُ بَيْنَ تَخفيفَيْنِ كانَ الأَكثر تخفيفاً أَوْلَى بِالاخْتِيَار، وهُنَا كذلك، فإنَّا لَوْ قُلنا: (حَسَنَ وَجْهِهِ) ـ بِجَرِّ وجْه) ـ كانَ تخفيفٌ وهو

والثالث نَحو «رَأَيْتُ الرَّجُلَ الْحَسَنَ وَجْهُ أَبِيهِ» و«الْحَسَنَ وَجْهَ أَبِيهِ» ولا تَجُر كَما سَيَأْتي، و«رَأَيْتُ رَجُلاً حَسَناً وَجْهُ أَبِيهِ» و«حَسَناً وَجْهَ أَبِيهِ» و«حَسَنَ وَجْهِ أَبِيهِ» لكنْ هذانِ ضَعيفانِ.

والرَّابع نَحو «رَأَيْتُ الرَّجُلَ الْحَسَنَ وَجْهُ أَبٍ» لكِنَّه قَبيحٌ، و«الْحَسَنَ وَجْهَ أَبٍ» ....

أبو طالب

....

الناصية

حَذفُ التَّنوين مِن (حَسَن)، ولو قلنا: (حَسَناً وَجْهاً) كانَ تخفيفٌ وهو حَذفُ الضَّمير مِن (وَجْهِ) مَعَ عَدَمِ الْحَاجَةِ إلَيه، وحَذفُ الضَّمير أكثر تَخفيفاً مِن حَذفِ التَّنوين (شيرازي). وفي الدشتي: أما في صورة النَّصب فلما مرّ، وأما في الجرِّ؛ فلأنها جرّت الاسم المضاف إلى ضميرِ موصوفها، فكأنَّها جرّت ضمير الموصوفِ، والأصل في الصِّفة أن ترفع ضميرَ الموصوفِ، لا أن تجرّه كما في قولنا: رأيت رجلاً كريماً، ففي كريم ضمير مرفوع يعود إلى رجلٍ؛ فلهذا كان الجرّ ضعيفاً.

(**قوله: والثالث... إلخ**) أي: القسم الثالث من المعمولِ، وهو المعمول المضاف إلى المضافِ إلى الضَّميرِ. وفي (الشَّيرازي) وهو الّذي أُضيفَ المَعمُولُ إلى مُضافٍ إلى الضَّمير، وهي ـ أيْضاً ـ خمس صورٍ، في جَميعها أضِيف المَعمُولُ (وَجْه) إلى مُضافٍ إلى الضَّميرِ. (أَبيه) في اثْنَتَيْنِ منها الصِّفة المشبهةُ مَعَ (أَلْ)، وفي ثَلاثٍ مِنها بِدُون (أَلْ).

(**قوله: ولا تَجُرّ**) فلا يُقال: (الْحَسَنَ وَجْهِ أَبِيهِ) بِجَرِّ وَجْه؛ لأنَّ الّذي مَعَ (أَلْ) لا يُضاف إلى الخَالِي مِن (أَلْ) (شيرازي).

(**قوله: كَمَا سَيَأتي**) بقوله: (ولا تجرر بها مع أل سُما من أل خلا).

(**قوله: لكنَّ هَذَانِ ضَعِيفانِ**) وهُمَا الأخيرانِ بِنَصْبِ (وَجْه) وبِجَرِّه، وذلك لِمَا تَقَدَّمَ آنِفاً مِن أنَّ الأَوَّل: هو أنَّ (حَسَناً) الْخَالِي عن (أَلْ) ضَعيف في أَنْ يَعمَلَ عَمَلَ الْمُتَعَدِّي، وهو مَأخوذ مِن اللازم، والثاني: هو أَنَّ حَذفَ ضَميرِ (أَبِيهِ وتنوين (حَسَن) بِأَنْ يُقال: (حَسَناً وَجْهُ أَب) بِرَفْعِ وجهِ عَلى الفاعلية أكثرَ تَخفيفاً مِن حَذفِ التَّنوينِ وإبْقَاءِ الضَّمير، وفي (الدشتي) وقد مرَّ وجه ضعفِ نصبِ الصِّفةِ المجرّدة من أل، وكذا جرّها المضاف إلى ضميرِ موصوفها، فهنا جرّت المضاف إلى المضافِ إلى ضميرِ موصوفها، ولا فرق في ذلك.

(**قوله: والرَّابع**) أي: من أقسام المعمولِ، وهو المعمول المضاف إلى اسم مجرّد من أل والإضافة. وفي (الشيرازي): وهو الّذي أضيفَ المعمولُ إلى اسْمٍ مُجَرَّدٍ عَن (أَلْ) وعَنِ (الإضافة) وهي ـ أيْضاً ـ خمسُ صُوَرٍ، في اثْنَتَيْنِ مِنها الصفةُ المشبهةُ مَعَ (أَلْ) وفي ثَلاثٍ مِنها بِدُونِ (أَلْ).

(**قوله: لكِنَّهُ قَبيحٌ**)؛ لأنَّ (الْحَسَنَ وَجْهُ أَبٍ) جُملةُ صفةٍ لـ (الرَّجل) وجُملةُ الصفةِ يَجِب أنْ تتحمل ضميراً رَاجِعاً إلى المَوْصُوف، فإذا رَفَعْنَا (وجه) كانَ فاعِلاً لـ (الْحَسَن)، فَلَا ضَميرَ في هَذِهِ

ولا تَجر كَما سَيَأتي، و«رَأَيْتُ رَجُلاً حَسَناً وَجْهُ أبٍ» لكنه قَبيحٌ و«حَسَناً وَجْهَ أبٍ» و«حَسَنَ وَجْهِ أَبٍ». (أَوْ مُجَرّداً) عطف على مضاف نحو «رأيْتُ الرَّجُلَ الْحَسَنَ وَجْهٌ» لكنه قَبيحٌ، و«الْحَسَنَ وَجْهاً» ولا تَجُر كَما سَيَأتي، و«رَأيْتُ رَجُلاً حَسَناً وَجْهٌ» لكنه قَبيحٌ، و«حَسَناً وَجْهاً» و«حَسَنَ وَجْهٍ».

(ولا تَجْرُرْ بِها) ....

أبو طالب

....

الناصية

الجُملة لا مَذْكُوراً.. ولا مُقَدَّراً؛ لأَنَّ فَاعِلاً (الْحَسَنَ) مَذكور، فَلا يَحتاجُ إلى تَقديرِ ضَميرٍ فَاعِلاً له.
وفي (الدشتي): لخلو الصفة من ضمير موصوفها؛ لكونها رافعة للظاهر، فلا تتحمّل الضمير.

(قوله: ولا تَجُر كَمَا سَيَأتي) بقوله: ولا تجر... أي: مِنْ أَنَّ ما فيه (أَلْ) لا يُضافُ إلى الخالي مِنْ ألْ.

(قوله: لكنه قَبيحٌ) لِمَا ذَكَرْنا آنِفاً فِي (الْحَسَن وَجْهُ أَبٍ) وفي (الدشتي): كما ذكر من خلوّها من الضَّميرِ.

(قوله: أوْ مُجَرّداً) أيْ: مَعمولُ الصِّفةِ المشبهةِ إمَّا مَعَ ألْ، أوْ مُضَاف، أَوْ مُجَرَّدٍ عَن (ألْ) وعَنِ (الإضافَة).

(قوله: عطف على مضاف) أي: صفة لما اتصل بها، يعني: أن المعمولَ المجردَ من أل قد يكون مضافاً، كما مرَّ، وقد يكون مجرّداً عن الإضافةِ، وهذا قسم سادس للمعمولِ.

(قوله: لكنه قَبيحٌ) لِخُلوِّ جُملةِ الصِّفةِ (الحَسَن وَجْهُ) - بِرَفْع وَجْه - عَن ضَميرٍ رَاجِعٍ إلى المَوْصُوفِ (الرَّجُل).

(قوله: ولا تَجُرّ) لعَدَم جَواز إضافَةِ ما فيه (أَلْ) إلى الخَالي مِن (ألْ).

(قوله: كمَا سَيَأتِي) بقوله ولا تجرر...

(قوله: ولا تجرر بها... إلخ) استثناء لصور الامتناعِ.

(قوله: ولا تجرر بها) أي: بالصّفة المشبهة أي: لا تضفها، وهي مع أل إلى اسم خالٍ من أل، وخالٍ أيضاً من الإضافة لتالي أل، يعني: إن المعمولَ إذا لم تدخل عليه أل ولا كان مضافاً إلى اسمٍ مدخولٍ لأل فلا تضف الصّفة إليه، وأما إذا كان المعمول هو بنفسِه مدخولاً لأل، أو كان مضافاً لاسمِ مدخول لأل، فيجوز إضافة الصفة إليه.

(قوله: ولا تَجْرُرْ بهَا) أيْ: لا تجرر بِالصِّفة المشبهةِ الّتي مَعَ (أَلْ) بِأَنْ تضيفها إلى اسْم خالٍ عن (ألْ) وخالٍ عَنِ الإضَافَةِ إلى مَا فِيه (ألْ)، يَعني: (الْحَسَن) يَجُوزُ إضافته إلى (وَجْه) إذا كَانَ مَعَ

وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا

حال كونها (مَعَ أَلْ سُماً مِنْ أَلْ خَلا وَمِنْ إضافَةٍ لِتالِيها) فَلَا تَقُل: «الْحَسَنَ وَجْهِهِ» أَوْ «وَجْهِ أَبِيهِ» أَوْ «وَجْهِ أَبٍ» (وَما لَمْ يَخْلُ) مِمَّا ذُكِرَ (فَهوَ بِالْجَوازِ وُسِما) وَقَدْ سَبَقَ ذلِكَ مَشْرُوحاً مُمَثَّلاً مُبَيَّناً فيه الْحَسَنُ والضعيفُ والقَبيحُ. وللهِ الْحَمْد.

أبو طالب

. . . .

الناصية

(أَل) ـ الْوَجْه ـ أَوْ كانَ مُضَافاً إلى مَا فيه أَلْ ـ وَجْه الأَبِ ـ وفي غَيْرِ هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ لا يَجوزُ إضافَة (الحسن) الّذي مَعَ أَلْ. . . (شيرازي).

(**قوله: سما**) بتثليث السِّين وهو منصوبٌ بفتحة مقدرة على أنه كفتى، وظاهرة على أنه كيدٍ.

(**قوله: ومن إضافة لتاليها**) أي: لتالي أل وبواسطة الإضافة لضميره، فيشمل الإضافة لضمير تاليها كما في (سم) (صبان).

(**قوله: فلا تَقُل. . . إلخ**) لأنَّ في جَميعِها المُضاف إليه الأَوَّل، وكذَلِكَ المُضافُ إلَيْه الثاني خالِيانِ عَنْ (أَل).

وفي (الدشتي) المثالُ الأول والثاني والرَّابع للمعمول المضاف، والمثال الثالث للمعمول المجرّدِ، وبقي قسمانِ من المعمولِ يجوز إضافة الصِّفة إليه:

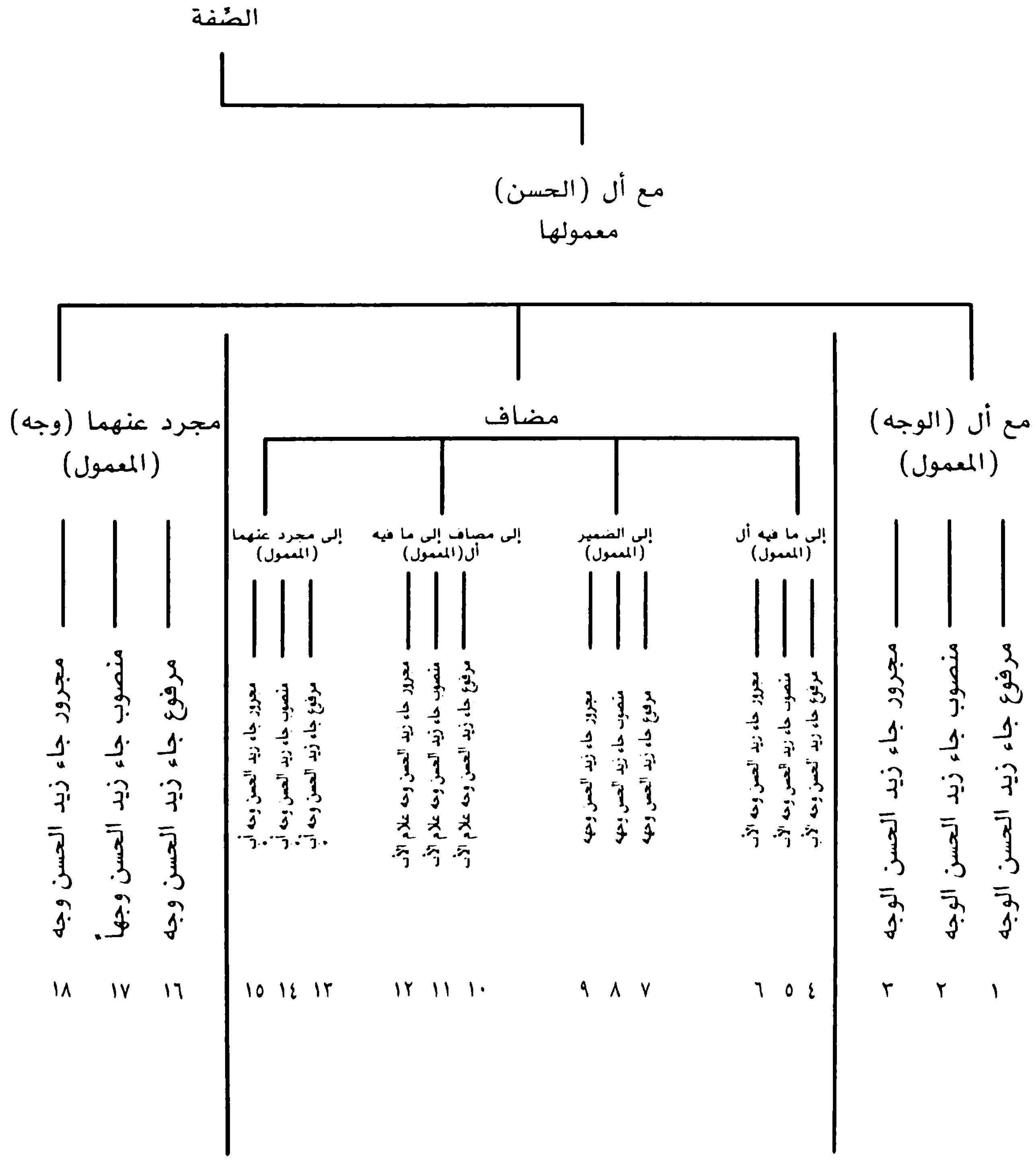
أحدهما: المعمول الذي مع أل، نحو: رأيت الرَّجل الجميل الوجه (دشتي).

وثانيهما: المضاف إلى ما فيه أل نحو: رأيت الرجل الحسن وجه الأب (دشتي).

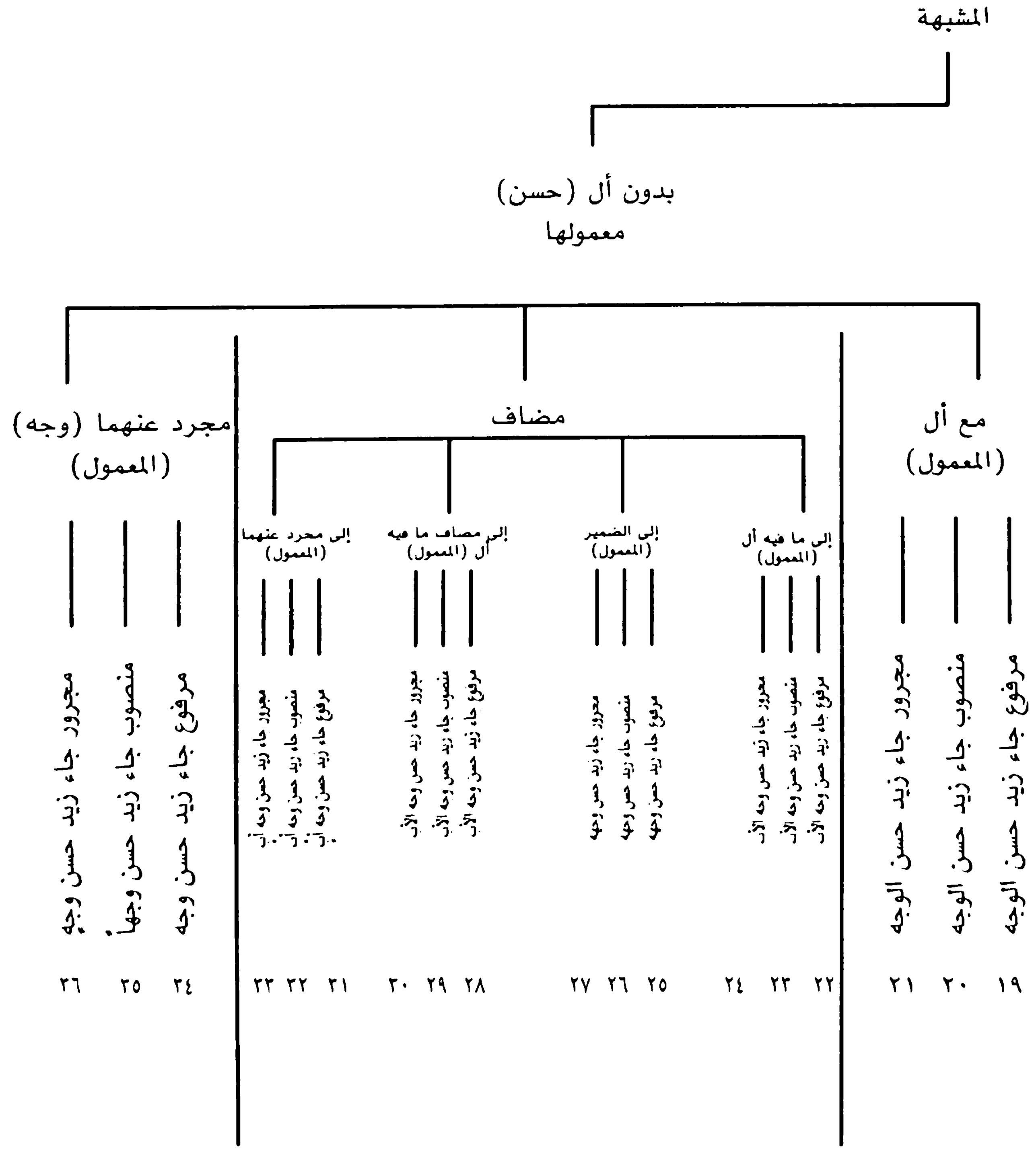
(**قوله: وما لم يخل**) أي: من أل والإضافة لتاليها فهو بالجواز، أي: جواز الجر، وسما أي: علم، وذلك ثلاث صور تضمُّ إلى صورِ الرَّفعِ والنَّصب مع تعريفِ الصِّفةِ بأل، أو تنكيرها وصور الجرِّ مع تنكير الصفة، فيحصل ثلاث وستون صورة مفهومة من قوله: فارفع بها إلى قوله: ومن إضافة لتاليها. وأما قوله: وما لم يخل. . . إلخ فتأكيد لما قبله لعلمه منه (صبان).

(**قوله: وَمَا. لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالجَوَازِ وُسِمَا**) أي: المُضافُ إلَيه الّذي لَمْ يكن خالياً مِن (أَلْ) أَوْ إضافةٍ إلى ما فيه (أَلْ) (فهو) أَيْ: إضَافة الصفةِ المشبهةِ المُصَاحِبَةِ لِـ (أَلْ) إلى مِثلِ هذا المضَافِ إلَيه مَوْسُوم بِالْجَوَاز، أي: جَائِز (شيرازي).

مشجرة أقسام الصّفة



المشبهة مع أمثلتها



التَّعَجُّبُ

هذا باب التعجب

وله صِيَغٌ كثيرةٌ، ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: هذا باب التَّعجب**) وهو استعظامُ زيادةٍ في وصفِ الفاعلِ خفي سببها، وخرج بها المتعجب منه عن نظائرِه، أو قل نظيره، قاله ابن عصفورٍ، فخرج بوصفِ الفاعلِ وصف المفعولِ، فلا يقالُ: ما أضرب زيداً تعجباً من الضَّربِ الواقعِ على زيدٍ، وبخفي سببها الأمور الظَّاهرة الأسبابِ، فلا يتعجّب في شيء منها؛ لقولهم: إذا ظهر السَّبب بطل العجبُ، وبقلة النَّظائر والخروج عنها ما يكثر نظائره في الوجودِ، ولا يستعظم فلا يتعجَّب منه، والتَّعجب له عبارات كثيرة واردة في الكتابِ والسنةِ و(لسان العرب)، فمن الكتاب (نحو) قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البَقَرَة: ٢٨] ومن السُّنة قوله ﷺ لأبي هريرة رضي الله عنه: «سبحان الله إن المؤمن لا ينجس» ومن كلامِ العربِ قولهم: (لله دره فارساً)، وإنما لم يبوّب لها في النحو؛ لأنها لم تدلّ على التَّعجبِ بالوضع، بل بالقرينةِ (تصريح).

(**قوله: وله صِيَغٌ كثيرةٌ**) أي: وردت جمل كثيرة من كلامِ العربِ دالة على التَّعجبِ بالقرائنِ، وليست موضوعة في أصلِ اللغةِ للتعجّبِ، والموضوعة للتعجّب لغة هي الصِّيغتان المعهودتانِ فقط. وفي (الصبان): اعلم أنه لا يتعجَّب من صفاتهِ تعالى قياساً، فلا يقال: ما أعلم الله؛ لأنها لا تقبل الزِّيادة. وشذَّ قول العرب: ما أعظم الله، وما أقدره، وما أجله، نقله الشيخ يحيى عن ابنِ عقيلٍ، والسّيوطي عن أبي حيانَ، ثم قال السّيوطي: والمختار وفاقاً للسبكي وجماعة كابن السّراج وابن الأنباري والصيمري جوازه. ومعنى ما أعظم الله أنه تعالى في غايةِ العظمةِ، وأن عظمته مما تحارُ فيه العقولُ، والقصدُ الثناء عليه بذلك. اهـ. باختصارٍ، وسيأتي عن الرضي ما يؤيد الجواز. ثم رأيت ابن حجر الهيتمي بعد أن نقل في كتابهِ الإعلام إفتاء السُّبكي بالجوازِ ساق كلام ابن الأنباري، **وملخصه**: اعترضَ الكوفيون على البصريين في قولهم: إن ما أفعله فعل بأنه يلزمهم أن يكون معنى ما أعظم الله شيء أعظمه، والله تعالى عظيم لا بجعل جاعلٍ، فأجابوا بأن معنى ما أعظمَ الله شيء وصفه بالعظمة، كما تقول: عظمت عظيماً، والشّيء إمّا من يعظمه من عباده، و إمّا ما يدلُّ على عظمتهِ من مصنوعاتهِ، وإمّا ذاته تعالى، أي: إنه أعظمُ لدلالته لا لشيء جعله عظيماً. وقيل: هو إخبار بأنه في غايةِ العظمةِ. اهـ. ثم ذكر ابن حجر أنه على القولِ الأولِ بأوجهه الثّلاثة باقٍ على حقيقتهِ من التَّعجبِ، وعلى الثاني مجاز في الأخبار. اهـ. ويكفي في وجودِ شرطِ قبولِ الزِّيادةِ هنا

نحو ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]، «سُبْحانَ اللهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لا يَنْخَس».

واهـاً لِـلَـيْـلَـى ثُـمَّ واهـاً واهـا [هِـيَ الـمُـنـى لَـوْ أَنَّـنـا نِـلْـنـاهـا]

والْمُبَوَّبُ له في النحو صيغَتانِ أَشارَ إِلَيهما بقوله:

أبو طالب

(**قوله: لا يبخس**) أي: لا ينقص من الحقِّ، فإن البخسَ هو النَّقصُ عن الحقِّ.

(**قوله: واهاً لليلى... إلخ**) قد تقدَّم شرح هذا البيتِ مفصلاً في بابِ إعرابِ الأسماءِ السِّتةِ.

الناصية

أن مطلق العلمِ، ومطلق القدرة ومطلق العظمة مثلاً مما يقبل الزيادة، وإن لم يقبلها خصوص علمه تعالى وقدرته وعظمته. فتأمل. ولا يجوزُ على اللهِ تعالى؛ لأنه إنما يكون عند خفاءِ السَّببِ وهو تعالى لا يخفى عليه خافية. وأما التَّعجبُ الواردُ في القرآنِ من جهتِهِ تعالى فعلى لسانِ خلقه نحو: ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥] أفاده الدّماميني، وغيره.

(**قوله: نحو ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ...﴾**) أي: أتعجب من كفركم بالله، فاستعملت كيف في التعجبِ مجازاً عما وضعت له من الاستفهامِ عن الأحوالِ. وكذا استعمالُ سبحان الله، ولله دره فارساً، ولله أنت، وما أنت جارة، في التَّعجبِ، فإنه مجاز عن الإخبار بالتنزهِ، ويكون دره منسوباً لله، ويكون المخاطب منسوباً لله، وعن الاستفهامِ عن جوازِها إن كانت ما استفهامية، أو عن نفي جوارها إن كانت نافية، أي: لست جارة، بل أعظمَ منها (صبان).

(**قوله: سبحان الله... إلخ**) قال البعض: انظر هل التعجب منه مضمون الجملةِ بعده أو حال المخاطب. اهـ. والأظهرُ أنه حالُ المخاطبِ المتوهِّم نجاسة المؤمن؛ إذ عدم نجاسته غَيْرُ خفيِّ السَّببِ. (**الشَّاهد**) في (سُبْحَانَ الله) كَلِمَةٌ دَلَّتْ عَلى التَّعَجُّب بقَرِينةِ المَقَام، قاله النَّبي ﷺ لما سُئل عن ميتة الآدمي أطاهرة أم نجسة؟ متعجباً من السُّؤالِ والكلام من الاستفهامِ الإنكاري.

هذا وإن قلت: ما معنى التَّعجبِ في كلمة التَّسبيحِ، قلت: أصل ذلك أن يسبح الله عند رؤيةِ التعجبِ من صنائعِه، ثم كثر حتى استعمل في كلِّ متعجبٍ منه.

(**قوله: واهاً لِلَيْلى ثُمَّ وَاهاً... إلخ**) مرَّ ذكر الخلاف في قائله في شواهدِ المعربِ والمبني. والشَّاهد في واهاً فإنه كلمة التّعجب إذا تعجب من طيبِ شيء يقول: واهاً له ما أطيبه، وهو اسمٌ لأعجب، واللام في لليلى للتَّعجبِ مكسورة للفرق بينها وبين لام الاستغاثةِ.

(واهاً) كلمةٌ تُقال لَدى التَّعجبِ بِمَعنى: (ما أَطْيَبَه). (المَعنى): أَتَعَجَّبُ ما أَطيب لَيْلَى وأحْسنها، ثم أَتَعَجَّبُ ما أَطْيبها، ما أطيبها، هي أُمْنِيَّتُنا لو أَنَّا وَصَلْنَا إِلَيها (**الشَّاهد**) في (واهاً) كلمة تدلُّ عَلى التَّعجبِ.

(**قوله: والمبوَّب له... إلخ**) أي: للتَّعجّب يعني: التعجّب الذي جعل له باب في النَّحو صيغتان؛ لأنهما فقط موضوعتان في أصلِ اللغةِ للتَّعجّب لا غيرهما، هما ما أفعله وأفعل به

. . . .

أبو طالب ـــ

. . . .

الناصية ـــ

لاطرادِهما فيه، أي: كثرة استعمالهما فيه لوضعهما له بخلافِ ما مرَّ، كذا قالوا، وأوردَ عليه البعضُ أنه غير ظاهرٍ في واهاً، ولك رده بأن وضع واهاً للفظِ الفعلِ الدَّالّ على التَّعجبِ لا للتَّعجب بناءً على الرَّاجحِ من أن مسميات أسماءِ الأفعالِ ألفاظ الأفعالِ (صبان).

(**قوله: صيغَتانِ**) اثنتان موضوعتان له (إحداهما: ما أفعله، نحو: وما أحسن زيداً) وإليها أشار النَّاظم بقوله:

بـأفـعـل انـطـق بـعـد مـا تـعـجـبـا . . . .

والكلام فيها في شيئين في ما وأفعل. (فأما ما) التَّعجبية (فأجمعوا على اسميتها؛ لأن في أحسن ضميراً يعودُ عليها) اتفاقاً، والضَّمير لا يعود إلا على الأسماءِ (وأجمعوا) أيضاً (على أنها مبتدأ؛ لأنها مجردة) عن العواملِ اللفظيةِ (للإسناد إليها). وأما ما روي عن الكسائي أنها لا موضعَ لها من الإعرابِ، فشاذٌ لا يقدح في الإجماعِ، (ثم) بعد الاتفاقِ على أنها اسم مبتدأ اختلفوا في معناها، (قال سيبويه) وجمهورُ البصريين: (هي نكرة تامة بمعنى شيء، وابتدئ بها لتضمُّنها معنى التعجبِ)، كما قالوا في قولِ الشَّاعر:

عجَباً لتلك قَضِيَّةٌ وإقامتي فيكمْ عَلَى تِلْكَ القَضِيَّةِ أَعْجَبُ

(وما بعدها) من الجملةِ الفعليةِ (خبر فموضوعه رفع وقال الأخفش هي) أي: ما (معرفة ناقصة) أي: موصولة (بمعنى الذي وما بعدها) من الجملةِ الفعليةِ (صلة) لها (فلا موضع له) من الإعرابِ، (أو نكرة ناقصة) أي: نكرة موصوفةٌ بمعنى شيء (وما بعدها) من الجملةِ الفعليةِ (صفة) لها (فمحلّه رفع) تبعاً لمحلِّ ما (وعليهما) أي: على قولي الأخفش من التَّعريفِ والتَّنكيرِ الناقصين، (فالخبر) أي: خبر المبتدأ الذي هو ما التَّعجبية (محذوف وجوباً أي) الذي أو شيء أحسن زيداً (شيء عظيم) ورد بأنه يستلزم مخالفة النَّظائر من وجهين: أحدُهما تقديم الإفهامِ بالصِّلةِ أو الصِّفة، وتأخير الإبهامِ بالتزامِ حذفِ الخبرِ والمعتادُ فيما تضمَّن من الكلام إفهاماً وإبهاماً تقدّم الإبهام، والثاني التزام حذف الخبرِ دون شيء يسد مسده، وروي عن الأخفشِ قول ثالث موافقٌ لقولِ سيبويه والجمهور. وذهب الفراء وابن درستويه إلى أن ما استفهامية، ونقله في (شرح التَّسهيل) عن الكوفيين، وهو موافقٌ لقولهم باسميةِ أفعل، فإن الاستفهامَ المشوبَ بالتَّعجبِ لا يليه إلا الأسماءُ نحو: ﴿مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٢٧] والأصحُ ما ذهب إليه سيبويه وأصحابه؛ لأن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجَّب منه ذو مزية إدراكُها جليٌّ، وسبب الاختصاصِ بها خفي، فاستحقت الجملةُ المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرةٍ غير

بِـأَفْـعَـلَ انْـطِـقْ بَـعْـدَ مَـا تَـعَـجُّـبـا   أَوْ جِـئْ بِـأَفْـعِـلْ قَـبْـلَ مَـجْـرُورٍ بِـبـا

(بِأَفْعَلَ انْطِقْ) حال كونه (بَعْدَما) النكرة ....

أبو طالب

(قوله: حال كونه) لم يجعلِ الظَّرفَ متعلقاً بـ (انطق) ترجيحاً للمستقرِّ على اللغوِ، وإشارةً إلى أن تأخر افعل عن لفظِ بالوضعِ لا بالنطقِ فقط.

(قوله: النكرة) احتراز عن قولِ من يقول: إنها موصولة ما بعدها صلتها وخبرها محذوف وهو شيء عظيمٌ، والمرادُ بالنَّكرةِ النَّكرة التامة، أي: الموصوفة بوصفٍ مقدرٍ، وقيل: ما استفهامية،

الناصية

مختصةٍ؛ ليحصل بذلك إبهامٌ متلو بإفهامٍ، ولا شكَّ أن الإفهامَ حاصلٌ بإيقاعِ أفعل على المتعجبِ منه؛ إذ لا يكون إلا مختصاً فتعيَّن كون الباقي وهو ما مقتضياً للإبهامِ. (وأما أفعل) بفتحِ العينِ (كأحسن) ففيه خلافٌ (فقال البصريون والكسائي) وهشامٌ: (فعل) ماضٍ (للزومه مع ياءِ المتكلِّمِ نون الوقاية نحو: ما أفقرني إلى رحمة الله)، وما أحسنني إن اتقيت الله، (ففتحته) التي في آخره بناء لا إعراب كالفتحة في ضربَ من قولك: (زيد ضرب عمراً وما بعده) من الاسمِ المنصوبِ (مفعول به) كما أن ما بعدَ ضرب من الاسمِ المنصوبِ مفعول به، فإعراب ما أحسن زيداً، مثل إعرابِ زيدٍ ضرب عمراً حرفاً بحرفٍ. (وقال بقية الكوفيين) غير الكسائي وهشام: أفعل (اسم لقولهم) أي: العرب (ما أحيسنه) وما أميلحه بالتَّصغيرِ، ولم يصغروا غيرهما والتَّصغيرِ من خصائصِ الأسماءِ (ففتحته) التي في آخره (إعرابٌ) لا بناءٌ (كالفتحة في) عندك من قولِك: (زيد عندك)؛ وذلك (لأن مخالفة الخبر للمبتدأ) في المعنى (تقتضي عندهم نصبه) أي: نصب الخبر بخلافِ ما إذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى، كـ ﴿ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾ [الأعراف ٨٩] أو مشبهاً به، نحو ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ [الأحزاب ٦] فإنه يرتفع ارتفاعه، ولما كان مخالفاً، بحيث لا يحمل عليه حقيقة، ولا حكماً خالفه في الإعرابِ، والنَّاصبُ له عندهم معنويٌّ، وهو معنى المخالفة التي اتصفَ بها، ولا يحتاج إلى شيء يتعلَّق به الخبر (وأحسن إنما هو في المعنى وصف لزيدٍ لا لضميرِ ما)، فلذلك نصب، وزيداً عندهم مشبه بالمفعول به؛ لأن ناصبه وصف قاصر، فأشبه نصبَ الوجهِ في قولك: زيد حسنٌ الوجهَ، وأجيب بأن التَّصغير في أفعل شاذٌّ، ووجه تصغيره أنه أشبه الأسماء عموماً لجموده؛ ولأنه لا مصدرَ له، أو أنهم ذهبوا بتصغيرِه إلى معنى المصدر، حيث لزم صيغة واحدة قاله أبو البقاءِ، وأشبه أفعل التَّفضيل خصوصاً بكونه على وزنهِ، وبدلالته على الزِّيادة وبكونهما لا يبنيانِ إلا ما استكمل شروطاً يأتي ذكرها، وندر حذف همزةِ أفعل سمع ما خيره وما شره بمعنى: ما أخيره وما أشرَّه، ولما حذفوا همزةَ أخير حركوا الخاءَ بحركةِ الياءِ، ومنهم من لم يحركها، ويحذف ألف ما، ويقول: مخيره، وسمع الكسائي مخبثه. (تصريح).

(قوله: بَعْدَما النَّكرة) لا الموصولة المعرفة ومعناها: (شيء).

إنْ أَردتَ (تَعَجُّباً أَوْ جِئْ بِأَفْعِل) وهو خبرٌ بِصيغة الأمر ....

أبو طالب

وهذا أحسن المذاهبِ لكن القائل به نادر، ولهذا لم يتعرَّض له كثير من النُّحاة، واحتمل كونه موصوفة ناقصة على أن يكون ما بعدَه صفته، وخبره محذوفاً، فله أربعة احتمالاتٍ: كونه نكرةً تامةً، وناقصةً، واستفهاميةً، وموصولةً.

(**قوله: إن أردت... إلخ**) إشارة إلى أن الأمر بالنُّطقِ مشروط بوجودِ التَّعجبِ وإرادة إظهاره، ولهذا لم يجعل قوله: تعجباً مفعولاً له إدخالاً.

(**قوله: وهو خبر**) أي: بحسبِ ظاهرِ المعنى، وإلا فالتَّعجبُ من الإنشائيات.

الناصية

(**قوله: تعجباً**) أي: لأجل التَّعجب أو متعجباً، أو في وقت التَّعجب، أي: يدل على التَّعجبِ، وهو استعظامُ فعلِ فاعلٍ ظاهر المزيةِ بألفاظٍ كثيرة، نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البَقَرَة: ٢٨] سبحانَ الله المؤمن لا ينجس، لله درَّه فارساً. لله أنت، .

(**قوله: وهو خبر**) لا إنشاء.

(**قوله: بصيغة الأمر... إلخ**) نحو أحسن بزيد وإليها الإشارة بقولِ النَّظم:

أو جـئ بـأفـعـل قـبـل مـجـرور بـبـا ....

(أجمعوا على فعلية أفعل)؛ لأنه على صيغة لا تكون إلا للفعلِ، فأما أصبع فنادر، وفي كلام ابن لأنباري ما يدلُّ على أن أفعل اسم، قاله المرادي، ولا وجه له (ثم) بعد اتفاقِهم على فعليته اختلفوا في حقيقته، (قال البصريون): جمهورهم لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، فمدلوله ومدلول أحسن في: ما أحسن زيداً، من حيث التَّعجب واحد، (وهو في الأصلِ فعل ماض) صيغته (على صيغةِ أفعل) بفتح العينِ وهمزته للصيرورة، (بمعنى: صار ذا كذا) فأصل أحسن بزيد أحسن زيد، أي: صار ذا حسن، (كأغد البعير، أي: صار ذا غدة)، وأبقلت الأرض، أي: صارت ذات بقل، (ثم غيرت الصِّيغة) الماضوية إلى الصِّيغة الأمرية، فصار أحسن زيد، بالرَّفع (فقبح إسناد) لفظ (صيغة الأمر إلى الاسم الظَّاهرِ)؛ لأن صيغةَ الأمرِ لا ترفع الاسمَ الظَّاهر (فزيدت الباء في الفاعلِ؛ ليصير على صورة المفعول به) المجرور بالباء (كامرر بزيد، ولذلك) القبح (التزمت) زيادتها صوناً للفظ عن الاستقباحِ (بخلافها) أي: بخلافِ زيادة الباءِ (في) فاعلِ الفعل المضي، نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النِّسَاء: ٧٩]، فيجوز تركها) لعدم الاستقباحِ (كقوله) وهو سحيم بمهملتين عبد بني الحسحاس بمهملاتٍ أربع:

عُـمَـيْـرَةَ وَدِّعْ إنْ تَـجَـهَّـزْتَ غَـادِيـا كَـفَـى الـشَّـيْـبُ والإسْـلامُ لـلـمـرءِ نَـاهـيـا

فحذف الباء من فاعلِ كفى، (وقال الفراء والزَّجاج والزمخشري؛ وابنا كيسان وخروف): أفعل بكسر العين في التَّعجبِ (لفظه ومعناه: الأمر) حقيقةً (وفيه ضمير) مستترٌ مرفوعٌ على الفاعليةِ، (والباء للتعديةِ) داخلةٌ على المفعولِ به لا زائدة، (ثم) اختلفوا في مرجعِ الضَّميرِ المستتر في أفعل،

(قَبْلَ) فاعلٍ له (مَجْرورٍ بِبا) ....

أبو طالب

(**قوله: قبل فاعل**) احتراز عن قولِ من يقول: إنه مفعول، والباء للتعدية، والفاعل مضمر فيه عائدٌ إلى المصدرِ المستفاد منه، والمعنى على الأولِ من قولنا: أحسن بزيد صارَ زيد ذا حسن شديد، وعلى الثَّاني جعل الحسن زيداً ذا حسن شديد، وليعلم أن ما فعل مطلوب، وأفعل به على المذهبِ الثَّاني مبنيانِ على إسنادِ الفعلِ إلى المصدرِ، فإن ما مطلقاً عبارة عما اشتقَّ منه الفعل، ومعنى قولنا: ما أحسن زيداً أحسن أحسنه.

الناصية

(قال ابن كيسان) من الكوفيين: (الضَّمير للحسن) المدلولِ عليه بأحسن، كأنه قيل: أحسن يا حسن بزيد، أي: دم به والزمه، ولذلك كان الضَّمير مفرداً على كل حال؛ لأن ضميرَ المصدرِ كالمصدر لا يثنى ولا يجمع، واستحسنه ابن طلحة وقال غيره، أي: غير ابن كيسان من المتقدِّم ذكرهم، وهم الفراء من الكوفيينَ والزَّجاج من البصريين، وابن خروفٍ والزَّمخشري من المتأخرين: الضَّمير المستتر في أفعل (للمخاطبِ) المستدعى منه التَّعجب، وكان القياسُ أن يقالَ في التأنيث: أحسني، وفي التثنية: أحسنا، وفي الجمع: أحسنوا وأحسن، (وإنما التزم إفراده) وتذكيره واستتاره؛ (لأنه) أي: أفعل المستتر في الضَّمير (كلام جرى مجرى المثلِ)، والأمثال لا تعبر عن حالِها، وضعت مذهب جمهورِ البصريين بثلاثةِ أوجهٍ **أحدُها**: استعمالُ الأمر بمعنى الماضي، وهو مما لم يعهد والمعهود عكسه، **والثَّاني**: استعمال أفعل بمعنى صار، وَهو قليلٌ، **والثَّالث**: زيادة الباءِ في الفاعلِ ورد ابن مالك قول الفراءِ وموافقيه بأربعة أوجه، **أحدها**: أنه لو كان أمر ألزم إبراز ضميرِه، **الثاني**: أنه لو كان أمراً لم يكن النَّاطق به متعجباً، كما لا يكون الآمر بالحلفِ ونحوه حالفاً، ولا خلاف في كونه متعجباً، **الثالث**: أنه لو كان مسنداً إلى ضميرِ المخاطبِ لم يله ضمير المخاطبِ في نحو: أحسن بك، **الرابع**: أنه لو كان أمراً لوجب له من الإعلال ما وجب لأقم وأبن، ويجوز حذف الباءِ إذا كان المتعجَّب منه أن المصدرية وصلتها، كقوله:

.... وأَحْـبِـبْ إلـيـنـا أَنْ تَـكُـوْنَ الـمُـقَـدَّمـا

أي: بأن تكون دون أن المشددةِ وصلتها لعدمِ السَّماع، فهذا حكمٌ اختصَّت به أن عن أنّ، ونظيره عسى أن يقومَ، قاله الموضح في الحواشي، وزاد بعضهم في التَّعجبِ صيغة ثالثة، وهي فعل بضمِّ العين، نحو: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾ [الكهف: ٥] وزاد الكوفيون رابعة، وهي أفعل بغير ما، فأجازوا تحويل الثُّلاثي إلى صيغةِ أفعل، فتقول: أحسنت رجلاً وأكرمت رجلاً، بمعنى: ما أحسنك وما أكرمك، وزاد بعضهم اسم التَّفضيل متمسكاً بقول سيبويه: إن أفعل وما أفعله وأفعل به معنى واحد.

(**مسألة**): لا يتعجَّب إلا من معرفةٍ أو نكرةٍ مختصة، نحو: ما أحسن زيداً، وما أسعد رجلاً اتَّقى الله! لأن المتعجَّب منه مخبر عنه في المعنى، فلا يقال: ما أسعد رجلاً من النَّاسِ؛ لأنه لا فائدة في ذلك. (تصريح).

وَتِلْوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ كَمَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدِقْ بِهِمَا
وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ إنْ كَانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعْنَاهُ يَصِحْ

زائدةٍ لازمةٍ (وَتِلْوَ أَفْعَلَ) أي الّذي بَعدَه (انْصِبَنَّهُ) مَفعولاً وتِلْوَ أَفْعِل اجْرُرْهُ كما تَقَدَّم (كَما أَوْفَى خَلِيلَيْنا وَأَصْدِقْ بِهِما).

(وَحَذْفَ ما مِنْهُ تَعَجَّبْتَ) ....

أبو طالب

(قوله: لازمة) لكن قد يحذف من أن كما يجيء في قولِ الشَّاعرِ:

.... وأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ يَكُونَ الْمُقَدَّمَا

الناصية

(قوله: زائدة لازمة) زائدة لعدم إفادتها معنى، ولازمة لعدم جواز حذفها.

(قوله: كما تَقَدَّم) بقوله: قبل مجرور ببا، أي: انْصِبِ (الماء) في مِثالِنَا الأوَّل، واجْرُرْه بِالْبَاءِ في المثالِ الثَّاني.

(قوله: كَما أَوْفَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدِقْ بهما) هَذَانِ مِثالان (مَا أَوْفَى خَلِيلَيْنَا) ـ بِنَصْبِ (خَلِيلَيْنَا) وعلامة نَصْبِهِ الْيَاءُ ـ أيْ: ما أَكْثَرَ وَفَاءَ صَدِيْقَيْنَا، و(أَصْدِقْ بِهِمَا) أيْ: مَا أَشَدَّ صِدْقهمَا، هذا وشرط المنصوب بعد أفعل، والمجرورُ بعد أفعل أن يكون مختصاً لتحصلَ به الفائدةُ المطلوبةُ، وهي التَّعجبُ من حالِ شخصٍ مخصوصٍ بخلافِ نحو: ضربت رجلاً، فإن المقصودَ الإخبارُ بوقوعِ الضربِ على شخصٍ ما كما أرشد إليه تمثيله، فلا يجوزُ: ما أحسن رجلاً، ولا أحسن برجل. انتهى.

(قوله: وحذف ما منه) أي: من حاله والسين والتاء في استبح زائدتان أو للصيرورة. وشرط في (التَّصريح) لحذفِ المتعجبِ منه منصوباً كان، أو مجروراً، ولا وجه لاقتصارِ البعضِ في نقلِ هذا الشَّرطِ عن (التَّصريح) على المجرورِ أن يكون ضميراً. قال البعضُ: فلا يجوز الحذف في نحو: أحسن بزيدٍ؛ لعدم الدليلِ عند الحذفِ، ولا في نحوِ: زيد أحسن بزيد؛ لأن الإظهارَ في موضعِ الضَّميرِ في نحو ذلك لنكتة تفوت بالحذف. اهـ. وعلى قياس ذلك لا يجوز الحذفُ في نحو: ما أحسن زيداً، وزيد ما أحسن زيداً. لا يقال: المتجه أخذاً من التَّعليلِ جواز الحذفِ في نحو: ما أحسن زيداً، وأحسن بزيد إذا كان ثم دليل، كما لو قيل ذلك في مقام الثناءِ على زيدٍ؛ لأنا نمنع كون المحذوفِ في ذلك اسماً ظاهراً، ونحكم بأنه ضمير يرجع إلى المثنى عليه في المقامِ، فتفطنْ (صبان).

وإبْقاءَ صِيغَةِ التَّعَجُّبِ (اسْتَبِحْ إنْ كانَ عِنْدَ الْحَذْفِ مَعناهُ يَضِحْ) ولا يَلْتَبِسْ، كقولِهِ تَعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مَريَم: ٣٨] وقَوْلِ عَلِيٍّ عَلَيه السَّلام:

أبو طالب

(قوله: وإبقاء صيغة التعجبِ) لما كان المتعجَّب منه حقيقة في التَّعجب بالأصالةِ ما استفيد من الفعلِ، والمراد هاهنا معروضة مجازاً نبه بهذا القولِ على ذلك؛ لئلا يتوهم أن المستباحَ حذفُ نفسِ الفعلِ.

(قوله: يضح) هذا بالضادِ المعجمةِ من الوضوحِ، وإلى هذا أشارَ بقوله: لا يلتبس، فإن الوضوحَ كأنه ضدُّ الالتباسِ.

الناصية

(قوله: اِسْتَبِحْ) منصوباً كان، أو مجروراً.

(قوله: معناه يضح) أي: يتضَّح أورد عليه سم أنه قد يفيد أنه لا يكفي مطلق الفهمِ، بل لا بد من الوضوحِ الذي هو قدر زائد على مجردِ الفهمِ، مع أن الظَّاهر الذي يدلُّ عليه كلام التَّوضيح الاكتفاء بمطلقِ الفهمِ، وفي تعبيره بقد إشارة إلى الجوابِ بحمل الوضوحِ على الانفهامِ.

هذا، وشرطه أن يكون أفعل معطوفاً على آخر مذكورٍ معه مثل ذلك المحذوف ذكره في (شرح الكافية) نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مَريَم: ٣٨] أي: بهم. (الشَّاهد) في (أَبْصِر) حُذِفَ مِنه (بِهِم) لِذِكرِهِ سابِقاً (صبان).

(قوله: أسمع بهم وأبصر) أي: بهم، وقوله:

أَغْــرِزْ بِــنــا وأَكْــفِ أن دُعِــيْــنــا ... يَــوْمــاً إِلــى نُــصْــرةِ مَــنْ يَــلِــيْــنــا

أي: وأَكْفِ بنا، وإنما حذف للدليلِ مع كونهِ فاعلاً؛ لأن لزومه للجرِّ، كساه صورة الفضلة خلافاً للفارسي، وجماعة ذهبوا إلى أنه لم يحذف، ولكنه استترَ في الفعلِ حين حذفتِ الباء كما في قولك: زيد كفى به كاتباً، زيد كفى كاتباً، ورده ابن مالك بوجهينِ: **أحدهما**: لزوم إبرازه حينئذ في التثنيةِ والجمعِ، **والثاني**: أن من الضَّمائر ما لا يقبل الاستتار: كنا من أكرم بنا، فإن لم يدلَّ عليه دليل لم يجز حذفه، أما في ما أفعله فلعروه إذ ذاك عن الفائدةِ، فإنك لو قلت: ما أحسن أو ما أجمل لم يكن كاملاً؛ لأن معناه أن شيئاً صير الحسن واقعاً على مجهول، وهذا مما لا ينكر وجوده ولا يفيد التَّحدث به، وأما نحو: أفعل به، فلا يحذف منه المتعجب منه لغير دليل؛ لأنه فاعل، (وأما قولُه) وهو عروة بن الوردِ:

فــذلــكَ إنْ يَــلْــقَ الــمَــنِــيَّــةَ يَــلْــقَــهــا ... حَــمِــيْــداً وإنْ يَــسْــتَــغْــنِ يــومــاً فَــأَجْــدِرِ

فحذفَ المتعجب منه، ولم يكن معطوفاً على مثله (أي): فأجدر (به) حميداً (فشاذٌ)، أو قليلٌ على التفصيلِ الآتي. (تصريح).

وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ قِدْماً لَزِمَا   مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

جَزى اللهُ عَنِّي والْجَزاءُ بِفَضْلِهِ   رَبِيعَةَ خَيْراً ما أَعَفَّ وَأَكْرَما

(وَفِي كِلا الْفِعْلَيْنِ) أفْعَل وأفْعِلْ بِهِ ....

أبو طالب

(**قوله: جزى الله... إلخ**). قاله مولانا أمير المؤمنين عليه السلام، وربيعة مفعول جزى، والعفَّة: حفظ الشّخصِ كل عضوِه أو فرجه بخصوصهِ عن المعاصي، والكرم هنا بمعنى النَّجابة أو مبدوء الإعطاءِ، والله أعلم.

الناصية

(قوله:

جزى اللهُ عَنا والجَزاءُ بِفضلِهِ   رَبِيعَةَ خَيْراً مَا أَعَفَّ وَأَكْرَما

قاله علي بن أبي طالبٍ كرم الله وجهه، من الطَّويل، والجزاء بفضله معترض بين الفاعلِ والمفعولِ. والشَّاهد في ما أعفَّ وأكرما فإنهما صيغتان للتعجبِ، أصلهما: ما أعفهم وما أكرمهم؛ ن المتعجَّب منه إذا علم جاز حذفه، سواءً كان معمول أفعل، كما نحنُ فيه، أو معمول أفعل. (المَعنى): جَزى اللهُ عني قبيلةَ ربيعةَ، والجَزاءُ مِن اللهِ فَضْلٌ بِالْعِبَادِ لا عَن اسْتِحقَاقٍ لَهُم بِذلك؛ فَمَا أكْثَرَ عِفَّةَ وكَرَمَ رَبيعةَ. (الشَّاهد) في (ما أَعَفَّ وأَكْرَمَا) حُذِفَ منهما (رَبيعة) لِذِكرِها قَبلاً.

هذا، وإنما جاز حَذف المجرورِ بعد أفعل مع كونه فاعلاً؛ لأن لزومه للجرِّ كساه صورة الفضلةِ فجاز فيه ما يجوز فيها. وذهب قوم منهم الفارسي إلى أنه لم يحذف، وأنه استتر في الفعلِ حين حذفت الباء ورد بوجهين: أحدُهما لزوم إبرازه حينئذ في التثنية والجمع، والآخر أَنَّ من الضَّمائر ما لا يقبل الاستتار: كنا من أكرِم بنا.

(**قوله: وفي كلا الفعلين**) متعلق بلزم، وكذا قدما؛ لأنه نصب على الظَّرفية، أي: في الزَّمنِ القديم، وكذا بحكم. والباء في بـ(حكم) سببية، وأراد بالحكمِ كون المجيء على طريقةٍ واحدةٍ أدلُّ على المراد. (صبان).

(**قوله: أفعل وأفعل به**) ممنوع التَّصرفِ اتفاقاً، قاله ابن مالكٍ، وإليه أشار في النَّظم بقوله:

وفي كلا الفعلينِ قِدْماً لَزِما   مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِما

وأجاز هشام أن يؤتى بمضارعِ ما أفعله، فنقول: ما يحسن زيداً، وهو قياسٌ ولم يسمع فلا يقدح في الإجماعِ وليس أفعل أمراً من أفعل لاختلاف مدلولي الهمزة عند الجمهور؛ لأنها في التَّعجبِ للصيرورةِ، وفي غيره للنقلِ، (فالأول) وهو ما أفعله (نظير تبارك وعسى وليس) في الجمودِ، في ملازمة المضي، (والثاني) وهو أفعل به (نظير هب بمعنى: اعتقد، وتعلم بمعنى:

(قِدْماً لَزِما مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمِ) مِن جَميعِ النُّحاةِ (حُتِما) أيْ نفذ، وهما نَظير لَيْسَ وعَسى وهَبْ

أبو طالب

(**قوله: قدماً**) أي: نفذ بالذالِ المعجمةِ، أي: المرادُ بالحتم المعنى التَّضميني.

(**قوله: وهما نظيرا... إلخ**) الأول: نظير ليس، وعسى، والثَّاني: نظيرُ هبَّ وتعلَّم.

الناصية

اعلم) في الجمودِ، وفي ملازمة صيغة الآمرِ، (وعلة جمودها تضمنهما معنى حرف التَّعجبِ الذي كان يستحق الوضعَ)، ولم يوضع (مسألة ولعدم تصرف هذين الفعلينِ) الدَّالينِ على التعجبِ، (امتنع أن يتقدَّم عليهما معمولهما، و) امتنع (أن يفصل بينهما) وبين معمولِهما (بغير ظرفٍ ومجرورٍ لا نقول: ما زيداً أحسن)، بتقديمِ معمولِ أحسن عليه، (ولا) تقولُ (بزيد أحسن) بتقديمِ معمولِ أحسن عليه، (وإن قيل: إن بزيد مفعول) به، كما يقولُ به الفراءُ، وأصحابه لعدم التَّصرف، وإلى ذلك أشارُ النَّاظمُ بقوله:

.... وفـعـل هـذا الـبـاب لـن يـقـدمـا

معموله (وكذا لا تقولُ: ما أحسن يا عبد الله زيداً) بالفصلِ بالمنادى بين أحسن ومعموله بلا خلافٍ، كما يؤخذ من كلامِ الشَّارح، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقولِه:

ووصـلـه بـه الـزمـا ....

وفي الكلام الفصيح ما يدل على جوازِه؛ كقول علي رضي الله عنه، لما رأى عمار بن ياسر مقتولاً: أعْزِزْ عَلَيَّ أبا اليَقْظانِ أنْ أرَاكَ صَرِيْعاً مَجَدَّلاً، أي: مرمياً على الجدالةِ بفتح الجيم، وهي الأرض. قال ابن مالك: وهذا مصحح الفصل بالمنادى، (ولا) تقول: (أحسن لولا بخله بزيد) بالفصل بِلولا الامتناعية ومصحوبها، وأجاز ذلك ابن كيسان، قال المرادي: ولا حجَّة له على ذلك (تصريح).

(**قوله: قِدْماً**) أي: قديماً، وفي أصلِ اللغةِ فلا يثنيان ولا يجمعانِ وهكذا.

(**قوله: منع تصرف**) اعلم أن عدمَ تصرف الفعلِ إما بخروجه عن طريقةِ الأفعالِ من الدلالةِ على الحدثِ والزَّمانِ كنعم وبئس، أو بالاستغناءِ عن تصرفهِ بتصرف غيره، وإن دل على ما ذكر كيدع ويذر، فإنه استُغني عن ماضيهما بماضي ترك، وعدم تصرف فعل التَّعجب لكلا الأمرين (صبان).

(**قوله: أيْ: نفذ**) ليكون مجيئه على طريقةٍ واحدةٍ، أدل على ما يرادُ به، فالأول في الماضي كتبارك وعسى، والثَّاني في الأمر كتعلم بمعنى: اعلم، وقيل: إن علة جمودهما تضمنهما معنى الحرفِ الذي كان حقّه أن يوضعَ للتعجبِ فلم يوضع.

(**قوله: وهمَا نَظير لَيْسَ... إلخ**) وفي (الأشموني) لا يبنى هذان الفعلانِ إلا مما استكمل ثمانية شروط: **الأول**: أن يكون فعلاً فلا يبنيان من الجِلفِ والحمارِ، فلا يقال: ما أجلفه وما

وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرِّفَا قَابِلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا

وتَعَلَّم (وَصُغْهُما) مِن فِعْلٍ (ذِي) أحْرُفٍ (ثَلاثٍ) بِخِلافِ دَحْرَجَ وانْطَلَقَ واقْتَدَرَ واسْتَخْرَجَ واحْمرَّ واحْرَنْجَمَ ....

أبو طالب

(**قوله: من فعل**) لم يبين ما يخالفُ الفعلَ لعدمِ صوغِ التَّعجبِ منه قياساً بالاتفاقِ بخلافِ سائر المخالفاتِ، فإن التَّعجبَ مصوغٌ منها، ولو بالخلافةِ والاختلافِ.

الناصية

أحمره، وشذَّ ما أذرعها أي: ما أخفَّ يدها في الغزلِ، بنوه من قولِهم: امرأة ذَراع. نعم ادعى ابن القطاعِ أنه سمع ذرعت المرأة: خفت يدها في الغزلِ، وعلى هذا يكون الشُّذوذ من حيث البناء من فعل المفعولِ. **الثاني**: أن يكون ثلاثياً فلا يبنيان من دحرج وضارب، واستخرج إلا أفعل، فقيل: يجوز مطلقاً، وقيل: يمتنع مطلقاً، وقيل: ويجوز أن كانت الهمزة لغير النقلِ نحو: ما أظلم هذا الليل، وما أقفر هذا المكان. وشذَّ على هذين القولين: ما أعطاه للدَّراهم، وما أولاه للمعروفِ. وعلى الثَّلاثة ما أتقاه، وما أملأه القربة؛ لأنهما من اتقى وامتلأت، وما أَخصره؛ لأنه من اختصر وفيه شذوذ آخر سيأتي. **الثَّالث**: أن يكون متصرفاً، فلا يبنيان من نعم وبئس. وشذَّ ما أعساه وأعسى به. **الرَّابع**: أن يكون معناه قابلاً للتفَّاضلِ، فلا يبنيان من فني ومات. **الخامس**: أن يكون تاماً، فلا يبنيان من نحوِ كان، وظلَّ وبات وصار وكاد، وأما قولهم ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها، فإن التعجب فيه داخلٌ على أبرد وأدفأ، وأصبح وأمسى زائدتان. **السَّادس**: أن يكون مثبتاً، فلا يبنيانِ من منفي سواء كان ملازماً للنفي، نحو: ما عاج بالدواءِ؛ أي: ما انتفع به أم غير ملازم، كما قام. **السَّابع**: أن لا يكون اسم فاعله على أفعل فعلاء، فلا يبنيان من عرجَ وشهل، وخضَّر الزَّرعَ. **الثَّامن**: أن لا يكون مبنياً للمفعولِ، فلا يبنيان من نحوِ: ضُرِبَ، وشذَّ ما أَخْصَرَه من وجهينِ، وبعضُهم يستثني ما كانَ ملازماً لصيغةِ فُعِل نحو: عُنِيْتُ بحاجتكِ، وزُهِيَ علينا، فيجيزَ: ما أعناه بحاجتك، وما أزهاه علينا. قال في (التَّسهيل): وقد يبنيان من فعلِ المفعولِ إن أمنَ اللبسُ.

(**قوله: مِن فِعْل ذي أحْرُف ثلاث**) أي: من مصدرِ فعل ذي ثلاثٍ.

(**قوله: بِخِلَافِ دَحْرَجَ وَانْطَلَقَ... إلخ**) فإنَّه لا يصاغ صِيغة التَّعجُّبِ مِن هَذِهِ الأفعال؛ لأنَّها لَيْسَت ثُلاثِيَّةً؛ لأنَّ (دَحْرَجَ) رُبَاعِيٌّ مُجرَّد. و(احْرَنْجَمَ) رباعيٌّ مزيد فيه، والباقي ثُلاثِيٌ مَزيد فيه (شيرازي).

(**قوله: بِخِلاف دَحْرَجَ... إلخ**) أي: لما يلزم عليه من حذفِ بعضِ الأصولِ في الرُّباعي المجردِ، وحذف الزِّيادةِ الدَّالة على معنى مقصودٍ في غيرِه كالمشاركةِ والمطاوعةِ والطَّلبِ في ضاربِ، وانطلق، واستخرج، قاله المصرح.

(صُرِّفا) بِخِلافِ نِعْمَ وبِئْسَ (قابِلِ فَضْلٍ) أيْ زيادَةً كعِلْمٍ وحُسْنٍ، بِخِلافِ نَحو: ماتَ وفَني ..

أبو طالب

(قوله: نحو: مات وفني) إن كان المرادُ بالموتِ زهوق الرُّوحِ من آخرِ أجزاءِ البدنِ، فلا شكَّ أنه دفعي لا يتحقَّق إلا في الآن، ولا يقبل الفضل والنُّقصان، وإن كان المرادُ به ما يركب من زهوقِها عن كلِّ عضو من البدنِ، فلا يخفى أنه تدريجيٌّ يقبلُ ذلك كماً وكيفاً، وكذا ما تبعني الزَّوال.

الناصية

(قوله: صرفا) أي: صغهما من فعلٍ متصرِّف تصرفاً تاماً؛ لأنه المتبادر عند الإطلاقِ. فخرجَ ما لا تصرف له أصلاً، كنعم وبئس وعسى وليس وما له تصرف ناقص كيدع ويذر.

(قوله: صُرِّفا)؛ لأنه التَّصرف فيما لا يتصرف نقص لوضعه، وعدم التَّصرف على وجهين؛ **أحدهما**: يكون بخروجِ الفعل عن طريقةِ الأفعالِ من الدَّلالة على الحدثِ والزَّمان كنعم وبئس، **والثاني**: يكون بمجرده الاستغناء عن تصرفِه بتصرف غير إن كان باقياً على أصلهِ من الدَّلالة على الحدثِ والزمانِ، كيذر ويدع، حيث استغني عن ماضيهما بماضي يترك، وكلا القسمين مرادٌ هنا (فلا يبنيان من نحو نعم وبئس) ويذر ويدع، فلا يقال: ما أنعمه وأبأسه، وأنعم به وأبئس به، وهما باقيان على معناهما من إنشاء المدح والذمِّ، ولا ما أوذره ولا ما أودعه، وشذَّ ما أعساه وأعس به، تبع في ذلك المصنف، حيث قال في (شرح التَّسهيل): وشذَّ ما أعساه وأعسى به، بمعنى: ما أحقَّه وأحقق به، فبنوه من فعل غير متصرِّف. اهـ. وغلطه (الدّماميني) بأن الفعل الجامد عسى التي هي من أفعالِ الرَّجاء، وليس قولهم: ما أعساه وأعس به من عسى المذكورة، كما يتأدَّى عليه قوله: بمعنى ما أحقَّه وأحققْ به (تصريح).

(قوله: بخِلافِ نِعْمَ وبئس) فلا يقال: (زَيد أنْعَمَ مِن عَمْرو، أوْ أبْئَسَ) بِمَعْنى: إنّه أحْسَنَ أوْ أسْوَأ؛ لأنَّهما لا يَتَصرَّفان بِالتَّثنيةِ والجمعِ والمذكرِ والمُؤَنَّثِ.

(قوله: قابل فضل) أي: بأن يكون معناه قابلاً للتَّفاضلِ) في الصِّفاتِ الإضافية التي تختلف بها أحوال النَّاسِ، سواء كانت بالنسبة إلى شخصٍ واحدٍ في حالين كالعلمِ والجهلِ أو شخصين كالحسنِ والقبحِ، فتقول: ما أعلمه يوم الخميس، وما أجهله يوم الأربعاء، وما أحسنه وما أقبحه بخلافِ ما لا يقبل التَّفاضلِ، ويشترك فيه الجميع (فلا يبنيان من نحو: فني ومات؛ (لأنه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعضٍ حتى يتعجَّب منه، فَلَا يقال (زيدٌ أمْوَت، أَوْ أفْنى مِن عَمْرٍو) (تصريح).

(قوله: أيْ: زيادَة) وقوله؛ تم، أي: يكتفى بمرفوعه.

(قوله: كعَلِمَ وحَسُنَ) فإنهما قابلان للزِّيادة فيقال: هذا أعلم من ذاكَ وأحسن.

(قوله: بخِلافِ نحو ماتَ وفَني) فإن الموتَ والفناء لا يقبلانِ الزِّيادة، فلا يقالُ: فلان أموت أو أفنى لبساطتهما.

(تَمَّ) بِخِلافِ كانَ وكادَ (غَيْرِ) فعلٍ (ذِي انْتِفا) أيْ مَنْفِيٍّ بِخِلافِ نَحو: «ما عِجْتُ بِالدَّواءِ» و«ما

أبو طالب

. . . .

الناصية

(قوله: تَمَّ. . . إلخ) أي: لأنه لو قيل: ما أكون زيداً قائماً، لزم نصب أفعل لشيئين، ولا يجوزُ حذف قائماً؛ لامتناعِ حذف خبر كان ولا جره باللّام؛ لامتناعِ جرِّ الخبر باللازمِ، أفاده الشّاطبي.

(قوله: بخلاف كانَ وكادَ) فإنهما ناقصانِ لا يتمُّ معناهما بالمرفوع؛ لأنّهما ناسخان للمبتدأ والخبرِ، ومرفوعهما مبتدأ في الأصلِ، ولا يتمُّ إلا بالخبر (دشتي).

(قوله: بخلاف كانَ وكاد) أي: فلا يبنيان من نحو: (كان وظل وبات وصار وكاد)؛ لأنهن نواقص، فلا يقال: ما أكون زيداً قائماً بنصبِ الخبرِ، ولا بجره باللّام لتغير المعنى، هذا مذهب البصريين. وذهب الكوفيون إلى جوازِ: ما أكون زيداً لأخيك، دون: ما أكون زيداً القائم، وحكى ابن السرَّاج والزجاج عنهم: ما أكون زيداً قائماً، وهو مبني على أصلِهم من أنَّ المنصوبَ بعد كانَ حالٌ، فسهلَ الأمرُ عليهم، ولم يأت بذلك سماع.

(قوله: غَيْر فعلٍ ذي انْتِفَا. . . إلخ) أي: بأن يكون) الفعل (مثبتاً فلا يبنيان من فعل) منفي (سواء كان ملازماً للنفي، نحو: ما عاج بالدَّواء، أي: ما انتفع به) ومضارعه يعيج ملازم، فإنه لا يصاغ التَّعجب منهما.

(قوله: بخِلافِ نحو: (ما عِجْتُ بالدَّواءِ) بكسر العينِ وسكون الجيمِ، أي: لم أنتفع بالدَّواءِ.

(قوله: وغَيْر فِعْل. . . إلخ) أيْ: يجب أنْ لا يكون اسمُ فاعلِهِ على وَزْن (أشْهَل) أيْ: على وزن (أَفْعَل) فإنْ كانَ وصفه على وزنِ (أفعل) فلا يصَاغُ منه التَّعجب فـ (سَوَدَ) و(عَورَ) اسم الفاعلِ منهما (أَسْوَد) و(أَعْوَر) فَفِي التَّعجّبِ لا يُقال: ما أَسْوَدَ هَذَا أَوْ مَا أَعْوَرَهُ، وعبارة (التَّصريح): لا يكون اسم فاعلهِ على(وزنِ (أفْعل فعلاء) بالمدّ (فلا يبنيان من نحو: عرَج) فهو أعرجُ من العيوبِ (وشهل) فهو أشهلُ من المحاسنِ، وهو بالشّين المعجمة (وخضر الزَّرع) فهو أخضرُ من الألوانِ، ولَمِيَ فهو ألمى من الحلي. واختلف في المنع من ذلك فقيل: لأن حق صيغةِ التَّعجب أن تبنى من الثلاثي المحض، وأكثر أفعال الألوان والخلق، إنما تجيء على أفعل بتسكين الفاءِ، وزيادة مثل اللازم نحو: أخضر فلم يبن فعلا التعجبِ في الغالبِ مما كان منها ثلاثياً إجراء للأقل مجرى الأكثرِ، وقيل: لأن الألوانَ والعيوبَ الظّاهرة جرت مجرى الخلقِ الثابتة؛ التي لا تزيدُ ولا تنقصُ كاليدِ والرِّجلِ وسائر الأعضاءِ في عدمِ التَّعجبِ منها، وقيل: لأن بناء الوصفِ من هذا النَّوع على أفعل، ولم يبن منه أفعل تفضيلِ؛ لئلا يلتبس أحدهما بالآخرِ، ولما امتنعَ صوغ أفعل التَّفضيلِ منه امتنع صوغ فعلي التَّعجبِ منه لجريانهما مجرى واحداً في أمور كثيرةٍ، وتساويهما في الوزنِ والمعنى. (تصريح).

وَغَـيْـرِ ذِي وَصْـفٍ يُـضَـاهِـي أَشْـهَـلَا   وَغَـيْـرِ سَـالِـكٍ سَـبِـيـلَ فُـعِـلَا

ضَرَبْتُ زَيْداً». (وَغَيْرِ) فِعْلٍ (ذِي وَصْفٍ يُضاهِي أَشْهَلا) فِي كونه على أَفْعَل بِخلافِ ذِي الْوَصْفِ المضاهية، نَحو: سَوِدَ وعَوِرَ (وَغَيْرِ) فِعلٍ (سالِكٍ سَبِيلَ فُعِلا) في كونه مَبْنِيّاً لِلْمفعول

أبو طالب

(**قوله: في كونه على أفعل**) لم يقل: في دلالته على اللونِ والعيبِ والحلي؛ لأن أشهل لا يدل على العيب والحلي؛ ولأن مطلق العيب لا يجيء وصفه على أفعل، بل لا قاعدة له.

الناصية

(**قوله: في كونه على أفعل**) أي: لمنعهم بناء أفعل التَّفضيل منه؛ لأنه لو بُنِيَ منه أفعل التَّفضيل لالتبس الوصف، وفعل التعجب كأفعل التفضيل في أمور كثيرةٍ فمنعوا بناءه منه كما منعوا بناء أفعل التَّفضيل منه، كذا علل في (شرحِ التَّسهيل).

(**قوله: سَبِيلَ فُعِلا. . . إلخ**) أي: الفعلُ المجهولُ لا تُبْنى منه صيغة التَّعجب. دفعاً للبس المبني من فعل المفعول بالمبني من فعل الفاعل، قال في (التصريح): بأن (لا يكون) الفعل (مبنياً للمفعول) تحويلاً أو تأصيلاً (فلا يبنيان من نحو: ضرب) زيد بضمِّ أوله وكسر ما قبل آخره، فلا يقال: ما أضرب زيداً، وأنت تريد التَّعجب من الضربِ الذي وقع على زيدٍ؛ لئلا يلتبس التَّعجب منه بالتعجبِ من فعل الفاعلِ، (وشذَّ ما أخصره من وجهين) الزِّيادة على الثلاثةِ والبناء للمفعولِ، (وبعضهم يستثنى) من الفعل المبني للمفعولِ (ما كان ملازماً لصيغة فعل) بضمِّ أولهِ وكسر ثانيه، (نحو: عُنيت بحاجتك وزُهِيَ علينا) بمعنى تكبر، (فيجيز) التَّعجب منه لعدمِ اللبس، فتقول: (ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا) وجرى على ذلك ابن مالك، وولده بناه على أن علة المنعِ خوف الالتباسِ، وأما من جعل علة المنع التَّشبيه، بأفعالِ الخلقِ بجامع أن كلاً منهما، لا كسب للمفعول فيه، فينبغي أن لا يستثني شيئاً، ويؤول ما ورد من ذلك على أن التَّعجب فيه من فعل مفعول في معنى فعل فاعل لم ينطق به. وهذه الشُّروط مستفادة من قولِ النَّظمِ:

وصُـغْـهـمـا مِـنْ ذِي ثـلاثٍ صُـرِّفـا   قَـابِـلِ فَـضْـلٍ تَـمَّ غَـيْـرِ ذي انْـتِـفَـا

وغـيـرِ ذي وَصْـفٍ يُـضـاهـي أَشْـهَـلَا   وغَـيْـرِ سَـالِـكٍ سـبـيـلَ فُـعِـلَا

فهذه سبعة شروطٍ، ويؤخذ الثامن قوله: ذي ثلاث، فإنه نعت لمحذوف تقديره: من فعل ذي ثلاثٍ، وبقي شرط تاسعٌ لم يذكراه، وهو أن لا يستغني عنه بالمصوغِ من غيرٍ، نحو: قال من القائلة، فإنهم لا يقولون: ما أقيله استغناءً بقولهم: ما أكثر قائلته، ذكره سيبويه، ونحو: سكر وقعد وجلس ضد أقام، فإنهم لا يقولون: ما أسكره وأقعده وأجلسه استغناءً بقولهم: ما أشد سكره وأكثر قعوده وجلوسه، ذكره ابن بَرْهان، وزادَ ابن عصفورٍ: قام وغضب ونام، وفي عدّ نام منها نظرٌ، فقد حكى سيبويه: ما أنومَه، وقالت العرب: هو أنوم من فهدٍ.

وَأَشْدِدَ أَوْ أَشَدَّ أَوْ شِبْهُهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا

بخلافِ السالكِ ذلكَ، نَحو: ضُرِبَ وشُتِمَ، لكنْ يُسْتَثْنى ما كان مُلازِماً لِذلك، نَحو: عُنِيتُ بِحاجَتِكَ فيُقال: ما أعْناهُ.

(وَأَشْدِدَ أَوْ أَشَدَّ ....

أبو طالب

(**قوله: نحو وعنيت بحاجتك**) قد مرَّ أن المراد بالعنايةِ جعل الشّخص ذا قصد، ومن فعل الله تعالى، فلا يستعمل لغيره إلا مجهولاً، فالمرادُ بالملازمِ الملازم الإضافي، ومن جعلها بمعنى صيرورة الشّخصِ ذا قصدٍ فقرئ فعلها معلوماً، وسيجيء مثل هذا في آخر هذا الكتاب.

الناصية

(**قوله: لكنْ يُسْتَثْنى... إلخ**) أي: بأن كان الفعل ملازماً للبناءِ للمجهولِ، أو غير ملازم، وقامت قرينة على أنه مبني من فعلِ المفعولِ، فهو أعمُّ من مذهبِ البعضِ المتقدِّمِ، وقصر البعضُ أمن اللبس على كونِ الفعلِ ملازماً للبناءِ للمجهول، فيكون مساوياً لمذهبِ بعضهم لا دليلَ عليه، ولا داعي إليه (صبان).

(**قوله: ما كانَ مُلازماً لِذلك**) أي: الفعل الذي يأتي مجهولاً دائماً، وعنيت من هذا القبيلِ؛ لأن مصدره العناية، وهي بمعنى جعل الشَّخص ذا قصدٍ، وهو من فعل الله سبحانه، فلا يؤتى لغيره إلّا مجهولاً (دشتي).

(**قوله: نحو: عُنِيتُ بحاجَتِكَ**) في مَقام التَّعجبِ مِن عِنايَتِهِ بحاجته، أفاد كل ذلك في (التَّصريح).

(**قوله: وَاشْدِدْ أَوْ أَشَدَّ... إلخ**) في التَّصريحِ: يتوصل إلى التَّعجبِ من الزَّائدِ على ثلاثةٍ، ومما وصفه على أفعل فعلاءَ بما أشدَّ ونحوه) كما أقوى، وما أضعف، وما أكثر، وما أقل، وما أعظم، وما أحقر، وما أكبر، وما أصغر، وما أحسن، وما أقبح، وما أشبه ذلك، (وينصب مصدرهما) أي: مصدر ما زادَ على الثلاثة وما وصفه على أفعل فعلاء (بعده) أي: بعد أشد ونحوه، وبأشدد ونحوه كأضعف، وأكثر، وأقلل، وأعظم، وأكبر، وأصغر، وأحسن، وأقبح، وما أشبه ذلك، (ويجر مصدرهما بعده) أي: بعد أشدد، ونحوه (بالباء) لزوماً (فنقول) على الأولِ (ما أشد وأعظم دحرجته أو انطلاقه) في الزائدِ على الثّلاثِ (أو حمرته) أو عرجه مما الوصف منه على أفعل فعلاء (و) تقول على الثّاني (أشدد وأعظم بها) أي: بدحرجته وانطلاقه وحمرته وعرجه، وذلك مستفادٌ من قولِ النَّظم:

واشدد اوِ اشد أوْ شِبْهُهُما يخلف ما بعض الشُّروط عَدِما
وَمَصْدَرُ العادِمِ بعدُ يَنْتَصِبْ وبعد أفعلَ جَرُّه بالبا يَجِبْ

(تصريح). (**قوله: وأشدد أو أشد... إلخ**) المتبادر منه أن أشدد وأشد مصوغان من فعلٍ مستكملٍ للشروطِ؛ لأن القصدَ من الإتيانِ بنحو: أشدد وأشدّ التخلص من صوغِ فعل التَّعجب من

أَوْ شِبْهُهُما) كَأَكْثَرَ وأَكْثِر (يَخْلُفُ) في التَّعجُّبِ (ما بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِما) بأَنْ كانَ زائداً على ثَلاثةِ أَحْرُفٍ أَوْ وصفه عَلى أَفْعَل أَوْ ناقِصاً، نَحو: ما أَشَدَّ دَحْرَجَتَه وحُمْرَتَه وأَشْدِد بِكَوْنه مُستقبلاً، وكذا إنْ كانَ مَنفِيّاً أَوْ مَبْنِيّاً لِلْمفعولِ ....

أبو طالب

....

الناصية

فعل لم يستكمل الشُّروط، مع أن أشدد وأشد مصوغان من غير ثلاثي، وهو اشتد الخماسي على الظَّاهر؛ إذ لا يعلم ورود أشد الرباعي فعلاً إلا فيما. قال صاحب (الصِّحاح) و(القاموس): أشدّ الرجل، إذا كانت معه دابة شديدة، والصوغ من هذا في أشدَّ استخراجاً بعيدٌ، ثم رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه: قوله: أو أشدد وأشد. . . إلخ فعلهما المصوغان منه شدد ثلاثياً كما ذكره النَّاظم في شرح العمدة، وبهذا يندفع اعتراض ابن عاشرٍ بأنهما من غير ثلاثي مجرد فلم يستكملا الشُّروط في أنفسِهما، فكيف يتوصَّل بهما إلى غيرهما؟! اهـ. (صبان).

(قوله: أو شبههما) أي: كأكثر وأكبر وأعظم (صبان).

(قوله: يخلف ما بعض الشُّروط عدما) أي: يخلف فعلي التَّعجبِ المأخوذين مما ذكر. قال في (التَّصريح): ولا يختصُّ التَّوصل بأشدّ ونحوه بما فقد بعض الشُّروط، بل يجوز فيما استوفى الشُّروط، نحو: ما أشد ضرب زيد لعمرو. اهـ. ولا يرد هذا على النَّاظم؛ لأن مراده يخلف وجوباً (صبان).

(قوله: بأَنْ كانَ زائداً. . . إلخ) فالأول زائدٌ على ثلاثةٍ، فلا يمكن أن يبنى منه التَّعجّبِ، فأُتِيَ بأشدّ ونصب مصدره بعده ليدلَّ على الفعلِ، والثاني ذو وصف على أفعل، والثالث أصله (كان مستقبلاً) ولكونه ناقصاً قام أشدّ مقام كان، وأُتِيَ بمصدره مجروراً للدلالةِ على الفعلِ.

وفي (الأشموني): تقول في التَّعجبِ من الزَّائدِ على ثلاثةٍ ومما الوصف منه على أفعل: ما أشدَّ أو أعظمَ دحرجته أو انطلاقه أو حمرته، أو أشدد أو أعظم بها. وكذا المنفي والمبني للمفعولِ، إلا أن مصدرَهما يكون مؤولاً لا صريحاً نحو: ما أكثر أن لا يقوم، وما أعظم ما ضرب وأشدد بهما. وأما الفعل الناقص، فإن قلنا: له مصدر فمن النَّوع الأول، وإلا فمن الثاني، تقول: ما أشد كونه جميلاً، أو ما أكبر ما كان محسناً، أو أشدد أو أكثر بذلك. وأما الجامدُ والذي لا يتفاوت معناه فلا يتعجَّب منهما البتة.

(قوله: نَحو مَا أَشَدَّ دَحْرَجَتَه. . . إلخ) ف (دحرج) رباعي لا يُصاغ منه التَّعجب، و(حَمر) وصفه على وَزنِ (أفعَل) فلا تكونُ صيغة التَّعجُّبِ مِنه على وَزْنِ (أَفْعَل) و(كانَ هَذَا مُستقبلاً) فعله ناقص لا يُصاغُ التَّعجُّب عَلَى وَزنِ أفعل أيضاً.

(قوله: وكذا إنْ كانَ مَنفِيّاً. . . إلخ) أي: وكذا المنفي والمبني (للمفعول) يتوصل إلى التَّعجب منهما بأشد ونحوه، أو بأشدد ونحوه (إلا أن مصدرهما) أي: مصدر الفعل المنفي والفعل المبني

لكن مصدرهما مُؤَوَّلٌ، نَحو: «ما أَكْثَرَ أنْ لا تَقُومَ» و«أَعْظِمْ بِما نُصِر» ....

أبو طالب

(**قوله: وأعظم بما ضرب**) لفظ ما مصدرية، أي: يضربه.

الناصية

للمفعول (يكون مؤولاً) بأن والفعل والمنفي وما والفعل المبني للمفعولِ (لا صريحاً نحو: ما أكثر أن لا يقوم وما أعظم ما ضرب) بالبناءِ للمفعولِ (وأشدد بهما) أي: بأن لا يقوم وبما ضرب فتأتي بالمصدرِ المؤولِ دون المصدرِ الصَّريحِ، أما في المنفي فليتمكن من أن يستعملَ معه النفي، وأن يعمل فيه الفعل الذي يتعجَّب بسببه، وأما المبني للمفعولِ، فليبقى لفظ النفي ولفظ الفعل المبني للمفعول؛ لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبني للفاعلِ، ولو أمن اللبس جاز إيلاؤه المصدر الصَّريحِ، نحو: ما أسرع نفاس هند، وأسرع بنفاسها، قاله الشراح (وأما الفعل الناقص فإن قلنا له: مصدر) وهو الصَّحيح، (فمن النوع الأول) فيؤتى له بمصدرٍ صريحٍ (وإلا) تقل: له مصدر (فمن) (النَّوع الثاني) فيؤتى له بمصدر مؤول، (تقول) على الأولِ: (ما أشد كونه جميلاً أو) تقول على الثاني: (وما أكثر ما كان محسناً وأشدد وأكثر بذلك) أي: بكونه جميلاً وبما كان محسناً، (وأما الجامد) نحو: نعم وبئس ويدع ويذر، (والذي لا يتفاوت معناه) نحو: مات وفني، (فلا يتعجب منها البتة) فلا يتوصل إلى التعجب منهما بشيء. أما الجامد فلأنه لا مصدر له، فينصب أو يجر، وأما الذي لا يتفاوت معناه، فإنه وإن كان له مصدرٌ فليس قابلاً للتفاضلِ، إلا إن أريد وصف زائد عليه، فيقال في نحو: مات زيد: ما أفجع موته، وأفجع بموته، كما يرشد إليه كلام الشَّارح، ولا يختص التَّوصل بأشدّ بما فقد بعض الشُّروطِ، بل يجوز فيما استوفى الشُّروطِ فنقول: ما أشدَّ ضربَ زيدٍ لعمرٍو، وما ورد من بناءِ فعلي التَّعجبِ من غير استيفاءِ الشُّروط فنادر لا يقاس عليه، وتقدمت أمثلة في كلامِ الموضحِ، وحكم عليها بالشُّذوذِ، ونبه عليها في (النظم) بقوله:

وبـالـنُّـدور احـكـمْ لـغـيـرِ مـا ذُكـرْ ولا تـقِـسْ عـلـى الـذي مِـنْـهُ أُثِـرْ

(تصريح).

(**قوله: مُؤَوَّل**) لا صريح؛ إذ المنفي يلتبس بالمثبت، والمجهول بالمعلوم، فيؤتى بفعل منفي أو مجهولٍ مع أنْ ليؤمن اللبس.

(**قوله: نَحو: ما أَكْثَرَ.... إلخ**) فـ (لا تَقُوم) نَفْي، و(نُصِر) مجهول، ولا يُبْنَى مِنهما التَّعجّب، لكن حيث إنّ مصدرهما مؤول ـ على (عَدَم القِيَام) ـ وهو لَيسَ بمصدر، وإنَّما المصدر (القِيَام) فَقَط ـ وكذَلك إلى (النَّصْر) ـ بِفَتحِ فَسُكونٍ ـ مُؤَوَّلاً بأنْ يكون بِمَعنى المَجهول، فَمِن أَجْل ذَلِك تُوَصَّلَ في التَّعجُّب بِهما إلى (أكثر) و(أعْظِم) وإلَّا لَوْ كَانَ مَصدَرَاهُمَا صريحاً بِلَا تَأْويل جِيْءَ بِنَفْسِ المصدرِ بدون نَفْي، أوْ بِنَاء لِلْمجهول (شيرازي).

وَمَـصْـدَرُ الْـعَـادِمِ بَـعْـدُ يَـنْـتَـصِـبْ وَبَـعْـدَ أَفْـعِـلْ جَـرُّهُ بِـالْـبَـا يَـجِـبْ

ومَثَّل ابْنُ الناظِم لِلَّذي لا يَقْبَلُ الفَضْلَ بِ «ما أَفْجَعَ مَوْتَه» و«أَفْجِعْ بِمَوْتِهِ». وقال ابْن هِشام: لا يُتَعَجَّب مِنه الْبَتَّةَ.

(وَمَصْدَرُ) الْفِعْلِ (العادِمِ) لِلشُّرُوطِ (بَعْدُ) أيْ بَعد أشَدّ ....

أبو طالب

(قوله: ومثل ابن الناظم... إلخ) قد عرفت الحالَ في التَّعجبِ من الموتِ وأمثاله، لكن صوغ الفعل من نفسِ الموتِ غير واقع البتة، ولو أريد التَّعجب منه، فبالخلافة، ثم أقول: ويمكن التَّعجبُ عن الموتِ بحسبِ الكم بنحو قولنا: ما أكثر موت قبيلة فلان!

(قوله: بما أفجع موته) هذا من الفجع كالوجعِ بمعنى صيرورةِ الشَّيءِ ذا مصيبة، أو ذا غم أو ذا ألم ووجع، الظاهر أن المرادَ هو المعنى الأخير.

(قوله: وقال ابن هشام... إلخ) بناء مقال ابن هشامٍ، إما على أن معنى الموت زهوق الروحِ من آخر أجزاءِ البدنِ، كما سبق، أو على أن التَّعجب إن كان على سبيلِ الخلافةِ فالمفعولُ هو التَّعجب منه حقيقة، والتَّعجب في هذا المثالِ إنما هو في وجعِ الموتِ لا من نفسه لائق التعجب، ونحو: ما أشدَّ دحرجتَه إنما هو في شدة أيضاً لا في نفسه؛ لأنا نقول: شدةُ الدَّحرجةِ مرتبةٌ من مراتبِ الدَّحرجةِ.

الناصية

(قوله: نحو ما أكثر أن لا تقوم) اعترضه سم فقال: هلا جاز المصدر الصَّريح مضافاً إليه العدم أو الانتفاء، واعترضه زكريا، فقال: لا يخفى أن المقصود التَّعجب من عدم قيامه مثلاً في الزمن الماضي، فكيف يقال ذلك؟! وأن للاستقبال. قال (سم): وقد يجاب أن الصِّيغة صارت للإنشاء، وانسلخ عنها معنى الزّمان، وفيه أن هذا في صيغة فعل التَّعجبِ والاعتراضِ بغيرها، ويظهر أنه يصحُّ أن يتعجب من عدم قيامه في المستقبلِ، ومن عدم قيامه في الماضي، وأنه يقال في الثاني: ما أكثر أن لم يقم؛ لأن أن مع لم ليست للاستقبالِ. فتأمل.

(قوله: لا يُتَعَجَّب مِنه الْبَتَّةَ) أي: لا يمكن أن يبنى فعل التعجب من الذي لا يقبل الفضل بأيّ وجه، وما مثّل به ابن الناظم فليس تعجّباً لمات حقيقة بل لفجعٍ. وفي (الشيرازي): لأنّ المَوْتَ لَيسَ قابلاً للتفاضُلِ؛ لأنَّ الإنسان إمَّا (مَيّت) أوْ (غَيْرُ مَيّتٍ).

(قوله: وَمَصْدَرُ الْفِعْل... إلخ) قال البعض: بقي ما لا فعل له، والظَّاهر أنه لا يتعجب منه أيضاً؛ لأنه لا مصدر له حتى يؤتى به بعد أشد منصوباً أو مجروراً. اهـ. والمتجه عندي أنه يتعجّب منه بزيادةِ ياء المصدر أو ما في معناها، فيقال: ما أشد حماريته، أو ما أشد كونه حماراً، فاحفظه. (صبان).

(قوله: لِلشُّرُوطِ) أي: بعضِ الشروطِ صريحاً كان أو مؤولاً.

(قوله: أيْ: بَعد أَشَدّ) أي: بعد ما أفعل.

وَبِالنُّدُورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرْ وَلَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُثِرْ

(يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ أَفْعِلْ) أَيْ: أَشْدِد (جَرُّهُ بِالْبا يَجِبْ) كغيره كما تَقَدَّم (وَبِالنُّدُورِ) أي: الْقِلَّةِ (احْكُمْ لِغَيْرِ ما ذُكِرْ) كقولهم: ما أَذْرَعَها مِن امْرَأَةٍ ذَرَّاعٍ، أَيْ: خَفِيفَةُ الْيَدِ في الْغَزْلِ، ......

أبو طالب

(قوله: ما أذرعها) هذا مشتقٌّ من الذراعِ كالعطارِ، كما أشار إليه الشارح، ولا يستعمل للذراعِ فعل حتى ينسب اشتقاقه إليه، فهذا ما يخالفُ الصوغَ عن الفعلِ.

الناصية

(قوله: يَنْتَصِبْ... إلخ) يعني: الفعل الّذي يَفقدُ بَعضَ الشُّروطِ، يَأتي مَصدرُ ذلِكَ الفعلِ إمّا مَنصوباً بَعدَ (أَشَدَّ) أَوْ مَجروراً بِالْبَاءِ بَعدَ (أَشْدِد) كغيرِ المَصدرِ، كما تَقَدَّمَ أمثلة المصدرِ مِن الشَّارحِ في (ما أَشَدَّ دَحْرَجَتَهُ، وحُمْرَتَه، وأَشْدِد بِكَوْنِهِ مُستقبلاً) وغير ذلك (شيرازي).

(قوله: كغيره) أي: كغير المصدر مثل (زيد) في قولنا: ما أكرم زيداً، وأكرم بزيد.

(قوله: وبالنّدور... إلخ) اعترض بأنه لا حاجة إليه، بعد تقريره الشروط، ولئن سلم الاحتياج إلى قوله: وبالندور... إلخ، فهو يغني عن قوله: ولا تقس... إلخ؛ إذ معلوم أن النَّادر لا يقاس عليه. والجواب: أنه أتى بالشّطرِ الأول إشارة إلى أن الشروط سُمع نادراً تخلفها لدفع توهم أنها لم تتخلف، ثم لما كان النَّادر قد يطلق على القليلِ الذي يقاس عليه، فتكون تلك الشروط شروطاً للكثرةِ، قال: ولا تقس... إلخ، ذكره الشاطبي (صبان).

(قوله: احْكُمْ لِغَيرِ مَا ذُكِر... إلخ) أي: حق ما جاء عن العربِ من فعلي التَّعجبِ مبنياً مما لم يستكمل الشروط أن يحفظ، ولا يقاس عليه لندوره، من ذلك قولهم: ما أخصره من اختصر، وهو خماسي مبني للمفعولِ، وقولهم: ما أهوجه، وما أحمقه، وما أرعنه، وهي من أفعل فهو أفعل كأنهم حملوها على ما أجهله. وقولهم: ما أعساه وأعس به، وقولهم: أقمن به، أي: أحقق به، بنوه من قولِهم: هو قَمِنٌ بكذا أي: حقيق به، ولا فعل له، وقالوا: ما أجنه وما أولعه، من جنّ وولع، وهما مبنيان للمفعول وغير ذلك (صبان).

(قوله: كقولهم ما أذْرَعَها... إلخ) أي: (ما أذرعها) مأخوذةٌ من قولِ العربِ امرأة ذرَّاع (بتشديد الراءِ) ففعل التَّعجّبِ مأخوذ من الاسمِ، وهو نادر.

وفي (الشيرازي): فبناءُ (أَذْرَع) مِن (ذراع) قليل؛ لأنَّ (ذراع) لَيسَ فِعلاً، وإنَّما هو اسم، وكذا بِناء (أَخْصَر) من (اخْتَصَر) نادِر؛ لأنَّ (اخْتَصَر) زائد على ثَلاثةِ أحرفٍ، ومَبنيّ لِلْمفعولِ، و(عَسى) فعل ناقِص، وغير مُتصرفٍ، و(حمق) وصفه على وَزْن (أفعَل) وصيغة التَّعجبِ إنَّما يجب بِناؤُهَا من الفعلِ لا الاسْم، والثلاثي، والمعلومِ، لا الزَّائدِ والمَجهولِ، والتامّ والمتصرفِ، لا النَّاقِص وغيرِ

وَفِعْلُ هذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا مَعْمُولُهُ وَوَصْلَهُ بِهِ الْزَمَا
وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّْ مُسْتَعْمَلٌ وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرّْ

وما أَخْصَرَهُ مِنِ اخْتَصَرَ، وما أَعْسَاهُ أَعْسِ به مِن عَسى، وما أَحْمَقَه مِن حَمُقَ فهو أَحْمَق.

فاسْمَع ذلِكَ (وَلا تَقِسْ عَلى الَّذي مِنْهُ أُثِرْ) أَيْ: رُوِيَ عَنِ الْعَرَبِ كُلُّ ما شاكَلَهُ (وَفِعْلُ هذا الْبابِ لَنْ يُقَدَّما مَعْمُولُهُ) عَلَيه (وَوَصْلَهُ بِهِ الْزَما) بِلا خِلافٍ فيهما (وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرٍّ مُسْتَعْمَلٌ) نَظْماً ونَثْراً كقولِهِ:

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ يَكُونَ الْمُقَدَّمَا

أبو طالب

(قوله: وما أخصره) هذا بالخاءِ المعجمةِ والصّاد المهملةِ.

(قوله: وقال نبي المسلمين... إلخ) قاله عباس بن مرداسٍ، وهو من المؤلفةِ قلوبهم، والمعنى واضحٌ.

الناصية

المتصرفِ، ومن الفعلِ الّذي لم يكن وصفه على وزن (أَفْعَل). فهذِهِ الأمثِلة نادِرَة، وكان قِياسُها أَنْ يُقال: (ما أَخَفَّهَا مِن ذِراع) و(مَا أَشَدَّ اخْتِصَارَهُ) و(مَا أَشَدَّ عَسَاه) و(ما أَكْثَرَ حُمْقَهُ) (شيرازي).

(قوله: وما أَخْصَرَهُ مِن اخْتَصَر) وهو زائد على الثلاثةِ.

(قوله: واعْس به مِن عسى) وهو فعلٌ غير متصرفٍ، وما أحمقه، مثال لما كان وصفه على أفعل (دشتي).

(قوله: وَلا تَقِسْ... إلخ) أيْ: لا تَقِسْ كلّ ما شاكله عليه؛ لأنه سماعِيّ.

(قوله: كُلَّ) (كل) مفعول للا تقس أي: ليس لك أن تبني فعل التَّعجب ممّا عدم الشرائط قياساً على ما رُوِيَ مثله عن العرب، كأن تبني من الاسمِ؛ لقولهم: ما أذرعها (دشتي).

(قوله: لن يقدما معموله عليه) أي: لعدم تصرفه، فلا تقول: ما زيداً أحسن، ولا بزيد أحسن، وإن قيل: إن يزيد مفعول به. وكذلك. ولا تقول: ما أحسن يا عبد الله زيداً، ولا أحسن لولا بخله بزيد (صبان).

(قوله: أو بحرف جر) أو مانعة خلوّ فتجوّز الجمع، فيجوز الفصل بمجموع الظّرف والجارّ والمجرور، هذا ما يقتضيه القياس على ما سبقَ في غير موضع، وإن خالفه كلام الدماميني الذي اقتصر عليه شيخنا والبعض (صبان).

(قوله: بِلا خِلاف فيهمّا) أي: في عدمِ جواز التقديم وعدم جواز الفصلِ. **(قوله:**

وقال نبيُّ المسلمين تَقدَّموا وَأَحْبِبْ إليـنا أن يكونَ المقدَّما)

وقَوْلِ عَمْرو بْنِ مَعْد يكربَ: «ما أَحْسَنَ فِي الْهَيْجاءِ لِقاءَها».

(وَالْخُلْفُ فِي ذاكَ) الْفَصْل هَلْ يَجُوزُ أَوْ لا (اسْتَقَرّ) ....

أبو طالب

....

الناصية

قاله العباس بن مرداس أحد الصحابةِ المؤلفةِ قلوبهم رضي الله تعالى عنهم أجمعين؛ الذين أعطاهم رسول الله ﷺ من سبي حنين مئة من الإبلِ.

(قوله): وقال: الواو بحسب ما قبلها، وقال: فعل ماضٍ، ونبيء بالهمز وتركه فاعله، والمسلمين مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابةً عن الكسرة؛ ولأنه جمع مذكر سالم، والنُّون عوض عن التنوينِ في الاسمِ المفردِ، المتعلّق محذوف، أي: وقال نبيء المسلمين للصحابة وتقدموا، أي: على في حربِ العدوِّ، ولا تخافوا، وإنما قال لهم ذلك لاطمئنانهم، أفاده بعضهم، وهو فعل أمر مبني على حذفِ النونِ نيابةً عن السكونِ والواو فاعله والجملة في محلِّ نصبِ مقول القول، وأحبب الواو للعطفِ، وأحبب فعل ماض مبني على فتحٍ مقدَّرٍ على آخر منع من ظهوره اشتغال المحل بالسُّكونِ العارضِ لمجيئه على صورة فعل الأمر، وإلينا متعلق به، وأن حرف مصدري ونصب واستقبال، وتكون فعل مضارع منصوب بأن واسمها ضمير مستتر فيها وجوباً تقديره أنت، والمقدما خبرها وألفه للإطلاقِ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل لأحبب وهو مجرور بالباء الزائدة لزوماً المحذوفة لاطرادِ الحذف مع أن كما مرَّ، والتَّقدير: وأحبب إلينا بكونك المقدما أي: ما أحب إلينا كونك متقدماً، وإنما قالوا له ذلك؛ لأن السيد إن تقدم على قومه في قتالِ عدوّهم يحصل لهم بذلك الاطمئنانُ الزَّائد. أفاده بعضهم أيضاً.

والمعنى ظاهر، كما علمت. (والشَّاهد) في قوله: إلينا حيث فصل به، وهو متعلّق بفعل التَّعجب بين فعل التَّعجب، وهو أحبب ومعموله، وهو أن تكون المقدما وهو جائر؛ لأنه يتوسع في الظَّرف والجار والمجرور ما لا يتوسع في غيرهما خلافاً للأخفشِ والمبرد ومن وافقهما في منعهم ذلك. فإن كان الظَّرف والجار والمجرور غير متعلّقين بفعل التَّعجبِ امتنع الفصل بهما بلا خلافٍ، فلا يجوز: ما أحسن عندك جالساً، ولا ما أحسن بمعروف آمراً، ولا أحسن عندك أو في الدَّارِ بجالس.

(قوله: ما أَحْسَنَ في الْهَيْجَاءِ لِقاءَها) (الشَّاهد) في فصلِ الجَار والمَجرورِ (في الهَيْجَاء) بَينَ فِعل التَّعجبِ (أَحْسَنَ) وبَينَ مَعمولِهِ (لِقاءَها).

(قوله: والْخُلْف في ذَاكَ الْفَصْل... إلخ) أي: الفصل بالظرفِ والجار والمجرور. يعني: مَعَ ورودِ الفَصْلِ بِالظُروفِ، اخْتَلَف علماء النَّحوِ في أنَ الفصلَ بِهَا جائزٌ قياساً، أَمْ لا يجوز، بل يقْتَصر

فَذَهَبَ الْجرميُّ وجَماعَةٌ إلى الجَواز، وَالأخفشُ والمبرّدُ إلى المَنْع.

أبو طالب

....

الناصية

فيها عَلى السّماع، وفي الصبان اختلفوا في الفصل بالظرفِ والمجرور المتعلقين بالفعل، والصحيح الجواز كقولهم: ما أحسن بالرجل أن يصدق، وما أقبح به أن يكذب. وقوله:

خَلِيلَيَّ مَا أَحْرَى بِذِي اللُّبِّ أَنْ يُرَى ... صَبُوراً وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

وقوله:

.... وَأَحْرِ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلا

فإن كان الظَّرف والمجرور غير متعلّقين بفعل التَّعجبِ امتنع الفصل بهما. قال في (شرح التّسهيل): بلا خلافٍ، فلا يجوز ما أحسن بمعروف آمراً، ولا ما أحسن عندك جالساً، ولا أحسن في الدّارِ عندك بجالس. هذا ومحل الخلافِ ما إذا لم يكن في المعمولِ ضمير يعود على المجرورِ، وإلا تعين الفصل نقله السّيوطي عن أبي حيان. وبهذا يعلم ما في غالب أمثلة الشّارح لمحلِّ الخلاف من المؤاخذةِ قاله سم (صبان).

(قوله: فَذَهَبَ الْجرمي... إلخ) أي: قد أجاز الجرمي من البصريين، وهشام من الكوفيين الفصل بالحالِ نحو: ما أحسن مجرَّدَةً هنداً. وقد ورد في الكلام الفصيحِ ما يدل على جوازِ الفصل بالنداءِ، وذلك كقول عليّ كرّم الله وجهه في حق عمار بن ياسر حين رآه مقتولاً: أعززْ عليّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدلاً، أي: مرمياً على الجَدالة بالفتح وهي الأرض، وهو نثر لا نظم. قال في شرح (التسهيل): وهذا مصحح للفصل بالنداء. وأجاز الجرمي الفصل بالمصدر، نحو: ما أحسن إحساناً زيداً. ومنعه الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر. وأجاز ابن كيسان الفصل بلولا ومصحوبها نحو: ما أحسن لولا بخله زيداً ولا حجة له على ذلك (صبان).

(قوله: وَالأخفشُ والمبرّدُ إلى المَنْعِ) قال في (شرح الكافية) لا خلاف في منعِ تقديمِ المتعجَّبِ منه على فعل التعجبِ، ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور، وتبعه الشراح في نفي أصل الخلاف عن غير الظَّرف والمجرور، قال: كالحال والمنادى (أشموني).

نِعْمَ وَبِئْسَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُما

فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ نِعْمَ وَبِئْسَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

هذا باب نعم وبئس (وما جَرى مَجراهما في المَدْحِ والذَّمِّ مِن حَبَّذا وساءَ ونَحوهما)

(فِعْلانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ نِعْمَ وَبِئْسَ) ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: في المَدْحِ والذّمّ... إلخ**) أي: في المدح والذم كحبذا وساء. واعلم أن لنعم وبئس استعمالين: **أحدهما**: أن يستعملا متصرفين كسائر الأفعالِ، فيكون لهما مضارع وأمر واسم فاعل وغيرها، وهما إذ ذاك للإخبار بالنِّعمة والبؤس، تقول: نعم زيد بكذا ينعم به فهو ناعم وبئس ييأس فهو بائس. **الثاني**: أن يستعملا لإنشاءِ المدح والذمِّ، وهما في هذا الاستعمالِ لا يتصرفان لخروجِهما عن الأصلِ في الأفعال من الدَّلالة على الحدثِ والزَّمانِ فأشبها الحرف، والكلام عليها هنا باعتبار هذا الاستعمال، وتجري فيهما على كلا الاستعمالين اللغات الآتية في الشَّرحِ. أفاده الشاطبي (صبان).

(**قوله: فعلان**) خبر مقدَّم لنعم وبئس.

(**قوله: فعْلَان غيرُ مُتَصَرِّفَين... إلخ**) وفي (التَّصريح): في كيفية حكاية الخلاف في حقيقتهما طريقتان إحداهما أنهما (فعلان عند) جميع (البصريين والكسائي) من الكوفيين (بدليلِ) اتصالِ تاء التأنيثِ السَّاكنة بهما عند جميع العربِ، وفي الحديثِ: «من توضأ يومَ الجمعةِ فبها ونعمتْ ومن اغتسلَ فالغسل أفضل»، وتقول: بئست المرأة حمالة الحطبِ، (واسمان عند باقي الكوفيين بدليل) دخول حرف الجرِّ عليهما في قول بعض العرب وقد بشر ببنت: والله ما هي (بنعمَ الولدِ) نصرها بكاء وبرها سرقة، وقول الآخرِ: وقد سار إلى محبوبتهِ على حمارٍ بطيء السير: نعم السير على بئسِ العير، وأجيب بأن الأصلَ ما هي بولدٍ مقول فيه: نعم الولدُ، ونعم السيرُ على عيرٍ مقول فيه: بئس العير، فحذف الموصوفُ وصفته، وأقيم معمولُ الصفةِ مقامها، فحرف الجر في الحقيقةِ إنما دخل على اسم محذوف. الطَّريقة الثانية، وهي التي حررها ابن عصفورٍ في تصانيفه المتأخرة، فقال: لم يختلف أحدٌ من البصريين والكوفيين في أن نعم وبئس فعلان، وإنما الخلافُ بين البصريين والكوفيين فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعلِ، فذهب البصريون إلى أن نعمَ الرجل جملة فعلية، وكذلك بئس الرجل، وذهب الكسائي إلى أن قولك: نعم الرجل، وبئس الرجل، اسمان محكيان بمنزلةِ تأبط شراً، فنعم الرجل عنده اسم للمدح، وبئس الرجل اسم مذموم، وهما في الأصلِ جملتان نقلتا عن أصلهما، وسمي بهما، وذهب الفراء إلى أن الأصل في نعمَ الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

رجل، نعم الرجل زيد ورجل، بئس الرجل عمرو، فحذف الموصوف الذي هو رجل، وأقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه، فحكم لها بحكمه، فنعم وبئس الرجل عندهما رافعان لزيدٍ وعمر، كما لو قلت: ممدوح زيد ومذموم عمرو. ويرد قول الكسائي والفراء أنهم لا يقولون: إن نعم الرجل قائم، ولا ظننت نعم الرجل قائماً، والطريق الأول هي المشهورة وأصحها أن نعم وبئس فعلان (جامدان)، وعلى ذلك جرى النَّاظم بقوله: فعلان غير متصرفين: نعم وبئس، وإنما لم يتصرفا للزومهما إنشاء المدحِ والذمِّ على سبيلِ المبالغةِ، فنقلتا عما وضعتا له من الدّلالة على المضي وصارتا للإنشاء، فنعم منقولة من قولك: نعم الرجل، إذا أصاب نعمة، وبئس منقولة من قولكِ: بئس الرجل إذا أصاب بؤساً.

وفي (الصبان): وسبب عدم تصرفهما لزومهما إنشاء المدحِ والذمِّ على سبيلِ المبالغة، أي: الإنشاءُ من معاني الحروفِ ولا تصرف في الحروفِ، والمرادُ لزومهما في أحدِ الاستعمالين، فلا ينافي أن لهما استعمالاً آخر فارقاً فيه الإنشاء، قال الدّماميني: وإنما كانا لإنشاء المدح أو الذم؛ لأنك إذا قلت: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو، فإنما تنشئ المدح أو الذم، وتحدثه بهذا اللفظ، وليس المدح أو الذم بموجودٍ خارجاً في أحدِ الأزمنةِ مقصود مطابقة هذا الكلام إياه، حتى يكون خبراً، بل الموجود خارجاً جودة الشخصِ أو رداءته، والقصد بهذا الكلامِ مدحه، أو ذمه بالجودة، أو الرداءة، فقول الأعرابي لمن بشره بمولوده وقال: نعم الولد هي والله ما هي بنعم الولد، ليس تكذيباً له في المدحِ؛ إذ لا يمكن تكذيبه فيه، وإنما هو إخبار بأن الجودة التي حكمت بحصولها خارجاً ليست بحاصلة، فهو تكذيب لما تضمنه الإنشاء من الإخبار بحصولِ الجودةِ. فالتكذيب والتصديق إنما يتسلطان على ما تضمنه ذلك الإنشاء من الخبرِ لا عليه نفسه، وكذا الإنشاء التعجبي، والإنشاء الذي في كم الخبرية وفي رب، هذا معنى كلام ابن الحاجب، قال الرضي: وفيه نظر؛ إذ هذا الذي قرره يطرد في جميع الأخبار؛ لأنك إذا قلت: زيد أفضل من عمرو، فلا ريب في كونه خبراً، ولا يمكن أن تكذب في التفضيلِ، ويقال لك: إنك لم تفضل بل التكذيب إنما يتعلَّق بأفضلية زيد، وكذا إذا قلت: زيد قائم هو خبر بلا شك، ولا يمكن أن تكذب من حيث الإخبار؛ لأنك أوجدته بهذا اللفظ قطعاً، بل من حيث القيام، فكذا قوله: والله ما هي بنعمَ الولد بيانٌ لكون النعمية، أي: الجودة المحكوم بثبوتها خارجاً ليست بثابتة، وكذا في التعجب، وفي كم وربَّ. اهـ. ببعض اختصارٍ.

لِدُخُولِ التَّاءِ السَّاكِنَةِ عليهما في كُلِّ لُغَاتِ العرب، واتِّصالِ ضميرِ الرفعِ بهما في لُغَةٍ حَكاها الكِسائي، وذَهَبَ الكوفيُّونَ ـ على ما نَقَلَه الأَصْحابُ عَنهم في مَسائِلِ الخِلَافِ ـ إلى أَنَّهما اسْمانِ، وقال ابنُ عُصفور: لم يَختلِفْ أَحَدٌ في أَنَّهما فِعلانِ ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: لِدُخُولِ التَّاءِ السَّاكِنَةِ... إلخ) دليل لكونهما فعلين، والتاء الساكنة هو تاء التأنيث كقولنا: نعمت المرأة هند، وبئست المرأة هند.

(قوله: في كُلِّ لُغَات) أي: في جَميعِ لُغَاتِ الْعَرَبِ يُقال: (نِعْمَت، وبِئْسَت) والتَّاءُ الساكنة مِن علاماتِ الفعلِ، كما تقدَّمَ في بابِ المعربِ والمَبني، وكذلك اتصالُ ضَميرِ الفاعِلِ بِهِمَا في حِكايَةِ الكسائي أنَّه سَمِعَ عَن بَعضِ العَرَبِ (نِعِمَّا رَجُلَيْن، ونِعِمُّوا رِجَالاً) وضَميرُ الفاعل لا يَتَّصِلُ إلَّا بِالْفعلِ. وفي (التصريح) يجوز فيهما أربع لغاتٍ فتح الأول وكسر الثاني على الأصلِ، المنقول عنه رفتح الأول أو كسره مع سكون الثاني، وكسرهما عند بني تميم، ولا يجيز الحجازيون فيهما إلا لأصل، قاله الخضراوي في أول (شرح الإيضاح).

(قوله: في لُغَةٍ حَكَاهَا الكِسَائي) فقالوا: نعما ونعموا.

(قوله: وذَهَبَ الكوفيُّونَ... إلخ) يعني: أن قول الكوفيّين باسميّتهما مدوّن في باب المسائل التي اختلف فيها بين الكوفيّين والبصريين والأصحاب، نقل هذا القولُ عنهم في ذلك الباب. (دشتي).

(قوله: إلى أَنَّهمَا اسْمانِ) أي: مبنيانِ على الفتحِ لتضمنهما معنى الإنشاءِ، وهو من معاني الحروفِ. وأورد عليه أن المفيدَ للإنشاءِ الجملة بتمامها لا نعم وبئس فقط، ويجاب بأنهما العمدة في إفادةِ الإنشاءِ. وفي الدماميني نقلاً عن البسيطِ: من قال باسميتهما فما بعدهما مما هو فاعل عندنا ينبغي أن يكون تابعاً عندهم لنعم بدلاً، أو عطف بيان. والمعنى: الممدوح الرجل زيد. اهـ. قال سم: ويبقى الكلام في نحو: نعم رجلاً زيد، ويحتمل أن يقال: إن رجلاً تمييز عن النسبة التي تضمنها نعم بمعنى الممدوح، أي: الممدوح من جهة الرجولية زيد، ويحتمل أنه حال، ثم قياس. ما ذكر في نعم الرجل جر الولد فيما استدلوا به من قوله: ما هي بنعم الولد، أي: ما هي بالممدوح الولد، ولعلهم يروونه بالجرِّ، فإن فرض أنهم يروونه بالرَّفعِ فلعله مقطوع عما قبله، وكذا يقال في العيرِ من قوله: على بئس العير. اهـ. وفي الفارضي من قال باسمية نعم وبئس أعربهما مبتدأ وما بعدهما خبر، ويجوز العكس، حكاه أبو حيان في شرح هذا الكتاب (أشموني).

(قوله: لم يَختلفْ أَحَدٌ في أَنَّهما فِعلانِ) إذا نظرنا إلى نفس الفعلين وحدهما من دون النَّظرِ إلى مجموع الفعل والفاعل.

وإنَّما الْخِلافُ بَعدَ إسْنادِهِما إلى الفاعِلِ، فالبصريُّونَ يقولُونَ: نِعمَ الرجلُ وبِئْسَ الرجُلُ جُملتانِ فِعْليتانِ، والكسائِي: اسْمِيَّتانِ مَحْكِيَّتانِ بِمنزلةِ تَأَبَّطَ شَرّاً نُقِلاً عن أصْلهما، وسُمِّيَ بِهِما المَدحُ والذَّمُّ.

أبو طالب

(**قوله: فالبصريون... إلخ**) وجه قول البصريين على زعمِ ابن عصفورٍ تصدير الجملتينِ بالفعلِ، ووجه قول الكسائي على زعمهِ هو أنهما في الأصل، وإن كانتا جملتين إلا أنهما بعد ذلك وضعتا لإنشاءِ المدحِ، والذم، وحكى فيهما إعرابهما السَّابق على الوضعِ، فصارتا اسميتين، فكونهما جملتينِ باعتبارِ هذا الوضع، لكن لا يخفى أن مراد الكسائي لو كان ذلك، لكان التَّعبير عنهما بالجملتينِ الفعليتين أحسن؛ لأن إثبات صفة الموصوفِ معبر عنه بلفظٍ ينبغي أن يكون من حيث استحقاقُه للتعبير عنه بهذا اللفظ، وقيل: مراد البصريين على زعمِ ابن عصفورٍ أن المخصوصَ خبرُ لمحذوفٍ، فقولنا: نعم الرجل زيد، مثلاً، جملة فعلية، ومراد الكسائي على زعمهِ أن المخصوصَ مبتدأ مؤخَّر ما قبله خبره، فيكون القولُ المذكورُ جملة اسميةً، وهذا خطأ؛ لأن الكلامَ في نعمَ الرجل فقط لا في نعمَ الرَّجل زيد.

الناصية

(**قوله: بَعدَ إسْنَادِهِما إلى الفَاعِلِ**) أي: إذا نظرنا إلى مجموع نعم الرجل، وبئس الرجل.

(**قوله: جُملتانِ فِعْليتانِ**) فنعم وبئس فعل، والرَّجل فاعل.

(**قوله: اسْمِيَّتانِ مَحكِيَّتانِ... إلخ**) فقولنا: نعم الرجل زيد، نعم الرجل مبتدأ وزيد خبره، مثل قولنا: تأبّط شراً قائم، فقوله: (والكسائي اسميتان) مسامحة في التَّعبير، فإن ظاهره إنّ نعم الرجل جملة اسميّة، وليس هذا بمراد للكسائي، بل مراده: إن نعم الرجل مركّبة اسم للمدح، كما أنّ تأبّط شراً اسمٌ لرجلٍ، والمحكي في اصطلاحهم هو اللفظُ المنقولُ على حسب ما كان قبل النقل في الحركاتِ، فلفظ تأبط شراً المنقول من الجملوية إلى العلميةِ بعد باق على حركاتها السّابقة، ولم تتبدّل كما إن نعم الرَّجل المنقول من الجملةِ الفعليّةِ إلى أن صار اسماً للمدحِ باقٍ على فتحِ ميم نعم وضم لام الرجل من غير تغيير (دشتي).

(**قوله: نُقِلا**) بضمّ النونِ وكسر القاف تثنية ماضٍ مجهولٍ.

(**قوله: وسُمِّيَ بهمَا المَدحُ والذَّمُّ**) أي: صارا اسمين للمدح والذمّ من باب علم الجنس.

(**قوله: رافعان**) أعربه الفارضي خبر مبتدأ محذوف، أي: وهما رافعان، وهو أولى من إعرابه نعت فعلان لما يلزم عليه من الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي، وهو المبتدأ، كما قاله الشيخ خالد.

مُـقَـارِنَـيْ أَلْ أَوْ مُـضَـافَـيْـنِ لِـمَـا   قَـارَنَـهَـا كَـنِـعْـمَ عُـقْـبَـى الْـكُـرَمَـا

(رافِعانِ اسْمَيْنِ) فاعِلَيْنِ لَهُما (مُقارِنَيْ أَل) الْجِنْسِيَّة ....

أبو طالب

(**قوله: رافعاً اسمين**) تثنية الاسمينِ باعتبارِ توزيعهما على الفعلينِ لا باعتبار كونهما معاً لكل واحدٍ من الفعلينِ، لأن الكلامَ في الفاعلِ؛ لأن رافعَ المخصوصِ ليس بالفعلين.

الناصية

(**قوله: رافِعَانِ اسْمَيْن**) عند البصريين والكسائي، وأما عند جمهور الكوفيين القائلين باسميتهما، فقال ابن العلج في (البسيط): ينبغي أن يكون المرفوع بعدهما تابعاً عندهم لنعم إما بدلاً أو عطف بيان، ونعم اسم يراد به الممدوح، فكأنك قلت: الممدوح الرجل زيد.

(**قوله: فَاعِلَيْن لَهُمَا**) أي: على القولِ بفعليتهما، وإما على القولِ باسميتهما، فقد أسلفناه.

(**قوله: مقارني أل**) أي: المعرفة؛ لأنها المنصرف إليها اللفظ عند الإطلاق، فلا يدخل لفظ الجلالة والذي.

(**قوله: مُقَارِنَيْ أَل الْجِنْسِيَّة**) أي: معرفين بأل الجنسية) على أحدِ القولين أو العهدية على القولِ الآخرِ، ثم اختلف القائلون بالجنسيةِ على قولين: **أحدهما**: إنها للجنسِ حقيقة، فالجنس كله ممدوح أو مذموم، والمخصوص مندرج تحته؛ لأنه فرد من أفراده؛ ثم نصَّ عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره، ونسب إلى سيبويه، ورد بأدائه إلى التَّكاذب في: نحو قولك: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو. **والثاني**: إنها للجنس مجازاً؛ لأنك لم تقصد إلا مدح معين، ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة. واختلف القائلون بالعهدِ على قولين أيضاً: **أحدهما**: إنها لمعهود ذهني فهي مشار بها إلى ما في الأذهان من حقيقةِ رجلٍ، كما تقول: اشتر اللحم، ولا تريد الجنس، ولا معهوداً تقدم، **والثاني**: إنها للعهدِ في الشخصِ الممدوحِ كأنك قلت: زيد نعم هو، قاله ابن ملكون والجواليقي ومثالهما نحو: نعم العبد وبئس الشرابِ أو معرفين (بالإضافة إلى ما قارنها) أي: أل نحو ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ٣٠﴾ [النحل: ٣٠] ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ ٢٩﴾ [النحل: ٢٩] أو معرفين بالإضافةِ إلى مضاف لما قارنها، كقوله وهو أبو طالب عم النبي ﷺ:

فَـنِـعْـمَ ابْـنُ أُخْـتِ الـقَـوْمِ غَـيْـرَ مُـكَـذَّبٍ   زُهَـيْـرٌ حُـسَـامٌ مُـفْـرَدٌ مِـنْ حَـمَـائِـلِ

كما سيأتي بيانه. (تصريح).

(**قوله: أل الجنسية**) بدليل أنهم لا يقولون: نعم زيد ولا نعم رجل، والتزموا أل، فمحال أن يكون ذلك لتعريف مطلقاً، وإلا لجاز نعم زيد، بل لما يختصُّ به من إفادة التَّوكيدِ، وبدليل نعم المرأة هند، ولو كانت المرأة بمنزلة هندٍ في العهد لم يجز، كما لا يجوز قام هند، وقول بعضهم: إن ذلك لجمود الفعلين منقوضٌ بليس وعسى مع المؤنث.

نحو ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الأنفال: ٤٠] (أَوْ مُضافَيْنِ لِما قارَنَها) أَوْ لِمُضافٍ لِما قارَنَها (كَنِعْمَ عُقْبَى الْكُرَما).

[فَـ] نِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ [غَيْرَ مُكَذَّبِ زُهَيْرٌ حُسامٌ مُفْرَدٌ مِن حَمائِلِ]

أبو طالب

(قوله: ونعم ابن أختِ القومِ)، وهذا بعضٌ من بيتٍ هو هكذا:

ونِعْمَ ابنُ أختِ القومِ غير مكذبٍ زهير حُسام مفردٌ من حَمَائلِ

قاله أبو طالبٍ عمُّ النبي ﷺ، والفاءُ للعطفِ ويروى بالواوِ، وغير مكذبٍ اسمُ مفعولٍ، وزهيرٌ مخصوصٌ بالمدحِ، وهو اسمُ رجلٍ، وحسام، أي: سيف وهو صفته معنى، وكذا قولُه: مفردٌ بالفتحِ، أي: مفرقٌ، والحمائل جمعُ حمالةٍ بالكسرِ، وهي بالفارسية (بندشمشير).

الناصية

(قوله: أَل الْجِنْسِيَّة) لا أل الاستغراقيّة بمعنى الكلِّ.

(قوله: نحو ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الأنفال: ٤٠]) فـ (مَوْلى) و(نَصير) فاعلانِ لِـ (نِعْمَ) مُقَارِنَانِ لِـ (أل) الْجِنْس.

(قوله: أَوْ لِمُضاف) متعلّق بمضافين، أي: مضافين إلى مضافٍ إلى المعرف بأل.

(قوله: أَوْ لِمُضاف لِمَا. قارَنَهَا) أي: أو مضافين لمضاف لما قارنها. أَوْ مُضَافَيْنِ إلى اسم بِلا أَلْ، ولكنه مُضاف إلى مُحلًّى بِأَلْ كقوله: فَنِعْمَ ابنُ أُخْتِ الْقَوْم... إلخ (قوله: فَنِعْمَ ابنُ أُخْتِ الْقَومِ غَيْرَ مُكَذَّبِ) تمامه:

.... زُهَيرٌ حُسَامٌ مُفْرَدٌ مِن حَمَائِلِ

قاله أبو طالب عم النبي ﷺ من قصيدة من الطَّويل. الفاء للعطف. ويروى بالواو. والشَّاهد في: فنعم ابن أختِ القوم، فإن فاعل نعم فيه مظهر مضاف إلى ما أضيف إليه المعرف بأل. وغير مكذب كلام إضافي حال. وزهير مخصوص بالمدحِ مبتدأ. والجملة مقدماً خبره، وهو اسم رجل. وحسام صفته، أي: سيف. ومفرد صفته. والحمائل: جمع حمالة السَّيف بالكسرِ. (المعنى): نِعمَ مُصَاحِب القَوْمِ حال كونه لم يُكذِّبه أحد زهيرٌ الذي هو سيفٌ مَسلُولٌ مجرَّدٌ عن الْغَمْدِ.

(الشَّاهد) في (ابنُ) وهو فاعلُ (نِعْمَ) أُضيفَ إلى (أُخت) الّذي هو بِلَا أَلْ، ولكنه مُضافٌ إلى المُحلّى بأل (الْقَوْمِ) هذا، واشتراط كون الظَّاهر معرفاً بأل، أو مضافاً إلى المعرف بها، أو إلى المضاف إلى المعرف بها. هو الغالب. وأجاز بعضهم أن يكون مضافاً إلى ضمير ما فيه أل، كقوله:

فَنِعْمَ أَخُو الْهَيْجَا وَنِعْمَ شَبَابُهَا ....

والرَّاجح أنه لا يقاس عليه لقلته. وأجاز الفراء أن يكون مضافاً إلى نكرة، كقوله:

فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَا

وَيَـرْفَـعَـانِ مُـضْـمَـراً يُـفَـسِّـرُهْ مُـمَـيِّـزٌ كَـنِـعْـمَ قَـوْمـاً مَـعْـشَـرُهْ

(وَيَرْفعانِ مُضْمَراً) ....

أبو طالب ________________________________

....

الناصية ________________________________

ونقل إجازته عن الكوفيين وابن السَّراج، وخصه عامة الناس بالضَّرورة. وزعم صاحب (البسيط) أنه لم يرد نكرة غير مضافةٍ، وليس كذلك، بل ورد، لكنه أقل من المضافِ نحو: نعم غلام أنت ونعم تيم. وقد جاء ما ظاهره أن الفاعلَ علم، أو مضاف إلى علم، كقول بعض العبادلة: بئس عبد الله أنا إن كان كذا، وقوله عليه الصلاة والسلام: «نعم عبد الله هذا» وكقوله:

بِـئْـسَ قَـوْمُ الـلـهِ قَـوْمٌ طُـرِقُـوا فَـقَـرَوْا جَـارَهُـمْ لَـحْـمـاً وَحِـرْ

وكأنَّ الذي سهل ذلك كونه مضافاً في اللفظ إلى ما فيه أل وإن لم تكن معرفة. وأجاز المبرد والفارسي إسناد نعم وبئس إلى الذي نحو: نعم الذي آمن زيد، كما يسندان إلى ما فيه أل الجنسية، ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين وهو القياس؛ لأن كل ما كان فاعلاً لنعم وبئس، وكان فيه أل كان مفسراً للضمير المستتر فيهما، إذا نزعت منه، والذي ليس كذلك. قال في (شرح التَّسهيل): ولا ينبغي أن يمنع؛ لأن الذي جعل بمنزلة الفاعل، ولذلك اطرد الوصف به (أشموني).

(**قوله: وَيَرْفَعَانِ... إلخ**) أي: يرفعان لفاعلين (مضمرين مستترين وجوباً في نعم وبئس (مفسرين بتمييز) لكلٍّ منهما مطابق لهما في المعنى قابل أل مذكور غالباً، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله: «ويرفعان مضمراً يفسره» مميز (نحو: ﴿بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠]) ففي بئس ضمير مستتر فيها مرفوعٌ على الفاعليةِ، وبدلاً تمييز مفسر له، والتَّقدير: بئس هو، أي: البدل (وقوله) في مدحِ هرم بن سنان:

نِـعْـمَ امـرأً هَـرِمٌ لـم تَـعْـرُ نـائـبـةٌ إلا وكـان لِـمُـرْتـاعٍ بـهـا وَزَرا

ففي نعم ضمير مستتر فيها مرفوعٌ على الفاعليةِ، و(امرأ) تمييز مفسر له، والتَّقدير: نعم هو، أي: المرء هرم، وهو مخصوص بالمدحِ ومن غير الغالب قولهم: إن فعلت كذا فبها ونعمت، قال ابن عصفور: التقدير نعمت فعلة فعلتك، فحذف التمييز والمخصوص، وقال في تفسيرِ الحديث، فبالرخصة أخذ ونعمت رخصة الوضوءِ، وفي (البسيط): لا يحذف التَّمييز لبقاءِ الإبهام، ولعدم مفسر الضَّمير حينئذ؛ ولأنه كالعوضِ من الفاعلِ، ثم قال: إلا أن يعوض منه شيء كالتاءِ في الحديثِ. اهـ. وأرادَ بالحديثِ قوله ﷺ: «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت» ويدلُّ على أن التمييز كالعوضِ من الفاعل، الظَّاهر أنه لا بدَّ أن يكون مما يقبل أل فلا يكون مثلاً وغير أو أفعل من ولا كلمة ما خلافاً للفراءِ، والزمخشري ومن وافقهما، ولا يكاد يجمع بينهما، (وأجاز المبرد وابن السراجِ والفارسي أن يجمع بين التَّمييز والفاعل الظَّاهر) توكيداً، كقوله:

مُستَتِراً (يُفَسِّرُهُ مُمَيِّزٌ كَنِعْمَ قَوْماً مَعْشَرُه) ....

أبو طالب

....

الناصية

نِعْمَ الفتاةُ فتاةٌ هندُ لو بَذَلَتْ رَدَّ التحيةِ نُطْقاً أو بإيماءِ

فجمع بين الفاعلِ والظَّاهرِ وهو الفتاة والتمييز، وهو فتاة (ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقاً)، سواء أفاد معنى زائداً على الفاعلِ أم لا، وحجتهما أن التَّمييز لرفع الإبهام، ولا إبهام مع ظهورِ الفاعلِ، ونقضه ابن مالك بأمرين الإجماع على جواز: له من الدَّراهم عشرون درهماً، وفي التنزيلِ: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة ٣٦]. وقال أبو طالب:

ولقد علمتُ بأنَّ دِيْنَ محمدٍ من خيرِ أديانِ البريَّةِ دِيْنا

والثاني أنه قد جاء في الباء، كقول جرير يهجو الأخطل:

والتَّغلبيونَ بئسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً وأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ

وما قاله سيبويه متعيِّن، ولا حجة فيما أورد عليه في الوجهِ الأول؛ ولأنه من التَّمييز المؤكد، وليس الكلام فيه، وما جاء في البابِ ليس من التَّمييزِ، بل من الحال المؤكدة (وقيل: إن أفاد) التمييز (معنى زائداً) على الفاعلِ الظَّاهر (جاز) الجمع بينهما، (وإلا فلا) يجوز، وصححه ابن عصفورٍ، فالأول، كقوله وهو أبو بكر بن الأسودِ المعروف بابن شعوبٍ:

تَخَيَّرَهُ فلمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ فنعمَ المرءُ مِنْ رَجُلٍ تِهامي

فجمعَ بين الفاعلِ الظَّاهرِ، وهو المرء، والتمييز، وهو رجل المجرور بمن، وقد أفاد التمييز معنى زائداً على الفاعلِ، وهو كونه تهامياً نسبة إلى تهامة بكسر التاء، وهي اسمٌ لكل ما نزل عن نجد من بلادِ الحجازِ، وفي النسبة إليها لغتانِ تهامي بكسر التاءِ وتهامي بفتحها، فإن كسرت شددت ياء النَّسبِ، وإن فتحت لم تشدِدها، والثاني: كقولهِ: نعم الفتاة فتاة، إلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وجَمْعُ تَمْيِيْزٍ وفاعلٍ ظَهَرْ فيه خِلافٌ عنهمُ قَدِ اشْتَهَرْ

(**قوله**: مُستَتِراً) وهذا النّوع الثاني لفاعلها.

(**قوله**: **يفسره مميز**) فإذا قلت: زيد نعم رجلاً لم يعد الضَّمير على زيدٍ، بل على رجلاً. دماميني.

(**قوله**: **مميز**) يجوز وصف هذا المميز، نحو: نعم رجلاً صالحاً زيد، وكذا فصله خلافاً لابن أبي الرّبيع، نحو: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ۝٥٠﴾ [الكهف ٥٠] (همع).

(**قوله**: **كنعم قوماً معشره**) ينبغي إذا جرينا على أن معشره مبتدأ خبره الجملة قبله أن يكون الرَّابط عموم الضَّمير للمبتدأ على أنَّ المراد بالضّمير الجنس، أو إعادة المبتدأ بمعناه على أن المرادَ به الشَّخص، فعلم ما في كلام البعض تبعاً لـ(سم) من الخفاء والقصور. (صبان).

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ ۞ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ

و﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠] وقد يُسْتَغنى عَن التَّمييز لِلْعِلم بِجِنْسِ الضَّمير كقوله ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِها وَنِعْمَتْ».

تتمة: حَكى الأَخْفَشُ أَنَّ ناساً مِنَ الْعَرَبِ يَرْفَعُونَ بِنِعْمَ النكرة مُفردةً ومُضافَةً.

(**وَجَمْعُ**) بَينَ (**تَمْيِيزٍ وفاعِلٍ ظَهَرْ**) كـ «نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلاً» مَثَلاً (**فيهِ خِلافٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ**) فَذَهَبَ سيبويه والسيرافي إلى المَنْعِ ....

أبو طالب

(**قوله: وجمع تمييز... إلخ**) الأفعال المفيدة للإضافة، كالجمع والتَّفريق، والقرب والبعد، ينبغي أن يجعلَ المتحرِّكَ من المضافين فاعلها، والمضاف الآخر مفعولاً لها إذا كان المتحرك أحدهما فقط، وأما إذا كان كلاهما متحركين، أو لم يكن أحد منهما متحركاً، بل يوجدان معاً بالإضافةِ المذكورةِ، فلم يذكر لهذه الأفعال فاعل، بل يكفي بتقييدها بالبينِ على أن ظرفاً والمعنى:

الناصية

(**قوله: كَنِعْمَ قَوْماً مَعْشَرُه... إلخ**) فقوماً وبدلاً تمييزان للضميرِ المستتر في نعم أي: نعم هو قوماً وبئس هو بدلاً.

(**قوله: و﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ۝٥٠﴾** [الكهف ٥٠]. (الشاهد) في (بَدَلاً) حيثُ إنَّه تمييزٌ مفسِّرٌ لـ (هو) المستترَ بَعدَ (بِئسَ) وتقديره: بِئْسَ هو للظَّالِمين بَدَلاً، أَيْ: بِئْسَ العَذابُ بَدَلاً.

(**قوله: لِلْعِلمِ بجنْس الضَّمير**) والتَّمييز لرفعِ الإبهام فلا حاجة إليه.

(**قوله: فَبِهَا وَنِعْمَتْ**) أيْ: ونِعْمَتِ السُّنَّةُ الوُضُوءُ يوم الجُمُعةِ، فَحُذِفَ التَّمييزُ للعلم بجنس الضمير؛ إذْ جِنْسُها (السنة)، وفي (الدشتي): أي: نعمت السنة، فحذفت للعلم بِها.

(**قوله: يَرْفَعُون بنِعْمَ... إلخ**) أي: لا يوجِبُونَ أَنْ يكون فاعله مَعرفةً، فيقولون: (نِعْمَ رَجُل زَيد، و(نِعْمَ غلامُ رَجُلٍ عَمْرو) فالفاعلُ مفردٌ في الأوَّلِ، ومضاف في الثَّاني، يَعني: الجمعُ بين التَّمييز، وبينَ الفاعل الَّذي يكونُ اسماً ظَاهِراً، وهذا هو النَّوع الثَّالث من أنواعِ فاعلٍ: نعم.

(**قوله: عَنْهُمُ**) أي: عن النُّحاةِ.

(**قوله: إِلَى المَنْعِ**) مطلقاً وتأوَّلا ما سمع. وقيل: إن أفاد معنى زائداً جاز، وإلا فلا كقوله:

.... ۞ فَنِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِي

وقوله:

وَقَائِلَةٍ نِعْمَ الفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتَى ۞ ....

لِاسْتِغناءِ الفاعِلِ بِظُهورِهِ عَنِ التَّمْييزِ الْمُبَيِّنِ لَه، والمُبرِّدُ إلى الجَواز، واخْتارَه المصنفُ قال: لأَنَّ التَّمْييزَ قَدْ يُجاءُ به تَوْكِيداً كَما سَبَق، ومِنه قولُهُ:

وَالتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ ... فَحْلاً وَأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ

أبو طالب

وقع الجمع أو التفريق، أو نحوهما، هذا بحسبِ الحقيقةِ، وأما عند إرادةِ المجازِ، فقد يتخلَّف عن ذلك، ولما كان كلام المصنف هذا من القسمِ الرَّابع قدر الشارح لفظ البينِ.

(**قوله: والتغلبيون بئس... إلخ**) قاله جرير في هجو أخطل، وهو من بني تغلب، وهم من نصارى العربِ بقرب الرومِ، والمرادُ بالفحلِ رجالُهم، وبالأم نسائهم، والزلاء كحمراء: اللاصقة

الناصية

أي: من متفت، أي: كريم. وفي الأثر: (نعم المرء من رجل لم يطأ فراشاً، ولم يفتش لنا كنفاً منذ أتانا) وصححه ابن عصفور (أشموني).

(**قوله: بِظُهُورِهِ**) الباء للسببيّة، أي: الفاعل بسبب كونه اسماً ظاهراً مستغنياً عن التَّمييزِ.

(**قوله: والمُبَرِّدُ**) وابن السراج والفارسي والنَّاظم وولده، وهو الصَّحيح لوروده نظماً، ونثراً، فمن النظم قوله:

نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَذَلَتْ ... رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقاً أو بِإِيمَاءِ

وقوله:

وَالتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمُ ... فَحْلاً وَأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ

وقوله:

فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادا ... .

ومن النثر ما حُكِيَ من كلامِهم: نعم القتيل قتيلاً أصلح بين بكر وتغلب. وقد جاء التَّمييز حيث لا إبهام يرفعُه لمجردِ التوكيد، كقوله:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ ... مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينا

كما سيأتي (أشموني). (**قوله: قَدْ يُجَاءُ به تَوْكيداً**) أي: لا يجب أن يكون لرفع الإبهام دائماً، بل قد يكون للتأكيدِ. وفي (الشيرازي): ليس التمييز ـ دائماً ـ مبيِّناً حتى إذا كان الفاعل اسماً ظاهِراً لا يكون محتاجاً إلى التَّمييزِ.

(**قوله: كما سبق**) في بابِ التَّمييز، مستشهداً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة ٣٦].

(**قوله: ومِنه**) أي: ممّا جاء فيه التَّميز للتوكيدِ سواء في المدحِ والذمّ أو غيرهما. (**قوله:**

وَالتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ ... فَحْلاً وأُمُّهُمُ زَلَّاءُ مِنْطِيقُ)

وقوله:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ ... مِنْ خَيْرِ أَدْيانِ الْبَرِيَّةِ دِينا

أبو طالب

العجز خفيفة الألية، والمنطيق مبالغة من النُّطق، والمرادُ به هاهنا: المرأة التي وضعت شيئاً من القطنِ، ونحوه على أليتيها ليراها النَّاس سمينة الإلية، فيرغبون بها، وهذا من دأب فواحشِ العربِ.

(**قوله: ولقد علمت بأن دين... إلخ**) قاله أبو طالب عمُّ النبيِّ ﷺ، والمعنى واضحٌ.

الناصية

قاله جرير هجا به الأخطل؛ لأنه كان تغلبياً.

(**قوله**): والتَّغلبيون، جمع تغلبي نسبة إلى تغلب بفتحِ الفوقيةِ وسكون الغينِ المعجمةِ وكسر اللام، وهو أبو قبيلة من العرب، لكن اللام في المنسوبِ مفتوحة لاستثقالِ كسرتين مع ياء النسبةِ، وقد تكسر، كما قاله الجوهري، وهم قوم من نصارى العربِ بقرب الرُّومِ، طالبهم سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه بالجزية، فامتنعوا من إعطائها له باسم الجزيةِ وصالحوه على أن يعطوها له مضاعفةً باسمِ الصدقةِ، وروي أنه قال لهم: هاتوها وسموها ما شئتم، وهو مبدأ مرفوع بالابتداءِ، وعلامة رفعه الواو نيابةً عن الضمة؛ لأنه جمع مذكر سالمٍ والنُّون عوض عن التنوينِ في الاسمِ المفردِ، وجملة بئس... إلخ في محلٍّ رفعِ خبرِه، والرابطُ الضمير في فحلهمو، وبئس فعل ماض لإفادة الذم، والفحل، أي: الأب وإن كان أصله الذكر من الحيوان فاعله، والجملة في محلٍّ رفع خبرٍ مقدّم، وفحلهمو، أي: أبوهمو، وهو المخصوص بالذمِّ مبتدأ مؤخَّر، والهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع والواو للإشباعِ، والرَّابط بينهما العموم، أو العهد كما مر قريباً وفحلاً، أي: أباً تمييز محوّل عن الفاعل؛ إذ الأصل: بئس فحل الفحل، فحذفَ المضاف وأقيمَ المضاف إليه مقامه، فارتفع ارتفاعه، فصار بئس الفحل، ثم جيء بالمحذوف، وجعل تمييزاً مؤكداً للفاعلِ توكيداً لفظياً، حيث لا إبهام يرفعه التَّمييز كقوله:

ولقد علمتُ بأنَّ دينَ محمدٍ ... من خير أديانِ البريةِ دِيْنا

ويؤخذ منه أنه لا يجب تقديم مميز الظَّاهر على المخصوصِ، وهو كذلك بخلافِ مُميِّزِ الضَّمير، كما مر في قوله: لنعم موئلاً المولى، وأمهمو، أي: والدتهم، الواو لعطف جملة اسمية على مثلِها، وأم مبتدأ والهاءُ مضاف إليه، والميم علامة الجمعِ والواو للإشباعِ، والأمُّ فيها أربعُ لغاتٍ ضمُّ الهمزةِ وكسرِها، وأمة وأمهة، وتجمع على أماتٍ وأمهاتٍ، وزلاء بفتح الزاي وتشديد اللام وتشديد اللام وبالمد، أي: قليلة لحم الأليتين، خبره، ومنطيق بكسر الميم، أي: تتأزر بإزارها لأجل أن تعظم بها عجيزتها، خبر بعد خبر للمبتدأ، وهو صيغةُ مبالغةٍ يستوي فيه المذكَّر والمؤنث، وإلا لقال: منطيقة (يعني): إن هؤلاء القوم الذين هم من نصارى العربِ يذم فيهم أبوهم

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

وأمهم، فيذم أبوهم من حيث كونه أباً بأنه غير عريقٍ في النَّسبِ لسوءِ أولادهِ، وتذم أمهم بأنها قليلة لحمِ الأليتينِ، وتتأزر بالإزار لتعظم به عجيزتها.

(والشَّاهد) في قوله: بئس الفحلِ فحلهمو فحلاً، حيث جمع فيه بين التَّمييزِ وفاعل بئس الظَّاهر، وهو جائزٌ عند المبردِ وابن السراجِ والفارسي والناظم، وولده أفاد التمييز فائدة زائدة عن الفاعلِ، نحو: نعم الرجل فارساً، أم لم يفد نحو: نعم الرجل رجلاً، وهو الصحيح لوروده كما رأيت، وممتنع عند سيبويه والسيرافي، أفاد التَّمييز أم لم يفد؛ لأن التَّمييز لرفع الإبهامِ، ولا إبهام مع ظهورِ الفاعلِ وتأولا ما سمع بجعل فحلاً حالاً مؤكدة لا تمييزاً، أو بجعلِ الجمعِ بين التَّمييز والفاعلِ الظَّاهرِ للشعرِ، وقال الشيخ أبو حيان: وعندي تأويلُ أقربُ من هذا، وذلك أن يدعى ا. في بئس ضميراً، وفحلاً تمييز تأخر عن المخصوصِ بالذَّمِّ، وهو الفحلُ و(فحلهمو) بدلٌ منه، وفيه تفصيل عند بعضِهم، وهو إن أفاد التَّمييز فائدة زائدةٌ عن الفعلِ جاز الجمعُ بينهما، وإلا فلا، وصححه ابن عصفورٍ، وهذا الخلاف إذا كان الفاعلُ ظاهراً، وأما إن كان مضمراً، فيجوز الجمعُ بينهما باتفاقٍ نحو: نعم رجلاً زيد.

(قوله:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينَا)

هذا البيتُ من كلام أبي طالب بن عبدِ المطلبِ، عم النبيِّ ﷺ ووالدُ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

ومفرداته ومعناه في غاية الظُّهورِ.

الإعرابُ: «لقد» اللام موطئة للقسمِ، وقد: حرفُ تحقيقٍ، «علمت» فعل وفاعلٍ، والجملة لا محلَّ لها من الإعرابِ جواب القسمِ «بأن» الباء حرف جرٌ، أن: حرف توكيد ونصب، «دين» اسم أن منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، ودين مضاف، و«محمد» مضاف إليه مجرور بالكسرةِ الظَّاهرةِ، «من خير» جار ومجرور متعلّق بمحذوف خبر أن، وخير مضاف، و«أديان» مضاف إليه، وأديان مضاف، و«البرية» مضاف إليه، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدرٍ مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بعلم، «ديناً» تمييز منصوب الفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: «ديناً» فإنه تمييز على ما عرفت في الإعرابِ، وهو مؤكد لما سبقه، ومما أسلفنا ذكره في بيانِ التأكيدِ في الآيتين تعلم أنه ليس مؤكداً لعامله الذي هو «خير».

وَمَـا مُـمَـيِّـزٌ وَقِـيـلَ فَـاعِـلُ فِـي نَـحْـوِ نِـعْـمَ مَـا يَـقُـولُ الْـفَـاضِـلُ

(ومَا مُمَيِّزٌ) عِندَ الزَّمَخْشَري وكثيرٍ مِن المُتَأَخِّرينَ ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: ومَا مُمَيِّزٌ**) أي: ما الواقعةُ بعد أفعال المدحِ أو الذم، كنعمّا، وبئسما.

(**قوله: وما مميز... إلخ**) أورد عليه بناء على القولينِ الأخيرين من أقوالِ كون ما تمييزاً أن ما مساوية للضميرِ في الإبهامِ، فكيف تكون مميزة له. وأجيب بأن المراد منها شيء له عظمة أو حقارة، أو نحوهما بحسبِ المقامِ، فتكون أخصَّ منه، مع أن التَّمييز قد يكون لتأكيدِ الفاعلِ، على أنها مميز للضمير المستترِ في نعم وبئس، وسكت عن من وهي مثل ما إلا أنها لا تكون معرفةً تامة، بل هي إما موصولة، أو نكرة تامة، أو موصوفة، كقوله:

.... ونِـعْـمَ مَـنْ هُـوَ فِـي سِـرٍّ وإِعْـلانِ

وتقدم الكلامُ على ذلك في الموصولِ (صبان).

(**قوله: وما مُمَيِّزٌ... إلخ**) وفي (التّصريح): بسط القول في ذلك أن يقال: اعلم أن ما هذه على ثلاثة أقسامٍ مفردة، أي: غير متلوة بشيء ومتلوة بمفردٍ، ومتلوة بجملة فعلية، **فالأولى**: نحو: دققته دقاً نِعِمَّا، وفيها قولان: معرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز، وعليهما فالمخصوص محذوف، أي: نعم الشيء الدق، أو نعم شيئاً الدق، **والثانية**: المتلوة بمفرد نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البَقَرَة: ٢٧١] وبئسما تزويج ولا مهر، وفيها ثلاثة أقوالٍ: معرفة تامة، فاعل نكرة تامة تمييز مركبة مع الفعلِ قبلَها تركيب ذا مع حب، فلا موضع لها وما بعدها فاعل، وهو قول الفراء وموافقيه، **والثالثة**: المتلوة بجملةٍ فعلية، نحو: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النِّسَاء: ٥٨]، ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ﴾ [البَقَرَة: ٩٠] وفيها عشرة أقوال ومرجعها إلى أربعةٍ. **أحدها**: أنها نكرة في موضعِ نصبٍ على التمييزِ. **والثاني**: أنها في موضعِ رفعٍ على الفاعليةِ. **والثالث**: أنها المخصوصُ. **والرَّابع**: أنها كافة. فأما القائلون بأنها في موضعِ نصبٍ على التمييزِ، فاختلفوا على ثلاثةِ أقوالٍ: **الأول**: أنها نكرةٌ موصوفة بالفعلِ بعدَها والمخصوص محذوفٌ، وهو مذهب الأخفشِ والزجاجِ والفارسي في أحد قوليه والزمخشري، وكثير من المتأخرين. **والثاني**: أنها نكرة غير موصوفةٍ، والفعل بعدها صفة لمخصوصٍ محذوفٍ. **والثالث**: أنها تمييزٌ والمخصوص ما أخرى موصولة، والفعل صلة لما الموصولة المحذوفةِ، وهو قول الفراءِ، قال المرادي ونقل عن الكسائي. وأما القائلون بأنها في موضعِ رفع على الفاعليةِ فاختلفوا على خمسةِ أقوالٍ: **الأول**: أنها اسم معرفة تام، أي: غير مفتقرٍ إلى صلةٍ، والفعل بعدها صفة لمحذوف، نقله في (التسهيل) عن سيبويه، وقال به ابن خروفٍ. والثاني: أنها موصولة والفعل

فَهِيَ نكرةٌ مَوْصُوفةٌ (وَقِيلَ) أَيْ قال سيبويه وابنُ خَرُوف هي (فاعِلُ) فَتكون معرفةً ناقِصةً تارةً

أبو طالب

. . . .

الناصية

صلتها، والمخصوصُ محذوفٌ ونقل عن الفارسي. **والثالث**: أنها موصولةٌ والفعل صلتها مكتفٍ بها، وبصلتها عن المخصوص، نقله ابن مالك في (شرح التَّسهيل) عن الفراءِ والفارسي. **والرَّابع**: أنها مصدرية سادة بصلتها؛ لاشتمالها على المسندِ والمسند إليه مسند الفاعل والاسم المخصوص جميعاً. **والخامس**: أنها نكرة موصوفة والمخصوص محذوف. وأما القائلُ بأنها المخصوصُ فقال: إنها موصولةٌ والفاعل مستترٌ، وما أخرى محذوفة هي التمييز، وهو قول الكسائي، ونقله المرادي عن الفراءِ. وأما القائل بأنها كافة، فقال: إن ما كفت نعم عن العملِ كما كفت قل، وطال عنه، فصارت تدخل على الجملةِ الفعليةِ (تصريح).

(قوله: فهيَ نكرةٌ مَوْصُوفةٌ) أي: على القول بأنّها تمييز فهي نكرة؛ لأن التمييز نكرة دائماً والجملة بعدها صفتها؛ لأن الجملة تأتي صفة للنكرات.

وفي الأشموني: أما القائلون بأنها في موضعِ نصبٍ على التَّمييزِ فاختلفوا على ثلاثةِ أقوالٍ: الأول: أنها نكرةٌ موصوفةٌ بالفعلِ بعدها، والمخصوص محذوفٌ، وهو مذهب الأخفشِ والزجاجي والفارسي في أحد قوليه والزمخشري وكثير من المتأخرين. والثاني: أنها نكرة غير موصوفة، والفعلُ بعدها صفة لمخصوصٍ محذوف أي شيء. **والثالث**: أنها تمييز، والمخصوص ما أخرى موصولة محذوفة، والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة، ونقل عن الكسائي.

(قوله: هي فاعِلٌ) في (الأشموني) أما القائلون بأنها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال: **الأول**: أنها اسم معرفة تام، أي: غير مفتقر إلى صلةٍ، والفعل صفة لمخصوص محذوفٍ، والتقدير: نعم الشيء شيء فعلت. وقال به قوم منهم ابن خروفٍ، ونقله في (التسهيل) عن سيبويه والكسائي. **والثاني**: أنها موصولةٌ والفعل صلتها، والمخصوص محذوف، ونقل عن الفارسي. **والثالثُ**: أنها موصولة، والفعل صلتها، وهي فاعلُ يكتفى بها وبصلتها عن المخصوصِ، ونقله في شرح (التَّسهيل) عن الفراءِ والكسائي. **والرَّابع**: أنها مصدرية، ولا حذف، والتَّقدير: نعم فعلك، وإن كان لا يحسن في الكلامِ نعم فعلك حتى يقال: نعم الفعل فعلك، كما تقول: أظن أن تقومَ ولا تقول: أظن قيامك. **والخامسُ**: أنها نكرة موصوفة في موضعِ رفعٍ، والمخصوص محذوف، وأما القائلون بأنها المخصوص فقالوا: إنها موصولة والفاعل مستترٌ، وما أخرى محذوفة هي التمييز، والأصل: نعم ما ما صنعت، والتَّقدير: نعم شيئاً الذي صنعته، هذا قول الفراءِ، وأما القائلون بأنها كافة فقالوا: إنها كفت نعم كما كفت قل وطال، فتصير تدخل على الجملةِ الفعليةِ.

(قوله: فتكون معرفةً. . . إلخ) لكون الفاعلِ في هذه الأفعال معرفة دائماً، كما تقدَّم.

وتامَّةً أُخرَى (في نَحْوِ) قَوْلِكَ: (نِعْمَ ما يَقُولُ الْفاضِلُ) وقوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩٠]، ومالَ المصنفُ في شرحِ الكافيةِ إلى تَرْجيح القَوْلِ الثاني.

أبو طالب

(قوله: نعم ما يقول الفاضل) إن كان ما معرفة ناقصة، أي: موصولة، فالتَّقدير: نعم ما يقوله قول الفاضل أو مقوله، وإن كانت تامة، أي: موصوفةٌ بوصفِ القدرِ، فالجملة التي بعدها قامت مقام المخصوصِ، والمعنى: نعم شيء حسن يقوله الفاضل، أي: قوله أو مقوله.

الناصية

وفي (الدشتي): إن كان الواقع بعدها جملة كـ ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ﴾ [البقرة: ٩٠]، ونعم ما يقول الفاضلُ فما ناقصة موصولة، وإن كان الواقع بعدها مفرداً كـ: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ فهي تامّة بمعنى الشيء، والتَّقدير: فنعم الشيء هي والتمام بمعنى عدم احتياجها إلى الصلةِ كالموصولِ، والاسم الواقع بعدها مخصوص. وفي (التصريح): إن وقع بعدها جملة فعلية فهي معرفة ناقصة، أي: موصولة والفعل بعدها صلتها، والمخصوص محذوف، كما في نحو: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء: ٥٨] أي: نعم الذي يعظكم به، وهو منقول عن الفارسي، (و) إن وقع بعدها مفرد فهي (معرفة تامة كما في نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ أي: فنعم الشيء هي)، فكلمة هي المخصوص، وهو منقول عن سيبويه، والأصل: نعم الشيء إبداؤها؛ لأن الكلام في الإبداء لا في الصدقاتِ، ثم حذف المضاف، وأنيب عنه المضاف إليه، فانفصل وارتفع، وقيل: هي (تمييز) فيهما (فهي نكرة موصوفة) بالجملةِ الفعليةِ في المثال الأولِ، وهو مذهب الأخفش (و) نكرة (تامة في) المثالِ (الثاني) وهو فنعما هي لعدمِ الجملةِ، وإلى الخلاف في المتلوة بجملة فعلية أشار النَّاظم بقوله:

ومــا مُــمَــيِّــزٌ وقِــيــلَ فــاعِــلُ فـي نـحـو نِـعْـمَ مـا يـقـولُ الـفـاضِـلُ

(قوله: في نحو قَوْلِكَ: نعم ما يقول الفاضل) أي: من كلِّ تركيب وقع فيه بعد نعم أو بئس (ما) ففيه قولان: **الأوّل**: إنّها تمييز للفاعل المضمر، بِمَعنى (شيئاً) فتكون نكرةً موصوفةً؛ لأنَّ ما بعدها يكونُ نَعتاً لها، فمَعنى الأمثلة يكون هَكذَا: (نِعْمَ شيئاً يَقُولُهُ الفَاضِلُ) و(إنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعْمَ شَيْئاً هي) و(بِئْسَ شَيْئاً اشتَرَوْا به أَنْفُسَهُم). **الثاني**: إنّها هي الفاعلُ لِنعم وبِئْس، فتكون بِمَعنى (الّذي) فإنْ كانَ بَعدَهَا جملة مثل (يقولُ الفاضِلُ) و﴿ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة: ٩٠] فتكون (ما) حينئذٍ معرفةً ناقصةً؛ لأنها موصولةٌ تحتاجُ إلى الصلةِ لِتكملَها، فَمَعنى المثالَيْنِ هكذا: (نِعْمَ الّذي يقولُ الفاضِلُ) و(بِئْس الّذي اشتَرَوْا به أَنْفُسَهُمْ)، وإنْ كان بَعدَها مفردٌ مِثل ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾، فتكون (مَا) حينئذٍ معرفةً تامة بِمَعنى (الشَّيء) غَيْرَ مُحتَاجةٍ إلى مُكمِّلٍ، فيكون مَعنى الآيةِ هَكذَا (فَنِعْمَ الشيءُ هِيَ).

(قوله: إلى تَرْجيح القَوْلِ الثاني) أي: القول بأنّها فاعل؛ إذ الأصل في التميز أن يكون لرفع الإبهام، و(ما) لا ترفع إبهاماً لعدم دلالتها على شيءٍ مخصوص.

وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدا أَوْ خَبَرُ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدا

(وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ) بِالمدحِ والذمِ (بَعْدُ) أيْ بَعْدَ نِعْمَ وبِئْسَ وفاعلهما، نَحو: «نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ»، و«بِئْسَ الرَّجُلُ أَبُو لَهَب»، وهو إمَّا (مُبْتَدَأٌ) خَبَرُهُ الجُمْلَةُ قبله ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: ويذكر المخصوص**) هو المخصوصُ بالمدحِ بعد نعم، وبالذم بعد بئس، وسمي مخصوصاً لأنه ذكر جنسه، ثم خصّ شخصه (يس).

(**قوله: بعد**) أي: وجوباً على ظاهرِ عبارته هنا، وفي (الكافية) وغالباً على ما ذكره في (التسهيل) وجرى عليه في (التوضيح) وهو المتجه الذي ينبغي أن تحمل عليه عبارته هنا، وفي (الكافية) عملاً بما قرروه من حمل الظَّاهر على الصريح (صبان).

(**قوله: أيْ: بَعْدَ نِعْمَ وبِئسَ... إلخ**) الظاهر أو بعد التَّمييز (فيقال نعم الرجل) أو رجلاً (زيد وبئس الرجل) أو رجلاً (أبو لهب)، هذا هو الغالب، وسره أنه لما كان نعم وبئس للمدح العامِّ والذم العامِّ الشائعين في كل خصلةٍ محمودةٍ أو مذمومةٍ، المستبعد تحقيقها سلكوا بهما في الأمرِ العام طريقي الإجمالِ، والتفصيل لقصد مزيد التقرير، فجاؤوا بعد الفعلِ بما يدلُّ على الخصوصِ بالمدح أو الذَّمِّ؛ حتى يتوجه المدح والذم إلى المخصوصِ به أولاً على سبيلِ الإجمالِ؛ لكونه فرداً من الجنسِ، ثم عقبوه بذكر المخصوصِ حتى يتوجه المدح والذم إليه، ثانياً على سبيلِ التفصيلِ فيحصل من تقوى الحكم، ومزيد التَّقرير ما يزيل ذلك الاستبعاد (تصريح).

(**قوله: وهو... إلخ**) أي: المخصوص، ففي المثالين زيد مبتدأ، ونعم الرجل خبر مقدم، وكذلك أبو لهب مبتدأ، وبئس الرجل خبر. وفي (الأشموني) في إعرابه حينئذ، أي: حين؛ إذ ذكر بعد ثلاثة أوجه: أن يكون (مُبْتَدَأ) والجملة قبله خبر (أَوْ) يكون (خَبَرَ اسْمٍ) مبتدأ محذوف (لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا) أو مبتدأ خبره محذوف وجوباً، والأول هو الصَّحيح ومذهب سيبويه. قال ابن الباذش: لا يجيز سيبويه أن يكون المختصُّ بالمدحِ أو الذم إلا مبتدأ، وأجاز الثاني جماعة منهم السيرافي وأبو علي والصيمري. وذكر في (شرح التسهيل) أن سيبويه أجازه، وأجاز الثَّالث قوم منهم ابن عصفور. قال في (شرح التَّسهيل): وهو غير صحيح؛ لأن هذا الحذف لازم، ولم نجد خبراً يلزم حذفه إلا ومحلُّه مشغول بشيء يسد مسده. وذهب ابن كيسان إلى أن المخصوص بدل من الفاعلِ، ورد بأنه لازم وليس البدل بلازم؛ ولأنه لا يصلح لمباشرة نعمَ.

(**قوله: خَبَرُهُ الجُمْلَةُ قبله**) والرَّابط عموم الفاعل، أو إعادة المبتدأ بمعناه كما مرَّ. هذا ولا يجوز غير ذلك عند سيبويه، وابن خروف، وابن الباذش، وقيل: يجوز هذا (ويجوز أن يكون خبر المبتدأ واجب

وَإِنْ يُـقَـدَّمْ مُـشْـعِـرٌ بِـهِ كَـفَـى كَـالْـعِلْـمُ نِعْـمَ الْـمُـقْـتَنَـى وَالْـمُـقْـتَفَـى

(أَوْ خَبَرُ اسْمٍ) مَحذُوفٍ (لَيْسَ يَبْدُو) أَيْ: يَظهر (أَبَداً) كما ذَكَرْتُ لَكَ في آخِرِ بابِ الْمُبْتَدَأِ.

(وَإِنْ يُقَدَّمْ) هو ....

أبو طالب

(**قوله: محذوف**) أي: لا منوي.

(**قوله: هو أو مشعر**) لما كان قوله: مشعر به مشعراً بأن العلمَ في المثالِ، ونحوه ليس مخصوصاً، بل مشعراً به مع أنه مخصوص قدر قوله: وهو، لدفعِ هذا الإشعارِ.

الناصية

الحذف، أي: الممدوح بزيد والمذموم أبو لهب) وهو مذهب الجمهور ومنهم الجرمي والمبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وغيرهم، وقيل: يتعين الثاني، وقيل: مبتدأ حذف خبره، وإليه ذهب ابن عصفورٍ، وقيل: بدل من الفاعل وإليه ذهب ابن كيسانَ، واقتصر في النَّظمِ على القولين الأولين، فقال:

ويُـذكـر الـمـخـصـوصُ بـعـد مـبـتـدا أو خـبـر اسـمٍ لـيـس يـبـدو أبـدا

(صبان). (**قوله: أو خبر اسم... إلخ**) فالتقدير: نعم الرجل هو زيد، وبئس الرجل هو أبو لهب، فزيد وأبو لهب خبران لهو المقدّر.

(**قوله: كَمَا ذَكَرْتُ لَكَ في آخِرِ بَاب الْمُبتَدَأ**) في قوله: (تنبيه: يجب حذف المبتدأ في مواضع)، والموضع الثاني منها هو ما نحن فيه. وفي (الشيرازي) بَعدَ تَفسيرِ بَيْتِ النَّاظِم:

(وَأَتَـمّ تَـبْـيِـيـنِـيَ الْـحَـقَّ مَـنُـوطـاً بِـالْـحَـكَـمْ) ....

قالَ الشَّارحَ (تنبيهٌ: يَجبُ حذفُ المبتدأ في مَوَاضِعَ) ثم قالَ: (الثاني) إذا أُخبِرَ عَنه بِمَخْصُوصِ نِعْمَ كنِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ) (إِذَنْ) فـ (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ) له إعرَابَانِ: (الأوَّل): زيدٌ مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ، وجُملةُ نِعْمَ الرجلُ خَبرٌ مُقَدَّمٌ. (الثاني) زيدٌ خَبرٌ لِمبتدإٍ مَحذُوفٍ دَائِماً، تقديره: هو زيدٌ.

(**قوله: وَإِنْ يُقَدَّمْ هو... إلخ**) أي: المخصوصُ بِالْمدحِ، أَوِ المخصوص بِالذّم (أَوْ مُشِعرٌ به) أيْ: مَا يَدُلُّ عليه كـ (ضميره).

وفي (التصريح): ومن غير الغالب أنه (قد يتقدم المخصوص) على نعم وبئس(فيتعين كونه مبتدأ) على القولِ بفعليتهما والجملة بعده خبره (نحو: زيد نعم الرجل)، وعَمْرٌو بئس الرجل، وجوزوا على القولِ باسميتها أن يكونا مبتدأين، والمخصوص الخبر وبالعكس (وقد يتقدّم) في الكلام (ما) أي: شيء (يشعر به) أي: بالمخصوص بالمدحِ أو الذمّ (فيحذف) المخصوص جوازاً للعلم به، (نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَهُ صَابِرًا نِّعْمَ الْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤] أي: هو) أي: أيوب فحذف المخصوص بالمدح، وهو ضمير أيوب لتقدُّم ذكر أيوب في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ﴾ [ص: ٤١] وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

أَوْ (مُشْعِرٌ بِهِ كَفى) ذلِكَ عن ذكره بَعدُ (كَالْعِلْم نِعْمَ الْمُقْتَنى والْمُقْتَفى) ونَحو ﴿إِنَّا وَجَدْنَهُ صَابِرًا نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤].

أبو طالب

(قوله: ولك أن تقول... إلخ) يعني: إن حذف وجه الشبه في المتنِ يشعر بعمومه، وعمومه يقتضي أن يكون ساء مثل بئس في الاختلافِ في الفعليةِ، وأن تشك فيه وتسأل عنه مع أن الظاهر عدمُ الخلافِ في فعليةِ ساءَ.

الناصية

وإن يُـقَـدَّم مُـشْـعِـرٌ بـه كـفـى ....

(وليس منه) أي: من حذف المخصوصِ قول النَّظم. العلم نعم المقتنى والمقتفى. (وإنما ذلك من التَّقديم) المخصوص لا من حذفه، هذا إذا رفعنا العلم على الابتداء، أما إذا جعلناه خبراً لمبتدأ محذوفٍ تقديره: هذا العلم على حدِّ: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾ [النور: ١] أي: هذه سورة، أو مفعولاً لفعلٍ محذوفٍ تقديره الزم العلم، ونحوه، فيكون من الحذفِ لا من التَّقديم، كما ذكر النَّاظمُ:

(قوله: أَوْ مُشْعِرٌ بِهِ) أي: لفظ مشعر بمعنى المخصوصِ، أي: دال عليه سواء صلح؛ لأن يكون المخصوص نفسه لو أخر كما في مثال المتن أَوْ لا، نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَهُ صَابِرًا﴾ [ص: ٤٤] هذا هو المناسبُ لصنيع الشَّارحِ وقوله: كفى، أي: عن ذكر المخصوصِ، ولم يكن مخصوصاً وإن صلح لكونه مخصوصاً، لو أخر هذا ظاهر عبارتهِ الذي جاراه الشَّارح، وسيأتي فيها وجه آخر (صبان).

(قوله: أو مشعر... إلخ) عبارته هنا وفي (الكافية) توهم منع تقديم المخصوصِ، وأن المتقدِّم مشعر به فقط، وإن صلح له حيث قال أولاً: ويذكر المخصوص بعد ثمَّ قال: وإن يقدم... إلخ، ثم مثل بمثل يصلح المقدَّم فيه؛ لكونه مخصوصاً إذا أخر؛ لأن العلم مبتدأ خبره الجملة بعده وهو خلاف ما صرح به في (التَّسهيل) من جوازِ تقديمه، واختاره الموضح بشرطِ صلاحيته للتأخيرِ؛ ولذا اعترض مثال المتن بأنه من تقديم المخصوصِ لا المشعر به، إلا أن يجعل العلم مفعولاً بمحذوفٍ، أي: الزم العلم أو خبر المحذوف، أي: الممدوح العلم أو عكسه، وجملة: نعم المقتنى مستأنفة فيكون من تقديم المشعرِ لا المخصوصِ؛ لعدم صلاحيته للتأخرِ، لكونه من جملةٍ أخرى، ويراد بقوله: ويذكر المخصوص بعد أي غالباً، وقوله: وأن يقدم مشعر به، أي: بمعناه كفى عن ذكره مؤخراً أعمُّ من كونِ المقدَّم مخصوصاً، إن صلح أو غيره، إن لم يصلح، وإذا قدَّم المخصوصَ كان مبتدأ خبره الجملة بعده قولاً واحداً، ولا يأتي فيه الخلاف المتقدِّم.

(قوله: كَالعِلْم نِعْمَ المُقْتَنَى وَالمُقْتَفَى) فالعلمُ مبتدأ قولاً واحداً، والجملة بعده خبره، ويجوزُ دخول الناسخِ عليه نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَهُ صَابِرًا نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤] وقوله:

إِنَّ ابْـنَ عَـبْـدِ الـلـهِ نِـعْـ ـمَ أَخُـو الـنَّـدَى وَابْـنُ الْـعَـشِـيـرَهْ

وقوله:

وَاجْعَلْ كَبِئْسَ سَاءَ وَاجْعَلْ فَعُلَا   مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلا

(وَاجْعَلْ كَبِئْسَ) في جميعِ ما تَقدَّمَ (ساءَ) ....

أبو طالب ______

....

الناصية ______

إذَا أَرْسَلُونِي عِنْدَ تَعْذِيرِ حَاجَةٍ   أُمَارِسُ فِيهَا كُنْتُ نِعْمَ الْمُمَارِسُ

(أشموني). (قوله: كَالْعِلْم نِعْمَ الْمُقْتَنَى والمُقْتَفى) تقديره: (نِعْمَ الْمُقْتَنَى والْمُقْتَفى العِلْمُ) فَذِكْرُ (الْعِلْم) ـ الّذي هو الْمخصُوصُ بِالْمَدح ـ أَوَّلاً، أَغْنى عَن ذِكرِهِ بَعْداً، والْمَعنى: الْعِلْمُ نِعمَ الشَّيءُ الَّذي يَأخُذُه الإنسانُ ويَتبعه. وفي (الدشتي): ففي المثال الأول قدّم المخصوص نفسه، وهو العلم، والتقدير: نعم المقتنى العلم، وفي الثاني قدم ما يشعر بالمخصوصِ، وهو ضمير وجدناه لعوده إلى أيّوب، وهو المخصوص، فبذكر ضميره سابقاً اكتفى عن ذكرِه بعد نعم.

(قوله: ونَحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [صٓ: ٤٤]) (الشّاهد) في ضمير (وَجَدْنَاهُ) وهو ضميرُ المخصوصِ بِالْمدحِ قُدِّمَ فَأَغْنى عن ذكرِه بَعدَ ذَلِكَ، وتقديره: نِعْمَ العبدُ أيّوب، فَلَمَّا قُدِّمَ ضميره، ـكَ ذِكره بَعدَ ذَلِكَ.

هذا، وفي (الدَّشتي) فالآية مثال لرفعه الضَّميرِ المستتر المميّز بنكرة، والمثال بعدها لرفعه ظَّاهر المعرّف بأل، والأخير للظاهر المضاف إلى المعرّفِ بأل.

(قوله: وَاجْعَلْ كَبِئْسَ) معنى وحكماً، أي: في أصل المعنى هو الذمُّ، فلا يرد أنها تفيد مع ذلك معنى التعجب، وفي الأحكامِ الثابتة لبئس قيل: المناسب حذف المعنى؛ لأن مماثلتها لها في المعنى لا تحتاج إلى الجعلِ. ورد بأن المرادَ بالمعنى إنشاء الذمّ العامِّ، وهو بالجعل لا معناها الأصلي قبل الجعل (صبان).

(قوله: ساء) بالمد، وهو المنبه عليه في النظم بقوله: واجعل كبئس ساء (فإنه في الأصل سوأ بالفتح) من السوء ضد السرور من ساءه الأمر يسوءه إذا أحزنه، فهو متعدٌّ منصرف، ((فحول إلى فعل بالضمِّ فصار قاصراً، ثم ضمن معنى بئس فصار جامداً قاصراً محكوماً له ولفاعله بما ذكرناه) في بئس (تقول) في الفاعلِ المقرون بأل: (ساء الرجل أبو جهل) وفي المضافِ إلى المقرونِ بأن (ساء حطب النّار أو لهب) وفي المضمرِ المفسر بالتّمييز ساء رجلاً، وفي التنزيل: ﴿وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا ۝٢٩﴾ [الكهف ٢٩] في ساء ضميرٌ مستترٌ مرفوع على الفاعليةِ، يعود على النّار، ومرتفقاً تمييز على حذفِ مضافٍ، أي: نار مرتفق؛ لأن التمييز لا بد أن يكون عين المميز في المعنى، والمرتفق: المتكأ (و) مما يحتمل الفاعلية والتّمييز ﴿سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ۝٤﴾ [العنكبوت: ٤] فيجري في ما الخلاف المتقدّم، فإن جعلناها فاعلاً فهي معرفة ناقصة، أي: ساء الذي يحكمونه. وإن جعلناها تمييزاً، فهي نكرة موصوفة، أي: ساء شيئاً يحكمونه، وعليهما فالمخصوص بالذم محذوف، وقال الأخفش والمبرد:

نَحْوَ: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٧] و«ساءَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» و«ساءَ غُلامُ الْقَوْمِ زَيْدٌ».
ولَكَ أَنْ تَقُولَ: هَلْ هي مِثلها في الاخْتِلافِ في فِعْلِيَّتِها.

أبو طالب

. . . .

الناصية

يجري فعل المضموم العين في المدحِ والذمِّ مجرى فعل الدَّال على التعجب، فلا يلزم فاعله أل أو الإضمار، وهو الصَّحيح (و) على هذا يجوز (لك في فاعل فعل المذكور أن تأتي به اسماً ظاهراً مجرداً من أل، وأن تجره بالباء) الزَّائدة تشبيهاً بفاعلِ أفعل في التَّعجبِ (وأن تأتي به ضميراً مطابقاً) لما قبله، فالظَّاهر المجرد من أل (نحو: فهم زيد) حملاً على ما أفهم زيداً، والمجرور بالباء وهو الأكثر نحو: حسن بزيد حملاً على أحسن بزيد. (وسمع) من العرب) (مررت بأبيات جاد بهن أبياتاً وجدن أبياتاً) حكاه الكسائي بزيادة الباء في الفاعل أولاً، وتجرده منها ثانياً، وأصل جاد بهن أبياتاً جدن أبياتاً من جاد الشَّيء جودة؛ إذا صار جيداً، وأصل جاد: جود بفتح العين، فحول إلى فعلٍ بضمِّها، والقصد المبالغة والتعجب، وزيدت الباء في الفاعل، وعوض من ضمير الرفع ضمير الجرِّ، فقيل بهن، وأبياتاً تمييز وجدن أبياتاً؛ على الأصلِ من عدمِ زيادةِ الباء، فلذلك ثبت ضمير الرَّفع، وأبياتاً تمييز، وفي كل منهما الجمع بين الفاعلِ والتَّمييزِ، وقال الطرماح:

(حُبَّ بالزَّورِ الذي لا يُرى   مِنْهُ إلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمامُ

(أصله حب الزَّور) بفتح الزاي بمعنى الزَّائر (فزاد الباء) في الفاعل حملاً على أحبب بالزورِ، (وضم الحاء لأن فعل المذكور يجوزُ فيه أن تسكن عينه، وأن تنقل حركتها إلى فائه)، ولو كانت الفاء غير حلقية خلافاً لظاهرِ (التَّسهيل)، (فتقول: ضَرْب الرجل) بفتح الضادِ وسكون الراءِ، (وضُرْب الرَّجل) بضمِّ الضادِ، وسكونِ الرَّاءِ. وصفحة كل شيء: جانبه، واللمام بكسرِ اللامِ جمع لِمَّة بالكسرِ وتشديد الميمِ، وهو الشعر يجاوز شحمةَ الأذنِ، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وما سوى ذا ارفع بحب أو فجُرّ   بالباء . . . .

ومثال الضَّمير المطابق ما قبله: الزَّيدان كرما رجلين، والزَّيدون كرموا رجالاً، حملاً على ما أكرمهما رجلين، وما أكرمهم رجالاً (تصريح).

(**قوله: نَحو:** ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٧].

(**قوله: و«ساءَ الرَّجُلُ زَيْدٌ»... إلخ**) إنَّما جاءَ بِثلاثةِ أمثلةٍ، **الأوَّل**: لِلَّذي فاعلُهُ مُضمرٌ مُفَسَّرٌ بتمييزٍ (مَثَلاً)، **والثاني**: لِلَّذي فاعلُهُ اسمٌ ظاهرٌ مَعَ أَلْ (الرجل)، **والثَّالث**: لِلَّذي فاعلُهُ اسمٌ ظاهرٌ مُضافٌ إلى ما فيه أَلْ (غُلَامُ الْقَوْمِ) (شيرازي).

(**قوله: ولَكَ أَنْ تَقُولَ: هَلْ هي مِثلها في الاخْتِلافِ في فِعْلِيَّتِهَا**) يعني: أن تشبيه المصنّف ساء ببئس يقتضي أن يكون مشابهة لبئس في جميع الأحكامِ حتّى في الاختلافِ في فعليّتها، مع أنّه لم

(وَاجْعَلْ فَعُلا) بِضَمِ الْعَيْنِ الْمَصُوغِ (مِن ذِي ثَلاثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلا) نَحو: «عَلُمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» و﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥] ....

أبو طالب

....

الناصية

يسمع اختلاف في فعلية ساء، وهذا إشكال على المصنّف. وفي (الشيرازي) ظاهِرُ عِبارَةِ النّاظِم حَيْثُ قال: (واجْعَلْ كَبِئْسَ سَاءَ) ولم يُبَيِّنْ في أيِّ شَيْءٍ، فَحَذْفُ وَجْهِ الشَّبَه يَقْتَضي العُمُومَ.

فَمعنَاه: اجْعَل سَاءَ مِثلَ بِئس في جَميعِ الأشياءِ، وكما أَنَّ (بِئْسَ) فيه خِلافٌ هَلْ هو فعلٌ أَمْ لا؟ يجب أَنْ يكونَ هذا الخِلافُ أَيضاً في (سَاءَ) مَعَ أنَّه لم يقل أَحَد بِأَنَّ (سَاءَ) ليس بفعلٍ. وهذِهِ العِبارَةُ مِن الشَّارح إشكالٌ عَلَى النَّاظِم.

(**قوله: وَاجْعَلْ فَعُلَا... إلخ**) يعني: إنّه يصلح كل فعل ثلاثيّ أن يستعمل للمدحِ والذمِّ، بشرط أن تضمّ عين فعله إن لم تكن مضمومة في الأصلِ، ويترتّب عليه جميع أحكام نعم وبئس من لزومِ الفاعلِ والمخصوصِ، وأقسام الفاعل، وغير ذلك، تقول: علُم زيد بضمِّ اللامِ، أي: نعم العالم زيد، وخبث زيد، أي: بئس الخبيث زيد، فالفاعل ظاهر معرّف باللام، وتقول في الفاعل المضمر المفسر بالنَّكرة: فهم رجلاً زيد، وخبث رجلاً عمرو (دشتي).

(**قوله: واجعل فعلا**) يدخل فيه، كما قاله (سم): حب مع غير ذا، فيثبت له جميع ما ثبت لنعم من الأحكام، ومنه الجمع بين الظّاهر والتّمييز على القولِ بجوازه، وهو الصَّحيح والإسناد إلى الضَّمير وغيره (صبان).

(**قوله: من ذي ثلاثة**) أي: حالة كون فعل كائناً من فعل ذي ثلاثة أحرف، وليس المراد محوّلاً من ذي ثلاثة حتى يرد اعتراض ابن هشام، بأن عبارة المصنف ظاهرة في المحوّلِ عن فعل بالفتح أو الكسر (صبان).

(**قوله: كنعم**) أي: كباب نعم فيدخل بئس فهو من حذف المضاف، أو من بابِ الاكتفاء (سم).

(**قوله: مسجلاً**) أما صفة مفعول مطلق لأجعل، أي: جعلاً مطلقاً، أي: في جميع الأحكامِ، وعلى هذا حل الشارح وهو أقرب، وإما حال من فعل، أي: حالة كونه مطلقاً عن التقييدِ بضمِّ العينِ أصالة. وما في كلام البعضِ مما يخالف ذلك غير ظاهر (صبان).

(**قوله: نَحو: «عَلُمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ... إلخ»**) المثال الأول لما إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً معرّفاً باللامِ، والثاني لما كان الفاعل ضميراً مميزاً بنكرة. وفي (الشيرازي) فـ (عَلُمَ) - بِضَم عَيْنِ الفعل - يُعطِي مَعنى (نِعْمَ) و(كَبُرَتْ) مَعنَى (بِئْسَتْ) أيْ: نِعمَ الرجُلُ زيدٌ، وبِئست كلمةً تَخْرُجُ مِن أَفْواهِهِم، والمثالُ الأوّل فاعلُهُ اسمٌ ظاهرٌ مُحلًّى بألْ وهو (الرجلُ) والمِثالُ الثاني: فاعلُهُ ضَمير مستتر فَسَّرَهُ تَمييز هو (كلمةً).

وفي فاعِلِه الْوَجْهانِ الآتِيانِ في فاعِلِ حَبَّ. وقوله: «مُسْجَلا» أيْ: مُطلَقاً، أَشارَ به إلى خِلافِ قائِلٍ بِما ذُكِرَ في غَيرِ عَلِمَ وَجَهِلَ وَسَمِعَ ....

أبو طالب

(قوله: إلى خلافِ قائل... إلخ) هذا إما بالإضافةِ، أي: خلاف شخص قائل، وإما بالتوصيفِ على أن يكون نسبة القول إلى الخلافِ تجوزاً، ثم وجهُ الخلافِ سماعُ استعمالِ تلك الثلاثة في المدحِ والذمِّ من غيرِ تغيرِ حركة أصلها، وكان المصنف لم يعبأ بهذا الاستعمالِ فحكمَ بالإطلاقِ.

الناصية

(قوله: وفي فاعِلِه الْوَجْهانِ... إلخ) وهمَا: إمّا ذَلك الضميرُ المُفَسَّرُ بتمييزٍ والاسْم المعرَّف الّذي بعده، أوِ الجُملة الّتي بَعدَها. فَفي (عَلُمَ الرجُلُ زيدٌ) الفاعلُ إمَّا (الرجُلُ)، أوْ جُملَةُ (الرجُلُ زيد) وفي ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥] الفاعلُ إمّا الضّميرُ المستترُ بَعْدَ ﴿كَبُرَتْ﴾ أوْ جُملةُ ﴿كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ (شيرازي).

(قوله: الآتِيَانِ) بقوله: (وما سوى ذا ارفع بحبَّ أو فجر) أي: يجوز في فاعل فعل مضموم العين أيضاً أن يرفع أو يجرّ بالباء، **فالأولُ**: نحو: خبث زيد، **والثاني**: نحو: خبث بزيد (دشتي).

(قوله: مُسْجَلاً) أي: مطلقاً. يقال: أسجلت الشيء؛ إذا أمكنت من الانتفاع به، مطلقاً، أي: يكون له ما لهما من عدم التصرفِ، وإفادة المدح أو الذم، واقتضاء فاعل كفاعلهما، فيكون ظاهراً مصاحباً لأل، أو مضافاً إلى مصاحبها، أو ضميراً مفسراً بتمييز، وسواء في ذلك ما هو على فعل أصالة، نحو: ظرف الرَّجل زيد، وخبث غلام القوم عمرو، وما حول إليه نحو: ضرب رجلاً زيد، وفهم رجلاً خالد (صبان).

(قوله: أَشَارَ به... إلخ) أي: أشار بذلك إلى خلافِ من يقول بذلك، ويجوّز ذلك في غير هذه الأفعال الثلاثةِ، مثل كبر وشرف ونطق وأمثالها، وأما في علم وجهل وسمع فعينها باقية على الكسرِ، ولا يضمُّ سواء في المدحِ والذمّ أو في غيرهما، فأشار المصنف بقوله: مطلقاً إلى أن تغيير حركة عينِ الفعلِ إلى الضمِّ يجري في كل فعل ثلاثي حتّى الأفعال الثلاثة، ولا يعتني بخلافِ هذا المخالف، ويمكن أن يكون المعنى: أنه أشار به إلى خلافِ قائل بما ذكر، أي: بقيام الفعل الثلاثي مضموم العين مقام نعم وبئس في غير الأفعال الثلاثة، أي: إنّ الصالح لذلك هو هذه الثلاثة فقط، لا غيرها من الأفعال، فأشار إلى أنّ ذلك يقع في كل فعل ثلاثي، ولا يختصُّ بهذه الثلاثةِ وعلى التّقديرين الجارّ والمجرور (في غير) متعلّق بخلاف إلّا أن المرادَ بقوله: (بما ذكر) يختلف على التقديرين فعلى الأول (ما ذكر) عبارة عن تحوّل حركة العين إلى الضمّةِ، وعلى الثاني (ما ذكر) هو قيام فعل مضموم العين مقام فعل المدحِ والذّمّ.

(قوله: إلى خِلافِ قائِلٍ... إلخ) يَعني: قال بَعض بِثُبُوتِ حُكْم ومَعنى (نِعْمَ وبِئْسَ) في كُلِّ فِعلٍ ثُلاثِيٍّ على وَزنِ (فَعُلَ) غير (عَلِمَ، وجَهِلَ، وسَمِعَ)، فإنَّها لا تكونُ بِمَعنى وبِحُكْم (نِعْمَ وبِئْسَ)، فقال النَّاظِمُ: كلّ فعل ثُلاثيٍّ مطلقاً، أَيْ: سَواء كانَ غيرَ هذِهِ الثلاثة أو كانَ أَحَد هَذه الثلاثة (شيرازي).

وَمِــثْــلُ نِــعْــمَ حَــبَّــذَا الْــفَــاعِــلُ ذَا   وَإِنْ تُــرِدْ ذَمّــاً فَــقُــلْ لَا حَــبَّــذَا

(وَمِثْلُ نِعْمَ) في مَعْناها وحُكْمِها (حَبَّذا) كقولِهِ:

يَـا حَـبَّـذا جَـبَـلُ الـرَّيَّـانِ مِـنْ جَـبَـلٍ   [وَحَـبَّـذا سـاكِـنُ الـرَّيَّـانِ مَـنْ كـانـا]

وقولِهِ:

[بِـاسْـمِ الإلـهِ وَبِـهِ بَـدَيْـنـا   وَلَـوْ عَـبَـدْنـا غَـيْـرَهُ شَـقِـيْـنـا]

فَـحَـبَّـذا رَبّـاً وَحَـبَّ دِيـنـا

أبو طالب

(**قوله: وحكمها**) لم يقل: في أحكامِها لعدمِ مماثلته له في جميعِ الأحكامِ.

(**قوله: يا حبذا جبل... إلخ**) آخره على ما وجدت في بعضِ النسخِ غير المعتبرة: فإنه جنة ما فوق جنات.

(**قوله: فحبذا رباً... إلخ**) ما قبله:

الناصية

(**قوله: وَمِثْلُ نِعْمَ في مَعْناهَا... إلخ**) أي: إنشاء المدحِ العامِّ، أي: وفي الفعلية على الأصحِّ والمضي والنقلِ إلى الإنشاء والجمود، وتفارقها في أنها لا يجوزِ في لفظها إلا هيئة واحدة، وفي جواز دخول لا عليها، ودخول لا عليها من غير شذوذٍ، بخلافِ نعم، وإن احتيج إلى التأويل في المحلين. اهـ. (يس).

(**قوله: في مَعْنَاهَا وحُكْمِهَا**) أما معناها فكونها للمدح، وأما حكمها ففي لزومها الفاعل والمخصوص، وأقسام فاعلها.

(**قوله: حَبَّذَا**) وتزيد عليها بأنها تشعر بأن الممدوحَ محبوبٌ وقريبٌ من النفسِ، مفاده استفادة القرب من حبَّ، لاستلزام الحب له، وهذا لا ينافي استفادته من ذا أيضاً، حتى يعارض ما سينقله عن (شرح التَّسهيل). هذا، وأشير به إلى أن في عبارةِ المصنف مسامحة؛ لأن المماثل لنعم حب فقط لا حبذا، وإنما ارتكبها اتكالاً على وضوحِ الحالِ بقوله: الفاعل ذا، وأما قول البعض: تبعاً لشيخنا، إنما ارتكبها إشارة إلى أن مماثلتها، نعم إذا اتصلت بذا فيرده أنها تماثل نعم في نحو: حب رجلاً زيد، مما قصد به إنشاء المدح والتَّعجب، وإن لم تتصل ذا بحب كما مرَّ، فتدبر (صبان).

(**قوله: يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ**) (الرّيّان) اسم جَبَلٍ في بلادِ (طَيئ) (المَعنى): جَبَلُ الرَّيان نِعْم الجَبَلُ مِن حيثُ الجبلية، ونِعْمَ سَاكِنُ ذلك الجَبَل، أيّاً كان ذَلِكَ الساكنُ (الشَّاهد) في (حَبَّذا) جاءَ بِمعنى نِعْمَ، وفاعلُهُ اسمٌ مضافٌ إلى مُحَلّى بِألْ. وفي (الدشتي) فحبّ فعل مدح، وفاعله ذا، وجبل الريّان إن قرئ بالرّفعِ فهو مخصوص، وإن قرئ بالنصب، فبتقدير: أعني.

(**قوله: فَحَبَّذَا رَبًّا وَحَبَّ دِينا**). قبله:

والصحيح أنَّ حَبَّ فِعلٌ ماضٍ ....

أبو طالب

بــاســم الإلــهِ، وبــه بــديــنــا ولــو عَــبَــدْنَــا غــيــرَه شَــقــيــنــا

قاله عبد الله بن رواحة الأنصاري، وبدينا، أي: ابتدأنا، والمعنى واضح.

الناصية

بِــاسْــمِ الإلَــهِ وَبِــهِ بَــديــنَــا وَلَــوْ عَــبَــدْنَــا غَــيْــرَهُ شَــقِــيــنَــا

فحَبَّذَا..

قاله عبد الله بن رواحة الأنصاري الصحابي رضي الله عنه. أي: أبتدئ بسم الله. وقوله: وبه بدينا بكسر الدَّالِ. أي: ابتدأنا، تأكيداً للأولى. والشاهد في وحب ديناً، حيث جاء حب للمدح مفتوحة الحاء مع غير ذا. والتَّقدير: حبّ عبادته. وذكر ضميرها لتأولها بالدِّين. وكان الأصل ضم حائه، وفتحت هنا وهي لغة. وربّاً وديناً منصوبان على التَّمييزِ. وفي (الشيرازي): (المَعنى): نَستعينُ بِاسْمِ الله، وبِاسْمِ الله بَدَأْنَا في أُمُورِنا، ولو عَبَدْنَا غَيرَ اللهِ لَكُنَّا أَشْقِيَاء، فَنِعْمَ رَبّاً هو، ونِعْمَ دِيناً دِينُهُ، (الشاهد) في (حَبَّذَا) جَاءَ بِمَعنى نِعْم، وفاعلُهُ ضَميرٌ مستترٌ فَسَّرَهُ (رَبّاً). وإنَّما أتَى النَاظمُ بِمِثالَيْنِ: (أَحَدُهُمَا) للفاعِلِ الاسمِ الظَّاهِر (والثاني): لِلفاعِلِ الضَّمير. وفي (الدِّشتي): الشَّاهد هنا في حبّ الثانية، حيث رفع الضَّمير المستتر مميّزاً بنكرة.

(**قوله: والصحيح أنَّ حَبَّ فِعلٌ ماض**) يقصد به المحبة والمدحِ، وجعل فاعله ذا ليدلَّ على الحضور في القلبِ، وقد أشار إلى ذلك بقوله: (الفَاعِلُ ذَا) أي: فاعل حب هو لفظ ذا على المختارِ، وظاهر مذهب سيبويه. قال ابن خروف بعد أن مثل بحبذا زيد حب فعل، وذا فاعلها، وزيد مبتدأ، وخبره حبذا، هذا قول سيبويه، وأخطأ عليه من زعم غير ذلك. وفي (التَّصريح): مذهب سيبويه أن (حب فعل) ماضٍ (وذا فاعل)، وإليه أشار النَّاظمُ بقولهِ الفاعل ذا، (وأنهما باقيان على أصلهما) من كونِهما جملة فعلية ماضوية؛ لأن الأصلَ عدم التغييرِ، ولاقتصارهم على حبَّ إذا عطف على حبذا كقوله:

فــحــبَّــذا ربــاً وحَــبَّ ديــنــا ....

أي: وحبذا ديناً فحذف ذا، ولم يتغير المعنى ولا يفعل ذلك بنحو إذ ما وأخواته من المركباتِ التي تغير حكمها بالتركيبِ، وهو قول ابن درستويه، وابن برهان، وابن خروف، وابن كيسان، وابن مالك، قيل: ولا يصحُّ نسبته لظاهرِ كلام سيبويه والخليل؛ لأن سيبويه قال حكاية عن الخليلِ، ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدةٍ، نحو: لولا، وهو اسم مرفوع، ألا ترى أنك تقول للمؤنثِ: حبذه. اهـ. والمخصوصُ على هذا المذهبِ مبتدأ، أو الجملة من الفعلِ والفاعلِ خبره، والرَّابط

و(الفاعِلُ) لَهُ (ذا) وقيلَ جُملتُهُ اسْمٌ مُبتدأٌ خَبَرُهُ ما بَعْدَه، لِأَنَّه لَمَّا رُكِّبَ مَعَ ذا غَلَبَ جانِبُ الاسْميةِ فَجُعِلَ الْكُلُّ اسْماً، وقيلَ: الْمَجموعُ فعلٌ فاعله ما بعده تَغليباً لِجانبِ الفعلِ لِما تَقَدَّم

أبو طالب

(قوله: وقيل: جملته) أي: مجموع حب وذا.

(قوله: غلب جانب الاسمية) أي: صار الكل اسماً تغليباً لأشرف الأجزاءِ على الآخرِ.

(قوله: لما تقدم) ما مصدرية، أي: غلب الفعل على الاسمِ دون العكسِ لتقدمه عليه من حيث الترتيبِ والعملِ أو موصولة، أي: لما تقدّم من التركيبِ.

الناصية

بينهما اسمُ الإشارة، وقيل: مبتدأ محذوف (الخبرِ، وقيل: عكسه. وقيل: عطفُ بيانٍ، وقيل: بدلٌ (وقيل: ركبا، وغلبت الفعلية؛ لتقدمِ الفعلِ فصار الجميع فعلاً) ماضياً (وما بعده) من المخصوصِ (فاعل)، والجملة فعلية (وقيل: ركبا، وغلبت الاسمية لشرف الاسم، فصار الجميع اسماً مبتدأ وما بعده) من المخصوص (خبره) والجملة اسمية، وأصل الخلافِ قولان: التركيب وعدمه، وينشأ عن التركيبِ قولان: فعليةُ الجميعِ واسميته، ولكلٍّ دليل على ما مدعاه فاستدلَّ مدعى التركيب بإفراد الإشارةِ، وبلزوم الإفراد والتَّذكير وبامتناع الفصلِ، ثم استدل مدعي غلبة الفعلية، وهو الأخفش، وخطاب بتغليب الجزء الأول، وتغليب الأكثر حروفاً وسلامة مدعيها، مما لزم مدعي الاسمية من شذوذِ تخالف الخبر والمخبر عنه، ومن تمييز ما ليس بمبهم وهو الممدوح، وبقولهم: لا تحبذه فجاؤوا لها بمضارع واستدل مدعي غلبة الاسمية، وهو المبرد في مقتضبه وابن السراج في أصولهِ، والسيرافي في شرحِ الكتاب بأن الاسمَ أشرف، ويستقل به الكلام، ويقع فيه التركيب كثيراً، وأما تحبذه فمضارع حبذه؛ إذ قال له: حبذا (تصريح).

(قوله: والفاعِلُ لَهُ ذا) (تنبيه): في قوله الفاعل ذا تعريض بالردِّ على القائلين بتركيب حب مع ذا، ولهم فيه مذهبان: قيل: غلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلاً وما بعده فاعل، وقيل: غلبت الاسمية لشرف الاسم، فصار الجميع اسماً مبتدأ وما بعده خبر، وهو مذهب المبرد وابن السراج، ووافقهما ابن عصفور ونسبه إلى سيبويه. وأجاز بعضهم كون حبذا خبراً مقدماً (أشموني).

(قوله: وقيلَ: جُملتُهُ) أي: المجموع المركّب من حبّ وذا.

(قوله: غَلَبَ جَانِبُ الاسْميةِ) أي: اسمية (ذا) على فعليّة (حبّ) لشرف الاسم ذَاتاً عَلَى الفِعْلِ ـ كمَا مَرَّ في أوّل الكتاب ـ.

(قوله: لِمّا تَقَدَّم) ما مصدريّة، أي: لتقدم الفعلِ في هذا التركيبِ على الاسم لفظاً، فغلب جانب الفعلية لذلك، فإن حبّ مقدّم على ذا. وفي (الشيرازي) لِشَرَفِ الفعلِ على الاسْمِ مِن حيثُ العَمَل، فإنَّ الفعلَ هو الأصل في العَمَل؛ ولِذا غُلِّبَ جانبُه.

(وَإِنْ تُرِدْ ذَمّاً فَقُلْ لا حَبَّذا) كما قال الشاعرُ:

أَلَا حَبَّذا أَهْلُ الْمَلا غَيْرَ أَنَّهُ ... إذا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلا حَبَّذا هِيا

أبو طالب

(قوله: **ألا حبذا... إلخ**) الملا: الأرض والتُّراب، ومي: مرخم مية، وهي اسمُ امرأةِ ذي الرِّمة، وهيا أصله هي أدخلت فيه ألف الإطلاقِ.

الناصية

(قوله: **فَقُلْ لَا حَبَّذَا**) زيد فهي بمعنى بئس.

(قوله: **فقل لا حبذا**) أورد عليه أن حبذا على الصَّحيحِ فعل جامد، ولا إنما تدخل على فعلٍ متصرفٍ، وأجيب: بأن الجمود نشأ بعد دخول لا، فهي لم تدخل إلا على فعل متصرف، وبأن النفي صار غير مقصود، بل المقصود بلا حبذا إثبات الذم، وبالثاني يجاب عن الاعتراضِ على الأولِ، بأن لا إذا دخلت على فعلٍ متصرِّف غير دعائي، وجب تكرارها، ويجاب أيضاً عنه بالمتقارب، أي: القريب، أي: ما لا طمع فيه (صبان). (قوله:

ألا حَبَّذَا أهلُ المَلَا غَيْرَ أَنَّهُ ... إذا ذُكِرَتْ مَيٌّ فلا حَبَّذا هِيَا

قالته كنزة أم شملة بن برد في مية صاحبة ذي الرِّمة من قصيدةٍ من الطَّويلِ. (قوله): ألا للتَّنبيهِ، وحبذا: حب فعل ماضٍ لإنشاءِ المدحِ كنعم، وتزيد حب على نَعم بأنها تشعرُ بأن الممدوح محبوبٌ وقريبٌ من النَّفسِ، وذا اسمُ إشارةٍ فاعل حب، وإنما جعل ذا فاعلاً لحب ليدلَّ على الحضورِ في القلبِ، والجملة من الفعلِ والفاعلِ في محلِّ رفعِ خبرٍ مقدَّمٍ، وأهل وهو المخصوصُ بالمدحِ مبتدأ مُؤخَّرٌ، والملا بالقصر للشعر، أي: الصحراء مضاف إليه، والرَّابط بينهما اسم الإشارةِ، ويصحُّ جعل المخصوص بالمدحِ خبراً لمبتدأ محذوفٍ وجوباً، تقديره: هو أهل الملا، أي: الممدوح أهل الملا. وهذا الإعرابُ على أن حب غير مركبة مع ذا وهو المختار، وقيل: إنها مركبة معها على أنهما اسم واحد بمنزلة قولك: المحبوب مبتدأ تغليباً لشرفِ الاسمِ على غيرِه لأن مدلوله ذات وأهل خبره، أو بالعكس. ورد بأن حبذا لو كانت اسماً واحداً، لوجب تكرارُ لا إن أهملت نحو: لا حبذا زيد، ولا عمر، ومع أنها لا يجب تكرارها، وعمل لا في معرفة إذا عملت عمل إن أو ليس، مع أنها لا تعمل إلا في النّكرات، وقيل: إنها مركبة معها على أنها فعلٌ ماضٍ تغليباً للسابقِ على اللاحق، وأهل فاعله وردَّ بأنه يلزم عليه تغليبُ أخس الجزْأيْنِ، وبأنها تركيب فعل من فعلٍ واسم لا نظير له. وبقي وجه آخر، وهو كون حب فعلاً، والاسم الظَّاهر فاعله، وذا ملغاة وغير منصوبة وجوباً على الاستثناءِ؛ لأنها تعرب بالإعرابِ الذي يجب للاسم الواقع بعد إلا؛ إذ المعنى: أهل الملا يمدحون، إلا مياً فتذم، وهي اسم مبهم حقه البناء، وإنما أعربت لإضافتها، وإلا بنيت على الضمِّ كقبل، وبعد، وأنه أن حرف توكيد، والهاء ضمير الشأن اسمها، وإذا ظرف لما يستقبل من

وَأَوْلِ ذَا ٱلْمَخْصُوصَ أَيَّاً كَانَ لَا تَعْدِلْ بِذَا فَهْوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا

(وَأَوْلِ ذا) الْمتَّصلة بِحَبَّ (الْمَخْصُوص) بِالْمَدحِ أَوِ الذَّمِّ (أَيَّاً كان) مُفرداً أَوْ مُثَنَّى أَوْ

أبو طالب

(قوله: يُضاهي المثلا) المثل: كلام يستعمل فيما يشابه المعنى الأصليّ كثيراً، إما من غيرِ تغيير في لفظِهِ، وإن غُيِّرَ المعنى دلالة على تشبيهِ ما يشابه به المعنى الأصلي، وقد مرَّ هذا آنفاً.

الناصية

الزّمانِ مضمن معنى الشَّرط، وذكرت بالبناءِ للمجهولِ فعل ماضٍ، ومي اسم امرأةٍ نائب عن فاعله، والجملة فعل الشَّرطِ لا محلَّ لها من الإعرابِ، وفلاحبذا الفاء واقعة في جوابِ الشَّرطِ، وهو لا محل له من الإعراب، ولا نافية وحب فعل ماضٍ لإنشاء الذم كبئس، وذا فاعله، والجملة في محلٍّ رفع خبر مقدم، وهو أي: مي، وهو المخصوص بالذمِّ مبتدأ، مؤخر مبني على الفتحِ في محل رفع وألفه للإطلاق، والرَّابط بينهما اسم الإشارةِ، وجملة إذا في محلٍّ رفع خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويلِ مصدرٍ مجرورٍ بإضافة غير إليه، أي: غير ذكر مي (يعني): تنبهوا لقولي لكم، وهو أن أهل الصَّحراءِ يستحقون الثَّناء الجميل، إلا المرأة المسماة بمي، فإنها تستحقُّ الذَّم إذا ذكرت.

(والشاهد): في صدرِ البيتِ، حيث جعل حبذا كنعم لإنشاءِ المدحِ، وفي عجزِه حيث جعل لا حبذا كبئس لإنشاء الذمِّ، فقد جمع في البيت بين المدحِ والذمِّ، وهو جائزٌ.

وفي الدشتي: الشَّاهد في حبذا الثانية؛ التي دخلت عليها (لا) فأريد منها الذمُّ، وفاعلها ذا ومخصوصها هي لا الأولى فإنها للمدحِ، والدَّاخل عليها (إلا) العرضية.

(قوله: وَأَوْلِ ذَا الْمَخْصُوصَ) أي: اجعل المخصوص بالمدح أو الذم تابعاً لذا لا يتقدم بحالٍ. قال في (شرح التسهيل): أغفل كثير من النَّحويين التَّنبيه على امتناعِ تقديمِ المخصوصِ في هذا الباب. قال ابن بابشاذ: وسبب ذلك توهم كون المرادِ من زيد في حبذا زيد حب هذا، قال في (شرح التَّسهيل): وتوهم هذا بعيد، فلا ينبغي أن يكونَ المنعُ من أجلهِ، بل المنع من إجراء حبذا مجرى المثلِ، ويجب في ذا أن يكون بلفظِ الإفرادِ والتَّذكيرِ (أَيَّاً كَانَ) المخصوص، أي: أي شيء كان مذكراً أو مؤنثاً، مفرداً أو مثنى أو مجموعاً.

(قوله: وأول ذا المخصوص) ذا مفعول ثان مقدم، والمخصوص مفعول أول مؤخر، أي: اجعل المخصوص والياً ذا، وما في إعراب الشيخ خالد من عكس ذلك غيرُ ظاهرٍ (صبان).

(قوله: أياً كان) أياً اسمُ شرطٍ نصب بشرطه، وهو كان على حدِّ: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠] وجملة لا تعدل بذا جواب الشرطِ على حذف فاء الجزاء، وقوله: فهو... إلخ، تعليل للنهي عن العدولِ، وعلل مع أن التَّعليل ليس من وظائفِ المتونِ، إشارة إلى ردِّ توجيه ابن كيسان الآتي في الشَّرحِ، أو هو جواب الشرط، وجملة لا تعدل بذا معترضة، والباء في بذا إما على بابها، أو بمعنى

مَجموعاً، مُذكَّراً كان أَوْ مُؤَنَّثاً، و(لا تَعْدِلْ بِذا) بِأَنْ تُغيِّر صيغَتَها، بَلِ ائْتِ بها باقيةً على حالِها، نَحو: حَبَّذا هندٌ الزيدان والهندان والزيدُون والهندُونَ (فَهْوَ يُضاهِي الْمَثَلا) الْجاري في كَلامِهِم مِن قَوْلِهِم: «في الصَّيْفِ ضَيَّعْتِ اللَّبَن» ....

أبو طالب

(قوله: في الصيف ضيعت اللبن) ضيعت بصيغةِ المؤنثِ، وهذا يمثل به لمن أفسد أمراً قد علم أنه في مظان الفساد إهمالاً. وفي الصِّحاح: هذا المثل في الأصلِ خوطبت به امرأة كانت تحت رجل موسر، فكرهته لكبره فطلقها فتزوجها رجل مملق؛ فبعثت إلى زوجها الأول تستميحه، فقال لهذا هذا. انتهى. أقول: الموسر: الغني، والمملق: الفقير، والاستماحة: طلب الإعطاءِ، ولفظ الصيف في هذا المثلِ بتقدير في المشهور في الألسن أنه يذكر في، وأيضاً المشهور اللبن بفتحتين،

الناصية

عن، أي: لا تعدل عن لفظِ ذا إلى غيرِه، وضمير، فهو يرجع إلى ذا بتقدير مضاف، أي: تركيبه، أي: التَّركيب المشتمل عليه (صبان). (قوله: لَا. تَعْدِلْ بِذَا) عن الإفراد والتَّذكير.

(قوله: بَل ائْتِ بِهَا باقيةً... إلخ) يعني: ائْتِ بَعدَ (ذا) الْمخصوص بِالْمَدحِ أوِ المخصوص بِالذَّمِّ سَوَاءٌ كانَ المَخصوصُ مفرداً، أمْ مُثَنًى، أمْ مجموعاً، مذكراً أَمْ مُؤَنَّثاً، ولا تُغَيِّرْ (ذَا) بِالتَّثنيةِ، والْجَمعِ، والْمذكَّر والْمُؤَنَّثِ، وإنَّمَا ائْتِ بِـ (ذَا) مفرداً مذكراً في جَميعِ الحَالاتِ (شيرازي).

(قوله: فَهْوَ يُضَاهِي المَثَلَا) أَيْ: فـ (ذَا) يُشَابِه المَثَل، فكما أنَّ المَثَل لا يَتَغَيَّر، ولا يُلاحَظُ مَوَارِدَ اسْتِعْمالِهِ، بَلْ يُلاحَظ حالَ حُدُوثه، كذَلِكَ (ذا) لا يَتَغيّر فتقول: حبذا زيد، وحبذا الزيدان، وحبذا الزَّيدون، وحبذا هند، وحبذا الهندان، وحبذا الهندات، ولا يجوز حب ذان الزيدان، ولا حب هؤلاء الزيدون، ولا حب ذي هند، ولا حب تان الهندان، ولا حب أولاء الهندات. (شيرازي وأشموني).

(قوله: فَهْوَ يُضاهي الْمَثَلَا... إلخ) أي: حبّذا يشابه المثل في عدمِ تغيّره عما هو عليه، والمثل بفتحِ الثاءِ قول مركّب مشهور، شبّه مضربه بمورده.

(قوله: في الصَّيف ضيعت اللبن) يُقال لكل أحد مذكراً كان أو مؤنثاً، مفرداً أو مثنى، أو مجموعاً (بكسر التاءِ وإفرادها)؛ لأنه في الأصلِ خطابٌ لامرأةٍ كانت تحت رجل موسرٍ فكرهته لكبر سنه، فطلقها فتزوجها رجل شابٌ فقير، فبعثت إلى زوجِها الأول تسترفده، فقال لها هذا، والصيف منصوبٌ على الظَّرفيةِ، قاله الجوهري: والمثل بفتح المثلثة قول مركب مشهور شبه مضربه بمورده. وفي شرح (الشيرازي): أصل هذا المَثَل هو خطاب لامرأة كانَتْ تَحتَ رجل غنيّ كبيرِ السِّنّ. فكرِهَتْه لِكِبَرِ سِنِّهِ فَطَلَّقَها في الصَّيْف، ثم تَزَوَّجها شابٌّ فقير، فَأَرسلَتِ الْمَرأة - في الشِّتَاءِ - إلى زَوْجِها الأوَّل تَطلُبُ منه اللَّبَن، فَرَدَّها، وقال: (في الصَّيْفِ ضَيَّعْتِ اللَّبَن) وهذا الْمَثَل يُطلَقُ على كلِّ مَنْ يَدْخل أمراً مِن غير بابِهِ، ولا يَتَغَيَّرُ الكَسْر في تَاءِ (ضَيَّعْتِ) وإن كان المُخاطَب به رجُلاً، أوِ اثْنَانِ، أَوْ أكثر.

بِكسرِ التَّاءِ لِلْجَمِيعِ، وهذا علةٌ لِعدَمِ تَغَيُّرِهِ. وعَلَّله ابنُ كيسان بِأَنَّ المُشارَ إلَيه بِذا مفردٌ مُضافٌ إلى المَخصُوصِ، حُذِفَ وأُقيمَ هو مَقامَه، فتقديرُ حَبَّذا هِندٌ: حَبَّذا حُسْنُها مِثلاً، وفُهِمَ مِن قَوْلِهِ: «وَأَوْلِ» إلى آخِرِه أَنَّ مَخصُوصَها لا يَتَقَدَّمُ عَلَيها، ....

أبو طالب

ومعناه بالفارسية (شير) ويحتمل أن يكون بكسرِ الأولِ وفتح الثاني جمع لبنة، وهي بالفارسية (خشت ومراد) هذا الرَّجل من هذا الكلامِ العذر لمنعه أن يعطيها شيئاً، والكلام إما محمول على المعنى الحقيقي في هذا الاستعمالِ أو المجازي. فافهم. قيل: رجل طلق امرأته في الصيفِ، ثم أرسلت إليه أحداً تطلب عن زوجهِ قدراً من اللبنِ، فأجابها الزَّوج بهذا الكلامِ.

(قوله: وهذا علة... إلخ) جعل الفاء في قوله: فهو للتَّعليلِ لا للتفريع، فإن قلت: لا مضاهاة إلا بعدمِ العدلِ، فهو عكس دار، قلت: المرادُ بقوله: يضاهي المثلا يرادُ أن يضاهي المثلا، وإنما لم يجعله نفس المثل؛ لأنه بدون المخصوصِ ناقص، بل لأنه مستعمل في معناه الحقيقي إلا أحد أجزائهِ في بعضِ الأوقاتِ.

الناصية

(قوله: بِكسرِ التّاءِ لِلْجَمِيعِ) أي: سواء كان المخاطب الآن رجلاً أم امرأة، مفرداً أم مثنًى أو جمعاً.

(قوله: وهذا علةٌ... إلخ) يعني: لَيس (ذا) إشارَة إلى المخصوصِ بِالْمدحِ حَتَّى يُؤَوَّل إفرَادُه دائماً بِأَنَّه كالمثل لا يَتَغَيَّر، وإنَّما (ذا) إشارةٌ إلى مفردٍ مذكرٍ أُضيفَ إلى المخصوصِ بِالْمَدح، ثم حُذِف المضافُ، وأقيمَ المخصوصُ بِالْمَدحِ المضافُ إلَيه مَقامَه (شيرازي).

(قوله: وعَلَّله) أي: عدم تغيّره بأن المشار إليه بذا دائماً مفرد مذكّر، وهو مضاف محذوف، وليس المشار إليه بذا. هذا المخصوص المذكور في الكلامِ ليتغير بتغيّره (دشتي).

(قوله: بأن المُشارَ إليه... إلخ) في التصريحِ: قال ابن كيسان: (لأن المشار إليه) مصدر (مضاف) على المخصوصِ (محذوف أي: حبذا حسن هند) وكذا الباقي، ورده ابن العلج بأنه لم ينطق به في وقت، وقال الفارسي في البغداديات: لأن ذا جنس شائع، فالتزم فيه الإفراد كفاعل نعم وبئس المضمر؛ ولهذا يجامع التمييز فيقال: حبذا زيد رجلاً (ولا يتقدم المخصوص على حبذا) فلا يقال: زيد حبذا كما يقول: زيد نعم الرجل، (لما ذكرنا من أنه كلام جرى مجرى المثل) وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وأَوْلِ ذا المخصوصَ أيّاً كان لا ... تَعْدِلْ بذا فهو يُضاهي المثلَا

وفي (الصبان): قال ابن كيسان: إنما لم يختلف ذا لأنه إشارة أبداً إلى مذكر محذوف، والتقدير في: حبذا هند، حبذا حسن هند، وكذا باقي الأمثلة. ورد هذا التَّوجيه بأنه دعوى بلا بينة، أي: دليلٍ لعدم ظهور هذا المقدر في شيء من كلامِ العربِ، فالصحيح ما مرَّ من أنه إنما لم يختلف لشبهه بالأمثالِ.

وَمَـا سِـوَى ذَا ارْفَـعْ بِـحَـبٍّ أَوْ فَـجُـرّْ بِـالْـبَـا وَدُونَ ذَا انْـضِـمَـامُ الْـحَـا كَـثُـرْ

وهو كذلك لِما ذُكِر. وقالَ ابنُ بابشاذ: لِئَلَّا يُتَوَهَّم أنَّ في حَبَّ ضَميراً وذا مَفعولٌ.

(وَما سِوى) لَفظُ (ذا ارْفَعْ بِحَبَّ) إذا وَقَعَ بَعدَه عَلى أنَّه فاعلُهُ، نَحو: «حَبَّ زَيدٌ رَجُلاً»

أبو طالب

(قوله: لما ذكره) وهو المضاهاة للمثلِ.

(قوله: على أنه... إلخ) متعلِّق بالحالي عن فاعلٍ وقع، أي: مبنياً لا بالحالِ عن فاعلِ ارتفع، أي: بأينا لكونه فاعلاً على تقديرِ انجراره بالباء أيضاً.

الناصية

(قوله: لِمَا ذُكِر) مِن أنَّه يُشَابِهُ المثل، فَلَا يَتَغَيَّرُ أَصْلاً.

(قوله: وقال ابن بابشاذ) إنما امتنع تقديم المخصوصِ على حبذا؛ (لئلا يتوهم أن في حب ضميراً) مرفوعاً على الفاعلية يعود على المخصوص (وأن ذا مفعول) به قال ابن مالكٍ، وتوهم هذا بعيد، فلا ينبغي أن يكون المنعُ من أجله، ثم علَّله بجريانه مجرى المثل، كما تقدَّم.

تنبيه: إذا قلت: حب الرجل زيد فحب هذه من باب فعل) المضموم العين (المتقدِّم ذكره) في الفصل قبله، (ويجوز في حائه الفتح) مع التَّخفيف وعدمِه، (والضمُّ) بنقلِ حركة العين إليها، (كما تقدم) من أنه يجوز أن تسكن عينه، وأن تنقل حركته إلى فائه، وإن لم تكن الفاء حلقية، فما بالك بها إذا كانت حلقية، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

.... ودون ذا انـضـمـام الـحـا كـثـر

(فإن قلت: حبذا ففتح الحاء واجب) للتركيبِ (إن جعلتهما كالكلمةِ الواحدةِ)، وإلا فجائز. (تصريح).

(قوله: لِئَلا يُتَوَهَّم أَنَّ في حَبَّ ضَميراً وذَا مَفعول)؛ لأنَّ الفعل إذا تقدَّم عليه فاعله الواقعي يستتر ضميره في الفعلِ، والمخصوص فاعل لحبّ حقيقة، فيتوهم ذلك.

(قوله: نحو حب زيد رجلاً) (حَبَّ) فعلٌ (زيدٌ) فاعلُهُ (رجلاً) حالٌ منه، قال البعض تبعاً لسم: هذا صريح في أن فاعل حب يكون علماً، وليس كذلك بل يجب أن يكون اسم جنس محلًّى بأل أو مضافاً إلى المحلَّى بها، أو ضميراً مفسراً بتمييز أو لفظ ما أو من، كما صرَّح به الشاطبي كفاعل نعم. اهـ. وما نقله عن تصريح الشاطبي، وإن تبادر من عموم قول المصنف:

.... واجـعـل فـعـلا مـن ذي ثـلاثـة كـنـعـم مـسـجـلا

مخالف لقول الشارحِ سابقاً: يجوز في فاعلِ فعل المذكور الجر بالباءِ والاستغناءِ عن أل، وإضماره على وفق ما قبله، ثم مثل للاستغناءِ عن أل بنحو: فهم زيد، ثم قال: نظراً لما فيه من معنى التَّعجب. اهـ. فتمثيل الشارح بنحو: حب زيد رجلاً، موافق لما أسلفه سابقاً (صبان).

(أَوْ فَجُرٌّ بِالباءِ) نَحو:

[فَقُلْتُ اقْتُلُوها عَنْكُمُ بِمِزاجِها] وَحُبَّ بِها مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ

(وَدُونَ) وجود (ذا انْضِمامُ الْحا) بِضَمَّةٍ مَنقُولَةٍ مِن الْعَيْنِ (كَثُرْ) كالْبَيْتِ السَّابق، وفَتْحُها

أبو طالب

(قوله: وحب بها مقتولة. . .إلخ) أوله:

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها . . . .

المفعول في اقتلوها للخمرِ، وقتل الخمر مزجها بالماءِ، والباءُ في قوله: بمزاجها للآلة أو للبيانِ.

(قوله: وحب بها. . . إلخ) أي: نعم الخمر المقتولة حين القتل، يعني: أَن حسنها يزول إذا مضى على قتلهِ زمان.

الناصية

(قوله: أَوْ فَجُرَّ بالْبَاءِ) أَيْ: جُرَّ بالْبَاءِ فاعلُ (حَبَّ) كمَا يُجَرَّ كُلُّ فاعِلٍ، مِثل: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩] (صبان).

(قوله: أو فجر بالباء) أي: على قلةٍ بخلافِ فاعل نعم، فإن جرَّه بالباءِ ممتنعٌ وفاعل فعل، فإن جره بالباءِ كثيرٌ، والفاء زائدةٌ لا عاطفة، حتى يستشكل بدخول عاطفٍ على عاطفٍ.

(قوله: فَقُلْتُ اقْتُلُوها عَنْكُمْ بِمِزاجها. . . إلخ) هو من الطّويلِ مقبوض العروضِ، والضرب وبعض الحشو، والضمير في اقتلوها عائد على الخمرِ، وقتل الشَّراب مزجه بالماء، وقوله: عنكم متعلّق باقتلوا وإنما عداه بعن؛ لأنه في معنى: ادفعوا سورتها، وقوله: بمزاجها متعلّق أيضاً باقتلوا، ومزاج الشرابِ بالكسرِ ما يمزج به، وحب يروى بفتحِ الحاءِ المهملةِ وبضمِّها بنقلِ حركة العينِ إلى الفاءِ؛ لأن الأصل حبب كشرف نقلت حركة الباء إلى الحاءِ، ثم أدغم أحد المثلين في الآخرِ، وعلى كل فهو فعل ماضٍ لإنشاءِ المدحِ والباء زائدة، والضَّمير المجرور بها فاعلٌ حب، ومقتولة، أي: ممزوجة تمييز، وجملة وحب. . . إلخ في معنى التعليل لما قبلها، وحين ظرف متعلّق بحب، ولعل الغرض منه بيان أن محل مدحها أن يكون تعاطيها وقت مزجها لا إن تأخّر مر بها عن وقتِ المزجِ. (والمعنى) فقلت لمن يبغي شرب الخمرِ: امزجوا الخمرةَ، وادفعوا سورتها عنكم بما تمزج به، فإنها تمدح إذا كانت ممزوجةً وشربت وقت المزجِ، **(والشاهد)** في قولهِ: حب حيث روى بالوجهينِ فتح الحاء وضمِّها، أو كلاهما جائز إذا كان فاعلُ حب غير ذا وإلا تعين الفتح.

(قوله: ودون ذا) حالٌ من محذوفٍ للعلمِ به، أي: انضمامُ الحاء من حبِّ حالة كونها دون ذا كثر. (صبان).

نَدَر كقولِهِ: «وَحَبَّ دِيناً»، ومَعَ ذا وَجَبْ.

أبو طالب

. . . .

الناصية

(**قوله: كقولِهِ: «وَحَبَّ ديناً»**) هَذَا آخِرُ الْبَيْتِ الذي مَرّ:

بِــــاسْــــمِ الإِلَــــهِ وَبِــــهِ بَــــدَيْــــنَــــا
وَلَــــوْ عَــــبَــــدْنَــــا غَــــيْــــرَهُ شَــــقِــــيْــــنَــــا
فَــــحَــــبَّــــذَا رَبّــــاً وَحَــــبَّ دِيْــــنَــــا

(**الشاهد**) في فَتْح الحَاءِ مِن (حَبَّ) مَعَ عَدَمِ (ذا).

(**قوله: ومَعَ ذَا وَجَبَ**) يعني: (حَبَّذَا) إذا كان بِدُون ذا. فَالأَكْثَرُ رَفْعُ (الحَاءِ) مِنهُ؛ لأَنَّ أَصلهُ (حَبُبَ) ـ بِضَمِّ الباءِ الأُولى الّتي هي عينُ فِعْلِهَا ـ بِنَقْلِ ضَمَّةِ عَيْنِ فِعْلِها إلى حاء فعلِهَا، وقليلٌ فَتح الحَاءِ حينئذٍ، وإذا كانَ مَعَ (ذَا) وَجَبَ فَتْحُ الحَاءِ لِعَدَم وُرُودِهِ بالضَّمِّ. هذا إن جعلتا كالكلمة الواحدة كما في التَّوضيحِ. قال المصرح: فإن جعلتا باقيتين على أصلِهما جاز الوجهان.

أَفْعل التَّفْضِيلِ

صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ وَأْبَ اللَّذْ أُبِي

هذا باب أفعل التفضيل

(صُغْ مِنْ) فِعلٍ (مَصُوغٍ مِنْهُ) صيغة (لِلتَّعَجُّبِ أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيلِ) ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: هذا باب أفعل التفضيل**) وهو الوصف المبني على أفعلٍ لزيادة صاحبه على غيره في أصلِ الفعلِ، وأما خير وشر في التفضيل، فأصلهما أخير وأشرر، فحذفت الهمزة بدليل ثبوتها في قراءةِ أبي قلابة ﴿مَّنِ ٱلْكَذَّابُ الأَشَرُّ﴾ [القمر: ٢٦] بفتح الشِّين وتشديد الراءِ، وقول الشّاعر:

بِلالُ خَيْرُ النَّاسِ وابْنُ الأَخْيَرِ

واختلف في سببِ حذف الهمزةِ منهما فقيل: لكثرة الاستعمالِ، وقال الأخفش: لأنهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما، فعلى هذا فيهما شذوذان حذفُ الهمزةِ وكونهما لا فعل لهما، وأما قوله:

وَحَبُّ شَيءٍ إلى الإنسانِ مَا مُنِعا

فضرورة، وفي الصبان: إن أفعل التَّفضيلِ هو اسمٌ لدخولِ علامات الأسماء عليه. وهو ممتنع من الصَّرفِ للزوم الوصفية ووزن الفعلِ، ولا ينصرف عن صيغةِ أفعل، إلا أن الهمزة حذفت في الأكثرِ من خير وشر؛ لكثرة الاستعمالِ. وقد يعامل معاملتهما في ذلك أحب، كقوله:

وَحَبُّ شَيْء إلى الإنْسَانِ مَا مُنِعَا

وقد يستعمل خير وشر على الأصل، كقراءة بعضهم: ﴿مَّنِ ٱلْكَذَّابُ الأَشَرُّ﴾ [القمر: ٢٦] ونحو:

بِلَالُ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الأَخْيَرِ

هذا، وقيل: أولى منه التَّعبير باسمِ التفضيلِ ليشمل خيراً وشراً؛ لأنهما ليسا على زنةِ أفعل، وأولى منهما التَّعبير باسمِ الزِّيادةِ ليشمل نحو: أجهل وأبخل مما يدلُّ على زيادةِ النقصِ لا على الفضلِ. ويدفع الأول بأنَ قوله: أفعل، أي: لفظاً أو تقديراً، وخير وشرّ مِن الثَّاني، ويدفع الثاني بأن المرادَ بالفضلِ الزيادة مطلقاً في كمالٍ أو نقص. وقال في شرح (يس): حكمة ذكر هذا البابِ بعدما قبله أن المتكلّم تارة يريد المدح والذم عموماً، والموضوع لذلك نعم وبئس وحبذا إثباتاً ونفياً، وتارة يريده خصوصاً من غير تعرض لغير الممدوحِ والمذمومِ، والموضوع لذلك فعل، وتارة يريد مع التَّعرضِ للغير والموضوع لذلك أفعل التَّفضيلِ.

(**قوله: مِن فِعْلٍ مَصوغٍ... إلخ**) أي: الفعلُ الّذي كان يُصاغُ منه فعلُ التَّعجب ـ بِالشُّروط السَّابقَةِ ـ يَجوزُ أَنْ يُصاغَ مِن ذلِكَ الفعل أفْعَل التفضيل، والشُّرُوط هي: (أَنْ يَكُون فِعْلاً) (ثُلاثِياً)

نَحو: «هذا أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ وَأَعْلَمُ مِنْهُ» (وَأْبَ) أَنْ يَصُوغَ أفعل للتفضيلِ مِنَ (اللَّذْ أُبِي) صَوْغُ التَّعجبِ مِنه، فَلا تَصُغْهُ مِن غيرِ فِعْلٍ ولا مِن زائِدٍ على ثَلاثةٍ - إلى آخِرِ ما تَقَدَّمَ، وشَذَّ: «هُوَ أَقْمَنُ بِكَذا» و«أَخْصَرُ مِنْهُ» و«أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ».

أبو طالب

(**قوله: وشذ هو أقمن... إلخ**) لأنه مشتقٌ من القَمِنِ ككتف، أو القمين بمعنى الحقيقِ، وليس لهما فعل. (**قوله: وأخصر**) وجه شذوذه اشتقاقه من اختصر المزيد فيه.

الناصية

(تاماً لَا نَاقِصاً) (مُتَصَرِّفاً لا جَامِداً) (قابِلاً لِلتَّفَاضُل) (مُثْبَتاً لا مَنْفِيّاً) و(أَنْ لَا يَكُونَ فاعلُهُ عَلَى وَزْنِ أَفْعَل) و(أَنْ يَكونَ مَبْنِياً لِلْفَاعل، أَيْ: مَعْلوماً لَا مَجْهُولاً) (شيرازي). وفي (الدشتي): صغ أفعل التَّفضيلِ من فعل يصاغُ منه فعل التَّعجّبِ بالشُّروطِ المذكورة في قول النَّاظم:

(وَصُغْهُما مِنْ ذي ثلاثٍ صُرِّفا قابِلِ فضلٍ تمَّ غيرِ ذي انْتِفَا)

وفي البيت بعده. وفي (الأشموني): (صُغْ مِنْ) كل (مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ) اسماً موازناً (أَفْعلَ لِلتَّفضيلِ) قياساً مطرداً نحو: هو أضرب، وأعلم، وأفضل، كما يقال: ما أضربه وأعلمه وأفضله عدد الأمثلة إشارة إلى أنه لا فرقَ في المصوغ منه بين مفتوحِ العينِ ومكسورِها ومضمومها. وفي (التَّصريح): إنما يصاغُ أفعل التَّفضيلِ مما صيغ منه فعلا التَّعجبِ، وهو كل فعل ثلاثي متصرِّفٍ تامٍّ مثبتٍ قابل للتَّفاضل مبني للفاعلِ ليس الوصف منه على أفعل فعلاء (فيقال): من بابِ ضربَ يضرب (هو أضرب، و) من باب علم يعلم هو (أعلم، و) من باب فضل يفضل هو أفضل، كما يقال في التَّعجبِ منها: ما أضربه، وما أعلمه، وما (أفضله)، وأضرب به، وأعلم به وأفضل به، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

صغْ مِنْ مَصُوغٍ منه للتَّعجبِ أفعلَ للتفضيلِ وَأْبَ اللَّذْ أُبِيْ

(تصريح). (**قوله: نَحو: «هَذَا أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ وَأَعلَمُ مِنْهُ»**) فـ (أفضل) و(أعلم) الشُّروط موجودة فيهما. فكلاهُما ثلاثِيانِ) (تامَّانِ) (مُتَصَرِّفانِ) (قابِلانِ للتفاضُل) (مُثبتَانِ) و(ليس فاعلهمَا على وزنِ أَفْعَل) (مَعْلُومَانِ).

(**قوله: وَأْبَ**) أَمْرٌ مِنْ (أَبَى، يَأبَى) أي: امْتَنَعَ مِن صِياغَةِ أَفْعَلِ التَّفضيلِ عَنِ الفِعلِ الَّذي امْتَنَعَ صِياغةُ فِعلِ التَّعَجُّبِ مِنه.

(**قوله: فَلَا تَصُغْهُ... إلخ**) أيْ: ولا مِن النَّاقِصِ نَحو: (كَانَ)، ولا مِنَ الجَامِدِ نحو: (عَسَى)، ولَا مِمّا لَيسَ قابِلاً للتفاضُلِ نَحو: (مَوْت)، ولا مِنَ المَنْفِيِّ نحو: (مَا ضَرَبْتُ)، ولا مِن المَجهُولِ نَحو: (ضُرِبَ)، ولا مِمَّا فاعلُهُ على وزنِ - أفعَل - نَحو: (سَوَدَ).

(**قوله: إلى آخِرِ ما تَقَدَّمَ**) في البيتِ الخامسِ والسَّادسِ من بابِ التَّعجّب.

(**قوله: وشَذَّ... إلخ**) في (الدشتي) أي: شذ صوغه من غير الفعلِ كأقمن فإنه مأخوذ من القمينِ، ومن الزائد عن الثلاثة كأخصر، فإنه مأخوذ من اختصر، وكذا من فعل له وصف على أفعل

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

كأبيض، فإن وصفه الذي بمعنى اسم الفاعل أبيض. وفي (الشيرازي) (أقمن) يَعني: أجْدَر وأحَقّ، وشَذَّ لأنَّه مَأخُوذٌ مِنَ الاسْم (قَمِين ولا فِعلَ لَه، وشَذَّ (أَخْصَر)؛ لأنَّه مَأخُوذٌ مِن (اخْتَصَرَ) وهو زائد على ثَلاثَةِ أحرفٍ، وشَذَّ (أَبْيَض)؛ لأنَّ فاعلَ (بَيَضَ) على وزنِ (أَفْعَلَ) فلا يكونُ تفضيلُهُ أيْضاً على هذا الوزن، وفي (التَّصريح): (وشذَّ بناؤه من) اسم عينٍ نحو: هو أحنك البعيرين بنوه من الحنك، وهو اسم عينٍ، والمعنى: أأكلهما، أي: أشدهما أكلاً، ومن (وصف لأفعل له كهو أقمن به، أي: أحق) بنوه من قولهم: هو قمن، أي: حقيق (و) هو (ألص من شظاظ) بنوه من قولهم: هو لص بكسر اللام، أي: سارق، وشظاظ: بكسر الشِّين وبظاءين معجمتين اسم لصٍّ معروفٍ من بني ضبة، ونقل ابن القطاع له فعلاً، فقال: يقال: لص إذا أخذ المال خفيةً، فعلى هذا لا شذوذ (و) شذ بناؤه (مما زاد على ثلاثةٍ كهذا الكلام أخصر من غيره) بنوه من اختصرَ، ففيه شذوذان كونه مبنياً للمفعولِ، وكونه زائداً على الثلاثةِ، كما تقدَّم في المتعجبِ منه (وفي) بنائِه من الفعل الماضي الذي على وزنِ (أفعل المذاهب الثَّلاثة) المتقدمة في التَّعجبِ، فقيل: يجوزُ مطلقاً، وقيل: يمتنع مطلقاً، وقيل: يجوز إن كانت الهمزة لغيرِ النقلِ. (وسمع) شذوذاً على القولِ بالمنعِ مطلقاً، وعلى المنع في أحد شقي التَّفضيلِ (هو أعطاهم للدراهم) وأولاهم للمعروف (و) سمع شذوذاً على الثاني (هذا المكان أقفر من غيره و) سمع بناؤه (من فعل المفعول كهو أزهى من ديك) بنوه من زُهِيَ بمعنى: تكبَّر، قال في (الصحاح) لا تتكلم به العربُ إلا مبنياً للمفعول، وإن كان بمعنى الفاعل، وحكى ابن دريد زها يزهو، أي: تكبر، فعلى ما حكاه ابن دريد لا شذوذ فيه؛ لأنه من المبني للفاعل (و) سمع: هو (أشغل من ذات النحيين) بنوه من شُغِلَ بالبناءِ للمفعولِ، والنحيين: تثنية نِحْي بكسر النُّونِ وسكون الحاء المهملة: زق السَّمن، وذات النحيين: امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة، كانت تبيع السَّمن في الجاهليةِ، فأتت خوّات بن جبيرٍ الأنصاري قبل إسلامه فساومها، فحلت نحياً منهما مملوءاً، فقال لها: أمسكيه حتى أنظر إلى غيره، ثم حل الآخر، وقال: أمسكيه، فلما شغل يديها حاورها حتى قضى منها ما أراد وهرب، ثم أسلم فشَهد بدراً رضي الله عنه، (و) سمع هو (أعني: بحاجتك) بنوه من عني بالبناء للمفعولِ، وسمع فيه عني كرضي بالبناءِ للفاعلِ، فعلى هذا لا شذوذَ فيه، وما توصل به إلى التَّعجبِ مما لا يتعجَّب منه بلفظه، يتوصل به إلى التَّفضيلِ، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

وَمَـا بِـهِ عـلـى تـعـجُّـبٍ وُصِـلْ ... لِـمـانِـعٍ بِـهِ إِلَـى الـتَّـفـضـيـلِ صِـلْ

ويجاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزاً، فيقال: (هو أشد استخراجاً وحمرة)، ويستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل والفاقد للإثبات، فإن أشد يأتي هناك، ولا يأتي هنا، وذلك مستفاد من قول الموضح، ويجاء بمصدر ذلك الفعل تمييزاً؛ لأن المؤول بالمصدر معرفة والتَّمييز واجب التَّنكير كما نبه عليه الموضح في الحواشي. (تصريح). (وفي الأشموني): وشذَّ بناؤه من وصف لا فعل له كهو

وَمَـا بِـهِ إِلَـى تَـعَـجُّـبِ وُصِـلْ لِـمَـانِـعٍ بِـهِ إِلَـى الـتَّـفْـضِـيـلِ صِـلْ

(وَما بِهِ إلى تَعَجُّبِ وُصِلْ لِمانِعٍ) مِن أَشَدَّ وما جَرى مَجْراه (بِهِ إلى التَّفْضِيلِ صِلْ) ......

أبو طالب

....

الناصية

أقمن به، أي: أحق، وألصُّ من شِطاظ. هكذا قال النَّاظم وابن السراج. لكن حكى ابن القطاع: لصص بالفتحِ إذا استتر. ومنه اللص بتثليث اللَّامِ. وحكى غيره: لصصه؛ إذا أخذَه بخفيةٍ. ومما زاد على ثلاثةٍ كهذا الكلام أخصر من غيره، وفي أفعَل المذاهب الثَّلاثة. وسمع هو أعطاهم للدَّراهم، وأولاهم للمعروف، وهذا المكان أقفرُ من غيره، ومن فعل المفعول كهو أزهى من ديك، وأشغلُ من ذات النّحيين، وأعنى بحاجتك. وفيه ما تقدم عن التَّسهيل في فعلي التَّعجبِ، أي: من أنه قد يبنى فعلا التَّعجب من فعلِ المفعولِ إن أمن اللبس، وعليه فيبنى منه أفعل التَّفضيل إن أمن اللبس.

(**قوله: وَمَا بِهِ إلى تَعَجب... إلخ**) متعلّق بوصل، أي: ما توصّل به فيما لا يصح صوغُ فعلِ التَّعجّبِ منه لمانع، مثل أن يكون اسماً أو غير ثلاثي أو ناقصاً، فتوصّل به في أفعل التَّفضيلِ إذا أردت صوغه منها، وما توصل به هناك (أشدُّ وأكثر وما شابههما) (دشتي).

(**قوله: وما به... إلخ**) يستثنى من ذلك فاقد الصَّوغ للفاعلِ، وفاقد الإثبات فإن أشد يأتي هناك، ولا يأتي هنا؛ لأن المؤول بالمصدر معرفة، والتمييز واجب التنكير، كما نبه عليه الموضح، والظَّاهر أنه لا استثناء عند من يجوزُ تعريف التمييز من الكوفيين، على أنه كما قال (سم): يتأتى التوصل بنحو أشد إلى التفضيل من المبني للمفعول؛ الذي لا لبس فيه بالمبني للفاعل؛ لصحة الإتيان بالمصدر الصريحِ حينئذ، على أنه مصدر المبني للمفعول، وإن كان بصورة مصدر المبني للفاعلِ، ومن فاقد الإثبات إذا أضيفَ العدمُ، أو الانتفاء إلى المصدرِ الصَّريح كما مرَّ في التَّعجب.

واعلم أن في قولِ المصنفِ: وما به... إلخ تقديم نائبِ الفاعلِ. على الفعلِ، وهو جائز في الضرورةِ كتقديم الفاعل، بل أولى كما أسلفناه في بابِ الفاعلِ، بل لا يبعد عندي جواز تقديم نائب الفاعلِ اختياراً، إذا كان ظرفاً أو مجروراً؛ لعدم علة منع التَّقديم، وهو التباس الجملة الفعلية بالاسمية، كما قدمناه في باب نائب الفاعلِ، ومثل ذلك يقال في نحو قوله في باب التَّصغير:

وما به لمنتهى الجمع وصل... إلخ، فكن على بصيرة (صبان).

(**قوله: به إلى التفضيل صل**) قال الدَّماميني: هاهنا بحث، وهو أن أفعلَ التّفضيلِ يقتضي اشتراكُ المفضلِ، والمفضل عليه في أصلِ الحدثِ، وزيادة المفضل على المفضل عليه فيه، فيلزم في كلّ صورةٍ توصل فيها بأشد أن تكونَ الشّدة موجودة في الطَّرفين وزائدة في طرفِ المفضلِ، وهذا قيدٌ يتخلف باعتبارِ القصدِ، فإنك قد تقصد اشتراكَ زيدٍ وعمرٍو، وفي الاستخراج مثلاً، لا في

لِمانِعٍ وَائْتِ بِمَصْدَرِ الفِعلِ الْمُمْتَنِعِ الصَّوْغِ مِنهُ بَعْدَه مَنصُوباً عَلى التَّمييزِ، نَحو: «هذا أَشَدُّ احْمِراراً مِنَ الدَّمِ».

أبو طالب

(قوله: **التي لا تبدأ الغاية**) لأن وصفَ المفضلِ عليه جعلَ مبدأً للزيادةِ المستفادةِ من أفعل، فإن وصفَ المفضل لم يتصف بالزِّيادةِ عند كونهِ دونَ وصفِ المفضلِ عليه، أو مثله، فإذا جاوزَ المماثلة اتَّصف بالزِّيادةِ.

الناصية

شدته، وإن استخراج زيد شديد بالنِّسبةِ إلى استخراجِ عمر، لا أشد، فكيف يتأتى التَّوصل في مثل ذلك بأشد مع دلالته على خلاف المقصود. اهـ (صبان).

(قوله: **لِمانِعٍ**) أي: إن كان مانع من صوغ أفعل التفضيلِ مِن كَوْنِ الفعلِ زَائداً على ثَلاثة، أو نَاقِصاً، أو مَنفيّاً، أو نَحو ذلك. فَيجوز أَنْ يَتَوَصَّلَ إلى التَّفضيل بـ (أَشَد) و(أَكثر) ونَحوهما، مِمَّا كان يتَوَصَّل به في التَّعجُّبِ الّذي لِفِعله مانِع.

(قوله: **لِمانِعٍ**) عند مانع صوغهِ من الفعلِ، لكن أشدَّ ونحوه في التعجب فعل، وهنا اسم، وينصب هنا مصدر الفعل المتوصل إليه تمييزاً، فتقول: زيد أشد استخراجاً من عمرو، وأقوى باضاً، وأفجع موتاً أخذ، هذا من قول المصنف في باب التَّمييز:

والفاعل المعنى انصبن بأفعلا . . . إلخ

وبهذا يندفع ما يقال: الإحالة على بابِ التَّعجبِ توهم جواز نصب المصدر هنا، وجره بالباء وأن نصبه على المفعولِ به، وكلاهما غير صحيح، قاله الشَّاطبي (صبان).

(قوله: **وَائْتِ بِمَصْدَرِ الفعل. . . إلخ**) يعني: ائتِ بِـ (أشد) ونحوه، ثم ائتِ بِمَصْدَرِ ذلِك الفعل منصوباً بعدَ (أشَدّ) حَتّى يُعطى ذَلِكَ مَعْنى التَّفضيل. وفي (الدشتي): الضَّمير في منه يعود إلى المصدرِ وفي بعده إلى أشدّ، أي: ائت بمصدر الفعل الذي لم يمكن صوغه من ذلك المصدر بعد أشدّ على التَّميُّز.

(قوله: **نحو «هَذَا أَشَدُّ احْمِراراً مِنَ الدَّمِ»**) هذا مثالان في مثالٍ واحدٍ لوجودِ ما نعين فيه أحدهما: كونه زائداً على ثلاثة، وثانيهما: وجود وصف له على أفعلٍ وهو أحمر. وفي (الشيرازي) فـ (حمر) لكون فاعله (أحمَر) عَلى وزنِ (أفْعَل) لا يصاغ مِنه فِعل التَّفضيل، جِئنا بـ (أَشَدّ) ثم (احْمِرَاراً) مصدر (حَمَرَ) مَنصوباً، ونصبَه على التَّمييز للضَّميرِ الْمُستترِ في (أَشَدّ) ونحوه. هذَا كَانَ مِثالاً للفعلِ الّذي فاعلُه على وَزْنِ (أَفْعَل) وإلَيك أمثِلَة البَاقي:

أَمَّا مِثال الزَّائِدِ على ثَلاثةٍ نحو: (هَذَا أَشدُّ دَحْرَجَةً مِن ذَاك).

ومِثالُ النَّاقصِ: (هَذَا أَشَدُّ ظَنّاً مِن ذَاك).

وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدا تَقْدِيراً أَوْ لَفْظاً بِمِنْ إنْ جُرِّدَا

(وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدا تَقْدِيراً أَوْ لَفْظاً بِمِنْ) الّتي لِابْتداءِ الغايَة (إنْ جُرِّدا) مِن أَلْ والإضافَة، ....

أبو طالب

....

الناصية

ومِثال الجَامِدِ: (هَذَا أقْوَى عَسَاءً مِن ذَاك).

ومِثال غيرِ القابلِ للتّفاضلِ: (هَذَا أشدُّ مَوْتاً مِن ذَاك).

ومِثال المنفِيّ: (هَذَا أَكْثر أَنْ لا يَقوم).

ومِثال المَجهولِ: (هَذَا أعظم مَقتولاً).

(قوله: صله أبداً) أي: إن أبقي على أصله من إفادة الزّيادة على معين؛ فإن عري عنها لم يجب وصله بمن لا لفظاً ولا تقديراً كما ستعرفه (صبان).

(قوله: تقديراً) أي: بأن تحذف مع مجرورِها للعلم به؛ فلو لم يعلم لم يجز الحذف، وقد يذكر مع العلم نحو: ﴿قُلْ مَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ﴾ [الجُمُعَة: ١١] قاله الدّماميني (صبان).

(قوله: بِمِنْ) اختلف في معنى من هذه، فذهب المبرد ومن وافقه إلى أنها لابتداء الغاية وإليه ذهب سيبويه، لكن أشار إلى أنها تفيد مع ذلك معنى التّبعيض، فقال في هو أفضل من زيد: فضله على بعضٍ ولم يعم. وذهب في شرح التّسهيل إلى أنها بمعنى المجاوزةِ، وكأن القائل زيد أفضل من عمروٍ قال: جاوز زيد عمراً في الفضل. قال: ولو كان الابتداء مقصوداً لجاز أن يقع بعدها، إلى قال: ويبطل كونها للتبعيضِ أمران: أحدهُما عدمُ صلاحيةٍ بعض موضعها، والآخر كون المجرور بها عاماً، نحو: الله أعظم من كلِّ عظيم، والظّاهر، كما قاله المرادي: ما ذهب إليه المبرد، وما رد به الناظم ليس بلازم؛ لأن الانتهاءَ قد يترك الإخبار به؛ لكونه لا يعلم، أو لكونه لا يقصد الإخبار به، ويكون ذلك أبلغ في التّفضيل؛ إذ لا يقف السامع على محلِّ الانتهاء (أشموني).

(قوله: الّتي لابْتِدَاءِ الغَايَة) الغايةُ هي طولُ المسافةِ، أو الزّمان، أو ما نزّل منزلتهما، والمراد بها هنا هو الأخير، فإذا قلنا: زيد أفضل من عمرو، فقد فرضنا للفضل طولاً وحدين يبتدئ من عمرو وينتهي إلى زيد، فمراد القائل: إن الفضلَ حدّه الأدنى في عمرو، والأقصى في زيد (دشتي).

(قوله: إنْ جُرِّدَا من أل والإضافة) جارة للمفضول. وقد اجتمعا في ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]، أي: منك. أما المضاف والمقرون بأل فيمتنع وصلهما بمن التي الكلام فيها، وهي الجارة للمفضولِ، ووجه الامتناعِ أن الوصلَ في المجردِ إنما وجبَ ليعلم المفضول، وهو مع

....

أبو طالب

....

الناصية

الإضافة مذكورٌ صريحاً، ومع أل في حكم المذكور؛ لأن أل إشارة على معين تقدم ذكره لفظاً أو حكماً، وتعيينه يشعر بالمفضولِ، فعلى هذا لا تكون أل في أفعلِ التفضيلِ إلا للعهد؛ لئلا يعرى عن ذكرِ المفضولِ، أفاده شارح الجامع (صبان).

(**قوله: إن جردا من أل والإضافة**) فيجبُ له حكمانِ (أحدهما) في نفسه، وهو (أن يكون مفرداً مذكراً دائماً) ولو كان مسنداً إلى مؤنثٍ أو مثنى أو مجموع، نحو قولك: زيد أفضل من عمرو، وهند أفضل من عمرو، والزيدان أفضل من عمرو، والهندان أفضل من عمرو، والزيدون أفضل من عمرو، والهندات أفضل من عمرو، ونحو قول الله تعالى: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾ [يوسف ٨] ونحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤] الآية إلى قوله: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم﴾ [التوبة: ٢٤] فأفرد في الآية الأولى مع الاثنين، وفي الآية الثانية مع الجماعةِ، (ومن ثم) أي: ومن أجل أن أفعل التَّفضيل إذا تجرد من أل والإضافة لزم الإفراد والتَّذكير (قيل في أخر) بضمِّ الهمزة جمع أخرى أنثى آخر بالفتح (أنه معدول عن أأخر) الموازن لأفعل التَّفضيل، وليس من بابِ أفعل التَّفضيل حقيقة؛ لأنه لا يدل على مشاركة وزيادة، ولذلك لم يجعله ابن مالك من باب أفعل ولا ملحقاً به، بل ملحقاً بالملحق به وهو أولى؛ لأنه به أنسب؛ لأنه أشبهه في الوزنِ وكون معناه نسبياً، وكونه لا يدلُّ على زيادةٍ وعلى الإلحاق به، فهو يخالف باب أفعل في ثلاثةِ أمورٍ، أحدها: أنه يطابق، ولو كان نكرة، الثَّاني: أنه لا يليه من لا لفظاً ولا تقديراً، الثالث: أنه لا يضاف (ومن ثم أيضاً قيل (في قول) أبي نواس الحسن بن هانئ الحكمي يصفُ الخمرة:

كأنَّ صُغْرى وكُبْرى مِنْ فَقَاقِعِها ... حَصْباءُ دُرٍّ على أرضٍ مِنَ الذَّهَبِ

(إنه لحن) حيث أنث صغرى وكبرى، وكان حقه أن يقول: أصغر وأكبر بالتَّذكير، وأجيب عنه بأنه لم يقصد حقيقة المفاضلة، فهو كقول العروضيين فاصلة صغرى، وفاصلة كبرى، وقول الفرزدق:

إذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ اللَّيْلِ كُنْتُمْ ... كِرَاماً وأَنْتُمْ مَا أَقَامَ أَلائِمُ

أي: لئام، والفقاقع: بفتحِ الفاءِ والقافِ، وبعد الألف قاف مكسورة، وفي آخره عين مهملة النُّفاخات التي تعلو وجه الخمرة، وسبب تلقيبه بأبي نواس بنون مضمومة بعدها، واوٌ لا همزة أنه كان له ذؤابتان تنوسان، أي: تتحركان على عاتِقه. (و) الحكم (الثاني) فيما بعد أفعل (أن يؤتى بعد بمن جارة للمفضول) كما تقدَّم من الأمثلةِ، وهي عند المبردِ، وسيبويه لابتداءِ الارتفاعِ في نحو:

نَحو: ﴿أَنَاْ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤] أَيْ: أَعَزُّ مِنكَ، فإنْ لم يُجَرَّد فَلا، وقوله:

وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى [وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ]

أبو طالب

(قوله: وَلَسْتُ بِالأَكْثَرِ مِنْهُم حَصًى) آخره:

.... وإنَّما العِزَّةُ لِلكاثرِ

التاء للخطابِ وحصًى، أي: عدداً، والكاثر: من له كثرة من القبائلِ والأقوام.

الناصية

أفضل منه، وابتداء الانحطاط في نحو: شر منه، واعترضه ابن مالك بأنها لا يقع بعدها إلى، واختار أنها للمجاوزة، فإن معنى زيد أفضل من عمرو: جاوز زيد عمراً في الفضلِ، واعترضه في المعنى، بأنها لو كانت للمجاوزة لصحَّ في موضعها عن، ودفع بأن صحة وقوع المرادف موقع مرادفه، إنما هو إذا لم يمنع من ذلك مانع، هاهنا منع مانع وهو الاستعمال، فإن اسمَ التفضيل لا يصاحب من حروفِ الجرِّ إلا من خاصة، (وقد تحذف) من مع مجرورِها للعلم بهما (نحو: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ ﴿١٧﴾﴾ [الأعلى: ١٧]) أي: من الحياةِ الدنيا (وقد جاء الإثبات والحذف في: ﴿أَنَاْ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤]) أي: منك وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وأفعلَ التفضيلِ صِلْهُ أبدا تقديراً أو لفظاً بِمِنْ إنْ جُرِّدا

(تصريح). (قوله: نَحو: ﴿أَنَاْ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴿٣٤﴾﴾ [الكهف: ٣٤]) (الشاهد) في (مِنك) حيث اتَّصل (أكثر) لَفظاً بـ (مِن). وأمَّا وَصْلُه بِمِن المُقدَّرة، نَحو: (اللهُ أَكْبَر) أي: مِن كل شيء.

(قوله: فإنْ لم يُجَرَّد فَلا) أيْ: فإنْ لم يُجَرَّد مِن (أَلْ) أوِ (الإضَافَة) بل كان أحدهما، فلا يتصِل بمن التي لابتداءِ الغايةِ؛ لأن من وأل يتعاقبانِ فلا يجتمعان كأل والإضافة.

(قوله: ولَسْتَ بالأكثرِ منهم حَصًى... إلخ) قاله ميمون الأعشى يفضل عامراً مع جنوده على علقمة مع جنودِه (قوله): ولست: الواو بحسب ما قبلها، وليس فعل ماض ناقص ترفع الاسمَ، وتنصب الخبر، والتاء اسمها مبني على الفتحِ في محلِّ رفع؛ لأنه خطابٌ لمذكرِ، وبالأكثرِ الباء حرف جرٍّ زائدة، والأكثر خبرها منصوب بها وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزائدِ، ومنهم متعلّق به والميم علامة الجمعِ، وحصى أي: جنوداً تمييز لأكثر منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء السَّاكنين، منع من ظهورها التَّعذر؛ إذ أصله حصى بفتحِ الحاءِ والصَّاد وتحريك الياء منونة فقلبت الياءُ ألفاً لتحركِها، وانفتاح ما قبلها، فاجتمع ساكنانِ الألف والتَّنوين الذي يرسم ألفاً في حالة النَّصبِ بحسب الأصلِ، فحذفت الألف لالتقاءِ السَّاكنينِ، فصار حصى، وإنما أتوا بياء أخرى لتدلَّ على الياء الأصلية المحذوفة، بخلافِ ما إذا لم يأتوا بها، وقالوا: حصى فلا يوجد ما يدل عليها، وإنما الواوُ

وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَوْ جُرِّدَا أُلْزِمَ تَذْكِيراً وَأَنْ يُوَحَّدَا

مِنْ فيه لِبَيَانِ الْجِنْس لا لِابْتِداءِ الغايَة (وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ) أَفْعَل التَّفْضِيلِ (أَوْ جُرِّدا) مِن

أبو طالب

. . . .

الناصية

للعطفِ، وإنما حرف مكفوفٍ عن العملِ بما، والعزة بكسر العين المهملة، أي: القوة والغلبة مبتدأ، وللكاثر بالمثلثة، أي: الذي جنوده كثيرة جار ومجرور، متعلق بمحذوف تقديره: كائنة خبره. (يعني): ولست يا علقمة، أي: مع جنودك أكثر من جنود عامرٍ، أي: معه، وإنما القوّة والغلبة للذي جنوده كثيرة. (والشاهد) في قوله: بالأكثر منهم حيث جمع فيه بين أفعل التفضيلِ التالي لأل ومن، مع أنه لا يجوز عندهم، فلا تقول: زيد الأفضل من عمرو، وأجابوا عن ذلك بزيادة أل، أي: ولست بأكثر منهم، أو بجعل منهم متعلقة بمقدر مجرد من أل مدلول عليه بالمذكورِ، أي: ولست بالأكثرِ أكثر منهم فحينئذٍ أكثر المقدر بدل من الأكثر المذكور بدل نكرة من معرفة.

(قوله: مِنْ فيه) أي: في قول الشَّاعر للجنسِ، وعليه فضمير منهم يعود إلى قوم المخاطبِ، وليس مفضّلاً عليه، ومن لبيانِ فاعل أكثر. والمعنى: لست بالأكثر الذي هو قومك لا أنت وحدك، وحصى بمعنى: إحصاءً وعدداً، وهو تمييز فلا يرد على المصنف؛ لأن من التي لا تجتمع مع أل، والإضافة التي لابتداء الغاية لا التي لبيان الجنس. (دشتي).

(قوله: لبيان الجنس) أي: من بينهم، أو التقدير: بالأكثر بأكثر منهم، والمحذوف بدل من المذكور، أو أل زائدة، أو من بمعنى: في، أي: فيهم. وحصى: تمييز، أي: عدداً. وفي (التَّصريح): (فأما قول) ميمون (الأعشى: ولست بالأكثرِ منهم حصًى) وإنما العزة للكاثرِ (فخرج) جمعه بين أل ومن (على زيادة أل) في الأكثرِ (أو على أنها) أي: من ليست متعلقة بالأكثرِ المعروف بأل، وإنما هي (متعلقة بأكثر نكرة) حال كونه (محذوفاً مبدلاً من أكثر المذكور) بدل نكرة من معرفة، والأصل بالأكثر أكثر منهم، أو على أن من بمعنى في، أي: فيهم أو لبيان الجنسِ، أي: من بينهم أو متعلقة بليس لما فيه من رائحةِ قولك: انتفى، واغتفر الفصل بين أفعل وتمييزه للضرورة، وحصى: تمييز، أي: عدداً، والكاثر بمعنى: الكثير.

(قوله: وَإِنْ لِمنْكُور. . . إلخ) يَعني: إِذَا أُضِيفَ أَفْعَل التَّفضيل إلى نكرة، أَوْ كانَ بِدون (أَلْ) وبِدُونِ (الإضافة) في هاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ يَأتي أَفعلُ التفضيلِ ـ دائِماً ـ مُفرَداً مُذكراً. وإنْ كانَ الّذي جِيءَ بأفعل التَّفضيلِ له مُثَنًّى، أَوْ جَمعاً، أَو مُؤَنَّثاً. وقال في (الترشيح): وإذا عطفت على النَّكرةِ المضاف إليها، قلت: هذا أفضل رجل وأعقله، وهؤلاء أعقل نساء وأعقله، وأفضل رجال، وأعقله، تذكر الضَّمير في الاثنين والجمع والواحد من المذكر والمؤنث، على التَّوهم، كأنك قلت من أولِ الكلامِ: فإن أضفت إلى معرفةٍ ثنيت وجمعت، وهو القياس، وأجاز سيبويه الإفراد، وعليه قوله:

أَلْ والإضافَة (أُلْزِمَ تَذْكِيراً وَأَنْ يُوَحَّدا) وإنْ كانَ صاحِبُ الصفَةِ، ....

أبو طالب___________

....

الناصية___________

وَمَـيَّـةُ أَحْـسَـنُ الـثَّـقَـلَـيـنِ جِـيْـداً وسَـالِـفَـةً وأَحْـسَـنُـه قَـذَالا

كأنه قال: وأحسن من ذكرنا. اهـ. وحاصله: أن إفراد الضَّمير مع عودِه على غيرِ مفردٍ لتأويله بالموصولِ، وعليه يتخرج ما يقع في عباراتِ المصنفين، كما مرَّ الكلام عليه.

هذا، وقال (يس): قالوا: المضافُ لا يضافُ إلا إلى جنسٍ، وهنا يسأل عن قولهِ عز وجل: ﴿أَحْسَنَ ٱلْخَالِقِينَ ﴿١٢٥﴾﴾ [الصَّافات: ١٢٥] و﴿أَرْحَمُ ٱلرَّاحِمِينَ ﴿١٥١﴾﴾ [الأعرَاف: ١٥١] و﴿أَحْكَمُ ٱلْحَاكِمِينَ ﴿٤٥﴾﴾ [هُود: ٤٥] لأن الخلق من الله بمعنى: الإيجاد، ومن غيره بمعنى: الكسب، وهما متباينان، والرحمة من الله إن حملت على الإرادة، صح المعنى لأنه يصير أكثر إرادة من سائر المريدين، وإن جعلته من مجاز التشبيه، وهو أن معاملته تشبه معاملة الرَّاحم صح المعنى أيضاً؛ لأن ذلك مشترك بينه وبين عباده، وإن أريد به إيجاد فعلِ الرَّحمةِ كان مشكلاً؛ إذ لا موجد إلا الله عز وجل، وأجاب السيف الآمدي بأن معناه أعظم من يسمّى بهذا الاسم، قال العز بن عبد السلام: وهذا مشكل؛ لأنه جعل التفاضلَ في غير ما وقع اللفظ بإزائه، وهذا يساعد المعتزلة ويصح على مذهبهم؛ لأن الفاعلين عندهم كثيرون. (وأقول): الأقرب في الجواب أن أفعل إنما يلزم كونه مضافاً إلى جنسه إذا أضيف إلى نكرة معرفة، وقصد به حقيقة المفاضلةِ، أما إذا قصد به الزِّيادة المطلقة، وأول بما لا تفضيل فيه فلا، كما نصوا عليه، والآيات مما قصد فيه الزِّيادة المطلقة (يس).

(**قوله: ألزم تذكيراً وأن يوحدا**)؛ لأن المجرد أشبه بأفعل في التَّعجب، وهو لا يتصلُ به علامة تثنية، ولا جمع، ولا تأنيث، والمضاف للنَّكرة بمنزلة المجرد في التنكير... (صبان).

(**قوله: أُلْزِمَ تَذْكيراً... إلخ**) أي: لزمه أمران التَّذكير والتوحيد كما يلزمان المجرد من أل والإضافة (لاستوائهما في التَّنكير)؛ ولكونهما على معنى من، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وإنْ لِـمَـنْـكُـورٍ يُـضَـفْ أو جُـرِّدا أُلْـزِمَ تَـذْكِـيـراً وأَنْ يُـوَحَّـدا

فتقول: زيد أفضل رجل، أصله: زيد أفضل من كل رجل، فحذف من كل اختصاراً، وأضيف أفعل إلى رجلٍ، وجاز كونه مفرداً مع كون أفعل بعض ما يضاف إليه، فالأصل أن يكون جمعاً لفهم المعنى، وعدم التباس المرادِ. ووجب تنكيره؛ لأن القاعدة أن كل مفرد وقع موقع الجمع لا يكون إلا نكرة، فإن جئت بأل رجعت إلى الجمع، وإن جمعت أدخلت أل، فإن عطفت على المضافِ إلى النكرةِ مضافاً على ضميرها، قلت: هذا أفضل رجلٍ وأعقله، وهذه أكرم امرأة وأعقله بتذكيرِ الضَّميرِ وإفرادِه في المفردِ وضده، والمذكر وضده على التَّوهم، كأنك قلت من أول الكلام: فإن أضفت أفعل إلى معرفةٍ ثنيت وجمعت وأنثت، وهو القياسُ. وأجاز سيبويه الإفراد تمسكاً بقولِهِ:

وَتِـلْـوُ أَلْ طِـبْـقٌ وَمَـا لِـمَـعْـرِفَـهْ أُضِـيـفَ ذُو وَجْـهَـيْـنِ عَـنْ ذِي مَـعْـرِفَـهْ

بِـخِـلافِ ذلِـكَ، نَـحْـوَ: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾ [يُوسُف: ٨]، ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤] إلى أنْ قالَ: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم﴾ [التوبة: ٢٤].

(وَتِلْوُ أَلْ) أي: المعرَّف بِها (طِبْقٌ) أيْ مُطابِقٌ لِمَوْصُوفِهِ في الإفرادِ والتَّذكيرِ وفروعهما، نحو: «زَيْدٌ الأَفْضَلُ» و«الزَّيْدانِ الأفْضَلانِ» و«الزَّيْدُونَ الأفْضَلُونَ» و«هِنْدٌ الفُضْلى» و«الْهِنْدانِ

أبو طالب

. . . .

الناصية

ومـيـةُ أَحْـسَـنُ الـثَّـقَـلَـيْـنِ جِـيْـداً وسـالِـفَـةً وأَحْـسَـنُـهُ قَـذَالا

أي: أحسن من ذكر، نقله شيخنا عن (يس) وأقره هو والبعض. وظاهره وجوب تذكيرِ الضَّميرِ وإفراده في نحو: هذه أكرم امرأة وأعقله، وهذان أكرم رجلين وأعقله، وهكذا والوجه عندي جواز المطابقة إن لم تكن واجبة أو أولى. فتأمل. (صبان).

(**قوله: بخِلافِ ذلِكَ**) بأن يكون الموصوف مؤنّثاً أو تثنية أو جمعاً.

(**قوله: نَحو**: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾ [يُوسُف: ٨]) (**الشاهد**) في (أحَبّ) فإنَّه أفْعل تفضيل بِدُونِ (أَلْ) وبِدُون الإضافةِ. جيءَ به مُفرداً مُذكراً، مَعَ أَنَّ مَوْصُوفَه اثْنان (يُوسُف، وأَخُوه).

(**قوله** ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ... ﴿٢٤﴾﴾ [التوبة: ٢٤]) الآية هَكَذَا. قُلْ: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [التوبة: ٢٤].

(**الشاهد**): في (أَحَبَّ) فإنَّه أفعلُ تفضيلٍ بدون (أَلْ) وبدون الإضافةِ جيء به مُفرداً مُذكراً، مَعَ أنَّ مَوْصُوفَهُ جَمْع، وهو ﴿ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ﴾ [النساء: ١١]... إلخ.

(وأمّا) مِثالُ المُضَافِ إلى النَّكرةِ فَنحو: (الْعُلَمَاءُ المتقون أَحَبُّ رِجَالٍ إلى الله) فـ (أَحَبُّ) حيثُ إنَّه أُضِيفَ إلى النكرةِ جيء به مُفرداً مذكراً، مَعَ أَنَّ مَوْصُوفَهُ جَمعٌ، وهو (العُلَمَاءُ المُتَّقون).

(**قوله: وَتِلْوُ أَلْ**) أي: أفعلُ التَّفضيلِ الّذي كانَ بَعدَ (أَلْ)، أَي: الْمُعَرَّف بِأَلْ.

(**قوله: طبق**) أي: مطابق لأن اقترانه بأل أضعف شبهه بأفعل في التَّعجب (صبان).

(**قوله: طِبْقٌ**) لما قبله من مبتدأ أو موصوف نحو: زيد الأفضل، وهند الفُضلى، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، والهندان الفضليان، والهندات الفضليات أو الفضل. وكذلك مررت بزيد الأفضل، وبهند الفُضلى... إلى آخره. ولا يؤتى معه بمن كما سبق (أشموني).

(**قوله: وفروعهما**) فرع الإفرادِ والتَّثنيةِ والجمعِ، وفرع التَّذكير التأنيث.

(**قوله: والزيدون الأفضلون**) أي: أو الأفاضل، ولو زاده، كما فعل في نظيره، لكان أحسن.

الْفُضْلَيانِ» و«الهِنْداتُ الْفُضْلَياتُ» و«الفُضَل».

(وَما لِمَعْرِفَةٍ أُضيفَ) فهو (ذُو وَجْهَيْنِ) مَرْوِيَّيْنِ ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: و «الفُضَل») جمع ثان، لفضلى مؤنّث أفضل.

(قوله: والهندات الفضليات. والفضل) بضم الفاء وفتح الضاد المخففة كالكبر، فيطابق موصوفه لزوماً؛ لأنه نقص شبهه بأفعل المتعجب به؛ لاقترانه بأل، ومع ذلك لا بد من ملاحظة السَّماع، قال أبو سعيد علي بن سعيد في (كفاية المستوفي) ما ملخصه: ولا يستغنى في الجمع والتأنيثِ عن السماعِ، فإن الأشراف والأظراف لم يقل فيهما: الأشارف والشرفى، والأظارف والظرفى، كما قيل ذلك في الأفضل والأطول، وكذلك الأكرمُ والأمجدُ قيل فيهما: الأكارم والأماجد، ولم يسمع فيهما الكرمى والمجدى (تصريح). اهـ.

(قوله: وَما لِمَعْرفةٍ... إلخ) أي: وإن كانت الإضافةُ إلى معرفةٍ) فهو ثلاثة أقسام، قسم يقصد به زيادته على ما أضيف إليه، وقسم يقصد به زيادةٌ مطلقةٌ، وقسم يؤول بما لا تفضيلَ فيه (فإن أول أفعل بما لا (تفضيل فيه) أو قصد به زيادة مطلقة (وجبت المطابقة) للموصوفِ به تشبيهاً بالمعروفِ بأل في الإخلاء عن لفظِ من ومعناها، وقد يتواردان على مثال واحد.

(قوله: ذو وجهين) فالمطابقة لمشابهتِه المحلى بأل في الخلو عن لفظِ من، وعدم المطابقة لمشابهته المجرد لنية معنى من (صبان).

(قوله: فهو ذُو وجْهيْن مَرْويَّيْن) هما المطابقة وعدمها، وفي (التصريح): إن كان أفعل (على أصله من إفادة المفاضلة) على ما أضيف إليه (جازت المطابقة) لشبهه بالمعرف بأل (كقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣]) فأكابر مفعول أول لجعلنا، وفي كل قرية في موضع المفعول الثَّاني، ومجرميها مضاف إليه لأكابر، ولو لم يطابق لقيل: أكبر مجرميها، وفي بعضِ النسخِ (هم أراذلنا) ولو لم يطابق لقيل: أرذلنا (و) جاز (تركها) أي: تركُ المطابقة لشبهه بالمجرد لنية معنى من (كقوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٩٦]) فأحرص مفعول ثان لتجد، ولو طابق لقيل: أحرصي بالياء. (وهذا) الوجه وهو تركُ المطابقة (هو الغالب) في الاستعمارِ (وابن السراج يوجبه) ويجعل أفعل فيه كالمجرد، ويلتزم فيه الإفراد والتَّذكير، ويرده أكابر مجرميها (فإن قدر أكابر مفعولاً ثانياً) لجعلنا (ومجرميها مفعولاً أول)، كما قال ابن عطية: (فيلزمه المطابقة في المجرد) من أل والإضافة، كما قال أبو حيان، وإلى جواز الوجهين أشار الناظم بقوله:

..........وما لِمَعْرِفَة أُضِيفَ ذو وَجْهَيْن عن ذي مَعْرِفَه

هــذا إذا نَــوَيْــتَ مَــعْــنَــى مِــنْ وَإنْ لَــمْ تَــنْــوِ فَــهْــوَ طِــبْــقُ مَــا بِــهِ قُــرِنْ

(عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ) وَجْهٌ يُجْرِيهِ مَجْرى الْمُجَرَّد، نحو: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البَقَرَة: ٩٦] وآخر يُجْرِيهِ مَجْرى الْمُعَرَّف بأَلْ، نحو: ﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣].

(هذا) الْحُكْمُ (إذا) قَصَدْتَ بِأفْعَلِ الْمذكور: ....

أبو طالب

....

الناصية

هذا إذا نويت معنى من، وذكر صاحب الأمثال السائرة، أن أفعل يأتي في اللغةِ لنفي المعنى عن الشيئين، نحو: قوله تعالى: ﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ﴾ [الدّخان: ٣٧] أي: لا خير في الفريقين. اهـ.

(قوله: عَنْ ذِي مَعْرِفة) أي: عَن نُحَاةٍ مُعتَبَرين.

(قوله: وَجْهٌ يُجْرِيهِ مَجْرى الْمُجَرَّد) فيأتي مفرداً مذكراً، وإن كان الموصوف بخلافه فأحرص مفرد مع أن موصوفه ضمير جمع، وهو مضاف إلى المعرفة (دشتي).

(قوله: نحو ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البَقَرَة: ٩٦]). (الشاهد): في (أَحْرَصَ) فإنَّه أَفعلُ تَفضيلٍ مُضَافٍ إلى المَعرفة (النَّاس) وجِيء به مفرداً مذكراً مَعَ أَنَّ موصُوفَهُ جمعٌ وهُم اليَهُود مشَار إليهم بِضميرِ (لتجدنّهم).

(قوله: آخَر يُجْرِيهِ مَجْرى الْمُعَرَّفِ بِأَلْ) فيتبع موصوفه كما أن مجرمي المضاف إلى المعرفة تبع (أكابر) في الجمعِ والتَّذكيرِ.

(قوله: نحو ﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ الآية هَكذَا: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾).

(الشاهد): في (أَكَابِرَ) أفعلُ تفضيلٍ مُضاف إلى المعرفةِ (مُجْرِمِيها)؛ لأَنَّ (مجرمي) مُضافٌ إلى الضَّمير، والمُضافُ إلى الضمير مَعرفةٌ، وجِيء به جَمعاً مُطابِقاً لِمَوْصُوفه، وهو (مُجْرِمِيها) لأنَّ أَصله هَكذَا: (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كل قَرْيَةِ الْمُجرمينَ أَكَابِرَهَا) (شيرازي).

(قوله: هَذَا الحكم) يعني: جواز الوجهين في المضافِ إلى المعرفة إنما هو فيما إذا قصدَ المتكلِّم بأفعل تفضيل موصوفه على المضافِ إليه، كما في الآيتين، فإن النَّاسَ فيهم صفةُ الحرصِ، لكن اليهود أحرصُ منهم، والمجرمين فيهم كبر، ولكن بعضهم أكبرُ من بعضٍ، فتقدير الأولى: (أحرص من الناس) والثانية: (أكابر من مجرميها) وأما إن لم يكن مراد المتكلِّم التفضيل كما في (أعدلا بني مروان) إذ ليس في بني مروان عدل، ليكونا أعدل منهم، بل المرادُ هما عادلا بني مروان، ففي مثل هذه المواردِ تتبع الصفة موصوفها دائماً (دشتي).

(قوله: هذا الْحُكْمُ... إلخ) ظاهر صنيعه أن قصد التفضيلِ على المضاف إليه وحده تارة، وعلى كل ما سواه تارة أخرى، وعدمُ قصد التفضيلِ رأساً تارة أخرى يختصُّ بالمضافِ إلى معرفةٍ،

التَّفْضيل بِأَنْ (نَوَيْتَ مَعْنى مِنْ وإِنْ) لم تَقْصِدْهُ بِهِ بِأَنْ (لَمْ تَنْوِ) مَعناها (فَهُوَ طِبْقٌ ما بِهِ قُرِنْ) أَيْ مُطابِقٌ لَه كقولهم: «النَّاقِصُ وَالأَشَجُّ أَعْدَلا بَنِي مَرْوانِ» ....

أبو طالب

(قوله: النَّاقص والأشج أعدلا بني مروان) أراد بالناقصِ عبدَ الملكِ بن مروانَ، لنقصه أرزاق الجند، وبالأشج عمر بن عبد العزيز لشجه وجه دابته من ضربه إياها، أو لشج وجهه من إسقاط دابته إياه على الأرضِ.

الناصية

والذي سينقله الشراح في التنبيهِ الآتي عن المصنفِ في (شرح التسهيل) صريح في أن المجرد بدون من قد يعرى عن معنى التفضيلِ رأساً، وأن فيه حينئذ وجهين: لزوم الإفراد والتذكير وهو المشهور، والمطابقة. ولا يبعد أن يقاسَ على ذلك ما إذا عري المضاف إلى النكرةِ عن معنى التفضيل، أ قصد به التفضيل على المضاف إليه وغيره، نحو: الأشج والناقص أعدلا بني مروانَ، ونحو: محمد ﷺ أفضل قرشي. فتدبر (صبان).

(قوله: معنى من) أي: المعنى الحاصل معها؛ لأن التفضيل ليس نفس معناها، وإنما هو مستفاد من أفعل، كما علم مما قدمه الشارح (صبان).

(قوله: مَعْنى مِنْ) أي: التفضيل على ما أضيف إليه وحده. فتقول على المطابقةِ: الزّيدان أفضلا القومِ، والزَّيدون أفضلو القوم وأفاضل القوم، وهند فضلى النِّساء، والهندان فضليا النِّساء، والهندات فضل النساء وفضليات النساء. ومنه: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣] وعلى عدمِ المطابقة الزَّيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل القوم، وهكذا إلى آخره. ومنه: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٩٦] وهذا هو الغالبُ، وابن السراج يوجبه، فإن قدر أكابر مفعولاً ثانياً، ومجرميها مفعولاً أول لزمه المطابقة في المجردِ. وقد اجتمع الاستعمالان في قوله ﷺ: «**ألا أخبركم بأحبكم إليَّ وأقربكم مني منازل يوم القيامة؟ أحاسنكم أخلاقاً**». وقد تقدَّم.

(قوله: وَإِنْ لم تَقْصِدْهُ بِهِ. . . إلخ) أي: بأفعل معنى من بأن لم تنو به الفاضلة أصلاً، أو تنويهاً لا على المضاف إليه وحده، بل عليه وعلى كل ما سواه.

(قوله: فهو طبق ما به قرن) من مبتدأ أو موصوف تشبيهاً بالمحلَّى بأل في الخلو من لفظ من ومعناها (صبان).

(قوله: فَهُوَ طِبْقٌ مَا بِهِ قُرِنْ) وجهاً واحداً، لا يقال: هذا ينافيه ما سينقله الشارح عن (شرح التسهيل) من أن المشهورَ في أفعل العاري عن معنى التفضيلِ التزام الإفرادِ والتذكيرِ، لما ستعرفه من أن ما في (شرح التسهيل) في المجردِ من أل، والإضافة دون من (صبان).

(قوله: كقولهم: الناقص والأشج أعدلا بني مروان) أي: عادلاهم، ونحو: محمد ﷺ أفضل قريش، أي: أفضل الناس من بينِ قريشٍ. وإضافة هذين النوعين لمجردِ التخصيصِ، ولذلك جازت

وَلَمَّا كانَ لِأَفْعَلِ التَّفضيلِ مَعَ مِن شَبَه بِالْمُضافِ مَعَ المُضافِ إلَيه كانَ حقُّهُ أنْ لا يَتَقَدَّمَ عَلَيهِ ....

أبو طالب ________________________________

....

الناصية ________________________________

إضافة أفعل فيهما إلى ما ليس هو بعضه، بخلافِ المنوي فيه معنى من، فإنه لا يكون إلا بعضُ ما أضيف إليه، فلذلك يجوز: يوسف أحسن إخوته إن قصد الأحسن من بينهم، أو قصد حسنهم؛ لأن أفعل على هذين الوجهينِ ليس على معنى من، فلا يجب كونه بعض ما أضيف إليه، ويمتنع إن قصد أحسن منهم، أي: لكون المنوي فيه معنى من يجب أن يكون بعض ما أضيف إليه، وأفعل هنا ليس بعض ما أضيف إليه، وإلا لزم إضافة الشيء إلى نفسه في إخوته، فلو قيل: يوسف أحسن الأخوة صحَّ لتحقق الشَّرطِ؛ لأن يوسف أحد الإخوة (أشموني).

(**قوله: كقولهم... إلخ**) فيه مع ما قبله لفٌّ ونشرٌ مرتب.

(**قوله: الناقص والأشج أعدلا بني مروان**) أي: عادلاهم؛ لأنه لم يشاركهما أحد من بني مروان في العدل. والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان سمي بذلك لنقصه أرزاق الجندِ. والأشج عمر بن عبد العزيز بن مروان سُمِّي بذلك لشجة أصابته بضرب الدَّابة (صبان).

(**قوله: النَّاقِصُ والأشَجُّ أعْدَلَا بَني مَرْوان**) أي: العَادِلانِ في بَنِي مَرْوَان، لا أنَّهمَا أعدَلُ مِن غيْرِهِمَا، يَعني: لَيْسَ في بَني مَرْوَان عَادِلٌ سِوَاهُمَا (شيرازي).

(**قوله: كقولهم: الناقص والأشج أعدلا بني مروان**) فيحتمل أعدلا أن يؤول بما لا تفضيل فيه (أي: عادلاهم)؛ لأنهما لم يشاركهما أحد من بني مروان في العدل، ويحتمل أن يراد به زيادة مطلقة. والناقص هو يزيدُ بن الوليدِ بن يزيد بن عبد الملكِ بن مروان لقب بذلك؛ لأنه نقص أرزاق الجند، والأشج بالشِّين المعجمة والجيم هو عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لقب بذلك؛ لأن بجبينه أثر شجة من دابة ضربته، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

..................وإن   لـم تـنـوِ فـهـو طِـبْـقُ مـا بـه قُـرِنْ

(تصريح). (**قوله: شَبَهٌ بالْمُضافِ مَعَ المُضَافِ إلَيه**) فافعل بمنزلة المضاف، ومن بمنزلةِ المضافِ إليه؛ لأن (من) متمم لأفْعل، كما أن المضاف إليه متمّم للمضافِ.

(**قوله: أنْ لا يَتَقَدَّمَ عَلَيه**) أيْ: لا يَتَقَدَّمُ ما بَعدَ مِن على أفعلِ التَّفضيلِ، كَمَا لا يَتَقَدَم المُضَافُ إليه على المُضافِ، فَفي مِثلِ: (زيدٌ أعْلَمُ مِن عَمْرِو) حَقُّهُ أَنْ لا يقالَ: زَيدٌ مِنْ عَمْرٍو أَعْلَمُ.

وَإنْ تَـكُـنْ بِـتِـلْـوِ مِـنْ مُـسْـتَـفْـهِـمـا فَـلَـهُـمَـا كُـنْ أَبَـداً مُـقَـدِّمـا

(وَ) لَكِن (إنْ تَكُنْ بِتِلْوِ مِنْ مُسْتَفْهِما فَلَهُما) أيْ: لِمِنْ وتِلْوِها (كُنْ أَبَداً مُقَدِّما) على أَفْعل وُجُوباً؛ ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وإن تكن بتلو من... إلخ) بقي ما إذا كان الاستفهام بالهمزةِ، ويتجه أن يقال: إن أريدَ الاستفهامُ عن المفضلِ عليه وجبَ التقديمُ، فتقول: أمن زيد أنت أفضل، فقد ذكر في علم المعاني أن المسؤول عنه بالهمزة هو ما يليها، فيجب التقديم ليكون المسؤول عنه قد وليها، وإن أريد الاستفهام عن المفضلِ وجب التَّأخير، فتقول: أأنت أفضل من زيد ليليها المسؤول عنه وفاء بالقاعدة المذكورة سم (صبان).

(قوله: وإنْ تكنْ بتِلْوِ مِنْ) الجارة أداة اسْتِفهَامٍ. (قول: أيْ: لِمِنْ وتِلْوِهَا) أي: لمن ومجرورها المستفهم به.

(قوله: على أَفْعل وُجُوباً) أي: على أفعل التَّفضيل لا على جملةِ الكلامِ، كما فعلَ المصنفُ؛ إذ يلزم على تمثيلهِ الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ولا قائل به؛ لأن المبتدأ ليس من معمولاتِ الخبرِ، وقد يقال: المختار جواز تقدمِ معمولِ الخبرِ الفعلي على المبتدأ أو الخبرِ في السعة إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فليكن ما فعله المصنف مثله إلا أن يفرق بقوة الخبر الفعلي بخلاف الخبر الذي هو أفعل تفضيل. فتأمل. وفي (التصريح): (يجب تقديم من ومجرورها عليه) أي: على أفعل (إن كان المجرور) بمن (استفهاماً)؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام (نحو: أنت ممن أفضل) والأصل: أنت أفضل ممن، فقدم ممن على عامله، وهو أفضلُ، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وإن تـكُـنْ بـتـلـوِ مِـنْ مُـسْـتـفـهِـمـا فَـلَـهُـمـا كُـنْ أبـداً مُـقَـدِّمـا

وتمثيل الموضح أحسنُ من تمثيلِ النظمِ بقوله: كمثل ممن أنت خير لما فيه من الفصلِ بين العاملِ وبمعمولهِ بأجنبي؛ لأن المبتدأ أجنبي من الخبرِ، بمعنى: أنه ليس معمولاً له على الصَّحيح، وسيأتي: أنه لا يفصل بين أفعلِ ومن بالمبتدأ؛ لأنهما بمنزلة المضافِ والمضافِ إليه، ولا يلزم من تمثيل الموضحِ تأخير ما له صدر الكلام عن صدريته؛ لأن ذلك إنما يمتنع بالنِّسبةِ إلى العاملِ فيه فقط لا مطلقاً، أو كان المجرور بمن (مضافاً إلى الاستفهامِ نحو: أنت من غلام من أفضل) والأصل أنت أفضل من غلامِ من، فقدمت من ومجرورها على أفضل؛ لأن ما أضيف إلى ما له الصَّدر يستحق التَّصدير، وما أحسن قول الأمين المحلّي في (المفتاح):

كَـمِـثْـلِ مِـمَّـنْ أَنْـتَ خَـيْـرٌ وَلَـدَى   إِخْـبَـارِ الـتَّـقْـدِيـمُ نَـزْراً وَرَدَا

لأنَّ الاسْتِفهام له الصَّدر (كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ) أَصْلُهُ أَخْيَر، ولا يَكادُ يُستَعْمَل، ومِمَّا جاءَ مِنه: «بِلالٌ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الأَخْيَرِ» وكَذا شَرّ. ومِمّا جاءَ مِنه عَلى الأَصْلِ عَلى قِراءَةِ أَبي قلابَة ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشَرُّ﴾ [القمر: ٢٦].

(وَلَدى إِخْبارٍ) ....

أبو طالب

(قوله: **ولا يكاد يستعمل**) فإن قلت: ذكر الفعل بعد لفظِ لا يكاد تأكيد لنفي الفعل، فمعنى لا يكاد لا يستعمل البتة، وهو منافٍ لقوله: ومما جاء... إلخ، قلت: هذا إنما يكون إذا كان مدلول المضارعِ المنفي نفي الفعلِ مع احتمالٍ مرجوحٍ؛ لثبوته كما يؤيده التأكيدُ بالنُّونِ وغيره، أما إذا كان مدلوله نفي الفعلِ من غير احتمال ثبوته، كما يؤيده ما قيل: إنه لاستمرارِ النفي، فتوسيطُ يكادُ يسلب للتأكيدِ المستفاد منه، ولعل بناءه هاهنا على الثاني، فتأمل.

الناصية

عَـلَـيْـكَ بِـأَرْبَـابِ الـصُّـدورِ فَـمَـنْ غَـدَا   مـضـافـاً لأربـابِ الـصُّـدورِ تَـصَـدَّرَا

(وقد تتقدم) من مع مجرورِها على أفعل (في غير الاستفهام) وهو الإخبارُ (كقوله) وهو جرير:

إذا سـايَـرَتْ أسـمـاءُ يـومـاً ظـعـيـنـةً   فَـأَسْـمَـاءُ مِـنْ تِـلْـكَ الـظَّـعـيـنـةِ أَمْـلَـحُ

والأصل: فأسماء أملح من تلك الظَّعينة، فقدم من ومجرورها على أملح (وهو ضرورة) عند الجمهور، ونادر عند الناظم حيث قال: ولدى... إخبار التَّقديم نزراً ورداً؛ وذلك لأن أفعل عامل غير متصرفٍ في نفسِه، فلم يكن له أن يتصرَّف في معموله بالتقديمِ عليه كسائر العواملِ غير المنصرفةِ.

(قوله: **كَمِثْلِ مِمَّنْ أَنتَ خَيْرٌ**) ومن أيهم أنت أفضل، من كم دراهمك أكثر، ومن غلام أيهم أنت أفضل؛ لأن الاستفهامَ له الصّدر، كما مرَّ.

(قوله: **كَمِثْلِ مِمَّنْ أنتَ خَيْرٌ**) أيْ: أَنْتَ خَيْرٌ مِنْ مَنْ؟ وحيثُ إنَّ (مَن) الاسْتفهاميةُ لَها الصَّدرُ قُدِّمَتْ هي مَعَ (مِن) الجَارَّةِ على أفعلِ التَّفضيلِ (خَيْر).

(قوله: **ولا يَكَادُ يُستَعْمَل**) يَعني: (أَخْيَر) لا يَكَادُ يُستعمَل.

(قوله: **وكَذَا شَرّ**) فإنّه أفعل تَفضيلٍ أصله (أَشَرّ) ولكنه لا يَكَادُ يُستعمَل (أَشَرّ).

(قوله: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ ۝٢٦﴾ [القمر: ٢٦] (الشاهد) في (الأَشَرِّ) ـ بِفَتْحِ الشِّين ـ فإنّه قَليلُ الاستعمال جدّاً، والقراءةُ المشهورةُ ـ بِكَسْرِ الشِّين ـ. (شيرازي).

(قوله: **وَلَدى إِخْبَار**). مقابل الاستفهام، فإن الاستفهام إنشاء، والمرادُ أن مدخول من إذا لم يكن استفهاماً لا يتقدَّم على أفعل إلّا قليلاً (دشتي).

بِتِلْوِ مِن (التَّقْدِيمُ) لَهُما (نَزْراً وُجِدا) كقولِهِ:

[فَقَالَتْ لَنَا أَهْلاً وَسَهْلاً وَزَوَّدَتْ جَنى النَّحْلِ] بَلْ ما زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

أبو طالب

(قوله: بل ما وزودت منه. . . إلخ) هذا بعض من بيت هو هكذا:

فقالتْ لنا أهلاً وسهلاً وزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ بل ما زَوَّدَتْ منه أطيبُ

قاله الفرزدق، وأهلاً وسهلاً منصوبات على تقدير: أتيت أهلاً، أي: لا أجانبَ أو مكاناً مأهولاً، أي: لا خراباً، وأتيت مكاناً سهلاً لا مكاناً حَزْناً، والتزويد: أخذ الزَّادِ، والجنى: مجني النخل، أي: ثمرتها، أو بمعنى بل، والباقي واضح.

الناصية

(قوله: بِتِلْوِ مِن) أي: وعند عدم الاستفهام.

(قوله: نَزْرَاً وُجِدَا) يَعني: إذَا كَانَ مَا بَعدَ (مِن) خَبَراً، فقليل تقديمُهُ مَعَ (مِن) الجارَّة على أفعلِ التَّفضيلِ.

(قوله: فَقَالَتْ: لَنَا أَهْلاً وَسَهْلاً وَزَوَّدَتْ. . . إلخ) قاله الفرزدق من أبياتٍ من الطَّويلِ. الفاء للعطفِ على تقدمه. وأهلاً وسهلاً منصوبان على تقديرٍ: أتيت أهلاً فاستأنس، وأتيت مكاناً سهلاً. والواو في: وزودت للحال، أو بمعنى: بل وهكذا رُوِيَ أيضاً. وجنى النحل، أي: ما يُجنى منه فهو مصدر بمعنى اسم المفعول، وهو العسل الأبيض، والنحل مؤنثة وواحدتها نحلة، وبل للإضراب الإبطالي، وما اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ مبني على السُّكون في محل رفع، وجملة زودت من الفعلِ والفاعلِ والمفعولين المحذوفين صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف أيضاً، والتقدير: بل ما زودتنا إياه، أي: حين أردنا السفر فالمتعلق محذوف، ومنه متعلق بأطيب وأطيب أي: ألذ، خبر لمبتدأ (يعني): فقالت المحبوبة لنا حين قدومنا عليها: أتيتم قوماً أهلاً، فاستأنسوا بهم، ووجدتم مكاناً سهلاً لا صعوبة فيه، وزودتنا حين أردنا السفر ما يشبه عسل النحل، وهو كلامها، بل هو ألذ منه، أي: ما زودته لنا من الكلام حين الرحيل من عندها ألذ عندنا من العسل الأبيض، وأما ما زودته لهم من الزَّاد فغير منظور له عندهم. **(والشاهد)** في قوله: منه أطيب حيث قدم من ومجرورها على أفعل التفضيل مع أن المجرور بمن غير استفهام وهو شاذ؛ لأنهما معه بمنزلة المضاف إليه من المضاف، وقيل: إن منه متعلق بزودت قبله فحينئذٍ لا شذوذ فيه، فإن كان المجرور بمن اسم استفهام، نحو: أنت ممن خير، وأنت من أيهم أفضل، أو مضافاً إلى اسم استفهام نحو: أنت من غلام أيهم أفضل، فإنه يجب حينئذ تقديم من ومجرورها؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام، وإنما قدم أنتِ في هذه الأمثلة؛ لئلا يلزم الفصل بين أفعل التفضيل ومعموله بأجنبي، وهو المبتدأ؛ لأنه ليس معمولاً للخبرِ، ولا قائل بجواز الفصل بين أفعل التفضيل ومعموله بأجنبي.

تتمة: لا يُفْصَلُ بَيْنَ أفْعَل ومِن بِأَجْنَبِيٍّ لِما ذُكِر، وجاءَ الْفَصْلُ في قَوْلِهِ:

لَأُكْـلَـةٌ مِـنْ أَقِـطٍ بِـسَـمْـنِ ... أَلْـيَـنُ مَـسّـاً فـي حَـشَـايـا الْـبَـطْـنِ

مِـنْ يَـثْـرِبِـيَّـاتٍ قِـذاذٍ خُـشْـنِ

فصل: يَرْفَعُ أفعلُ التَّفضيلِ ....

أبو طالب

(قوله: لما ذكرنا) هو حديث الإضافةِ.

(قوله: وجاء الفصل) أي: بغيرِ الأجنبي، والمرادُ بغير الأجنبي المعمولِ والتمييزِ من المعمولاتِ، وكذا إذا أريد بغير الأجنبي السببي، فإن مسّاً في قول الشّاعر بمعنى مسّاً له.

(قوله: لأكلة من أقط... إلخ) هذا رجز في ذم طبيخٍ سماه: العجام كالأجوش، واللام للتأكيدِ والأكلة كاللقمة، وزناً ومعنىً، والأقط كنمر بالفارسية (كشك) والحشايا: جمع حشيةٍ بالحاءِ المهملةِ، كعشية، ومن يثربيات، أي: من قذاذ يثربيات، فلفظ القذاذ بعدها بيان لها، والقذاذ: جمعُ قذ بضم القافِ، وتشديد الذال المعجمة، وهي جمع أَقَذّ على وزنِ أفعل، وهو السّهم الذي لا ريش عليه، وخشن بضمِّ الخاءِ المعجمةِ كقفل جمع أخشن بمعنى: الخشن.

الناصية

(قوله: لِمَا ذُكِرَ) من أنَّهما بمنزلةِ المضافِ والمُضافِ إلَيه، فكما لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه بأجْنَبِي، كَذلك لا يُفصَل بين أفعل ومن بِأجنبيٍّ.

(قوله: لَأُكْلَةٌ مِنْ أَقِطٍ... إلخ) (أقِط) هو المَخيض المُجَفَّف، وبِالْفارِسِيَّةِ (كَشْك) (يِثْرِبِيَّات) نسْبَة إلى (يَثْرِب) مَدينة الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيه وَآلِهِ وَسَلَّم، كناية عَنِ النِّبالِ الَّتي تُصْنَع في يَثْرب (قِذاذ) الْخالِيَةِ مِن الرِّيش (المَعنى): اللُّقمةُ مِنَ الأَقِطِ مَعَ السَّمْنِ، أَلْيَنُ مَسّاً في حَشَايَا الْبَطْنِ، مِن النِّبَالِ الْيثربيةِ الَّتي لا ريشَ لَهَا، الْخَشنة. مَقصود الشّاعِر: أَنَّ الْقُعُودَ عَنِ الْحَرب، وأَكْلَ الأقِطِ مِعَ السَّمْنِ أفْضَل مِن دُخُولِ الْحَرْبِ، واقْتِحَام النِّبَالِ الْخَشنَةِ الَّتي لا رِيشَ لَهَا. **(الشاهد)** في فَصْلِ (مَسّاً في حَشَايَا الْبَطْن) بَيْنَ أفعلِ التَّفضيلِ (أَلْيَنُ) وبَيْنَ (مِنْ يَثْرِبِيَّات)، وهو أَجْنَبِيٌّ؛ لأنَّه لا يَرْتَبِط بِأفْعلِ التفضيلِ بِمَا هو أفعل التَّفضيلِ، وإنْ كَانَ (مَسّاً) تمييزاً لـ (أَلْيَن)، ولكن لَا لأنَّه أفعل التَّفضيلِ حَتَّى لا يكون أَجْنَبِيّاً؛ بَل لأنَّهُ لُغة مُجمَلٌ يَحتاج إلى البَيان (شيرازي).

(قوله: يَرْفَعُ أفعلُ التَّفضيل... إلخ) أي: يرفع أفعل التَّفضيل الضَّمير المستتر في كلِّ لغة نحو: زيد أفضل) ففي أفضل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية، يَعود إلى زيد (و) يرفع (الضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة) حكاها سيبويه، وأشار إليها الناظم بقوله:

ورفـعـه الـظـاهـر نـزر..... ....

(كمررت برجل أفضل منه أبوه) أو أفضل منه (أنت) بخفض أفضل بالفتحة على أنه صفة لرجل، وبرفع الأب وأنت على الفاعلية بأفضل على معنى فاقه في الفضل أبوه، أو أنت، وأكثر العرب

وَرَفْــعُــهُ الــظَّــاهِــرَ نَــزْرٌ وَمَــتَــى عَــاقَــبَ فِــعْــلاً فَــكَــثِــيــراً ثَــبَــتَــا

الضَّميرَ المُستَتِرَ في كُلِّ لُغَةٍ (وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ) لِضَعْفِ شَبَهِهِ بِاسْمِ الفاعِلِ، ....

أبو طالب

....

الناصية

يوجب رفع أفضل في ذلك على أنه خبر مقدم، وأبوه أو أنت مبتدأ مؤخر، وفاعل أفضل ضمير مستتر فيه عائد على المبتدأ، أو الجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لرجلٍ، ورابطها الضمير المجرور بمن، ويطرد (ذلك) الرفع الظاهر (إذا حل) أفعل التفضيل (محل الفعل) مع موافقة المعنى، والفعل يرفع الظاهر، فكذلك ما حل محله، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

.... مــتــى عــاقَــبَ فِــعْــلاً فــكــثــيــراً ثَــبَــتــا

(وذلك إذا) كان أفعل صفة لاسم جنسٍ (وسبقه نفي وكان مرفوعه أجنبياً) وهو ما ليس متلبساً بضميرِ الموصوفِ به (مفضلاً) ذلك الأجنبي (على نفسه باعتبارين) مختلفين (نحو) قول العرب: (ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) فأحسن أفعل تفضيل، وهو صفة رجلاً، وهو اسم جنس مسبوق بنفي ومرفوعه الكحل، وهو أجنبي من الموصوف؛ لكونه لم يتصل بضميره، والكحل مفضل على نفسه باعتبارين مختلفين، فباعتبار كونه في عين زيد فاضل، وباعتبار كونه في عين غيره مفضول، والمعنى: أن الكحل في عين زيد أحسن من نفسه في عين غيره من الرجال، ونظيره قول الأصوليين الواحد بالشَّخص يكون له جهتان، كالصَّلاة في الدار المغصوبةِ، والسبب في اطراد رفع أفعل التفضيل الاسم الظَّاهر في مثل هذا المثال تهيُّؤه بالقرائن؛ التي قارنته لمعاقبة الفعل على وجهٍ لا يكون بدونها (فإنه يجوز أن يقال: ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيدٍ) فيؤتى بالفعل ـ وهو يحسن ـ مكان أفعل التفضيل ـ وهو أحسن ـ ولا يتغير المعنى، قاله ابن مالك، وناقشه أبو حيان في ذلك (تصريح).

(**قوله: الضمير المستتر**) أي: لأن العمل فيه ضعيف لا يظهر أثره لفظاً، فلا يحتاج إلى قوة العامل (سم) هذا ولا يرفع اسماً ظاهراً ولا ضميراً بارزاً إلا قليلاً، أي: شاذّاً (صبان).

(**قوله: في كل لغة**) أيْ: عِندَ جَميعِ الْعَرَبِ، فقولنا: زيد أفضل من عمرو في (أفضل) ضمير مستتر يعود إلى زيد، وهو فاعل له (دشتي).

(**قوله: ورفعه الظاهر**) المراد به المصرَّح به، فيشمل الضَّمير البارز المنفصل، ولهذا أدرجه الشراح في حيز تفسير كلام المصنفِ وإن أفرده فيه الذكر (صبان).

(**قوله: لِضَعْفِ شَبَهِهِ بِاسْمِ الفاعِلِ**) مِن جهَتَيْنِ: (**الأُولى**): إنَّهُ يَدُلُّ عَلَى التَّفضيلِ. واسْمُ الفاعِلِ يَدُلُّ عَلَى أصْلِ الفِعلِ (**الثَّانية**): إنَّه ـ إذا كانَ مَعَ مِن ـ لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع ولا يُؤَنَّث، بَل يكونُ مُفرداً مذكراً بِخِلافِ اسْمِ الفاعِلِ، فَإنَّه ـ دائِماً ـ يُذكَّر ويُؤَنَّث، ويُثَنَّى ويُجْمَع (شيرازي).

ومِنْهُ حِكايَةُ سيبَوَيْه: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْهُ أَبُوهُ».

(وَمَتى عاقَبَ) أَفْعَلُ التفضيلِ (فِعْلاً) بِأَنْ صَلُحَ إحلاله مَحَلَّه، وذلك إذا سَبَقَهُ نَفْيٌ ......

أبو طالب

(**قوله: بأن صلح إحلاله... إلخ**) أقول: كثرة عمل اسمِ التفضيلِ في الاسمِ الظاهر مشروطٌ بإمكان إحلاله محلَّ الفعلِ، والإحلال مشروط بخمسةِ شروطٍ: **الأول**: وقوعه في حيزِ النَّفي. **الثاني**: أن يكون له في اللفظِ صاحبان متغايران، بحسب المعنى، قد توسط هو بينهما، وأسند إلى أولهما لفظاً وإلى الآخر معنىً. **الثالث**: أن يكون فاعله أجنبياً من وجه سببياً من وجه آخر. **الرابع**: أن يكون ركناه المفضل والمفضل عليه واحداً بالذاتِ. **الخامس**: أن يكون ذلك الواحد متعدداً بالاعتبارِ، أي: كان مفضلاً بإضافته إلى الصاحب الأول، ومفضلاً عليه بإضافته إلى غيره، ومثال الشُّروط الثلاثة الأخيرة إلى شرطٍ واحدٍ هو كون الركنين واحداً بالذاتِ متعدداً بالاعتبارِ. وأوجه الاشتراطِ إما بالأول فيتعلق النَّفي بزيادة الوصف؛ لكونها قيداً ويبقى أصل الوصفِ الذي هو جزءٌ لمعنى الفعلِ، فيزيد شبهه به، وأما بالثاني فليقوى في العمل بالاعتمادِ اللفظي، ويمكن كون الاسم الظاهر فاعلاً له، وأما بالثالث فليضعف مقتضى التفضيلية الموجبة لضعفِ شبهه بالفعلِ، وهو التغايرُ، وبما قررنا ظهر التَّوفيق بين قولِ من قال باشتراطِ كونِ معموله أجنبياً، وبين قول من قال باشتراطِ كونه سببياً.

الناصية

(**قوله: لِضَعْفِ شَبَهِهِ باسْمِ الفاعل**) أي: لاختلافه مع اسمِ الفاعلِ في المعنى؛ لأن اسم الفاعل يدلّ على الحدث وصاحبه، وأفعل يدلّ على أزيد من ذلك، وهو التفاضل (دشتي).

(**قوله: لضعف شبهه باسم الفاعل**) أي: مع عدمِ ما يجبر الضعفِ من صحةِ وقوع فعل بمعناه موقعه، فلا يرد أن أضعف موجود حتى في مسألة الكحلِ (صبان).

(**قوله: لضعف شبهه باسمِ الفاعلِ**) من قبل أنه في حال تجريده مثلها حال إضافته إلى نكرة، وخص حالة التجريد بالذكر؛ لأنّها الأصل فيه، كما سيأتي. يعني: فلما ضعف بعدم قبول العلامات في بعضِ أحواله انحطت رتبته في جميعها، فلم يعمل في الاسم الظّاهر إلا بالشروط الآتية، لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع، بهذا فارق الصِّفة المشبهة فإنها تؤنث وتثنى وتجمع؛ فلهذا عملت في الظاهر كثيراً، وإنَ لم يكن لها فعل بمعناها، وهو الثبوت، وهذا إذا لم يعاقب فعلاً، أي: لم يحسن أن يقع موقعه فعل بمعناه (صبان).

(**قوله: مَرَرْتُ برَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْهُ أبُوهُ**) فأبوه اسم ظاهر مرفوع بأفضل.

(**قوله: إذا سبقه نفي... إلخ**) زاد غيره قيداً، وهو أن يكون أفعل صفة لاسم جنسٍ ليكون معتمداً عليه، ولم يكف النفي كما في اسم الفاعل؛ لأنه لم يقو قوته؛ ولهذا لا ينصب المفعول به

وكانَ مَرْفُوعُهُ أَجْنَبِيّاً مُفَضَّلاً عَلى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارَيْنِ (فَكَثِيراً) رَفْعُهُ الظَّاهِرَ (ثَبَتَا) ....

أبو طالب

....

الناصية

بخلاف اسم الفاعل، وإنما اشترط سبق النفي ليكون أفضل التفضيل بمعنى الفعل فيعمل عمله؛ وذلك لأن النفي إذا دخل على أفعل توجه إلى قيده، وهو الزيادة فيزيلها، فيبقى أصل حسن كحل عين رجل مقيساً إلى حسن كحل عين زيد إما بأن يساويه، أو يكون دونه، ومقام المدح يأبى المساواة، فيرجع المعنى إلى أن حسن الكحل في عين رجل دون حسنه في عين زيدٍ، أفاده الجامي، وأورد عليه أنه لو كان زوال الزيادة بالنفي مجوّزاً لعمل اسم التفضيل في ظاهر لجاز العمل في نحو: ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه.

وأجيب: بالفرق بينه وبين مثال الكحلِ بأن اسم التَّفضيلِ في مثال الكحلِ خالف الأصلَ، وهو تغاير المفضلِ والمفضلِ عليه ذاتاً لاتحادهما فيه ذاتاً، فحصل في معناه التفضيليّ ضعف يقتضي أنه إذا زال بالنفي لم يبق لأفعل قوة اقتضاء حكمه، وهو امتناع عمله في الظاهر بخلاف، نحو: ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه، فإنه لا ضعف في معناه التفضيلي؛ لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتاً، فله قوة اقتضاء حكمه، وقيل: إنما اشترط تقدم النفي ليقوى طلب الموصوف الصفة المقتضي ذلك لقوتها في العمل؛ وذلك لأن طلب النَّكرة للمخصصِ في الإثبات دون طلبها له في النَّفي؛ لأنه في الإثباتِ لزيادة الفائدة، وفي النَّفي لصون الكلام عن كونه كذباً؛ فإنك إذا قلت: ما رأيت رجلاً كان صدق الكلام موقوفاً على تخصيص الرجل بأمر يمكن أنه لم يحصل لمن رأيته من الرجال؛ بخلاف: رأيت رجلاً، وفي هذا أيضاً ما تقدم إيراداً وجواباً (صبان).

(قوله: وكان مرفوعه أجنبياً) أي: غير ملابس لضمير الموصوفِ بخلاف، نحو: ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه، فالمراد نفي كونه سببياً بهذا المعنى، فلا ينافي اشتراط ابن الحاجب كونه سببياً، بمعنى أن للموصوفِ به تعلقاً ما كما في المثالِ قاله (سم) واعترض البعض على الشَّارح بأن هذا القيد مستغنىً عنه بقوله: مفضلاً على نفسِه باعتبارين؛ لما علمت من أن المفضل والمفضل عليه في نحو: ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه، مختلفان بالذات، وفيه أن الاعتراض بإغناء المتأخر عن المتقدّم غير ناهض (صبان).

(قوله: مفضلاً على نفسه باعتبارين) كان ينبغي أن يقول باعتبارٍ آخر؛ لأن التفضيلَ، أي: الزِّيادة إنما هو باعتبار واحدٍ لا باعتبارين، كما لا يخفى إلا أن يجعل فيه اكتفاء، والأصل ومفضولاً، فمعنى المثال أن الكحل باعتبار كونه في عين زيد أحسن من نفسِه باعتبارِ كونه في عينِ غيره من الرِّجالِ، وخرج به نحو: ما رأيت رجلاً أحسن كحل عينه من كحلِ عين زيد؛ لاختلاف المفضل والمفضل عليه ذاتاً؛ لأنه اعتبر فيه فردان من أفراد الكل، وأوقع التفاضل بينهما بخلاف

نَحو: «ما مِنْ أَيَّام أَحَبَّ إلى اللهِ فِيها الصَّوْمُ مِنْه في عَشْرِ ذِي الحِجَّة» و«ما رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيدٍ»، ....

أبو طالب

....

الناصية

المثال المشهور، فإنه اعتبر فيه ماهية الكحل مقيدة بقيد تارة، ومقيدة بآخر تارة أخرى، والظاهر الذي يرمز إليه صنيع الشَّارح أن هذه الشُّروط شروط لعمل أفعل التفضيل مطلقاً في الظَّاهر، لا لعمل أفعل من فقط كما بينه البعض، فانظر (صبان).

(**قوله: مُفَضَّلاً عَلَى نَفْسِه باعْتِبَارَيْنِ**) فهنا أربعة شروطٍ:

الأول: أن يصحَّ من حيث المعنى وقوع فعل محل أفعل في تلك الجملة.

والثاني: أن يكون مسبوقاً بالنفي.

والثالث: أن يكون مرفوعه أجنبيّاً.

والرابع: أن يكون المرفوع مفضلاً على نفسِه، باعتبارين. (دشتي).

(**قوله: ما من أيام أحب... إلخ**) أفعل التفضيل فيه مصوغ من فعل المفعول، ففيه شذوذ من هذه الجهة إلّا على قول من يجعل الصوغ منه مقيساً عند أمن اللبسِ، وكذا من جهة صوغه من زائد على الثلاثي إن كان من أحبَّ الرُّباعي فإن كان من حبَّ الثلاثي، فلا شذوذ فيه إلا من الجهةِ الأولى، وبهذا يعلم ما في كلام البعضِ من المؤاخذة (صبان).

(**قوله: ما مِنْ أيّام أَحَبَّ... إلخ**) أَحَبَّ أفعل التَّفضيلِ، رَفَعَ الاسمَ الظَّاهر (الصَّوْمُ)، لِوُقوعِهِ مَحَلّ الْفِعلِ (يُحِبّ) إذِ الْمَعْنى: (ما مِنْ أيّام يُحِبُّ اللهُ فِيهِ الصَّوْمَ أكثر مِنَ الصَّوْمِ في عَشْرِ ذِي الحِجَّة) وإنَّما صَحَّ وُقُوعُهُ مَحَلَّ الفِعلِ، لِسَبْقِهِ النَّفْيَ (مَا مِنْ أَيَّام)، ومَرْفُوعُهُ ـ وهو (الصَّوْمُ) ـ أجنبيٌّ، لِعَدَم اتصالِهِ بِضَميرٍ رَاجِعٍ إلى المَوْصُوفِ (أيَّام) والمَرفوعُ مُفَضَّلٌ على نَفْسِهِ بِاعْتِبَارَيْنِ، أي: الصَّومُ في عَشْرِ ذِي الحِجَّةِ مُفَضَّلٌ عَلَى نَفْسِ الصَّوْمِ في غَيرِ عَشْرِ ذِي الحِجَّة.

وفي (الدشتي): حاصل معنى الجملةِ أن الصَّوم في سائرِ الأيامِ ليس بأحبَّ عند الله من الصوم في عشر ذي الحجّةِ، فالصّوم في سائر الأيامِ مفضل على الصَّومِ في عشر ذي الحجةِ، ولكنّ هذا التفضيلِ منفيّ بما.

وأما من جهةِ وقوعِ الفعلِ موقعه فبأن يقال: ما من يوم يحبّ الله فيه الصَّوم أكثر من الصوم في عشر ذي الحجّة، والظّاهر، أي: الصوم أجنبيّ عن الموصوفِ، وهو (أيام) لعدمِ اتصالِ الصومِ بضمير يعود إلى أيّام.

(**قوله: مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ في عَيْنِهِ الكحل... إلخ**) فالظّاهر المرفوع هو الكحل، وهو أجنبيّ عن موصوفِه (رجلاً) وهو مفضّل حال كونه في عين أيّ رجل على كونهِ في عينِ زيدٍ،

والأَصْلُ أَنْ يَقَعَ هذا الظَّاهِرُ بَيْنَ ضَمِيرَيْنِ أَوَّلُهُما لِلْمَوْصُوفِ وثانِيهِما لِلظَّاهِرِ ....

أبو طالب

(**قوله: والأصل يقع.... إلخ**) يعني أن ذكر هذا الفاعل الظاهر على نوعينِ أصلٌ وخلافُ أصلٍ، والمراد الشارح من كل منهما احتمالاتٌ ثلاثة: **الأول** من الأصلِ: وقوعه بين ضميرينِ لفظاً أو تقديراً، أو خلافه هو وقوعه بين الضَّمير فقط، فعلى هذا قوله: والأصل إلى قولِه: ومما جاء

الناصية

والتفضيل منفي بما، ومعنى الجملة أن الكحل في عينِ غير زيد ليس بأحسن من الكحلِ في عينِ زيد (دشتي).

(**قوله: مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحسَنَ في عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ... إلخ**) (أحسن) أفعلُ التَّفضيلِ، رَفَعَ الاسمَ الظاهِرَ (الكحلُ) لوقوعِهِ مَحَلّ الفعلِ (يَحْسُنُ)؛ إذ المَعنى: (ما رَأَيْتُ رَجُلاً يَحْسُنُ في عَيْنِهِ الكحلُ أكثر من الْكُحْلِ فِي عَيْنِ زَيدٍ) وإنَّما صَحَّ وُقُوعُهُ مَحَلَّ الفِعلِ لِسَبْقِهِ النَّفْيَ (ما رَأَيْتُ)، وأنَّ مَرْفُوعَهُ (الكحلُ) أَجْنَبِيٌّ؛ لِعَدَمِ اتصالِهِ بِضَميرٍ راجِعٍ إلى المَوْصُوفِ (رَجُلاً)، و(الكحل) مفضل على نفسه باعتبارين، أي: الكحل في عين زيد مفضل على نفس الْكُحلِ في عَيْنٍ آخَر (شيرازي).

(**قوله: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل... إلخ**) فإنه يجوز أن يقال: ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد؛ لأن أفعل التفضيل إنما قصر عن رفع الظاهر؛ لأنه ليس له فعل بمعناه، وفي هذا المثال يصحُّ أن يقع موقعه فعل بمعناه كما رأيت. وأيضاً فلو لم يجعل المرفوع فاعلاً؛ لوجب كونه مبتدأ، فيلزم الفصل بين أفعل ومن بأجنبي، ولو تقديراً كما في: ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل، فإن تقديره: ما رأيت عيناً كعين زيد أحسن فيها الكحل منه في غيرها، فلو لم يجعل الكحل فاعلاً، بل جعل مبتدأ لزم الفصل بأجنبي تقديراً، فلا يقال: لزوم الفصلِ بأجنبي غير مطرد لعدمه في نحو: هذا المثال أفاده (سم) والأجنبي هنا المبتدأ، والمراد بالأجنبي هنا: ما ليس من معمولات ذلك العامل، لا ما لا تعلُّق له به بوجه ما، ولم يجعل الكحل مبتدأ مؤخراً عن من فلا يلزم الفصل بأجنبي، بأن يقال: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه منه في عين زيد الكحل؛ فراراً من التزامِ مخالفةِ الأصلِ، وهو تقديم مرجع الضَّمير عليه بلا ضرورة، ولا مقدماً على الوصف، بأن يقال: ما رأيت رجلاً الكحل أحسن في عينِهِ منه في عين زيد، فراراً من التزامِ تقديمِ غير الأهمِّ، وهو الوصفُ بلا ضرورة، والتزام مخالفة الأصلِ، وهو النَّعت بالمفردِ بلا ضرورةٍ.

(**قوله: والأَصْلُ أَنْ يَقَعَ... إلخ**) أي: أن الأصل أن يقع هذا) الاسم (الظَّاهر) المرفوع بأفعل التَّفضيلِ (بين ضميرين أولهما للموصوف) بأفعل التفضيلِ، وهو الهاء في عينه (وثانيهما للظاهر) وهو الهاء في منه، فيكون المفضولُ مذكوراً (كما مثلنا) وقد يحذف الضَّميرُ الأول العائد إلى الموصوفِ للعلم به نحو: ما رأيت رجلاً أحسن الكحل منه في عين زيد، والمقدر كالملفوظ. وقد يحذف الضمير الثاني العائد إلى الكحل، فيكون المفعول مقدراً، (وتدخل من) الجارة للمفضولِ (إما على

كَما تَقَدَّم، وقد يُحْذَفُ الضَّميرُ الثَّاني، وتَدْخُلُ مِن إمّا عَلى الظَّاهر، نَحو: «مِن كُحْلِ عَيْنِ زَيْدٍ»، ....

أبو طالب

بيان للأصل، وما بعده بيان لخلافه، **الثاني**: أن الأصل وقوعه بين الضميرين لفظاً، وخلافه إما وقوعه بينهما تقديراً، أو وقوعه بعد الضَّمير فقط، وعلى هذا يكون الفرعانِ الكائنانِ لمثالِ الكحلِ داخلين في خلاف الأصلِ، **الثالث**: أن الأصل، أي: الأصل ما له الضَّمير أن هو وقوعه بين ذينك الضميرين لفظاً، وخلافه ما له الضميران، ولم يقع بينهما لفظاً، فمثال الكحل مع فرعيه بيان للأصلِ، وخلافه. وقوله: ومما جاء.... إلخ. بيان لما ليسَ له الضَّميران، والظاهر أن له أيضاً أصلاً، وخلاف أصلٍ يعلم بالمقالية، إلا أن استعمال أصله أقل من استعمالِ الأصل الأولِ.

الناصية

الاسم الظاهر) وهو الكحلُ في مثالنا (أو) تدخل (على محله) أي: محل الكحلِ وهو العين (أو) تدخل (على ذي المحل) وهو زيد (فتقول): ما رأيت رجلاً أحسن في عينهِ الكحلِ (من كحل عين زيد) بدخولِ من على الاسمِ الظَّاهرِ وهو الكحلُ، أو: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل (من عين زيد) بدخول من على محلِّ الكحلِ وهو العينُ، أو: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل (من زيد) بدخول من على ذي المحلِّ وهو زيد (فتحذف مضافاً) إذا أدخلت من على المحلِّ وهو العينُ (أو مضافين) إذا أدخلت من على ذي المحلِّ وهو زيد. وقد لا يؤتى بعد الاسم الظاهر المرفوع بشيء أصلاً، وذلك إذا تقدم المفضل على أفعل التفضيلِ، فيستغنى عما بعد المرفوعِ (فتقول: ما رأيت كعين زيدٍ أحسن فيها الكحل)، فيحذف ضمير الكحلِ، ومحله وصاحب محله، اختصاراً، وربما أدخلوا من على غير المفضولِ لفظاً (وقالوا: ما أحد أحسن به الجميل من زيد، والأصل: ما أحد أحسن به الجميل من حسنِ الجميلِ بزيدٍ) فالجميل الثاني هو المفضول، وهو الجميل الأول (ثم أنهم أضافوا الجميل إلى زيد لملابسته إياه في المعنى) فصار التَّقدير: من جميل زيد (ثم حذفوا المضاف) وهو جميل، وأقاموا المضاف إليه، وهو زيد مقامه فصار: من زيد (ومثله) قول النَّظم: كَلَنْ تَرى في النَّاس.. إلخ، الآتي قريباً (تصريح).

(قوله: كَمَا تَقَدَّم) في المِثالين فالصَّوم وقع بين (فيها) الرَّاجع إلى (أيام)، وبَين (مِنه) الرَّاجع إلى الصوم، و(الكحل) وقع بين (عَينه) الرَّاجع إلى (رَجلاً) وبَينَ (منه) الرَّاجع إلى (الكحل) (شيرازي).

(قوله: من كحل عين زيد) قد يقال: إذا قيل ذلك لم يكن المرفوع مفضلاً على نفسِه، بل على غيره بالذات، أما على أن أل في الكحلِ عوض عن ضمير الرَّجلِ، فالتَّغاير بالذات ظاهر، وأما على أنها للجنس؛ فلأن الماهية الكلية مغايرة بالذات لفردها الجزئي إلا أن يختار الثاني، ويقال: لما كان الفرد مندرجاً تحت الماهية الكلية كان كأنها نفسه، والتغاير اعتباري. فافهم (صبان).

أَوْ مَحَله، نَحو: «مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ» أَوْ ذِي الْمَحَلِّ، نَحو: «مِنْ زَيْدٍ»، ومِمَّا جاءَ مِن كَلَامِهِم: «مَا أَحَدٌ أَحْسَنَ بِهِ الْجَمِيلُ مِنْ زَيْدٍ» ....

أبو طالب

(**قوله: ومما جاء من كلامهم: ما أحد أحسن... إلخ**) أي: من خلافِ الأصلِ الذي جاء من كلامِهم ما دخل من على ذي المحلِ، ولم يدخل قبل الحذفِ على الضَّميرِ، بل دخلَ على مصدرِ اسم التفضيلِ مضافاً إلى المنسوبِ إلى ذي المحلِّ، كما هو شأن هذا القسمِ.

النَّاصية

(«**قوله: مِن كُحْل عَيْنِ زَيْدٍ**») فتحذف مضافاً، أي: إذا دخلت من على المحل وهو العين، أو مضافين، أي: إذا دخلت من على ذي المحل وهو زيد هذا، وقد لا يؤتى بعد المرفوعِ بشيء أي اختياراً، وذلك إذا تقدم محل المفضل على أفعل كما في مثالِ الشارحِ، وكذا إذا تقدَّم صاحب محل المفضلِ على أفعل فيما يظهر، كما في: ما رأيت كزيدٍ أحسن في عينه الكحلِ، فاقتصار البعض على الأولِ قصور، ورأى بصرية على الظَّاهر، والكاف اسمية، وأحسن: حال من مجرور الكافِ على ما قاله البعض، ويلزم عليه مجيء الحال من المضاف إليه بدون شرطه، أو كعين، وأحسن صفتان (لعيناً) محذوفة، ويصحُّ غير ذلك (صبان).

(**قوله: مِنْ زَيْدٍ**) فـ (الكحلُ) هو الاسمُ الظاهرُ، ومَحَلّه (الْعَيْن)، وصاحِب هذا الْمَحَلّ (زيد).

(**قوله: ومِمَّا جَاءَ مِن كَلامهم**) أي: من الموارد التي جاء رفع الاسمِ الظاهرِ بأفعل مع حذفِ الضَّميرِ الثَّاني من كلام النُّحاة.

(**قوله: ومِمَّا جَاءَ مِنْ كلامِهِمْ**) أي: فأدخلوا من في اللفظِ على غير الفضل عليه، وهو ملابسه كما بينه الشَّارح، فهو كقولك: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من عين زيد، لكن مدخول من في هذا التركيب محل المفضل عليه حقيقة، وفي: ما أحد أحسن به الجميل من زيدٍ، ملابس المفضل عليه لا محله حقيقة؛ ولهذا ذكره الشَّارح هنا، ولم يكتف بقوله سابقاً، وقد يحذف الضَّمير الثَّاني... إلخ فافهم.

(**قوله: من حسن الجميل بزيد**) كان عليه إسقاط حسن؛ لأن المفاضلة بين الجميلِ ونفسه باعتبارين. لا يقال: الداعي إلى ذكره تعلق بزيد به؛ لأنا نقول على حذفهِ يكون بزيد حالاً من مجرور من كما في نظائره، ولا حاجة إلى ما نقله شيخنا، والبعض عن اللقاني، وأقراه من التَّكلف، ومثل ذلك يقال في الحديث.

(**قوله: مَا أَحَدٌ أَحْسَن بِهِ الْجَمِيلُ... إلخ**) فالظَّاهر المرفوع الجميلِ، والضمير الثاني محذوف؛ إذ الأصل الجميل منه بزيد، وأصله بالنَّظر إلى المعنى، ووقوع الفعل مقامه (ما أحد يكون الجميل به، أي: الإحسان إليه أحسن من الجميل بزيد) فالجميل بأحد مفضّل، وأحسن من الجميل بزيد، لكن هذا التفضيل نفي بما.

كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ

والأَصْلُ مِن حُسْنِ الْجَمِيلِ بِزَيْدٍ، أُضِيفَ الْجَميلُ إلى زَيْدٍ ثُمَّ حُذِف.

ونَظِيرهُ قَولُ المصنفِ: (كَلَنْ تَرَى في النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ) ....

أبو طالب

....

الناصية

وفي (الشيرازي): فـ(حُسْن) هو الاسم الظاهِر، ومحلّه (الجميل)، وصاحِب هَذَا المَحَلّ (زيد)، أضيف الجميلُ إلى زيدٍ فصار (مِنْ حُسْن جَميلِ زَيدٍ)، ثم حذِف (حُسْن، وجميل) وبَقِيَ (زيد).

(قوله: والأَصْلُ مِن حُسْن الْجَميل بزَيْدٍ) زاد الشّارح كلمة (حسن) ليكون متعلّقاً للجار والمجرور (بزيد)؛ ولذا حذف لمّا حذف الباء حين إضافة جميل إلى زيد (دشتي).

(قوله: أُضيفَ الْجَميلُ إلى زيْدٍ) هنا أمران على الطّالب أن يسأل عنهما:

الأول: إنه كيف أضيف جميل إلى زيد، مع أنّ الجميل ليسَ بزيدٍ؛ بل المراد جميل الغير بزيد، أي: إحسان الناس إليه؟

والجواب: إنّ هذه الإضافة من باب إضافة اسمِ المصدرِ إلى مفعولهِ، كقولنا: عطاء الفقيرِ، المرادُ به عطاء الغيرِ للفقيرِ.

الأمر الثاني: إنّه لم أضيف ثمّ حذف؟

والجواب: إنّ الموجب للإضافة لزوم حذف الباء، إذ لو لم يحذف الباء لم يجز دخول من على زيدٍ، لعدمِ دخولِ من على الحرفِ، ولولا الإضافة لما حذفَ الباء (دشتي).

(قوله: ونَظِيرُهُ) أي: نظير المثال السّابق، وهو ما أحد... في جميعِ الخصوصيّاتِ من رفعِ الظّاهرِ، وحذف الضّمير والتّقديرات.

(قوله: كلن ترى في الناس من رفيق... إلخ) والأصل: (من ولاية الفضلِ بالصّديقِ) فالفضل الثاني، وهو المفضول، وهو الفضل الأول (ثم) إنهم أضافوا الفضل إلى الصّديق لملابسته إياه في المعنى، فصار التّقدير: من فضل الصديق، ثم حذفوا المضاف، وهو فضل، وأقاموا المضاف إليه، وهو الصديق مقامه، فصار (من الصديق) وهذا المثال داخل تحتَ القاعدةِ، فإن الاسم الظاهر وهو الفضل أجنبي مسبوقٌ بنفي بلن، مكتنف بضميرين: **أولهما**: ضمير الموصوف وهو الهاء من به، **والثاني**: ضمير الاسم الظّاهر، وقد حذف، والأصل أولى به الفضل منه بالصّديق، والحاصل: أن الضّميرين تارة يكونان مذكورين، وتارة يكونان محذوفين، وتارة يذكر أحدهما ويحذف الآخر، وإذا حذفَ ضمير المفضولِ لم يلزم حذف ضميرِ الموصوفِ، وبالعكس، ولما لم يمكنهم أن يجعلوا الاسمَ الظّاهر مبتدأ؛ لئلا يفصلوا به بين أفعلِ التّفضيلِ، ومن ذلك لا يجوز رفعه على الفاعليةِ،

أَيْ صاحِبِ (أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِن) أَبي بَكر (الصِّدِّيقِ).

خاتمة: أَجْمَعُوا على أَنَّ أفعلَ التفضيلِ يَعْمَلُ في التَّمييزِ والحالِ والظَّرفِ، وعَلى أَنَّهُ لا يَعمَلُ في المَفعُولِ المُطْلَقِ ولا في المَفعُولِ بِهِ، ....

أبو طالب

....

الناصية

وشرطوا تقدم النفي عليه، وقاس عليه ابن مالك في (شرح التسهيل) النهي والاستفهام، وتبعه الموضح في (شرح القطر) ولم يرد به سماعٌ، فالأولى الاقتصار على ما قالته العرب.

(قوله: أولى) فيه شذوذٌ من جهة أنه لا فعل له؛ لأنه بمعنى أحق، ولم يستعمل من هذه المادة فعل بهذا المعنى؛ لأن الفعل المستعمل منها ولي بمعنى تولى، أو تبع، وبهذا يعلم حسن قوله: ومتى عاقب فعلاً، ولم يقل: فعله ولا الفعل؛ لئلا يخرج مثل هذا، أفاده شيخنا نقلاً عن (يس) قال البعض: وينازعه قول الشارح الآتي؛ لأن المعتبر في اطراد... إلخ. اهـ. أي: حيث قيد الفعل بالذي بني منه أفعل، ويندفع بأن القيد مبني على الغالب، فتدبر (صبان).

(قوله: أَوْلى بِهِ الفَضْل... إلخ) (أولى) من الولايةِ، وهي القرب، والفضل: الدرجة الرفيعة، والمعنى (لن ترى من رفيق يكون الفضل أقرب إليه من قربِ الفضلِ بالصِّديق) فالمرفوع الفضل، وهو مفضّل، وأولى (حال كونه في الصديق) على الفضلِ في أبي بكر الصدّيق، ونفي هذا التَّفضيل بأن، فالمعنى: لبس الفضل بأيّ صديق أولى من الفضلِ بأبي بكرٍ (دشتي).

(قوله: والأصل من ولاية الفضل بالصديق) زيادة كلمة ولاية لتعلُّق الجار بِهِ، كما مرَّ، والتَّقديرات عين التقديراتِ في مثالِ جميلٍ، فراجع.

(قوله: أجمعوا... إلخ) ينافيه قول (الأشموني): وأجاز بعضهم... إلخ، إلا أن يقال: لم يعتد المصنف بمخالفة هذا المجيز فحكى الإجماع، أو يقال: الإجماع في غير المتجرد عن معنى التفضيلِ، كما يؤخذ من تعليلِ المجيز، وكما في (شرح الدماميني) على (المغني) فتدبر.

(قوله: يَعْمَلُ في التّمييز... إلخ) فالأول: نحو: أنت أحسن الناس وجهاً. **والثاني**: نحو: زيد أشجع من عمرو راكباً. **والثّالث**: نحو: فلان أصبر النَّاس عند الحوادثِ (دشتي).

(قوله: وعَلَى أنَّهُ لا يَعمَلُ... إلخ) فالمَفعول المطلق نَحو: (زيد أعْلم عِلْماً مِنْ عَمْرو) والمفعول بِهِ نَحو: (زَيد أعْلَم كِتَابَ السّيُوطِي مِنْ عَمْرو) ولا يَصحان (شيرازي).

(قوله: ولا في المَفعُولِ بهِ) أي: بل يصل إليه بواسطة اللام، نحو: هو أوعى للعلم، فإن كان مما يتعدّى لاثنين نصب الآخر بفعل مقدر، نحو: أكسى للفقراء الثياب، أي: يكسوهم الثياب، قاله الدّماميني. قال المصرّح: وكذا لا ينصب المفعول معه، والمفعول المطلق والتمييز إلا إذا كان

وأمَّا قَوْلُهُ تَعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤] فَحيثُ مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلٍ

أبو طالب

(قوله: **وأما قوله تعالى.... إلخ**) هذا جوابٌ عن سؤالٍ مقدرٍ، تقديره: إن القولَ بأن أفعل لا يعملُ في المفعولِ به باطل؛ لأن حيث في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤] هذا مفعول به، وإلا لكان ظرفاً، وظرفيته مستلزمة لمظروفية أعلميته تَعالى للمكان مع أنها عين ذاتها المقدسة عن أمثال ذلك عُلُوّاً كبيراً، ومحصل الجواب: إنه مفعول به إما على الحقيقةِ، لكن لعامل يدل عليه أعلم، وقد حذف بقرينته، وإما على التوسع لنفس أعلم؛ لأن الممنوعَ عمل أفعل في الأول. وأما في الثاني فجائز باعتبارِ أصله الذي هو الظَّرف، والفرق بين ذينك المفعولين أن الأول مما استعمل في الموضوعِ له، والثَّاني مما استعمل في جزءِ الموضوعِ له، والأول من خواصِّ الظَّرفِ المتصرِّف الموضوع لأعمَّ من الظَّرفيةِ، والثَّاني من خواص ظرفٍ ينبغي أن يستعمل في الظَّرفيةِ إما لعدمِ تصرفه، كما في حيث، أو لاقتضاء خصوص المقامِ، كما في قوله تعالى: ﴿مَـٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] لكن لم يستعمل فيها لمانعٍ كلزومِ إضافةِ اسم الفاعلِ إلى الظَّرفِ، أو كونِ علم الله مظروفاً، أو غير ذلك. فالتَّوسع هاهنا من التوسعِ في المعمولية، بحيث يشمل معمولية أخرى، ثم إن ذكر الله

الناصية

فاعلاً في المعنى، نحو: زيد أحسن الناس وجهاً، ويجوز نصبه للباقي، وقال بعضهم: غلط من قال إن أفعل التفضيل لا يعمل في المفعول؛ لورود السماع بذلك كقوله تعالى: ﴿هُوَ أَهۡدَىٰ سَبِيلٗا﴾ [الإسراء: ٨٤] وليس تمييزاً؛ لأنه ليس فاعلاً في المعنى (صبان).

(قوله: **ولا في المَفعول به**) فإن وجد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدَّرٍ يفسره أفعل، نحو: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤] فحيث هنا مفعول به لا مفعولاً فيه، وهو في موضع نصب بفعل مقدَّرٍ يدل عليه أعلم. ومنه قوله:

.... وَأَضْـرَبُ مِـنَّـا بِـالـسُّـيُـوفِ الْـقَـوَانِـسـا

وأجاز بعضهم أن يكون أفعل هو العامل لتجرده عن معنى التَّفضيل. اهـ. وردَّ بأنه وإن أول بما لا تفضيل فيه لا يلزم كون تعديه كتعديه، وخصوصيات الألفاظ لا تنكر، وأجاب الدَّماميني بأن أصل المتوافقين معنى أن يتوافقا حكماً (صبان). قوله: (وأمَّا قَوْلُهُ تعالى... إلخ) يعني: بعدما علمنا أن أفعل لا يعمل في المفعول به، ليكون حيث مفعولاً به، ولا يصحّ أيضاً أن يكون ظرفاً لأعلم، فإن الظَّرف يقتضي إحاطته بمظروفه، وعلم الله لا يحاط بظرف؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فلذلك تخلّصوا من ذلك بتقديرِ فعلٍ من مادّة (أعلم) ليكون مفعولاً به لذلك الفعل.

(قوله: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤] بالجمع والإفراد.

مُقَدَّرٍ دَلَّ عَلَيه أَعْلَم، أَوْ مَفعولٌ به عَلى السَّعَة ـ كَذا قالوه، قالَ أَبُو حَيَّان: وَقَواعِدُ النَّحْوِ تَأْباهُ، لِنَصِّهِم على أَنَّ حيثُ لا يَتَصَرَّف، وأنَّه لا يُتَوَسَّعُ إلَّا في الظَّرْفِ الْمُتَصَرِّف.

أبو طالب

أعلم عقيب قوله، وأما قوله تعالى مما لا يخلو عن لطفٍ؛ إذ كما أنه يحتمل أن يكون جزءاً من مقولِ القولِ، فكذلك يحتمل أن يكون جملة مستأنفة أوردت بياناً؛ لعدم الاعتناءِ بالتوجيهِ المذكورِ أي: كون حيث مفعولاً به لفعلٍ مقدَّرٍ دل عليه أعلم، وهذا الكلام شائعُ الاستعمالِ فيما إذا وجه كلام الله ورسوله، والأئمة بما خطر ببالِ الموجهِ، وعلى هذا فمقول القول هو قوله: حيث يجعل.

(**قوله: على أن حيث.... إلخ**) فلا يمكن كونه مفعولاً به على الحقيقة.

(**قوله: وأنه لا يتوسع... إلخ**) فلا يمكن كونه مفعولاً به على السّعة في كلا النّصبين، فتنبه.

الناصية

(**قوله: دل عليه أعلم**) أي: يعلم الموضع الصَّالح لوضعها فيه فيضعها، وهؤلاء ليسوا أهلاً لها.

(**قوله: دل عليه أعلم**) دفع بذلكَ ما يقالُ من أن حيث مفعول به، وليست ظرفاً؛ لأنها كناية عن الذات التي قامت بها لا ينصب المفعول به فأجاب بما ذكره، وأجيب أيضاً بأن اسمَ التفضيلِ ليس على بابه، بل هو مؤولٌ باسم الفاعل، وهذا أولى؛ لأن ما لا تقدير فيه خير مما فيه تقدير، وأيضاً يدفع توهم المشاركة بين علمِ القديمِ والحادثِ، والحاصل أن اسمَ التفضيلِ في أسماءِ الله وصفاته، كأكرم وأعلم وأعظم، وأجلّ ليس على بابه (تصريح).

(**قوله: دل عليه أعلم**) أي: لا نفس أعلم؛ لأن أفعل التفضيلِ لا ينصب المفعول به الصَّريح، إلا أن أولته بعالم، وهذا جواب عن سؤالٍ، وهو أن حيث هنا ليست ظرفاً؛ لأنه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكانٍ آخر؛ لأن علمه تعالى لا يختلف باختلافِ الأمكنةِ والأزمنة. ومن جوز كونه بمعنى اسم الفاعلِ، أو الصِّفة المشبهة، أي: لمجرد الصفة من غير تفضيلٍ، نحو: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الرُّوم: ٢٧] بمعنى هين، فمعناه: أنه يعلم نفس المكان المستحقّ لوضعِ الرسالةِ فيه لا شيئاً آخر في المكان (تصريح).

(**قوله: عَلى السَّعَة**) أيْ: عَلَى التَّسامُحِ في (حيث)؛ لأنّه ظرف، والظَّرف يُتَسَامَحُ فيه بِمَا لَا يُتَسامَحُ في غيره. وفي (الدشتي): أنّ أفعل التفضيلِ، وإن كان لا يعملُ في المفعولِ به، لكنّ (حيث) ظرف والظّروف موسّع فيه، فيجوز أن يكون مفعولاً به في مورد لا يجوز لغيره.

(**قوله: وقَواعِدُ النَّحْو تَأْبَاهُ**) أي: تمنع أن يكون حيث مفعولاً به على السّعة؛ لأن الظُّروف التي يتوسّع فيها. إنما هي الظُّروف المتصرفة مثل يوم وشهر ودار التي تثنّى وتجمع، فتوسّع فيها بمعنى أنّها تقع ظرفاً وغير ظرف، وتقع فيما لا يقع غيره، وأما حيث فليست من الظّروف المتصرفةِ، فلا سعة فيها ليجوز وقوعها مفعولاً به (دشتي).

قالَ: والظاهِرُ إقْرارُها عَلىٰ الظرفيةِ المَجازِيَّةِ، وتَضْمِين أَعْلَم ما يَتَعَدَّى إلى الظَّرفِ، فالتَّقديرُ: اللهُ أَنْفَذُ عِلْماً حَيْثُ يَجْعَلُ رِسالَتَه، أَيْ: هو نافِذُ الْعِلْمِ فِي هذِهِ الْمَواضِعِ.

أبو طالب

(**قوله: والظاهر إقرارها... إلخ**) المرادُ من الظَّرفيةِ المجازية نوع آخر من التَّوسع في الظَّرفِ، الذي هو التَّوسع في المعنى، بحيث يشملُ ما يشبهه، فإن نفوذ العلم في الشيء أمر غير محسوس، لكنه يشبه الحلول المحسوس المعتبر في الظَّرفِ، فافهم.

(**قوله: وتضمن أعلم معنى... إلخ**) وذلك لأن علمه تعالى إنما يتصور حلوله في الأشياء؛ لاستلزامه للنفوذِ فيها.

(**قوله: أي: هو نافذ العلم**) إشارة إلى أن اسمَ التفضيلِ هاهنا بمعنى اسم الفاعلِ؛ إذ لم ينفذ علم أحد في هذا المفعولِ حتى يصيرَ علمه تعالى أنفذ فيه.

الناصية

(**قوله: قالَ: والظاهِرُ إقْرَارُها**) أي: إبقاؤها على الظَّرفيّة لا تغييرها إلى المفعولِ به.

(**قوله: عَلَى الظرفيةِ المَجَازيَّةِ**) الظرفية الحقيقيّة أن يكون العاملُ في الظَّرف هو الواقع فيه، نحو: جلست حيث جلس زيد، فجلست عامل في حيث وواقع فيه أيضاً، والمجازيّة أن يكون العامل في الظَّرف شيئاً والواقع فيه شيئاً آخر، كما نحن فيه، فإنّ العامل في الظَّرف أعلم، والواقع فيه أنفذ.

وفي بعض النُّسخ (المجارية) بالراء المهملةِ، وعليه فالمعنى إبقاؤها على الظَّرفية الأصليّةِ المتعارفة لا الموسّعة المتسامحة، فحيث ظرفٌ حقيقيٌّ؛ ولرفع الإشكالِ المذكورِ نتصرّف في (أعلم) وتضمّنها فعلاً، يمكن تعديته إلى الظَّرفِ وهو أنفذ (دشتي).

(**قوله: وتَضْمين... إلخ**) التَّضمين: أن نذكر كلمة من فعلٍ أو غيره، ونقصد معها كلمة أخرى، ونأتي مع المذكورة بما لا يلائمها، بل يختصُّ بتلك الكلمة، كقوله سبحانه فيمن يأكل مال اليتيم: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النّساء: ١٠] فالمذكور يأكلون، ولكنّ تعديته إلى النَّار تدلّ على فعلٍ آخر يلائم النَّار، وهو (يجزون)، والتَّقدير: يأكلون مال اليتيم ويجزون ناراً.

فهنا المذكور (أعلم) والمقصود في ضمنه أنفذ بدليلِ حيث، فإنّ حيث ظرف، وأعلم لا يقع في الظَّرفِ، فالمناسب أن نقدّر (أنفذ) في ضمن أعلم، ليمكن وقوعه في الظَّرفِ. (دشتي).

(**قوله: أي: هو نافذ العلم في هذا الموضع**) الذي يجعل فيه رسالاته، وقال السفاقسي: الظاهر أنه باق على معناه من الظَّرفية، والإشكال إنما يرد من حيث مفهوم الظَّرفِ، وكم من موقع ترك فيه المفهوم لقيام الدليلِ عليه، لاسيما وقد قام في هذا الموضعِ الدليل القاطع على ذلك، لكن الأولَ أوجه والثاني أقيس. اهـ. (كرخي). وفي (الدشتي): إنّما أولَ أنفذ بنافذ، إذ لو بقي أفعل على معناه التَّفضيليّ للزم تصوّر وجودِ نفوذِ علمٍ لغير الله، بجنب نفوذ علمه مع أن صفات المخلوقين لا تقاس بصفاتِ اللهِ، ولا وجود لها دون وجودها؛ لأنّ صفاته سبحانه موجودة بالذَّات وصفات غيره موجودة في ظلّ صفاته، لا في عرضه وبجنبه، وقوله: هذا الموضع، أي: موضع جعل الرِّسالة (دشتي).

النَّعْتُ

يَتْبَعُ فِي الإِعْرَابِ الأَسْمَاءَ الأُوَلْ نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلْ

هذا باب النعت

هو وَالوَصْف بِمَعنى، وَلَمَّا كان أَحَدَ التَّوابع بَدَأَ بِذِكرها إجْمالاً، ثم فَصَّلَ فقال:

(يَتْبَعُ فِي الإِعْرَابِ ....

أبو طالب

(قوله: بمعنى) أي: بمعنى واحدٍ، وكذا الصفة، وهذا بحسب الاصطلاحِ، وأما في اللغة فالوصفُ فعل الواصفِ، والصفة حال الموصوفِ، والنعت أيضاً فعل الواصفِ، لكن يشترط فيه أن يكون بأمر مادح وجودي، ويكون الموصوف حياً، والوصفُ غير مشترطٍ بذلك.

الناصية

(قوله: النعت) ويقال له: الوصف والصِّفة، وقيل: النعت خاص بما يتغير كقائم وضارب، والوصف والصِّفة لا يختصان، بل يشملان نحو: عالم وفاضل، وعلى الثاني: يقال: صفات الله وأوصافه، ولا يقال: نعوته، والذي في القاموس أن النَّعت والوصف مصدرانِ بمعنى واحد، وأن الصفة تطلق مصدراً بمعنى الوصف، واسماً لما قام بالذات كالعلمِ والسوادِ (صبان).

(قوله: في الإعراب) يرد عليه، نحو: قام قام زيد، ولا لا، وعطف النسق إذا لم يكن للمعطوفِ عليه إعراب كالجملة المستأنفة، والجواب أن المراد في الإعرابِ وجوداً أو عدماً فيدخل ما ذكر، ويرد أيضاً: يا زيد الفاضل، ويا سعيد كرز بضم الفاضل، وكرز إتباعاً لضمة زيد وسعيد، فإن تبعية الفاضلِ وكرز لزيد وسعيد في الضمِّ ليست تبعية في الإعرابِ، والجواب أن المراد الإعراب وما يشبهه من حركةٍ عارضةٍ لغير الإعرابِ، مع أنهما تابعان لزيد وسعيد في إعراب غير ظاهرٍ، بل هو محلي في المتبوع، وتقديري في التابع، منع من ظهوره حركة الإتباع، فعلم أن ضمة التابع ليست ضمة إعرابٍ؛ لعدم الرافع، ولا ضمة بناء؛ لعدم مقتضيه، هذا هو التحقيق. ثم المراد: الإعراب لفظاً أو تقديراً أو محلاً، فيدخل نحو: جحر ضب خرب، فخرب تابع لجحرٍ، ورفعه مقدر، ونحو: رحم الله سيبويه الذي كان ماهراً في العربية، فسيبويه والذي متوافقان في الإعرابِ محلاً.

(فائدة): الجواز يختص بالجرِّ والنعت قليلاً، والتوكيد نادراً على ما في (التسهيل) (والمغني). وقال النَّاظم في (العمدة): يجوز في العطفِ لكن بالواوِ خاصة، وجعل منه ﴿وأرجلِكم﴾ في قراءةِ الجرِّ وضعفه في (المغني) بأن العاطف يمنع التجاور، وعلى منعِ عطفِ الجوارِ يكون جرُّ الأرجلِ للعطفِ على الرؤوس لا لتمسح؛ بل لينبه بعطفها على المسموحِ على طلبِ الاقتصادِ في غسلها؛ الذي هو مظنة بالإسرافِ لكونها من بين الأعضاءِ الثلاثةِ المغسولةِ، تغسل بصب الماء عليها وجيء بالغاية؛ دفعاً لتوهم أنها تمسح؛ لأن المسح لم تضرب له غاية في الشَّرع، كذا في (الكشاف) ويلزم عليه. أما

الأَسْماءَ الأُوَلْ) أَربعةُ أَشياء: ....

أبو طالب

(قوله: أربعة أشياء) إشارة إلى أن قسمة التابع إلى ما ذكره المصنف من قسمةِ الشَّيء إلى جميعِ أقسامهِ بجعلِ عطفِ البيانِ داخلاً في قولهِ: عطفٌ لا إلى بعضِ أقسامِه، بجعله خارجاً.

الناصية

استعمال المسح في حقيقته بالنسبة إلى الرؤوس وفي مجازه، وهو الغسل الشبيه بالمسح في قلة الماء بالنِّسبة إلى الأرجل، وصاحب (الكشاف) ممن يمنعه، وأما جعل العطف من عطفِ الجملِ بتقدير: وامسحوا بأرجلكم، فكون الأرجل معطوفة على الرؤوس على هذا باعتبار صورة اللفظِ، وفي هذا حذف الجار وإبقاء عمله، وهو ضعيف إلا أن يقال: قوة الدلالة عليه بسبق مثله تدفع الضَّعف. قال شيخنا السيد: قال بعضهم: الجرّ بالجوارِ مقيس عند سيبويه، سماع عند الفراء. اهـ.

وفي الدَّماميني: إن ابن جني أنكره، وجعل خرب صفة ضب بتقدير مضاف، أي: خرب جحره، وإن حركة الجوار حركة مناسبة لا حركة إعرابية، وأن الحركة الإعرابية مقدرة بحسب ما يقتضيه عامل المتبوعِ، وعبارة (المغني): أنكر ابن جني الجرَّ على الجوار، وجعل خرب صفة لضب، والأصل: خرب جحره، ثم أنيب المضاف إليه عن المضافِ فارتفع واستتر، ويلزمه استتار الضَّميرِ: مع جريان الصّفة على غير ما هي له، وهو لا يجوزُ عند البصريين وإن أمن اللبس (صبان).

(قوله: الأَسْمَاءَ الأُوَلْ) أي: الأسماء المتبوعة لها. وسيأتي أن التوكيد والبدل وعطف النَّسق تتبع غير الاسمِ، وإنما خصَّ الأسماء بالذِّكر؛ لكونها الأصل في ذلك (صبان).

(قوله: أربعةُ أشياء) وفي (التصريح): الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعرابِ لفظاً أو تقديراً أو محلاً خمسة: النعتُ والتَّوكيدُ وعطفُ البيانِ والنَّسقُ والبدلُ، ويشكل عليه نحو: قام قام زيد، ونعم نعم ولا لا، فإنها مشتملة على التَّوكيد ولا تبعية في شيء منها، ودليل الحصر في الخمسةِ أن التابع إما أن يتبعَ بواسطةِ حرفٍ، أو لا، الأول: عطف النسقِ، والثاني: إما أن يكونَ على نيةِ تكرارِ العاملِ أو لا، الأول: البدل، والثاني: إما أن يكون بألفاظٍ مخصوصةٍ أو لا، الأول: التوكيد، والثاني: إما أن يكون بالمشتقِّ أو لا، الأول: النَّعت، والثاني: عطف البيان، ولها أبوابٌ، وإذا اجتمعت يبدأ بالنعتِ، ثم بالبيان، ثم بالتوكيد، ثم بالبدل، ثم بالنسقِ، قاله في (التسهيل). واختلف في عامل التابع، فأما النّعت، والتَّوكيد، والبيان، فقال الجمهورُ: العامل فيها هو العامل في المتبوعِ ونسب إلى سيبويه، وقيل: العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه، وهو قول الخليل والأخفش، وأما البدل فقيل: عامله محذوفٌ، وهو قول الجمهور، ويدل لهم ظهوره جاراً جوازاً مع الظَّاهر ووجوباً مع المضمر، نحو: بزيد به، وقال قوم منهم المبرد: عامله عامل متبوعه، وهو ظاهر مذهب سيبويه، واختاره ابن مالك وابن خروف، وقال ابن عصفور: عامله عامل متبوعه، على أنه نائب عن العاملِ

فَـالـنَّـعْـتُ تَـابِـعٌ مُـتِـمٌّ مَـا سَـبَـقْ بِـوَسْـمِـهِ أَوْ وَسْـمِ مَـا بِـهِ اعْـتَـلَـقْ

(نَعْتٌ، وَتَوْكِيدٌ، وَعَطْفٌ، وَبَدَل) وسَيأْتي بَيانُ كُلٍّ.

(فَالنَّعْتُ تابعٌ) أَيْ تالٍ لا يَتَقَدَّمُ أَصْلاً، وهو جِنْسٌ ....

أبو طالب

(قوله: أي: تال) إشارة إلى أن التَّابع كما أنه تابعٌ في الإعرابِ، فكذلك تابع في التَّلفظِ أيضاً.

الناصية

المحذوفِ، لا أنه عامل بالأصالةِ، وأما النسق فقال الجمهور: عامله عامل متبوعه بواسطةِ الحرفِ، وقيل: الحرف، وقيل: محذوفٌ، وإليها أشار النَّاظم بقوله:

يـتـبـع فـي الإعـرابِ الأسـمـاء الأول نَـعْـت وتـوكـيـد وعَـطْـف وبَـدَل

(فالنَّعت عند الناظم) المشار إليه بقوله في النَّظم:

فـالـنـعـتُ تـابـع مـتـمّ مـا سَـبَـقْ بِـوَسْـمِـه أو وَسْـمِ مـا بـه اعْـتَـلَـقْ

(قوله: نَعْتٌ وَتَوْكِيدٌ... إلخ) يَعني: هذه الأربعة يكون إعرابها مِثلَ إعرابِ الأسْمَاءِ الأول، وهي الأسماء الّتي كان بَعدَها هذه الأربعة، فَمَثلاً: (جاءني زيد العَالِم) العَالِم نعت لـ (زيد) فزيد يسمَّى (الاسْم الأوّل)؛ لأنَّه جَاءَ النَّعتُ بَعدَه.

(قوله: فالنعْت) في عرف النحاةِ.

(قوله: تَابِع) وفي (الصبان) مثل التابع معموله، فلا يجوزُ: هذا طعامك رجل أكل، قال البعض: لأن المعمول لا يحلُّ إلا حيث يحلُّ عامله. اهـ.

وهو منقوض بنحو: زيداً لم أضرب. وجوز الكوفيون تقديم المعمول، ووافقهم الزّمخشري في قوله تعالى: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا ﴿٦٣﴾﴾ [النِّسَاء: ٦٣] فجعل في أنفسهم متعلقاً ببليغاً.

هذا في قوله الأول إشارة إلى منعِ تقديم التَّابع على متبوعه. وأجاز صاحب (البديع) تقديم الصِّفة على الموصوفِ إذا كان لاثنين أو جماعة، وقد تقدَّم أحد الموصوفين، فتقول: قام زيد العاقلان وعمرو. ومنه قوله:

وَلَـسْـتُ مُـقِـرّاً لِـلـرِّجَـالِ ظُـلَامَـةً أَبَـى ذَاكَ عَـمِّـي الأَكْـرَمَـانِ وَخَـالِـيـا

وأجاز الكوفيون تقديمَ المعطوفِ بشروطٍ تذكر عند قوله: وحذف متبوع... إلخ (أشموني).

(قوله: لا يَتَقَدَّمُ أَصْلاً) إشارة إلى أن قول المصنف (تابع) يستفادُ منه أنه لا يتقدَّم على متبوعِه؛ لأن معنى التبعيَّةِ التأخُّر (دشتي).

(قوله: وهو جِنسٌ) يشمل جميع التوابعِ المذكورةِ (صبان).

(مُتِمٌّ) أَيْ: مكملٌ [ومُبينٌ] ....

أبو طالب

(**قوله: متم**) أي: مقصود منه الإتمامُ.

(**قوله: أي: مكمل**) فسره به؛ لأن الإتمام قد ينسب إلى ما لا جزء له، ولو بعد الإتمام: يعني: أن الإتمام قد يطلق على الإيجاد البسيط، وليس بمراد هاهنا، لكن هذا أيضاً يرجع إلى نوعٍ من التركيبِ.

الناصية

(**قوله: متم ما سبق**) أي: المقصود منه أصالة إتمام متبوعه، أي: إيضاحه أو تخصيصه كما سيأتي فلا يرد النعت لغير الإيضاح، والتخصيص كالمدحِ والذَّم، والتأكيد؛ لأن هذا أمر عارض، ومنه النَّعت الكاشفُ إذا خوطب به العالم بحقيقةِ المنعوتِ، وسيدفع الشَّارح الإيراد بوجه آخر. وبحث في التَّعريفِ بأنه غير مانعٍ لشمولهِ لقولهم: يا هذا ذا الجمة، مع أنه عطف بيان عند سيبويه، كما سيأتي، والمراد ما سبق ولو تقديراً ليشمل المنعوتَ المحذوفَ (صبان).

(**قوله: أي: مكمل**) المرادُ بالمكملِ الموضح للمعرفة (كجاء زيد التاجر) في النَّعتِ الحقيقي (أو التاجر أبوه) في النعت السَّببي (والمخصص للنكرة كجاءني رجل تاجر) في الحقيقي (أو تاجر أبوه) في النعت السببي. واختلف في معنى الإيضاح والتخصيص، فقيل: الإيضاح: رفع الاشتراكِ اللفظي الواقع في المعارفِ على سبيلِ الاتفاقِ، فهو يجري مجرى بيانِ المجملِ، والتخصيص: رفع الاشتراكِ المعنوي الواقع في النكراتِ على سبيلِ الوضعِ، فهو يجري مجرى تقييده المطلق بالصفةِ، وقيل: الإيضاح: رفع الاحتمالِ في المعارفِ، والتخصيص: تقليل الاشتراكِ في النكرات. (وهذا الحد) ليس بجامع؛ لأنه غير شامل لأنواع النعت، فإن النعت قد لا يكون للإيضاحِ والتَّخصيص، بل قد يكون لمجرد المدح كـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفَاتِحَة: ٢]، أو لمجرد الذم نحو: أعوذ بالله من الشيطانِ الرَّجيم أو للتعميمِ، نحو: إن الله يرزق عبادةَ الطائعين والعاصين، أو للتفصيل، نحو: مررت برجلين عربي وعجمي، أو للإبهام نحو: تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة (أو للترحم، نحو: اللهم أنا عبدك المسكين، أو للتوكيد، نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾﴾ [الحاقّة: ١٣] وجوابه: أن الأصل في النعتِ أن يكون للإيضاح، أو التخصيص، وكونه لغيرهما إنما هو بطريق العرضِ، مجازاً عن استعمال الشيء في غير ما وضع له.

هذا، وفي (الدشتي): فإن النَّعت وضع للدلالة على معنى في متبوعه، أو متعلّق متبوعه، فعالم في قولنا: رجل عالم يزيد على رجلٍ صفة العلم، وكذا رجل عالم أبوه يخصص الرجل بعلم أبيه بخلاف عطف النسق، فإن التابع فيه مغاير ومباين للمتبوعِ، وكذا البدل.

نعم، قد يكون البدل متمّماً للمبدل منه، نحو: أعجبني زيد علمه، لكنه غير مراد للمتكلّم أصالة، بل يستفاد منه التتميم عرضاً (دشتي).

(ما سَبَقْ) فَصْلٌ مُخرِجٌ عَطْفَ النَّسقِ والْبَدَل (بِوَسْمِهِ) أَيْ: ما سبق ـ ويسمى: نعتاً حقيقياً (أَوْ وَسْمِ ما بِهِ اعْتَلَقْ) ـ ويُسَمَّى سَبَبِيّاً ـ ....

أبو طالب

(قوله: ما سبق) أي: ما أراد المتكلِّم مما سبق، فإن المتكلِّم إذا أراد بقوله: زيد زيد العالم مثلاً، فلا يتم مراده من قوله: زيد إلا بأن يتبعه العالم، وليس المرادُ بالإتمام إتمامه بعلاماته مطلقاً، حتى يحتاج إلى حمله على الإتمامِ الإضافي، وسيجيء عن المصنف ما يدل على ما ذكرنا.

(قوله: مخرج منه عطف النسق والبدل) إذ لو كانا متممين، نحو: أعجبني زيدٌ علمه أو زيد، وعلمه لم يقصد منهما إتمام ما سبقَ.

(قوله: بوسمه) أي: بواسطةِ بيان علامته فقط، لا بواسطةِ بيان ذاته فقط، أو مع علامتهِ، كما في التوكيدِ والبيانِ.

الناصية

(قوله: ما سَبَقَ) أي: المتبوع.

(قوله: مُخرجٌ عَطْفَ النَّسق والْبَدَل)؛ لأنهما لا يتمان متبوعهما لا بإيضاح ولا تخصيص، أي: لم يقصد بهما ذلك أصالةً، فلا ينافي عروض الإيضاح للبدل، بل ولعطف النسقِ في بعضِ الصورِ. وفي (الشيرازي): لأنَّ عطفَ النَّسَقِ ـ وهو: الْعَطْف بالحروفِ ـ إنَّما يَعطِف كلمةً على كلمةٍ أخرى، والبَدَلُ يذكر كلمة بَدَلاً عن كلمةٍ أخرى. ولَيسَ فيهما بَيَانٌ لتلكَ الكلمةِ الأوَّليةِ.

(قوله: بوَسْمِهِ) متعلّق بقولهِ: متمّ، يعني: أن النعت يتم متبوعه: إما بسبب كونهِ علامة لنفسِ المتبوعِ، أو لكونه علامة لمتعلّق المتبوعِ، فالأول نحو: رأيت رجلاً عالماً، والثاني: نحو: رأيت رجلاً عالماً أبوه، فعالماً في الثّاني، وإن كان في الواقعِ صفة للأبِ، لكنه وسم لرجل؛ إذ جعله ابن العالم، ويسمّى الثاني سببيّاً؛ لأنّه يصير سبباً لحصول صفةٍ في متبوعه كابن العالم في المثال، ونحو: جاءني رجل واسع داره، فإن واسع وإن كان صفة حقيقية للدار، لكنه تسبب صفة لرجل أيضاً، وهو كونه (صاحب دار واسع).

(قوله: بوسمه) الباء سببية، والوسم يطلق بمعنى العلامةِ، وجرى على هذا الشراح، وعليه يقدر مضاف، أي: بإفهام وسمه. ويطلق بالمعنى المصدري، وهو الوسم بالسمة، وهي العلامة، ولا تقدير على هذا. ومعنى العبارة تابع مكمل لمتبوعه بسبب دلالته على معنى في متبوعه، أو في سببي متبوعه، والمراد الدلالة التَّضمنية، فلا يرد علمه من قولنا: نفعني زيد علمه؛ لأن دلالة لفظ علم على المعنى الذي في زيد مطابقية لا تضمنية (صبان).

(قوله: ويسمَّى نعتاً حقيقياً) مِثل: (جَاءَ زيد العَالِمُ) فـ (العَالِم) نَعتٌ مبين لزيدٍ بِذِكر علامته.

(قوله: ويُسَمَّى سَبَبياً) مِثل: (جاءَ زيد العالِمُ أبوُهُ) (فـ (العَالِمُ) نَعت مُبينٌ لزيدٍ بذكر عَلامة أبيه، الّذي يَتَعَلّق بزيد.

وهذا فَصْلٌ ثانٍ يُخرِجُ التَّأكيدَ والبَيانَ. وشَمَلَ قولُهُ: «مُتِمٌّ ما سَبَقَ» ما يُخَصِّصُهُ نَحو: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وهَذَا فَصْلٌ ثان) يعني: قوله: (أو وسم ما به اعتلق) يخرج التأكيد والبيان؛ لأنهما لا يأتيان لمتعلَّق متبوعهما. (دشتي).

(قوله: يُخرِجُ التَّأكيدَ والبَيان) لأنَّ التأكيدَ، وعَطفَ البَيَان لا يَأتِيانِ ـ أبداً ـ لِبَيَانِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالاسْمِ السَّابق، وإنَّما يكونَانِ لِبَيَانِ نَفْسِ الاسْم السابق، وفي (التصريح): فإنهما لا يدلان على معنى في متبوعهما، ولا فيما يتعلق به، أما البيان فلأن ثاني الاسمين هو عين الأول، وأما التوكيد، فلأن نفس الشيء هو الشيء لا معنى فيه، قاله ابن مالك في (شرح العمدة) وفي (الأشموني): لأنهما شاركا النَّعت في إتمام ما سبق؛ لأن الثلاثة تكمل دلالته، وترفع اشتراكه واحتماله، إلا أن النَّعت يوصل إلى ذلك بدلالته على معنى في المنعوتِ، أو في متعلقه، والتَّوكيد والبيان ليسا كذلك؛ لأن البيان عين الأول، وكذا التَّوكيد اللفظي والمعنوي بالنَّفس والعين، وأما بكل وأجمع ففيه ما تقدم.

(قوله: وشَمَلَ قولُهُ «مُتِم ما سَبَقَ») يعني: إن إتمام الصِّفة موصوفة قد يكون بتخصيصه إيّاه، كما إذا كان الموصوف عامّاً، وأراد المتكلم نوعاً خاصّاً منه، فيتم مراده بصفة، فقوله سبحانه: ﴿تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩]؛ لأنّ الرقبة عامّة، وليس المرادُ عمومه، فأتمّه بمؤمنة ليخصّصه بالنَّوع المرادِ منها.

وقد يكون الإتمام بتوضيح الصِّفة موصوفها، كما إذا كان الموصوف خاصّاً ومعرفة لا يحتاج إلى التَّخصيصِ، لكنّه باشتراكه بين متعدّد وضعاً أوجب إبهاماً للسامع، فاحتاج إلى توضيح، فإن (زيد) في المثال الثاني علم وخاص، لكنّ المسمَّى بزيدٍ متعدّد، ومشترك بين الكاتب وغيره، فالكاتب موضحٌ ورافع للإبهام (دشتي). وفي (الأشموني): المراد بالمُتِمِّ المفيد ما يطلبه المتبوع، بحسب المقام مِن توضيح نحو: جاءني زيد التاجر، أو التاجر أبوه، أو تخصيص نحو: جاءني رجل تاجر، أو تاجر أبوه،أو تعميم نحو: يرزق الله عبادةَ الطائعينَ والعاصين، الساعية أقدامهم، والساكنة أجسامهم، أو مدح، نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] الجزيلُ عطاؤه، أو ذم نحو: أعوذ بالله من الشَّيطان الرجيم، ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء: ٧٥]، أو ترحم نحو: اللهم أنا عبدك المسكين المنكسر قلبه، أو توكيد، نحو: أمس الدَّابر، أي: المنقضي أمده لا يعود، أو إبهام، نحو: تصدقت بصدقة كثيرة، أو قليلة نافع ثوابها، أو شائع احتسابها، أو تفصيل نحو: مررت برجلين عربي وعجمي كريم أبواهما، لئيم أحدهما. ويسمَّى الأول من هذه الأمثلةِ نعتاً حقيقياً، والثاني سببياً.

وَما يُوَضِّحُهُ نَحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكاتِبِ»، وَيَلْحَقُ به ما يَمْدَحُهُ أَوْ يَذُمُّهُ، أَوْ يُرَحِّم عليه، أَوْ يُؤَكِّدُهُ، نَحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، «أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»، «اللَّهُمَّ أنا عَبْدُكَ الْمِسْكِينُ»، ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾ [النحل: ٥١].

أبو طالب

(قوله: ويلحق به) أي: بما ذكرَ من التَّخصيصِ والإيضاح، ووجه الإلحاقِ أن الأوصاف المذكورة، قبل أن يعلم المخاطب بها للتَّخصيص إن كان موصوفها نكرةً، وللإيضاح إن كان معرفة، كما أن بعد العلم بها للمدحِ، أو للذم، أو للترحم، أو للتأكيدِ، فإن قلت: هذا العلم مناف لقولِهم: الأخبار بعد العلم بها أوصاف، كما أن الأوصاف قبل العلم بها أخبار، **قلت**: العلم المعتبر في مطلقِ الوصفِ ما يحصل التَّنبيه به بنفسِ ذكرِ الموصوفِ، أو بذكرِ وصفه له، والمعتبر في الوصفِ للمدحِ، وشبهه ما يحصل التَّنبيه به بمحضِ ذكرِ الموصوفِ، كما يشهد بذلك قوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾ [النحل: ٥١] على القولِ بالوصفيةِ.

(قوله: أو يرحم عليه) الظاهر أنه من بابِ التفعلِ، وفاعله الحقيقي هو السَّامعُ، وإسناده إلى الوصفِ مجازٌ، والضمير المجرور للموصوفِ، لكن الحق أنه مجهول من المجردِ، أو من التفعيلِ، والمستتر فيه عائد إلى الموصوفِ، والضَّمير المجرور للوصفِ من قبيلِ: رحمت زيداً على فقر؛ وذلك لأن مفعول الترحم المجرور بعلى هو الذات، لا الأوصاف، يشهد بذلك ما ورد في الدعاءِ، وترحم على محمدٍ وآل محمد. **(قوله:** ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾ [النحل: ٥١] قيل: هذا بدل كلٍّ لعدمِ اشتراط بدل الكل أن يكون متحداً مع المبدلِ في المفهوم، بل في المصداقِ، فمن حكم أنه بدل بعض متمسكاً بأن مفهومِه بعض من مفهومِ إلهين، فقد أخطأ.

الناصية

(قوله: وَمَا يُوَضِّحُهُ) المرادُ به رفعُ الاشتراكِ اللفظي في المعارفِ، وبالتَّخصيصِ تقليل الاشتراكِ المعنوي في النكراتِ، فالنَّعت في الأولِ جارٍ مجرى بيان المجمل، وفي الثاني جارٍ مجرى تقييد المطلق، أفاده في (التصريح).

(قوله: وَيَلْحَقُ به) الضَّمير يعود إلى (متم) وإنما كان النعت في هذه المواردِ ملحقاً بمتمّ؛ لأنَّ المنعوت فيها تامٌّ لا يحتاج إلى تخصيصٍ أو توضيح، وإنّما أتى بالنَّعت لأغراضٍ أخر (دشتي).

(قوله: نحو ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]... **إلخ)** (رَبِّ العَالَمِين) نَعت (لله). و(الرَّجيم) نَعت (الشيطان)، و(المسكين) نَعتُ (عبد)، و(اثْنَيْن) نعتُ (إلهين)، والنَّعتُ في الأوّل لِلْمَدح، وفي الثاني لِلذَّم، وفي الثالث لِلتَّرحُّم، وفي الرَّابع لِلتَّأْكيد (شيرازي).

(قوله: الرجيم) أي: الراجم للنَّاس بالوسوسةِ، أو المرجوم بالشُّهب أو اللعنة، وكون هذا النَّعت للذمّ لا ينافيه كونه تأكيداً لما فهم من لفظِ الشيطانِ.

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلا كَامْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا

(**وَلْيُعْطَ**) أيِ النَّعتُ سَواءٌ كانَ حَقيقيّاً أَوْ سَبَبِيّاً (**فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ ما**) ثَبَتَ (**لِمَا تَلا**) أيْ: لِمَتْبُوعِهِ، ويَجِبُ حينئذٍ أَنْ يكونَ الْمَتبوعُ أَعْرَفَ مِن النَّعتِ أَوْ مُساوِياً لَه ....

أبو طالب

(**قوله: في التعريف والتنكير**) أي: في وقت ثبوت أحدهما للمنعوتِ، أو في وقت إرادة إثبات أحدهما للنعتِ، وكذا الفقرة الآتية والشارح حملهما على المعنى الأول، بدليل أنه فسر الفقرة الآتية به، وذلك لقلة مؤونته.

الناصية

(**قوله: فَلْيُعْطَ أي النَّعت... إلخ**) أي: يجب موافقة النَّعتِ لما قبله فيما هو موجود فيه من أوجه الإعرابِ الثلاثةِ: الرّفع، والنصب، والجر، (ومن التعريف: والتنكير تقول) في التَّعريفِ (جاءني زيد الفاضل) برفعهما (ورأيت زيداً الفاضل) بنصبهما (ومررت بزيدِ الفاضل) بجرهما (و) تقول في التَّنكيرِ: (جاءني رجل فاضل) ورأيت رجلاً فاضلاً، ومررت برجلٍ فاضلٍ (كذلك) فلا يجوز تخالفهما في الإعرابِ؛ لأن ذلك يخل بالتبعيةِ، ولا تخالفهما في التَّعريفِ والتنكير؛ لأن التَّعريف يقتضي كون ذلك المعين مدلولاً عليه بحسب تعيينه، والتنكير يقتضي كون ذلك المعين غير مدلولٍ عليه بحسب تعيينه، فالجمع بينهما جمع بين النفي والإثباتِ، وهو محال، قاله الفخر الرازي، وإلى ذلك أشارَ الناظم بقوله:

وليعط في التعريفِ والتنكير ما لـمـا تـلا...............

(تصريح). (**قوله: في التعريف والتنكير**) في بمعنى من البيانيةِ لما الأولى لا الثانية؛ لأنها واقعة على المنعوت والواو بمعنى، أو لأن الثابت للمنعوتِ أحدهما، وقوله: تلا صلة أو صفة للثانية جرت على غيرِ ما هي له، ولم يبرز لأمن اللبسِ على مذهبِ الكوفيين، ونائب فاعل يعطي ضمير النَّعتِ، وما الأولى مفعوله الثاني، أي: وليعطِ النَّعت ما ثبت للمنعوتِ الذي تلاه هو من التَّعريفِ أو التَّنكيرِ. (خضري).

(**قوله: ويَجبُ حينئذٍ... إلخ**) بعدما علم أن تعريفَ الصِّفة مأخوذٌ من تعريف المتبوعِ لقوله: (ما ثبت لما تلا) فلا يجوز أن يكون التابع أعرف من متبوعه، لكون تعريفه فرعاً لتعريف المتبوعِ، فيجب أن يكون المتبوع أعرف أو مساوياً للنَّعتِ، وفي (الشيرازي): المَتبوع مَعَ النَّعتِ مُتَساوِيَان في المِثالَيْنِ، فـ (قوم) و(كُرَمَا) كلاهما نَكرَة، و(الرجل) و(الفاضل) كلاهُما مَعرفةٌ، أمّا كَوْنُ المَتبوعِ أعرف مِنَ النَّعتِ فَمِثل: (جَاءَ زيد الفَاضِل) فـ (زيد) عَلَم، و(الفاضل) مُعرَّف بِاللّام، والعَلَمُ أعرفُ من ذِي اللّام؛ لأنَّ مَعرفِيته ذاتية، بِخِلافِ ذِي اللّام فإنَّ مَعرِفيَّته ثابِتَة ما دَامَتِ اللّام، فإذا ذَهَبَتِ اللّامُ ذَهَبَتِ الْمَعرفيةُ، وصَارَت نكرةً.

وَهْوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ فَاقْفُ مَا قَفَوْا

(كَامْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَما) و«بِالرَّجُلِ الْفاضِلِ».

(وَهْوَ) أَيِ النَّعتُ ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: كَامْرُرْ بقَوْمٍ كُرَمَا... إلخ) فالأول: لتوافق النَّعت متبوعه في التنكير، والثاني: للتَّعريفِ، وتراهما مساويين في التَّعريف؛ لكونهما معرّفين بأل، ولأعرفيّة المنعوت، نحو: رأيت زيداً الفاضل، فإن تعريفَ زيد بالعلميةِ، وهو أقوى من التَّعريف بأل. (دشتي).

(قوله: وَهْوَ أي: النَّعتُ... إلخ) أي: يجري النعت في مطابقةِ المنعوتِ، وعدمها مجرى الفعلِ الواقعِ موقعه، فإن كان جارياً على الذي هو له رفع ضمير المنعوتِ، وطابقه في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ، تقول: مررت برجلين حسنين وامرأة حسنة، كما تقول: مررت برجلين حسناً وامرأة حسنت. وإن كان جارياً على ما هو لشيء من سببيته، فإن لم يرفع السببي، فهو كالجاري على ما هو له في مطابقتِه للمنعوت؛ لأن مثله في رفعه ضمير المنعوتِ، نحو: مررتُ بامرأةٍ حسنة الوجه، أو حسنة وجهاً، وبرجلين كريمي الأبِ أو كريمين أباً، وبرجال حسانِ الوجوه، أو حسان وجوهاً، وإن رفع السببي كان بحسبه في التَّذكير والتَّأنيث كما هو في الفعل، فيقال: مررت برجالٍ حسنة وجوههم، وبامرأة حسن وجهها، كما يقال: حسنت وجوههم، وحسن وجهها (صبان).

وفي (التصريح): أما الإفرادُ والتثنيةُ والجمعُ والتذكيرُ والتأنيث، فإن رفع (الوصف) الحقيقي أو المجازي (ضمير الموصوف المستتر وافقه فيها) أيضاً، ونعني بالوصفِ الحقيقي أن يجري على من هو له (كجاءتني امرأة كريمة) ورجلٌ كريمٌ ورجلان كريمان ورجال كرامٌ) ففي الوصفِ في الجميعِ ضمير مستتر يعود على الموصوفِ باعتبارِ حاله في التَّذكير والتأنيث، والتثنية والجمع، (وكذلك) تقول في التعريف: جاءتني المرأة الكريمة، والرجلان الكريمانِ، والرجال الكرام، ونعني بالوصفِ المجازي: أن يجري على غير من هو له إذا حول الإسناد عن الظَّاهر إلى ضمير الموصوفِ، وجر الظاهر بالإضافةِ إن كان معرفة، ونصب على التَّمييز إن كان نكرةً، نحو: جاءتني امرأة كريمة الأب بالإضافة، أو كريمة أبا بالتمييز، وجاءني رجلانِ كريما الأب بالإضافةِ أو كريما أباً بالتمييز، وجاءني رجال كرام لأب بالإضافةِ، أو كرام أباً بالتّمييزِ، فيوافق النَّعت منعوته في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث مع موافقته له في أوجهِ الإعرابِ الثلاثة، وفي التَّعريفِ والتَّنكير.

(لَدى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ) أَيْ: عِنْدَ ثُبُوتِهما لِلْمَتبُوعِ (أَوْ سِواهُما) وهو التَّثنيةُ والجَمْعُ والتأْنيثُ (كَالْفِعْلِ)، فَإِنْ رَفَعَ ضَميرَ الْمَنعُوتِ الْمُسْتَتِرِ، وافَقَهُ في التثنيةِ والْجَمْعِ، ....

أبو طالب

(قوله: أي: عند ثبوتهما... إلخ) لم يبق التَّوحيد والتذكير على ظاهرهما، وهو جعل المتبوعِ واحداً ومذكراً؛ لأن كونَ الوصفِ كالفعل مقارنٌ لثبوتِ ذلك، أي: لبقائه لا لإثباته أي: إحداثه. فافهم.

(قوله: فإن رفع... إلخ) أقول: ما رفع الضَّمير المذكور على نوعينِ: **الأول**: ما يكون فعلاً للموصوفِ، **والثاني**: أن يكون فعلاً لمتعلقه، ويكون المتعلّق بدلاً من الضَّمير المستترِ.

(قوله: في التثنية والجمع) ترك الإفراد؛ لأن موافقته معه فيه لازم مطلقاً، من غير شرط؛ إذ إفراد الفاعل مع عدم إفراد عامله غير معقولٍ، وكذا ترك التَّذكير فيما يجيء لمثلِ ما ذكرنا.

الناصية

وتكمل له الموافقة في أربعةٍ من عشرة؛ لأن الوصف في ذلك كله رافع ضمير الموصوف المستتر أصالة، أو تحويلاً، ويستثنى من ذلك شيئان: **أحدهما**: الوصف باسم التفضيلِ إذا استعمل بمن، أو أضيف إلى نكرةٍ، فإنه يلزمه الإفراد والتَّذكير، ولم يوافق في التأنيثِ والتثنيةِ والجمع، نحو: مررت برجل أفضل من زيد، وبرجلين أفضل من زيدٍ، وبرجال أفضل من زيد، وبامرأة أفضل من زيد، وبامرأتين أفضل من زيدٍ، وبنساء أفضل من زيد، وكذلك: مررت برجلٍ أفضل شخصٍ، وبرجلين أفضل شخصين، وبرجالٍ أفضل شخوص، إلى آخر المثل، **والثاني**: الوصفُ مما يستوي فيه المذكر والمؤنثُ من الأوصافِ الآتية على وزنِ فعولٍ بمعنى فاعل أو فعيل بمعنى مفعول إذا كان جارياً على موصوفه، نحو: رجل صبور وامرأة صبور ورجل قتيل وامرأة قتيل (تصريح).

(قوله: لدى التوحيد... إلخ) أي: عند ملاحظة التَّوحيد... إلخ.

(قوله: فإنْ رَفَعَ... إلخ) أي: فإن رفع ضميراً مستتراً طابق المنعوت مطلقاً، نحو: زيد رجل حسن، والزَّيدان رجلان حسنان، والزيدون رجال حسنون، وهند امرأة حسنة، والهندان امرأتان حسنتان، والهندات نساء حسنات، فيطابق في التذكير والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع، كما يطابق الفعلُ لو جئت مكان النعتِ بفعلٍ، فقلت: رجل حسن ورجلان حَسُنا، ورجال حسنوا، وامرأة حسنت، وامرأتان حسنتا، ونساء حسنّ، وإن رفع ظاهراً كان بالنسبةِ على التَّذكير والتَّأنيث على حسبِ ذلك الظاهرِ، وأما في التثنيةِ والجمع فيكونُ مفرداً فيجري مجرى الفعلِ إذا رفع ظاهراً، فتقول: مررت برجل حسنة أمه، كما تقول: حسنت أمه، وبامرأتين حسن أبواهما، وبرجال حسن آباؤهم، كما تقول: حسن أبواهما، وحسن آباؤهم.

فالحاصل: أن النّعت إذا رفع ضميراً طابق المنعوت في أربعةٍ من عشرةٍ واحد من ألقاب الإعراب، وهي الرفعُ والنصبُ والجرُّ، وواحد من التَّعريفِ والتَّنكيرِ، وواحدٍ من التَّذكيرِ والتأنيثِ،

أَوِ الظَّاهِرَ أَوِ الضَّميرَ البارِزَ فَلا ....

أبو طالب

(قوله: والظاهر أو الضمير البارز... إلخ)، لم يقل: وإلا فلا مع أنه أخصر إشارة إلى أن للوصفِ قسماً آخر لا يرفع شيئاً، وهو يوافق المتبوعَ فيهما، نحو: هذا الرجل قائمٌ، وجاءني رجل ذو مالٍ، فإن قلت: مفهوم الشَّرطِ الموجبِ يدلُّ على خروجِ هذا القسمِ مما يوافق الموصوفَ، فكيف تحكم بالدخولِ فيه، **قلت**: هذا القسم لا بد أن يكون داخلاً في أحدِ القسمين، ويدل الأول

الناصية

وواحدٌ من الإفرادِ والتَّثنية، والجمع، وإذا رفع ظاهراً طابقه في اثنينِ من خمسة واحد من ألقابِ الإعرابِ، وواحد من التَّعريفِ، والتنكيرِ، وأما الخمسةُ الباقيةُ، وهي: التَّذكيرُ والتأنيثُ والإفرادُ والتثنيةُ والجمعُ، فحكمه فيها حكمُ الفعلِ إذا رفع ظاهراً، فإن أسند إلى مؤنثٍ أنث، وإن كان المنعوتُ مذكراً، وإن أسند إلى مذكرٍ ذكر، وإن كان المنعوت مؤنثاً، وإن أسند إلى مفرد، أو مثنى، أو مجموع أفرد، وإن كان المنعوتُ بخلافِ ذلك. (خضري).

(**قوله: فَإِنْ رَفَعَ ضَميرَ الْمَنْعُوتِ... إلخ**) أي: إن رفع النَّعتُ ضمير المنعوتِ المستترِ نحو: رجلاً فاضلاً، ورجلين فاضلين، ورجالاً فضلاء، وافق الصِّفة موصوفه، وإن رفع الاسمَ الظَّاهرَ أو الضَّميرَ البارز، لم يوافق، **فالأولُ**: نحو: رأيت رجلين عالماً أبوهما، **والثاني**: نحو: جاءني غلامُ رجلين ضاربه، هما بجرِّ ضاربٍ صفة لرجلين، وجاءني غلامُ رجال ضاربه هم، ونحو: رأيت زيداً، والرجلين الضاربهما، والمثال الأخير أمثل (دشتي).

(**قوله: أو الظَّاهر... إلخ**) أيْ: إن رفع الوصفُ الاسمَ (الظاهر أو) رفع (الضَّمير البارز أعطى) الوصفَ (حكم الفعل ولم يعتبر حال الموصوف) في الإفرادِ، والتذكيرِ، والتأنيث، والتثنية، والجمع، (تقول) في الوصف: إذا رفع الظَّاهر (مررت برجل قائمة أمه) بتأنيث قائمة؛ لأنها مسندة إلى الأم، وإن كان الموصوف مذكراً (أو بامرأة، ثم أبوها) بتذكير قائم؛ لأنه مسند إلى الأب، وإن كان الموصوفُ مؤنثاً (كما تقول) في الفعلِ: (قامت أمه) في المثال الأولِ (وقام أبوها) في المثال الثاني (و) تقول: (مررت برجلين قائم أبواهما) بإفرادِ قائم، وإن كان المنعوت مثنًّى (كما تقول) في الفعلِ: (قام أبواهما) بإفرادِ الفعلِ (ومن قال) من العربِ كطيئ وأزد شنوءة (قاما أبواهما) بإلحاقِ علامةِ التثنيةِ في الفعلِ المسند إلى المثنى الظَّاهر، (قال) في الوصف: إذا أسند إلى المثنى الظَّاهر (قائمين أبواهما) بتثنية الوصف (وتقول) في جمعِ التذكيرِ: (مررت برجال قائم آباؤهم) بإفرادِ قائم، وإن كان الموصوفُ جمعاً (كما تقول) في الفعلِ: (قام آباؤهم) بإفرادِ الفعلِ عن علامةِ الجمعِ (ومن قال) من العربِ المتقدِّم ذكرهم: (قاموا آباؤهم) بإلحاقِ علامةِ الجمعِ في الفعل المسند إلى الجمعِ الظَّاهرِ، كما في: أكلوني البراغيث، (قال) في الوصف إذا أسند إلى الجمعِ الظَّاهرِ (قائمين آباؤهم)

إلَّا لُغَة «أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ»، ويُوافِقُهُ أَيْضاً في التأنيثِ إذا رَفَعَ ضَميره، وإلَّا فَعَلى التَّفْضيلِ السابقِ في بابِ الفاعِلِ، (فَاقْفُ ما قَفَوْا) ....

أبو طالب

بمفهومه على خروجه منه، والثاني بمنطوقه على الخروج من الثاني، ودلالة المنطوق مقدَّم على دلالة المفهومِ في الاعتبارِ، وعند التعارض، فتأمل.

(**قوله: وإلا فعلى التفصيل السابق**) أي: إن لم يرفع ضميراً مستتراً بأن رفع ضميراً بارزاً، أو اسماً ظاهراً كما سبق.

الناصية

بجمع الوصف جمعُ السَّلامةِ، (و) لكنهم خالفوا حكم الفعل إذا كان الاسمُ المرفوعُ بالوصفِ جمعاً، فأجازوا تكسير الوصف، ثم قال سيبويه والمبرد وأبو موسى: (جمع التكسير) في الوصفِ (أفصح من الإفراد كقيام آباؤهم) وقال الأُبَّذِيّ والشَّلوبين وطائفةٌ: إفرادُ الوصف أفصح من تكسيره، وفصل آخرون فقالوا: إن كان النَّعت تابعاً لجمعٍ كمررت برجالٍ قيام آباؤهم فالتَّكسيرُ أفصح، وإن كان لمفردٍ أو مثنى كمررتُ برجلٍ قاعد غلمانه، وبرجلين قاعد غلمانهما، فالإفراد أفصحُ، واتفق الجميع على أن الإفرادَ أفصحُ من جمع السلامة، وتقول في الوصفِ: إذا رفع الضَّمير البارز: جاءني غلام امرأة ضاربته هي، وأمة رجل ضاربها هو، كما تقول: ضربته هي، وضربها هو. وجاءني غلام رجلين ضاربه هما، كما تقول: ضربه هما، ومن قال: ضرباه هما. قال: ضارباه هما، وتقول: جاءني غلام رجال ضاربه هم، كما تقول: ضربه هم، ومن قال: ضربوه هم، قال: ضاربوه هم، وجمع التكسير كضواربه هم، أفصح من الإفراد، كما تقدَّم حرفاً بحرفٍ، وذلك مستفادٌ من قول النَّظمِ:

وَهْوَ لدى التَّوحيد والتَّذكير أو سِواهما كالفعلِ..............

(**قوله: إلّا عَلَى لُغَةِ «أَكَلُوني الْبَرَاغيثُ»**) وهي لغة تُلحِق بالفعلِ علامة التَّثنية والجَمع، مَعَ ذِكرِ الفاعِلِ ففي (ضَرَبَ الزَّيدانِ) تقول: (ضَرَبَا الزّيدانِ).

(**قوله: إلا عَلَى لُغَةِ «أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ»**) فإنّهم يتبعون الصِّفة الرّافعة للظّاهر موصوفها في التثنيةِ والجمعِ، فيقولون: رأيت رجلين قائمين أبواهما، كما يثنّون ويجمعون الفعل الرَّافع للظاهر، فيقولون: أكلوني البراغيث... (تصريح).

(**قوله: إِذَا رَفَعَ ضَميرَه**) أي: ضمير المنعوت المستتر، نحو: رأيت رجلاً قائماً، وامرأة قائمة.

(**قوله: وإلّا فَعَلى التَّفْصيلِ السَّابق في بَابِ الفَاعِلِ**) مِن أنَّ النَّعتَ إذَا أُسْنِدَ إلى اسْمٍ ظَاهِرٍ، أَوْ ضَميرٍ بارِزٍ، فَإِنْ كَانَ الْمسندُ إلَيه مُؤَنَّثاً حقيقيّاً طَابَقَه، مِثل: (جاءت هِند العالِمَةُ أمُّهَا) إلّا إذَا فَصَلَ بَين النَّعتِ وبَينَ المُسندِ إلَيه شيء غَيْرُ إلّا، فإنَّه يَجُوزُ عَدَم المُطابَقَةِ مَعَ المسنَدِ إليه، مِثل: (جاءت

وَانْـعَـتْ بِـمُـشْـتَـقٍّ كَـصَـعْـبٍ وَذَرِبْ   وَشِـبْـهِـهِ كَـذا وَذِي وَالْـمُـنْـتَـسِـبْ

كـ «ابْنَيْنِ بِرَّيْنِ شَجٍ قَلْباهُما» و«امْرَأَتَيْنِ حَسَنٍ مَرْآهُما».

(وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ) ....

أبو طالب

(قوله: كابنين برين. . . . إلخ) الكاف متعلِّق بما سبقه، وبرين بكسر الأول بمعنى محسنين، وشج أصله شجي كخشن، أي: حزين، ومرآهما إما اسم مفعول الأفعالِ بحذف الهمزةِ، أو اسم مكان من الثلاثي المجردِ مع الهمزةِ، والمرادُ به على التقديرين هو الوجهُ.

الناصية

هِندٌ المَغرُورُ بِكَ أُمُّهَا). وإنْ كَانَ الْمسندُ إلَيه مُؤَنَّثاً مَجَازِيّاً جَازَ عَدمُ المُطابَقَةِ، نَحو: (جاءت هِنْدٌ المَلِيحُ يَدَهَا) (شيرازي).

هذا، وفي (الدشتي): إن رفع الظّاهر أو الضّمير البارز، فعلى التّفصيل السابق في اسم الفاعلِ فإن كان المرفوع مؤنّثاً حقيقيّاً، وجب متابعة الصّفة مرفوعة، نحو: رأيت رجلاً، أو امرأة عالم أمّه، أو أمّها، وإن كان مجازيّاً جاز الوجهان، نحو: رأيت رجلاً، أو امرأة طالعة يداه، أو يداها، أو طالعاً يداه أو يداها، والموافقة هنا بين الصّفة ومرفوعها لا بينها وبين موصوفها، فلا معنى لتفصيل الشّارح، بل الصّحيح أن يقال: وإلّا فلا يوافق.

(قوله: كـ «ابْنَيْنِ بِرَّيْنِ شَجٍ قَلْبَاهُمَا. . . إلخ») فبرّين نعت لابنين موافق له لرفعه الضّمير المستتر، وشج أصله شجي كخشن حذفت الضمّة عن الياء لثقلها عليها، ثم حذف الياء بالتقاء الساكنين، وهو أيضاً نعت لابنين يوافق الموصوف في التّثنية، لرفعه الظّاهر (قلباهما) وحسن نعت لامرأةٍ لم يوافقها في التّأنيثِ لرفعه الظّاهر (دشتي).

(قوله: وانعت بمشتق. . . إلخ)، المتبادر منه أنه يشترط في النعت كونه مشتقاً أو مؤوّلاً به، وهو رأي الأكثرين، وذهب جمع محققون (ابن الحاجب) إلى عدم الاشتراط، وأن الضّابط دلالته على معنى في متبوعه كالرّجل الدال على الرجولية، قاله الدّماميني. وفي (التصريح): الأشياء التي ينعت بها أربعة) كما في النّظمِ (أحدها المشتق) وهو المشار إليه في النظم بقوله: وانعت بمشتق.

وهو في الأصلِ ما أخذ من لفظِ المصدرِ للدلالةِ على معنى منسوبٍ إلى المصدرِ، (والمراد به) هنا (ما دل على حدث وصاحبه) ممن قام به الفعل، أو وقع عليه (كضارب) من أسماءِ الفاعلين (ومضروب) من أسماءِ المفعولين، وما كان بمعناهما فمما هو بمعنى اسمِ الفاعلِ أمثلة المبالغةِ كضرابٍ، (و) الصّفة المشبهة نحو: (حسن و) اسم التّفضيلِ المبني من فعل الفاعل، نحو: (أفضل)، ومما هو بمعنى اسمِ المفعولِ كقتيل بمعنى مقتول، واسم التفضيل المبني من فعل المفعولِ نحو: أحسن من عمرو، وخرج عن ذلك ما اشتق لزمانٍ أو مكانٍ أو آلةٍ، فإنه لا ينعت به فلا يرد نقضاً. (الثاني) مما ينعت به (الجامد المشبه للمشتق في المعنى)، وإليه أشار النّاظم بقوله: وشبهه.

وهو ما دَلَّ عَلى حَدَثٍ وصاحِبِهِ، ....

أبو طالب

....

الناصية

وهو ما يفيد من المعنى ما يفيده المشتق (كاسم الإشارة) غير المكانية و(ذي) بمعنى صاحب وفروعها.

(وأسماء النسب) وهي المنبه عليها في النَّظم بقوله: كذا وذي والمنتسب.

فاسم الإشارة ينعت به المعارف (تقول: مررت بزيد هذا و) ذو بمعنى صاحب ينعت بها النَّكرات، تقول: مررت (برجل ذي مال و) أسماء النَّسب ينعت بها النَّكرات، والمعارف، تقول: مررت (برجل دمشقي)، وبالرجل الدِّمشقي بفتحِ الميم، وإنما قلنا: إن هذه الأنواعَ الثلاثة أفادت من المعنى ما يفيده المشتق؛ (لأنَّ) لفظه هذا (معناها الحاضر و) لفظة ذي مال معناها: (صاحب مال، و) لفظة دمشقي معناها (منسوب إلى دمشق) فلما أفادت ما يفيده المشتقُّ من المعنى، صحَّ النعت بها، ويقاس هذه الأمثلة بما أشبهها، فقياس على اسم الإشارة جميعِ الموصولات، إلا من وما وعلى ذي صَّاحبية ذو الطائية، وفروعها، وعلى المنسوب بالياء نحو: نمّار وتامر وتَمِر مما هو منسوب إلى التمر فيهن، وأما أسماءُ الإشارةِ المكانية، نحو: مررت برجل هنا أو هناك، أو ثم فمتعلقة بمحذوفِ صفة لرجل؛ لأنها ظروف وليست صفات، (الثالث) مما ينعت به (الجملة) وإليه أشار الناظم بقوله:

ونَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّراً ....

(وللنعت بها ثلاثةُ شروطٍ: شرط في المنعوت، وهو أن يكون نكرة إما لفظاً ومعنىً، نحو: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾ [البَقَرَة: ٢٨١] فجملة ترجعون في موضعِ نصبٍ نعت لـ (يوماً) وهو نكرة لفظاً ومعنى، والرَّابط بينهما الضَّمير المجرور بفي (أو) نكرة (معنى لا لفظاً، وهو) لاسم (المعرف الجنسية كقوله) وهو رجل من بني سلول:

وَلَقَدْ أَمُرُّ على اللَّئيم يَسُبُّنِي ... فَأَعُفُّ ثَمَّ أَقُولُ لا يَعْنِينِي

فجملة (يسبني) في موضع جرٌّ نعت للئيم، وهو الدنيء الأصل الشحيح النفس، وصح نعته بالجملةِ نظراً إلى معناه فإن المعروف بأل الجنسية لفظه معرفة، ومعناه نكرة، قال ابن مالك في (شرح التسهيل) وقال أبو حيان في (الارتشاف): ولا ينعت بالجملةِ المعرف بأل الجنسيةِ خلافاً لمن أجاز ذلك. اهـ. ويجوزُ أن تكون الجملة حالاً نظراً إلى لفظه، وبقي شرط آخر للمنعوت بالجملة، وهو أن يكون مذكوراً إذا لم يكن بعضُ اسم متقدِّم مجرور بمن، أو في كما سيأتي.

(**قوله: وهو دَلَّ على حَدَث وصاحبه**) لم يقل: وفاعله ليشمل اسم المفعول، فإن صاحب الحدث يطلقُ على القائمِ به، والواقع عليه.

كَأَسْماءِ الْفاعِلِ والمَفعُولِ والتَّفضيلِ والصِّفَةِ الْمُشبهةِ (كَصَعْبٍ وَدَرِبٌ) بِالدَّالِ الْمُهْمَلَةِ، وهو الْخَبيرُ بِالأشياءِ الْمُجَرِّبِ لَها (وَشِبْهِهِ) وهو ما أُقيمَ مَقامَهُ مِنَ الأسْماءِ العارِيَةِ عَنِ الاشْتِقاق (كَذا) الْمشارِ بها (وَذي) بِمَعنى صاحِب (وَالْمُنْتَسِبْ) نَحو: «رَجُلٌ تَميميٌّ جاءَني».

أبو طالب

. . . .

الناصية

(قوله: كَصَعْبٍ وَدَرِب) وأفعل التفضيل كأقوى وأكرم، ولا يرد اسم الزَّمانِ والمكانِ والآلة؛ لأنها الأعمُّ، وهو ما أخذ من ليست مشتقَّة بالمعنى المذكورِ، وهو اصطلاحٌ؛ لأنها لا تدلُّ على صاحب الحدثِ، أي: فاعله، أو مفعوله، بل هي مشتقة بالمعنى المصدر للدلالة على شيء منسوب للمصدر، فمفتاح مثلاً مأخوذ من الفتحِ للدلالة على آلة منسوبةٍ للفتحِ، ومرمى مأخوذ من الرمي للدلالةِ على مكانٍ أو زمانٍ منسوب للرمي. (أشموني).

(قوله: وهو ما أُقيمَ مَقَامَهُ) أي: مقام المشتقِّ في المعنى من الجوامد بِأنْ كانَ مُؤَوَّلاً بِاسْمِ مُشْتق.

(قوله: كَذَا) أي: مثل ذا الذي ليس بمشتقّ، ولكنّه شبهه؛ لأنه في تأويل المشتقِّ (مشاربها) فيكون في تأويلِ اسم المفعول، وذي في تأويل (صاحب) اسم فاعل، وتميميّ المؤول بالمنتسبِ إلى تميم.

(قوله: وكذا) وفروعه من أسماءِ الإشارةِ غير المكانية، أما هي كمررت برجل هنا أو هناك، أو ثَمَّ، فمتعلقة بمحذوف صفة لرجل، فهي ظروف لا صفات، بل الصِّفات متعلقاتها.

(قوله: وذِي) بمعنى صاحب، والموصولة وفروعهما.

هذا، وإنما يكون قولُ النَّاظمِ: وذي شاملاً للموصولةِ على لغةِ إعرابها؛ أما على لغةِ البناء فلا؛ لأنها بالواوِ لزوماً على هذهِ اللغةِ لا بالياءِ، ومثلها في الوصف بها سائر الموصولاتِ المبدوءة بهمزةِ الوصلِ، بخلاف نحو: من وما.

(قوله: بِمَعنى صاحِب) تقولُ: (جَاءَ زَيد ذَا) و(جَاءَ زَيدٌ ذُو الْمَال) فـ (ذا) و(ذُو المَال) نَعْتَانِ لِزيدٍ، وإنَّما جَازَ ذَلِكَ لِكَوْن مَعْنَيَيْهِمَا مُشتقاً، فإنَّ (ذا) مَعنَاهُ: (المُشَارُ بِهَا) و(ذُو) مَعنَاهُ (الصَّاحِب)، ولَفْظاً (المُشار) و(الصَّاحِب) مُشتقَّان. وَهَكَذَا (تَميمي) إنَّمَا جَازَ صيرورته نَعتاً مع كونه جَامِداً؛ لأنَّه في تَأْوِيلِ لَفِظ مُشتقٌّ؛ إذْ مَعناه: (المَنسُوبُ إلى بَني تَميم) ولَفظ (المنسوب) مُشتقٌّ (شيرازي).

(قوله: وَالْمُنْتَسب) تقول: مررت بزيد هذا، وذي المال وذي قام، والقريشي، فمعناها: الحاضر وصاحب المال، والقائم، والمنسوب إلى قريش.

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرا فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرا

(وَنعَتُوا بِجُمْلَةٍ) اسماً (مُنَكَّراً) لَفظاً، نَحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البَقَرَة: ٢٨١]، أَوْ مَعنًى نَحو:

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وَنعَتوا بجُمْلَة) بثلاثةِ شروطٍ: شرط في المنعوتِ، وهو أن يكون (مُنكراً) إما لفظاً ومعنى، نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ أو معنى لا لفظاً، وهو المعرف بأل الجنسية كقوله:

وَلَقَدْ أمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي... إلخ

وشرطان في الجملة أحدهما أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف، إما ملفوظ به، كما تقدم في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البَقَرَة: ٢٨١] (أو مقدراً) إما مرفوعٌ، كقوله:

إن يقتلوكَ فإنَّ قَتْلَكَ لم يكنْ عاراً عليكَ ورُبَّ قَتْلٍ عارُ

أي: هو عار أو منصوب، كقوله:

.... وما شَيءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَباحِ

أي: حميته، أو مجرور بفي إذا كان المنعوت بالجملة اسمَ زمانٍ كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾ [البَقَرَة: ٤٨] أي: لا تجزي فيه، وهل حذف الجار والمجرور معاً أو حذف الجار وحده فانتصب الضَّمير، واتصل بالفعل، ثم حذفَ منصوباً قولان: الأول عن سيبويه، والثَّاني عن الأخفشِ، أو مجرورٌ بمن عائد على ظرفٍ أو غيره، فالأول، نحو: شهر صمت يوماً مبارك، أي: منه، والثاني نحو: عندي تمر بدرهم، أي: منه (و) الشَّرط (الثاني أن تكون) الجملة (خبرية أي: محتملة للصدق والكذب)، وإليه أشار النَّاظم بقوله:

.... فَأُعْطِيتْ ما أُعْطِيَتْهُ خَبَرا

(قوله: اسْماً منكراً) أي: لتأوّل الجملة بالنكرةِ، فنحو: جاءَ رجلٌ قام أبوه، أو أبوه قائم من كلِّ وصف بجملة المجهول فيها اتصاف المسند إليه بالمسند في تأويلِ: جاء رجل قائم أبوه، ونحو: جاء رجل أبوه القائم، أو أبوه زيد من كلٍّ وصف بجملة المجهول فيها اتحاد ذاتيهما في تأويل: جاء رجل كائن ذات أبيه ذات القائم، أو ذات زيد، كذا في الدَّماميني عن ابن الحاجبِ والرضي، لا لكون الجمل نكراتٍ، وإن جرى على ألسنتهم، ووجهه بعضهم بما ردّه الرضي، ثم قال: والحق أن الجملة ليست معرفةً، ولا نكرةً؛ لأن التَّعريف والتَّنكير من عوارضِ مدلولِ الاسم، والجملة من حيث هي جملة ليست اسماً، وإنما جاز نعت النَّكرة بها دون المعرفةِ، لتأولها بالنَّكرةِ، كما مرَّ. (صبان).

(قوله: نحو: (﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البَقَرَة: ٢٨١] فَجملةُ (تُرْجَعُونَ فِيهِ إلى الله) كُلُّها نعتٌ لـ (يَوْماً) (النّكرة) لَفظاً؛ لِعَدَمِ كونِه أَحَدَ المَعَارِفِ.

وَلَـقَـدْ أَمُـرُّ عَـلَـى الـلَّـئِـيـمِ يَـسُـبُّـنِـي [فَـمَـضَـيْـتُ ثَـمَّـةَ قُـلْـتُ لا يَـعْـنِـيـنِـي]

أبو طالب

(قوله: ولقد أمرُّ على اللئيم. . . . إلخ) آخره: «وأعفُّ ثَمَّ أقولُ: ما يعنيني».

وقيل: فمضيتُ ثَمَّةَ، قلتُ: لا يعنيني.

قاله رجل من بني سلول. ومن السَّيئ الأفواه أن قالته فاطمة رضي الله تعالى عنها بنت النبي ﷺ، والظاهر أنه لا أصل له، وإذا كان شاعر هذا البيتِ معاصراً لها، أو مقدماً عليها، فيحتمل أنها قَرَأَتْهُ مرة في موقع، فاشتهر أنه منها، واللئيم: الدنيء الأصل، والشحيح النفس، والسبب: بفتح

الناصية

(قوله: وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئيم يَسُبُّنِي. . . إلخ) قاله رجل من بني سلول.

(قوله): ولقد: الواو حرف قسمٍ وجرٍّ ولفظ الجلالة المحذوف مقسم به مجرور، أي: والله، واللام واقعة في جوابِ القسمِ المحذوفِ، وهو لا محل له من الإعرابِ، وقد: حرف تحقيقٍ وأمرُّ: فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، وعلى اللئيمِ: أي: الشحيح لرداءة أصلهِ كالأرضِ السبخةِ لا تنبت شيئاً؛ لرداءة أصلِها جارٌ ومجرورٌ متعلّق بأمرّ، وهو معرف بأل الجنسيةِ، ويسبني: أي: يشتمني فعل مضارعٌ والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ فيه جوازاً تقديره هو يعودُ على اللئيمِ، والنُّونُ للوقايةِ والياء مفعوله، والجملة في محلِّ جر صفة لقوله: اللئيم، والرابط للصفةِ بالموصوف ضمير يسبني، ووقوع الصفة جملة سواء كانت اسمية أو فعلية خلاف الأصلِ، كوقوع الخبر والحال، لكن الوصف بالجملة الفعلية أقوى من الوصفِ بالجملةِ الاسميةِ، لاشتمالها على الفعلِ المناسبِ للوصف في الاشتقاقِ، وأما الاسميةُ، فقد تخلو عن المشتقِّ بالكليةِ، نحو: جاء رجل أبوه زيد، ومضيت أي: فأمضي بمعنى: أذهب، وإنما عبر بالماضي إشارة إلى أنه متحقق من نفسِه الذهاب عن هذا الساب، حتى كأنه وقعَ بالفعلِ، الفاء للعطف على (أمرُّ) ومضيت: فعل ماضٍ وتاء المتكلم فاعله، وثمت بضم المثلثة حرف عطفٍ والتاء لتأنيثِ اللفظِ، وقلت، أي: أقول فعل وفاعله، ولا نافية، ويعنيني، أي: يقصدني فعل مضارع، وفاعله يرجع للئيمِ، والنون للوقاية والياء مفعوله، والجملة في محل نصب مقول القول. (يعني): والله لقد أمر على اللئيمِ الشاتم لي حين مروري عليه، وأذهب عنه وأتركه، ثم أقول في نفسي: لا يقصدني بشتمه.

(والشَّاهد): في قوله: يسبني، حيث وقعت هذه الجملةُ صفة للمعرف بأل الجنسية وهو اللئيم؛ وذلك جائز؛ لأنه وإن كان معرفة في اللفظ إلا أنه نكرة في المعنى، وهذا الإعرابُ غير متعين؛ لأنه يجوز أن تكون هذه الجملة حالاً؛ لأنها إذا وقعت بعد المعرفِ بأل تحتمل الوصفية نظراً للمعنى، والحاليةَ نظراً للفظِ.

وفي (الدشتي): فيسبّني صفة للئيمِ، واللئيم معرفة لفظاً لدخولِ أل عليه، لكنه نكرة معنى؛ لكون أل الداخلة عليه جنساً، وليس المراد لئيماً معيناً.

وَامْــنَــعْ هُــنَــا إِيــقَــاعَ ذَاتِ الــطَّــلَــبْ وَإِنْ أَتَــتْ فَــالْــقَــوْلَ أَضْــمِــرْ تُــصِــبْ

(فَأُعْطِيَتْ) حينئذٍ (ما أُعْطِيَتْهُ) حال كونِها (خَبَراً) مِن الرَّابِطِ ومِن تَعَلُّقِها بِمَحذُوفٍ وُجُوباً إذا كانَتْ ظَرْفاً، أوْ جاراً ومَجرُوراً، أَوْ غَير ذلك مِمَّا سَبَق ذِكرُهُ.

(وَامْنَعْ هُنا إيقاعَ) الْجُملةِ ....

أبو طالب

السين المهملة وتشديد الباء الموحدة بالفارسية (دشنام دادن)، وأعفُّ أي: حفظت لساني عن جوابه وجزائه بالمثلِ، ولا يعنيني، أي: لا يقصدني، ويحتمل أن تكون الجملة حالاً عن اللئيمِ؛ إذ اللئيم وإن كان في المعنى كالنكرةِ، إلا أنه يجري عليه أحكامُ المعارفِ، فلا شاهد في البيتِ.

الناصية

(قوله: حينئذٍ) أي: أعطيت الجملة حين وقوعها صفة كل ما أعطيته حين وقوعها خبراً.

(قوله: حال كونها خبراً) أي: من أصلِ الرَّبطِ، وإن كان في النَّعتِ بالضَّميرِ فقط، وفي الخبر به، وبغيره على ما تقدم.

(قوله: أوْ غَير ذلك) كجوازِ حذف الرَّابطِ إذا كان معلوماً، نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ﴾ [البقرة: ٤٨] أي: لا تجزي فيه، وكصحّة تأويلها بالمفردِ.

(قوله: وامنع هنا) أي: لا في الخبرِ على المختارِ، وكالنعت الحال، ففي المفهومِ تفصيل.

(قوله: وَامْنَعْ هُنَا. . .إلخ) أي: لا يجوز النَّعت بالجملةِ الطلبيةِ والإنشائيةِ، فلا يقال مررت برجل أضربه، ولا مررتُ بعبد بعتكه قاصداً لإنشاء البيع لا الإخبار بذلك؛ لأن الطَّلب والإنشاء لا خارجي لهما يعرفه المخاطب، فيتخصص به المنعوت، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وامــنــعْ هــنــا إيــقــاعَ ذات الــطَّــلَــبِ ....

(فإن جاء) من (لسان العرب) (ما ظاهره ذلك يؤول على إضمار القول)، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

.... وإنْ أتــتْ فــالــقــولَ أَضْــمِــرْ تُــصِــبِ

لأن القول كثر إضماره في الكلام (كقوله) وهو العجاج على ما قيل: يذكر أن قوماً أضافوه، وأطالوا عليه حتى دخلَ الليل، ثم جاؤوا بلبنٍ مخلوط بالماءِ حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذئب:

حَــتَّــى إذَا جَــنَّ الــظَّــلامُ واخْــتَــلَــطْ جَــاؤُوا بِــمَــذْقٍ هَــلْ رَأَيْــتَ الــذِّئْــبَ قَــطْ

فظاهره أن جملة الاستفهامِ، وهي: هل رأيت الذئب نعت لمذق، فوجب تأويلها على أن الصِّفة قولٌ محذوفٌ وجملة الاستفهامِ معمول الصِّفة (أي: جاؤوا بلبن مخلوط بالماءِ، مقول عند

(ذاتِ الطَّلَبِ) وَإِنْ لَم يَمنع إيقاعها خَبَراً (وَإِنْ أَتَتْ) مِن كَلامِهِم، أَيِ: الْعَرَب (فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ) نَعْتاً (تُصِب) نَحو:

[حَـتَّـى إذا جَـنَّ الـظَّـلامُ وَاخْـتَـلَـطْ جَـاؤُوا بِـمَـذْقٍ هَـلْ رَأَيْـتَ الـذِّئْـبَ قَـطْ]

أبو طالب

(قوله: جاؤوا بمَذْقٍ هل رأيتَ الذئبَ قَطْ) أوله:

«حـتـى إذا جَـنَّ الـظَّـلامُ واخْـتَـلَـطْ» ....

قيل: قاله العجاج، ولم يثبت. وبالجملة يصف به قوماً أضافوه وأطالوا عليه، ثم أتوه بلبنٍ مخلوط بالماء، حتى إن لونه في العشية يشبه لون الذئب، والمذق بالذال المعجمة كضربَ: هو

الناصية

رؤيته: هل رأيت الذئب قط، وقال ابن عمرون: الأصل بمذقٍ مثل لونِ الذئبِ، هل رأيت الذئب. يقولون مررت برجلٍ مثل كذا، هل رأيت كذا، وفي الحديث: «**كلاليب مثل شوك السّعدان، هل رأيت شوك السعدان**» قالوا: نعم يا رسول الله، قال: «**فإنها مثل شوك السعدان**» ثم حذف مثل لون الذئب، وبقي هل رأيت الذئب، فتأملوه بمقول عند رؤيتِهِ (هذا الكلام) فمقول هو الصِّفة وجملة الاستفهام معمولة لها. اهـ.

والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمةِ مصدر قولك: مذقت اللبن إذا مزجته بالماء، والمراد هنا الممذوق مبالغة، والمعنى: جاؤوا بلبن سمار فيه لون الورقة إلى هي لون الذئب، والسّمار: اللبن الرقيق، والورقة: بياضٌ يضرب إلى سوادٍ.

(**قوله: ذاتِ الطَّلَبِ**) من أمر أو نهي أو استفهام، فلا يقال: مررت برجل أضربه.

(**قوله: وَإِنْ أَتَتْ مِن كلامِهِم... إلخ**) أي: إن أتت جملة ذات الطَّلب صفة بحسب الظَّاهر، فقدّر هناك القول؛ ليكون الصفة القول المقدَّر لا الجملة الطلبيّة.

(**قوله: حتى إذا جن الظلام... إلخ**) قاله العجاج (**قوله**): حتى حرف ابتداءٍ، وإذا ظرف لما يستقبل من الزّمانِ مُضمن معنى الشرط، وجنَّ، أي: دخل، فعل ماض، والظلام، أي: أوّل الليل، فاعله، والجملة شرط إذا لا محل لها من الإعراب، واختلط: الواو للعطف على جن، واختلط: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحلِّ بالسكون العارضِ لأجل الشِّعر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يرجع إلى الظلام، ومتعلقه محذوف، أي: واختلط بنورِ النهارِ وجاؤوا، أي: أتوا فعل ماضٍ مبني على فتحٍ مقدَّر على آخرِه منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة لفظاً، والواو العائدة على القومِ الذينَ أضافوا الشّاعر فاعله، والمتعلق محذوف أيضاً، أي: جاؤوا إلى، والجملة جواب إذا لا محلَ لها من الإعرابِ، وبمذق بفتحِ الميمِ، وسكون الذال المعجمة وفي آخره قاف متعلّق بجاؤوا، وهو في الأصلِ مصدر مذق اللبن من بابِ قتل، أي: مزجه

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرا فَالْتَزَمُوا الإفْرَادَ وَالتَّذْكِيرا

أَيْ مَقُولٍ فيهِ: هَلْ رَأَيتَ الذِّئبَ قَطّ.

(وَنَعتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيراً) ....

أبو طالب

اللبنُ الذي مزج بالماء حتى يقل بياضه من كثرةِ الماء، وجن الظلام، أي: ستر الظلامُ الأشياء عن العيونِ واختلط، أي: اختلط بنورِ النَّهارِ.

الناصية

بالماء، والمراد به هنا اسم المفعول، أي: جاؤوا إليه بلبن ممذوق، أي: ممزوج بالماء كثيراً حتى قل بياضه وأشبه لون الذئب في زرقته، وهل حرف استفهام، ورأيت فعل ماض وتاء المخاطبة فاعله والذئب مفعوله، وهو على حذف مضاف أي: لون الذئب، وقط ظرف زمان مبني على ضمٍّ مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغالِ المحل بالسُّكون العارض للشِّعر متعلق برأيت، وهو اسم معناه الدَّهر ومخصوص بالماضي، وجملة: هل رأيت الذئب قط في محلٍّ نصب مقول قول مقدر مع متعلقاته، وهذا القول صفة لمذق، أي: بمذق مقول فيه عند رؤيته في أول الليلِ، هل رأيت الذئب قط.

(يعني): إن القوم الذين أضافوني عندهم أطالوا عليَّ حتى إذا دخل، وأقبل أوّل الليل، واختلط ظلامه بنور النهار، أتوا إلي بلبن ممزوجٍ بالماءِ كثيراً، حتى قل بياضه وأشبه لون الذئب في زرقته، ونخبركم بأنه مقول في اللبنِ الممزوج بالماء عند رؤيته في أول الليلِ: هل رأيت لون الذئب فيما مضى من عمرك المشابه له لون اللبنِ الممزوج بالماءِ.

(والشاهد): في قوله: بمذق، هل رأيت حيث إن ظاهره أن الجملة الطلبية، وهي هنا جملة الاستفهام، وقعت نعتاً، مع أنه لا يجوزُ ذلك في بابِ النَّعتِ، وإن كان يجوز في باب الخبرِ عند الجمهور، فتقول: زيد هل رأيته، فيخرج على إضمار القولِ، وجعله صفة وجعل الجملة الطلبية معموله لذلك القول المضمر، كما تقدَّم ذكره.

(قوله: **أَيْ: مَقُول فيه هَلْ رَأيتَ الذِّئبَ قَطّ**) فـ (مَقُول) نَعت؛ لأنّه إخْبَار لَا (هَلْ رَأيْت. .) فإنّه طلب، والطلب لا يجوز أنْ يَصيرَ نَعتاً، كما لا يصير خَبَراً لِمبتدأٍ، أي: جاؤوا بلبن مخلوط بالماء مقول فيه عند رؤيته هذا الكلام.

(قوله: **وَنَعَتُوا بِمَصْدَر كَثِيرًا**) وكان حقه أن لا ينعت به لجمودِه، ولكنهم فعلوا ذلك قصداً للمبالغة، أو توسعاً بحذف مضاف، هذا ووقوع المصدر نعتاً، وإن كان كثيراً لا يطّرد، كما لا يطّرد وقوعه حالاً، وإن كان أكثر من وقوعه نعتاً، وأطلق المصدر وهو مقيد بأن لا يكون في أوله ميم زائدة كمزاد ومسير، فإنه لا ينعت به لا باطراد ولا بغيره ولإفادة ذلك. ولي في المقامِ بحث، وهو أنهم كيف حكموا بعدمِ الاطراد، مع أن وقوع المصدر نعتاً أو حالاً إما على المبالَغة، أو على

عَلى تَقديرِ مُضافٍ ....

أبو طالب

(قوله: على تقدير مضاف) وهو ذو، وما بمعناه، واحترز بذلك عما إذا كان نفسه وصفاً بأن يكون بمعنى الفاعل أو المفعولِ، فلم يلتزم فيه ذلك؛ لأنه صالح لرفع الضمير المستتر الموجب للمطابقة، فإن تلك الصلاحية باعتبارِ المعنى دون اللفظِ، فالتزموا لذلك، أي: لكونِ المصدرِ وصفاً بتقدير المضاف، وليس المصدر نائباً عنه حالاً محله؛ لأن ذلك في المنسي، وهذا المضاف منوي، ويحتمل أن تكون اللام للتعدية، ولفظ ذلك إشارة إلى المصدر، وهذا أقرب.

الناصية

المجازِ بالحذف إن قدر المضاف، أو على المجازِ للرسل الذي علاقته التعلُّق إن أول المصدر باسم الفاعل، أو اسم المفعول، وكل من الثَّلاثة مطرد، كما صرَّح به علماء المعاني. اللهم إلا أن يُدَّعَى اختلاف مذهبي النُّحاة، وأهل المعاني، أو أن المطرد عند أهل المعاني، وقوع المصدر على أحد الأوجه الثلاثة إذا كان غير نعتٍ، أو حالٍ كأن يكون خبراً، نحو: زيد عَدْلٌ، فتدبر.

(قوله: على تقدير مضاف) عند البصريين، أي: ذو كذا، ولهذا التزم إفراده وتذكيره، كما يلتزمان لو صرح بذو، وفروعه، فيقال: هذا رجل عدل، وامرأة عدل، ورجلان عدل، ورجال عدل، ونساء عدل، كما يقال: هذا رجل ذو عدل، وامرأة ذات عدل، ورجلان ذوا عدل، ورجال ذوو عدل، ونساء ذوات عدل، وقيل: لا تأويل ولا حذف مضاف، بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازاً وادعاء، وإنما ألزم إفراده وتذكيره على القولِ الأولِ والأخير؛ لأن المصدرَ من حيث هو مصدر لا يثنى، ولا يجمع، ولا يؤنث، فأجروه على أصله، وأما قول العربِ: رجل ضيف، ورجال أضياف، وضيوف، وضيفان، وامرأة ضيفة، فقليل.

وفي (التصريح): مما ينعت به (المصدر) سماعاً بشروط، أحدها: أن لا يؤنث، ولا يثنى، ولا يجمع الثاني أن يكون مصدراً ثلاثياً، أو بزنة مصدر ثلاثي، والثالث أن لا يكون ميمياً، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

ونَعَتُوا بِمَصدرٍ كَثِيرا ... فالْتَزَمُوا الإفرادَ والتَّذكِيْرا

(قالوا: هذا رجل عدل) بفتحِ العينِ (ورضا) بكسر الراء (وزور) بفتح الزاي (وفطر) بكسر الفاءِ، والثلاثة الأول مصادر حقيقية، والرابع اسم مصدر، فإن فعله أفطر (و) هو كثيرٌ، ومع كثرته يقتصر فيه على السَّماع.

فإن قلت: كيف صحَّ أن يكون اسم المعنى نعتاً للذات، قلت: صح (ذلك عند الكوفيين على التَّأويل بالمشتقّ) اسم فاعل أو مفعول (أي: عادل) اسم فاعل عدلٍ (ومرضي) اسم مفعول رضي (وزائر) اسم فاعل زار (ومفطر) اسم فاعل أفطر، ويدل لهم ما جاء من ذلك مضافاً إضافة غير معنوية، نحو: مررت برجل هدك وشرعك وحسبك، فدلَّ على لحظِ معنى الصِّفة.

وَنَــعْــتُ غَــيْــرِ وَاحِــدٍ إِذَا اخْــتَــلَــفْ   فَــعَــاطِــفــاً فَــرِّقْــهُ لَا إِذَا ائْــتَــلَــفْ

(فَالْتَزَمُوا) لِذلِكَ (الإِفْرادَ وَالتَّذْكِيرا) له وإنْ كانَ الْمَنعُوتُ بِخِلافِ ذلك، كـ «امْرَأَةٍ رِضًا» وعَدْلَيْنِ رِضًا، وَلا يُنْعَتُ بِغَيرِ ما ذُكِرَ مِنَ الجَوامِدِ.

(وَنَعْتُ غَيْرِ واحِدٍ) ....

أبو طالب

(قوله: ونعت غير واحد. . . . إلخ) لهذا البيت معنيان؛ لأن فاعلَ اختلفَ إما عائد إلى النعتِ، والمراد بالاختلافِ الاختلافُ في المعنى، وإما عائد إلى غيرِ الواحدِ، والمراد به الاختلافُ في الإعرابِ والتَّعريف والتَّنكير والعمل، ولما كان البيتُ المتصلُ به مشعراً ببعض ما أفاده المعنى الثاني، حمله الشارح على المعنى الأولِ، حيث نسب الاختلافَ إلى المعنى.

الناصية

(قوله: فالتزموا الإفرَادَ وَالتذكِيرَا) تنبيهاً على ما ذكرَ من قصدِ المبالغةِ والتوسع؛ ولأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، وإنما كان منبهاً على قصدِ المبالغة؛ لأن معنى قصد المبالغة جعل الموصوف نفس المعنى مجازاً؛ لكثرة وقوعه منه والمعنى شيء واحد مذكر على حذف المضاف؛ لأن المصدر يكون كذلك، أي: مفرداً مذكراً لو صرح بالمضاف نحو: هند ذات عدل، والزيدان ذوا عدل، وهكذا.

وفي (الدشتي): يلزم في المصدرِ الصفة أن يكون مفرداً مذكراً دائماً، وإن كان موصوفه تثنية أو جمعاً أو مؤنّثاً.

(قوله: كـ «امْرَأة رضًا. . . إلخ»)أي: امرأة ذات رضًا، وعدلين ذوي رضا، فرضا مصدر وقع صفة، وهو مفرد مذكر مع أن الموصوف في الأول مؤنّث، وفي الثَّاني تثنية.

(قوله: مِنَ الجَوامِدِ) أي: غير شبه المشتق، وغير المصدر.

(قوله: ونعت غير واحد) بالرَّفع مبتدأ، أو لا يجوز نصبه؛ لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، فلا يفسر عاملاً. والمراد بغير الواحد ما دل على متعدِّد مثنى أو جمعاً، أو اسم جمع أو اسم جنس، أو اسمين متعاطفين، أو أسماء متعاطفة، كذا فسر الدماميني، وأورد عليه أن نحو: زيد وعمرو إذا اختلف نعته لا يجب فيه التَّفريق بالعطف، بل يجوز فيه ذكر كل نعتٍ بجانب منعوته نحو: جاء زيد العاقل، وعمرو الكريم. وما أجيب به من أن المرادَ بالتَّفريق ما يشمل إيلاء كل نعتٍ منعوته، يرده قوله: فعاطفاً إلا أن يقال: عاطفاً في الجملة، وأيضاً على ما فسر به الدَّماميني يرد على قوله لا إذا ائتلف، نحو: أعطيت زيداً أباه، مما اتفق فيه المنعوتانِ إعراباً لا بسبب العطف، فإنه يمتنع جمعهما في وصف واحد، بل يفرد كل بوصف أو يجمعان في نعت مقطوع؛ لأن التابع في حكم المتبوع، ولا يكون اسم واحد مفعولاً أولاً وثانياً، نص على ذلك الرضي، فقول

وهو الْمُثَنَّى والْمَجموعُ، ولا يَكونُ [النَّعتُ حينئذٍ] إلَّا مُتعدِّداً ....

أبو طالب

(**قوله: وهو المثنى والمجموع**) احترز بذلك عما إذا كان متعدداً بغير التثنيةِ والجمعِ كالعطفِ وغيره، فإنه لا يجوز فيه الإتباع مطلقاً لا بالعطف ولا بغيره، إلا إذا اتحد الكل في التَّعريف والتَّنكيرِ، وكان تعدده بالعطفِ.

(**قوله: ولا يكون إلا متعدداً**) أي: لا يكون النعت إلا متعدداً بالتعددِ الشَّخصي؛ إذ هما واحدان، أو متعددان، أو المنعوت واحد، أو النعت متعدداً، وأما العكس فغيرُ متصور.

الناصية

المصنف: لا إذا ائتلف، أي: فلا يفرق، بل يجمع محله ما لم يمنع مانع، أفاده (سم). وفي هذا الإيراد نظر؛ لأن المنعوت في هذه الصُّورة ليس من غير الواحد بتفسير الدَّماميني، لعدم العطف فاعرفه، ولو أريد بغير الواحدِ المثنى والمجموع، لم يرد شيء من هذا، فتأمل.

(**قوله: ولا يَكُونُ [النَّعتُ حينئذٍ] إلَّا مُتَعَدِّداً... إلخ**) وفي (التصريح): (إذا تعددت النعوت فتارة تكون لواحد، وتارة تكون لغيره، فإن كانت لواحد فسيأتي الكلام عليها في فصل يخصها، وإن كانت لغير واحد فهي على ضربين: **أحدهما**: أن يكون المنعوت مثنى أو مجموعاً من غير تفريق، **والثاني**: أن يكون مفرقاً، وتفريقه إما لكون التثنية والجمع لا يتأتيان فيه، فيقوم العطف مقامها، وأما التَّعدد عامل المنعوت (فإن) كان المنعوت مثنى أو مجموعاً من غير تفريقٍ واتحد معنى النَّعت ولفظه (استغنى بالتثنية والجمع عن تفريقه) بالعطفِ، نحو: جاءني رجلان فاضلان، ورجال فضلاء وإن اختلف معنى النَّعت، ولفظه كالعاقل والكريم، أو لفظه دون معناه كالذاهب والمنطلق، أو معناه دون لفظه كالضاربِ من الضَّرب بالعصا ونحوها، والضارب من الضَّرب في الأرضِ، أي: السَّير فيها (وجب التفريق فيها بالعطف)؛ لأنه أصل التثنية والجمع (بالواو) خاصة؛ لأنها الأصل في ذلك، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وَنَـعْـتُ غَـيْـرِ واحـدٍ إذا اخـتـلـفْ ... فَـعـاطِـفـاً فَـرِّقْـهُ لا إذا ائْـتَـلَـفْ

(كقوله:

بَـكَـيْـتُ ومـا بُـكـا رجـلٍ حـزيـنٍ ... عـلـى رَبْـعَـيْـنِ مَـسْـلُـوبٍ وَبَـالِ

فمسلوب وبال نعتان لربعين، وعطف أحدهما على الآخر بالواو والمسلوب هو الذَّاهب بالكلية، بحيث لم يبق له عين ولا أثر، والبالي هو الذي ذهب عينه وبقي شيء من آثاره، وبكا مقصور. (وكقولك: مررت برجال شاعر وكاتب وفقيه) فهذه الثلاثة المتعاطفة بالواو نعوت لرجالٍ، والشَّاعر: هو الذي يأتي بالكلام منظوماً، والكاتب: هو الذي يأتي به منثوراً، والفقيه: من فَقُهَ بالضمِّ هو الذي صار الفقه سجية له، ويستثنى نعت الإشارة، فلا يتأتى فيه التَّفريق، ولا يجوز: مررت بهذين الطَّويل

(إذا اختَلَفْ) مَعناهُ قَطعاً ....

أبو طالب

....

الناصية

والقصير على النعت، قاله سيبويه والمبرد والزجاج والزِّيادي، وهو مقتضى القياس؛ لأن نعت الإشارة لا يكون إلا طبقها في اللفظ؛ لأنهم جعلوا التَّطابق في الجامد عوضاً عن الضَّميرِ، وحُمل المشتقُّ عليه، قال الزِّيادي: وإن قدرته بدلاً أو بياناً جاز، وقد أجاز سيبويه هذان زيد وعمرو على البيانِ، والبيان هنا مخالف للنَّعت، نقله الموضح في (الحواشي). وإذا تعددت النُّعوت مع تفريقِ المنعوتِ (فإن كان) العامل فيها واحداً، فإن اتحد الفعل فالإتباع، نحو: مررت بزيد وعمرو العاقلين، ومررت بشيخٍ وطفلٍ وعجوزٍ جلوس؛ لأن العطف بمثابة التثنية، والجمع، وإن اختلف، واختلفت نسبة العامل إليهما، نحو: ضرب زيد عمراً الظريفين، فالقطع وإن اتحدت، نحو: خاصم زيد عمراً الظريفان، فالقطع عند البصريين، وإتباع الأخير عند الفراءِ وإتباعِ الأولِ عند الكسائي، وإتباع أيهما شئت عند ابن سعدان، وإن كان العاملُ متعدداً و(اتحد لفظ النعت، فإن اتحد معنى العامل وعمله) ولفظُه أو جنسه (جاز الإتباع مطلقاً) سواء كان المتبوعانِ مرفوعينِ بفعلينِ، أو خبري بتدأين أو منصوبينِ أو مخفوضينِ، فمثال ما اتحد عمله ومعناه ولفظه: ذهب زيد وذهب عمرو لعاقلان، وهذا زيد وهذا عمرو الفاضلان، ورأيت زيداً ورأيت عمراً الظريفين، ومررت بزيدٍ ومررت بعمرٍو الكريمين. ومثال ما اتحد معناه، وعمله، وجنسه (كجاء زيداً، وأتى عمرو الظَّريفان، وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان، ورأيت زيداً بعيني، أو أبصرت خالداً الشاعرين). سقت النفع إلى خالد، وسيق به لزيد الكاتبين. ومنع ابن السراج الإتباع في النوعِ الثَّاني، وفصَّل في الأول، فقال: إن قدر الثاني عاملاً فالقطع، أو تأكيداً، والأول هو العاملُ جاز الإتباع (وخصص بعضهم جواز الإتباع بكون المتبوعين فاعلي فعلين) كجاء زيد وأتى عمرو الظَّريفان (أو خبري مبتدأين) كهذا زيد وذاك عمرو العاقلان أخذاً من كلامِ سيبويه، فإنه إنما تكلم بالنص على ذلك، فأوهم الاختصاص، قاله ابن مالك في (شرح التسهيل) ثم قال: والظاهر تعميم الحكم؛ إذ لا فرق في القياسِ بين قولك: ذهب زيدٌ وانطلق عمرو العاقلانِ، وقولك: أحببت زيداً وودت عمر العاقلين، وقولك: مررتُ بزيدٍ ومررت بعمرٍو العاقلين، فإذا جاز الأول جاز هذا. اهـ. وجزم به في النَّظم، فقال:

وَنَـعْـتَ مَـعْـمُـولَـيْ وَحِـيْـدَيْ مَـعْـنَـى ... وعَـمَـلٍ أَتْـبِـعْ بـغـيـرِ اسْـتِـثْـنـا (تـصـريـح).

(**قوله: إذا اختلف**) أي: لفظاً، ومعنى كالعاقلِ والكريمِ، أو معنى لا لفظاً كالضارب من الضرب بالعصا مثلاً، والضارب من الضرب في الأرض، أي: السير فيها، أو لفظاً لا معنى كالذاهب والمنطلق. (صبان).

وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا

(فَعاطِفاً) لِبَعْضِهِ عَلى بَعْضٍ (فَرِّقْهُ) نَحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ عالِمٍ وَجاهِلٍ» وَ(لا) تُفَرِّقهُ (إذا ائْتَلَفْ) نَحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ عاقِلَيْنِ».

(وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ) عامِلَيْنِ (وَحِيدَيْ مَعْنًى وَعَمَلٍ ....

أبو طالب ________________________________

....

الناصية ________________________________

(قوله: فعاطفاً... إلخ) أي: ففرق النَّعت حال كونك عاطفاً بالواوِ فقط إجماعاً؛ إذ لو قيل: مررت برجلين صالح فطالح، أو ثم طالح لم يستفد الترتيب في المرورِ، بل في حصولِ الوصفينِ للرجلينِ، والترتيب في هذا غير مراد، أفاده الدَّماميني. وأما قول ابنِ الحاجبِ: الإدغام أن تأتي بحرفين ساكنٌ فمتحرك؛ فمردود، بخلاف ما إذا كان المنعوت واحداً، فإنه يجوز العطف بغير الواوِ، حكى سيبويه: مررت برجلٍ راكب فذاهب، وبرجل راكبٍ ثم ذاهب، قاله زكريا، أي: لأن قصد الترتيب في حصولِ الوصفين للرجلِ سائغ (صبان).

(قوله: فَعَاطِفاً لِبَعْضِهِ عَلَى بَعْض... إلخ) مثال المختلف: مررتُ برجلين كريم وبخيل، ومثال المؤتلف: مررت برجلين كريمين أو بخيلين. ويستثنى من الأولِ اسم الإشارة، فلا يجوز تفريق نعته، فلا يقال: مررت بهذين الطَّويل والقصير، نص على ذلك سيبويه وغيره كالزيادي والزَّجاج والمبرد. قال الزيادي: وقد يجوز ذلك على البدلِ أو عطف البيان (أشموني).

(قوله: إذا ائْتَلَف) أي: اتفق معناه.

(قوله: وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ... إلخ) يَعني: إذَا جَاءَ النعت لِمَعمولين، وكان العاملُ في المعمولَيْنِ اثنينِ، وكان العامِلانِ مُتحِدَيْنِ في المَعنى، وفي العمل، بِأَنْ كَانَا يقتضِيَانِ الرفع، أَوْ كانا يَقتضيانِ النصب، أَوْ كَانَا يَقتضيانِ الجر، فيتبع النَّعت مَعَ المنعوتَيْنِ في الإعرَابِ.

(قوله: وحيدي معنى وعمل) أي: متحدين فيهما سواء اتحدا لفظاً أم لا، فالأول نحو: جاء زيد وجاء عمرو العاقلان، وكثاني أمثلة الشَّارح، والثاني كبقية أمثلته، فعلم ما في كلام البعض من المؤاخذة، واشترطَ بعضهم ثالثاً، وهو اتفاق المنعوتين تعريفاً وتنكيراً، فلا يجوز جاء رجل، وجاء زيد العاقلان، ولا عاقلان، لما يلزم من نعتِ النَّكرة بالمعرفةِ أو العكس، ورابعاً: وهو أن لا يكون أحد المنعوتين اسم إشارة، فلا يجوز: جاء هذا، وجاء زيد العاقلان، لعدم جواز الفصل بين المبهم ونعته؛ فإن أخر اسم الإشارة كجاء زيد، وجاء هذا العاقلان، جاز عند المصنف، وزاد الشَّاطبي شرطاً خامساً، وهو أن لا يكون أحد المنعوتين في جملة خبرية، والآخر في جملة إنشائية، فلا يجوز

أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا) نحو: «ذَهَبَ زَيْدٌ وَانْطَلَقَ عَمْرٌو العاقِلانِ»، فَإِنِ اخْتَلَفَ العامِلانِ مَعْنًى وعَمَلاً أَوْ فِي أَحَدِهِما ....

أبو طالب

(قوله: بغير استثناء) أي: بغير استثناء نوع من ذلكَ، وفرد من ذينك النَّعتين عن هذا الحكم.

الناصية

نحو: جاء زيد ومن عمرو العاقلانِ. وفيه أن العاملين في المثالِ مختلفان معنى، فاتحادهما معنى يغني عن الشَّرط الخامسِ في منع نحو هذا المثال، وقول البعضِ: إلا أن يقال: في المثال مانعان لا ينهض وجهاً لزيادة الشرط الخامس، ثم منع الشاطبي الإتباع في هذا المثال يوهم جواز القطع، بل وجوبه. وفي الرضي منعه أيضاً، وعلله بأنه لا يجوز أن تخلط من تعلم بمن لا تعلم، فتجعلهما بمنزلةٍ واحدةٍ، فالذي ينبغي أن يمثل بنحو: بعت زيداً الجبة، وبعتك الثوب الجديدين؛ مقصوداً بإحدى الجملتين الإخبار، وبالأخرى الإنشاء، ونحو: قام زيدٌ وهل قام عمرو العاقلانِ (صبان).

(قوله: أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا) أي: أتبع مطلقاً، أي: سواء كان المتبوعان مرفوعي فعلين، أو خبري مبتدأين، أو منصوبين، وقد مثل الشّراح لذلك أو مخفوضين، كسقت النَّفع إلى خالدٍ وسيق لزيد لكاتبين، وكمررت بزيدٍ وبعمرو الكاتبين. قال في (الهمع): قال أبو حيان: ومقتضى مذهب سيبويه أنه لا يجوزُ الإتباعُ لما انجر من جهتين كالحرفِ والإضافةِ، نحو: مررت بزيدٍ وهذا غلام بكر الفاضلين، والحرفين المختلفين لفظاً ومعنًى نحو: مررت بزيد ودخلت إلى عمرو الظَّريفين، أو معنى فقط نحو: مررتُ بزيد واستعنت بعمرو الفاضلين، والإضافتين المختلفتين معنى نحو: هذه دار زيد وهذا أخو عمرو الفاضلين. (صبان).

(قوله: نَحو: ذَهَبَ زَيْد... إلخ) فـ (العَاقِلَانِ) نعت لـ (زيد) و(عمرو) اللّذَيْنِ هما معمولانِ لِـ (ذهب) و(انْطَلَقَ) وهَذَانِ في المَعنى وَاحِد، وعملهما واحد؛ لأَنَّهما يريدَانِ الفاعلَ؛ لهذَا تَابَعَ النَّعت مَعَ المنعوتَيْنِ في الإعرابِ، فـ (العَاقِلَانِ) وهو النَّعت مرفوعٌ، وعلامته الأَلِف والنُّون، مِثل (زيد) و(عمرو) ـ المنعوتَيْن (شيرازي).

(قوله: مَعْنًى وعَمَلاً) أي: في المعنى والعمل واللفظ (كجاء زيد ورأيت عمراً الفاضلين)، أو اختلفا في المعنى والعمل والجنس (كهذا ناصر زيد ويخذل عمراً العاقلان) أو اختلف المعنى فقط، فجاء زيد ومضى عمرو الكاتبان، أو اختلف العمل فقط (كهذا مؤلم زيد) بالجرّ (وموجع عمراً) بالنَّصبِ (الشّاعران، وجب القطع) على المتبوع، إما بالرَّفع على إضمار مبتدأ، أو بالنَّصب على إضمار فعل، ويمتنع الإتباع؛ لأنه يؤدي إلى تسليطِ عاملين مختلفي المعنى أو العمل على معمول واحد من جهة واحدة بناء على أن العاملَ في المنعوتِ هو العامل في النعت، وهو الصحيح، أما إذا اتحد العاملان معنى وعملاً، فلا محذور في الإتباع؛ لأن العاملين في جهةِ المعنى شيءٌ واحدٌ، فنزلا منزلة العامل الواحد

وَجَبَ القَطْعُ.

أبو طالب

. . . .

الناصية

عند الجمهور. وقال ابن السّراج: إذا اتفقا لفظاً كان الثاني توكيداً للأول، والحاصل أن صور العاملين أربع: **إحداها**: أن يختلف العاملان في المعنى والعملِ كرأيت زيداً ومررت بعمرو.

والصُّورة الثانية: أن يختلفا في العملِ فقط كمررت بزيد ولقيت عمراً، وفيهما أربعة أقوالٍ؛ فالجمهور على منع الإتباع فيهما، وابن الطَّراوة على جواز الإتباع فيهما للثاني دون الأول، والكسائي والفراء على منع الإتباع في الأولى، وجوازه في الثانية، لكن الكسائي يتبع الثَّاني فيها دون الأول، والفراء بعكس ذلك.

الصورة الثالثة: أن يختلف المعنى فقط، كوجد زيد على عمرو ووجد عمرو الضالة، أجاز قوم فيها الإتباع، وهم القائلون بأن العامل التَّبعية، ومنعه قوم، وهم القائلون بأن عامل المنعوت والنعت واحد. **الصُّورة الرابعة**: أن يتحدا معنى وعملاً، وتحته صورتان أن يتحدا لفظاً أولاً: فالأول نحو: جاء زيد وجاء عمرو العاقلان، فيجوز فيها الإتباع، وقيده ابن السراج بأن يقدر الثاني توكيداً، والثانية نحو: جاء زيد وأتى عمرو الظريفان، فأجاز الجمهور فيها الإتباع، ومنعه ابن السراج مطلقاً، هذا كله مع اتحاد جنس العاملين، فإن اختلف كهذا زيد وجاء عمرو الظَّريفان، ومررت بزيد وهذا عمرو الظريفان، ولقيت زيداً وإن عمراً في الدار القائمان، فذهب الجمهور إلى منع الإتباع، والأخفش والجرمي إلى جوازه. (تصريح).

(قوله: وجب القطع) بالرَّفع على إضمار مبتدأ، أو بالنَّصب على إضمار فعل نحو: جاء زيد، ورأيت عمراً الفاضلان أو الفاضلين، ونحو: جاء زيد ومضى بكر الكريمان أو الكريمين، ونحو: هذا مؤلم زيد، وموجع عمراً الظريفان أو الظريفين. ولا يجوز الإتباع في ذلك؛ لأن العمل الواحد لا يمكن نسبته لعاملين من شأنِ كل واحدٍ منهما أن يستقل، أي: ينفرد عن الآخر بالمعنى، أو العمل لاختلافِهما معنى أو عملاً بخلاف المتحدين معنى، وعملاً، فإنهما لاتحادهما ينزلان منزلة العاملِ الواحد؛ فلا يلزم عمل عاملين في معمولٍ واحدٍ (صبان).

(قوله: وجب القطع) قال (سم): فيه تأمل؛ فإنه يجوز إفراد كل بوصفِه بجنبه. اهـ. وقد يقال: مراده بوجوبِ القطعِ امتناع الإتباع حالة جمع النَّعتين لا مطلقاً. (صبان).

(قوله: وَجَبَ القَطْعُ) أي: القطعُ عَنِ التَّبَعِيَّةِ لِلْمَنْعُوت، ونَصْبُ النَّعتِ مَفْعولاً لـ (أعني) مقدر أوْ رَفْعه خبراً لمبتدأٍ مُقدرٍ.

أمَّا اخْتِلاف العَامِلَيْنِ في المَعنى والعَمَلِ، فمِثْل: (جَاءَ زيد وأكرمتُ عَمْراً العاقِلَيْنِ) ومِثالُ اخْتِلافهمَا في المَعنى فَقَط، نَحو: (جَاءَ زيد وذَهَبَ عَمْرو العاقِلَيْنِ) ومِثالُ اخْتِلافهمَا في العَمَلِ

وَإِنْ نُـعُـوتٌ كَـثُـرَتْ وَقَـدْ تَـلَـتْ ‌‌‌ ‌ مُـفْـتَـقِـراً لِـذِكْـرِهِـنَّ أُتْـبِـعَـتْ

(وَإِنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ) اسْماً (مُفْتَقِراً) في الإيضاحِ والتَّعيينِ (لِذِكرِهِنَّ أُتْبِعَتْ)

أبو طالب

(**قوله: وإن نعوت كثرت**) أقول: النُّعوت المتكثرة على أربعةِ أقسام؛ لأن المنعوت إما أن يفتقر إلى الكلِّ في التَّعيين، أو يستغني عن الكل، أو يفتقر إلى بعض المعينِ، أو إلى بعضٍ ما، وقد ذكر المصنف أحكام الثلاثة الأول، فأما حكم الأخير فكالثَّالث، إلا أن كلاً من الأبعاض المتبادلة يصلحُ للقطعِ، والإتباع معاً. فافهم.

الناصية

فَقَط، نَحو: (مَرَرْتُ بزيدٍ وجاوزت خالِداً العاقِلَيْنِ) وتقدير جَميعهَا: (أَعْنِي العَاقِلَيْنِ) أَوْ تَقول في جميعها (العَاقِلَانِ) بِتَقدير: (هما العَاقِلَانِ) (شيرازي).

(**قوله: وإن نعوت كثرت**) مراده بالكثرة، ما قابل الوحدة، فيشمل النعتين، وإطلاقه شامل للجمل، لكن سيأتي أن الواجب في المنعوتِ النَّكرة إتباع نعت واحد (صبان).

(**قوله: وَإن نعوت كثُرَتْ... إلخ**) يعني: إذا تعقب نعوت متعددة لمنعوت واحدة، فقد يكون لمنعوت محتاجاً في إيضاحه وتعيينه إلى الجميعِ، فهنا لا يجوز قطع، أي: واحد منها عن لوصفيّةِ، بل يجب إتباع الجميع نحو: رأيت رجلاً عالماً خيّاطاً شجاعاً، فيما إذا كان الرجل العالم متعدّداً، وكذا العالم الخيّاط، وكان العالم الخيّاط الشجاع منحصراً بواحد، فلأجل معرفة الرجل يجب إتباعه النعوت الثلاثة، ولا يجوز القطع، وقد يكون المنعوت معيّناً بدون النعوت كلّها، فيجوز إتباع الجميع وقطع الجميع، وقد يكون محتاجاً إلى بعضٍ دون بعضٍ، فيجب إتْباع البعض المحتاج إليه، وفي البعضِ المستغنى عنه يجوز الأمرانِ، ففي المثال السابق إن عرف الرجل بدون النُّعوت جاز قطع الجميع، وإن احتاج إلى (عالماً) فقط، وجب إتباعه، وفي الأخيرين يجوز الأمران (دشتي).

(**قوله: وَقَدْ تَلتْ اسْماً**) أي: تبعت منعوتاً.

(**قوله: مُفْتَقِراً لِذِكْرِهن**) بأن كان لا يعرف إلا بذكر جميعها، قال (سم): هل يشكل ما أفاده هذا من أن النعت قد يفتقر إليه، وقد يستغنى عنه على ما أفاده التَّعريف مع أنه أبداً متمم للمنعوت، وذلك يتضمن الافتقار إليه أبداً؛ لأنْ ما يتم بغيره يفتقر إليه، فليتأمل. اهـ.

ويظهر أنه لا إشكال؛ لأن المراد بإتمامه المنعوت أن شأنه، والمقصود الأصلي منه الإتمام، فلا يضر عروض عدم ذلك. فتأمل (صبان).

(**قوله: أُتْبِعَتْ**) كلها للمنعوت (لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد) وإليه أشار النَّاظم بقوله:

وإنْ نُـعُـوتٌ كَـثُـرَتْ وَقَـدْ تَـلَـتْ ‌‌‌ ‌ مُـفْـتَـقِـراً لِـذِكْـرِهِـنَّ أُتْـبِـعَـتْ

واقْـطَـعْ أَوْ أَتْـبِـعْ إِنْ يَـكُـنْ مُـعَـيَّـنـا بِـدُونِـهَـا أَوْ بَـعْـضِـهَـا اقْـطَـعْ مُـعْـلِـنـا

وُجُوباً (وَاقْطَعْ أَوِ اتبَعْ إِنْ يَكُنْ) المَنعُوتُ (مُعَيَّناً بِدُونِها) كُلِّها (أَوْ بَعْضِها اقْطَعْ مُعْلِناً) ......

أبو طالب

(قوله: كلها) مفعول لأحد الفعلين لا تأكيد للضَّمير المجرور، وقوله: بعضها مفعول لما بعده، والجملة عطفٌ على الجملةِ الأولى، ويحتمل أن يكون كلها مفعولاً للفعلِ اللاحقِ، وقوله (أو بعضها) عطفاً عليه، وتكون هذه الجملة بدلاً من سابقتها، وهي قوله: اقطع، وكان هذا هو الأقرب.

(قوله: معلنا) حال عن فاعلِ قطع البعض، وطريق الإعلان: أن يقطع إلى إعراب مخالفٍ لإعرابِ المتبوعِ إذا أمكن الوفاق ليتميز التَّابع عن المقطوعِ، ولك أن تجعله حالاً عن القطعِ المطلق. فافهم.

الناصية

(وذلك كقولك: مررت بزيد التَّاجر الفقيه الكاتب، إذا كان) زيد (هذا الموصوف) بهذه الصِّفات (يشاركه في اسمه ثلاثة) من النّاس، اسم كلٍّ واحدٍ منهم زيد، و(أحدهم تاجر كاتب، والآخر تاجر فقيه، والآخر فقيه كاتب)، فلا يتعيَّن زيد الأول من الآخرين إلا بالنُّعوت الثلاثة، فيجب إتباعها كلها (تصريح).

(قوله: وجوباً) أورد عليه أن القطع لا يزيد على تركِ النَّعت بالكليةِ، وهو جائز. وأجيب بأن قطعه بعد الذكرِ يفوت الغرض من ذكره، فبينهما تنافٍ بخلافِ التركِ. وقد يقال: الغرض من الذكرِ كالتَّوضيح والتَّخصيص حاصل عند القطعِ؛ لأن تلك النعوت المقطوعة في المعنى متعلقة بالمنعوت والتركيبِ يفهم ذلك؛ فالأولى في الجوابِ أن يقال: لما كان القطع مشعراً بالاستغناءِ منعوه عند الحاجة لما فيه من التنافي؛ إذ الغرضُ الاحتياج، وهو يدلُّ على عدمِ الاحتياج.

(قوله: وُجُوباً) أيْ: يجبُ كون جميعِهَا مِثْلَ المَنعُوتِ في الإعرَابِ وغيرِهِ مِن الشُّروطِ، تَقول: (جاءَ زيد الْعَالِمُ، الكريمُ، الشُّجَاع) وذَلِكَ فيمَا إذَا قطعَ أَحَدُ النُّعوتِ.

(قوله: وَاقْطَع) الجميع (أوِ أتْبعْ) الجميع، أو اقطع البعضِ، وأتبع البعض، لم يتعرض للقطعِ عند عدم تعددِ النعتِ، والصَّحيح جوازه خلافاً للزَّجاجِ المشترطِ في جوازِ القطعِ تعدُّد النَّعتِ. واعلم أنَ النَّعت إذا قطع خرج عن كونه نعتاً، كما ذكره ابن هشام. (أشموني).

(قوله: إنْ يَكُن) المنعوت مُعَيَّناً.

(قوله: أو بعْضِها اقْطَعْ مُعْلِنَاً) يَعني: إنْ كانَ المنعوت مَعلوماً بدونِ النعوتِ، جَاز قطع جَميع النُّعوتِ عنِ التبعيةِ، وجَازَ الإتبَاع، وإنْ كَانَ محتَاجاً لِبَعْضِ النعوتِ، وغير محتاج لبَعْضِهَا الآخر، جاز قطعُ تِلكَ النعوتِ الْمُستَغنى عَنْها فَقَط، وجَازَ إتبَاعُهَا أيضاً.

(قوله أو بعضها اقطع معلناً) مقتضى حل الشَّارح أن بعضها بالجرِّ عطفاً على الضَّميرِ في لذكرهن أو في بدونها، بناء على مذهبِ المصنفِ من جواز العطف على ضميرِ الخفضِ بغير إعادة

إنْ كانَ مُعيَّناً بِهِ ....

أبو طالب

(قوله: إن كان معيناً به) أي: ببعضٍ لا بالبعضِ المقطوعِ، ففيه نوعُ استخدامٍ.

الناصية

الخافضِ، أو على دونها، ومفعول اقطع محذوف، أي: وإن يكن المنعوت مفتقراً لذكرِ بعضها، أو معيناً بدون بعضها، أو معيناً ببعضها، فاقطع ما سواه على الأول والأخير، أو فاقطعه دون ما سواه على الثاني، وعلى هذا يكون المتن مشتملاً على مسألتين: مسألة استغناء المنعوت عن جميعِ النعوتِ، ومسألة استغنائه عن بعضِها، وافتقاره إلى بعضها الآخر. وجعل الشّيخ خالد بعضها بالنصب مفعولاً مقدماً لاقطع على أن تقديرَ البيتِ، واقطع جميع النُّعوت، أو أتبع جميعها، أو أقطع بعضها، وأتبع بعضها إن يكن المنعوت معيناً بدونها، وعلى هذا فالمسألة الثانية مسكوت عنها في النّظمِ، مفهومة بالمقايسة (صبان).

(قوله: أوْ بَعْضَها اقْطَعْ مُعْلِنَا) أي: إذا كان المنعوتُ مفتقراً إلى بعض النُّعوتِ دون بعضٍ وجب إتباع المفتقر إليه، وجاز فيما سواه القطع والإتباع. هكذا في (شرح الكافية).

هذا، وإذا قطع بعضَ النعوتِ دون بعضٍ قدَّم المتبع على المقطوعِ ولا يعكس، وفيه خلافٌ. قال ابن أبي الرَّبيع: الصَّحيح المنع. وقال (صاحب البسيط): الصَّحيح الجواز. ولو فرق بين الحالةِ الثانية، وهي الاستغناء عن الجميعِ، فيجوزُ والحالة الثالثة، وهي الافتقارُ إلى البعضِ دون البعضِ، فلا يجوز لكان مذهباً (أشموني).

(قوله: إنْ كَانَ مُعَيَّناً به... إلخ) أي: إن كان معيّناً ببعضٍ لا بالبعضِ المقطوعِ، ليخلّ بالمعنى، وقوله: دون غيره متعلّق بأقطع، أي: اقطع البعض الذي يكون المنعوتُ معيّناً بدونهِ دون غير هذا البعض، أي: البعض المحتاج إليه، بل اتّبع هذا البعض، وهو المراد بالباقي (دشتي).

(قوله: إنْ كانَ مُعَيَّناً به... إلخ) وفي (التصريح): إن تعين بعضها جاز فيما عدا ذلك البعض؛ الذي تعين به (إلا وجه الثلاثة) الإتباع. القطع إلى الرَّفع أو إلى النَّصب أو الجمع بينهما، بشرطِ تقديمِ المتبع على الأصحّ، وإليه الإشارةُ بقول النظم:

.... أو بـعـضـهـا اقْـطَـعْ مُـعْـلِـنـا

(وإذا كان المنعوت نكرة تعين في الأولِ من نعوتهِ الإتباع)؛ لأجل التَّخصيص بخلافِ ما إذا كان معرفة فإنه غني عن التَّخصيص، (وجاز في الباقي) من نعوتِه (القطع) عن المتبوعِ سواء تعين مسماه بدونها أو لا؛ لأن المقصود من النَّعت التخصيص، وقد حصل بتبعية الأول (كقولِه) وهو أبو أمية الهذلي يصف صائداً:

ويـأوي إلـى نِـسْـوَةٍ عُـطَّـلٍ وشُـعْـثـاً مـراضـيـعَ مِـثْـلَ الـسَّـعـالـي

وَارْفَـعْ أَوِ انْـصِـبْ إِنْ قَـطَـعْـتَ مُـضْـمِـرَا   مُـبْـتَـدَأً أَوْ نَـاصِـبـاً لَـنْ يَـظْـهَـرَا

دُونَ غَيرِهِ وأَتْبِعِ الباقي بِشَرْطِ تَقْدِيمِهِ.

(وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ) النَّعْتَ (إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرا) بكسرِ الميمِ (مُبْتَدَأً) رافِعاً له (أَوْ) فاعِلاً (ناصِباً) له (لَنْ يَظْهَرا) أَبَداً، ....

أبو طالب

(**قوله: دون غيره**) أي: إن كان معيناً ببعضٍ دون بعضٍ، واحترز به عن القسمِ الرَّابع الذي ذكرنا.

الناصية

فأتبع النَّعت الأول، وهو عطل بضمِّ العين، وتشديد الطاء المهملتين، يقال: عطلت المرأةُ إذا خلا جيدها من القلائدِ، وقطع الثاني، وهو شعثاً بضمِّ الشينِ المعجمة، وتسكين العين المهملة، وفي آخره مثلثة جمع شعثاء بالمدِّ، وهي المغبرة الرأس، وهو منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديره: وأخص شعثاً، ونحوه، والمراضيع: جمع مرضعٍ، والسَّعالي: جَمعُ سعلاةٍ، وهي أخبثُ الغيلانِ، فإن لم يتقدَّم نعتٌ آخر لم يجز القطع إلا في الشِّعر.

(**قوله: بِشَرْطِ تَقْديمِهِ**) أيْ: تَقديمُ البَاقي؛ الّذي يَحتاجُ المنعوت إلَيه. فَنَحو: (جَاء زيد العَالِمُ العَاقِلُ) لو كان معلوماً بِدُونِ ذِكْرِ (العَاقل) ومُحتاجاً لِـ (العَالِم) لزِمَ تَقديمُ (العَالِم) عَلَى (العاقلِ) (شيرازي).

(**قوله: إِنْ قَطَعْتَ مُضمِرا**) وفي (التصريح) حقيقة القطعِ أن يجعلَ النَّعت خبراً لمبتدأ محذوفٍ، أو مفعولاً لفعلٍ، فإن كان النَّعت المقطوع لمجردِ مدحٍ، أو ذمٍّ، أو ترحم، وجبَ حذف المبتدأ) إن رفعت النَّعت، وقدرت هو (والفعل) إن نصبتَ النَّعت قدرت في المدحِ أمدح، وفي الذم أذم، وفي التراحم أرحم، وعلى ذلك يحمل قولِ النظم:

وارفـعْ أو انـصِبْ إن قَـطَـعْـتَ مُـضْـمِـرا   مُـبْـتَـدأ أو نـاصِـبـاً لـنْ يَـظْـهَـرا

(تصريح). (**قوله: لن يظهرا**) ألفه للتثنيةِ، كما عليه حلُّ الشَّارحِ لأن أو تنويعية، وهي كالواوِ، كما مرَّ غير مرة، فعلم ما في كلام البعضِ، وإنما التزم حذف العامل؛ ليكون حذفه الملتزم أمارة على قصدِ إنشاء المدحِ، أو الذم، أو الترحم. (صبان).

(**قوله: لنْ يظهرا... إلخ**) أي: لا يجوز إظهارهما، وهذا إذا كان النَّعت لمجردِ مدحٍ، أو ذمٍّ، أو ترحم نحو: الحمد لله الحميدُ بالرَّفع بإضمارِ هو، ونحو: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ۝٤﴾ [المسد: ٤] بالنَّصب بإضمار أذم. أما إذا كان للتَّوضيحِ أو للتخصيصِ فإنه يجوز إظهارهما، فتقول: مررتُ بزيد التاجر بالأوجه الثَّلاثة، فالجرُّ على الإتباعِ والرفع على الخبريةِ لمبتدأ محذوفٍ، والنصب على المفعوليةِ بفعل محذوفٍ، (ولك أن) تظهر كلاً من المبتدأ والفعل، و(تقول: هو التاجر وأعلى التاجر) كأنه على تقديرِ سؤالٍ سائل يقول: من هو أو تعني من.

وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلّْ

نَحو: «الْحَمْدُ للهِ الْحَمِيدُ» أَيْ: هُوَ، ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤] أَيْ: أَذُمُّ.

(وَما مِنَ الْمَنعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ) أَيْ: عُلِمَ (يَجُوزُ حَذْفُهُ) نَحو: ﴿وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ﴾ [الصافات: ٤٨]، «فَلَمْ أُعْطَ شَيْئاً وَلَمْ أَمْنَع»، أَيْ: شَيْئاً طائِلاً ....

أبو طالب

(قوله: فلم أُعْطَ شيئاً ولم أُمْنَعِ) أوله:

وقد كنتُ في الحربِ ذا تُدْرَأ ....

الناصية

(قوله: نَحو «الْحَمْدُ لله الْحَميدُ... إلخ») أي: (كقولهم) في المدح: (الحمد لله الحميد بالرَّفع بإضمار هو) فهو مبتدأ، والحميد خبره، وقوله تعالى في الذم: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ۝٤﴾ [المسد: ٤] بالنصب لحمالة (بإضمار أذم) وامرأته مرفوع بالعطفِ على فاعلِ يصلي المستتر فيه، وكقولك: مررت بعبدك المسكين برفع المسكين، ونصبه، وجملة النعت المقطوع مستأنفة، قال الشَّاطبي: لأن الصفة مع المقدرِ تصير جملةً مستقلة لا موضع لها من الإعرابِ. اهـ.

ووجه وجوب حذف الرافعِ والنَّاصبِ أنهم لما قصدوا إنشاء المدح والذم، أو التراحم، جعلوا إضمار العامل أمارة على ذلك كما فعلوا في النداء؛ إذ لو أظهر، والعامل، وقالوا: أدعو عبد الله مثلاً لخفي معنى الإنشاء، وتوهم كونه خبراً مستأنفاً. (تصريح).

(قوله: وما من المنعوتِ والنعت... إلخ) يشمل حذفهما معاً، نحو: ﴿لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ۝٧٤﴾ [طه: ٧٤] أي: حياة نافعة؛ إذ لا واسطة بين مطلقِ الحياةِ والموتِ. (صبان).

(قوله: أيْ: عُلِمَ) فما لم يعلم منهما لا يجوز حذفه إلا عند قصد الإبهام على السَّامعِ، نحو: رأيت طويلاً، أي: شيئاً طويلاً نقله شيخنا عن الدَّماميني. (صبان).

(قوله: يَجُوزُ حَذْفُهُ) أي: كلّ واحد من المنعوت، والنَّعت إذا كان معلوماً عند السَّامع، يجوز حذفه، ففي الآية المعلوم هو المنعوت، أي: (حور) وفي البيت النَّعت، أي: (طائلاً). (دشتي).

(قوله: عِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ) كأيْ: حور قاصِرَاتُ الطّرفِ. فقاصِرَات نَعت، وحور منعوت، فَحذف المنعوت؛ لكونه معلوماً. (قوله: فَلَمْ أُعْطَ شَيْئاً وَلَمْ أَمْنَعِ) صدره:

وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْب ذَا تُدْرَإٍ ....

قاله العباس بن مرداس الصحابي رضي الله عنه. الواو للعطفِ، وقد للتحقيق، وذا تدرأ، أي: صاحب عدة وقوة على دفع الأعداء. والشَّاهد في شيئاً؛ إذ أصله شيئاً طائلاً، فحذف الصفة، ولولا هذا التَّقدير لتناقض مع قولَه، ولم أمنع. فافهم.

(قوله: فلم أعط شيئاً ولم أمنع) ببناء الفعلين للمجهولِ، وصدره:

وقد كنت في الحربِ ذا تُدْرَأ ....

(وَ) لَكِنَّ الحذفَ (فِي النَّعْتِ يَقِلّْ) وفي المَنعُوتِ يَكْثُرُ.

أبو طالب

تدرأ على وزنِ المضارعِ المجهول من الثُّلاثي، وكأنه منقول منه أيضاً إلى العدةِ والقوةِ على دفعِ الأعداءِ، وفعلا الجحدِ مجهولان، ولولا تقدير الصِّفة لتناقضَ الفعلانِ.

الناصية

بضمِّ الفوقية بكون الدال المهملة، وفتح الراء آخره همزة، أي: عدة، وقوة، قال العيني: والشَّاهد في شيئاً؛ إذ أصله شيئاً طائلاً فحذف الصِّفة، ولولا هذا التقدير لتناقض مع قوله ولم أمنع، وسبقه إلى ذلك صاحب (المغني) وناقشه الدَّماميني بأن عدم الإعطاء لا يناقض عدم المنع، فتقدير الصفة لتحري الصِّدق. قال الشّمني: وقد يقال: هو وإن لم يناقضه عقلاً يناقضه عرفاً، والأظهر في تمثيلِ تقدير النَّعت لدفع التَّناقض قوله تعالى: ﴿وَمَا نُرِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ إِلَّا هِىَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾ [الزخرف ٤٨] أي: السَّابقة، ووجه التناقض المدفوع بتقدير السَّابقة أن أفعل التفضيل يقتضي زيادة المفضل على المفضل عليه، فلا يصح الزيدانِ كل منهما أفضل من الآخر لاقتضائه إثبات الزيادة لكل ونفيها عنه، وقوله تعالى: ﴿وَمَا نُرِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ إِلَّا هِىَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾ [الزخرف: ٤٨] شامل لجميع الآيات المرئية لهم، فيلزم أن يكون كل منها أكبر من غيرها، فيكون أكبر وغير أكبر، فافهم. (صبان).

(**قوله: ولكِنَّ الحذفَ... إلخ**) أي: إن علم كقوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩] فحذف النَّعت وبقي المنعوت (أي: كل سفينة صالحة) بدليل أنه قرئ كذلك، فإن تعيينها لا يخرجها عن كونها سفينة، فلا فائدة فيه حينئذ، قاله في (المغني) (تصريح).

(**قوله: وفي المَنعُوتِ يَكْثُرُ**) أي: إن علم وكان النَّعت إما مفرداً صالحاً لمباشرة العامل، إما باختصاص النَّعت بالمنعوت كمررت برجلٍ راكبٍ صاهلاً، أي: فرساً صاهلاً، أو بمصاحبة ما يعينه (نحو): ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ۝١٠﴾ [سبأ: ١٠] ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبأ: ١١] أي: اعمل دروعاً سابغات، فحذف المنعوت للعلم به، مع أن النَّعت لا يختص بالمنعوتِ، ولكن تقدَّم ذكر الحديث أشعر به، وحيث حذف الموصوف أقيمت صفته مقامه؛ لكونها صالحة لمباشرة ما كان المنعوت مباشرة، فإن لم يصلح لمباشرةِ العاملِ امتنع حذفه غالباً، ومن غير الغالب: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٣٤﴾ [الأنعام ٣٤] أي: نبأ من المرسلين، بناء على أن من لا تزاد في الإيجاب، ولا تدخل على معرفة (أو) كان النَّعت جملة أو شبهها، وكان المنعوت مرفوعاً، كما قال الفارسي، وكان (بعض اسم مقدم مخفوض بمن أوْ في، فالأول كقولهم: منا ظعن) أي: سافر (ومنا أقام) فظعن، وأقام جملتان في موضعِ رفع نعتين لمنعوتين محذوفين مرفوعين على الابتداءِ (أي: منا فريق ظعن ومنا فريق أقام) والمنعوتان بعض اسم مقدم، وهو الضَّمير المجرور بمن، هذا تقدير البصريين. وقدر الكوفيون المحذوف موصولاً، أي: الذي ظعنَ والذي أقام، وما قدره البصريون أقيس؛ لأن اتصالَ الموصولِ بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته؛ لتلازمهما. (والثاني) كقولهم: ما في الناس إلا شكر أو كفر أي: إلا رجل شكر، أو رجل كفر، والمنعوتان بعض اسم مقدم مجرور بفي، وهو النَّاس. (تصريح).

التَّوْكِيدُ

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الِاسْمُ أُكِّدا مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدا

الثاني من التوابع: التوكيد

ويُقال له التأْكيدُ وهو ـ كما في شرحِ الكافيةِ ـ تابعٌ يُقْصَدُ بِهِ كَوْنُ المَتبُوعِ عَلى ظاهِرِهِ.

(بِالنَّفسِ أَوْ بِالْعَيْنِ) ....

أبو طالب

(**قوله: تابع يقصد. . . إلخ**) المقصودُ من التأكيدِ على ما ذكروه رفع واحد من أربعة أمورٍ، وهي غفلةُ السَّامعِ عن سماعِ المتبوعِ، وحمله المتكلِّم على التَّجوزِ، أو عدم إرادة الشُّمول في المتبوعِ، والأول حاصل من التأكيدِ اللفظي، والبواقي حاصلة من التأكيد المعنوي، وقد عبر الشَّارح عنِ البواقي بقوله: كون المتبوعِ على ظاهرهِ، فالتَّعريف للتَّأكيدِ المعنوي الذي هو الأصل في التأكيد.

الناصية

(**قوله: ويُقال له التأكيدُ**) أيضاً لغة، ولم ينفرد أحدهما بتصرف، فيجعل أصلاً، يقال: وكد توكيداً، وأكد تأكيداً، والواو أكثر، ولذلك شاع استعماله بالواوِ عند النُّحاة، والمراد به التَّابع (تصريح). وفي (الأشموني): هو في الأصلِ مصدرٌ، ويسمى به التَّابع المخصوص، ويقال: أكد تأكيداً، ووكد توكيداً. وهو بالواو أكثر. وهو على نوعين: لفظي وسيأتي، ومعنوي، وهو التَّابع الرافع احتمال إرادة غير الظَّاهر، وذلك إما أن يكون المراد بالرفع الإبعاد، وإما أن يراد بالاحتمال الاحتمال القوي، فوافق كلامه قول ابن هشام الظَّاهر أنه يبعد إرادة المجاز، ولا يرفعها بالكلية؛ لأن رفعها بالكلية ينافي الإتيان بالألفاظ متعددة، ولو صار بالأول نصاً لم يؤكد ثانياً. وإنما اقتصر الشَّارح على رفع الاحتمال المذكور؛ لأن رفع توهم السهو والغلط إنما يكون بالتأكيد اللفظي، كما نقله (سم) عن السعد والسيد، وخرج بقوله: الرافع. . . إلخ، ما عدا التَّوكيد حتى البدل، فإنه وإن رفع الاحتمال في نحو: مررت بقومك كبيرهم وصغيرهم أولهم وآخرهم إلا أن ذلك عارض نشأ من خصوصِ المادةِ، قاله شيخنا.

(**قوله: عَلَى ظاهِرِهِ**) أي: لم يصدر عن سهو وغلط أو تجوّز. وفي (الشيرازي) لم يكنِ القول عَن سَهْو، أوِ اشْتِبَاهٍ، أَوْ مَجَازاً.

(**قوله: بالنفس أو بالعينِ**) أي: بهاتينِ المادتين؛ بقطع النَّظر عن إفرادهما وغيره، وليس المراد بالنَّفس أو بالعينِ مفردَين، حتى يفيد أن النَّفس والعين يبقيان على إفرادهما، وإن أكد بهما مثنًى أو مجموع، مع أنه ليسَ كذلك، كما يصرِّح به قوله: وأجمعهما. . . إلخ، فاندفع ما أطال به البعضُ، عن البهوتي.

واعلم أن في البيتِ إجمالاً بينه البيت بعده، على أنه يمكن بقطعِ النَّظر عن قولِ الشَّارح، أي: في الإفرادِ والتَّذكيرِ، وفروعهما أن يحمل الاسم في النَّظم على المفردِ، ولا يضيع على هذا قوله:

بِمَعنى الذَّات (الاسْمُ أُكِّدا) تَأْكِيداً مَعْنَوِيّاً يَقتضِي التَّقْرير (مَعَ ضَمِيرٍ) مُتَّصِلٍ بهما (طابَقَ الْمُؤَكَّدا) - بِفَتْحِ الكافِ - فِي إِفْرادِهِ وتَذْكِيرِهِ وفُرُوعِهِما كـ «جاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ مُتَيَّماً بِهِنْدٍ نَفْسِها».

أبو طالب

(قوله: يقتضي التقرير) قد يطلق التَّقرير على رفعِ الأمرِ الأولِ، ويجعل فائدة للتأكيدِ اللفظي وهو الأنسبُ؛ لأن المتبادر من التَّقريرِ يكون عند عدمِ قرارِ المقصودِ، ولا غيره في ذهنِ السَّامع لا عند قرارِ غيره فيه.

الناصية

مـع ضـمـيـر طـابـق الـمـؤكـدا ....

وإن زعمه البعض؛ لأن المرادَ بالمطابقة على هذا المطابقة في التَّذكير والتأنيث فقط، فاعرفه. وأوفى النَّظم لمنع الخلو (صبان).

(قوله: بمَعنى الذات) أي: يؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات، وإلى التوكيدِ بهما أشارَ الناظم بقوله:

بـالـنـفـس أو بـالـعـيـن الاسـم أكـدا ....

(تقول: جاء الخليفة، فيحتمل) أنه على تقدير مضاف و(أن الجائي خبره أو ثقله) بكسر المثلثة، وسكون القافِ واحد الأثقالِ، وبفتحهما: متاع المسافر وحشمه. (فإذا أكدت بالنفسِ) فقط (أو بالعين) فقط (أو بهما) معاً، بشرط تقديمِ النَّفسِ، فقلت: جاء الخليفة نفسه، أو عينه، أو نفسه عينه، (ارتفع ذلك الاحتمالُ عن الذاتِ، وصار الكلام نصاً على ما هو الظَّاهر منه وارتفع المجاز، وثبتت الحقيقة، ونص ابن عصفور على أن التأكيدَ يضعفُ احتمالَ المجازِ، ولا يرفع احتماله البتة.

وفي (التصريح): (يجب) في النفس والعين (اتصالهما) لفظاً (بضمير مطابق للمؤكد) بفتح الكاف ليرتبط به، (و) يجب (أن يكون لفظهما طبقه في الإفرادِ والجمعِ) وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

مـع ضـمـيـر طـابـق الـمـؤكـدا ....

تقول: جاءني زيد نفسه عينه، وهند نفسها عينها، والزيدون أنفسهم أعينهم، والهندات أنفسهن أعينهن، ولا يجوزُ نفوسهم، ولا عيونهم، ولا أعيانهم في التوكيد.

(قوله: يَقتضي التّقرير) أي: يوجبُ تثبيتُ متبوعِه.

(قوله: كـ «جاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ... إلخ») المَعنى: جَاءَ زيد، حال كونه ذاهِباً عَقله مِن أجلِ حبِّ هندٍ. (والشاهد) أنَّ (نَفْسُهُ) تأكيدٌ لِـ(زيد) و(نَفْسِهَا) تأكيد لِـ(هند). ونحو هذا تقول: جاء زيد نفسه، أو عينه، أو نفسه عينه، فتجمع بينهما، بلا عطف كما سيأتي، والمراد حقيقته. وتقول: جاءت هند نفسها أو عينها، وهكذا. ويجوز جرهما بباء زائدة، فتقول: جاء زيد بنفسه، وهند بعينها.

وَاجْـمَـعْـهُـمَـا بِـأَفْـعُـلِ إِنْ تَـبِـعَـا مَـا لَـيْـسَ وَاحِـداً تَـكُـنْ مُـتَّـبِـعَـا

(وَاجْمَعْهُمَا) أي: النَّفْسَ والْعَيْنَ (بِأَفْعُلٍ إنْ تَبِعا ما لَيْسَ واحِداً) أَيْ مُثَنًّى أَوْ مَجمُوعاً، فَقُل: «جاءَ الزَّيدانِ أَنْفُسُهما وأَعْيُنُهما» (تَكُنْ مُتَّبِعا) لِلُّغَةِ الْفَصيحَة، ويَجوزُ أَنْ يُؤْتَى بِهِما

أبو طالب

(قوله: أي: مثنى) خصص غير الواحدِ بالمثنى، مع أن الجمعَ أيضاً كذلك لتختصَّ المسألة بأمرٍ بديع.

الناصية

(قوله: واجمعهما) الأمرُ مستعمل في الوجوبِ بالنِّسبة إلى الجمعِ، وفي الأولوية بالنِّسبة إلى المثنى (صبان).

(قوله: وَاجْمَعْهُما... إلخ) أي: الأفصح) في النَّفس والعين (جمعهما) جمع قلة (على أفعل) بضمِّ العينِ، فيقال: جاءني الزَّيدان، أو الهندان أنفسهما أعينهما، ويجوز في غيرِ الأفصحِ نفسهما عينهما بالإفراد، ونفساهما عيناهما بالتثنية عند ابن كيسان سماعاً، وأجاز ذلك ابن إياز في (شرح الفصول) تبعاً لابن معطي، ووافقهم الرَّضي، واقتصر في النَّظم على الجمعِ، فقال: واجمعهما بأفعل إن تبعا ما ليس واحداً، وإنما ترك الأصل في المثنى كراهةَ اجتماعِ تثنيتين، وعدل إلى الجمع؛ لأن بابَ التَّثنيةِ جمع في المعنى، ويترجح إفرادهما على تثنيتهِما عند النَّاظم، كما يؤخذ من عمومِ قوله في (التسهيل) في بابِ كيفية التثنية، وجمعي التصحيح: ويختار في المتضايفين لفظاً أو معنى، إلى متضمنيهما لفظ الإفرادِ على لفظِ التثنيةِ، ولفظ الجمعِ على لفظِ الإفرادِ. اهـ. كلام الناظم. (وغيره يعكس ذلك) فيرجحُ التَّثنية على الإفرادِ، ولم أقف عليه، فهو نقل غريبٌ (تصريح).

(قوله: بأفعل) أي: جمعاً ملابساً لأفعل، أو على أفعل يَعني: بِوَزْنه، فيكونَان (أَنْفس) و(أَعْيُن) - بضَمِّ الفَاءِ واليَاءِ.

(قوله: فَقُل: «جاء الزَّيدانِ... إلخ») وقام الزَّيدون أنفسهم أو أعينهم، والهندات أنفسهن، أو أعينهن، ولا يجوز أن يؤكَّد بهما مجموعين على نفوسٍ وعيونٍ، ولا على أعيان، فعبارته هنا أحسنُ من قولهِ في (التسهيل): جمع قلة، فإن عيناً تجمع جمع قلةٍ على أعيانٍ، ولا يؤكَّد به. (تنبيه): ما أفهمه كلامه من منع مجيء النَّفسِ والعينِ مؤكداً بهما غير الواحدِ، وهو المثنَّى، والمجموع غير مجموعينِ على أَفْعُلٍ، هو كذلك في المجموعِ، وأما المثنَّى، فقال الشَّارح بعد ذكرِه: إن الجمع فيه هو المختار، ويجوز فيه أيضاً الإفرادُ والتَّثنيةُ. قال أبو حيان: ووهم في ذلك؛ إذ لم يقل أحد من النَّحويين به. وفيما قاله أبو حيان نظر، فقد قال ابن إياز في شرحِ الفصولِ: ولو قلت نفساهما لجاز، فصرح بجواز التثنية.

وقد صرح النُّحاة بأن كل مثنى في المعنى مضاف إلى متضمنه، يجوز فيه الجمعُ والإفرادُ والتثنية، والمختار الجمعُ، نحو: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم ٤] ويترجح الإفراد على التثنيةِ عند النَّاظم، وعند غيره بالعكسِ، وكلاهما مسموعٌ كقوله:

وَكُلّاً اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وَكِلا ... كِلْتَا جَمِيعاً بِالضَّمِيرِ مُوصَلا

مُفرَدَيْنِ وهو دُونَ الجَمع، فَتَقُول: «جاءَ الزَّيْدانِ نَفْسُهما» ومُثَنَّيَيْنِ، وهو دونَ الإفراد، فَتَقول: «جاءَ الزَّيْدانِ نَفْسَاهُما».

(وَكُلّاً اذْكُرْ فِي) التأْكيدِ المُقْتَضِي (الشُّمُول) أَيِ: العُمُوم لجَميعِ أَفْرادِ المُؤَكَّد أَوْ أَجْزائِهِ

أبو طالب

(**قوله: وهو دون الجمع**) لهذا الكلام معنيان: **الأول**: أن يعودَ الضَّمير إلى المتبوع، أي: يجوز أن تأتي بالنفسِ والعينِ مفردين، والحال أن متبوعهما غير الجمعِ، أي: يكون تثنية، أو مفرداً، **الثاني**: أن يعود إلى الإتيان المفهوم من قوله: إن تأتي، ولفظُ دون بمعنى إلا دون، أي: يجوز أن تأتي بهما مفردين، وهذا الإتيان دون من إتيانهما جمعاً، والمقصود إنما هو المعنى الثاني، وقس من هذا قوله: وهو دون الإقرار، ويجب أن يراد على الإفراد المفرد على المعنى الأول، كما يراد من الجمعِ المجموعِ على ذلك، إلا أن إرادة المجموعِ من الجمعِ أشبع من إرادةٍ لمفردٍ من الأفرادِ.

الناصية

حَمَامَةَ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرَنَّمِي ....

(أشموني). (**قوله: وهو دُونَ الجَمع**) في الفصاحةِ.

(**قوله: وهو دونَ الإفراد**) فالتثنيةُ في المرتبةِ الثالثةِ من الفصاحةِ.

(**قوله: فَتقول: «جَاءَ الزَّيْدانِ... إلخ**) فالأَفْضَلُ الْجَمعُ (أَنْفسهُمَا) وبَعدَه الإفرَاد (نَفسهُمَا)، وبعدهما التثنية (نفساهُمَا).

(**قوله: وكلاً اذكر... إلخ**) اعلم أن كلاً وشبهها في إفادة شمولِ كل فرد، إن كانت داخلة في حيز النفي بأن أخرت عن أداتهِ لفظاً نحو:

مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ ....

وما جاء كلُّ القومِ، وما جاءَ القوم كلّهم، ولم آخذ كلّ الدَّراهم، ولم آخذ الدراهم كلها، أو رتبة نحو: كل الدراهم لم آخذ، والدَّراهم كلها لم آخذ، توجه النَّفي إلى الشمولِ خاصة، وأفاد سلب العموم. وإلا بأن قدمت على أداته لفظاً، ورتبة توجه النَّفي إلى كل فردٍ، وأفاد عموم السَّلبِ، كقوله عليه الصلاة والسلام: «كل ذلك لم يكن» وكالنفي النَّهي، قال التَّفتازاني: والحقُّ أن الشقَّ الأول أكثري لا كلي، بدليل: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿٢٣﴾﴾ [الحديد: ٢٣]، ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾﴾ [البقرة: ٢٧٦] ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴿١٠﴾﴾ [القلم: ١٠] (صبان).

(**قوله: في التأكيد المُقْتَضي الشُّمُول**) مقابل مقتضى التَّقريرِ، أعني: النفس والعين.

(**قوله: لِجَميعِ أَفْرَادِ المُؤَكَّد أَوْ أَجزائِهِ**) فالأول نحو: رأيت القوم كلهم، والثاني: نحو اشتريت

(وَكِلا) و(كِلْتا) و(جَمِيعاً) قالَ المصنفُ: وأَغْفَلَهَا أَكثرُ النَّحْوِيِّينَ، ....

أبو طالب

....

الناصية

الدار كلها، أي: بجميع أجزائِها. وفي (الشيرازي): الفرد هو مِثل زيد بالنِّسبة للقومِ، والجزء كالغرفةِ بالنِّسبة للدارِ، فزيد فرد من القوم لاجزؤه، والغرفة جزء من الدَّار، لإفرادهما.

وفي (الأشموني): فلا يؤكد بهن إلا ما له أجزاء يصحُّ وقوع بعضها موقعه؛ لرفع احتمالِ تقديرِ بعض مضاف إلى متبوعهن، نحو: جاءَ الجيشُ كله أو جميعه، والقبيلةُ كلُّها أو جميعها، والرِّجال كلهم أو جميعهم، والهنداتُ كلهن أو جميعهن، والزَّيدان كلاهما والهندان كلتاهما؛ لجوازِ أن يكون الأصل، جاء بعضُ الجيشِ، أو القبيلةِ، أو الرجالِ، أو الهنداتِ، أو أحد الزيدين، أو إحدى الهندين. ولا يجوز: جاءني زيد كله ولا جميعه. وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما، ولا الهندان كلتاهما؛ لامتناع التَّقدير المذكور.

(قوله: وَكِلَا وكلْتَا... إلخ) في (التصريح): إن كلا وكلتا للشيء نحو: جاء الزيدان كلاهما أو المرأتان كلتاهما (وكل وجميع أو عامة لغيره) أي: غير المثنَّى، وهو الجمعُ مطلقاً، والمفردُ بشرطِ أن يتجزَّأ بنفسه، أو بعامله، نحو: جاء القوم كلهم، أو جميعهم، أو عامتهم، والهندات كلُّهن أو عامتهن، واشتريت العبد كله، أو جميعه، أو عامته (ويجب اتصالهن بضميرِ المؤكَّد لفظاً؛ ليحصل الرَّبط بين التابعِ والمتبوعِ، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

وكـلاً اذكُـرْ فـي الـشُّـمـول وكِـلا ... كِـلْـتـا جـمـيـعـاً بـالـضَّـمـيـر مُـوصَـلا

(فليس منه) أي: من التوكيدِ ﴿خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البَقَرَة: ٢٩] لعدم الضمير (خلافاً لمن وهم)، وهو ابن عقيل، فإنه قال جميعاً توكيد لما الموصولة الواقعةِ مفعولاً لخلق، ولو كان كذلك لقيل: جميعه، ثم التوكيدُ بجميعِ قليل، فلا يحمل عليه التنزيل قاله في (المغني)، (ولا قراءة بعضهم ﴿إِنَّا كُلَّاً فِيهَآ﴾ [غافر: ٤٨]) لعدمِ الضَّميرِ (خلافاً للفراء والزمخشري) في قولهما: إن كلا توكيد لاسم إن، (بل) الصَّواب أن (جميعاً) في الآيةِ الأولى (حال) من ما الموصولة، (وكلا) في الآية الثَّانية (بدل) من اسم إن، وإبدال الظَّاهر من ضميرِ الحاضر بدل كلٍّ جائز إذا كان مفيداً للإحاطة، نحو: قمتم ثلاثتكم، وبدل الكلِّ لا يحتاج إلى ضميرٍ. ويجوز في كل أن تلي العواملَ إذا لم تتصل بالضَّميرِ، نحو: جاءني كلُّ القومِ، ويجوز مجيئها بدلاً بخلاف جاءني كلّهم، فلا يجوز إلا في الضَّرورة، قاله في (المغني). قال ابن مالك: (ويجوز كونه) أي: كلا (حالاً من ضمير) الاستقرار المنتقل إلى (الظرف)، يعني فيها، وفيه ضعفان تنكير كل بقطعها عن الإضافةِ لفظاً، ومعنى وتقديم الحال على عاملها الظَّرفي، قاله في المغني. (و) كلا وكلتا وكلُّ وجميع وعامة، يؤكد بهن لرفعِ احتمالِ تقديرِ بعض

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

مضافٍ إلى متبوعهن، فمن ثم؛ أي: من أجلِ الاحتمالِ المذكورِ (جاز) أن يقال: (جاءني الزيدان كلاهما، والمرأتان كلتاهما لجواز أن يكون الأصل: جاء أحد الزَّيدين أو إحدى المرأتين) وأنه أطلق المثنى، وأريد به واحد، كما قال الله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ۝٢٢﴾ [الرَّحمن ٢٢] بتقدير: (يخرج من أحدهما) وهو البحر الملح، واللؤلؤ: كبارُ الدرِّ، والمرجان: صغاره. (وامتنع على الأصح) أن يقال: (اختصم الزيدان كلاهما، والهندان كلتاهما؛ لامتناع التقدير المذكور)؛ لأن الاختصامَ لا يكون إلا بين اثنين، ويدل على امتناعِ ذلك إطباقهم على منعِ جاء زيد كله، لعدم الفائدةِ، هذا قول الأخفش وهشام والفراء وأبي علي، وذهب الجمهور إلى إجازته، وتبعهم ابن مالك في (التسهيل)، واحتج المجيز بأن العربَ قد تأتي بالتَّوكيدِ، حيث لا احتمال، نحو: جاء القومُ كلهم أجمعون أكتعون، (وجاز) أن يقالَ: (جاء القوم كلُّهم، واشتريت العبد كلّه)؛ لرفع الاحتمالِ المذكورِ، (وامتنع) أن يقال: (جاء زيد كله)؛ لعدم الفائدةِ، إذ يستحيل نسبة المجيء إلى جزئه المتصل به دون البعضِ الآخر، والتوكيد بجميعٍ غريب، ومنه قول امرأة من العربِ وهي ترقص ولدها:

(فِداك حَيُّ خَوْلان   جَمِيْعُهم وهَمْدانْ)
وكُلُّ آلِ قَحْطَان   والأكرمُون عَدْنانْ

فجميعهم توكيد لحي خولان، وفداك من التفدية بالدَّال المهملةِ، ويجوز في الفاءِ الكسر، فيكون مبتدأ وحي خبره، ويجوز فتحها فيكون فعلاً ماضياً، وحي فاعله، وخولان بفتحِ الخاءِ المعجمةِ وسكونِ الواوِ، وهَمْدان بفتح الهاء وسكون الميم، وبإهمال الدال قبيلتان من اليمنِ، وقحطان أبو اليمن، وعدنان أبو معد، وهو عطف بيانٍ على (الأكرمون). وقد يكون جميع بمعنى مجتمع ضد مفترق، فلا يفيد توكيداً، كقوله:

. . . . فإنني   نَهَيْتُكَ عَنْ هٰذا وأنْتَ جَمِيْعُ

(وكذلك التوكيد بعامة) غريبٌ، ولذلك أغفله أكثر المصنفين (والتاء فيها) لازمة (بمنزلتها في اللزومِ في (النافلة فتصلح مع المؤنثِ والمذكر فتقول: اشتريت) الأمة عامتها، و(العبد عامته) بالتَّاء مع المذكرِ (كما قال الله تعالى ﴿وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾ [الأنبياء ٧٢] بالتاءِ، وفي ذلك تعريض بالردِّ على الشّارحِ، حيث حمل قول والده في النَّظم:

واستعملوا أيضاً ككلٍّ فاعلَه   مِنْ عَمَّ في التَّوكيدِ مِثْلَ النَّافِلَه

ونَبَّهَ سيبويه عَلى أَنَّها بِمنزلَةِ كُلّ مَعْنًى واسْتِعْمالاً، ولم يذكر لها شاهِداً مِن كَلامِ العَرَب.
وَائْتِ (بِالضَّمِيرِ) المُطابِقِ (مُوصَلا) بِهذِهِ الأَرْبَعة، كـ:

هُمْ جَمِيعُهُمْ لَقُوهُم كُلَّهُمْ ... وَالدّارُ صارَتْ كُلُّها مَحَلَّهُمْ

أبو طالب

(قوله: كهم جميعهم... إلخ) فيه تأكيدات ثلاثة: الأَوّلان للعموم الإفرادي، والثالث للعموم الإجزائي، وبالنظر الدقيق الثلاثة للعمومِ الإجزائي، وإما العموم الإفرادي نحوه الإنسان حيوان ناطق كله. إلا أن القوم لم يعتبروا التركيب الاعتباري، فجعلوا عموم مثل القومِ والجموع عموماً إفرادياً.

الناصية

(قوله: عَلَى أَنَّهَا... إلخ) أي: جميعاً بمنزلةِ كلِّ معنى لكونها للشمول ككلّ، واستعمالاً في التبعيةِ، واتصالِ الضَّمير المطابق للمتبوع.

(قوله: بالضمير موصلا) حالٌ من الألفاظ المتقدمةِ بتأويلها بالمذكور، وبالضَّمير متعلق به (صبان).

(قوله: بِالضَّميرِ المُطَابِق مُوصَلا) إلى أنه لا بد من اتصال ضميرِ المتبوعِ بهذه الألفاظ؛ ليحصل الرَّبط بين التابع ومتبوعه، كما رأيتَ. ولا يجوزُ حذفُ الضَّمير استغناءً بنية الإضافةِ خلافاً للفراءِ والزَّمخشري. ولا حجة في ﴿خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البَقَرَة: ٢٩] ولا قراءة بعضهم: ﴿إِنَّا كُلَّاً فِيهَآ﴾ [غافر: ٤٨] على أن المعنى جميعه وكلنا، بل جميعاً حال، وكلاً بدل من اسمِ إن، أو حال من الضَّميرِ المرفوعِ في فيها. وذكر في (التسهيل): أنه قد يستغني عن الإضافةِ إلى الضميرِ بالإضافةِ إلى مثل الظَّاهر المؤكد بكل، وجعل منه قولِ كُثَيِّر:

يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالقَمَرِ ... .

(قوله: بِهذِهِ الأَرْبَعة) (كلاّ) (جميعاً)، (كِلَا) (كِلْتَا).

(قوله: ك: هُمْ جَمِيعَهمْ لَقوهم كلَّهم... إلخ) فجميعهم بالرَّفع تأكيد لـ (هم)، وكلهم بالنَّصب تأكيد لـ (هم) في لقوهم، ومعهما الضَّمير المطابق للمتبوع، وكلها بالرفع تأكيد لفاعل (صارت)، ومعه الضَّمير المؤنث المطابق لمتبوعه، والأولان لشمول الأفرادِ والأخير للأجزاء. وفي (الشيرازي): المَعنى: هؤلاء جميعاً لَقوا أولَئِكَ كلَّهم، وجميع الدَّارِ صارَ محلاً لَهُم (والشَّاهد): أَنَّ (جَميعهم) تأكيدٌ لِـ (هم) و(كلهم) تأكيدٌ لـ (هم) في لَقُوهم، و(كلُّها) تأكيدُ الضَّميرِ المستترِ في (صَارَتْ) الرَّاجعِ إلى (الدَّار).

وأنَّ (جميعهم) و(كلهم) تأكيدٌ لِشمولِ الأفرادِ، و(كلها) تأكيدٌ لِشمولِ الأجزاءِ؛ لأنَّ الدَّارَ لَها أَجْزاء، لَا أفْراد.

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضاً كَكُلٍّ فَاعِلَهْ مِنْ عَمَّ فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ

(وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضاً كَكُلٍّ) لَفظاً على وَزْنِ (فاعِلَهْ) مُشتقّاً (مِن عَمَّ فِي التَّوْكِيدِ) فَقالُوا: «جاءَ النّاسُ عامَّةٌ»، وهو (مِثْلَ النَّافِلَةِ) تاؤُهُ تَصلحُ لِلْمُذَكَّرِ والمُؤَنَّث.

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: واستعملوا أيضاً**) أي: كما استعملوا غير عامة، وقوله: من عم، أي: مشتقاً من مصدرِه، وقوله: في التوكيد متعلق باستعملوا، ويغني عنه قوله: ككل. (صبان).

(**قوله: كَكُلّ**) في الدلالة على الشُّمول اسماً موازناً (فَاعلهْ).

(**قوله: فَاعِلَة مُشْتَقّاً مِن عم في التوكيد**) فقالوا: جاء الجيش عامته (صبان)، والقبيلة عامتها، والزَّيدون عامتهم، والهندات عامتهن. وعد هذا اللفظ (صبان).

(**قوله: من عم**) لم يقل عامة مع أنه أخصر؛ لأن فيه اجتماع ساكنين، وهو لا يجوز في النَّظم.

(**قوله: جاء النّاس عامَّة**) يَعني: كلهم.

(**قوله: مثْلَ النافلَة**) أي: الزائد على ما ذكره النحويون في هذا الباب، فإن أكثرهم أغفله، لكن ذكره سيبويه، وهو من أجلِّهم فلا يكونُ حينئذٍ نافلة على ما ذكروه، فلعله إنما أرادَ أن التّاء فيه مثلها في النافلة، أي: تصلح مع المؤنث والمذكر، فتقول: اشتريت العبدَ عامته، كما قال تعالى: ﴿وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾ [الأنبياء: ٧٢] حال من يعقوب، أي: حالة كونه نافلة على ما طلبه إبراهيم من ولدٍ صالحٍ، وهو إسحاق حيث قال: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [الصَّافات: ١٠٠]، فوهب له إسحاق وولد لإسحاق يعقوب. اهـ. وفي الإفصاح أن المبرد خالف سيبويه، فزعم أن عامتهم بمعنى أكثرهم، فعنده يكون من بدل البعضِ عكس معنى التوكيد، فإنه تخصيص، والتوكيد تعميم.

(**قوله: تَاؤُه تَصلحُ لِلْمُذَكر والْمُؤَنَّث**) فكما لَا تَسقُط تَاءُ (النافلة) تَقُول: (صَلاة نافلة) و(صَوْمٌ نَافِلَةٌ) كذلك لَا تَسقُط تاءُ (عَامَّة) تقول: (جَاءَ القومُ عَامَّة) و(جاءت النِّساءُ عامَّة). ويُفهَمُ مِن قَوْلِ المُصنِّفِ: (ككُلّ) أنَّ (عَامَّة) يَأتي لشُمولِ الأفْرَادِ، والأجْزَاءِ. كَما كَانَ (كُلّ) يَأْتي لِشُمولِ الأفرادِ، والأجْزَاءِ، أمَّا شُمولُ الأفرادِ، فَكَهَذِهِ الأمثلة، وأمَّا شمول الأَجْزَاءِ، فَنَحو: (اشتريتُ العبد عَامَّةً) أيْ: كُلَّه.

هذا، وخالف في عامةِ المُبَرِّدُ، وقال: إنما هي بمعنى أكثرهم، فتكون بدلَ بعضٍ من كلٍّ.

وَبَعْدَ كُلِّ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا جَمْعَاءَ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمَعا
وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ

(وَبَعْدَ كُلِّ أَكَّدُوا بِأَجمعَا) لِلْمُذَكَّرِ و(جَمْعَاءَ) لِلْمُؤَنَّثِ و(أَجْمَعينَ) لِلْجَمْعِ الْمُذَكَّرِ (ثُمَّ جُمَعا) لِجَمْعِ المُؤَنَّثِ، ولا يُؤَكَّدُ بِها قَبْلَهُ عِندَهُم.

(وَ) لكن (دُونَ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ) في الشِّعر (أَجْمَعُ) و(جَمْعاءُ) و(أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ) كقولِهِ:

أبو طالب

(قوله: ولا يؤكد بها قبله) أي: بأن يكون كل مؤخراً عنها لا بأن لا يكون التأكيد بالكل موجوداً، فهذا غير ما ذكره المصنف.

الناصية

(قوله: وَبَعْدَ كُلِّ أكَّدُوا... إلخ) وفي (التصريح): ويجوز إذا أريد تقوية التوكيدِ أن يتبع كله بأجْمَعَ، وكلها بجمعاء، وكلهم بأجمعين، وكلهن بجُمَع) فتقول: جاء الجيش كله أجمع، والقبيلة كلها جمعاء، والقوم كلهم أجمعون، والنِّساء كلهن جُمَعُ. قال الله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [ص: ٧٣] وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وبعد كُلِّ أكَّدوا بِأَجْمَعا جَمْعَاءَ أجمعينَ ثُمَّ جُمَعا

(وقد يؤكد بهن) استقلالاً (وإن لم يتقدم) عليهن (كل نحو) قولك: جاء الجيش أجمع، والقبيلة جمعاء، والقومُ أجمعون، والنساء جمع، قال الله تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢] ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٤٣﴾﴾ [الحجر: ٤٣] وإليه أشار الناظم بقوله:

ودُونَ كُلِّ قَدْ يجيءُ أَجْمَعُ جَمْعَاءُ أجمعونَ ثُمَّ جُمَعُ

(قوله: ولا يُؤَكَّدُ بها قَبْلَهُ عِندَهُم) أي: لا يؤكَّد بهذه الأربعة قبل التأكيد بكل، فلا يقال: جاء القوم أجمعون كلّهم، وجَاءَ الرَّكبُ أَجْمَع كُلُّه.

(قوله: وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجيءُ أَجْمَعُ. جَمْعَاء أجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ) المذكورات، نحو: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٣٩] - ﴿لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٤٣]» وهو قليل بالنسبةِ لما سبق، وقد يتبع أجمع وأخواته بأكتع وكتعاء، وأكتعين وكُتَع، وقد يتبع أكتع وأخواته بأبصع وبصعاء، وأبصعين وبُصَع، فيقال: جاء الجيشُ كلُّه أجمع أكتع أبصع، والقبيلةُ كلها جمعاء كتعاء بصعاء، والقومُ كلُّهم أجمعون أكتعون أبصعون، والهندات كلُّهن جُمَعُ كُتَعُ بُصَعُ. وزادَ الكوفيون بعد أبصع وأخواته، وأبتع وبتعاء وأبتعين وبتع. قال الشَّارح: ولا يجوز أن يتعدَّى هذا الترتيبَ. وشذَّ قول بعضهم: أجمع أبصع. وأشذُّ منه قول الآخر: جمع بتع. وربما أكد بأكتع وأكتعين غير مسبوقين بأجمع وأجمعين. ومنه قولُ الرَّاجز الآتي (أشموني):

[يا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيّاً مُرْضَعا   تَحْمِلُنِي الذَّلْفاءُ حَوْلاً أَكْتَعا]

[إذا بَكَيتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعا]   إذاً ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعا

أبو طالب

(قوله: إذا ظللت الدهر أبكي أجمعا) يجيء شرحه بعيد هذا.

الناصية

(قوله: كقولِهِ:

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيّاً مُرْضَعَا   تَحْملُني الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا... إلخ)

قالهما أعرابي حين رأى امرأة حسناءَ تسمّى بالذلفاء تقبل صبياً، كلما بكى.

(قوله): يا ليتني: يا حرف نداء والمنادى محذوف تقديره يا قومي مثلاً، وليت حرف تمن تنصب الاسمَ وترفع الخبرَ والنون للوقاية، والياء اسمها مبني على السُّكون في محل نصبٍ، وكنت كان فعل ماض ناقص ترفع الاسمَ وتنصب الخبرَ، وهي هنا للدوامِ والاستمرارِ، بقرينة قوله: ظللت الدَّهر؛ ولذا لم يقل أكون والتاء اسمها مبني على الضمِّ في محلِ رفع، و(صبياً) خبرها، والجملة في محل رفع خبر ليت، ومرضعاً صفة أولى لـ (صبياً)، وتحملني تحمل فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعوله مقدم، والذلفاء بالذال المعجمة، والفاء فاعله مؤخر، والجملة في محل نصب صفة ثانية لـ (صبياً) والذلفاء: جمعه ذُلْف بضم الذال وسكون اللام كحمراء وحمر، وهي هنا اسم امرأة، كما في (القاموس) لأنه قال: والذلفاء من أسمائهن. انتهى. وتطلق على المرأة الحسناء، كما أن الرجل إذا كان حسناً يقال له: أذلف وجمعه ذلف أيضاً كأحمر وحمر. وحولاً أي: عاماً، ظرف زمان متعلق بتحملني، وأكتعا، أي: كاملاً توكيد لـ (حولاً) وألفه للإطلاق، وقوله: إذا ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشّرط، وبكيت: بكى فعل ماض وتاء المتكلم فاعله، والجملة شرط إذا، وقبلتني: قبل: فعل ماض والتّاء علامة التأنيث وفاعله يرجع للذلفاء، والنون للوقاية، والياء مفعوله، والجملة جواب إذا، وأربعاً صفة لمصدر محذوف واقع مفعولاً مطلقاً لقبل، والتقدير: قبلتني تقبيلاً أربعاً، وإذا بالتنوين حرف جواب وجزاء لشرطٍ مقدرٍ تقديره: إن حصل ما تمنيته إذا... إلخ. وظللت بكسرِ اللامِ من بابِ تعب فعل ماض ناقص، ومصدره الظلول، والتاء اسمها، والدَّهر: ظرف زمانٍ متعلق بأبكي، وأبكي فعل مضارع وفاعلهُ ضمير مستتر فيه وجوباً، تقديره أنا، والجملة في محلٍّ نصب خبر ظل، وأجمعا توكيد للدَّهر، والألف للإطلاقِ. **(يعني)**: يا ليتني متصف دائماً بأني صبي رضيع تحملني المرأة المرضعة للصبي، والمسمَّاة بالذلفاء عاماً كاملاً، وإذا بكيت في المستقبل قبلتني أربعَ مراتٍ، وإن حصل ما تمنيته من كوني دائماً صبياً رضيعاً، وحملها لي عاماً كاملاً وتقبيلها إياي عند البكاءِ، فأنا إذاً أستمر على البكاء الدَّهر كلَّه لأجل حملها إياي وتقبيلها لي. و**(الشاهد)** في قوله في البيت الثاني: أجمعا، حيث أكدَ بها الدَّهر، وهي غير

والمُختار جَوازُهُ في النَّثْر، قالَ ﷺ: «فَلَهُ سَلَبُهُ أَجْمَعُ».

تتمة: أَكَّدُوا بَعدَ أَجْمع بِأَكْتَع فَأَبْصَع فَأَبْتَع، وبَعدَ جَمعاء بِكَتْعاء فَبَصْعاء فَبَتْعاء، وبعد أَجْمَعِين بِأَكْتَعِين فَأَبْصَعِين فَأَبْتَعِين، وبَعدَ جُمَع بِكُتَع فَبُصَع فَبُتَع، وشَذَّ مَجِيءُ ذلِكَ على خِلافِ ذلِك.

أبو طالب

(**قوله: فله سلبه أجمع**) الحديثُ هكذا «من قتل قتيلاً فله سلبه أجمع» والقتيلُ مجازٌ بالمشارفة، أي: من قتلَ من يسمى قتيلاً بعد القتلِ، والسَّلَب بفتح السين واللام بمعنى المسلوب، والمراد به هاهنا: الثياب المسلوبة عن القتيلِ في الجهادِ.

(**قوله: فأبصع فأبتع**) عطفَ بالفاءِ إشارة إلى أن بين الثلاثة الأخيرة أيضاً ترتيب في الذّكر، ولا يجوزُ العدولُ عنه إلا شذوذاً، كما صرَّح به بعد هذا.

الناصية

مسبوقةٍ بكلٍّ، قال المصنف: وهو قليل. قال بعضهم وليس كذلك؛ لوروده في القرآنِ بكثرةٍ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٣٩﴾ [الحِجر: ٣٩] ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحِجر: ٤٣] وأجابوا عنه بأن قوله: وهو قليل، أي: بالنسبةِ لمجيء أجمعَ بعد كلٍّ وإلا فهو كثير في نفسِه (وفيه شاهد آخر)، وهو الفصلُ بين المؤكِّد، وهو أجمعا، والمؤكَّد وهو الدهرُ، بأبكي وهو جائزٌ، ولكنه قليلٌ أيضاً، ومثله في التنزيلِ ﴿وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [الاحزاب: ٥١]. (**والشاهد أيضاً**) في قوله في البيت الأول: حولاً أكتعاً، حيث أكدت النّكرة المحدودة، وهو جائز على ما اختاره المصنف تبعاً للكوفيين؛ لحصول الفائدة بذلك، نحو: صمت شهراً كله، وأما البصريون فيمنعون ذلك، ولو غير محدودة نحو وقت؛ لأن لفظ التوكيدِ معرفة، فلا يتبع نكرة، وأجابوا عن هذا بأنه مصنوع لا يحتج به، أو شاذ، وهذا شاهد قوله: وإن يفد... إلخ، ففيه شاهدان على ما ذكره الشّارح (وفيه شاهد آخر) وهو أنه أتى بأكتع بدونِ أن يأتي قبلها بأجمع، وهو قليل أيضاً...

(**قوله: فَلَهُ سَلَبُهُ أَجْمَعُ**) يَعني: الّذي يقتلُ مشركاً يكونُ له كلُّ ما عَلَى جسمِه جميعه.

(**قوله: وشَذَّ مجيءُ ذَلِكَ... إلخ**) أي: بتقديم وتأخيرٍ أو بحذفِ بعضِ ما في الأثناء. قال الفارضي: قدمت كلٌّ على الجميعِ، لعراقتها، وكونها أنصّ في الإحاطةِ، ووليها أجمع؛ لأنه صريحٌ في الجمعيةِ لاشتقاقِه من الجمعِ، ووليه أكتعُ لانحطاطه عنه في الدلالة على الجمع؛ لأنه من تكتع الجلد إذا انقبض ففيه معنى الجمع، ووليه أبصع؛ لأنه من تبصع العرق؛ إذا سال، وهو لا يسيل حتى يجتمع، وأخَّر أبتع؛ لأنه أبعد من أبصع؛ لأنه طويل العنق أو شديد المفاصل، لكن لا يخلو من دلالته على اجتماع. اهـ. ببعض تلخيص. وإذا اجتمع النفس والعين وكل قُدِّما على كل. ولم يتعرضوا لما إذا اجتمع كل وعامة، والظَّاهر تقديم كل على عامة (صبان).

وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ ... وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ

ثُمَّ إِنَّ النكرةَ إذا لَم يُفِدْ تَوْكِيدها ـ بِأَنْ كانَتْ غيرَ مَحدُودَةٍ كحينٍ وزَمانٍ ـ فَلا يَجُوز [تَأْكِيدها] باتِّفاقٍ. (وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ) بِأَنْ كانَ مَحدُوداً، ....

أبو طالب

(قوله: ثم إن النّكرة. . . إلخ) كل معرفة قابل لأن يؤكد ولو بالقوةِ بخلاف النّكرة، فإن غير محدودها لا يقبله مطلقاً، فلم يفد توكيده فلا يَرِدُ أَنَّ تخصيص هذا الشّرط بالنكرةِ مما لا وجه له، فإن المعرفة مع فقد هذا الشّرط غير قابلٍ للتأكيدِ أيضاً.

الناصية

(قوله: عَلَى خِلَافِ هَذَا) أي: مجيء هذه التأكيدات على خلافِ هذا الترتيبِ، أيْ: بخلافِ هَذَا الترتيبِ، بِتَقْدِيمِ أبْصَع على أَكْتع ـ مثلاً ـ أوْ تقديم أبْتَع على أبْصَع. وهكذا.

هذا، وقال الناصر اللقاني: يقتضي تأخير أجمع وفروعها على كلٍّ، وهو كذلك، وقد يراد زيادة التقوية فيقع أجمع وفروعه بأكتع وأخواته، ويتبع أكتع وأخواته بأبصع وأخواته، ويتبع أبصع وأخواته بأبتع وأخواته، وترك ذلك هنا تبعاً للنظم؛ لقلة استعماله، ويجب فيها هذا التّرتيب الموصوف على الصَّحيح، والحكم عليها أنها إذا اجتمعت بأنها كلها تأكيدٌ للأول، ولا يجوز قطع شيء منها، وألفاظ التَّوكيد كلها معارف، إما بالإضافةِ إلى الضَّميرِ نحو: كلهم، وإما بالعلميةِ نحو: أجمعون، ومن ثم امتنع نصب شيء منها على الحاليةِ، ويمتنع عطف بعضها على بعض؛ وزعم بعضهم أن أجمعين مفيد اتحاد الوقتِ، والصَّحيح لا، وأنها تفيد مطلق العموم بدليل: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾﴾ [ص: ٨٢] فتأمل. اهـ. وقوله: والحكم عليها أنها إذا اجتمعت. . . إلخ، خالف فيه ابن بَرْهَان قال: إذا قلت: جاءني القوم كلهم أجمعون، أكتعون، أبصعون، أبتعون، فكلُّهم تأكيدٌ للقوم، وأجمعون تأكيدٌ لكلِّهم، وهكذا البواقي، وقال بعضهم: إنما يفيد أجمعين الاتحاد في الوقتِ، إذا وقعت بعد كلٍّ، فلا دليل على عدم الإفادةِ ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢].

(قوله: فَلَا يَجوزُ [تَأْكيدهَا] باتِّفَاقٍ) لأن الغرض من التوكيدِ إزالة اللبس. وفي (شرح التسهيل) لابن مالكٍ أن بعضَ الكوفيين أجاز توكيد النَّكرة مطلقاً، فيقدح في دعوى الاتفاق، (وإن أفاد جاز عند الأخفشِ، وعند الكوفيين، وهو الصَّحيح) لورود السَّماع به، ومنعه جمهور البصريين مطلقاً، وإليه أشارَ النَّاظم بقوله:

وإن يُفِدْ توكيدَ مَنْكُورٍ قُبِلْ ... وعَنْ نُحاةِ البصرةِ المنعُ شَمِلْ

(تصريح). (قوله: بِأَنْ كَانَ مُحدُوداً. . . إلخ) أي: بأن يكون) المنكر (المؤكد) زمناً (محدوداً) وهو ما كان موضوعاً لمدة لها ابتداء وانتهاء كيومٍ وأسبوعٍ وشهرٍ وحول، (و) يكون (التوكيد من ألفاظِ الإحاطةِ) والشُّمول، كقوله: قد صرت البكرة يوماً أجمعا، و(كاعتكفت أسبوعاً كله) وقوله:

كَيَوْمٍ وشَهْرٍ وحَوْلٍ (قُبِلَ) عِندَ الكوفِيِّينَ. قالَ المصنفُ: هو أَوْلى بِالصَّوابِ سماعاً وقياساً، ومِنه:

يـا لَـيـتَـنِـي كُـنْـتُ صَـبِـيّـاً مُـرْضَـعـا تَـحْـمِـلُـنِـي الـذَّلْـفـاءُ حَـوْلاً أَكْـتَـعـا

أبو طالب

(**قوله: يا ليتني كنت... إلخ**) ذكر في الشّواهد لهذا البيتِ أربعة مضارع بهذا التّرتيب:

يـا لـيـتـنـي كُـنْـتُ صَـبِـيّـاً مُـرْضَـعـا تـحـمـلُـنـي الـذَّلْـفـاء حَـوْلاً أَكْـتَـعـا

إذا بَـكَـيْـتُ قَـبَّـلَـتْـنِـي إذاً ظَـلِـلْـتُ الـدَّهْـرَ أَبْـكِـي أَجْـمَـعـا

والمصرعُ الرّابع قد ذكره الشّارح قبيل هذا، والمرضع بصيغة اسمِ المفعولِ، والذلفاء بالذالِ المعجمةِ المفتوحةِ اسمُ محبوبتهِ، وقبلتني من التّقبيلِ، وهو بالفارسيةِ بوسيدن، وإذا بالتنوينِ، وظللت: أي أمضيتُ، والمرادُ بالدّهرِ: بقية عمره، وهو مفعولُ ظللت، يعني: في ذلك الوقت لما لم يحصل مناي، فينبغي أن أمضي بقيةَ عمري بالبكاءِ في جميعها.

الناصية

ـكـنَّـه شـاقَـهُ أن قـيـلَ ذا رجـب يـا لـيـتَ عِـدَّةَ حَـوْلٍ كُـلِّـه رَجَـبُ

ومن أنشد كالنّاظم، وابنه: (شهر مكان حول فقد حرفه) من التّحريف، وهو التغيير؛ لأن المعنى يفسد عليه؛ لأن الشاعر تمنّى أن يكون عدة الحولِ من أولهِ إلى آخرِه رجباً، لما رأى فيه من الخيراتِ، ولا يصحُّ أن يتمنّى أن عدة شهر كله رجب؛ لأن الشّهر الواحد لا يكون بعضه رجباً، وبعضه غير رجبٍ حتى يتمنّى أن يكون كله رجباً. (ولا يجوز: صمت زمناً كله)؛ لأن النّكرة غير محدودةٍ، فإن الزّمن يصلح للقليلِ والكثيرِ، (ولا) صمت (شهراً نفسه)؛ لأن التّوكيد ليس من ألفاظِ الإحاطةِ، ولا فائدة في ذلك. ولا يجوز (هذا أسد نفسه) عند ابن عصفورٍ، خلافاً لابن مالك؛ إذ ليس من فوائد التوكيد المعنوي، رفع توهم استعمال اللفظ في معناه المجازي لا بالنسبة إلى الشّمولِ خاصة، وقد اعترف ابن مالكٍ بذلك، وأما جاء زيد نفسُه، ففائدته رفع المجازِ العقلي لا اللغوي، بخلاف: جاء أسد نفسه؛ فإنه لرفع المجازِ اللغوي، قاله الموضح في الحواشي (تصريح).

(**قوله: عِندَ الكوفِيِّينَ**) والأخفش، فلا يشترطُ عندهم تطابق التّوكيد والمؤكد تعريفاً وتنكيراً، تقول: اعتكفت شهراً كله. ومنه قوله:

.... يـا لـيْـتَ عِـدَّةَ حَـوْلٍ كُـلِّـهِ رَجَـبُ

(**قوله: قالَ المصنفُ: هو... إلخ**) أي: جواز تأكيدِ النّكرة إذا كان مفيداً، بأن كان محدوداً أولى بالصّواب لسماع ذلك من العربِ، ولكونه مطابقاً لقواعدِ التأكيدِ (دشتي).

(**قوله: يَا لَيْتَني كُنْتُ صَبيّاً مُرْضَعاً... إلخ**). الذَّلْفَاءُ: عَلَمٌ لامْرَأةٍ عَشِقَها الشّاعر. (**والمَعنى**): أَتَمَنّى أَنْ أكُونَ صَبِيّاً مُرتَضِعاً لِكَيْ تَحْمِلني تِلكَ المرأةُ سَنَةً كَامِلَةً ـ كَمَا تَقَدَّم. (**والشاهد**): في تَأكيد (حَوْلاً) بِـ(أَكْتَعَا) مَعَ أَنَّ (حَوْلاً) نكرةٌ، لِعَدَمِ وُجُودِ عَلَامَاتِ الْمَعْرِفَةِ فيه. كما مرَّ بيانه.

وَاغْـنَ بِـكِـلْـتَـا فِـي مُـثَـنًّـى وَكِـلَا عَـنْ وَزْنِ فَـعْـلَاءَ وَوَزْنِ أَفْـعَـلَا

(وَعَنْ نُحاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ) مِنْ تَوْكِيدِ النكرةِ (شَمِلَ) لِما أفادَ أَيْضاً.

(وَاغْنَ بِكِلْتا فِي مُثَنًّى وَكِلا عَن وَزْنِ فَعْلَاءَ) أَيْ: جَمْعاء في الْمُؤَنَّث ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ. . . إلخ) أي: لا يجوز تثنية أجمع ولا جمعاء) عند جمهورِ البصريين (استغناء بكلا وكلتا عن تثنية أجمعَ وجمعاء، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

واغْـنَ بـكـلـتـا فـي مُـثَـنّـى وكِـلا عـن وَزْنِ فَـعْـلاء وَوَزْنِ أَفْـعَـلا

(كما استغنوا) غالباً (بتثنية سي) بكسرِ السينِ المهملةِ، وتشديد الياءِ (عن تثنية سواء) بالمدِّ، فقالوا: سيان، ولم يقولوا: سواءان إلا نادراً. (وأجاز الأخفش والكوفيون ذلك) أي: تثنية أجمع وجمعاء، فتقول على رأيهم: (جاء الزيدان أجمعان) بتثنية أجمعَ (والهندات جمعاوان) بتثنية جمعا قال ابن خروف: ومن منع تثنيتهما، فقد تكلف، وادَّعى ما لا دليل عليه، وهذا الخلافُ جار فيـ وازنهما، نحو أكتعَ وكتعاء (تصريح).

(قوله: لِمَا أَفَادَ أَيْضاً) أي: عم المفيد وغير المفيد. ولا يجوز صمت زمناً كله، ولا شهراً نفسه بإجماعِ الفريقينِ؛ لأن النَّكرة في الأولِ غير محدودةٍ، والتوكيد في الثَّاني ليس من ألفاظِ الإحاطةِ، وفي نسخٍ فلا يجوزُ بالفاءِ وهي أولى (صبان).

(قوله: وَاغْنَ. . . إلخ) يَعني: لا تؤكدِ التَّثْنِيَة بِـ (أَجْمَع)، فلا يُقالُ: (جاءَ الْجَيْشان أَجْمَعَان) ولا (جاءت الْقَبِيلَتَان جَمْعَاوَان) بَلْ تؤكد التَّثنيةَ بِـ (كِلَا) و(كِلْتَا) فقط، ويستغني بهما عن (أَجْمَع). أَمَّا الكوفيونَ فقد أجازوا تَأْكيدَ التثنيةِ بِـ (أَجْمَع) كالمِثَالَيْنِ (شيرازي).

(قوله: وَاغْنَ بِكِلتا في مُثنى وَكِلا. . . إلخ) كما استغنى بتثنية سِيّ عن تثنيةِ سواء، فلا يجوز: جاء الجيشانِ أجمعانِ ولا القبيلتان جمعاوان (صبان).

(قوله: واغن بكلتا. . . إلخ) قال في (النَّكت): ظاهره أن ما عدا ذلك من كلّ وعامة، وجميع يستعمل في المثنى، والمجموع؛ لأن كلامه فيما تقدَّم عام خصوصاً أنه ذكر في (التَّسهيل) جواز الاستغناء بكل عن كلا وكلتا، ورده أبو حيان، وقال: إنه يحتاج إلى نقل وسماع من العرب (صبان).

(قوله: في مثنى) أي: فيما دل على اثنين، وإن لم يسم في الاصطلاحِ مثنى ليدخل نحو: جاء زيد وعمرو كلاهما، وهند ودعد كلتاهما (صبان).

وَإِنْ تُـؤَكِّـدِ الـضَّـمِـيـرَ الْـمُـتَّـصِـلْ بِـالـنَّـفْـسِ وَالْـعَـيْـنِ فَـبَـعْـدَ الْـمُـنْـفَـصِـلْ

(وَوَزْنِ أَفْعَلا) أي: أَجْمَع في المُذَكَّر، وأجازَ الكُوفِيُّونَ اسْتِعمالَ ذلِكَ قِياساً.

(وَإِن تُؤَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلْ بِالنَّفسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ) أَنْ يُؤَكِّدَهُ (الْمُنْفَصِلْ ....

أبو طالب

(قوله: فبعد أن تؤكد المنفصل) أي: أن تؤكد المنفصلِ بالنفسِ والعينِ، أي: المنفصل واسطة في الثُّبوتِ لتأكيدِ المتّصل بِهما، أو بعدَ أن تؤكد المنفصلَ للمتّصل، ولا يلزم أن يكون المنفصلُ

الناصية

(قوله: ووزن... إلخ) قدر تثنية، لأن نفس وزن فعلاء لا يصلح للمثنى حتى يستغنى فيه عنه بغيره (صبان).

(قوله: وأَجَازَ الكُوفيونَ) والأخفش قياساً، معترفين بعدمِ السَّماعِ هذا، وهل يجري خلافهم في توابعَ أجمع وجمعاء، وهو أكتع وكتعاء... إلخ في كلام بعضهم ما يشعر بجريانه، والقياس يقتضيه، نقله شيخنا.

(قوله: اسْتِعمَالَ ذَلِكَ) أي: تأكيد التَّثنية بأجمع وجمعاء.

(قوله: وَإِنْ تُوكدِ الضمير... إلخ) وفي (التصريح): إذا أكدَ ضمير مرفوع متصل بالنفسِ، أو بالعين، وجب توكيده أولاً بالضَّمير المنفصل) وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وإنْ تـؤكّـدِ الـضَّـمـيـرَ الـمـتَّـصِـلْ بـالـنَّـفـسِ وَالْـعَـيْـنِ فَـبَـعْـدَ الـمُـنْـفَـصِـلْ

عنيت ذا الرَّفع (نحو): قمت أنت نفسك، وقوما أنتما أنفسكما، وقاما هما نفسهما، وقوموا أنتم أنفسكم، وقاموا هم أنفسهم، وقمن هن أنفسهن، وقمتن أنتن أنفسكن، كراهة انبهام الفاعلية عند استتارِ الضَّمير المؤنث؛ إذ لو قيل: المرأة خرجت عينها توهمت الباصرة، أو نفسها توهمت نفس الحياة، وحملوا ما لا لبس فيه على ما ألبس، كما في مسألة إبراز الضَّميرِ، والتفريق بين إعرابِ الفاعلِ والمفعولِ، وما ذكرناه من التَّعليل يبطل قول الصفار: إن الفصل كالتوكيد، وإنما ذلك في العطفِ (بخلاف: قام الزَّيدون أنفسهم، فيمتنع الضمير) المنفصل؛ لأن الضَّمير لا يؤكد الظَّاهر؛ لكون الضَّمير أقوى من الظَّاهر بالأعرفية، فيمتنع أن يكون تكملة لما هو أضعفُ منه، (وبخلاف: ضربتهم أنفسهم، وقاموا كلهم) التوكيدُ (الضَّمير) المنفصل فيهن (جائز لا واجب)، أما الأولان، فلأن الضَّمير المؤكد غير مرفوع، وأما الثَّالث فلأن التوكيد بغيرِ النَّفسِ والعين ولا لبس؛ لأن كلهم المتصل بالضَّمير لا يلي العواملَ اللفظية في الاختيارِ، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

.... وأَكّـدوا بـمـا سـواهـمـا والـقـيـد لـن يُـلْـتَـزَمـا

(قوله: وإن تؤكد الضَّمير المتصل... إلخ) قال الفارضي: وإنما وجب ذلك لوقوعِ اللبسِ في بعضِ المواضعِ، كما لو قلت: هند ذهبت نفسها، وسعدى خرجت عينها؛ إذ يحتمل أن تكون نفسها

عَـنَـيْـتُ ذَا الـرَّفْـعِ وَأَكَّـدُوا بِـمَـا   سِـوَاهُـمَـا وَالْـقَـيْـدُ لَـنْ يُـلْـتَـزَمَـا

عَنَيْتُ) بِهذا الضَّمير (ذا الرَّفْعِ)، نَحو: «قُومُوا أَنْتُم أَنْفُسُكُمْ» بِخِلافِ «قُومُوا أَنْفُسُكُمْ»، .....

أبو طالب

واسطةٌ بل المفهومُ تقدُّم أحد التأكيدين على الآخَر، وعلى الأول يكون المرادُ بقوله: إن تؤكد تفعل التأكيد، وعلى الثاني تذكرُ التأكيد، وما هو المشهور بَينهم، من أن النَّفس والعين تأكيدٌ للمتَّصلِ الحمل على المعنى الثَّاني.

الناصية

ذهبت وعينها خرجت، فإذا قيل: ذهبت هي نفسها، لم يكن لبس، ولم يفرقوا بين هذين المثالين، وغيرهما طرداً للباب. اهـ. وأيضاً إنما وجب ذلك؛ لأن المرفوعَ المتصل بمنزلةِ الجزءِ، فكرهوا أن يؤكدوه أولاً بمستقلٍّ من غير جنسه، فأكدوه أولاً بمستقلٍّ من جنسه، وبمعناه وهو الضَّمير المنفصلُ المرفوعُ؛ ليكون تمهيداً لتأكيده بالمستقلِّ من غير جنسه، وهو النَّفس والعين اللذان هما من الأسماءِ الظاهرة، أما إذا كان المؤكدُ اسماً ظاهراً، أو ضمير رفع منفصلاً، أو ضمير نصب مطلقاً، فلا يشترطُ هذا الشَّرط؛ لفقد العلة المقتضية له؛ إذ الظَّاهر مستقلٌّ، والمنفصل ليس كالمتصل؛ لاستقلاله بنفسه، والمنصوب ليس كالمرفوع في شدة الاتصال (صبان).

(قوله: بالنفس والعين) إنما اختص هذا الحكم بهما؛ لقوة استقلالهما، فإنهما يستعملان في غير التوكيد كثيراً، نحو: علمت ما في نفسك، وعين زيد حسنة بخلافِ بقية الألفاظِ، فلم يكن لها من قوةِ الاستقلالِ ما للنَّفس والعين، فلم يكرهوا توكيد المرفوعِ المتَّصل بها (صبان).

(قوله: عَنَيْت بِهَذَا) أي: بإتيان المنفصل فيما إذا كان المتبوع المتَّصل مرفوعاً.

(قوله: قُومُوا أَنْتُمْ أَنفُسُكُمْ) وقم أنت نفسك أو عينك، وقوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم، فلا يجوزُ: قم نفسك، ولا قوموا أعينكم، بخلاف قام الزَّيدون أنفسَهم فيمتنع الضَّمير، وبخلاف ضربتهم أنفسهم، ومررت بهم أعينهم، فالضَّمير جائزٌ لا واجبٌ. وفي (الدشتي): فالواوُ مِن (قومُوا): وهو ضمير مُتصل بِالْفعلِ، ومَرفوع؛ لأنَّه فاعِلُ الْفعلِ، و(أَنْفُسُكُم) تأكيدٌ لِهَذَا الضَّمِيرِ، جَاءَ بَعدَ مجيءِ (أَنْتُم) تأكيد لِلْوَاوِ. أمَّا الضَّميرُ المَنصوبُ، فَنَحو: (ضَرَبْتُكَ نَفْسَكَ)، حيثُ إنَّ (نَفْسَكَ) تأكيدٌ لِلْكَافِ مِن (ضَرَبْتُكَ) وهي ضَميرٌ مُتصل مَنصوب؛ لأنّه مفعولَ لـ (ضَرَبْتُ) وَلَم يُؤَكَّد الكافَ بِضَميرٍ منفصلٍ، وأمَّا المَجرورُ، فَنَحو: (مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ)؛ حيثُ إنّ (نَفسك) تأكيد للكافِ المجرورِ بِالْبَاءِ، ولَمْ يُؤَكَّد الكافُ بِضَميرٍ مُنفصلٍ (شيرازي).

(قوله: ويجوز تأكيد ذا النصب... إلخ) أما الضمير المنصوب فنحو: (ضربتك نفسك)؛ حيث إن (نفسك) تأكيدٌ للكاف من (ضربتك) وهي ضمير متصل منصوب؛ لأنه مفعول لـ (ضربتُ) ولم يؤكد الكاف بضمير منفصل، وأما المجرور فنحو: (مررتُ بك نفسك)؛ حيث إن (نفسك) تأكيد لكافِ المجرور بالباء. ولم يؤكد الكاف بضمير منفصلٍ. (شيرازي).

وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي مُكَرَّراً كَقَوْلِكَ ادْرُجِي ادْرُجِي

ويَجُوزُ تَأْكيدُ ذا النَّصْبِ والْجَرِّ بهما وإنْ لَم يُؤَكَّد بِمُنْفَصِلٍ. (وَأَكَّدُوا) الضَّميرَ الْمُتصلَ الْمَرفوعَ (بِما سِواهُما، وَالْقَيْدُ) الْمَذكُورُ حينئذٍ (لَنْ يُلْتَزَما) فَيجوزُ تَرْكُهُ.

(وَما مِنَ التَّأكِيدِ لَفظِيٌّ) هو الّذي (يَجِيء مُكَرَّرا) ويَكُونُ في الْمُفردِ وَالْجُملةِ، فَالأَوَّلُ إِمَّا

أبو طالب

(قوله: وما من التأكيد... إلخ) ما مبتدأ بيان له، ولفظي خبرٌ لمحذوفٍ، أي: هو لفظي، والجملةُ صلةُ ما، وجملةُ يجيء خبرهُ.

الناصية

(قوله: بمَا سِواهُما) أيْ: بِغَيرِ (النّفسِ) و(الْعَيْنِ) مِن سَائِرِ الْمُؤَكّداتِ، مِثل (كُلّ) (عَامَّة) (كِلَا) (كِلْتَا) وَغَيْرِهَا.

(قوله: وَالْقَيْدُ الْمذكورُ) أي: التأكيدُ بالمنفصلِ، فيجوز تركه، نحو: جاؤوا كلّهم أجمعون.

(قوله: لَنْ يُلْتَزَمَا) فقالوا: قوموا كلكم، وجاؤوا كلهم، من غير فصلٍ بالضّميرِ المنفصل. ولو قلت: قوموا أنتم كلكم، وجاؤوا هم كلهم لكان حسناً.

(قوله: فَيجوزُ تَرْكُهُ) أيْ: تَرْكُ التَّأكيدِ بِالْمُنفصِلِ، نحو: (ضَرَبْنَا كُلّنا) فـ (كُلُّنَا) تَأكيد لـ (نا) من (ضربنا) وهي ضمير مرفوع متصل، ومع ذلك لم يؤكد (نا) بضمير منفصلٍ.

(قوله: وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ... إلخ) ما مبتدأ موصول ولفظي خبر مبتدأ محذوفٍ هو العائدُ، والمبتدأ مع خبرِه صلة ما. وجاز حذفُ صدرِ الصّلة، وهو العائدُ للطولِ بالجارِّ والمجرورِ، وهو متعلّقٌ باستقرارٍ، على أنه حالٌ من الضّميرِ المستترِ في الخبرِ؛ إذ هو في تأويل المشتقّ، ومكرراً حالٌ من فاعلِ يجيء المستتر، وجملةُ يجيء خبر الموصولِ، أي: النَّوعُ الثَّاني من نوعي التَّوكيدِ، وهو التّوكيدُ اللفظي هو إعادة اللفظ، أو تقويته بموافقه معنى، كذا عرفه في (التسهيل) (أشموني).

(قوله: يجيء) حذفت لامه للضرورة أو على لغةٍ، قاله الشّاطبي (صبان).

(قوله: مكرراً) أي: على ثلاثِ مراتٍ فقط لاتفاقِ الأدباء على أنه لم يقع في لسانِ العربِ أزيدُ منها، كما نقله الدّماميني عن العزِّ بن عبد السلامِ. قال: وأما تكرير ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ۝١٥﴾ [المُرسلات: ١٥] في سورة المرسلات فليس بتأكيد، بل كل آية قيل فيها ذلك، فالمراد المكذبون بما ذكر قبيل هذا القول، فلم يتعدد على معنى واحد، وكذا ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ في سورة الرَّحمن. اهـ. وفي (التّصريح) أما التوكيد اللفظي فهو اللفظ المكرر به ما قبله) من لفظ زائد في (التّسهيل) أو تقويته بموافقه معنى، وكل منهما يكون في الاسم، والفعل، والحرفِ، والجملة، ولا يزيد على ثلاثٍ، فالأولُ كجاء زيد زيد، وقام قام زيد، ونعم نعم، وقمت قمت، والثاني كتأكيد اسم بمرادفه.

بِلَفظِهِ (كَقَوْلِهِ ادْرُجِي ادْرُجِي) أَوْ بِمُرادِفِهِ كَقَوْلِهِ: «أَنْتَ بِالْخَيْرِ حَقِيقٌ قَمِينٌ»، والثاني إما يَقْتَرِن بِحَرْفِ عَطفٍ، ....

أبو طالب

(قوله: ادرجي ادرجي) الفعلان إما مؤنثانِ أو مذكرانِ، والياء في المثالِ على الثّاني للإشباعِ، والمقصودُ منه تأكيدُ الفعلِ، وإن استلزمه تأكيدُ الفاعلِ، فلا يرد عليه أنه من تأكيدِ الجملةِ، وقد مثل به لتأكيدِ المفرد.

(قوله: أنت بالخير... إلخ) رأيت في نسخةٍ أن أوله هكذا:

ليس في غيرِك خير.

ضمنوا الخطابَ مع الله، والمعنى واضح «أيا من لست أقلاه.... إلخ» هذا من الهزجِ، والتاء للمتكلم، وأقلاه متكلم، أي: أبغضه، أي: كان الله لينفعك على ذلكَ البعد مني.

الناصية

قال الدنوشري: نقل الدَّماميني في (شرح التسهيل) عن الشيخ عزِّ الدين بن عبد السلام: اتفاق الأدباءِ على أن التأكيد إذا وقع بالتّكرار لا يزيدُ على ثلاثِ مراتٍ، وأما قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٥﴾﴾ [المُرسَلات: ١٥] في جميع السورة فليس بتأكيدٍ، بل كل آية قيل قبلها: ويل للمكذبين، فالمراد المكذبون بما تقدَّم ذكره، وكذا ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ في سورة الرحمن. انتهى. وقال الزَّرقاني: ظاهر قول الرضي يجب تكرير اللفظِ حتى لا يبقى شكٌّ في كونه حقيقة أنه لا يتقيد بالثَّلاثِ.

(قوله: كَقَوْلكَ: ادْرُجِي ادْرُجِي) ادْرجي لَهَا مَعَانٍ: أحدهَا: اصْعَدِي في الدرج، والظَّاهِر كون المِثَالِ مِنَ تَأكِيدِ الْجملةِ - كَمَا ذَكَرَه الأَشْموني أيضاً - لأنّ (ادْرجي) فعل وفاعِل، وهمَا جُملة، لا مِنَ تأكِيدِ المفردِ، ومِثال تَأكِيدِ الْمُفرد نَحو: (قَامَ قَامَ زَيد) بِتَكْرارِ الفِعلِ فَقَط. وفي (الدشتي) المقصود تأكيد الفعلِ فقط، وإن تكرّر معه الفاعل أيضاً، فلا يرد عليه أنه من تأكيدِ الجملةِ.

(قوله: كَقَوْلِهِ): (أَنْتَ بِالْخَيْرِ حَقِيق قَمين) فأكّد (حقيق) بمرادفه في المعنى وهو قمين، وإن لم يتّحدا لفظاً. وفي (الشيرازي): (الحَقيق) و(القَمين) بِمَعنىً وَاحِدٍ. وفي (التصريح) ونحو: حقيق جدير، وصمت سكت زيد، وأجل جَيْرِ، وقعدت جلست، أو فعل باسم فعل نحو: انزل نزال، أو ضمير متصل بضمير منفصل، نحو: قمت أنا، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله: وما من التوكيدِ لفظي يجي مكرراً.

(قوله: والثاني) أي: تقوية اللفظ بموافقه معنى، ويكون أيضاً في الاسمِ والفعلِ والحرفِ، والجملة كما في التَّصريح، وإن أوهم صنيع الشراح خلافه.

(قوله: إمَّا يَقْتَرن بحرْفِ عطف.. إلخ) وفي (التصريح): فإن كان المؤكد (جملة) اسمية أو فعلية (فالأكثر اقترانها بالعطفِ، وهو ثم خاصة، كما صرَّح به في (الارتشاف) نحو: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣] الآية أي: ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٤﴾﴾ [التكاثر: ٤]، ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا

وَهو الأَكْثَر، كقولِهِ تَعالى: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴿٣٤﴾ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ [القِيَامَة: ٣٤-٣٥] أَوْ لا، كقولِهِ:

أبو طالب

. . . .

الناصية

يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الانفطار: ١٧-١٨]. (ونحو ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ [القِيَامَة: ٣٤] الآية) أي: ثم أولى لك فأولى، فأرشد بقوله: الآية، أن المؤكد ما بعد ثم، وفي ذلك تعريضٌ بالشَّارحِ، حيث مثل بأولى لك فأولى، ولم يزد، فأوهم أن المؤكد الجملة المقرونة بالفاءِ، (وتأتي) الجمل المؤكدة (بدونه) أي: بدون العاطف، نحو قوله عليه الصَّلاة والسلام: «والله لأغزون قريشاً، والله لأغزون قريشاً، والله لأغزون قريشاً»، كررها (ثلاث مرات. ويجب الترك) للعاطف (عند) اللبس، وإيهام التعدد، نحو: ضربت زيداً ضربت زيداً؛ إذ لو قيل: ثم ضربت زيداً لتوهم أن الضَّرب تكرر منك مرتين، تراخت إحداهما عن الأخرى، والغرض أنه لم يقع الضَّرب منك إلا مرة واحدة. (وإن كان) المؤكّد (اسماً ظاهراً، أو ضميراً منفصلاً منصوباً، فواضح) أمره أنه يتكرر بحسبِ الإرادةِ من غيرِ شرطٍ (نحو) قوله ﷺ: «أيما امرأة نكحت نفسَها بغيرِ ولي فنكاحها باطل باطل باطل». كرر الاسمُ الظَّاهر ثلاثَ مراتٍ. وقوله:

فَـإِيَّـاكَ إِيَّـاكَ الـمِـرَاءَ فَـإِنَّـهُ إِلَـى الـشَّـرِّ دَعَّـاءٌ ولِـلـشَّـرِّ جَـالِـبُ

فكرر الضَّمير المنفصل المنصوب مرتين، والمراء بكسر الميمِ والمد: المجادلة منصوبٌ على التَّحذير، ودعّاء بتشديدِ العين من أمثلةِ المبالغةِ (تصريح)، وفي (الأشموني): الأكثر في التَّوكيد اللفظي أن يكون في الجملِ، وكثيراً ما يقترن العاطف نحو: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿٤﴾﴾ [النبإ: ٤] الآية، ونحو: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴿٣٤﴾﴾ [القِيَامَة: ٣٤] ونحو: ﴿مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٨﴾﴾ [الانفطار: ١٨] الآية. ويأتي بدونه، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «**والله لأغزون قريشاً**» ثلاث مرات، ويجب الترك عند إبهام التعدد، نحو: ضربت زيداً، ضربت زيداً، ولو قيل: ثم ضربت زيداً، لتوهم أن الضَّرب تكرر منك مرتين تراخت إحداهما عن الأخرى، والغرض أنه لم يقع منك إلا مرة واحدة. اهـ. وفي يس: وأما التأكيد المعنوي، قال الزّرقاني: وإنما جاز العطف في التوكيد اللفظي دون ألفاظِ التوكيدِ المعنوي؛ لأن التّوكيد اللفظي لما كانت ألفاظه متفقة اغتفر فيه العاطف؛ لأنه وإن كان يدل على المغايرة؛ لكن الاتفاق ينفي ذلك بخلافِ ألفاظِ التَّوكيد المعنوي، فإنها لما كانت مختلفة كان الإتيان بالعاطفِ مقوياً للمغايرة، فلذلك لم يجز الإتيان به فيها. قال: ووقع السؤال عن الجملةِ المؤكدةِ تأكيداً لفظياً، والجملة المفسرة هل كل منهما كلام أوْ لا؟ وأجاب بعض شيوخنا بنفي الكلام عن كلٌ منهما.

(**قوله: أولى لك فأولى. . . إلخ**) أَوْلَى ـ بِمَعْنى: أقرب ـ: مُبتدأ، و(لَكَ) خبره، وخَبَر (فأَوْلى) الثَّانية والرَّابعة محذوفانِ، تقديرُهُما: (لك)، والشَّاهد: في تَكرارِ الْجملةِ (أَوْلَى لَكَ) مُقْتَرِنَةً بِفَاءِ الْعَطفِ، ثُمَّ تَكْرَارَ الْجملتين ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ [القِيَامَة: ٣٤] مُقترِناً بِثم العَاطِفَة. قال في (التوضيح):

وَلَا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِلْ

أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلَاهُ وَلَا فِي الْبُعْدِ أَنْسَاهُ

لَكَ اللهُ عَلَى ذلِكَ لَكَ اللَّهُ لَكَ اللَّهُ

(وَلا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ) إذا أَكَّدْتَهُ تَأْكيداً لَفْظِيّاً ....

أبو طالب

(قوله: إذا أكدته) أي: أكدته بالمتصلِ، فإن تأكيد المتصل بالمنفصلِ قد يسمى إعادة النَّظر إلى المعنى، وكذلك ما كان فاعله ضميراً متصلاً، فلا تعده إلا مع ضميره، كقولك: ادرجي ادرجي، وادرج ادرج.

الناصية

الآية، قال صاحب (التصريح) أي: ﴿ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ۝٣٥﴾ [القِيَامَة: ٣٥] فأرشد بقوله الآية إلى أن المؤكد ما بعد ثم، والشارح مثل بـ ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾، وزاد فجعل المؤكد الجملة المقرونة بالفاءِ على ما قاله الرَّضي من أن الفاء كثم، وكُلٌّ، صحيحٌ، خلافاً لمن اعترض على الشارح؛ لأن أولى الثانية مبتدأ حذف خبره، أي: لك، أو أولى فعل فيه ضمير مستتر على ما يأتي، وعلى كل ففي ذلك تأكيد جملة بجملة. وقوله: ﴿ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ۝٣٥﴾ [القِيَامَة: ٣٥] تأكيد للجملتين. قال الشارح على (التَّوضيح): ومعنى أولى لك التَّهديد والوعيد، وهو من الولي، وهو: القرب، وأصله: أولاه الله ما يكرهه، واللام مزيدة، كما في ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النَّمل: ٧٢]، أو أولى له الهلاك. وقيل: أفعل من الويل بعد القلب. وقيل: أفعل من آل يؤول بمعنى عقباه النار. اهـ. **(قوله:**

أَيَا مَنْ لَسْتُ أَقْلَاهُ وَلَا فِي الْبُعْدِ أَنْسَاهُ)

هما من الهزجِ، وأقلاه من قلاه يقليه قلياً، وقلاه: إذا بغضه. ويقلاه لغة طيئ. والبيت على لغتهم. والشَّاهد في تأكيدِ الجملةِ الاسميةِ بإعادة لفظها أَقْلَاهُ: أبْغضه، يَعني: يَا حَبِيبي الَّذي لا أبْغضه لَوْ كَانَ قريباً مني، ولا أَنْسَاه لَو كانَ بَعيداً عَني، جَعَلَ اللهُ هَذِهِ الحَالَةَ بَاقِية لَكَ، جَعَلَ اللهُ، جَعَلَ اللهُ. **(والشاهد)**: تكْرارُ جملةِ (لَكَ اللهُ) ثَلَاثَ مَرات.

(قوله: ولا تعد لَفْظَ ضمير متصِل... إلخ) في (التصريح): وإن كان المؤكد ضميراً متصلاً وصل بما وصل به المؤكد، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

ولا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ إلا مع اللفظِ الذي به وُصِلْ

(نحو) جعلت جعلت وأكرمك كرمك و(عجبت منك منك)؛ لأن إعادته مجرداً عما وصل به تخرجه من الاتصال إلى الانفصالِ، والغرض أنه متصل (وإن كان) المؤكدُ (فعلاً أو حرفاً جوابياً) يؤتى به في جوابِ نفي أو إثباتٍ (فواضح) أمرهما، فيكررُ الفعلُ والحرفُ بغيرِ شرطٍ، (كقولك: قام قام زيد) وبلى بلى، ونعم نعم (وقوله) وهو جميل بن عبد الله:

كَـذَا الْـحُـرُوفُ غَـيْـرَ مَـا تَـحَـصَّـلا بِـهِ جَـوَابٌ كَـنَـعَـمْ وَكَـبَـلَـى

(إِلّا مَعَ اللّفْظِ الّذي بِهِ وُصِلْ) نحو: «مَرَرْتُ بِكَ بِكَ» و«رَأَيْتُكَ رَأَيْتُكَ»، ولِوُضُوحِ أَمْرِ الْمُنفصِلِ سَكَتَ عَنْه. (كَذا) أيْ: كَالضَّميرِ الْمُتَّصِلِ (الْحُرُوفُ غَيْرَ ما تَحَصَّلا بِهِ جَوابٌ) ....

أبو طالب

....

الناصية

لا لا أبـوحُ بـحـبِّ بَـثْـنَـةَ إِنَّـهَـا أَخَـذَتْ عَـلَـيَّ مَـوَاثِـقـاً وعُـهُـودا

فكرَّر حرفَ الجوابِ، وهو لا مرتين، وبثنة: بفتح الباء الموحدة وسكون المثلثة وفي آخره هاء التأنيث: اسمُ محبوبتهِ، وتصغيرها بثينة، وبه اشتهرت، ومواثق جمع موثِقٍ: بمعنى ميثاق، وأصله: مواثيق، كمصابيح حذفت ياؤه ضرورة، هذا نظراً لكونه بمعنى ميثاق، أما إذا نظر إلى لفظه فجمعه على مواثقَ، وهو القياسُ، كمسجدٍ ومساجدَ. والظَّاهر أنه نقل كلام العيني، وحصل في عبارتهِ سقط، فإن نص عبارة العيني: والمواثق: جمع موثق بمعنى الميثاق، أو أصله مواثيق جمع ميثاق، فحذفت الياء للضرورة (تصريح).

(قوله: **إلا مع اللفظ الذي به وصل**) سواء كان اسماً أو فعلاً أو حرفاً.

(قوله: **نحو «مَرَرْتُ بكَ بكَ... إلخ)»** وقمت قمت، وعجبت منك منك، وزيد مررت به به، فلا فرق بين ضميرِ المتكلِّم، والمخاطب والغائب؛ لأن إعادته مجرداً تخرجه عن الاتصالِ (صبان).

(قوله: **ولِوُضوحِ أَمْرِ الْمُنفصِل... إلخ**) لأنَّ معنى المنفصل أنه غير متّصل بشيء؛ ليذكر مع التأكيد. وفي (الشيرازي): فإنه يؤكد بِتكرَاره وحده، مِثل: (أَنْتم، أَنْتم نَصَرْتُمُونَا).

(قوله: **غيْر ما تحصلا بِهِ جَواب**) وفي (التصريح): إن كان المؤكد حرفاً (غير جواب وجب أمران أن يفصل بينهما) أي: بين الحرفين المؤكد والمؤكد، وأن يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد إن كان ما اتصل بالحرف المؤكد (مضمراً)؛ لكونه كالجر منه، وإلى الأمر الثاني أشار النَّاظم بقوله:

كـذا الـحـروف غـيـر مـا تـحـصَّـلا بـــه جـــواب..........

(نحو) قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ۝٣٥﴾ [المؤمنون: ٣٥] فإن المفتوحة الثَّانية مؤكدة؛ لأن المفتوحة الأولى الواقعة مفعولاً ثانياً ليعد، وفصل بينهما بالظَّرف، وما بعده، وأعيد مع أن الثانية لضمير المتصل به أن الأولى، وهو الكاف والميم (و) وجب (أن يعاد هو) أي: لفظ المتصل بالحرفِ المؤكدِ (أو ضميره) أي: ضمير المتصل بالحرفِ المؤكدِ (إن كان) ما اتصل بالحرفِ المؤكد اسماً (ظاهراً، نحو: إن زيداً إن زيداً فاضل) فإن الثَّانية مؤكدة لإن الأولى، وأعيد مع إن الثانية ما اتصل بإن الأولى، وهو لفظ زيد (أو إن زيداً إنه فاضل فإنّ) الثَّانية مؤكدة للأولى، وأعيد مع إن الثَّانية ضمير الظَّاهر؛ الذي اتصل بإن الأولى (و) عود ضميره (هو

فَيَجِبُ إعادَةُ ما اتَّصَلَ بِها، نَحو: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٥]. وشَذَّ:

أبو طالب

(قوله: وشذ... إلخ) أي: شذَّ لعدمِ الإعادةِ، وانتفاءِ الإعادة في البيتينِ بانتفاء الأولِ السَّالبة بانتفاء الموضوعِ، لكن المتبادر من عدم الإعادة انتفاؤه بانتفاء الثاني، ويستقرب عدماً بانتفاء الأولِ من عدم الإعادةِ، ويحتمل أن يكون ما اتصل بالثاني ما اتصل بالأول حقيقةً، وكون الثَّاني فاصلاً بين الأولِ وما اتصل به، لكنه لا يخلو عن بعدٍ.

الناصية

الأولى) من إعادته بلفظه، وبه جاء التَّنزيل، قال الله تعالى: ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿١٠٧﴾﴾ [آل عمران: ١٠٧] ففي الثانية توكيد لفي الأولى، وأعيد مع في الثانية ضمير رحمة، ولا يكون الجار والمجرور توكيد للجار والمجرور؛ لأن الضَّمير لا يؤكد الظاهر؛ لأن الظَّاهر أقوى منه، ولا يكون المجرور بدلاً عن المجرورِ بإعادة الجار؛ لأن العرب لم تبدل مضمراً من مظهر، لا يقولون: قام زيد هو، وإنما جوز ذلك بعضهم بالقياسِ، قاله في (المغني). وكذا إذا أعيد ظاهر مضاف لظاهر، فإنه يختار إضافة التَّوكيد لضميره، نحو: ﴿وَإِن كَانُوا مِن قَبْلِ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْهِم مِّن قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ ﴿٤٩﴾﴾ [الروم: ٤٩]، ولا يعاد الحرف المؤكد وحده، نص على ذلك ابن السراج، ويؤخذ من كلام (التَّسهيل) أن الفصل بين الحرفينِ قائم مقام إعادةِ ما اتصل به، وظاهر كلام الموضح خلافه.

(قوله: **فَيَجبُ إِعَادَةُ مَا اتَّصَلَ بِهَا**) لكونها كالجزء من مصحوبها، فيعاد مع المؤكدِ ما اتصل بالمؤكدِ إن كان مضمراً، نحو: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [المؤمنون: ٣٥] ويعادُ هو أو ضميره إن كان ظاهراً، نحو: إن زيداً إن زيداً فاضل، أو إن زيداً إنه فاضل، وهو الأولى، ولا بد من الفصل بين الحرفين، كما رأيت (أشموني).

(قوله: نحو ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا﴾ [المؤمنون: ٣٥]... إلخ) الشَّاهد: في تكرارِ الْحَرْفِ الْمشبهةِ بِالْفِعل (إنّ) مع ما اتّصل بها (كم).

(قوله: وشذ) أي: اتصال الحرفين المؤكد والمؤكد من غير فصل كقوله:

إنَّ إنَّ الكَرِيمَ يَحْلُمُ ما لَمْ ... يَرَيَنْ مَنْ أجارَهُ قَدْ ضِيمَا

فأكد بإن الأولى إن الثَّانية من غير فصلٍ بينهما، وأجازه الزمخشري اختياراً، قال ابن مالك في (شرح التسهيل): وقوله ـ يعني: الزمخشري ـ مردود؛ لعدم إمام يستند إليه، وسماع يعول عليه، ولا حجة له في هذا البيت فإنه من الضَّرورات (وأسهل منه) أي: من هذا البيت اتصال الحرفين (قوله)، وهو خطام المجاشعي، وقيل: الأغلب العجلي:

(حَتَّى تَرَاهَا وكَأنَّ وكَأَنْ) ... أعْنَاقَهَا مُشَدَّداتٌ بِقَرَنْ

حَـتَّـى تَـراهـا وَكَـأَنَّ وَكَـأَنْ ....

وأَشَذّ مِنه: ....

أبو طالب

(**قوله: حتى تراها**) وكان آخره:

.... أَعْـنَـاقَـهَـا مُـشَـدَّدَاتٌ بِـقَـرَنْ

الناصية

(لأن المؤكد حرفان) وهما الواو، وكأن (فلم يتصل لفظ بمثله) بل بغيره؛ لأن التوكيد الأول، وهو الواو الثانية مفصول للمؤكد الثاني، وهو كأن، والتوكيد الثاني مفصول بالتأكيد الأول، والمؤكد الثاني، قاله الموضح في (الحواشي) وخففت كأن الثانية للقافيةِ. وقال الفارسي في (التذكرة) في هذا البيت: ولا يجوز أن يكون على الزيادة، يعني: التوكيد لمكان العطف بالواو؛ لأن هذا العطف لم يرد في موضع، نقله الشّاطبي عنه في باب التّنازع، وأقره، والضّميرِ في تراها وأعناقها يرجع إلى المطي المذكورة قبله، والقرن بفتحتين: حبل يقرنُ به البعير... (تصريح). (**قوله**:

حَـتَّـى تَـرَاهَـا وَكَـأَنَّ وَكَـأَنْ) أَعْـنَـاقَـهَـا مُـشَـدَّدَاتٌ بِـقَـرَنْ

قاله خطام المجاشعي. وقيل: الأغلب العجلي، من الرَّجزِ، وحتى الغاية، والضّمير في تراها يرجع إلى المطي المذكورة قبله.

والشاهد في: وكأن وكأن؛ حيث أكد الحرفَ قبل أن يتصلَ به معموله. والقرنُ: بفتحتين حبل يقرنُ به البعيرُ.

ويروى: مازّزات بقرنٍ. الشّاهد: في تكرَار (كَأَنَّ) الْمشدَّدة، بالْمخففةِ، تَأْكيداً، قَبلَ مَجيء اسْم (كأن) الأولى. وفي (الدشتي): كرّر الحرف من غير ذكر متّصل به.

(**قوله: وأشذ منه**) أي: من البيت الأول (**قوله**) وهو رجل من بني أسد:

فـلا والـلَّـهِ لا يُـلْـفَـى لِـمَـا بـي ولا لِـلِـمـا بـهُـم أبـداً دَواءُ

لكون الحرف المؤكدِ، وهو اللام موضوعاً (على حرف واحد)، فاتصل لفظ بمثله. (وأسهل من هذا) البيت (**قوله**) وهو الأسودُ بن يَعْفُرَ:

(فـأَصْـبَـحَ لا يَـسْـأَلْـنَـهُ عَـنْ بِـمَـا بِـهِ) أَصَـعَّـدَ فـي عُـلـو الـهَـوَا أَمْ تَـصَـوَّبـا

(لأن المؤكد) بفتح الكافِ وهو عن (على حرفين) والمؤكد وهو الباء على حرفٍ واحدٍ (ولاختلاف اللفظين) وهما عن والباء وصح توكيد عن بالباء؛ لأنها بمعناها فهو توكيد بالمرادف، وله مسهلان أحدهما إن عن على حرفين، والثّاني أن لفظ المؤكد مخالف للفظ المؤكد بخلاف للما بهم، قاله في (شرح الكافية) (تصريح).

(**قوله: وأَشَذُّ مِنه**) لاتّصالِ التّابعِ بما لم يتّصل بالمتبوع.

«وَلاَلِلْما بِهِمْ...»، أَمَّا الْحُرُوفُ الْجَوابِيَّةُ (كَنَعَمْ وَكَبَلَى) فَيَجُوزُ أَنْ يُؤَكَّدَ بِإِعادَتِها وَحْدَها.

أبو طالب

والضمير في تراها راجعُ إلى المطي المذكور قبله، والقرن: بفتحتين حبل يشدُّ به البعير.

(**قوله: ولا للما بهم... إلخ**) قد مرَّ شرح هذا البيتِ في بابِ حروفِ الجرِّ.

الناصية

(**قوله: وَلَا للمَا بِهِمْ...**) قاله بعض بني أسد. من الوافر. الواو للعطفِ، ولا لتأكيدِ القسمِ، ولا يلفى جوابه مجهول، أي: لا يوجد، ودواء مسند إليه مفعول ناب عن الفاعل. والشّاهد في للما بهم؛ حيث كررت فيه اللام، وهي حرف واحد، وهو غاية الشذوذِ والقلة. وما موصولة. هَذِهِ قِطعَة مِن شِعر، تَمَامُهُ: (وَلَا لِلِمَا بهمْ أَبَداً دَوَاءُ)، يَعني: لَيْسَ لِلْمرض الّذي بِهَؤُلَاءِ دَوَاءٌ. (**والشّاهد**): في تَكرَارِ اللّامِ وحدهَا، مِن (لِلِمَا) قَبل مَجِيء مَا يَتَّصِلُ بِاللّام؛ لأَنَّهُ كانَ اللّازِم أنْ يقول: (وَلَا لمَا بِهِم، لمَا بِهِم). وَهَذَا وَجْهُ الأَشَذِّيَّة.

(**قوله: كنعم وكبلى**) نعم: حرف تصديقٍ للمخبر وإعلام للمستخبر ووعد للطالب. وبمعنى نعم: جير وأجل وإي: كما في (المغني) وأما بلى فلا تقع باطراد إلا بعد النفي مجرداً، نحو: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ قُلْ بَلَىٰ﴾ [التغابن: ٧] أو مقروناً باستفهام حقيقي، كأن يقال: أليس زيد بقائم؟ فتقول: بلى، أو توبيخي، نحو: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم بَلَىٰ﴾ [الزخرف: ٨٠] أو تقريري، نحو: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] أجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى رعياً للفظه وحده، هذا هو الأكثر. ويجوز عند أمن اللبس أن يجاب بنعم رعياً لمعنى الهمزة، والنفي الذي هو إيجاب، ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول أحدٍ، ولا الاستثناء المفرغ، فلا يقال: أليس أحد في الدار، ولا أليس في الدار إلا زيد، ولهذا نازع جماعة كالسّهيلي، فيما حكى عن ابن عباس في الآية: أنهم لو قالوا: نعم لكفروا. نعم لو أجيب: ألست بربكم بنعم لم يكف في الإقرار لاحتماله غير المراد، ولهذا لا يدخل في الإسلام بلا إله إلا الله، برفع إله لاحتمال نفي الوحدة، كذا في (المغني). وإنما كان التقرير مع النفي إيجاباً؛ لأن الهمزة للنفي، ونفي النفي إيجاب؛ ولأن غرض المتكلم تقريرُ المخاطبِ بالإيجاب. وحاصل المقام أن قام زيد، تصديقه نعم، وتكذيبه لا، وتمتنع بلى؛ لعدم النفي، وما قام زيد، تصديقه نعم، وتكذيبه بلى، وتمتنع لا؛ لأنها لنفي الإثبات لا لنفي النفي، وأقام زيد كقام زيد، فإن أثبت القيام، قلت: نعم، وإن نفيته قلت: لا، ويمتنع بلى، وألم يقم زيد، كلم يقم زيد، فإن أثبت القيام قلت: بلى، ويمتنع لا، وإن نفيته قلت: نعم، لكن إن كان الاستفهامُ تقريرياً، وأمن اللبس، جاز لك أن تثبت بنعم، كما مرَّ، فعلم أن بلى لا تأتي إلا بعد نفي، وأن لا لا تأتي إلا بعد إيجاب، وأن نعم تأتي بعدهما، قاله في (المغني). (صبان).

(**قوله: فيجوز... إلخ**) كَقَولِك ـ في جوَابِ مَن سَألكَ: أتَنصر زَيْداً ـ: (نَعَمْ، نعمْ) أَوْ (لَا، لَا) أو (بَلَى، بَلَى).

وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذِي قَدِ انْفَصَلْ أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ

(وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذي قَدِ انْفَصَلْ أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ) مَرْفُوعاً أَوْ غَيْرَهُ، ....

أبو طالب

(قوله: ومررت بك أنت) وحمل على ذلك قول النَّبي ﷺ: «لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك» وما خطر ببالي هو أن أنت مبتدأ خبره ما بعده، وما مصدريَّة.

والمعنى: أنت كائن كثنائِك الذي أثنيت على نفسك، أي: مطابق له في عدم التناهي، ولست كثنائنا عليك، فإن ثناءَنا ثناء متناهٍ، قاصر عن نعوتك اللامتناهية؛ التي تقتضي ثناء غير متناهٍ، أو المعنى: أنت كمدلول ثنائك على نفسِك، فإن عظم الحمد بكل مرتبةٍ يدلُّ على عظم المحمودِ بتلك المرتبةِ. وتعدد طرفي التَّشبيه، باعتبار تعددِ المفهومِ. ويحتمل أن يكون ما اسمية بتقديرِ ضميرٍ على كلا المعنيين. فافهم.

الناصية

(قوله: وَمُضْمَرَ الرَّفْعِ الَّذي... إلخ) أي: إن كان المؤكد ضميراً منفصلاً مرفوعاً، جاز أن يؤكد به كل ضمير متصل، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

ومُضْمَرَ الرَّفْعِ الذي قَدِ انْفَصَلْ أَكِّدْ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلْ

(نحو: أحسنت أنت وأكرمتك أنت ومررتُ بك أنت)، فيقع ضمير الرفع توكيداً لجميع الضَّمائر المتصلة، وإن اختلف الموضع، ووجه ذلك: أن الضَّمير المتصل أصله للمرفوع دون المنصوب والمجرور؛ لأن أول أحوال الاسم الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ، فلم يكن بدٌّ من انفصال ضميره، وأما المنصوبُ والمجرور فلا بد لهما من لفظ يعمل فيهما، فيتصلان به، فإذا احتجنا إلى توكيدِهما لتحقيقِ الفعلِ الثابت للشيء بعينه، دون من يقوم مقامه، أو يشبهه، احتجنا إلى ضميرٍ منفصل، ولا ضمير منفصل في الأصل إلا ضمير الرَّفع، فاستعملناه في الجميع، كما اشترك الجميع في نا، نحو: قمنا وأكرمنا وغلامنا، وهو القياس؛ لأن أصل الضمائر أن تأتي على لفظٍ واحد كالأسماء الظاهرة، هذا تعليل السيرافي، وبقي عليه أن يقول: واستعيروا المرفوع للمنصوب، والمخفوض في حالةِ التبعية؛ إذ المرفوع لا يتبع المنصوب ولا المخفوض (تصريح).

(قوله: أكد به كل ضمير اتصل) لكن على وجهِ استعارته في توكيدِ ضمير النَّصب والجرِّ والتوكيد في الكلِّ لفظي بالمرادف، وسكت المصنف عن توكيدِ المنفصلِ المرفوعِ، أو المنصوب بمنفصل مرفوع. وينبغي أن لا يتوقف في جوازِ الأول. ومقتضى منع الثاني أنه لا يجوز: إياك أنت أكرمت، وما أكرمت إلا إياك أنت. وفي المعنى: أنت من نحو: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٢٧﴾﴾ [البقرة: ١٢٧] يصح كونه فصلاً، أو توكيداً، أو مبتدأ، والأول أرجح، فالثاني (صبان).

نَحو: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البَقَرَة: ٣٥] و«قُمْتَ أَنْتَ» و«أَكْرَمْتُكَ أَنْتَ» و«مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ».

أبو طالب

. . . .

الناصية

(قوله: نَحو: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [الأعراف: ١٩]. . . إلخ). **الشَّاهد**: في (أنت) الذي هو ضمير مرفوع منفصِل، صارَ تأكيداً للضَّميرِ المَرفوعِ المستترِ في (اسْكنْ) مِن الْمثالِ الأولِ، ولِلتَّاءِ مِن (قُمْتَ) وهي مَرفوعة في المِثالِ الثَّاني، ولِلْكَاف من (أَكْرَمْتُكَ) وهي منصوبة لكونها مفعولاً، ولِلْكَافِ مِن (بِك) وهي مجرورة بِالْبَاءِ.

الْعَطْفُ

ٱلْـعَـطْـفُ إِمَّـا ذُو بَـيَـانٍ أَوْ نَـسَـقْ ... وَٱلْـغَـرَضُ ٱلْآنَ بَـيَـانُ مَـا سَـبَـقْ

فَـذُو ٱلْـبَـيَـانِ تَـابِـعٌ شِـبْـهُ الـصِّـفَـهْ ... حَـقِـيـقَـةُ ٱلْـقَـصْـدِ بِـهِ مُـنْـكَـشِـفَـهْ

الثالث من التوابع: العطف

(ٱلْعَطْفُ إِمَّا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقْ، وَالْغَرَضُ الآنَ بَيَانُ ما سَبَقْ، فَذُو الْبَيَانِ ....

أبو طالب ________________________________

....

الناصية ________________________________

(قوله: العطف) هو لغة الرجوع إلى الشيء بعد الانصرافِ عنه. وسمي هذا التابع عطف البيان؛ لأن المتكلم رجع إلى الأولِ، فأوضحه به، وفي (التصريح): هو في الأصل مصدر عطفت الشَّيء؛ إذا ثنيته، وعطف الفارس على قرنه؛ إذا التفت به، (وهو) في الاصطلاح ضربان: (عطف نسق) بحرف (وسيأتي) في باب بعد هذا (وعطف بيان) بغير حرف، وإليهما أشار النَّاظم بقوله:

الـعَـطْـفُ إمـا ذو بـيـانٍ أو نـسـق ... .

والكلام الآن في عطف البيان، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

.... والـغـرضُ الآن بـيـانُ مـا سـبـق

وسمي بياناً؛ لأنه تكرار للأول بمرادفه لزيادة البيان، فكأنك عطفته على نفسه.

(قوله: **بَيَانُ مَا سَبَق**) أي: في البيتِ، وهو عَطفُ البَيَان.

(قوله: **فَذُو الْبَيَانِ**) هو التَّابع المشبه للصفة في توضيح متبوعهِ، إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان (نكرة) هذا معنى قول النظم:

فَـذُو الـبـيـانِ تـابـعٌ شِـبْـهُ الـصِّـفَـهْ ... حَـقِـيـقـة الـقَـصْـدِ بـهِ مُـنْـكَـشِـفَـهْ

فخرج بالمشبه للصفة النَّعت؛ لأن المشبه بالشيء غير ذلك الشَّيء، فكأنه قال: تابع غير صفة، وخرج بذكر الإيضاح والتَّخصيص التوكيد والنسق والبدل، (والأول): وهو إيضاح المعرفةِ (متفق عليه) عند البصريين والكوفيين (كقوله:

أقـسـمَ بـالـلـهِ أبـو حـفـصٍ عُـمَـرْ ... مـا مَـسَّـهـا مـن نـقـبٍ ولا دبـرْ

فعمر عطف بيان على أبي حفص للإيضاح، وتقدم في باب العلم شرح هذا البيت، وسبب إنشاده، وقصة قائله مع سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه. (والثاني: وهو تخصيص النَّكرة نفاه جمهور البصريين، و(أثبته الكوفيون وجماعة) من البصريين، منهم الفارسي وابن جني، وجماعة من المتأخرين منهم الزمخشري وابن عصفور وابن مالك وولده، وأشار إليه في النظم بقوله:

وَقَـدْ يَـكُـونَـانِ مُـنَـكَّـرَيْـنِ ... كَـمَـا يَـكُـونَـانِ مُـعَـرَّفَـيْـنِ

تابعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ) ....

أبو طالب______________________________

....

الناصية______________________________

(وجوّزوا أن يكون منه) أي: من عطف البيان للنكرةِ ﴿أَوْ كَفَّـٰرَةٌ طَعَامُ مَسَـٰكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥] فيمن نوَّن كفارة، فطعام مساكين عطف بيانٍ على كفارةٍ، ونحو: ﴿مِن مَّآءٍ صَكِدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦] فصديد عطف بيان على ماء، (والباقون) من البصريين وغيرهم، (يوجبون في ذلك البدلية) بدل كلٍّ من كلٍّ، (ويخصون عطف البيان بالمعارف) محتجين بأن البيان بيان كاسمهِ، والنكرة مجهولة، والمجهول لا يبين المجهول، ودفع بأن بعض النَّكرات قد يكون أخصَّ من بعض، والأخص يبين غير الأخص... (تصريح).

(قوله: **تَابعٌ... إلخ**) أي: كالنعت، يوافق متبوعه في أربعة من عشرة أوجه الإعراب الثلاثة، وهي الرَّفع، والنَّصب، والجر، (والإفراد، والتذكير، والتنكير، وفروعهن) ففرع الإفراد التَّثنية والجمع، وفرع التذكير التأنيث، وفرع التنكير التعريف، تقول: جاءني محمد أبو سهل، فأبو سهل مرفوعٌ، والرفع واحد من ثلاثة، وهي الرفع والنصب والجر، ومفرد والإفراد واحد من ثلاثة أيضاً وهي الإفراد والتثنية والجمع، ومذكر والتذكير واحد من اثنين وهما التَّذكير والتأنيث، ومنكر والتنكير واحد من اثنين أيضاً، وهما التنكير والتعريف، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

فَـأَوْلِـيَـنْـهُ مِـنْ وِفَـاقِ الأَوَّلِ   مَـا مِـنْ وِفَـاقِ الأَوَّلِ الـنَّـعْـتُ وَلِـي

(وقول الزمخشري: إن ﴿مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧] عطف بيان على ﴿ءَايَـٰتٌۢ بَيِّنَـٰتٌ﴾ [آل عمران: ٩٧] مخالف لإجماعهم؛ لأن البصريين والكوفيين أجمعوا على أنَّ النكرةَ لا تبين بالمعرفة، وجمع المؤنث لا يبين بالمفرد المذكر، ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأنهم نصوا على أن المبدل منه إذا كان متعدداً، وكان البدل غير وافٍ بالعدة تعين القطع، وإنما التَّقدير: منها مقام إبراهيم، أو بعضها مقام إبراهيم، فهو مبتدأ أو خبر مبتدأ (وقوله) أي: الزَّمخشري (وقول الجرجاني: يشترط) في عطفِ البيان (كونه أوضح) وأخصَّ (من متبوعه، مخالفٌ لقول سيبويه في: يا هذا ذا الجمة أن ذا الجمة عطف بيانٍ) على هذا (مع أن الإشارة أوضح) وأخص (من المضاف إلى ذي الأداة)؛ لأن تخصيص الإشارة زائد على تخصيصِ ذي الأداة، ومخالف للقياس أيضاً؛ لأن عطف البيان في الجامدِ بمنزلة النعت في المشتقِّ، ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاقٍ، فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيانِ، قاله الشَّارح، نعم، ولو قيل: يشترط في عطفِ البيانِ أن يكون أجلى من المعطوفِ عليه، لكان مذهباً؛ لأن الجلي يبين الخفي (تصريح).

(قوله: **شبه الصفة**) أي: في الإيضاح والتَّخصيصِ وغيرهما، فقد جاء للمدح على ما في (الكشاف): أن البيت الحرامَ عطفُ بيانٍ للكعبة على جهة المدحِ، لا على جهة التَّوضيح، وللتأكيد على ما ذهب إليه بعضهم في:

فَـأَوْلِـيَـنْـهُ مِـنْ وِفَـاقِ الأَوَّلِ   مَـا مِـنْ وِفَـاقِ ٱلأَوَّلِ الـنَّـعْـتُ وَلِـي

فِي أنَّ (حَقِيقَة الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ) لكِنَّهُ مُخَالِفٌ لَها في أَنَّهُ لا يَكونُ مُشتقّاً ولا مُؤَوَّلاً (فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفاقِ ٱلْأَوَّلِ) أيِ: المَتبُوع (ما مِنْ وِفاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِيَ) مِن تَذْكيرِ وَإفْرادٍ وَغَيْرِ ذلِكَ.

أبو طالب

(**قوله: في أن حقيقة القصد**) أي: قصد المتكلِّم، فإنه إذا أريد بزيد زيد المسمَّى بأبي عبد الله، فلا ينكشف قصده إلا بذكر العطفِ، كما مرَّ في النَّعت.

(**قوله: وغير ذلك**) المرادُ بالغيرِ التأنيث، والتثنية، والجمع، والإعراب، مما ذكرنا لكان له وجهٌ باعتبارِ أن الإعرابَ مفهوم من قوله: في أول التوابع يتبع في الإعراب الأسماء الأول.

الناصية

يـا نَـصْـرُ نَـصْـرٌ نَـصْـراً

لكن في (الهمع) عن المصنف، أن الأولى جعله توكيداً لفظياً، قال: لأن حق عطف البيان أن يكون للأول به زيادة بيانٍ، ومجردُ تكريرِ اللفظِ لا يحصلُ به ذلك.

(**قوله: في أنَّ حقيقة الْقَصْدِ... إلخ**) فكمَا أنَّ حَقيقة قصدِ المتكلِّم لا تَظهرُ إلَّا بِذِكر الصِّفةِ، كذَلكَ حَقيقة قَصدِهِ لَا تَنكشِفُ إلّا بِذِكر عَطفِ الْبَيَان. (شيرازي).

(**قوله: حقيقة القصد... إلخ**) أي: الأصل فيه ذلك فلا يردُ عطف البيانِ الذي للمدح ونحوه (صبان).

(**قوله: في أنَّهُ لا يَكونُ مُشتقّاً وَلَا مُؤَوَّلاً**) فَنحو: «جَاءَ زَيدٌ الْعَالِمُ» لَيسَ (العَالِمُ) عَطف بَيان؛ لأنَّه مُشتق، ونَحو: (جَاءَ زَيد ذَا) لَيسَ (ذَا) عَطف بَيانٍ؛ لأنَّه مُؤَوَّلٌ بِالْمشتقِّ، فإن (ذَا) تَأْوِيلُهُ: (الْمُشَارُ إلَيه) ولَفْظَةُ (الْمُشَار) مُشتقٌ، وإنَّما (العَالِمُ، و(ذَا) صِفتَانِ لِـ (زيد). (شيرازي).

(**قوله: فَأَوْلِيَنْهُ**) من (وَلِيَ) بِمَعنى: (تَبع) والضميرُ في (أَوْلِيَنْهُ) رَاجع إلى عَطفِ البيان، ومعنى البيت: اجْعَل عَطفَ البيانِ تَابِعاً ـ مِن جِهَةِ مُوافَقَتِهِ مَعَ الاسم الأول ـ في كلِّ ما كَانَ النعتُ يَتبعُ الاسمَ الأوَّل مَنعوته ـ، فكما أَنَّ النَّعتَ كَانَ يوافِق مع الاسم الأَوَّلِ في أَربعةِ أمورٍ مِن عَشرة، كذَلك عَطفُ الْبَيَانِ يَجِب أَنْ يُوافق الاسمَ الأوَّل، في أَرْبَعَة مِن عَشرة، كما مر. وفي (الدشتي): (من) للبيان، أي: اعط عطفَ البيانِ من موافقة متبوعِه ما أعطيت النَّعت من وفاق متبوعه، وهو أربعة من عشرة فواحداً من التَّذكير والتأنيث، وواحداً من الإفرادِ والتثنية والجمع، وواحداً من التَّعريف والتنكير، وواحداً من الرَّفع والنَّصب والجرّ.

(**قوله: فأولينه... إلخ**) تفريع على قولهِ: شبه الصفة. وفي نفسي من عبارته شيء؛ لأنه إن جعل قوله أولاً من وفاق الأول بياناً لما مقدماً عليه استغنى عن قوله ثانياً: من وفاق الأول، وإن جعل قوله ثانياً بياناً لما استغني عن قوله: أولاً، فعلى كل حال في كلامه تكرار (صبان).

(**قوله: النعت**) أي: الحقيقي؛ لأنه يجب في البيانِ أن يكون كالمبين في الإفرادِ والتَّذكيرِ، وفروعهما كالنَّعت الحقيقي، بخلاف النعت السَّببي كما مرَّ. (صبان).

فَـقَـدْ يَـكُـونَـانِ مُـنَـكَّـرَيْـنِ كَـمَـا يَـكُـونَـانِ مُـعَـرَّفَـيْـنِ

إذا عَلِمتَ ذلك (فَقَدْ يَكُونانِ) أي الْعَطفُ ومَتبوعُه (مُنَكَّرَيْنِ) نَحو: «اِسْقِنِي شِرْباً حَلِيباً» (كَما يَكُونانِ مُعَرَّفَيْنِ) نَحو: ﴿نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [النازعات: ١٦]، وأَشارَ بِإتيانِهِ بِكافِ التَّشبيهِ الْمُفهمةِ ....

أبو طالب

(قوله: نحو اسْقِني شرباً حليباً) أي: مشروباً، فإن قلت: الحليب وصف، فإنه بمعنى المحلوب، فكيف يكون عطف بيان، **قلت**: أصله كما قلت، لكن غلب عليه الاسمية، وجعل اسماً للبن فصار جامداً.

الناصية

(قوله: النَّعْتُ وَلِي) وذلك أربعة من عشرة: أوجه الإعرابِ الثلاثةِ، والإفرادِ، والتَّذكيرِ، والتَّنكير، وفروعهن. وأما قول الزمخشري: إن ﴿مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧] عطفُ بيانٍ على ﴿ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٩٧] فمخالف لإجماعهم. وقوله: وقول الجرجاني: يشترط كونه أوضح من متبوعِه، فمخالف لقول سيبويه في: يا هذا ذا الجمة، إن ذا الجمة عطف بيان مع أن الإشارة أوضح من المضافِ إلى ذي الأداة. وإذا كان له مع متبوعه ما للنعت مع منعوته. وقد مر مراراً.

(قوله: فَقَدْ يَكُونَان، أي: الْعَطفُ ومَتبوعُه... إلخ) لأن النَّكرة تقبل التخصيص بالجامد، كما تقبل المعرفة التوضيح به، نحو: لبست ثوباً جبة، وهذا مذهب الكوفيين والفارسي وابن جني والزمخشري وابن عصفور، وجوزوا أن يكون منه: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥] فيمن نون كفارة، ونحو: ﴿مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴿١٦﴾﴾ [إبراهيم: ١٦]. وذهب غير هؤلاء إلى المنعِ، وأوجبوا فيما سبق البدلية، ويخصون عطفَ البيانِ بالمعارف. قال ابن عصفورٍ: وإليه ذهب أكثر النحويين. وزعم الشَّلوبين أنه مذهب البصريين. قال النَّاظم: ولم أجد هذا النَّقل من غير جهته. وقال الشَّارح: ليس قول من منع بشيء. وقيلَ: يختصُّ عطف البيان بالعلم اسماً أو كنية أو لقباً (صبان).

(قوله: فقد يكونان... إلخ) أتى به مع علمه مما قبله رداً على المخالفِ (صبان).

(قوله: اسْقِني شِرْباً حَليباً) (الشرب) بِكسرِ الشينِ بِمَعنى: الشَّربة، أيْ: اسْقِني شِربة تكون تِلكَ الشَّربةُ حليباً، فـ (حَليباً) عَطفُ بيانٍ لِـ (شرباً) وكِلاهُمَا نَكِرَتَان.

(قوله: نَحو «ذَكَرْتُ الله... إلخ» (الشَّاهد) في (الوَادِ) و(المُقدَّس) كلاهُمَا مُعَرَّفَتَانِ بِأَلْ، والثَّاني: عَطفُ بَيانٍ لِلأوّل هذا. وفي (الدشتي): فطوى بيان للمقدّس، وهما معرفتان المعطوف بالعلميّة والمعطوف عليه بأل، والتبس الأمرُ على بعضِ الأساطينِ من الشّراح؛ حيث توهّم أن المقدّس عطف بيان للوادي، وغفل من أن عطفَ البيانِ لا يكون مشتقاً، ولا مؤولاً، كما مرَّ من الشَّارح قبل أسطرٍ.

لِلْقِياسِ الشَّبَهِي، بَلِ الأَوْلَوِيِّ - لِأَنَّ احْتِياجَ النَّكرةِ إلى الْبَيانِ أَشَدُّ مِن غَيرِها - إلى خِلافِ مَن مَنَعَ إتْيانَهُما نَكِرَتَيْنِ كالزَّمَخْشَرِي، أَوْ ذَهَبَ إلى اشْتِراطِ زِيادَةِ تَخْصِيصِهِ.

أبو طالب

(قوله: للقياس الشبهي، بل الأولوي) أقول: لا بد في القياس والتشبيه بأن يكون وجه الشبه في المشبه به أشهر من ثبوته في المشبه، سواء كان أقوى من ثبوتِه في المشبه، أو مساوياً معه، أو أضعف، فعلى الأولين القياس الشبهي، وعلى الأخير هو القياس الأولوي، كما فيما نحن فيه، فإن جواز كون عطف البيان مع متبوعه معرفة أشهر، وجواز كونهما نكرتين أقوى؛ لأن النَّكرة أحوج إلى البيانِ.

الناصية

(قوله: لِلقياس الشَّبهي... إلخ) القياس: إعطاء حكم شيء لشيء آخر لمشابهتهما في علّة الحكم، وهو على قسمين شبهيّ وأولويّ؛ إذ قد تكون العلّة في المشبه أقوى من المشبه به فأولويٌّ، وقد يكون مساوياً معه فشبهيٌّ.

مثلاً: إذا ورد دليل على أن الخمر نجس؛ لأنه مسكر، وكان مائع غير الخمر مسكراً بمقدارِ إسكار الخمرِ، فيقاس على الخمرِ، ويقال: هذا المائع نجس، كما أنّ الخمرَ نجس؛ لكونه مثل الخمر في الإسكار، فهذا قياس شبهيّ، وأمّا إذا كان الإسكار في ذلك المائع أشدَّ من الإسكارِ في الخمرِ فالقياس أولويّ، وهو أقوى دليلاً من الشبهيّ.

ففيما نحن فيه نعلم أنّ عطف البيان إنّما يؤتى به لبيان المعطوف عليه وإيضاحه، وعطف البيان في المعرفةِ مسلم عند النُّحاة، وأما النَّكرة، وإن لم يرد من أقوال النُّحاةِ دليلٌ على مجيئه عطف بيان، إلّا أنّ قياسه على المعرفةِ دليل عليه.

فاستدلّ المصنف بهذا الدليل لمجيء النَّكرة عطف بيان لتشبيهه النَّكرة بالمعرفة، وفي هذا إشارة إلى خلاف من منع من إتيان عطفِ البيانِ ومعطوفه نكرتين كالزمخشري، أو خلاف من أجاز عطف البيان في النكرة، لكن بشرط أن يكونَ في المعطوف زيادة تخصيص للمعطوف عليه.

فدفع الخلافين بدليل القياس، وحاصله: أنه لا معنى لإتيان المعرفةِ بياناً، ولا نجوّز ذلك في النكرة مع أن العلّة موجودة في النَّكرة. (دشتي).

(قوله: مَن مَنَعَ إتْيَانَهُمَا) أي: المعطوف والمعطوف عليه.

(قوله: كالزَّمَخْشَري) ذَهَبَ الجُرجَاني: إلى أنّه يَجوزُ إتْيانُ عَطفِ بَيَانٍ نكرة، لِنكرةٍ أخرى إذَا كانَ عطفُ البيانِ مُوجِباً لزيادَةِ تَخصِيصهِ مِثل (لَبِستُ ثَوْباً جُبَّةً)، فـ (جُبَّةً) عَطف بَيان لِـ (ثَوْباً)، ومُوجِبٌ لِزيادَةِ تَخصيص الثَّوْب.

(قوله: إلى اشْتِرَاطِ زِيَادَةِ تَخْصِيصِهِ) نحو: جاءني إنسان رجل.

وَصَــالِــحــاً لِــبَــدَلِــيَّــةٍ يُــرَى   فِــي غَــيْــرِ نَــحْــوِ يَــا غُــلَامُ يَــعْــمُــرا

فائدة: جَعَلَ أكثرُ النَّحويِّينَ التَّابعَ الْمُكرَّر به لَفظَ الْمتبوعِ كقولِهِ:

[إنِّــي وَأَسْــطَــارٍ سُــطِــرْنَ سَــطْــرا]   لَــقَــائِــلٌ يــا نَــصْــرُ نَــصْــرٌ نَــصْــرا

عَطْفَ بَيانٍ. قالَ المصنفُ: والأَوْلى عِندِي جَعلُهُ تَوْكِيداً لَفْظِيّاً، لِأَنَّ عَطفَ البَيانِ حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ لِلأَوَّلِ بِهِ زِيادَةُ وُضُوحٍ، وتكرير اللَّفظِ لا يَتَوَصَّلُ به إلى ذلِك.

(وَصالِحاً لِبَدَلِيَّةٍ يُرى) عَطفُ الْبَيانِ (فِي) جَميعِ المَسائِلِ (غَيرِ) مَسْأَلَتَيْنِ:

أبو طالب

(قوله: لقائل يا نصر نصر نصرا) أوله:

إنِّــي وأَسْــطَــارٍ سُــطِــرْنَ سَــطْــرا   ....

قيل: قاله رؤبة، وقيل: في الرواية في الثَّاني بالضادِ المعجمة، وفي الباقين بالمهملة، فالأول: هو نصر بن سيار أمير خراسان، والثَّاني: حاجب بن نصر، والثالث: مصدر لمحذوف، أي: انصر نصراً فلا شاهد فيه؛ لأن الثاني من عطف النسق، أو بدلِ الغلط، وعلى كون المثلثة بالمهملة، فقيل: الثاني تأكيد لفظي، والثَّالث مصدر للدعاء كسُقياً ورعياً، وقيل: يجوز أن يكون الثاني عطف بيان أو بدلاً، والثالث عطف بيان لا بدلاً؛ لأن القافية بالنَّصبِ، فالأول مضموم لا محالة، والثاني مرفوع أو منصوب أو مضموم، والثالث منصوب لا غير، وأسطار: جمع سطر، وواوه للقسم، والباقي واضح.

الناصية

(قوله: لَفْظ الْمتبوع) لا معناه، فإن (نصر) التَّابع، أي: الثَّاني مصدر، والمتبوع علم لشخصٍ، فكأنه قال: يا نصر الذي هو نصر للناس نصراً، والثَّالثُ مطلق معمول لنصر الثَّاني، والمراد: أنه إذا كان التابع تكراراً للفظِ المتبوع دون معناه جعله أكثر النحويّين عطف بيانٍ، وأما إذا كان تكراراً لفظاً ومعنًى، فلا خلاف في أنه تأكيدٌ، فتدبّر.

(قوله: إنِّي وَأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْراً... إلخ) (المَعنى): قَسَماً بالأَسْطُرِ الّتي كُتِبَتْ كِتَابَةً (وهو كِنَايَةٌ عَن الْقُرآن الْحَكيم) لَقَائِلٌ: يَا نَصْرُ يَا نَصْرُ انْصُرْ نَصْراً. (الشاهد) في كون (نَصْر) الثَّاني عَطفَ بَيَانٍ لِنَصْر الأوَّل مِن لَفظه. و(نَصْراً) الأخير مَفعولٌ مُطلقٌ لِـ (انْصُر) مُقَدَّراً، أَيْ: انْصُر نَصْراً يَا نَصْرُ يَا نَصْرُ (شيرازي).

(قوله: وصالحاً لبدلية يرى) أشار بتعبيره بالصلاحية إلى ما صرح به في (التسهيل) من أن عطف البيان أولى من البدلِ، في غير المستثنيات؛ لأن الأصلَ في المتبوع أن لا يكون في نية الطَّرح، وأن لا يكون التابع كأنه من جملةٍ أخرى. ومال الدَّماميني إلى أولوية الإبدال معللاً بما لا ينهض، فانظره في حاشية شيخنا، وبقي قسم لا يؤخذ من كلامِهِ، وهو تعين الإبدال، نحو: يا عبد الله كرز

وَنَحْوِ بِشْرٍ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

الأُولى - أَنْ يَكونَ التابعُ مُفرَداً مُعرَباً والْمَتبوعُ مُنادى (**نَحْوَ: يا غلامُ يَعْمُرا**) فَيَجبُ في هذِهِ الحالَةِ كونُهُ عَطفَ بَيانٍ، ولا يَجُوزُ أَنْ يَكونَ بَدَلاً، لِأَنَّه لَوْ كانَ [بَدَلاً] لكانَ في تَقديره حَرفُ النِّداءِ، فَيَلْزَم ضَمُّهُ.

(وَ) **الثَّانيةُ** - أَنْ يكونَ المَعطوفُ خالِياً مِن لامِ التَّعريفِ وَالْمَعطُوفُ عَلَيه مُعَرَّفاً بِها مَجْرُوراً

أبو طالب

. . . .

الناصية

بالضمِّ، فالأقسام ثلاثة تعين الإبدال وتعين البيان، ورجحان أحدهما، وهو البيان عند غير الدَّماميني والإبدال عنده. وأما تساويهما فمنتف، وجعل البعض الأقسام أربعة، لعله باعتبار القولين في رجحانِ أحدهما، وفيه من التَّساهل ما لا يخفى. ثم جواز الأمرين على مقصدين، فإن قصدت بالحكمِ الأوَّل، وجعلت الثاني بياناً له، فهو عطف بيان، وإن قصدت بالحكم الثاني، وجعلت الأول كالتوطئة له فهو بدل (صبان).

(**قوله: يعمرا**) بضمِّ الميم وفتحها علم منقول من المضارعِ منصوب عطف بيان على محل غلام، وفي (الدشتي): فيعمر مفرد معرب، وغلام منادى مبني على الضَّمِّ؛ لكونه نكرة مقصودة.

(**قوله: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكونَ بَدَلاً**) أي: فيمتنع أن يكون بدلاً (نحو: هند قام زيد أخوها) فأخوها يتعين كونه عطف بيان على زيد، ولا يجوز أن يكون بدلاً منه؛ لأنه لا يصح الاستغناء عنه، لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبراً لهند؛ إذ الجملة الواقعة خبراً لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه، والرَّابط هنا، هو الضمير المضاف إليه الأخ الذي هو تابع لزيد، فلو أسقط لم يصحّ الكلام، فوجب أن يُعْرَبَ أخوها بياناً لا بدلاً؛ لأن البدل على نيةِ تكرارِ العاملِ، فكأنه من جملةٍ أخرى، فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط (تصريح).

(**قوله: لكَانَ في تَقديره حَرفُ النِّدَاءِ**)؛ لأن البدل في نيّة تكرار العاملِ، ولو تكرّر العامل وهو حرف النداء لصار يعمر مبنيّاً على الضّمّ؛ لأنه يصير بذلك منادى مفرد معرفة (دشتي).

(**قوله: فَيَلْزَم ضَمُّهُ**) أيْ: كان تقديره: (يا غلام يا يَعمرا) ومَجِيءُ حرفِ النداءِ عَلَى (يَعْمُرا) يُوجب ضمه؛ لأنَّ المُنَادى المفرد الْمَعرفة مبني على الضَّمِّ - وكون (يَعْمر).

(**قوله: أنْ يكونَ المَعطوفُ خَالِياً مِن لامِ التَّعريف**) أو امتنع (إحلاله محلَّ الأول، نحو: يا زيد الحارث) فالحارثُ يتعين كونه عطف بيان على زيد، ولا يجوز أن يكون بدلاً منه؛ لامتناع إحلاله محل الأول؛ إذ لو قيل يا الحارث لم يجز؛ لأن يا وأل لا يجتمعان هنا. (وقوله) وهو طالب بن أبي طالب:

بإضافَةِ صِفَةٍ مُقترنَةٍ بِها (نَحوِ بِشْرٍ) الّذي هو (تابعِ الْبَكْرِيّ) في قولِهِ:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٌ [عَلَيهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعا]

أبو طالب

(قوله: أنا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ) آخره:

.... عليه الطيرُ ترقُبهُ وُقُوعا

قاله المَرَّار الأسدي، وبشر هو بشر بن عمرو، وقد جرح ولم يعلم جارحه، فقال: المراد أنا ابن الذي ترك المنسوب إلى بكر، وهو بشر بن عمرو بحالة الجرح، بحيث تنتظر الطيور أن يموت عن قريب، ويقعن عليه ويأكلن لحمه، وعليه متعلِّق بوقوع مقدر.

الناصية

(أيا أخوينا عبد شَمْسٍ ونوفلا أعيذُكما باللهِ أن تُحدِثا حَرْبا

فعبد شمس ونوفل يتعيَّن كونهما معطوفين عطف بيانٍ على أخوينا، ويمتنع فيهما البدلية؛ لأنهما على تقديرِ البدليةِ يحلان محل أخوينا، فيكون التقدير: يا عبد شمس ونوفلاً بالنَّصب، وذلك لا يجوز؛ لأن المنادى إذا عطف عليه اسم مجرد من أل وجب أن يعطى ما يستحقه لو كان منادى، ونوفل لو كان منادى لقيل فيه: يا نوفلُ بالضمِّ، لا يا نوفلاً بالنَّصبِ.

(وقوله) وهو المرار الأسدي:

(أنا ابنُ التاركِ البَكْريِّ بِشْرٍ) عليهِ الطَّيرُ ترقُبُهُ وُقُوعا

فبشر يتعين كونه عطف بيانٍ على البكري، ولا يجوز أن يكون بدلاً منه؛ لأن البدل في نية إحلاله محل الأول، ولا يجوز أن يقال: أنا ابن التارك بِشر؛ لأن الصفة المقرونة بأل كالتارك لا تضاف إلا لما فيه أل كالبكري.... (تصريح).

(**قوله: مُقترنَةٍ بهَا**) أي: بلامِ التَّعريفِ.

(**قوله: نحو بشر الذي هو تابع البكري**) أي: من كل تركيب عطف فيه اسم خالٍ من أل على معرف بها مضاف إليه وصف محلًّى بها (صبان).

(**قوله: أَنَا ابنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٌ... إلخ**) قاله المرارُ الأسدي، من الوافرِ.

(**قوله: أنا**) ضميرُ منفصلٍ مبتدأ مبني على السُّكون في محلِّ رفعٍ، وابن خبره، والتارك أي: المُصَيِّر مضاف إليه، فهو اسم فاعل ففاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، يعود على موصوفٍ محذوف، أي: أنا ابن الرجل التارك، وهو مضافٌ، والبكري بفتحِ الباءِ الموحدة مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الأول، وهو نسبة على بكر بن وائلٍ بن قاسط: اسم لأبي قبيلة، وبشر بكسر الموحدة، أي: ابن عمرو، وكان قد جرح ولم يعلم جارحه، فأخبرهم الشَّاعر عنه بقوله: أنا ابن... إلخ، وهو معطوف على البكري عطف بيانٍ، والمعطوف على المجرورِ مجرور، ولا يصحُّ

فَيَجِبُ في هذه الحالةِ أَنْ يَكُونَ عَطْفاً (وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ) عِندَنا؛ لِأنّه حينئذٍ يكونُ في تَقديرِ إعادَةِ العامِلِ، فَيَلزمُ إضافَةُ الصفةِ المعرفةِ بِاللّامِ إلى الخالي عَنها، وهو غَيرُ جائِزٍ، كَما تَقَدَّم، وهو مَرْضِيٌّ عِندَ الفَرَّاءِ لِتَجْويزِهِ ما يَلزمُ عَلَيه، ....

أبو طالب

....

الناصية

أن يكون بدلاً منه؛ لأن البدل على نيةِ تكرارِ العاملِ، فيلزم أن يكون التَّقدير: أنا ابن التارك بشر، وهو لا يجوز؛ لأن الصفة إذا كانت بأل لا تضاف إلا إلى ما فيه أل كما هنا، أو ما أضيفت إلى ما فيه أل، نحو: قولك: زيد الضارب رأس الجاني. وعليه: جار ومجرور متعلِّق بمحذوف خبر مقدم، والطير مبتدأ مؤخر، أي: الطير واقفة عليه، وهي جمعُ طائرٍ كصحب وصاحب، وقيل: يطلق على الواحدِ والجمع، وجملة (عليه الطير) في محلٍّ نصب مفعولٍ ثانٍ لقوله: التارك؛ لأنَّ ترك من جملة ما ألحق بظن، فلذا تعدت إلى مفعولين، وجملة ترقبه، أي: تنتظره من الفعل والفاعل العائد على الطَّير، والمفعول العائد على بشرٍ حال من الضَّمير المستتر في خبر المبتدأ و(وقوعاً) مفعول لأجله حذف متعلقه، أي: ترقبه لأجل وقوعها عليه، أو حال منتظرة من فاعل ترقب، ويؤول بواقعة، ولا يصحُّ أن تجعل عليه متعلقاً بـ (وقوعاً)، وتجعل الطَّير مبتدأ، وجملة ترقبه خبراً؛ لأنه يلزم عليه تقديم معمول معمول الخبر الفعلي على المبتدأ، مع أنه لا يجوز ذلك عندهم، والذي رجحوا جوازه تقديم معمول الخبر الفعلي لا تقديم معمول معموله، أفاد ذلك كله العلامة الصَّبان.

(يعني): أنا ابن الرَّجل الشجاع الذي صير بشراً مجروحاً وملقى على الأرضِ، والطير واقفةٌ عليه، حال كونها تنتظر خروج روحه لأجل وقوعها عليه تأكل منه؛ لأنها لا تقع عليه ما دام حياً. **(والشاهد)** في قوله: بشر، حيث يتعيَّن فيه أن يكون عطفَ بيانٍ على البكري، ولا يجوز أن يكون بدلاً منه؛ لما مرَّ.

(قوله: أَنْ يَكُونَ) بشر. **(قوله: عَطْفاً)** أي: عطف بيان عن البكري، وليس ببدل؛ لأنه في حكم تنحية المبدل، فيكون التارك داخلاً على بشرٍ، ولا يجوز التَّارك بشر، كما لا يجوز الضَّارب زيد.

(قوله: وليس أن يبدل بالمرضي) راجعٌ للصورة الثانية، كما يشير إليه تعليل الشارح، وصرح به مع علمه مما قبله رداً على الفراءِ المجوز للإبدال (صبان).

(قوله: وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ) منه (بِالمَرْضِيِّ) لامتناعِ: أنا الضَّارب زيد. لما مرَّ من قوله: ووصل أل بذا المضاف... إلخ.

(قوله: كَمَا تَقَدَّم) في بابِ الإضافة.

(قوله: لِتَجْويزِهِ ما يَلزمُ عَلَيه) أي: لإجازته) إضافة الصِّفة المقرونة بأل إلى جميعِ المعارفِ، نحو: (الضارب زيد وليس) مذهبه (بمرضيٍّ) عند الجمهور، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

وصالحاً لبدليَّةٍ يرى ... في غير نحو يا غلام يَعْمرا

وقد تَقَدَّم تَأْيِيدُهُ.

تنبيه: اسْتَشكَلَ ابنُ هِشام في حاشيةِ التَّسهيلِ ما عَلَّلْنا به هاتَيْنِ الْمَسأَلَتَيْنِ بِأَنَّهم يَغْتَفِرُونَ في الثَّواني [أيِ: التَّوابع] ما لا يَغْتَفِرُونَ في الأَوائِلِ، وقد جَوَّزُوا في «إِنَّكَ أَنْتَ» كَوْنَ أَنْتَ تَأْكِيداً [لِلْكافِ] وكونه بَدَلاً، مَعَ أَنَّه لا يَجوزُ «إِنَّ أَنْتَ».

أبو طالب

....

الناصية

ونحو بشر تابع البكْرِي ... وليس أن يبدلَ بالمرضيِّ

هذا، وفي (الدشتي): الضَّمير يعود إلى تقديرِ إعادة العاملِ، يعني: لتجويزِ الفراءِ ما يلزم على هذا التَّقدير، وهو إضافة الصِّفة المعرَّفة باللام إلى الخالي عنها، وقد تقدم تأييد قول الفرّاء باستعمالِ الإمام الشافعي له في خطبته بقوله: (الجاعلنا) في باب الإضافة.

(قوله: وقد تَقَدَّم تَأْيِيدُهُ) في أَوَائِلِ بَاب الإضافَة في شَرْح قَوْلِ المُصنفِ:

أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي ... كَزَيْدٌ الضَّارِبُ رَأس الْجَانِي

مِنْ أَنَّ الفَرَّاءَ يُجَوِّزُ إِضَافَةَ مَا فيه (أَلْ) إلى المَعَارف كُلِّها، وأَنَّ الشافعي أَيَّدَ قَول الفَرَّاءِ حيثُ قَالَ: (الْجَاعِلُنَا) فَأَضافَ (الجاعلُ) مَعَ (أَلْ) إلى (نَا) الضَّمير. وهنا (بِشْر) عَلَمٌ، فَيجوزُ إضافَةُ (التَّارِك) الّذي مَعَ (أَلْ) إليه عَلَى مَذْهَب الفَرَّاءِ (شيرازي).

(قوله: بأَنَّهم يَغْتَفِرُونَ في الثَّواني... إلخ) يعني: عدم جواز إضافة الصِّفة المعرف باللام إلى الخالي عنه، إنما هو في الأوائل، أي: غير التوابع، وأما في الثواني، أي: التوابع فلا بأس، والدليل على أنهم جوّزوا في (إنّك أنت) أن يكون (أنت) بدلاً مع أنّه لا يجوز دخول إنّ على أنت (دشتي).

(قوله: مَعَ أنَّه لا يَجوزُ «إنَّ أَنْتَ») مَعَ أنَّ الْبَدَلية مَعنَاهَا: جَوازُ دُخُول (إنّ) على (أَنْتَ). هذا، وفي (يس). قال أبو سعيد عليّ بن مسعود في كتابه (المستوفى): أول ما يقال في: نعم الرجل زيد؛ إن زيداً بدلٌ من الرَّجلِ، ولا يلزم أن يجوز: نعم زيد. اهـ. وقال الفخر الرازي: وهذا الاستثناء مبني على أن المبدل منه في حكم الطرح والبدل، وهو المعتبر، ومذهب سيبويه المبدل منه ليس مهدراً بالكلية؛ لأنه قد يحتاج إليه لفرض آخر، كقولك: زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً، فلو ذهبت تهدر الأول لم يصح كلامك. اهـ. ويفترق البيانُ من البدلِ بوجوه، منها: أن البيانَ لا يقع ضميراً، ولا تابعاً لضميرٍ، ومنها: أنه لا يخالف متبوعه في التَّعريف والتَّنكير، ومنها: أنه لا يقعُ جملةً، ولا تابعاً لجملةٍ، ولا فعلاً، ولا تابعاً لفعل، ومنها: أنه ليس في نية إحلالهِ محلَّ الأولِ، وليس من جملة أخرى، وليس متبوعه في حكمِ الطَّرحِ بخلاف البدلِ في الجميع. اهـ. (تصريح).

عَطْفُ النَّسَقِ

القسمُ الثاني مِن قِسْمَيِ الْعَطفِ: عَطْفُ النَّسَق

وهو بِفَتْحِ السِّين: اسْمُ مَصْدَرِ «نَسَقْتُ الكَلامَ أنْسُقُهُ» أيْ: عَطَفْتُ بَعْضَهُ عَلى بَعْضٍ، وَالْمَصْدَرُ بِالتَّسْكين.

أبو طالب

. . . .

الناصية

(قوله: عطف النسق) أي: الْعَطْفُ بِالْحروف، وهو مبتدأ، و(تَالٍ): خبره المقدم، و(تالٍ بحرف) بمعنى مع والجارُ والمجرورُ متعلّق بتالٍ ومتبع صفة لتالٍ، والمعنى: عطف النَّسق تابع مع حرفٍ مُعْقِبٍ.

فتَالٍ بحرف يخرج التَّوابع الأُخر من النعت، والبيان، والبدلِ، سوى التَّابع الذي مع بعض الحروف كالنّعتِ في قولنا: جاءني زيد العالم؛ لأنّ العالم مع حرف التَّعريف، فأخرجه بقوله: متبع؛ لأنّ حرف التعريف ليس من الحروفِ المتبعةِ، أي: المعقبة لشيء عقيب شيء.

هذا، وفي (الصبان) تقدَّم معنى العطف، وأما النَّسق، فقال الفاكهي: اسم مصدر بمعنى اسم المفعول، يقال: نسقت الكلام أنسقه، عطفت بعضه على بعضٍ، والمصدر بالتَّسكين. اهـ.

والمعنى على هذا العطف الواقع في الكلامِ المعطوفِ بعضه على بعضٍ، وفي الفارضي أن النَّسق بالتحريكِ مصدرٌ، وقيل: النَّسق بمعنى الطَّريقة، والإضافة لأدنى ملابسةٍ، أي: عطفُ اللفظِ الذي جيء به على نسق الأولِ، وطريقته، وهو ثلاثةُ أقسامٍ:

أحدها: العطف على اللفظِ وهو الأصل، وشرطه إمكان توجُّه العامل، فلا يجوز في: ما جاءني من امرأة ولا زيد، جر زيد؛ لأن مِن الزائدة لا تعمل في معرفة.

الثاني: العطف على المحل، وشرطه إمكان ظهور المحل في الفصيح، فلا يجوز: مررت بزيد وعمراً بالنَّصبِ خلافاً لابن جني، وكون المحل بحقّ الأصالة، فلا يجوز هذا ضارب زيداً، وأخيه خلافاً للبغداديين، ووجود المحرز، أي: العامل الطلب للمحل على خلاف فيه تقدم بيانه، فلا يجوز إن زيداً وعمرٌو قائمان برفع عمرٍو. وقد يمتنع العطف على اللفظِ، وعلى المحل معاً، نحو: ما زيد قائماً لكن أو بل قاعد؛ لأن في العطفِ على اللفظِ إعمال ما، وفي الموجبِ وفي العطفِ على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ، فلم يوجد المحرز، والصَّواب الرَّفع على إضمار مبتدأ.

الثالث: العطف على التَّوهم، وشرطه صحة دخولِ العاملِ المتوهم، وأما كثرة دخوله فشرط للحسنِ، ولهذا حسن لست قائماً ولا قاعدٍ بالجرّ، ولم يحسن ما كنت قائماً ولا قاعدٍ بالجرِّ. والفرق بين القسمينِ الأخيرينِ: أن العامل في العطفِ على المحلِّ موجود دون أثره، والعامل في العطف على التَّوهم مفقود دون أثره.

تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ
فَالْعَطْفُ مُطْلَقاً بِوَاوٍ ثُمَّ فَا حَتَّى أَمَ اَوْ كَفِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا

(تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ) بِكَسْرِ الباءِ (عَطْفُ النَّسَقِ، كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقَ. فَالْعَطْفُ مُطْلَقاً) أَيْ: لَفْظاً ومَعْنًى ....

أبو طالب

(قوله: بكسر الباء) فيكون وصفاً لحرفٍ في موضعِ الوصفِ لقوله: تالٍ، والظَّرف مثل ما سبق، أو متعلِّق بقوله متبع، والباء للآلة. فافهم.

(قوله: مطلقاً) أي: بشرطِ عدم تقييده باللفظِ فقط، فهو قيد العدمِ.

والعطفُ اللفظي: التشريكُ في الإعرابِ، والمعنوي: التَّشريك في الحكمِ.

الناصية

(قوله: تَالٍ بحرف متبع عطف النسق) قال شيخنا: أي: معطوف النَّسق تالٍ مع حرفٍ متبعٍ. اهـ.
فأشار إلى أمورٍ ثلاثة لا تخفاك (صبان).

(قوله: بحرف) ولو تقديراً؛ لأن حذف العاطفِ جائزٌ عند المصنف نظماً ونثراً، وإن لم يكن المقام مقام سردِ الأعدادِ على ما أفاده البهوتي (صبان).

(قوله: متبع) أي: موضوع للإتباع، وهو تشريك الثاني مع الأول في عامله (غزّي) (صبان).

(قوله: كَاخْصُصْ بوُد وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَق) (الوُدّ): المحبة، و(الثَّنَاء): الْمَدْح. **(والشَّاهد)** في عَطْفِ (ثَنَاء) عَلَى (وُدّ) بِالْوَاو.

(قوله: مطلقاً) حال من الضَّمير في الخبر، أي: استقر حالة كونه مطلقاً عن التقييد باللفظِ، وفيه تقديم الحال على عاملها الظَّرفي، وهو جائز عند الأخفشِ والمصنف، ويجوز كونه حالاً من العطفِ على مذهب سيبويه (صبان).

(قوله: أي: لفظاً ومعنى) الحاصلُ أن حروفَ العطفِ المذكورة تسعة، وهي ثلاثةُ أقسام: ما يشرك في اللفظِ فقط دائماً، وهي ثلاثة: بل ولكن ولا؛ لاختلاف المتعاطفين فيه بالإثبات والنَّفي؛ إذ ما قبل بل ولكن منفيٌّ، وما بعدهما مثبت، ولا بالعكس. وما يشرك لفظاً ومعنى دائماً، وهو أربعة: الواو والفاء وثم وحتى. وما يشرك لفظاً فقط تارة، ولفظاً ومعنى تارة أخرى وهو أم وأو.
فإن قلت: الواو في عطفِ الجوار تشرك لفظاً فقط، قلت: هي مشركة في المعنى أيضاً قطعاً؛ لأن العطفَ في مثلِ ﴿وأَرْجُلِكم﴾ بالخفض، إنما هو على الوجوب، ولكنك ناسبت في الحركةِ بينه وبين ما قبله والإعراب مقدر؛ لاشتغال المحل بالحركة المناسبة. أفاده ابن هشامٍ (صبان).

(بِوَاوٍ) و(ثُمَّ) و(فاء) و(حَتّى) بِالإجْماعِ، ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: بِوَاوٍ) و(ثمَّ) و(فَا) و(حَتّى) و(أم) و(أوْ) فهذه السِّتة تشرك بين التابعِ والمتبوع لفظاً ومعنى. وهذا معنى قوله: مطلقاً (كَفِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا) وهذا ظاهر في الأربعةِ الأول. وأما أم وأو، فقال المصنف: أكثر النَّحويين على أنَّهما يشركان في اللفظِ لا في المعنى. والصَّحيح أنهما يشركان لفظاً ومعنًى، ما لم يقتضيا إضراباً؛ لأن القائل أزيد في الدار أم عمرو عالم بأن الذي في الدَّار أحدُ المذكورين وغير عالمٍ بتعيينه، فالذي بعد أم مساوٍ للذي قبلها في الصَّلاحيةِ لثبوت الاستقرارِ في الدارِ وانتفائه، وحصول المساواة إنما هو بأم. وكذلك «أو» مشركة لما قبلَها وما بعدها فيما يجاء بها لأجله من شك أو غيره. أما إذا اقتضيا إضراباً، فإنهما يشركان في اللفظِ فقط. و«إما» لم يُنَبِّهْ عليه؛ لأنه قليل؛ ولأن إطلاقه مقيد بما يأتي في كلامه، فلا اعتراض.

هذا، وفي (الدشتي): فإنَّ هذه الحروف كما تعطف لفظاً، أي: إعراباً كذلك تعطف معنى يضاً، بمعنى أنها تعطي للمعطوف حكم المعطوفِ عليه مثلاً الواو في قولنا: جاء زيد وعمرو، كما أنها تعطي لعمرو إعراب زيد، تعطيه حكم زيد، أي: المجيء أيضاً بخلاف لا العاطفة مثلاً، ففي قولنا: جاء زيد لا عمرو المجيء ثابت لزيد، ومنفي عن عمرو.

هذا، وفي (التصريح): أن هذه الحروف في اللفظ) بوجوه الإعرابِ، وفي المعنى إما مطلقاً) من غير قيد (وهو) أربعة (الواو، والفاء، وثم، وحتى) تقول: جاء القوم وزيداً، وفزيداً، وثم زيداً، وحتى زيد، فزيد شاركَ القوم في اللفظِ بالضَّمةِ، وفي المعنى وهو المجيء، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

فالعطف مطلقاً بواو ثم فا ... حتى ....

وذهب الكوفيون إلى أن حتى ليست بعاطفةٍ (وإما مقيداً) بقيد (وهو) اثنان أو وأم، فشرطهما في اقتضاء التشريكِ لفظاً ومعنى (أن لا يقتضيا إضراباً)؛ لأن القائلَ أزيد في الدار أم عمرو، عالم بأن الذي في الدار هو أحد المذكورين، وغير عالم بتعيينه، فالذي بعد أم مساو للذي قبلها في الصَّلاحية لثبوت الاستقرارِ في الدار، وانتقائه، وحصول المساواة إنما هو بواسطة أم فقد شركتهما في المعنى، كما شركتهما في اللفظِ، وكذلك أو مشركة ما بعدها لما قبلها، فيما يجاء بها لأجله من شكٍّ أو تخيير أو غيرهما، فإن اقتضيا إضراباً كانا مشركين في اللفظِ لا في المعنى، كما ذكره في (التسهيل) وسيأتي بيان ذلك.

وذهب الجمهور إلى أن أو وأم مشركان في اللفظِ لا في المعنى دائماً، والصحيح عند ابن مالك الأول ما تقدَّم من التعليلِ، قال الشاطبي: وأقول: لم يتوارد مع النَّحويين على قصد واحدٍ، فإن

وَأَتْبَعَتْ لَفْظاً فَحَسْبُ بَلْ وَلَا لَكِنْ كَلَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا

وكذا (أَمْ) و(أَوْ) عَلى الصَّواب (كَفِيكَ صِدْقٌ وَوَفا. وَأَتْبَعَتْ لَفْظاً فَحَسْبُ) أَيْ: لا مَعنًى ...

أبو طالب

(قوله: لا معنى إشارة) إلى أن المراد باللفظِ ليس ما يقابلُ التَّقدير، أو المحل، كما هو الشَّائع.

الناصية

النَّحويين إنما تكلموا على التَّشريك في معنى العاملِ المتقدِّم، ولا يشك أحدٌ أن معنى العامل في محلِّ النّزاع، إنما هو لأحدهما دون الآخر، لكن غير معين، وعدم التَّعيين لا يضرُّ في القصدِ، وابن مالك تكلَّم فيما يؤول إليه هذا الكلام إذا قصد المتكلِّم منه عدم التعيين، وعدم التعيين لمعنى العاملِ قد ساوى فيه ما قبل أو وأم ما بعدهما.

(قوله: وكذَا (أَمْ) و(أَوْ) عَلَى الصَّواب) اختلفوا في أنّ (أم وأو) عاطفان مطلقاً لفظاً ومعنى، أو لفظاً فقط، فذهب بعضهم ـ ومنهم المصنف، والشَّارح ـ إلى الأولِ؛ لأنّ زيداً وعمراً في قولنا: في الدار زيد وعمرو، وكذا قولنا: في الدار زيد أم عمرو متساويان عند المتكلِّم في صلاحيّة كونهما في الدار، وكذا في الشَّكِّ في تعيّن كل واحد منهما. وذهب بعض إلى الثَّاني، ودليلهم عدم اجتماعهما في الحكمِ عند المتكلِّم، ففي المثالِ يرى المتكلِّم أنه إن كان في الدار زيد فعمرو خارج عنها، وبالعكس فحكمُ المتبوعِ غير ثابتٍ للتابع. (دشتي).

(قوله: كفيك صدق ووفا) لا حاجة إليه بعد قولِه: كاخصص... إلخ.

(قوله: أَيْ: لَا مَعنًى) أي: دون المعنى، إما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله، وهو بل عند الجميع من النَّحويين، نحو: ما قام زيد، بل عمرو، (ولكن عند سيبويه وموافقيه) نحو: ما قام زيد لكن عمرو، ثم اختلف هؤلاء القائلون بأن لكن من حروف العطف على ثلاثة أقوالٍ: **أحدها**: أنها لا تكونُ عاطفة إلا إذا لم تدخلْ عليها الواو، وهو مذهب الفارسي، **والثَّاني**: أنها عاطفة، ولا تستعمل إلا بالواو الزَّائدة قبلها لزوماً، وصححه ابن عصفور، وزعم أن كلام سيبويه محمول عليه، **والثَّالث**: أنها عاطفة تقدمتها الواو أوْ لا، وهو مذهب ابن كيسان، وذهبَ يونس إلى أنها حرف استدراكٍ، وليست بعاطفة (وإما لكونه بالعكس) وهو أن ينفي عما بعده ما ثبت لما قبله، (وهو لا عند) النحاة (الجميع) نحو: جاء زيد لا عمرو (وليس عند البغداديين) كما نقله ابن عصفور، ونقله أبو جعفر النَّحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين، وجرى عليه في التَّسهيل (كقوله) وهو لبيد:

وإذا أُقْرِضْتَ قَرْضاً فاجْزِهِ وإنَّما يَجْزِي الفَتَى لَيْسَ الجَمَلْ

برفع الجمل عطفاً على الفتى، وخرجه المانعون على حذف خبر ليس للعلم به، والأصل: ليسه الجمل، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

فَـاعْـطِـفْ بِـوَا سَـابِـقـاً أَوْ لَاحِـقـا فِـي الْـحُـكْـمِ أَوْ مُـصَـاحِـباً مُـوَافِـقـا

(بَلْ) عِندَ سيبويه (ولا) و(لكِنْ) عِندَ الْجَميعِ، وَلَيس عِندَ الكوفِيِّينَ (كَلَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لكِنْ طَلا) أَيْ: وَلَد بَقَرِ وَحْشٍ.

(فَاعْطِفْ بِواوٍ سابقاً) في الْحُكم، ....

أبو طالب

(قوله: فاعطف بواو... إلخ). هذا إجماعي، كما توهم بعضُ النُّحاة؛ إذ من الكوفيين من ذهب إلى أنه للتَّرتيب، ويرد عليهم قوله تعالى، حاكياً عن منكري البعث: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [الجاثية: ٢٤] فإن المرادَ بالحياة في قوله: نحيا إنما الحياة الأولى، لا الثانية، وإلا لكان إقراراً بالبعث، وصار منافياً للحصر، وأجابوا عن هذه الآية، بأن المراد موت الآباء، وولادة الأبناء، ولا يخفى ما فيه، وأيضاً يرد عليهم الآيتان المذكورتان في الشرح. فإن أجابوا بأن المرادَ: الوحي

الناصية

واتـبـعـت لـفـظـاً فـحـسـب بـل ولا لـكـن ....

(تصريح). (قوله: بَلْ عِندَ سيبويه) لا خلاف بينهم في أنّ (بل) في النَّفي والنَّهي لعطف اللفظ فقط دون المعنى، وإنّما الخلاف فيما إذا وقعت في الإثبات والأمر، نحو: جاء زيد بل عمرو أو اضرب زيداً بل عمراً، فالأكثر على أنها للعطف لفظاً ومعنى، فإن المعنى: جاء زيد بل عمرو أيضاً جاء، واضرب زيداً بل عمراً أيضاً اضربه.

وقال سيبويه: إنها في الإثباتِ والأمر أيضاً للعطف اللفظي فقط، فإنها للإضراب، والإضراب رفع اليد عن الحكم السابق وإثباته للّاحق، فالمعطوف والمعطوف عليه ليسا مشتركين في الحكم (دشتي).

(قوله: وَلَيس عِندَ الكوفِيِّين) الخلاف في ليس في أنّها تستعمل للعطف أم لا، فذهب الكوفيون إلى جوازه، نحو: جاء زيد ليس عمرٌو برفع عمرو، ومنعه الآخرون، وقالوا: إنها لا تستعمل إلّا فعلاً ناسخاً للمبتدأ والخبر، وليس الخلاف في أنها لمطلق العطف، أو اللفظ فقط، كما يوهمه ظاهر العبارة (دشتي).

(قوله: لكِنْ طَلَا) والطلا: بفتح الطاء مقصوراً الولد من ذوات الظلف، وقيل: ولد بقر الوحش فقط، وأما الطلاء: بالكسر ممدوداً فالخمر، وأما المضموم فممدوده: الدم، ومقصوره: الأعناق، أو أصولها، جمع طلية أو طلاة، كذا في (القاموس) (صبان).

(قوله: فاعْطِفْ بواوٍ... إلخ) هذا معنى قولهم: الواو لمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب، وعدمه على الصحيح، خلافاً للفراء وهشام وثعلب من الكوفيين، وقطرب من البصريين في زعمهم أنها تفيد التَّرتيب، والتعبير بمطلق الجمع مساوٍ للتعبير بالجمع المطلق من حيث

نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦] (أَوْ لَاحِقاً فِي الْحُكْمِ) نحو: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٣] (أَوْ مُصاحِباً مُوافِقا) فيه، نحو: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥] (وَ) على هذا ....

أبو طالب

والإيحاء في عالم الأمر، فلا يخفى فساده، كما يظهر بالتأمل، ومما يرد عليهم ولا يمكنهم الفرار عنه، نحو: اصطفَّ هذا وابني.

(قوله: أو مصاحباً موافقاً) أي: مقارناً حكمه حكم المتبوع، متحداً حكمه حكمه.

الناصية

المعنى، ولا التفات لمن غاير بينهما، بالإطلاقِ والتقييدِ، وقد أطال النَّاس الاختلافَ في ذلك، حتى أفردوه بالتصنيفِ، وإذا ثبت أنها لمطلقِ الاجتماعِ في الحكمِ (فتعطف متأخراً في الحكم) على متقدِّم عليه، نحو ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦] فإبراهيمُ عطف على نوح عطف متأخر على متقدمٍ، (و) تعطف (متقدماً) في الحكمِ على متأخرٍ، نحو: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٣] فالذين معطوف على الكافِ مع إعادة الجارِّ عطف متقدم على متأخرٍ (و) تعطف (مصاحباً) للمعطوفِ عليه في الحكمِ، نحو: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥] فأصحاب السفينة معطوفٌ على الهاءِ عطف مصاحبٍ، وإلى ذلك يشير قول الناظم:

فَاعْطِفْ بِوَاوٍ لَاحِقاً أَوْ سَابِقا ... فِي الحُكْمِ أَوْ مُصَاحِباً مُوَافِقا

فهذه ثلاث مراتب، وهي مختلفة في الكثرةِ والقلة، فمجيئها للمصاحبة أكثر، وللترتيب كثير، ولعكسِ الترتيبِ قليل، فتكون عند الاحتمالِ والتجرد من القرائن للمعية بأرجحية، وللتأخر برجحان، وللتقديم بمرجوحيةٍ، هذا مراد (التَّسهيل)، وهو تحقيقٌ للواقعِ لا قولٌ ثالث.

(قوله: نَحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦]) فإنّ إرسال إبراهيمَ لاحق ومتأخر عن إرسالِ نوحٍ.

(قوله: نَحو: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٣]) فإنّ الوحي للذين من قبل رسول الله سابق، ومتقدّم على الوحي للرسول ﷺ (دشتي).

(قوله: نحو ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥]) فالمعطوف، أي: أصحابُ السَّفينة موافق للمعطوفِ عليه، وهو الضَّمير العائد إلى نوح في الإنجاء؛ لأنهم أنجوا في وقت واحد. (دشتي).

(قوله: وَعَلَى هَذَا) أي: على ما ذكر من أنّ الواو يعطف بها المصاحب الموافق، اختصَّ عطفُ التابعِ الذي لا يغني متبوعه بالواو؛ لأنّ الذي لا يغني متبوعه عنه، أي: يحتاج إلى مصاحب لمتبوعه، وليس في حروف العطف ما يصلح لعطفِ المصاحبِ غير الواو، فيختصّ عطفه بالواو لا

وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتْبُوعُهُ كَاصْطَفَّ هَذَا وَابْنِي

(أُخْصُصْ بِها عَطْفَ الّذِي لا يُغْنِي مَتْبُوعُهُ) عَنهُ كَفاعِلِ ما يَقْتَضِي الاشْتِراك ....

أبو طالب

(قوله: وعلى هذا اخصص) أي: اخصص الحكم المذكورَ بها بانياً إياه على هذا، أي: على اختصاص عطفِ المصاحبِ الموافقِ إياها، فالمبنيُّ عليه اختصاصِ العطفِ المذكورِ بها لا نفس العطف، ولم يعلم من السَّابق إلا نفس العطفِ، فلا موقع لهذا، فافهم.

(قوله: ما يقتضي الاشتراك) أي: سواء كان الاقتضاءُ لذاتِه كالاصطفافِ أو لنوعه كالتخاصمِ، وتمثيل الشارح إلى هذا.

الناصية

بغيره من العواطف (دشتي).

(قوله: واخصص بها... إلخ) قال الدَّماميني: يرد عليه أن أم المتصلة تشاركها في ذلك، نحو: سواء عليّ أقمت أم قعدت، فإنها عاطفة على ما لا يغني. اهـ. قال في (التصريح): أجيب عنه بأن هذا كلام منظور فيه إلى حالته الأصلية؛ إذ الأصل سواء عليَّ القيام والقعود. فالعاطف بطريق الأصالة إنما هو الواو، قاله الموضح في (الحواشي) اهـ. واعلم أن الواو تختصُّ بأحدٍ وعشرين حكماً، ذكر الناظم منها ثلاثة: عطف ما لا يغني متبوعه، وعطف السَّابق على اللاحقِ، عطف عامل حذف، وبقي معموله، ذكر هذا في قوله آخر الباب: وهي انفردت:

ـعطفِ عاملٍ مُزالٍ قد بقي معموله ....

الرابع: عطف سببي على أجنبي في الاشتغالِ، ونحوه، نحو: زيداً ضربت عمراً وأخاه، وزيد مررت بقومك وقومه. **الخامس**: عطف الشيء على مرادفه، نحو ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]. **السَّادس**: فصلها من معطوفها بظرفٍ أو عديله؛ نحو: ﴿وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ [يس: ٩] **السَّابع**: جواز تقديمها مع معطوفها في الضرورة، نحو:

جَمَعْتَ وفُحْشاً غِيْبَةً ونَمِيْمَةً ....

وقيل: لا تختص الواو بذلك، بل الفاء وثم وأو ولا كذلك. **الثَّامن**: جواز العطف على الجوارِ في الجرّ خاصة، نحو: ﴿وأرْجُلِكم﴾ في قراءة من جرَّ. **التَّاسع**: جواز حذفها إن أمن اللبس، كقوله: كيف أصبحت؟ كيف أمسيت؟. **العاشر**: إيلاؤها لا إذا عطفت مفرداً بعد نهي، نحو: ﴿وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ﴾ [المائدة: ٢] أو نفي ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾ [البقرة: ١٩٧]، أو مؤوّل بنفي، نحو: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة: ٧]. **الحادي عشر**: إيلاؤها إما مسبوقة بمثلها غالباً إذا عطفت مفرداً، نحو: ﴿إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ﴾ [مريم: ٧٥]. **الثَّاني عشر**: عطف النعوت المفرقة مع اجتماعِ منعوتِها، نحو: مررت برجلين كريم وبخيل. **الثَّالث عشر**: عطف العقدِ على النَّيف إذا وقعا دفعة كأحد

(كَاصْطَفَّ هذا وَابْنِي) ....

أبو طالب ______________________________

....

الناصية ______________________________

وعشرين، فإن تأخر وقوع العقد جاز أن تقول: قبضت ثلاثة فعشرين، أو ثم عشرين. **الرابع عشر**: عطفُ ما حقه التثنية أو الجمع، نحو: محمد ومحمد في يومٍ واحدٍ. **الخامس عشر**: عطفُ العامِّ على الخاصِّ، نحو: ﴿ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [إبراهيم: ٤١]. أما عطفُ الخاصِّ على العامِّ لمزية في الخاصِّ، فيشاركها فيه حتى، نحو: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب: ٧] الآية، ومات النَّاس حتى الأنبياء. ومثل العامِّ والخاصِّ الكل والجزء. **السَّادس عشر**: العطفُ التلقيني من المخاطبِ، نحو: ﴿قَالَ وَمَن كَفَرَ﴾ [البقرة: ١٢٦]. **السَّابع عشر**: اقترانها بلكن، نحو ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠]. **الثَّامن عشر، والتاسع عشر**: العطف في التحذير والإغراء، نحو: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [الشمس: ١٣] ونحو: المروءة والنجدة. **العشرون**: عطف أي على مثلها، نحو:

.... أيِّـــي وأيُّـــك فـــارس الأحـــزاب؟

الحادي والعشرون: صحة حكاية العلم بمن مع اتباعه بعلم آخر معطوف عليه بها، نحو: من (زيداً وعمراً) فإنهم شرطوا في حكاية العلمِ بمن أن لا يتبع إلا إذا كان التابع ابناً متصلاً بعلم، أو علماً معطوفاً بالواو، وعدَّ في (التصريح) من خصائص الواو عطف ما تضمنه الأول لمزية في المعطوفِ، نحو: ﴿حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨] فيه أن هذا عطف الخاص على العامِّ، ويشاركها فيه حتى كما ذكره بعد. وعدَّ أيضاً من خصائصها امتناع الحكاية بمن إذا اقترنت بها، فلا يقال: ومن زيداً بالنَّصبِ حكاية لمن قال: رأيت زيداً. وفيه أنهم أطلقوا العاطف؛ الذي اقترانه بمن يمنعُ الحكاية، ولم يقيدوه بالواوِ. هذا ملخص ما في حاشيةِ شيخنا. ومنه يعلم ما في كلامِ البعضِ من الخلل في غير موضعٍ، لكن ما تقدم من اختصاصها بعطف السابق على اللاحقِ يرد عليه أن حتى تشاركها في ذلك على الصَّحيح، نحو: مات كل أبٍ لي حتى آدم، كما سيأتي، وما تقدَّم من اختصاصِها بعطفِ عاملٍ حذف وبقي معموله، يرد عليه ما سيأتي أن الفاءَ تشاركها في ذلك، نحو: اشتريتُه بدرهم فصاعداً، وما تقدم من اختصاصها بجواز حذفِها خلاف ما في (التسهيل) من أن أو كالواو في ذلكَ، بل مال الدَّماميني إلى أن الفاء أيضاً كالواوِ في ذلك، كما سيأتي (صبان).

(**قوله: كَاصْطَفَّ هَذَا وابْنِي... إلخ**) واختصم زيد وعمرو، وتضارب زيد وعمرو، واصطف زيد وعمرو) وسواء زيد وعمرو (وجلست بين زيد وعمرو) فالمعطوف عليه في هذه الأمثلةِ، وهو زيد لا يُكتفى به، فلا يقال: اختصم زيد، وتضارب عمرو، واصطف زيد، وسواء زيد وجلست بين زيد (إذا لاختصام والتَّضارب والاصطفاف) والمساواة (والبينية من المعاني النسبية التي لا تقوم إلا

و«تَخاصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو».

أبو طالب

. . . .

الناصية

باثنين فصاعداً)، والواو لمطلق الجمع، فلذلك اختصت بها بخلاف غيرها من حروفِ العطفِ، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه . . . .

(ومن هنا) أي: من هذا المكان، وهو اختصاص الواو بذلك. (قال الأصمعي): بفتحِ الميمِ في قولِ امرئ القيس:

. . . . بِسِقْطِ اللِّوى بين الدَّخُول فَحَوْمَلِ

بالفاء في إحدى الروايتين (الصَّواب أن يقال: بين الدخول وحومل بالواوِ) على الروايةِ المشهورةِ، وهي القياس؛ لأن البينيةَ لا يعطف فيها بالفاء؛ لأنها تدلُّ على الترتيبِ. (وحجة الجماعة) السَّماع، واختلفوا في التخريج، فقال يعقوب بن السكيت: إنه على حذف مضاف، وإن التَّقدير: بين أهلِ الدخولِ فحوملٍ، قال خطاب المارديّ: إنه على اعتبار التعدد حكماً؛ لأن الدخولَ مكان يجوز أن يشتمل على أمكنةٍ متعددةٍ، كما تقول: قعدت بين الكوفة تريد بين دورها وأماكنها، وأن التقدير: بين أماكن الدخول، فأماكن حومل فهو بمنزلة اختصمَ الزَّيدون فالعمرون، إذا كان كل فريق منهم خصماً لصاحبه، قال: وهذا عندي أصحُّ من أن يجعل شاذاً، إذا ثبتت الرواية. اهـ. والدَّخول: بفتحِ الدالِ وحومل بفتح الحاء، موضعان، وسقط بكسر السين المهملة ما تساقط من الرمل، واللوى: بكسر اللازم والقصرِ رمل يعرج ويلتوي. فإن قلت: قد قدمت أن المساواةَ من المعاني النسبية التي لا يعطفُ فيها إلا بالواوِ، وقد جاء العطفُ فيها بأم، كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] قلت: أجيب عنه بأن هذا الكلام منظور فيه إلى حالته الأصلية؛ إذ الأصل سواء عليهم الإنذار وعدمه. فالعاطف بطريقِ الأصالةِ إنما هو الواو، قاله الموضح في (الحواشي)، وفي الدشتي: إنما مثل بمثالين؛ لأن اقتضاء الاشتراكِ قد يكون ذاتياً كالاصطفافِ؛ إذ لا يمكن حصول الصف بواحد، وقد يكون نوعياً كالتَّخاصم لإمكان أن يكون شخص خصماً لآخر، ولا يكون الآخر خصماً له، لكنَّ نوعَ الفعلِ الذي هو بابُ التَّفاعلِ يقتضي أن يكون بين اثنين.

(قوله: وتخاصم زيدٌ وعمرو) وجلست بين زيدٍ وعمرٍو، ولا يجوز فيها غير الواوِ. وأما قوله: بين الدَّخول فحوملِ، فالتَّقدير: بين أماكن الدخول، فأماكن حومل فهو بمثابة اختصم الزَّيدون فالعمرون (صبان).

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ

(وَالْفاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصالٍ) وتَعقيبٍ، ....

أبو طالب ______________________

(قوله: باتصال وتعقيب) الباء بيانية للتخصيص، كما هو الظاهر؛ إذ الترتيب عدمُ المصاحبةِ، وهو يعمُّ الاتصال والمُهْلَة، ويحتمل أن يكون للتوضيح أيضاً، على أن يكون اللام في الترتيبِ

الناصية ______________________

(قوله: والفاء للترتيب) أي: المعنوي، وقد تكون للتَّرتيبِ الذكري، وأكثر ما يكون في عطفِ مفصل على مجمل، نحو: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣] والذي انحط عليه كلام (سم) في الآيات البينات، أنه ليس المراد من الترتيب الذكري مجرد ترتيب الشيئين مثلاً في الذكر؛ لأن هذا القدر لازم للذكر مع إسقاط الفاء أيضاً، بل ترتيب مراتب المذكورِ في الذكرِ، أي: بيان أن المذكور أولاً حقه أن يتقدَّم في الذكر؛ لتقدم رتبته على رتبة المتأخر، قال. ولعل معنى التَّعقيب حينئذ بيان أن رتبة المتأخر قريبة من رتبةِ المتقدمِ، غير متراخية عنها كثيراً فليتأمل. اهـ.

وقد تكون في غير ذلك، كقوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴿٧٢﴾﴾ [الزمر: ٧٢]. وقوله تعالى: ﴿وَأَوْرَثَنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ ﴿٧٤﴾﴾ [الزمر: ٧٤] فإن ذكر ذم الشَّيء أو مدحه يحسن بعد جري ذكره. وأما الفاء من فأخرجهما من قوله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦] فللترتيب المعنوي إنْ رجع ضمير عنها إلى الشجرة، أي: أوقعهما في الزلة بسبب الشَّجرةِ، وللذكرى إنْ رجع إلى الجنة، أي: أذهبهما عنها، ويرد على هذا أن الذي كانا فيه هو الجنة، فأين التفصيل إلا أن يراد فأخرجهما مما كانا فيه من النعيم والكرامة، فيكون تفصيلاً بعد الإجمال قاله الدَّماميني. وفي التَّصريح: (وأما الفاء للترتيب) المعنوي، وهو أن يكون المعطوف بها لاحقاً، كقوله تعالى: ﴿خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ﴾ [الانفطار: ٧].

وقد تكون للترتيب الذكري، والمراد به أن يكون وقوعَ المعطوفِ بها بعد المعطوفِ عليه، بحسب الذكر لفظاً، لا أن معنى الثَّاني وقع بعد زمانِ وقوع الأول، وأكثرُ ما يكون ذلك في عطفِ مفصل على مجملٍ، نحو: فقد سألوا موسى أكبر من ذلك، فقالوا: ﴿أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣].

(قوله: باتصالٍ) أي: معه وهو في كل شيء بحسبه، يقال: تزوج فلان فولد له إذا لم يكن بينهما إلا مدةُ الحملِ، وإن طالت (صبان).

(قوله: باتصالٍ) أي: بلا مهلةٍ، وهو المعبر عنه بالتَّعقيب، وهو بأن يكون المعطوف بها متصلاً بلا مهلةٍ، نحو: ﴿أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾ [عبس: ٢١] وتعقيب كل شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقالُ: تزوج فلان فولد له، إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل، وإن كانت مدته متطاولة، ودخل البصرة فبغدادَ إذا لم

نَحو: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ﴾ [الانفطار: ٧]، ....

أبو طالب

للعهدِ، وكذا قوله: بانفصالٍ ومُهْلة، وليعلم أن المراد بالاتصالِ والانفصالِ ما يعدُّ في العرفِ كذلك، وذلك يختلف بحسب المقاماتِ، فقد يكون اتصالٌ في مقام (انفصالاً) في آخر، وبالعكس، وكذا المرادُ بالترتيبِ أعمُّ من الزّماني وغيره، فلا إشكال في شيء من الأمثلةِ. فتنبه.

الناصية

يقم في البصرة ولا بين البلدين. (وكثير ما تقتضي) الفاء (أيضاً التسبب) وهو أن يكون المعطوف بها متسبباً عنِ المعطوفِ عليه، (إن كان المعطوف) بها (جملة)، أو صفة، فالأول (نحو: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]) والثاني، نحو: ﴿لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ﴿٥٢﴾ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ﴿٥٣﴾ فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْحَمِيمِ ﴿٥٤﴾﴾ [الواقعة: ٥٢-٥٤]. (تصريح).

(**قوله: نحو**: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ﴾ [الانفطار: ٧] فإن تسوية أجزاء البدن بعد الخلقة، ومتصلة بها. (دشتي). قوله: وأما قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ﴾ [الأعراف: ٤] ظاهر الآيةِ تقدم المعطوفِ وهو مجيء البأس، أي: الغضب، على المعطوف عليه، أي: الإهلاك على خلافِ ما ذكر أن الفاءَ للتعقيبِ، فأجاب بأنَّ المعطوفِ مقدَّر، وهو: أردنا، ومعلوم أن مجيء البأسِ عقيب إرادة الله. وفي (التّصريح) اعترض على المعنى الأول، وهو الترتيب المعنوي بقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٤] فإن الهلاك متأخر عن مجيء البأس في المعنى، وهو متقدم في التلاوة، وذلك ينافي الترتيب الذي في الفاء، قاله الفراء. (و) اعترض أيضاً بنحو: توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه (الحديث)، فإن غسل الأعضاء الأربعة متقدِّم في المعنى، ومتأخر في الحديث، فلو كانت الفاء للترتيب لما حسن ذلك، (والجواب) من وجهين: **أحدهما**: (أن المعنى) على إضمارِ الإرادةِ والتّقدير: (أردنا إهلاكها) فجاءها بأسنا، فمجيء البأس مترتب على الإرادة، (وأراد الوضوء) فغسل وجهه... إلخ، فغسل الأعضاء الأربعة مترتب على إرادة الوضوء، **الوجه الثاني**: أن الفاء فيهما للترتيب الذكري لا المعنوي. والحاصل: أن الجمهور يقولون بإفادتها الترتيب مطلقاً، والفراء يمنع ذلك مطلقاً، وقال الجرمي: لا تفيدُ الترتيب في البقاعِ، ولا في الأمطارِ، بدليل بين الدخول فحومل، وقولهم: مطرنا مكان كذا، فمكان كذا إذا كان وقوع المطر فيهما في وقتٍ واحدٍ، واعترض على المعنى الثاني، وهو التّعقيب بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ﴿٤﴾ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [الأعلى: ٤-٥] فإن إخراجَ المرعى لا يعقبه جعله غثاء أحوى، أي: يابساً أسود، (والجواب) من وجهين: **أحدهما**: (أنّ) جملة فجعله غثاء معطوفة على جملةٍ محذوفة، وإن التّقدير: فمضت مدة فجعله غثاء، **والثاني**: (بأن الفاء نابتْ عن ثم)، والمعنى: ثم جعله غثاء (كما جاء عكسه) وهو نيابة ثم عن الفاء، كقوله:

.... جَـرَىٰ فـي الأنـابـيـبِ ثُـمَّ اضْـطَـرَبْ

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا﴾ [الاعراف: ٤] فمعناهُ: أَرَدْنا إِهْلاكَها، وقولُه تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ﴿٤﴾ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ [الأعلى: ٤-٥]. فَمَعْناهُ: فَمَضَتْ مُدَّةٌ فَجَعَلَهُ. (وَثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ) لكِنْ (بِانْفِصالٍ) وَمُهْلَةٍ، نَحو: ﴿فَأَقْبَرَهُۥ ﴿٢١﴾ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ [عَبَسَ: ٢١-٢٢] وتَأْتي بِمَعنى الفاءِ، نَحو:

أبو طالب

(**قوله: وأما قوله تعالى**) دفع لما يرد على التعقيبِ، وقوله: وقوله تعالى دفع لما يرد على الاتصالِ.

(**قوله: ولكن بانفصال**) لما توهم أن المرادَ بهذا الترتيبِ مثل ما ذكرَ أولاً رفعه بذلك.

الناصية

أي: فاضطربَ، وسيأتي قريباً (تصريح).

(**قوله**: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ﴿٤﴾ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ [الاعلى: ٤-٥]) هذا إشكال على قيدِ الاتّصالِ، فإنّ جعل المرعى غثاء، أي: بالياً، يقع بعد إخراج المرعى بمدّةٍ طويلةٍ، ولا يكون متّصلاً به فأجاب بأنَّ المعطوف عليه هنا أيضاً مقدّر، وليس المذكور، والتقدير: أخرج المرعى، فمضت مده فجعله غثاء أحوى، ومعلوم أنّ جعله غثاء متّصل بمضي المدّة (دشتي).

(**قوله: فمضت مدة... إلخ**) أي: فالمعطوف عليه محذوف. قيل: هذا لا يدفع الاعتراض؛ لأن مضي المدة لا يعقب الإخراج، وأجيب بأنه يكفي أن أول أجزاءِ المضي يعقب الإخراج، وإن لم يحصل بتمامه إلا في زمنٍ طويلٍ، ذكره الرضي والسعد، وجعلا منه ﴿فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]. قال في (المغني) وقيل: الفاء في هذه الآيةِ يعني: آية، ﴿فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣] للسببيةِ لا للعطفِ، وفاء السببية لا تستلزمُ التعقيب، بدليل صحة قولك: إن يسلم فهو يدخلُ الجنة، ومعلوم ما بينهما من المهلة. اهـ. قال الدماميني: الحقُّ أن الأصل في الفاءِ السببيةِ استلزامُ التَّعقيبِ، وإن عدمه في بعضِ المواضعِ، كالمثال لعدمِ استكمالِ السَّببِ؛ إذ السبب التام لدخول الجنة في المثال مجموع الإسلام واستمرار حكمه، لكن إطلاق السبب على جزئهِ مجاز. اهـ. باختصارٍ. هذا، وإنما قدر ذلك؛ لأن بين نبتِ العشبِ وبَيْنَ صَيرورته يابساً بالياً مُدَّةَ أشْهرٍ. وَلَيْست مدة قليلة.

(**قوله: وثم**) ويقال: فم وثمت وثمت، قاله في (التّسهيل).

(**قوله: لَكِنْ بانْفِصَال وَمُهْلَةٍ**) على الأصحّ فيهما، وإلى ذلك أشار في النظم بقوله:

.... وثـم لـلـتَّـرتـيـبِ بـانْـفِـصـال

(**قوله: نحو** ﴿فَأَقْبَرَهُۥ ﴿٢١﴾ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ [عَبَسَ: ٢١-٢٢]) (أقبره): أدخله في القبرِ. و(أنشره): أحياه يوم القيامة، الشّاهد في عَطف النشر على الإقْبار بثم؛ لأنَّ بَينَ مَوْت الإِنْسَانِ وبَين يَوْمِ القِيامةِ

[كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ] جَرى فِي الأنابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ

أبو طالب

(قوله: جرى في الأنابيب ثم اضْطربْ) أوله:

كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحتَ العجاجِ ....

الهز: التَّحرك، أي: يهز الطِّرْف، وهو بكسر الطَّاء المهملة وسكون الراء، كذلك الفرس الكريم كهز الرمح المنسوب إلى امرأة مسماة بالردينة، والعجاج: الغبار، وهذا كنايةٌ عن شدةِ حربهِ، وفاعل جرى عائد إلى مصدرٍ محذوفٍ، أي: هَزًّا، جَرى في الأنابيب، وهي جمع أنبوبة، وهي القصب، ولا شكَّ أن الهز يعرض للقصبِ والرمحِ دفعةً واحدة من غيرِ مهلةٍ وتراخٍ.

الناصية

مدة كثيرة، هذا وقال قوم: إنها لا تفيد الترتيب تمسكاً بنحو قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ في الزمر [الآية: ٦]، وأجيب بأن ثم فيها بمعنى الواوِ؛ بدليلِ ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ بالواو في الأعرافِ [الآية: ١٨٩]، والقصة واحدة. وزعم الأخفش أن ثم قد تتخلف عن التراخي بدليل قولك: أعجبني ما صنعت اليوم، ثم ما صنعت أمس أعجب؛ لأن ثم في ذلك لترتيب الإخبارِ ولا تراخي بين الإخبارين، وجعل منه ابن مالك: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الأنعام: ١٥٤] الآية. قال في (المغني): والظاهر أن ثم فيه واقعة موقع الفاء.

(قوله: كهزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ) قاله أبو دُوَاد جارية بن الحجاجِ من قصيدةٍ من المتقاربِ، أي: كهزِّ الطِّرْفِ، وهو المذكور فيما قبله تحتي، كهز الرُّديني، أي: الرمح الرديني نسبة إلى امرأة سمهر تسمَّى ردينة، وكانا يقوِّمان القنا بخط هجر، وأراد بالهز: الاهتزاز، وهو كناية عن سرعةِ حركتهِ وشدة جريه. والطِّرف بكسر الطاء، وفي آخره فاء هو الفرس الكريم. والعجاج: الغبار، والأنابيب: جمع أنبوب القصب. والشَّاهد: أن ثم في موضع الفاء: أي: فاضطرب. فإن الهزَّ إذا جرى في الأنابيبِ اضطرب الرمح بغير تراخٍ. وثم للتراخي (صبان).

(قوله: كهز... إلخ) فإن الهز متى جرى في أنابيب الرُّمح أعقبه الاضطراب، ولم يتراخ عنه، قاله في (المغني) واعترضه قريبه، فقال: الظَّاهر أنه ليس كذلك، بل الاضطراب والجري في زمنٍ واحد، فتكون ثم بمعنى الواو، وجوابه أن التَّرتيب يحصل في لحظات لطيفة. والرُّديني صفة للرمح نسبة إلى امرأة اسمها ردينة كانت تقوِّم الرماح، والعجاج: الغبار، والأنابيب: جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين، كذا في (التَّصريح) والاعتراض أقوى من الجوابِ. وهزَّ مصدر بمعنى اهتزاز، كما في العيني مضاف إلى فاعله، والمشبه اهتزاز فرس كانت تحت الممدوح. وفي (الدشتي): المعطوف، وهو اضطرب متصل بالمعطوفِ (جرى في الأنابيب)؛ لأنّ اضطرابَ الرمح يقع بعد جريه في الأنابيبِ بغير فصل.

وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ   عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

(وَاخْصُصْ بفاءٍ عَطْفَ ما لَيْسَ صِلَهْ) بِأَنْ خَلا مِنَ العائِدِ (عَلى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ) نَحو: «الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبابُ»، ولا يَجُوزُ عَطفُهُ بِغَيْرِها؛ لأنَّ شَرْطَ ما عُطِفَ عَلى

أبو طالب

(قوله: فيغضب زيد) إن أريد بخلوه عن العائد يكون نظيراً لما في المتبوعِ، فلا نسلم اشتراط ذلك، وإن أريد خلوه عن مطلقِ العائد، فممنوع لجوازِ أن يكون التَّقدير: فيغضب زيد منه، أي: من طيرانه، وكثيراً ما يحذف العائد المجرور بالحرف، كما مرَّ، فالحق أن المعطوف بأي حرفٍ كان، كالمعطوف عليه في المعموليةِ الخاصةِ، ونحوها ككونه صلة.

الناصية

(قوله: واخصص بفاء... إلخ) وفي (التَّصريح): تختص الفاء بأنها تعطفُ على الصلةِ ما لا يصلح كونه صلة لخلوّه من العائد على الموصولِ، وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم:

واخصصْ بفاءِ عطفَ ما ليس صِلَهْ   على الذي استقرَّ أنه الصِّلَهْ

(نحو: اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك) فاللذان مبتدأ، وهو اسم موصول، وجملة يقومان صلته، وجملة يغضب زيد معطوفةٌ على جملةِ يقومان الواقعة صلة، وكان القياسُ أن لا يصحَّ العطف؛ لخلوها عن ضميرٍ يعود عل الموصول؛ لأنها رفعت الظَّاهر وهو زيد، ولكنها لما عطفت بالفتح صح ذلك؛ لأن ما في الفاء من معنى السَّبب أغنى عن الضَّمير؛ لأن الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكمِ جملةٍ واحدةٍ؛ لإشعارها بالسببية، فكأنك قلت: اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك، وأخواك خبر اللذانِ. (وعكسه) وهو أن الفاءَ تعطف ما يصلحُ أن يكون صلة على ما لا يصلح أن يكون صلة، نحو: الذي يقوم أخواكَ فيغضب هو زيد، فالذي مبتدأ، ويقوم أخواكَ جملة فعلية صلة الذي، وهي لا تصلح أن تكون صلة لخلوّها عن ضميرٍ عائدٍ على الموصولِ، والذي سوغ ذلك عطف جملةِ يغضب هو عليها لاشتمالِها على العائدِ إلى الموصولِ، وهو الضَّمير المرفوع بيغضب، وإنما أُبرز؛ لأن الفعل كالوصف إذا جرى على غيره ممّن حوله ورفع ضميراً وَجَبَ إبرازه، وزيد خبر الذي. (ومثل ذلك جار في الخبر والصفة والحال) فيعطفُ على جملةِ الخبرِ ما لا يصلحُ كونه خبراً؛ لخلوه من عائد على المبتدأ، وعكسه.

(قوله: الذي يطير.... إلخ) جملة يطير صلة الذي، وعائدها الضَّمير المستتر في يطير، وجملة يغضب زيد عطف عليها خلت من العائدِ؛ لعطفها بالفاء السببية، والذباب خبر الذي، ولو قلت: ويغضب زيد أو ثم يغضب زيد لم يجز؛ لأن الفاء تدلُّ على السببيةِ فاستغني بها عن الرَّبطِ، ولو قلت: الذي يطير ويغضب منه زيد الذباب جاز؛ لأنك أتيتَ بالضَّميرِ الرَّابطِ.

بَعْضاً بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلٍّ وَلَا ... يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا

الصِّلَةِ أَنْ يَصْلحَ لِوُقُوعِهِ صِلةً. وإنَّما لَمْ يُشْتَرَطْ ذلِكَ فِي الْعَطْفِ بِالْفاءِ لِجَعْلِها ما بَعْدَها مَعَ ما قَبْلِهَا في حُكْمِ جُمْلَةٍ واحِدَةٍ لِإشْعَارِها بِالسَّبَبِيَّةِ.

(بَعْضاً) تَحقيقاً أَوْ تَأْوِيلاً (بِحَتَّى اعْطِفْ عَلى كُلٍّ) ....

أبو طالب

(**قوله: لإشعارها بالسببية**) أي: وإن لم يكن مراداً في بعضِ الأوقاتِ، فإن التَّعليل من حيث الإفادة، لا من حيث الإرادة، ثم السببية المفادة بأن يكون ما قبل الفاءِ سبباً لما بعده.

الناصية

وفي (الدشتي): عطف بالفاءِ (يغضب) وهو خالٍ من الضَّمير؛ لرفعه الظاهر (زيد) على (يطير) وهو متحمِّل للضَّمير، والذباب خبر للّذي.

(**قوله: بحتى اعْطِف... إلخ**) وهو قليل عند البصريين (والكوفيون ينكرونه) بالكليةِ، ويحملون نحو: جاء القوم حتى أبوك، ورأيت القوم حتى أباك، ومررت بالقوم حتى أبيك، على أن حتى فيه ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل (و) العطف بحتى (شرطه أربعة أمور أحدها كون المعطوف اسماً) لا فعلاً؛ لأنها منقولة من حتى الجارة، وهي لا تدخل على الأفعال، فلا يجوز على العطف: أكرمت زيداً بكل ما أقدر عليه حتى أقمت نفسي خادماً له، وبخل على زيد بكل شيء حتى منعني دانقاً، وأجازه ابن السيد (والثاني كونه ظاهراً لا مضمراً، كما كان ذلك بشرطِ مجرورِها (فلا يجوز: قام الناس حتى أنا) ولا ضربت القومَ حتى إياك، وهذا الشَّرط (ذكره) ابن هشام الخضراوي، قال في (المغني): ولم أقف عليه لغيره (والثالث كونه بعضاً من المعطوف عليه إما بالتَّحقيق) بأن يكون جزءاً من كلٍّ (نحو أكلت السمكة حتى رأسها) أو فرداً من جمع، نحو قدم الحجاج حتى المشاة، أو نوعاً من جنس، نحو: أعجبني التَّمر حتى البرني (أو) بعضاً (بالتأويل، كقوله) وهو ابن مروان النحوي في قصة المتلمس حين هرب من عمرو بنِ هندٍ، لما أراد قتله:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَه ... والزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

فبمن نصب نعله فإن ما قبلها، وهو ألقى الصحيفة والزّاد (في تأويل ألقى ما يثقله) ونعله بعض ما يثقله، قال أبو البقاء: فيكون معطوفاً على الصحيفةِ، ويحتمل أن يكون منصوباً بفعل محذوف يفسره ألقاها، فألقاها على الأول توكيد، وعلى الثاني تفسير، وأما من رفع نعله فعلى الابتداء، وألقاها خبره، وأما من جرها فعلى أن حتى جارة وألقاها توكيد، وكان من قصة المتلمس أنه وطرفة هجيا عمرو بن هند، ثم مدحاه بعد ذلك، فكتب لكل منها صحيفة إلى عامله بالحيرة، وأمره فيها بقتلهما وختمها، وأَوْهَمَهما، أنه كتب لهما بصلة، فلما دخلا الحيرة، فتح المتلمس الصحيفة، وفهم ما فيها، فألقاها في نهرِ الحيرةِ، وفرَّ إلى الشام، وأما طرفة فأبى أن يفتحها، ودفعها إلى العاملِ

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

فقتله (أو شبيهاً بالبعض) في شدةِ الاتصالِ. (كقولك: أعجبتني الجارية حتى كلامها، ويمتنع) أن يقال: أعجبتني الجارية (حتى ولدها)؛ لأن ولدها ليس جزءاً منها ولا شبيهاً به بخلاف كلامها. فإنه لشدةِ اتصالهِ بها صارِ كجزئِها. (وضابط ذلك أنه إن حسن الاستثناء) المتصل (حسن دخول حتى) وإن لم يحسن امتنعَ، ألا ترى أنه يحسنُ أن تقول: أعجبتني الجارية إلا كلامَها؛ تنزيلاً لكلامها منزلةَ بعضها، ويمتنع أن يقال: أعجبتني الجارية إلا ولدها على إرادةِ الاتصالِ؛ لأن مسمّى الجارية لا يتناول ولدها؛ لأن شرطَ الاستثناءِ المتصلِ أن يتناول ما قبل أداته ما بعدها نصاً، وهذا ليس كذلك فلا يحسن استثناؤه، فلا يصحُّ عطفه بحتى.

(والرابع كونه غاية) لما قبلها (في زيادة حسية) مرجعها إلى الحسِّ والمشاهدةِ، نحو: فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف، فإن الألوف غاية في الزيادةِ الحسية (أو) في زيادة (معنوية) مرجعها إلى المعنى، نحو: مات النَّاس حتى الأنبياء، أو الملوك، فإن الأنبياء والملوك غاية النَّاس في الزِّيادة المعنوية، وهي الاتِّصاف بالنبوةِ، والملك، (أو في نقص) حسي أو معنوي (كذلك)، فالأول نحو: المؤمن يجزى بالحسناتِ حتى مثقال الذرةِ، فإن مثقال الذرة غاية في النقصِ الحسي، (و) الثاني نحو: غلبك الناس حتى الصبيان أو النساء، فإن الصِّبيان والنساء في غاية النقص المعنوي، وهو الاتصاف بالأنوثةِ والصِّبا. والتحقيق كما قال في المطوّل: أن المعتبر في حتى ترتيب أجزاء ما قبلها ذهناً من الأضعفِ إلى الأقوى، أو بالعكسِ، ولا يعتبر الترتيب الخارجي، لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة الأجزاء الأُخر، نحو: مات كل أبٍ لي حتى آدم، وفي أثنائها، نحو مات الناس حتى الأنبياء، وفي زمان واحد، نحو: جاءني القوم حتى زيد إذا جاؤوك معاً وزيد أضعفهم، وعلم من كلام الموضح أنه لو لم يكن ما بعد حتى من جنس ما قبلها تحقيقاً أو تأويلاً أو تشبيهاً، أو كان كذلك، ولكنه لم يكن غاية له، أو كان غاية ولم يكن يدلُّ على زيادةٍ أو نقص حسيين أو معنويين امتنع العطف بحتى، فلا يجوز كلمت العرب حتى العجم لاختلافِ الجنسِ، ولا خرج الفرسان حتى بنو فلان، وهم من وسط الفرسان؛ لفقد الغاية؛ لأن الغاية لا تكون إلا في الأطرافِ العاليةِ أو السافلةِ، ولا جاء القوم حتى زيد إذا لم يتصف بزيادةٍ ولا نقصٍ من رفعةٍ أو ضعةٍ، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

بعضاً بحتى اعْطِفْ عَلَى كلٍّ وَلَا   يَكُونُ إلَّا غايةَ الذي تَلَا

وبقي عليهما شرط آخر، وهو أن يكون شريكاً في العامل، فلا يجوزُ: صمت الأيام حتى يوم الفطر بالنَّصبِ، قاله الموضح في الحواشي (تصريح).

نَحو: «أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَها».

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

(وَلَا يَكُونُ) الْمَعْطُوفُ بِها (إِلَّا غايَةَ الَّذِي تَلا) رِفْعَةً أَوْ خِسَّةً، نَحو:

قَهَرْنَاكُمُ حَتَّى الْكُمَاةَ فَأَنْتُمُ تَهابُونَنا حَتَّى بَنِينا الأصاغِرا

أبو طالب

(قوله: ألقى الصحيفة كي يخفف.... إلخ) قاله أبو مروان النحوي في قصةِ المتلمسِ، حيث فر من عمرو بن هندٍ، وكان قد هجاه، والصحيفة: الكتاب الذي ألقاه في النَّهر، وبالغ بإلقاء الزّادِ والنعلِ ليخفف عن راحلتهِ، وينجو من عدوه المُكَاتِبِ بقتله.

(قوله: ولا يكون المعطوف.... إلخ) ليس مرادهم بالغاية نهاية المعطوفِ عليه بحسب نفسه، كالرأسِ والذنبِ مثلاً، ولا نهايته بحسب عروضِ الحكم، بل مرادهم بها ما من شأنه أن يتصف بالحكمِ بعد سائر الأجزاءِ، سواء اتصف به كذلك أم لا، نعم يلزمه أن يكون ممتازاً من سائر الأجزاءِ بكونه أقوى منها، أو أضعف، وهذا معنى قوله: رفعة أو خسة.

(قوله: قهرناكم) إلى قوله: «حتى بنينا الأصاغر».

الناصية

(قوله: نَحو: «أكلت السَّمَكة حتى رأسَها») بنصبِ رأسٍ مثال للبعض الحقيقي، فإنّ المعطوفِ (رأس) بعض السَّمكة حقيقة. (قوله:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا)

عزي هذا إلى الملتمسِ، ولم يقع في ديوانِه، وإنما هو لأبي مروانَ النّحوي، قاله في قصةِ المتلمسِ حين فرَّ من عمروِ بن هند، وكان قد هجاهُ. وهو من الكاملِ، والصحيفة: الكتاب، أي: ألقاها في النهرِ، وبالغ بإلقاء الزاد والنعل ليخفف عن راحلته، وينجو من عدوهِ المُكاتب بقتله، ويخفف منصوب بأن المقدرة بعد كي، والزاد بالنَّصبِ عطف على رحلِه. والشّاهد في: حتى نعله، فإن المعطوف بحتى لا يكون إلا بعضاً وغاية للمعطوف عليه، والنعل ليس بعضَ الزاد، بل بينهما مباينة، وتؤول بألقى ما يثقله حتى نعله. ويجوز فيه النَّصب على العطفِ بالتأويلِ المذكورِ، والرَّفع على الابتداءِ، وألقاها خبرُه، وبكون حتى ابتدائيةً، والجرُّ على أن يكون حتى جارة بمعنى إلى. وفي الدشتي: المعطوف، وهو نعله بعض المعطوفِ عليه، أي: الزادُ تأويلاً؛ لأن النعل ليس بعضاً من الزَّادِ حقيقة، بل بعض مجازيّ.

(قوله: إِلَّا غَايَةَ الَّذي تَلَا) غاية الشَّيء نهايته وآخره.

(قوله: قَهَرْناكم... إلخ) فالكماةُ غاية (كم) في قهرناكم رفعة؛ إذ المعنى: غلبناكم، حتّى شجعانكم وبنينا الأصاغر غاية (نا) في تهابوننا في الخسَّة والضَّعف؛ لأنّ المعنى: تخافون منّا حتّى من أطفالِنا الصغار (دشتي).

وَأَمْ بِـهَـا اعْـطِـفْ إِثْـرَ هَـمْـزِ الـتَّـسْـوِيَـهْ   أَوْ هَـمْـزَةٍ عَـنْ لَـفْـظِ أَيٍّ مُـغْـنِـيَـهْ

فرع: حَتَّى في عَدَمِ التَّرتِيبِ كَالْواوِ.

(وَأَمْ) بِاتِّصالٍ **(بِها اعْطِفْ بَعْدَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ)** ....

أبو طالب

هذا بيت مشتملٌ على مثالي الرفعة والخسة، ولذا ذكره بتمامِه، والكماة كسؤالٍ جمع كميٍّ بالتَّشديد كبغي، وهو الشُّجاع، والباقي واضح، وينبغي أن يقرأ لفظ كم، وأنتم في هذا البيتِ بالواوِ محافظة على الوزنِ.

(قوله: في عدمِ الترتيب) أي: الترتيب الخارجي، وأما الترتيب الذهني على نحوِ ما ذكرته، فمما يدل عليه البتة.

(قوله: وأم باتصال) أي: أم المتصفِ باتصالٍ، ولم يقل: أم المتصلة ليوافق قول المصنف بعد ذلك: **(وبانقطاع)**.

(قوله: بعد همزة التسوية) أم وهمزة التسوية لا تدخلان إلا على الجملتينِ، وهما إما اسميتان، أو فعليتان، أو مختلفان، ولذلك مثل ثلاثة أمثلةٍ، وأما أم هذه وهمزة الاستفهام، فإما أن يدخلا على المفردين المحكومِ بهما أو عليهما، أو على الجملتينِ المبدوءتين بالمحكوم عليه أو المبدوءة أولهما بالمحكومِ عليه، والثانية بالمحكومِ به أو كلتيهما بالمحكوم به؛ ولذلك مثل بخمسة أمثلةٍ، وفيه تأمل، فتنبه.

الناصية

(قوله: حتى الكماة) جمع كمي على غير قياس، وهو كما في (القاموس) الشُّجاع، أو لابس السلاح (قهره): غَلَبه، (الكُمَاةَ): الشُّجْعَان. (هابه): خاف مِنْه. (الأصاغِر): جمعُ كثرة للصَّغير، والمَعنى: غَلَبناكم حَتَّى شجعانكم؛ ولِذَلِك فَأَنْتم تَخافونَ مِنَّا حَتَّى مِن أوْلادِنا الصِّغَار. **(والشَّاهد)**: في عَطفِ الكُمَاة على (كم) مِن (قَهَرْنَاكم) بِحَتَّى؛ لأنَّ (الكُماة) غَاية أولَئِكَ الْقَوْمِ رِفْعَة. وكذَلِكَ في عَطف (بنينا) عَلَى (نَا) مِن (تَهابونَنَا) بِحَتى؛ لأنَّ (الأبْنَاء) غاية هؤلاء الْقَوْمِ خِسّة. (شيرازي).

(قوله: فرع: حَتَّى في عَدَمِ التَّرتيب كَالوَاو) فيعطف بها المتقدِّم على المتأخِّر، وبالعكس. فكما أنَّ الوَاوَ كانَ لِمُطلَقِ الْجَمع، بِعَطْف السَّابقِ عَلَى اللاحقِ، واللاحق على السَّابق والمتساوِيَيْن، كَذلِكَ حَتَّى.

(قوله: وَأَمْ باتِّصَال بهَا اعطِفْ) أم المتَّصلة ما وقع بين جملتينِ مرتبطتين، بحيث يتمُّ إحداها بالأخرى، كارتباط جملتي الشَّرط والجزاء، والمنفصلة: ما وقع بين جملتينِ مستقلّتين، ولهذا تسمَّى المنفصلة، كما يظهر ذلك في أمثلةِ القسمين (دشتي).

(قوله: بَعْدَ هَمْزِ التَّسْويَةِ) أي: إثر همزة التسوية، ولا يجوز العطفُ بأو قياساً، فقول الفقهاء: سواء كان كذا أو كذا خطأ؛ كقولهم: يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا؛ لأن الصَّواب فيه الواو

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

قاله في (المغني). ثم ذكر أن قولَ الصِّحاح: تقول: سواء عليّ قمت، أو قعدت سهو، وأن قراءة ابن محيصنٍ ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَوْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] من الشُّذوذ بمكان. اهـ. ونقل الدَّماميني عن السيرافي: أن سواء إذا دخلت بعدها همزة التَّسوية لزم العطف بأم، وإذا وقع بعدها فعلان بغير الهمزةِ جاز العطف بأو، قال الدَّماميني: وهذا نصٌّ صريح يقضي بصحة كلامِ الفقهاءِ، وبصحة ما في الصِّحاح، وقراءة ابن محيصن. اهـ.

قال الشمني: ما في (المغني) هو مقضى القياس؛ إذ لا فرق بين همزة التسويةِ والتسوية بلا همزة. اهـ.

وكأن من فرَّق رأى التسويةِ مع الهمزةِ أقوى، ونقل الدَّماميني أيضاً عن سيبويه جواز العطف بعد ما أدري، وليت شعري مع الهمزة بأم وبأو، ثم قال: والعجب من إيراد المصنفِ ـ يعني: ابن هشام ـ كلامِ الفقهاءِ، والصّحاح وقراءة ابن محيصن في العطفِ بعد همزةِ التسويةِ، والفرض أن لا همزة في شيء من ذلك، وكأنه توهم أن الهمزة لازمة بعد كلمةِ سواء، فتقدر إن لم تذكر، وتوصل بذلك إلى الرد. اهـ.

ويوافق ما في (المغني) ما سيذكره الشَّارح عند قوله: وربما حذفت الهمزةُ. . . إلخ، ثم ذكر الدماميني في قول (المغني): كقولهم يجب أقل الأمرين. . . إلخ، أنه يدفع الخطأ في قولهم: المذكور يجعل من بيانية لا أقل. قال الدماميني: فإن قلت: فما وجه العطف بأو والتسوية تأباه؛ لأنها تقتضي شيئين فصاعداً، وأو لأحد الشيئين أو الأشياء؟ قلت: وجهه السيرافي بأن الكلام محمولٌ على معنى المجازاة، قال: فإذا قلت سواء عليَّ قمت أو قعدت، فتقديره: إن قمت أو قعدت فهما عليّ سواء.

وعليه فلا يكون سواء خبراً مقدماً ولا مبتدأ، كما قيل، فليس التَّقدير: قيامك أو قعودك سواء عليّ أو سواء عليّ قيامك أو قعودك، بل سواء خبر مبتدأ محذوفٍ، أي: الأمران سواء، وهذه الجملة دالةٌ على جوابِ الشَّرط المقدر، وصرح الرضي بمثل ذلكِ. اهـ. وإنما قال بمثل ذلك؛ لأن فرض كلام الرضي في أم، وقد أسلفناه مع زيادة في الاستثناء. ثم قال في (المغني): فإن كان العطف بأو بعد همزة الاستفهام جاز، وكأن الجواب بنعم أو بلا؛ لأنه إذا قيل: أزيد عندك أو عمرو، فالمعنى: أأحدهما عندك، وإن أجيب بالتَّعيين صح؛ لأنه جواب وزيادة. اهـ. وما مرَّ من أن ابن محيصن يقرأ بأو سيأتي في الشارح عند قولِ المصنفِ، وربما حذفت الهمزة. . . إلخ أنه يقرأ بأم، فحرره. واعلم أن الظَّاهر أن التسوية في قولنا: (سواء عليّ أقمت أم قعدت) مدلولة لسواء لا للهمزةِ، وفي قولنا: ما أبالي أقمت أم قعدت مستفادة من ما أبالي لا من الهمزةِ، فتسميتها همزة التسوية؛ لوقوعها بعد ما يدل على التسوية. وانظر ما مدلول الهمزة حقيقة، ولعلها لتأكيد التسويةِ، فتدبر.

وَهِيَ الْهمزةُ الدَّاخِلَةُ عَلى جُمْلَةٍ في مَحلِّ الْمَصدرِ، نَحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا﴾ [إبراهيم: ٢١].

[وَلَسْتُ أُبالِي بَعْدَ فَقْدِيَ مالِكاً] أَمَوْتِيَ ناءٍ أَمْ هُوَ الآنَ واقِعُ

أبو طالب

(قوله: أموتي ناء أم هو الآن واقع) أوله:

وَلَسْتُ أُبالِي بَعْدَ فَقْدِيَ مَالِكاً ....

النائي: البعيد، والباقي واضح.

الناصية

(قوله: وَهِيَ الْهمزةُ الداخلة على جملة) بحيث تكون الهمزة مع الجملةِ (في محل المصدر، وتكون) الجملة المسبوقة بهمزةِ التسويةِ (هي و) الجملة (المعطوفة عليها فعليتين، نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ [البقرة: ٦] الآية) أي: أم لم تنذرهم، أي: سواء عليهم الإنذار وعدمه، (أو اسميتين كقوله):

وَلَسْتُ أُبالي بَعْدَ فَقْدِيَ مَالِكاً أَمَوْتِيَ نَاءٍ أَمْ هُو الآنَ وَاقِعُ

أي: لست أبالي بُعْدَ موتي أم وقوعه الآن، (أو مختلفتين) بأن يكون المعطوف عليها فعلية، والمعطوفة اسمية، نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ ١٩٣﴾ [الأعراف: ١٩٣] أي: سواء عليكم دعاؤكم إياهم، أم صمتكم، أو بالعكس، نحو: ما أبالي أزيد قاعد، أم قام، أي: ما أبالي بقعوده أم قيامه. هذا وإذا عادلت بين جملتين في التَّسوية، فقيل: لا يجوز أن يذكر بعدَها إلا الفعلية، ولا يجوز: سواء عليَّ أزيد قائم أم عمرو منطلق، فهذا لا يقوله العرب، وأجازه الأخفش قياساً على الفعليةِ. وقد عادت بين مفردٍ وجملة في قوله:

سَوَاءٌ عَلَيْكَ النَّفْرُ أَمْ بِتَّ لَيْلَةً بِأَهْلِ الْقِبَابِ مِنْ عُمَيْرِ بْنِ عَامِرِ

(قوله: على جملة في محل المصدر) المناسب أن يقول: على جملة هي معها في محل المصدر كذا في يس، وفيه نظر، وهذا من مواضعِ تأويلِ الجملةِ بالمصدرِ بلا سابك، بناءً على قولِ الجمهورِ إن ما بعد الهمزةِ مبتدأ مؤخَّر، ومنها الجملة المضاف إليها الظَّرف، نحو: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ﴾ [المائدة: ١١٩] ومنها: تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه؛ بناء على عدم تقديرِ أن قاله في (المغني).

(قوله: نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا﴾ [إبراهيم: ٢١]) الشَّاهد: في عَطفِ (صَبَرْنَا) عَلَى (جَزعْنا) بأمْ، وَهَمزة أجَزعْنَا هَمزة تَسْوِيَة لِدخُولِهَا عَلَى جملةِ (جَزعْنَا) - جَزع فِعْل، و(نَا) فاعله - وَهذِه الجملة في محلِّ الْمصدرِ؛ إذِ الْمَعنى: سَوَاء عَلينَا جَزَعُنَا وصبرنَا (شيرازي). (قوله:

وَلَسْتُ أُبَالي بَعْدَ فَقْدِيَ مَالِكاً أَمَوتِيَ نَاءٍ أَمْ هُوَ الآنَ وَاقِعُ)

هو من الطَّويل، والنائي هو البعيد. والشَّاهد في أن أم المتصلة وقعت بين جملتين اسميتين، وقد تقرَّر أن أم الواقعة بعد همزةِ التسويةِ لا تقع إلا بين جملتين، ولا يكونان معها إلا في تأويل المفردين،

«سَواءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صامِتُونَ» (أَوْ هَمْزَةِ عَنْ لَفْظِ أَيِّ مُغْنِيَهْ) ....

أبو طالب

....

الناصية

فتكونان فعليتين، كما مر. وتكونان اسميتين كما في هذا، وتكونان مختلفتين، نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ۝١٩٣﴾ [الأعراف: ١٩٣] وهو مبتدأ، وواقع خبره والآن نصب على الظَّرفِ.

وفي الدشتي: هذا مثالٌ لما كانت الجملتان اسميّتين، كما أن الذي قبله للفعليّتينِ، وكلاهما مؤوّلانِ بالمصدرِ، فالأول تقديره: سواء علينا الجزعُ والصَّبر، والثَّاني تقديره: لست أبالي بنأي موتي ووقوعه الآن.

(قوله: ولست أبالي) أي: أكثرت فهو متعد بنفسه؛ لأن معناه لا أفكر فيه ازدراء له، فالجملة بعده في محل نصب والفعل معلق، أفاده الدَّماميني. وقد يتعدَّى أبالي بالباء، والوجهان صحيحان، كما قاله الشنواني نقلاً عن النووي. وقوله: أموتي ناء، أي: بعيد (النَّائي): الْبَعيد، يَعني: بعد فقدِي (مَالِكاً) لا أُبَالي سَوَاء كَان مَوْتِي بعيداً، أمْ وقع الآنَ عَلَيَّ. (والشَّاهد) في عَطفِ (أَمْ) جملة (هو الآن واقع) عَلَى جملةِ (مَوْتِيَ نَاءِ) الّتي هِيَ بَعْدَ هَمزةِ التَّسْوِيَةِ، والجملة الّتي دخلتِ الهمزة عَلَيها في مَحَلِّ الْمصدر؛ إذِ الْمعنى: لَا أبالي بِنَأْي مَوْتي أَمْ وقوعه الآن (شيرازي).

(قوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]) أي: سواء عليكم دعاؤكم إياهم وصمتكم، أو بالعكسِ، نحو ما أبالي أزيد قاعد أم قام، أي: ما أبالي بقعوده أم قيامه. وفي (الدشتي): إن هذا مثال لاختلافِ الجملتين، فإنّ المعطوفة اسميّة، والمعطوف عليها فعلية.

(قوله: أَوْ هَمْزَة عَنْ لَفْظِ أَيِّ مُغْنِيَه... إلخ) وهَي همزة الاسْتِفهام، وهذا معنى أيّ؛ لأنّ الاستفهامية لطلبِ التَّعيين.

واعلم: أنَّ أم الواقعة بعد همزة التَّسويةِ لا تقع إلا بين جملتين، كما مرّ في الأمثلةِ، وأما التي تقع بعد همزة الاستفهام، فيجوز عندهم أن يقع بين مفردين أو جملتين، والمفردان قد يكونان مسندين كالمثال الأول، فإن (بعيدٌ وقريبٌ) خبران لمبتدإٍ مقدّر، أي: هو قريبٌ أم هو بعيدٌ، وقد يكونان مسنداً إليهما، كالمثال الثاني؛ لأنّ المعطوف والمعطوف عليه، أعني: أنتم والسماء مبتدآن، أي: أنتم أشدّ أم السماء أشدّ؟

والجملتان قد تكونان مبدوءتين بالمسند إليه، كما في البيت الأول؛ لأنّ (شُعَيْث) في الجملتين مبتدأ، وبعده خبره.

وقد تكون الأولى مبدوءة بالمسند إليه، والثَّانية بالمسند، كما في البيت الثاني، فالأولى مبدوءة بهي و(هي) مبتدأ، والثانية مبدوءة (بعاد) وهو فعل فاعله (حلم). وقد تكونان مبدوءتين بالمسند، كما في الآية، فقريب خبر لما، و(يجعل) فعل، و(ربي) بعده فاعله، والصَّحيح أن المعطوفَ والمعطوف عليه في المواردِ الخمسة جملتان (دشتي).

بِأَنْ طلب بِها وَبِأَمْ التَّعْيِين، ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: بأن طلب بها وبأم التَّعيين**) لأحد الشَّيئين بحكم معلومِ الثبوتِ، فإذا قيل: أَزيدٌ عندَك أَمْ عَمْرٌو، قيل في الجواب: زيدٌ، أَوْ قيل: عمرو، ولا يقال: لا، ولا نعم؛ لعدم التَّعيين (وتقع) أم المسبوقة بهمزةِ التعيينِ (بين مفردين متوسطاً بينهما ما لا يسأل عنه، نحو ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾ [النازعات: ٢٧] أو متأخراً عنهما) ما لا يسأل عنه، نحو ﴿وَإِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩])، فالسؤال في الآيةِ الأولى وقع عن المسندِ إليه، ولم يسأل عن المسند، وفي الثانية بالعكس، فوسط ما لا يسأل عنه في الأولى، وهو أشد خلقاً، وأخَّر في الثانية، وهو ما توعدون، وذلك لأن شرط الهمزة المعادلة لأم أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما، أو يلي أم المعادل الآخر؛ ليفهم السَّامع من أول الأمر الشيء المطلوب تعيينه، تقول: إذا استفهمت عن تعينِ المبتدأ دون الخبرِ أزيد قائم أم عمرو، وإن شئت قلت: أزيد أم عمرو، قائم فتوسط الخبر أو تؤخره؛ لأنه غير مسؤول عنه، وتقول: إذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدأ: أقائم زيد، أم قاعد، وإن شئت قلت: أقائم أم قاعد زيد، فتوسط المبتدأ أو تؤخره؛ لأنه غير مسؤول عنه.(و) تقع (بين) جملتين (فعليتين) ليستا في تأويل مفردين، (كقوله) وهو زيادُ بن حمل بفتحِ المهملةِ والميمِ:

فَـقُـمْـتُ لِـلـطَّـيْـفِ مُـرْتـاعـاً فَـأَرَّقَـنـي ... فَـقُـلْـتُ أَهْـيَ سَـرَتْ أَمْ عَـادَنِـي حُـلُـمُ

لأن الأرجح كون هي الواقعةُ بعد الهمزةِ (فاعلاً بفعلٍ محذوفٍ) يفسره سرت؛ لأن همزة الاستفهامِ بالفعلِ أولى من حيث إن الاستفهام عما يشك فيه، وهو الأحوال؛ لأنها متجددة، وأما عن الذواتِ فقليل، ومن ثم رجح النَّصبُ في بابِ الاشتغالِ، نحو: أزيداً ضربته، والمراد بالطيف هنا خيال المحبوبة الذي رآه في النومِ، والمرتاع: الخائف، وأرقني: أسهرني، وأهْي بسكون الهاء بعد الهمزة، وسرت: سارت ليلاً، وعادني: جاءني بعد إعراضه عني، والحلم: بضمتين رؤيا النَّوم، قال ابن الحاجب: يريد أني قمت من أجل الطيف منتبهاً مذعوراً للقائه، فأرقني لما لم يحصل اجتماع محقق، ثم ارتبت: هل كان الاجتماعُ على التحقيقِ، أو كان في المنامِ. (واسميتين كقوله) وهو الأسودُ بن يعفر النّهشليّ:

لَـعَـمْـرُكَ مَـا أَدْرِي وَإِنْ كُـنْـتُ دَارِيـاً ... شُعَيثُ ابنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابنُ مِنْقَرِ)

فشعيث في الموضعين بالتَّصغير، وأوله شين معجمة وآخره ثاء مثلثة: اسم قبيلة، وهو مبتدأ، وابن خبره، ولهذا يكتب بالألفِ، والجملة في موضعِ النَّصبِ بأدري، وهو معلَّق عنها بالاستفهام، (والأصل: أشعيث) بالهمزةِ في أوله، والتنوين في آخره، (فحذفت الهمزة والتنوين منهما للضَّرورة

نَحو: ﴿وَإِنۡ أَدۡرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٞ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، ....

أبو طالب ______

....

الناصية ______

بناء على أنه مصروف نظراً إلى الحي بدليل الإخبار عنه بأين، ويحتمل أن يكون ممنوع الصَّرف نظراً إلى القبيلةِ، والإخبار بابن لا يمنع من ذلك؛ لجواز رعاية التَّذكير وضده باعتبارين. قال السيرافي: لأنه يهجو هذه القبيلة، فيقول: لم تستقر على أبٍ؛ لأن بعضاً يعزوها إلى منقر، وبعضاً يعزوها إلى سهم. اهـ. والمعنى: لا أدري أيُّ النسبين هو الصَّحيح، نسب شعيث بن سهم، أم نسب شعيث بن منقر، وسهم بفتح المهملة وسكون الهاء، ومنقر بكسر الميم وسكون النون وكسر القاف وبالراء قبيلتان، واستغنى الموضح بحذف الهمزة في هذا البيت عن شرح قولِ النَّظم:

وربــمــا حُــذِفــتِ الــهــمــزةُ إنْ كــان خَــفـا الــمــعــنــى بــحــذْفِـهـا أُمِـنْ

مختلفين، نحو: ﴿ءَأَنتُمۡ تَخۡلُقُونَهُۥٓ أَمۡ نَحۡنُ ٱلۡخَٰلِقُونَ ۝٥٩﴾ [الواقعة: ٥٩] لأن الأرجح كون أنتم فاعلاً بفعلٍ محذوفٍ يفسره المذكور، قاله في المغني. والحاصل: أن أم المتصلة منحصرة في نوعين؛ لأنها إما أن تتقدم عليها همزة التسوية، أو همزة يطلب بها وبأم التعيين، وإنما سميت في هذين النوعين متصلة؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، وقيل: لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في إفادةِ الاستفهامِ بمثابة كلمة واحدة؛ لأنهما جميعاً بمعنى أي، ورجح هذا على الأولِ بأن اعتبار هذا المعنى راجع إليها نفسها، لا إلى أمرٍ خارج عنها بخلاف الأول، فإن الاتصال فيه إنما هو بين السَّابق واللاحق، فإطلاق الاتصال عليها إنما هو باعتبارِ متعاطفيها المتصلين بها، فتسميتها بذلك إنما هو لأمر خارج عنها، وعورض بأن الوجه الثاني إنما يتأتى في المسبوقة بهمزةِ الاستفهامِ، لا بهمزة التسوية، فيترجح الأول لشموله النَّوعين، وعليه اقتصر في المغني. وتسمَّى أيضاً في النوعينِ معادلة لمعادلة الهمزة في إفادة التسوية في النوعِ الأولِ، والاستفهام في النوعِ الثَّاني. ويفترق النَّوعانِ من أربعةِ أوجهٍ: أولها، وثانيها، أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام وإنما الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب؛ لأنه خبر، وثالثها ورابعها: أن الواقعة بعد همزةِ التّسويةِ لا تقع إلا بين جملتين، وأن الجملتين لا يكونان معها إلا في تأويل مفردين، كما مر، وليست تلك كذلك، وإلى نوعي الاتصالِ أشار الناظم بقوله:

وأم بــهــا اعــطــفْ بــعــد هــمــزِ الــتَّــسْــويــة أم هــمــزة عــن لــفــظِ أي مُــغْــنِــيــةْ

(تصريح). (**قوله: وإن أدري أقريب**) الآية يجوز أن يكون ما توعدون مبتدأ، وما قبله خبرٌ عنه ومعطوف، وأن يتنازع قريب وبعيد ما، والأظهرُ على قولِ البصريين أن يرتفع ببعيد؛ لأنه قريبٌ، وعلى

﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾ [النَّازعات: ٢٧].

أبو طالب

. . . .

الناصية

كلٌّ فأم بين مفردين؛ لأن المرادَ بهما المسؤول عنهما، وإن توسط بينهما غيرهما، كما أوضحناه في حواشي الألفية، وأما ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّىٓ أَمَدًا ﴿٢٥﴾﴾ [الجن: ٢٥] فالمسؤول عنه الثاني ﴿أَمْ يَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّىٓ أَمَدًا﴾ [الجن: ٢٥] ليس فيها مفرد يصلح للسؤال عنه (حمصي).

(**قوله: أأنتم أشد خلقاً**) هذا الاستفهام توبيخي لا حقيقي، ولا ينافيه قول الشارح بعد: لأن الاستفهام معها على حقيقته؛ لأنه باعتبار الغالب، أو أراد بالاستفهام الحقيقي ما يطلب جواباً، وإن كان توبيخياً أو إنكارياً، بقرينة المقابلة، نقله البعض عن البهوتي، وهو صريحٌ في أن الاستفهام الإنكاري والتوبيخي يطلب جواباً، وقد يمنع؛ لأن الأول بمعنى لم يقع أو لا يقع، والثاني بمعنى ما كان ينبغي أو لا ينبغي، ولا يستدعي شيء من ذلك جواباً. ولو قيل: أراد بالاستفهامِ الحقيقي ما ليس خبراً مجرداً عن طلبِ الفهمِ، وعن التَّوبيخ والتَّقرير ونحوها؛ لكان أسلم، ثم دعوى أن الاستفهامَ في الآيةِ توبيخي يردها أن تالي همزة التوبيخِ واقع أو يقع، وفاعله ملوم، نحو: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴿٩٥﴾﴾ [الصَّافات: ٩٥] صرَّح به في (المغني) وهذا منتف في الآية، فالظَّاهر أنه تقريري. فتأمل. قال الدَّماميني: ووجه كونها في الآيةِ بين مفردين مع أن المتقدِّم عليها في الصورةِ جملة أن السماء معطوفة على أنتم، وأشد خلقاً خبر مؤخَّر عن المتعاطفينِ تقديراً. اهـ. وكالآية في هذا قول زهير:

وَمَا أَدْرِيْ وَلَسْتُ إِخَالُ أَدْرِيْ   أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ

وجعل الشمني أم في البيتِ بين جملتين بتقديرِ: أم هم نساء، فارقاً بينه وبين الآية بأن فعل الدِّراية معلَّق في البيتِ، والتعليق إنما يكون عن جملةٍ، وهي هنا ما بعد الهمزةِ فيجبُ أن يكون معادله، وهو ما بعد أم جملة أيضاً. ويرد بأن المعلق عنه مجموعُ الكلامِ على حدِّ: ما أدري أزيدٌ أم عمرو في الدار، نعم: إن قلنا: الهمزة بعد نحو: ما أدري للتَّسويةِ، وجب تقديرُ مبتدأ في البيت فقط؛ لأن همزةَ التسويةِ إنما تكون بين جملتينِ بخلافِ همزةِ الاستفهامِ، وسيأتي بسط ذلك (صبان). قوله:

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِياً   شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرِ

قاله الأسود بن يعفر النهشليّ من الطَّويل، ولعمركَ مبتدأ وخبره محذوف، أي: لعمرك قسمي، ومفعول ما أدري هو قوله شعيثُ ابن سهم؛ إذ تقديره: أشعيث ابن سهم، وأم متصلة، والمعنى: ما أدري أي النَّسبين صحيح: نسب شعيث بن سهمٍ أم نسبُ شعيث بن منقرٍ.

والشَّاهد في مواضعَ: الأول: هو الذي قصده ابن النَّاظم، وهو وقوع أم المتصلة بين جملتينِ اسميتين، وحذف الهمزة الاستفهاميةِ من شعيث ابن سهمٍ، كما ذكرنا، وأن شعيثاً في الموضعينِ

[لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دارِياً] شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقِرِ

فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتاعاً فَأَرَّقَنِي فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عادَنِي حُلُمُ

أبو طالب

(قوله: شُعيثُ ابنُ سَهْم أم شُعَيْثُ ابنُ مِنْقِرِ) أوله:

لعمركَ ما أدري ولو كنتُ داريا ....

قاله أسود بن يعفر النهشليّ، والمعنى: لعمرك قسمي أني ما أدري وليتني كنت دارياً أي: عالماً، شعيث هو ابن سهمٍ أو ابن منقر، والجملة في موضعِ المفعولِ لأحد الفعلينِ، ومفعولُ الفعلِ الآخرِ محذوفٌ بقرينةِ المذكورِ، وشعيث مختومٌ بالتاءِ المثلثةِ، وتصحيفها بالموحدةِ غلطٌ.

(قوله: فقمت للطيف مرتاعاً... إلخ) الطيفُ بكسرِ الطَّاءِ المهملةِ رؤية المخيلات في النَّوم، والمرتاع: الخائف، وأرقني: من التأريق الإيقاظ من النَّومِ، فقلت: أهي، أي: المحبوبة سرت، أي: جاءت إلي بالليلِ، أم عادني حلمها، والحلم: ككتب ما يراه النَّائم في نومِه.

الناصية

ليس موصوفاً بابن، بل هو مخبر عنه به، والتَّنوين حذف من شعيث للضَّرورةِ. وهو في الموضعين بضمِّ الشينِ المعجمة وفتح العين المهملة، وسكون الياء آخر الحروف، وفي آخره ثاء مثلثة. ولقد صحف من قرأه بالباءِ الموحدة.

(قوله: لعمرك ما أدري... إلخ) أي: ما أدري، أي: النسبينِ هو الصَّحيح وإن كنت دارياً بغير ذلك، وشعيث بالمثلثة آخره، وصحفه من رواه بالموحدة، كما في شرح شواهد (المغني) للسيوطي. ومنقر ضبطه الدَّماميني والشمني بكسرِ الميمِ وفتح القاف وبالراء قالا: وهو، أي: البيت هجو لشعيثٍ، أي: لهذا الحي بأنهم لم يستقروا على أبٍ واحدٍ، وضبطه في (التصريح) بكسرِ الميمِ والقافِ، ويكتب ابن سهمٍ وابن منقر بالألفِ؛ لأنه خبر لا نعت، ولهذه العلة كان حق شعيث التنوين. **(قوله:**

.... فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عادَنِي حُلُمُ

صدره:

فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتاعاً فَأَرَّقَنِي ....

قاله زياد بن حملٍ من قصيدة من البسيطِ. الفاء للعطف، واللام للتعليل، ومرتاعاً حال، أي: خائفاً. ويروى: فقمت للزَّور. وفأرّقني: بالتشديد أي: أسهرني، وضميره يرجع إلى الطيفِ، وهو طيف الخيالِ، وهو الذي يجيء في النَّومِ. والهمزة في (أهي) للاستفهامِ وهي مبتدأ، وسرت خبره، وسكنت الهاء تشبيهاً بكتفٍ. والشَّاهد في أم المتصلة؛ حيث وقعت بين جملتينِ فعليتين في معنى المفردين. والتَّقدير: أسرت هي أم عاد حلمها؟ أي: أي هذين؟ وهو بضمِّ الحاءِ واللام: ما يراه

وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ

﴿أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ﴾ [الجن: ٢٥]، (**وَرُبَّما أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ كانَ خَفا الْمَعنى بِحَذْفِها أُمِنْ**) ....

أبو طالب

....

الناصية

النائم في نومه. وحاصل المعنى: رأيت الحبيبة في المنامِ فظننت أنها أتتني، فلما استيقظت، قلت: أهي أتتني حقيقة، أم أتاني خيالها في النَّوم (صبان).

(**قوله: أهي**) بسكونِ الهاءِ، ولم يجئْ بعد الهمزةِ إلا في الشعر، كما نقله الدَّماميني عن شرحِ التَّسهيلِ للناظم، وعادني: أتاني، والحلم: بضمتين، وتسكن اللام ما يراه النَّائم، والضَّمير يرجع إلى محبوبتهِ التي رآها في المنامِ، فلما استيقظ، قلت: أهي أتتني حقيقة، أم أتاني خيالها في النَّوم باعتبار عادتهم في مبالغتهم، بطريق التَّجاهل. ويوجد في بعضِ النسخِ صدر البيت وهو:

فَقُمْتُ لِلطَّيفِ مُرْتاعاً فأرّقني ....

أي: قمت لأجل خيال المحبوبة المرئيّ في النَّوم، حالة كوني مرتاعاً للقائه هيبة، وأرقني: أي: أسهرني ذلك لما لم أجد بعد الانتباه شيئاً محققاً (صبان). وفي (الدشتي): **الشَّاهد**: في هَذِهِ الأمثلةِ الْخَمْسةِ عَطْفُ (أم) بَعد هَمزة الاسْتفهام. وتقدير الأمثلةِ هَكذَا: (هل قريب أم بعيد ما توعدون) (هل أنتم أشد أم السماء) (هَلْ هُو شُعَيْث ابْن سَهْمٍ أَمْ شُعَيْث ابن مُنقرِ (هَلْ هِيَ سَرَتْ أَمْ عَادني حُلُمُ)، (هل قريب ما توعدون أم يجعل).

(**قوله: وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ**) المذكورة، أي: الشاملة للنوعينِ المتقدمينِ بقرينة تمثيله بالمثالين الآتيينِ. قال الفارضي: وندر حذف أم ومعطوفها؛ كقوله:

دَعَاني إليها القَلْبُ إني لأمْرِهِ سَمِيْعٌ فما أدرِيْ أَرُشْدٌ طِلابُها

التقدير: أرشد أم غيّ، وإذا استفهم بغير الهمزة عطف بأو، نحو: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا ۝٩٨﴾ [مريم: ٩٨] وقد تكون هل بمعنى الهمزة، فيعطف بأم بعدها، كحديث: «هل تزوجت بكراً أم ثيباً»؟ وتكون أم بمعنى الهمزةِ، نحو: أم ضربت زيداً، التقدير: أضربت زيداً؟ اهـ. وقوله التَّقدير: أرشد أم غي؟ بحث فيه في (المغني) بجواز جعل الهمزة؛ لطلب التَّصديق، فلا يقدر لها معادل حينئذ (صبان).

(**قوله: إِنْ كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أُمِنْ**) كقراءةِ ابن محيصن ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] وكما مر من قوله:

.... شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ امْ شُعَيْثُ ابْنُ منقرِ

وَبِانْقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ ... إنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

نَحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦].

[فَوَاللهِ ما أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دارِياً] ... بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمانِ

(وَبِانْقِطاعٍ وَ) ....

أبو طالب

(قوله: بسبع رَمَيْنَ الجمرِ أم بثمانِ) أوله:

لعمركَ ما أدري ولو كنتُ دارياً ....

فاعل رمين للنسوة، والجمر بفتح الجيم وسكون الميم حصاةٌ يرميها الحجاج بالمواضعِ الثلاثة المعهودة في المنى، والباقي على قياسِ ما سبق، من قولِه: لعمرك ما أدري... إلخ.

الناصية

وهو في الشعر كثير. ومال في (شرح الكافية) إلى كونه مطرداً.

(قوله: نَحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] على قراءة من حذف همزة الاستفهام (قوله: بسَبْعِ رَمَيْنَ... إلخ) قبله لعمرك ما أدري، وإن كنت دارياً قاله عمر بن أبي ربيعة. (قوله): لعمرك بعين مهملة مفتوحة، أي: لحياتك اللام موطئة لقسم محذوفٍ، أي: والله لعمرك مبتدأ، والكاف مضاف إليه، وخبره محذوف وجوباً تقديره: قسمي، وروي فوالله وما أدري، أي: ما أعلم: ما نافية، وأدري فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضميرٌ مستترٌ فيه وجوباً تقديره: أنا، وأن الواو للحالِ من الفاعلِ، وإن زائدة، وكنت كان فعل ماضٍ ناقصٍ وتاء المتكلِّم اسمها مبني على الضّمِّ في محل رفع، ودارياً، أي: عالماً خبرها منصوب، والمتعلق بدارياً محذوف، والتقدير: وإن كنت: دارياً بغير ذلك، أو هو منزل منزلة اللازمِ، أي: وإن كنت متصفاً بصفة الدراية والعلم، وبسبع، أي: أبسبع الهمزة للاستفهام، وهي معلقةً لأدري عن العملِ، وبسبع متعلّق برمين، ورمين فعل ماضٍ مبني على فتحِ مقدرٍ على آخرِه منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارضِ لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة فاعل "الجمر" مفعولٌ به لرمين، "أم" عاطفة، "بثمانٍ" جار ومجرور معطوفٌ على قولِه: بسبع.

الشَّاهد فيه: قوله: «بسبع... أم بثمان» حيثُ حذفت منه الهمزةُ المغنية عن لفظِ «أي» وأصلُ الكلام: أبسع رمين... إلخ. وإنما حذفها اعتماداً على السِّياق المعنى وعدم خفائِه. (والمعنى): أقسم بحياتك إني لا أعلم هل رمت النسوة الجمر بسبع حصيات، أو بثمانٍ، أي: لا أعلم أيهما حصل، وإن كنت عالماً بغيرِ ذلك.

(قوله: وبانْقِطَاع... إلخ) أي: لا يفارقها معنى الإضرابِ عند الجمهورِ، وإلى ذلك أشار النّاظم بقوله:

هي الّتي (بِمَعْنى بَلْ وَفَتْ) مَعَ اقْتِضاءِ الاسْتِفهام كَثيراً ....

أبو طالب

(قوله: وبمعنى) بل الفرقُ بين أم هذه، وبين أم المتصلة من وجوه. **الأول**: ما هو بحسبِ المعنى، وهو ظاهر. **الثاني**: إن هذه قد يقع بعد الخبر دون المتصلةِ. **الثالث**: أن شقي الترديد في هذهِ ما بعدَها ونقيض ما بعدها، وفي المتصلة طرفاها. **الرابع**: أن هذه لا تقع بعد همزة التَّسوية بخلاف المتصلة. **الخامس**: أنها إذا كانت متصلة، وكانت مسبوقة بالجملة يجب أن يكون ما يلي أم مثل ما يلي الاستفهام من كونه مفرداً وجملة، بخلاف ما إذا كانت منقطعة.

(قوله: مع اقتضاء الاستفهام) أي: مع دلالته على معنى الاستفهامِ؛ لا مع اقتضاء مسبوقيته بالاستفهامِ، بدليل استشهاده لما لا يقتضيه بالآية الآتية المسبوقة به.

الناصية

وبانقطاعٍ وبمعنى بل وفتْ إن تكُ مما قيّدت به خلتْ

(وقد تقتضي مع ذلك) الإضرابُ (استفهاماً حقيقياً) وهو الطلبي، (نحو) قول العربِ: (إنها لإبل أم شاء) بالمد، والإبل: اسم جمعٍ، والشاء ليس جمع شاة في اللفظِ، ولكنه جمع لا واحدَ له من لفظه، قاله أبو عثمان، وشاء خبر لمبتدأ محذوف (أي: بل أهي شاء) فالهمزة داخلة على جملةٍ (وإنما قدرناها بعدها مبتدأ؛ لأنها لا تدخل على المفرد)؛ لأنها بمعنى، بل الابتدائية، وحرف الابتداء لا يدخل إلا على جملةٍ، ومن ثم كانت غير عاطفة عند الجمهور، خلافاً لابن جني، وادّعى ابن مالك أنها قد تدخل على المفردِ، وحمل قولهم: إنها لإبل أم شاء على ظاهره دون تقدير مبتدأ، أو استدل بأنه قد سمعَ إن هناك إبلاً أم شاءً بالنصبِ، وهذا لا يعرف إلا نحن جهته، وإن سلم، فالتأويل ممكن بأن تكون متصلة، وحذفت الهمزة، أو منقطعة، وانتصب شاء بمحذوف، أي: أم أرى شاه (أو) استفهاماً (إنكارياً، كقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ﴾ [الطُّور: ٣٩]) ولكم البنون (أي: بل أ له البنات) إذ لو قدرت للإضرابِ المحضِ لزم المحال، وهو الإخبار بنسبة البنات إليه تعالى عن ذلك (تصريح).

(قوله: وبانقطاع... إلخ) ظاهره أنها عاطفة، قال شيخنا: وفي (الرضي) خلافه. اهـ.

وعليه يكون ذكرها هنا استطرادياً لتتميم أقسام أم. ثم رأيت في الدّماميني ما يفيد أن في كونِ أم المنقطعة عاطفة ثلاثة أقوال: فابن جني والمغاربة يقولون: ليست للعطف أصلاً لا في مفردٍ ولا جملةٍ. وابن مالك للعطفِ في المفرد قليلاً سمع من كلامهم إن هناك لإبلاً أم شاء، وفي الجمل كثيراً. وجماعة للعطف في الجملِ فقط، وتأولوا ما سمع بتقدير ناصب، أي: أم أرى شاء.

(قوله: وبمعنى بل) العطف من عطفِ أحد المتلازمين على الآخرِ (صبان).

(قوله: وفت) الضَّمير فيه وفي قيدت، وخلت راجع إلى أم في قوله وأم بها اعطف... إلخ، والمراد بها، ثم لفظها، كما أن المراد بها هنا ذلك، فليس في الكلامِ استخدامٌ ولا شبهة، وإن

(إنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ) مِن تَقَدُّمِ إحدى الْهَمْزَتَيْنِ عَلَيها (خَلَتْ) نَحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَبِّ

أبو طالب

(قوله: من تقدم أحد الهمزتين) أي: همزة التَّسوية والاستفهام المطلوب به وبأم التَّعيينُ.

الناصية

زعمه شيخنا (صبان). وفي (الدشتي): إن (أم) التي أتت بمعنى بل، وهي للإضراب، أي: الانصراف، ورفع اليد عن المعطوف عليه.

(قوله: إنْ تَك مِما قيدت بِهِ) وهو أن تكون مسبوقة بإحدى الهمزتين لفظاً، أو تقديراً (صبان).

(قوله: إن تك مما قيدت به خلت) صادق بصور أن لا تسبق بأداة استفهام أصلاً، بل تكون مسبوقة بالخبرِ المحضِ، نحو: ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ [السجدة: ١-٣] وأن تسبق بأداة استفهامٍ غير الهمزة، نحو: ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦] وأن تسبق بهمزة لغيرِ حقيقة الاستفهامِ المطلوب به التَّعيين، وغير التسوية، كالإنكار، أي: النفي، نحو: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ﴾ [الأعراف: ١٩٥] الآية، والتَّقرير: أي: التَّثبيت، أي: جعل الشَّيء ثابتاً، نحو: ﴿أَفِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟﴾ [النور: ٥٠] الآية، كذا في الدَّماميني عن النَّاظم أبي حيان. وقد ينافي ما مر عن البهوتي والشمني، ولو قيل: "إن التقريري فقط، أعني: المطلوب به إقرار المخاطب كالحقيقي؛ لاشتراكهما في طلب الجوابِ لكان وجهاً. فتدبر.

(قوله: خَلَتْ) ولا يفارقها حينئذ مما قيدت به معنى الإضرابِ، وكثيراً ما تقتضي مع ذلك استفهاماً إما حقيقياً، نحو: إنها لإبل أم شاء، أي: بل أهي شاء. كأنه في حال بعده عنها جزم بأنها إبل، فلما قرب منها رآها صغيرة، فأضرب مستفهماً عن كونها شاء. وكأم فيه أم في نحو: أعندك زيدٌ أم عندك عمرو، فقد نصَّ سيبويه على أن أم فيه منقطعة ظنَّ أولاً كون زيد عنده فاستفهم عنه، ثم ظن كون عمرو عنده، فأضرب عن الأول، واستفهم عن كون عمرو عنده، وإنما قدرنا بعدها مبتدأ محذوفاً؛ لكونها لا تدخلُ على المفرد، أو إنكارياً نحو: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ﴾ [الطور: ٣٩] أي: بل أله البنات. وقد لا تقتضيه البتة، نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦] أي: بل هل تستوي؛ إذ لا يدخل استفهامٌ على استفهامٍ. ونحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٣٧ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ [يونس: ٣٧-٣٨] هذا مذهب الكوفيين، ومذهب البصريين أنها أبداً بمعنى بل والهمزة جميعاً، نقله في (المغني) عن ابن الشَّجري قال: والذي يظهر قول الكوفيين؛ لأنه يلزم البصريين دعوى التأكيد في نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦] ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٤] ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ﴾ [الملك: ٢٠] قال الدماميني: والتَّحقيق أن أهل البلدين متفقون على أن أم تجيء للإضراب المجرد، وإنما الخلاف في تسميتها حينئذ منقطعة، فالكوفيون يسمونها منقطعة، والبصريون يقولون: لا متصلة ولا منقطعة، فهو في أمر لفظي.

خَـيِّـرْ أَبِـحْ قَـسِّـمْ بِـأَوْ وَأَبْـهِـمِ   وَاشْـكُـكْ وَإِضْـرَابٌ بِـهَـا أَيْـضـاً نُـمِـي

ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٧﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ [يونس: ٣٧-٣٨]، ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ﴾ [الأعراف: ١٩٥]، وَقَد لا يَقْتَضِي الاسْتِفهامُ نَحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦].

(خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ ....

أبو طالب ____

....

الناصية ____

(قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾... إلخ) لا يتوهَّم أنّ (أم) هنا واقعة بعد همزة الاستفهام، فهي من أقسامِ المتّصلةِ، فإنّ الاستفهام في المتّصلة لطلب التَّعيين، وهنا لإنكارِ المعطوفِ، والمعطوف عليه، فإنّ المراد بالآية ما يعبد من دون الله، وإنهم لا أرجل لهم فيمشون، ولا أيدي لهم فيبطشون.

(قوله: وَقَد لَا تَقْتَضِي الِاسْتِفْهَامَ) أي: وقد لا تقتضي أم المنقطعة الاستفهام (البتة) لا حقيقياً ولا إنكارياً نحو: ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾ [الأنعام: ٥٠] ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد ١٦] أي: بل هل تستوي، لا يقدر بل أهل؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام، وقول الشاعر:

فَلَيْتَ سُلَيْمَى في المَنَامِ ضَجِيْعَتي   هُـنَـالِـكَ أَمْ فـي جَـنَّـةٍ أم جَـهَـنَّـمِ

أي: بل في جهنم، ولا يقدر، بل أفي جهنم (إذ لا معنى للاستفهام هنا)؛ لأنه للتَّمني، ونقل ابن الشَّجري عن جميعِ البصريين أن أم أبداً بمعنى بل والهمزة جميعاً، وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك. اهـ. وهذه الآية والبيت يشهدان للكوفيين، فإن أم فيهما بمعنى بل خاصة، كما أنها بمعنى الاستفهامِ خاصة في قول الأخطل:

كَـذَبَـتْـكَ عَـيـنُـكَ أَمْ رَأَيْـتَ بِـوَاسِـطٍ   غَـلَـسَ الـظَّـلامِ مِـنَ الـرَّبَـابِ خَـيَـالا

قال أبو عبيدة: إن المعنى هل رأيت. (قوله: نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد ١٦] لأنّ (هل) للاستفهام، فإرادة الاستفهام من (أم) تحصيل للحاصل.

(قوله: خيِّرْ أبحْ... إلخ) خَيِّرْ و(أَبِحْ) وقَسِّمْ بِأَوْ وَأَبْهِمِ. وَاشْكُكْ) فالتَّخيير والإباحة يكونان بعد الطَّلب ملفوظاً، أو مقدراً، وما سواهما فبعد الخبر. فالتَّخييرُ بين المتعاطفين، نحو: تزوج زينب أو أختها، أو للإباحة، كجالس العلماء أو الزهاد، (والفرق بينهما) أي: بين التَّخيير والإباحة (امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير). فلا يجوز أن يجمع بين زينب وأختها في التزويج؛ لامتناعِ الجمعِ بين الأختينِ (وجوازه) أي: الجمع بين المتعاطفين (في الإباحة)، فيجوز أن يجمع بين العلماء والزهاد في المجالسة، والتقسيم، نحو: الكلمة اسم، أو فعل، أو حرف، قاله ابن مالك في (الخلاصة): وأصلها وعدل عنه في (التَّسهيل) وشرحه إلى التفريق المجرد، فقال: التَّعبير

بِأَوْ) نحو: «تَزَوَّجْ هِنْداً أَوْ أُخْتَها» و«اقْرَأْ فِقْهاً أَوْ نَحْواً» و«الاسْمُ نَكِرَةٌ أَوْ مَعْرِفَةٌ»، والْفَرْقُ بَيْنَ الإباحَةِ والتَّخْيِيرِ جَوازُ الْجَمْعِ في تِلْكَ دُونَهُ. ....

أبو طالب

(قوله: وأبهم) الإبهام: أداء الكلامِ على وجهٍ لم يصرح بالمطلوب، سواء كان المطلوب معلوماً للسامعِ بالقرينةِ أم لا، وله فوائد مثل إرخاء العنانِ والمساهلة للخصمِ، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤] أو الاحترام، أو غير ذلك.

الناصية

به أولى من التعبير بالتقسيم؛ لأن استعمالَ الواوِ في التقسيم أجود، قال الدَّماميني: لم أتحقق إلى الآن الفرق بين التَّقسيم، والتَّفريق المجرد على وجهٍ يكونان به متباينين، حتى إذا وجدنا مدلول التَّقسيم ثابتاً في محلٍّ، قلنا: يسوغ الإتيان بما شئت من الواوِ، وأو، ولكن استعمالَ الواوِ أجودُ. وقال الشمني: يمكن الفرقُ بأن التقسيم: جعل الشيء أقساماً يستدعي تقديم ما يتناول الأقسام، سواء كان كلياً نحو الكلمة اسم، وفعل، وحرف، أو كلا، نحو:

ثِنْتَانِ .... صُـدُورُ رِمَـاحٍ .... أَوْ سَـلَاسِـلُ

وأما التَّفريق: فهو قطع الاتصالِ بين شيئين فأكثر، وذلك لا يستدعي تقديم ما يتناول، فهو أعمُّ من التقسيمِ عموماً مطلقاً، وبعبارة أخرى: التَّقسيم الخبري يقع في كلي المذكورات، أو كلها، والتَّفريق يقع في المذكورات.

(قوله: بأو) تنازعه الأفعالُ الثلاثة قبله، كما أن قوله بها تنازعه الفعلانِ والمصدر قبله.

(قوله: نَحو: «تَزَوَّجْ هِنْداً أوْ أُخْتَها»... إلخ) فالأول للتخيير، والثاني للإباحة، والثَّالث للتقسيمِ، أي: أنت مخير لأن تتزوَّج بهندٍ أو أختها، ويباح لك قراءة الفقهِ، والنَّحو، والاسم على قسمينِ نكرةً ومعرفة.

(قوله: في تِلكَ) أي: الإباحة. **(قوله: دُونَهُ)** أي: التَّخيير.

وفي (الدشتي): إذا كانت أو للإباحة يجوز الجمعُ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه؛ كجواز الجمعِ بين الفقهِ والنَّحو دون التَّخيير؛ لعدم جواز الجمعِ بين الأختين.

هذا، وقال الشَّمني: ليس المراد بها الشَّرعية؛ لأنَ الكلام في معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع، بل المرادُ الإباحة بحسب العقل، أو بحسب العرف في أي وقت كان، وعند أي قوم كانوا. وفي (الصبان): فإن قلت: قد مثل العلماء بآيتي الكفارة والفدية للتَّخيير مع إمكان الجمع. قلت: يمتنع الجمع بين الإطعام والكسوةِ والتحريرِ الآتي، كلٌّ منهن كفارة، وبين الصِّيام والصَّدقة والنُّسك الآتي كل منهن فدية، بل تقعُ واحدة منهن كفارة وفدية، والباقي قربة مستقلة خارجة عن ذلك. اهـ. (مغني) وآية الكفارة ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: ٨٩] إلخ، وآية الفدية ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦].

(وَأَبْـهِـم) بِـهـا أَيْـضـاً، نَـحـو: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سَبَإ: ٢٤]
(وَاشْكُكْ) نَحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩] ....

أبو طالب

(قوله: واشكك) وقد يكون للتشكيكِ، والفرق بينه وبين الإبهام أن التشكيك إحداثُ الشكِّ في قلبِ السامعِ بعد أن لم يكن شاكاً، والإبهام إبقاؤه على شكّه إن كان شاكاً.

الناصية

(قوله: وَأَبْهِم بهَا) أي: أو على المخاطبِ. وفي (الدشتي): الإبهام أن يجعل المخاطب في الترديد مع علم المتكلِّم بتعيّن أحد الأمرين، ففي الآية أخرجَ الكلامَ في صورةِ الاحتمالِ مع العلمِ بأنَّ من وحَّد الله وعبده، فهو على هدىً، وإن من عبدِ غيره فهو في ضلالٍ.

(قوله: إنا أو إياكم... إلخ) قال في (المغني): الشاهد في الأولى. ووجهه الشمني بأن اعتبار الإبهام في إحداهما يغني عن اعتبارِه في الثانية، والأولى أولى بالاعتبارِ لسبقها، وفيه نظر؛ إذ لا مانع من اعتبارِه فيهما، وإن كان اعتباره في الأولى آكد. وقال الدَّماميني: في الأولى والثانية، والمعنى: وإن أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحدُ الأمرينِ كونه على هدىً، أو كونه في ضلالٍ مبينٍ، أخرج الكلام في صورةِ الاحتمالِ، مع العلم بأن من وحد الله تعالى وعبده فهو على هدىً، وإن من عَبَدَ غيره فهو في ضلالٍ مبين توطيناً لنفسِ المخاطبِ؛ ليكون أقبل لما يلقى إليه. قال بعضُهم: الشاهد في الثانية؛ لأن الشَّرط تقدم كلام خبري، وهو إنما يتحقَّق بقوله: لعلى هدى؛ لأن ما قبله ليس كلاماً، وقد يقال: إن لعلى هدى أو في ضلالٍ مبين خبر عن الأول وحذف خبر الثاني أو بالعكس؛ إذ لا يتعين كونه خبراً عنهما، وإن صلح لذلك؛ لأنه جارٌّ ومجرور، وعلى كل وجد الشرطِ مع أنه قد يمنع اشتراطه. وإنما خولف بين الحرفينِ الداخلين على الحقِّ والباطل؛ لأن صاحب الحقِّ كأنه مستعل على جوادٍ يركض به حيث شاء، وصاحب الباطل كأنه منغمس في بحرٍ لا يدري أين يتوجه، ومما ظهر لي أن الآية وإن كانت للإبهام ظاهراً إلا أنها ترمز إلى التَّعيين؛ لاقتضاء التناسب صرف ما بعد أو الثانية لما بعد أو الأولى وصرف ما قبلها لما قبلها، ولاقتضاء الترتيب أيضاً ذلك، فاعرفه.

(قوله: وَاشْكُكْ) الشكُّ: الفرق بينه وبين الإبهام أن المتكلِّم عالم بالحكمِ في الإبهامِ دون الشكِّ. (غزي) وفي (الحمصي): المفهوم من كلام النحويين أن الإبهام هو التشكيك، ومقتضى كلام المطول والمختصر أنه غيره؛ لأن فيما بعد قول التلخيص أو التشكيك ما نصُّه أو الإبهام ومثله بالآية، وقال الحفيد: الفرق بينه وبين التشكيكِ أن المقصود في الأولِ الإخفاء، بحسب بادئ الرأي. اهـ. وأما الفرقُ بين الشكِّ والإبهامِ فواضحٌ، قال بعضهم: الشكُّ يستوي فيه المتكلِّم والمخاطب، والإبهام يتعلَّق بالمخاطبِ فقط بخلافِ المتكلِّم، فإنه عالمٌ بحقيقةِ الأمرِ.

(قوله: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩]) فلبثنا كلام خبري، وأو للشكِّ من القائلين ذلك، هذا والإبهَام: هو الإخْفَاءُ عَنِ السَّامِعِ مَعَ عِلْمِ الْمُتكلِّم. فاللهُ تَعالى يَعْلَمُ المَهْتَدي والضَّالَّ مِنَ

(وَإِضْرَابٌ بِها أَيْضاً نُمِي) أَيْ نُسِبَ لِلْكُوفِيِّينَ وأبي عَلِي وابْنِ بَرْهان، نَحو:

أبو طالب

....

الناصية

المُسْلِمينَ والْمُشْركين، ولكنَّه يُريدُ أَنْ يُخْفِي الأَمْرَ عَنهم، والشك: كونُ الْمُتكلم غَيرَ عَالِم، فأَصْحَابُ الْكهفِ الّذين قالوا: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩] حَقيقة كانَ قَدْ حَصَلَ لَهُمْ الشَّكُّ في مِقدارِ نَوْمِهِم، هَلْ كَانَ مِقدَاره يَوْماً كامِلاً، أَمْ بَعْضَ يَوْم.

وفي (الدشتي): استعمل (أو) في مورد شكِّ المتكلِّم، كما في الآية، فإنّ الكلامَ صدر ممّن يشكُّ في مقدارِ لبثه.

(**قوله: وَإِضْراب بِهَا أَيْضاً**) ك: بل مطلقاً هذا.

وفي (الدشتي): الإضراب رفع اليدِ عن المعطوفِ عليه إلى المعطوفِ صاعداً، أو نازلاً، والموضوع للإضرابِ في الأصلِ (بل) فالأول كالبيت الآتي، و(الثَّاني) نحو: وفيت ديني فما بقي إلا مئة، بل خمسون.

(**قوله: وإضراب بها أيضاً نمي**) قيل: إنها حينئذ غير عاطفة كأم الإضرابية على رأي الجمهور، وقد نقل بعضهم ذلك عن الرضي والسعد، كما في (يس) وقيل: عاطفة، وإن كان بعدها جملة؛ إذ العطف يكونِ في المفرداتِ والجمل، كما يقول بذلك بعضهم في أم الإضرابية، وهذا ظاهر كلام المصنفِ.

(**قوله: نمِي**) أي: نسب إلى العرب في قول الكوفيين، وأبي علي، وابن برهان، وابن جني، مطلقاً أي: سواء تقدمها نفي أو نهي أو لا، وسواء أعيد العامل أو لا؛ تمسكاً بقوله: مَاذَا تَرى... إلخ.

(**قوله: أيْ: نُسِبَ للكوفيين وأبي علي**) الفارسي وابن برهان نحو أنا أخرج، ثم تقول: أو أقيم، أضربت عن الخروجِ، ثم أثبت الإقامة، فكأنك قلت: لا بل أقيم. (حكى الفراء: اذهب إلى زيد أو دع ذلك، فلا تبرح اليوم) نقله عنه في (شرح الكافية) ونقل ابن عصفور عن سيبويه أنه أثبت لا والإضراب بشرطين تقدم نفي، أو نهي وتكرير العاملِ، نحو: لست زيداً، أو لست عمراً، ولا تضرب زيداً، أو لا تضرب عمراً. (و) تكون أو (بمعنى الواو عند الكوفيين) والأخفش، والجرمي، وذلك عند أمن اللبس، كقوله وهو حميد بن حُريث الكلبيّ:

قومٌ إذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ ... (مَا بَيْنَ مُلْجِمِ مهرِهِ أَوْ سَافِعِ)

أي: وسافع؛ لأن البينية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواوِ، كما تقدم؛ ويحتمل أن تكون أو لأحد الأمرين على بابِها، والمرادُ: بين فريقٍ ملجم أو فريق سافع على حدِّ: اجلس بين العلماء، أو الزهاد، والصريخ صوت المستصرخ، والملجم: هو جاعل اللجام في محله من الفرس، والسافع بالسين المهملة: هو الآخذ بناصية فرسه، ومنه: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥] وإلى معاني (أو) أشار النَّاظم بقوله:

مـاذا تَـرى فِـي عِـيالٍ قَـدْ بَـرِمْـتُ بِـهِـمْ لَـمْ أُحْـصِ عِـدَّتَـهُـمْ إِلَّا بِـعَـدَّادِ
كـانُـوا ثَـمـانِـيـنَ أَوْ زادُوا ثَـمـانِـيَـةً لَـوْلا رَجَـاؤُكَ قَـدْ قَـتَّـلْـتُ أَوْلادِي

أبو طالب

(**قوله: ماذا ترى في عيال قد برمت بهم... إلخ**) قائلها جريرُ في مدحِ هشامِ بن عبدِ الملك، وبرمت بكسر الرَّاء، أي: حزنت وسئمت بهم، وترى: من الرأي في الأمرِ، فله مفعول واحدٌ، والعداد بفتحِ العينِ وتشديدِ الدَّالِ صيغة المبالغة، والباءَ للاستعانةِ، أي: إلا باستعانةِ محاسبٍ سريعِ العدِّ، وقتلت: بالتشديدِ للمبالغةِ، ووجه الحزنِ إما كثرة مُؤْنةٍ وفت بمؤنتهم، وقلة مُؤْنته ومداخله، وإما الإضرار هم به من حيث اللسان ونحوه، وقس على ذلك حال ما فيه الرَّجاء.

الناصية

خَـيِّـرْ أَبِـحْ قَـسِّـمْ بـأَوْ وأَبْـهِـمِ واشـكـك وإضـرابٌ بـهـا أيـضـاً نُـمِـي
ورُبَّـمـا عـاقَـبـت الـواوَ إِذَا لـم يُـلْـفِ ذو الـنُّـطْـقِ لِـلَـبْـسٍ مُـنْـفَـذا

(**قوله**:

مَـاذَا تَـرَى فـي عِـيَـالٍ قَـدْ بَـرِمْـتُ بـهِـمْ لَـمْ أحْـصِ عِـدَّتَـهُـمْ إلا بِـعَـدَّادِ... إلـخ)

قالهما جرير يخاطب بهما هشامَ بن عبدِ الملكِ (**قوله**) ماذا: ما: اسمُ استفهام مبتدأ، أو ذا اسم موصول بمعنى الذي خبره، وترى: من الرأي في الأمرِ والإبصار فيه فعلٌ مضارعٌ، وفاعله ضميره مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت والجملة صلة الموصولِ لا محلَّ لها من الإعرابِ، والعائد محذوفٌ وهو مفعول لترى، أي: ما الذي تراه، ويحتمل أن ماذا كلها اسمُ استفهامٍ مفعولٌ مقدَّم لترى مبني على السُّكونِ في محلِّ نصبٍ، وفي عيال جار ومجرور متعلّق بترى، وهو على حذفِ مضافٍ، أي: في شأن عيالٍ، وعيال الإنسان أهل بيته، ومن يمونه، وهي جمع عيِّل بالتَّشديد مثل جيد وجياد، وقد حرف تحقيق، وبرمت بفتح الباء الموحدة وكسر الراء، أي: ضجرت، فعل ماضٍ وتاء المتكلم فاعله، وبهم، أي: منهم متعلّق ببرمت، والميم علامة الجمع، وهناك متعلّق أيضاً محذوف، أي: لكثرتهم، والجملة في محلِّ جر صفة لعيال، ولم حرف نفي وجزم وقلب، وأُحْصِ بضمِّ الهمزةِ، أي: أعلم فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الياء نيابة عن السكونِ والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، تقديره: أنا وعدتهم، أي: عددهم مفعوله، والهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع وتجمع على عددٍ مثل سدرة وسدر، وإلا أداة استثناء مفرغ، وبعداد بفتح العين المهملة متعلق بأُحْصِ، والجملة في محل نصب حال من تاء برمت، وقوله: كانوا، أي: العيال، كان: فعل ماضٍ ناقص ترفع الاسمَ وتنصب الخبرَ، والواو اسمها مبني على السُّكون في محل رفعٍ، وثمانين خبرها منصوبٌ وعلامة نصبهِ الياءُ المكسورُ ما قبلها المفتوحُ ما بعدها نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنه ملحق بجمعِ

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ إِذَا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذا

(وَرُبَّما عاقَبَت) أَوْ (الْواوَ) أَيْ جاءَتْ بِمَعناها (إذا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ) أَيْ: لَم يَجِدِ

أبو طالب

....

الناصية

المذكَّرِ السالم، وأو حرفُ عطفٍ بمعنى بل الإضرابية، وزادوا: زاد فعل ماض والواو فاعله وثمانية تمييز، وجملة كانوا... إلخ: مستأنفة مبينة للعدد لا محل لها من الإعراب، ولولا حرف امتناع لوجود، ورجاؤك مبتدأ والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله، وهو على حذف مضاف، أي: لولا رجاء عطائك وكذا فاعله وخبره محذوفان، والتقدير: لولا رجائي عطاءك موجود، والجملة شرط لولا، وقد حرف تحقيق، وقتلت بفتح القاف والتاء المشددة للكثرة، فعل ماض وتاء المتكلم فاعله، وأولادي مفعوله، وياء المتكلم مضاف إليه، والمراد بالأولاد: العيال؛ لأنه يبعد أن يكون له ثمانية وثمانون ولداً، وإن كان ممكناً، وجملة (قد قتلت أولادي) جواب لولا، لا محل لها من الإعراب، (يعني): ما الذي تقول يا هشام في شأنِ أهل بيتي ومن أمونه الذين سَئِمْتُ مِنْهم، ولا أَسْتطيعُ إحْصَاءَهُمْ، إلا بِشَخْص (حَسّاب) يَحْسب أَعْدَادَهُم لِي، فَإِنَّهُمْ كَانوا ثَمَانِينَ سَابِقاً، بَلْ زَادَ عليهم ثَمَانِية، وَلَوْلَا رجَائي مِنكَ في مُسَاعَدَتِي بِالْمَالِ لَقَدْ كنت أقتل أكثر أَوْلادي.

(والشَّاهد) في قوله: أو زادوا حيث استعمل أو فيه للإضراب، أي: بل زادوا ثمانية، وهو كثير، واحتجت به الكوفيةُ وأبو علي وأبو الفتحِ وابن بَرْهان أن أو تأتي للإضراب كبل مطلقاً. وقال سيبويه: إنما جاء ذلك بشرطينِ: تقدم نفي أو نهي وإعادة العامل، ويحتمل أن أو بمعنى الواو، فلا شاهد فيه حينئذ. وفي (الدشتي): بل زادوا ثمانية، فصرف النظر عن قوله: ثمانين إلى الزيادة بثمانية، فالمعنى: بل هم ثمانية وثمانون.

(قوله: وربما عاقبت أو الواو... إلخ) جاءت أو بمعنى الواو، لإفادة الجمع بين المعطوفِ والمعطوف عليه. هذا، وأفهم قوله: وربما أن ذلك قيل مطلقاً. أي: سواء كانت أوَ للإباحة أوْ لا، وذكر في (التَّسهيل) أن أو تعاقب الواو في الإباحة كثيراً، وفي عطف المصاحبةِ والمؤكد قليلاً، فالإباحة، كما تقدَّم، والمصاحبة، نحو قوله عليه الصلاة والسَّلام: «**فإنما عليك نبي أو صديق أو شهيد**» والمؤكد، نحو: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا﴾ [النِّساء: ١١٢] حمل بعضهم الخطيئة على الذنب الذي بين العبد وربه، والإثم على مظالمِ العبادِ. وعلق بعضهم على قول (التَّسهيل): أن أو تعاقب الواو، أي: تجيء بمعنى الواو، فتكونَ للجمع، وقوله: في الإباحة، أي: في صورة الإباحة أي: في الصورة التي يظنُّ أن أوفيها للإباحةِ، أي: لأحدِ الشيئينِ مع جوازِ الجمع بينهما، وإن لم تكن أو في حالة كونها بمعنى الواوِ للإباحة؛ لأنها حينئذٍ للجمع، وأو التي للإباحة لأحد الشيئين مع جوازِ الجمعِ بينهما، كما سيذكره الشارح عن ابن هشامٍ. وقوله: كثيراً، أي: لأنه يكثر إرادة الجمعِ في

وَمِثْلُ أَوْ فِي الْقَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَهْ   فِي نَحْوِ إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَهْ

الْمُتَكلم (لِلَبْسٍ مَنْفَذا) بَلْ أَمِنَهُ، نَحو:

«جَاءَ الْخِلافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَراً» ....

(وَمِثْلُ أَوْ فِي) ....

أبو طالب

(قوله: جاء الخلافةَ... إلخ).

....   كَمَا أَتَى رَبَّه موسى على قَدَرِ

قاله جرير في مدحِ عمر بن عبد العزيزِ، وفاعل جاء لعُمر، والخلافة مفعوله، وإذ ظرف بمعنى حين، وكانت له قدراً، أي: كانت الخلافةُ له مقدّرة، والكاف للتّشبيه، وما مصدرية، أي: جاء مجيئاً كإتيان موسى ربه على قدرٍ، أي: موافقة له أو مقدرة.

الناصية

نحوِ: جالس الحسن أو ابن سيرين. هذا هو الذي أفهمه في هذه العبارة، وبه يندفع اعتراضات نشأت من عدمِ فهم العبارة، كفهمنا الاعتراض **الأول**: ما ذكره البعض، وأقره أن صاحب (التّسهيل) لم يذكر الكثرةَ إلا في معاقبة أو للواو في الإباحة، وهذا لم يرده المصنف هنا، لذكره إياه فيما تقدَّم بقوله: أبح، والذي أراده هنا وجعله قليلاً إنما هو القسمانِ الأخيرانِ الموصوفانِ في التسهيل أيضاً بالقلَّةِ. **الثاني**: ما ذكره شيخنا، وأقره أن الإباحة معنى أو أصالة، فلا ضرورة إلى جعلها في صور الإباحةِ بمعنى الواو، ووجه اندفاع هذين أنهما مبنيان على أن أو في حال معاقبتها الواو في الإباحة لأحد الشيئينِ مع جواز الجمعِ بينهما، وليس كذلك، بل للجمع، كما علمت. **الثّالث**: ما ذكره أيضاً البعضُ وأقره أن قوله: كثيراً يوهم أن أو في الإباحة قد لا تعاقب الواو، وليس كذلك، فكان الأولى أن يقول: تعاقب الواو في الإباحة لزوماً، وقد تعاقبها في غيرها، ووجه اندفاع هذا الاعتراض: أنَّ المراد كما علمت أن الصُّورة التي يظن أن أو فيها للإباحة قد تعاقب فيها، أو الواو بأن تكون للجمعِ، وقد لا تعاقب بأن تكون للإباحة في الواقعِ أيضاً، فقول المعترضِ: وليس كذلك ممنوع، وكذا قوله: لزوماً. (قوله:

جَاءَ الخِلافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَراً   كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ)

هذا البيت من كلامِ جريرِ بن عطية بن الخطفى، يمدح أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان، وقد أنشده ابن عقيل في بابِ العطفِ (رقم ٢٩٣) وابن هشام أوضحه في بابِ الفاعلِ (رقم ٢١٩) والأشموني في بابِ الفاعلِ أيضاً (رقم ٣٧٥).

اللغة: «قدر» بفتحِ كلٍّ من القاف والدال، أي: موافقة له، أو مقدرة.

إفادَةِ (الْقَصْدِ إمّا الثَّانِيَهْ فِي نَحْوِ) ....

أبو طالب

(قوله: في إفادة القصد) أي: لا في كونهِ حرف عطفٍ.

الناصية

الإعراب: جاء: فعل ماض، مبني على الفتحِ لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو الخلافة مفعولٌ به لجاء أو حرف عطف بمعنى الواو، كانت: كان: فعلٌ ماضٍ ناقص، والتاء علامة التأنيث، واسمه ضميرٌ مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الخلافةِ، «قدراً» خبر كان منصوبٌ بالفتحةِ الظاهرةِ، «كما» الكاف حرف تشبيهٍ وجرٍّ، وما: حرف مصدريٌّ «أتى» فعل ماض، «ربه» رب: منصوبٌ على التَّعظيم مفعول به تقدَّم على الفاعلِ، ورب مضافٌ، والهاءُ ضميرُ الغائبِ العائدِ إلى موسى مضاف إليه، مبنيٌّ على الضم في محلِّ جر «موسى» فاعل أتى مرفوع بضمةٍ مقدرةٍ على الألف منع من ظهورها التَّعذر، «على قدر» جار ومجرور متعلِّق بأتى، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر، مجرور بالكاف، وهذا الجارُّ والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمنعوتٍ محذوفٍ، وتقدير الكلام: جاء الخلافة إتياناً كإتيان موسى ربه على قدرٍ.

الشَّاهد فيه: قوله: «أتى ربه موسى» حيث قدَّم المفعول به ـ وهو رب ـ على الفاعلِ ـ وهو موسى ـ مع كون المفعولِ به مضافاً إلى ضميرٍ عائدٍ إلى الفاعل؛ وذلك لأن الضَّمير في هذه الحالة وإن كان يعود على متأخِّر في اللفظِ ـ عائد على متقدِّم في الرتبة؛ بسبب أن الرتبة الطبيعية للفاعل أن يقع قبل المفعول.

(قوله: في إفَادَةِ الْقَصْدِ... إلخ) أي: في معاني (أو) الستَّة: الإباحة، والتقسيم، والتخيير، والإبهام، والتشكيك، والإضراب، وفي (شرح الأشموني): ظاهر كلامه أنها تأتي للمعاني السبعة المذكورة في أو، وليس كذلك فإنها لا تأتي بمعنى الواو، ولا بمعنى بل، والعذر له أن ورود أو لهذين المعنيين قليل؛ ومختلف فيه، فالإحالة إنما هي على المعاني المتفق عليها، ولم يذكر الإباحة في (التسهيل) لكنها بمقتضى القياس جائزة. وفي (التصريح): زعم أكثر النحويين أن إما الثانية في الطلب والخبر، فالأول نحو: تزوج إما هنداً وإما أختها، و) الثاني نحو (جاءني إما زيد وإما عمرو بمنزلة أو في العطف والمعنى)، فتكون بعد الطَّلب للتخيير والإباحة، وبعد الخبر للشكِّ والإبهام، والتفصيل، نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣] وانتصابهما على هذا على الحالِ المقدرةِ، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

ومثل أو في القصد إما الثانية ....

وقال أبو علي وابنا كيسان وبَرْهان: بفتحِ الباءِ والمنع من الصرف (هي مثلها في المعنى فقط) لا في العطف، وإنما ذكروها في باب العطفِ؛ لمصاحبتها لحرفِهِ، قاله ابن عصفور (ويؤيد قولهم: إنها مجامعة للواو) العاطفة لزوماً والعاطف لا يدخل على عاطف، وأما قوله وهو سعدُ بن قرطٍ لا الأحوص خلافاً للجوهري:

أَنْكِحْ (إمَّا ذِي وَإمَّا النَّائِيَهْ) و«جالِسْ إمَّا الْحَسَنَ وَإمَّا ابْن سِيرِينَ» إلى آخِرِهِ، وأَكثرُ النَّحْوِيِّينَ عَلى أنَّ إمَّا هذِهِ عاطِفَةٌ، وخالَفَهم ابنُ كيسان وأبو عَلِي، ....

أبو طالب

(قوله: انكح... إلخ) قدره ليصير مثالاً للتخيير، فالمراد بالنائية أختها النائية، كما في بعض النُّسخ بتقدير أختها، أو المرادُ أمها أو بنتها، أو نحو ذلك، والأول أقرب.

الناصية

يَا لَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا إِيمَا إِلَى جَنَّةٍ إِيمَا إِلَى نَارِ

فشاذٌّ، حذف الواو (وكذلك فتح همزتِها وإبدال ميمها الأولى ياء) شاذان أيضاً على سبيل الاجتماع، وإلا تفتح همزتها لغة تميمية، وقيسية، وأسدية، وشالت نعامتها كناية عن موتِها، فإن النعامة باطنُ القدمِ، وشالت: ارتفعت، ومن مات ارتفعت رجلاه، وانتكس رأسه وظهرت نعامة قدمه، ولا خلاف في أن إما الأولى غير عاطفة لاعتراضها بين العاملِ والمعمولِ، نحو: قام إما زيد وإما عمرو، ونحو: رأيت إما زيداً وإما عمراً.

(قوله: إما) ذهب سيبويه إلى أنها مركبة من إن وما، وذهب غيره إلى أنها بسيطة، وهو الظاهر؛ لأن الأصل البساطة، وقوله: الثَّانية احتراز عن الأولى، فإنه لا خلاف في أنها غير عاطفة؛ لاعتراضها بين العاملِ والمعمولِ، نحو: قام إما زيدٌ وإما عمرو، لكن لا مانع من نسبة المعاني للأولى أيضاً لتلازمهما غالباً، والنائية: البعيدة.

(قوله: أَنْكِحْ إمَّا ذي وَإمَا النَّائِيَةَ) أي: انكح، إما هذه المرأة أو تلك البعيدة، فهنا لإفادة التَّخييرِ.

(قوله: و «جَالِسْ إمَّا الْحَسَنَ وَإمَّا ابْنَ سيرينَ)» هذا للإباحة، وللتَّقسيم، نحو: الكلمة إما اسمٌ وإما فعلٌ وإمّا حرف، وللإبهام، نحو: أنا إمّا متزوّج وإمَّا أعزب، إذا أردت إخفاء أمرك على المخاطبِ، والتَّشكيك كقولك: فلان إمّا إلى الجنّةِ وإمّا إلى النَّارِ، والإضراب، كقولك: إنّي بلغت إمّا السَّبعين وإمّا الثمانين.

(قوله: إلى آخِرِهِ) أَيْ: إلى آخِرِ مَا كَانَتْ تَأْتي لِـ (أَوْ) مِنَ الْمَعَاني، فالمثالُ الأوّل للتخيير، والثاني لِلْإِبَاحَةِ، والتَّقْسيم نَحو: (الكلمةُ إمَّا اسْم، وإمَّا فِعل، وإمَّا حَرف)، والإبْهام، نَحو قولك: (ضَرَبْتَ إمَّا زَيداً وإمَا عَمْراً)، إذَا كنتَ عَالِماً وأَرَدْتَ أَنْ لا يَفهمَ المُخاطَبُ الّذي ضَرَبته، والشَّكُّ، نَحو قولك: (رَأَيْتُ إمَّا زَيداً وَإمَّا عَمْراً) إذَا كنتَ شَاكاً حَقيقة.

(قوله: وأكثَرُ النَّحْوِيِّينَ... إلخ) ظاهره أيضاً أنها مثل أو في العطفِ، والمعنى، وهو ما ذهب إليه أكثر النحويين. وقال أبو علي وابنا كيسان وبَرْهان: هي مثلها في المعنى فقط ووافقهم الناظم، وهو الصَّحيح ويؤيده قولهم: إنها مجامعة للواو لزوماً، والعاطف لا يدخل على العاطفِ. وأما قوله:

وتَبِعَهُما المصنفُ تَخَلُّصاً مِن دُخُولِ عاطِفٍ عَلى عاطِف، وفَتحُ هَمزَتِها لُغةٌ تَميميَّةٌ.

فرع: يُستَغنى عَن إِمَّا بِأَوْ، نَحو: «قَامَ إِمَّا زَيدٌ أَوْ عَمْرٌو»، وعَنِ الأُولى بِالثَّانِيَة، كَقَوْلِهِ:

نُهَاضُ بِدارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خَيَالُهَا

أبو طالب

(**قوله: يستغني عن أما. . . . إلخ**) أي: عن أما الثانية، كما اقتضاه مثال الشارح، قيل: وكذا يستغنى عن الأول، والثانية معاً بأو، نحو: جاء زيد أو عمر، **وأقول**: لا يخفى عليك أن المقامَ صارَ بعد وجود واحد من لفظي إما مقاماً لإما الآخر، فالكلام الخالي عنها مطلقاً ليس مقاماً لها، حتى يصح القول: بالاستغناءِ بأو عنها.

(**قوله: نهاض بدار. . . . إلخ**) قاله ذو الرِّمة، ونهاض متكلِّم مجهول من هاضَ العظمُ، أي: كسرَه بعد الجبورِ، وكل وجعٍ بعد وجعٍ فهو هيض، والباء في (بدار) للسببيةِ، والمعنى: نكسر،

الناصية

يَا لَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا إِيمَا إِلَى جَنَّةٍ إِيمَا إِلَى نَارِ

فشاذ، وكذلك فتح همزتها وإبدال ميمها الأولى ياء، وفتح همزتها لغة تميم، وبها روي البيتُ المذكورُ، وقد يقال: إن قوله: في القصدِ إشارة إلى ذلك، أي: إنها مثلها في القَصد، أي: المعنى لا مطلقاً، سيما أنه لم يعدها في الحروفِ أول البابِ. وقد نقل ابن عصفور اتفاقَ النحويين على أنها ليست عاطفةً، وإنما أوردوها في حرفِ العطفِ لمصاحبتها لها.

(**قوله: تَخَلُّصاً**) أي: مخالفتهم في عاطفيّة (إمّا) هذه لأجل التخلُّص من إشكالِ دخولِ عاطفٍ على عاطفٍ؛ لأنَّ الواوَ عاطفٌ، فإذا قلنا: إنّ (أمّا) أيضاً عاطفٌ تورّطنا في هذا الإشكال. وفي (الشيرازي): إذ لَوْ كَانَتْ (إما) الثانية عاطفةً لدخلَ عَاطِفٌ على عَاطِفٍ؛ لأنَّ الوَاوَ دائماً تَكون مَعَ (إمّا) الثّانِيَة.

(**قوله: لغة تميمية**) وقيسية وأسدية (تصريح).

(**قوله: وعَن الأولى بالثَّانِيَة**) أي: لفظاً لا تقديراً دماميني. فقوله: كما يجوز أو يقعد تشبيه في مطلقِ الجوازِ؛ إذ لا يحتاج إلى تقديرٍ مع أو بخلاف أما، ثم ذكر الدَّماميني أن ظاهرَ كلامِ بعضهم أنَّ الفراءَ يجيز الاستغناء عن أما الأولى لفظاً وتقديراً، وإجراؤها مجرى أو (صبان).

(**قوله: نُهَاض بدَار قَدْ تَقَادَمَ عَهْدهَا. . . إلخ**) المعنى: نَغْتَمُّ غماً بَعدَ غَمٍّ، إما بِسببِ دَارٍ قَديمةٍ نَرَاهَا فَنَذكر أَحْبَابَنَا الَّذينَ كانوا يَسكنونَها، وإمَّا يَكون غمنَا بِسببِ أموات نَزَلَتْ صورتها في أَذْهَانِنَا. (**الشَّاهد**): في أنَّ أَصله: (نهَاض إما بِدَارٍ. . وَإمَّا بِأَمْوَات. . . إلخ) فَحُذِفَتْ (إمَّا) الأولى اسْتِغنَاءً عَنْهَا بـ (إما) الثانية؛ إذ التقدير (إمّا بدار) فاستغنى عنها بـ (وإمّا بأمواتٍ).

وَعَنْ إمَّا بِـ: وَإلَّا، كقولِهِ:

فَـإمَّـا أَنْ تَـكُـونَ أَخِـي بِـصِـدْقٍ فَـأَعْـرِفَ مِـنْـكَ غـثي مِـنْ سَـمِـينِـي
وَإلَّا فَـاطَّـرِحْـنِـي وَاتَّـخِـذْنِـي عَـدُوّاً أَتَّـقِـيـكَ وَتَـتَّـقِـيـنِـي

وَقَدْ يُستَغنى عَن ما، كقولِهِ:

وَقَـدْ كَـذِبَـتْـكَ نَـفْـسُـكَ فَـاكْـذِبَـنْـهَـا فَـإنْ جَـزَعـاً وإنْ إجْـمَـالَ صَـبْـرِ

أبو طالب

ونفرق إما بسببِ دار خربت، وإما بموت أموات، وتقادم عهدها أي: بعد بسببِ زمانِ معموريتها، والمعنى: انكسر قلبنا بأحدٍ من الأمرينِ، وألم من الإلمامِ أي: النزول.

(**قوله: وعن أما بإلا**) أي: بإلا بكسرِ الهمزةِ، والتشديد على أن يكونَ مركباً من إن الشَّرطية ولا النافية المحذوف شرطها غالباً، على أن يكون بمعنى إما مغيراً عنها بقلب الميمِ المشددةِ لاماً.

(**قوله: فإما أن تكون... إلخ**) الفاء للعطفِ وإما بالكسر للتفصيل، والمضارع بمعنى الأمر، وأعرف بالنصب عطفاً على أن تكون، والغث: بالغين المعجمة والثاء المثلثة ما يفسد الشَّخص، والسَّمين ما يصلحه، ولهذا يطلقان على هزالِ البدنِ وسمنها، والباقي واضحٌ.

(**قوله: وقد يستغني عن ما**) هذا مع مثاله مشعر بأن إما أصله إن ما قلب نونه ميماً للإدغام.

(**قوله: وقد كذبتك نفسك... إلخ**) المعنى: وعدتك نفسك الأمارة بأمور، فاختلفت فعدها بمتابعتها وأخلفها، فإما تجزع جزعاً، وإما تصبر صبراً جميلاً.

الناصية

هذا، ونهاض بالبناء للمجهولِ من هاض العظم إذا كسره بعد جبره، وعهد الدار: ما عهد فيها.

(**قوله: وَعَنْ إمَّا بـ: وَ إلّا**) مركَّبة من واوِ العطفِ وإن الشرطيّة ولا النافية.

(**قوله: فإمَّا أن تكون أخي بِصِدقٍ... إلخ**) قد ذكرنا الخلاف في قائلهما في شواهدِ المعرب والمبني. الفاء للعطف، وإما للتفصيلِ، وفأعرف بالنَّصب عطفاً على أن يكون، أي: أعرف عنك ما يفسد مما يصلح من الكلام. والشاهد في إلا حيث ناب إلا مناب إما، كما في قولك: إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت، وهو شاذ المَعنى: إمَّا أَنْ تكونَ أخاً لي صِدْقاً حتى أعرفَ الكلامَ الرديءَ مِن الكلامِ الحَسَنِ الّذي أقوله لكَ، و إلا تكون أخاً صِدقاً فَاطَرِحْني، وَاعْتَبِرْني عَدُوّاً لَكَ، حَتّى أحذَرَ مِنكَ، وتَحذَرَ مِنّي. (**الشّاهد**): في (وَإلّا) الّذي هو بَدَلٌ عَنْ (وَإمّا) إذِ الأَصْلُ: (فَإمّا أَنْ تَكُونَ... وإمّا فاطّرِحْني... إلخ).

(**قوله: وَقَدْ كَذِبَتْكَ نَفْسُكَ... إلخ**) أصلُهُ: (فإمّا جَزَعاً، وإمّا إجْمَال صَبْرٍ) وحيثُ كانَ (إمّا) أصْلها (إنْ مَا) فقلبت النُّون ميماً لِتَقَارُبِ مَخرَجَيْهِمَا، وأدغِمَ الميمُ في الميمِ، فصارَتْ (إمّا)، فَلَمّا

وَأَوْلِ لَـكِـنْ نَـفْـيـاً أَوْ نَـهْـيـاً وَلَا نِـدَاءً أَوْ أَمْـراً أَوْ إِثْـبـاتـاً تَـلَا

وقد يَجِيءُ إمَّا عارِيَةً عَنِ الْواوِ، كَرِوايَةِ قطرب:

لا تُـفْـسِـدُوا آبـالَـكُـمْ أَيْـمـا لَـنـا أَيْـمـا لَـكُـمْ

(وَأَوْلِ لَكِنْ) عارِيَةً عَنِ الْواوِ (نَفْياً أَوْ نَهْياً) وَأَتْبِعْها بِمُفْرَدٍ، نَحو: «ما قامَ زَيْدٌ لكِن عَمْرٌو»

أبو طالب

(**قوله: وقد يجيء إما عارية عن الواو**) لم يقل مع قلب ميمه ياء، كما في مثاله؛ لئلا يتوهم أنه لازم للعراءِ، فالأولى أن يقول بعد ذلك، وقد يبدل ميمه ياء، كما في البيتِ.

(**قوله: لا تفسدوا آبالكم... إلخ**) آبال كآمال جمع إبل، أي: لا تفسدوها، فإنها إما أن يعود نفعها إلينا، أو إليكم.

(**قوله: ما قام زيد لكن عمرو**) هذا عند أرباب المعاني لقصد القلب، وعند النحاة لقصد الإفراد بأن يعتقد المخاطب نفي الحكم عنهما، لا بأن يعتقد إثباته لهما معاً، فإنه مما لا قائل به.

الناصية

رَجَعَتْ إلى أَصْلِهَا سَقَطَ مِنهَا (مَا) فَبَقِيَ (إنْ) وَحدَهَا، (وَالمَعنى): حيث إنَّ نَفسكَ كَذَّبَتْكَ ـ فأَرَاءَتْ لَكَ الْخَنْسَاءَ مَحبوبَتَكَ مُيَسَّرَةً لَكَ في حين أَنَّكَ لَا تَصلُ إِلَيْهَا أَبداً ـ فَأَنْتَ أَيْضاً أَكْذِبْهَا، وقُل لِنَفسِكَ: إنَّ الخَنْسَاءَ سأَصِلُ إلَيهَا، فَإمّا أَنْ تجزع جزعاً كثيراً، وإمَّا أَنْ تَصبر صَبْراً كثيراً بِدونِ جَزَع.

(**قوله: إمَّا عَارِيَةً عَنِ الْوَاو**) أي: خالية عن الواوِ.

(**قوله: لَا تُفْسِدُوا آبَالَكُمْ أَيْمَا لَنَا أَيْمَا لَكُمْ**) أَيْ: (إمَّا لَنَا، إمَّا لَكُم) **الشَّاهد**: في مَجيءِ (إمَّا) الثانيَة بِدُونِ الْوَاوِ.

وفي (الدشتي): والأصل إمّا لنا وإمّا لكم، وأمّا غير (قطرب) فقرأ و(إما) لا (أيما).

(**قوله: وأول لكن... إلخ**) أي: اجعلها والية، أي: تابعة لذلك، فلا تعطف في الإثبات خلافاً للكوفيين في العطفِ بها فيه، فتنقل الحكم إلى ما بعدها، ويصير الأول مسكوتاً عنه كبل في الإثباتِ. وفي التصريحِ: وأما لكن فعاطفة خلافاً ليونس، وتبعه ابن مالك في (التَّسهيل) (وإنما تعطف بشروط) ثلاثة (إفراد معطوفها وأن تسبق بنفي أو نهي) عند البصريين، وإليه أشارَ النَّاظم بقولِهِ:

وأول لـكـن نـفـيـاً أو نـهـيـاً ....

(وأن لا تقترن بالواوِ) عند الفارسي والأكثرين. فالنفي، نحو: ما مررت برجل صالحٍ لكن طالحٍ) بالجرِّ سماعاً، فقيل: عطف على صالحٍ، وقيل: بجار مقدر، أي: لكن مررتُ بطالحٍ، وجاز إبقاء عملِ الجارِّ بعد حذفه؛ لقوة الدلالة عليه بتقدُّم ذكره، (و) النهي، نحو: لا يقمْ زيد لكن

و«لَا تَضْرِبْ زَيْداً لَكِنْ عَمْراً» (وَ «لَا» نِداءً أَوْ أَمْراً أو إِثْبَاتاً تَلا) كـ «يا بْنَ أَخِي لَا ابْنَ عَمِّي» و«اضْرِبْ زَيْداً لا عَمْراً» و«قامَ زَيْدٌ لا عَمْرٌ»، ....

أبو طالب

(**قوله: ولا نداء**) هذا مقول لقصرِ القلبِ، وقد يقال لقصر الأفراد؛ لكن على عكسِ ما ذكر في لكن لأنه مقول لمن اعتقد الإثبات للأمرين لا النَّفي عنهما. فافهم.

(**قوله: ولا نداء**) بيان لتركيبِ قول المصنف: ولا نداء؛ لئلا يتوهم أن المرادَ من لا معناه، والمعنى: ولا تلا نداء أَوْ أمراً أو إثباتاً. ومن العجائب ما قيل في هذا المقامِ من أن هذا الكلامَ تتمة لقوله: وخالف، والمرادُ من لا معناه. والمعنى: خالف ابن سعدان في الأول، فلو يتلو لفظ لا نداء، ولا مبتدأ خبره وقع بعدما ينصبُ ما قبلَه على المفعوليةِ، نحو: زيد أخاك صار قائماً لا عمرو. فافهم.

الناصية

عمرو، وهي حرف ابتداءٍ، جيء به لمجرد إفادةِ الاستدراكِ، وليست عاطفة (إن تلتها جملة)، لعدم إفرادِ معطوفها (كقوله) وهو زهير بن أبي سلمى بضم السِّينِ:

(إِنَّ ابْنَ وَرْقَاءَ لا تُخْشَى بَوَادِرُهُ ... لَكِنْ وَقَائِعُه فِي الحَرْبِ تُنْتَظَرُ

فوقائعه مبتدأ، وتنتظر خبره، ولكن الدَّاخلة على هذه الجملة حرف ابتداء، وابن ورقاء بالمد هو الحارث الصيداوي، وورقاء أبوه، والبوادر: جمع بادرة، وهي الحدة. (أو تلت) لكن (واواً) فهي حرف ابتداء أيضاً ليست عاطفة؛ لأن من شرط عطفها أن لا تقترن بالواو (نحو): ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الاحزاب: ٤٠] فلتكن حرف ابتداءٍ، ورسول الله خبر لكان محذوفة، أي: ولكن كان رسول الله، وليس رسول الله (المنصوب معطوفاً بالواو) الداخلة على لكن على أن أبا أحدكم من عطف مفردٍ على مفردٍ، كما هو مذهب يونس من كونِ لكن حرف استدراكٍ، والعاطف الواو؛ لأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسَّلب والإيجاب؛ لأن المعطوف عليه هنا منفي، والمعطوف موجب بخلاف الجملتين المتعاطفتين بالواو فيجوز تخالفهما إيجاباً وسلباً، نحو: ما قام زيد وقام عمرو، وقام زيد ولم يقم عمرو. وزعم ابن أبي الرَّبيع أن لكن حين اقترانِها بالواوِ عاطفة جملة على جملة، وأنه ظاهر قول سيبويه، أو سبقت بإيجاب، نحو: قام زيد لكن عمرو لم يقم، فلكن حرف ابتداءٍ أو استدراكٍ، وعمرو مبتدأ، ولم يقم خبره (ولا يجوز لكن عمرو) بالإفرادِ (على أنه معطوفٌ) على زيد لفوات شرطٍ، وهو النفي أو النهي (خلافاً للكوفيينِ) في إجازتِهم ذلك، وليس ذلك بمسموعٍ.

(**قوله: ولا نِدَاءً أَوْ أَمْراً أَوِ إِثْبَاتاً تَلَا**) (لا) عطف على (لكن) مبتدأ خبره تلا، ونداء وما بعده مفعول بتلا. وفي تلا ضمير هو فاعله يرجع إلى لا. والتَّقدير: لا تلا نداء أو أمراً أو إثباتاً، أي: للعطفِ بلا شرطانِ: **أحدهما**: إفراد معطوفها، **والثاني**: أن تسبق بأمرٍ أو إثبات اتفاقاً، نحو: اضرب زيداً لا عمراً، وجاءني زيد لا عمرو، أو بنداءٍ خلافاً لابن سعدان، نحو: يا بن أخي لا ابن

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

عمي. قال السُّهيلي: وأَلَّا يصدق أحد متعاطفيها على الآخرِ، فلا يجوز: جاءني زيد لا رجل، وعكسه، ويجوز: جاءني رجل لا امرأة. وقال الزجاجي: وأَلَّا يكون المعطوفُ عليه معمول فعل ماضٍ، فلا يجوز: جاءني زيد لا عمرو، ويرده قوله:

كَأَنَّ دثَاراً حَلَّقَتْ بِلَبُونِهِ   عُقَابُ تَنُوفَى لَا عُقَابُ القَوَاعِلِ

(وفي التَّصريح): (وأما لا فيعطف بها بشروط) ثلاثة (إفراد معطوفها، وأن تسبق بإيجابٍ أو أمر اتفاقاً) فالأولُ: (كهذا زيد لا عمرو، و) الثاني: نحو (اضرب زيداً لا عمراً) زاد سيبويه (أو نداء خلافاً لابن سعدان) بفتح السين في منعه ذلك وزعمه أنه ليس من كلامِ العربِ (نحو: يابن أخي لا ابن عمي)، وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر، نص عليه السهيلي في: نتائج الفكرِ، فقال: وشرط لا أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها، ونص عليه أيضاً الأُبَّذيّ في (شرح الجزولية) وزاد فيكون الأول لا يتناول الثاني، وتبعهما أبو حيان، قال الموضح: وهو حق، فلا يجوز: جاءني رجل لا زيد)؛ لأن الرجل يصدق على زيد (ويجوز: جاءني رجل لا امرأة)؛ إذ لا يصدق أحدهما على الآخرِ. قال البدر الدماميني: ما ذكره السهيلي الأُبَّذيّ مبني على صحةِ مفهومِ اللقبِ، وقد تقرر في الأصولِ أنه غير معتبر على الصَّحيح، مع أن بعضَ المتأخرين استشكل منع مثل: قام رجل لا زيد، فإنه مثل: قام رجل وزيد في صحة التركيبِ، فامتناع قامَ رجلٌ وزيد، ففي غاية البعد؛ لأنك إذا أردت بالرجلِ الأولِ زيداً كان كعطفِ الشَّيء على نفسه تأكيداً، فلا مانع منه إذا قصد الإطناب، وإن أردت بالرَّجل غير زيد كان كعطف الشيء على غيرِه، ولا مانع منه، ويصير على هذا التَّقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيبِ، وإن كان معناهما متعاكسين، وللبحث في ذلك مجال. اهـ. (وقال الزجاجي) في كتاب: معاني الحروفِ: (وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماضٍ فلا يجوز) عنده (جاءني زيد لا عمرو) قال: لأن العامل يقدر بعد العاطفِ، ولا يقال: لا جاء عمرو إلا على الدُّعاء. (ويرده) أنه لو توقفت صحة العطف على صحةِ تقدير العاملِ بعد العاطف لامتنع: ليس زيد قائماً ولا قاعداً، قاله في (المغني). وجوابه: أن علة المنعِ عنده ترجع إلى إلباسِ الخبرِ بالطلبِ، وهو الدعاء؛ وذلك لا يتأتى في مسألة ليس، والحق أنه لا يشترط تقدير العاملِ بعد العاطفِ، بدليل جواز اختصم زيد وعمرو، ورأيت ابني زيد وعمرو، وإن زيداً لا عمراً قائمان، والدليل على صحةِ ما قلناه قول العرب: جدك لا كدك، قيل في تفسيره: نفعك جدُّك، و(قوله) هو امرؤ القيس الكندي:

وَبَلْ كَلَكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا

وخالفَ ابنُ سُعْدان في الأوَّلِ، و«لا» مُبتَدأٌ خَبَرُهُ «تَلا» النَّاصِبُ لِما قَبلَه مَفعُولاً.

(وَبَلْ كَلَكِنْ ....

أبو طالب

(قوله: وبل كلكن) أي: في الاستدراكِ.

الناصية

كأن دِثاراً حَلَّقَتْ بِلَبُونِهِ عقَابُ تَنوفَى لا عقاب القَوَاعِلِ

فعطف عقاب القواعل على عقابِ تنوفى، وهو فاعل فعل ماض، وهو حلقت، ودثار: بالمثلثة اسم راع، وحلقت: ذهبت، ولبونه بالإضافة الإبل ذات اللبن، وعقاب: واحدة العقبانِ طائر معروف، وتنوفى: بفتح التاء المثناة فوق كجلولا مقصور للضَّرورة، ثنية مشرقة قرب القواعل، قاله في (القاموس) وقال في (المغني): إنه جبل عال، والقواعل: بالقافِ وكسر العينِ المهملةِ جبال صغار، والمعنى: كأن هذا الراعي ذهبت بإبله التي يرعاها عقاب من عقبان تنوفى، فطارت بها وارتفعت، فهو لا يستطيع ردها، ولا يطمع فيها لا عقاب هذه الجبالِ الصغارِ؛ لعدم ارتفاعها، واقتصر الناظم على قوله:

.... ولا نداء أو أمراً أو إثباتاً تلا

فنداء وما عطف عليه مفعول مقدم بتلا، وتلا خبر لا، والتَّقدير: ولا تلا نداء أو أمراً أو إثباتاً، وإياك أن تظنَّ أن لا معطوف على لكن، كما ظنَّ المرادي، فنزل هذا إذا لم تقترن بعاطفٍ، ولم يكن مدخولها مفرداً صفة لموصوفٍ مذكراً أو خبراً أو حالاً، فإن اقترنت بعاطفٍ، نحو: جاء زيد لا بل عمرو، فالعاطفُ بل، ولا رد لما قبلها، وليست عاطفة، قاله في المغني، وإن كان دخولها مفرداً صفة لسابقٍ، أو خبراً، أو حالاً فليست عاطفة، ووجب تكرارها، نحو: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾ [البقرة: ٦٨] نحو: زيد لا شاعر ولا كاتب، وجاء زيد لا ضاحكاً ولا باكياً، قاله في (المغني).

(قوله: في الأوَّلِ) أي: في وقوعها بعد النِّداء. فقال: (لا)، لَا تَصير حرف عطفٍ بَعدَ النِّداءِ.

(قوله: و«لَا» مُبتَدَأ... إلخ) فَأَصْلُ الْبَيْتِ: (ولَا تَلَا نِدَاء أَوْ أَمْراً أَوْ إِثْبَاتاً)، فـ (لَا) مبتدأ، و(تَلَا) خَبَرُهُ، و(نِدَاءً) مَفعول (تَلَا) و(أمراً) و(أَوْ إِثْبَاتاً) مَعطوفَانِ عَلَى نِدَاء، كما مرَّ.

(قوله: وبل كلكن) اعترض بأنه إحالة على مجهولٍ؛ لأنه لم يذكر أولاً معنى لكن، وأجيب بأن وجه الشَّبه الذي ذكره الشارح مشهورٌ في لكن، فالإحالة على مشهورٍ بَيِّنٌ للنُّحاة.

(قوله: وَبَلْ كَلَكِنْ) في تقريرِ حكم ما قبلها، أي: تثبيته في ذهنِ السَّامعِ، وجعل ضده لما بعدها، والحاصل أنها مع النفي والنهي تفيد أمرين: تأكيدي، وهو تقرير ما قبلها، وتأسيسي، وهو إثبات نقيضه لما بعدها، ومع الخبر المثبتِ والأمر أمرين تأسيسيين إزالة الحكمِ عما قبلها بحيث صار

وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الأَوَّلِ فِي الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ وَالأَمْرِ الْجَلِي

بَعْدَ مَصْحُوبَيْها، كَلَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْها) و«لا تَضْرِبْ زَيْداً بَلْ عَمْراً» (وَانْقُلْ بِها لِلثَّانِ

أبو طالب

(**قوله: وانقل بها... إلخ**) هذا معنى قولهم: بل للإضراب، وهذا الحكم منهم مطلق غير مقيدٍ بوقوعه بعد الإثبات، ولهذا قال بعض الفضلاء في هذا المقام: إن صرفَ الحكمِ في المثبت ظاهر، وكذا في المنفيّ على مذهبِ المبردِ، وأما على مذهبِ الجمهورِ، ففيه إشكالٌ، أقول: يمكن رفع الإشكال بوجهينِ، **الأول**: أن الإضراب مشتمل على أمرين صرف الحكمِ عن السَّابق، وإثباته

الناصية

كالمسكوتِ عنه، وجعله لما بعدها. قال الشمني: قال الرضي: وظاهر كلام الأندلسي، وهو الظَّاهر، أنها بعد النفي والنَّهي أيضاً يصير الحكم الأول كالمسكوتِ عنه. اهـ. وفي كونِ هذا هو الظَّاهر نظر، وقد عدَّ في المعنى من الأمورِ التي اشتهرت بين المعربين، والصَّواب خلافها، قولهم: بل حرف اضرابٍ، قال: وصوابه حرف استدراكٍ وإضراب، فإنها بعد النفي والنَّهي بمنزلة لكن سواء. اهـ.

(**قوله: بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا**) أي: مصحوبي لكن، وهما النفي والنَّهي، أي: مثل لكن في العطفِ، ونفي حكم الأول عن الثّاني.

وفي (التصريح): وأما بل فيعطف بها بشرطين إفراد معطوفها، وأن تسبق بإيجاب أو أمر أو نفي أو نهي ومعناها (بعد الأولين) وهما الإيجاب والأمر (سلب الحكم عما قبلها) حتى كأنه مسكوت عنه، ولم يحكم عليه بشيء (وجعله لما بعدها، كقام زيد بل عمرو، وليقم زيد بل عمرو) فالقيام في المثالينِ ثابت لعمرو، ومسلوب عن زيدٍ (و) معناها (بعد الأخيرين) وهما النفي والنَّهي (تقرير حكم ما قبلها) من نفي أو نهي على حاله (وجعل ضده لما بعدها، لكن كذلك، كقولك: ما كنت في منزل ربيع بل أرض لا يهتدى بها)، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

وبلْ كلكِنْ بعدَ مَصْحُوبَيْها كَلَمْ أَكُنْ في مَرْبَعٍ بل تَيْها

(**قوله: كلم أكنْ في مَرْبَعٍ، بَلْ تَيْهَا**) **الشّاهد**: في عَطفِ (تَيْها) عَلَى (مَرْبَع) جاءت بَعدَ النَّفي (لَم أكُن) و(الْمَرْبَع) كِنايَةٌ عَنِ الْبَلَدِ، و(التَّيْها) يَعني: الصَّحْراء، والمَعنى: لم أكُن أنَا في بلدٍ، بَل كنتُ في الصَّحْراءِ، وقيل: المربع: منزل الربيع، والتيهاء: الأرض التي لا يهتدى بها، أي: فتقرُّ نفي الكون في منزلِ الربيع عن نفسك، وتثبت لها الكون في أرض لا يهتدى بها.

(**قوله: ولا تضرب زيداً بل عمراً**) فَعَطَفَت (بَلْ) (عَمْراً) على (زَيْداً) بَعدَ النَّهْي (لا تضرب)! ولا يقم زيد بل عمرو، فتقرر نهي زيد عن القيام وتأمر عمراً بالقيامِ.

(**قوله: للثان**) حذف ياؤه للضَّرورة.

حُكْمَ الأَوَّلِ) إذا وَقَعَتْ (فِي الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ وَالأَمْرِ الْجَلِي) نَحو: «قامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو» و«اضْرِبْ زَيْداً بَلْ خَالِداً»، وأجازَ الْمُبَرِّدُ كَونها ناقلَةً ....

أبو طالب

للاحق، فقولهم: بل للإضرابِ معناه أنه مفيدٌ له مطلقاً، سواء أفاده بكلا جزأَيْهِ، أم لا، بل أفاده جُزؤه الأخير فقط، وذلك عند إفادة النَّفي السابق الجزء الأول، **الثاني**: أن المرادَ بالحكمِ أعمُّ من الإثبات والنفي، والمراد بالإثبات للتابع أعمُّ من إثبات المصروف عن المتبوعِ أو غيره، لكن هذا الجواب إنما يصحُّ إذا كان المتبوع في حكمِ المسكوت عنه، وأما إذا كان المرادُ بقاءَه على ما كان عليه من نفي أو إثبات، كما هو رأي بعض فلا، وهذا ظاهر.

الناصية

(قوله: حُكْمَ الأولِ) فيصير كالمسكوتِ عنه، أي: أصالة وإن صار مسكوتاً عنه لعارض الإضراب، فصحَّ الإتيان بالكافِ، ومعنى كون زيد في قولِك: قام زيد، بل عمرو كالمسكوتِ عنه صيرورته، كأنه لم يثبت له قيام، ولم ينف عنه.

(قوله: في الْخَبَرِ الْمُثْبَت) لا الإنْشَاء، ولَا الْخَبَرِ الْمَنْفيّ.

(قوله: والأمر الجلي) أي: الظَّاهر، واحترز به عن العرضِ والتخضيضِ، كما في (الغزي)، ومر خلافه عن الرَّضي، يعني: ما يكون بِصيغةِ الأمْرِ مِثل (افعل) (ليفعل) ونَحوهما، لَا مِثلَ (الْعَرْض) و(التَّحضيض) نَحو (ألا تَنْزِل عِندَنَا) الَّذي مَآلُهُ إلى الأمر (انْزِل عِندَنَا) ولكنه لَيس بِصيغةِ الأمرِ.

(قوله: نَحو «قَامَ زَيْد... إلخ») **الأَوَّل**: مِثال لوقوعِ (بَلْ) عَاطِفة بَعد الْخَبَرِ الْمُثْبَت، **والثاني**: بَعْدَ الأمرِ الجَليّ، وفي (الدشتي): فالقيامُ في الجملةِ الأولى ثابت لعمرو، والضرب في الثانيةِ ثابت لخالد.

(قوله: وأجاز المبرد) وعبد الوارثِ مع هذا (كونها ناقلة معنى النَّفي والنَّهي لما بعدها فيجوز على قوله) وقول عبد الوارثِ: (ما زيد قائماً بل قاعداً) بالنَّصب (على معنى بل ما هو قاعداً) واستعمال العرب على خلافِ ما أجازا، ويلزمهما أن لا تعمل ما في قائماً شيئاً؛ لأن شرط عملها بقاء النفي في المعمول، وقد انتقل عنه، ومذهب الجمهور أنها لا تفيد نقل حكمِ ما قبلها لما بعدها إلا بعد الإيجابِ والأمرِ، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وانْـقُـلْ بِـهَـا لِـلـثَّـانِ حُـكْـمَ الأوَّلِ فـي الـخـبـرِ الـمـثْـبَـتِ والأمْـرِ الـجَـلِـي

نحو: قام زيد بل عمرو (واضرب زيداً بل عمراً) قال المرادي تبعاً للشارحِ: فهي في ذلك لإزالة الحكم عما قَبلها حتى كأنه مسكوتٌ عنه وجعله لما بعدها. اهـ. فالقائم عمرو دون زيد، والمأمور بضربهِ عمرو دون زيدٍ، وتزاد لا قبل بل لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب، ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي، فالأول كقوله:

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ

في غير ما ذُكِر.

فصل: الضَّميرُ الْمُنفصلُ والْمَنصوبُ الْمُتَّصِلُ كالظَّاهر في جَوازِ الْعَطفِ عَلَيهِ ومِن غَيرِ شَرْطٍ.

(وَإِنْ عَلى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلِ) بارِزٍ أَوْ مُستَتِرٍ (عَطَفْتَ فَافْصِلْ) بَيْنَهُما (بِالضَّمِيرِ الْمُنفصِل)

أبو طالب

(قوله: بينهما) إشارة إلى أنَّ المراد بقوله: فصل أوقع الفصل لا افصل المعطوف عن المعطوفِ عليه.

الناصية

وَجْهُكَ البدرُ لا بلِ الشَّمسُ لو لم يُقْضَ للشمسِ كَسْفَةٌ وَأفُولُ

والثاني كقوله:

وما هَجَرْتُكِ لا بَلْ زادني شَغَفاً هَجْرٌ وبُعْدٌ تراخَى لا إلى أَجَلِ

(تصريح). (قوله: في غير ما ذكِر) أي: في النفي والنهي أيضاً، فيجوز في قولنا: لا تضرب بدأ بل عمراً، قصد نقل النَّهي إلى عمرو، أي: لا تضرب عمراً أيضاً، وكذا النفي.

(قوله: مِن غَير شَرْط) أي: من غير شرطِ الفصلِ، كما في المرفوعِ المتّصلِ، فالمنفصلِ، نحو: أنتَ وزيدٌ عالمانِ وإيّاك والشرَّ، والمنصوب المتَّصل، نحو: نصرتك وزيداً.

(قوله: كالظَّاهر في جَوَاز الْعَطف) فالْمنفصلِ، نَحو: (أنتَ وزيد قَائِمَانِ) والْمَنصوبُ الْمُتصلُ، نحو: (نَصرتك وزيداً) بعَطفِ (زيد) عَلَى الْكَافِ. والْكَافُ ضمير متصل بِالْفِعلِ، ومَنصوبٌ لِكونها مَفعولاً (شيرازي).

(قوله: فافصل بينهمَا... إلخ) أي: لأن المتصل المرفوعَ كالجزءِ مما اتصل به، فلو عطفَ عليه كان كالعطفِ على جزءِ الكلمةِ، فإذا أكّد بالمنفصلِ دل إفراده مما اتصل به بالتأكيدِ على انفصالِه في الحقيقة، فحصل له نوعُ استقلالٍ، ولم يجعل العطفَ على هذا التوكيدِ؛ لأن المعطوف في حكم المعطوفِ عليه، فكان يلزم كون المعطوفِ تأكيداً للمتصلِ، وهو باطل. وفي (التصريح): لا يحسن العطف على الضَّميرِ المرفوع المتصل بارزاً كان أو مستتراً إلا بعد توكيده) بتوكيد لفظي مرادف له بأن يكون بضميرِ منفصل ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٤] ونحو: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ﴾ [البقرة: ٣٥] في أحد الوجهين، أو بتوكيد معنوي كقوله:

ذُعِرْتُمْ أجْمَعُونَ ومَنْ يَلِيْكُم بِرُؤْيَتِنا وكُنَّا الظَّافِرِيْنا

أَوْ فَـاصِـلٍ مَّـا وَبِـلَا فَـصْـلٍ يَـرِدْ   فِـي الـنَّـظْـمِ فَـاشِـيـاً وَضَـعْـفَـهُ اعْـتَـقِـدْ

نَحو: ﴿كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٤]، ﴿اَسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥] (أَوْ فاصِلٍ مَّا) ....

أبو طالب

....

الناصية

(أو) بعد (وجود فاصلٍ، أي: فاصل كان بين المتبوع) وهو المعطوفُ عليه (والتابع) وهو المعطوفُ (نحو: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ [الرعد: ٢٣]) فمن صلحَ معطوفٌ على الواو في يدخلونها، والفاصل بينهما الهاء (أو) وجودُ (فصل بلا) الثانية (بين العاطف) وهو حرفُ العطفِ (والمعطوف) فيكتفى بذلك على الفصلِ بينَ المتعاطفين، نحو ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] فآباؤنا معطوفٌ على (نا) ولا فاصلة بين العاطفِ وهو الواو والمعطوف وهو آباؤنا، وقد اجتمع الفصلان الفصل بالتوكيدِ بين التابعِ والمتبوعِ، والفصل بلا بين العاطفِ والمعطوفِ في نحو: ﴿مَا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ﴾ [الأنعام: ٩١] فآباؤكم معطوف على الواوِ في تعلموا، وفصل بينهما بالتوكيدِ بأنتم، والفصل بلا بين الواوِ وآباؤكم مقوٍّ لذلك، وإلى ذلك أشار النَّاظِم بقوله:

وإنْ عـلـى ضَـمـيـرِ رفـعٍ مُـتَّـصِـلْ   عَـطَـفْـتَ فـافْـصِـلْ بـالـضَّـمـيرِ الـمنـفـصلْ

أو فاصل ما (ويضعف) العطف على الضَّمير المرفوعِ المتصل (بدون ذلك)؛ لأنه يوهم العطف على عاملِ الضَّمير؛ لأن الضَّمير المرفوع المتصل ينزل من عامله منزلة الجزءِ، كمررت برجلٍ سواء والعدُم، بالرفع عطفاً على الضمير المستتر في سواء؛ لأنه مؤول بمشتق (أي: مستو هو والعدم) وليس بينهما فصل (وهو فاش في الشعر) وإليه أشار النَّاظمُ بقوله: وبلا فصل يرد في النظم فاشيا.

(**قوله: نَحو**: ﴿كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٤] الشاهد في أنّ (و) عطفت (آباؤكم) عَلَى (تُمْ) مِن (كنتم)، وحيث إنّ (تُم) ضَميرٌ متصل بِالْفعلِ، ومَرفوع؛ لأنَّه اسم كانَ فَصَلَ بَينهمَا (أَنْتم) الّذي هو ضَمير منفصل، وفي (الدشتي): عطف (آباؤكم) على (تم) في كنتم، وفصل بـ(أنتم) مثال للبارز، والمثال الثاني للمستتر؛ إذ المعطوف عليه فيه الضَّمير المستتر في (اسكن).

(**قوله**: ﴿اَسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]) **الشَّاهد**: في أن (الواو) عَطفَتْ (زَوْجك) عَلَى (أنتَ) المستتر وجوباً في (أُسْكن) وحَيث إنّها ضَمير متصل، ومَرفوع لكونها فاعِل (أُسْكن) فَصَلَ بَينهُما (أَنْتَ) المذكورة في الآية، الّتي هي ضمير مُنفصل (شيرازي).

(**قوله: أو فاصل ما**) أي: أيّ فاصل كان، ولو غير الضَّمير المنفصل. قال الشيخ خالد: ما اسم نكرة في موضعِ جرٍّ نعت لفاصل بمعنى أي فاصل كان، وجوز المكودي أن تكون ما زائدة.

نَحو: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ [الرّعد: ٢٣] ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] (وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ) الْعَطف (فِي النَّظْمِ فاشِياً) وفِي النَّثْرِ قَليلاً، نَحو:

[وَرَجا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفاهَةِ رَأْيِهِ ... ما لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنالا

أبو طالب

(قوله: ما لم يكنْ وأبٌ له لينالا) أوله:

ورَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ ... .

قاله جرير في هجوه الأخطل لمجردِ تحقيره، واسم يكن يعود إليه، أي: تمنى الأخطل لقلة عقله أمراً لم يكن يناله أبوه ولا نفسه.

الناصية

اهـ. وإنما اكتفى بأي فاصل؛ لأن فصل الكلام قد يغني عما هو واجبٌ، نحو: أتى القاضي بنت الواقف، فلأنْ يُغْنيَ عما هو غيرُ واجبٍ أَوْلَى أَوْ فَاصِلٍ مّا؛ إما بين العاطفِ والمعطوفِ عليه، وإما بين العاطف والمعطوفِ، كالمفعول به في نحو: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ [الرّعد: ٢٣] ولا في نحو: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] وقد اجتمع الفصلانِ في: ﴿مَا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ﴾ [الأنعام: ٩١] (صبان).

(قوله: نَحو ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ [الرّعد: ٢٣] الشاهد: في أن الواو عطفت (مَنْ صلح) على الوَاو في (يَدْخلونها) وهَذِه الواو ضميرٌ متصلٌ بالفعلِ. ومَرفوع؛ لأنها فاعل لـ (يَدْخل)، ففصل بَينهما بِالْهَاءِ مِن (يَدْخلونَها). (قوله: مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا) الشاهد: في أن الوَاوَ عطفتْ (آباؤنا) عَلَى (نَا) مِن (أشْرَكنا)، و(نا) هَذِهِ ضَميرٌ متصل بِالْفعلِ، ومَرفوع؛ لأنَّها فاعل لـ (أشْرَك)، فَفَصَلَ بَينهمَا بلا (شَيرازي).

(قوله: وفي النَّظْمِ فَاشِيا) أيْ: كثيراً. (قوله:

وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سفاهَةِ رَأْيِهِ ... مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنالا)

قاله جرير يهجو الأخطل، فلذلك صغره. من الكامل. ومن للتَّعليل. **والشاهد في** (وأب) حيث عطفه على الضّمير المستكن في (لم يكن)، من غير توكيد ولا فصل، وهو شاذٌّ. هذا ما قالوه. وفيه نظر؛ لأنه ليس بمضطرٌ إلى رفع أبٍ، بل يمكنه نصبه على أنه مفعول معه. وكيف يكون شاذاً، وقد ورد في صحيح البخاري، وهو ما رويناه عن علي رضي الله عنه أنه قال: «كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول: كنتُ وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر» وروي عن عمر رضي الله عنه: كنت وجار لي من الأنصارِ. وله: في محلِّ الرفع صفة لأب، أي: للأخيطل، واللام في لينالا للجحد، وانتصب بأن المقدرة، وألفه للتثنية.

وَعَـوْدُ خَـافِـضٍ لَـدَى عَـطْـفٍ عَـلَـى ضَـمِـيـرِ خَـفْـضٍ لَازِمـاً قَـدْ جُـعِـلَا

وحكى سيبويه «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَواءٍ وَالْعَدَمُ» (وَ) مَعَ ذلك (ضَعْفَهُ اعْتَقِدْ).

(وَعَوْدُ خافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلى ضَمِيرِ خَفْضٍ ....

أبو طالب

(قوله: سواء والعدم) الحكاية برفعِ العدمِ، والمعنى: مررت برجلٍ سواء هو والعدم في كونه غير منشأ للأثر، فلا يحتمل كونه مفعولاً، كما توهم.

(قوله: لدى عطف) أي: لدى إرادة عطفٍ على ضميرِ خفضٍ؛ إذ لا يقال: مررت بك وزيداً أولا ثم وبزيدٍ، بل يقال أولاً وبزيد، ولا يكونُ المعطوفِ عليه هو المجرور فقط، بل كل من المعطوفين مجموع الجارِّ والمجرورِ.

الناصية

(قوله: وحكى سيبويه) من قولِ بعضِ العربِ: مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدم، برفعِ العدم عطفاً على الضَّمير المستتر في سواء؛ لأنه مؤول بمشتق، أي: مستو هو والعدم، وليس بينهما فصل، وفي (الشيرازي): **الشاهد:** في أن الواو عطفت (الْعَدَم) عَلَى الضَّمير المرفوعِ الْمستَترِ في (سَواءٍ) تقديره: (سَواء هو) وهَذَا الضَّمير فاعلٌ لِـ (سَوَاء) لِكونه بمَعْنَى اسْم الفاعِلِ (مُسَاوي).

(قوله: مَرَرْتُ بِرَجُل سَواءٍ وَالْعَدَمُ) عطفُ العدمِ على الضَّميرِ المستتر في سواء، أي: سواءٌ هو والعدمُ.

(قوله: وَمَعَ ذلك ضَعْفَهُ اعْتَقِدْ) أي: ومع أنّ سيبويه حكى ذلك عن العربِ فهو ضعيف.

(قوله: وضعفه اعتقد) أي: على مذهبِ البصريين، وأجازه الكوفيون بلا ضعف قياساً على البدل، نحو: أعجبتني جمالك. والفرق على الأول أن الثاني في العطفِ غير الأول غالباً، فلا بد من تقوية الأول بخلافِ البدلِ. وكالبدل التأكيد إلا النَّفس والعين، كما مرَّ في محله (صبان).

(قوله: وعود خافض) شامل للحرفي والاسمي، لكن لا يعاد الاسمي إلا إذا لم يلبس، فإن ألبس، نحو: جاءني غلامك، وغلام زيد، وأنت تريد غلاماً واحداً مشتركاً بينهما لم يجز، نعم يجوز إذا قامت قرينة تدلُّ على المقصود، والذي ارتضاه الدَّماميني أن المعطوفَ الجارُّ والمجرورُ على الجارِّ والمجرورِ لا المجرور فقط على المجرورِ، كما استظهره الرضي؛ لئلا يلزم إلغاء الجارِّ، واتصال الضَّميرِ بغير عامله في نحو: المال بيني وبينك، ومررت بك وبه، وكلاهما محذورٌ، راجع حاشية شيخنا (صبان).

(قوله: وَعَوْدُ خافِض... إلخ) يعني: إذا عطفت على الضَّمير المجرور يجب عِندَ أكثرِ الْبَصرِيِّين إعادة الجارِ على المعطوفِ سواءً كان الجار مضافاً، أو حرف جرٍّ، كما ترى في الآيتين الأولى لحرف الجرِّ (ل)، والثانيةُ للمضاف (إله) (دشتي).

لازِماً قَدْ جُعِلا) عِندَ جمهورِ الْبَصريِّينَ، نَحو: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [فُصِّلَت: ١١]، ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾ [البَقَرَة: ١٣٣] وعَلَّلُوهُ بِأَنَّ ضَمِيرَ الْجَرِّ حينئذٍ شَبيهٌ بِالتَّنوين، ومُعاقِبٌ لَه، فَلَمْ يَجُزِ الْعَطفُ عَلَيه كَالتَّنْوين، وبِأَنَّ حَقَّ الْمَعطوفِ والْمَعطوفِ عَلَيه أَنْ يَصلُحا

أبو طالب

(**قوله: شبيه بالتنوين**) أي: الضَّمير المجرورُ شبيه به في اتصاله دائماً بآخر الكلمةِ، وعدم استقلاله بنفسه.

(**قوله: ومعاقب له**) أي: واقعٌ موقعه في إتمامِ الاسمِ، كما في غلامِه بخلافِ المرفوعِ والمنصوبِ، لجواز أن يجعل منفصلاً فيستقل بنفسه، ولعدم إتمام كلٍّ منهما ما هو ظرف للإسنادِ.

(**قوله: وبأن حق المعطوف... إلخ**) أي: المعطوف بالواوِ؛ لانصراف المطلق إليه، أو المعطوف بالواو، وأو، وإمَّا، وذلك لعدم صحة إحلال كلٍّ منهما محلَّ الآخر في العطفِ بغيرِ ما ذكر.

الناصية

(**قوله: لَازِماً قَدْ جُعِلَا**) في غير الضَّرورة.

(**قوله: عِندَ جمهور البصريين**) لأن الجارَّ والضَّمير المجرور كالشَّيء الواحد، فإذا عطف بدونِ جارٍّ، فكأنه عطفت على بعضِ الكلمةِ، وقيل: غير ذلك، كما بينه شيخنا (صبان).

(**قوله: نَحو: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾** [فُصِّلَت: ١١] **الشَّاهد**: في الْمِثالِ الأَوَّلِ عَطْفُ (الأرض) على هَا مِن (لَهَا)، وحَيثُ إنَّ الهَاءَ ضمير مَجرور بِلَامِ الْجَرِّ، أعيدَ حَرفُ الْجَرِّ على (الأرض) فَصَارَتْ (لِلْأَرْض)، وفي المِثالِ الثاني: عَطْف (آبَائك) عَلَى الكَافِ مِن (إِلَهكَ) وحَيث إنَّ الكافَ ضَمير مَجرور لإضافَةِ (إِلَه) إلَيها، أُعيدَ الجَارُّ ـ وهو المُضَافُ: إلَه ـ على (آبَائِكَ) فَصَارَتْ (إِلَه آبائِكَ). وإنَّمَا أتى بِمِثَالَيْنِ؛ لِيفهمَ أنه لا فرقَ في عودِ الجَار بين أَنْ يكونَ حَرْفاً، وبَينَ أَنْ يَكون اسماً مضافاً (شيرازي).

(**قوله: وعَلَّلُوهُ... إلخ**) يَعني: الضَّمير المَجرور. وفي (الدشتي): إن هذا التعليل خاصٌّ بالمجرورِ بالإضافةِ، وحاصله: أنَّ ضمير الجرِّ حين وقوعه مضافاً إليه شبيه بالتنوين لاتّصاله بالاسمِ، وتماميّة الاسم به، وأنّه خلف ومعاقب للتنوين لحذف التنوين عند الإضافة، وكما لا يجوز العطفُ على التَّنوينِ بدون المنوّنِ، فكذا لا يجوزُ العطفُ على الضَّمير المضاف إليه بدونِ المضافِ.

(**قوله: شَبيه بالتَّنوين**) أيْ: محكوم بِحُكم التَّنوين في شدةِ اللزوم، قاله الحَوْفيّ، وكما لا يعطف على التَّنوين لشدةِ لزومِه لا يعطف على ما أشبهه؛ إذ إن الضَّمير الْمَجرور لا يَنْفصلُ عن جَارِهِ أبداً، كما أنَّ التَّنوين لا تَنفصل عَن الاسمِ المنوَّن، فكل مِنهمَا لا يتلفظ به وَحدَه (شيرازي).

(**قوله: وبِأَنَّ حَقَّ الْمَعطوفِ... إلخ**) هذا الدَّليل مشترك بين المجرورِ بالإضافةِ وحرف الجرِّ، وحاصله أنَّ قاعدة العطف أن يصلحَ كلٌّ من المعطوفِ والمعطوفِ عليه وقوعه مقامَ الآخرِ، بأن

وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِماً إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتا

لِحُلُولِ كُلٍّ واحِدٍ مِنهما مَحَلَّ الآخَرِ، وضَميرَ الْجَرِّ لا يَصلُحُ لِذلِكَ، فَامْتَنَعَ إلَّا بِإعادَةِ الجارِّ، قالَ المصنفُ: (وَلَيْسَ عِنْدِي لازِماً) تَبَعاً لِيُونُسَ، والأخفَش، والزَّجَّاج، والكُوفِيِّينَ، لأَنَّ شَبَهَ الضَّميرِ بِالتنوين، لَوْ مَنَعَ مِن الْعَطْفِ عَلَيه لَمَنَعَ مِن تَوْكيدِهِ، والإبدال مِنه كالتَّنوين، مَعَ أَنَّ

أبو طالب

(قوله: وضمير الجرّ لا يصلح) عدم الصلاحيةِ إما من جهةِ المعطوف عليه، كقولك: له ولزيد مال؛ إذ لو أخر لصار مجرور منفصلاً، وهو غير موجود، وأما من جهةِ المعطوفِ كربَّ رجل وأخيه ووجهه ظاهر، وأما من جهتهما معاً كرب رجل وأخي عمرو.

الناصية

يتقدَّم المعطوفُ على المعطوف عليه، وضمير الجرِّ لا يصلحُ لذلك، أي: لا يقع مقامَ المعطوفِ، ففي مثل قولنا: له ولزيد مال إذا لم نعد اللام صار له وزيد مال، فإذا قدمنا المعطوفَ صار لزيدٍ و(هـ) مال فاستعمل الضَّمير المتّصل منفصلاً. (دشتي).

(قوله: لَا يَصلُحُ لِذلِكَ) لكونه ضميراً متّصلاً، فإن أخّرناه انفصل، ولا يستعمل المتّصل منفصلاً. وفي (الشيرازي): فَلَا يَصِحُ أَنْ يُقال ـ مَثَلاً ـ (فَقال لِلأرضِ: وَهَا) ولا (نَعبُدُ إلَهَكَ وَكَ) بِجَعْلِ كُلٍّ وَاحِد مِن المَعطوفِ والمَعطوفِ عَلَيه مكانَ الآخَر، بِدُونِ إعَادَةِ الجَارّ. (وَليس) عود الخافض.

(قوله: وليس عندي لازماً) اختاره أبو حيان، وقال: ينبغي أن يقيد جواز العطفِ على الضَّمير المجرور بلا إعادة الجار، بأن يكون الحرف ليس مختصاً بجرِّ الضَّمير احترازاً من الضَّمير المجرور بلولا على مذهبِ سيبويه، فإنه لا يجوزُ عطف الظَّاهر عليه بالجرِّ، أي: لا بإعادة الجار، ولا بدونها، أي: ولا عطف الضَّمير عليه إلا بإعادة الجار، فلو رفعت على توهم أنك قد نطقت بالضَّمير مرفوعاً، ففي جوازه نظر. اهـ. دماميني.

(قوله: لأنَّ شَبَهَ الضمير. . . إلخ) يَعني: إذَا كانتْ شَبَاهة الضَّمير بِالتَّنوينِ سبباً لِمنعِ الضميرِ مِن الْعَطفِ عَلَيه، لَكَانَ اللّازِم ـ أيضاً ـ الْمَنع مِن تَأكيدِ الضَّميرِ (مَرَرْت بِهِ نَفْسِهِ)، والْمَنع مِن إتْيَانِ بَدَلٍ للضَّميرِ (مَرَرْت بِه دَارِهِ)، كَما أن التنوين لا يُؤتى لَه بِتَأْكيدٍ ولَا بدل، مَعَ أنَّ تَأكيدَ الضَّمير وإتْيَان بدل لَهُ جَائِز بإجْمَاعِ النَّحويين، فَيَظهر مِن ذلك: أنّ شباهة الضَّمير بِالتنوين لا يوجِب منعَ الضَّمير مِن كل ما يمنع في التَّنوينِ.

(قوله: والإبدَالِ مِنه) أي: من الضَّمير، كما لا يجوز تأكيد التَّنوين، والإبدال منه مع أن تأكيدَ الضَّمير المجرور جائز، نحو: غلامك نفسك، وكذا الإبدال منه، نحو: غلامك أنت.

ذلِكَ جائزٌ بِالإجْماعِ، ولِأنّه لو كانَ الحُلُول شَرْطاً في صِحَّةِ الْعَطفِ لَم يَجُزْ «رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ»، لامْتِناعِ دُخُولِ رُبَّ عَلى الْمَعرفةِ ـ كما تَقَدَّمَ ـ مَعَ جَوازِهِ. وأَيْضاً لَنا السماع (**إِذْ قَدْ أَتى فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثْبَتا**) ....

أبو طالب

(**قوله: ولأنه لو كان الحلول**) لو أراد المستدل بالحلولِ كلا ذا جزأين فغاية الاعتراضِ دفعُ عمومِ الكلي بعدمِ شموله الجزئي غير ما تكلم فيه؛ لبطلان ذلك الجزئي، وهذا لا يستلزم بطلان جزئي تكلم فيه، قيل: لو مثل بنحو: رُبَّهُ رجلاً، وأخي زيد يعم الاعتراض كلاً من الاحتمالين، أقول: الاعتراض حينئذٍ يصير مصادرة على المطلوبِ، ومنجرًّا إلى الدور، والصَّواب الاستدلال بهذا المثال، ومثال الشارح على وجودِ المقتضي، ومنع المانع إجمالاً، ولا يبعد أن يكون مراد الشارح هذا، فتنبه.

(**قوله: وأيضاً لنا السماع**) الكلام إلى هنا لرفع المانع، وهذا لبيان وجود المقتضي، وكلاهما معاً مشتت للمطلوبِ، فلفظ أيضاً ليس في موقعه، اللهم لا أن يضم في ما يرفع به المانع أصالة الجواز، أو جعل ما ذكر في رد الدليل الثاني بياناً؛ لوجود المقتضي أيضاً، كما ذكرته سابقاً. فافهم. (قوله: فما بك) أوله:

الناصية

(**قوله: ولأنَّه لو كان الحُلُول... إلخ**) أي: حلول كل واحد من المتعاطفين محلَّ الآخر.

(**قوله: رُبَّ رَجُل وَأخيهِ**) فإنّ مقتضى هذه القاعدة صحّة أن تقول: ربّ أخيه، ورجل، فدخل ربّ على المعرفة، وهو ممتنع.

(**قوله: إذْ قَد أتَى في النَّظم... إلخ**) قيل: ويحتمل أن يكون (منه) أي: من العطف على الضَّميرِ المخفوضِ من غير إعادةِ خافضٍ، ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفۡرُۢ بِهِۦ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧] فالمسجدُ الحرامُ عطف على الهاءِ المخفوضة بالياء، ولو أعيدت لقيل: وبالمسجد الحرامِ؛ إذ ليس العطف على السبيل المخفوض بعن خلافاً للزمخشري؛ لأنه صلة المصدر، وهو صد فإنه متعلّق به (وقد عطف عليه) أي: على المصدر كفر، والقاعدة أنه (لا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته) فلو عطف المسجد الحرام على السبيلِ لكان من جملة معمولات صد؛ لأن المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته، ومتى كان للمصدر معمولات لا يعطف عليه إلا بعد تمامها؛ فلما عطف عليه علمنا أنه ليس من جملة معمولاته، وأنه معطوف على الهاء من به؛ إذ ليس معنا سواهما، وقد انتفى أحدهما ليتعين الآخر، لا يقال: الحصر ممنوع؛ لجواز أن يكون معمولاً لمصدر محذوف، والتقدير: وصد عن المسجد الحرام؛ لأنا نقول: المصدر لا يعمل محذوفاً عند المحققين، وإن كان بعضهم نقله عن سيبويه، قال في (المغني): والصَّواب أن خفض المسجد بباء محذوفة؛ لدلالة ما قبلها عليها إلا بالعطف، ومجموع الجار والمجرور عطف على به. اهـ.

كقراءَةِ حَمزةَ، وابْنِ عَبَّاس، والْحَسَن، ومُجاهِد، وقتادَة، والنَّخعي، والأعْمَش، وغَيرِهم ﴿ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ والأَرْحَامِ﴾ [النِّساء: ١]، وحِكايَةِ قطرب «ما فِيها غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ»، وأَنْشَدَ سيبويه:

[فَـالْـيَـوْمَ قَـرَّبْـتَ تَـهْـجُـونَـا وَتَـشْـتِـمُـنَـا فَـاذْهَـبْ] فَـمـا بِـكَ وَالأَيَّـامِ مِـنْ عَـجَـبِ

أبو طالب

«فـالـيـوم قـرَّبـت تـهـجـونـا وتَـشْـتـمـنـا فـاذهـب ....

قربت بالتَّشديد للخطابِ، والمعنى: كدت اليوم تذكرنا بهجو، والشتم، أي: السَّبّ علينا فاذهب، فإن هذه الأمور من أهل هذا الزَّمان، ومن أوضاعِه غير غريب؛ لسفالة رتبهم وتربية الزَّمان للأسافل دون الأعالي.

الناصية

(قوله: كقراءَةِ حَمزةَ... إلخ) فيه تنكيت على المصنف؛ لأن كلامه يوهم أنها غير سبعية، لكن حمزة يقرأ: تساءلون بالتخفيف، فهل ابن عباس والحسن كذلك، كما يقتضيه صنيع الشَّارح؟!.

(قوله: ﴿ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ والأَرْحَامِ﴾ [النِّساء: ١] - بِكسرِ (الأرْحَام) - **الشَّاهد**: في عَطْفِ (الأَرْحَام) عَلَى الهَاءِ في (بِهِ) بِدُون إعَادَةِ بَاءِ الْجَرّ، قال شيخنا: بتخفيف السِّين. اهـ. وأما ما قيل: إن الواو للقسم لا للعطف، فعدول عن الظَّاهر مع أنه إن كان قسماً لطُلِبَ في قوله: واتقوا الله، ورد عليه أن قسم السؤال إنما يكون بالباء، كما قاله الرضي وغيره، وإن كان قسم خبرٍ محذوفٍ، تقديره: والأرحام إنه لمطلع على ما تفعلون، كما قيل: كان زيادة في التَّكلف.

(قوله: وحكاية قطرب) عن العربِ.

(قوله: ما فيها غيره وفرسه) بالخفضِ عطفاً على الهاءِ المخفوضةِ بإضافة غير إليها، وليس في القراءة والحكاية إعادة خافض لا حرف في الأولى ولا مضاف في الثَّانية.

(قوله: وأَنْشَدَ سيبويه) في النَّظْم **(قوله:**

.... فَـاذْهَـبْ فَـمَـا بِـكَ وَالأَيَّـامِ مِـنْ عَـجَـبِ)

صدره:

فَـالْـيَـوْمَ قَـرَّبْـتَ تَـهْـجُـونَـا وَتَـشْـتِـمُـنَـا ....

وهو من أبياتِ الكتابِ من البسيط. **(قوله)**: فاليوم، الفاء بحسب ما قبلها، واليوم منصوب على أنه ظرف زمان متعلّق بقربت، والمراد به هنا مطلق الزمن، وقربت بفتح القاف والراء المشددة، أي: قربت بفتحِ القافِ وضمِّ الراء المخففة فعل ماضٍ، والتاء ضمير المخاطب فاعله مبني على الفتحِ في محلِّ رفع، وتهجونا، أي: تذمنا وتسبنا فعل مضارع وفاعله ضمير مستترٌ فيه وجوباً تقديره: أنت، ونا ضمير المتكلّم المعظم نفسه أو معه غيره مفعوله، والجملة في محلِّ نصب حالٍ من التاء، هذا إن لم

وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ ... وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ وَهْيَ انْفَرَدَتْ

(وَالْفاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ) إذا أُمِنَ اللَّبْس، نَحو: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ

أبو طالب

. . . .

الناصية

تجعل قرب من أفعالِ المقاربةِ، نحو: كاد، وإن جعلتها منها فالتاء اسمها، وجملة تهجونا في محلِّ نصب خبرها، وتشتمنا بفتح المثناة الفوقية الأولى وكسر الثانية من بابِ ضرب معطوفاً على تهجونا عطف تفسيرٍ أو مرادف، وفي نسخة: فاليوم قربت... إلخ، أي: صرت. فاذهب: الفاء واقعة في جوابِ شرطٍ مقدَّر تقديره: وحيثما صدر منك ما ذكر فاذهب... إلخ، واذهب فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، وفما: الفاء للتَّعليلِ، وفي بعضِ النَّسخ: وما، والأولى أظهر، وما نافية بمعنى ليس ملغاة؛ لعدم تقديم المبتدأ على الخبرِ؛ لأنه يشترط في الحجازية ذلكَ، وبك، أي: منك جار ومجرورٍ متعلّق بمحذوف تقديره: كائن خبر مقدَّم، والأيام معطوف على محلِّ الكافِ في ـك، ومن حرف جرٍّ زائدٍ، وعجب: مبتدأ مؤخرٌ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدَّر على آخرِه منع من ـهورها اشتغال المحلِّ بحركة حرف الجرِّ الزائد. (يعني): قد قربت الآن يا أيها الرَّجل تذمنا وتسبنا ـالصَّريح بعد ذمك وسبك لنا بالكناية، وقد كنت قبل ذلك بيننا وبينك محبة عظيمة لا تقتضي ذلك، وحيثما صدر منك فينا ما ذكر ففارقنا؛ لأن هذا ليس بعجب من مثلك ومن مثل هذه الأيام. **(والشَّاهد)** في قوله: والأيام حيث عطفه على محلِّ الكافِ المجرورة بالباء محلاً من غير إعادة الجار، وهو جائز عند الكوفيين ويونس والأخفش وقطرب والشلوبين وابن مالك لورود السماع به نظماً، نحو هذا البيت، ونثراً نحو قراءة حمزة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامِ﴾ [النِّسَاء: ١] بتخفيف سين تساءلون وجر الأرحامِ عطفاً على محلِّ الهاء المجرورة بالباء محلاً، وممنوع عند جمهور البصريين؛ لأن عود الجار عند العطفِ على الضَّميرِ المجرورِ محلاً لازم عندهم؛ لأن الجار والضَّمير المجرور محلاً كالشيء الواحد، فإذا عطف بدون الجار، فكأنه عطف على بعض الكلمةِ، وأجابوا عن نحو هذا البيت بأنه ضرورة، وعن الآية بأن الواو فيها للقسم، وليست بعاطفة جرياً على عادةِ العربِ من تعظيمهم الأرحام، والقسم بها، وعلى ذلك جملة: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۝﴾ [النِّسَاء: ١] جواب القسم.

(قوله: والفاء قد تحذف... إلخ) هذه الأبيات الثلاثة كلام يتعلَّق بحروف العطف، فكان ينبغي أن تذكر قبل ذكر أحكام المعطوف، وأن تكون إلى جانبِ قوله: واخصص بفاء البيت. اهـ. (نكت).

(قوله: إذا أَمِنَ اللَّبْس) هو قيد فيهما، أي: تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل مثاله في الفاء ﴿اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ﴾ [البَقَرَة: ٦٠] أي: فضرب فانفجرت، قال

سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] أي: فَأَفْطَرَ فَعِدَّةٌ (وَ) كَذا (الْواوُ) تُحْذَفُ مَعَ ما عَطَفَتْ (إذْ لا لَبْسَ) نَحو: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] أيْ: وَالْبَرْدَ، وَقد يُحْذَفُ

أبو طالب

(قوله: فأفطر) كان المعنى: فوصل إلى حدِّ الإفطارِ، وهو موصول المرض إلى حدٍّ يضر معه الصَّوم، ووصول السَّفر إلى شرائط القصر، والقرينة على تقديره: إن الجزاء لا يترتب على مطلَقِ المرض والسَّفر.

(قوله: فعدة) أي: فزمان صومه عدة أيام أخر، والجملة جزاء للشرط.

(قوله: تقيكم الحر) وقاية ذلك للبرد أظهر، وأكثر، وهذا يقتضي ذكر البردِ دون الحرِّ، إلا أن الحرَّ لما كان في الحرمَيْنِ وما والاهما أشدَّ من البرد أورد كذلك، والله أعلم.

الناصية

البهاء السّبكي: طوى ذكر فضرب هنا لسرعة الامتثالِ، حتى أن أثره ـ وهو الانفجار ـ لم يتأخر عن الأمر، ثم قيل: فضرب كله محذوف، وقال ابن عصفور: حذف ضرب، وفاء فانفجرت والفاء الباقية فاء فضربَ؛ ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضِه. دماميني.

(قوله: وَكَذَا الْوَاوُ تُحْذف... إلخ) وفي (التصريح): تختص الفاء والواوُ بجواز حذفهما مع معطوفهما للدليل، وتشاركهما في ذلك أم المتصلة، مثاله في الفاء ﴿أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانبَجَسَتْ﴾ [الأعراف: ١٦٠] أي: فضرب، فانبجست، وهذا الفعل المحذوف معطوف على أوحينا من قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانبَجَسَتْ﴾ [الأعراف: ١٦٠] وانبجست معطوف على ضرب المحذوفِ، ووقع في بعض النّسخ مكان فانبجست: فانفجرت، أي: فضرب فانفجرت، وهذا الفعل المحذوف معطوف على أوحينا، وهو سهو؛ لأن انفجرت في البقرةِ، وليس في آيتها أن ولا أوحينا وتلاوتها، ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠] وتسمَّى الفاء العاطفة على مقدر فصيحة، ومثاله في الواو قوله، وهو النابغة الذبياني:

فما كان بينَ الخيْرِ لَوْ جاءَ سَالِماً ... أَبُو حُجُرٍ إلا لَيَالٍ قَلائِلُ

فحذف الواو معطوفها (أي: بين الخير وبيني) وأبو حجر بضمِّ الحاء والجيم كنية النعمانِ بن الحارثِ الغساني فيه، والطَّليح: بفتح الطاء المهملة، وكسر اللام، وآخره حاء مهملة من قولِهم: طلح البعير إذا أعيا، ومثاله في قول أبي ذؤيب:

وقال صِحابي قد غُبِنْتَ وخِلْتُني ... غُبِنْتُ فما أدري أَشَكْلُكُمُ شَكْلِي

قال أبو الفتح: أي: فما أدري أطريقكم طريقي أم غيره فحذف. واقتصر الموضح على ذكر الفاءِ والواو، تبعاً لقول النظم: والفاء قد تحذف مع ما عطفت، والواو إذ لا لبس، وقولهم: راكب

بِـعَـطْـفِ عَـامِـلٍ مُـزَالٍ قَـدْ بَـقِـي مَـعْـمُـولُـهُ دَفْـعـاً لِـوَهْـمٍ اتُّـقِـي

الْعاطِفُ [وَحدَه] كقوله ﷺ: «تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينارِهِ مِنْ دِرْهَمِهِ مِنْ صاعِ بُرِّهِ مِنْ صاعِ تَمْرِهِ» وحِكايَةِ أَبي عُثمان عَن أَبي زَيدٍ: «أَكَلْتُ خُبْزاً لَحْماً تَمْراً». (وَهْيَ) أي الواوُ (انْفَرَدَتْ بِعَطْفِ عامِلٍ مُزالٍ) أيْ: مَحذُوفٍ (وقَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ) مَرفوعاً كانَ [ذلِكَ الْمَعمولُ الباقي] ....

أبو طالب

(**قوله: أكلت خبزاً**) الظاهر أن العاطف المقدر في هذا المثالِ هو الفاءُ، وإن أمكنَ تقدير الواو أيضاً، فتدبر.

الناصية

الناقة طليحان، فطليحان خبر المبتدأ محذوف، وما عطف عليه في التقدير (أي): راكب الناقة (والناقة) طليحان، فحذف المعطوف مع العاطفِ بدليل تثنية الخبر، وإلا لأفرد، ويحتمل أن يكون الأصل أحد طليحين، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، كما قاله الموضح في (شرح بانت سعاد) فلا دليل، بأنْ كانَ المَعنى: (سرابيل تقيكم الحر والبرد) فحذف الواو مع البردِ، لكونهما معلومين مِن السِّياق.

(**قوله: تصدق رجل من ديناره من درهمه... إلخ**) أي: من ديناره، ومِن درهمه، ومِن صَاعِ برهِ، ومِن صَاعِ تمره فَحُذِفَتِ الواوُ منها.

(**قوله: أكلت خبزاً لحماً تمراً**) أراد خبزاً ولحماً وتمراً؛ ولا يكون ذلك إلا في الواوِ وأو، كذا في نسخ، وفي نسخ أخرى إسقاطُ قولِه: وأو، والأولى هي الموافقة لقوله في (التسهيل): ويشاركها، أي: الواو في ذلك أو، ومثله الدَّماميني بقول عمر رضي الله تعالى عنه «صلى رجل في إزار» ورداء في إزار، وقميص في إزار وقباء. وقال في (المغني): حكى أبو الحسن أعطه درهماً درهمين ثلاثة، وخرج على إضمار أو، ويحتمل البدل المذكور. اهـ. قال الدَّماميني: وظاهره أن الفاء لا تشاركهما في ذلك، وقد قيل في: علمته النحو باباًباباً: إن تقديره: باباً فباباً، ويشهد لذلك قولهم: ادخلوا الأول فالأول (صبان).

(**قوله: انْفَرَدَتْ**) من بينِ حروفِ العطفِ.

(**قوله: بعطف عامل... إلخ**) أورد عليه ابن هشامٍ أن الفاء تعطف عاملاً حذف، وبقي معموله، نحو: اشتريته بدرهم فصاعداً؛ لأن تقديره: فذهب الثَّمنُ صاعداً.

(**قوله: مرفوعاً كان... إلخ**) نحو: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، فزوجك فاعل بفعل محذوفٍ معطوف على اسكن (أي: وليسكن زوجك) فهو من عطفِ الأمرِ على الأمرِ، أو منصوباً، نحو: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ [الحشر: ٩] فالإيمان مفعول بفعلٍ محذوفٍ معطوفٍ على تبوّؤوا (أي: وألفوا الإيمان) فهو من عطف جملة على جملةٍ، أو مجروراً، نحو: ما كل سوداء تمرة ولا

....

أبو طالب ___________________________________

....

الناصية ___________________________________

بيضاء شحمة، فبيضاء مجرور بمضاف محذوفٍ معطوف على كل (أي: ولا كل بيضاء، وإنما لم يجعل العطف فيهن) أي: في الأمثلة الثَّلاثةِ (على الموجود في الكلام) بدون حذف (لئلا يلزم في) المثالِ (الأول) وهو ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ﴾ [البَقَرَة: ٣٥] (رفع فعل الأمر) وهو اسكن (للاسم الظاهر) وهو زوجك. بيان الملازمة أنه لو جعل زوجك معطوفاً على فاعل اسكن المستتر فيه لكان شريكه في عامله، والأمر بالصيغة لا يرفع ظاهراً، فلا يعطف على فاعله ظاهر، وقد يقال: يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، ورب شيء يصح تبعاً، ولا يصح استقلالاً، كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطَّواف، ولو صلى أحد عن غيره ابتداء، لم يصحَّ على الصَّحيح، كما قاله في (المغني) وفي (التَّسهيل): لا يتشرط في صحةِ العطفِ وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه. اهـ. ولو سلم فاجتماع حذف الفعل، وحذف حرف الأمر شاذ، كما سيأتي له في بابِ التحذيرِ، فلا يحسن تخريج التَّنزيل عليه (و) لئلا يلزم (في) المثال (الثَّاني) وهو والذين تبوَّؤُوا الدار، والإيمان (كون الإيمان متبوّأً) بيان الملازمة أنه لو جعلَ الإيمان معطوفاً على الدَّار لكان معمولاً لتبوَّؤُوا؛ لأن المعطوف يشارك المعطوف عليه في عامله، وهو فاسد من جهة المعنى؛ لأن الإيمان لا يتبوأ (وإنما يتبوّأ المنزل)؛ إذ التبوّؤ: التهيؤ، يقال: بوأت له منزلاً، أي: هيأته له، وفي إعرابِ الحوفي في سورةِ آل عمرانَ، يقال: تبوأ فلان الدار؛ إذا لزمها. اهـ. فعلى هذا يصحُّ العطف، ولا يحتاج إلى تقدير عامل آخر (و) لئلا يلزم (في) المثالِ (الثالث) وهو: ما كل سوداء تمرة، ولا بيضاء شحمة (العطف على معمولي عاملين) مختلفين. **بيان الملازمة**: إن سوداء معمول كل، وتمرة معمول ما، فلو عطف بيضاء على سوداء، أو شحمة على تمرة لزم العطف على معمولي عاملين، وذلك لا يجوز على الأصحّ عند سيبويه، والأكثرين، وأجاز الأخفش العطف على معمولي عاملين؛ إن كان أحدهما جاراً، واتصل المعطوف بالعاطفِ، أو انفصل بلا كهذا المثال، وقيل: يجوز مطلقاً، حكاه الفارسي، وابن الحاجب عن الفراء، والأصحُّ في التَّسهيل المنع مطلقاً؛ لأن العاطف حرف ضعيف لا ينوب عن عامليْنِ. قال في (المغني): والحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو: في الدَّار زيد والحجرة عمرو، هو اتفقوا على أنه لا يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين، إن تأخر المجرور عن المرفوع أو المنصوب، فلا يقال: دخل زيد إلى عمرو وبكر خالد، وإن زيداً في الدار وعمرو الحجرة للفصل بين نائب الجار، وبين العاطف والمجرور، قاله السَّيد عبد الله. ولا يجوز في المثالِ الثاني كون الإيمان مفعولاً معه؛ لعدم الفائدة في تقييد الأنصار المعطوفين على المهاجرين بمصاحبة الإيمان؛ إذ هو أمر معلوم، وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله:

نَحو: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البَقَرَة: ٣٥] أيْ: وَلْتَسْكُنْ زَوْجُكَ، أَوْ مَنصوباً نَحو: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ [الحَشر: ٩] أيْ: وَأَلِفُوا الإيمانَ، أَوْ مَجرُوراً نَحو: «ما كُلُّ سَوْداء تَمْرَةٌ، وَلا بَيْضاء شَحْمَةٌ»، وَلَمْ يُجْعَلِ الْعَطفُ فيهِنَّ عَلى الْمَوْجُودِ في الكلام ....

أبو طالب

(**قوله: أي: وليسكن زوجك**) فإن قلت: هذا يدل على أنه من عطفِ الجملةِ، وما سبق في العطفِ على الضَّمير المرفوع المتصل يدل على أنه من عطفِ المفردِ، وهما متنافيان، قلت: يمكن دفع التَّنافي بوجهين، **الأول**: إن بناء الحكمينِ على المذهبين في مثل ذلك، فإن مذهب بعضهم إنه على عطفِ المفردِ معتذراً عن المفسدةِ بأنه يغتفر في الثَّواني ما لا يغتفر في الأوائل، أو بأن العطفَ مقدَّم على الإسنادِ، ثم يغلب الحاضر على الغائبِ، ثم يسندون الثاني إن ما سبق مبنيٌّ، وهذا مبنيٌّ على الحقيقةِ، فتنبه.

(**قوله: ولم يجعل العطف**) هذا عاملٌ للمفعولِ لأجلِهِ، وهو قول المصنف؛ دفعاً للوهمِ، ففيه إشارة إلى أن المفعول له تحصيلي، وعامله ما هو لازم لقول المصنف: وعطف عامل، ولك أن تجعل نفس هذا عاملاً باعتبارِ اللازمِ، وإن تجعل العامل مزالاً على أن يكون الدَّفع بمعنى الاندفاعِ،

الناصية

.... وَهْـيَ انْـفَـرَدَتْ ....

عـطـفِ عـامـلٍ مُـزالٍ قـد بـقـي ... مـعـمـولُـه دَفـعـاً لِـوَهْـمٍ اتُّـقـي

(**قوله: أي: وليسكن زوجك**) فيه أن اجتماع حذف الفعل ولام الأمر شاذ، فلا يحسن تخريج التنزيل عليه كذا في (التَّصريح) قال (سم): ويمكن أن يقال: إن من قدر ذلك أراد بيان معنى المقدر لا نفسه، أي: ويسكن، والجملة حينئذ خبرية لفظاً إنشائية معنى (صبان).

(**قوله: تبوؤوا الدار**) أي: نزلوها، وأما تبوأ له فبمعنى: هيأ له.

(**قوله: أي: وألفوا الإيمان**) أي: فالعطف من عطف الجملِ، وجعله قوم من عطفِ المفرداتِ بتضمينِ الفعل الأول معنى فعل يتسلط به على المعطوفِ، أي: آثروا الدَّار والإيمان، والوجهان في:

.... وزَجَّـجْـنَ الـحَـوَاجِـبَ والـعُـيُـونـا

الشاهد: في أنَّ الوَاوَ عَطَفَتْ (أَلِفُوا) المَحذُوفَة ـ الَّتي بَقِيَ مَفعولُهَا (الإيمان) ـ على (تَبوَّؤُوا).

(**قوله: مَا كُلُّ سَوْدَاء تَمْرَةٌ... إلخ**) أيْ: ولا كل بيضاء شحمة، **والشَّاهد**: في أنَّ الواوَ عَطَفَتْ (كل) الْمحذُوفَة ـ الَّتي بَقِيَ معمولها (بَيْضَاء) المضاف إلَيه ـ على (كل) المذكورة.

(**قوله: وَلَمْ يُجْعَل الْعَطفُ فيهنَّ... إلخ**) أيْ: لم يُجعل عَطفُ (زَوجك) على (أنت) في الأولى، ولا عَطفُ (الإيمان) على (الدار) في الثانية، ولا عَطفُ (بَيضَاء) على (سوداء تمرة) في الثَّالثة.

(دَفْعاً لِوَهْمِ اتُّقِي) وهو رَفْعُ [فِعلِ] الأمرِ لِلظَّاهِرِ في الأوَّلِ، وكَوْنُ الإيمانِ مُتَبَوأً في الثَّاني،

أبو طالب

والمفعول له حصولياً، يعني: أزيل العامل؛ لاندفاع الوهم بالقرينة الخارجية، وإن تجعله قوله: قد بقي على أن يكون المرادُ بالوهمِ اختصاص حكم الأمرِ بالمعطوف عليهِ، وهذا أقرب المحتملاتِ لفظاً، وأبعدها معنىً.

الناصية

(قوله: دَفْعاً لِوَهْمٍ اُتُّقِي) أي: حذر، وهو أنه يلزم في الأول رفع فعل الأمر للاسم الظَّاهر، كذا في التَّوضيح، وفيه: أن هذه اللوازم المذكورة متحققة على تقدير العطف على الموجود لا متوهمة حتى يقال: دفعاً لوهم اتقي بل كان المناسب إذا كان المرادُ هذا أن يقال: دفعاً لأمرٍ اتُّقِي، إلا أن يقال: المرادُ بالوهمِ الخطأ.

(قوله: وهو) أي: الوهم والإشكال المدفوع في الأولِ، رفع فعل الأمر، وهو (اسكن) للظَّاهرِ، وهو زوجك؛ إذ لو كان زوجك عطفاً على أنت يصحُّ حلوله محلّه فيكون فاعلاً لـ (اسكن)، وفعل الأمر لا يرفع الظَّاهر.

والإشكال المتوهَّم في الثَّاني لزوم أن يكون الإيمان متبوءاً، أي: مكاناً، فإن مقتضى عطفه على الدَّار حلوله محل الدَّار، فيصير: تبوّؤوا الإيمان، أي: حلّوا في الإيمان.

والإشكال المتوهَّم في الثالث العطف بعاطفٍ واحد على معمولين لعاملين مختلفينِ؛ لأنّ سوداء معمول لكلٍّ بالإضافة، وتمرة معمول لما المشبّهة بليس؛ لأنها خبرها، وهذا العطف يحتاج إلى عاطفينِ، وعاطف واحد لا يكفي لذلك.

وقوله: دفعاً لوهم اتقي إشارة إلى أنّ الإشكالَ في الثلاثة موهم لا أساس له، وإنّما الدفع اتّقاء واحتياط؛ وذلك لأنّ الإشكال في الأولين مبتنٍ على حلولِ المتعاطفين محل الآخر، وقد مرَّ من المصنف ردّه، والمنع في الثالث مختلف فيه بين النُّحاة، وظاهر الأكثر عدم المنعِ.

(قوله: رَفْع [فعل] الأمْر للظَّاهِرِ في الأوَّل... إلخ) قد يقال: يغتفر في الثَّواني ما لا يغتفر في الأوائلِ، ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً. اهـ. (مغني). فلا يشترطُ لصحّة العطفِ صحة وقوع المعطوفِ موقع المعطوف عليه. وفي (الشيرازي) لو عُطِفَ (زَوجكَ) على (أنتَ) كان العاملُ في (أنتَ) عاملاً في (زوجك) أيضاً، و(اُسكن)، هو العاملُ في (أنتَ) ـ لأنَّ (أنت) تأكيد للضمير المستتر في (اُسكن) والعامِلُ في المُؤَكَّد هو العَامِلُ في المُؤَكِّدِ ـ فيكون (اُسكن) هو العامل في (زَوجك)، وذلك لا يجوز؛ لأنَّ فِعلَ الأمرِ لا يرفعُ الاسم الظَّاهر، وإنَّمَا يَرفعُ الضَّميرَ المُستَتِر.

(قوله: وكون الإيمان متبوأ في الثَّاني) التبوؤ: الْبَقَاء بِمكانٍ، فلو عُطِفَ (الإيمان) على (الدَّارِ) كَان العامل في (الدَّار) هو العامل في (الإيمان)، فَيكون ـ حينئذٍ ـ التَّقدير: (والَّذين تَبَوَّؤوا الدَّار

وَحَــذْفَ مَـتْـبُــوعٍ بَـدَا هُـنَــا اسْـتَـبِــحْ   وَعَـطْـفُـكَ الْـفِـعْـلَ عَـلَـى الْـفِـعْـلِ يَـصِـحّْ

والْعَطْفُ عَلى مَعمُولَيْ عامِلَيْنِ في الثالث.

(وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ بَدا) أَيْ: ظَهَرَ ....

أبو طالب

....

الناصية

وتَبَوَّؤوا الإيمان) مَعَ أنَّ الإيمانَ لَيسَ مَكاناً يتبوأ فيه، هذا ولا يجوز في الثاني: أن يكون الإيمان مفعولاً معه؛ لعدم الفائدة في تقييد الأنصار بمصاحبة الإيمان؛ إذ هو أمر معلوم.

(**قوله: على معمولي عاملين**) مختلفين العاملان ما كل والمعمولان بيضاء وشحمة، فلو عطِف (بَيضاء) عَلَى (سَودَاء) كانَت واو الْعَطفِ الوَاحِدَة عَطَفَتْ (بيَضَاء) عَلَى (سوداء) وعَطَفَتْ (شَحمة) عَلَى (تَمرة)، مَعَ أن (سَودَاء) و(تَمرة) مَعمولان لِعَامِلَيْنِ - (فالسَّودَاء) مَعمولٌ لِـ (كلّ)، و(تَمرة) خبر لِـ (ما) الْمبتدأ - وهَذَانِ العَامِلَان مُختلفان؛ لأن (كلّ) عمله الجر؛ لأنَّه الْمُضاف، و(ما) عملُهُ الرَّفع لأنَّه مُبتَدَأ، والمبتدأ يَرْفَع الْخَبَر، وهَذَا يَكون من الْعَطف عَلَى مَعمُولَيْ عامِلَينِ مُختلِفَيْنِ؛ وذلك لا يَجوزُ عِندَ سيبويه.

(**قوله: حذف متبوعٍ**) أي: حذف (معطوف عليه) معلوم عند السَّامع جائز، وهنا، أي: في عطف النَّسق.

(**قوله: وحذف متبوع بدا... إلخ**) أي: يجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء، وأم المتصلة (فالأول) وهو حذف المعطوف عليه بالواوِ (كقول بعضهم: وبك وأهلاً وسهلاً، جواباً لمن قال له: مرحباً) بك الواو الأولى لعطف جميعِ الكلامِ على كلام المتكلِّم الأول، والواو الثَّانية عاطفة على مرحباً المقدرة، فهي لعطف المفرداتِ، وهي محل الاستشهادِ، قاله في الحواشي (والتقدير: ومرحباً بك وأهلاً) فبك متعلق بـ(مرحباً)، وأهلاً معطوف على (مرحباً) (والثاني) وهو حذف المعطوف عليه بالفاءِ وهو خاص بالجمل، نحو: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا﴾ [الزخرف: ٥] فجملة نضرب معطوفة على جملة محذوفة (أي: أنهملكم) بتقديم الهاء على الميم فنضرب، ونحو: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُم﴾ [سبأ: ٩] فجملة لم يروا معطوفة على جملة محذوفة (أي: أعموا فلم يروا) وظاهره أن الفاء عطفت على جملة مقدرة بينها وبين الهمزةِ، وأن الهمزة في محلها الأصلي، وهو قول الزمخشري، وطائفة. ومذهب سيبويه. والجمهور أن الهمزة قدمت من تأخير تنبيهاً على أصالتها في التَّصدير، ومحلها الأصلي بعد الفاء، والأصل: فأنضرب فألم يروا، والثَّالث: وهو حذف المعطوف عليه بأم المتصلة، نحو: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾ [آل عمران ١٤٢] أي: أعلمتم أن الجنة حفت بالمكاره أم حسبتم، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

(هُنا اسْتَبِحْ) نَحو: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه: ٣٩] أيْ: لِتُرْحَمَ ولِتُصْنَعَ (وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلى الْفِعْلِ) إنِ اتَّحَدَ فِي الزَّمانِ (يَصِحّْ) ....

أبو طالب

(**قوله: إن اتحد في الزمان**) هذا الاشتراط لتحقق ما لا بد للعطف منه، وهو الجامعُ، ومعلوم أن هذا شرط إذا لم يبين المعطوفين جامع، وأما عند وجود جامع آخر، فيصح العطف وإن اختلفا في الزَّمان.

الناصية

وحَـذْفَ مَـتْـبُـوعٍ بَـدا هُـنـا اسْـتَـبِـحْ ....

هذا، ولم يذكر ذلك مع أمْ، وقد قيل في ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البَقَرَة: ٢١٤]: إن أم متصلة، فالتَّقدير: أعلمتم أن الجنة حفت بالمكارهِ أم حسبتم، ومرَّ عن الزَّمخشري والواحدي تجويز ذلك في ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ﴾ [البَقَرَة: ١٣٣]، وأسلف الشَّارح أن المعطوف عليه بلا قد يحذف، نحو: أعطيتك لا لتظلم، أي: لتعدل لا لتظلم.

(**قوله: هُنَا**) أي: في هذا الموضع، وهو العطف بالواو والفاء؛ لأن الكلام فيهما (اسْتَبِحْ) كقول بعضهم: وبك وأهلاً وسهلاً، جواباً لمن قال له: مرحباً بك، والتَّقدير: ومرحباً بك وأهلاً، ونحو: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا﴾ [الزخرُف: ٥] أي: أنهملكم فنضرب، ونحو: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ [سَبَإ: ٩] أي: أعموا فلم يروا، وأما حذفه مع أو في قوله:

فَـهَـلْ لَـكَ أوْ مِـنْ وَالـدٍ لَـكَ قَـبْـلَـنَـا ....

أي: فهل لك من أخ أو من والدٍ، فنادر.

(**قوله: سورة طه ـ آية ٤٠** (الشَّاهد) في حَذفِ (لِتُرْحَمَ) بسَبَبِ وضوحِهِ.

(**قوله: أيْ: لِتُرْحَمَ ولِتُصْنَعَ**) فحذف المتبوع (ولترحم) للعلم به.

(**قوله: وعطفك الفعل... إلخ**) قال ابن هشام: قال بعضُ الطَّلبة: لا يتصور، وفي (الصبان) لعطفِ الفعلِ على الفعلِ مثال؛ لأن نحو: قام زيد وقعد عمرو المعطوف فيه جملة لا فعل، وكذا قامَ وقعدَ زيد؛ لأن في أحدِ الفعلينِ ضميراً. قلت له: فإذا قلت: يعجبني أن تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج، ويعجبني أن يقوم زيدٌ ويخرج عمرٌو. فيا لها خجلة وقع فيها. اهـ. (سيوطي). ووجهه أن الفعل المعطوف منصوب أو مجزوم، فلولا أن العطف للفعل وحده لم يتأت نصبه أو جزمه. اهـ. (سم) (صبان).

(**قوله: إن اتحدَ في الزَّمَانِ... إلخ**) أي: بشرط اتحاد زمانيهما) في المضي والاستقبال (سواء اتحد نوعاهما) في الفعلية كأن يكونا مضارعين، أو ماضيين، ولا يشترط اتحادهما في المادةِ، نحو: ﴿لِّنُحْـِۧىَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ﴾ [الفُرقان: ٤٩] فنسقيه معطوف على نحيي بدليل ظهور النَّصبِ في

نَحو: ﴿لِّنُحْـِۧيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ﴾ [الفرقان: ٤٩]، وَلا يَضُرُّ اخْتِلَافُهُما في اللَّفظ، ....

أبو طالب

(**قوله: نحو قوله تعالى: لنحيي... إلخ**) لا يخفى عليك أن هذه الآيةَ من عطفِ الجملةِ، لا من عطف الفعل، اللهم إلا أن يرادَ بالفعلِ الفعل مع فاعلِهِ، أي: الجملة، أو خص العطف بالفعل بناءً على اتحاد فاعلِهما، والمثال الصَّحيح لهذا ضربَ وقعد زيداً، وضرب وقعدت زيد، وهند. فافهم.

الناصية

لفظِهِ، ونحو: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ ۝٣٦﴾ [محمد: ٣٦] فعطف تتقوا على تؤمنوا، ويسألكم على يؤتكم من عطف الشَّرطِ على الشَّرطِ، والجوابُ على الجوابِ بدليلِ ظهورِ الجزمِ فيهما، ونحو: قام وقعد أخواك (أم اختلفا) نوعاً، فيعطف الماضي على المضارعِ وعكسه، فالأول، نحو: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [هود: ٩٨] فأورد معطوف على يقدم وزمانهما مستقبل، (و) الثاني نحو: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّـٰتٍ﴾ [الفرقان: ١٠] الآية، وتمامها: ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًۢا﴾ [الفرقان: ١٠] فعطف يجعل، وهو مضارع، على جعلِ، وهو ماض، لاتحاد زمانيهما في الاستقبالِ، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وعطفك الفعل على الفعل يصح (تصريح) ....

(**قوله**: ﴿لِّنُحْـِۧيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ﴾ [الفرقان: ٤٩] الشاهد: في عَطفِ (نسْقيه) على (نحْيي)، وإحْيَاء الأرض، وَسَقيهِ بِالْمَاءِ يكونَانِ في زمان واحِد؛ إذ في حال نزولِ المطر تصير الأرض حَيَّة.

الشَّاهد: في عَطفِ (يَجعل) عَلَى (جَعَلَ) مَعَ اخْتِلَافِهِمَا في اللَّفظِ، فـ (جَعَلَ) مَاضٍ، و(يَجعل) مُضارع، ولكنَّ زمانهما ـ في الْواقع ـ وَاحِد؛ إذِ المُرادُ بـ (جعل) و(يَجعل) كلاهمَا يَوم القِيامَةِ والْجَنَّةِ. ونحو هذا، كما مرَّ، قوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [هود: ٩٨] فأوردهم معطوف على يقدِّم؛ لأنه بمعنى يوردهم، كما قاله أبو البقاء. قال شيخ الإسلام زكريا: ويحتمل أن يكون (أوردهم) معطوفاً على (اتبعوا أمر فرعون) فلا اختلاف في اللفظِ، ويرد عليه، وإن أقره شيخنا والبعض، أن زمني المتعاطفين حينئذ مختلفانِ لمضي زمن الاتباعِ، واستقبال زمن الإيراد، فلم يوجد شرطُ عطفِ الفعلِ على الفعلِ، إلا أن يرادَ بالنارِ ما يشمل نار القبرِ، ومتباعدان جداً، فلا وجه حينئذ للفاءِ. فتدبر. ثم يحتمل أن يكون العطف في الآيةِ من عطفِ الجملةِ على الجملة لا الفعل على الفعلِ، وكذا في كثير من الأمثلةِ، لكن لا يضرُّ الاحتمال إذا كان المقصود التمثيل لا الاستشهاد.

(**قوله: ولا يَضُرُّ اخْتِلَافُهُمَا في اللَّفظ**) بأن يكون أحد الفعلينِ بلفظ الماضي، والآخر بلفظِ المضارعِ إذا كانا متَّحدين في المعنى زماناً (دشتي).

وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلا وَعَكْساً اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلا

نحو: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا﴾ [الفرقان: ١٠].

(وَاعْطِفْ على اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلا) ....

أبو طالب ________________

....

الناصية ________________

(قوله: نحو ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ... ﴿١٠﴾﴾ [الفرقان: ١٠] إلخ) فإنّ المعطوفَ والمعطوف عليه، أي: (جعل ويجعل) وإن كانا مختلفين لفظاً؛ لكون المعطوف عليه ماضياً، والمعطوف مضارعاً لكنهما متّحدان زماناً؛ لأنّ جعل جزاء لإن الشرطيّة و(إن) يحوّل الماضي إلى الاستقبالِ (دشتي).

(قوله: وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعلٍ فِعْلاً) لاتحاد جنسِ المتعاطفين في التأويلِ؛ إذ المعطوف في المثالِ الأول في تأويلِ المعطوف عليه، أي: لأن صافات حال، والأصل في الحال الإفراد فيقبضن مؤول بقابضاتٍ، وهذا على سبيلِ الأولوية؛ إذ يجوز كون المؤول هو المعطوف عليه، وكذا يقال في نظائره، وفي الكلامِ حذف مضاف، أي: في تأويلِ مثل المعطوف عليه، وكذا يقالُ فيما بعده، وفي الثاني بالعكس، أي: لأن المعطوفَ عليه صلة وحقها أن تكون جملة، فالمغيرات مؤول باللاتي أغرن.

(قوله: شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلاً) كاسمِ الفاعلِ والمفعولِ والصِّفة المشبَّهة، أي: يجوزُ عطفُ الفعلِ على اسم شبه الفعل، كما عطف (أثرن) على (المغيرات). وفي (التصريح): يعطف الفعل الماضي أو المضارعِ على الاسمِ المشبه له في المعنى، نحو: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ﴿٣﴾ فَأَثَرْنَ﴾ [العاديات: ٣-٤] ونحو ﴿صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩] فعطف في الأولى (أثرن)، وهو ماض على (المغيراتِ)، وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى؛ لأنه في تأويلِ: واللاتي أغرن، وعطف في الثانية، (يقبضن)، وهو مضارع على (صافات)؛ لأنها في معنى: يصففن، قيل: والذي حَسَّن ذلك تأويلُ يقبضن بقابضات، وأثرن بمثيراتٍ، (ويجوز العكس) وهو عطفُ الاسمِ المشبه للفعل في المعنى على الفعلِ الماضي، أو المضارع (كقوله:

يا رُبَّ بَيْضَاءَ مِنَ الْعَوَاهِجِ (أُمِّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أو دَارِجِ)

فعطف دارج على (حبا) لتأولِ (دارج) بدرج، أو حباً بحابٍ، والعواهج: جمع عوهج، وهي في الأصلِ الطَّويلة العنقِ من الظباء، والنُّوق، والمراد بها هنا: المرأةُ التَّامة الخلق، ويجوز في أم الجرّ على البدليةِ من بيضاءَ، والرَّفع على الخبريةِ لمبتدأ محذوفٍ، ولا يجوزُ نصبها إلا على القطعِ،

نحو: ﴿فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحٗا ۝ فَأَثَرۡنَ﴾ [العاديات: ٣-٤] (وَعَكْساً اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلا) نحو: ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّۚ﴾ [الأنعام: ٩٥].

أبو طالب

....

الناصية

وقول العيني: أم صبي بالنَّصبِ عطف بيان لبيضاء سهو؛ لأن بيضاءَ مجرور برب لا منصوبة وفتحتها نائبة عن الكسرة؛ لأنها غير منصرفة لألف التأنيثِ الممدودة. (وجعل منه) أي: جعل النَّاظم في (شرح التَّسهيل) من عطف الاسم على الفعل ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّۚ﴾ [الأنعام: ٩٥] فقدر مخرج معطوفاً على يخرج؛ لتأول مخرج بيخرج (وقدر الزَّمخشري عطف مخرج على فالقٍ) فيكون من عطف الاسمِ على الاسمِ، ولكل منهما مرجحان، فمرجح الأول: سلامته من الفصلِ بين المتعاطفين بجملةٍ، وذكر الشيء ومقابله، ومرجح الثاني عدم التأويل والتوافق بين نوعي المتعاطفين. وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

واعطفْ على اسْمٍ شبهِ فِعْلٍ فِعْلا وعَكْساً اسْتَعْمِلْ تَجِدهُ سَهْلا

(قوله: فالمغيرات صبحاً) ظاهره أن (أثرن) معطوف على (مغيراتٍ) وبه صرح في (التصريح) مع أنهم قالوا: إن المعطوفات إذا تكررت تكون على الأولِ على الأصحِّ، ويجاب بأن ذلك مقيد بما إذا لم يكن العاطف مرتباً، فإن كان مرتباً فالعطف على ما يليه، كما نقل عن الكمالِ بن الهمامِ، وإذا عطف بمرتب أشياء، ثم عطف بغير مرتب شيء، فهو على ما يليه، كما يؤخذ من كلام (المغني) في أول الجملة الرابعة من الجمل التي لا محلَّ لها، وينظر بكلِّ تقديرٍ محل أثرن من الإعرابِ، فإنه لا جائز أن يكون الجرَّ لعدمِ دخوله الأفعال، ولا جائز أن يكون غيره؛ لعدم وجوده؛ إذ الفرض أنه معطوف على مجرورٍ فقط، إلا أن يقال: محل قولهم: الجر لا يدخلُ الأفعال إذا كان ذلك على سبيلِ الاستقلالِ، أما على سبيل التبعِ كما هنا، فيدخل، فإن قلت: صرحوا بأن الجملة الفعلية تقع في محلِّ جرٍّ، فلم لم تكن جملة فأثرن في محلِّ جرٍّ؛ قلت: الفرض أن المعطوف الفعل وحده، كما صرحوا به لا الجملة بأسرها. اهـ. دنوشري. وأجاب الإسقاطي بأن الذي يظهر أن أثرن لا محلَّ له من الإعرابِ؛ لعطفه على ما لا محل له، وهو صلة أل وما فيها من إعرابٍ ليس بطريق الأصالة حتى يراعى في الفعلِ المعطوفِ، بل بطريقِ العاريةِ من أل الموصولةِ؛ لكونها على صورة الحرفِ نقلوا إعرابها إلى صلتها، فجاز أن يعطف عليها ما لا محل له نظراً لأصلها (صبان).

(قوله: وَعَكْساً) أي: عطف اسم شبه الفعلِ على الفعلِ، كما عطف (مخرج) على يخرج.

(قوله: اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلاً) كقوله:

....

أبو طالب

....

الناصية

أُمُّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجِ

وقوله:

يَقْصِدُ فِي أَسْوُقِهَا وَجَائِرِ ....

وجعل منه الناظم ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الأنعام: ٩٥] وقدر الزمخشري عطف مخرج على فالق، وجعل ابن الناظم تبعاً لأصله المعطوف في البيتين في تأويلِ المعطوفِ عليه، والذي يظهر عكسه؛ لأن المعطوف عليه وقع نعتاً، والأصل فيه أن يكون اسماً. أقول: هذا إنما يتم في البيت الثاني، أما في الأول فلا؛ لأن ما علل به معارض بوجود قد في الأولِ، بل وجودها فيه أقوى مما علل به؛ لأنها تبعد كون الفعل في تأويلِ الاسمِ، فالوجه أن المؤول في البيتِ الأول الثاني، وفي الثّاني الأول، فعليك بالاتصافِ.

البَدَلُ

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلا

الرابع من التوابع: البدل

(التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلا واسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلا) فَخَرَجَ بِالْمَقصودِ غَيْرُه، ....

أبو طالب

(قوله: التابع) أي: التابع الذي يكون مقصوداً لذاته عند ذكره، ولا يكون متبوعه كذلك مقصوداً سواء لم يكن مقصوداً أصلاً، كما في الغلط، أو كان لكن لا لذاته، كما في بدل الكلِّ والبعضِ والاشتمالِ، أو كان لذاته قبل ذكر التابع كسائر أقسامِهِ.

(قوله: غيره) أي: غير المقصود الذي ذكرنا سواء لم يكن مقصوداً كالنعتِ والتوكيدِ والبيانِ، أو كان مقصوداً أصلاً، كما في الغلطِ، أو كان مقصوداً هو ومتبوعه معاً كالعطفِ بغير بل، ولكن في

الناصية

(قوله: التابع... إلخ) هذا معنى البدل اصطلاحاً، وأما معناه لغةً فالعوض. قال بعضهم: كيف يستقيم للنَّاظم تعريف البدل بحدٍّ جامعٍ مانعٍ، مع قوله في عطف البيان: وصالحاً لبدلية يرى؟ أجيبُ: بأن جوازَ الأمرين باعتبار قصدين، فإنْ قصد بالحكم الأول، وجعل الثاني بياناً له فهو عطفُ البيانِ وإن قصد به الثَّاني، وجعل الأول كالتوطئة له فهو البدلُ، وحاصلُ الجوابِ أن الحيثيةَ ملحوظة في تعريفِ كلٍّ منهما (صبان).

(قوله: المقصود) أي: وحده دون المتبوعِ هذا هو المناسبُ لإخراجِ الشَّارح به ما عطف نسقاً بغير بل، ولكن بعد الإثبات مما قصد فيه التابع، والمتبوع معاً، فإن قلت: يخرج عن ذلك بدل البداء؛ لأن متبوعه أيضاً مقصود، كما يأتي، قلت: المرادُ المقصود قصداً مستمراً، ومتبوع بدل البداءِ، وإن قصد أولاً، لكن صار بالإبدالِ كالمسكوتِ عنه، فقصده لم يستمر، وبما قررناه يعلم ما في كلامِ البعضِ (صبان).

(قوله: بالحكم) أي: المنسوب إلى متبوعه نفياً أو إثباتاً. اهـ. (تصريح).

(قوله: الْمَقْصُودُ بالحكم) لأنّ المقصودَ بالذاتِ عند إتيان هذه الثَّلاثةِ هو المتبوع، وإنّما يؤتى بها لتوضيحِ المتبوعِ وبيانِه، ففي مثل قولنا: رأيت زيداً الفاضل وزيد نفسه وزيداً أخاك، المقصود بالحكم، أي: (الرؤية) هو (زيد) وإنَّما أتى بالفاضلِ ونفسِه وأخاك؛ لتوضيح زيد وبيانه (دشتي).

(قوله: بلا واسطة) المرادُ بها حرفُ العطفِ، وإلا فالبدلُ من المجرورِ قد يكونُ بواسطة، نحو: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٢١]. اهـ. زكريا، ونحو: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤] (صبان).

(قوله: هُوَ الْمُسَمَّى) في اصطلاحِ البصريين (بَدَلاً). وأما الكوفيون، فقال الأخفش: يسمونه بالترجمةِ والتبيين. وقال ابن كيسان: يسمونه التَّكرير، والغرضُ منه أن يذكر الاسم مقصوداً بالنسبةِ

وهو: النَّعتُ والتَّأكيدُ والبَيانُ والْعَطفُ بِالْحَرفِ ....

أبو طالب

الإثباتِ؛ فإخراجُ بعض أقسامِ العطفِ من قولهِ: المقصودُ بناء على أن المقصودَ من المقصود هو المقصودُ دونَ متبوعِه، كما ذكرنا، ولك أن تحمله على الإطلاقِ، وتخرج العطف بأسره من قوله: بلا واسطة، وكأن الشارح حمله على الأول؛ إشارة إلى أن المبدل لا بد أن لا يكون مقصوداً، لكن بالمعنى الذي ذكرناه. قوله غير بل، ولكن في الإثبات، أي: غير بل، لكن لا مطلقاً، بل إذا وقع في الكلامِ المثبتِ، وذلك لما مرَّ من أنه في النفي لا يفيد الإضراب إلا على مذهب المبردِ الذي لم يعتمد المصنف عليه. وقد فهم كثير من الأزمانِ من هذه العبارة أن المراد بقوله: ولكن، لفظ لكن،

الناصية

بعد التوطئة؛ لذكره بالتَّصريح لتلك النسبة إلى ما قبله، لإفادةِ توكيدِ الحكم وتقريره، ولذلك يقولون: البدل في حكمِ تكريرِ العاملِ، وقولهم: المبدل منه في حكم الطرح، إنما يعنون به من جهة المعنى غالباً دون اللفظ، بدليل جواز ضربت زيداً يَدَهُ؛ إذ لو لم يعتد بزيد أصلاً لما كان للضمير ما يعود عليه، والبدل لغة: العوض (و) اصطلاحاً: (هو التابع المقصود بالحكم) المنسوب إلى متبوعه نفياً أو إثباتاً (بلا واسطة) هذا معنى قول الناظم:

التابعُ المقصودُ بالحُكمِ بلا ... واسطةٍ هُوَ المسمَّى بَدَلا

وفي (الشيرازي) إذا قلت: (جاءَ زيد الْعَالم) كانَ المقصود بِحكم المجيء (زيد) لا العَالم، وإنما أَتَيْت بالْعَالِم لِتعرف زيداً، وإذَا قلت: (جاءَ زيد بَلْ عَمْرو) كَانَ المَقْصود بحكم المجيء (عَمْرو) وإنَّما أَتَيْت بِزيد سَهْواً، فالْمَقصودُ عَمْرو، ولكنْ بِواسِطة (بَلْ).

أَمَّا الْبَدَل: فهو التَّابعُ الَّذي كانَ هو الْمَقصودَ مِن الحكمِ السَّابِق، بِدونِ وَاسِطَة، مِثل: (رَأيت زيداً ثَوْبَهُ) فـ (ثوبه) بَدَل مِن (زَيد) والمقصود بِالرّؤيةِ هو الثوب، وهَذَا الْمَقصود عرفْنَاه بدونِ وَاسِطَةِ شَيء.

(قوله: وهو: النَّعتُ والتَّأكيدُ والبَيانُ... إلخ)، فإنها مكملات للمقصود بالحكم) وهو متبوعها، وليست مقصوداتٍ بالحكم، فالنَّعتُ: (جاء زيد العَالِم)، والتَّأكيد: (جَاءَ زيد نفسه) وعَطْف البيان: (جَاء زيد أخوك) والعطف بِالحرفِ: (جَاء زيد وعمرو) ففي كلّ هَذِهِ الأربعة الْمقصود بِالْمَجيءِ هو زيد، وإنَّما ذكِر (العَالِم) و(نفسه) و(أَخُوك) لِبَيان أمر زائد مِن تَوضِيحِهِ، أَوْ بَيانِ عَدَمِ التَّقدير، أَوْ بَيَانِ مَن كانَ شَريكه في المجيء.

(قوله: والْعَطفُ بِالْحَرفِ... إلخ) أي: عطف النسقِ، قال في التَّوضيح: وأما النسق فثلاثة أنواع: أحدها ما ليس مقصوداً بالحكمِ أصلاً، وهو المعطوفُ بلا بعد الإيجابِ، وببل ولكن بعد النفي (كجاء زيد لا عمرو، وما جاء زيد بل عمرو، أو لكن عمرو، فالثاني ليس بمقصودٍ في الأمثلة الثلاثة،

غَير بَلْ و[غير] لكِنْ، في الإثْبَاتِ، ....

أبو طالب

فوقعوا في ورطتين، **الأولى**: أن قوله: في الإثبات لو لم يذكر عقيب بل مع أنه قيد له؛ لأن المرادَ بالمعطوفِ بلكن هو المفردُ المعطوفُ بلكن، وهو لا يكون إلا بعد النَّفي. **الثانية**: إن المقصودَ في لكن مطلقاً هو ما قبله، وإنما أتى بما بعده ليرفع التوهُّم عما قبله، فهو قد خرجَ بما خرج منه أولاً، وهذه العبارة مما تعمد بذكره الشارح في هذا الكتابِ امتحاناً للأذهان، فلا تغفل، وقس على هذا قوله: ببل، ولكن في الإثبات.

الناصية

أما الأول): وهو المعطوفُ بلا (فواضح) أمره، (لأن الحكم السابق) وهو إثبات المجيء لزيد (منفي عنه) بلا، (وأما الآخران) وهما المعطوف ببل، والمعطوف بلكن بعد النفي؛ (فلأن الحكم السابق هو نفي المجيء، والمقصود به إنما هو الأول) دون الثاني، (النوع الثاني: ما هو مقصود بالحكمِ هو وما قبله، فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم، لا أنه) هو (المقصود) وحده، (وذلك كالمعطوف بالواو) إثباتاً أو نفياً، نحو: جاء زيد وعمرو، وما جاء زيد ولا عمرو، وهذان النَّوعان، وهما الأول والثاني خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان، أما الأول: فلأنّ المقصودَ بالحكم إنما هو المتبوعُ، وأما الثاني: فلأنّ التابع ليس هو المقصودَ بالحكمِ وحده، (والنَّوع الثالث: ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله، وهذا هو المعطوف ببل بعد الإثبات، نحو: جاءني زيد بل عمرو) وفي بعضِ النسخِ ذكر لكن بعد بل، وهو إنما يتمشى على قولِ الكوفيين، وهذا النَّوع خارج بقولنا: بلا واسطةٍ، وسلم الحد بذلك للبدل، وإذا تأملت ما ذكرته في تفسيرِ هذا الحد، وما ذكره النَّاظم وابنه، ومن قلدهما من شراحِ النَّظم، وغيره، علمت أنهم عن إصابةِ الغرضِ بمعزل (تصريح).

(قوله: **والْعَطفُ بالْحَرفِ... إلخ**) أمّا في العطف بالواو وأو وإمّا، وإن كان التابع مقصوداً بالحكم لكن لا وحده، بل مشتركاً مع متبوعه، وأما العطف ببل، وبلكن في النفي؛ فلأنّ المقصود بالحكم هو المتبوع فقط؛ لأن قول القائل ما جاء زيد بل عمرو أو لكن عمرو، إنّما يراد به دفع توهُّم السَّامع بأن الجائي زيد، فلدفع هذا التوهُّم يقول: ما جاء زيد بل عمرو أو لكن عمرو.

فالمقصودُ بالحكمِ هو زيد المتبوع، وحكمه نفي المجيء لا عمرو، التابع وإثبات المجيء له (دشتي).

(قوله: غير بل) أي: سوى المعطوف ببل، ولكن بعد الإثبات.

(قوله: **في الإثْبَاتِ**) صريح في أن لكن تعطف بعد الإثبات، والذي تقدم أنها لا تعطف إلا بعد النفي أو النَّهي، نعم تقدم أنها تعطف بعد الإثبات على رأي الكوفيين، فيمكن أنه جرى هنا على مذهبهم. وفي (الشيرازي): فالتَّابع الْمعطوفُ بهما هو المقصود بِالْحكم مِن أول الأمرِ، فمثل: (جَاءَ زيد بَلْ عَمْرو) أَوْ: (جَاء زيد لَكِنْ عَمْرو) الْمقصود بِالمجيء مِن أَوَّلِ الأَمرِ هو (عَمْرو) لَا (زيد).

مُطَابِقاً أَوْ بَعْضاً أَوْ مَا يَشْتَمِلْ عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ

وَبِنَفْيِ الْوَاسِطَةِ الْمَقصود بواسطة، وهو الْعَطفُ بِبَلْ ولكِنْ في الإثباتِ. (مُطابِقاً) لِلْمُبدَلِ مِنه

أبو طالب

(قوله: مطابقاً) أي: متحداً مع المبدلِ في المصداقِ، سواء اتحد معه بحسب المفهوم، أم لا، فنحو ﴿إِلَـٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١] بدلَ مطابق لا بدل بعض، كما توهم، وإنما عدل المصنف عن التَّسميةِ المشهورة، أي: بدل الكل إلى هذه التسميةِ، أي: بدل المطابقِ؛ ليشمل نحو قوله تعالى: ﴿صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ۝١ ٱللَّهِ ٱلَّذِى﴾ [إبراهيم: ١-٢].

الناصية

(واعْلَم): أنّ (السّيوطي) تَبعَ بِجَعْلِ (لكِنْ) في الإثْبَات عَاطِفة الْكوفِيين، وليس بمسموعٍ مَجِيئهَا عَاطِفَة في الإثبات، كَمَا قَال ابن هِشَام في (الْمُغْنِي). اهـ. (شيرازي).

(قوله: وَبِنَفْيِ الْوَاسِطَة... إلخ) أي: خرج بقوله (بلا واسطة) التَّابع المقصود بالحكم لكن مع واسطةِ حرفٍ، وذلك لأنّ المعطوف ببل، وبلكن في الإتيان تابع مقصودٌ بالحكمِ وحده دون معطوفه، ففي مثل قولنا: جاء زيد بل عمرو أو لكن عمرو، المقصود للمتكلّم إثبات المجيء لعمرو، وإنّما أتى بزيد توطئة وتهيئة للسَّامع، فكأنّه قال: جاء زيد، ثم قال: اشتبهت بل عمرو، فقول المصنف: (التَّابع المقصود بالحكم) شاملٌ له فاحتاجَ لإخراجه إلى قولهِ (بلا واسطة) (دشتي).

(قوله: وهو الْعَطفُ ببَلْ... إلخ) أي: المعطوف بهما بعده، أي: بعد الإثباتِ، كما مثله، فأما المعطوف بهما بعد النفي، فليس مقصوداً به أصلاً، كما أن المعطوف بلا ليس مقصوداً بما قبلها، بل يثبت له نقيض الأول (خضري).

(قوله: مطابقاً) مفعول ثانٍ ليلفي مقدَّم عليه، والأول جعل نائب فاعله. وفي (الدّشتي): أنه حال للتَّابع، أي: حال كون التَّابع مطابقاً للمبدلِ منه، أو بعضاً منه، ويمثِّل لهما بقوله: كزره خالداً وقبّله اليدا.

(قوله: لِلْمُبدَلِ مِنه) بدل كلٍ من كل، وهو بدل الشَّيء مما هو طبق معناه، نحو: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٦-٧] فصراط الذين بدل من الصِّراط المستقيم، بدل كلٌ من كلٌ. (وسماه الناظم) في النظم (البدل المطابق) وخالف الجماعة في تسميته بدل كلٌ من كلٌ، (لوقوعه في اسم الله تعالى، نحو: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ۝١ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١-٢] (الله فيمن قرأ بالجر) فالله بدل من العزيزِ بدلاً مطابقاً، ولا يقال فيه: بدل كل من كل، (وإنما) لم يقل ذلك؛ لأن كلاً إنما (يطلقُ) على ما يقبل التجزؤ، فعند الإطلاق تدل (كل على ذي أجزاء، وذلك ممتنع هنا)؛ لأن الله تعالى منزه عن ذلك. ولا يحتاج البدل المطابقُ إلى ضميرٍ يربطه بالمبدل منه؛ لأنه نفس المبدل منه في المعنى، كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج لرابط (تصريح).

(أَوْ بَعْضاً) مِنه ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: أو بعضاً**) شرط صحته صحة الاستغناءِ عنه بالمبدل منه، فيجوز جدع زيد أنفه، ولا يجوز قطع زيد أنفه؛ لأنه لا يقال قطع زيد على معنى قطع أنفه. اهـ. (دماميني) قال شيخنا: ومثله في ذلك بدل الاشتمالِ، كما يأتي، فعلى هذا لا بدّ في كلٍّ من بدل البعض، وبدل الاشتمال من دلالة ما قبله عليه. اهـ. أي: إجمالاً، كما يأتي، وقد يتوقف في عدمِ جوازِ قطعِ زيد، فإن غاية أمره الإجمال، وهو من مقاصدِ البلغاءِ، وأي فرق بين قطع زيد أنفه، وأكلتَ الرَّغيف ثلثه. فتأمل. (صبان).

(**قوله: أَوْ بَعْضاً مِنه**) أي: بدل بعضٍ من كلٍّ، وهو بدل الجزء من كله قليلاً كان ذلك الجزء بالنِّسبة إلى الباقي من المبدل منه (أو مساوياً) له (أو أكثر) منه، (كأكلت الرَّغيف ثلثه) فالثلث أقل من الباقي. وهو الثلثان (أو نصفه) فالنِّصف مساوٍ للنصفِ الثَّاني (أو ثلثيه)، فالثلثان أكثر من الثلث الباقي، وذهب الكسائي وهشام إلى أن بدلَ البعضِ لا يقع إلا على ما دون النِّصف، فلا يسمَّى أكلت الرغيف نصفه أو ثلثيه أو أكثره، بدلَ بعض عندهما. (ولا بد) في بدل البعضِ (من اتصاله) ضميرٍ يرجع إلى المبدلِ منه؛ ليربط البعضَ بكله (مذكور) ذلك الضَّمير متصل بالبدل، أو بغيره، فالأول (كالأمثلة المذكورة) في قوله: ثلثه أو نصفه أو ثلثيه (و) الثاني، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١] فكثير بدل من الواوِ الأولى فقط، والواو الثانية عائدة على كثيرٍ؛ لأنه مقدم رتبة، والأصل والله أعلم: ثم عموا كثير منهم وصموا. والذي حملنا على ذلك، أنا لو جعلناه بدلاً من الواوين معاً لزم توارد عاملين على معمولٍ واحدٍ. وإن جعلناه بدلاً من أحدهما، وبدل الآخر محذوف، فهو متوقف على إجازة حذف البدل، وإن جعلنا بدلاً من الواوِ الثانية فقط، بقيت الأولى بلا مفسر، وإن جعلناه مبتدأ، والجملة قبله خبره، فقال البيضاوي: إنه ضعيف؛ لأن تقديم الخبر في مثله ممتنع. اهـ. وإن جعلناه فاعلاً لأحد الفعلين على سبيلِ التنازعِ، ففيه ضعفٌ من وجهينِ، **أحدهما**: أنه يخرج على لغةِ أكلوني البراغيث، **والثاني**: أنه يجبُ أن يقدر في العاملِ المهملِ ضميرٌ مستترٌ راجعٌ إلى كثيرٍ، ووجوب استتارِ الضَّميرِ في فعل الغائبين من غرائبِ العربيةِ، كما قاله في (المغني) وإن جعلناه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: العُمْيُ والصُّمُّ كثير منهم، فهو تكلف. أو مقدر؛ كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ [آل عمران: ٩٧] فمن استطاع بدل من النَّاسِ بدل بعضٍ من كلٍّ، والضمير العائدُ على المبدلِ منه مقدر (أي: منهم) قال ابن إياز: قال النحويون: ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾ بدل بعضٍ، وقال ابن بَرْهان: بدل كلٍّ، واحتجَّ بأن المرادَ بالناس: المستطيع فهو عامٌّ أريد به خاص؛ لأن الله عز وجل لا يكلف الحجَّ من لا يستطيع. اهـ. قال الموضحُ في (الحواشي): والجماعة يقولون: عام مخصوص ولا ضير؛ لأن الكلام

(أَوْ ما يَشْتَمِلِ عَلَيْهِ يُلْفى) الْبَدَل، بِأَنْ يَدُلَّ عَلى مَعْنًى في الْمَتبُوعِ، ....

أبو طالب

(**قوله: أو ما يشتمل**) هذا بصيغةِ المجهولِ لفتح ما قبل حرفِ الروي في المصرعِ الآتي، ثم إنه ربما يتوهم أن المرادَ بالاشتمالِ اشتمالُ البدلِ على المبدلِ منه؛ لأن الثوب في مثاله، وهو قولهم: سلب زيد ثوبه، مشتمل على زيدٍ، وقيل: مرادهم به قد يكون اشتمال البدلِ على المبدل، وقد يكون بالعكسِ، أقول: الحقُ أن المراد اشتمال المبدل مطلقاً على البدلِ، وتحقيق ذلك: أن البدل أما عين المبدل مصداقاً، أو جزؤه كذلك، أو خارج عن مصداقهِ، **فالأول**: هو البدل المطابق، **والثاني**: هو بدل البعض، وأما **الثالث**: فأما أن يكون من محتملاتِ ما أريد من المبدل منه بواسطةِ القرينة الصارفة عن إرادة ما وضع له أم لا، فالأول: بدل الاشتمالِ، **والثاني**: بدل المباين.

الناصية

بآخره، ومقصوده وليس بظاهره المحض من غير نظر إلى مقصوده، والحق أَنهما محتملان وقال الكسائي: من شرطية وجوابها محذوف، والتَّقدير: من استطاع فليحج. ورُدَّ أنه لا حاجة إلى الحذفِ مع إمكانِ تمامِ الكلامِ، وقال ابن السيد: من فاعل حج، والمصدر مضاف إلى مفعولهِ، ورُدّ أنه يقتضي أنه يجب على جميعِ الناسِ أن مستطيعهم يحج، وذلك باطل. (تصريح).

(**قوله: أو ما يشتمل**) بالبناءِ للفاعلِ وعليه متعلق به، أي: أو بدلاً يشتمل على المبدلِ منه، أو المعنى، أو بدلاً يشتمل هو، أي: المبدل منه عليه، أو المعنى، أو بدلاً يشتمل هو، أي: العامل عليه، فكلامه محتمل للمذاهب الثَّلاثة الآتية في كلامِ الشَّارحِ، كذا قال البعض، وفيه أنه يلزم على الأخيرين جريان الصِّلة على غير ما هي له مع خوفِ اللَّبسِ، فتدبر (صبان).

(**قوله: أَوْ مَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ. . . . إلخ**) أي: بدل الاشتمالِ، واختلف في المشتمل في بدل الاشتمالِ، فقال الرماني: هو الأول، واختاره في (التَّسهيل)، وعلَّله الجزولي بأن الثاني: إما صفة للأول كأعجبتني الجارية حسنها، أو منسكب من صفةٍ، نحو: سلب زيد ماله، فإن الأول اكتسب من الثاني كونه مالكاً، ورد بأنه يلزم منه أن يجيز ضربت زيداً عبده على الاشتمال، وهم قد منعوا ذلك، قاله أبو حيان في التذكرة، وقال الفارسي في (الحجة): المشتمل هو الثاني. قال: بدليل: سرق زيد ثوبه، ورُدَّ بسرق زيد فرسه، وقيل: لا اشتمال لأحدهما على الآخرِ، وإنما المشتمل المسند إلى الأولِ على معنى أن الإسناد إلى الأول لا يكتفى به من جهة المعنى، وإنما أسندَ إليه على قصدِ غيره مما يتعلق به، ويكون المعنى مختصاً بغير الأول، وهذا القولُ أفصح عنه السيرافي، وأبو العباس، ولهذا لا يجوز: ضرب زيد عبده على الاشتمالِ لاكتفاء المسندِ بالأولِ، وهذا المذهب، قيل: إنه التحقيق، وإنه الذي نصره الأستاذ أبو إسحاق بن ملكون، وقال: إن النحويين، يعني: أكثرهم، لم يفصحوا عنه كل الإفصاح، ولم يوضحوه كل الإيضاح، فلذلك اختاره الموضح، وقال: (وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالاً بطريقِ الإجمالِ)، وقال في (الحواشي): هذا هو الذي يظهر، وبه قال

أَوْ يَستلزِمُهُ فيه ....

أبو طالب

الاشتمالِ إنما هو الاشتمالُ الاحتمالي، لا ما كان على سبيلِ الاستغراقِ والإحاطة. وقد ظهر مما قررنا أن الفرقَ بين بدلِ البعضِ والاشتمالِ من وجهين، **الأول**: أن البعض جزء من المبدلِ لامحالة، والاشتمال خارج عنه، **الثاني**: أن البعضَ قد يكون مع القرينةِ الصارفةِ، كما في قولنا: ضرب زيد رأسه، وقد يكون بدونها، كما في قولنا: خلق زيد يده بخلافِ الاشتمالِ؛ إذ لا بدَّ فيه من القرينةِ الصارفة، وإن الفرق بين الاشتمالِ والمباين: أن الاشتمال لا بد فيه من تلك القرينة، وكون المعنى المراد من المبدلِ بعد القرينةِ مشتملاً، أي: محتملاً للبدل بخلاف المباين، فإنه إما أن يكون خالياً عن تلك القرينةِ، نحو: خلق زيد غلامه، أو يكون مشتملاً عليها، لكن لا يحتمل المعنى المرادُ من المبدل بحسبها للبدل؛ كسلبت زيداً ثوب عمرو، وسائر الفروق بين الأبدال الأربعة ظاهر، فافهم ذلك التحقيق، واغتنم به.

(**قوله: أو يستلزمه فيه**) أي: يستلزم معنى في المتبوعِ، وهذه العبارة لا تخلو من حزازةٍ لا تخفى.

الناصية

المبرد، والسيرافي، وابن جني، وابن الباذَش، وابن الأبرش، وابن أبي العافية، وابن ملكون، وذلك (كأعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه)، ألا ترى أن الإعجابَ مشتملٌ على زيدٍ بطريقِ المجاز، وعلى علمه، وحسنه، وكلامه، بطريقِ الحقيقةِ (و) كذلك (سرق زيد ثوبه، أو فرسه) فإن زيداً مسروق مجازاً، والثوب والفرس مسروقان حقيقة، وهذا مطرد.

فإن قلت: فما تصنع بقولِهِ تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البَقَرَة: ٢١٧] قلت: كلمة عن دالَّة على المجاوزة، والسؤال متجاوز فاعله إلى الشهرِ وإلى القتال بطريقي الحقيقة، والمجاز، كما بينا، فلا إشكال فيها. اهـ. ومع ذلك يرد عليه زيد ماله كثير إذا أعرب مالُه بدلاً من زيد إلا أن يقول: إن الابتداءَ مشتمل على زيد مجازاً، وعلى ما له حقيقة، وأفاد بهذه الأمثلة أن بدل الاشتمال تارة يكون مصدراً، وتارة يكون غيره، وإذا كان مصدراً فتارة يكون مكتسباً كالعلم، وتارة يكون غير مكتسبٍ، وغير المكتسب تارة يكون لازماً كالحسن، وتارة يكون مفارقاً كالكلامِ، وغير المصدر تارة يكون مشتملاً اشتمال الظَّرف على المظروفِ كالثوب، وتارة لا يكون كذلك كالفرسِ، وبدأ بالمصدر لأنه الأكثر. (و) بدل الاشتمالِ (أمره في الضمير) الرَّابط له بالمبدلِ منه (كأمر بدل البعض).

(**قوله: أَوْ يستلزِمُهُ فيه**) أي: يستلزم معنى في المتبوع، ويمثّل له الشَّارح بقوله تعالى: ﴿قُتِلَ...﴾ [آل عمران: ١٤٤] فإنّ النَّار ملازم للأخدودِ في المعنى، والمرادُ من بدل الاشتمالِ: هو اشتمال المبدل منه على البدلِ لا العكس، كما قد يتوهَّم (دشتي).

وَذَا لِلإِضْرَابِ أُعْزُ إِنْ قَصْداً صَحِبْ وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ

(أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ وَذا) الْقِسْم (لِلإِضْرابِ) وَالْبداءِ (أُعْزُ إِنْ قَصْداً) صَحيحاً لِكُلٍّ مِنهما

أبو طالب

(**قوله: للإضراب والبدا**) الفرقُ بين الإضرابِ والبداء، أن في البداء ترقياً من المبدلِ منه إلى البدلِ، يعني: أن المبدل منه مقصودٌ مع زيادةِ البدلِ عليه بخلاف الإضراب.

الناصية

(**قوله: أو كمعطوف ببل**) أي: بعد الإثبات، وهذا التَّشبيه إنما يتم في بدل الإضراب دون بدلي الغلط والنِّسيان؛ لأن بدلَ الإضرابِ هو المشاركُ للمعطوفِ ببل في قصد المتبوعِ أولاً قصداً صحيحاً، ثم الإضراب عنه إلى التَّابع بخلاف بدلي الغلطِ والنِّسيان، كما ستعرفه إلا أن يقال: التشبيه في مجردِ كون الثاني مبايناً للأول بمعنى أنه ليس عينه، ولا بعضه، ولا مشتملاً عليه (صبان).

(**قوله: وذا الْقِسْم... إلخ**) أي: القسم الذي مثل معطوف بل على قسمين بدل إضراب وبدل غلط، وزاد الشّارح ثالثاً، وهو بدل النسيان.

(**قوله: للإضراب... إلخ**) أي: انسب هذا البدل الشبيه بالمعطوف ببل للإضراب؛ كأن تقول: بدل إضراب إن صحب البدل قصد المتبوع، أي: قصداً صحيحاً، كما قاله (سم). وفي (التَّصريح): البدل المباين للمبدل منه ثلاثة أقسام؛ لأنه لا بد أن يكون مقصوداً بالحكم؛ لما تقدم الحد، ثم الأول، وهو المبدل منه إن لم يكن مقصوداً البتة، ولكن سبق إليه اللّسان فهو بدل الغلط، أي: بدل عن اللفظِ الذي هو غلط، لا أن البدل نفسه هو الغلط، كما قد يتوهم من ظاهرِ اللفظِ، (وإن كان) الأول مقصوداً، فإن تبين بعد ذكره فساد قصده، فبدل نسيان، أي: بدل شيء ذكر نسياناً، وقد ظهر من هذا التَّقرير (أن الغلط متعلّق باللسانِ، والنسيان متعلّق بالجنان) وهو القلب (والنَّاظم) في قوله في النَّظم:

.... ودون قصد غلط به سلب

(وكثير من النَّحويين لم يفرقوا بينهما، فسموا النَّوعين بدل غلط)، قال ابن عصفور: وهذان النوعان جائزان قياساً، ولم يرد بهما سماع، وإن كان قصد كل واحد منهما صحيحاً، فبدل إضراب، وإليه أشار الناظم بقوله:

وذا للإضراب اعز إن قصداً صحب ....

(ويسمى أيضاً بدل بداء) بالدَّالِ المهملة والمد، قال ابن عصفور: وهذا النَّوع مختلف فيه فقيل: بدل بداء، وقيل: معطوف حذف عاطفة، قال في (الحواشي): وهو الواو لا بل؛ لأنه لم يثبت حذفها.

(صَحِبْ) ولِلنِّسيانِ إنْ قَصَدَ الأوَّلَ، ثُمَّ يَتَبَيَّن فَسادُهُ (وَدُونَ قَصْدٍ) للأَوَّل (غَلَطْ) وَقَعَ فيه (بِهِ) أَيْ: بِالبَدَلِ (سُلِبْ) فَالأَوَّلُ ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: ودون قصد**) منصوب على الظَّرفية لمحذوف، أي: وإن وقع دون قصد، أي: دون قصد صحيح بأن لا يقصد أصلاً، بل يسبق إليه اللسان، أو يقصد، ثم يتبين فساد قصده كما قاله (سم). وغلط خبر مبتدأ محذوفٍ على حذف مضاف، أي: فهو بدل غلط، والهاء عائدة على البدلِ وسلب في موضعِ الصِّفة لغلط بمعنى بدل الغلط، ونائب فاعله ضمير يعود للحكم المفهوم من السِّياق، أي: سلب ببدل الغلط الحكم عن الأولِ، وأثبت للثاني، جرى على هذا المرادي. ويصحُّ رجوع الضَّمير للغلط بمعنى الخطأ، أي: رفع بهذا البدل الغلط في نسبةِ الحكمِ للأول. والصِّفة على الاحتمالِ الأولِ جارية على غيرِ ما هي له بخلاف على الثَّاني، والأقرب عليه أن الغلط مبتدأ وسلب خبره، فتأمل. وفي (الأشموني): تنشأ أقسام هذا النوعِ الأخير من كونِ المبدلِ منه قصد أَوْ لا؛ لأن البدل لا بد أن يكون مقصوداً، كما عرفت في حدِّ البدل، فالمبدل منه إن لم يكن مقصوداً البتة، إنما سبق اللسان إليه، فهو بدل الغلط، أي: بدل سببه الغلط؛ لأنه بدل عن اللفظِ الذي هو غلط لا أنه نفسه غلط، وإن كان مقصوداً فإن تبين بعد ذكره فساد قصده، فبدل نسيان، أي: بدل شيء ذكر نسياناً، وقد ظهر أن الغلطَ متعلّق باللسانِ، والنسيان متعلّق بالجنان، والناظم وكثير من النَّحويين لم يفرقوا بينهما، فسموا النَّوعين بدل غلط، وإن كان قصد كلّ واحدٍ من المبدلِ منه والبدل صحيحاً، فبدل الإضراب ويسمَّى أيضاً بدل البداء. ثم أشار إلى أمثلةِ الأنواعِ الأربعةِ على التَّرتيبِ بقوله:

(كَـزُرْهُ خَـالِـداً وَقَـبِّـلْـهُ الْـيَـدا وَاعْـرِفْـهُ حَـقَّـهُ وَخُـذْ نَـبْـلاً مُـدى)

فخالداً بدل كلٍّ من كلٍّ، واليد بدلُ بعضٍ، وحقه بدل اشتمالٍ، ومدى يحتمل الأقسام الثَّلاثة المذكورة، وذلك باختلافِ التقادير، فإن النَّبل اسم جمع للسهم، والمدى: جمع مدية، وهي السِّكين، فإن كان المتكلِّم إنما أراد الأمر بأخذ المدى، فسبق لسانه إلى النبل، فبدل غلط، وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل، ثم بان له فساد تلك الإرادة، وأن الصَّواب الأمر بأخذ المدى فبدل نسيان، وإن كان أراد الأول، ثم أضرب عنه إلى الأمرِ بأخذ المدى، وجعل الأول في حكمِ المسكوتِ عنه فبدل إضراب، وبداء، والأحسنُ أن يؤتى فيهن ببل.

(**قوله: وَقَعَ فيه**) أي: في القصد.

(**قوله: سُلِبَ**) أي: سلب الغلط وصحّح بالبدلِ.

(**قوله: فَالأَوَّلُ**) أي: المطابق، فإنّ (خالداً) مطابِق للضَّمير لا بعضه ولا غيره المشتمل عليه، ويسمى بدل الكلِّ من الكُلِّ.

كَـزُرْهُ خَـالِـداً وَقَـبِّـلْـهُ الْـيَـدَا وَاعْـرِفْـهُ حَـقَّـهُ وَخُـذْ نَـبْـلاً مُـدى

(كَزُرْهُ خالِداً وَ) الثَّاني، وَاشْتَرَطَ كَثيرٌ مُصاحَبَتَهُ ضَميراً عائِداً عَلى الْمُبْدَلِ مِنه، وأَباهُ الْمُصنفُ، نَحو: (قَبِّلْهُ الْيَدا)، ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾ [آل عِمرَان: ٩٧] (وَ) الثَّالِثُ وهو كالثاني، ....

أبو طالب

(قوله: مصاحبته ضميراً) الظاهر أن المراد بالمصاحبة المصاحبة الحقيقية اللفظية، ولا يبعد أن يكون مرادهم بها ما هو أعم من ذلك، وحينئذ صار النزاع في الاشتراط وعدمه لفظياً؛ إذ الأمثلة العارية لفظاً عن الضمير لفظاً مشتملة عليه تقديراً فقوله: قبله اليدا، أي: اليد منه، وقوله: من استطاع منهم.

(قوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾) قد مر بيان هذه الآية في بيان إعمال المصادر.

(قوله: وهو كالثاني) أي: في الخلاف في اشتراط الضَّمير.

الناصية

(قوله: الثَّاني) أي: بدل البعضِ، فإنَّ (اليد) بعض الشَّخص.

(قوله: مُصَاحَبَتَهُ ضَميراً. . . إلخ) بأن يقال: قبله يده.

(قوله: نَحو وَقَبِّلْهُ الْيَدَا. . . إلخ) فـ(الْيَد) بدل من الضَّمير في قبله الراجع إلى (خالد)، واليد بعض مِن خَالِد، وهذا يُسَمَّى بَدَلُ الْبَعضِ من الكُلِّ. وفي (الدشتي): فمن استطاع بدل من النَّاسِ، والمستطيع بعض الناسِ ومثَّل بمثالين؛ لأنّ البعضَ قد يكون جزءاً من الكلِّ، وقد يكون فرداً من الكلّي.

هذا، وقال الدنوشري، وقال الناظم في (شرح كافيته): اشترط أكثر النَّحويين مصاحبة بدل البعضِ والاشتمالِ ضميراً عائداً على المبدلِ منه، والصَّحيح عدم اشتراطهِ لكن وجوده أكثر من عدمهِ، والمسألة مذكورة في المرادي مبسوطة، فلتراجع. اهـ. وتقدَّم في بابِ الاستثناءِ ما يشعر بالاستغناءِ عن الضَّميرِ لفظاً وتقديراً، فإنه قال في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتُكَ﴾ [هُود ٨١]: فامرأتك بدلٌ من أحدٍ بدل بعضٍ من كلٍّ، ولم يصرح معه بضميرٍ؛ لأن قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغني عن الضَّمير غالباً. اهـ. فإن قوله: لأن قوة. . . إلخ يشعر بعدمِ الاحتياجِ إليه هنا، وإن كان قوله: ولم يصرح يشعر بتقديره. بقي أن ظاهر كلامهم أن الرَّبط في هذا البابِ لا يكون إلا بالضَّمير، وبذلك صرَّح في (المغني).

(قوله: اليدا) بد بعضٍ من الضَّميرِ، والضَّمير الواجبُ في بدلِ البعضِ مقدر، أي: اليد منه، أو الأصل يده، ثم نابت أل عن الضَّميرِ على القولينِ المتقدمين.

(قوله: وَالثَّالِثُ وهو كالثاني) أي: كبدلِ البعضِ في الخلافِ في اشتراطِ الضَّميرِ.

نَحو: (اعْرِفْهُ حَقَّهُ)، ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝ النارِ﴾ [البُرُوج: ٤-٥] (وَ) الرَّابِعُ والْخامِسُ والسَّادِسُ، نَحو: (خُذْ نَبْلاً مُدى) ....

أبو طالب

(قوله: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾ [البُرُوج: ٤]) الأخدود: الأرض التي انشقت من غضبِ الله على أهلها، وإيراد هذا المثال لفائدتين: **الأولى**: التمثيل لما يكون مستلزماً لمعنى يكون في المبدل منه، فإن النار مستلزمة لغضبِ الله تعالى، **والثانية**: الاستدلال به على عدمِ الاشتراطِ المذكورِ، وعندي: أن هذا بدل بداءٍ لا بدلُ اشتمالٍ؛ لانتفاء القرينة الصارفة فيه.

(**قوله: والرَّابع والخامس والسادس**) لم يقل: والسابع؛ لأنه جعل البداء والإضراب واحداً، وقد عرفت الفرق بينهما.

(**قوله: نحو خذ نبلاً مدى**) النبل بالنون، ثم الباء السهم، ومثل للثلاثة بل للأربعة، بمثال واحدٍ، إذ الفرق بينها بالاعتبارِ، نعم بدل الإضرابِ قد لا يصلح للبداء بحسب الذات.

الناصية

(**قوله: اعْرِفْهُ حَقَّهُ**) فحقّه بدل اشتمالٍ من ضميرِ المفعولِ في اعرفه؛ لاشتمال الشخص على الحقّ، ودلالة الحق على معنى في الشَّخص، ويسمى: بدل اشْتِمَالٍ.

(**قوله**: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝ ٱلنَّارِ﴾ [البُرُوج: ٤-٥]) فالنار بدل اشتمالٍ من الأخدودِ؛ لاشتمال الأخدود على النَّار بمعنى أنّ النار ملازمة للأخدود في المعنى، أي: في الخارج؛ لأنّ الأخدودَ حفيرة معدّة للنَّار، فتلازمها، أو هي حُفَر كانُوا يَملؤُونَهَا بالنار ويلقون الْمُؤمِنين فيها. ثم اختلف في الرابط، فقيل: محذوف متصل بغير البدل (أي: النار فيه) وهو قول البصريين، وهو مثال الضَّمير المقدر (وقيل): لا تقدير، والأصل ناره، ثم نابت أل عن الضَّمير، وهو قول الكوفيين، والأخدود شقٌّ في الأرضِ، وأصحابه ثلاثة: أنطيانوس الرُّوم بالشام، وبختنصر بفارس، ويوسف ذو نواس بنجران، شق كل واحد منهم شقاً عظيماً في الأرضِ طوله أربعون ذراعاً، وعرضه اثنا عشر ذراعاً، وهو الأخدود وملؤوه ناراً، وقالوا: من لم يكفر وإلا ألقي فيه، ومن كفر ترك، قاله الكواشي، وهذه الأبدال الثلاثة مسموعة، وزعم السُّهيلي أن بدل البعض، والاشتمال من بدل الكلِّ قال: وذلك أن العرب تحذف المضاف، فإذا قالوا: أكلت الرغيف ثلثه، وأعجبني زيد علمه، فالمعنى: أكلت بعض الرغيف، وأعجبني وصف زيد، ثم أبدل من البعض والوصف، ثم حذفاً للدليل عليهما (تصريح).

(**قوله: وَالرَّابعُ والْخَامِسُ والسَّادِسُ**) أي: الإضراب والنسيان والغلط.

(**قوله: نَحو خُذْ نَبْلاً مُدى**) يحتمل الثلاثة، وهي: الغلط والنسيان والبداء، (وذلك باختلاف التقادير) بحسب الإرادات، (وذلك لأن النبل اسم جمع للسهم والمدى) بالقصرِ (جمع مدية، وهي: السكين، فإن كان المتكلّم بقوله: خذ نبلاً مدى، إنما أراد الأمر بأخذ المدى، فسبقه لسانه إلى النبلِ

جَمعُ مُدْيَةٍ وهو السِّكِّين، والأحسن في هذِهِ الثَّلاثَة أنْ يُؤْتى بِبَلْ.

فصل: يُبْدَلُ الظاهِرُ مِن الظاهِرِ مَعرِفَتَيْنِ كانا أَوْ نَكِرَتَيْنِ أَوْ مُختَلِفَيْنِ، والمُضْمَرُ مِن الظَّاهِرِ، والظَّاهِرُ مِن ضَميرِ الغائِبِ.

أبو طالب

. . . .

الناصية

فبدل غلط، وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل) ابتداءً، ثم تبين له فساد تلك الإرادة، وأن الصَّواب الأمر بأخذ المدى؛ فبدل نسيان، وإن كان أراد الأول، وهو الأمر بأخذ النبل، ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى، وجعل الأول، وهو الأمر بأخذ النَّبل (في حكم المتروك فبدل إضراب وبداء)؛ لأنه أضرب عن الأمرِ الأول حين بدا له الأمر الثاني. (والأحسن فيهن أن يؤول ببل)؛ لئلا يتوهم إرادة الصفة، أي: نبلاً حادة، كما تقول: رأيت رجلاً حماراً؛ تريد جاهلاً أو بليداً (تصريح). هذا، وفي (الدشتي): النبل: السهم، فإن كان المتكلِّم قصد من أول الأمر النبل، لكنّه بدا له وقصد المدى فهو إضراب وإن كان قصد المدى لكنّه نسي قصده، وقال: خذ نبلاً فتذكّر، وقال: مدى، فهو بدل نسيان، وإن كان قصده المدى، ولم ينس قصده لكن سبق لسانه إلى النبل غلطاً، ثم تدارك غلطه، وقال: مدى فهو بدل غلط.

(**قوله: جمع مدية**) بضم الميم وقد تكسر، نقله شيخنا عن الشارح، والظاهر أن جمع مكسورة الميم بالكسر.

(**قوله: وهي السكين**) قيد غيره بالعظيمة.

(**قوله: والأحسن في هذِهِ الثَّلاثَة**) أي: في أوجه المثال المتقدمة ببل؛ لئلا يتوهم أن المتكلم أراد الصفة، أي: نبلاً حاداً، كما يقال: رأيت رجلاً حماراً، أي: بليداً، كما في (التصريح) ومعلوم أنه إذا أتى فيهن ببل خرج مدى عن كونه بدلاً، وصار عطف نسق (صبان).

(**قوله: أنْ يُؤتى بِبَلْ**) فيقال: خذ نبلاً، بل مدى.

(**قوله: يبدل للظاهر من الظاهر**) كما تقدم، وذهب ابن مالك في (التَّسهيل) إلى أنه (لا يبدل المضمر من المضمر) وقوفاً مع السَّماع (ونحو: قمت أنت) (ورأيتك أنت) (ومررت بك أنت توكيد اتفاقاً) من البصريين والكوفيين (وكذلك نحو: رأيتك إياك) توكيد (عند الكوفيين والناظم) لا بدل خلافاً للبصريين، قال الناظم في شرح (التَّسهيل): وقول الكوفيين عندي أصح؛ لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصلِ كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوعِ المتصل، نحو: فعلت أنت، والمرفوع توكيد بإجماع، فليكن المنصوب توكيداً، فإن الفرق بينهما تحكم بلا دليل. قال الشَّاطبي: والظَّاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العربِ أنها إذا أرادت التَّوكيد أتت بالضَّمير المرفوع المنفصلِ، فقالت: جئت أنت، ورأيتك أنت، ومررت بك أنت، وإذا أرادت البدلَ وافقت بين التَّابع والمتبوع،

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

فقالت: جئت أنت، ورأيتك إياك، ومررت به، فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع، ويختلف في غيره، هكذا نقل سيبويه عن العرب، وتلقاه منه غيره بالقبول، وهم المؤتمنون على ما ينقلون؛ لأنهم شافهوا العرب، وعرفوا مقاصدها، فلا يعارض هذا بقياسٍ بأن يقال: فإن نسبة المنفصلِ إلى المتصلِ إلى آخرِ مقالة ابن مالك السَّابقة، وذهب أيضاً في (التَّسهيل) إلى أنه (لا يبدل مضمر من ظاهرٍ) وقال في شرحه: (و) الصَّحيح عندي أن يكون (نحو: رأيت زيداً إياه من وضع النَّحويين وليس بمسموع) من كلام العرب لا نثراً ولا شعراً ولو سمع كان توكيداً (ويجوز عكسه) وهو إبدال الظَّاهر من الضَّمير (مطلقاً) في جميع أنواع البدل سواء كان كلاً، أو بعضاً، أم اشتمالاً، أم إضراباً (إن كان الضَّمير) المبدل منه (لغائبٍ، نحو: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣])، فالذين ظلموا بدل من الواو في أسروا بدل كلٍّ من كلٍّ (في أحد الأوجه) الثلاثة، وقيل: الذين ظلموا مبتدأ مؤخر ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَىٰ﴾ [طه: ٦٢] خبر مقدم، وقيل: الذين ظلموا فاعل أسروا، والواو: حرف دالٌّ على الجمعِ لا ضمير، كما تقدم في بابِ الفاعلِ. (وكذا) يجوز إبدال الظَّاهر من المضمرِ (إن كان) الضَّمير المبدل منه (الحاضر) لمتكلم أو مخاطب، (بشرط أن يكون) الظَّاهر (بدل بعض من كل) كقوله:

أَوْعَدَني بالسِّجْنِ والأداهمِ ... رجلي فرجلي شثنة المناسِمِ

فرجلي الأولى بدل من ياء المتكلِّم بدل بعض من كلٍّ، و(كأعجبتني وجهك)، فوجهك مرفوع على البدليةِ من تاء المخاطبِ بدل بعضٍ من كلٍّ، وقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١] فمن الموصولة المجرورة باللامِ بدلٌ من ضميرِ المخاطبين المجرور باللام، وأعيدت اللام مع البدل للفصل. (و) يكون (بدل اشتمالٍ كأعجبتَني كلامُك)، فكلامك بالرفع بدل اشتمالٍ من تاء المخاطب (وقول الشاعر) وهو النابغة الجعدي:

بَلَغْنَا السَّماءَ مَجْدُنا وسَنَاؤُنا ... وإنَّا لنرجو فوقَ ذلك مَظْهَرا

فمجدنا وسناؤنا بدل اشتمالٍ من ضميرِ المتكلِّم وهو نا (أو) يكون (بدل كل مفيد للإحاطةِ) والشّمولِ كالتوكيد (نحو): ﴿رَبَّنَآ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤] فأولنا وآخرنا بدل كل من الضمير المجرور باللام؛ ولذلك أعيدت اللام مع البدل، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

ومن ضميرِ الحاضرِ الظاهرِ لا ... تُبْدِلْهُ إلا ما إحاطةً جَلا

أو اقتضى بعضاً أو اشتمالا ... .

وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرَ لَا تُبْدِلْهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلَا

(وَمِنْ ضَمِيرِ الْحاضِرِ الظَّاهِرَ لَا تُبْدِلْهُ) خِلافاً لِلأخفش، والظاهر مَفعولُ تُبْدِلْهُ، مُتَعَلِّقُ «مِن» في أَوَّلِ الْبَيْتِ (إِلَّا ما إحاطَةً جَلا) ....

أبو طالب

(**قوله: إلا ما إحاطة جلا**) أي: إلا بدل كلٍّ أفاد إحاطة الحكم بالمبدلِ منه إحاطة زمانية أو غيرها.

الناصية

(ويمتنع) إبدال الظاهر من الضَّمير بدل كل (إن لم يفدها) أي: الإحاطة (خلافاً للأخفش فإنه أجاز) تبعاً للكوفيين (رأيتك زيداً) على أن زيداً بدلٌ من الكافِ، (ورأيتني عَمْراً) على أن عمراً بدل من الياءِ، وسمع الكسائي إلى أبي عبد الله، وقال الشَّاعر:

بكم قُريشٍ كُفِينا كُلَّ مُعْضِلةٍ وأَمَّ نَهْجَ الهُدى مَنْ كان ضِلِّيلا

(تصريح). (**قوله: يُبْدَلُ الظَّاهِر... إلخ**) **فالأول**: كالأخدود النَّار، **والثاني**: نحو: خذ نبلاً مدى وإبدال المعرفةِ من النَّكرة، نحو: قبِّل رجلاً يده، والعكس، نحو: قبّله يداً، والمضمر من الظَّاهر، نحو: ضربت زيداً إيّاك في الغلطِ، والظاهر من ضمير الغائب، نحو: قبّله اليد (دشتي).

(**قوله: وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ**) متكلماً كان أو مخاطباً، وفي (الدشتي): المرادُ به ما هو أعمُّ من المخاطبِ والمتكلِّم، يعني: أن اسمَ الظّاهر لا يكون بدلاً من الضّمير الحاضر، إلا إذا كان الظاهر محيطاً بالضمير، أو بعضاً منه، أو مشتملاً عليه.

(**قوله: ومن ضمير الحاضر**) أي: البارزُ؛ لأن ضمير الحاضرِ المستتر لا يبدل منه مطلقاً، فإن ورد ما يوهم ذلك قدر للثَّاني فعل من جنسِ الفعلِ المذكور، نحو: تعجبني جمالك، ويكون من إبدالِ الجملة (صبان).

(**قوله: لا تُبْدِلْهُ**) أي: يجوز إبدالُ الظَّاهرِ من الظَّاهرِ، ومن ضميرِ الغائبِ، كما ذكره في أمثلتهِ، ولا يجوزُ أن يبدل الظَّاهر من ضميرِ المتكلِّم أو المخاطبِ.

(**قوله: والظَّاهر مَفعول تُبْدِلْهُ**) المقدَّر من بابِ الاشتغالِ، أي: لا تبدل الظّاهر من الضَّميرِ الحاضرِ.

(**قوله: إلا ما إحاطة جلا**) قال البعض: أي: الإبدال كلّ أظهر إحاطةً وشمولاً، والتقييد ببدل الكلِّ مستفاد من التَّعبير بالإحاطة، ومن المقابلة. اهـ. وهو صريح في أن ما واقعة على بدل كل، ويبطله العطف الآتي في كلامِ المصنف، وقول الشَّارح، أي: إلا إذا كان البدل بدل كل لا يدل على وقوعِ ما على بدلِ كلٍّ لاحتمالِ أن يكون مراده أن هذا القيدَ ملحوظٌ بعد ما، والمعنى: إلا ظاهراً كان بدل كل وجلا إحاطة، بل هذا الاحتمال هو الظّاهر الذي ينبغي حمل عبارته عليه لما عرفت، فلا تغفل هذا. وقال في (التَّسهيل): ولا يبدل مضمر من مضمر، أي: مطلقاً؛ لأنه لم يسمع، ونحو: قمت أنت

أَوِ اقْـتَـضَـى بَـعْـضـاً أَوِ اشْـتِـمَـالَا   كَـأَنَّـكَ ابْـتِـهَـاجَـكَ اسْـتَـمَـالَا

نَحو: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤] (أَوِ اقْتَضَى بَعْضاً) نحو:

أبو طالب

(قوله: ﴿لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤] يحتمل إحاطة البدل في هذه الآية: الإحاطة الأجزائية والزَّمانية والمتبادر هو الأولى، فإن قلت: لا دلالة لهذا البدل على الإحاطة؛ لعدم ذكر الوسط قلت بعد تسليم لزوم الإحاطة؛ لهذا أمكن أن يفهم من ذكروا الآخر بحسب العرفِ، كما اشتهر في الظرافات أن من صام أول يومٍ وآخر يومٍ من رمضان فقد صام جميعه.

الناصية

ومررت بك أنت توكيد اتفاقاً، وكذلك رأيتك إياك عند الكوفيين والناظم، ولا من ظاهر، أي: ولا يبدل مضمر من ظاهرٍ عكس مسألة المتن. ومقتضى إطلاقه المنع في كلٍّ بدل، وفي جمع الجوامع، وشرحه للسِّيوطي: ومنع ابن مالك بدل المضمر من الظَّاهرِ بدل كلٍّ، قال: لأنه لم يسمع، ولو سمع لكان توكيداً لا بدلاً، وأجازه الأصحاب، نحو: رأيت زيداً إياه، وفي جوازِ بدل البعضِ والاشتمالِ خلف، فقيل: يجوز نحو ثلث التُّفاحة أكلت التفاحة إياه، وحسن الجارية أعجبتني الجارية هو، وقيل: يمتنع. قال أبو حيان: وهو كالخلاف في إبدال مضمر من مضمرٍ، ومقتضاه ترجيح المنع، وما أوهم ذلك جعل توكيداً إن لم يفد إضراباً، نحو: إياك إياي قصد زيد، فإن دعوى التأكيد في مثل هذا لا تتأتى. اهـ. (دماميني). ونحو: عمراً إياي قصد زيد، فعلم أن قوله: إن لم يفد إضراباً قيد في كلٍّ من عدم إبدالِ المضمر من المضمر، وعدم إبدال المضمر من الظَّاهر، فاعرفه.

(قوله: **إِلَّا مَا إِحَاطَةً جَلَا**) أي: إلا إذا كان البدل بدل كل فيه معنى الإحاطة، نحو: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤] وقوله:

فَـمَـا بَـرِحَـتْ أَقْـدَامُـنَـا فِـي مَـقَـامِـنَـا   ثَـلَاثَـتُـنَـا حَـتَّـى أُزِيـرُوا الْـمَـنَـائِـيَـا

فإن لم يكن فيه معنى الإحاطة، فمذاهب: **أحدها**: المنع، وهو مذهب جمهور البصريين. **والثاني**: الجواز، وهو قول الأخفش والكوفيين. **والثَّالث**: أنه يجوز في الاستثناءِ، نحو: ما ضربتكم إلا زيداً، وهو قول قطرب (صبان).

(قوله: ﴿لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾) أي: لجميعنا؛ لأن عادة العرب التَّعبير بالطَّرفين، وإرادة الجميع.

وفي (الدشتي): فأوّلنا وآخرنا بدلان من ضمير المتكلّم في (لنا) وهما محيطان بالمبدل منه؛ لأنّ أول الشيء وآخره محيطان به.

(قوله: **أو اقتضى بعضاً... إلخ**) سكت عن بدل الإضرابِ، فاقتضى عدم الجواز فيه، لكن صرح الجامي بجواز ذلك، كما نقله شيخنا.

(قوله: **أَو اقْتَضَى بَعْضاً**) أي: كان بدل بعض، نحو: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١] (صبان).

أَوْعَــدَنِــي بِــالــسِّــجْــنِ وَالأَدَاهِــمِ رِجْلِي [فَرِجْلِي شَثْنَةُ الْمَنَاسِمِ]

أبو طالب

(قوله: أوعدني بالسجن... إلخ) هذا بعض من بيت هو هكذا:

أَوْعَــدَنِــي بِــالــسِّــجْــنِ والأَدَاهِــمِ رِجْلِي فرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ

الإيعادُ الوعد بالشَّرِّ، والأداهم جمع أدهم، والمراد هاهنا به القيد، وشثنة بالشِّين المعجمةِ والثَّاء المثلثة، ثم النُّون، ثم التَّاء المثناة الفوقانية، الغليظة؛ كالضَّخمة، والمناسم: جمع منسم بفتحِ الميمِ وكسر السِّين المهملة، وهو خف البعير، ثم استعيرَ لخف الإنسان، فرجلي بدل بعض من ياء المتكلِّم، وقيل: منادى بحذف حرف النِّداء، ونودي للاستهزاء بالمُوْعِدِ.

الناصية

هذا، وأورد عليه أنه يلزم عليه انقسام الصَّحابة إلى من يرجو الله، ومن لا يرجوه، وليس كذلك، ولذا زعم الأخفش أنه بدل كل، والجواب: أن الخطاب لمن سبق خطابه بقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٨]... إلخ فوصفهم بالتَّعويق وغيره من صفات الذَّم، والموصوفون بذلك هم المخالطون لهم من المنافقين، وليس الخطاب للصحابة فقط حتى يرد ما ذكر، نقله الدنوشري عن (شرح اللباب).

(قوله: أَوْعَدَني بِالسِّجْنِ وَالأَدَاهِمِ... إلخ) قاله العُدَيْلُ بن الفَرْخ من الرَّجز.

أو عُديل بن فرخ (قوله): أوعدني أوعد فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، تقديره: هو يعود على الرجل الموعد، والنون للوقاية، والياء مفعوله، وهو يتعدى بنفسه وبالباء، كما هنا، ويستعمل في الشرِّ، وأما وعد فيستعمل في الخير غالباً، وبالسجن، أي: الحبس متعلِّق بأوعد ويجمع على سجون، نحو: حمل وحمول، والأداهم، أي: القيود الحديد معطوف على السجن، وهي جمع لأدهم، ورجلي بدل بعض من الياء في أوعدني، وياء المتكلم مضاف إليه، وأعربه أبو حيان منادى على طريق الاستهزاءِ والسُّخرية بالرجل المُوْعِدِ، وعلى كلٍّ، فهو مفرد مضاف إلى معرفة فيعم الرجلين، وفرجلي الفاء للتَّعليل لمحذوفٍ، والتَّقدير: الرجل المُوْعِدُ لا يقدر على ما أوعدني به؛ لأن رجلي... إلخ، وروي بالواوِ وهي أحسن، وعليها فتكون الواو للحال من رجلي، ورجلي مبتدأ، والياء مضاف إليه، وشثنة بشين معجمة مفتوحة فثاء مثلثة فنون، أي: غليظة خبره، والمناسم مضاف إليه، وهي جمع لمنسم كمسجد، وهو خف البعير بحسب الأصل، واستعير هنا لقدمِ الإنسان بجامعِ الغلظ في كل. (يعني): أوعدني هذا الرجل المُوْعِدُ بالحبس، ووضع القيودِ الحديد في رجلي مع أنه لا يقدر على ما أوعدني به؛ لأن رجلي أو، والحال أن رجلي غليظة، وهذا كناية عن عدمِ قدرةِ الرَّجلِ المُوْعِدِ على حبسِه وتقييده. (والشَّاهد) في قوله: أوعدني رجلي، حيث أبدل رجلي، وهو اسم ظاهرٌ من ضميرِ الحاضرِ، وهو الياء في أوعدني بدل بعض من كلٍّ، وهو جائز أيضاً.

وَبَدَلُ الْمُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِي هَمْزاً كَمَنْ ذَا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي

(أَوِ اشْتِمالاً، كَأَنَّكَ ابْتِهاجَكَ اسْتَمالا وَبَدَلُ) الاسْم (الْمُضَمَّنِ) مَعنى (الْهَمْزِ) للاسْتفهامِ (يَلِي هَمْزاً كَمَنْ ذا أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِي) و«كَيْفَ أَصْبَحْتَ أَقَوِيّاً أَمْ ضَعِيفاً».

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: ابتهاجك) أي: فرحك استمالاً، السين والتاء زائدتان، أو للصيرورة، أي: أملت القلوب إليك، أو صيرتها مائلة إليك. قال (سم): وجرى في قوله استمالا على الأكثر من مراعاة البدلِ، وإلا لقال: استملت.

(قوله: كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالا) يَعني: بَهْجَتكَ، وحُسْن مَنظَرِكَ يطلب ميلَ النَّاسِ إلَيكَ. (الشَّاهد): أن (ابْتِهَاجَكَ) بدل مِن كافِ (كأنَّك) وهو ضميرُ الحاضِر، وإنما جَاز؛ لأنّه بَدَل اشْتِمَالٍ، فإنّ الشَّخْصَ الْبهيجَ مُشتملٌ على بهجةِ نفسِهِ. هذا، وفي (الدشتي): ابتهاج بدل اشتمالٍ من المخاطبِ في (كأنّك). ومعنى الاشتمال، كما سبق، أن يدلَّ على معنى في متبوعه. والابتهاج، وهو بشاشة الوجه معنى يتحقَّق في المخاطب، والمخاطب مشتمل على الابتهاجِ و(استمالا) فعل ماض، والألف الأخير ألف إطلاق، أي: بشاشة وجهك جذب ميول الناس.

(قوله: وبدل الاسْم المضمن... إلخ) خرج ما صرح معه بأداة الاستفهام أو الشَّرط فلا يلي البدل ذلك، نحو: هل أحد جاءك زيد أو عمرو، وكذا أن تضرب أحداً رجلاً أو امرأة أضربه. اهـ. (سم) عن (شروحِ التَّسهيل). ولعل عدمَ وجوبِ ذكر الحرف في صورةِ (التَّصريح) لقوة المصرَّح به، فلا يحتاج إلى ذكره ثانياً بخلاف المضمن (صبان).

(قوله: معنى الهمز) مقتضاه أن الهمز بالجرِّ مضاف إليه، وجعله الشيخ خالد منصوباً مفعولاً ثانياً للمضمن (صبان).

(قوله: لِلاسْتِفهام) والمراد اسم الاستفهام كمن وكيف.

(قوله: يلي همزاً) مستفهماً به وجوباً؛ ليوافق المبدل منه في تأدية المعنى (صبان).

(قوله: أسعيد أم علي) فسعيد بدل مِنْ، مَنْ بدلَ تفصيلٍ (صبان). وفي (الشيرازي): (سَعيد أَمْ عَلِي) بَدَل لِـ (مَن) الاسْتفهامية، و(قَوِيّاً أَمْ ضَعيفاً) بَدَل لِـ (كَيفَ) الاسْتفهامية؛ ولِذَا دخل على (سَعيد) و(قَوِيّاً) هَمزة اسْتفهام. وفي (الدشتي): (من) الاستفهاميَّة مبتدأ، و(ذا) خبره، و(سعيد) الواقع بعد همزةِ الاستفهامِ بدل (من) و(على) عطف على سعيدٍ.

وكم مالك أعشرون أم ثلاثون؟ وما صنعت أخيراً أم شراً؟ وكيف جئت أراكباً أم ماشياً؟

(قوله: و «كَيْفَ أَصْبَحْتَ.. إلخ») كيف الاستفهاميّة خبر مقدم لأصبحت و(قويّاً) بدل كيف.

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

أي: بدل اسمِ الشَّرطِ يجب أن يقع بعد حرف الشَّرط. وفي (الصبان): نظير هذه المسألة بدل اسمِ الشَّرط، فإنه يَلي حرف الشَّرط الذي تضمنه المبدل منه، وهو بدل تفصيل، وقد يتخلَّف كل من التفصيل، وإعادة حرف الشرط، ففي (الكشاف): أن يومئذ بدل من إذا في قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١﴾ [الزلزلة: ١]، وكذا قال أبو البقاء، ولهذا اقتصر في النَّظم على الاستفهامِ، وكذا فعل في (التَّسهيل) مع كثرة جمعه فيه على أن مسألة الشَّرط لا تخلو عن إشكاله؛ لأنك إذا قلتَ: من يقم إن زيد، وإن عمرو، وكان اسم الشرط مبتدأ فيكون البدل كذلك ضرورة، فيلزم دخول إن الشرطية على المبتدأ، وهو غير جائز في الأصح، وإن جعلنا ما بعد إن فاعلاً بمحذوف امتنعت المسألة لتخالف العامل؛ ولأن إنْ لا يضمر الفعل بعدها إلا إذا كان هناك ما يفسره، نحو: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٨] وجوابه أن إن إنما جيء بها لبيان المعنى لا للعمل، فلا يلزم المحذور. اهـ. (تصريح).

(فائدة): اجتمعت مع جماعة كثيرة من أهل العلمِ في بعضِ المحافل، فأورد بعضهم سؤالاً في قوله ﷺ: **«أيما أمة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه»**.

حاصله: أنهم جوزوا أن يكون أمة بالرَّفع على البدلية من أي، مع أن بدل المضمن معنى الشَّرط يجب أن يلي حرف الشرط، كما أن بدل المضمن حرف الاستفهامِ يجب أن يلي حرف الاستفهامِ، فسكت جميع الحاضرين، فعند ذلك أجبت: بأن محلَّ وجوب إيلاء بدل المضمن معنى الشَّرط حَرف الشَّرط إذا وقع البدل بعد فعل الشَّرط أخذاً من الأمثلةِ، التي ذكروها، فأعجبهم ذلك غاية الإعجاب. وقد خرج ممّا مرّ جواب آخر، وهو أن ذلك قد يتخلف، كما في آية الزلزلة.

وفي (التَّصريح): إذا أبدل اسم من اسمِ مضمن معنى حرف استفهام، وهو الهمزة، (أو حرف شرط) وهو أن بدل تفصيل (ذكر ذلك الحرفَ) المفيد للاستفهام أو الشَّرط (مع البدل) ليوافق المبدل منه في تأديةِ المعنى، **(فالأول)** وهو الاستفهام، ويكون عن معرفةِ الكمياتِ، وعن تعيينِ الذواتِ، وعن بيان المعاني، **فالأول**: كقولك: كم مالك أعشرون أم ثلاثون، فعشرون وما عطف عليها بدل من كم بدل تفصيل، **والثاني**: كقولك: (من رأيت أزيداً أم عمراً)، فزيداً وما عطف عليه بدل مِنْ مَنْ بدلَ تفصيل، **والثالث**: كقولك: (ما صنعت أخيراً أم شراً) فخيراً وما عطف عليه بدل من ما بدل تفصيل، وقرن بالهمزة في الجميعِ لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام، **(والثاني)**: وهو الشرط ويكون للعاقل وغيره، والزمان والمكان، **فالأول**: نحو من يقم إن زيد وإن عمرو أقم معه فزيد وعمرو بدل مِن مَنْ بدلَ تفصيلٍ، **والثاني**: نحو: (ما تصنع إن خيراً وإن شراً تجز به)، فخيراً وشراً بدل من ما الشَّرطية بدل تفصيلٍ، **والثالث**: نحو (متى تسافر إن غداً، وإن بعد غدٍ أسافرْ معك)، فغد أو بعد غد بدل من متى بدل تفصيلٍ، والرَّابع: حيثما تجلس إن يمين المحراب، وإن يساره أجلسْ

وَيُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَمَنْ　　يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ

تتمة: بَدَلُ المُضَمَّنِ مَعنى الشَّرْطِ يَلي حَرفَ الشَّرط، نَحو: «مَهْما تَصْنَعْ إنْ خَيْراً وَإنْ شَرّاً تُجْزَ بِهِ» (وَ) كَما يُبْدَلُ الاسْمُ مِنَ الاسْمِ (يُبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ) بَدَلَ كُلّ، نَحو:

أبو طالب

. . . .

الناصية

معك، وقرن بإن في الجميعِ لتضمن المبدل منه معنى الشَّرط، وقد يتخلف كل من التفصيلِ، وإعادة حرف الشرط. ففي (الكشاف): أن يومئذ بدلٌ من إذا في قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ [الزلزلة: ١] وكذا قال أبو البقاء؛ ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهامِ فقال: وبدل المضمن الهمزة يلي همزاً... وكذا فعل في (التسهيل) مع كثرة جمعه فيه على أن مسألة الشَّرط لا تخلو عن إشكاله؛ لأنك إذا قلت: من يقم إن زيد وإن عمر، وكان اسم الشرط مرفوعاً بالابتداءِ فيكون البدل مرفوعاً بالابتداء، ضرورةً، سواء قلنا: البدل على نية تكريرِ العاملِ أم لا، فيلزم دخول إن الشَّرطية على المبتدأ وهو غير جائزٍ على الأصحِّ، وإن جعلنا ما بعد إن مرفوعاً على الفاعليةِ امتنعت المسألة لتخالف العامل؛ ولأنَّ «إنْ» لا يُضْمَرُ الفِعْلُ بعدها إلا إذا كان هناك ما يفسِّره نحو: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء: ١٢٨] وجوابه أن إن إنما جيء بها لبيان المعنى لا للعمل، فلا يلزم المحذور.

(قوله: نحو «مَهْمَا تَصْنَعْ... إلخ») فـ (خَيراً وشرّاً) بَدَلان لِـ (مَهْمَا) الشَّرطية، دَخَلَ عَلَيهِمَا (إن) الشَّرطية، ونحو: من يقم إن زيد وإن عمرو أقم معه، وما تصنع إن خيراً أو شراً تجز به، ومتى تسافر إن ليلاً أو نهاراً أسافر معك.

(قوله: يبدل الفعل من الفعل) قال ابن هشام: ينبغي أن يشترط لإبدال الفعلِ ما اشترط لعطف الفعلِ على الفعلِ، وهو الاتحاد في الزَّمانِ دون الاتحاد في النَّوع، حتى يجوز إن جئتني تمشي إليّ أكرمك. هذا، وفي (التَّصريح): يبدل كل من الاسم والفعلِ والجملةِ من مثله، فالاسم كما تقدَّم في الأقسام الأربعة، والفعل كذلك عند الشاطبي إذا أفاد زيادة بيان للأولِ، فبدل الكلِّ، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩] فيضاعف بدل من يلق بدل كل، قال الخليل: لأن مضاعفة العذاب هي لقي الأثام، وبدل البعض، نحو: إن تُصَلِّ تسجدْ لله يرحمْك، فتسجد بدل من تصلّ على بدلِ بعضٍ من كلٍّ، وبدل الاشتمال كقوله:

إنَّ عَلَيَّ اللهَ أنْ تُبَايِعَا　　تُؤْخَذَ كَرْهاً أَوْ تَجِيء طائِعا

لأن الأخذ كرهاً والمجيء طائعاً من صفات المبايعة. وبدل الإضرابِ والغلطِ، نحو: إن تطعم زيداً تكسه أكرم. اهـ. كلام الشَّاطبي ملخصاً، وذلك داخل تحت إطلاقِ قول النَّظم: ويبدل الفعل من الفعلِ.

(قوله: بدل كل) من كلٍّ، قال في (البسيط): باتفاق، ويفهم من صريحِ كلام المرادي أن بدل البعض غير جائز، وهو ظاهر، ومثل المرادي لبدل الكلِّ بقوله:

مَتى تَأْتِنا تُلْمِمْ بِنا فِي دِيارِنا [تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَناراً تَأَجَّجا]

أبو طالب

(قوله: متى تأتنا تلمم... إلخ) آخره على ما رأيت في نسخةٍ غير معتبرة: فلا تعرضن إن الجنان مخلد، شبه ديارهم بالجنةِ، والمعنى واضحٌ، ويرد عليه هاهنا ما يرد عليه في تمثيلِه لعطف الفعلِ على الفعلِ، وقد عرفت، والجوابُ الجوابُ.

الناصية

مَتَى تَأْتِنا تُلْمِمْ بِنا في دِيارِنا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تأَجَّجا

ونقل المرادي عن بعضهم أن بدل الغلط يقتضي القياس جوازه، وما قاله المرادي جميعه غير طريقة الشَّاطبي. فلتُتأمل الطريقتان. اهـ. وصرح السيوطي بعد الخلافِ في بدل البعض، فقال: لا بدل بعض بلا خلاف؛ لأن الفعل لا يتبعض. اهـ. وفيه نظر؛ لأنه إن أراد أن لفظ الفعل لا يتبعض، فلفظ الاسم كذلك أو معناه، فلا شك في تبعيضه، وفي (الصبان): في كونه بدل كل من كلٍّ نظر، فإن الإتيان المجيء، والإلمام النزول، وما تمحل به البعض من أن المراد بإتيانهم النُّزول بهم مجازاً يزيفه أنه لا قرينة على ذلك، فالمتجه أنه بدل اشتمالٍ.

(قوله: مَتَى يَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا... إلخ) هكذا وقع هذا الشَّاهد في نسخ الشَّرح، وأكمله العلامة السجاعي بقوله: «وتمام البيت.. حطباً جزلاً وناراً تأججا» وهو ابن هشامٍ تابع لجماعةٍ من النَّحويين، وإنهم لبمعزل عن الصَّواب، وذلك أنهم ركبوا بيتاً من بيتين لشاعرينِ مختلفين، فأخذوا صدر أحدِهما مع تغيير في بعضِ ألفاظه، فركبوه على عجزِ الآخرِ، وبيان ذلك أن لبيدَ بن ربيعةَ العامري، يقول:

فَأَصْبَحْتَ أنَّى تَأْتِها تَلْتَبِسْ بها كِلَا مَرْكَبَيْها تَحْتَ رِجْلِكَ شاجِرُ

وهذا البيت من شواهدِ سيبويه (ج١ ص ٤٣٢) رواه على هذه الصُّورة التي ذكرناها، وهو ثقة ثبت، مشافه للعرب راوٍ لأشعارها مستنبط منها، وقال شاعر آخر:

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا في دِيَارِنَا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَناراً تَأَجَّجا

وهذا البيت أيضاً من شواهد سيبويه (ج١ ص ٤٤٦) رواه على ما أخبرناك، فأخذ النُّحاةُ من بعدِه صدر بيت لبيد، فركبوه على عجزِ ذلك البيت الآخر، مع أن أحدهما لا يلتئم مع الآخرِ، وقد أكمله بعضهم هكذا:

تَجِدْ فَرَجاً مِنها إليكَ قَرِيبا ....

اللغة والمعنى: سنفسرُ لك هاهنا البيتين اللذين رويناهما، فأما بيت لبيدٍ فقوله: "مركبيها" أراد به ناحيتَيها وجهتيها، وأصل المركبِ مكان الركوبِ، وقوله: «شاجر» هو اسم فاعل من قولهم:

لِأَنَّ الإلْمامَ هو الإتْيانُ، وَبَدَلُ الاشْتِمالِ (كَمَنْ يَصِلْ إِلَيْنا يَسْتَعِنْ بِنا يُعَنْ) ....

أبو طالب

(**قوله: كمن يصل**) المرادُ بالوصولِ اللصوق لقضاء الحاجة بالقرينةِ، فاشتمل على النَّجح الذي هو قضاء الحاجة.

الناصية

شجر بين القومِ، أي: تفرق واختلف، وصف لبيدٌ في هذا البيتِ داهية يعجز الشُّجاعُ عن الخوضِ في مضمارِها؛ فيقول: إنك إذا جئتها وقعت فيها والتبستَ بها، وكان ركوبُها صعباً.

وأما البيتُ الآخر، فقوله: «تلمم» فعلٌ مضارعٌ من الإلمام، وهو الإتيانُ والزّيادة، وقوله: «تأججا» فعل ماضٍ مسند لألف الاثنين، وهما الحطبُ الجزلُ والنَّار والتأجج: الاحتراق والالتهاب، يصف أنفسهم بالكرم، وأنهم يقرون الأضيافَ؛ فمن جاءهم وجدهم يوقدون النار، ومن عادة العرب إذا كانوا في جدبٍ أن يوقد كرامهم النار؛ ليهتدي بها إليهم السَّالك. (**اللغة**): (تلْمِمْ) فِعل مُضَارِع مِن (لَمّ) بمَعنى تَنْزل (الْجَزْل): الكثير (التَّأجّج): الْتِهَاب النَّارِ وشعلَتُهَا. (يَعني): أيَّ زمانٍ تأتِ عِندَنَا فَتَنْزل بِنَا في دِيَارِنَا، تَجد عِندَنا حَطَباً كَثيراً، ونَاراً مشتعلة. (الشَّاهد) في: أنّ (تُلْمِمْ) فِعل صار بَدَلاً مِن فعلٍ آخر هو (تَأْتِ)، بَدَلَ كُلّ.

(**قوله: هو الإتْيَان**) فهما مترادفانِ والمرادف للشيء كلّه.

(**قوله: كمن يصل إلينا**) أي: معشر الكرام الذين لا يخيب قاصد الاستعانة بهم، فاندفع ما قيل: إن الشخص قد يصل ويستعين، ولا يعان (صبان).

(**قوله: يستعن بنا**) فيستعن بدل اشتمالٍ من يصل؛ لأن وصول قاصد الاستعانة، يشتمل على الاستعانة، فاندفع ما قيل: إن الوصول قد لا يشتمل على الاستعانةِ، وجعله الشَّاطبي بدل إضرابٍ أو غلط، فراجعه، قال شيخنا على القولِ بأن البدل من جملةٍ أخرى، وأنه على نيةِ تكرارِ العاملِ، فالقياس: أن الجزم بشرط مقدَّر مع تقدير جواب آخر، والتَّقدير: من يصلْ إلينا يُعَنْ مَنْ يستعن بنا يعن. اهـ. (صبان).

(**قوله: يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ**) الشَّاهد في: أَنَّ (يَسْتَعِنْ) فعل صارَ بَدَلاً مِن فِعلٍ آخر هو (يَصِل) بَدَلَ اشْتِمالٍ، ومنه: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩] فهو بدل اشتمالٍ من يلق أثاماً؛ لأن لقيّ الأثام أن يحصلَ له العذاب مضاعفاً، وهو يشتملُ على المضاعفةِ، فما نقله الغزي عن بعضهم من أن هذه الآية من بدل الكلّ؛ لأن لقي الأثام هو مضاعفة العذابِ غير ظاهر، وقوله:

إنَّ عَلَيَّ اللهَ أنْ تُبَايِعَا ... تُؤْخَذَ كُرْهاً أوْ تَجِيءَ طَائِعا

ولا يبدل بدل بعض. وغفل في (التَّصريح) أن الشاطبي أثبته ومثل له بنحو: إن تصلّ تسجد للرحمن يرحمك، لكن قال الفارضي: إنه يحتمل بدل الاشتمال، فإن الصلاة تشتمل على السجود. اهـ. وفيه عندي، وإن أقره شيخنا، نظر؛ لأن الظَّاهر أنه ليس مرادهم بالاشتمالِ، ما يعم اشتمال الكل

لأنَّ الاستِعانَةَ يَستلزِمُ مَعنى في الْوُصُولِ، وهو نُجْحُهُ - كذا قالَ ابنُ النَّاظِم - وَمَنَعَ ابنُ هِشام الاستِلزامَ. قالَ: وَقَد يَسْتَعِين ولا يُعان فَلا يَكونُ الوُصُولُ مُنْجِحاً. قالَ: والواجِبُ رَفْعُ يَستعينُ حالاً كَتَعْشُو فِي قَوْلِهِ:

مَتى تَأْتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ [تَجِدْ خَيْرَ نارٍ عِنْدَها خَيْرُ مَوقِدِ]

أبو طالب

(قوله: وهو نجحه) أي: نجح مطلوب منه.

(قوله: ومنع ابن هشام... إلخ) الظاهر أن مراد ابن النَّاظم ليس استلزامَ مطلقِ الاستعانةِ للنجح، بل الاستعانة المذكورةُ في المتنِ، وهو ملزوم للإعانة؛ لأنه بمنزلة الشَّرطِ، وقوله: يغن جزاؤه، والشَّرط وما هو بمنزلته ملزومٌ للجزاء، فسقط منعه. على أنه يمكن أن يكون مراد ابن الناظم الاستعانة لمعنى الإعانة لا لوجودها في الخارج، فلا يرد عليه شيء، ثم إن في قولِ ابن هشام: فلا يكون الوصول منجحاً أيضاً، نظر؛ لأن ابن الناظم لم يرد بقوله: معنى الوصولِ، معنى لازماً للوصولِ مطلقاً فضلاً عن كونه وجود النّجح في الخارجِ، كما سمعت، بل المراد أن يكون الوصول محتملاً له، كما حققنا، فسقط هذا الكلامُ أيضاً.

(قوله: فالواجب... إلخ) أقول: بل الأولى أن يجعل يستعين بدل اشتمالٍ يشتمل المبدل منه على نفس البدلِ، لا على لازمِه.

(قوله: متى تأته... إلخ) آخره:

الناصية

على جزئه، وإلا لزم أن كلَّ بدل بعض بدلِ اشتمالٍ، وأما بدل الغلطِ فقال في (البسيط): جوزه سيبويه وجماعة من النَّحويين، والقياس يقتضيه. ومثله الشَّاطبي بنحو: إن تطعم زيداً تكسه أكرمك.

(قوله: لأنَّ الاستعَانَةَ تستلزم... إلخ) يريد: أنّ الاستعانة معنى في ضمنِ الوصولِ، كما أنّ النار في الأخدود؛ لأن الاستعانة إذا تحقّقت مع الوصول، فقد حصل وصول ناجح مفيد، وضمير هو يعود إلى (معنى) أي: ذلك المعنى الذي أوجده الاستعانة في الوصول هو نجح الوصول، فيلزمه ويضمّنه معنى في جوفه. (دشتي).

(قوله: وَمَنَعَ ابنُ هِشَام... إلخ) حاصلُ الإشكالِ أن النَّجح ليس لازماً للاستعانةِ ليتحقق في الوصولِ، ويصير الوصول مشتملاً على النَّجح، فإنّ الاستعانة طلب العونِ لا العون نفسه ليصيّر الوصول ناجحاً فقد يستعين الواصل، ولا يعان فلا يكون الوصول ناجحاً (دشتي).

(قوله: رَفْعُ يَستعينُ حَالاً) فليس بمجزوم، وليكون بدلاً؛ لعدم تحقّق اللزوم والاشتمال. وفي (الشيرازي) بِأنْ يَقول: (مَن يَصل إلَيْنا يَستَعينُ بِنَا) عَلَى أنْ يَكونَ حَالاً لِـ(مَن).

(قوله مَتى تَأتِهِ... إلخ) اللُّغةُ: (تَعْشوْ) أيْ: تَجيء بِدونِ بَصيرةٍ، وعَلَمٍ، (موقد): الذي يشعِل النَّارَ.

تتمة: تُبْدَلُ الْجُملةُ مِنَ الْجُمَلةِ، ....

أبو طالب

.... تـجـدْ خـيـرَ نـارٍ عـنـدهـا خـيـرُ مـوقـدِ

تعشو، أي: تأتي في العشاءِ ناراً ترجو عندها خيراً، والموقدُ: بالكسرِ من جَعَلَ النَّارَ مشتعلةً.

الناصية

(المَعنَى): أيَّ زَمَانٍ تأْتِ إلى هَذَا الشَّخْص. حَالَ كونكَ تَجِيء بِدونِ بَصيرة وعلم إِلَى ضِياءِ النَّار الَّتي أشْعَلَهَا، تَجِد أحْسَنَ نَار، وتَجِد عِندَ تِلكَ النَّارِ أحْسَنَ مشعِلٍ لِلنَّارِ. كِنَايَة عنِ الكرمِ والسَّخَاءِ الْكثير.

(الشَّاهد) في: أنَّ (تعشو) حَالٌ مِن فَاعلِ (تَأْتِ)، ولَيس بَدَلاً عنه، ولو كَانَ بدَلاً لصار مَجْزُوماً مِثل (تَأْتِ) فكانَتْ وَاوُهُ تُحْذَفُ فتصير (تَعْشُ).

(قوله: تُبْدَلُ الْجُمْلَةُ مِنَ الْجُمْلَةِ) إلا في بدل الكل، نحو: قعدت جلست في دار زيد، فإنه لا يعتد به؛ لأنّه إنما يتميز عن التوكيد بمغايرة اللفظين ويكون المقصود هو الثاني، وهو لا يتحقق في الجمل لاسيما التي لا محلَّ لها من الإعراب، قاله التفتازاني في شرح (التَّلخيص) وبدل البعض كقوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾﴾ [الشُّعَرَاء: ١٣٢-١٣٣] ﴿وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٣٤﴾﴾ [الشُّعَرَاء: ١٣٤]، فجملة أمدكم الثانية، أخصُّ من الأولى باعتبارِ متعلقيهما، فتكون داخلة في الأولى؛ لأنّ ما تعلمون يشمل الأنعام وغيرها. وبدل الاشتمالِ كقوله:

أَقُــولُ لَــهُ ارْحَــلْ لا تُــقِــيْــمَــنَّ عِــنْــدَنَــا   وإلا فَــكُــنْ فــي الــسِّــرِّ والــجَــهْــرِ مُــسْــلِــمــا

فلا تقيمن عندنا بدل اشتمالٍ من ارحل؛ لما بينهما من المناسبةِ اللزومية، وليس توكيداً له؛ لاختلافِ لفظيهما، ولا بدل بعض، لعدم دخوله في الأولِ، ولا بدل كلّ لعدمِ الاعتداد به، كما تقدَّم، ولا غلط لوقوعه في (الفصيح) وبدل الغلط كقم اقعد، والفرق بين بدل الفعل وحده، والجملة أن الفعل يتبع ما قبله في إعرابه لفظاً أو تقديراً، والجملة تتبع ما قبلها محلاً إن كان له محل وإلا فإطلاق التبعية عليها مجاز؛ إذ التابع كل ثان أعرب بإعراب سابقه الحاصل والمتجدد، وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال في الأفعال والجمل لتعذر عود الضَّمير عليها.

(قوله: تبدل الجملة من الجملة. . .إلخ) أي: إذا كانت الثانية، أو في من الأولى بتأديةِ المراد على ما قاله الدَّنوشري، وأقره شيخنا، والفرق بين بدلِ الفعلِ، وبدل الجملة: أن الفعل يتبع ما قبله في إعرابه لفظاً أو تقديراً، والجملة تتبع ما قبلها محلاً إن كان له محل، وإلا فإطلاق التبعية عليها مجاز كذا في (التَّصريح). قال في المغني: جوز أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿مِنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٣] كونه بدلاً من ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٣] ورده بعض المتأخرين، بأن الجملة الاسمية لا تبدل من الفعليةِ، ولم يقم دليل على امتناع ذلك. اهـ. بقي إبدال الفعلِ من اسم يشبهه

نَحو: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾ [الشُّعَرَاء: ١٣٢-١٣٣]، والْجُملةُ مِنَ الْمُفرَدِ، نَحو:

إلى اللهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً ... وَبِالشَّامِ أُخرى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

أبو طالب

(**قوله: إلى الله أشكواه**) قوله: بالمدينة، إما في موضعِ الحالِ عن قولهِ: حاجة، أو ظرف لقولهِ: أشكو، وكذا قوله: وبالشامِ، وقوله: أخرى، أي: حاجة أخرى، والضمير في يلتقيان للحاجتينِ، وقوله: وكيف يلتقيانِ بدلٌ من الحاجتينِ، فإن الاستفهام للإنكار، أي: لا يلتقيان، والمعنى: إلى الله أشكو شيئين محتاجاً أنا إليهما شيئين لا يلتقيان، فالحاجتان بعد جعلهما بمعنى

الناصبة

والعكس، وإبدال مفردٍ من جملة، وحرف من مثله، أما **الأول**: فجوزه ابن هشام، نحو: زيد متقٍ يخاف الله أو يخاف الله متق، وأما **الثاني**: فجوزه أبو حيان، وجعل منه: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ﴿١﴾ قَيِّمًا﴾ [الكهف: ١-٢] فجعل قيماً بدلاً من جملة، ولم يجعل له عوجاً، وأما **الثالث**: فأثبته سيبويه، وجعل منه: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ﴾ [المؤمنون: ٣٥] فجعل أن الثانية بدلاً من الأولى، لا توكيداً، والظَّاهر ما مرّ في بابِ التوكيد أن هذا من توكيد الضَّمير مع إعادة ما اتصل به.

(**قوله: نحو ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: ١٣٢]... إلخ**) فجملة ﴿أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾﴾ [الشُّعَرَاء: ١٣٣] ... إلخ، بدل من جملة ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: ١٣٢]، ولا يخفى أنها صلة الذي في قوله: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾﴾ [الشُّعَرَاء: ١٣٢] فلا محلّ لها فإطلاق التبعيةِ على ما بعدها مجاز؛ لما مرَّ عن (التَّصريح)، وقال الدماميني والشمني: إطلاقها عليه بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي، ومثل بالآية في (التَّصريح) لبدل البعضِ، وهو الظَّاهر؛ لأنَّ ما يعلمونه أعمُّ من المفصلِ المذكور بعده إلا أن يقال: المرادُ به خصوص المفصلِ، فيكون عاماً مراداً به الخصوص.

(**قوله: والْجُملةُ مِنَ الْمُفرَدِ**) بدل كلّ (كقوله) وهو الفرزدق:

إلى اللهِ أشكُو بالمدينةِ حاجةً ... وبالشَّامِ أخرى كيفَ يَلْتَقِيانِ

أبدل جملة كيف يلتقيان من حاجة وأخرى، وهما مفردان، قاله ابن جني، والزَّمخشري، والناظم، وإنما صحّ ذلك لرجوعِ الجملةِ إلى التقديرِ بمفرد، أي: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما، فتعذر مصدر مضاف إلى فاعله، وهو بدلٌ من هاتين. قال الدَّماميني: ويحتمل أن يكون كيف يلتقيان جملة مستأنفة نبه بها على سببِ الشكوى، وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين. والشام بلاد سميت بشام بن نوح، فإنه بالشين المعجمة بالسريانية، أو لأن أرضها شامات بيضٍ وحمر وسود، وعلى هذا لا يهمز، وقد يذكر كذا في (القاموس) (تصريح).

(**قوله: والْجُملةُ مِنَ الْمُفرَدِ**) أي: بدل كل من كل. قال الدنوشري: ينظر هل يجوز عكسه، أعني: إبدال المفردِ من الجملةِ أوْ لا، واقتصار الشَّارح على بدلِ الكلِّ يفهم أن بقية الأبدالِ ليست

....

أبو طالب

الوصفِ قائمتان مقام أنفسهما، وموصوفهما والجملة بدلٌ من جزء، مؤادهما وهو أنفسهما والأولى: أن يجعل تلك الجملةِ جواباً عن سؤالٍ مقدرٍ، كأنه قيل: هل تجتمع الحاجتانِ، كيف يلتقيان، أي: لا يلتقيان.

الناصية

كذلك، وينظر ذلك ويحرر، ولا نسلم أن الجملة هذه المؤولة بالمفردِ من المذكورين، وإنما الظَّاهر أنَّها بدل اشتمالٍ منهما لا بدل كلٍّ، كما كاد أن يجمع عليه. اهـ.

(وأقول): صرَّح أبو حيان في (البحر) بأن المفرد يبدل من الجملةِ، كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَا ۜ ﴿١﴾ قَيِّمًا﴾ [الكهف: ١-٢] فقيماً بدل من جملة لم يجعل له عوجاً؛ لأنَّها في معنى المفردِ، أي: جعله مستقيماً، وقد ذكر ذلك ابن قاسم العبادي في شرحه على الألفيةِ، لكن لم ينقله عن أبي حيان، لكنه جزم به، وذكر أن النَّاظم سكت عنه، ثم أقول: صرَّح في (الهمع) بأن بدل الجملة من المفردِ بدل اشتمالٍ، وفي (المغني) في بحث كيف أن جملة كيف خلقت بدلٌ من الإبل بدل اشتمالٍ، والمعنى إلى الإبل كيفية خلقها، أو مثله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥] وكل جملة فيها كيف من اسم مفرد (حمصي).

قوله:

إلى اللهِ أشكو بالمَدينةِ حَاجةً ... وبالشَّامِ أخرى كَيْفَ يَلْتَقيَان

قاله الفرزدق فيما زعم بعضهم، من الطَّويل، وإلى تُعلَّق بأشكو، وبالمدينة صفة حاجة، وأخرى أي: وأشكو حاجة أخرى في الشام. و(الشاهد) في كيف يلتقيان فإنه بدل من قوله: حاجة وأخرى؛ كأنه قال: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقاؤهما، يَعني: لي شُغلٌ في (المَدينة) ولي شغلٌ آخر في (الشام)، فكيفَ أستَطيع أنْ أجمع بينهما مع هَذِهِ المسَافةِ الكثيرةِ البْعيدةِ. (**الشَّاهد**): في أنَّ جُملةَ (كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ) صَارتْ بَدلاً عَن (حَاجة، وأخرَى) وهو مُفردٌ؛ لأنَّ (حاجة) مفردٌ، و(أُخرى) مَعطوف، على (حَاجَة)، والْمَعطُوفات، وإنْ كانَت عِشرين فَالْمَجمُوع يكون مُفْرَداً؛ لِعَدَمِ وُجُودِ نِسبةٍ فيهَا.

النِّدَاءُ

هذا باب النداء

أبو طالب

. . . .

الناصية

(قوله: هذا باب النِّداء) في (التَّصريح) بالمدّ وبكسر النُّون، ويجوز ضمّها، وهو الدعاء بأحرف مخصوصةٍ، (وفيه فصول) أربعة (الفصل الأول في) ذكر (الأحرف التي ينبه بها المنادى) إذ دعي (و) في ذكر (أحكامها وهذه الأحرف) وفاقاً وخلافاً (ثمانية الهمزة) وحدها (وأي) بفتحِ الهمزةِ وسكونِ الياءِ حال كونِ الهمزة، وأي (مقصورتين وممدودتين)، فتقولُ أزيد، وأي زيد بقصرِ الهمزةِ فيهما وآزيد بمد الهمزة فيهما (ويا وأيا وهيا ووا) وأما أحكامها (فالهمزةُ المقصورةُ للقريبِ) المسافة، وليس مثلها في ذلك الهمزة الممدودة خلافاً لصاحبِ المقربِ، ولا أي، خلافاً لجماعة من المتأخرين (إلا أن ينزل) القريب (منزلة البعيد) كالسَّاهي (فله بقية الأحرف كما أنها) أي: بقية الأحرفِ (للبعيد) الحقيقي، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وللمنادى النَّاء أو كالناء يا وأي وآ كذا أيا ثم هيا

والهمزة للداني، وذهب المبرد إلى أن أيا وهيا للبعيد، وأي: الهمزة للقريب، ويا لهما، وذهب ابن بَرْهان، إلى أن أيا وهيا للبعيد، والهمزة للقريب، وأي المتوسط، ويا للجميع، وأجمعوا على جواز نداءِ القريب، بما للبعيد توكيداً، وعلى منع العكسِ، قاله الشرّاح (وأعمها يا)؛ لأنَّها أم البابِ (فإنها تدخل في كل نداء) خالص من الندبةِ والاستغاثة أو مصحوب بهما (و) تتعين يا وحدها (في نداء اسم الله تعالى) نحو: يا أَللهُ (و) تتعين أيضاً (في باب الاستغاثة، نحو: يا لله للمسلمين، وتتعين هي أو وا) دون غيرهما (في باب الندبة)، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

و وا لمن ندب. . . . . أو يا. . . . . ووا

أكثر استعمالاً منها في ذلك الباب؛ لأنّها الأصل فيه.

وفي حاشية (الصبان): إن النداء هو لغة: الدعاء، بأي لفظ كان، واصطلاحاً: طلب الإقبال، بحرف نائب مناب أدعو ملفوظ به، أو مقدر، والمرادُ بالإقبالِ ما يشمل الإقبال الحقيقي والمجازي المقصود به الإجابة، كما في نحو: يا ألله، ولا يرد: يا زيد لا تقبل؛ لأنّ يا لطلب الإقبال لسماع النهي، والنهي عن الإقبال بعد التوجه، واعترض نيابة حرف النِّداء عن أدعو بأن أدعو خبر، والنداء إنشاء، وأجيب بأن أدعو نقل إلى الإنشاء، وإنما ينادى المميز، وأما نحو: يا جبال ويا أرض، فقيل: إنه من باب المجاز لتشبيه ما ذكر بالمميز في الانقياد واستعارته في النفس له على طريق

وَلِـلْـمُـنَـادَى الـنَّـاءِ أَوْ كَـالـنَّـاءِ يَـا وَأَيْ وَآ كَـــذَا أَيَـــا ثُـــمَّ هَـــيَـــا

(وَلِلْمُنادى النَّاءِ) أَيِ الْبَعيد (أَوِ) الّذي (كَالنَّاءِ) كَالنَّائِمِ، وَالسَّاهي (يا وَأَيْ) بِفَتْحِ الْهمزةِ وسُكُونِ الياءِ (وَءا) بِأَلِفٍ بَعدَ الْهَمْزَةِ (كَذا أَيا ثُمَّ هَيا ....

أبو طالب

(قوله: كالنائم) لا يخفى ما فيه من الجناسِ الناقصِ مع قوله: كالناء.

الناصية

الاستعارة بالكناية، ويا تخييل ولك أن تقول: من الجائزِ أن الله خلق لما ذكر حال الخطابِ تمييزاً، فلم يقع النداء إلا لمميز، وهمزة النِّداء منقلبة عن واوٍ مثل كساء، كما في الغزي.

وفيه ثلاث لغات: أشهرها كسر النُّون مع المدِّ، ثم مع القصر، ثم ضمّها مع المدِّ. واشتقاقه من ندى الصوت، وهو بعده، يقال: فلان أندى صوتاً من فلان إذا كان أبعد صوتاً منه.

(قوله: وللمنادى. . .إلخ) في (حاشية المغني) للسيوطي ما نصه: حكى أبو حيان أن بعضهم ذهب إلى أن حروف النداءِ أسماء أفعال تتضمن ضمير المنادى، فعلى هذا استكملت الهمزة أقسام الكلمة؛ لأنها تأتي حرفاً للاستفهام، وفعل أمر من (وأى) بمعنى، وعد، ولها في ذلك نظائر. اهـ. أي: كعلى، والمنادى في عبارته بكسر الدال (صبان).

(قوله: الناء) بحذف الياء والاستغناءِ بالكسرةِ، وكذا ما بعده (صبان).

(قوله: أي: البعيد) قال شيخنا: الضَّابط في البعدِ وضده العرف. اهـ. قيل: إنما نودي البعيد بالأدوات الآتية المشتملة على حرف المد؛ لأن البعيد يحتاج في ندائه إلى مد الصّوت ليسمع، وهو ظاهر في غيره، أي: بقصر الهمز. (صبان).

(قوله: أو الّذي كَالنَّاءِ) هذا حل معنى لا حل إعراب؛ حتى يقال: إن الشّارح حمل عبارة المتنِ على ما يمتنع عند البصريين، وهو حذف الموصولِ وبعض الصلة مع أنه لا ضرورة إلى ذلك في عبارةِ المتنِ، لجواز كون الكاف اسمية بمعنى مثل، معطوفة على الناء. (صبان).

(قوله: كَالنَّائِمِ والسَّاهي) أو ارتفاع محل، أو انخفاضه، كنداء العبدِ لربه، وعكسه من حروفِ النداءِ.

(قوله: يَا وَأَيْ. . .إله) نحوَ: (يا زيدُ) (أَيْ زيد) أزَيْد) (أَيَا زَيد) (هيا زيد) فَهذِهِ الخمسة لِنِداءِ الشَّخصِ الْبعيد، أوِ الشَّخْصِ الّذي في حُكم البعيد. كالنَّائم. فإنَّه وإنْ كانَ قَريباً جَسدُه، لكنه في حكمِ الْبَعيدِ مِن جَهةِ أنَّه يَحتاجُ إلى صَوْتٍ عَالٍ حَتَّى يَسْمَع. (شيرازي).

(قوله: ثم هيا) قيل: هي فرع أيا بإبدال الهمزة هاء، وقيل: أصل، فليس هاؤها بدلاً من همزةِ أيا، وكلامه محتمل للقولين، وإن كان إلى الثاني أقرب، ولزيادة أحرفهما عن يا كان فيهما دلالة على زيادةِ بعد مناداهما عن منادى يا. (صبان).

وَالْـهَـمْـزُ لِـلـدَّانِـي ووَا لِـمَـنْ نُـدِبْ   أَوْ يَـا وَغَـيْـرُ وَا لَـدَى الـلَّـبْـسِ اجْـتُـنِـبْ

وَالْهَمْزُ) فَقَط (لِلدَّانِي) أَيِ الْقَرِيب (وَوا) ائْتِ بِها (لِمَنْ نُدِبْ أَوْ يَا وَغَيْرُ وا) وَهو يَا (لَدى اللَّبْسِ) بِغَيْرِ الْمَنْدُوبِ (اجْتُنِب) بِضَمِّ التَّاء.

أبو طالب

(قوله: كذا يا غير السياق) إشارة إلى تفاوت بين الثلاثة الأُوَل وبين الأخيرتين، حيث لا خلاف في كونِ الأخيرتين للبعيدِ، وبخلاف الثلاثة الأول.

(قوله: ائت بها) كان تقديراً لمتعلق، والمتعلق هاهنا بخصوصهِ، وبصيغة الأمرِ للاحترازِ عما يتبادر من العبارةِ من كونه للمندوبِ العاقلِ فقط، ووجه الإشارة أن الأمر بالشيء لا يستلزم النّهي عن غيرِه، فافهمِ.

(قوله: بضم التّاء) وذاك ليصير أنسبَ مع نظيره، أي: قوله: ندب، وإلا فيمكن أن يكون فعل أمرٍ.

الناصية

(قوله: ثمَّ هيَا) وأعمها: يا، أي: باعتبارِ المحالِ، كما يدل عليه بقية كلامه، فإنها تدخل في كلِّ نداء. ولا يُقَدَّرُ عند الحذفِ سواها، وتتعين في الله تعالى، أي: لفظ الله تعالى مدلوله عن كلِّ ما لا يليق، وكما تتعين في لفظِ الجلالة تتعين في المستغاث، وأيها وأيتها؛ لأن الأربعة لم يُسمع نداؤها إلا بيا لا لبعدها حقيقة أو تنزيلاً؛ لأنّه غير لازم. (صبان).

(قوله: وَالْهَمْزُ) المقصور.

(قوله: أي القريب) نحو: أزيد أقبل إذا كان قَريباً مِنكَ.

(قوله: لِمَنْ نُدِبْ) وهو المتفجع عليه، أو المتوجع منه، نحو: وا ولداه، فوا حرف نداء وندبة، وولداه منادى مبني على ضمّ مقدّر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة، والألف للندبة والهاء للسكت، قال الرضي، وقد يستعمل في النداء المحض، وهو قليل. اهـ. وقال في (المغني): أجاز بعضهم استعمال وا في النداءِ الحقيقي.

(قوله: أَوْ يَا) يعني: (يا) أيضاً تأتي لمن ندب، أي: من يرثى عليه لموته، نحو: يا ولداه، يا رأساه، وهو يا)، أخذ هذا الحصر من قوله قبل، ووا لمن ندب أو يا.

(قوله: لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ) أي: لا تستعمل يا في الندبة إلا عند أمنِ اللبسِ بالمنادى (كقوله) وهو جرير يندب عمر بن عبد العزيز:

حُـمِّـلْـتَ أمْـراً عَـظِـيـمـاً فَـاصْـطَـبَـرْتَ لَـهُ   وَقُـمْـتَ فِـيـهِ بِـأَمْـرِ الـلـهِ يَـا عُـمَـرا

ثبوت ألف الندبة دليل على أنه مندوب؛ إذ لو كان منادى لقال: يا عمرُ بالضمّ؛ لأنه منادى مفرد، وهذا مفهومٌ من قولِ الناظم:

وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا جَا مُسْتَغَاثاً قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَا

(وَ) كُلُّ مُنادى (غَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَما جاءَ مُسْتَغاثاً) واسْمُ اللهِ كَما فِي الكافِيَة (قَدْ يُعَرّى) مِن حُرُوفِ النّداءِ، بِأَنْ يُحْذَف ....

أبو طالب

(**قوله: أي: يحذف**) يعني: أن التّعرية لفظية فقط.

الناصية

وغير وا لدي اللُّبْس اجْتُنِبْ ....

وفي (الصبَّان): فصدور ذلك بعد موتِ عمر دليلٌ على أنه مندوب، وليس الدليل الألف؛ لأنها تلحق آخر المستغاث والمتعجب منه، كما يأتي، فإن خيف اللبس تعينت وا، فتقول عند قصد ندبة زيد الميت، وبحضرتك من اسمه زيد: وا زيد بالواو؛ إذ لو أتيت بيا لتبادر إلى فهم السّامع أنك قصدت النداءَ. وفي (الشيرازي): لَوْ مَاتَ أَخٌ لَكَ اسْمُهُ (مُوسَى) فَقلتَ: (يَا مُوسَى) وكَانَ مَن عندَكَ لَا يَعلَمُ أَنَّكَ تَندبُهُ، بَلِ احْتَمَلَ أَنَّكَ تُنَادِيهِ، فَلَا يَجُوزُ (يَا) بَلْ تَقُول: (وا مُوسَى). من حروفِ نداءِ البعيدِ آي بمد الهمزةِ وسكون الياءِ، وقد عدها في (التّسهيل)، فجملة الحروف حينئذٍ ثمانية، ذهب المبرد إلى أن أيا وهيا للبعيد، وأي والهمزة للقريب، ويا لهما. وذهب ابن بَرْهان إلى أن أيا وهيا للبعيد، والهمزة للقريب، وأي للمتوسط، ويا للجميع، وأجمعوا على أن نداءَ القريبِ بما للبعيد يجوز توكيداً، وعلى منع العكس، أي: لعدم تأتي التَّوكيد في صورة العكس، ومحل منعه إذا لم ينزل البعيد منزلة القريب، وإلا جاز نداؤه بما للقريب؛ إذ لا مانع منه حينئذٍ، كما قاله (سم).

(**قوله: غَيْرُ مَنْدُوب**) نحو: يا عمرا المار ذكره.

(**قوله: وَمَا جَاءَ مسْتَغَاثاً**) المستغاث: من نودي للتخلّص من شدّة. نحو: يالله، ومنه المتعجب منه، نحو: يا للماء وللعشب؛ إذا تعجبوا من كثرتهما، و(المنادى البعيد) نحو: يا زيد إذا كان بعيداً منك، وإنما لم يحذف حرف النداءِ في هذه المسائلِ الثلاث؛ (لأنّ المرادَ فيهن إطالة الصوتِ) بحرفِ النداءِ، والحذف ينافيه.

(**قوله: واسْمُ اللهِ**) أي: لفظ الجلالة؛ لأن نداءه على خلافِ الأصلِ لوجود أل فيه، فلو حُذفَ حرفُ النداءِ لم يدل عليه دليل أفاده (سم).

(**قوله: قد يعرى من حروف النّداء**) لفظاً، وإن لزم عليه حذف النائبِ والمنوب عنه، فقد قال الدَّماميني: لا نسلم أن العوضية تنافي الحذف بدليل إقام الصلاة. اهـ. وقال بعضهم: يا للتَّنبيه لا عوض عن الفعلِ، لكن لما وقعت في محلّه أشبهت العوض. اهـ. أما حذف المنادى، وإبقاء حرف النداءِ، فذهب ابن مالك إلى جوازه قبل الأمر، والدُّعاء، واستشهد على ذلك، ووجه الدَّماميني

(فَاعْلَما) نَحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يُوسُف: ٢٩]، ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ﴾ [نُوح: ٢٨] ولا يَجوزُ حَذْفُهُ مِنَ الْمَنْدُوبِ ولا الْمُستَغاثِ؛ لِأَنَّ المطلوبَ فيهما تَطْوِيلُ الصَّوْتِ، ولا الْمُضمَرُ، على أَنَّ نِداءَهُ شاذٌّ، ....

أبو طالب

....

الناصية

جوازه قبل الأمرِ والدَّعاءِ بأنهما مظنة النِّداء ووقوعه معهما كثير، فحسن التَّخفيف معهما بالحذفِ، وذهب أبو حيان إلى منعه، وعلَّله بأن الجمعَ بين حذفِ فعل النداءِ، وحذف المنادى، إجحاف، ولم يرد ذلك سماع عن العربِ، ويا في الشواهد للتَّنبيه، كهي قبل ليت ورب وحبذا على ما صرّح به في (التَّسهيل)، وعلَّله في شرحه بأن مولى يا أحد هذه الثَّلاثة، قد يكون وحده، ولا يكون معه منادى ثابت، ولا محذوف.

(قوله: فَاعْلَمَا) نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يُوسُف: ٢٩] ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ۝٣١﴾ [الرَّحمٰن: ٣١] ﴿أَنْ أَدُّوٓا۟ إِلَىَّ عِبَادَ ٱللَّهِ﴾ [الدّخان: ١٨]» نحو: خيراً من زيدٍ أقبل، ونحو: من لا يزال محسناً أحسن إلي. هذا، وأشرنا بتعدادِ الأمثلة إلى أنه لا فرقَ بين أن يكون المنادى مفرداً، أو مضافاً، أو شبيهاً به ولا فرق في المفردِ بين أن يكون مقصوداً للنداء لذاته كيوسف، أو وصلة لنداءِ غيره كأي، ولا بين أن يكون معرباً قبل النِّداءِ، كيوسف، أو مبنياً قبله كمن، أو معرباً قبله في بعضِ الأحوالِ، ومبنياً في البعضِ الآخرِ كأي. هذا ما ظهر لي، وأما ما ذكره البعض فلا يتم كما يؤخذ مما قررناه، فعلم أن المنادى في المثالِ الأخيرِ، وهو من مفرد؛ لأنه اسم موصول لا شبيهاً بالمضافِ؛ لأنّه لم يعمل فيما بعده، ولم يعطف عليه ما بعد، فهو مبني على ضمٍّ مقدّر، كما قاله (سم). (صبان).

(قوله: يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا.. .إلخ) والتَّقدير: يا يوسف، ويا رب.

(قوله: ولَا يَجوز حذفه.. .إلخ) المَنْدوب نحو: (وَا زيد)، والمستَغَاث نحو: (يَا زَيْداً)، والمضمر نحو: (يَا أنت)، واسْمُ الله تعَالى: (يَا أَللهُ)، فَلَا يحذف حَرف النِّداءِ مِن هَذِهِ الأربعةِ. (شيرازي).

(قوله: تَطْوِيلُ الصَّوْتِ) والحذف ينافيه.

(قوله: وَلا المضمر) المخاطب؛ لأن الحذف معه يفوت الدّلالة على النداءِ، (و) المضمر (نداؤه شاذ) وظاهر ذكر النَّاظم له في عدادِ هذه الكلمات أنه مطردٌ، وقصره ابن عصفورٍ على الشعر، واختار أبو حيان أنّه لا ينادى البتة، فالأقوال حينئذٍ ثلاثة، ومحل الخلافِ ضمير المخاطبِ (ويأتي على صيغتي المنصوبِ والمرفوع)، فالأول (كقول بعضهم: يا إياك قد كفيتك و) الثاني، نحو (قول الآخر) وهو الأحوص:

يَـا أَبْـجَـرَ بْـنَ أَبْـجَـرٍ يَـا أَنْـتَـا أَنْـتَ الـذي طَـلَّـقْـتَ عَـامَ جُـعْـتَـا

ولا الاسْمُ الْكَرِيمُ إذا لَمْ تُعَوَّضْ في آخِرِهِ مِيمٌ مُشَدَّدَة.

أبو طالب

. . . .

الناصية

قد أحسن الله وقد أسأنا، فأبجر بسكون الموحدة وفتح الجيم منادى، وأنت الأول منادى، وكان القياس أن يقول: يا إياك؛ لأنّه مفعولٌ حذف عامله، ولكنه أناب ضمير الرّفع عن ضمير النَّصب، أو لأنه لما اطرد مجيئه بلفظِ المرفوعِ جازه مجيئه بلفظِ ضمير الرَّفع، وأجاب المانعُ عن المثالِ والبيتِ بأن يا فيهما للتنبيه لا للنداء، وإياك في المثال من بابِ الاشتغالِ، وأنت الأول في البيتِ مبتدأ، والثاني كذلك، أو توكيد أو بدل، أو فصل، والموصول خبر، واتفقوا على أن ضميرَ المتكلِّم والغائب لا يجوز نداؤهما، فلا يقال: يا أنا، ولا يا إياي، لا يا هو ولا يا إياه.

وفي (الخضري): ومثله (الصبان) لتفويت الدلالة على النداءِ مع المضمر؛ لكونه شاذاً قليلاً لا يقاس عليه على الصَّحيح؛ بل منعه بعضهم مطلقاً، وأول ما سمع منه كيا إياك، قد كفيتك، وقوله:

يــا أَبْــجَــرَ بْــنَ أَبْــجَــرٍ يــا أَنْــتــا　　　أَنــتَ الــذي طَــلَّــقْــتَ عــامَ جُــعْــتــا

بأن يا فيه للتنبيه، وإياك مفعول محذوف يفسره كفيتك، وأنت مبتدأ مؤكد بأنت الثانية، والذي خبره، ومحل الخلاف جار في مطلقِ الضَّميرِ، وليس كذلك، بل الخلاف في ضميرِ المخاطبِ فقط، وأما ضمير المتكلّم والغائب، فنداؤهما ممنوع اتفاقاً، كما في (التَّصريح) فلا يقال: يا أنا ولا يا هو. ولا يرد أنه سمع: يا هو يا من لا هو إلا هو؛ لأنّ هو في مثله اسم للذاتِ العلية لا ضمير. اهـ. ويمكن دفع الاعتراضِ بأن مصب تصحيح المنع في عبارتِه الإطلاق، أي: والصَّحيح منع نداء المضمر حالة كون المضمر مطلقاً عن التَّقييد بكونه ضميرِ متكلِّم أو غائب، فيكون مقابل الصَّحيح المنع حالة كون الضَّمير مقيداً بذلك، ويمكن أيضاً أن يفرض كلام الشارح كالمصنف في ضمير المخاطب فقط، ويكون معنى قول الشارّح: مطلقاً سواء كان ضمير رفعٍ أو نصب أخذاً مما بعده، أو يكون معناه نثراً أو نظماً أخذاً مما بعده أيضاً، فاعرف ذلك.

(قوله: إذَا لَمْ تُعَوَّضْ في آخِرِهِ ميمٌ مُشَدَّدَة) فإذا عوض نحو اللهمّ حذف حرف النداء؛ لئلا يجتمع العوض والمعوَّض (دشتي).

(قوله: إذَا لَم تعوض. . .إلخ)؛ لأنّ نداء اسم الله تعالى على خلافِ القياسِ، فلو حذف حرف النداءِ لم يدل عليه دليل، والحذف إنما يكون للدليل، وأجازه بعضهم عليه قول أمية بن أبي الصلت الثّقفي:

رضـيـتُ بـكَ الـلـهـمَّ ربّـاً فـلـنْ أرى　　　أديـنُ إلـهـاً غـيـركَ الـلـهُ راضِـيـا

وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ والْمُشَارِ لَهْ   قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ

(وَذاكَ) الْحَذفُ مَجِيئُهُ (فِي اسْمِ الْجِنْسِ) الْمُعَيَّنِ (وَالْمُشارِ لَهُ قَلَّ) ....

أبو طالب

(قوله: مجيئه) المجيء، وما يشتقُّ منه يستعمل في عرفهم فيما أتى عن العربِ، فتقدير ذلك إشارة إلى أن قلته بحسب السَّماع، فلا يجوز القياسِ عليه، كما هو رأي المصنف.

الناصية

أي: يا ألله، وأرى: من الرأي في الأمور، وأدين: مضارع دان بالشيء إذا اتخذه ديناً وديدناً، أي: عادة، والأصل: أن أدين، فحذفت أن فارتفع المضارع بعدها على حدِّ قولهم: تسمع بالمعيدي، والهاء مفعوله، وراضياً منصوب برضيت، إما على الحاليةِ من فاعله، أو على المفعوليةِ المطلقة على حدِّ قَوْلِهم قم قائماً، أي: قياماً، وعلى الوجهينِ فهو مؤكد له، وما بينهما اعتراض، وربّاً مفعول رضيت، والمعنى: رضيت رضا بك رباً يا ألله فلن أرى أن أتخذ إلهاً غيرك يا ألله.

(قوله: وَذَاكَ الْحَذف) أي: التعري من الحروفِ.

(قوله: قَلَّ) لأنَّ حرفَ النداءِ في اسمِ الجنسِ كالعوضِ من أداة التَّعريفِ، فحقه أن لا يحذف كما لا تحذف الأداة، واسم الإشارة في معنى اسم الجنس، فجرى مجراه، قاله الشراح (خلافاً للكوفيين فيما احتجوا) بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البَقَرَة: ٨٥] أي: يا هؤلاء و(بقوله) وهو ذو الرّمة:

إذا هَمَلَتْ عَيني لها قال صَاحِبي   بِمِثْلِك هٰذا لَوْعَةٌ وغَرَامُ

يريد: يا هذا، ولوعة مبتدأ، وتقدم خبره في المجرور قبله. (وقولهم: أطرق كرا) إن النَّعام في القرى. وهو مثل يضرب لمن تكبر، وقد تواضع من هو أشرف منه، أي: طأطئ يا كروان رأسك، واخفض عنقك للصيدِ، فإن أكبر منك وأطول عنقاً، وهي النعام قد صيدت، وحملت من البدو إلى القرى. (وافتدِ مخنوقُ) وهو مثل يضرب لكلِّ مضطر وقع في شدة، وهو يبخل بافتدائه نفسه بماله. (وأَصْبِح لَيْلُ) وهو مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء، وأصله أن امرأة وقع عليها امرؤ القيس، وكانت تكرهه، فقالت له: أصبحت أصبحت يا فتى فلم يلتفت إليها، فرجعت إلى خطابِ الليل، كأنّها تستعطفه، أي: صر صُبْحاً يا ليل، كقوله:

يقولون: نَوِّرْ صُبْحُ واللَّيلُ عَاتِمٌ   ....

والأصل فيها أطرق يا كروان، فرخم على لغةِ من لا ينتظر، فقلبت الواو ألفاً، وافتد يا مخنوقُ، وأَصْبِحْ يا لَيْلُ، ونَوِّرْ يا صُبْحُ، (وذلك عند البصريين ضرورة) في النَّظمِ، (وشذوذ) في النثر. قال المرادي في (شرح النّظم): والإنصاف القياس على اسمِ الجنسِ؛ لكثرته نظماً ونثراً،

نَحو: «ثَوْبِي حَجَرُ»، ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقۡتُلُونَ﴾ [البَقَرَة: ٨٥]، وهل يُقاسَ عَلَيه، أَوْ يُقْتَصَرُ

أبو طالب

(قوله: ثوبي حجر) أي: أعط ثوبي يا حجر، وحجر: اسم رجل، والأنثى من الخيلِ، وما يسمَّى بالفارسيةِ سنك، والمرادُ هنا هو المعنى الأخير، وهذا القول كلام موسى؛ لما روي أن قومه زعموا أنَّ به أدرةَ الخِصْية، وكان يوماً خلع ثوبه ووضعه على حجرٍ ليغتسل، فلما فرغ وذهب إلى جانبِ الحجرِ، ليلبس ثوبه، فبعد الحجر إلى أن مرَّ بقومه، وهم من عقبه، وناداه يا حجر ثوبي، أو ثوبي حجر، وفي هذه القصة روايات أخرى، وإليها أشار الله تعالى، حيث قال: ﴿لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوۡاْ مُوسَىٰ﴾ [الأحزاب: ٦٩] الآية.

الناصية

وقصر اسم الإشارةِ على السماع؛ إذ لم يوجد إلا في الشعر، وأما نحو: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البَقَرَة: ٨٥] فمتأول على أن أنتم مبتدأ، وهؤلاء خبره، أو العكس، وجملة تقتلون حالٌ، واقتصر في النظم على قوله:

وغـيـر مـنـدوبٍ ومُـضْـمَـرٍ ومـا ... جـا مُـسْـتـغـاثـاً قـد يُـعَـرَّى فَـاعْـلَـمـا

وذاكَ فـي اسـمِ الـجـنـسِ والـمـشـارِ لـه ... قَـلَّ ومَـنْ يَـمْـنَـعْـهُ فـانْـصُـرْ عـاذِلَـه

(تصريح). (قوله: والمشار له) اعترض بأن حقّه أن يقول: والمشار به، وأجيب بأن في كلامه حذف مضاف، أي: ولفظ المشار له من حيث إنه مشار له، وهو اسمُ الإشارة، وبأنه معطوفٌ على الجنسِ أي: واسم المشار له، أي: الاسم الدَّال عليه، من حيث إنه مشار إليه. وظاهرُ كلامِه جواز نداءِ اسم الإشارة مطلقاً، وقيده الشَّاطبي بغير المتصل بالخطابِ.

(قوله: ثوبي حجر) قاله ﷺ حكاية عن موسى عليه الصَّلاة والسَّلام، حينَ فرَّ الحجر بثوبه حين وضعه عليه، وذهب ليغتسل، وكان رخاماً، كما في الفارضي (صبان) تَقديرُهُ: ثوبي يا حجر، يقوله من طرح ثوبه على حجر معيّن، لينشف، ثم يأتي، ولا يجده. في (الشيرازي): أن هذا هو من الأحاديثِ المفتعلةِ المَكذوبةِ على الله تَعالَى وعلى رُسُلِهِ، ومُجمله: أنَّ النَّبِيَّ مُوسَى عَلَيه السَّلام تَرَكَ ثَوْبَه عَلَى حَجَرٍ، وَ دَخَلَ المَاء، فَتَحَرَّكَ الْحَجَرُ وأَخَذَ ثَوْبَهُ، وَرَكَضَ مُوسَى عَلَيهِ السَّلام عَارِياً أَمَامَ النَّاسِ خَلفَ الْحجر، وهو ينَادِي (ثَوْبي حَجَر) أي: أعطني ثَوبي يا حَجَر... إلخ، حَاشَا الله أنْ يَفعَلَ ذَلكَ بِنَبِيِّهِ، وحَاشَا النَّبِيَّ أنْ يفعل ذَلك.

(قوله: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقۡتُلُونَ﴾ [البَقَرَة: ٨٥]) التقدير: ثُمَّ أَنْتُم يا هَؤلَاءِ، فحُذِفَ حرفُ النداءِ مِن الْمُشَارِ لَه.

(قوله: وهل يُقاسُ عليه... إلخ) عند الكوفيين مقيس مطرد، ومذهب البصريين المنعُ فيهما، وحمل ما ورد على شذوذٍ أو ضرورةٍ، ولحنوا المتنبي، صرح في (شرح الكافية) بموافقة الكوفيين

وَابْنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِه قَدْ عُهِدا

على السَّماع؟ الْبَصريُّونَ والمصنفُ عَلى الثَّاني، والْكُوفِيُّونَ عَلى الأوَّل (وَ) أَمَّا (مَنْ يَمْنَعُهُ) سَماعاً، وقِياساً (فَانْصُرْ عاذِلَهْ) أيْ: لائِمَهُ عَلى ذلِكَ، لِأَنَّه مُخْطِئٌ فِي مَنْعِهِ.

(وَابْنِ الْمُعَرَّفَ) ....

أبو طالب

....

الناصية

في اسمِ الجنسِ، فقال: وقولهم في هذا أصح، هذا وأطلق هنا اسم الجنس، وقيده في (التسهيل) بالمبني للنداء؛ إذ هو محل الخلافِ، فأما اسم الجنس المفرد غير المعين، كقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي، فنص في (شرح الكافية) على أن الحرف يلزمه. فالحاصلُ: أن الحرف يلزم في سبعةِ مواضعَ: المندوب، والمستغاث، والمتعجب منه، والمنادى البعيد، والمضمر، ولفظ الجلالة، واسم الجنس غير المعين، وفي اسم الإشارة، واسم الجنس المعين، لما عرفت. (أشموني).

(قوله: سَمَاعاً وقِيَاساً) أي: أصلاً ورأساً، والمراد: أنه لا يحكم بالقلة فقط، وأما قول البعض: المراد بمنعه أصلاً منع القياس عليه، وبمنعه رأساً منه وروده، فهو مع ما فيه من التَّحكم مردود بمن سيفيده الشَّارح من اعترافِ المانعين بالورودِ، حيث قال: ومذهب البصريين المنع فيهما، وحمل ما ورد على شذوذٍ أو ضرورة.

(قوله: أي لائمة على ذلك) فقد سمع في كلٍّ منهما ما لا يمكن رد جميعه، فمن ذلك في اسم الجنسِ قولهم: أطرق كرا، وافتد مخنوق، وأصبح ليل، وفي الحديثِ: «ثوبي حجر» وفي اسم الإشارة قوله:

إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَال صَاحِبي بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ

وقوله:

إِنَّ الأُلَى وَصَفُوا قَوْمِي لَهُمْ فَبِهِمْ هَذَا اعْتَصِمْ تَلْقَ مَنْ عَادَاكَ مَخْذُولا

وقوله:

ذا ارْعِوَاءَ فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الر أسِ شَيْباً إِلَى الصِّبَا مِنْ سَبِيلِ

وجعل منه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] هذا، وقد (مرَّ) (أشموني).

(قوله: وابن المعرف. . .إلخ) إنّما بني لوقوعه موقع الكاف الاسمية في نحو: أدعوك المشابهة لفظاً ومعنى، لكاف الخطاب الحرفية ومماثلته لها إفراداً وتعريفاً، وإنما احتيج إلى قولنا: المشابهة

إمَّا بِالْعَلَمِيةِ، أَوْ بِالْقَصْدِ (الْمُنادى الْمُفْرَدا) ....

أبو طالب

....

الناصية

لفظاً، ومعنى لكاف الخطاب الحرفية؛ لأنّ الاسم لا يبنى إلا لمشابهة الحرفِ، ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني، وخرج بقولنا: ومماثلته لها إفراداً وتعريفاً المضاف والشبيه به؛ لأنهما لم يماثلا الكاف الاسمية إفراداً، والنكرة غير المقصودة؛ لأنَّها لم تماثلها تعريفاً.

وجعل السيد علّة البناء المشابهة لكاف ذلك في الخطابِ والإفراد بلا واسطة، ويرد عليه وجود هذه العلة في النَّكرة غير المقصودةِ مع عدمِ بنائها، وبني على حركةٍ للإعلامِ بأن بناءَه غير أصلي، وكانت ضمة؛ لأنَّه لو بُني على الكسرِ، لالتبس بالمنادى المضاف إلى ياء المتكلِّم عند حذفِ يائه اكتفاءً بالكسرة، أو على الفتحِ لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحةِ. قاله الفاكهي. وأورده عليه أن المنادى المضافَ للياءِ يجورُ فيه الضَّم عند حذفِ يائه، فلا يحصل الفرق، وأجيب: بأنه قليلٌ فلا ينظر إليه (صبان). وفي (التصريح): المنادى على أربعةِ أقسامٍ: أحدها: ما يجب فيه أن يبنى على ما يرفع به، من حركة أو حرفٍ (لو كان معرباً) على سبيلِ الفَرضِ (وهو ما اجتمع فيه أمرانِ حدهما التَّعريف سواء كان ذلك التَّعريف سابقاً على النداء، نحو: زيد في قولك: (يا زيد) فزيد معرفة بالعلمية، قبل النِّداء، واستصحب ذلك التَّعريف بعد النّداء، وهو مذهب ابن السراج، وتبعه الناظم، وقيل: سلب تعريف العلمية، وتعرف بالإقبال، وهو مذهب المبرد والفارسي، ورد بنداء اسم الله تعالى، واسم الإشارةِ فإنهما لا يمكن سلب تعريفهما؛ لكونهما لا يقبلان التَّنكير (أو) كان التَّعريف عارضاً في النداءِ بسبب القصدِ والإقبالِ، نحو: يا رجل، تريد به معيناً، وإليه ذهب ابن النّاظم، وقيل: تعريفه بأل محذوفة، ونابت يا عنها (و) الأمر الثاني الإفراد، ونعني به: أن لا يكون مضافاً، ولا شبيهاً به، فيدخل في ذلك المركب المزجي والمثنى والمجموع، على حدِّه، وغيره تذكيراً وتأنيثاً، فالمزجي (نحو: يا معد يكرب) ومعناه فيما قال أحمد بن يحيى: عداه الكَرْبُ، أي: تجاوزه، وحكى ذلك أبو الفتح عن الفارسي، (و) المثنى، نحو (يا زيدان، و) الجمع على حدة وهو جمع المذكر السالم، نحو: (يا زيدون و) تثنية المنكر وجمعه السَّالم، نحو: (يا رجلان ويا مسلمون)، والجمع المكسر في التذكير نحو: يا زيود (و) الجمع السَّالم في التأنيثِ، نحو: (يا هندات) وجمع تكسيره، نحو: يا هنود، .

(**قوله: إمَّا بالْعَلَميةِ أوْ بالْقَصْدِ**) إذا كان المنادى نكرة مقصودة.

(**قوله: المنادى**) ليس بقيد، بل بيان لموضوع المسألة؛ لأنّ الكلام في أحكامِ المنادى، وأخره عن قوله: المعرف ضرورة. اهـ. (غزي).

وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدا   وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدِّدا

لِتَضَمُّنِهِ مَعنى كافِ الْخِطاب (عَلى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدا) كيازَيْدُ، يا زَيْدانِ، يا زَيْدُونَ

(وَانْوِ) أيْ: قَدِّر (انْضِمامَ ما بَنَوْا) أَوْ حَكَوْا كَما فِي الْعُمْدَةِ (قَبْلَ النِّدَا) ....

أبو طالب

(قوله: أو حكوا) لم يجعل المحكي داخلاً في المبني؛ لأن حركته ربما تحصل، أو لا لعامل مبنياً صرفاً.

الناصية

(قوله: لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى كَاف الْخِطَاب) فإن النداء مثل: يا زيد بمعنى: أدعوك، فحرف النداء بمنزلة أدعو، والمنادى بمنزلة كاف الخطاب، وهو حرف فبني لتضمُّنه الحرف؛ ولهذا صَارَ الاسمُ الذي في مَحَلِّ الضَّمير مَبْنِيّاً أيضاً.

(قوله: في رفعه) أي: رفع نظيره على ما قاله الغزي، أو المرادُ: رفعه في غير النداء، أو المراد رفعه على فرضِ إعرابه، وإلى هذا يشير قول الشَّارح على ما يرفع به لو كان معرباً، فاندفع ما يقال: الرفع إعراب، فينافي قوله: وابن.

(قوله: في رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا) أي: إذا اجتمع في المنادى هذان الأمران التَّعريف، والإفراد فإنه يبنى على ما يرفع به لو كان معرباً، وسواء كان ذلك التَّعريف سابقاً على النِّداء، نحو: يا زيد أو عارضاً فيه بسببِ القصدِ والإقبال، وهو النَّكرة المقصودة، نحو: يا رجل أقبل، تريد رجلاً معيناً. والمراد بالمفرد هنا: أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به، كما في بابِ لا، فيدخل في ذلك المركب المزجي والمثنى والمجموع، نحو: يا معد يكرب، ويا زيدان، ويا زيدون، ويا هندات، ويا رجلان، ويا مسلمون، وفي نحو: يا موسى، ويا قاضي ضمة مقدرة. (صبان).

(قوله: كَيَا زَيدُ. . .إلخ) أي: المنادى مبني على حالة في الرَّفع؛ فإن كان مفرداً فعلى الضمِّ، وإن كان تثنية فعلى الألف، والجمع على الواو.

(قوله: أيْ: قدِّر. . . إلخ) فإن قيل: المبنيات إنما يحكم على محلِّها، فلا يقدر فيها، فالجوابُ أن المقدَّر هنا حركة بناءٍ لا حركة إعرابٍ. اهـ. فارسي، أي: وحركة البناء لا تكون محلية؛ لأنَّها ليست من مقتضياتِ العامل، والحركة المحلية من مقتضياته، فانحصرت في حركة الإعرابِ.

(قوله: ما بنوا) أي: أو حكوا، كما سيذكره الشَّارح.

(قوله: قبل النداء) سواء كان علم مذكر أم علم مؤنث، فالأول (كسيبويه) في لغة من بناه (و) الثاني (نحو: حذام في لغة أهل الحجاز) أم غير علم، نحو: هؤلاء في لغة الضمِّ، وهذا وكيف وأنت، فما كان معرباً صحيح الآخر مثنى أو مجموعاً على حدّه أظهرت فيه الضمة، وما كان مثنى أو مجموعاً على حده بنيته على نائب الضمة، وهو الألف في المثنى والواو في الجمع اتفاقاً، وما كان معتلاً كفتى وقاض، أو مبنياً قبل النِّداء (قدرت فيه الضمَّة) ففي نحو: يا سيبويه، ويا هؤلاء،

كَيَا سيبويه (وَلْيُجْرَ مَجْرى ذِي بِناءٍ جُدِّدا) ....

أبو طالب ـــــــــــــــــــــــــــــــ

....

الناصية ـــــــــــــــــــــــــــــــ

ويا هذا، ويا أنت ضمة مقدرة في آخره مجددة للنداء. (ويظهر أثر ذلك) التَّقدير (في تابعه فتقول: يا سيبويه العالمُ برفع العالم) مراعاة لضمةٍ مقدرةٍ في آخره (ونصبه) مراعاة لمحله، فإن محله نصب على المفعولية، (كما نفعل في تابع ما يجدد بناؤه، نحو: يا زيد الفاضلُ) برفع الفاضلِ مراعاة لضمة زيد لفظاً، ونصبه مراعاة لمحله (و) العلم المركب الإسنادي (المحكي) ما كان عليه قبل العلمية (كالمبني) في تقدير الضمِّ في آخره (تقول: يا تأبط شرّاً المقدامُ) بالرَّفع مراعاة لتقدير الضمِّ في آخره (والمقدامَ) بالنصب مراعاة لمحله، ومقتضى التَّشبيه أن المحكي ليس مبنياً، والمنقول أنه مبني، وهذه النعوت مقصودة، فإن سيبويه يناسبه العلم وزيد يناسبه الفضل، وتأبّط شرّاً يناسبه الإقدام، ومعناه: جعل السِّلاح تحت إبطه، واحترز بقوله: المحكي من لغةٍ من أعربه إعراب المتضايقين، فإنه ينصب الأول ويجرّ الثاني بإضافة، ويصير من قسم المضافِ، وفي الرضي في بابِ العلمِ: إذا نقلت الكلمة المبنية، وجعلها علماً لغير ذلك اللفظ، فالواجبُ الإعراب. اهـ. فعلى هذا تقول في كيف، وهؤلاء، وكم، ومنذ أعلاماً: يا كيف، ويا هؤلاء، ويا كم، ويا منذ، بضمة ظاهرة، فهي متجددة للنداء، وإلى هذا القسم أشار النَّاظم بقوله:

وابـنِ الـمـعـرَّف الـمُـنـادى الـمُـفْـردا ....

البيتين. (تصريح). (**قوله: كَيَا سيبويه**) هَذَا مِثالٌ لمَا بني قَبلَ النِّداءِ؛ لأنَّه مُرَكَّب مِن (سيب) وَ(وَيْه) لَيسَ بَيْنَهُمَا نِسبة، والثاني في الأصلِ مَبْني؛ لأنَّه اسم صَوْت، وأمَّا مَا حُكي، فَهيَ الجُملة الَّتي صارتْ عَلَماً لِشَخْصٍ، كـ(تَأبَّطَ شَرّاً) الَّذي هو فِعلٌ وفاعلٌ ومَفعولٌ صارتْ عَلَماً لِشَخْصٍ كَانَ قَدْ أخَذَ تَحْتَ إبْطِهِ حَيَّة، فقيل فيه: (تَأَبَّطَ شَرّاً)، (تأبَّط شراً)، (تَأَبَّطَ شَرّاً) حتَّى صارتْ عَلَماً له. فمِثل هَذِهِ الْجملة التي تَصيرُ عَلَماً، يقال لها: (الْجُملة الْمَحْكِيَّة). (صبان).

(**قوله: وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِناء جُددا**) فتقول: (يا سيبويه العالمُ) برفع العالم مراعاة للضمِّ المقدر ونصبه، أي: مراعاة لمحل المتبوعِ، ولم يجر مراعاة لكسرة البناء؛ لأنَّها لأصالتها بعيدة عن حركة الإعراب؛ بخلاف الضمِّ، فإنه لعروضه بيا أشبهت حركة الإعراب العارضة بالعامل المتأصلة في المتبوعية، وإطلاق الرفع على حركةِ التابع فيه مسامحة؛ لأن التحقيق أنها حركة إتباع، كما تفعل في تابعِ ما يحدد بناؤه، نحو: يا زيد الفاضل، والمحكي كالمبني تقول: يا تأبّط شرّاً المقدام، والمقدام هذا، ومقتضاه أن المحكي ليس بمبنيٍّ، وهو مذهب السيد، ولهذا جعل إعرابه تقديرياً، وهو أوجه مما في (التّصريح): إنّه مبني، ويمكن تفسير البناء في كلامه بما قابل الإعراب، فيشمل الحكاية، فيرجع الخلاف لفظياً، فافهم. ومعنى كونه كالمبني: أنه يبنى على ضم منوي، ويرفع تابعه، وينصب.

وَالْـمُـفْـرَدَ الْـمَـنْـكُـورَ وَالْـمُـضَـافـا   وَشِـبْـهَـهُ انْـصِـبْ عَـادِمـاً خِـلَافَـا

فَلْيَحْكُم عَلَيه بِنَصْبِ مَحَلِّه.

(وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ) الَّذي لَم يُقْصَد (وَالْمُضافا وَشِبْهَهُ ....

أبو طالب

(قوله: وشبهه) المرادُ يشبه المضاف ما كان ما يعده متمماً لما قبله سواء كان معمولاً له، أي: فاعلاً أو مفعولاً أو متعلقاً، أو كانا مركباً كثلاثة ثلاثين.

الناصية

(قوله: وَلْيُجْرَ مَجْرَى ذي بِنَاءٍ جُدِّدا) يعني: أنّ المنادى المعرّف، أو المخصوص إذا كان مبنياً قبل النداء، أو كان محكياً كتأبّط، فكما أنه يقدّر بناؤه على الضمّ لأجل النِّداء، فكذا يعامل معه معاملة المبنيّ المجدّد، أي: المبنيّ للنداء، فيحكم بأنّ محلّه منصوب، فيجوز نصب تابعه لأجل محلّه، كما سيجيء في تابع المنادى. (دشتي).

(قوله: فَلْيُحْكَمْ عَلَيْهِ بِنَصْبِ مَحَلِّه)، فـ(يَا سِيبَوَيْه) و(يَا تأَبّطَ شَرّاً) مَحلّها مَنصوبٌ، وضَمُّهما مُقَدَّرٌ فلو عُطِفَ عَليهما اسمٌ مَعرفة غَير مُضافٍ جَازَ فيه الضَّمُّ لِلْعَطْفِ على الضَّمِّ المُقَدَّر، وجَازَ النَّصبُ لِلْعَطْفِ علَى الْمَحَلِّ، فَيقال ـ مَثَلاً ـ: (يَا سيبَوَيْه وزَيدٌ، وزيداً) و(يَا تَأَبّطَ شَرّاً وعَلِيٌّ، وعَلِيّاً). (شيرازي).

(قوله: وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ... إلخ) ينبغي أن يشمل المثنى والمجموع، كما لو قال الأعمى: يا رجلين خذا بيدي، ولم يقصد اثنين معينين، أو يا مسلمين خذوا بيدي، ولم يقصد جماعة معينة.

(قوله: الذي لَم يُقْصَد) جامداً كانت أو مشتقاً في نثرٍ أو شعرٍ، كقول الواعظ:

يَــا غَــافِــلاً وَالْــمَــوْتُ يَــطْــلُــبُــهُ   ....

وقول الأعمى: يا رَجلاً خذ بيدي. وقوله:

أيَـا رَاكِـبـاً إمَّـا عَـرَضْـتَ فَـبَـلِّـغَـنْ   ....

لأن الواعظ والأعمى والشاعر لم يقصدوا أحداً بعينه، (و) إنما كرر الشَّواهد رداً لما نقل عن المازني أنّه أحال وجود هذا النَّوع مدعياً أن نداء غير المعين لا يمكن، وأن التنوين في ذلك شاذ أو ضرورة، وعرضت، أي: أتيت العروض، وهو مكة والمدينة وما حولهما، ونجران: بلد باليمن.

(قوله: والمضافا) أي: لغير ضمير الخطابِ، أما المضاف إليه فلا ينادى، فلا يقال: يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين؛ لاقتضاء النداء خطاب الغلام، وإضافته إلى ضميرِ الخطاب عدم خطابه؛ لوجوب تغاير المتضايفين، وامتناع اجتماع خطابين لشخصين في جملةٍ واحدة، أفاده الدنوشري نقلاً عن المتوسطِ، وهو أولى مما ذكره البعض (صبان).

(قوله: وَشِبْهَهُ) وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه نحو: يا حسناً وجهه، ويا طالعاً جبلاً، ويا رفيقاً بالعبادِ، ويا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك، ويمتنع في هذا إدخال يا على ثلاثين خلافاً

انْصِبْ عادِماً خِلافا) مُعْتَدّاً به، نَحو: «يَا غافِلاً وَالْمَوْتُ يَطْلُبُهُ» ....

أبو طالب

(قوله: يا غافلاً والموت... إلخ) هذا جزء من بيت هو هكذا:

يـا غـافِـلاً والـمَـوْتُ يـطـلـبُـه والـغـفـلـةُ الـحـجـابُ بـيـن عُـقُـولِ

أي: يا شخصاً غافلاً، والحال أن الموت يطلبه بعد نفسِك من الغفلة التي تحجب بين العقولِ وصاحبها، هكذا وجدت في نسخةٍ غير معتبرةٍ.

الناصية

لبعضهم، وإن ناديت جماعة هذه عدتها، فإن كانت غير معينة نصبتهما أيضاً، وإن كانت معينة ضممت الأول، وعرفت الثاني بأل ونصبته أو رفعته، إلا أن أعدت معه يا فيجب ضمّه وتجريده من أل، ومنع ابن خروف إعادة يا، وتخييره في إلحاق أل مردود.

هذا، وقال في (التَّصريح): إن الشَّبيه بالمضاف، هو ما اتصل به شيء من تمام معناه، إما بعمل أو عطف قبل النداء، والعمل إما في فاعل أو مفعول أو مجرور، **فالأول**: (نحو: يا حسناً وجهه) فوجهه مرفوع على الفاعليةِ بحسن **(و) الثاني**: نحو: (يا طالعاً جبلاً) فجبلاً منصوب على المفعولية بطالعاً، **(و) الثالث**: نحو (يا رفيقاً بالعباد) فبالعباد متعلق برفيقاً (و) المعطوف نحو: (يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك) أي: بالمعطوف والمعطوف عليه معاً، فيجب نصبهما للطُّول بلا خلافٍ، اما نصب ثلاثة؛ فلأنه شبيه بالمضافِ من حيث إن الثاني من تمام الأول؛ لأنّ التَّسمية وقعت بالكلمتينِ مع حرفِ العطفِ، ولما كان حرف العطف يقتضي معطوفاً ومعطوفاً عليه، وهو بمنزلة العامل صار كأنه بعض اسم عمل في آخر، فأشبه ضارباً زيداً، وأما نصب ثلاثين فبالعطف على ثلاثةٍ (ويمتنع إدخال يا على ثلاثين) لأنه الجزء الثاني من العلم، فأشبه شمس من عبد شمسٍ، ولا ندخل عليه (خلافاً لبعضهم) في إجازة، ذلك لتخلف المشبه في بعضِ الأحكام عن المشبه به (وإن ناديت جماعة هذه) العدة (عدّتها) فلا يخلو إما أن تكون معينة أولاً (فإن كانت غير معينة نصبتهما أيضاً) أما الأول؛ فلأنه اسم نكرة غير مقصودة، وأما الثاني فلأنه معطوف على منصوبٍ (وإن كانت معينة ضممت الأول) لأنه نكرة مقصودة معرَّفة بالقصدِ والإقبال. (تصريح).

(قوله: انْصبْ عَادماً خلافاً) أي: يجب نصب المنادى حتماً في ثلاثة أحوالٍ. ذكرت في (المتن).

(قوله: يا غافلاً والموت يطلبه) مثال للنكرةِ غير المقصودةِ؛ إذ لم يقصد غافلاً معيّناً، بل أي غافل كان؛ فإنَّ الواعظَ الّذي يقولُ: (يَا غَافِلاً) لَا يقصُدُ شخصاً معَيَّناً، وإنَّما يَقصُد كلَّ شَخْصٍ غافِلٍ عَنِ الْمَوتِ. هذا، وقال البعض: الواو استئنافية ليصح كونه مثالاً للنكرةِ غير المقصودة؛ إذ لو جعلت حالية لكان من أمثلة الشبيه بالمضاف لا مما نحن بصدده. اهـ. وفيه أن المعنى على الحالية لا على الاستئنافِ، فالأولى عندي أنه من شبيه المضافِ لا من المفردِ، وقال الدنوشري: هو شبيه بالمضاف أيضاً لعمله النَّصبَ في الجملة بعدِه، وهي حال من ضمير غافلاً المستتر فيه.

وَنَحْوَ زَيْدٍ ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ نَحْوِ أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ لَا تَهِنْ

و«يا عَبْدَ اللهِ» و«يا حَسَنَ الْوَجْهِ»، وأَجازَ ثَعلب ضَمَّهُ، و«يا ثَلاثَةَ وَثَلاثِينَ» **(وَنَحْوَ: زَيْدٍ ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ)** كُلِّ عَلَمٍ مَضْمُومٍ إذا وُصِفَ بِابْنٍ أَوِ ابْنَةٍ مُتَّصِلاً مُضافاً إلى عَلَمٍ **(نَحْو: أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ لا تَهِنْ)** وَ«يا هِنْدُ ابْنَةَ عاصِمٍ»، ....

أبو طالب

(قوله: يا عبد الله ويا حسن الوجه) هذان المثالانِ في قوةِ أمثلة ثلاثة؛ إذ تصير مثالاً للمضاف الحقيقي إضافة، والمحكي، واللفظي.

(قوله: من كل علم) بيان لقوله: نحو: زيد.

الناصية

(قوله: و«يَا عَبْدَ اللهِ» و«يَا حَسَنَ الْوَجْهِ» المِثَالانِ لِلْمنَادَى المُضَافِ، فـ(عَبد) أضيفَ إلى (الله) و(حَسَن) أُضيفَ إلى (الوجه) ولكنَّ **الأوَّل**: إضافةٌ حقيقية، **والثاني**: إضافةٌ لَفظيّةٌ، فـ(حَسَن) صِفةٌ مشبهة، و(الوجه) مَعمول له، وإضَافة الصفةِ إلى مَعمُولِهَا تُسَمَّى (إضَافَة لَفظيَّة)؛ لأنَّها لا تُفيد إلَّا تَخفيفَ لَفظِ الصفةِ مِن التَّنوينِ.

(قوله: وأجَازَ ثَعلب ضَمَّهُ) أي: ضمَّ المضاف اللفظي، كحسن الوجه، وما شاكله. وفي (التَّصريح) نقل (عن ثعلب) وهو أحمد بن يحيى (إجازة الضمِّ في غير المحضة) فيجيز: يا حسن الوجه بضمِّ الصفة؛ لأنّ إضافتها في تقدير الانفصال، ولنا أن البناء ناشئ عن مشابهةِ الضَّميرِ وهي مفقودة هنا، وأنه لا سماع يقتضي ذلك، فإن ادعى أن نحو: يا حسن الوجه في قوّة يا حسن فباطل، بل في قوّة يا حسناً الوجه، وهذه الشبهة عرضت لمن قال: إن هذه الإضافة تفيد التخصيصَ نظراً إلى أن حسنَ الوجهِ أخصُّ من حسنِ النوعِ.

(قوله: وَ«يَا ثَلاثَةَ وَثَلاثين» هذا مِثال لِشبْهِ المُضَافِ، فإنّه لو صَارَ (ثلاثة وثَلاثِينَ) عَلَماً لِشَخْصٍ، فَلا يَتمُّ مَعنى (ثَلاثَةَ) إلَّا بِذِكر (وَثَلاثِينَ) كَمَا لا يَتِم مَعنَى (عَبد) إلّا بِذِكرِ (الله) في مِثْلِ (عَبد الله). (شيرازي). **(قوله: ونحو)** مفعول ضمّ، ومفعول افتحن ضمير محذوف يعود على: نحو، وتهن بفتح التاء مضارع، وهن: أي ضعف، وبضمها مضارع أهان والهاء مكسورة فيهما. (صبان).

(قوله: ونَحْوَ زَيْدٍ ضم... إلخ) أي: يجوز الوجهان.

(قوله: من كُلِّ عَلَمٍ مَضْمُومٍ) أي: مضموم لفظاً ليخرج: يا عيسى ابن مريم، فإنه مفتوح لفظاً دائماً (دشتي).

(قوله: نَحوَ أَزَيْد بْنَ سَعِيدٍ لا تَهِنْ) بضمّ زيد على الأصلِ وفتحه إما على الإتباع لفتحة ابن، إذ الحاجز بينهما ساكن، فهو غير حصين، وعليه اقتصر في (التَّسهيل) أو على تركيبِ الصفةِ مع

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

الموصوفِ، وجعلهما شيئاً واحداً كخمسة عشر، وعليه اقتصر الفخر الرازي تبعاً للشيخ عبد القاهر، وإما على إقحامِ الابن، إضافة زيد إلى سعيد؛ لأن ابن الشَّخص يجوز إضافته إليه؛ لأنَّه يلابسه، حكاه في (البسيط) مع الوجهين السابقين فعلى الوجه الأول: فتحة زيد فتحة إتباعٍ، وعلى الثاني: فتحة بناءٍ، وعلى الثالث: فتحة إعرابٍ، وفتحة ابن على الأول: فتحة إعراب، وعلى الثاني: بناء، وعلى الثالث: غيرهما (والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح) لخفته، فإن كان على الإتباع فهو نظير امرئ وابن عم وإن كان على التركيب، فهو نظير لا رجل ظريف فيمن فتحهما، وإن كان على الإقحام، فهو نظير:

يَـــا زَيْـــدُ زَيْـــدَ الـــيَـــعْـــمَـــلاتِ. . . .   .

إذا فتحت الأول على قول سيبويه، وذهب المبرد إلى أن الضمَّ أجود وهو القياس، وزعم ابن كيسان أن الفتحَ أكثر (ومنه قوله) وهو رؤبة عند الجوهري، أو رجل من بني الحرثِ عند العيني، وزعم أنه الصَّواب:

ـــا حَـكَـمَ بْـنَ الـمُـنْـذِرِ بْـنِ الـجَـارُود   سُـرَادِقُ الـمَـجْـدِ عَـلَـيْـكَ مَـمْـدُود

بفتح حكم، وقال المبرد: إنه لو قال: يا حكم بالضمِّ، لكان أولى؛ لأنه الأصل (ويتعيّن الضم) إذا كان لابن غير صفةٍ بأن كان بدلاً، أو بياناً، أو منادى سقط منه حرف النداءِ، أو مفعولاً بفعلٍ محذوفٍ، وتقديره: أعني، ونحوه، ويتعين الضمُّ أيضاً، إذا كان المنادى غير علم أو كان الابن مضافاً لغير علم، كما (في) نحو: (يا رجل ابن عمرو ويا زيد بن أخينا لانتفاء علمية المنادى) وهو رجل (في) الصُّورة (الأولى و) انتفاء (علمية المضاف إليه في) الصُّورةِ الثانية و) يتعين الضمّ أيضاً؛ إذ فصل بين العلمِ والابنِ كما (في نحو: يا زيد الفاضل ابن عمرو، لوجود الفصل) بالفاضل (و) يتعيَّن الضمُّ إذا كان الوصفُ غير ابن، كما (في نحو: يا زيد الفاضل؛ لأنّ الصفة) وهي الفاضل (غير ابن) وإلى ذلك الإشارة بقول النَّاظم:

ونَـــحْـــو زيـــدٍ ضُـــمَّ وافْـــتَـــحَـــن   . . . .

البيتين. (ولم يشترط ذلك الكوفيون) وهو أن يكون الوصفُ ابناً بناء على أن علة الفتحِ التركيب، وقد جاء في بابِ لا، نحو: لا رجل ظريف بفتحهما، فجوزوا ذلك هنا (وأنشدوا) عليه قول جرير في مدح عمر بن عبد العزيز:

فَـمَـا كَـعْـبُ بْـنُ مَـامَـةَ وَابْـنُ سُـعْـدَى   بِـأَجْـوَدَ مِـنْـكَ يَـا عُـمَـرُ الـجَـوَادا

وَيَجُوزُ ....

أبو طالب

....

الناصية

الرواية (بفتح عمر) والجواد، والقوافي منصوبة، وكعب بن مامة هو كعب الإيادي، الذي آثر رفيقه على نفسه بالماء حين هلك عطشاً، وابن سعدى هو أوس بن حارثة بن لأم الطائي الجواد المشهور، وسعدى أمه، ويروى أروى مكان سعدى، قيل: والمراد به عثمان بن عفان رضي الله عنه، حكى الأخفش أن بعض العرب يضم بن إتباعاً لضمِّ المنادى، وهو نظير (الحمد لله) بضم اللام في تبديل حركة بأثقل منها للإتباع، وفي كون ذلك من كلمتين، وفي تبعية الثاني للأول، لكنه مخالف في كونه إتباع معرب لمبني، والحمد لله بالعكس.

(قوله: **نَحْوَ: أَزَيْدُ بْنَ سِعيدٍ لا تهنْ. . .إلخ**) في المِثَالِ الأوّل: (زيد) عَلَم مُنَادَى وصِفَ بـ(ابْن)، ولَيْسَ بَيْنَهُما فاصِلَةٌ، وأُضيفَ (ابْن) إلى (سعيد) الّذي هوَ عَلَم آخَر (وَالمَعنَى): يَا زيد بنُ سَعِيدٍ لا تُهِنْ أَحَداً، وفي الْمِثَالِ الثَّاني: (هِند) عَلَمٌ مُنَادى وُصِفَ بـ (ابْنَة). ولا فَاصِلَة بَينَهُما، وأُضيفَ (ابْنَة) إلى (عَاصِم) الّذي هو عَلَمٌ آخَر. (شيرازي). وفي (التَّصريح): (الوصف بابنة) في جوازِ فتح المنادى معها (كالوصف بابن) في ذلك؛ لأنَّ ابنة هي ابن بزيادة التاء (نحو: يا هند ابنة عمرو) بضمِّ هند وفتحها إتباعاً لابنة؛ لأن الحرف الساكن بينهما حاجز غير حصين، وتاء التأنيث في حكم الانفصال (ولا أثر للوصف ببنت) عند جمهور العرب، فنحو: يا هند بنت عمرو واجب الضمِّ، وممتنع الفتح لتعذر الإتباع؛ لأن بينهما حاجزاً حصيناً، وهو تحرك الباء الموحدة، وجوزه أبو عمرو بن العلاء سماعاً بناء على أن الفتحَ للتركيب، ومثله: يا زيد بُني عمرو بتصغير ابن؛ لتعذر الإتباع، ويجوز للتركيب، وشمل قوله: أن يكون علماً مفرداً، المثنى، والمجموع مسمًّى بهما، ففي النهاية: إذا سميت بمسلمات، وبزيدَيْن وبزيدِيْن حاكياً إعرابه، قلت: فيمن قال يا زيدين عمرو بالفتحِ، ويا مسلمات بن عمرو بالكسر، ويا زيدين بن عمرو، ويا زيدين ابن عمرو، وعلى من ضمّ تقول يا مسلمات بن عمرو، ويا زيديان بن عمرو، ويا زيدون بن عمرو ومن أجرى الإعراب في النون أجرى النون مجرى الدَّال فيفتحها، أو يضمها، انتهى. وهذا مبني على القولِ بالتركيب، وأما على القولِ بالإتباع، فلا إذ لا إتباع في مسلمات إذا كسر التاء، ولا في المثنى والمجموع على حده؛ ولذلك قال في (التَّسهيل): ويجوز فتح ذي الضمّة الظاهرة إتباعاً، فنحو: يا عيسى ابن مريم لا يقدر فيه إلا الضمّ، خلافاً للفراء والزمخشري.

(قوله: **ويَجُوزُ. . . إلخ**) بَلْ يَجِبُ حَذْفُ الأَلِفِ إِذَا صَارَ بَيْنَ اسْمَيْنِ عَلَمَيْنِ. وفي (التَّصريح): إذا وقع الابن بين علمين في غير النداءِ، وكان صفة لما قبله كان الحكم فيه أن يحذف التَّنوين من

وَالضَّمُّ إنْ لَمْ يَلِ الِابْنُ عَلَمَا أَوْ يَلِ الِابْنُ عَلَماً قَدْ حُتِمَا

في هذِهِ الْحالَةِ حَذفُ أَلِف ابْنِ خَطّاً، والضَّمُّ حَتْمٌ إنْ فُصِلَ، نَحو: «يا سَعِيدُ الْمُحْسِنُ ابْنُ خالِدٍ» (وَ) كَذا (الضَّمُّ إنْ لَمْ يَلِ الِابْنُ) بِالرَّفْعِ (عَلَماً أَوْ) لَمْ (يَلِ الابْنَ) بِالنَّصْبِ ....

أبو طالب

....

الناصية

الموصوف لفظاً، والألف من الابن خطّاً، كما في النداءِ، تقول: جاءني زيد بن عمرو بحذف تنوينِ زيد، ويجوز ثبوته في الضَّرورة، كقوله:

جاريةٌ مِنْ قَيْسٍ ابن ثَعْلَبَهْ تَزَوَّجتْ شَيْخاً غليظَ الرَّقَبهْ

وإن كان الابن خبراً انعكس الحكم فينوّن المخبر عنه، وتثبت ألف ابن خطّاً تقول: زيداً بن عمرو بتنوين زيد، وكذا إن لم يقع الابن بين علمين، تقول: جاءني زيد ابن أخينا بتنوين زيد، وإثبات ألف ابن خطاً، فالحكم المذكور متعلق بشرطين: أن يقع الابن بين علمين، وأن يكون الابن صفة للعلم الذي قبله، فمتى زال أحد الشرطين عاد الاسم إلى أصله من التنوين، قاله الفخر الرازي وغيره. قال الدَّنوشري: قيده بعضهم بأن لا يكون أول سطرٍ، وجميع ما قيل في ابن يثنى في ابنة، نداء وغيره، وفيه وقفة.

(**قوله: في هَذِهِ الْحَالَةِ**) أي: في حالة كون ابن صفة للمنادى يجوز حذف ألفه خطاً، كما أنها محذوفة لفظاً.

(**قوله: نَحو: «يَا سَعِيدُ الْمُحْسِنُ ابْنُ خَالِدٍ»** فـ(الْمُحْسنُ) فَصَلَ بَيْنَ (سَعيد) وبَيْنَ صِفَتِهِ (ابْن).

(**قوله: وَكَذا الضَّمُّ. . .إلخ**) أي: كما أنّ ضمّ المنادى حتم فيما إذا فصل بين المنادى وابن، كذا ضمّ المنادى حتمٌ إذا وقع ابن بعد غير العلم بأن يكون المنادى غير علم، نحو: يا غلام ابن أخينا، وكذا يحتم ضمّه إذا لم يقع بعدَ ابن علم بأن أضيف إلى غيرِ العلمِ، نحو: يا زيد ابن أخينا. هذا وفي (الأشموني): الضمُّ مبتدأ خبره قد حُتِما، وإن لم يلِ شرط جوابه محذوف، والتَّقدير: فالضمّ متحتّم، أي: واجب. ويجوز أن يكون قد حتماً جوابه، والشَّرط وجوابه خبر المبتدأ. واستغنى بالضَّميرِ الذي في حتم رابطاً؛ لأنّ جملة الشرط والجواب يستغنى فيهما بضميرٍ واحد؛ لتنزلهما منزلة الجملةِ الواحدةِ، وعلى هذا فلا حذف، ومعنى البيت أن الضمَّ متحتّم، أي: واجب إذا فقد شرط من الشروط المذكورة كما في نحو: يا رجل ابن عمرو، ويا زيد الفاضل ابن عمرو، ويا زيد الفاضل؛ لانتفاء علمية المنادى في الأولى، واتصال الابن به في الثانية والوصف به في الثالثة، ولم يشترط هذا الكوفيون، كقوله:

فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ أَرْوَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَوَادا

وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَاراً نُوِّنا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

(عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا) نَحو: «يا غُلَامُ ابْنُ أَخِينا» و«يا غُلامُ ابْنُ زَيدٍ».

(وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِراراً نُوِّنا ....

أبو طالب ____________

....

الناصية ____________

بفتح عمر، وعلى هذه الثلاثة يصدق صدر البيت. ونحو: يا زيد ابن أخينا؛ لعدم إضافة ابن إلى علم، وهو مرادُ عجز البيتِ.

(**قوله: عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا**) يَعني: ضَمُّ الْمُنَادَى حَتْمٌ ولَازِمٌ إذَا كَانَ قَبْلَ الابْن، أوْ بَعدَهُ اسمٌ غَيرُ عَلَم، وبِأنْ كَانَ مَعرفة باللَّام، أوْ بِغَيْرِهِ.

(**قوله: نحو: «يَا غُلَامُ ابْنُ أخينا»... إلخ**) (**الأوَّل**): قَبْلَ الابنِ وبَعدَهُ لَيسَ عَلَماً، فَقَبْلَه (غُلام) نَكِرَة، وبَعده (أخينا) مَعرفة بِالإضَافةِ لا بِالعَلَمِيَّة، (**الثاني**): قَبْلَ الابنِ عَلَم، ولكِنَّ بَعدَهُ لَيسَ عَلَماً. (**الثالث**): بَعدَ الابْن عَلَم، ولكنَّ قَبْلَه نَكرة. وهذا، وفي (الدّشتي) **المثال الأول**: لما لم يقع ابن بعد علم، ولا وقع بعده علم، فإن غلام وأخينا كليهما غير علمين، **والثاني**: لما وقع بعد علم لكنّ الواقع بعده غير علم، **والثَّالث**: لما كان ابن واقعاً بعد غير علم، وإن كان الواقع بعده علماً.

(**قوله: واضمم أو انصب... إلخ**) يَعني: الْمُنَادَى الْمُفْرد الْمَعرفة الّذي يَسْتَحِقُّ الضَّمَّ إذَا اضْطُرِرْنَ إلى تَنْوِينِهِ لَضَرُورَةِ الشِّعْر، فَيَجُوزُ فيهِ النَّصبُ والرَّفْعُ. وفي (الصبان): في عبارته إشارة إلى بناء المنوّن اضطراراً إذا ضمّ، وإعرابه رجوعاً إلى الأصل في الأسماء إذا نصب. قال (سم): وظاهره جواز الوجهين، ولو فما ضمّه مقدر، ويفرق بين هذا وما تقدم بأن القصد، ثم الإتباع للتخفيفِ ولا تخفيف مع التَّقدير، ولا كذلك هذا. اهـ. وإذا ضممت المنادى المفرد المنوّن ضرورة فلك في نعته الضَّم والنَّصب، وإن نصبته تعين نصب نعته فإن نون مقصور، نحو: يا فتًى للضرورة فإن نُوِيَ الضمُّ جازَ في نعته الوجهان، أو النَّصب تعين نصب نعته، كذا في (شرح التَّسهيل) للمرادي وغيره.

(**قوله: مَا اضطِرَاراً نُوِّنَا... إلخ**) أي: إذا اضطر الشَّاعر إلى تنوينه، سواء كان علماً أو نكرة مقصودة (كقوله) وهو الأحوص:

سَلامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيسَ عَلَيكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ

بتنوين مطر الأول مع بقاء ضمّه على البناء (و) النَّكرة المقصودة، نحو: (**قوله**) وهو جرير:

أَعَبْداً حَلَّ فِي شُعَبَى غَرِيباً أَلُؤْماً لا أبا لَكَ واغْتِرَابا

بتنوين عبداً مع نصبه على الإعرابِ إجراء للنكرة المقصودةِ مجرى النَّكرة غير المقصودةِ، وأجاز فيه سيبويه وجهاً آخر، وهو أن يكون حالاً كأنه قال: أتفخر عبداً، أي: في حال عبوديته، ولا يليق

مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا) نَحو:

سَلامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيهَا [وَلَيسَ عَلَيكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ]

أبو طالب

(قوله: سلامُ اللهِ يا مطر... إلخ) آخره:

.... وليس عليك يا مطرُ السَّلامُ

الناصية

الفخر بالعبيدِ، قاله ابن السيد، واختار (الخليل وسيبويه) والمازني (الضم) مطلقاً؛ لأنّه الأكثر في كلامهم (و) اختار (أبو عمرو) بن العلاء (وعيسى) بن عمر ويونس والجرمي والمبرد (النصب) مطلقاً (ووافق النَّاظم، والأعلم سيبويه في) ضمِّ (العلم) كمطر في البيت الأول (و) وافقا (أبا عمرو وعيسى في) نصب (اسم الجنس) كعبداً في البيت الثاني. قال ابن مالك: إن بقاء الضمِّ راجح في العلمِ لشدة شبهه بالضَّمير مرجوح في اسم الجنسِ، لضعف شبهه بالضَّمير، واختلف في تنوين المضموم، فقيل: تنوين تمكين؛ لأنّ هذا المبني يشبه المعرب، وقيل: تنوين ضرورة، وإليه ذهب ابن الخباز، قال في (المغني): وبقوله: أقول؛ لأن الاسم مبني على الضمّ وخير في النَّظمِ بين الضمِّ والنَّصبِ، فقال:

واضْمُمْ أو انْصِبْ ما اضْطراراً نُوِّنا مِمَّا لَهُ اسْتحقاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

وتظهر فائدتهما في التابع، فتابع المنوّن المضموم يجوز فيه الضمُّ والنَّصب، وتابع المنوّن منصوب يجب نصبه ولم يجز ضمه. (تصريح).

(قوله: مما له استحقاق ضم بيّنا) يحتملُ أن مما حالَ من ما واستحقاق مبتدأ، وله متعلق ببين مضمناً معنى أثبت وبين خبره، والجملة صلة ما ومن الأوجه في هذه العبارة ما ذكره الشَّاطبي: أن له هو الخبر، وجملة بين بمعنى أظهر صفة لضمّ، قال: واحترز به من الضمّ المقدّر، فإنه لا يضطر إلى تنوينه، فإن الحرفَ الذي قدرت فيه الضمّة ساكن، نحو: يا قاضي ويا فتى، فإذا نونَ حذف لالتقائه ساكناً مع التنوينِ، فلم يفد التنوينَ في وزنِ الشعر شيئاً. اهـ. قال شيخنا، وتبعه البعض، وقد يقالُ: فائدته تظهر فيما إذا اضطر إلى التَّحريكِ، عند التقاءِ السَّاكنينِ، فينوّن ثمّ يحرّك، أي: فالأولى أن بين بمعنى ذكرناه سابقاً. هذا وفي (حاشية الدشتي) إذا كان المنادى ممّا يستحقّ البناء؛ لكونه مفرداً معرفة، أو نكرة مخصوصة، لكن ضرورة الشعرِ أوجبت تنوينه، ففي مثل هذه المواردِ يجوز ضمّه ونصبه، فمطر في قول الشاعرِ علم لشخص، ولولا ضرورة الشعر لبني على الضمّ، لكن الضرورة اقتضت تنوينه، فيجوز فيه الأمران.

(قوله: سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا... إلخ) قاله محمد بن عبد الله الأحوص، وهو الذي في مؤخرة عينيه ضيق في حقّ رجل يسمى مطراً، كان من أقبحِ الرِّجالِ، وكانت له زوجة تسمى سلمى، كانت من أجملِ النِّساء، وكان يحبها، وهي تكرهه، وتريد فراقه، وهو لا يرضى بذلك وكان الشاعر يحبها أيضاً، ويكره مطراً زوجها ككراهتها له، فلذلك سلّم عليها، ولم يسلم عليه. (قوله): سلام، وهو

[ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ] يَا عَدِيّاً لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي

أبو طالب

قاله الأحوص في وصفِ رجلٍ مسمّى بمطرٍ، كان دميماً، أقبح النّاس في عصرهِ، وله امرأة سميت سلمى، وكانت من أجملِ النِّساء وأحسنهن، وكانت تريد فراقه، وهو لا يرضى بذلك، وضمير (عليها) لسلمى، والباقي واضح.

(**قوله: يا عدياً لقد وقتك الأواقي**) قبله:

الناصية

التحية مبتدأ، أو لفظ الجلالة مضاف إليه، ويا مطر: يا حرف نداء، ومطر بالتّنوين للشعر منادى مبني على الضمِّ في محلِّ نصب، وعليها، أي: سلمى جار ومجرور متعلّق بمحذوف تقديره كائن خبر لمبتدأ، وليس الواو للعطفِ، وليس فعل ماض. ناقص ترفع الاسمَ وتنصب الخبر، وعليك متعلق بمحذوف، أي: كائناً خبرها مقدم، ويا مطر بلا تنوين قد سبق إعرابه، والسّلام اسمها مؤخر، ومعنى البيت ظاهرٌ. (**الشّاهد**) في قوله: يا مطر الأول، حيث نوّنه مع بقائه على البناءِ على الضمِّ مع أنّه مفرد معرفة لا ينوّن عند ذلك للشعر. وأما الثاني: فقد جاء على الأصل. هذا، وذكر مستوفًى في شواهدِ الكلامِ على التّنوينِ في بحثِ النّكرةِ والمعرفةِ. وفي (حاشية المغني): للأحوص، والحوص: ضيق مؤخر العين، والأحوص هذا مدني شاعر مجيد في الدولة الأموية، وهذا البيتُ من جملةِ أبياتٍ قالها في أختِ زوجتهِ، وكانت جميلة، ومطر وحشاً. منها:

كَأَنَّ المَالِكَيْنَ نِكَاحَ سَلْمَى غَدَاةَ نِكَاحِهَا مَطَراً نِيَامُ
فَإِنْ يَكُنِ النِّكَاحُ أَحَلَّ شَيءٍ فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَراً حَرامُ
فَلا غَفَرَ الإِلهُ لِمُنْكِحِيهَا ذُنُوبَهُم ولَو صَلُّوا وصَامُوا
فَلَوْ لَمْ يُنْكِحُوا إِلا كَفِيئاً لَكَانَ كَفِيئَهَا المَلِكُ الهُمَامُ
فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وإِلا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ

وسلامُ الله مبتدأ، وقوله يا مطر منادى مبني على الضمِّ في محل نصب، ونوّن للضرورة، وعليها جار ومجرور خبر، والضَّمير المجرور عائد على سلمى زوجة مطر، وعليك خبر ليس مقدَّم، والسلام اسمها مؤخر، وهو اسم من سلّم عليه تسليماً: حيّاه.

(والمعنَى) ظاهر (**والشّاهد**) في قوله: يا مطر الأول، حيث نوّنه للضرورة مع بقائه على البناءِ على الضمِّ.

(**قوله: يَا عَدِياً لقدْ وَقَتكَ الأَوَاقي**) صدره: (ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ)، هو من الخفيفِ، وعروضه مخبونة كأغلب حشوه، وضربه صحيح، وقائله مهلهل بن ربيعة بن الحرث بن تغلب بن

والأَوَّلُ أَوْلَى ....

أبو طالب

ضـــربـــت صَـــدْرَهـــا إلـــيَّ وقـــالـــتْ ....

ضربت بصيغةِ الغائبة، وإلي بمعنى اللام، أي: ضربت صدرها بيدها متعجبة من نجاتي إلى هذا الزَّمان مع ما لقيتُ من الحروبِ والأسر، والخروج عن الأهلِ، وضرب الصَّدر باليدِ من عادةِ النِّسوان في حالة التَّعجبِ، والأواقي أصله، وواقي: جمع واقية، أي: الحافظة، وموصوفة الأمور، أو نحو ذلك.

الناصية

وائل، أخو كليب الذي قتله جساس بن مرّة في ناقة خالته البسوس، وترتب على ذلك حرب بني بكرٍ ووائل المشهورة، ومهلهل هذا هو خال امرئ القيس بن حجر الكندي، واسمه امرؤ القيس، وقيل: عدي، وهو الذي نطق به البيت، وإنما لقب بالمهلهل؛ لأنَّه أوّل من هلهل في الشعر وأطاله، هكذا في (حاشية المغني)، وربما خالف ما في (أدب الكاتب) في مبحث المسمين بالصِّفات وغيرها، ونصه: مهلهل، من: هلهلت الشيء؛ إذا رققته، ويقال: إنما سمي مهلهلاً؛ لأنَّه أوّل من أرقَّ الشعر، يقال: ثوب هلهال، إذا كان رقيقاً سخيفاً، أو خلقاً بالياً. اهـ. وإلى في قوله: إلي بمعنى من متعلِّقه بمحذوف حالٍ من فاعلِ ضربت المستتر، والكلام على حذفِ مضافٍ، والتقدير: ضربت صدرها متعجبة من نجاتي، ويحتمل أن تكون متعلّقة بضربت لتضمنه معنى تعجبت، أفاده الخضري، ولا مانع من جعلها بمعنى لام التَّعليل على الاحتمالين، أي: تعلقها بحال محذوفة، أو بضربت المضمن معنى تعجبت، كما درجنا عليه في النسخة المطبوعةِ، وقوله: يا عدياً منادى منصوب بالفتحةِ الظاهرةِ، وأصل وقتك: وقيتك تحركت الياء، وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً، ثم حذفت لالتقاء السَّاكنين، وهو مشتقٌّ من الوقايةِ، وهي الحفظ، والأواقي أصله: وواقي بواوين، جمع واقية، أي: حافظة، أبدلت الواو الأولى همزة، فصار أواقي. (والمعنى): إن هذه المرأة ضربت صدرها لأجلي متعجبة من أمري، على عادة النِّساء من ضربِ صدورهن عند التّعجب حيث نجوت من الأعداء مع ما لاقيت من شدائد الحرب، ومفارقة الأهل، وقالت لي: يا عدياً، والله لقد حفظتك الحوافظ.

(والشَّاهد) في قوله: يا عدياً، حيث اضطر الشَّاعر إلى تنوينه، فنوّنه، ونصبه، وهو مفرد معرفة.

(قوله: **والأَوَّلُ أَوْلَى**) يَعني: الرَّفع أوْلَى؛ لأنَّه مِن جنسِ الضمَّة. وفي (الدشتي) أي: الضمّ مع التنوين، فالأولى في (مطر) ضمّه، وفي (عديّ) نصبه. وفي (الصبان): اختار الخليل وسيبويه بالضمّ. وأبو عمرو وعيسى ويونس والجرمي والمبرد النَّصب. ووافق النَّاظم والأعلم والأولين في العلم، والآخرين في اسم الجنس، ووجهه أن اسم الجنسِ أصل بالنَّظرِ إلى العلمِ، والإعراب أصلٌ بالنَّظرِ إلى البناءِ، فلما اضطر الشاعر أعطى الأصل للأصلِ، والفرع للفرع. اهـ. حفيد. قال السيوطي: والمختار عندي عكسه، وهو اختيار النَّصب في العلم؛ لعدم الإلباس فيه، والضمّ في

وَبِاضْطِرارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَلْ   إِلَّا مَعَ اللهِ وَمَحْكِيِّ الْجُمَلْ

إنْ كانَ عَلَماً - قالَهُ في «الكافِيَةِ». (وَبِاضْطِرارٍ خُصَّ جَمْعُ يا وَأَلْ) نَحو:

فَيا الْغُلامانِ اللَّذانِ فَرَّا   [إيّاكُمَا أَنْ تَكْسِبانَا شَرّا]

أبو طالب

(قوله: فيا الغلامان. . .إلخ). إيّاكما منصوبٌ على التحذيرِ، والباقي واضح.

الناصية

النّكرة المقصودة؛ لئلّا تلتبس بالنّكرة غير المقصودةِ؛ إذ لا فارق مع التّنوين للضّرورة إلا الحركة؛ لاستوائهما في التّنوين، ولم أقف على هذا الرأي لأحد. اهـ. وفيه أن تعليله اختيار نصب العلم لا يتجه؛ لأنّه كما لا إلباس في نصبه لا إلباس في ضمّه، فلا يتم التّعليل إلا بضميمة كون الرجوع عند الضّرورة إلى الأصلِ في الأسماء، وهو الإعراب أولى. فتدبر.

(قوله: **إنْ كَانَ عَلَماً**) أمَّا لَوْ كانَ تَعريفه بغيرِ العَلَميةِ، بِأنْ كَانَ بِالْقَصْدِ مِثلَ نِدَائكَ رَجلاً مُعَيَّناً لا تعرف اسْمَه، حيث تقول له: (يَا رَجُل) بِالضَّمِّ، فلا أَوْلَوِيَّةَ لِلرَّفْع. (شيرازي).

(قوله: **وَبِاضْطِرار. . .إلخ**) أي: في ضرورةِ الشعر، وإليها أشار النَّاظم بقوله:

وبـاضـطـرارٍ خُـصَّ جَـمْـع يـا وأل   . . . .

كقوله:

عَبَّاسُ يا المَلِكُ المُتَوَّجُ والذي   عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ العُلا عَدْنَانُ

فجمع بين يا وأل في الشّعر ضرورة، (ولا يجوز ذلك في النثر خلافاً للبغداديين) والكوفيين في إجازتهم ذلك، محتجين بالقياس، والسماع، أما القياس فقد جاز: يا ألله بالإجماع، فيجوز: يا الرجل قياساً عليه بجامع أن كلاً منهما فيه أل، وليست من أصل الكلمةِ، وأما السماع، فقد أنشدوا:

فـيـا الـغـلامـانِ الـلـذانِ فـرَّا   إِيَّـاكـمـا أنَ تَـكْـسَـبَـانَـا شَـرّا

وهذا لا ضرورة فيه، لتمكن قائله من أن يقول: فيا غلامان اللذان فرّا، وأجاب المانعون عن القياسِ بالفرقِ بكثرة الاستعمالِ، وعن السماع بالشذوذ. (تصريح).

(قوله: **جمع يا**) أي: مثلاً لظهور أن سائر حروف النداءِ كذلك (سم) (**قوله**:

فـيـا الـغـلامـان الـلَّـذان فـرّا   إِيَّـاكـمـا أن تـعـقـبـانـا شَـرّا

هو من السّريع، وفيه الخبن والكسف بالمهملةِ (قوله): فيا الغلامان الفاء بحسبِ ما قبلها، ويا حرف نداء، والغلامان منادى مبني على الألفِ نيابة عن الضمِّ في محل نصبٍ، والنون عوض عن

وَلا يَجُوزُ فِي السَّعَةِ ـ خِلافاً لِلْبَغدادِيِّينَ ـ كَراهَةَ الْجَمعِ بَينَ أَداتَي التَّعْرِيفِ وَمَحَلّ جَوازِ ما

أبو طالب

. . . .

الناصية

التنوين في الاسمِ المفرد، وهما تثنية غلام، وهو الولد الصغير، ويطلق على الرجل مجازاً باعتبار ما كان، ويجمع جمع كثرة على غلمان، وقلة على غلمة، واللذان اسم موصول صفة لقوله: الغلامان وصفة المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمّة؛ لأنّه مثنى وضعاً، وهو تثنية لذي لا الذي؛ لأنّ أل فيها كلمة أخرى، وقيل: إنه مبني على الألف في محل رفع؛ لأنَّ مفرده مبني، فيكون المثنى كالمفرد؛ لأنَّه فرع عنه، والنون عوضٌ عن التنوينِ المقدرِ في الاسمِ المفردِ، وفرّا أي: هربا فعل ماض والألف فاعله، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد إليه الألف في فرّا، وإياكما إيا ضمير منفصل منصوب محلاً على التحذير بفعل محذوف وجوباً، والكاف حرف خطاب والميم حرف عماد والألف حرف دال على التّثنية، والتّقدير: إياكما أحذر. وأن حرف مصدري ونصب واستقبال وتعقبانا، أي: تكسبانا، وهي رواية الشواهد، وغيرها فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون نيابة عن الفتحة، والألف فاعله، ونا مفعوله الأوّل، وشراً بالشين المعجمة، أي: فساداً مفعوله الثاني وجمعه شرور، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن محذوفة، والجار والمجرور ومتعلّق باحذر المحذوف، أي: أحذركما من إعقابكما لنا شراً، وروي أن تكتمانا سرّاً بالسينِ المهملةِ. (يعني): فيا أيها الغلامان اللذان هربا أحذركما من أن تكسبانا بهربكما فساداً وظلماً. **(والشّاهد)** في قوله: فيا الغلامان حيث جمع فيه بين حرفِ النداءِ وأل في غير اسم الله تعالى، وما سمي به من الجمل، مع أنه لا يجوز الجمع بينهما؛ لأنَّ يا للتّعريف، وأل للتّعريف، ولا يجمع بين معرفين للشعر، وأما مع اسم الله كيا ألله، وما سمي به من الجمل، نحو: يا الرجل منطلق أقبل فيمن اسمه الرجل منطلق، فيجوز.

(قوله: وَلَا يَجُوزُ فِي السَّعَةِ) أي: الاختيار؛ لأنّ النداء معرف، وأل معرفة، ولا يجمع بين أداتي تعريف. اهـ. (تصريح) وفي الحفيد: أن النحويين مختلفون في نداءِ العلمِ؛ الذي فيه أل كالحارث، وأن ابن هشام اختار المنع، ثم بحث أنه لا مانع من ندائه؛ لأنهم إنما منعوا نداء ما فيه أل لئلا يجتمع معرفان، وذلك غير لازم هنا؛ لأنّ أل هنا غير معرفة إلا أن يكون المنع، لأجل الصورة اللفظية إلا أنه ينتقض بنحو: يا المنطلق زيد. اهـ. قال (سم): ويؤيد الجواز ما يأتي عن المبردِ فيما سمي به من موصولٍ مبدوء بأل، نحو: الذي والتي إلا أن يفرق بتأتي إسقاط أل في العلم؛ لكونها زائدة عليه بخلاف، نحو: الذي والتي مسمى بهما، وفيه تأمل. ا.هـ. (صبان).

(قوله: كَرَاهَةَ الْجَمعِ بَيْنَ أدَاتَي التَّعْرِيف) أي: عدم جواز الجمع بين (يا) و(أل) لأجل كراهة الجمع بين أداتيِ التّعريف؛ لأن حرف النداء أيضاً أداة التّعريف.

فيهِ أَلْ إذا كانَتْ لِغَيْرِ الْعَهْدِ، فَإِنْ كانَتْ لَهُ لَمْ يُنادِ أَصْلاً، قالَه ابْنُ النَّحّاس في تَعليقِهِ (إلَّا مَعَ اللهِ) فَيجُوزُ في السَّعَةِ أَيْضاً لِكَثْرَةِ الاسْتِعمالِ، ويَجُوزُ حينئذٍ قَطْعُ أَلِفِهِ وَحَذْفُهَا، (وَ) إِلَّا مَعَ (مَحْكِيِّ الْجُمَلِ) ....

أبو طالب

(قوله: إذا كان لغير العهد) لأن ما بعد لام العهدِ يجب أن يكونَ أمراً غير المخاطبِ معهوداً له، والمنادى يجب أن يكون مخاطباً.

(قوله: ويجوز قطع ألفه) أي: ذكرها فإن الألفَ فاعل القطع، والمعنى: قطع ألفه ما بعدها عما قبلها.

(قوله: إلا مع محكي الجمل) تقديرُ كلمة إلا للاحترازِ عن كونِ قوله: ومحكي الجمل عطفاً على قوله باضطرارٍ.

الناصية

(قوله: إِذَا كَانَتْ لِغَيْرِ الْعَهْدِ)؛ لأنّ نداءه يفيده التّعريف، وأل تفيد التّعريف، ولا يجمع بين معرفين، فلا يقال: يا الرجل عند البصريين. (قوله: لَمْ يُنَادِ أَصْلاً) حتّى في الضَّرورةِ.

(قوله: إِلَّا مَعَ اللهِ) أي: إلا مع اسم الله تعالى أجمعوا على ذلك تقول: يا ألله بإثبات الألفين) ألف يا وألف الله (ويا لله بحذفهما) معاً. (وبالله بحذف الثانية فقط) وإبقاء الأولى، وعلل سيبويه جواز نداءِ الجلالة بأن أل لا تفارقها، وهي عوض عن همزةِ إله، فصارت بذلك كأنها من نفسِ الكلمةِ. انتهى. وهذا التّعليل يناسب إثبات ألف الجلالةِ في النداء، كما أن الفعل المبدوء بهمزة الوصل إذا سمي به قطعت همزته، تقول: جاءني أنصر، وإضرب بضمّ الهمزة في الأول، وكسرها في الثاني، ووجه حذفها في الوصل النّظر إلى أصلها، ووجه حذف ألف (يا) أن إثباتها يؤدّي إلى التقاءِ الساكنينِ على غيرِ حدِّه؛ لكونهما من كلمتين، ووجه إثباتها مع حذف الثانية إجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمةٍ واحدةٍ. (تصريح).

(قوله: فَيَجُوزُ في السَّعَةِ أَيْضاً) أي: فيجوز إجماعاً للزوم أل له حتى صارت كالجزءِ منه.

(قوله: ويَجُوزُ حينئذٍ قَطْعُ أَلِفِهِ وحَذْفُهَا) أي: إذا دخل (يا) على الله يجوز أن يجعل ألف الله همزة قطع فيذكر، أو همزة وصل فيحذف، وفي (الشيرازي) الْقَطْعُ: ذِكْرُ الألِفِ، والْحَذْفُ: حَذْفُ الأَلِفِ كما تُحذف الألف في القرَاءة لَو قيل: (يَا الرّجل)، فتقول: يا ألله بإثبات الألفين، ويا الله بحذفهما، ويا لله بحذف الثانيةِ فقط.

(قوله: وَإلا مَعَ مَحْكيّ الْجُمَلِ) يعني: إذَا وقع (يا) مع جملة محكيّةٍ بأن كانت الجملة عَلَماً لشخصٍ أيضاً يجمع (يا) مع أل. نحو: يا المنطلق زيد فيمن سمي بذلك، نصّ على ذلك سيبويه، وقال: لأنه بمنزلة تأبّط شرّاً؛ لأنّه لا يتغير عن حاله؛ إذ قد عمل بعضه في بعضٍ. اهـ. ومقتضى ما قدمنا في أُنصر قطع الهمزةِ، وإلى هاتين الصُّورتين إشارة النّاظم بقوله:

نَحو: «يا الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ» ....

أبو طالب

....

الناصية

إلا مَـعَ اللهِ ومـحـكـي الـجـمـل ....

وزاد عليه المبرد ما سمّي به من موصولٍ مبدوءٍ بأل نحو: الذي والتي، وصوبه النَّاظم. وزاد في (التَّسهيل) اسم الجنسِ المشبه به نحو: يا الأسد شدة أقبل، وهو مذهب ابن سعدان. قال في (شرح التَّسهيل) وهو قياس صحيح؛ لأنّ تقديره: يا مثل الأسدِ أقبل، ومذهب الجمهور المنع.

هذا، وفي (التصريح) معلقاً على قوله: (وصوبه النَّاظم) في (شرح التَّسهيل) ومع تصويبِهِ له لم يستثنه في بقية كتبه.

فإن قلت: لم قال سيبويه فيمن سمي بالذي قام أنه لا ينادى مع أنه أيضاً محكي؛ لأنه قد عمل بعضه في بعضٍ كما في الجملةِ، قلت: الفرق بينهما أن الذي قام محكي بحالته؛ التي ثبتت له قبل التَّسمية، وهو قبلها لا ينادى لوجود أل، وذلك لمانع باق، ونحو: المنطلق زيد ليس المانع من ندائه قبل التَّسمية وجود أل، بل كونه جملة، وذلك المانع قد زال بالتَّسمية. فإن قلت: المانع شيئان: الجملة وأل، فإذا زال أحدهما بقي الآخر. قلت: لو صح هذا امتنع نداؤه وأنت تسلم الجواز، وإذا ثبت الجواز نوجه أن المنادى هو المجموع، وأل ليست داخلة على المجموعِ، بل على جزء الاسم، فأشبه ما لو سميت بقولك: عبدنا المنطلق، وأما الذي وصلته، فإنما يحكي حكاية المفرداتِ لا حكاية الجملِ، فالمنادى إنما هو الذي دون صلته، والإعراب يقدر في آخرِ الذي؛ ولهذا إذا سميت بأيهم ضربته، وأي موصولة لم تحك إعراب الرفع في أي: بل تعربها بحسب العواملِ، فتقول: رأيت أيهم ضربته، ومررت بأيهم ضربته، كما أنك إذا سميت باسم مفرد عامل فيما بعده حكيت الاسم المفرد العامل، فيما بعده فتقول: رأيت ضارباً زيداً، ومررت بضاربٍ زيداً، ولما كانت الصلة لا دخل لها في ذلك مثل الموضح بالموصول مجرداً عن الصلة، وليس محل النزاع، وكأنه أشار بذلك إلى الفرق. (تصريح).

(**قوله: نحو**: «الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ») إذا كان جملة (الرجل منطلق) علَماً لشخصٍ. في (الشيرازي) فـ(الرَّجُلُ مُنطلِقٌ) جُملةٌ مُركّبةٌ مِنَ الْمُبتَدأ والْخَبرِ، حُكِيَتْ وصَارَتْ عَلَماً لِشَخْصٍ، فإنَّ فيها يَجُوزُ الجَمعُ بَيْنَ (يَا) و(أل)، ونحو: هذا يا ألمنطلق زيد بقطع الهمزة؛ لأنَّ المبدوء بهمزة الوصل فعلاً، أو غيره إذا سمي به يجب قطع همزته، كما أفاده في (التَّصريح) قال البعض: وانظر ما الفرق بين هذا، وبين يا الله حيث جوّز فيه الشَّارح الأوجه الثلاثة. اهـ.

وأنت خبير بأن لاسم الجلالة خواصَّ لا يشاركه فيها غيره، فلا يبعد أن يكون منها جواز الأوجهِ الثلاثةِ.

وَالأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيضِ وَشَذَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ

(وَالأَكْثَرُ) في اسْمِ اللهِ تَعالى إذا نُودِيَ أَنْ يُقال: (اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيضِ) عَن حَرفِ النِّداءِ ميماً مُشَدَّدَةً فِي آخِرِهِ، ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: وَالأَكْثَرُ في اسْمِ اللهِ تَعَالى. . . إلخ**)، أي: الأكثر أن يحذف حرف النداء، وهو يا خاصة (وتعوّض عنه الميم المشدّدة فتقول: اللهم) بحذفِ حرفِ النداءِ وزيادة الميمِ في آخرهِ، ولم تزد مكان المعوض منه؛ لئلّا يجتمع زيادتا الميم، وأل في الأول، وخصّت الميم بذلك؛ لأن الميم عهدت زيادتها آخراً كميم زرقم، قاله السيرافي، وما ذكره به من أن الميم عوض عن يا، هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن الميم بعض أُمَّنا بخيرٍ، فيجيزون يا اللهم في السعة، ويبطل ذلك أنه حذف على غيرِ قياس، وقد التزم، وأنه لا يمتنع اللهم أمّنا بخير، والأصل عدم التكرارِ (وقد يجمع بينهما) أي: بين يا والميم المشدّدة (في الضَّرورة النادرة كقوله): وهو أبو خراش الهذلي:

إنـــي إذَا مـــا حَـــدَثٌ أَلـــمَّـــا (أقـولُ يـا الـلـهـمَّ يـا الـلـهـمـا)

وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

والأكـثـرُ الـلـهـمَّ بـالـتَّـعْـويـضِ وشَـذَّ يـا الـلـهـمَّ فـي قَـرِيْـضِ

وقد يخرج اللهم عن النداء، فيستعمل على وجهينِ آخرين، **أحدهما**: أن يذكرها المجيب تمكيناً للجوابِ في نفس السَّامع، يقول لك: أزيد قائم، فتقول: أنت اللهم نعم، أو اللهم لا، **الثاني**: أن تستعمل دليلاً على الندرةِ، وقلّة وقوع المذكورِ كقولك: مما لا أزورك اللهم إلا أن تدعوني، ألا ترى أن وقوع الزيارةِ مقرونة بتقدم الدعاء قليل، قاله في النهاية.

(**قوله: أن يقال: اللهم بالتعويض**) فهو منادى مبني على ضمّ ظاهر على الهاء في محل نصب حذف منه حرفُ النداءِ، وعوض عنه الميمُ، قال شيخنا: ويحتمل أن يكون مبنياً على ضمٍّ مقدّر على الميمِ لصيرورتها كالجزء منه. اهـ. أي: فيكون جعل حركةِ البناءِ على الميمِ كجعل حركةِ الإعرابِ على الهاءِ في نحو: عدة و زنة بجامعِ العوضية، والمتجه الأول والفرق أن التَّعويض في نحوِ عدة وزنة عن جزءِ الكلمةِ، فلصيرورة الهاء جزءاً وجه قوي، وفي اللهم عن كلمة مستقلةٍ، فليس لصيرورةِ الميم جزءاً، أو كالجزء وجه قوي. (صبان).

(**قوله: ميماً مشددة. . . إلخ**)، وإنما أخرت تبركاً بالبداءة باسم الله تعالى. اهـ. (سم). ولا يجب أن يكون العوض في محلِّ المعوضِ عنه بخلاف البدلِ، واختيرت الميم عوضاً عن يا للمناسبةِ بينهما، فأل للتَّعريف، والميم تقوم مقام لام التعريف في لغةِ حمير، كقوله:

وَلِذا لا يُجْمَع بَينهما (وَشَذَّ يا اللَّهُمَّ) إلّا (فِي قَرِيضٍ) أيْ: شِعْرٍ، وهو قولُهُ:

إنِّـــي إذا مـــا حَـــدَثٌ أَلَـــمَّـــا أَقُـولُ يـــا الـلَّـهُـمَّ يـــا الـلَّـهُـمَّـا

أبو طالب

(**قوله: إلا في قريض**) إشارة إلى أن الظّرف وصف للفاعلِ بدونِ اعتبارِ الحيثيةِ، كما هو الظاهرُ، وذلك لأن الشذوذَ في النظمِ والنثرِ مطلقاً، لا يختصُّ بنظمٍ واحدٍ، كما يفهم من تنكيرِ قولِهِ: قريضٍ.

(**قوله: أي: شعر**) إنما سمي الشِّعر بالقريض؛ لأن مصراعات الشعرِ كأنها قطعت متساوية بالمقراضِ.

(**قوله: إني إذا ما حدث...إلخ**) ما قبله:

إن تَـغْـفـر الـلـهـمَّ تـغـفـرْ جـمّـا وأيُّ عَـــبْـــدٍ لـــك لَا أَلَـــمّـــا

الناصية

يـرمـي وَرَائـي بـامْـسَـهـم وامـسـلـمـه ....

وكانت مشددة ليكون العوض على حرفين كالمعوضِ. (صبان).

(**قوله: وَلِذَا... إلخ**) أي: لكون ميم عوضاً عن حرفِ النِّداء، لا يجمع بين الميم وحرف النِّداء؛ لعدم جوازِ الجمع بين العوضِ والمعوّضِ؛ أو لأنَّه مَعَ وجودِ الْمُبْدَلِ مِنه لا يَأتي الْبَدَلُ، ولو لم يكن بدَلاً لَجَازَ جَمعهما. (شيرازي).

(**قوله: إلا في قَرِيض**) فعيل بمعنى مفعول، من: قرضت الشيء: قطعته، سمي به الشِّعر لاقتطاعِه من الكلامِ.

(**قوله: إنِّي إذا مَا حَدَثَ لَكَ أَلَماً. أقولُ: يا اللهُمَّ يا اللَّهُمَّا**) قاله أبو خراش الهذلي. وقبله:

إنْ تَـغْـفِـرِ الـلـهُـمَّ تَـغْـفِـرْ جَـمّـا وَأيُّ عَـــبْـــدٍ لَـــكَ لَا أَلَـــمَّـــا

(**قوله**): إني: إن حرف توكيد تنصب الاسم، وترفع الخبر، والياء اسمها مبني على السُّكونِ في محلّ نصبٍ، وإذا ظرف لما يستقبل من الزّمانِ مضمن معنى الشَّرطِ والعامل فيها شرطها على الرَّاجحِ عندهم. (فإن قلت): إنها مضافة إليه، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف. (أجيب): بأنهم لا يقولون: بإضافتها إليه، وليس العامل فيها الجواب؛ لأنّه قد يقترن بالفاء وما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، وما زائدة، وحدث بفتحتين، أي: ما يحدث من مكاره الدنيا فاعل، بفعلٍ محذوفٍ يفسره الفعل المذكور؛ لأنَّ إذا لا تضاف إلا إلى الجمل الفعلية، أي: إذا ألم حدث والجملة شرط إذا لا محلّ لها من الإعراب، (وألما) أي: أتى ونزل فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود على الحدث، وألفه للإطلاق، والجملة مفسرة لا محلّ لها من الإعراب، وجملة (أقول) في محلّ رفع خبر إن وجواب إذا محذوف لدلالة ما قبله عليه، والتَّقدير:

....

أبو طالب

ألم من الإلمام، وهو نزول الحوادثِ، والحدثِ: ما يحدث من مكارِه الدنيا، والجم: الجمع، وفيه شذوذ آخر، هو حذف اللهم باتصالِ حرفِ النداءِ اللهم، إلا إذا خصَّ إثبات الهمزةِ بما إذا لم يتصل بالميم المشددةِ.

الناصية

إني أقول: إذا ما حدث ألما، فإني أقول: وهو لا محل له من الإعراب، ويا اللهم: يا حرف نداء، ولفظ الجلالة منادى مبني على الضَّمِّ في محل نصبٍ، والميم المشددة الزائدة عوض عن ياء النداءِ فراراً من دخولها على أل، واختيرت الميم دون غيرها عوضاً عن يا، للمناسبة بينهما، فإن يا للتَّعريف، والميم تقوم مقام لام التعريف في لغة حمير، كقوله:

يـرمـي وَرَائـي بـامـسـهـم وامـسـلـمـه ....

كانت مشددة لتكون على حرفينِ كيا، وأخرت تبركاً بالبداءة باسم الله تعالى، ولأنّه يجب كون العوض في محلِّ المعوض عنه كتاء عدة وألف ابن؛ ولأنّه يلزم على التَّقديم اجتماع زيادتين في الأول؛ لأنّ أل زائدة، ويا زائدة؛ ولأنّه عهد زيادة الميم آخراً كميم زرقم، وقال بعضهم: ويحتمل أن يكون اللهم مبنياً على ضمٍّ مقدّر على الميمِ منه من ظهوره اشتغال المحل بحركةِ الإدغامِ، وإنما كانت فتحة للتخفيف، ووجه تقدير الضمِّ على الميمِ أنها لما زيدت زيادة لازمة صارت للزومها كالجزء من لفظِ الجلالةِ. اهـ.

فهو قد جعل حركة البناءِ على الميمِ، كما جعلوا حركة الإعراب على الهاءِ في نحو: عدة وزنة بجامع العوضيةِ، وإعراب يا اللهم الثاني كإعراب الأوّلِ، وألفه للإطلاقِ، وقوله: يا اللهم يا اللهما في محلِّ نصب مقولِ القولِ. (يعني): إني إذا أتى، ونزل بي ما يحدث من مكاره الدنيا، أقول: عند ذلك يا ألله يا ألله فرّج كربي، واكشف عني ما نزل بي. **(والشاهد)** في قوله: يا اللهم حيث جمع فيه بين العوض، وهو الميم، والمعوض عنه وهو يا، وهو شاذ عند البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن الميم بعض جملة محذوفة، وليست بعوض، والتقدير عندهم: يا ألله أمنا بخير؛ ولذا أجازوا الجمع بينهما في الاختيار.

فَصْلٌ في أحكام توابع المنادى

تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَلْ ... أَلْزِمْهُ نَصْباً كَأَزَيْدُ ذَا الْحِيَلْ

(تابعَ) الْمُنادى (ذِي الضَّمِّ الْمُضافَ) صِفَةُ التَّابع ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: في أحكام توابع المنادى**) المبني، قال الدنوشري: هذه العبارة وقع نحوها لابن الحاجب، قال الرضي: كان عليه أن يقول: توابع المنادى المبني غير المستغاث، الّذي في آخره زيادة الاستغاثة، فإن توابعه لا ترفع، نحو: يا زيداً وعمراً، ولا يجوز: وعمرو؛ لأنَّ المتبوع مبني على الفتح، وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون إلا مجرورة، تقول: يا لزيد وعمرو، ولا يجوز رفعها ونصبها؛ لظهور الإعرابِ في المتبوعِ. انتهى. (وأقول): قوله المبني بيانٌ لمنطوقِ قولِ النَّظم ذي الضمِّ، وحكم مفهومِهِ، وهو المنادى المعرب أن يوافقه غير البدلِ والنسقِ، فيجب نصبها.

(**قوله: تابع ذي الضم**) لو قال ذي البناء لشمل نحو: يا زيدان ابني عمرو ويا زيدون أصحاب بكر، والمراد الضمُّ لفظاً أو تقديراً، كيا سيبويه ذا الفضل. وخرج المنصوب فإن تابعه غير النسق والبدل منصوب مطلقاً، نحو: يا أخانا الفاضل، ويا أخانا الحسن الوجه، ويا خيراً من عمرو فاضلاً، والمستغاث المجرور، فإن تابعه يتعين جره، كما صرَّح به الرضي، وأما المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة، فلا ترفع توابعه، كما صرح به أيضاً الرضي نحو: يا زيداً وعمراً، ولا يجوز: وعَمرو؛ ولأن المتبوع مبني على الفتح، قاله (سم). وأنا أقول: سيأتي في بابِ الاستغاثةِ من هذا الشَّرحِ تجويز نصب تابع المستغاث المجرور باللامِ مراعاة للمحلِّ، وصرّح به في (الهمع) أيضاً، ويرد على نصبِ النّسقِ المعرف الخالي من أل كعمرو، والبدل؛ التابعين للمستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة ما سيصرح به المصنف من أنهما كالمستقلِّ بالنداءِ، اللهم إلا أن يخصَّ بغير صورة المستغاث المذكور، وهو بعيد، ويرد على التَّعليل بأن المتبوع مبني على الفتحِ، أنه قد يمنع لم لا يجوز أن يكون مبنياً على ضمٍّ مقدّر منه من ظهوره اشتغال المحلِّ بالحركة المناسبة، بل هذا هو الظَّاهر الذي لا ينبغي العدول عنه، وحينئذٍ يجوز في تابعه الرَّفع والنَّصب، فاعرفه. (صبان).

(**قوله: المضاف**) بالنَّصب صفة لتابع ومحل وجوبِ نصبِ التابعِ المضاف إذا كانت إضافته محضة، وإلا جاز رفعه كما صرّح به السيوطي، ويشير إليه الشراح، لكن إنما ينعت المنادى المضموم بمضاف إضافة غير محضة إذا كان نكرة مقصودة، لما مر أنه يجوز نعتها بالنّكرة لكون تعريفها طارئاً، فلا يقال: كيف ينعت المضموم بالمضاف إضافة غير محضة مع كونِ المنعوتِ

(دُونَ أَلْ أَلْزِمْهُ نَصْباً) إذا كانَ نَعتاً، أَوْ توكيداً، أَوْ بَياناً ....

أبو طالب

....

الناصية

معرفة، والنعت نكرة، ومثل المضاف الشَّبيه بالمضاف فيتعين نصبه، كما صرّح به السّيوطي وجوز الرضي رفعه، يؤيده تجويز السيّوطي رفع المضاف إضافة غير محضة؛ لأنّها على تقدير الانفصالِ، فضارب زيد في تقدير: ضارب زيداً، وضارب زيداً شبيه بالمضافِ. وقوله: دون أل حال من تابع أو من الضّمير في المضافِ، فقول البعض تبعاً للشيخِ خالد: حال من المضاف فيه تساهل وقصور. (صبان).

(قوله: **أَلْزِمْهُ نَصْباً**) مراعاة لمحل المنادى، فإن محله نصب (وهو ما اجتمع فيه أمران أحدهما أن يكون) التابع (نعتاً أو بياناً أو توكيداً و) الأمر (الثاني أن يكون) مضافاً مجرداً من أل)، فالنَّعت نحو: (يا زيد صاحب عمرو) والبيان، نحو: (يا زيد أبا عبد الله و) التَّوكيد، نحو: (يا تميم كلهم أو كلكم) بنصب صاحب وأياً وكل وجوباً. وحكي عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء والطوال جواز رفع المضافِ من نعتٍ وتوكيد، وتبعهم ابن الأنباري وإن كان مع تابع المنادى ضمير جيء به دالاً على الغيبةِ باعتبار الأصلِ، نحو: يا تميم كلهم، وعلى الحضور باعتبارِ الحالِ، نحو: يا تميم كلكم، وقد اجتمعا في قوله:

فيا أيها المُهْدي الخَنَا من كلامِهِ   كأنَّكَ تَضْغُو في إزاركَ خِرْنِقُ

ويضغو بضادٍ وغين معجمتين: يصوت، وخرنق بكسرِ الخاءِ المعجمةِ والنون: ولد الثعلب، وفيه رد على الأخفشِ، حيث منع مراعاة الحال، وقال: وأما قولهم: يا تميم كلكم، فإن رفعوه مبتدأ وخبره محذوف، أي: كلكم مدعو، وإن نصبوه فبفعل محذوفٍ، أي: كلكم دعوت. وإلى نصب التابع المضاف أشار الناظم بقوله: تابع ذي الضم المضاف دون أل... ألزمه نصباً. وفي الدشتي: بتقدير البيت ألزم نصب تابع المنادى المبني على الضمّ (بأن كان مفرداً معرفة، أو نكرة مقصودة) إذا كان التابع مضافاً وكان مجرداً من (أل).

(قوله: **إِذَا كانَ نعتاً... إلخ**) أي: نعتاً كان (كَأَزَيْدُ ذَا الْحِيَلْ) بياناً، نحو: يا زيد عائد الكلب، أو توكيداً نحو: يا زيد نفسه، ويا تميم كلهم أو كلكم، أشار به إلى أن الضّمير في تابع المنادى يجوز أن يكون بلفظ الغيبة نظراً إلى كون لفظ المنادى اسماً ظاهراً، والاسم الظَّاهر من قبيل الغيبة، وبلفظ الخطاب نظراً إلى كون المنادى مخاطباً، فعلمت أنه يجوز أيضاً يا زيد نفسه ونفسك، قاله الدَّماميني، ثم قال: ويجوز يا أيها الذي قام، ويا أيها الذي قمت، وقد توهم بعض النَّاس أنك إذا قلت: يا أيها الذي قام، وقعدت كان فيه التفات، وليس كذلك؛ لأن الالتفات من خلافِ الظَّاهرِ،

وَمَـا سِـوَاهُ ارْفَـعْ أَوِ انْـصِـبْ وَاجْـعَـلَا كَـمُـسْـتَـقِـلٍّ نَـسَـقـاً وَبَـدَلَا

(كَأَزَيْدُ ذا الْحِيَلِ) وَأجازَ ابْنُ الأنْبارِي رَفْعَهُ (وَما سِواهُ) أَيْ: سِوى الْمُضافِ الْمُجَرَّدِ مِن أَلْ ـ كَالْمُفْرَدِ، والمُضافِ الْمَقْرُونِ بها ـ ....

أبو طالب

(**قوله: كالمفرد**) أي: مطلقاً سواء كان مع أل أم لا، فأقسام التوابعِ الثلاثة المرفوعة والمنصوبة ثمانية عشر، وأشار إليها في ضمن ثمانية أمثلة.

الناصية

وكلا الفريقين موافق للظَّاهر، فالغيبة لظاهر لفظ الظَّاهر، والخطاب لظاهر المنادى. اهـ. ملخصاً؛ وفيه نظر؛ لأن مقتضى الظَّاهر إذا سلك أحد الطَّريقين في كلام أن لا يعدل إلى غيره فيه، فتدبر. (صبان).

(**قوله: كَأَزَيْدُ ذَا الْحِيَل**) (**الشَّاهد**): إن (زيد) منادَى مَضموم، و(ذَا) نَعْته، أضِيف (ذَا) إلى (الْحِيل). و(ذَا) ليس فيه (أَلْ) ولِذَا صَار منصوباً، وعَلامة نَصْبه الألِف؛ لأنَّه لوْ كان مرفوعاً صَار (ذو)، ولَوْ كان مجروراً صَار (ذي) (الْمَعنى): يَا زَيْد صَاحب الْحيل، و(الْحِيَل) جَمْع (الْحيلَة)، هَذَا مِثَال النَّعت، أمَّا التأكيدُ، فنحو: (يَا زيد نفسك) ـ بِنَصب نفس ـ وعطفُ البيانِ فنحو: (يَا زيد أخَا عَمْرٍو)، وعليك بِاسْتِخرَاجِ الشَّاهد. (شيرازي).

(**قوله: وأجَازَ ابْنُ الأنْبَاري رَفْعَهُ**) وفي (التَّصريح): أجاز الكسائي، والفراء، وابن الأنباري الرفع في نحو: يا زيد صاحبنا، والصَّحيح المنع؛ لأن إضافته محضة. وأجازه الفرّاء في نحو: يا تميم كلّهم وقد سمع، وهو محمولٌ عند الجمهورِ على القطعِ، أي: كلهم يدعى (صبان). وعبارة السيوطي في جمعِ الجوامعِ، وجوّز الكوفيون وابن الأنباري رفع النّعت المضاف إضافة محضة، والفراء رفع التّوكيدِ والعطف نسقاً. اهـ. بزيادةٍ من شرحه (**قوله: أيْ سِوَى الْمُضَافِ.. إلخ**) أي: ما سوى التابع المستكملِ للشَّرطين المذكورين وهما الإضافة، والخلو من أل، وذلك شيئان: المضاف المقرون بأل، والمفرد. (صبان).

(**قوله: كما المفرد**) دخل فيه نعت النَّكرة المقصودة معرفاً بأل أو لا، فيجوز: يا رجل العاقل، والعاقل، ويا رجل عالم، وعالماً. نعم إن نصبت رجلاً لجواز نصب النكرة المقصودة الموصوفة تعين نصب صفته. (صبان).

(**قوله: والمُضَاف الْمَقْرُون بهَا**) أي: تابع ذي الضمِّ المضاف المقرون بأل والمفرد، وكذا الشّبيه بالمضافِ على ما مرَّ عن الرضي، والمضاف إضافة غير محضةٍ على ما مرَّ عن السيوطي، وأشار إليه الشراح، ووجه جوازِ الأمرين في الأولِ والثالثِ والرَّابع إلحاقها بالمفردِ؛ لأنّ غير المحضة ومنها إضافة المقرونِ كلا إضافةٍ. فإن قلت: فلم لم يلحق الشَّبيه والمضاف إضافة غير

(ارْفَعْ) حَمْلاً عَلى اللَّفظِ، نَحو: «يا زَيْدُ العاقِلُ والْكَريمُ الأَبُ» و«يا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ» ....

أبو طالب

....

الناصية

محضة به إذا نوديا مستقلين، قلت: محافظة على إعرابهما الذي هو الأصل، فألحقا به تابعين لمشابهتهما له مع حصولِ الإعرابِ لفظاً أو تقديراً، وهذا في حالة رفعهما على القولِ بأنه إتباع لا إعرابِ، كما سيأتي ولم يلحقا به مستقلين محافظة على الإعراب، فروعي الإعراب في الحالين. اهـ. (سم) ببعض تغيير. فإن قلت: لم لم يجز في التابع المفردِ البناءُ، كما جاز في تابع اسمِ لا المفرد، نحو: لا رجلَ ظريفَ فيها، قلت: لأنّ المنادى لفظاً ومعنى هو المتبوع، ولا دخل ليا في التابع، والمنفيّ بلا في الحقيقة هو التابع لا المتبوع غالباً، فكأن لا باشرت التابع؛ وذلك لأن معنى لا رجل ظريف فيها: لا ظرافة في الرِّجالِ الذين فيها، فالمنفي مضمون الصِّفة بناء على الغالبِ من انصبابِ النفي على القيدِ، فحصل الفرقُ بين التابعين. (صبان).

(**قوله: ارفع**) ظاهره أن رفع التّابع المذكور إعراب. واستشكل بأنه لا عامل هناك يقتضي رفع التّابع، بل هناك ما يقتضي نصبه، وهو أدعو وأجيب بأن العاملَ فيه مقدرٌ من لفظ عامل المتبوع مبنياً للمجهول، وهو مع ما فيه من التكلفِ يؤدي إلى التزام قطع التابع. وقال السّيوطي في متن (جمع الجوامع) وشرحه: أعتقد قوم بناء النّعتِ إذا رفع؛ لأنّهم رأوا حركته كحركة المنادى، حكاه في النهاية. اهـ. والمتجه وفاقاً لبعضهم أن ضمة التابع إتباع لا إعراب ولا بناء، وفي قول الشارحِ والرفع إتباعاً للفظِ إشارة إليه، وعلى هذا يكون في التعبيرِ بالرفع تسمح، فاعرفه (صبان). هذا، وقال (يس): قال الدنوشري: قال الرضي: إنما جاز الرفع في المفردِ حملاً على اللفظِ؛ ولم يجز في المضاف عند غير ابن الأنباري؛ لأنّ النّصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس؛ لأن التوابع الخمسة إنما وضعت تابعة للعرب في إعرابه، لا للمبني في بنائه؛ ألا ترى أنك لا تقول: جاءني هؤلاء الكرام يجر الصفة حملاً على اللفظ، بل يجب رفعها حملاً على المحلِّ، لكن لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث بحدوث حرف النداءِ، وتزول بزوالها صارت كالرَّفع، وصار حرف النّداء كالعامل لها، وكذلك فتحة لا رجل فللمشابهة.

(**قوله: حمْلاً على اللفظِ**) أي: إتباعاً للفظ؛ لأنّه يشبه المرفوع من حيث عروض الحركةِ.

(**قوله: نحو: يا زيْدُ العاقِلُ والكريم الأب... إلخ**) **المثال الأول**: للنعتِ غير المضافِ، **والثاني**: للنعتِ المضافِ المقرون بأل، **والثالث**: للتأكيدِ غير المضاف، **والرابع**: للبيانِ غير المضاف. وفي (الشيرازي): (العَاقِل) صِفة لـ(زيد) وحيث إنّه غير مضاف صَار مرفوعاً، و(الكَريم الأب) أيضاً صِفة لِـ(زيد) ومضاف؛ لأنَّ (الكريم) أضيفَ إلى (الأبِ) ـ ولكنْ حيث إن المضاف مع

و«يا غُلامُ بِشْرٌ» (أَوِ انصِبْ) حَمْلاً على الْمَوْضِعِ، نَحو: «يا زَيْدُ الْعاقِلَ والْكَريمَ الأَب» و«يا تَمِيمُ أَجْمَعِينَ» و«يا غُلامُ بِشْراً» (وَاجْعَلا كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقاً) مُجَرَّداً مِنْ أَلْ (وَبَدَلا) فَضُمَّهُما حَيْثُ

أبو طالب

(قوله: نسقاً مجرداً من أل أو بدلاً) أي: ولو أن متبوعهما غير ذي الضَّم، وإنما خصّ النسق في هذا الحكمِ بتجرده عن أل؛ لأنه إن كان مع أل يضعفُ شبهه بالمستقلّ من حيث امتناعُ دخولِ يا الذي هو ما قبل متبوعه على التّابع، لامتناعِ الجمعِ بين يا واللام، ولم يشترط ذلك في البدلِ؛ لأنه أشبع بالمستقلّ من المعطوفِ، حيث يكون مقصوداً لذاتِه دونه، فلا يؤثر فيه ذلك الضّعفُ.

الناصية

(أل) صَارَ مَرفوعاً (أجْمَعُون) تأكيدٌ لِـ(تَميم)، وحيث إنَّه غير مضاف صَارَ مَرفوعاً، وعلامَة رَفعِهِ الواو. بِشْر) عَطفَ بَيانٍ لِ (غَلام)، وحيث إنّ (بِشْر) غَيرُ مضافٍ صَارَ مرفوعاً.

(قوله: ويا غلام بشر) أي: بتنوين بشر؛ لأنّه معرب بفتحةٍ مقدرةٍ منع من ظهورها ضمة الاتباع على ما حققناه. إتباعاً للمحلّ، فإنّ كلَّ مُنَادَى مَحَلّه منصوبٌ لأجلِ أنَّه مَفعول لِـ(أَدْعُو) مقدراً فـ(يَا زَيد) مَعنَاه: أدْعو زَيْداً.

(قوله: حَمْلاً علَى الْمَوْضِعِ)؛ أنّ موضع المنادى نصب بتقدير: أدعو.

(قوله: نَحو: «يا زيد العَاقِل والْكَريمَ الأب») فَإِنّ (العَاقِلَ) و(الكريم الأب) و(أجْمَعين) وَ(بِشراً) إنّما نُصِبَتْ حَمْلاً عَلَى مَحَلِّ المنَادَى (زَيد) هذا وشمل كلامه أولاً، أي: في قوله تابع ذي الضمّ، وثانياً، أي: في قوله: وما سواه التَّوابع الخمسة، ومراده النَّعت والتَّوكيد وعطف البيان، وسيأتي الكلامُ على البدلِ وعطف النَّسقِ.

(قوله: وَاجْعَلَا. كَمُسْتَقِلّ) بالنِّداء (نَسَقاً) خالياً عن آل (وَبَدَلا) تقول: يا زيد بشر بالضمِّ، وكذلك يا زيد وبشر، وتقول: يا زيد أبا عبد الله، وكذلك يا زيد وأبا عبد الله، وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب؛ لأنّ البدل في نيةِ تكرارِ العامل، والعاطف كالنائبِ عن العامل. (صبان).

(قوله: واجْعَلَا كَمُسْتَقْبل. . . إلخ) يعني: اجعل المعطوف يعطف النَّسق، وكذا البدل كما إذا دخل عليهما حرف النداء، فإن كانا مفردين معرفتين، أو نكرتين مقصودتين، فابنهما على الضمِّ، وإن كان متبوعهما منصوباً، وإن كانا مضافين أو نكرتين غير مقصودة فانصبهما، وإن كان متبوعهما مبنياً على الضمّ. (دشتي).

(قوله: مُجَرَّداً مِنْ ألْ. . . إلخ) يَعني: المَعطوف بَالحروفِ الْخَالي مِن (ألْ) وكَذَلِكَ الْبَدَل حكمهمَا كَالمُنَادَى الْمُسْتَقِلّ، ولا يلاحَظُ فيهمَا متابعة المُنادى، فمثلاً يقال: (يا زَيدُ وَ غُلامَ عَمْرٍو) فـ(غُلام) الْمَعطوفُ على المُنادى ـ منصوب؛ لأنّه لَوْ كَانَ مُنَادى مُستقِلاً كَانَ يُنْصَب، وكَذَلِكَ يقال: (يَا قَمَرُ شَمْسَ النَّهَارِ) فَـ(شَمْس النَّهارِ) ـ الْبَدَلُ مِنَ المُنَادى ـ مَنصوب؛ لأنّه لَو كَانِ مُنادى مُستَقِلاً لَكَانَ يُنْصَب. (شيرازي).

وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلْ مَا نُسِقَا ... فَفِيهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

يُضَمُّ الْمُنادى، وانْصِبْهُما حَيْثُ يُنْصَبُ الْمُنادى، وإنْ كانَ الْمَتبُوعُ بِخِلافِ ذلِكَ.

(وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلْ ما نُسِقا فَفِيهِ وَجْهانِ): نَصبٌ، وهو عِندَ أَبي عَمْرٍو وَيُونُس والْجرمِيّ ....

أبو طالب

(قوله: وانصبهما حيث ينصب) لو قدم هذا على قوله: فضمهما، فتعلق قوله، وإن كان المتبوع به صريحاً، وصار نصاً في عدم تقييد النسقِ، والبدل بكون مناداهم ذي الضّم لكان أحسن.

الناصية

(قوله: وبدلاً) لم يقيده أيضاً بالخلو أل؛ لأنَّه لا يكون في النداءِ إلا خالياً من أل، ولهذا قال السيوطي في (جمع الجوامع) وشرحه: لا يبدلان، أي: النَّكرة المقصودة والإشارة ولا ذو أل من المنادى، قال (سم): وكأن وجهه أن البدل على نيةِ تكرارِ العاملِ، وهو الحرف هنا، وهو لا يدخل على ما فيه أل، لكن نقل الدماميني عن المصنف أن من البدل ما يرفع، وينصب لشبهه بالتَّوكيد والنَّعت في عدمِ صلاحيته؛ لتقدير حرف نداء قبله، نحو: يا تميم الرجال والنساء، وصحة هذه المسألة مبنية على أن عامل البدلِ عامل المبدل منه. (صبان).

(قوله: ما نسقا) ظاهره ولو مضافاً نحو يا زيد، والحسن الوجه ولا بعد فيه. (صبان).

(قوله: ففيه وجهان) الرّفع والنَّصب؛ لامتناع تقديرِ حرفِ النِّداءِ قبله، فأشبه النّعت. سيوطي.

(قوله: نصبٌ... إلخ) نحو: قوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠] قَرَأَهُ السبعة بالنَّصب) عطفاً على محلّ الجبالِ (واختاره أبو عمرو) بن العلاء (وعيسى) بن عمر الثقفي، ويونس، والجرمي، (وقرئ) في غير السبع (بالرفع) عطفاً على لفظِ الجبالِ (واختاره الخليل وسيبويه) والمازني، (وقدروا النَّصبَ) في الطَّير على العطفِ على فضلاً من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا﴾ [سبأ: ١٠] والتقدير: وآتيناه الطير، وجملة النِّداء معترضة بين المتعاطفين، (وقال المبرد: إن كانت أل) في المعطوفِ (للتعريف مثلها، في الطير فالمختار النصب) في المعطوفِ، (أو لغيره) وهي الزائدة مثلها في اليسع، فالمختار الرفع، وجه اختيار الرفعِ مشاكلة الحركةِ، وحكاية سيبويه أنه الأكثر، ووجه اختيارِ النَّصبِ أن ما فيه أل لم يجز أن يلي حرف النِّداء، فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه، ولذلك قرأ جميع القراء ما عدا الأعرج بنصب الطَّير، ووجه التَّفصيل أن أل في نحو اليسع لم تفد تعريفاً، فكأنها ليست فيه فيا زيد واليسع مثل: يا زيد ويسع وأل في نحو: الطير مؤثرة تعريفاً وتركيباً، فأشبه ما هي فيه المضاف، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

وإنْ يكُنْ مَصْحُوبَ أل ما نُسِقا ... فَفيه وَجهَانِ ورفع يُلْتَقى

وَأَيُّهـا مَـصْـحُـوبَ أَلْ بَـعْـدُ صِـفَـهْ   يَـلْـزَمُ بِـالـرَّفْـعِ لَـدَى ذِي الْـمَـعْـرِفَـهْ

يَخْتارُ (وَرَفْعٌ) وهو عِندَ الْخليلِ والمازِنِيِّ والْمُصنفِ (يُنْتَقى) وَفَصَّلَ الْمُبَرِّدُ بينَ ما فيهِ أَلْ لِلتَّعريفِ، فَالنَّصب، وما لا، فَالرَّفع (وَأَيُّها) مُبتَدَأٌ أَوَّلٌ ....

أبو طالب

(**قوله: وهو عند الخليل**) هو مبتدأ خبر قوله: يختار، والظَّرف متعلِّق بالخبر، ولم يقل وهو يختار عند الخليلِ ليصير سياقه كسياق ما يأتي في المتنِ.

(**قوله: وأيها**) اعلم أن أيها إذا وقعت منادى، أو للاختصاصِ، فلفظها موصوفة بمعنى شيء، وها للتنبيه، وما بعدها صفة لأي.

الناصية

(تصريح). (**قوله: يخْتَارُ**) لأنّ ما فيه أل لم يل حرف النِّداء، فلا يجعل كلفظ ما وليه، وتمسكاً بظاهر الآية إذ إجماع القراء سوى الأعرج على النَّصب. وقال المبرد: إن كانت أل معرفة فالنصب وإلا فالرفع لأن المعرف يشبه المضاف. (صبان).

(**قوله: ورفع**) سوغ الابتداء به كون الكلام في معرضِ التقسيمِ كما في الفارضي.

(**قوله: وَرَفْعٌ**) لما فيه من مشاكلة الحركة، ولحكاية سيبويه أنه أكثر، وأما قراءة السبعة: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ بالنّصب، فللعطف على فضلاً من: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا﴾ [سبأ: ١٠].

(**قوله: وَرَفْعٌ يَنْتَقِيَ**) أي: يختار والأرجح الرّفع كما في (الدشتي). (**قوله فَالنَّصبُ**) نَحو: (يازيد والرّجل) بالنَّصب.

(**قوله: فالرفع**) نَحو: (يَا زَيد والصَّادق) بِالرَّفع، لِمَنْ اسْمه (صَادِق).

(**قوله: أيُها**) مُبتدَأ أوَّل... إلخ) أي: يجوز في ضبطِ هذا البيت أن يكون مصحوب منصوباً، فأيّها مبتدأ، ويلزم خبره، ومصحوب مفعول مقدم بيلزم، وصفة نصب على الحالِ من مصحوبِ أل، وبالرفع في موضعِ الحالِ من مصحوبِ أل، وبعد في موضع الحال مبني على الضمِّ لحذف المضاف إليه، وهو ضمير يعود إلى أي. والتَّقدير: وأيها يلزم مصحوب أل حال كونِه صفة لها مرفوعة واقعة، أو واقعاً بعدها. ويجوز أن يكون مصحوب مرفوعاً على أنه مبتدأ، ويكون خبره يلزم، والجملة خبر أيها، والعائد على المبتدأ محذوف، أي: يلزمها، ويجوز أن يكون صفة هو الخبرُ. والمرادُ: إذا نوديت أي فهي نكرة مقصودة مبنية على الضمِّ، وتلزمها ها التَّنبيه مفتوحة، وقد تضمُّ لتكون عوضاً عمّا فاتها من الإضافة، وتؤنث لتأنيث صفتِها، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الانفطار: ٦]، ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ﴾ [الفجر: ٢٧]، ويلزم تابعها الرَّفع، وأجاز المازني نصبه قياساً على صفةِ غيره من المناديات المضمومة. قال الزَّجاج: لم يجز هذا المذهب أحد قبله، ولا تابعه أحد بعده، وعلة ذلك أن المقصودَ بالنداء هو التَّابع، وأي وصلة إلى ندائهِ.

(مَصْحُوبَ أَلْ) مُبتَدَأٌ ثانٍ (بَعْدُ) أَيْ بَعد أَيّها، حالِ كَونِهِ (صِفَةً) لَها [أي] (يَلْزَمُ) وهو الْخَبَر لِأَنَّها [أَيّ] مُبْهَمَة، فَلا تُسْتَعْمَلُ بِغَيرِ صِلَةٍ ....

أبو طالب

(**قوله: فلا يستعمل... إلخ**) أي: فحقه أن لا يستعمل قوله: إلا في الجزاءِ...إلخ، الظاهر أن يقول: إلا في الشَّرط وكأنه يدله بالجزاءِ إشارة إلى أن الشَّرط قيد للجزاء، ومقصود له، وإنما لم يحتج، أي: الشرطية إلى المبين، لدلالته على الإبهام المراد منها.

الناصية

وقد اضطرب كلام النَّاظمِ في النقلِ عن الزجاجِ، فنقل في (شرحِ التسهيل) عنه هذا الكلام ونسب إليه في شرح الكافية موافقة المازني، وتبعه ولده. وإلى التعريض بمذهب المازني الإشارة بقوله: لدى ذي المعرفة، وظاهر كلامه أنه صفة مطلقاً، وقد قيل: عطف بيان قال ابن السيد وهو الظَّاهر. وقيل: إن كان مشتقاً، فهو نعت وإن كان جامداً، فهو عطف بيان، وهذا أحسن. (أشموني).

(**قوله: مصحوب أل**) سيأتي أنه يقوم مقامه اسم الإشارة والموصول.

(**قوله: مُبتَدَأ ثَان**) الظَّاهر كونه مَفعولاً لِـ(يلزم) الآتي. كما مرّ.

(**قوله: يَلْزَمُ...إلخ**) أي: يجب رفعه مراعاة للفظِ المنادى وهو نعت أي) في التذكير (وأية) في التأنيثِ، (ونعت اسم الإشارةِ) فيهما (إذا كان اسم الإشارةِ وصلة لندائه) أي: لنداءِ نعتهِ، (نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ [فاطر: ٣] و﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ﴾ [الفجر: ٢٧] فأي وأية مبنيان على الضمِّ لكون كل منهما منادى مفرداً وها التنبيه، فيهما زائدة لازمة للفظ أي وأية عوضاً عن المضافِ إليه مفتوحة الهاء، ويجوز ضمّها إذا لم يكن بعدها اسم إشارة على لغة بني مالكٍ من بني أسد، وقد قرئ بهما، والناس والنفس مرفوعانِ على التبعية وجوباً مراعاة للفظ أي وأية، وإنما جاز الرَّفع مراعاة للفظِ مع أن المتبوع مبني؛ لأنّه مشبه للمعربِ في حدوثِ ضمّه بسبب الداخلِ عليه، وكذا القول في أمثالِه، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله: وأيها مصحوبُ أل بعد صفه يلزم بالرَّفع، هذا وفي (الدشتي) بتقدير البيت، وأيها يلزم أن يكون بعدَها اسم مصحوب أل صفة لها يعني: كلمة (أيّها) إِذَا صَارَتْ مُنَادَى يلْزم أَنْ يَكُونَ بعدَها اسْم مُعَرَّف بـ(أَلْ)، يكونُ ذَلِكَ الاسْم صِفَةً لِـ(أي).

(**قوله: لأنّها...إلخ**) علّة للزوم كون مصحوب أل صفة لأي، وحاصل التّعليل أن (أي) مبهمة، فيحتاج في رفع إبهامها إلى صلةٍ كما في أيّ الموصولة أو صفة، كما فيما نحن فيه، ولا يستعمل بدون مبيّن إلا في الشَّرط، والاستفهام أما في الشَّرطِ فلا يحتاج إلى المبيّن، لكون المراد بها التّعميم لا الفرد المردّد ليكون مبهماً، ويحتاج إلى المبيّن، وأما في الاستفهامِ، فإنّ المقصود بها هناك الإبهام، وإتيان المبيّن ناقض للغرض. (دشتي).

وَأَيُّ هــــذَا أَيُّـــــهـــــا الَّــــذِي وَرَدْ وَوَصْـــفُ أَيٍّ بِـــسِـــوَى هـــذَا يُـــرَدّْ

إلَّا في الْجَزاءِ والاسْتِفهام، فَلَمَّا لَمْ تُوصَل أُلْزِمَ الصِّفَةُ لِتُبَيِّنَها، وهي مُعْرَبَةٌ (بِالرَّفْعِ لَدى ذِي الْمَعْرِفَةِ) نَحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ﴾ [الانشقاق: ٦] وَقَد تُزادُ فِيها التَّاءُ لِلْمُؤَنَّث ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [الفجر: ٢٧].

(وَ) وُصِفَ أي بِاسْمِ الإشارَةِ، نَحو: (أَيُّهذا) وَبِالْمَوْصُولِ، نَحو: (أَيُّها الَّذِي وَرَدَ) فَقِيلَ، ومنه:

أبو طالب

(قوله: بالرفع لزوم) الرفع؛ لأنه لمنادى في الحقيقة، وأي وصلة، أي: نداؤها.

الناصية

(قوله: إلا في الجَزَاءِ والاسْتِفْهَام) أي: إلا في الشَّرطِ والاستفهامِ، وإنَّما ذَكَرَ الجَزَاءَ لِلُزومِهِ الشَّرط ـ كمَا قيل: (قوله: فلمَّا لَمْ تُوصَل) أي: لم يكن لها صلة.

(قوله: بالرفع) ظاهره: ولو كان مضافاً، نحو: يا أيها الحسن الوجه، ولا بعد فيه.

(قوله: وقد تزاد فيها التاء للمؤنث) على سبيلِ الأولويةِ لا الوجوب كما في (الدَّماميني) و(الهمع) عن صاحبِ (البديع).

(قوله: نحو: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾﴾ [الفجر: ٢٧]) فحيث إنَّ (النَّفس) مُؤَنَّثْ، صَارَتْ (أيّ) مَعَ التَّاءِ.

(قوله: وأيهذا... إلخ) نحو: يأيهذا الرجل، فأي منادى مبني على الضمِّ في محل نصبٍ، وها للتنبيه وذا صفة أي في محلِّ رفع، والرجل صفة لذا، أو عطف بيان مرفوع بضمة ظاهرة، ونحو: يا أيها الذي قام فالذي صفة أي في محلِّ رفع، وهذا كلّه مبني على أن حركة التابع إعراب، وتقدَّم ما فيه قال شيخنا، ولعل مذهب المازني يجري هنا أيضاً، فيجوز كون ذا والدي في محلِّ نصب. (صبان).

(قوله: أيُّها الذي وَرَدْ) أيهذا مبتدأ وأيها الذي عطف عليه، وسقط العاطف للضَّرورة، وورد جملة خبر، ووحد الفاعل إما لكون الكلام على حذفِ مضافٍ، والتَّقدير: لفظ أيهذا وأيها الذي ورد، أو هو من بابٍ:

نَــحْـنُ بِـمَـا عِـنْـدَنَـا وَأَنْـتَ بِـمَـا عِــنْــدَكَ رَاضٍ.............

أي: ورد أيضاً وصف، أي: في النداء باسم الإشارة وبموصول فيه أل كقوله: ألا أيُّهَاذَا الْبَاخِعُ... الآتي. (أشموني).

(قوله: فَقيلَ ومنه).

وَذُو إِشَـــارَةٍ كَـــأَيٍّ فِـــي الـــصِّـــفَـــهْ   إِنْ كَـانَ تَـرْكُـهَـا يُـفِـيـتُ الْـمَـعْـرِفَـهْ

أَلَا أَيُّــهــذا الْــبَــاخِــعُ الْــوَجْــدُ نَــفْــسَــهُ   [لِـشَـيْءٍ نَـحَـتْـهُ عَـنْ يَـدَيْـهِ الْـمَـقَـادِرُ]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ﴾ [الحجر: ٦]. (وَوَصْفُ أَيٍّ بِسِوى هذا) الّذي ذُكِر (يُرَدُّ) عَلى قائِلِهِ، ولا يُقْبَلُ مِنه (وَذُو إشارَةٍ كَأَيٍّ فِي) لُزُومِ (الصِّفَهْ) ....

أبو طالب

(قوله: ألا أيهد الباخع. . . إلخ) لشيء نحته عن يديه المقادر، قاله ذو الرِّمة في مدح بلال بن أبي بردة الأشعري، والباخع: الهالك، والوجد: شدة الشوق، وهو مرفوع بالباخع، فعلى هذا يجب أن يراد بالباخع المهلك، كما قيل، والمقادر مخفف مقادير، والمراد به: الأزمنة، أي: الدهر، ونحتْه بصيغة الغائبة المؤنثة أي: أبعدته وأخرجته عن يده، وقوله: لشيء، متعلِّق بالباخع أو بالوجدِ، والباقي ظاهر.

(قوله: بسوى هذا الذي ذكر يرد) ولا يخفى ما في هذه العبارةِ من حسن الإيهام، حيث يمكن أن يراد بهذا الذي لفظ هذا، والذي يحذف العاطف مع حذف لفظ قولنا مثلاً، والمعنى: ووصف أي بعد المعرفِ باللام بسوى لفظ هذا، والذي يرد ولو قال: أي ما ذكر لخلا عن هذا الحسن.

(قوله: في لزوم الصفة) جعل اللزومِ وجه الشَّبه إنما يناسب لو ذكر لزوم الوصفِ لأي في المتنِ سابقاً، وإنما المناسب لما سبق جعلُ رفعِ الصفةِ وجه الشبه.

الناصية

(قوله: ألَا أيُّهاذَا الباخِعُ. . . إلخ) قاله ذو الرّمة غيلان من قصيدة من الطَّويل يمدحُ بها بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري رضي الله عنهم. الشّاهد في ألا أيها ذا حيث وصفَ المبهم؛ الذي هو أي باسم الإشارة، ووصف اسم الإشارة بما فيه أل، وهو الباخعُ. والوجد مرفوع؛ لأنّه فاعل اسم الفاعل فلا ضمير فيه أو منصوب على التَّعليل، أي: الباخع نفسه لأجل الوجدِ، فحينئذ فيه ضمير هو فاعله، يقال: بخع إذا هلكَ. والوجد: شدةُ الشّوق. ونحته أي: صرفته. والمقادر فاعله أراد به المقادير، والجملة في محلِّ الجر صفة لشيء (الشَّاهد) أنَّ (هَذَا) صِفَة لِـ(أيّ)، (البَاخِعُ): الْمهْلِكُ، (الْوَجْد): شِدَّة الشَّوْقِ (يَعني): يَا هَذَا الشَّخْص الذي أهْلَكَ الشَّوق الْكَثير نَفْسه لِشيء بَعَّدَتْه المَقَادِيرُ عَن يَدَيْهِ (أيْ: عَن قدْرَتِهِ).

(قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ﴾) (الشّاهد) أنّ (الّذي) صِفة لِـ(أيّ). والهَاء زَائِدة.

(قوله: ووصف أي بسوى هذا يرد) قال الشاطبي: إنه حشو لا فائدة فيه، ويجاب بأنه لما علم بقوله: وأيهذا. . .إلخ أنَّ اللزوم ليس على ظاهره كان مظنةَ توهم شيء آخر، فلا يقال: يا أيها زيد، ولا ياأيها صاحب عمرو.

(قوله: بِسِوَى هَذَا الّذي ذُكِر) من مصحوبِ أل، واسم الإشارة والموصول.

(قوله: في لُزُوم الصِّفَةِ. . . إلخ) أي: في لزومها ولزوم رفعها، ولزوم كونها بأل على ما مرَّ. نحو: يا ذا الرجل ويا ذا الذي قام هذا، ويا هذا الرجل، ويا هذا الذي قام ويا هؤلاء الكرام فها للتّنبيه، واسم الإشارة منادى مقدّر فيه الضمّ، وما بعده له صفة مرفوعة.

الْمَرفُوعَةِ لَها (إنْ كانَ تَرْكُهَا) أَيِ الصِّفَة (يُفِيتُ الْمَعْرِفَهْ) فَإنْ لَم يَكُنْ جازَ النَّصْبُ، وَهو لا يُوصَف إلَّا بِما فيه أَلْ، ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: في لُزُوم الصِّفَة... إلخ) أي: لا في لزومِ إفراد موصوفها، بل يراعى حال المشار إليه، نحو: يا هذان الرجلان، ويا هؤلاء الرجال، وأل في قوله: الصِّفة عهدية، أي: الصِّفة المذكورة في أي إلا أنها تتناول اسم الإشارة، مع أن اسم الإشارة لا يوصف باسم الإشارة، وكأنه ترك ذلك اتكالاً على ظهورِ أن اسم الإشارة لا يوصف باسم الإشارة، فكأنه معلومُ الانتفاءِ (سم).

(قوله: الْمَرفُوعةِ لها) الضَّمير يعود إلى (أيّ) والمراد أن اسمَ الإشارة إذا وقع منادى، فالاسم الذي بعده صفة له إن كان ترك الصفة يوجب عدم معرفة المشار إليه، نحو: يا هذا الرجل، فإن لم يوجب بأن كان المشار إليه معلوماً بدون الصفة جاز نصب الاسم بعده مقطوعاً عن الوصفيّة.

(قوله: يفيت المعرفه) أي: يفوت علم المخاطب المنادى، أيْ: يوجب فوَات مَعرفةِ الشَّخْصِ الْمُنَادَى الْمُعرَّفِ بِالنِّدَاءِ. مِثْل (يَا هَذَا الرَّجُلُ) فَـ(الرَّجُلُ) مَرفوع صِفَة لِـ(هَذَا) فيمَا لو تُرِكَ، وَقيل: (يَا هَذَا) صَارَ سَبَباً لِعَدَمِ مَعرفةِ الْمُنَادى أنه الَّذي يُنَادونَه كَمَا إِذَا كَانَ هناكَ رجَال كثيرون.

(قوله: يفيت الْمَعْرِفَهْ) أي: بأن تكون هي مقصودةٌ بالنِّداء.

واسم الإشارة قبلها لمجرد الوصلة إلى ندائها، كقولك لقائم بين قوم جلوس: يا هذا القائم. أما إذا كان اسم الإشارة المقصود بالنِّداء بأن قدرت الوقوف عليه، فلا يلزم شيء من ذلك، ويجوز في صفته حينئذ ما يجوز في صفة غيره من المناديات المبنيات على الضمِّ في نحو: يا سعدُ سعد الأوس... إلخ.

(قوله: فإنْ لم يَكن) أي: تَركَ إتْيَان الصِّفةِ موجباً لِجَهْل الْمُنَادَى، كَمَا لَوْ لَمْ يَكُن إلّا شَخص وَاحِد فقولك: (يَا هَذَا) ـ بِدونِ (الرجل) ـ يَعلَم ذَلِكَ الشَّخص أنه الْمُنَادى.

(قوله: جَازَ النّصب) فتَقول: (يَا هَذَا الرَّجل) بِرَفعِ (الرَّجل) ونَصْبِهِ، الرَّفع علَى الصِّفة، والنصب على القطع، وتقدير (أعني) كما مرَّ في باب (النعت) من أن الصفة الّتي لا يَحتَاج المَوْصوفَ إِلَيها يَجوز إتْبَاعهَا في الإعْرَاب. ويَجوزُ قَطعَها، في قَوْل ابنِ مَالِك: (وَاقْطَعْ أو أَتْبِعْ إنْ يَكن معيناً). (شيرازي).

(قوله: وَهو لا يُوصَف إلّا بمَا فيه ألْ) أي: لا يوصف اسم الإشارة أبداً في هذا البابِ وغيره (إلا بما فيه أل) نحو: مررتُ بهذا الرَّجل، وجوّزوا فيه أن يكون بياناً لاسمِ الإشارةِ، واستشكله ابنُ عصفور، بأن البيانَ يشترطُ فيه أن يكون أعرف من المبين، والنعت لا يَكون أعرف من المنعوت،

فِي نَحْوِ سَعْدُ سَعْدَ ٱلْأَوْسِ يَنْتَصِبْ ثَانٍ وَضُمَّ وَافْتَحْ أَوَّلاً تُصِبْ

و(فِي نَحْوِ) يا (سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ) و:

أبو طالب

. . . .

الناصية

فكيف يكون الشَّيء. أعرف وغير أعرف، وأجاب: بأنه إذا قدر بياناً قدرت أل فيه لتعريفِ الحضورِ، فهو يفيد الجنس بذاتهِ، والحضور بدخول أل، والإشارة إنما تدلُّ على الحضور دون الجنسِ، وإذا قدر نعتاً قدرت أل فيه للعهد، فالمَعنى: مررتُ بهذا وهو الرجل المعهود بيننا، فلا دلالة فيه على الحضورِ والإشارةِ تدل عليه فكانت أعرف، قال: وهذا معنى كلام سيبويه (ولا توصف أي وأية في هذا البابِ) المعقودِ للنداءِ (إلا بما فيه أل) من معرفٍ بها أو موصولٍ، فيقال: يا أيها الرَّجل، ويا أيتها المرأة، ويا أيها الذي نزل عليه الذّكر، ويا أيتها التي قامت، ولا يقال: يا أيها الحارثُ أو الصَّعق مما هي فيه للمحِ الأصلِ، أو الغلبة (أو باسمِ الإشارةِ) العاري من كافِ الخطابِ (نحو: يا أي هذا الرجل) ولا يجوز: يا أيها ذلك الرَّجل خلافاً لابن كيسان، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وأيُّهذا أيُّها الذي ورد ووصفُ أيٍّ بسوى هذا يرد

(تصريح). **(قوله: وَهو لا يُوصَف... إلخ)** يعني: اسْم الإشارَةِ لا يُؤْتَى لَهُ بصفَة غَير مُحَلَّاة بِ(أَلْ) وإنْ كَانَتْ مَعرفة، فلا يقال: (يَا هَذَا أَنْتَ) ولا (يَا هَذَا غلام زيدٍ) ولا (يَا هَذَا زيد) أَمَّا إذَا كانتِ الصِّفة نكرة، فَبِطَريق أَوْلَى لا يَجُوزُ، مِثل (يَا هَذَا رجل).

(قوله: في نحو: يا سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ) أي: من كل تركيبٍ رفع فيه المنادى مفرداً مكرراً، ووقع بعد المرَّة الثانية مضاف إليه.

(قوله: وفي نحو يا سَعْدُ سَعْدَ الأوس فالثاني) من السَّعدين (واجب النَّصب والوجهان) وهما الضمُّ والفتح جاريان (في) سعد (الأول) والى ذلك أشار النَّاظم بقوله: في نحو:

سَعْدُ سَعْدَ الأوسِ ينتصبْ ثانٍ وضُمَّ وافْتَحْ أوّلاً تُصِبْ

(فإن ضممته) وهو الأكثر لأنه منادى مفرد (فالثاني بيان) للأول (أو بدل) منه (أو) منادى ثان (بإضمار يا أو) مفعول بإضمارِ (أعني) أو توكيد قاله ابن مالك، واعترضه أبو حيان بأنه لا يجوز التَّوكيد لاختلاف وجهي التَّعريف؛ لأنّ تعريف الأولِ بالعلميةِ أو بالنداءِ، والثاني بالإضافةِ، وقال الموضح في الحواشي: وثم مانع أقوى من ذلك، وهو اتصال الثاني بما لم يتصل به الأول (وإن فتحته) أي: الأول (فقال سيبويه مضاف لما بعد الثاني، والثاني مقحم) أي: زائد (بينهما) وهذا مبني على جوازِ إقحام الأسماءِ، وأكثرهم يأباه. وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين، وهما كالشيء الواحد، وكان يلزم أن ينوّن الثاني؛ لعدم إضافته. (وقال المبرّد: مضاف لمحذوف مماثل

يَـا زَيْـدُ زَيْـدَ الْـيَـعْـمَـلَاتِ الـذُّبَّـلِ [تَـطَـاوَلَ الـلَّـيْـلُ عَـلَـيْـكَ فَـانْـزِلِ]

أبو طالب

(قوله: **يا زيد زيد اليعملات**) هذا بعضٌ من بيتٍ هو هكذا:

يـا زيـدُ زَيْـدَ الـيَـعْـمَـلاتِ الـذُّبَّـلِ تـطـاولَ الـلـيـلُ عـلـيـكَ فـانْـزِلِ

قاله عبد الله بن رواحة، وقيل: قائِله ولد جرير، وأراد بزيد زيد بن أرقم، واليعملات: جمع يعملةٍ، وهي الناقةُ القويةُ الحمولة، وإضافة زيد إليه لأنه كان يحدو لها، والذبل: بالذال المعجمةِ، والباء الموحدة ككمل جمعُ ذابلٍ، وهو بالفارسيةِ كامل، وهو وصف لليعملاتِ، والباقي ظاهر.

الناصية

لما أضيف إليه الثاني) والأصل يا سعد الأوس سعد الأوسِ، فحذف من الأولِ لدلالة الثاني عليه، وهو نظير ما ذهب إليه في نحوِ: قطع الله يد ورجل من قالها، وهو قليل في كلامِهم، والكثير العكس، وسعد الثاني حينئذٍ بيان أو بدل أو توكيد؛ لأن المضاف إليه الأول مراد، أو منادى ثان، وقال الفرّاء: الاسمان الأول والثاني مضافان للمذكور، ولا حذف ولا إقحام، وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمولٍ واحدٍ. (وقال بعضهم) وهو الأعلم: (الاسمان مركبان تركيب خمسة عشر، ثم أضيفا) إلى الأوس كخمسة عشر زيد، وفيه تكلُّف تركيب ثلاثة أشياء، وسعد الأوس هو سعد بن معاذ رضي الله عنه، وهو سعد بن معاذِ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن الأشهلِ بن خثعم بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك، وهو أخو الخزرج.

هذا، وقال الدنوشري: أشير بسعد سعد الأوسِ إلى بيتٍ من جملة أبياتٍ سمعها أهل مكةَ من هاتفٍ هتف بهم قبل إسلامِ سعد بن معاذٍ وسعد بن عبادةَ، وهي قوله:

فـإن يـسـلـم الـسَّـعـدانِ يـصـبـحْ مـحـمـدٌ بـمـكـة لا يـخـشـى خـلافَ الـمـخـالـفِ

فـيـا سَـعْـدُ سَـعْـدَ ٱلْأَوْسِ كُـنْ أَنْـتَ نـاصِـره ويـا سـعـد سَـعْـد الـخـزرجـيـيـن الـغـطـارفِ

أجـيـبـا إلـى داعـي الـهُـدى وتَـمَـنَّـيـا عـلـى الله فـي الـفِـرْدوس مـنـيـة عـارفِ

أورد ذلك السُّهيلي في الرَّوضِ الأنف. (**قوله**:

يَـا زَيْـدَ زَيْـدَ الْـيَـعْـمَـلَاتِ الـذّبّـلِ ....

تمامه:

.... تـطَـاولَ الـلـيـلُ عـلـيـكَ فـانْـزِلِ

قاله عبد الله بن رواحة لزيد اليعملات حين مرّ عليه وهو جالس. (قوله): يا زيد زيد اليعملات الذّبل، المراد بزيد: زيد بن أرقم، وباليعملات: بفتح المثناةِ التحتية، وسكون العين المهملةِ وفتح الميم النوق القويَّة على العملِ، وهي جمع يعملة، وإنما أضافَ زيداً إليها لاشتهاره بالحداءِ، أي:

وكُلّما كُرِّرَ فيه اسْمٌ مُضافٌ في النِّداءِ (يَنْتَصِبْ ثانٍ) لِأَنَّه مُضافٌ (وَضُمَّ وَافْتَح أَوَّلاً تُصِبْ): أَمَّا الضَّمُّ فَلأَنَّه مُفردٌ مَعرفةٌ، وأَمَّا النَّصب فَلأَنَّه مُضاف إلى مَا بَعدَ الثَّاني، ....

أبو طالب ____

....

الناصية ____

الغناء، لها عندَ سيرها، وبالذّبل بضمِّ الذالِ المعجمةِ وتشديد الباءِ الموحدةِ المفتوحة الضَّوامر، وهي صفة لقولهِ اليعملاتِ، وجمع ذابلٌ، وقوله: تطاول فعلٌ ماضٍ، والليل فاعله، وعليك متعلِّق بتطاول، وفانزل الفاء للسببية، وانزل فعل أمر مبني على السُّكون وحرك بالكسر للشعر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. (يعني): يا حادي النوق التي عندها قوة على العمل وضوامر تطاول الليل عليك، وأنت سائر؛ فانزل في هذا المحلِّ لأجل أن تستريح من مشقةِ السَّير، وتستريح أيضاً النوق معك من هذه المشقةِ. **(والشَّاهد)** في قوله: يا زيد زيد اليعملات أن المنادى وقع مكرراً في حالة الإضافة، فيجوز في الأول الضمّ والفتح، ويتعيّن النَّصب في الثاني.

(قوله: يَنْتَصِبْ. ثَانٍ) حتماً؛ فلأنه منادى مفرد معرفة، وانتصاب الثاني حينئذٍ؛ لأنه منادى مضاف، أو توكيد، أو عطف بيان، أو بدل، أو بإضمار أغني. وأجاز السيرافي أن يكون نعتاً، وتأول فيه الاشتقاق. أي: جعله مشتقاً بتأوله بالمنسوب إلى الأوس، وضعفه الشَّاطبي بأن النَّعت بالجامد على تأوله بالمشتقّ موقوف على السَّماع. (أشموني).

(قوله: وأمَّا النَّصبُ. . .إلخ) يعني: أنَّ (سعد) الأوّل مضاف إلى الأوسِ، وسعدُ الثاني تأكيدٌ للأولِ، وليس مضافاً إلى الأوسِ، وكذا (زيد) الأولِ مضافٌ إلى اليعملات، وأنا زيدٌ الثاني فهو تأكيدٌ، ولهذا نصب الأول لكونه منادى مضافاً. (دشتي). وفي (الأشموني) إن فتحته فثلاثة مذاهب: **أحدها**: وهو مذهب سيبويه أنه منادى مضاف إلى ما بعد الثَّاني. **والثاني**: مقحم بين المضافِ والمضاف إليه. وعلى هذا قال بعضُهم: يكون نصب الثاني على التَّوكيد، **وثانيها**: وهو مذهب المبرّد أنه مضافٌ إلى محذوفٍ دلَّ عليه الآخر، والثاني مضاف إلى الآخرِ، ونصبه على الأوجهِ الخمسةِ، **وثالثها**: أن الاسمين ركبا تركيبَ خمسةَ عشرَ، ففتحتهما فتحة بناء لا فتحة إعرابٍ، ومجموعهما منادى مضافٌ، وهذا مذهب الأعلم.

(قوله: فَلأنَّه مُضاف إلَى مَا بَعدَ الثَّاني) والثَّاني مقحمٌ، أي: زائدٌ بناءً على جوازِ إقحام الأسماءِ وأكثرهم يأباه، وعلى جوازهِ ففيه فصل بين المتضايفين، وهما كالشيء الواحد، وكان يلزمُ أن ينوّن الثَّاني لعدم إضافته. اهـ. (تصريح)، وعليه ففتحته غير إعراب؛ لأنّها غير مطلوبة لعامل بل فتحتُه إتباعٌ فيما يظهر، وإن كان يرد عليه أن بين المتبعِ والمتبع له حاجزاً حصيناً، لكنّ صرح الشراح بأن نصبَ الثاني توكيدٌ، ويوافقه تفسير الحفيد الإقحام بالتأكيدِ اللفظي، وعلى هذا فالفتحةُ فتحةُ

وهو تَأْكيدٌ عِندَ سيبويه، وقالَ الْمبرّدُ إلى مَحذوفٍ والْفَرَّاءُ كِلاهُمَا إلى ما بَعدَ الثّاني.

أبو طالب

. . . .

الناصية

إعراب، ولا يبعد أن الفصل بالثاني مغتفر؛ لأنّه كلا فصلٍ لاتحاد الاسمين لفظاً ومعنًى، وأن عدم تنوين الثاني على هذا الوجهِ، والذي قبله للمشاكلة؛ فيندفع قول صاحب (التَّصريح) ففيه فصل... إلخ. وقوله: وكان يلزم... إلخ، فتأمل. ولا يصحّ إعرابه بدلاً أو عطف بيان كما كان في صورةِ الضمِّ؛ لأنهما إنما يكونان بعد تمام الاسمِ الأول، والأول لا يكمل إلا بالإضافةِ بخلافِ صورةِ الضمِّ، فإن الاسم الأول فيهما غير مضافٍ.

(قوله: وهو) أي: الثَّاني.

(قوله: إلى محذوف) أي: مماثل لما أضيف إليه الثاني، فيَكون التَّقدير يا سعد الأوسِ سعد الأوسِ، ويا زيد اليعملاتِ زيد اليعملاتِ.

الْمُنادَى الْمُضافُ إلَى ياءِ الْمُتَكَلِّمِ

وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا   كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا

فصل في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

وفيه الْمضافُ إلى الْمُضافِ إلَيها (وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ) كغُلام وظَبي (إِنْ) بِكَسْرِ الْهَمزَةِ (يُضَفْ لِيا) على وَجْهٍ مِن أَوْجُهٍ خَمْسةٍ.

أبو طالب

(قوله: وفيه المضاف إلى المضاف إليها) في هذه العبارة مساهلة؛ لأن في هذا الفصلِ يذكر أحكام ما كان مضافٌ للياءِ مضافاً إليه المنادى لا أحكام ما تفيده هذه العبارةُ، فافهم.

(قوله: وظبيٍ في التَّمثيل به) إشارةٌ إلى أن المرادَ بالصّحيح ما لا يتغيّر بالإعلالِ، ولو كان فيه حرف علّة لا ما جرد من حرفِ العلةِ.

(قوله: بكسر الهمزة احترازٌ) عن أن يكون هو وصلته فاعلاً لقوله: صح.

الناصية

(قوله: في المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم) أفرده بترجمة؛ لأنّ له أحكاماً تخصّه، وتقدم أن الأصل في ياء المتكلِّم قيل: السكون، وقيل: الفتح، وجمع بأن السُّكون أصل أول؛ إذ هو الأصل في كل مبني، والفتح أصلٌ ثانٍ، إذ هو الأصلُ فيما وضع على حرفٍ واحدٍ. (صبان).

(قوله: وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ. . . إلخ) أيْ: كَانَ اسماً صَحيحاً غَيرَ مُعتلٍّ، والاسْم المُعْتَلُّ سَبق أحكامه في (الْمُضَافِ إلَى يَاءِ المتكلِّم) آخِرَ بَابِ الإِضَافَةِ.

(قوله: صحَّ) آخره بأن يكون آخره حرفاً غير لين، أو ليناً قبله ساكن، كدلو وظبي، وهذا القيد يخرج نحو: مسلمي تثنية وجمعاً، وجوّز العصام حذف يائه لدلالةِ ياء التثنية، والجمع على الإضافةِ وعدم التباسِه بالمفردِ عند الحذفِ، قال (سم): وفيه نظرٌ في الجمعِ؛ لالتباسِه حينئذٍ بالمفردِ في صورةِ إثبات يائه ساكنة. اهـ. ويشترطُ مع ما ذكره المصنف أن يكونَ غير وصفٍ مشبهٍ للفعل كما سيأتي. (صبان).

(قوله: كَغُلام وَظَبي) فإنّه بحكم الصَّحيح؛ لعدم تبدّل حروفه مثل الصَّحيح.

(قوله: إِنْ) بِكَسْرِ الْهَمزَةِ) شرطيّة.

(قوله: إن يضف لِيا) الدالّة على المتكلّم.

(قوله: علَى وَجْهٍ. . . إلخ) متعلّق باجعل، أي: اجعل المنادى الصَّحيح المضاف لياءِ المتكلّم على أحدِ الوجوهِ الخمسةِ لا غير.

(قوله: علَى وجهٍ مِن أَوْجُهٍ خَمْسَةٍ) أي: بشرط أن لا يكونَ المضاف وصفاً مفرداً عاملاً كيا مكرمي، وإلا تعيَّن إثبات يائه مفتوحة، أو ساكنة لشدةِ طلبه لها، أما في المثنى والجمع فتفتح فقط؛ لأنّه من المعتل (الخضري).

أَحْسَنُها أَنْ تَحْذِفَ الْياءَ، وتُبْقِي الْكَسرةَ لِلدِّلالَةِ عَلَيها (كَعَبْدِ) وَيَلِيهِ إنْ تُثْبِتْها ساكِنَةً، نَحو: (عَبْدِي) وإنْ شِئْتَ فَاقْلِبِ الْكَسرةَ فَتحةً والياءَ أَلِفاً. ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: أَحْسَنُهَا) وفي (الصبان) الأفصح والأكثر من هذه الأمثلةِ الأولِ، وهو حذف الياء، والاكتفاء بالكسرةِ نحو: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴿١٦﴾﴾ [الزُّمَر: ١٦] وفي (التَّصريح): أجرى المنفصلِ من كلمتين مجرى المتصل في كلمةٍ واحدةٍ، نحو: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴿٤﴾﴾ [الفَجر: ٤] ثم ثبوتها ساكنة على الأصلِ في البناء، نحو: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ [الزّخرُف: ٦٨] أو ثبوتها (مفتوحة) للتَّخفيفِ نحو: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟﴾ [الزُّمَر: ٥٣]، وإنما كان السُّكون والفتح في مرتبةٍ واحدةٍ نظراً إلى اختلافهم في أصلِ وضعها كما تقدَّم. هذا، ونقلَ البعضُ عن الحفيدِ أنه قيد ذلك بأن يشتهر الاسمُ بالإضافة إلى الياءِ أولاً، فلا يقال في يا عدوي: يا عدو؛ لأنَّه لا دلالة على الياءِ. والذي في التَّوضيحِ وشرحه إنما هو اشتراط الاشتهار بالإضافة في الوجه السادس وهو الضمّ، وهذا هو المتجه فافهم.

(قوله: وَيَلِيهِ) أي: يعقب الوجه الأحسن بمرتبة إن تثبت الياء مع سكونها، وهو أفصح من الفتحِ، ولعلّ وجهه أن السُّكون أخف من الفتحِ.

(قوله: فَاقْلِبِ الْكَسْرَةَ) أي: كسرُ الدَّالِ.

(قوله: فاقلِب الكسرة فتحة و) اقلب (الياء ألفاً)؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأنّ الألفَ أخفُّ من الياءِ (نحو: يا حسرتا)، والأصلُ: يا حسرتي بكسرِ التاءِ وفتح الياء، ثم قيل: يا حسرتي بفتحهما، ثم قيل: يا حسرتا بقلبِ الياءِ ألفاً، (وأجاز الأخفش) والفارسي والمازني (حذف الألفِ) المنقلبةِ عن الياءِ (والاجتزاء بالفتح) عنها فتقول: يا حسرةً، كقوله:

ولستُ براجعٍ ما فاتَ منّي ... بلَهْفَ ولا بلَيْتَ ولا لو أنّي

فالباء في بلهف متعلّقة براجع، ومجرورها قول محذوف (أصله بقولي) ولهف منادى سقط منه حرفُ النداءِ، والأصل (يا لهفا) فحذفت الألف المنقلبة عن ياء المتكلّم اجتزاءً بالفتحةِ، والمعنى: ولست راجعاً ما فات مني بقولي يا لهفي، ولا بقولي: يا ليتني فعلته، ولا بقولي: لو أني فعلت، والحاصل أن ما فات لا يعود بكلمةِ التلهفِ، ولا بكلمة التمني، ولا بكلمة لو. (تصريح).

(قوله: والياء ألفاً) أي: لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأنّ الألف أخفّ من الياء. اهـ. (تصريح). والظَّاهر أن هذه الألف اسم؛ لأنّها منقلبة عن اسم، وينبغي أن يحكم بأنها مضاف إليه، وأنها في محلّ جر (سم). هذا، ويظهر أثره في التابع، بل قد يُدَّعىٰ أن هذه الألف ياء المتكلم، غاية الأمر أنه تغيرت صفتها، فليتأمل.

واحْذِفْها، نَحو: (عَبْدَ)، وأَحْسَنَ مِنه أَنْ لا يُحْذَفَ [الألف] نَحو: (عَبْدا)، وأَحْسَنَ مِن هذا ثُبُوتُ الْياءِ مُحَرَّكَةً، نَحو: (عَبْدِيا)، وزادَ في «شَرحِ الْكافِيَةِ» سادِساً، وهو الاكْتِفاءُ مِنَ الإضافَةِ بِنِيَّتِها، ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: عبداً) ينبغي أن يكون منصوباً بفتحة مقدّرة على الدّال لا بالفتحةِ الموجودةِ؛ لأنّها لأجل الألف (سم). (صبان).

(قوله: نَحو: عَبْدَيَا) ألفه ألف إطلاق، وأصله: عبدي بكسر الدَّالِ وفتح الياءِ بدون الألفِ.

(قوله: سادساً) يظهر أن قائله يحذف الياء والكسرة، ثم يعامله معاملة الاسمِ المفردِ، فيضمّ آخره ضمّة مشاكلة للمفرد المبني، فهو منصوبٌ تقديراً بفتحةٍ مقدرةٍ منع من ظهورِها ضمّة المشاكلة. وتعرفه بالإضافة المنوية، كما اختاره المصنف لا محلاً. وتعرفه بالقصدِ كما قيل: وإلا لم يكن لغة في المضافِ.

قال أبو حيان: والظَّاهر أن حكمه في الإتباع حكم المبني على الضمِّ غير المضافِ لا حكم المضافِ للياء. اهـ. أي: إنه يجوز في تابعه الوجهان، وهو لا يظهر على أن تعرفه بالإضافة المنوية، ونصبه مقدّر، فإن مقتضاه عدمُ جوازِ الوجهين في تابعه. وقد يوجه ما قاله أبو حيان، وإن قلنا: نعرفه بالإضافة المنوية، ونصبه مقدّر بأنه عومل معاملة المفردِ، فأعطى حكمه، وإن لم يكن منه حقيقة، أفاده (سم). قال في (التَّصريح): وإنما يأتي هذا الوجه السَّادس فيما يكثر نداؤه مضافاً كالرَّب تعالى، والأب والأم والابن حملاً للقليلِ على الكثيرِ. (صبان).

(قوله: وهوَ الاكْتِفَاءُ... إلخ) أي: بأن يكتفي من الإضافةِ بنيتها وبضمّ الاسم المضافِ للياء (كما تضمّ المفردات) في غير الإضافةِ، (وإنما يفعل ذلك) الضمُّ (فيما يكثر فيه أن لا ينادى إلا مضافاً) كالأم والأب والرب حملاً للقليلِ على الكثيرِ (كقول بعضهم: يا أمُّ لا تفعلي) بضمِّ الميم، حكاه يونس (وقراءة آخر ﴿ربُّ ٱلسِّجۡنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يُوسُف: ٣٣] بضمّ رب؛ لأنّ الأم والأب الأكثر فيهما أن لا يناديا إلا مضافين للياءِ، والأصل: يا أمي ويا ربي، فحذفت الياء تخفيفاً، وبنيا على الضمّ تشبيهاً بالنكرة المقصودةِ بخلافِ يا عدوي، فلا يجوز: يا عدو بحذفِ الياءِ وضمّ الواوِ، قاله شارح اللبابِ؛ لأنّ نداءه مضافاً للياءِ لم يكثر. وظاهرُ كلام الموضحِ: أن تعريفَ المضمومِ على هذه اللغةِ بالإضافةِ المعنويةِ لا بالقصدِ والإقبالِ، وقد صرَّح في النهايةِ بالثاني، فقال: جعلوه معرفةً بالقصدِ فبنوه على الضمِّ، وهذه الضمة كهي في: يا رجل إذا قصدت رجلاً بعينه. اهـ. ولعلّ هذا هو الذي حمل النَّاظم على إسقاطِهِ واقتصاره على خمسِ لغاتٍ في قوله:

واجعل منادى صحَّ إنْ يُضَفْ ليا ... كعبدِ عَبْدي عَبْدَ عَبْداً عَبْدَيا

وَفَتْحٌ أَوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرّْ   فِي يَا بْنَ أُمَّ يَا بْنَ عَمَّ لَا مَفَرّْ

وَجَعْلِ الْمُنادى مَضمُوماً كَالْمُفردِ، ومِنهُ ﴿ربُّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يُوسُف: ٣٣].

(وَ) كُلٌّ مِنَ (الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ وَحَذْفِ الْياءِ) أَيْ: ياءُ الْمُتَكَلِّمِ (اسْتَمَرَّ فِي) ما إذا نُودِيَ

أبو طالب

(**قوله: وكل من الكسر والفتح. . إلخ**) يعني: أن الوجوهَ الثابتةَ في المنادى المضاف إلى الياءِ قد انقطعت في الاسمِ المتوسطِ بين المنادَى والياءِ سوى الوجهينِ منها، فإنهما قد استمرا وبقيا فيه، فلا يلزم من قولِه: من الفتح. . .إلخ، استمرار الضدين في محلٍّ واحدٍ، كما قد يتوهم.

(**قوله: أي لياء المتكلِّم**) لما كان المتبادر من تغييرِ موضوع الحكم، وعدمِ اتصال ياء المتكلِّم بهذا المنادى أن يتوهم أن المرادَ بالمثنى والمجموع عند كونِ المنادى تثنيةً وجمعاً، دفعه بهذا التفسير.

الناصية

والأظهرُ أن تعريفَه بالإضافةِ المنوية؛ لأنهم جعلوه لغة في المضافِ إلى الياءِ، ولو كان تعريفه بالقصدِ لم يكن لغة فيه. (تصريح).

(**قوله: وَجَعْل الْمُنَادَى. . . إلخ**) أي: جعل الاسم مضموماً كالمنادى المفرد، أي: كغير المضاف في ظاهرِ اللفظِ، ومنه قراءة بعضِ القراءِ: ﴿ربُّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يُوسُف: ٣٣] وحكى يونس عن بعضِ العربِ: يا أُمُّ لا تفعلي، وبعضُ العرب يقولون: يا ربُّ اغفر لي، ويا قوم لا تفعلوا. أما المعتلُّ آخره ففيه لغة واحدةٌ وهي ثبوت يائه مفتوحة نحو: يا فتاي ويا قاضي.

(**قوله: ومِنهُ**: ﴿ربُّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يُوسُف: ٣٣])، بضمّ (ربّ) على قراءةِ بعضِ القرّاء.

(**قوله: وكُلّ من الْفَتْحِ أو الْكَسر**)، أي: للميمِ، وأجاز قوم ضمها أيضاً (سم).

(**قوله: وحذف اليا**) أي: مع الكسرِ والألف، أي: مع الفتح، ففيه مع ما قبله لف ونشر مشوش، لكن حذف الألف إنما يأتي على قولِ الكسائي الآتي، ومن وافقه، لا على قول سيبويه والبصريين، فلهذا أسقطه المصنف. (صبان).

(**قوله: وَحَذْف الْيا**) والألف تخفيفاً.

(**قوله: استمر**) أي: اطرد، وفي نسخة اشتهر، وأفرد الضّمير مع رجوعِه إلى الفتحِ أو الكسرِ، وحذف الياءِ على التأولِ بالمذكورِ، أو على حذف خبرِ أحدِ المتعاطفين؛ لدلالة الآخر. (صبان).

(**قوله: اسْتَمَرَّ. . . إلخ**) يعني: أنَّ وجهين فقط من الوجوه الخمسةِ المذكورةِ مستمرّة، أي: ثابتةٌ للاسم المتوسّط بين المنادى والياءِ بشرطِ أن يكون المضاف إلى الياء لفظ (أمّ) أو (عمّ). وقال في (التّصريح): إذا كان المنادى مضافاً إلى مضافٍ إلى الياءِ، نحو: يا غلام غلامي (فالياءُ ثابتة لا غير)

الْمضافُ إلى الْمُضافِ إلَيها وكانَ [الْمُضافُ إلى الْياءِ] لَفظَ أُمٍّ أَوْ عَم، نَحو: (يَا بْنَ أُمَّ يَا بْنَ

أبو طالب

(**قوله: وكان لفظ أم. . .إلخ**) لم يقيد المنادى بكونه ابناً أو ابنةً مع أنه مقيدٌ به؛ لأن تقييدَ المتوسطِ باعتبارِ إخراجِ تثنية أم وعم وجمعهما عن ذلك. وليس هذا معتبراً في المنادى، فإن هذا الحكم ثابتٌ، ولو كان المنادى مثنى أو جمعاً.

الناصية

ولا يجوز حذفها؛ لبعدها عن المنادى، وهي إما ساكنة، أو مفتوحة (كقولك: يابن خالي، ويابن أخي) ويا بنت أخي ويا بنت خالي (إلا إذا كان) المنادى (ابن عم أو ابن أم)، أو ابنة عم أو ابنة أم، (فالأكثر) حذف الياءِ و(الاجتزاء بالكسرةِ عن الياءِ)، كقولك: يابن عمِّ ويابن أم بكسر الميم فيهما، ثم قال الزجاجي: لا تركيب، بل إضافتان. وقال في (الارتشاف) نقلاً عن أصحابِه: إنهم حكموا للاسمين بحكم اسمٍ واحدٍ، وإنهم حذفوا الياء حذفها من خمسة عشر إذا أضافوها للياءِ، فليسَ إلا إضافة واحدة. اهـ. (أو أن يفتحا)، ثم قيل (للتركيب المزجي) كقولك: يابن عمِّ ويابن أم بفتح الميم فيهما، وقيل: الأصلُ عما وأما بقلبِ الياءِ ألفاً، فحذفت الألفُ، وبقيت الفتحةُ دليلاً عليها، والأول قيل: هو مذهبُ سيبويه والبصريين، والثاني: قول الكسائي والفراء وأبي عبيدة، وحكي عن الأخفشِ، (وقد قرئ) في السَّبع ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ﴾ [الأعراف: ١٥٠] بالوجهين الكسر والفتح، وإليهما أشار النَّاظم بقوله:

وفَتح أو كَسر وحَذْف اليا اسْتَمَرّ ... في يا بْنَ أُمَّ يا بْنَ عَمَّ لا مَفَرّ

(**قوله: يَا بْنَ أمَّ**) ويابنة أم و(يَابْنَ عَمِّ) ويابنة عم (لَا مَفَرّ)، أما الفتح ففيه قولانِ: **أحدُهما**: أن الأصلَ أما وعما بقلب الياء ألفاً، فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلاً عليها. **الثاني**: أنهما جعلا اسماً واحداً مركباً، وبني على الفتحِ، والأول: قول الكسائي والفراء وأبي عبيدةَ، وحكي عن الأخفشِ، والثاني: قيل هو مذهب سيبويه والبصريين، وأما الكسرُ فظاهرُ مذهب الزجاج وغيره أنه مما اجتزئ فيه بالكسرةِ عن الياءِ المحذوفةِ من غير تركيبٍ. قال في (الارتشافِ): وأصحابنا يعتقدونَ أن ابن أم وابنة أم وابن عمّ وابنة عم حكمت لها العرب بالحكمِ اسم واحد، وحذفوا الياء كحذفِهم إياها من أحدَ عشرَ إذا أضافوه إليها. وأما إثبات الياءِ والألف في قوله:

يَا بْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِي ... .

وقوله:

يَا بْنَةَ عَمَّا لا تَلُومِي وَاهْجَعِي ... .

فضرورةٌ. أما ما لا يكثر استعماله من نظائر ذلك، نحو: يا بن أخي، ويابن خالي، فالياء فيه ثابتة لا غير، ولهذا قال في يا بن أمّ: يابن عمِّ، ولم يقل في نحو: يابن أم: يابن عم.

عَمّ لا مَفَرّ) أَمَّا اسْتِمرارُ الْكَسرةِ فَللدّلالَةِ عَلى الْياءِ، وأَمَّا الْفَتحةُ فَللدّلالَةِ على الأَلِفِ الْمُنقَلِبَةِ عَنها، وَشَذَّ إِثْباتُ الْياءِ، نَحو:

يَـا بْـنَ أُمِّـي وَيـا شُـقَـيِّـقَ نَـفْـسِـي [أَنْـتَ خَـلَّـفْـتَـنِـي لِـدَهْـرٍ شَـدِيـدِ]

أبو طالب

(قوله: **لا مفر**) هذا أما من تمامِ المثالِ أو تأكيدٍ لقوله: استمر، وبيان له.

(قوله: **إما استمرار الكسر**) وجه الكسرِ والفتح قد ظهر مما سبق، والأَحَقُّ بالبيان هٰهُنا وجه انقطاعِ الوجوهِ الأخر فيما نحن فيهِ.

(قوله: **يا بنَ أمي ويا شُقيِّقَ نفسي**) آخره:

الناصية

(تنبيه): نص بعضهم على أن الكسرَ أجودُ من الفتحِ وقد قُرِئَ: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ﴾ [الأعراف. ١٥٠] بالوجهين.

(قوله: **فَللدلَالَة على الألِف الْمُنْقَلِبَةِ عَنْهَا**) فيقال (يَابْنَ أُمّ) بفتحِ ـ أُمَّ ـ للدّلَالَةِ علَى أنّ أصلَه (يَا ـَ أُمَّا) مَثل (عَبْدًا).

(قوله: **وشَذَّ إِثْبَاتُ اليَاءِ**) والألف، وقال بعضهم، هما لغتانِ قليلتانِ، قيل: وقلب الياء ألفاً أجود من إثباتها، وإذا ثبتت الياء ففيها وجهان: الإسكان والفتح، فالحاصل خمسة أوجه، ونصَّ بعضهم على أن الخمسة لغات، ومرَّ قريباً لغة سادسة وهي الضَّمُّ. (**قوله**:

يَـا بْـنَ أُمّـي ويَـا شُـقَـيِّـقَ نَـفْـسِـي ....

تمامه:

.... أنْـتَ خَـلَّـفْـتَـنِـي لـدَهْـرٍ شَـديـدِ

قاله أبو زبيد حرملة بن المنذرِ، من شعر من الخفيفِ يرثي به أخاه، وقيل: هذا البيت من كلامِ أبي زبيدٍ الطّائي، واسمه حرملة بن المنذرِ، وهو من كلمة يرثي فيها أخاه، وقد أنشده ابن هشام في أوضحه (رقم ٤٤١) والأشموني في المنادى المضاف لياءِ المتكلّم (رقم ٨٨٨) وسيبويه (ج١، ص٣١٨).

اللغة: «شقيق»: بضمّ الشينِ وفتحِ القافِ وتشديد الياءِ ـ مصغر شقيقٍ بفتحِ الشِّينِ. «خلفتني»: تركتني خلفك، وفي روايةِ سيبويه «أنت خليتني» أي: تركتني.

الإعراب: «يا» حرف نداء، «ابن» منادى، منصوبٌ بالفتحةِ الظّاهرة، وابن مضاف، وأم من «أُمي» مضافٌ إليه، وأم مضاف، وياء المتكلّم مضاف إليه، «ويا» الواو عاطفة، يا حرف نداء، «شقيق» منادى منصوبٌ بالفتحةِ الظّاهرة، وشقيق مضاف، ونفس من «نفسي» مضافٌ إليه. ونفسٌ مضاف وياء المتكلّم مضاف إليه، «أنت» ضمير منفصل مبتدأ، «خلفتني» خلف: فعلٌ ماضٍ، والتّاء ضميرُ المخاطبِ فاعله، مبني على الفتحِ في محلّ رفع، والنُّون للوقاية، وياء المتكلّم مفعول به مبني

وكَذا إثْباتُ الألِفِ المُنقلبَةِ عَنها، نَحو:

يَـا بْـنَـةَ عَـمَّـا لا تَـلُـومِـي وَاهْـجَـعِـي [فَلَيْسَ يَخْلُو مِنْكِ يَوْماً مَضْجَعِي]

أبو طالب

.... أنـت خَـلَّـيـتـنـي لِـدَهْـرٍ شَـدِيـدِ

قاله أبو زبيد في مرثية أخيه، وشقيق: تصغير شقيق بالقاف، ثم القاف بمعنى الأخ، وإنما صغر للترحم، ونفسي إما مبتدأ وأنت خبره، أو بالعكس بقرينة المقام، أو أضيف شقيق إلى نفسي، أو مشتغل عنه العامل، أو بدل عن المنادى، والأحسن أن يكون النفس بمعنى الرُّوح، وإن كان المتبادرُ منه معنى الذات، وخليتني، أي: تركتني لدهر شديدٍ مكائده وحدي، وقد كنت لي ظهراً على الدّهر، فأوحشني فقدك، وأتلفني موتك.

(**قوله: يا بنت عما... إلخ**) هذا من قصيدة مشهورة لأبي النَّجم، أوله:

الناصية

على السَّكونِ في محل نصبٍ، والجملةُ في محلِّ رفع خبر المبتدأ، «لدهر»: جارٌّ ومجرورٌ متعلِّق بخلف، «شديد»: نعتٌ لدهرٍ، ونعت المجرور مجرور، وعلامة جرّه الكسرةُ الظَّاهرة.

الشّاهد فيه: قوله: «يا بن أمي» حيث أثبت ياء المتكلِّم مع كون المنادى مُضافاً إلى مُضاف إلى ياء المتكلِّم، ومع كونِ المضافِ إلى ياءِ المتكلِّم هو لفظُ «أم»، وثبوت الياءِ في هذه الحالةِ قليلٌ

(**قوله: يابْنَةَ عَمَّا لا تَلومِي وَاهْجَعِي... إلخ**). هذا البيتُ من جملةِ أبياتٍ لأبي النّجم الفضل بن قدامة العجلي، وقد أنشده ابن هشامٍ في أوضحه (رقم ٤٤٢) والأشموني في بابِ النِّداءِ (رقم ٨٨٩) وسيبويه (ج١ـ ص٣١٨) والقزويني في الإيضاحِ (رقم ٢٢)، وقد روى جزءاً من القطعةِ صاحبُ معاهدِ التنصيص (ص٣٦ بولاق) ونحنُ نذكرُ لكَ بعضَ هذه القطعةِ، قال:

قَـدْ أصْـبَـحَـتْ أُمُّ الْـخِـيَـارِ تَـدَّعـي عَـلَـيَّ ذَنْـبـاً كُـلُّـهُ لَـمْ أصْـنَـعِ

مِـنْ أنْ رَأتْ رَأسِـي كَـرَأْسِ الأصْـلَـعِ مَـيَّـزَ عَـنْـهُ قُـنْـزُعـاً عَـنْ قُـنْـزُعِ

جَـذْبُ الـلَّـيـالـي أبـطـئـي أوْ أسْـرِعـي أفـنـاهُ قِـيْـلُ الـلـهِ لِـلـشَّـمْـسِ: اطْـلـعِـي

حَـتَّـى إذا وَارَاكِ أُفْـقٌ فَـارْجِـعِـي

اللغة: «لا تلومي»: لا تعتبي، «واهجعي»: أصلُه من الهجوعِ، وهو الرُّقاد بالليلِ، والمرادُ: اطمئني.

الإعرابُ: «يا» حرف نداءٍ، «ابنة» منادى منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، وابنة مضافٌ، وعم من «عما» مضافٌ إليه، مجرورٌ وعلامة جرّه كسرةٌ مقدرةٌ على ما قبل ياء المتكلِّم المنقلبة ألفاً، وعمّا مضاف وياء المتكلِّم المنقلبة ألفاً مضاف إليه مبني على السُّكون في محلِّ جر، «لا» ناهية، «تلومي»

وَفِـــي الـــنِّـــدَا أَبَـــتِ أُمَّـــتِ عَـــرَضْ   وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ

وَلَا تُحذَفُ في غَيرِ ما ذُكِر.

(وَفِي النِّداءِ أَبَتِ أُمَّتِ) بِتاءِ التَّأْنيثِ ....

أبو طالب

قَـدْ أَصْـبَـحَـتْ أُمُّ الـخِـيَـارِ تـدَّعـي   عَـلَـيَّ ذَنْـبـاً كُـلُّـه لـم أَصْـنَـعِ

والهجوع النّوم بالليلِ خاصةً.

الناصية

فعل مضارعٌ مجزومٌ بلا النَّاهية، وعلامة جزمه حذف النُّون، وياء المخاطبة فاعل، مبنيٌّ على السُّكون في محلٍّ رفع، «واهجعي» الواو حرف عطفٍ، واهجعي: فعل أمر مبني على حذفِ النُّونِ، والياء ضمير المؤنثة المخاطبة فاعل، مبنيٌّ على السُّكونِ في محلِّ رفعٍ.

الشَّاهد فيه: قوله: «يابنة عما» حيث أثبتَ الألف المنقلبة عن ياءِ المتكلِّم. وهذه، وظاهرُ كلام المصنفِ أن هذه اللغاتِ الأربعَ خاصّةٌ بلفظ «ابنة» وأنها لا تجري في لفظِ «بنت أم» ولفظ «بنت عم»، لكن صرحوا بأنها تجري فيها، كما تجري في «ابنة».

(قوله: وَلَا تُحذَف الياء في غَيْرِ مَا ذُكِر») أي: غير المنادى الصَّحيح وغير أمّ وعمّ إذا توسّطا بين المنادى المضافِ إليهما والياء للمتكلِّم. وفي (الشيرازي) أيْ: في غيرِ (يَابْنَ أمّ) و(يَابْنَ عَمّ). فَفي مِثلِ (يَابْنَ أخِي) أوْ (يَا أخ زَميلا) ونَحوهما، لا يَجُوزُ حَذفُ الْيَاءِ والكسرِ. أوْ حَذْفِ الألِفِ والْفَتْحِ. وفي (التَّصريح): والأفصح حذف الياءِ، وإبقاء الكسرة نحو: يا أبِ ويا أم بكسرِهما، ثم إثبات الياء ساكنةً أو متحركةً بالفتحِ، نحو: يا أبي ويا أمي، ثم قلبها ألفاً نحو: يا أبا ويا أما، ثم حذف الألف وإبقاء الفتحةِ نحو: يا أبَ ويا أمَّ بفتحهما، وأقلها الضمُّ نحو: يا أبُ، ويا أمُّ بضمهما.

(قوله: وفي النداء أبت أمت عرض) والأصل: يا أبي ويا أمي، وكلٌّ منهما منصوبٌ لأنه معرب؛ فإنه من أقسامِ المضافِ بفتحةٍ مقدرةٍ على ما قبلَ التّاءِ منع من ظهورِها اشتغالُ المحلِّ بالفتحةِ، لأجل التَّاءِ؛ لاستدعائها فتح ما قبلها لا على التاء؛ لأنّها في موضعِ الياءِ التي يسبقها إعرابُ المضاف إليها (سم). (صبان).

(قوله: وَفي النِّدَا أبَتِ أُمَّتِ) يعني: في نِدَاءِ (أبٍ) و(أمٍّ) المُضَافِين إلى الْيَاءِ قَدْ تُحذَفُ الْيَاءُ. وتُعَوَّض عَنْهَا تَاءُ التَّأنِيثِ، فَبَدَلاً مِن (يَا أَبِي) وَ(يَا أُمِّي) يُقال: (يَا أَبَتِ) وَ(يَا أُمَّتِ) وحينئذٍ يَجوزُ كسرُ التَّاءِ للدّلالةِ على أنّها عوض مِن الْيَاءِ، ويَجوزُ فَتحُ التَّاءِ للدّلالَةِ على أنَّها عِوَض مِنَ الألِفِ الْمُنقلبةِ عَنِ الْيَاءِ. (شيرازي).

(عَرَضْ وَاكْسِرِ) التَّاءَ (أَوِ افْتَحْ) وهو الأَكْثر ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: عَرَضَ) أي: وقع في معرض التكلُّم من العربِ.

(قوله: واكسر التاء... إلخ) وفي (الصبان): يجوز فتح التاء، وهو الأقيس؛ لأن التاء عوض عن الياءِ، وحركتها الفتح، وتحرّكها بحركة أصلها هو الأصلُ، وكسرها وهو الأكثر؛ لأنّ الكسرَ عوضٌ عن الكسرِ، الذي كان يستحقّه ما قبل الياءِ، وزال حين مجيء التَّاء؛ لأنّ ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً، وذلك لأنّ جواز كلّ مستفادٍ من عبارةِ المصنفِ، وبالفتحِ قرأ ابن عامرٍ، وبالكسرِ قرأ غيره من السَّبعةِ.

(قوله: وهو الأكثر) في كلامِهم؛ لأنَّ الكسرَ عوضٌ من الكسرِ الذي كان يستحقُّه قبل ياء المتكلِّم، وزال حين جاءت التّاء؛ إذا لا يكون ما قبل التاء إلا مفتوحاً، وتوجيه الفرّاء بأن الياء في النية، رده الزجاجي بأنه لا يقال: يا أبتي (أو تفتحها، وهو الأقيس)؛ لأنّ التاء بدلٌ من ياءٍ حركتُها الفتحُ، فتحريكها بحركةِ أصلها هو الأصلُ في القياسِ، وقيل: لأن الأصلَ يا أبتا، ويردّه ما رد قول الفراء (أو تضمها على التَّشبيهِ بنحو: ثبة وهبة وهو شاذ) حكى سيبويه عن الخليل أنه سمع: يا أمت بالضمِّ، وأجاز الفراءُ والنّحاس، ومنعه الزَّجاج (وقد قرئ بهن) فبالكسرِ قرأ الجميع إلا ابن عامرٍ، وبالفتح قرأ ابن عامر، وبالضمِّ قرئ في الشواذِّ، (وربما جمع بين التاءِ والألف، فقيل: يا أبتا ويا أمتا) وعليه قوله:

يــا أبــتــا عــلّــك أو عــســاكــا ....

(وهو جمعٌ بين العوض والمعوض، فهو كقوله:

.... أقــول يــاالــلــهُــمَّ يــا الــلــهــمــا

وسبيل ذلك الشعر، وزعم ابن مالكٍ أن الألف في يا أبتا هي التي يوصل بها آخرُ المندوبِ والمنادى البعيد والمستغاث، وأنها ليست بدلاً من الياء، والأوّل قول ابن جني، وربما جمع بين التاء والياء فقيل: يا أبتي ويا أمتي، وعليه قوله:

أيــا أبــتــي لا زِلْــتَ فــيــنــا فــإنَّــمــا ... لــنــا أملٌ فــي الــعــيــشِ مــا دُمْــتَ عــائِــشــا

وهو ضرورةٌ خلافاً لكثيرٍ من الكوفيين، والأول أسهلُ من هذا، لذهاب صورة المعوض منه، وهو الياء، وربما قيل: يا أبات، وعليه قوله:

كــأنَّــك فــيــنــا يــا أبــاتِ غــريــبٌ ....

فقيل: أرادَ يا أبت، ثم أشبع، وقيل: أراد يا أبتا، ثم غلب، وقيل: أراد: يا أبا على لغةِ القصرِ، ثم قدّر إلحاق الياءِ وأبدل منها التاء. واقتصر في النَّظمِ على قولِه:

(وَمِنَ الْيَاءِ التَّاءُ عِوَضْ) ....

أبو طالب

....

الناصية

وفـي الـنِّـدا أَبَـتِ أَمَّـتِ عَـرَضْ   وكسر أو فتح ومن اليا التا عِوَضْ

(ولا يجوز تعويضُ تاء التأنيثِ عن ياءِ المتكلّم إلا في النداءِ) خاصةً، (فلا يجوز: جاءني أبتِ، ولا رأيت أبت)، ولا مررت بأبت (والدَّليل على أن التاءَ في يا أبت ويا أمت عوضٌ من الياءِ أنهما لا يكادان يجتمعانِ) عند البصريين وطائفة من الكوفيين. (و) الدّليل (على أنها للتأنيث أنه يجوز إبدالها في الوقفِ هاءً عندَ جمهور البصريين، وذهب الفراء إلى أنه يوقف بالتاء، وحجة البصريين: أنها تشبه تاء صياقلة، وحجة الفراء أنها عوض من حرف لا يتغير وقفاً، وقد وقف أبو عمرو بالتاء وهو رأس البصريين، ورسمت في المصحفِ بالتاءِ، ويجوز رسمها بالهاءِ).

(**قوله: ومن الياء التا عوض**) أي: هذا التاء من (أبت) و(أمت) عوضٌ عن الياءِ، فلأجل أنّها عوضٌ عن الياءِ لا يجمع بينهما، فلا يقال: يا أبتي؛ إذ لا يجمعُ بين العوضِ والمعوَّض. وفي (الأشموني): إنما عوض تاء التأنيث عن الياءِ إذا أضيف إليها الأب أو الأمّ؛ لأنّ كلاً منهما مظنة التَّفخيم، والتاء تدل عليه كما في علامة. اهـ. حفيد. ووجهه في (الكشاف) بأن تاء التأنيث وياء الإضافة متناسبتان في أن كلاً منهما زيادة مضمومة إلى الاسمِ في آخره، وفيما ذكر تصريح بأن التاءَ حرفٌ لا اسم؛ إذ لم تنقلب الياءُ إليها بخلافِ الألف في نحو يا عبدا، كما مرّ بيانه.

هذا، وفهم من كلامِه فوائد: **الأولى**: أن تعويضَ التاءِ من ياءِ المتكلِّم في أبٍ وأم لا يكون إلا في النداء. **الثانية**: أن ذلك مختصٌّ بالأبِ والأم. **الثالثة**: أن التَّعويض فيهما ليس بلازمٍ، فيجوز فيهما ما جاز في غيرهما من الأوجه السَّابقة، فهم ذلك من قوله عرض. **الرَّابعة**: منع الجمع بين التاءِ والياء؛ لأنّها عوضٌ عنها وبين التاءِ والألفِ؛ لأنّ الألف بدل من الياءِ. وأما قوله:

أَيَـا أَبَـتِـي لا زِلْـتَ فِـيـنَـا فَـإِنَّـمَـا   لَـنَـا أَمَـلٌ فـي الْـعَـيْـشِ مَـا دُمْـتَ عَـائِـشَـا

فضرورة وكذا قوله:

يَـا أَبَـتَـا عَـلَّـكَ أَوْ عَـسَـاكَـا   ....

وهو أهون من الجمعِ بين التاءِ والياءِ لذهاب صورةِ المعوضِ عنه. وقال في (شرح الكافية): الألف فيه هي الألف التي يوصل بها آخر المنادى إذا كان بعيداً أو مستغاثاً به أو مندوباً، وليست بدلاً من ياءِ المتكلّم، وجوّز الشَّارح الأمرين. **الثاني**: اختلف في جوازِ ضمِّ التاء في يا أبتِ ويا أمت، فأجازه الفراءُ وأبو جعفر النَّحاس، ومنعه الزَّجاج. ونقل عن الخليلِ أنه سمعَ من العربِ من

فَلِذا لا يُجْمَعُ بَينهما.

أبو طالب

....

الناصية

يقول: يا أبتِ ويا أمتِ بالضَّمِّ، وعلى هذا فيكون في ندائهما عشر لغاتٍ: السِّت السّابقة في نحوِ: يا عبد، وهذه الأربعة أعني تثليث التاءِ، والجمع بينها، وبين الألف في نحو: يا أبتا على ما مرَّ.

الثَّالث: يجوز أن إبدالَ هذه التاءِ هاءً، وهو يدلُّ على أنها تاء التأنيث. قال في (التَّسهيل): جعلها هاء في الخطِّ والوقف جائزٌ، وقد قُرئ بالوجهينِ في السَّبع، ورسمت في المصحفِ بالتّاءِ.

(قوله: فَلِذَا لا يجمَعُ بَيْنَهُمَا) هَذَا دَليلٌ على أنَّ التَّاءَ عِوَضٌ عَنِ اليَّاءِ؛ إذ لَوْ لَمْ تَكُنِ التَّاءُ عِوَضاً لَجَازَ الْجمعُ، بِأن يُقال: (يَا أَبَتي) ولا يَجُوزُ قِيَاساً، وإنْ وَرَدَ شُذُوذاً أو ضرورةً في قَوْلِ الشَّاعرِ (أيَا أبَتي لا زِلْتَ فِينَا فَإنَّمَا... إلخ) لِمَا تَقَدَّم.

أَسْمَاءٌ لَازَمَتِ النِّدَاءَ

وَفُـلُ بَـعْـضُ مَـا يُـخَـصُّ بِـالـنِّـدَا لُـؤْمَـانُ نَـوْمَـانُ كَـذَا وَاطَّـرَدا

فصل في الأسماء اللازمة للنداء

فلا يُستعمَلُ في غيرِها إلّا لِلضَّرُورة. (وَفُلُ) للرَّجُلِ، وفُلَةُ لِلْمَرأةِ (بَعْضُ ما يُخَصُّ بِالنِّداءِ لُؤْمانُ) بِضَمِّ اللّامِ وسُكُونِ الْهَمزةِ وَ«مُلائِمان ومُلائِمٌ» بِمَعنى: كَثيرُ اللُّؤْم، و(نَوْمانُ) بِفَتحِ النُّونِ وسُكونِ الواوِ بِمَعنى: كَثير النَّوْمِ (كَذا) أَيْ: يُخَصُّ بِالنِّداءِ، وكذا «مَكْرَمان» وذلِكَ سماعٌ لا يَطَّرِد (وَاطَّرَدا) ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: فلا تستعمل في غيره) فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافاً إليها، وهي كثيرةٌ إلا للضرورةِ. وفي الدِّشتي: فلا تستعمل فاعلاً ولا مبتدأ ولا غيرهما، فلا يقال: فل في الدَّار، وتزوّجت فلة.

(قوله: وَفُلُ. . . إلخ) بضمّ الفَاء واللام مخفف فلان، كما أن فلة مخفّف فلانة تقول: قلت له: يا فل، وقلت لها: يا فلة كناية عن المنادى العاقل، ويفترقان عن فلانٍ وفلانة باستعمالِ الأخيرين في غيرِ النداءِ أيضاً. وفي (الأشموني) يقال للمؤنثة: يا فلة، واختلف فيهما، فمذهب سيبويه أنهما كنايتان عن نكرتين، ففل كناية عن رجلٍ، وفلة كناية عن امرأة، ومذهبُ الكوفيين أن أصلَهما فلان وفلانة فرخما، ورده النَّاظم بأنه لو كان مرخماً لقيل فيه: فُلا، ولما قيل في التأنيث فلة. وذهب الشَّلوبين وابن عصفورٍ وصاحب (البسيط) إلى أن فل وفلة كنايةٌ عن العلم، نحو: زيد وهند بمعنى فلان وفلانة، وعلى ذلك مشى النَّاظم وولده. قال النَّاظم في (شرح التَّسهيل) وغيره: إن يا فل بمعنى: يا فلان ويا فلة بمعنى: يا فلانة، قال: وهما الأصل، فلا يستعملان منقوصين في غيرِ نداءٍ إلا في ضرورةٍ، فقد وافق الكوفيين في أنهما كنايةٌ عن العلمِ، وأن أصلهما فلان وفلانة، وخالفهم في التَّرخيم ورده بالوجهينِ السَّابقين.

(قوله: بعض ما يخص بالنداء) أشار إلى أن هناك ألفاظاً أخر تختص بالنِّداءِ كأبت وأمت

(قوله: بمعنى كثير اللؤم) الخبث.

(قوله: أيْ: يُخَص بالنداء) بيانٌ لوجه الشَّبهِ.

(قوله: وذلِك) أي: اختصاصُ هذه الأسماءِ المذكورةِ بالنداءِ، واستعمالها فيه سماعي ولا يقاس على أوزانها غيرها، فلا يقال: يا نصران ويا مناصران ويا مشرفان مثلاً.

(قوله: سماعٌ لا يَطَّرِد) أي: لَا يُقَاسُ عَلَيهِ مَا كَان بوَزْنِهِ إذَا لَم يسمَعْ مِنَ العربِ، فلا يُقال: (يَا مَعلَمَان) (يَا مَشرَفَان) (يَا مَجمَلَان) بِمَعنى: كثيرُ العِلم، وكثيرُ الشَّرف، وكثيرُ الجَمَال؛ لأنَّها لم

فِي سَبِّ الأُنْثَى وَزْنُ يَا خَبَاثِ وَالأَمْرُ هكَذَا مِنَ الثُّلَاثِي

وَقِيسَ (فِي سَبِّ الأُنْثَى) اسْتِعمالُ أَسْماءٍ في النِّدا عَلى (وَزْنِ) فَعالِ نَحو: (يا خَباثِ) ويا لَكاعِ

أبو طالب

....

الناصية

تُسمَعْ عَنِ الْعَرَب. هذا، وقال في (شرح الكافية): إن هذه الصفات مقصورة على السَّماع بإجماعٍ وتبعه ولده، وهو صحيحٌ في غيرِ مفعلانِ فإن فيه خلافاً، أجاز بعضُهم القياسَ عليه فتقول: يا مخبثان، وفي الأنثى يا مخبثانة. ومنعه عدمُ سماعِ مخبثان، ويعكر عليه قول (الهمع): الذي سمع منه، أي: من مفعلان ستة ألفاظ: مكرمانِ، وملأمانِ، ومخبثانِ، وملكعانِ، ومطيبان، ومكذبان. قال: وحكى ابن سيده: رجل مكرمان، وملأمان، وامرأة ملأمانة، فمنهم من أجاز استعماله في غيرِ النداءِ بقلة، وخرجه أبو حيان على إضمارِ القولِ وحرف النداءِ، والأصل رجل مقول فيه يا مكرمان. (أشموني).

(**قوله: علَىَ وَزْنِ فعال**) بفتحِ الفاءِ وكسرِ اللامِ المعدول عن فاعلةٍ أو فعيلة (كفساق وخباث للمؤنث) بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة (وقوله) وهو الحطيئة يهجو امرأته:

أُطَــوِّفُ مَــا أُطَــوِّفُ ثُــمَّ آوِي إلَــى بَــيْــتٍ قَــعِــيــدَتُــهُ لَــكَــاعِ

قعيدته مبتدأ، أو لكاع خبره (فاستعمله) في غيرِ النداءِ خبراً (ضرورة)، وقيل: لا ضرورة، والخبر قول محذوفٌ، والتَّقدير: قعيدته، يقال لها: يا لكاع، فحذف الخبر، وحرف النِّداءِ، وقعيدة الرَّجل: امرأته، وسميت بذلك للزومِها البيت، ومعنى لكاع خسيسة. (وينقاس) فعال(هذا) الذي هو سبٌّ للمؤنث (وفعال) بمعنى الأمر كنزال بمعنى: انزل، وتراك بمعنى: اترك (من كل فعل ثلاثي) مجرّد (قام متصرِّف) تصرفاً كاملاً، (فخرج نحو: دحرج)؛ لأنّه رباعي، وشذ دراك من أدرك (و) خرج نحو: (كان)؛ لأنّه ناقص (و) خرج نحو: (نعم وبئس)؛ لأنهما جامدانِ، وخرج نحو: يذر ويدع؛ لأنهما ناقصا التَّصرف هذا مذهب سيبويه، (و) خالفه (المبرد) في البابين، فقال: لا يقال منهما إلا ما سمعَ واطرادا، و(لا يقيس فيهما) والأول أصحُّ، وإليه أشار النَّاظم بقوله:

فِــي سَــبِّ الأُنْــثَــى وَزْنُ يَــا خَــبَــاثِ وَالأَمْــرُ هــكَــذا مِــنَ الــثُّــلاثِــي

(تصريح). (**قوله: عَلَى وَزْنِ فَعَال**) نحو: يا فعال، أي: موازن ثاني يا فعال، وكذا يقال: في قوله الآتي، وشاع في سبِّ الذُّكور وزن يا فعل، وفي الإتيان بيا هنا، وفيما يأتي إشارة إلى اختصاص سبِّ الأنثى والذكور المذكورين بالنِّداء. (صبان).

(**قوله: نحو: يَا خَبَاثِ... ويَا لَكاعِ**) (خَباث) يَعني: الْخبيثَة، ومَعدولَة عَنها (لَكَاعِ) يعني: اللئِيمَة. وأما قوله:

(والأَمْرُ هَكَذا) أَيْ: عَلى وَزْنِ فَعالِ مُطَّرِدٌ مَقِيسٌ (مِنَ) الْفِعْلِ (الثُّلاثِيِّ) التَّامِّ الْمُتَصَرِّفِ كنَزالِ.

أبو طالب

(قوله: والأمر هكذا. . .إلخ) ذكر هذه المسألة في هذا المقامِ لمجردِ المناسبةِ في الوزنِ وكونه قياساً لا في لزومِ النداء؛ إذ هو اسم فعلٍ واسم الفعلِ لا ينادى.

الناصية

أطـــــوِّفُ مَـــــا أطَـــــوِّف ثــــمَّ آوِي   إلَـــى بَـيْـــتٍ قَـــعِـيْـــدَتُـــهُ لَـكَـــاعِ

أي: خسيسة فضرورة، وقيل: لا ضرورة، والخبرُ قول محذوف، والتَّقدير: قعيدته يقال لها: يا لكاعِ، فحذف الخبرَ وحرف النداء. وقعيدة الرَّجل امرأته سميت بذلك للزومها البيت، ومعنى لكاع: خسيسة كما مرّ. (تصريح).

(قوله: والأمر هكذا. . . إلخ) وجه ذكره هنا مناسبته لنحو خباث المتعلّق بما هنا في وزنه وبنائِه على الكسرِ وشروطهِ (سم) أي: فذكره هنا من بابِ الاستطرادِ، وقوله هكذا، أي: كخباث في الوزنِ لا في النِّداء. (صبان).

(قوله: وَالأَمْرُ هَكَذَا) أي: اسم فعلِ الأمرِ مطرد.

(قوله: أيْ: عَلَى وَزْنِ فَعَالِ مطرد. . . إلخ) أي: كما أن وزنَ فعال مقيس مطّرد للمنادى المرادِ سبّه، كذا وزن فعال مطّرد مقيس إتيانه لاسمِ فعلِ الأمرِ من الثلاثي التّامِّ المتصرف كنزال بمعنى: أنزلَ، ونصار بمعنى: أنصر، وهكذا لا يأتي من غير الثلاثي، ولا من الأفعالِ الناقصةِ، ولا من غير متصرِّف كعسى. (دشتي).

(قوله: منَ الْفِعلِ الثلاثي) جعله الشّارح مختصاً بقوله، والأمر هكذا مع أنه يعودُ لما قبله أيضاً، فالوجه تعليقه باطرد (سم) وعليه فالأمر معطوفٌ على وزنِ فعال، وعلى صنيع الشّارحِ الأمر مبتدأ، هكذا: حال، ومطرد خبر، وهكذا خبرُ أول ومطرد خبر ثانٍ.

(قوله: الثُّلاثي) عند سيبويه.

وفي (الشيرازي): خرج بِقيدِ (الثلاثي)، الثلاثيّ الْمَزيد فيه، والرُّباعي، مِثل (أكرم) و(دحرج)، وخرج بـ(التَّامّ) الأفعَالُ النَّاقِصَةُ مِثل (كَانَ) و(صَارَ)، وخَرَجَ بِالْمُتصرِّفِ الجَامِدُ مِثل (نِعْمَ) و(بِئْسَ). أمّا (نَزَالِ) فَهو مَأخوذٌ من (نَزَل) ثُلاثي تَامّ متصرِّف، فيكون مَعنَاه: انْزِل، وكَذلك (ضَرَابِ) و(قَتَالِ) بِمَعنى: اضْرب، واقْتُلْ.

(قوله: كنزالِ) وتراك من نزل وترك. وقال المبرّد هو مسموعٌ، فلا يقال: قوام ولا قعاد في قم واقعد؛ إذ ليس لأحد أن يبتدعَ صيغة لم تقلها العرب، قال الأندلسي: ومنع المبرّد قوي، فالأولى أن يتأوّل قول سيبويه، هو مطرد على أنّه أراد بالاطرادِ الشياع. اهـ. دماميني، وفي التَّوضيح مع شرحه: والمبرد لا يقيس فيهما، أي: في فَعَالِ سباً، وفَعَالِ أمراً أي: فلا يقالُ: يا قباحِ قياساً على

وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ ... وَلَا تَقِسْ وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ فُلُ

(وَشاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ) اسْتِعمالُ أَسْماءٍ فِي النِّداءِ عَلى وَزْنِ (فُعَلُ) بِضَمِّ الْفاءِ وفَتْحِ الْعَيْنِ، نَحو: «يا فُسَقُ» و«يا غُدَرُ». (وَلَا تَقِسْ) هذا خِلافاً لِابْنِ عُصفُور ....

أبو طالب

....

الناصية

فساقِ، ولا قعاد قياساً على نزال. اهـ. ومنه يعلم أن الخلاف بين سيبويه والمبرد في فَعَالِ سباً، وفَعَالِ أمراً.

هذا، وأهمل النَّاظم من شروط القياسِ على هذا النوعِ أربعة شروط: **الأول**: أن يكون مجرداً، فأما غير المجردِ فلا يقال منه إلا ما سمعَ نحو: دراك من أدرك، **الثاني**: أن يكون تاماً فلا يبنى من ناقص. **الثالث**: أن يكون متصرفاً. **الرَّابع**: أن يكون كامل التّصرف، فلا يبنَى من يدع ويذر. الثاني: ادعى سيبويه سماعه من غير الثلاثي شذوذاً كقرقار من قرقر في قوله:

قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَار ... .

وعرعار من عرعر في قوله:

يَدْعُو وَلِيدُهُمْ بِهَا عَرْعَار ... .

وقاس عليه الأخفش. ورد المبرد على سيبويه سماع اسم الفعل من الرباعي. وذهب إلى أن قرقار وعرعار حكاية صوت، وحكاه عن المازني. وحكى المازني عن الأصمعي عن أبي عمرو مثله. والصَّحيح ما قاله سيبويه؛ لأنّه لو كان حكاية صوت لكان الصوت الثَّاني مثل الأول، نحو: غاق غاق، فلما قال: عرعار وقرقار، فخالف لفظُ الأولِ لفظ الثاني علم أنه محمول على عرعر وقرقر. (أشموني).

(قوله: نحو: «يَا فُسَقُ» و«يَاغُدَرُ») ويا لكع، ويا خبث، وهي غير متصرفة للوصفيةِ والعدل عن فاسقٍ وألكع، وغادر وخبيث.

(قوله: وَلَا تَقِسْ هذا) عليه، بل طريقه السَّماع، واختار ابن عصفورٍ كونه قياساً، ونسب لسيبويه (و) خالفه (المبرد) في البابين، فقال: لا يقال منهما إلا ما سمع، و(لا يقيس فيهما) والأول أصحُّ، وإليه أشار النَّاظم بقوله:

.... واطردا

في سبِّ الأنثى وَزْنُ يا خَبَاثِ ... والأمرُ هكذا في الثّلاثي

كما مرَّ. (تصريح).

(وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ فُلُ) اضْطِراراً، ....

أبو طالب

(**قوله: وجر**) أي: وجرّ بالحرفِ بأن يستعمل غير منادى، لا بأن يستعمل مستغاثاً، فإنه لا يختصُّ بالشعرِ.

(**قوله: في الشعر فل**) مراده بهذا الشِّعر قول أبي النَّجمِ في وصف آبال أقبلت هكذا:

الناصية

(**قوله: وَجُرَّ في الشِّعْر فُلُ وفلة**) والحق أن ما قاله ابن مالك مبنيٌّ على أن أصل فل وفلة فلان وفلانة، وهو مذهب الكوفيين، وقد صرَّح بذلك، فلا وهم إلا على قول ابن عصفور، فإنه لا يقول: إن أصلهما فلان وفلانة، ومذهب سيبويه أن لام فل ياء محذوفة كيد، ومادته «ف ل ي»، وتصغيره فُلَيّ إذا سُمِّيَ به، ومذهبُ الكوفيين أن لامُه نونٌ، وأصله فلانٌ، ثمَّ رُخِّمَ الألف والنون ومادته (ف ل ن)، وتصغيره فُلَيْن، ورد بأنه لو كان أصلُه فلاناً لقيل في ترخيمه فلا، ولما قيل في التأنيثِ فلة، ولما اختصَّ بالنداءِ، كما أن فلاناً كذلك. (وأما قوله) وهو أبو النجمِ العجلي:

ــضَــلُّ مـنــه إبـلــي بـالـهَـوْجَـلِ فــي لَـجَّـةٍ أَمْـسِـكْ فـلانـاً عـن فُـلِ

فقال ابن مالك: هو فل الخاصُّ بالنداءِ استعمل في غيرِ النداءِ (مجروراً) بعن (للضَّرورة) وصرَّح بذلك في النظم أيضاً فقال: وجر في الشعر فل، وليس كذلك (والصواب أن أصل) فل (هذا) المجرور بعن (فلان، وأنه حذف منه الألف والنُّون) والتَّقدير: أمسك فلاناً عن فلانٍ، أي: عن ذكره. (تصريح).

(**قوله: اضْطراراً**) كقول الشَّاعر:

فـــي لَـــجَّـــةٍ أمْـــسِـــكْ فُـــلانـــاً عَـــنْ فُـــلِ ....

قاله أبو النجم العجلي من قصيدةٍ مرجزة يصفُ بها إبلاً، وقد أثارت أيديها الغبار. وشبه تزاحم الإبل ومدافعة بعضها بعضاً بقومِ شيوخٍ في لجة، بفتح اللام - وهو اختلاطُ الأصواتِ في الحربِ - يدفع بعضهم بعضاً، فيقال: أمسك فلاناً عن فلانٍ؛ أي: احجز بينهم، وخصَّ الشيوخ؛ لأنَّ الشَّباب فيهم التَّسرعُ إلى القتالِ. والجار والمجرور يتعلّق بقوله:

تَـــدَافُـــعَ الـــشِّـــيـــبِ وَلَـــمْ تُـــقَـــتَّـــلِ ....

وقوله: أمسك فلاناً عن فل في محلِّ النَّصبِ على أنها مفعولٌ لمحذوفٍ تقديره: في لجة مقول فيها أمسك فلاناً عن فلٍ، أي: عن فلانٍ. وفيه الشَّاهد. واختلف فيه فقال ابن مالكٍ: هو فل الخاصُّ بالنداءِ، يستعمل مجروراً للضَّرورة. وقال ابن هشامٍ: الصَّواب أن هذا فلان، وحذف منه الألف والنُّون للضَّرورةِ، كما في قوله:

كَما رُخِّمَ ما لَيسَ بِمُنادى لِذلِكَ، إِذِ اخْتِصاصُ هذِهِ الأَسْماء بِالنداءِ نَظيرُ اخْتِصاصِ التَّرْخِيمِ بِهِ.

أبو طالب

تـثـيـر أيـديـهـا عـجـاجَ الـمـعـطـلِ إذ عـضـبـت بـالـطَّـعـنِ الـمُـغَـرْبَـلِ

تـدافَـعَ الـشِّـيـبِ ولـم تـقـتَّـلِ فـي لـجَّـة أَمْـسِـكْ فـلانـاً عـن فُـلِ

الإثارة: التفريق، وأيديها فاعل تثيرُ، والضَّمير للآبال، والعجاج: الغبار، وهو مفعولُه، والمعطل: الهواءُ المغبرُّ، وعضبتُ بالعين المهملة والضَّاد المعجمة من العضبِ، وهو السَّيف الحاد القاطع، والطَّعن: الجرحُ الحاصلُ من السَّيف، ومثله المغربل: جاعل الشَّيء مشبكاً كالغربال، يعني: أن تلك الآبال تفرق بأيديها غبارَ الهواء في وقتٍ مدت السيوفُ في الحربِ بالطَّعن على الأعادي طعناً جعل أبدانَ الأعادي كالغربالِ، وتدافع، أي: كما تدافع الشَّيب، أي: الشُّيوخ، أي: يحجبُ بين الشُّبانِ ودفَع الحربِ بينهم، ولم تقتل، أي: لم تقتل الشيوخ، أي: كما تدافعهم لرفعِ القتلِ، واللُّجة: بفتح اللامِ امتزاجُ أصواتِ النّاسِ وغيرهم وقت الحربِ، وهو متعلِّق بقوله: تدافع، وقوله: أمسك. . . إلخ بتقديرِ القولِ وصف للجةِ، أي: لجة مقولٌ فيها أمسك يا فلان فلاناً عن فلانٍ، فشبه تفريق الإبل الغبار بأيديها يوم الحربِ بشيوخٍ مصالحين للمحاربين بتفريق بعضهم عن بعضٍ، وإنما خصَّ المصالحين بالشيوخِ؛ لأن الشُّبان هم المحاربون والمسارعون إلى الحربِ.

الناصية

دَرَسَ الـمَـنَـا بِـمُـتَـالِـعٍ فَـأَبَـانِ . . . .

على ما يأتي إن شاء الله تعالى، هذا، وقيل: الشَّاهد في قوله: عن فل حيث استعمله في غير النِّداءِ، وجرّه بعن مع أنه من الأسماءِ المختصّةِ بالنِّداءِ عند المصنف للشعر. وقال ابن هشام: والصَّواب أن أصله فلانٌ، وأنه حذف منه الألف والنُّون للضرورةِ، أي: أن المصنف قال: إن فل كناية عن زيدٍ وفلة كناية عن هندٍ، فاعترض عليه ابن هشام بأن الذي هو كناية عن زيدٍ وهندٍ، فلان وفلانة لا فل وفلة اللذان هما كنايةٌ عن رجلٍ وامرأةٍ، كما قال سيبويه، وهذان هما اللذانِ يختصان بالنِّداء، ففل الذي في البيتِ أصله فلانٌ الذي هو كناية، وليس هو المختص بالنِّداء، كما قاله المصنف. (وأجيب) عنه بأنه تابعٌ في ذلك للكوفيين، وأن أصلهما فلان وفلانة فرخّما، ورد بأنه لو كان فلان مرخّماً لقيل فيه: فلا، ولما قيل في فلانة في التّأنيث: فلة، بل حذف المرخم التاء منها، وقال: فلان بفتح النونِ ك: يا جاري مرخَّم جارية.

(**قوله: كما رخمَ. . . إلخ**) أي: فَكَمَا أَنَّ التَّرخيمَ المختصَّ بالنِّداءِ، قَدْ يَقَعَ في غيرِ المُنَادى؛ لِضَرورةِ الشِّعر، كَذَلِكَ يجر (فُلُ) لِضَرُورةِ الشِّعْر. (شيرازي).

(**قوله: لِذَلِكَ**) أي: للاضطرارِ.

(**قوله: نَظيرُ اخْتِصَاص التَّرْخيم بِهِ**) أي: بالنِّداءِ، وهذا بيانٌ لوجهِ الشَّبهِ بين استعمالِ (فل) في غيرِ النِّداءِ اضطراراً وبين ترخيمِ غير المنادى. (دشتي).

الاسْتِغَاثَةُ

إذا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى خُفِضَا ... بِاللَّامِ مَفْتُوحاً كَيَا لَلْمُرْتَضَى

فصل في الاستغاثة

(إذا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنادًى) لِيُخَلِّصَ مِنْ شِدَّةٍ، أَوْ يُعينَ عَلى دَفْعِ مَشَقَّةٍ (خُفِضا) إعراباً

أبو طالب

(**قوله: ليخلص... إلخ**) هذا من التَّخليص، أي: ليخلص المنادي مستقلاً بلا إعانة من المستغاثِ، من أجله أو غيرِه، فلا يكون مفاد الجملتينِ المتعاطفتينِ واحداً، ثم المستغاث من أجله قد يكون عين المستغيثِ، وقد يكونُ غيره، وهذا المنادى قد يكون ظاهراً بلفظِ المستغاثِ من أجله فقط، كما قد يكون بلفظِ المستغاثِ به من أجله فقط، أو بلفظهما معاً، واللام الداخل على المستغاثِ من أجله مكسورٌ مطلقاً.

(**قوله: إعراباً**) باللامِ هذا مفعول له أو حالٌ عن المستترِ خُفِضا، أي: معرباً، والظّرف إما متعلِّق به باعث على تقديره إشارة إلى إعراب المستغاث، مع وجودِ مقتضي البناءِ فيه؛ إنما هو لأجلِ

الناصية

(**قوله: في الاستغاثة**) وهي: (الاسْتِعَانَة).

(**قوله: إذا استغيث اسم**) شاملٌ للمضافِ وشبهه. وأما النَّكرة غير المقصودة فتردد فيها الشَّاطبي، وإيقاع الاستغاثة على الاسمِ، أي: اللفظ اصطلاحي، فإن المستغاث حقيقة المعنى، أي: مدلول اللفظِ أو التَّقدير مدلول اسم. اهـ. (سم).

(**قوله: منادى**) فائدته التَّنبيه على أن المستغاث اصطلاحاً لا يكون إلا منادى، ولو أطلق ربما فيهم خلافٌ ذلك أو لم يفهم ذلك. (سم). (صبان). هذا، والتّعبير بالإغاثة يقتضي مشاركة المستغيث للمستغاث في الدّفع، فحصل التَّغاير بين المتعاطفينِ.

(**قوله: ليُخلِّصَ**) أي: المنادِي بكسرِ الدَّالِ.

(**قوله: خُفِضَا إعرَاباً**) أي: يكون إعرابه جرّاً غالباً من غيرِ الغالبِ ما سيأتي في قوله: ولام ما استغيث عاقبت ألف وقول الشّارحِ، وقد لا يوجدان (**قوله: باللام**) إنما اختيرت لمناسبة معناها للاستغاثةِ؛ لأن لامها للتخصيصِ أُدخلت على المستغاثِ دلالةً على أنه مخصوصٌ من بين أمثاله بالنِّداء. وكذا المتعجّب منه مخصوص من بينِ أمثاله باستحضارِ غرابته. قاله الدَّماميني. وفي (التَّصريح): إذا استغيث اسم منادى وجب كون الحرفِ الذي ينادى به المستغيث (يا)؛ لأنَّها أمّ حروفِ النِّداءِ (و) وجب (كونها مذكورة)؛ لأنّ الغرضَ من ذكرها إطالةُ الصوتِ، كما تقدَّم، والحذف منافٍ لذلك، (وغلب) في المنادى المستغاث (جرُّه بلام واجبة الفتح)؛ لأنه واقعٌ موقع المضمر، ولام الجرِّ تفتح معه، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

إذا اسْتُغِيثَ اسمٌ مُنادى خُفِضا ....

(بِاللَّامِ مَفْتُوحاً) فَرْقاً بَيْنَ الْمُستَغاثِ بِهِ والْمُستَغاث مِنْ أَجْلِهِ (كَيا لَلْمُرْتَضى، ....

أبو طالب

اللام؛ لأن إلغاء عمل حرف الجرِّ للمانعِ الضَّعيفِ غير معقولٍ، أو متعلّق بقولهِ: خفضا، فالأولُ أظهر وأحسنُ.

(**قوله: فرقاً بين المستغاث به**) إنما لم يعكس هذا الأمر مع حصول الغرض به؛ لأن المستغاث به واقع موقع كاف الخطابِ المفتوحِ لامها، ثم هذه اللام قيل زائدة، وقيل للاختصاص، والصَّواب على الثَّاني أن متعلقه مقدَّر، وتقديره قولنا: يا لعمرو، يا مسمى ثابتاً لعمرو، ولا لغيره إنه متعلِّق بالباء، أو ما يقوم مقامه، كما قيل: وأما اللام الداخل على المستغاثِ من أجلهِ فهو للتَّعليلِ ومتعلِّقة الباء أو ما يقوم مقامه.

الناصية

باللامِ مفتوحاً (كقول عمر رضي الله عنه يالله) للمسلمينِ، وقول الشاعر:

يـا لـقـومـي ويـا لأمـثـالِ قـوْمـي ... لأنـاسٍ عُـتُـوُّهُـمْ فـي ازديـادِ

(**قوله: فَرْقاً بَيْنَ الْمُسْتَغَاثِ بِهِ والْمُسْتَغَاث مِنْ أجْلِهِ**) علّة لفتحِ اللامِ فقي قولنا: (يا لزيد للغريق) المستغاثُ به (والمستغاث من أجلِه (الغريق) واللام الدَّاخلة على الغريقِ مكسورةٌ، ولو كانت اللام الدَّاخلة على زيدٍ المستغاث به أيضاً مكسوراً لالتبس بينهما.

(**قوله: كَيا للمُرْتَضى**) وقول عمر رضي الله عنه: يا لله، فخفضه للتَّنصيص على الاستغاثةِ وفتح اللام؛ لوقوعه موقع المضمرِ؛ لكونه منادى، وليحصل بذلك فرق بينه وبين المستغاثِ من أجله. وإنما أعرب مع كونه منادى مفرداً معرفة؛ لأن تركيبه مع اللامِ أعطاه شبهاً بالمضافِ. وقد فهم من النَّظم فوائد: **الأولى**: أن استغاث متعدٍّ بنفسه؛ لقوله: إذا استغيث اسم، والنَّحويون يقولون مستغاث به قال الله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾ [الانفال: ٩] وقد صرّح في (شرح الكافية) بالاستعمالين. **الثَّانية**: أن المستغاث معربٌ مطلقاً. **الثالثة**: أنه يجوز اقترانه بأل وإن كان منادى؛ لأن حرف النِّداء لم يباشرها، فهم ذلك من تمثيله وهو مجمع عليه.

(**تنبيهات**): الأول: يختصُّ المستغاث من حروفِ النِّداء بيا، يرشد إلى ذلك تمثله، وقوله بعد: إن كَرَّرْتَ يا.

الثاني: ما أطلقه من فتحِ لامِ المستغاث هو مع غير ياء المتكلّم، فأما معها فتكسر نحو: يا لي، وقد أجاز أبو الفتح في قوله:

فَيَا شَوْقُ مَا أَبْقَى وَيَا لي مِنَ النَّوَى ... وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى

أن يكون استغاثَ بنفسهِ، وأن يكون استغاث لنفسه، والصَّحيح وفاقاً لابن عصفور أن يا لي حيث وقع مستغاث له، والمستغاثُ به محذوف بناء على ما سيأتي من أن العامل في المستغاث فعل النداءِ المضمرِ، فيصير التَّقدير: يا أدعو لي، وذلك غير جائز في غير ظننت، وما حمل عليها.

وَافْتَحْ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ يَا وَفِي سِوَى ذٰلِكَ بِالْكَسْرِ ائْتِيَا

وَافْتَحْ) اللّامَ أَيْضاً (مَعَ) الْمُستَغاثِ (الْمَعْطُوفِ) عَلى مِثْلِهِ (إنْ كَرَّرْتَ يا) نَحو:

يَا لَقَوْمِي وَيَا لأَمْثَالَ قَوْمِي لأُنَاسٍ عُتُوُّهُمْ فِي ازْدِيَادِ

أبو طالب

(قوله: والمستغاث من أجله) هو ما ينادى لأجل استخلاصِ شيء عنه أو استخلاص عن شيء، نحو: يا لقومي للعجب، ويا لزيد لعمرو عليه لا على مجموع المعطوفِ عليه، بناء على أن كلَّ مركبين متعاطفين متناظرين في الأجزاء المعطوفِ معطوفة على أجزاء المعطوفِ عليه كل على نظيرٍ، وقد ذكرنا هذا مراراً.

(قوله: على مثله) أشار به إلى دفع خدشه من كلامِ المصنف هو أن المعطوفَ مجموع يا، واللام ومدخولها كالمعطوفِ عليه لا المدخول فقط، وحاصل الدَّفع أن المدخول معطوف على مثلِه ونظيره في المعطوفِ.

(قوله: يا لقومي... إلخ) اللامان الأولان مفتوحتان؛ لدخولهما على المستغاث به، والثَّالث مكسورٌ لدخوله على المستغاثِ له، والعتو: كغدو الاستكبار، والمعنى: يا قومي ويا أمثالي قومي خلصوا أناساً يزداد استكبارُهم عن استكبارهم، وإلا لهلكوا به.

الناصية

الثالث: اختلف في اللامِ الدَّاخلة على المستغاثِ، فقيل هي بقية آل، والأصل: يا آل زيد، فزيد مخفوضٌ بالإضافة، ونقله المصنف عن الكوفيين. وذهب الجمهور إلى أنها لامُ الجرِّ، ثم اختلفوا: فقيل: زائدة لا تتعلق بشيء. وهو اختيار ابن خروفٍ. وقيل: ليست بزائدة فتتعلَّق، وفيما تتعلق به قولان: **أحدهما**: بالفعلِ المحذوفِ، وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن عصفور. **والثَّاني**: تتعلق بحرف النِّداء، وهو مذهب ابن جني.

الرَّابع: إذا وصفت المستغاث جررت صفته، نحو: يا لزيد الشُّجاع للمظلوم. وفي النهاية: لا يبعد نصب الصفة حملاً على الموضع. (أشموني).

(قوله: مع المُسْتَغَاثِ المعطوف) إطلاقه شامل للمعطوف بغير الواو ولا مانع منه؛ إذ قد تقصد الإشارة إلى تأخر أو تراخي رتبة الثاني في النجدة.

(قوله: يَا لَقَوْمِي وَيَا لأَمْثَالِ قَوْمِي... إلخ) هذا البيت من الشَّواهد التي لم يتيسر لي معرفة قائلها، وقد أنشده ابن هشام في أوضحه (رقم ٤٤٦).

اللغة: «عتوهم» بضمِّ العين والتاء وتشديد الواو ـ الاستكبار، والتَّمرد على الحق وعدم الخضوع له.

المعنى: إني أستغيثُ بقومي وبأقوام يماثلون قومي في العديد والعدّة، وفي الاستجابة لمن يدعونهم ونجدة من يستغيث بهم؛ ليدفعوا عني قوماً ما يزالُ طغيانهم يتزايدُ، وشرُّهم يتفاقم.

(وَفِي سِوى ذلِكَ) وهو الْمُستغَاثُ مِنْ أَجلِهِ والْمَعطُوفُ بِدُونِ يا (بِالْكَسْرِ ائْتِيا) نَحو:

أبو طالب

. . . .

الناصية

الإعراب: «يا» حرف نداءٍ واستغاثة، «لقومي» اللامُ حرفُ جرٍّ، مجرور باللام، وعلامة جرّه كسرة مقدَّرة على ما قبل ياء المتكلِّم، وقوم مضاف، وياء المتكلِّم مضافٌ إليه، والجارُّ والمجرور متعلِّق بيا عند ابن جني؛ لأنّها حرف من حروفِ المعاني أشرب معنى الفعلِ، ومتعلِّق بالفعلِ المحذوفِ؛ الذي دلّت يا عليه عند ابني الضَّائع، وعصفور؛ تبعاً لشيخ النُّحاة سيبويه.

فإن قلت: هذا الفعل الذي تدلُّ عليه «يا» هو أدعو، وهو يتعدَّى بنفسه، تقول: أدعوك، وأدعو قومي، ونحو ذلك، فكيف تعدّى في هذا البابِ باللامِ؟ قلت: الجواب على ذلك من وجهين:

الأول: إنا ضمنا هذا الفعل معنى ألتجئ أو أعجب أو نحوهما، وهذه الأفعال تتعدَّى باللامِ كما هو ظاهرٌ، والتَّضمين في اللغةِ العربيةِ باب واسع كثير الشَّواهد.

الوجه الثاني: أن هذا الفعل لما كان في هذا الموضعِ واجب الحذف، قد أصبح ضعيفاً عن العملِ بنفسه، فجئنا باللامِ لتقويته.

«ويا لأمثال» الواو عاطفةٌ (ويا: حرفُ نداءٍ واستغاثةٍ، واللامُ جارة، وأمثال: مجرورٌ باللامِ، والجار والمجرورُ متعلِّق بيا، على نحو ما تقدَّم، وأمثال مضاف، وقوم من «قومي» مضاف إليه، وقوم مضاف وياء المتكلّم مضاف إليه، «لأناس» جار ومجرور متعلِّق بفعل محذوف، تقديره: أدعوهم لأناس «عتوهم» عتو: مبتدأ مرفوعٌ بالضَّمة الظَّاهرةِ، وعتو مضاف، وضمير جماعة الغائبين العائد إلى أناس مضاف إليه، «في ازديادِ» جارٌّ ومجرور متعلِّق بمحذوف خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محلّ جرّ صفةٍ لأناس.

الشَّاهد فيه: قوله: «يا لقومي ويا لأمثال» فإنه جر المستغاث في الكلمتينِ جميعاً بلامٍ مفتوحةٍ، أما سبب ذلك في الكلمةِ الأولى فواضح، وأما سببه في الثانية، فلأنه أعاد معه يا.

(**قوله: وفي سوى ذلك**) التَّكرار المفهوم من كررت، أي: في سوى تكرار يا مع المعطوفِ أنت بكسرِ لامِ المعطوفِ ولام غيره من المستغاثِ لأجله، كما قد يدلُّ له قوله بعد: الثاني علم مما ذكر... إلخ. وفي (الصبان): لو أرجع الشَّارح اسم الإشارةِ إلى المعطوفِ مع تكرارِ يا لشملَ الكلامُ المستغاثَ من أجلهِ في صورةِ تكرار يا أيضاً؛ لأن غير المعطوفِ المكرر معه يا شاملٌ لغير المعطوفِ في صورةِ تكرارِ يا وصورةِ عدمِ تكرارها، وللمعطوفِ الذي لم تكرر معه يا، وبهذا التَّحقيقِ يعم ما في كلام شيخنا، والبعض من الإيهامِ.

(**قوله: بالْكَسْرِ ائْتِيَا**) على الأصلِ، أي: في لامِ الجرِّ الدَّاخلة على المظهر لأمن لبسِ المعطوفِ بالمستغاثِ له بسبب عطفِه على المستغاثِ، وأمن ليس المستغاث له بالمستغاثِ بسبب تقدّم ذكر

[تَكَنَّفَنِي الْوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِي] فَيَا لَلنَّاسِ لِلْواشي الْمُطَاعِ

أبو طالب

(قوله: فيا لَلنَّاس للواشي المُطاعِ) أوله:

تَكَنَّفَنِي الوُشَاةُ فَأَزْعَجُونِي ....

أي: يحيط بي النمامون، فمنعوني عن وصولِ مرادي فيا إلهي خلص الواشي بالمطاع؛ لأنه أراد بالوشاةِ أبويه حيث أمراه بطلاقِ زوجتهِ، وهو مكروه له، وأمر الوالدين لا بد أن يكون مطاعاً.

الناصية

المستغاثِ. ويفهم منه أن الإلباسَ قد يوجد إذا كررت ياء، ووجهه أن المستغاثَ له قد يلي حرف النِّداءِ إذا حذف المستغاث، ثم إنما بحسن تعليله المذكور على تعليلِ فتحِ لامِ المستغاثِ بخوفِ اللبسِ؛ الذي أشار إليه سابقاً بقوله: وليحصل بذلك، أي: بفتحِ لامِ المستغاثِ فرق بينه وبين المستغاثِ من أجله، وأما على تعليلِ الفتحِ بما أسلفه أيضاً الشّراح من وقوعِ المستغاثِ موقع المضمر؛ لكونه منادى فإنما يحسن تعليل كسر لامِ المعطوفِ هنا بما علل به الفارضي، حيث قال: لأنه بعد عن حرفِ النداءِ فكأنه لم يقع موقع الضَّمير، فردت اللام إلى أصلِها وهو الكسرُ، وتعليل كسرِ لام المستغاثِ له بعدم وقوعهِ موضع المضمرِ. (صبان).

(قوله: بالْكَسْرِ ائْتِيَا)، أي: فتكسر، اللام نحو: يا لزيدٍ ولعمرٍو للمسلمين، فإن أعيدت معه يا فتحت اللام نحو: يا لزيد، ويا لعمرو للمسلمين، عليه والبيت السَّابق، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وافْتَحْ مَعَ الْمَعْطُوفِ إن كَررت يَا وفِي سِوَى ذلكَ بالْكَسْرِ ائْتِيَا

(ولام المستغاث) له (مكسورة دائماً) على الأصلِ (كقوله) وهو عمر رضي الله عنه: (ياللهِ للمسلمين) بكسرِ لامِ للمسلمينَ (وكقول الشاعر):

يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبُ يَا لَلْكُهولِ ولِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ

بكسرِ لامِ العجبِ إلا أن يكون المستغاث له ضميراً غير ياء المتكلِّم، فتفتح لامه، نحو: يا لزيد لك أو له، ويجوزُ أن يكون المستغاثُ به وله ضميرين يقول: يا لك لي تستغيث المخاطب لنفسِك، قاله في النِّهاية.

(قوله: تَكَنَّفَني الْوُشَاة... إلخ).

(اللغة): (تَكْنفَ) أحَاطَ (الْوُشَاة) جمعَ (الْوَاشِي) وهو: النَّمَّام.

(المعنى): أحَاطَ بِيَ النَّمَّامُونَ، فأوجبوا انْزِعَاجي وقَلَقِي، فِيَا أيها النَّاسُ أدعوكم لِتخلصُونِي مِن النَّمام الّذي يجب عَليَّ إطاعته، ومراده بـ(الْوَاشي الْمُطَاع) أبواهِ اللّذانِ أمَرَاهُ بِطَلاَقِ زَوْجَتِهِ.

(الشَّاهد) في كسرِ لامِ (لِلْواشِ)؛ لأنَّها لام المستغَاثِ مِن أجلِهِ. (شيرازي).

قوله:

وَلَامُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ   وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

[يَبْكِيكَ ناءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبُ]   يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ

(وَلامُ ما اسْتُغِيثَ عاقَبَتْ أَلِفْ) تَلِي آخِرَهُ إذا وُجِدَتْ فُقِدَتِ اللَّامُ، نَحو:

أبو طالب

(قوله: يا للكهولِ وللشُّبَّانِ من عجبٍ... إلخ) أوله:

يبكيك ناءٍ بعيدُ الدَّار مُغْتَرِبُ   ....

النائي والمغتربُ: الغريبُ، والكهول: جمع كهلٍ، وهو من كان بين الشَّباب والشيخوخة، والشبان كغفران جمع شبابٍ، يعني: أيها الكهول والشبان خلصوني من التَّعجبِ في هذا الأمر.

الناصية

يَبْكِيكَ ناءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ   يا لَلْكُهُولِ ولِلشُّبَّانِ لِلعَجَبِ

هذا البيت مما لم أقف له على نسبة إلى قائلٍ معين، وقد أنشده ابن هشامٍ في أوضحه (رقم ٤٤٧).

اللغة: «ناء» اسم فاعل فعله نأى ينأى، من مثال فتح يفتح، إذا بعد «الكهول» جمع كهلٍ، وهو من وَخَطه الشَّيب، وقيل: هو من كانت سنه ما بين الأربعِ والثَّلاثين إلى الخمسين.

المعنى: يقول: إني أبكي عليك ولست من أهلك؛ لأنني من ديار بعيدة عن ديارك، وأنا ناء شديد البعد عن أهلي، ثم دعا الكهول والشُّبان ليعجبوا من هذه الحال.

الإعراب: «يبكيك» يبكي: فعلٌ مضارعٌ مرفوع بضمة مقدرة على الياءِ منع من ظهورها الثقل، «بعيد» صفة لناء، وصفة المرفوع مرفوعة، وبعيد مضاف، و(الدار) مضاف إليه، «مغترب» صفة ثانية لناء، «يا» حرف نداءٍ واستغاثةٍ، «للكهول» اللام حرف جرٍّ، والكهول: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلّق بيا، أو بالفعلِ المحذوفِ، على نحو ما فصلناه في شرح الشّاهد السّابق، «وللشبان» الواو عاطفة، واللام جارة، والشُّبان مجرور باللامِ، والجار والمجرور معطوف على الجارِ والمجرورِ السَّابق، «للعجب» جار ومجرور متعلّق بفعل محذوف، أي: أدعوكم للعجبِ.

الشَّاهد فيه: قوله: «يا للكهول وللشبان» حيث جرّ الشبان بلام مكسورةٍ؛ لكونه معطوفاً من غير أن يعيد معه يا.

هذا، وفي (الدّشتي): فلام (للواشي) مكسورةٌ؛ لأنّه مستغاث من أجلهِ، و(للشبان) مكسورة لعدم تكرار (يا) وإن كان عطفاً على المستغاثِ به، و(للعجب) أيضاً مكسورةٍ؛ لأنه مستغاث من أجله.

(قوله: وَلَامُ مَا استغيثَ... إلخ) يَعني: قد يَنُوبُ عَن لامِ المُسْتَغاثِ أَلِف يُوجَدُ في آخِرِ الاسْمِ الْمُسْتَغَاثِ، ولَا يَجتمِعُ اللَّام مَعَ الألف.

(قوله: وَلَامُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِف) فكما تقول يا لزيد تقول أيضاً يا زيدا.

يـــا يَـــزِيـــدا لآمِـــلٍ نَـــيْـــلَ عِـــزٍّ [وَغِـــنًـــى بَـــعْـــدَ فـــاقَـــةٍ وَهَـــوانِ]

أبو طالب

(قوله: يا يزيدا لآمل نيل عزٍّ) آخره:

.... وغـــنـــىً بـــعـــد فـــاقـــةٍ هَـــوانِ

الفاقة: الفقر، والهوان: الذل، فالكلامُ من قبيلِ اللفِّ والنشرِ المشوشِ، وقوله: لآمل مستغاث من أجله.

الناصية

(قوله: عاقبت ألف) أي: ناوبتها من العقبةِ وهي النوبة، فالألف تجيء نوبة واللام نوبة أخرى، ووقف على ألف بالسُّكون مع أن الظَّاهر أنه مفعولٌ به على لغةِ ربيعة.

هذا وفي (التَّصريح) يجوز أن لا يبتدأ المستغاث باللام، فالأكثر حينئذ أن يختم بالألف عوضاً من اللامِ؛ ومن ثم لا يجتمعانِ، وإليه أشار النَّاظم بقوله:

ولام مـــا اســـتـــغـــيـــثَ عـــاقـــبـــت ألـــف ....

كقوله:

يـــا يـــزيـــدا لآمِـــلٍ نَـــيْـــلَ عِـــزٍّ وغِـــنًـــى بـــعـــدَ فـــاقـــةٍ وهَـــوانِ

فيزيدا مستغاث، والألف فيه عوض من اللام، ولآمل بكسر اللام مستغاث له، وهو اسم فاعل آمل، ونيل بفتحِ النونِ مصدر نال مفعول آمل، والعز مقابل الهوان، والغنى مقابل الفاقة، والفاقة: الفقر، والهوان: الذّل.

(قوله: إذَا وُجِدَتْ فَقَدتِ اللّام) (فقدت) بالمعلومِ فاعله (ألف) ومفعوله اللام يعني: أن الألف إذا وجدت فقدت اللام أي: عدمته واستقرّت هي مكانَ الّلام.

(قوله: نَحو يَا يَزيدا لآمِلٍ نَيْلَ عِزٍّ... إلخ) صرّح الرضي والجامي بأنه حينئذ مبني على الفتحِ، وأن توابعه لا ترفع، ومقتضاه أن ألف الاستغاثة إذا لحقت المثنى والمجموع على حدّه صارا مبنيين على الياءِ. وتقدم تزييف ما قالاه، وأن الظَّاهر الذي لا ينبغي العدول عنه أنه مبني على ضمٍّ مقدَّر منع من ظهورِه اشتغال المحلِّ بحركةِ المناسبةِ، وأنه يجوز في تابعه الوجهان على ما مرَّ، بل جزم البعض بأن ما قالاه سبق قلم، وإن كان فيه بعد. **(قوله: يَا يَزِيدا لآملٍ)** هذا الشَّاهد أيضاً مما لم أجد أحداً نسبه إلى قائلٍ معين، وقد أنشده ابن هشام في أوضحه (٤٤٨).

اللغة: «آمل» اسمُ فاعل، من الأمل، وهو الرَّجاء، «فاقة» فقر، «هوان»: مذلة.

المعنى: يستغيث بمن اسمُه يزيد لنفسِه، وعبر عن نفسِه بآمل نيل عزٍّ وغنى؛ لأنّه يرجو رفده ويستمنح عطاءَه، فإذا أعطاه فقد طرد عنه الفقرَ، ونفى عنه الفاقة، يكني بذلك عن أن الممدوح يعطي العطاء الكثير الذي يغني، وإذا توجه إليه فقد عزَّ جانبه، وعظمت منزلته.

واللَّامُ فُقِدَت هِيَ كَما تَقَدَّمَ، وَقَدْ لا يُوجَدانِ نَحو:

أَلا يـا قَـوْمِ لَـلْـعَـجَـبِ الْـعَـجِـيـبِ وَلِـلْـغَـفَـلاتِ تَـعْـرِضُ لِـلأَرِيـبِ

أبو طالب

(قوله: **ألا يا قوم... إلخ**) الأريب العالم بالأمور، فلم يقل: يا لقومِ ولا يا قوما، واللامان الأخيرانِ للمستغاثِ من أجله.

الناصية

الإعراب: «يا» حرف نداءٍ واستغاثة، «يزيدا» منادى مستغاث به، مبنيٌّ على ضمٍّ مقدَّر على آخره منع من ظهورِه اشتغالُ المحلِّ بحركة المناسبةِ المأتي بها لأجل الألف، في محلِّ نصب، «لآمل» جارٌّ ومجرور متعلِّق بفعل محذوف، أي: أدعوك لآمل، وفي آمل ضمير مستتر هو فاعل؛ لأنه يعمل عمل الفعل؛ لكونه اسم فاعل، "نيل" مفعول به لآمل منصوب بالفتحة الظَّاهرة، ونيل مضاف، و«عز»: مضاف إليه، «وغنىً»: الواو عاطفة، غنىً: معطوفٌ على نيل أو على عزٍّ، «بعد»: ظرف متعلِّق بآمل، أو محذوف صفة لغنى، وبعد مضاف، و«فاقة»: مضاف إليه، مجرورٌ بالكسرةِ الظَّاهرة، «وهوان»: الواو عاطفة، هوان: معطوفُ على فاقةٍ.

الشَّاهد فيه: قوله: «يا يزيدا» حيث الحق المستغاث به الألف في آخِره، ولم يدخل عليه اللام في أوله.

(قوله: **واللَّامَ فَقدَت**) من أوله (قوله: **كَمَا تَقَدَّمَ**) أي: إذا وجدت اللام فقدت، أي: عدمت الألف وفقدت هنا أيضاً بصيغةِ المعلومِ.

(قوله: **وَقَدْ لَا يوجدان**) أي: لا يجوز الجمع بينهما، فلا تقول: يا لزيدا، قال شيخنا وتبعه البعض: لأن اللام تقتضي الجرَّ، والألف الفتح، فبين أثريهما تَنَافٍ؛ ولأنه لا يجمع بين العوضِ والمعوضِ. اهـ. وفي كلٍّ من العلتين نظر: أما الأولى؛ فلأن مقتضى اللام الجرُّ ولو تقديراً، فلا ينافي ما تقتضيه الألف من الفتحِ؛ وأما الثانية؛ فلأنه قد يمنع كون الألف عوضاً عن اللامِ، ويدعى أن كلاً أصل، فتأمل. وفي (التصريح): (وقد يخلو المستغاث (منهما) أي: من اللامِ والألفِ فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاثٍ، كقولك: يا زيد لعمرو، وكقوله:

ألا يـا قـوم لـلـعـجـب الـعـجـيـب ولـلـغـفـلاتِ تـعـرض لـلأريـبِ

فـ(ألا) حرف تنبيهٍ واستفتاحٍ، وقوم مستغاث مضاف لياءِ المتكلِّم محذوفة اجتزاء بالكسرةِ، وللعجب مستغاث له، والغفلات عطف عليه، والأريبُ: العالم بالأمر.

(قوله: **أَلَا يَا قَوْمِ لِلْعَجبِ الْعَجِيبِ**) تمامه:

.... وَلِـلْـغَـفَـلَاتِ تَـعْـرِضُ لِـلأَرِيـبِ

(وَمِثْلُهُ) أَيْ: مِثلُ الْمُسْتَغاث، ....

أبو طالب

....

الناصية

هذا الشاهد مما لم أعثر له على نسبة إلى قائلٍ معينٍ، وقد أنشده ابن هشام في (أوضحه) (رقم ٤٤٩).

اللغة: «الغفلات»: جمع غفلة، وهي إهمال الأمر، وترك الأخذ باليقظة، والتنبه للحوادث، «الأريب»: العاقل المجرب العالم بعواقب الأمور.

المعنى: يدعو قومه ليتدبروا في العواقب، وينتبهوا لما يجري من الأمور، ويعجبهم أشد العجب من غفلةِ العاقلِ المجرب عن عقبى الأمور، مع علمه بما يترتب على ذلك من انتقاض الأمور، وفسادها.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه، «يا» حرف نداء واستغاثة، «قوم» منادى مستغاث به، منصوب بفتحة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المأتي بها لأجل مناسبة ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها، «للعجب» جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، والتقدير: ادعوكم للعجب، «العجيب» صفة للعجب، «وللغفلات»: الواو حرف عطف، للغفلات: جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق، «تعرض» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الغفلات، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر صفة للغفلات، أو في محل نصب حال منه، «للأريب» جار ومجرور متعلّق بتعرض.

الشاهد فيه: قوله: «يا قوم» حيث استعمل المستغاث به استعمال المنادى؛ فلم يلحق به اللام في أوله ولا ألف في آخره، وهذا الاستعمال أقل الاستعمالات الثلاثة.

(**قوله: أيْ: مِثْلُ الْمُستَغَاث... إلخ**) يَعني: قَد يُنَادَى الاسمُ المُتَعَجَّبُ مِنه، فَيُعَامل ذَلِكَ الاسْمُ مُعَامَلَةَ الاسم المُسْتَغَاثِ في جَميعِ مَا ذكِر، فَتَدْخُلُه لام مُفْتُوحَةٌ مثل: (يَا لَلْعَجَب) وقد تَدخله ألِف في آخِرِه عِوَضاً عَنِ اللَّامِ مِثل: (يَا عَجَباً لِزَيد) وقد لا يوجَد لا اللَّام ولا الألِفُ. مثلَ: (يَا عَجَب لِزَيد). (شيرازي). وفي (التَّصريح): ويجوز نداء التعجب منه، فيعامل معاملة المستغاث، من غير فرق، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

ومـثـلـه اسـم ذو تـعـجـب ألـف ....

وهو على قسمين: **أحدهما**: أن يرى أمراً عظيماً فينادى جنسه. (كقولهم: يا للماء، ويا للدواهي إذا تعجبوا من كثرتهما). **والثاني**: أن يرى أمراً يستعظمه فينادى من له نسبة إليه ومكنة فيه، نحو: يا للعلماء، ويجوز الاستغناء عن اللام بالألف نحو قوله:

فِي جَميعِ أَحْوالِهِ (اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ) نَحو: «يا لَلْعَجَب» أَيْ: يا عَجَبُ احْضَرْ فَهذا وَقْتُكَ.

أبو طالب

(قوله: **اسم ذو تعجب... إلخ**) وكذا اسم ذو تهديد، نحو: يا لعمرو لأقتلنك، وقيل: اللام فيهما أيضاً للاستغاثةِ، كأَنَّ المتعجب والمهدد يستغيث بالمتعجّبِ منه، والمهدد حتى يحضر فينهي تَعجُّبه من الأولِ، فيستريحَ من ألم الحيرة؛ وينتقم من الثاني، فيستريحَ من ألمِ الغضبِ عليه، وقيل خصوص التَّعجبِ: أن المنادى محذوفٌ، أي: يا قوم اعجبوا للعجبِ، فافهم.

الناصية

يـا عَـجَـبـاً لـهـذِهِ الـفَـلِـيْـقَـهْ   هـل تُـذْهِـبَـنّ الـقُـوبـاءَ الـرّيـقَـهْ

وهذا البيت لأعرابي أصابته قوباء، فقيل له: اجعل عليها شيئاً من ريقك فإنها ستذهب، فتعجب من ذلك، والفليقة: الداهية. وقد يخلو المتعجب منه من اللام والألف نحو: يا عجب.

(قوله: **في جَميعِ أحْوَالِهِ**) أي: المذكور في المتن من أحكام المستغاث، هذا هو الذي ينبغي، لا مقالة البعض فانظره. وقوله: ذو تعجب، أي: منه ذاتاً أو صفةً. وظاهر كلامه أن الاستغاثة غير باقية، بل التركيب مستعمل في محض التعجب، ويحتمل أنها باقية، وأُشرب اللَّفظ معها معنى التعجب، ويدل عليه ما في التنبيه الآتي.

(قوله: **في جَميعِ أحْوَالِهِ**) من جرّه باللام المفتوحة وتعاقب اللام الألف فيه وحذفهما عنه.

(قوله: **اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أُلِفْ**) بلا فرق كقولهم: يا للماء ويا للدواهي؛ إذا تعجبوا من كثرتهما. ويقال: يا للعجب، ويا عجباً لزيد، ويا عجب له.

(قوله: **نحو: «يَا لَلْعَجَبِ»... إلخ**) في (الصبَّان) جاء عن العربِ في نحوِ: يا للعجبِ فتح اللام باعتبار استغاثته، أي: الاستغاثة به مجازاً، تشبيهاً له بمن يستغاث حقيقة، قاله الدَّماميني، أي: يا عجب احضر، فهذا وقتكَ، وكسرها باعتبارِ الاستغاثةِ من أجلِه، وكونِ المستغاثِ محذوفاً، والأصل: يا لقومي للعجبِ، وعلى الوجهين المذكورين في الشَّرح فتح لام يا للدواهي وكسرها. (صبان).

النُّدْبَةُ

مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أُبْهِمَا

فصل في الندبة

وهي - كما في «شَرحِ الكافِيَةِ» - إعْلانُ الْمُتَفَجِّعِ بِاسْمِ مَنْ فَقَدَهُ لِمَوْتٍ أَوْ لِغَيْبَةٍ (ما) ثَبَتَ (لِلْمُنادى) مِنَ الأحْكامِ الْمُتَقَدِّمَةِ (اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ) ....

أبو طالب

(قوله: إعلان المتفجع) أي: إعلانه تفجعه، والمتفجع: من به غمٌّ.

(قوله: باسم من فقده) أقول: أو ما فقده، وقيل: أو باسم ما وجد له ليشمل نحو: وا ويلاه، وا مصيبتاه، وقيل: التفجع إنما هو للفقدِ لا للوجود، ونحو: وا ويلاه، كناية عن المفقودِ، كأنه هلاك النادب وويله ومصيبته، ونحو ذلك، وضم بعضهم إلى المتفجعِ المتوجِّعِ، والحقُّ أنه داخل في المتفجعِ؛ لأن ندبة المتوجعِ إنما هو لغمِّه على فقد الصحةِ عنه.

الناصية

(قوله: في الندبة) هي بضمِّ النُّونِ مصدر: ندب الميت؛ إذا ناح عليه، وذكر خصاله الحميدة. هـ. دماميني، وأكثر من يتكلّم بها النساء؛ لضعفهن عن احتمال المصائبِ، قاله الأخفش، وفارضي.

(قوله: إعْلان المتفجع... إلخ) أي: بيا وإلا لدخل المجرور في نحوِ: تفجعت على زيدٍ، قال الدنوشري: والتَّفجع إظهارُ الحزنِ، وقلة الصبرِ عند نزولِ المصيبةِ. وفي (الدشتي): إخبار المصابِ باسمِ من فقدَه المصاب بموتِ المفقودِ أو غيبته، كقولك مواجهاً لابن زيدٍ (وا زيدا) معلناً له خبر موت زيدٍ.

(قوله: ما ثَبَتَ للمنادى... إلخ) فيه إشارة إلى أنه في المعنى ليس بمنادى، وهو كذلك؛ لأنّه لم يطلب إقباله، ومن ثم منعوا في النِّداءِ: يا غلامك؛ لأنّ خطابَ أحد المسميين يناقضُ خطابَ الآخرِ، ولا يجمع بين خطابين. وأجازوا في الندبةِ: وا غلامكَ (تصريح). وقال الطّبلاوي: المراد بالمنادى في قوله: ما للمنادى... إلخ، المنادى المخصوص. ا.هـ.

وفيه ميل إلى أن المندوبَ من المنادى، وبه صرّح الفارضي نقلاً عن ابن يعيش. والظّاهر أنه لا ينافي كلام (التّصريح) لأن كون المندوبِ منادى باعتبارِ اللفظِ، فتدبر. ثم رأيت الرضي صرَّح بأن المندوبَ والمتعجب منه ليسا مناديين حقيقة، بل هما مناديان مجازاً. قال: فإذا قلت: يا محمداه فكأنك تناديه، وتقول له: تعال فإني مشتاق إليك، وإذا قلت: وا حزناه كأنك تناديه، وتقول له: احضر حتى يعرفك الناس، فيعذروني فيك، وإذا قلت: يا للماء كأنك تناديه، وتقول له: احضر حتى يتعجب منك. اهـ. ببعض تغيير (تصريح).

(قوله: اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ) وهو المتفجَّع عليه لفقده حقيقة، كقول جريرٍ يندب عمر بن عبد العزيز.

فَضُمَّهُ إنْ كانَ مُفْرَداً [مَعرفَةً] وانْصِبْهُ إنْ كانَ مُضافاً، وإنْ اضْطُرِرْتَ إلَى تَنْوِينِهِ جازَ نَصبُهُ وضَمُّهُ، ومِنه:

وا فَقْعَساً وَأَيْنَ مِنِّي فَقْعَسُ [أَإِبِلي] يَأْخُذُها كَرَوَّسُ]

أبو طالب

(قوله: **وافقعسا... إلخ**) إبلي يأخذها كَرَوَّسُ، وفقعس: اسم قبيلة من بني أسد، وكروس كسفرجل اسمٌ من أخذ إبل الشَّاعر نهباً وغارة، فلذلك ندب بقوله: وافقعساً، وقيل: فقعس: اسم رجلٍ ماتَ فندبه، والأولُ أظهر.

الناصية

.... وقمتَ فيهِ بأمرِ اللهِ يا عُمَرا

أو حكماً، كقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقد أخبر بجدبٍ شديدٍ أصاب قوماً من العربِ: وا عمراه وا عمراه. (أو المتوجع منه)؛ لكونه محلّ ألم، كقول قيس العامري:

فوا كَبِدا مِنْ حُبِّ مَنْ لا يُحِبُّني وَمِنْ عَبَراتٍ ما لَهُنَّ فَنَاءُ

أي: لكونه سبب ألم، كقولِ قيس الرقيات:

يبكيهم الدَّهْمَاءُ معولةً وتقولُ سلمى وا رزيتيه

وكقولِ القائلِ: وا مصيبتاه؛ لأنّ الرزية والمصيبة سببا الألم الذي حصل له، وصورة المندوبِ صورة المنادى المخاطبِ، وليس منادى، ألا ترى أنك لا تريد منه أن يجيبك، ويقبل عليك، ومن ثم منعوا من النداءِ: يا غلامك؛ لأن خطابَ أحد المسميين يناقضُ خطابَ الآخرِ، ولا يجمع بين خطابين، وأجازوا في الندبة: وا غلامك، فلذلك قالوا: حكمُ المندوبِ حكم المنادى، وقال النَّاظم: ما للمنادى اجعل لمندوب. (تصريح).

(قوله: **فَضُمَّهُ**) أي: لفظاً وتقديراً، وذلك إن كان مبنياً قبل الندبةِ كالموصولِ إذا لم يجعل منه الشَّبيه بالمضافِ، ويأتي تفصيلُ الكلامِ فيه قريباً.

(قوله: **إن كَانَ مُفْرَداً**) كما في نحو: وا زيد.

(قوله: **إن كان مضافاً**) كما (في نحو: وا أمير المؤمنين) أو مطولاً، كما في نحو: وا ضاربا عمراً.

(قوله: **وإنْ اضْطُرِرْتَ**) أي: إذا اضطر شاعر.

(قوله: **إلى تنوينه**) فيما كان مستحقاً للبناءِ على الضمِّ. (قوله: **جاز ضمه ونصبه**) كقوله:

وَا فَقْعَساً وأَيْنَ مِنِّي فَقْعَسُ

فنصب فقعس منوّناً لضرورةِ الشّعرِ مع أنّه مفردٌ معرفة، وحقّه البناء على الضمِّ. كما سيأتي.

(قوله: **وَا فَقْعَساً وَأَيْنَ مِنِّي فَقْعَسُ**) نسبه الكسائي لبعض بني أسدٍ. وبعده:

أإبِلِي يَأْخُذُهَا كَرَوَّسُ ....

(وَما نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ) لِأَنَّه لا يُعذَرُ النَّادِبُ لَه (وَلا ما أُبْهِما) كَأَيٍّ، واسْمِ الْجِنسِ الْمُفردِ،

أبو طالب

(قوله: **لا يعذر النادب**) أي: لا يكون معذوراً عندَ من يسمع ندبته، فإن النُّدبة أمر مسيء للسَّامعينِ قبيح عندهم، لا ينبغي أن ترتكب إلا لعذرٍ أعلمهم هو كون المندوبِ له مستحقاً له، والنَّكرة لا يعلمهم ذلك، فلا يصير النَّادب معذوراً عندهم إذا ندبَ بها بخلافِ المعرفةِ.

(قوله: **كأي**) يعني به أي: الشّرطية، ومثل ثلاثة أمثلة، **الأول**: للنّكرة المستغرقةَ، **والثّاني**: للنكرةِ المبهمةِ، **والثّالث**: للمعرفةِ المبهمةِ، وقيد اسم الجنسِ بالمفرد احترازاً عمَّا أريدَ به نفسُ الحقيقةِ، فإنه غير مبهم.

الناصية

كلمة وا للندبة. (**والشاهد**) في تنوين (فقعساً) فإنه لما اضطر نوّنه بالنَّصبِ. قال ابن مالك: كذا روي بالنَّصبِ، ولو قيل بالضَّمِّ جاز، وفقعس: اسم حي من أسدٍ، وكروّس: بفتح الكافِ والرَّاء وتشديد الواو اسمُ رجلٍ، وكان قد أغار على إبله، فلذلك ندبه بقوله: وا فقعساً، ومنهم من فسره باسمِ رجل، وأنه قد مات، والأول أظهر. **اللّغة**: (فقعس) ـ علَى وَزْنِ: جَعْفَر ـ اسْمٌ لأبي قبيلةٍ مِن أَسَدٍ.

الْمَعنَى: أتَأَلّمُ لِمَوْتِ فَقْعَسٍ، وَأَيْنَ فَقْعَسُ مِنِّي ـ فَبَيْنِي وبَيْنَهُ بعد الْمَوْتِ وَالْحَيَاة ـ هَل يَأخذ كَرَوّس إبلِي ظلماً وعدْوَاناً؟ (**الشَّاهد**) في أنَّ (فَقْعَس) مُفردٌ مَعرفةٌ ويَجب بِناؤُهُ علَى الضَّمِّ، لكن لَمَّا ضْطُرَّ إلى تَنوِينِهِ جَازَ فيه الرَّفْعُ والنَّصْب، وقد قُرِئَ بِهِمَا (فَقْعَسٌ) و(فَقْعَساً). (شيرازي).

(قوله: **وَمَا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ**) فلا يقال: وا رجلاً، خلافاً للرياشي في إجازته ندبة اسم الجنسِ المفرد. ومدعياً أنه جاء في الحديثِ: «وا جبلاه» فإن صحَّ فهو نادر؛ إذِ النّدبة إنَّما وُضِعَتْ لِبَيَانِ عَظَمَةِ الْمصيبة، فَإذَا كَانَ الْمَنْدوب نكرةً، أوْ مُبْهَماً ـ فَلَمْ يَعْرِفه السَّامع ـ فَلَا يَعرِفُ السَّامِع عِظَمَ الْمصيبةِ.

(قوله: **لأنَّه لا يُعذَرُ النَّادِبُ لَه**) الضّمير يعود إلى (ما نكر) أي: لأنَّ النَّدبة أمر يستوحشُ منه النَّاس لا يحسن عند النَّاس إلا لعذرٍ مثل أن يقول النادب: إنّي أردت إعلانَ ولدِ الميِّت بموت أبيه، وهذا العذر إنما يتحقّق إذا كان المندوبُ شخصاً معيّناً، وأمّا إذا كان نكرةً فلا عذرَ للنادبِ. (دشتي).

(قوله: **كَأَيٍّ**) فَلَا يُقال: (وَا أيّهم جَاء) (وَا رَجلاه) (وَا أُولَئِكَ).

(قوله: **واسْمِ الْجِنسِ الْمُفْردِ**) المفرد هنا في مقابلِ الكلّي، ففي قولك: (وا إنساناً) إن أردت به: أحدَ أفرادِ الإنسانِ لا يصحُّ؛ لأنَّه مبهمٌ، وإن أردت به كلّي الإنسان صحَّ.

(قوله: **واسم الجنسِ المفرد**) خرج المضاف نحو: وا غلام زيداه، فتجوز ندبته اتفاقاً؛ لكنه أي: المضاف يشملُ نحو: وا غلام رجلاه، ولا يندب مثله على الصَّحيح، والرياشي يجيزه، وندبة كل نكرةٍ، أو المنع إنما هو في المتفجّع عليه، أما المتوجع منه فإنك تقول: وا مصيبتاه، وإن كانت المصيبة غير معروفة. اهـ. دماميني. فلو قال الشَّارح في إجازته ندبة النَّكرةِ كما في عبارة (الهمع) لكان أولى، وجعل البعض المتوجّع له كالمتوجِّع منه، فحرره. (صبان).

وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ كَبِئْرِ زَمْزَمٍ يَلِي وَامَنْ حَفَرْ

واسْمِ الإشارَةِ (وَ) لكنْ (يُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ) شُهْرَةً تُزيلُ إبْهامَه (كَبِئْرَ زَمْزَمٍ يَلِي

أبو طالب

(**قوله: بالذي اشتهر**) أي: بسببِ اشتهارِ الموصولِ بالذي اشتهرَ به، أي: الصِّلةُ أو مع الذي اشتهر، أي: جعلُ مجموعِ الموصولِ والصِّلةِ مندوباً بأن يدخلوا الألفَ على الموصولِ الألفَ على آخرِ الصلة.

الناصية

(**قوله: واسم الإشارةِ**) وكذا المضمر (تصريح)، وكذا أي: فلا يقالُ وا أنتاه ولا وا أيها الرجلاه، نقله شيخنا عن الشّارحِ.

(**قوله: واسم الإشارة**) والموصول بما لا يعينه، فلا يقال: وا هذاه، ولا وا من ذهباه؛ لأنّ غرضَ النُّدبةِ ـ وهو الإعلام بعظمة المصاب ـ مفقود في هذه الثلاثة، فلذلك لا يندب إلا المعرفة السالمة من الإبهام، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقولِه:

.... ومــــا نــكــر لــم يــنــدبْ، ولا مــا أبــهــمــا

(**قوله: ولكنْ يُنْدَبُ الْمَوْصُولُ... إلخ**) أي: ما كان موصولاً غير مبدوءٍ بأل، و(صلته مشهورةٌ فيندب) عند الكوفيين خلافاً للبصريين، (نحو: وا من حفر بئر زمزم، فإنه) في شهرتِه (بمنزلة: وا عبد المطلباه) وذلك شاذٌّ عندَ البصريين، واتفق الجميعُ على منعِ ندبةِ الموصولِ المبدوءِ بأل، وإن اشتهرت صلته فلا يقالُ: والذي حفرَ زمزماه، إذ لا يجمع بين حرفِ الندبةِ وأل، وبذلك يفيد قول النَّظم:

ويــنــدب الــمــوصــولِ بــالــذي اشــتــهــر ....

وتقدم الخلافُ في ندائِه، وأصلُ زمزم: زمم، أبدلت الميم الثَّانية زاياً، قاله في الفردوسِ (إلا أن الغالبَ أن يختم بالألفِ) إطالة للصَّوتِ (كقوله) وهو جريرٌ:

.... وقــمــت فــيــه بــأمــر الله يــا عــمــرا

وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

ومــنــتــهــى الــمــنــدوب صِــلْــهُ بــالألــف ....

وأما لحاقها توابع المندوبِ، فقال ابن الخبازِ في (النّهاية) إنه لا خلافَ في جوازِ لحاقها آخر الصِّفةِ إذا كانت ابناً بين علمين، نحو: وا زيد بن عمرا، وأما البدل والبيانُ والتَّوكيد، فقياسُ قول سيبويه والخليل: أن لا تلحق البيان والتَّوكيد، وعندي أنها تدخل آخر البدل؛ لأنّه قائم مقامَ المبدلِ منه، فتقولُ: وا غلامنا زيداه، وتدخلُ العطفَ النَّسقي، نحو: وا زيد وا عمراه. اهـ. ودخل التَّوكيد اللفظي، كما تقدَّم من قول عمر: وا عمراه وا عمراه. (تصريح).

(**قوله: بالذي اشتَهر**) متعلّق بالموصول لا بيندب، أي: بالذي اشتهر انتسابه إلى الموصولِ.

وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صِلْهُ بِالأَلِفْ مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ

وامَنْ حَفَرْ) أَيْ كَقَوْلِكَ: «وَامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ» فإنَّه بِمَنزِلَةِ «واعَبْدَ الْمُطَّلِباهْ» (وَمُنْتَهى الْمَنْدُوبِ) أَيْ: آخِرَه (صِلْهُ بِالأَلِفْ) بَعدَ فَتحةٍ، نَحو:

أبو طالب

(قوله: صله بالألفِ)، أي: جوازاً لا وجوباً، فلا ينافي قولهِ فضمه إن كان مفرداً على أنّه يمكنُ حملُ الضّم على التّقديري، ويظهرُ أثره في التّوابعِ.

الناصية

يَعني: الاسمَ الْمَوْصُولَ إنْ كَانَ مُشْتَهِراً بِصِلَةٍ، بِحيثُ كَانَ مَعَ ذِكرِ الصِّلَةِ يَزُولُ الإبْهَامُ عَن الْمَوْصُولِ، ويَصيرُ كَالْعَلَمِ جَازَ نُدْبَتُهُ.

(قوله: كبئر زمزم) مثال لندبةِ الموصولِ بما اشتهر بملاحظةِ قوله: بلى، وا من حفر فكأنه قال: ك: وا من حفرَ بئر زمزماه.

(قوله: فإنه بمنزلة وا عبد المطلباه) لأنّه هو حَافِرُ بِئْرِ زَمزَم، فَـ(حَفْر بِئْرِ زَمزَم) صفَةٌ مَشهُورَةٌ لِعبدِ الْمُطَلِب، وفي مِثل ذَلِكَ يَصِحُّ أنْ يَصيرَ الْمَوْصُولَ مندوباً، بخلافِ مِثلِ (وَا مَنْ أَكْرَمَني) فَـ(أكْرَمَني) لَيستْ صِفةً مشهورةً خَاصةً بِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ عِندَ النَّاسِ. (شيرازي).

(قوله: ومنتهى المندوب) أي: منتهاه حقيقة أو حكماً كما في الموصولِ، فإن الألفَ تكون في آخرِ الصلةِ، وهو آخر الموصولِ حكماً. (صبان).

(قوله: أي آخِرَه) مطلقاً، أي: مفرداً أو مضافاً أو شبيهاً به، أو غيرها مما سيذكره. (صبان).

(قوله: صلة بالألف)، ويكون المفرد مبنياً على ضمٍّ مقدَّر على قياس ما عولنا عليه في المستغاثِ الملحقِ بالألفِ، وعلى ما صرَّح به الشّاطبي، حيث قال: إذا قلت: وا زيداه فالضَّمُّ مقدَّرٌ في آخرِ الاسمِ، وكذلك وا غلاماه في غلامِ المضافِ إلى الياءِ الإعراب مقدَّر في آخره. اهـ. وأطلقَ النّاظم كالنحويين وصل المندوبِ بالألِفِ، لكنه في (التّسهيل) قيد ذلك بأن لا يكون في آخره ألف وهاء، فلا يجوز: وا عبد اللاهاه، ولا واجهجاهاه في عبدِ الله، وجهجهاه لاستثقالِ ألفٍ وهاءٍ بعد ألفٍ وهاء، وبالجوازِ صرَّح ابن الحاجبِ وغيره. (صبان).

(قوله: صِلْهُ) جوازاً لا وجوباً (بِالألِفِ) المسماة ألف النُّدبةِ، فتقول في المفردِ: وا زيدا، لعله أرادَ به معنى أخصّ من معناه السّابق في النداء الذي هو ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به؛ بدليل مقابلته بالأقسام الثّلاثة الأخيرة إلا أن يكونَ ذكرها بعده من ذكرِ الخاصِّ بعد العامِّ لنكتةٍ كقلة ندبتها، ومنه قوله:

.... وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرا

[حُمِّلْتَ أَمْراً عَظِيماً فَاصْطَبَرْتَ لَهُ] وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللهِ يا عُمَرا

وأجازَ يُونُسُ وَصْلَها بِآخِرِ الصِّفَةِ، ....

أبو طالب

(قوله وقمت فيه... إلخ) أوله:

حُمِّلْتَ أمراً عظيماً فاصْطبرتَ له ....

قاله جرير في مرثيةِ عمرَ بن عبدِ العزيزِ، وحملت بصيغةِ المجهولِ، من التَّحميلِ، والمرادُ بالأمرِ العظيمِ: الخلافة، وجملةُ (وقمت فيه) حالية، والشَّاهد والمعنى واضحان.

الناصية

وفي المضافِ: يا غلام زيدا، وا عبد الملكا، وفي المشبه به: وا ثلاثة وثلاثينا، وفي الصِّلة: وا من حفر بئر زمزما، وفي المركبِ: وا معد يكربا، وفي المحكي: وا قام زيدا فيمن اسمُه قام زيد. وأجاز يونس وصل ألف النُّدبة بآخرِ الصِّفةِ، نحو: وا زيد الظَّريفا، ويعضده قول بعضِ العربِ: واجمجمتي الشَّامتينا.

(**قوله: حُمِّلْتَ أَمْراً عَظيماً، فاصْطَبَرْتَ له... إلخ**) هذا البيت من قصيدةٍ لجرير بن عطية يرثي بها أميرَ المؤمنين عمر بن عبدِ العزيز بن مروانَ، وقد أنشده ابن هشامٍ في أوضحه (رقم ٤٣٠).

اللغة: «أمراً عظيماً» أراد به: الخلافة وشؤونها، «اصطبرت له» أرادَ اضطلعت بأعبائه وصبرت على لَأْوَائِه ومشاقّه، وجشمت نفسك الهول العظيم، لمصلحة الرَّعية ابتغاء رضوان الله.

الإعراب: «حملت» حملَ: فعل ماضٍ مبني للمجهولِ، وتاء المخاطب نائبُ فاعلٍ مبني على الفتحِ في محلِّ رفع، وهو مفعول أول «أمراً» مفعولٌ ثانٍ لحمل «عظيماً» صفة لأمر «فاصطبرت» الفاءُ حرفُ عطفٍ، اصطبر: فعل ماضٍ، وتاء المخاطب فاعله، «له» جارٌّ ومجرورٌ متعلِّق باصطبر، «وقمت» الواو حرفُ عطفٍ، قمت: فعلٌ وفاعلٌ، «فيه» جار ومجرورٌ متعلّق بقامَ، «بأمرِ» جار ومجرور متعلّق بقامَ أيضاً. وأمر مضاف، ولفظ الجلالة مضافٌ إليه، «يا» حرفُ نداءٍ وندبة، «عمرا» منادى مندوب، مبنيٌّ على الضَّمِّ المقدَّرِ على آخرِهِ، منع ظهوره اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المناسبةِ المأتي بها لأجلِ الألفِ في محلِّ نصبٍ.

الشَّاهد فيه: قوله «يا عمرا» فإنه يدلُّ على أن المندوبَ متفجّع عليه؛ وأنت تراه قد استعمله بيا التي تستعمل في النِّداءِ؛ لأنّه يأمن من الالتباسِ بالمنادى المحضِ؛ لأنه في مقامِ الرثاءِ، والرثاءُ إنما يكونُ بعدَ الموتِ؛ والظَّاهر أنه لا يطلب إقباله؛ وإنما يظهر فجيعتَه فيه وحزنه عليه؛ وترى أيضاً أنه زاد في آخِره ألفاً؛ ولم يزد هاء.

(**قوله: وأجاز يونس... إلخ**) عزا جواز ذلك في (الهمع) إلى الكوفيين وابن مالك أيضاً.

(**قوله: بآخر الصفة... إلخ**) وعبارة (التَّصريح) وأما لحاقها توابعُ المندوبِ، فقال ابن الخباز في (النهاية): إنّه لا خلاف في جوازِ لحاقها آخر الصِّفة إذا كانت ابناً بين علمين، نحو: وا زيد بن

نَحو: «وازَيْدُ الظَّرِيفاهُ». (مَتْلُوُّها) أَي: الّذي قَبلَ هذِهِ الألِف، وهو آخِرُ الْمَنْدُوبِ (إِنْ كانَ مِثْلَها) أَيْ: أَلِفاً (حُذِفْ) نَحو: «وا مُوساهُ» ....

أبو طالب

....

الناصية

عمراً، وأما البدلُ والبيانُ والتَّوكيد، فقياسُ قولِ سيبويه، والخليلُ أن لا تلحقُ البيان والتوكيد، وعندي أنها تدخل آخر البدلِ؛ لأنَّه قائمٌ مقامَ المبدلِ منه، فتقول: وا غلامنا زيداه، وتدخلُ العطفَ النَّسقي، نحو: وا زيد وعمراه. اهـ. وتدخل التَّوكيد اللفظي، كما تقدَّم في قولِ عمر وا عمراه وا عمراه. اهـ. كلامُ (التَّصريحِ). ومنه يعلم ما في كلامِ البعضِ من الخللِ في غير موضعٍ، فانظره.

(قوله: متلوها) مبتدأ خبره الجملةُ الشَّرطيةُ، أو حذف، وجواب الشَّرط على هذا محذوفٌ، ولا فرق في حذفِ مثل الألف بين أن يكون جزء كلمة، كما في المقصورِ، أو كلمة كما في المضاف للياء على لغة من يقلبها ألفاً، وإذا كان متلوها همزة تأنيث لم تحذف كلمياء اسم امرأة، والكوفيون يحذفونها، فتحذف الألفُ لالتقاءِ السَّاكنينِ **(قوله: أي: الّذي)** أي: الحرفُ الذي قبل ألف الندبةِ (وهو الحرفُ الآخرُ من الاسمِ المندوبِ) إن كانَ ألفاً كألف موسى حذف عند الندبةِ، لتعذر التّلفظِ الفين مجتمعتينِ.

(قوله: حُذفْ) لأجلها، نحو: وا موساه، أصله: (وا موساه) حذف ألف موسى، وبقي ألف الندبة، وأجاز الكوفيون قلبه ياء قياساً، فقالوا: وا موسياه.

(قوله: نحو: وا موساه) وإلى ذلك أشارَ الناظمُ بقولِهِ:

مَـتـلـوُّهـا إنْ كَـانَ مِـثْـلَـهـا حُـذِف ....

وأجازَ الكوفيون قياساً قلب الألفِ ياءً، فقالوا: وا موسياه (أو) من (تنوينٍ) ظاهرٍ، أو مقدرٍ (في) آخرِ (صلةٍ، نحو: وا من حفر بئر زمزماه) بحذفِ التنوينِ من زمزمٍ، فإنه منصرفٌ باعتبارِ أنه علم على القليب، وإن اعتبر أنه علم على البئر، فهو غير منصرفٍ، وفيه تنوين مقدّر، كما صرَّح به في أول بابِ الإضافةِ (أو) تنوينٌ (في مضافٍ إليه، نحو: وا غلام زيدا، أو في) علمٍ (محكي نحو: وا قام زيداه فيمن اسمه قام زيدٌ)، وإلى ذلك أشارَ النَّاظمِ بقوله:

كـذاك تـنـويـنُ الـذي بـه كـمـل ....

من صلة أو غيرها، وأجاز الكوفيون حذف التنوينِ، وإثباته مع فتحهِ، فيقولون: وا غلام زيدناه محافظة على بقاءِ ألفِ الندبةِ ومع كسره، وقلب الألف ياء، فيقولون: وا غلام زيدنيه على أصلِ التقاءِ السَّاكنينِ، وأجاز الفراء حذف التنوينِ مع إبقاءِ الكسرةِ، وقلب الألفِ ياء فيقول: وا غلام زيديه، ولا يجيز البصريون إلا حذفَ التنوينِ، لالتقاء السَّاكنين كما في اجتماعِ الألفين، (و) يحذف

كَـذَاكَ تَـنْـوِيـنُ الَّـذِي بِـهِ كَـمَـلْ مِـنْ صِـلَـةٍ أَوْ غَـيْـرِهَـا نِـلْـتَ الأَمَـلْ

(كَذاكَ) حَذفُ (تَنْوِينِ الَّذِي بِهِ كَمَلْ) الْمَنْدُوب (مِنْ صِلَةٍ) نَحو: «وا مَنْ نَصَرَ مُحَمَّداهُ» ......

أبو طالب

....

الناصية

لهذه الألفِ ما قبلها (من ضمةٍ) بنائية (نحو: وا زيداه) ووا منذاه فيمن اسمه منذ (أو كسرةٍ) إعرابية (نحو: وا عبد الملكاه) أو بنائية، نحو: (وا حزاماه)؛ لأنّ ما قبل الألفِ لا يكون مضموماً، ولا مكسوراً (فإن أوقع حذف الكسرة، أو الضمة في ليس أبقيا، وجعلت الألف ياء بعد الكسرة، نحو: وا غلامكي؛ إذ لو قيل وا غلامكا التبس بالمذكر (وا وا بعد الضمّة نحو: وا غلامهمو، أو وا غلامكمو) إذ لو قيل: وا غلامها، أو وا غلامكما التبسَ المذكرُ بالمؤنثِ في الأولى، والجمع بالمثنى في الثانية، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

والشَّكْلَ حَتْماً أَوْلِهِ مُجَانِسَا إنْ يَكُنِ الفَتْحُ بِوَهْمٍ لابِسَا

(تصريح). (**قوله: وا موساه**) فموساه مبني على ضمٍّ مقدّر على الألفِ لالتقاءِ السَّاكنين والألفُ الموجودةُ للندبةِ والهاءُ للسكتِ، وإنما ألحقَ هاءَ السّكتِ بهِ دون الأمثلةِ المتقدِّمةِ؛ لأنّ لاختتامه بألفٍ غير ألفِ النُّدبةِ لا يعرف كونَ الألفِ الموجودةِ فيه ألف الندبةِ إلّا بانضمامِ الهاءِ إليها بخلافِ الأمثلةِ المتقدِّمة، فافهم. (صبان). وفي حاشية (الحمصي): ينبغي أن يكون، نحو: موساه مبنياً على فتحةٍ مقدرةٍ على الألفِ المحذوفةِ لا على السين؛ لأنّ آخر الاسم إنما هو الألفُ والبناءُ كالإعرابِ من أحوالِ الآخر، وليس المقدَّر الضمَّ، كما قال الشهاب القاسمي؛ لأنّ المندوبَ المختومَ بالألف مبني على الفتحِ، كما تقدَّم، وعلى ما أجازه الكوفيون من قلب الألفِ ياءً يكون مبنياً على الفتحةِ الظَّاهرةِ على الياءِ.

(**قوله: كَذَاكَ**) حذف لأجلِ ألفِ الندبةِ (**قوله: تنوين الذي به كمل**) وأما المندوبُ، فلا تنوينَ فيه حتى يحكمَ بحذفهِ، كذا قال البعضِ، وقد يردُ عليه، نحو: قام زيد مسمًّى به، ويدفع بأن التَّنوين فيه تنوين جزئِهِ الأخيرِ لا تنوين مجموعهِ، فهو داخل في تنوينِ ما كمل به المندوب.

(**قوله: مِنْ صِلَةٍ**) بيان (للّذي به كمل المندوب) فإن المكمل له قد يكون صلة إذا كان المندوبُ موصولاً، وقد يكون مضافاً إليه إذا كانَ المندوبُ مضافاً، وقد يكون عجز مركبٍ (أي: آخر جزءٍ منه) إذا كان المندوبُ مركباً. (دشتي).

(**قوله: وَا مَنْ نَصَرَ مُحَمَّداهُ... إلخ**) أصل هَذِهِ الأمثلةِ الثّلاثةِ هَكذا: وَا مَن نَصَرَ مُحَمَّدا، (وَا غلام زَيْد) (وَا معْدِ يكرب) فلمَّا دَخلتْ أَلِف النّدبةِ في آخِرِها حذف تنويناتها وحذف من (محمدٍ) و(زيد) تنوينهما الملفوظُ، ومن (كرب)، وهو عجز المركبِ تنوينه المقدّر.

وَالشَّكْلَ حَتْماً أَوْلِهِ مُجَانِسا   إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لَابِسا

(أَوْ غَيْرِها) كَمُضافٍ إلَيه وعَجُزِ مُرَكَّبٍ، نَحو: «وا غُلَامَ زَيْداهُ»، «وا مَعْدِ يكَرِبَاهُ» (نِلْتَ الأَمَلْ).

(وَالشَّكْلَ) الّذي في آخِرِ الْمَنْدُوبِ ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: أو غَيْرِهَا) مما مر، كما رأيت في مثالِ النَّاظمِ: بناء على صرفِ زمزم، باعتبار أنه علم على القليبِ، وكذا على منعِ صرفِه باعتبارِ أنه علم على البئرِ إذا أريد بالتنوين في كلامِه، ما يشمل المقدَّر فيما لا ينصرف، وفي بعضِ أمثلةِ الشراحِ السَّابقة، وهو: يا غلام زيدا وا قام زيدا، فاقتصار البعضِ على قولِه، أي: في مثالِ النَّاظم تقصير.

(قوله: نِلْتَ الأمَلْ) لضرورةِ أن الألفَ لا يكون قبلها إلا فتحة على ما رأيت، والتّنوين لا حظَّ له في الحركةِ. هذا مذهب سيبويه والبصريين، وأجاز الكوفيون فيه مع الحذفِ وجهين: فتحه، فتقول: وا غلام زيدناه وكسره مع قلبِ الألفِ ياء، فتقول: وا غلام زيدنيه. قال المصنف: وما رأوه حسنٌ لو عضده سماع، لكن السمّاع فيه لم يثبت. وقال ابن عصفورٍ: أهل الكوفة يحركون التّنوين، فيقولون: وا غلام زيدناه، وزعموا أنه سمع. انتهى. وأجاز الفرّاء وجهاً ثالثاً، وهو حذفه مع إبقاء الكسرةِ وقلبِ الألفِ ياءً فتقول: وا غلام زيديه. (أشموني).

(قوله: والشكل حتماً... إلخ) معناه: أن آخر المندوبِ إذا كان محركاً بالكسرِ، أو الضمِّ فإن ألفَ الندبةِ تقلبُ حرفاً مجانساً للحركةِ، ولا تحذف الحركة، ويؤتى بالحركةِ المناسبةِ لألفِ الندبةِ إن كانت هذه الحركة، وهي الفتحةُ موقعةً في اللبسِ، ومن إيلاء الشكلِ حرفاً مجانساً، نحو: وا قوميه، وا قوموه، وا قاموه في ندبةِ قومي، وقوموا وقاموا مسمًّى بها. قال الفارضي: لو سميت بقاموا قلت في الندبةِ، وا قاموه، فتحذف واوَ قاموا؛ لالتقاء السَّاكنينِ، وتقلب ألفُ الندبةِ: واواً؛ لأنها بعد ضمةٍ، ولو سميت بقومي، قلت: وا قوميه فتحذف ياء قومي لالتقاء الساكنين، وتقلب ألف الندبة ياء؛ لأنها بعد كسرةٍ.

وما قيل في قاموا يقال في قوموا، فعلم أن مسألة ندبة نحو: قومي، وقوموا، مسمًّى بهما داخلة تحت قوله: والشكل... إلخ، لا زائدة عليه كما يقتضيه كلامُ البعضِ. فافهم.

(قوله: الذي في آخِرِ الْمَنْدُوب... إلخ) أي: الحركة التي في آخر المندوبِ من ضمٍّ أو كسرٍ يجب حفظها، وتبديلُ الألفِ بحرفٍ يجانس تلك الحركة.

(حَتْماً أَوْلِهِ) حَرْفاً (مُجانِسا) لَه، بِأَنْ تَقْلِبَ الأَلِفَ ياءً أَوْ وَاواً (إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ) والأَلِفُ لَوْ بَقِيا (بِوَهْم لابِسا) نَحو: «واغُلامَكِي» لِلْمُخاطَبَةِ، و«واغُلامَهُو» لِلْغائِبِ، و«واغُلامَكُمُو» لِلْجمعِ،

أبو طالب

. . . .

الناصية

(**قوله: حتماً أوْله**) يعني: إذا أريدَ زيادةُ ألفِ النّدبةِ فيما ذكر أبدلت حتماً من جنسِ الحركةِ قبلها، وإلا فلو قلت: وا غلامك فقط صحَّ، كما علم من أولِ الكلامِ، ومما يأتي (سم). (صبان).

(**قوله: حتْماً أوْلِهِ حَرفاً مُجانِساً لَه**) علمنا ممّا سبق أن المندوبَ يجعل في آخرهِ ألفٌ مفتوحٌ قبلها، كما مرَّ في الأمثلة.

هذا فيما لا يوجبُ الألف لبساً واشتباهاً، وأمّا إذا أوجب الألف والفتحة قبلها لبساً، كما إذا كان المندوب مضافاً إلى كاف المخاطبة نحو: (وا غلامك) بكسرِ الكافِ، فبلحوق الألف يصير (وا غلامكا) ويوهم الإضافة إلى كافِ الخطابِ المذكّر.

وإذا كان مضافاً إلى ضميرِ المفردِ الغائبِ المذكّر، فبإلحاق الألف يصير: (وا غلامها) ويلتبس بالمضاف إلى الغائبة المؤنَّثة.

وكذا المضافُ إلى ضميرِ جمع المخاطبِ يلتبس بالمضاف إلى التّثنية، فلأجل دفع اللبسِ يجب إبقاء حركة الآخرِ من ضمٍّ وكسرٍ، وتبديل الألفِ بالياءِ في الكسرِ والواو في الضمِّ. (دشتي).

(**قوله: بوهم لابساً**) من لبست الأمر عليه؛ إذا خلطته فلم يعرف وجهه، والوهم: بسكونِ الهاءِ ذهاب ظنِّ الإنسانِ إلى غيرِ المرادِ، يقال: وَهَمْتُ في الشّيء بالفتح، أهم بالكسرِ، وَهْماً بالإسكانِ؛ إذا ذهب ذهنك إليه، وأنت تريد غيره، فالمعنى: إن يكن الفتح خالصاً المقصود بغيره بسبب وهم، وأما الوَهَمُ بالتّحريكِ فهو الغلط، يقال: وَهَم في الحسابِ يَهم وَهَماً بالفتحِ؛ إذا غلِطَ. (صبان).

(**قوله: بِوَهْم لابِساً**) دفعاً للبسِ، فتقول في ندبة غلام مضافاً إلى ضمير المخاطبة، وا غلامكيه، وفي ندبته مضافاً إلى ضميرِ الغائبِ: وا غلامهوه، إذ لو قلت: وا غلامكاه لالتبس بالمذكرِ، ولو قلت: وا غلامهاه لالتبس بالغائبة. قال في (شرح الكافية): وهذا الإتباع يعني والحالة هذه متفق على التزامهِ، فإن كان الفتحُ لا يلبس عدل بغيره إليه، وبقيت ألف النُّدبةِ بحالِها، فتقول في رقاش: وا رقاشاه، وفي عبد الملكِ: وا عبد الملكاه، وفيمن اسمه قام الرَّجل: وا قام الرَّجلاه، هذا مذهب أكثر البصريين، وأجاز الكوفيون الإتباع، نحو: وا رقاشيه، وا عبد الملكيه، وا قام الرجلوه.

(**تنبيه**): أجاز الكوفيون أيضاً الإتباع في المثنى، نحو: وا زيدانيه، واختاره في (التّسهيل) (أشموني).

(**قوله: نحو «وا غُلامَكي»... إلخ**) أصْلها (غلامَكِ) (غلامه) (غلامَكم) فالكاف في (غلامَكِ) كانتْ مَكسورةً أتَيْنا بَعدَهَا بِاليَاءِ، لِتَجَانُسِ الْيَاءِ والْكَسْرَةِ، فصارَ (غَلامَكي)؛ إذْ لَوْ جِئْنا بالألِفِ

وَوَاقِــفــاً زِدْ هَــاءَ سَــكْــتٍ إِنْ تُــرِدْ وَإِنْ تَــشَــأْ فَــالْــمَــدَّ وَ الْــهَــا لَا تَــزِدْ

لأنّك لَو لَم تَفعلْ، وأبْقَيْتَ الألِفَ؛ لأَوْهَمَ الإضافَةَ إلى كافِ الْخِطابِ [الْمُذكرِ] وهاءِ الْغَيبةِ [الْمُؤَنّثِ] والْمُثَنّى.

(وَواقِفاً زِدْ هاءَ سَكْتٍ إنْ تُرِدْ) ولا تَزِدْها فِي الْوَصْلِ، وَشَذَّ:

أبو طالب

....

الناصية

وفَتَحْنَا الكَاف لَصَارَ (غلامَكَا) لَتَوَهّمَ السامِعُ أنّه ندبة لِغُلَام المُخَاطَبِ المذكر، والهَاء في (غَلامه) كانَتْ مَضمومةً، أَتَيْنَا بَعدَهَا بِالْوَاو؛ لِتَجَانُسِ الضَّمّة مع الْوَاوِ فصَارَ (غلامهُو)؛ إذ لَو جِئنَا بِالألِفِ وفتحنا الْهَاءَ لَصَارَ (غُلامَهَا) وتوهّم السَّامع أنه ندبة لِغلام امْرَأة؛ لَا لِغلامِ رَجُل. والكاف في (غلامكم) كانت مضمومة، فأتينا بعدها بالواو لتجانس الضمة مع الواو، فَصَارَ (غُلامَكُمُو)؛ إذ لَوْ جِئْنَا بِالألِفِ، وفَتَحْنَا الْميم لَصَارَ (غُلَامَكُمَا) وَتَوَهّمَ السَّامِع أَنّه ندبَة لِغُلام اثْنَيْنِ، لَا لِغُلَام جَمَاعَة.

(**قوله: والمُثَنّى**) المخاطب. (**قوله: وَ وَاقِفاً... إلخ**) يَعني: يَجوز في حَال الْوَقفِ زِيَادَةُ هَاءِ السَّكْتِ بَعدَ أَلِفِ النُّدبةِ. مِثل (وَا زَايْداه)،.

(**قوله: وَوَاقِفاً زِدْ**) في آخِرِ المندوبِ، أي: يجوزُ عندَ الوقفِ أن تزيد (هاء) إلى المندوبِ كوازيداه. وفي (التَّصريح): ولك في الوقفِ زيادة هاء السّكت بعد أحرف المدّ الثّلاثةِ توصلاً إلى زيادةِ المدّ، نحو: وا زيداه، وا غلامكيه، وا غلامكموه، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وواقــفــاً زِدْ هــاءَ سَــكْــتٍ إنْ تُــرِدْ ....

فإن وصلت حذفتها إلا في الضرورةِ فيجوز إثباتها كقول المتنبي:

واحــرَّ قــلــبــاه مِــمَّــن قــلــبُــه شَــبِــمُ ....

ولك حينئذ ضمّها تشبيهاً بهاء الضّمير، وكسرها على أصلِ التقاءِ السّاكنينِ، وأجاز الفرّاء إثباتها في الوصلِ بالوجهينِ.

(**قوله: هَاء سَكْت**) بعدَ المدِّ، أي: ألفاً كوا زيداه، أو ياء كوا غلامكيه، أو واواً كواغلامهوه. هذا، وأَفْهَمَ قَوْلُه: «وواقفاً» أنَّ هذه الهاء لا تثبت وصلاً، وربما ثبتت في الضرورة مضمومة ومكسورة، وأجاز الفرّاء إثباتها في الوصلِ بالوجهين. ومنه قوله:

أَلَا يَــــا عَــــمْــــرُو عَــــمْــــرَاهُ وَعَــــمْــــرُو بْــــنُ الــــزُّبَــــيْــــرَاهُ

(**قوله: وَلَا تُزِدْهَا في الْوَصْلِ**) يَعني: إذا لَم توصِل المندوب بَما بَعدَه، يَجوزُ إِتْيَانُ الألفِ في آخرِه بِدُون الْهَاءِ، بِأَنْ تَقول: «وَا زَيْدَاه» وقد مرَّ بيان الأوجه الثلاثة. قال (سم): يدل على أنه جعلَ

أَلا يَـــا عَـــمْـــرُو عَـــمْـــرواهُ وَعَـــمْـــرُو بْـــنُ الـــزُّبَـــيْـــرَاهُ

أبو طالب

(**قوله: ألا يا عمرو**) ألا للتّنبيه، وعمرواه تأكيد لقوله: يا عمرو، والمعنى واضح.

الناصية

المدَّ والهاء معمولين للا تزد، وقد يلزمُ عليه التّكرار مع قوله أولاً ما للمنادى اجعل لمندوب. اهـ. ويدفعُ بأن المرادَ بما للمنادَى: ما ثبت له من البناءِ على الضَّمِّ تارة والنَّصبِ تارةً أخرى، وجواز الضمِّ والنَّصبِ إذا نوّن اضطراراً، ونحو ذلك لا عدمُ زيادةِ الألفِ والهاءِ، وإلا ناقضه ما ذكره بعده من جوازِ زيادةِ الألفِ والهاءِ في المندوبِ. نعم عدمُ وجوبِ زيادةِ الهاءِ وقفاً معلومٌ من قولِه: إن ترد، فالتّنبيه بعد ذلك عليه تصريحٌ بما علم مفهوماً.

وأما عدم وجوبِ زيادةِ الألفِ، فلم يعلم مما مرَّ، بل قوله: ومنتهى المندوبِ صله بالألفِ؛ يوهم الوجوب، فالتَّنبيه عليه محتاجٌ إليه. فتلخص أن قوله: وإن تشأ... إلخ، محتاج إليه بالنسبةِ إلى زيادةِ الألفِ غير محتاج إليه بالنسبةِ إلى زيادةِ الهاءِ. (صبان). (**قوله**:

ألا يـــا عَـــمْـــرُو عَـــمْـــرَاهُ وعَـــمْـــرُو بْـــنُ الـــزُّبَـــيْـــراهُ)

(**قوله**) ألا أداة استفتاح وتنبيه، وقوله: يا عمرو، يا حرف ندبةٍ، وعمرو مندوب مبني على الضَّمِّ في محلِّ نصبٍ، والمندوب هو المتفجِّع والمتحزَّن عليه؛ لفقده حقيقة، أو تنزيلاً، كقول سيدنا عمر حين أخبر بجدبٍ أصابَ بعضَ العربِ: وا عمراه وا عمراه، أو المتوجِّع منه وهو إما سبب الألم كوا مصيبتاه، وإما محله كوا ظهراه. وقوله: عمراه تأكيدٌ لعمرو مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدَّرة على آخرِه منعَ من ظهورها اشتغالُ المحلِّ بالفتحةِ العارضة لمناسبة ألف الندبة، وهذا باعتبار اللفظِ. وأما باعتبار المحل فهو منصوبٌ وعلامة نصبهِ فتحةٌ ظاهرةٌ في آخِره، والألف للندبةِ وعلى كل الهاء للسَّكتِ، وإنما حركت في الوقفِ لأجلِ الشعرِ، وقوله: وعمرو معطوفٌ على عمرو من قولهِ يا عمرو فهو مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ نصبٍ وابن صفته باعتبارِ المحلِّ وصفة المنصوبِ منصوبٌ، وهو مضافٌ والزبيراه مضاف إليه مجرورٌ وعلامة جرّه كسرة مقدَّرة على آخرِه منعَ من ظهورها اشتغالُ المحلِّ بالفتحةِ العارضةِ لمناسبةِ ألفِ الندبةِ، والهاءُ للسَّكتِ، وحركت للشِّعرِ.

(يعني): تنبهوا لي لأجلِ أن تدعوا لي بالصَّبرِ وإزالة ما بي، فإني متفجّع ومتحزّن على عمرو، وعمرو بن الزُّبير. (**والشَّاهد**) في قولهِ: عمراه، حيث أثبت هاء السّكت في آخرِ المندوبِ في حالةِ الوصلِ للشعر. قال العلامة الصبّان: والشَّاهد في الأوّلِ؛ لأن محلّ الوصلِ هو العروضُ، وأما الضَّرب فمحل وقفٍ لا شاهد فيه، وقد يقال: العروض هنا مصرعة فهي في حكمِ الضربِ، فتكون أيضاً محلّ وقفٍ، فلا شاهد في البيتِ أصلاً. اهـ.

وَقَـــائِــلٌ وَاعَــبْـــدِيَـــا وَاعَـــبْـــدَا مَـنْ فِـي الـنِّـدَا الْـيَـا ذَا سُـكُـونٍ أَبْـدَى

(وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ) كافٍ في الْوَقْفِ (وَالْهاءَ لا تَزِدْ. وَقائِلٌ) إذا نُدِبَ الْمضافُ إلى الْياءِ

أبو طالب

(**قوله: فاعل قائل**) عدل عما هو الظاهر من تركيب البيتِ إلى ما ترى؛ لأن ما هو الواقع في المسألة انحصار قول من سكون الياءِ في النِّداءِ بقولِ: واعبديا وقت النّدبةِ، فالحري بالمقام بيان ذلك، واستفادته من البيتِ لا يتصور إلا بجعلِ (من) فاعلاً مؤخراً عن المفعولِ قصداً للحصرِ، وكذا المسألتان الآتيتان؛ ولذا ذكرهما الشارح بجملةِ الشرطِ والجزاء المفيدة لانحصارِ الشَّرطِ بالجزاء. فإن قلت: لم لا يجوز أن يجعل (من) شرطيةً، وقوله: قائل بتقديرِ هو قائل بمنزلةِ جزاء الشرطِ والجزاء، أو يحمل على ظاهرِهِ، ويجعل تقديم الخبرِ للحصرِ؟ قلت: الأول غير صحيح للزوم الإضمارِ قبل الذكر لفظاً ورتبة، وكذا الثَّاني؛ لأن الحصرَ المستفادَ منه على تقديرِ استفادتِهِ غيرُ الحصرِ المقصودِ.

الناصية

(**قوله: وَإِنْ تَشَأْ**) عدمُ الزيادةِ (**قوله: فَالْمَدَّ وَالْهَاءَ لَا تَزِدْ**) بل اجعله كالمنادى الخالي عن الندبةِ.

(**قوله: وقائلٌ**) خبر مقدَّم، ومن مبتدأ مؤخَّر، وأبدى: صلة من، واليا مفعول أبدى، وذا سكون حالٌ من الياء.

(**قوله: إذا ندب المضاف إلى الياء**) الجائز فيه اللغاتُ السِّتّ (فعلى لغة من قالَ: يا عبدِ بالكسرِ، أو يا عبدُ بالضمِّ أو يا عبدَ بالفتحِ) مع حذفِ الياءِ فيهن (أو يا عبدا بالألف) بالمنقلبةِ عن الياءِ (أو يا عبديْ بالإسكانِ) في الياءِ (يقال) في هذهِ اللغاتِ الخمسِ (وا عبداو على لغة من قال: يا عبديَ بالفتحِ) في الياءِ (أو يا عبديْ بالإسكانِ) في الياءِ (يقال: وا عبديا بإبقاء الفتحِ على الأولِ) وهو يا عبدي بالفتحِ (واجتلابه على الثَّاني) وهو: يا عبدي بالإسكانِ. (وقد تبيّن) من جوازِ وا عبدا أو وا عبديا في يا عبدي بالإسكانِ (أن لمن سكن الياءَ أن يحذِفها) في الندبةِ، ويقول: وا عبدا (أو يفتحها) ويقولُ: وا عبديا، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

وَقَـــائِـــلٌ وا عَـــبْـــدِيَـــا وا عَـــبْـــدا مَـــنْ فـي الـنِّـدا الـيـا ذا سُـكُـونٍ أبـدى

(والفتح رأي سيبويه) وهو أقيس وأقل عملاً، (والحذف رأي المبرد). والحاصلُ أنّه إذا ندبَ على لغة مَنْ حَذَفَ الياءَ، فإن كان ما قبلها مفتوحاً أقرت الفتحةُ على حالها، وأُتِيَ بألف الندبةِ، وإن كان مكسوراً أو مضموماً جعل بدل الكسرةِ والضمّةِ فتحةً وزيدت الألفُ، وعلى لغةِ من أبدل الياءَ ألفاً حذفت الألفُ المبدلة، وزيدت ألف الندبةِ، كما يفعل ذلك بالمقصور على لغةِ من أثبتَ الياءَ المفتوحةَ زيدت الألف، ولم تحتج إلى عملٍ ثانٍ؛ لأن الياء متهيئة بالفتحةِ لمباشرةِ الألفِ، وعلى لغة من يثبت الياءَ ساكنةً جاز حذفُ الياءِ؛ لالتقاء الساكنين، وإبقاؤها مفتوحةً. هذا، وفي (الدشتي): مرّ في المضافِ إلى الياءِ بقوله (واجعل منادى صحَّ...) اختلاف اللغاتِ إلى خمس،

(واعَبْدِيا واعَبْدَا، مَنْ) فاعِلُ قائِلٍ، أَيْ: يَقولُ ذلِكَ الّذي (فِي النِّدا الْيا ذا سُكُونٍ أَبْدى) أَيْ: أَظْهَر، ومَنْ أَتى بِها مَفتوحَةً، يَقولُ: «واعَبْدَيا» فَقَطْ، ومَن فَعَلَ غَيرَ ذلِكَ يَقولُ: «واعَبْدا» فَقَط.

أبو طالب

(قوله: أي: يقول ذلك الذي... إلخ) لما جعل الشارح لفظ من في المتنِ فاعلاً لقول المصنف: وقائل لإفادة الحصرِ المذكور، لزم أن يجعل الوصف مجازاً عن الفعلِ؛ إذ لو لم يفعل ذلك يلزم أن يكون الوصفُ مبتدأً بلا تقدم نفيٍ واستفهامٍ، وهو غير مستحسن، وقوله ذلك إشارة إلى قوله: واعبديا واعبدا، أو مفعول لقوله: يقول، والذيِ فاعله، ويحتمل أن يكون إشارة إلى من، وفاعلاً للفعلِ، والذي صفته، وبالجملةِ قول المصنف:

.... في النداء اليا ذا سكون أبدى

صلة للموصولِ.

الناصية

وزاد الشارح سادساً، فمن الوجوهِ الخمسةِ قولان بإثباتِ الياءِ: **أحدهما**: سكونها، **والثاني**: فتحها، فالقائلُ بسكونِ الياءِ عند النداءِ إذا أراد الندبة به، يجوز له أن يقول: وا عبديا بزيادةِ ألفِ الندبةِ وتحريك الياءِ حذراً من اجتماعِ ساكنين، ويجوزُ له أيضاً أن يقولَ: عبدا؛ لأنّ الياءَ والألف كلاهما ساكنانِ، فيحذف الياء لالتقاءِ السّاكنينِ.

ومن يقولُ في النداءِ: عبديَ بفتحِ الياءِ، ففي الندبةِ يقول: عبديا فقط؛ لأن عبدي بفتحِ الياءِ مهيّئة للحوق ألفِ الندبةِ، وليس في هذا الوجهِ التقاء ساكنين ليلزم حذف الياء، ولا داعي له لأن يقول: عبدا.

(قوله: وا عبديا) بفتحِ الياءِ لأجل ألف الندبة. (صبان).

(قوله: وا عبدا) بحذف الياءِ لالتقاء السّاكنينِ، وهذا ونحوه منصوبٌ بفتحةٍ مقدّرةٍ منع من ظهورِها الفتحة لأجل الألفِ، وليس بمبني؛ لأنّه مضاف (سم). (صبان). **(قوله:**

.... وَا عَبْدِيا وَا عَبْدَا مَنْ فِي النِّدَا الْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى

فقال: يا عبدي. وأما من قال: يا عبدِ بالكسر أو يا عبدَ بالفتح، أو يا عبدُ بالضمِّ، أو يا عبدا، بالألفِ اقتصر على الثاني، أي: وا عبدا بغير عمل سوى الإتيانِ بألفِ الندبةِ على لغةِ من قلبَ الياءَ ألفاً وحذفها، وأبقى الفتحة التي قبل الألف المحذوفةِ، وبقلب الكسرةِ والضمّةِ على لغتيهما فتحة لأجل ألفِ الندبةِ، وبحذف الألفِ المنقلبةِ عن ياءِ المتكلّمِ؛ لأجل ألفِ الندبةِ على لغةِ من قلبَ الياء ألفاً وأبقاها. ومن قال: يا عبدي، بإثباتِ الياءِ مفتوحةً اقتصر على الأوّلِ، أي: يا عبديا بغيرِ عمل سوى الإتيان بألفِ الندبةِ.

تتمة: إذا نُدِبَ الْمُضافُ إلى مُضافٍ إلى الْياءِ لَزِمَتِ الياءُ؛ لأنَّ الْمُضافَ إلَيها غيرُ مَنْدُوبٍ.

أبو طالب ___

. . . .

الناصية ___

(قوله مَن فَعَلَ غير ذَلِكَ) مِن الأوجهِ الثّلاثةِ الّتي مَرَّت في (الْمُنَادَى الْمُضَافِ إلى يَاءِ المتكلِّم هي:

١ ـ يَا عبدِ بكَسرِ الدّال.

٢ ـ يا عَبدَ بفتحِ الدَّالِ.

٣ ـ يَا عَبْدَا. وفي (الدشتي): وهي الوجوهِ الثلاثة بحذفِ الياءِ ففي الندبةِ يقولون: وا عبدا؛ لعدم وجودِ ياءٍ على قولِهم؛ ليقولوا: وا عبديا. نحو: وا غلام عبدي.

(قوله: لَزِمَتِ الْيَاءُ) مِثل: (وَا غُلَامَ عَبْدِي) فَـ(غُلام) مُضَافٌ إلى (عبد) الّذي هو مُضافٌ إلى (اليَاءِ)، فَيقال: (وَا غُلَامَ عَبْدِياه).

(قوله: لزمت الياء) يمكن حذفها على تقديرِ سكونِها لالتقاءِ السّاكنين، وإن لم يكن المضاف إليها مندوباً (سم). وفي (التَّصريح): وإذا قيل: يا غلام غلامي لم يجزْ في الندبةِ حذف الياء؛ لأنّ المضاف إليها وهو غلام الثاني (غير منادى)؛ لأنّه مضاف إليه المنادى، والمضاف إليه المنادى غير منادى، وحكم المندوبِ حكم المنادى، فلما لم يحذف في النداءِ لم يحذف النُّدبة.

(قوله: لأنَّ المُضاف إلَيْهَا) أي: إلى الياء كعبدي في المثالِ؛ لأنّ الياء إنّما يجوز حذفها إذا أضيف إليها المندوب، والمندوب ـ هنا ـ هو الغلامُ، والمضاف إلى الياءِ (عبد) فلا وجهَ لحذفِ الياءِ.

التَّرْخِيمُ

تَـرْخِـيـمـاً احْـذِفْ آخِـرَ الْـمُـنَـادَى كَـيَـا سُـعَـا فِـيـمَـنْ دَعَـا سُـعَـادا

فصل في الترخيم

وهو حَذفُ بَعضِ الْكلمةِ على وَجهٍ مَخصُوص.

(تَرْخِيماً) أَيْ: لأَجلِ التَّرْخِيم (احْذِفْ آخِرَ الْمُنادى، ....

أبو طالب

(**قوله: في الترخيم**) أي: في بيانِ مطلق الترخيم، سِواء كان في المنادى أم لا، وكذا التَّعريف الذي ذكره لمطلق التَّرخيمِ، وذلك لأنه قد ذكر ترخيم غير المنادَى في هذا البابِ أيضاً.

(**قوله: على وجهٍ مخصوص**) وهو ما فَصَّله المصنف.

الناصية

(**قوله: وهو**) أي: التَّرخيم في اللغةِ: ترقيق الصَّوت، وتليينه. يقال: صوت رخيمٌ، أي: سهلٌ لينٌ. ومنه قوله:

لَـهَـا بَـشَـرٌ مِـثْـلُ الْـحَـرِيـرِ وَمَـنْـطِـقٌ رَخِـيـمُ الْـحَـوَاشِـي لَا هُـرَاءٌ وَلَا نَـزْرُ

أي: رقيق الحواشي. وقوله: لا هراء... إلخ، الهراء: بضمِّ الهاءِ، وتخفيف الراءِ: الكلام الكثير، والنزر: بفتح النونِ، وسكون الزاي: القليل، وأراد أنّ كلامها متوسطٌ لا كثيرٌ مملٌّ ولا قليل مخلّ. وأما في الاصطلاحِ: فهو حذف بعضِ الكلمةِ على وجهٍ مخصوصٍ. وهو على نوعين: ترخيمُ التَّصغيرِ، أي: حذف بعضِ الحروفِ لأجل التَّصغيرِ، كقولهم في أسود: سُويدٍ، وسيأتي في بابه، وترخيم النِّداء، وهو مقصود البابِ، وهو حذف آخر المنادى، أي: للتخفيفِ لا للإعلالِ، ولم يقيد الآخر بكونه حرفاً، فشمل كلامه الحرفَ والحرفين عجز المركب. ويرد على التَّعريفِ أنه غير مانع لشموله، نحو: يا يد، ويا دم؛ إذ في كلّ حذف آخر للمنادى للتَّخفيفِ إلا أن يخرج باعتبارِ قيد الحيثية، أي: من حيث هو آخر للمنادى، فاعرف ذلك.

(**قوله: ترخيماً**) أجاز الشراح في نصبِ ترخيماً ثلاثة أوجه: أن يكون مفعولاً له، أو مصدراً في موضع الحال، أو ظرفاً على حذفِ مضاف. وأجاز المرادي وجهاً رابعاً، وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً، وناصبه احذف؛ لأنّه يلاقيه في المعنى. وأجاز المكودي وجهاً خامساً، وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً لعامل محذوف، أي: رخم ترخيماً.

(**قوله: احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى**) تخفيفاً، وذلك بشرط كونه معرفة؛ لأنّ المعارفَ كثر نداؤها، فدخلَها التَّخفيف فيحذف آخِرها، وخصَّ الآخر بذلك؛ لأنّه محلّ التَّغيير (غير مستغاث) مجرور باللامِ. (ولا مندوب، ولا ذي إضافة، ولا ذي إسناد، فلا يرخم نحو قول الأعمى: يا إنساناً خذ بيدي)؛ لأنّه نكرة، فكان غير منادى؛ إذ لم تعمل أداة النِّداء في لفظِهِ، وإنما عملت في موضعِه،

وَجَـوِّزْنَـهُ مُـطْـلَـقـاً فِـي كُـلِّ مَـا أُنِّـثَ بِـالْـهَـا وَالَّـذِي قَـدْ رُخِّـمَـا

كَياسُعا فِيمَنْ دَعا سُعادا. وَجَوِّزَنْهُ ....

أبو طالب

....

الناصية

فإن لم يجر باللام جازَ ترخيمه، نصَّ على ذلك سيبويه في كتابهِ، وأقره عليه شراحه كالصفارِ وابن خروفٍ والسيرافي. وعبارة (التَّسهيل) تقتضيه، فإنه قيد المنادى بكونه مبنياً، والمستغاث المجرور معرب، وغير المجرور المفرد مبني. وشاهد ترخيمه قوله:

أعـام لـك ابـن صـعـصـعـة بـن سـعـدِ

قال ابن الضَّائع: وهذا ضرورة، وقد ناداه بغير يا، وذلك ممنوعٌ، وسمع ترخيمه ومعه اللام كقوله:

كُـلَّـمـا نـادى مُـنـادٍ مـنـهـمُ يـا لَـتَـيْـمِ الـلـهِ قُـلْـنَـا يـا لـمـالِ

وهو ضرورة اتفاقاً. (و) لا يرخم، نحو: (وا جعفراه)؛ لأنّ المندوب ليس منادى حقيقةً، وإن كانت صورته صورة المنادى؛ لأنّه لا يطلب إقباله (و) لا يرخَّم، نحو: (يا أمير المؤمنين)؛ لأنّ المضافَ إليه منزل من المضافِ منزلة التَّنوين مما قبله، فليس بالآخرِ المنادى حقيقة، (و) لا يرخم، نحو: (يا تأبط شراً) علماً؛ لأن أصله الجملة وجزؤها الثاني ليس منادى. (تصريح). **(قوله:**

.... كَـيَـا سُـعَـا فِـيـمَـنْ دَعَـا سُـعَـادَا)

فـ(سُعَاد) إذا صار منادى، وأجْريَ عَليه التَّرخيم يَصير (يا سُعا) بحذفِ الدَّالِ والألِفِ، وإنما توسع في ترخيمِ المنادى؛ لأنّه قد تغيّر بالنِّداء، والتَّرخيم تغييرٌ، والتَّغييرُ يأنس بالتغييرِ فهو ترقيقٌ.

(قوله: وَجَوِّزَنْهُ) أي: جوّزَ الترخيم في المؤنّثِ بالتَّاءِ مطلقاً، سواء كان علماً كفاطمة فيقال: يا فاطم، أو غير علم كقائمة، فيقال: يا قائم، وسواء كان ثلاثياً كالمثالين أو زائداً كعقنباة. فيقال: يا عقنبا. وترخيم المؤنّث بالتاءِ بحذف تائه فقط، ولا يجوزُ حذفُ حرف آخر منه.

وفي (التَّصريح): إن كان المنادى مختوماً بتاء التَّأنيثِ جاز ترخيمه مطلقاً، سواء أكان تعريفه بالعلميةِ، أم بالقصدِ، والإقبال، وسواء أكان على أربعةِ أحرفٍ أم أقل، وإلى ذلك أشارَ النَّاظمُ بقوله: وجوزنه مطلقاً في كلِّ ما أُنِّثَ بالهاء (تقول في هبة علماً: يا هب) بحذف التاءِ (وفي جارية لمعينة: يا جاري) بحذفِ الهاءِ. ومنع المبرد ترخيم ما فيه التاء من النَّكرات المقصودةِ، ويرده السَّماع قالوا: يا شا أدجُني بالجيم المضمومة، وبالنّون، أي: يا شاة أقيمي ولا تسرحي، يقال: شاة داجن؛ إذا ألفت البيوت، واستأنست، قاله ابن السّكيت، و(قال) العجّاج:

جَـارِيَ لا تَـسْـتَـنْـكِـري عَـذِيـرِي سَـيْـري وإشْـفَـاقـي عـلـى بـعـيـري

بِـحَـذْفِـهَـا وَفِّـرْهُ بَـعْـدُ وَاحْـظُـلَا   تَـرْخِـيـمَ مَـا مِـنْ هَـذِهِ الْـهَـا قَـدْ خَـلَا

مُطْلَقاً فِي كُلِّ ما أُنِّثَ بِالْها) عَلَماً كانَ أَمْ لا ، زائِداً عَلى ثَلاثَةٍ أَمْ لا .

(وَالَّذِي قَدْ رُخِّما بِحَذْفِها وَفِّرْهُ بَعْدُ) فَلا تَحذِف مِنه شَيْئاً آخَرَ ، فَقُل فِي عَقَنْباة «يا عَقَنْبا»

أبو طالب

(قوله: في عقبنا) هذا بتقديمِ الباءِ على النونِ كسلحفاة، قيل: جمع عقابٍ، وقيل: اسم لعقابٍ حديد المخالبِ.

الناصية

أرادَ: يا جارية، فحذف حرف النِّداءِ، ورخَّمه بحذفِ الهاءِ، وتقدَّم أن حذفَ حرفِ النِّداءِ لا يجوز مع اسمِ الجنسِ المعينِ، إلا عندَ الكوفيين. والعذير بفتح العينِ المهملةِ، وكسر الذالِ المعجمة هو الأمرُ الذي يحاوله الإنسانُ مما يعذر عليه، وسيري وإشفاقي بدل تفصيلٍ من عذيري (وإن كان) المنادى (مجرداً من التاءِ اشترطَ لجوازِ ترخيمه كونه علماً زائداً على) أحرفٍ (ثلاثة) وإلى ذلكَ يشيرُ قول النَّظم: . . . واحظلا. ترخيم ما من هذه الها قد خلا إلا الرباعي فما فوق العلم.

(قوله: مطلقاً) أي: عن التقييدِ الآتي في غير المؤنثِ بالهاءِ بقوله: إلا الرباعي. . . إلخ، لكن المرادَ الإطلاقُ عن ذلك في الجملةِ، وإلا لاقتضى جواز ترخيمِ المؤنثِ بالهاءِ، ولو كان مضافاً أو مركباً إسنادياً وليس كذلك. أفاده (سم) وإلى كون الإطلاقِ في الجملةِ أشار الشَّارح باقتصاره في بيانِ الإطلاقِ على ما ذكَره، ولم يقل: مضافاً، أو غيره صاحبَ إسناد أو غيره. (صبان).

(قوله: علماً كان. . . إلخ) العَلَم: (فَاطِمة) وغيرُ العَلَم: (جَارِيَة) والزَّائد على ثلاثةِ أَحْرُفٍ كَالمِثَالَيْنِ، والثُّلاثي: (شاة) وجَميعُ هَذِهِ الأَسْمَاءِ يَجُوزُ تَرخيمُهَا بِحَذْفِ تَاءِ التَّأنيثِ مِنْهَا. فتقول: (يَا فَاطِم) (يَا جَارِيَ) (يَا شَا). (شيرازي).

(قوله: بِحَذْفِهَا) أي: بحذفِ الهاء.

(قوله: وفره بعد) أي: بعد حذفها، يَعني: أبقِهِ عَلَى حَالهِ، ولا تحذف منه شيئاً بعد حذفِ الهاءِ، ولو كان ليناً ساكناً زائداً مكملاً أربعة فصاعداً.

(قوله: فَقُل في عقنباة) أي: في ترخيمه بسكونِ النُّونِ وفتحِ الباقي ـ صِفة (الْعِقَاب) يُقالُ عقاب عقنباه. أي: حديد المخَالبِ، والْعُقَاب: طائرٌ كبيرٌ من الْجَوَارِح. (شيرازي).

(قوله: يا عقنبا) بالألفِ، وأجاز سيبويه أن يرخَّم ثانياً إن بقي بعده ثلاثة أحرفٍ على لغةٍ من لا يراعي المحذوف. ومنه قولُه:

قِـفِـي قـبـل الـتَّـفـرق يـا ضـبَـاعـا   . . . .

فحمل ألفَ الإطلاقِ عوضاً عن الهاءِ، ونص سيبويه وابن عصفور على أن ذلك لا يجوزُ إلا في الضَّرورة. وأشار بقوله: أراد: يا أرطأة: علم منقول من اسمِ شجرةٍ يدبغ بها، قيل: همزته زائدة،

إِلَّا الـرُّبَـاعِـيَّ فَـمَـا فَـوْقَ الْـعَـلَـمْ دُونَ إِضَـافَـةٍ وَإِسْـنَـادٍ مُـتَـمّْ

(وَاحْظُلا) أي: امْنَع (تَرْخِيمَ ما مِنْ هذِهِ الْها قَدْ خَلا إِلَّا الرُّباعِيَّ فَما فَوْقَ الْعَلَمْ دُونَ) تَركيبِ (إِضافَةٍ وَإِسْنادٍ مُتَمّْ) فَأَجِزْ تَرْخيمَه، ....

أبو طالب

....

الناصية

وألفه أصلية، ويعضده قولهم: مرطي، وقيل: همزته أصلية، وألفه زائدة للإلحاقِ بعرفجة، ويؤيده قولهم: مأروط. اهـ. ابن غازي. (صبان).

(**قوله: فَمَا فَوْق**) أي: فأكثر.

(**قوله: العلم**) بدل من الرُّباعي أو عطف بيانٍ عليه، ودون حال من الرباعي.

(**قوله: دُونَ تركيب. . . إلخ**) يعني: وأمّا في غير المؤنَّث بالتّاءِ، فليس كالمؤنث بالتاءِ في إطلاق ترخيمه، بل يشترط فيه أمورٌ:

منها: أن يكون رباعيّاً كجعفر، أو فوق الرباعي كإبراهيم.

ومنها: أن يكون علماً كالمثالينِ، وشرط العلم ألا يكون مركّباً إضافياً كعبد الله، ولا مركّباً اسنادياً، كتأبط شراً. (دشتي).

(**قوله: دُونَ تركيب إضافَةٍ وإسْناد متم**) فهذه أربعة شروطٍ: **الأول**: أن يكون رباعياً فصاعداً، فلا يجوزُ ترخيمُ الثلاثي سواء سكنَ وسطه، نحو: زيداً، أو تحرك، نحو: حكم. هذا مذهبُ الجمهورِ. وأجاز الفراءُ والأخفشُ ترخيم المحركِ الوسط. وأمّا السّاكن الوسط فقالَ ابن عصفورٍ: لا يجوز ترخيمه قولاً واحداً. وقال في (الكافية): ولم يرخّم، نحو: بكر أحد، والصَّحيح ثبوتُ الخلافِ فيه، حكي عن الأخفشِ وبعض الكوفيين إجازة ترخيمه، وممن نقل الخلافَ فيه أبو البقاء العكبري وصاحب (النهاية) ابن الخبَّاز وابن هشام. **الثاني**: أن يكون علماً، وأجاز بعضُهم ترخيمَ النَّكرة المقصودة، نحو: يا غضنف في غضنفر، قياساً على قولهم: أطرق كرا، ويا صاحِ. **الثّالث**: أن لا يكون ذا إضافة خلافاً للكوفيين في إجازتهم ترخيمَ المضافِ إليه، كقوله:

خُـذُوا حِـذْرَكُـمْ يَـا آلَ عِـكْـرِمَ وَاعْـلَـمُـوا ....

وهو عند البصريين نادر، وأندر منه حذف المضاف إليه بأسره، كقوله:

يَـا عَـبْـدَ هَـلْ تَـذْكُـرُنِـي سَـاعَـةً ....

يريد: يا عبدَ هندٍ، يخاطبُ عبد هندٍ اللخمي، وذلك علم له. وتقدَّم أن ترخيم المضاف نادر أيضاً، كما في نحو: يا علقم الخير. **الرَّابع**: أن لا يكون ذا إسناد، فلا يجوز ترخيم: برق نحره، وتأبط شراً، وسيأتي الكلام عليه.

نَحو: جَعفَر، وسيبويه، ومَعدِيكَرب، بِخِلافِ الثُّلاثِي كَعَمْرو، غَيْرِ الْعَلَم، كَعالِم، والْمُضافِ كغُلام زَيدٍ، والْمُسندِ كَتَأَبَّطَ شَرّاً، ....

أبو طالب

(**قوله: كتأبط شراً**) هذا علم لرجلٍ معروفٍ أخذ تحت إبطه حية أو سيفاً.

الناصية

(تنبيه): أهمل المصنف من شروطِ الترخيمِ مطلقاً ثلاثة: **الأول**: أن لا يكون مختصاً بالنِّداءِ، فلا يرخم، نحو: فل وفلة. **الثاني**: أن لا يكون مندوباً. **الثالث**: أن لا يكون مستغاثاً. وأما قوله:

كُلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمُ يَا لِتَيْمِ اللهِ قُلْنَا يَا لِمَالِ

فضرورةٌ أو شاذ. وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاثِ إذا لم يكن فيه اللام، كقوله:

أعَامَ لَكَ ابنَ صَعْصَعَةَ ابنِ سَعْدِ ....

(أشموني). والصَّحيح ما مرّ، أي: من أنه لا يرخم المستغاث مطلقاً.

(**قوله: وإسناد**) أي: في الغالبِ بديل قوله الآتي، وقل ترخيم جملة.

(**قوله: متم**) على زنةِ اسمِ المفعولِ نعت إسناد، قال (سم): كأنه احترازٌ عنِ النسبةِ الإضافية والتّوصيفية.

(**قوله: نحوَ: جَعفر، وسيبويه، ومَعدِ يكرِب) فالأول**: رباعي غير مركّبٍ، **والثّاني**: مركّب من اسمٍ وحرفٍ، **والثَّالث**: مركّبٍ من اسمين، وكلّها واحدة لشرائطِ التَّرخيم؛ إذ ليس مركّباً إضافياً ولا إسنادياً، وكلّها إعلام رباعيّ فما فوقَ، فعند ترخيمِها تقول: يا جعفر، ويا سيب، ويا معدي. وفي (الشيرازي): فـ(جَعْفَر) عَلَم رُبَاعي و(سيبويه) علَمَ حروفه أكثر من أربعةٍ، وهو مركب من (سيب) وَ(ويه) و(مَعد يكرب) كَذَلِكَ عَلَم أكثر من أَرْبَعَةٍ، مركّب من (مَعدي) وَ(كَرب) ولَيسَ تَركيبهمَا إضَافياً، فالْجزءُ الأوَّل مِنهمَا لَم يضَف إلى الجزءِ الثَّاني، ولا تَركيباً إسنَادِياً، فَلَيسَا (فِعلاً وفَاعِلاً) ولا (مبتدأ وخبراً). وعندَ تَرخيمهَا تَقول: (يَا جَعف) (يَا سيبَ) (يَا مَعدي).

(**قوله: كعُمَر... إلخ**) فلا يقال: (يا عُمَ) ولَا (يا عالِ) ولا (يا غلام) في (عمر) و(عالم) و(غلام زيد).

(**قوله: وَغير الْعَلَم**) أي: شخصياً أو جنسياً؛ لأنَّ العلم لكثرة ندائه يناسبه التَّخفيف بالتَّرخيم.

(**قوله: كَعَالِم**) وإنسان لمعين؛ لأنّ تعريفه بغير العلمية، وأجازَ بعضُهم ترخيمه قياساً على قولِهم: أطرق كرى، ويا صاح، وهو قياس على شاذٍّ، (ولا) يجوزُ ذلك (في نحو: زيد) من كل ثلاثي ساكنِ الوسطِ، (ولا في نحو حكم) من كلِّ ثلاثي محرك الوسطِ؛ لأنهما وإن كانا عَلَمين، فليسا زائدين على ثلاثةِ أحرفٍ، فحذف آخرهما إجحاف، هذا هو مذهبُ الجمهورِ. (وقيل: يجوز) الترخيمُ (في محرك الوسطِ) كحكمٍ وحسن، فيقال: يا حك، ويا حس (دون ساكنه) كزيدٍ وعمرٍو،

وَسَيَأْتِي نَقْلُ تَرْخِيم هذا.

أبو طالب

....

الناصية

وهذا التَّفصيل للفرّاءِ أجرى حركة الوسطِ مجرى الحرفِ قياساً على إجرائِهم، نحو: سقر بحركةِ وسطِه مجرى زينبَ في إيجاب منعِ الصَّرفِ لا مجرى هندٍ في إجازة الصَّرفِ وعدمه. (وقيل: يجوز) التَّرخيم (فيهما) وهو قولُ بعضِ الكوفيين، أما المحركُ الوسط فلما مرَّ، وأما الساكن الوسط فقياساً على نحوِ زيدٍ في غيرِ التَّرخيم، فإن أصلها: يدي بسكونِ الدالِ، ودخلها الحذف وجوباً، فدخوله جوازاً ولي.

(**قوله: وَسَيأْتِي نَقْلُ تَرْخِيمِ هَذَا**) بقولِهِ: (وذا عمرو نقل). وفي (التّصريح): نقل عن الكوفيين إجازة ترخيم ذي الإضافةِ بحذفِ عجزِ المضافِ إليه تمسكاً بنحو قوله:

أبا عُرْوَ ولا تَبْعَدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ ... سَيَدْعُوهُ داعِي مَيْتَةٍ فَيُجِيبُ

أراد: يا عروةَ فحذفَ حرفَ النداءِ ورخّمه بحذفِ التاءِ، وأجيب بأنه نادر وتبعد بفتحِ التاءِ المثناةِ فوق، وسكون الموحدةِ وفتح العينِ من البعدِ بفتحتينِ، وهو الهلاكُ وميتة بكسرِ الميمِ هيئةٌ من الموتِ، وأندر من هذا حذفُ المضافِ إليه بأسرِه، كقوله:

يا عَبْدَ هَلْ تَذْكُرُنِي ساعَةً ... .

أراد: يا عبد عمرو وعبد عمرو علم له. (وزعم ابن مالك) في النَّظمِ والتّسهيل وشرحه (أنه قد يرخم ذو الإسناد، وأن عمراً نقل ذلك عن العرب، فقال في شرح التَّسهيل: ونص يعني سيبويه في بابِ النسبِ على أنَّ من العربِ من يرخمه، فيقول في تأبط شراً: يا تأبط، ورتّب على ترخيمِه النسب إليه، قال: ولا خلاف في النَّسبِ إليه. اهـ. ولاشتهار المنعِ في المسألة عن سيبويه اعتنى بذكرها، ونبه على أن صاحبَ المنعِ، وهو الناقل للإجازة عن العربِ، والذي نقل عن سيبويه وقع له في بابِ الإضافةِ إلى الحكاية، قال: فإذا أضفت إلى الحكايةِ حذفت وتركت الصَّدر بمنزلة عبد القيسِ، وخمسة عشر فلزمه الحذفُ، كما لزمهما، وذلك قولك في تأبط شراً: تأبطي، قال: ويدلُّ على ذلكَ أن من العرب من يفرد فيقولُ: يا تأبط أقبل، فيجعل الأول مفرداً، فكذلك يفرده في الإضافةِ، يعني: في النسبِ، هذا نصُّه في المسألة في بابِ النسبِ، ونصَّ في باب الترخيم على المنعِ، فقال: واعلم أن الحكايةَ لا ترخم؛ لأنّك تريد أن ترخِّم غير منادى، وليس مما يغيره النداء، وذلك نحو: يا تأبط شراً، قال: ولو رخّمت هذا لرخّمت رجلاً يسمَّى:

يا دَارَ عَبْلَةَ بالجِوَاءِ تَكَلَّمِي ... .

وَمَــعَ الآخِــرِ احْــذِفِ الَّــذِي تَــلَا إِنْ زِيـدَ لَـيْـنـاً سَـاكِـنـاً مُـكَـمِّـلا
أَرْبَـعَـةً فَـصَـاعِـداً وَالـخُـلْـفُ فِـي وَاوٍ وَيَـاءٍ بِـهِـمَـا فَـتْـحٌ قُـفِـي

(وَمَعَ) حَذفِكَ (الآخِرِ احْذِفِ الَّذِي تَلا إنْ زِيدَ) وكانَ (لَيْناً ساكِناً مُكَمِّلا أَرْبَعَةً فَصاعِداً)

أبو طالب

....

الناصية

وإذا كان للمجتهد في مسألة واحدة نصّان متعارضان في بابين فالعمل على المذكور في بابه؛ لأنّه بصدد تحقيقه وإيضاحه بخلاف ما يذكر في غير بابه، فإنه لم يعتنِ به كاعتنائه بالأول؛ لكونه ذكره استطراداً هذا إذا لم يثبت أنه رجع عن أحدِهما، ولم يكن هنالك تاريخ، وقول النَّظم:

وقـل تـرخـيـم جـمـلـةٍ وذا عـمـرو نـقـل ....

يوهم أنه لم ينقل عنه غيره موقد، وقد عرفت ما فيه.

(قوله: معَ حَذْفِكَ الآخر) في التَّرخيم.

(قوله: احذف) أي: وجوباً، كما في ابن عقيلٍ، وعن الفراءِ: لو سمّى بنحوِ حمراءَ جازَ حذفُ الهمزةِ فقط. (صبان).

(قوله: احذِفِ) الحرف (الّذي تَلا) أي: الذي تلاه الآخر، وهو ما قبلُ الآخر، ولكن بشروطٍ أربعةٍ: **الأوّل**: وإليه أشارَ بقولِه (إن زِيدَ) أي: إن كانَ ما قبل الآخر زائداً، فإن كان أصلياً لم يحذف، نحو: مختارٍ ومنقادٍ علمين؛ لأن الألفَ فيهما منقلبة عن عينِ الكلمةِ، فتقولُ: يا مختا، ويا منقا. **الثّاني**: أن يكون (لَيِّناً) أي: حرف لينٍ وهو الألفُ والواو والياء، فإن كان صحيحاً لم يحذف سواء كان متحركاً، نحو: سفرجل، أو ساكناً، نحو: قمطر، فتقول: يا سفرج ويا قمط خلافاً للفراءِ في قمطر، فإنه يجيز يا قم بحذف حرفين. **والثّالث**: أن يكون (سَاكِناً) فإن كان متحركاً لم يحذف، نحو: هبيخ وقنور، فتقول: يا هبخ وقنوي. **والرابع**: أن يكون (مُكَمَّلاً أربَعَةً فَصَاعِداً) فإن كان ثالثاً لم يحذف للفراء، كما نحو ثمود وعماد وسعيدٍ، فتقول: يا ثمو، ويا عما، ويا سعي، فالمستكمل الشّروط، نحو: أسماء ومروان ومنصورُ وشملال وقنديل علماً، فتقول فيها: يا اسم، ويا مرو، ويا منص، ويا شمل، ويا قند، ومنه قوله:

يـا اسْـمِ صَـبْـراً عَـلَـى مَـا كَـانَ مِـنْ حَـدَثٍ ....

وقوله:

يَـا مَـرْوِ إنَّ مَـطِـيَّـتِـي مَـحْـبُـوسَـةٌ ....

(أشموني). **(قوله: احذِفِ الَّذي تَلا)** أي: في ترخيمِ غير المؤنّث بالتاءِ، كما يحذف الحرف الآخر، كذا يحذف الحرف ما قبل الآخر أيضاً بشروطٍ خمسة:

قَبله حَرَكَةٌ مِن جِنْسِهِ، نَحو: «يَا عُثْمَ» و«يا مَنْصُ» ....

أبو طالب

....

الناصية

الأول: أن يكون زائداً، ولا يكون من الحروفِ الأصليّة للكلمة.

الثاني: أن يكون من حروفِ اللينِ، أي: الألف والواوِ والياء.

الثالث: أن يكون ساكناً.

الرابع: أن يكون رابع حروفِ الكلمةِ أو أكثر.

الخامس: أن يكون قبله حركة من جنسِ ذلك الحرفِ، فإن كان ألفاً يجب أن يكون قبله فتحةٌ أو واوٌ فضمَّة أو ياء فكسرة. (دشتي).

(قوله: قبله حركة من جنسه) على الأصحِّ (لفظاً) كمروان ومسكين ومنصور (أو تقديراً) كمصطفون ومصطفين علمين، سواء أكان الحرفُ الأخير زائداً أم أصلياً، (وذلك نحو مروان) فإن الألفَ والنونَ فيه زائدتانِ، (وأسماء) بالمد علماً منقولاً من جمعِ اسم فهمزته أصلية؛ لأنها بدلٌ من لامِ الكلمةِ، وأصلها أسما، وأبدلت الواوُ همزة لتطرفها إثر ألف زائدةٍ، فوزنه أفعال، (ومنصور) علماً (ومسكين علماً) منقولين من وصفي المفعولِ والفاعل، فالراءُ من الأولِ، والنون من الثاني أصليتان، وما قبلهما زائد فيحذفُ مدّ التّرخيمِ من مروان الألف والنُّون، وتقول: يا مرو، ومن أسماء الألف والهمزة، وتقولُ: يا أسم، ومن منصور الواو والراء، وتقول: يا منص، ومن مسكين الياء والنون، وتقول: يا مسك، ومن مصطفون ومصطفين الواو والياء، وتقولُ فيهما: يا مصطف، كما سيأتي. (تصريح).

(قوله: قبله حركة من جِنْسِهِ) فحذفَ ما قبل الآخرِ من هذه الثلاثة، وهو الألف في عثمان، والواو في منصور، والياء في مسكين، وكلها زائدة، ومن حروف اللين ورابع في الكلمة وساكنة، وقبلها حركة تناسب كلاً من الحروفِ الثلاثةِ كفتحِ الميم قبل الألف في عثمانَ، وضمِّ الصاد قبل الواو في منصور، وكسر الكاف قبل الياء في مسكين. (دشتي).

(قوله: نَحو «يَا عُثْمَ») في (عُثمَان) حُذِفَ مِنه (النُّون) وحُذِفَ مَعَهُ (الألِف)؛ لأنَّه حَرف لِينٍ، ورَابع الْحروفِ وهوَ سَاكِن، ومَا قَبله مَفتُوح؛ لأنَّ الْفَتحَةَ مِن جِنْسِ الألِف، وهوَ حرف زائد؛ لأنَّه لَيسَ مُقابِلاً لِلْفَاءِ. أوِ الْعَيْنِ، أوِ اللَّام، فَإنَّ (عُثمَان) علَى وَزْنِ (فَعلان) وألِف (عُثمانَ) مُقَابِل لألِفِ (فَعْلان).

(قوله: و«يَا مَنْصُ») في يا (مَنصور) حذِف مِنه (الرَّاء) وحُذِفَ مَعَه (الْواو)؛ لأنَّه حَرف لينٍ، ورَابع الحروفِ، وهو سَاكِنٌ وما قَبله مَضموم؛ لأنَّ الضَّمَّة مِن جِنسِ الْوَاوِ، وهو حَرفٌ زائد لا أصْلِي؛ لأنَّه مُقَابِل الْوَاو في (مَفْعُولٍ).

و«يا مِسْكِ» في عُثمان، ومَنصُور، ومِسْكِين، بِخلافِ نَحو: مُختار وهَبَيَّخ وسَعيد وفِرْعَوْن وَغُرْنَيْق.

أبو طالب

(**قوله: نحو مختار**) اللائق أن يمثل بعده بمضطر لما لم يكن ليناً.

(**قوله: وهبيخ**) بالباء الموحدةِ، ثم الياءِ المثناةِ التَّحتانية، ثم الخاءِ المعجمةِ كسفرجل، وهو صبي أعضاؤه كانت دقيقة ورقيقة.

(**قوله: وغرنيق**) بضمِّ الغينِ المعجمةِ، وسكون الرّاءِ المهملةِ، وفتح النونِ وسكونِ الياءِ المثناةِ التَّحتانيةِ وآخره قافٌ اسم لطائرٍ مائي طويلِ العنقِ، وإن كان بكسرِ الأولِ فهو اسم لشابٍّ كانت أعضاؤه دقيقة رقيقة، وهذا مثال: كان لينه ياء لم يكن حركة ما قبلها من جِنسها.

الناصية

(**قوله: و«يَا مِسْكِ»**) في يا (مِسكين) حذِفَ مِنه (النُّون) وحُذِفَ مَعَه (الْيَاء)؛ لأنَّه حَرف لِينٍ، ورابع الحروفِ، وهو ساكِنٌ. وما قَبله مَكسور؛ لأنَّ الكسرة مِن جِنْسِ الْيَاءِ، وهو حَرف زائد لا أصلِي؛ لأنَّه مقابل الْيَاءِ في (مِفعيل).

(**قوله: بِخِلافِ نحو: مختار... إلخ**) فإنه لا يحذَف مِنها إلَّا حرف وَاحدٌ يقال: (يَا مُخْتَا) (يَا هَبَيَّ) (يَا سَعِي) (يَا فِرْعَو) (يَا غُرْني) ولا يُحذَف مِنها الْحرف الذي قَبلَ الأخير، فَلَا يقال: (يَا مختَ) (يَا هَبَيْ) ـ بِيَاءٍ وَاحِدَةٍ ـ (يَا سَعِ) (يَا فِرْعَ) (يَا غُرْنَ).

وفي (الشيرازي): أمَّا (مُختَار) فَأصله (مختَير) على وزنِ (مفتعل) قُلِبَتْ يَاؤه ألِفاً؛ لِكونِ مَا قبله مفتوحاً، والألِف مُقَابل لِلْعَيْن. فَهُوَ مِنَ الْحروفِ الأصلِيةِ، والْحَرف الأصْلِي لا يحذف (وهبيخ) بفتح الهاء والياء الموحدة، والمثناة التحتانية المشددةِ، وفي آخره خاء معجمة: الغلام الممتلئ؛ لأنَّ الْحرفَ الرَّابع مِنه هو اليَاءُ الثَّانية. وهي متحرِّكة، والْحَرف الْمُتَحَرِّك لَا يُحذَف، (وَسَعِيد) الياء ثالِث حُرُوفهِ، لا رَابِعه؛ ولذَا لا يُحذَف (وفرعون). قال الدنوشري: قال في (القاموس): الفرعون: التمساح، وبلا لام لقب الوليد بن مصعب صاحب موسى عليه الصلاة والسلام، ووالد الخضر، أو ابنه، فيما حكاه النقاش وتاج القراء في تفسيريهما، ولقب كل من ملك مصر، أو عات متمرد كفرعون كزنبور، وتفتح عينه، وتفرعن: تخلق بخلق الفراعنة، والفرعنة: الدهاء والنّكر، وغرنيق بضمِّ الغينِ المعجمةِ وسكون الراءِ وفتحِ النّونِ طير من طيور الماء طويلُ العنقِ حال كونِه (علماً) فتقول في ترخيمِهما: يا فرعو، ويا غرني، بحذفِ آخرهما فقط، ولا تحذف الواو والياء (لعدم مجانسة الحركة) لهما، وفي (الشيرازي): فَلَيسَ قَبلَ حَرفِ اللينِ حرَكة مِن جِنسِهِ؛ لأنَّ (الْعَيْنَ) الَّذي قَبلَ الوَاوِ، والنُّونَ الّذي قَبلَ الْيَاءِ مَفْتُوحَان. والضَّمة جِنس لِلْوَاو، والْكسرة جِنس لِلْيَاءِ.

(**قوله: بِخلافِ نَحو: مختَار... إلخ**) لكون ما قبل الآخر في مختار أصليّاً؛ لأنّه لام الفعل ولتحرّكه في (هبيخ) والشّرط سكونه، ولكون ما قبل الآخر ثالث حُروف الكلمة في سعيدٍ، ولعدم

وَالْـعَـجُـزَ احْـذِفْ مِـنْ مُـرَكَّـبِ وَقَـلّْ تَـرْخِـيـمُ جُـمْـلَـةٍ وَذَا عَـمْـرٌو نَـقَـلْ

(وَالْخُلْفُ) ثابِتٌ (فِي) حَذفِ (واوٍ وَياءٍ) لَيسَ قَبلهما حَرَكَةٌ مِن جِنسهما، بل (بِهِما فَتْحُ قُفِي) فَأَجازَهُ الْفَرَّاءُ، وَالْجَرْمِيُّ لِعَدَمِ اشْتِراطِهِما ما ذَكرناه، ومَنَعَهُ غَيْرُهُما (وَالْعَجُزَ احْذِفْ مِن مُرَكَّبِ) ....

أبو طالب ______

....

الناصية ______

كونه حركة ما قبل اللين من جنسِه لفتح العين قبل الواو في فرعون مع أن المناسبَ للواو الضَّمّة، ولفتح نونِ غرنيق مع أنَّ المناسب للياءِ الكسرةُ.

(قوله: بِهِما فتح قفي) أيْ: الْحَرف الّذي تَلِيهِ الْوَاو والْيَاء كَانَ مَفْتُوحاً، نحو: فرعون وغرنيق علماً، فذهب الجرمي والفراء إلى أنّه يحذف مع الآخر، كالّذي قبله حركة مجانسة، فيقال: يا فرع ويا غرن. قال في (شرح الكافية) وغيرهما: لا يجيزُ ذلك، بل يقول: يا غرني، ويا فرعو.

(قوله: لِعَدَمِ اشْتِرَاطِهِمَا مَا ذَكرنَاه) بقوله: (قبله حركة من جنسه). وفي (التَّصريح): لا يشترطان لمجانسة، فيجيزان حذف اللّين، وإن كان قبله فتحة، فيقولان: يا فرع ويا غرن لبقاء الاسمِ المتمكّن على ثلاثةِ أحرف، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

.... والـخُـلْـفُ فـي واوٍ ويـاءٍ بـهـمـا فـتـحٌ قُـفِـي

ولا خلاف في جواز حذف الواو والياءِ مع الآخرِ، من نحو: مصطفون ومصطفين علمين، فتقول فيهما: يا مصطف بحذف الواو والنُّون من الأول والياء والنون من الثاني؛ (لأن أصلهما مصطفيون ومصطفيين) بضمِّ الياءِ في الأولِ وكسرها في الثَّاني، ولكنهم قلبوها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفوا الألف لالتقاء السَّاكنين، (فالحركة المجانسة) وهي الضَّمة في الأولِ والكسرة في الثَّاني، وإن لم تكن ملفوظة فهي (مقدرة)، والحركة المجانسة في التقديرِ كالمجانسة في اللفظِ، كما سبق في قولهِ: وقبله حركة من جنسه لفظاً، أو تقديراً، وهو مأخوذ من قول (التَّسهيل): مسبوق بحركةٍ مجانسة ملفوظةٍ أو مقدرةٍ.

(قوله: وَالْعَجُز) أي: الجزءُ الأخير من المركَّب.

(قوله: احْذِفْ مِنْ مُرَكب) يَعني: الاسم المركب مِن كَلِمَتَيْنِ احْذِف لِلتَّرخيم (عَجُزه) أي: الْجزء الثَّاني مِنه.

(قوله: مِنْ مُرَكب) تركيب مزج، نحو: بعلبك وسيبويه، فتقول: يا بعل، ويا سيب، وكذا تفعل في المركبِ العددي، فتقول في خمسة عشر علماً: يا خمسة، ومنع الفرّاء ترخيم المركبِ من العددِ إذا سمّي به، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره ويه، وذهب الفرَّاء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء،

كَقَوْلِكَ في مَعد يكرب وَسيبويه وبُخْتُ نَصَّر: «يا مَعْدِي» و«يا سِيبَ» و«يا بُخْتَ».

(وَقَلَّ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ) إِسْنَادِيَّةٍ (وَذا عَمْرٌو) وهو سيبويه (نَقَل) عَنِ الْعَرَب.

أبو طالب

....

الناصية

فتقول: يا سيبوي. وقال ابن كيسان: لا يجوزُ حذف الجزءِ الثَّاني من المركبِ، بل إن حذفت الحرف أو الحرفين، فقلت: يا بعلب ويا حضرم لم أرَ به بأساً. والمنقولُ أن العربَ لم ترخّم المركب، وإنما أجازَه النَّحويون قياساً. هذا، وفي (التَّصريح): المحذوف للتَّرخيم إما حرفٌ واحدٌ أو حرفانِ، كما تقدَّم، و(إما كلمة برأسِها، وذلك في المركبِ المزجي) وإليه أشار النَّاظم بقوله:

والعَجُز احذفْ من مُركبِ ....

(تقول في) ترخيمِ (معد يكرب) وبعلبك، وسيبويه، وخمسة عشر علماً، (يا معدي) ويا بعل، وسيب، ويا خمسة، ومنع الفرَّاء ترخيمَ المركبِ من العددِ إذا سمّي به، ومنع أكثر الكوفيين ترخيمَ المختوم بويه. والمنقول أن العربَ لم ترخم المركب المزجي، وإنما أجازه النحويون قياساً (وأما كلمة وحرف، وذلك في اثني عشر علماً تقول) إذا رخّمته: (يا اثن) بحذف الألف وعشر، كما تقول في ترخيمه لو لم تركبه، نصَّ على ذلك سيبويه؛ (لأن عشر في موضعِ النّونِ، فنزلت هي والألف منزلة الزيادةِ في اثنانِ علماً)؛ ولذلك أعربَ، وقد يحذف المضاف إليه وآخر المضاف جميعاً، نحو: يا صاح، أصله: يا صاحبي، قاله ابن خروف والجوهري وابن برّي وجماعة، وقال غيرهم: هو مرخَّم صاحب على غير قياسٍ، كما سيأتي قريباً.

(**قوله: ويا سيب**) مشكل على ما صرَّح به أبو حيانَ والسّيوطي والدّماميني وغيرهم، جازمين به من أن يشترط في المرخَّم أن لا يكون مبنياً قبل النّداء، إلا أن يستثنى المركّب، أو يبنى على لغة إعراب ما لا ينصرف. اهـ. (سم) وهذا الإشكالُ يجري في نحوِ خمسة عشر أيضاً. (صبان).

(**قوله: وقلَّ ترخيم جملة... إلخ**) الحاصلُ أن المحذوفَ للترخيم إما حرف، نحو: يا سعا في يا سعاد، وإما حرفان، نحو: يا مرو في يا مروان، وإما كلمة برأسها نحو: يا معدي في يا معد يكرب، ويا تأبط في يا تأبط شراً، وأما كلمة وحرف، نحو: يا اثن ويا اثنتِ في اثنا عشر واثنتا عشر علمين. والذي استظهره (سم) في ترخيم المركب الإسنادي إذا لم ينوِ المحذوف أنه إن كان الباقي جملةً، كما في تأبط فإنَّ فاعله مستتر فيه قدّر الضَّمّ في آخرهِ، وإلا كما في قام من قامَ زيد ضمّ آخره لفظاً؛ لأنَّه كالمستقلِّ والفعلِ الخالي من الضَّمير إذا سمي به يعرب لفظاً، فإذا نودي ضمّ لفظاً.

(**قوله: وذا عمرو نقل**) ذا مبتدأ، وعمرو مبتدأ ثان خبره نقل، والجملة خبر المبتدأ الأولِ، والرَّابط محذوفٌ تقديره: نقله، أو ذا مفعول نقل بناء على الصَّحيحِ من جوازِ تقديمِ معمولِ الخبر الفعلي على المبتدأ.

وَإِنْ نَـوَيْـتَ بَـعْـدَ حَـذْفٍ مَـا حُـذِفْ   فَـالْـبَـاقِـيَ اسْـتَـعْـمِـلْ بِـمَـا فِـيـهِ أُلِـفْ

(وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ) بِالتَّنْوِين ....

أبو طالب

(قوله: بالتنوين) على أن يكونَ الموصولُ مفعولاً. لقوله: نويت لا بالإضافة على أن الموصولَ مفعولاً للحذفِ؛ لأن ذكر مفعول قوله: نويت أهم من ذكرِ مفعولِ الحذفِ.

الناصية

(قوله: وهو سيبويه) أي: عمرو هذا، المذكور في النَّظمِ (هو إمام النَّحويين رحمه الله وسيبويه لقبه) وهو لفظٌ فارسي، معناه: رائحةُ التُّفاحِ. قال البطليوسي في شرحِ الفصيحِ: الإضافة في لغة العجمِ مقلوبة، والسيب: التُّفاح، وويه: الرائحة، والتَّقدير: رائحة التُّفاح، وقيل: كانت أمه ترقصه بذلك في صغرِه، وقيل: كان كل من يلقاه يشمُّ منه رائحة التُّفاح، وقيل: كان يعتاد شمَّ التُّفاح، وقيل: لقب بذلك للطافتِه؛ لأنَّ التُّفاح من لطيف الفواكه، وقيل: لأنَّه كان أبيض مشرباً بحمرة كأن خدوده لون التُّفاح (وكنيته: أبو بشر) ولكن غلب اللقب عليه، حتى إذا أطلق لم ينصرف إلا إليه، وإن كان لقب بسيبويه جماعة غيره منهم محمد بن موسى بن عبد العزيز المصري، ومحمد بن عبد لعزيز الأصفهاني، وأبو الحسنِ علي بن عبد الله الكرخي المقرئ. (تصريح).

(قوله: نقل) أي: نقل ذلك عن العربِ. قال المصنف: أكثر النَّحويين لا يجيزون ترخيم المركَّب المضمن إسناداً كتأبط شراً، وهو جائز؛ لأنَّ سيبويه ذكر ذلك في أبواب النَّسب، فقال: تقول في النَّسب إلى تأبط شراً: تأبطي؛ لأنَّ من العربِ من يقول: يا تأبط. ومنع ترخيمه في بابِ التَّرخيمِ، فعلم بذلك أن منعَ ترخيمه كثير، وجواز ترخيمِه قليلٌ. وقال الشَّارح: فعلم أن جوازَ ترخيمِه على لغةٍ قليلةٍ.

(قوله: نقل عن العرب) أي: في باب النَّسبِ كما سيذكره الشَّارح، فلا ينافي أنه منعَ ترخيمه في بابِ التَّرخيم.

(قوله: وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ... إلخ) يَعني: لَو حُذِفَ الْحَرف الأخير مِن الكلمةِ لأجلِ التَّرخيم. فَإِنْ كنتَ نَاوياً ذَلِكَ الْحرفَ المَحذوف؛ بِأَنْ أردتَ أَنْ تُفْهِمَ أَنَّ الكلمةَ مُرَخَّمَةٌ نَاقِصَةٌ، وجَبَ أَنْ تُبْقِي الحرف الذي قَبلَ الأخير - الَّذي صَارَ بِالتَّرخيم آخِرَ حَرْفٍ - علَى حَالِهِ مِنَ الْفَتْحِ والجرِّ، وغيرِهمَا. وإِنْ لَمْ تَنوِ الْحَرفَ الْمَحذوف - بِأَنْ أردتَ أَنْ تُفْهِمَ أن الكلمةَ كأَنَّها لَمْ يحذَف مِنهَا شَيء - وَجَبَ أَنْ تَعتَبِرَ الْحَرفَ الَّذي قَبلَ الأخير - الَّذي صَارَ بِالتَّرخيمِ آخِرَ حَرْفٍ - حَرْفاً آخِراً، فتُجْرِي عَلَيهِ الإِعْرَابَ اللازم لِتِلْكَ الْكَلِمَة.

هذا، وفي (حاشية الدشتي): إنْ كان الحرف المحذوف من المرخَّم منوياً عندَ المتكلِّم، فيجب إبقاء باقي الكلمة على حالتِها السَّابقة، ولا يجوزُ تغيير حركاتِ حروفها ولا تغييرها، وإن لم يكن

(ما حُذِفْ فَالْباقِيَ اسْتَعْمِلْ بِما فِيهِ أُلِفْ) قَبْلَ الْحَذفِ، فَأَبْقِ حَرَكَتَه، ولا تُعِلَّه إنْ كانَ حَرف

أبو طالب

. . . .

الناصية

المحذوفُ منويّاً عنده فليفرض الكلمة مختومة قبله، ويعامل معها معاملةَ كلمة كاملة، وليعطها ما يستحقّها من حركةٍ أو إعلالٍ أو غير ذلك.

فمثلاً: إن كان دال ثمود منويّاً عند التَّرخيم، فقل: يا ثمو، وإن لم يكن منويّاً، فقل: يا ثمي؛ لأنّك إن لم تنوِ الدالِ فقد جعلت (ثمو) كلمة كاملة، وليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمّة غير الأسماء الستّة مثل أبو، فلا بدّ من إعلاله بقلب واوه ياءً.

وفي (التَّصريح): الأكثر في لسان العرب (أن ينوي المحذوف، فلا يغيرها ما بقي) عن حاله من حركة أو سكون، بل يبقى على فتحة إن كان مفتوحاً (تقول في جعفر: يا جعف بالفتح و) على كسرِه إن كان مكسوراً، تقول: (في حارث: يا حار بالكسرِ و(على ضمّة إن كان مضموماً تقول: (في منصور: يا منص بتلك الضمَّة) الموجودة قبل التَّرخيم، (و) على سكونِه إن كان ساكناً، نقول (في هرقل يا هرق بالسُّكون، و) تقول (في ثمود وعلاوة وكروان) أعلاماً: (يا ثمو، ويا علاو، ويا كرو) بإبقاءِ الواوِ على صورتِها في المسائلِ الثلاثِ من غيرِ إبدالٍ؛ لأنَّها ليست طرفاً في التقدير؛ لأنّ الحرف المحذوفَ بعدها في نيّة الملفوظِ به، وتسمَّى: لغة من ينتظر، وإليها أشارَ النَّاظم بقوله:

وإنْ نَـوَيْـتَ بَـعـدَ حَـذْفِ مَـا حُـذِفْ فَـالْـبَـاقِـيَ اسْـتَـعْـمِـلْ بِـمَـا فِـيـهِ أُلِـفْ

(قوله: مَا حُذِفْ) ما: مفعول نويت، أي: إذا نويتَ ثبوتَ المحذوفِ بعد حذفه للتَّرخيم.

(قوله: اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ ألف قبل الحذفِ) وتسمَّى هذه لغة من ينوي، ولغة من ينتظر، فتقولُ: يا حارِ بالكسرِ، ويا جعفَ بالفتحِ، ويا منصُ بالضمِّ، ويا قمط بالسكون في ترخيم حارث وجعفر ومنصور وقمطر.

(قوله: بما فيه ألف) الباءُ للملابسةِ متعلّقة باستعمل، وما واقعة على حالٍ، ولا حاجة إلى جعلِ الباءِ بمعنى على (صبان).

وفي (الأشموني): يستثنى من قولِه بما فيه ألف مسألتان ذكرهما في غير هذا الكتاب:

الأول: ما كان مدغماً في المحذوفِ، وهو بعد ألف، فإنه إن كان له حركةٌ في الأصلِ حرّكته، نحو: مضارٌ ومحاجٌ، فتقول فيهما: يا مضار ويا محاج بالكسرِ إن كانا اسمي فاعلٍ، وبالفتحِ إن كانا اسمي مفعولٍ، ونحو: تحاج، تقول فيه: يا تحاج بالضَّمِّ؛ لأنّ أصله: محاجج، وإن كان أصلي السُّكونِ حركته بالفتحِ، نحو: أسحار اسم بقلة، فإن وزنه أفعال بمثلين أولهما ساكن لا حظ له في الحركةِ، فإذا سمي به ورخّم على هذه اللغة، قيل: يا أسحار بالفتحِ، فتحركه بحركة أقرب الحركات

وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ عَنْهُ مَحْذُوفاً كَمَا لَوْ كَانَ بِالآخِرِ وَضْعاً تُمِّمَا

عِلَّةٍ (وَاجْعَلْهُ) أَيِ: الْباقي (إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفاً كما لَوْ كانَ بِالآخِرِ وَضْعاً تُمِّما) فَأَعِلَّه وَأَجْرِ

أبو طالب

(**قوله: كما لو كان**) أي: سواء كان حكم هذا الآخر مع الآخرِ الحقيقي واحداً، كيا جعفر ويا جعف أم لا، كيا جعفران علماً ويا جعفر، وقس على هذا أمثاله.

(**قوله: بالآخرِ وضعاً**) كما لو تمم المنادى بحسب الوضع بهذا الآخرِ، الذي صار بعد الحذفِ آخراً عرضياً، وقبله وسطاً حقيقياً.

الناصية

إليه، وهو الحاءِ. وظاهرُ كلام النّاظم في (التّسهيل) و(الكافية): تعين الفتح فيه على هذه اللغةِ. واختلف النّقل عن سيبويه، فقال السِّيرافي: يحتم الفتح، وقال الشَّلوبين: يختاره ويجيز الكسر. ونقل ابن عصفور عن الفرّاء: أنه يكسر على أصلِ التقاءِ السَّاكنين، وهو مذهب الزجّاج. ونقل بعضهم عنه أيضاً أنه يحذف كل ساكنٍ يبقى بعد الآخرِ حتى ينتهي إلى متحركٍ، فعلى هذا يقال: يا اسح. **الثّانية**: ما حذف لأجلِ واو الجمع كما إذا سمي بنحو: قاضون ومصطفون من جموع معتلِّ اللام، فإنه يقال في ترخيمه: يا قاضي ويا مصطفى برد الياءِ في الأولِ، والألف في الثّاني، لزوالِ سببِ الحذفِ. هذا مذهب الأكثرين، وعليه مشى في (الكافية) وشرحها، لكنه اختار في (التّسهيل) عدم الردِّ.

(**قوله: أي: الباقي**) من المرخَّمِ، وفي (التَّصريح): يجوز أن لا ينوي المحذوف (فيجعل الباقي) بعد الحذفِ اسماً برأسِه، ويجعل الحرف الذي قبلَ المحذوفِ (كأنه آخر الاسمِ في أصلِ الوضعِ) من غير حذفٍ، فلا يبقى على حاله بل يضمُّ، وتسمى: لغةَ من لا ينتظر، وإليها أشار النّاظم بقوله:

وَاجْعَلْهُ إِن لم تنوِ مَحْذُوفاً كما لو كان بالآخر وَضْعاً تَمَّما

(تصريح). (**قوله: إن لم تنوِ محذوفاً**) هكذا في نسخ: بافتتاح ينو، بتحتية، وبنائه للمجهول، ورفع محذوفٍ على النِّيابةِ عن الفاعل، وفي نسخ: إن لم تنوِ محذوفاً بافتتاحِ تنوِ، بفوقية وبنائه للفاعل ونصب محذوفاً على المفعولية، وهو أوفق بقوله قبل: وإن نويت بعد حذف ما حذف، وتسمَّى هذه اللغةُ لغة من لا ينتظر. (صبان).

(**قوله: كَمَا لَوْ كَانَ... إلخ**) أي: كما لو كان الباقي وهو الواو في الأمثلةِ الثّلاثةِ مثلاً آخر الكلمةِ بحسبِ الوضعِ الأصليِّ، فعليك أن تطبّق عليه القواعد. (دشتي).

(**قوله: كما**) قال المكودي في موضعِ المفعولِ الثّاني لأجله: والظّاهر أن ما في قولِهِ: كما زائدة، ولو مصدريّة، والتّقدير ككونه متمماً بالآخرِ في الوضع. اهـ. خالد. وإنما كانَ هذا هو الظّاهر مع أن التحقيقَ بجعله مزيداً، دون الأول، لوقوعه في مركزِه لكثرةِ زيادةِ ما بخلاف لو. (صبان).

(**قوله: بالآخر**) أي: آخره بعد الحذفِ (سم).

فَقُلْ عَلَى الأَوَّلِ فِي ثَمُودَ يَا ثَمُو وَيَا ثَمِي عَلَى الثَّانِي بِيَا

الْحَرَكَاتِ عَلَيه **(فَقُلْ عَلى الأوَّلِ فِي ثَمُودَ يا)** وعِلاوَةَ وكَرَوان «يا ثَمُو» بِالْواوِ، و«يا عِلاوَ» و«يا كَرَوَ» بِإِبقاءِ الْواوِ الْمَفتوحَة، وفي جَعفر ومَنصور وحارِث «يا جَعفَ» بِالْفَتْحِ و«يا مَنْصُ» بِالضَّم و«يا حارِ» بِالْكَسر. (وَ) قُل **(يا ثَمِي على الثّاني بِيا)** مَقْلُوبَةٍ عَنِ الْواوِ ....

أبو طالب ____

....

الناصية ____

(قوله: وَضْعاً تمما) أي: كالاسمِ التَّامِّ الموضوعِ على تلك الصيغةِ، فيُعطى آخرُه من البناءِ على الضمِّ، وغير ذلك من الصِّحةِ والإعلالِ، ما يستحقُّه لو كان آخراً في الوضعِ، فنقول: ياحار، وياجعف، ويامنص، ويا قمط بالضم في الجميعِ، كما لو كانت أسماء تامة لم يحذف منها شيء. (أشموني).

(قوله: فأعله) (الإعلَال) هو قَلْب حرفٍ إلى حَرفٍ آخر، مِثل (ياثمو) الذي تُقلَب واوه إلى الْيَاءِ، ويَصير مَا قَبلَ الوَاوِ ـ أي: الْميمِ ـ مَكسُوراً (يَا ثَمِي) كَمَا يَأْتي. (شيرازي).

(قوله: فَقُلْ عَلَى الأَوَّلِ) أي: على نيةِ المحذوفِ، وهو مذهب من ينتظر **(قوله: وعِلَاوَة وَكَرَوَان)** (عِلاوة) ـ بكسرِ العينِ، وفَتحِ الْوَاوِ ـ ما يوضع بَعدَ شدِّ حَملِ الدابَّةِ علَى الْحملِ (وَالْكَرَوَان) ـ بِفَتحِ الْجَميع ـ اسْمُ طَائِرٍ طَويلِ المِنْقَار **(قوله: بِالْوَاوِ)** أي: بإبقاءِ الواوِ؛ لأنَّها محكوم لها بحكم الحشوِ، فلم يلزم مخالفةُ النَّظيرِ.

(قوله: يا ثمي على الثَّاني بيا) يفهم من تقدير الشَّارح قل: أن العطف من عطف الجملِ، ومن تقديره قل: في الجملةِ الثانية، وبإبقاء الواوِ في الجملةِ الأولى أن في كلامِ المصنفِ احتباكاً، حيث حذف من كل من الجملتين نظير ما أثبته في الأخرى.

(قوله: بيَا مَقْلُوبَةٍ عَن الْوَاو) أي: بقلبِ الواوِ ياء لتطرفِها بعد ضمة، كما تقول في جمعِ جروٍ ودلوٍ: الأجرى والأدلى، والإلزام عدم النَّظير؛ إذ ليس في العربيةِ اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة، فخرج بالاسمِ الفعلِ، نحو: يدعو، وبالمعربِ المبني، نحو: هو وذو الطَّائية، وبذكر الضمِّ، نحو: دلو وغزو، وباللزومِ، نحو: هذا أبوك. وقل: في ترخيم، نحو: سميان وكروان على الأولِ، يا سمي ويا كرو بفتحِ الياءِ والواو لما سبق، وعلى الثاني: يا ضما ويا كرا بقلبهما ألفاً لتحركهما، وانفتاحِ ما قبلهما مع عدمِ المانعِ الذي سيأتي بيانه كما فعل برمي ودعا. وقل في ترخيمِ سقايةِ وعلاوة على الأولِ: يا سقاي ويا علا، وبفتحِ الياء والواوِ، وعلى الثاني: يا سقاء ويا علاء بقلبهما همزةً؛ لتطرفهما بعد ألفِ زائدةٍ كما فعل برشاء وكساء. وقل في ترخيم لات مسمًّى به على الأولِ: يا لا، وعلى الثَّاني يا لّا بتضعيفِ الألفِ؛ لأنَّه لا يعلم له ثالث يرد إليه. وقل في ترخيم ذاتِ على الأولِ يا ذا وعلى الثاني يا ذوا بردِّ المحذوفِ. وقل في ترخيمِ سفيرج تصغير سفرجل على الأولِ يا

لِأنَّه لَيسَ لَنا اسْمٌ مُعربٌ آخِرُهُ واوٌ قَبْلَها ضَمَّةٌ غَيرَ الأسْماءِ السِّتَّة، وقُل «يا كَرا» بِقَلْبِ الْواوِ أَلِفاً لِتَحَرُّكِها وانْفِتَاحِ ما قَبلها، و«يا جَعْفُ» و«يا حارُ» بِضَمِّهما.

أبو طالب

(**قوله: وقل ياكرا**) وكذا تقول: يا علاءِ بقلبِ الواوِ همزة لتطرفها، وعدم انضمامِ ما قبلها، وهو مما كان منسياً.

(**قوله: ويا جعف**) الأولى: أن يقول بدله: يا حار، لأن جعف لا يتغير آخره، اللهم إلا أن يشيرَ بذلك إلى صيرورةِ مضمومِ الأصل وغيرهِ متساويين في الضَّمِّ.

الناصية

سفير، وعلى الثَّاني يا سفير عند الأكثرين، وقال الأخفش: يا سفيرل بردِّ اللامِ المحذوفة لأجل التصغير. وفروع هذا البابِ كثيرة جداً، وفيما ذكرناه كفاية، وذلك لمزيدِ الثقلِ بخلافِ الياءِ التي قبلها كسرة، وينظرُ ما الفرقُ بين الاسمِ والفعلِ، حيث لم يجز في الأولِ، وجاز في الثاني مع أنه أثقل، وكذا يقال في المبني. اهـ. دنوشري، ويمكن أن يقال: لما كان وضع الفعلِ دونَ الاسمِ على الثقلِ قبل النقلِ دونَ الاسم.

(**قوله: لأَنَّهُ لَيسَ لَنَا اسْمٌ مُعْرَبٌ... إلخ**) أي: لأنه ليس في العربية اسم معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها، وما تجدد بناؤه حكمه حكم المعرب (وخرج بالاسم الفعل، نحو: يدعو) وجعله علماً عارض (و) خرجَ (بالمعرب المبني) أصالةً (نحو: هو) وأما أسماء البلدانِ، نحو: سنبو والبيهو في الإقليمِ الصعيدي، فالظاهر أنها غير عربية كسمندر، (و) خرجَ (يذكر الضمِّ، نحو: دلو) فإن ما قبل الواو ساكن (و) خرج (باللزومِ، نحو: هذا أبوك)، فإن الواو فيه ليست بلازمة، فإنها تقلب ألفاً في النَّصبِ وياء في الجرِّ، (وتقول: يا علاء بإبدال الواو همزةٍ لتطرفها بعد ألف زائدةٍ كما في كساء)، فإن أصله كساو؛ لأنه من كسوت، فأبدلت الواو همزةً لما ذكر (وتقول: يا كرا بإبدال الواو ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها) ولم يكن بعدها ساكن (كما في العصا)، والعلاة: بكسر العين المهملة ما علقته على البعير بعد تمام الوقر، والكروان: بفتح الكاف والراء طائر طويل العنقِ، وهو ذكر الحبارى.

(**قوله: اسم معرب**) فيه أن هذا منادَى معرف مفرد فهو مبني، وأجيب بأن له حكم المعربِ لعروضِ بنائِه.

(**قوله: غَيرَ الأَسْمَاءِ السِّتَّة**)؛ إذ لَمَّا حَذَفنَا الدَّالَ لِلتَّرخيم، وَلَمْ ننوه، صَارَ كَأَنَّ الاسم مِن أصْلِهِ (ثمو)؛ وحَيث إنَّه لَيسَ عِندَ الْعَرَبِ ـ غَير الأَسْمَاءِ السِّتَّةِ في حَالِ الرَّفعِ ـ اسم مُعرب آخِرُه وَاو مَضموم مَا قَبلها، أَبْدَلْنَا الواوَ إلى الْيَاءِ. فَصارَ مَا قَبلَ الْيَاءِ مَكسوراً تبعاً لِلْيَاءِ.

(**قوله: وقُلْ: «يَا كَرَا»**) وإنما لم يذكر حكم (علاوة) لوضوح أمرها، وهو ضمُّ واوها، لكونها مفرداً معرفة كجعفر.

(**قوله: بَضمِّهمَا**) لكونهما مفرداً معرفة، وحكم المنادى المفرد المعرفة البناء على الضمِّ.

وَالْتَزِمِ الأَوَّلَ فِي كَمُسْلِمَهْ وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمَسْلَمَهْ

(وَالْتَزِمِ الأَوَّلَ) وهو نِيَّةُ الْمَحذُوفِ (فِي) ما فيه تاءُ التأنيثِ لِلْفَرق ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: والتزم الأول... إلخ**) كلامه هنا شاملٌ للعلمِ، والصِّفة، وعليه درج الشّراح، وصرّح النّاظم في بعضِ كتبه بما قاله جماعة: إن هذا اللبسَ إنما يعتبر في الصِّفة لا في العلمِ، وهو الذي دلّ عليه كلام سيبويه، ووجهه أن اشتهار المسمَّى بعلمه مما يزيل اللبس في الغالبِ، قال الرضي: والحق أن كل موضعٍ قامت فيه قرينة تزيل اللبسَ جازَ التَّرخيمُ على الانتظارِ كان أولاً، وإلا فلا، كذا في الدَّماميني، وعليه: فيمتنع الوجهانِ التَّرخيم على الانتظارِ والتَّرخيم على عدمِه إذا ألبس كلٌّ منهما، فيمتنعُ ترخيمُ نحو: فتاة رأساً، فإنه على الوجهينِ يلتبس بيا فتى غير مرخَّم، قال (يس): لكن قضية تجويز النَّاظم ترخيم المثنى والجمع بحذف زيادتيه، كما مرَّ جواز ترخيم ما ذكر، وإن كان فيه لبسٌ، ولعلّ الفرقَ أن هاء التَّأنيثِ وضعت لتمييزِ المؤنثِ، فلا يليقُ حذفها عند اللبسِ لمنافاتِهِ الغرض من وضعِها، ولا كذلك ما عداها. اهـ. قال البعض: وقد يقال: علامة التَّثنية والجمعِ وضعت لتمييزِ المثنى والجمع عن المفردِ، فلا فرق. اهـ. وقد أفدناك فيما تقدَّم أن تجويز ترخيم المثنى والجمع بحذفِ زيادتِه محمولٌ على ما إذا رخما على لغة من ينتظر، بدون لبسٍ، وحينئذٍ فلا إشكال. فاعرفه. (صبان).

(**قوله: لِلْفَرق**) بين المذكر والمؤنّث، وفي (التَّصريح): يختص ما فيه تاء التأنيث بأحكام منها أنه لا يشترطُ لترخيمه علمية، بل مطلق التَّعريف فيه كاف، ولو بالقصدِ (ولا زيادة على ثلاثةِ أحرفٍ، كما مرَّ) في قوله: ثم إن كان المنادى مختوماً بتاء التَّأنيث جازَ ترخيمه مطلقاً، تقول في هبةٍ علماً: يا هب، وفي جاريةٍ لمعينة: يا جاري، (و) منها (أنه إذا حذف منه التّاء توفر من الحذفِ، ولم يستتبع حذفها حذفَ حرفٍ قبلها)؛ لأنّ تاء التأنيث في حكمِ كلمةٍ منفصلة عما قبلها، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

.... قَدْ رُخِّمَا

يحذفها وَفِّرْهُ بَعْدُ ....

(فتقول في) ترخيم (عقنباة) بفتحِ العينِ المهملةِ والقاف وسكون النون بعدَها موحدة فألف فتاء تأنيثٍ صفة للعقاب، يقال: عقاب عقنباة، أي: ذو مخاليبَ حدادٍ (يا عقنبا بالألف) ولا يحذف لما مرَّ، (و) منها (أنّه لا يرخَّم إلا على نيةِ المحذوفِ) خوف الالتباسِ بالمذكّر (تقول في) ترخيم

(كَمُسْلِمَهْ) . . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

(مسلمة) بضمِّ الميمِ (وحارثة) بالحاءِ المهملةِ والثَّاء المثلثةِ، (وحفصة يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالفتحِ) فيهنّ، ولا تقول: يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالضِّم فيهنّ على لغةِ من لا ينتظر المحذوف؛ (لئلا يلتبس بنداءِ مذكرٍ لا ترخيم فيه) وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

والــتــزم الأوّلَ فــي كَــمُــسْــلِــمَــهْ . . . .

(فإن لم يخف لبس جاز) ترخيمه على لغةٍ من لا ينتظر المحذوف (كما في نحو: هُمَزَة) علماً بضمِّ الهاءِ وفتحِ الميمِ وبالزاي، وهو المغتابِ، يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، يقال: رجل همزة، وامرأة همزة، وفي التّنزيلِ: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ﴾ [الهُمَزة: ١] (ومسلمة): بفتحِ الميمِ علم رجل، وليست التّاء فيه للفرقِ بين المذكرِ والمؤنّثِ، فتقول إذا رخمتهما على لغةِ من لا ينتظر: يا همزُ ويا مسلم بالضمِّ فيهما؛ إذ لا لبس بذلك، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

ــوِّزِ الــوَجْــهَــيْــنِ فــي كَــمَــسْــلَــمَــهْ . . . .

(و) منها (أن نداءه مرخّماً أكثر من ندائه تاماً) من غير ترخيمٍ (كقوله) وهو امرؤ القيس الكندي:

أَفَــاطــم مَــهْــلاً بَــعْــضَ هَــذَا الــتَّــدلُّــلِ فَإِنْ كُنتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمي فَأَجْمِلِي

أراد: يا فاطمة، وأزمعت: بزاي وعين مهملة، أي: أحكمت عزمك، والصرم: القطع، الإجمال: الإحسان (لكن يشاركه في هذا) الحكمُ الأخيرُ (مالك وعامر وحارث، فترخيمهنّ أكثر من تركِ الترخيمِ؛ لكثرةِ استعمالهن) في النداءِ، ووجه اختصاص ما فيه تاء التَّأنيث بذلك أنه لا يتوقّف على كثرةِ استعمالِه، فافترقا.

(**قوله**: **كمُسْلِمَه**) وحارثة وحفصة، فتقول فيه: يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالفتحِ؛ لئلا يلتبسَ بنداءِ مذكر لا ترخيمَ فيه، **والثاني**: ما يلزم بتقديرِ تمامِه عدم النَّظيرِ كطليسان في لغةِ من كسرِ اللامِ مسمى به، فتقول فيه: يا طيلس بالفتحِ على نيةِ المحذوفِ، ولا يجوزُ الضمُّ؛ لأنّه ليس في الكلامِ فيعل صحيحُ العينِ إلا ما ندر، من نحو: صيقل: اسمُ امرأةٍ ﴿بِعَذَابٍ بَئِيسٍ﴾ [الأعراف: ١٦٥] في قراءةِ بعضِهم، ولا فَيْعَل معتلها بل التزم في الصَّحيحِ الفتحِ كضيغم، وفي المعتلِّ الكسر كسيدٍ وصَيِّبٍ وهَيِّنٍ وكحُبليات وحبلوي وحمراوي، فتقول فيها: يا حبلي، ويا حبلو، ويا حمراو بفتحِ الياءِ والواوِ على نيةِ المحذوفِ، ولا يجوز القلبُ على نيةِ الاستقلالِ لما يلزمُ عليه من عدمِ النَّظيرِ، وهو كون ألفِ فعلى وهمزة فعلاء مبدلتينِ، وهما لا يكونانِ إلا للتأنيثِ. (أشموني).

بِضَمِّ الْميمِ الأُولَى (وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ في) ما لَيسَ فيه التاءُ لِلْفَرق (كَمَسْلَمَهْ) بِفَتْحِ الْمِيمِ الأُولى ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: بضَمِّ الْمِيم الأولَى) فقل: (يَا مُسلمَ) - بِفَتحِ الْميم الأخيرَة - إبْقَاءً لِلْفَتحةِ الّتي كَانَتْ عَلَى الْميم حَالَ وُجُودِ التَّاءِ؛ إذ لَوْ لَم نَنْوِ التَّاءَ الْمَحذوفةَ، وضَمَمْنَا الْميمَ الأخيرَةَ. اشتُبِهَ بِنِدَاءِ المفرَدِ المُذَكَّرِ، ودَفْعاً لِهَذَا الاشْتِبَاه نُبْقِي الْميمَ الأخيرَةَ على فَتْحَتِهَا حَتَّى يَعْرِفَ السَّامِعَ أنَّ لِكَلِمَةِ (مُسلمَ) بَقِيَّةً مَحذوفَةً؛ إذ لَيسَ في الْعَرَبيَّةِ مُنَادًى مَفْتُوحٌ.

(قوله: وجوز الوجهين في كمسلمه) قد يقال: ترخيمه على لغة التمامِ يلبس بنداءِ مسلم مسمى به. اهـ. (سم) وقد يجابُ بأنّ التّسمية به نادرةٌ، فلم تعتبر. (صبان).

(قوله: كمسلمة) أي: وحمزة وطلحة.

(فائدة): أجاز الجمهور وصف المرخم، ومنه قول الشّاعر:

أَحَـــارِ بْـــنَ عَـــمْـــرو.......... .... الـبـيـت

(ومنعه السيرافي والفراء، وجعل ابن عمرو بدلاً، واستقبحه ابن السرّاج، ويجوز رفع تابعه على لغةِ التّمامِ مراعاةً للفظِ، وأما على لغةِ الانتظارِ، فقال (سم): فيه نظر؛ إذ لا ضمَّ في اللفظِ. قال (يس): والذي يظهر الجواز؛ لأنّ الحرفَ الذي حقه الضمُّ في حكم الثابتِ، وهو يؤيد ما قدمناه عند قولِ الشّارح، ولو كان مضموماً قدرت... إلخ. (صبان).

(قوله: في) مَا لَيسَ فيه التَّاءُ... إلخ) أيْ: في الاسْمِ الّذي لَيسَ تَاؤُهُ لِلْفَرقِ بَينَ الْمُذَكَّر والْمُؤنَّثِ.

(قوله: كَمَسْلَمَهْ) بفتح الأول اسمُ رجلٍ، لعدمِ المحذورين المذكورين، فتقول: يا مسلم بفتحِ الميمِ وضمّها.

(تنبيه): الأكثر فيما جازَ فيه الوجهان، **الوجه الأول**: وهو أن ينوي المحذوف، كما نصَّ عليه في (التّسهيل)، وعبارته: تقديرُ ثبوتِ المحذوفِ للتّرخيم أعرف من تقدير التّمام بدونه.

(قوله: بفتْحِ الْميمِ الأولَى) علم رجلٍ، وليست للتّاءِ فيه للفرقِ بين المذكّرِ والمؤنّث، فتقول: إذا رخّمته على لغةِ من لا ينتظر: يا مسلم بالضمِّ فيه؛ إذ لا لبس بذلك. وفي (الدشتي): اسم مكانٍ وتاؤه للتّكثيرِ كمسبعة يقال: بلد مسلمة، أي: كثير المسلم، وإنّما يتعامل معها معاملة المؤنّثِ لفظاً، فيجوز في ترخيمها فتح ميمها لنيّة المحذوف وضمّها لفرضِها كاملة عند الميمِ، فتكون مفرداً معرفة مبنيّةً على الضّمِّ.

وَلاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا ... مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدا

(وَلاضْطِرارٍ رَخَّمُوا) ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وَلاضْطِرار... إلخ) وذلك بشروطٍ ثلاثة: **الأول**: الاضطرار إليه فلا يجوز ذلك في السعةِ. **الثاني**: أن يصلح الاسم للنداءِ، نحوَ: أحمد، فلا يجوز في نحو الغلام، ومن ثم خُطِّئ من جَعَلَ مِنْ ترخيمِ الضَّرورةِ قولَه:

أَوَالِفاً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِي ....

كما ذكره ابن جني في المحتسبِ، والأصل: الحمام، فحذف الألف والميم الأخيرة لا على وجهِ التَّرخيمِ لما ذكرناه، ثمَّ كسر الميم الأولى لأجلِ القافيةِ. **الثالث**: أن يكون إما زائداً على الثَّلاثةِ أو بتاء التأنيث، ولا تشترط العلميةُ، ولا التَّأنيثُ بالتَّاءِ عيناً، كما أفهمه كلامه، ونصَّ عليه في (التَّسهيل) ومنه قوله:

ليْسَ حَيٌّ علَى الْمَنُونِ بِخَالِ ....

أي: بخالدٍ. كما سيأتي. (أشموني).

(**قوله: ولاضْطِرار**) أي: في الضَّرورةِ (إما زائداً على الثَّلاثةِ)، وذلك مأخوذ من قولِ النَّاظمِ، نحو: أحمداً (أو) مختوماً (بتاء التَّأنيث) فالأولُ (كقوله) وهو امرؤ القيسِ الكندي:

لَنِعْمَ الفتى يَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ ... طريفُ بْنُ مالٍ ليلةَ الجُوعِ والحَصَرِ

أراد ابن مالكٍ فرخمه في غير النداءِ ضرورة، وترك ما بقي، كأنه اسمٌ برأسه، ونونه على لغةِ من لا ينتظر، ويعشو: يسير في العشاءِ، وهو الظلام، والحصر: بفتحِ الحاءِ والصَّاد المهملتين شدّة البردِ. والثاني كقول الأسود بن يعفر:

وهَذا ردائي عِنْدَهُ يَسْتَعِيْرُهُ ... لِيَسْلُبَنِي حَقِّي أَمَالِ ابنِ حَنْظَلِ

أراد: ابن حنظلة، فرخّمه في غيرِ النِّداءِ ضرورة. (ولا يمتنع) التّرخيم في الضَّرورةِ (على لغةِ من ينتظرِ المحذوف) عند سيبويه وجمهور البصريين (خلافاً للمبرد) قالوا: (ودليلنا) القياس على النداءِ والسَّماع، ومنه قول أوس التميمي:

إنَّ ابنَ حارثَ إنْ أشْتَقْ لرؤيتهِ ... أو أمْتَدِحْهُ فإنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

أراد: ابن حارثة، فرخمها بحذفِ التاءِ على لغةِ من ينتظر، و(**قوله**) وهو جرير:

على اللُّغَتَيْنِ (دُونَ نِدا ما لِلنِّدا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدا) كقولِهِ:

لَنِعْمَ الْفَتى تَعْشُو إلى ضَوْءِ نارِهِ ... طَرِيفُ بْنُ مالٍ [لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ]

أبو طالب

(قوله: لنعم الفتى... إلخ) قاله امرؤ القيس الكندي، وتعشو مخاطب، أي: يستر في العشاءِ وضمير ناره لظريفٍ لتقدمه رتبة، ومال: أصله مالك فرخّم، والخَصَرُ بالمهملتين المفتوحتينِ شدةُ البردِ.

الناصية

ألا أضْحَتْ حبالُكُمُ رِمَاما ... وأوضحتْ منكَ شاسِعةً أُماما

أراد: أمامة بضمّ الهمزةِ علم امرأةٍ، فرخمها بحذف التّاءِ على لغةٍ من ينتظر، ورماما جمع رمة بضمّ الراء المهملةِ، وهي القطعةُ الباليةُ من الحبلِ، وأنشد المبرّد:

وما عَهدي كعهدك يا أماما ... .

قال ابن مالك في (شرح الكافية): والإنصاف يقتضي تقرير الرِّوايتينِ، ولا تُدْفَعُ إحداهما بالأخرى. اهـ. وفهم من عدم اشتراطِ التعريفِ في ترخيم الضَّرورة أنه يجيء في النكراتِ كقوله:

ليس حيّ على المَنُون بخال ... .

أي: بخالدِ. (تصريح). **(قوله: على اللغتَيْنِ)** أي: على نيّةِ المحذوفِ، وعدم نيّته.

(قوله: دُونَ نِدًا مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ... إلخ) أي: يجوز في الضَّرورة ترخيم غير المنادى بشرط أن تكونَ الكلمة المرخَّمة صالحة للنّداءِ كأحمد، فإنه يصلحُ للنداءِ لكونه اسماً لشخصٍ، فيقال في ضرورةِ الشِّعرِ: (أحم) بِالتَّرخيمِ، وإنْ لَمْ يَكُنْ مُنادى... (دشتي).

(قوله: لَنِعْمَ الْفَتَى... إلخ) قاله امرؤ القيس الكندي، وهو من الطَّويل مقبوض العروض والضَّرب، صحيح الحشو. واللام مواطئة للقسم، ونعم بكسر النُّونِ فعلٌ ماضٍ لإنشاءِ المدح، والفتى فاعل، وهو في الأصلِ: الشَّاب الحدث، وتعشو بتاءِ الخطابِ من العشو بفتحِ العينِ المهملةِ وسكونِ المعجمةِ وبضمهمَا مع تشديدِ الواوِ، ومعنى العشوِ إلى النَّارِ: أن يراها ليلاً من بعد فيقصدها مستضيئاً، وجمله تَعشو من الفعلِ والفاعل في محلٍّ نصبِ حال من الفتى، أي: أمدحه حال كونه مقارباً لعشوكِ إلى ضوءِ نارِه، والأظهر أنها لا موضع لها من الإعرابِ في قوّة التعليلِ لما قبلها، والضوءُ مصدر ضاء، من بابِ قال، لغة في أضاءَ، وطريف: بفتحِ الطاءِ المهملةِ هو المخصوصُ بالمدحِ، وابن صفة له، وابن مضافٌ ومال مضافٍ إليه مجرورٌ بالكسرةِ الظَّاهرةِ، وهو منوّن أصله (طَرِيفُ بْنُ مَالِكٍ)، فَرُخِّمَ (مَالِك) بِحَذْفِ الكَافِ لِضَرورَةِ الشِّعرِ، مَعْ أَنَّهُ لَيسَ مُنادى، وتَرخِيمُهُ عَلَى عَدَمِ نِيّةِ الْمَحْذُوفِ؛ لإظْهَارِ التَّنوِينِ عَلَى لامِ (مَالٍ) كأنَّه اسم برأسِهِ وَلَمْ يُحذف مِنه شَيء؛ إذ لَو كَانَ

بِخِلافِ ما لا يَصلُحُ لِلنداءِ، ومِنْ ثَمَّ كانَ خَطأً قَوْلُ مَنْ جَعَلَ مِنْ تَرْخِيمِ الضَّرُورَة:

[والْقاطِناتِ الْبَيْتَ غَيْرُ الرُّيَّمِ] أوالِفاً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِي

أبو طالب

(قوله: أوالفاً مكة... إلخ) أوله:

القاطنات البيت غير الرّيم ....

الناصية

بِنِيَّةِ الْمَحْذُوفِ لَوَجَبَ إبْقاءُ اللامِ علَى الْكَسرِ من غير تنوينٍ، وليلة: ظرف منصوب بتعشو، والخصر: بمعجمةٍ فمهملة مفتوحتين شدةُ البردِ.

(والمعنى): أن طريف بن مالكٍ رجل يستحقُّ المدحَ والثناءَ؛ لأنَّه رجلٌ كريمٌ يوقد النَّارَ ليراها النَّاس، فيقصدوها في الليلةِ التي يصيبهم فيها الجوعُ والبردُ الشَّديد.

(والشاهد): في قوله: مال، حيث رخّمت هذه الكلمة في غيرِ النِّداءِ للضَّرورةِ، والشَّرط موجود، وهو صلاحيتها للنِّداءِ.

(قوله: بِخِلافِ مَا لَا يَصْلُحُ للنِّداءِ) أي: لمباشرةِ حرف النِّداءِ، فلا يجوز ترخيم الضَّرورة (في نحو: الغلام) مما فيه أل؛ لأنّه لا يصلح لمباشرةِ حرف النَّداءِ، ومن ثم خُطِّئ من جعل من ترخيم الضَّرورة قول العجاج:

أَوَالِفاً مَكَّةَ مِنْ وُرْق الحمي ....

بفتحِ الحاءِ المهملةِ وكسر الميم، وأصله الحمام بالتخفيفِ، فحذفت الميمُ الثانيةُ وقلب الألف ياءً للقافيةِ، وقيل: حذفت الألفُ وأبدلت الميمُ ياءً، ويحتمل أن يكون حذف منه الألف، والميم للضَّرورةِ، كقوله:

درس المنى بمتالع........ ....

وكسرتِ الميمُ الأولى للقافيةِ، والياءُ إشباعٌ، وورقٌ بضمِّ الواو جمع ورقاءٍ، وهي التي في لونها بياضٌ إلى سواد. (تصريح).

(قوله: ومن ثم) أي: من أجلِ اشتراطِ صلاحيةِ الاسمِ للنِّداءِ.

(قوله: كَانَ خَطأً قَوْلُ مَنْ... إلخ) كما ذكره ابن جني في (المحتسب)، والأصل: الحمام فحذفت الألف والميم الأخيرة لا على وجهِ التَّرخيمِ لما ذكرناه، أي: من اشتراطِ الصَّلاحيةِ للنِّداءِ، فهو علَّة لقوله لا على وجه التَّرخيم.

(قوله: أوالفاً مَكَّة مِنْ وُرْقِ الحَمِي) قَبْلَه:

القَاطِنَاتُ الْبَيْتَ غَيْر الرُّيَّم) ....

. . . .

أبو طالب

القاطنات: المقيمات، وريم: ككمل جمع رايم، أي: الزائل، و أوالفاً جمع آلفة كضاربة، صرف للضَّرورةِ، وهو حال من القاطناتِ، وورق: كقفل جمع ورقاء كصفراء، وهي التي في لونها بياضٌ مائل إلى السوادِ، وهو بيان للقاطناتِ، والحمي: بفتحِ الحاءِ المهملةِ أصله الحمامُ رخم بحذفِ الميمِ، ثم أبدل ألفه ياءً، وفتحة الميم كسرةً للقافيةِ أو حذف الألف وقلب أحد الميمين ياء.

الناصية

قاله العجاج. وذكر مستوفًى في شواهدِ اسم الفاعل. والشاهد فيه هنا في الحمي، فإن أصله الحمام، فقيل: إنّه رخّمه للضَّرورة. ورُدَّ بأنه لا يصلح للضرورة، وإنّما حذفه لأعلى طريق الترخيم، فأما حذف الألف والميم الثانية كسر الميم الأولى لإصلاح القافية. **(اللغة)**: (القَاطِنَات) جَمعُ (القَاطِنَة) هي: الْمُقِيمَةُ بِمَكَانِ (الْبَيْت) هي مكّةُ الْمُكرَّمةُ ـ زَادَهَا الله شَرَفاً ـ (الرُّيَّم) ـ علَى وَزْنِ الدُّما ـ جَمعُ (رَايِم) هو: الْقَاطِعُ عَن مَكان المعرض عَنه (أوالف) جَمع ((آلِفَة) بمَعنَى: الْمُعَاشِرِ والْمُؤَانِسَة (الْوُرْق) ـ علَى وَزنِ قُفْل ـ جَمْعُ (وَرْقَاء) وهي التي لَوْنُهَا يُشْبهُ لَوْنَ الرَّمَاد، (الْحَمِي) بِكسرِ الْمِيم ـ مرخّم (الْحَمَام) طَائِر مَعرُوف.

(المَعنَى): الْمُقِيمَاتِ بِالْكعبةِ غَير الْمُعْرِضَةِ عَنْهَا حَالَ كَونِهَا أَلِفَتْ وَأَنِسَتْ مَكَّةَ الْمُكَرَّمَةَ اللَّاتي هنّ صَاحِبَاتُ اللّوْنِ الرَّمَادي، أعْني: الْحَمَام.

(الشَّاهد): في جَعْلِ (الْحَمِي) مِنْ تَرخيم (الْحَمَام) لِلضَّرورةِ بِحَذفِ الألِفِ والْميمِ الثانية. مَعَ أنَّ (الْحَمَام) اسمُ جِنْسٍ وَلا يَصلُحُ لِلنِّدَاءِ، وإنَّمَا كَسَرَ الْميمَ الأولَى لِتَنَاسُبِ الْقَافِيَة. وفي (الصبان): هذا الذي فعله الشاعر من حذف الحرفين وكسر الميم الأولى في غاية الشذوذ، كما في (ابن غازي) وغيره. وقال في (التَّسهيل): ولا يرخم في غيرها، يعني: في غير الضَّرورة منادى عارٍ من الشروط إلا ما شذَّ من يا صاح وأطرق كرا على الأشهر؛ إذ الأصل صاحب وكروان، فرُخِّما مع عدمِ العلمية شذوذاً. وأشار بالأشهر إلى خلاف المبرّد، فإنه زعم أنه ليس مرخّماً، وإن ذكر الكروان، يقال له: كرا. والله أعلم.

الاِخْتِصَاصُ

الاِخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُونَ يَا كَأَيُّهَا الْفَتَى بِإِثْرِ ارْجُونِيَا

فصل في الاختصاص

(الاِخْتِصاصُ كَنِداءٍ) لَفْظاً، لكِن يُخالِفُه في أنَّه يَجيءُ ....

أبو طالب

(**قوله: كنداء لفظاً**) أي: في البناءِ على الضمِّ، وجواز إتباعِ تابعه للفظِ في الجملةِ، وكونه معيناً غالباً، وكونه مفعولاً لمحذوفٍ.

الناصية

(**قوله: الاختصاص**) الباعث عليه إما فخر، نحو: على أيها الجواد يعتمد الفقير، أو تواضع نحو: إني أيها العبد فقير إلى عفو الله، أو بيان المقصود، نحو: نحن العرب أقرى الناس للضيف، وهو ـ في اصْطِلَاحِ النُّحَاةِ ـ أنْ يكونَ ضَميرٌ مُحْتَمِلاً لِمَعَانٍ مُتَعَدِّدَةٍ، ثُمَّ يُذْكَرُ بَعدَهُ اسمٌ يُعَيِّنُ الْمُرَادَ مِنْ ذَلِكَ الضَّمير، مِثل: (نَحنُ الْعُلَمَاء نَتَّقِي الله) فـ(نَحنُ) قَبلَ أنْ يذكر بَعدَه شيءٌ لَم يكن مَعلوماً الْمُرَاد مِنه؛ لأنَّه كَانَ مُحتَمِلاً لإرَادَةِ (نَحنُ الْبَشر) أوْ (نَحنُ الْعَرَب) أو غَيرُ ذَلِكَ، فَلَمَّا ذَكَرَ (الْعُلَمَاء) تَعَيَّنَ الْمُرادُ بِالضَّمير.

(**قوله: الاخْتِصَاصُ**) قصر الحكم على بعض أفراد المذكور، أي: أولاً، فإذا قيل: لا عالم إلا زيد فقد قصرنا الحكم، وهو ثبوت العلم على زيد، وهو بعض أفراد المذكور أولاً، وهو عالم، وهذا معناه لغةً، وأما اصطلاحاً: فهو تخصيص حكمٍ علق بضمير بما تأخر عنه من اسم ظاهر معرفة معمول لأخص واجب الحذف. (صبان).

(**قوله: كنداء لَفْظاً**) أي: جاء على صورة النداء لفظاً توسعاً، كما جاء الخبر على صورة الأمر، نحو: أحسن بزيد، فإن صورته صورة الأمر، وهو خبر على المشهور؛ إذ هو في تقدير: ما أحسنه، والأمر على صورة الخبر، نحو: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٣] أي: ليرضعن، والخبر على صورة الاستفهام، نحو: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزُّمَر: ٣٦]، أي: الله كاف عبده، والاستفهام على صورة الخبرِ نحو: عندك زيد؟ على تقدير همزةِ الاستفهامِ.

(**قوله: لَكِنْ يُخَالِفُهُ... إلخ**) أي: لكنه يفارق النداءِ في ثمانية أحكام: زاد عليها في (التَّصريح): أنه لا يكون نكرة، ولا اسم إشارةٍ، ولا موصولاً، ولا ضميراً، وأنَّه لا يستغاث به، ولا يندب، ولا يرخّم، وأن أياً هنا اختلف في ضمّتها، هل هي إعرابٌ أو بناءٌ، وفي النِّداءِ بناء بلا حذفٍ، وأن العاملَ المحذوف هنا فعل الاختصاصِ، وفي النِّداءِ فعل الدُّعاء، وأن هذا العامل لم يعوض عنه هنا شيء، وعوض عنه في النداء حرفه، وجميع الأحكام المذكورة راجعة إلى جهة اللفظِ، وأما الأحكامُ المعنويةُ التي يفترقان فيها فثلاثة: **أحدهما**: أن الكلامَ مع الاختصاص خبر ومع النِّداءِ إنشاء. **والثَّاني**: أن الغرضَ من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثالِه بما نسب إليه بخلافِ النِّداءِ. **والثالث**: أنه مفيدٌ لفخرٍ، أو تواضعٍ، أو بيانِ المقصود.

(دُونَ يا) وفي أَنَّه لا يَجِيءُ في أَوَّلِ الْكلامِ. ثُمَّ إنْ كانَ أَيُّها أَوْ أَيَّتُها اسْتُعمِلا كَما يُستعمَلانِ في النداءِ، فَيُضَمَّانِ ويُوصَفانِ بِمُعرَّفٍ بِأَلْ مَرفُوعٍ ....

أبو طالب

(قوله: وفي أنه يجيء) وفي أنه يحتملُ أن يكونَ عطف بيانٍ عمّا قبله إذا ساواه في النَّصبِ والتَّعريفِ والتَّنكيرِ.

(قوله: ثم إن كان أيها) أي: إن كان الاختصاصُ أيها... إلخ، فقوله: استعملا جزاءٌ للشرطِ لا خبر كانَ، والاختصاص في الاصطلاحِ اسمٌ للمفعولِ المخصوص المحذوفِ عاملُه.

(قوله: فيضمان) لأن بناءَهما على الضمِّ لتركُّبهما مع حرفِ التَّنبيهِ، وشبههما بأي الموصولةِ المشابهة بقبل، وبعد المضموم عندَ البناءِ لذلك، وليس بناؤهما لكونهما منادًى مفرداً معرفةً، وإلا لوجب أن يكونا معربين حال كونهما اختصاصاً.

الناصية

وفي (التَّصريح): يفارق المنادى في أحكامٍ (لفظية ومعنوية، فأما الأحكام اللفظية فأمر (أحدها: أنه ليس معه حرف نداء، لا لفظاً ولا تقديراً) بخلاف المنادى، فإنه لا يخلو عن ذلك.

(قوله: دُونَ يا) وأخواتها لفظاً، وفيه وفي (الشيرازي): إن المُنَادَى لا يَخْلُو مِن حَرفِ النِّدَاءِ إمَّا لَفظاً أَوْ تَقديراً. بخَلافِ الاخْتِصَاص، فإنَّ الاسمَ فِيه خَالٍ عَن حرفِ النِّدَاءِ لَفظاً وَتَقديراً، والْمُنَادَى قَدْ يَأتِي فِي أَوَّلِ الْكلامِ، بِخِلافِ الاخْتِصَاصِ، فَإنَّ الاسْمَ فيه لا يَأتِي أوَّلَ الْكَلام أبَداً. (شيرازي).

(قوله: وفي أَنَّه لا يَجيءُ فِي أَوَّلِ الْكَلام) بل في أثنائه، وقد أشار إليه بقولِه: (كأَيُّهَا الْفَتَى بإثْرِ ارْجُونيَا)، هذا، وأراد بالأثناء: ما قبل الأوّل، فيشمل ما وقع في وسطِ الكلام، كما في «**نحن معاشر الأنبياءِ لا نورث**» لوقوعِهِ بين المبتدأ والخبر، وما وقع بعد فراغِهِ، كمثال النَّاظم؛ لوقوعِ أيها الفتى بعد فراغِ كلامٍ تامٍّ، وهو ارجوني **(قوله: ثُمَّ إنْ كَانَ)** المنصوب على الاختصاصِ (أيها) في التذكيرِ إفراداً وتثنية وجمعاً (أو أيتها) في التَّأنيثِ إفراداً وتثنية وجمعاً (استعملا في الاختصاصِ، كما يستعملان في النِّداءِ فيضمان) لفظاً، وينصبان محلاً، ويتصل بهما هاء التَّنبيه وجوباً. (ويوصفان لزوماً باسم لازم الرَّفعِ) مراعاة للفظيهما (محلًّى بأل) الجنسيةِ، نحو: أنا أفعل كذا أيّها الرَّجل) فأنا أفعل مبتدأ، وخبر، وأيها في موضعِ نصبٍ على الاختصاصِ بفعلٍ محذوفٍ، تقديره: أخصُّ، والرَّجل نعت، أي: على اللفظِ (تصريح).

(قوله: فيُضَمَّانِ... إلخ) أي: فَيكون (أي، وأيّة) مبنياً على الضَّمِّ، ويُؤتَى له بِصِفَةٍ مَرفوعٍ مُحَلًّى بِأل، كما مرَّ.

(قوله: بمعرف بأل) قال ابن الحاجبِ: المعرّف بأل ليس منقولاً عن النِّداءِ؛ لأنّ المنادَى لا يكون ذا لام، ونحو: أيها الرَّجل منقولٌ عنه قطعاً، والمضاف يحتمل الأمرين: أن يكون منقولاً عن

(كَأَيُّها الْفَتَى بِإِثرِ ٱرْجُونِيا) و«اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنا أَيَّتُها الْعِصابَة».

أبو طالب

(قوله: **كأيها الفتى بإثر ارجونيا**) يعني: مثل: ارجوني أيها الفتى، فأيها منصوب محلاً بمقدرٍ واجب الحذف، وهو أخص بمعنى إفراد، أي: أفرد الشَّيء الذي هو الفتى بالخطابِ، والتَّقدير في مثل نحن العربَ مثلاً، أفرد العربَ بجعله متكلماً، ويحتمل أن يكون مدخول الباء في الموضعينِ هو الحكم المذكور قبل الاختصاصِ أو بعده، وجملة الاختصاص جملة مستأنفة، ووجه تعريف أي هاهنا وإن لم يكن منادى هو تعلُّق الخطابِ، أو التَّكلم به، ولهذا صحَّ وصفه بالمعرفةِ.

(قوله: **اللهم اغفر لنا... إلخ**) مُثِّل بهذا للمؤنث، ولكون الاختصاصِ عقيبَ ضميرِ المتكلِّم، والمرادُ بالعصابةِ هاهنا الجماعة، وهي بكسرِ العينِ، ولها معانٍ أخر.

الناصية

المنَادَى، ونصبه بياءٍ مقدَّرةٍ كما في أيّها الرَّجل، وأن ينتصب بفعل مقدَّر نحو: أعني أو أخصُّ أو أمدحُ، كما في المعرَّف بأل، والنقل خلافُ الأصلِ، فالأولى أن ينتصبَ انتصاب نحن العرب.

ﻫ. وقوله: ونصبه بياءٍ مقدَّرةٍ، أي: مجردةٍ عن معنى النِّداءِ، وإلا كانَ منادى حقيقة لا منقولاً عن لمنادى هذا، والحقُّ ما صرَّح به الشَّارح والموضِّح، وغيرهما: أن كلَّ مخصوصٍ منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ تقديره: أخصُّ مثلاً، وليس هناك يا مقدرة. اهـ. (صبان).

(قوله: **كأيُّها الفَتَى بإثر ارجونيا**) أي: بَعدَ ـ ارجُونِي ـ والألِف المتصِل بِـ(ارْجوني) يسمَّى في فنِّ الشِّعْرِ بألِفِ الإطْلاقِ يَدخل علَى آخِرِ البَيْتِ لِلْقَافِيةِ، وأصله: (ارجوني أيّها الْفَتَى) فَـ(أيُّ) مَبْنِيّ على الضَّمِّ، وصِفَتُهُ (الْفَتَى) مَرفوعٌ، محلًّى بِألْ. هذا وإعرابُ ذلك أن يقال: ارجوني: فعل أمر للجماعة مبني على حذفِ النّونِ، والواو فاعل، والنُّون للوقايةِ، والياء مفعول، وأي مبنيٌّ على الضمِّ في محلِّ نصبٍ على المفعوليةِ بأخصّ المحذوف وجوباً، وها للتَّنبيه. والفتى: مرفوع بضمَّةٍ مقدَّرةٍ على الألفِ نعتاً لأيّ تابع للفظِها فقط.

(قوله: **واللهم اغفر لنا أيتها العصابة**) بكسرِ العينِ، فأيّتها بالضمِّ في موضعِ نصبٍ على الاختصاصِ بفعلٍ محذوفٍ، تقديره: أخصُّ، والعصابة نعت أيتها على اللفظِ، وجملة الاختصاصِ في موضع نصبٍ على الحالِ، والمعنى: اللهمّ اغفر لنا مخصوصين من بين العصائبِ. وما ذكره من أن أيها وأيّتها مبنيانِ على الضمِّ في موضع نصبٍ بفعل الاختصاصِ محذوفاً، وهو مذهبُ الجمهورِ، وذهب الأخفش إلى أن كلاً منهما منادى، قال: ولا ينكر أن ينادي الإنسانُ نفسه، ألا ترى إلى قولِ عمرَ رضي الله عنه: كلُّ النَّاسِ أفقه منكَ يا عمر. وذهب السِّيرافي إلى أن أيا في الاختصاصِ معربة. (تصريح).

وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ أَيٍّ تِلْوَ أَلْ كَمِثْلِ نَحْنُ الْعُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ

(وَقَدْ يُرى ذا دُونَ أَيٍّ تِلْوَ أَلْ) فَيُنْصَب، وحينئذٍ يُشتَرَطُ تَقَدُّمُ اسْمٍ بِمعناه عَلَيه، والْغالِبُ كَوْنُهُ ضَمير تَكلُّم (كَمِثْلِ نَحْنُ الْعُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ) وقد يكون ضَميرَ خِطابٍ، نَحو: «بِكَ اللهَ نَرْجُو الْفَضْلَ».

أبو طالب

(قوله: اسم بمعناه) يعني: يكتفي بكونه مسبوقاً بمفردٍ، ولا يلزم أن يكون مسبوقاً بجملةٍ، كما يتوهم من المثالين السَّابقين، فلا يكون هذا تكراراً مع ما ذكره في افتراقِهِ عن النِّداءِ، والمرادُ بقولهُ: بمعناه أن يكون بمعناه من حيث الإرادة لا من حيثِ الاحتمالُ، وإلا فلا فائدة لذكرِ الاختصاص.

الناصية

(قوله: وقد يرى ذا) أي: المنصوب على الاختصاصِ، ودون حال من ذا، وتلو مفعول ثانٍ ليرى، والكاف في كمثلٍ زائدة. (صبان).

(قوله: فَيُنْصَب). وفي (التَّصريح): إن كان المنصوبِ على الاختصاصِ (غيرهما) أي: غير أيها وأيتها (نصب) لفظاً سواء كان لفظه مفرداً، أو مضافاً، **فالأول** نحو: نحن العرب أقرى النَّاسِ للضيفِ، **والثَّاني**، نحو: قوله ﷺ: **«إنا معاشر الأنبياء لا نورث»** فالعربُ ومعاشر منصوبان على الاختصاصِ بفعل محذوف وجوباً، تقديره: أخصُّ العرب وأخصُّ معاشر الأنبياءِ، وإلى هذا البابِ أشار النَّاظم بقوله: الاختصاص كنداءِ البيتينِ، والمنصوبُ على الاختصاصِ يشارك المنادى في ثلاثة أحكامٍ. **أحدها**: إفادة الاختصاصِ بالمتكلِّم، كما أن المنادى يفيد الاختصاص بالمخاطب. **والثَّاني**: أنَّ كلَّ واحدٍ منهما لا يكون للحاضر. **والثَّالث**: أن الاختصاصَ واقع في معرضِ التَّوكيد، والنداءُ قد يكون كذلك، كقولك لمن هو مصغٍ إليك: كان الأمر كذا يا فلان.

(قوله: والغالب كونه) أي: كون المقدمِ على المخصوصِ (ضمير تكلّم) يخصّه أو يشارك فيه، **فالأول**: نحو: أنا أفعل كذا أيّها الرجل، **والثَّاني**: نحو: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة. (تصريح).

(قوله: كَوْنُهُ) أي: الاسم المتقدّم، ولا يجوزُ أن يتقدّم على الضَّميرِ، كما قاله السُّيوطي وغيره.

(قوله: العرب) منصوبٌ بمحذوفٍ، والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر. (**الشَّاهد**): في (الْعُرْب) نصِبَ على الاخْتِصاصِ. محَلًّى بألْ، وبِدونِ (أيّ) وقَبلَهُ (نَحن) ضمير المتكلِّم.

(قوله: أَسْخَى مَنْ بَذَلْ) بالذالِ المعجمة، أي: أعطى.

(قوله: وقد يكون) المقدَّم (ضمير خطاب) كقول بعضهم: بك الله نرجو الفضل، فبك متعلّق بنرجو الله منصوب على الاختصاصِ، والفضل مفعول نرجو، وفي هذا المثالِ شذوذان: كونه بعد ضميرِ خطابٍ، وكونه علماً، قاله في الشذور، ولا يكون المتقدِّم ضمير غائبٍ ولا اسماً ظاهراً، فلا يجوزُ: بهم معشر العربِ ختمت المكارم، ولا بزيد العالم يقتدي الناس. (تصريح).

(قوله: وقد يكُون ضمير خِطَاب) أي: وقد يلي ضمير مخاطبٍ.

(قوله: بك الله) بنصبِ (الله) أي: أخصُّ الله.

التَّحْذِيرُ وَالإِغْراءُ

فصل في التحذير

وهو إلزامُ الْمُخاطَبِ الاحْتِرازَ مِن مَكرُوهٍ ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: في التحذير**) والإغراء. قال في النكتِ: جمعهما في بابٍ واحدٍ لاستواء أحكامهما، وكان ينبغي تقديم الإغراء على التَّحذيرِ؛ لأنّ الإغراء هو الأحسنُ معنى، وعادة النَّحويين البداءة به، كما يقولون: نعم وبئس، وتقول الناس: الوعد والوعيد، والثواب والعقاب، ونحو ذلك، ولا ترى طباعهم العكس. اهـ. ولك أن تقول: إنما قدموا التَّحذير؛ لأنّه من قبيل التخلية والإغراء من قبيلِ التحلية، ثم هما وإن تساويا حكماً مفترقانِ معنًى. فالإغراء: التَّسليط على الشيء، والتَّحذير: الإبعاد عنه. ويشتمل التَّحذير على محذِّرٍ بكسرِ الذالِ وهو المتكلِّم، ومحذَّر بفتحِها وهو المخاطبُ، ومحذر منه، وهو الشرُّ مثلاً، كذا في (الغزي) ومثله يجري في الإغراء. وقوله: وهو إلزام مخاطب، اقتصر عليه مع أنه قد يكون المتكلم والغائب؛ لأنّ تحذيرهما شاذ، كما سيأتي. قال شيخُ الإسلام: التَّحذير يكون بثلاثةِ أشياء: بإياك وأخواتها، وبما ناب عنهما من الأسماءِ المضافةِ إلى ضميرِ المخاطب، نحو: نفسك، وبذكر المحذّر منه، نحو: الأسد، وسيأتي بيانها في كلامه.

(**قوله: وهو**) في الأصلِ مصدر حذَّر بالتشديدِ، أي: خوفَ، فالتّحذير بمعنى التخويف. والمرادُ به هنا: تنبيه المخاطبِ على أمرٍ مكروهٍ ليجتنبه.

(**قوله: إلزامُ المخاطب**) قيد به؛ لأنّ التَّعريف للتَّحذير المقيس، وتحذير المتكلّم، والغائب شاذٌّ.

(**قوله: إلزام المخاطب... إلخ**) قال الدَّنوشري: ظاهره، بل صريحه أن ما ذكره هو معنى التَّحذير اصطلاحاً، والذي ذكره ابن الحاجب في (كافيته) وتبعه عليه الشُّراح: أنه الاسمُ المنصوبُ نفسه، وعبارة الملا جامي: وهو ـ أي: التَّحذير في اللغةِ ـ تخويف شيء من شيء، وفي اصطلاح النُّحاة: معمولٌ... إلخ. انتهى.

ولا يخفى أن هذا هو المناسب لما مرَّ في البابِ المتقدِّم، فكان على الشَّارح أن يقول: وهو اسمٌ معمولٌ لاحذر محذوفاً، وهو الموافقُ للغرضِ النَّحوي الباحثِ عن أحوالِ الكلم إعراباً وبناء، كما فعلَ ابنُ الحاجبِ، والمناسبُ لذلك أنه يقول في الترجمةِ: هذا بابُ المنصوبِ على التَّحذير. (حمصي).

(**قوله: الاحْتِرَاز مِن مَكرُوه**) أي: أمر مكروه ليجتنبه، بُغية تنبيه المخاطب على أمرٍ مذمومٍ ليفعله، وتنبيهه على أمرٍ محمودٍ ليجتنبه، والظَّاهر عندي: أن الأول من الإغراءِ، والثَّاني من التَّحذيرِ، وإنما لم يذكرهما الشَّارح؛ لأنَّهما لا ينبغي صدورهما من العاقلِ. بقي أن تعريفَ التحذيرِ

إِيَّـاكَ وَالـشَّـرَّ ونَـحْـوَهُ نَـصَـبْ مُـحَـذِّرٌ بِـمَـا اسْـتِـتَـارُهُ وَجَـبْ

«والإغْراء» وهو إلزامُهُ العُكُوفَ على ما يُحْمَدُ الْعُكُوفُ عَلَيه مِن مُواصَلَةِ ذَوِي الْقُرْبى، والْمُحافَظَةِ على الْعُهُودِ، ونَحو ذلِك: («إِيَّاكَ وَالشَّرَّ» وَنَحْوَهُ) كإِيَّاكُما وإِيَّاكُم وجَميعِ فُرُوعِهِ (نَصَبْ مُحَذِّرٌ) بِكسرِ الذَّالِ (بِما اسْتِتارُهُ وَجَبْ) ....

أبو طالب

(قوله: **وهو إلزام العكوفِ**) العكوفُ: مصدر بمعنى التوجه هاهنا، أي: هو إيجاب المخاطبِ، وتوجهه على ما يَجْمُلُ التّوجه إليه من مواصلةِ ذوي القربى، والأولى أن يقول: إلزام العكوفِ على ما يحمد أو يشتاقُ العكوف عليه، ليشملَ نحو: الغزال الغزال، والأغلب إطلاق التَّحذيرِ والإغراء على المفعولِ المخصوصِ المعهود.

الناصية

يشمل نحو لا تؤذِ أخاكَ، ولا تعصِ الله، وظاهر ما نقلناه قريباً عن شيخِ الإسلامِ خلافه، وتعريف الإغراءِ يشمل نحو: أحسن إلى أخيك، وأطع الله، واصبر. وفي كونِ كل ذلك ونحوه يسمّى إغراء اصطلاحاً بعد. فتأمل. (صبان).

(قوله: **الإغراء**) بالمدّ (قوله: **وهو**) في الأصلِ مصدر أغريت، والمرادُ به هنا: (تنبيه المخاطب على أمرٍ محمودٍ ليفعله، وحكم الاسم) المنصوب (فيه حكم) الاسم في (التَّحذير الذي لم يذكر فيه إيا، فلا يلزم حذف عامله إلا في عطفٍ أو تكرار) لما تقدّم. (تصريح).

(قوله: **مِنْ مُوَاصَلَةِ... إلخ**) بيان لما يحمد، أو تنبيهه على أمرٍ محمودٍ ليفعله، وإنما ذكر ذلك بعد باب النِّداء؛ لأنّ الاسم في التَّحذير والإغراء مفعول به بفعل محذوف لا يجوزُ إظهاره كالمنادى على تفصيل يأتي (صبان).

(قوله: **«إِيَّاكَ وَالشَّر»، وَنَحْوَهُ**) اعلم أن التَّحذير على نوعين: الأولُ: أن يكونَ بإياك ونحوه. والثَّاني: بدونه. فالأولُ: يجب ستر عامله مطلقاً، كما أشارَ إليه بقوله: (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ) أي: نحوَ: إياك (قوله: **وَجَمِيعِ فُرُوعِهِ**) وهو إِيَّاكُنّ، إِيَّاهُ، إِيَّاهُمَا، إِيَّاهُمْ، إِيَّاها، إِيَّاهنّ.

(قوله: **نصَب، مُحَذِّرٌ بما... إلخ**) (الْمَعْنَى): (إِيَّاكَ) وَنَحوه ينصَب بِفِعلٍ وَاجِبِ الاسْتِتَار، وَ(مُحَذِّر) بِكسرِ الذَّالِ، أيْ: الْمُتَكَلِّم الّذي يُخَوِّفُ، وَتَقدير مِثالِ النَّاظِم هَكَذا: (إِيَّاكَ احذر وَالشَّر)، وإنّما أَخَّرْنَا الْفِعلَ الْمُقَدَّرَ (وهو أحذِّر)؛ لأنَّه لَوْ تَقَدَّمَ لَاتَّصلَ بهِ (إِيَّاكَ) وَصَارَ (أُحَذِّرُكَ الشَّرَّ). (شيرازي).

(قوله: **بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ**)؛ لأنَّه لما كثر التَّحذير بهذا اللفظِ جعلوه بدلاً من اللفظِ بالفعلِ، والأصل: احذر تلاقي نفسك الشرَّ، ثم حذفَ الفعلَ وفاعله، ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني فانتصبَ، ثم الثاني وأنيب عنه الثَّالث فانتصبَ، وانفصل، أي: بعد أن كان مجروراً متصلاً.

وَدُونَ عَـطْـفٍ ذَا لإِيَّـا انْـسُـبْ وَمَـا سِـوَاهُ سَـتْـرُ فِـعْـلِـهِ لَـنْ يَـلْـزَمَـا

لأنَّ التَّحذيرَ بِإِيَّا أكثرُ مِنَ التَّحذيرِ بِغَيرِهِ، فَجُعِلَ بَدَلاً مِنَ اللَّفظِ بِالْفِعلِ (وَدُونَ عَطْفٍ) نَحو:

أبو طالب

(**قوله: بدلاً من اللفظ بالفعلِ**) اللفظ بمعنى التّلفظ، والظّرف متعلّق به، وقد سبق نظيره في بابِ المبتدأ.

الناصية

(**قوله: لأنَّ التَّحذيرَ بإيّا... إلخ**) دليل لوجوبِ استتارِ العاملِ، وحاصله: أن استعمال (إيّا) في التَّحذيرِ أكثر من غيره، وبلغ في كثرةِ استعماله فيه إلى حدٍّ أغنى عن التلفّظِ بفعل التَّحذيرِ، وصارَ عند أهلِ اللسانِ عوضاً عن الفعلِ العاملِ، وبما أنّه لا يجوز الجمع بين العوضِ والمعوّضِ، فلا يجوزُ ذكر الفعلِ مع وجودِ (إيّا)، وأشار بقوله: من اللفظِ بالفعلِ إلى أنه بدلٌ عن لفظِ الفعلِ، لا عن نفسِ الفعلِ، فالعملُ باقٍ للفعل مقدَّراً. وقال في (التصريح): لما كثر التَّحذير بلفظ إيّا جعلوه بدلاً من اللفظِ بالفعلِ، والتزموا معه إضمار العاملِ (سواء عطفت عليه) المحذّر منه، نحو: إيّاك والشرّ (أم كررته) نحو: إيّاكَ إيّاكَ المراء (أم لم تعطف ولم تكرر) نحو: إيَّاكَ الأسد، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

إيَّـاكَ والـشَّـرَّ ونَـحْـوه نَـصَـبْ مُـحَـذِّرٌ بِـمَـا اسْـتِـتَـارُهُ وَجَـبْ

وفي (الشيرازي): التَّحذيرُ غالباً يَكون بِلَفْظِ (إيّا)، وقَليلاً يكونُ بِأَلْفَاظِ أخر، كَمَا يَأتي. وَلِذَلِكَ ذَكَرَ النَّاظِمُ: (إِيَّاكَ) بَدَلَ أنْ يَقُولَ: (احْذَر)؛ لأنَّه الغَالِبُ في التَّحذير.

(**قوله: ودون عطف**) دون ظرف لغو متعلّق بانسب، وكذا قوله: ذا لإيّا مفعول مقدَّم لانسب. (صبان).

(**قوله: ودون عطف... إلخ**) تقول: إذا عطفت عليه المحذر منه (إيّاك والأسد) فإياك في محلّ نصب بفعل محذوف تقديره: احذر، ونحوه، ثم قيل: يجب تقديره بعد إيّاك، والأصل: إياك احذر؛ لأنّه لو قدّر قبله لاتصل به، فقيل: أحذرك، فيلزم تعدي فعل المضمرِ المتَّصلِ إلى ضميرِه المتصل، وذلك خاصٌّ بأفعالِ القلوبِ وما ألحق بها. (و) قيل: (الأصلُ: احذر تلاقي نفسك والأسد، ثم حذف الفعل) وهو احذر (وفاعله) وهو ضميرُ المخاطبِ المستتر فيه، فصار تلاقي نفسك والأسد، (ثم) حذف (المضاف الأول) وهو تلاقي، (وأنيب عنه الثاني) وهو نفسك (فانتصب) فصار نفسك والأسد، (ثم) حذف المضاف (الثّاني) وهو نفس (وأنيب عنه الثَّالث) في التّركيب، وهو الكاف (فانتصب) بعدَ أن كان مجروراً بالإضافةِ، (وانفصل) لتعذرِ اتّصاله فصار إيّاك، واختلفَ في إعرابِ ما بعد الواو، فقيل: هو معطوف على إيّاكَ، والتَّقدير: احذر نفسَك أن تدنو من الأسدِ، والأسد أن يدنو منك. وهذا مذهب كثيرين منهم السِّيرافي، واختاره ابن عصفور، واعترض بأن إياك محذر والأسد محذر منه، والعطفُ يقتضي المشاركة في المعنى، وأجيب بأن

«إيَّاكَ الأَسَدَ» (ذا) الْحُكْمُ الْمَذكورُ ـ وَهو النَّصبُ بِلازِمِ الاستِتارِ ـ (لإِيَّا انْسُبْ) أيضاً (وَما سِواهُ) أَيْ سِوى الْمُحَذِّرِ بِإِيَّا (سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَما) نَحو: «نَفْسَكَ الشَّرَّ» أَيْ: جَنِّبْ، ....

أبو طالب

(**قوله: وما سواه. . . إلخ**) أقول: للتحذير أربعة عشر قسماً؛ لأن المفعولَ المسمَّى بالتحذير إما أن يكون محذراً أو محذراً منه، والأول إما بلفظِ إيا، ويلزمه أن يليه نفس المحذر منه أو صاحبه بالواوِ أو من أو بالاتصالِ، وإما بغير لفظ إيا، وله أيضاً هذه الأقسام، وكونه مكرراً، والثَّاني لا يكون إلا مكرراً، وبدون ذكر المحذرِ بالفتحِ، والعامل في تسعةٍ منها واجب، وفي الخمسةِ الباقية جائز.

الناصية

مقتضى العطف الاشتراك في معنى الخوف، فلا يمتنع أن يكون أحدهما خائفاً، والآخر مخوفاً منه، قال الفخر الرازي في شرحِ المفصلِ: وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن ما بعد الواوِ منصوبٌ بفعلٍ آخر محذوف، فهو عندهما من قبيلِ عطفِ الجمل، واختار ابن مالك قولاً ثالثاً، وهو أن يكون معطوفاً عطف مفرد لا على التَّقدير الأول، بل على تقدير: اتق تلاقي نفسك والأسد، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، قال: ولا شك في أن هذا أقل تكلفاً. انتهى. وظاهر صنيع الموضح موافقته. (وتقول) إذا لم تعطف ولم تكرر: (إياك من الأسدِ و) اختلف في تحقيق العاملِ المحذوف، فقال الجمهور: عامله فعل متعدّ لواحدٍ، و(الأصل باعد نفسك من الأسدِ، ثم حذف باعد وفاعله) المستتر فيه، فصار نفسك من الأسدِ (و) حذف (المضاف) وهو نفس، فانفصل الضَّمير وانتصب، فصار: إياك من الأسدِ، فإياك منصوب بباعد محذوفاً، ومن الأسد متعلّق بذلك المحذوف. (وقيل): عامله فعل متعدٌّ لاثنين، (التقدير: أحذرك من الأسد) قاله ابن النَّاظم تبعاً لأبي البقاءِ، فحذف احذر وفاعله، وانفصل الضَّمير لتعذر اتصّاله، (فنحو: إياك الأسد) بحذفِ من، ونصب الأسد ممتنع على التَّقدير الأول، وهو قول الجمهور) لما يلزم عليه من حذفِ من ونصب المجرورِ، وهو غير مطرد إلا مع أنَّ وأنْ وكي، كما تقدَّم في بابِ التعدّي واللزوم، (وجائز على) التَّقدير (الثاني، وهو رأي ابن الناظم) وأبي البقاء؛ لأن أحذر يتعدَّى إلى اثنينِ من غير واسطةٍ، قال الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عِمرَان: ٢٨] فالكلام على تقدير الجمهورِ إنشائي، وعلى تقدير ابن الناظم خبري (تصريح).

(**قوله: لإِيَّا انْسُبْ**) سواء وجد تكرار، كقوله:

فَـإيَّـاكَ إيَّـاكَ الـمِـرَاءَ فَـإنَّـهُ ... إلَـى الـشَّـرِّ دَعَّـاءٌ وَلِـلـشَّـرِّ جَـالِـبُ

أم لَم يوجد، نحو: إياكَ من الأسدِ، والأصلِ: باعد نفسك من الأسدِ، ثم حذف باعد وفاعله والمضاف، وقيل: التَّقدير: أحذرك من الأسدِ، فنحو: إيّاك الأسد ممتنعٌ على التقديرِ الأوّلِ، وهو قولُ الجمهور، وجائز على الثَّاني، وهو رأي الشَّارح، وظاهر كلام (التسهيل) ويعضده البيتُ. ولا خلاف في جوازِ إيّاك أن تفعل لصلاحيته لتقديرِ من. قال في (التَّسهيل): ولا يحذف يعني: العاطف

إِلَّا مَـعَ الْـعَـطْـفِ أَوِ الـتَّـكْـرَارِ كَـالـضَّـيْـغَمَ الـضَّـيْـغَمَ يَـا ذَا الـسَّـارِي

وإِنْ شِئْتَ فَأَظْهِر (إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ) فَإِنَّه يَلزمُ أَيضاً سَتْرُ فِعلِهِ، نَحو: «مازِ رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ» ...

أبو طالب

(قوله: ماز رأسك) ماز: اسم رجلٍ، وأصله: يا مازن أبعد رأسك من السيفِ والسيف من رأسك، وهاهنا تحقيق لا بد من التَّنبيه عليه، وهو أن الأفعال الدَّالة على النسبِ الإضافية المتشابهةِ الأطراف، قد يرادُ منها وصف أحد المضافين، فتسند إليه، ويجعل الآخر مفعولاً لها فيقال: قرب زيد من عمرٍو وبعد عمرٌو عن زيدٍ، وقد يراد منها الإضافة المشتركة بينهما من غير قصدِ اختصاصِها بأحدهما، فإما أن لا يسند إلى فاعل، بل يتعدَّى بلفظِ البينِ، فيقال: قرب بين زيد وعمرو، أي: تقاربا، فذكر المحذر منه فيما نحن فيه بمن مبني على إرادةِ المعنى الأول من الفعلِ، وبالواو مبني على إرادةِ المعنى الأخير منه، فقولنا في تفسيرِ العطفِ: أبعد رأسك من السيفِ، والسيف من رأسك؛ إشارة إلى المعنى الأخير، فتفطن، وقد

الناصية

بعد إيا إلا والمحذور منصوبٍ بإضمارِ ناصب آخر أو مجرور بمن، وتقديرها مع أن تفعل كاف. هذا، وما قدمته من التَّقدير في: إياك والشّر، هو ما اختاره في شرح (التَّسهيل) وقال: إنه أقل تكلفاً، وقيل: الأصل اتقّ نفسَك أن تدنو من الشَّر، والشر أن يدنو منك، فلما حذف الفعل استغنى عن النفس، وهو النَّوع الثاني من نوعي التَّحذير. (أشموني).

(قوله: وإِنْ شِئْتَ فَأَظْهر) أي: فقل: جنّب نفسك الشرَّ.

(قوله: إلا مع العطف) أي: بالواو فقط، كما يأتي.

(قوله: إلا مَعَ العَطْفِ) سواء ذكر المحذِّر بفتح الدالِ المعجمة. قال شيخنا: الظَّاهر أن مرادَه به المخاطبِ، كماز من: ماز رأسك والسَّيف، وذا الساري من: الضيغم الضيغم يا ذا الساري، لكن هذا خلاف ما اصطلحوا عليه من أنَّ المحذَّرَ بفتحِ الذالِ الاسمُ المنصوبُ بفعلٍ محذوفٍ أو مذكورٍ على التَّفصيلِ المعلومِ من إيا، أو ما جرى مجراه، وعليه قول المصنف: وكمحذر. . .إلخ، والدليلُ على أن مرادَه المخاطب أنه مثل لما لم يذكر فيه المحذر بـ ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَنَهَا﴾ [الشمس: ١٣]، مع أنه يصدق عليه أنه اسمٌ منصوبٌ. . .إلخ. اهـ. وتمثيله بقوله: كماز. . .إلخ، يشعر بأنَّ المرادَ المخاطب بالنداءِ لا بالكافِ فيكونُ نحو: رأسك رأسك مثالاً لما لم يذكر فيه المحذر. وقد علم من ذلك أن قولَ المصنفِ: يا ذا الساري ليس تكملة، بل من جملةِ المثالِ.

(قوله: نَحو «مازِ رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ») ماز منَادَى مُرَخَّم، أصله: يَا مَازِن، التَّقدير: (يا مَازِن أَبْعِدْ رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ). (الشَّاهد): في وجوبِ سَترِ (أبعد) لأجْل وَاوِ الْعَطف. (شيرازي).

(قوله: نحو ماز رأسك والسيف) أي: يا مازن ق رأسك واحذر السيف، هلا جعل تقديره كهو في: إياك والشر، أي: احذر تلاقي رأسك والسَّيف. (صبان).

وَشَــذَّ إِيَّـــايَ وَإِيَّـــاهُ أَشَـــذّْ   وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ

(أَوِ التَّكْرارِ) فإنّه يَلزمُ أيضاً (كَالضَّيْعَمَ الضَّيْعَمَ) أي: الأَسَدَ الأَسَدَ (يا ذا السَّارِي) والشَّائِعُ في التَّحْذير أَنْ يُرادَ بِهِ الْمُخاطَب.

(وَشَذَّ) مَجيئُهُ لِلْمُتَكلِّم، نَحو: (إِيَّايَ) «وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمُ الأَرْنَبَ» ....

أبو طالب

توهم أن الواو والعاطفة في هذا المقام بِمعنى من وهو غلط، والصَّواب ما ذكرنا، ويحتمل أن يكون الأصل: أبعدْ نفسك من السَّيف، والسَّيف من رأسك، فَحذفَ الظرفانِ.

(قوله: **وأن يحذف أحدكم الأرنب**) إن كان الأحد فاعلاً للحذفِ، والأرنبُ مفعولاً، فالمراد بالحذفِ ضربه بالعصا، فإنه محذر منه، لكونه قبيحاً عند بعضٍ، أو المرادُ صيدهُ مطلقاً، وهو باعتبارِ

الناصية

(قوله: **أو التكرار**) أي: للمحذرِ منه، كمثاله، أو لغيرِه ك: رأسك رأسك.

(قوله: **فإنّه يَلزمُ أيضاً**) أي: سواء ذكر المحذر أو لا.

(قوله: **فَإِنَّه يَلْزَمُ أيضاً**) أي: حذفُ العاملِ، فتقديرُ المثالِ: (اتّق الأسد).

(قوله: **كالضَّيغم الضيغم**) أصلُهُ: تَجنَّب الضَّيْغَمَ، الضَّيْغَمَ. (**الشَّاهد**) في وجوبِ حَذْفِ (تَجنَّب) لِتكرَارِ الضَّيْغَم.

(قوله: **يَا ذَا السَّارِي**) أي: يَا هَذَا الّذي تَسير، ونحو: رأسَك رأسَك، حيث جعلوا العطفَ والتكرارَ كالبدلِ من اللفظِ بالفعلِ، فإن لم يكن عطف ولا تكرار جازَ سترُ العاملِ وإظهاره، تقول: نفسك الشرّ، أي: جنب نفسك الشرَّ، وإن شئت أظهرت، وتقول: الأسد، أي: احذر الأسدَ، وإن شئت أظهرت. ومنه قوله:

خَلِّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي المَنَارَ بِه   ....

(قوله: **أنْ يرادَ بِهِ**) أي: بالتَّحذير.

(قوله: **وَشَذَّ** مَجيئُهُ لِلْمُتَكلِّم. . .إلخ) أي: شَذَّ التَّحذير بغير ضمير المخاطب، نحو: (إِيَّايَ) في قول عمر رضي الله عنه: (لتذل لكم الأسل والرِّماح والسِّهام، وإياي أن يحذف أحدكم الأرنب)، والأصلُ: إياي باعدوا عن حذفِ الأرنبِ، وباعدوا أنفسكم عن أن يحذفَ أحدكم الأرنبَ. ثم حذفَ من الأولِ المحذور ومن الثاني المحذر، ومثل إياي إيانا. وفي (التَّصريح): لا يكون إيا في هذا البابِ لمتكلّم؛ لأنّ المتكلّم لا يحذر نفسه. قال الدنوشري: وإنّما امتنع ذلك لما يلزم عليه من اتحادِ المحذورِ والمحذر. انتهى.

(قوله: **إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب**) فقيل: الكلام جملتان، ثم قال الزَّجاج: أصله إياي، وحذف الأرنب وإياكم وحذف الأرنب، فحذفَ من كلِّ جملةٍ ما أثبتت في الأخرى، وقال

أَيْ: نَحِّني عَن حَذفِ الأَرْنَب، ونَحِّهِ عَن حَضْرَتي ....

أبو طالب

كونه مقصودٌ إلا كله المحرم عند أهلِ الحقِّ محذر منه، وإن كان بالعكسِ، فالمراد بهذا السخريةِ بالمخاطبين لكثرة جبنهم، فإن الأمر بالتحذيرِ عن حذفِ الأرنبِ الذي هو أجبن الحيوانات، يدلُّ على كثرةِ جبنِ المحذرِ، وإرادة الحقيقة بعيدةٌ، فتعين أن يكون القصد إلى الاستهزاءِ.

(**قوله: أي نحّني**) التَّحذير إن كان مخاطباً، ففعله مثله في الخطابِ غالباً، وإن كان غير مخاطبٍ ففعله قديماً يماثله، وقد يخالفه، وإليه أشار الشارح حيث قدر العامل مخالفاً.

(**قوله: ونحه عن حضرتي**) الحضرة بالفارسية (أسانة)، والظاهر أن المراد به هاهنا: القرب.

الناصية

الجمهور: (أصله: إياي باعدوا عن حذفِ الأرنبِ، وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنبَ، ثم حذف من الأولِ المحذور، وهو حذف الأرنبِ، وحذف (من الثاني المحذر) وهو: باعدوا أنفسكم، وقيل: الكلامُ جملة واحدة، ثم اختلف، فقيل: حذفت أربعة أشياء، وأصله: إياي باعدوا عن حذفِ الأرنبِ، وحذف الأرنب عني، فحذف فعل وفاعل ومفعول مقيد، وما عطف على هذا المفعولِ المفيد، فإنّ الواو عطفت شيئين على شيئين، وقال السيرافي: حُذِفَ شيئان فقط، وأصله: باعدوني وحذف الأرنب، ولا يخفى ما في هذه الأقوالِ من الضعفِ، أما قول الزجاج فإن فيه دعوى حذف إياكم، ولا يليق حذفها لما استقرَّ لها في هذا البابِ من أنها بدلٌ من اللفظِ بالفعلِ، وأما ما اختاره الموضح، ففيه حذفٌ من الأولِ لدلالة الثاني، وهو قليل، وفيه مخالفة لما يفهم من صنيعه في: إياك والأسد، أنهما جملة واحدة، وأما القول الثالث ففيه كثرة حذف وتكرار، فإن مباعدتهم له عن حذفِ الأرنبِ مباعدة لحذف الأرنبِ عنه، وكذا هو في قول السيرافي، وإن لم يصرِّح به، فإن باعدوني ليس أمراً بالمباعدة المطلقة، بل بالمباعدةِ عن شيء خاف، وكذا مباعدة حذف الأرنبِ إنما هي عنه فمرجع القولين الأخيرين إلى قولِ واحدٍ، وإن ظن شارحون أنهما غيران. انتهى. (تصريح). وفي (الصبان): إن الأصل: إياي باعدوا عن حذفِ الأرنبِ، كما هو قول الجمهور، وقال الزَّجاج: التَّقدير: إياي وحذف الأرنب، وإيّاكم أن يحذفَ الأرنب، فحذف من كل من الجملتينِ ما أثبت نظيره في الأخرى، فيكون احتباكاً، كذا في السندوبي. والاحتباك موجودٌ على قولِ الجمهورِ أيضاً، فتضعيفُ قولِ الجمهورِ بأن فيه الحذف من الأوّل لدلالة الثاني، وهو قليلٌ يجري مثله في قولِ الزَّجاج، ويزيد بأن فيه ادّعاءَ حذفِ إياكم، وحذفها لا يليق لما استقرَّ لها في هذا البابِ من أنها بدلٌ من اللفظِ بالفعل. وفي (الدشتي): فسّر هذه الجملة بوجوه: منها ما اختاره الشَّارح، وحاصله: أنها في تقديرِ جملتين بقي من كلٍّ منهما جزء، وحذف جزء، والتَّقدير: (إياي وحذف الأرنبِ، وعلى أحدكم أن يحذف الأرنبَ) والحذف في الجملةِ الأولى بمعنى الضَّربِ بالعصي، وفي الثَّانية بمعناه المعروف، وهو الطَّرد والتَّبعيد.

(وَ) مَجيئُهُ لِلْغائِبِ، نَحو: (إيّاهُ) وإيّا الشَّواب ....

أبو طالب

(**قوله: إياه وإيا الشواب**) هذا مما حكي عن بعضِ العربِ، وهو أنه إذا بلغ الرجل الستين، فإياه وإيا الشواب، يعني: إذا بلغ الرجل ستين سنة، فليحذر نفسه أو حذره عن هؤلاء الشواب عن نفسِه فإنهم يؤذونه ويضيعونه.

الناصية

فالمعنى: نحّوني عن ارتكابِ ضربِ الأرنبِ، وعلى أحدِكم أن يحذفَ الأرنبَ عن حضوري.

(**قوله: إيَّاهُ**) وما أشبهه من ضمائرِ الغيبةِ المنفصلةِ.

(**قوله: وإيا الشَّواب**) بشين معجمةٍ وآخره موحدة، جمع شابةٍ، ويروى بسين مهملةٍ آخره مثناة فوقيةٍ، جمع سوءة، وفي (التَّصريح): وشذَّ قول بعضهم أي: العرب: (إذا بلغ الرَّجل الستين فإياه وإيا الشَّواب) قال سيبويه: حدثني من لا أتهم عن الخليل: أنه سمعه من أعرابي، والشَّواب: بالشينِ المعجمةِ، وفي آخرهِ موحدة مشدّدة، جمع شابة، ويروى: السوءات بالسينِ المهملةِ، جمع سوءة، والمعنى: إذا بلغَ الرَّجل ستين سنة، فلا يتولَّع بشابة، أو لا يفعل سوءة، والكلامُ جملةٌ واحدةٌ، (والتَّقدير: فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشَّواب) فحذفَ الفعلَ وفاعلَه، ثم المضافَ الأولَ، وأنيب عنه الثاني، ثم الثاني وأنيبَ عنه الثالث فانتصب، وانفصل، وأبدل أنفس بإيا؛ لأنها تلاقيها في المعنى (وفيه شذوذان) آخران (أحدُهما اجتماعُ حذف الفعل) للمجزومِ بلامِ الأمرِ، وحذفُ حرفِ الأمرِ) وهو اللامُ مع أن لامَ الأمر لا تحذف إلا في الضَّرورةِ، كقوله:

مُـحَـمَّـدُ تَـفْـدِ نَـفْـسَـكَ كُـلُّ نَـفْـسٍ ....

أي: لتفدِ، فحذفها مع مجزومها أشذّ. (و) الشُّذوذ (الثاني إقامة المضمرِ وهو إيا الثَّانية مقامَ الظَّاهرِ، وهو الأنفس) وإضافتها إلى الشَّواب؛ (لأن المستحقَّ للإضافةِ إلى الأسماءِ الظاهرةِ) اتفاقاً، وإلى المضمرات على الأصحّ (إنما هو المظهر لا المضمر)؛ لأنّ الإضافةَ إما للتَّعريف، وإما للتَّخصيصِ، والضَّمير غني عن ذلك؛ لأنه أعرفُ المعارفِ، وذهب الخليل إلى أن إياه ضميران أضيفَ أحدهما إلى الآخرِ وإلى الشذوذِ، أشار النَّاظم بقوله: وشذ إياي وإياه أشذ. (إن ذكَر المحذر) بفتح الذالِ المعجمةِ (بغير لفظ إيا، أو اقتصر على ذكرِ المحذر منه فإنما يجب الحذف) للعاملِ (إن كررت أو عطفت، فالأولُ) وهو ذكرُ المحذرِ بغيرِ لفظِ إيا مع التَّكرارِ (نحو: نفسَكَ نفسَكَ) ومع العطفِ، نحو: نفسَك وعينَك، (والثَّاني): وهو الاقتصارُ على ذكرِ المحذرِ منه بغير لفظِ إيا مع التكرارِ، (نحو: الأسد الأسد، و) مع العطف، نحو: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا ۝١٣﴾ [الشمس ١٣] فالعامل في هذه الأمثلةِ الأربعةِ محذوف وجوباً؛ لأنّ العطفَ كالبدلِ من اللفظِ بالفعلِ، والتَّكرار بمنزلة العطف (وفي غير ذلك يجوز الإظهار) للعامل (كقوله) وهو جرير:

وَكَـمُـحَـذَّرٍ بِـلَا إِيَّـا اجْـعَـلَا مُـغْـرًى بِـهِ فِـي كُـلِّ مَـا قَـدْ فُـصِّـلَا

(أَشَذّْ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قاسَ) عَلى ذلِكَ (انْتَبَذْ وَكَمُحَذَّرٍ بِلا إِيَّا اجْعَلا مُغْرًى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلا) ....

أبو طالب

(قوله: عن سبيل القصد) أي: الاقتصاد والاعتدال.

الناصية

خَـلِّ الـطَّـرِيـقَ لِـمَـن يَـبْـنِـي الـمَـنَـارَ بِـهِ وابْـرُزْ بِـبَـرْزَةَ حَـيْـثُ اضْـطَـرَّكَ الـقَـدَرُ

فأظهرَ العاملَ وهو خَلِّ؛ لأن المحذر منه ـ وهو الطَّريق ـ خال من التَّكرار والعطف، والمنار بفتحِ الميم، وتخفيفِ النُّون حدود الأرضِ، والبرزة: الأرض الواسعة، والباء للظَّرفية، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

.... ومـا سِـواهُ سَـتْـرُ فِـعْـلِـهِ لَـن يَـلْـزَمـا

إلا مَـعَ الـعَـطْـفِ أو الـتَّـكْـرارِ ....

(تصريح) **(قوله: أشذ)** من إياي، كما في قولِ بعضهم: إذا بلغَ الرَّجل الستين فإياه وإيا الشَّواب، والتَّقدير: فليحذر تلاقي نفسِه وأنفس الشواب، وفيه شذوذان: مجيء التَّحذير فيه للغائبِ، وإضافة إيا إلى ظاهرٍ وهو الشواب، ولا يقاسُ على ذلكَ، كما أشار إلى ذلك بقوله:

(وَعَـنْ سَـبِـيـلِ الْـقَـصْـدِ مَـنْ قَـاسَ انْـتَـبَـذْ) ....

أي: من قاس على إياي وإياه، وما أشبههما، فقد حاد عن طريقِ الصَّوابِ. اهـ. هذا، وظاهر كلام (التَّسهيل) أنّه يجوز القياس على إياي وإياه، فإنه قال: ينصبُ محذر إياي وإيانا معطوفاً عليه المحذور، فلم يصرِّح بشذوذ، وهو خلاف ما هنا. (أشموني).

(قوله: وَعَنْ سَبِيل الْقَصْدِ. . .إلخ) يعني: مجيء التحذير للغائب شاذ منحصر على السماع، ومن قاس عليه فقد انتبذ، أي: ابتعد عن طريق الحقِّ. وفي (الشيرازي): وعَنِ الطَّريقةِ الصَّحيحةِ كل مَن قاسَ ذلِكَ ابْتَعَدَ، فلا يقاسُ عليه، بَلْ هو سَماعِي، فَلا يُقال ـ مَثَلاً ـ: (إيّاه والإعراب) بِمَعنى: بَعِّدْه عَنِ الإعْرابِ.

(قوله: مغرى به) ولا يكونُ الإغراءُ إلا للمخاطبِ، وقيل: جاء قليلاً للغائبِ، نحو: «فعليه بالصَّومِ» وللمتكلّم نحو: عليّ زيداً. وأُوِّل (فعليه بالصومِ) بأن الأمر للمخاطبِ أي: أَلْزِمُوْهُ الصَّوم أو دُلُّوه عليه مثلاً، أفاده (سم) أي: وكذا يؤول عليّ زيداً، أي: ألزموني زيداً، ونحو ذلك، وسيأتي في البابِ الآتي كلام آخر في قولهِ فعليه بالصَّوم. (صبان).

(قوله: في كلِّ مَا قَدْ فُصِّلا) يعني: أنَّ الإغراء مثل التَّحذيرِ بغير (إيّا) في جميع الأحكامِ التي مرّت تفصيلاً.

فَأَوْجِبْ إضمارَ ناصِبِهِ مَعَ الْعطفِ، نَحو: «الأَهْلَ و اَلْوَلَدَ» والتَّكرار نحو:

أبو طالب

(**قوله: فأوجب إضماره**) الإغراء ثلاثة أقسام؛ لأن المفعولَ الذي سمي بالإغراءِ لا يكون مغرًى، بل يكون مغرًى به، وهو إما مع العطفِ والتكرارِ أو بدونهما، فالعاملُ في الأولينِ واجبُ الحذفِ وفي الأخير جائزه، ولا يخفى ما في العطفِ هاهنا وفي التَّحذير من الفرقِ، فلا تغفل.

الناصية

وفي (الشيرازي): الإغْرَاء، وهو السَّوق إلى الْخَيْرِ يَكون في أحْكامِ الإعرابِ مِثل (التَّحذير)، فلا يلزم ستر عامله إلا مع العطفِ، كقوله: المروءة والنَّجدة بتقديرِ: الزم، أو التَّكرار، كقوله:

أَخَاكَ أَخَاكَ إنّ مَنْ لا أخَا لَهُ ... كَسَاعٍ إِلَى الهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاحِ
وَإنَّ ابنَ عَمِّ المرءِ فاعلَمْ جَنَاحُهُ ... وَهَلْ يَنْهَضُ الْبَازِي بِغَيْرِ جَنَاحِ

أي: الزم أخاك. ويجوزُ إظهار العامل في نحو الصلاةَ جامعةً؛ إذ الصَّلاة نصب على الإغراء بتقديرِ: احضروا، وجامعة حال، فلو صرحت باحضروا جازَ، ويجوز رفعهما على الابتداءِ والخبرِ، ورفع الأولِ على الابتداء مع حذفِ الخبرِ، أو على الخبريةِ لمحذوف، ونصب جامعة على الحاليةِ ونصب الأول على الإغراءِ، ورفع الثاني على الخبريةِ لمحذوفٍ.

(**قوله: أَخَاكَ أَخَاكَ. . .إلخ**) هذا البيت من شواهدِ سيبويه (ج١، ص١٢٩)، وقد نسبه الأعلمْ إلى إبراهيمَ بن هرمة القرشي، وليس كما ذكر، بل هو من كلمة لمسكين الدَّارمي، وقد أنشده ابن هشام في أوضحه (رقم ٤٥٨) وفي (شذور الذهب) (رقم ١٠٦).

اللغة: «الهيجا» بالقصر هاهنا ـ الحربُ، ونظيره ـ في قصرِ هذا اللفظِ ـ قول لبيدٍ:

يَا رُبَّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَهْ ... .

وتمد أيضاً، ومن ذلك قولُ الشَّاعرِ:

إذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وانْشَقَّتِ الْعَصَا ... فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

المعنى: يحضُّ على الاعتصام بالأخِ، والتّمسك بودادِه؛ لأنّه النَّاصر في وقت الشِّدة.

الإعرابُ: «أخاك» أخا: مفعولُ به لفعلٍ محذوف وجوباً، تقديره: الزم أخاكَ، مثلاً، وهو منصوبٌ بالألفِ نيابةً عن الفتحةِ؛ لأنّه من الأسماء السِّتة، وأخا مضاف والكاف ضميرُ المخاطبِ مضاف إليه، مبني على الفتحِ في محلِّ جر «أخاك» تأكيد للأول، «إن» حرف توكيدٍ ونصبٍ، «من» اسم موصول اسمِ إن، مبني على السُّكون في محلّ نصب، «لا» نافية للجنسِ، «أخا» اسم لا، «له» خبر لا. وفي هذا التَّعبير كلام طويل لا تتسع له هذه العجالة، فانظر فيه بحثاً مستفيضاً في شرحِنا على شرحِ أبي الحسن الأشموني، والجملةُ من لا واسمها وخبرها لا محلَّ لها من الإعرابِ صلة

أَخَــاكَ أَخَــاكَ إِنَّ مَــنْ لا أَخَــا لَــهُ ... كَســاعٍ إِلـى الْـهَـيْـجـا بِـغَـيْـرِ سِـلاحِ

وَأَجِزْهُ مَعَ غَيرهما، نَحو: «الصَّلاةَ جَامِعَةً».

أبو طالب

(قوله: أخاك أخاك... إلخ) الهيجاء: بالمدِّ والقصرِ هو الحرب، وهنا بالقصرِ، ولا خفاء في الباقي. (قوله: الصلاة جامعة) أي: احفظ الصلاة. وليعلم أن العامل في الإغراءِ في كلِّ مقام ما يقتضيه هذا المقام، ففي نحوِ: الغزال والغزال ارم، وفي نحو: الأهل والولد رَاعِ، وعلى ذلك فقس.

الناصية

الموصولِ «كساع» جارٌّ ومجرورٍ متعلّق بمحذوفٍ خبر إن «إلى الهيجا، بغيرِ» جاران ومجروران يتعلّقان بساعٍ، وغير مضاف، و«سلاح» مضاف إليه.

الشَّاهد فيه: قوله: «أخاك أخاك» فإن هذا توكيدٌ لفظي، ذكر اللفظ الثاني فيه تقوية للأولِ، ونصب اللفظ الأول من بابِ الإغراءِ، وهو: تنبيهُ المخاطبِ على أمرٍ محمودٍ ليفعله، ألا ترى أن المتكلّم يغري بهذه العبارةِ المخاطبَ بأن يلزمَ أخاه، ولا يقطعَ حبل مودتِه، وحذفُ العاملِ في الاسمِ الأولِ في مثلِ هذه العبارةِ واجب لا يجوزُ ذكره، بسببِ أنّه كرر الاسم الواحد مرتين، فكأن للفظ الثاني عوض عن ذكرِ العاملِ، وهم لا يجمعون في كلامِهم بين العوضِ والمعوضِ عنه.

(قوله: وَأَجِزْهُ... إلخ) أيْ: أَجِز الإِظْهَار والتَّقدير ـ كِلاهُما ـ مَعَ غَيْرِ الْعَطْفِ والتَّكرَار، فيجوز تقدير الْفِعْلِ النَّاصبِ، كالْمِثَالِ، ويَجوز إِظْهاره، فَيُقَال: احْضُرُوا الصَّلاةَ جَامِعَةً، هذا، وقال في (التَّسهيل): ألحق بالتَّحذير والإغراءِ في التزام إضمارِ النَّاصبِ مثل وشبهه، نحو: كليهما وتمراً، وأمراً ونفسه، والكلابَ على البقرِ، وأَحَشَفاً وَسوء كيلة، ومن أنت زيداً، وكلَّ شيء ولا هذا، ولا شتيمة حرٍّ، وهذا ولا زعماتِك، وإن تأتِ فأهل الليلِ وأهل النَّهارِ، ومرحباً وأهلاً وسهلاً، وعذيرك وديار الأحبابِ: بإضمارِ أعطني، ودع، وأرسل، وأتبيع، وتذكَّر، واصنع، ولا ترتكب، ولا أتوهَّم، وتجد، وأصبت، وأتيت، ووطئت، واحضر، واذكر. ثمَّ قال:

وربما قيل: كلاهما وتمراً. وكل شيء ولا شتيمة حرٌّ. ومن أنت زيد، أي: كلاهما لي، وزدني. وكلُّ شيء أمم ولا ترتكب. ومن أنت كلامك زيد أو ذكرك. والله أعلم.

(قوله: نحو: الصلاة جامعة) بنصبِهما (فتنصبُ الصلاة بتقدير: احضروا، وجامعة على الحالِ) من الصلاةِ، وناصبها: احضروا المحذوف. (ولو صرَّح بالعَامل) في الصلاةِ (لجاز) لعدمِ العطفِ والتكرار، ويقال برفعهما على الابتداءِ والخبرِ، ويرفع الأول على الابتداءِ وحذف الخبرِ ونصب جامعة على الحالِ، ونصب الأولِ على الإغراءِ، ورفع الثاني على الخبرية، لمبتدأ محذوف، وإلى حكمِ الإغراءِ أشار النَّاظم بقوله:

وكــمــحــذر بــلا إيــا اجــعــلا ... مــغــرى بــه فــي كــلِّ مــا قــد فــصــلا

أَسْمَاءُ الأَفْعَالِ وَالأَصْوَاتِ

مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ ... هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوَّهْ وَمَهْ

هذا باب أسماء الأفعال والأصوات

(ما نابَ عَنْ فِعْلٍ) ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: في هذا باب أسماءِ الأفعالِ**) وهل هي أسماءٌ للألفاظ الثانيةِ عن الأفعالِ أو لمعانيها من الأحداثِ والأزمنة، وأسماء للمصادِر الثانيةِ عن الأفعالِ، أو هي أفعالٌ أقوال، قال بالأولِ جمهورُ البصريين، وبالثاني صاحبُ (البسيط) ونسبه إلى ظاهرِ قول سيبويه والجماعة، وبالثالث جماعة من البصريين، وبالرابع الكوفيون، وعلى القولِ بأنها أفعال حقيقة، أو أسماء لألفاظِ الأفعالِ لا موضعِ لها من الإعرابِ عند الأخفشِ وطائفة، واختاره ابن مالكٍ، وعلى القول بأنها أسماء لمعاني الأفعالِ موضعها رفع بالابتداءِ، وأغنى مرفوعها عن الخبرِ، وهو مذهبُ بعض النحويين، وعلى القولِ بأنها أسماء للمصادرِ النائبةِ عن الأفعالِ موضعها نصب بأفعالها النائبةِ عنها؛ لوقوعها موقع ما هو في موضعِ نصب، وهو قول المازني وطائفة، والصَّحيح أن كلاً منها اسم لفعلٍ، وأنّه لا موضع لها من الإعرابِ. (تصريح).

(**قوله: والأصوات**) أي: وأسماءُ الأصواتِ كما سيصرِّح به الشرَّاح، وصرَّح جماعة بأنها ليستْ أسماء، بل ليست كلمات، لعدم صدقِ حد الكلمةِ عليها؛ لأنّها ليست دالة بالوضعِ على معنى لتوقف الدلالةِ على علمِ المخاطبِ بما وضعت له، والمخاطب بالأصواتِ مما لا يعقل.

وأجاب القائلون بأنها أسماء بأن الدلالة كون اللفظِ بحيث متى أطلقَ فهم منه العالم بالوضعِ معناه، وهذه كذلك، ولم يقلْ أحد: إن حقيقة الدَّلالة كون اللفظِ يخاطب به من يعقل. (صبان).

(**قوله: ما ناب عن فعل**) أي: اسم نابَ عن فعلٍ بدليلِ التَّرجمةِ، فالحروفُ خارجةٌ عن الحدِّ، فلا حاجة إلى زيادةِ ما يخرجها، كما فعله الشَّارح والنيابة عن الفعل، فسرها ابن المصنف بما يخرج المصدر، فلا حاجةَ إلى زيادةِ ما يخرجه. اهـ. سم، (وقوله: فسرها ابن المصنفِ بما يخرجُ المصدر. . .إلخ). عبارة ابن النَّاظم: أسماءُ الأفعالِ ألفاظٌ نابت عن الأفعالِ معنىً واستعمالاً، كشتان بمعنى افترق، وصه بمعنى اسكت، وأوّه بمعنى أتوجع، ومَهْ بمعنى اكفف، واستعمالها كاستعمالِ الأفعالِ من كونِها عاملةً غير معمولةٍ، بخلاف المصادرِ الآتية بدلاً من اللفظِ بالفعلِ، فإنها وإن كانت كالأفعالِ في المعنى، فليست مثلها في الاستعمالِ لتأثرها بالعوامل. اهـ. ومنه يعلم فساد قولِ البعضِ: المرادُ بالنيابةِ عن الفعلِ النيابة عنه في المعنى والعمل، فلا حاجة إلى زيادة ما يخرج

مَعنًى واسْتِعمالاً (كَشَتَّانَ) بِمَعنى افْتَرَقَ (وَصَهْ) بِمَعنى أُسْكُت ....

أبو طالب

(قوله: **واستعمالاً**) احترازاً عن أسماءِ الإشارةِ، وها التنبيه وأمثالهما مما يمكن أن ينوبَ منابَ الفعلِ، ولم يستعمل استعمالَه بأن يعمل إعمالَه.

الناصية

المصدر. اهـ. وذلك لأن النِّيابة عن الفعلِ في المعنى والعمل حاصلةٌ للمصادرِ المذكورةِ، كما عرفت، فكيف تخرجُ بالنيابةِ عن الفعلِ في المعنى والعملِ، والله الموفق. ثم قول ابن النَّاظم: كاستعمال الأفعال من كونها عاملة غير معمولة. قال شيخ الإسلام زكريا أي: غير معمولة للاسم والفعل، وإلا فالأفعالُ تكون معمولةً للحرفِ الناصبِ أو الجازم. اهـ. ويرد عليه أنها تكون معمولةً للاسم الجازمِ أيضاً إلا أن يقال عمله فيها لا لذاته، بل لتضمنه معنى الحرف وهو أن. (صبان).

(قوله: **مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ**) في العملِ، ولم يتأثر بالعواملِ، ولم يكن فضلة.

(قوله: **مَعنى واسْتِعْمالاً**) أي: كانَ لَهُ مَعنى الفِعلِ، وكَانَ يُسْتَعمل استعمَالَ الْفِعلِ، في أَنَّه يَعملُ في غَيرِه، ولا يَعمَلُ غيرُهُ فيه.

وفي (الدشتي): كرفعِ الفاعلِ ونصبِ المفعولِ بخلافِ ما هو بمعنى الفعل، ولا يستعمل مثل الفعل كأسماء الإشارةِ. هذا، وفي (التَّصريح): المرادُ بالمعنى كونه يفيد ما يفيده الفعل الذي هو نائبٌ عنه من الحدثِ والزَّمانِ، (والمراد بالاستعمال كونه) أبداً عاملاً غير معمولٍ لعامل يقتضي الفاعلية أو المفعولية، فخرجت الحروف، نحو: إن وأخواتها، فإنها وإن نابت عن الفعلِ في المعنى والاستعمالِ، لكنها قد تهمل إذا اتصلت بها ما الكافة فليست أبداً عاملة، وخرجت (المصادر والصِّفات) النائبة عن أفعالِها (في نحو: ضرباً زيداً) فإنه نائبٌ عن اضرب، (وأقائم الزَّيدان) فإنه نائبٌ عن يقوم. (فإن العوامل) اللفظية والمعنوية (تدخلُ عليها) فتعمل فيها، ألا ترى أن ضرباً منصوب بما ناب عنه، وهو اضرب، وأقائم مرفوع بالابتداءِ.

(قوله: **كشتان**) بفتح النونِ، وفي (فصيح ثعلب) أن الفراءَ كان يكسرُها، فإنه اسم نابَ عن فعلٍ ماضٍ وهو افترق (تصريح).

(قوله: **بمعنى افترق**) كذا أطلقَ الجمهورُ، وقيده الزمخشري بكون الافتراق في المعاني والأحوالِ، قال ابن عمرون: كالعلم والجهلِ والصِّحة والسَّقم، قال: ولا تستعمل في غير ذلك، لا تقول: شتان الخصمان عن مجلسِ الحكم، ولا شتان المتبايعان عن مجلسِ العقدِ بمعنى افترقا عنه. انتهى (تصريح).

(قوله: **صه**) اسمٌ نابَ عن فعلِ أمرٍ، وهو: اسكت.

(قوله: **هو اسم فعلٍ**) فائدةُ وضعه وعدمُ الاستغناءِ عنه بمسماه قصد المبالغة، فإن القائل أن

وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ كَآمِينَ كَثُرْ وَغَيْرُهُ كَوَيْ وَهَيْهَاتَ نَزُرْ

(هُوَ اسْمُ فِعْلٍ) أَيْ اسمٌ مَدلُولُهُ فِعلٌ (وَكَذا أَوَّهْ) بِمَعنى أَتَوَجَّع (وَمَهْ) بِمَعنى انْكَفِفْ (وَما) كانَ (بِمَعْنى افْعَلْ) في الدَّلالَةِ عَلى الأَمْر ....

أبو طالب

(قوله: أي: اسم مدلوله فعل) يعني: أن إضافة الاسم إلى الفعلِ لامية، أي: الاسمُ للفعلِ، أي: اسمُ مدلولِه الفعل، أي: لفظُ الفعلِ، فإن الاسمَ والفعلَ والحرفَ وأمثالها موضوعاتٌ لألفاظِ مصداقيتها لا بيانية، أي: الاسمُ الذي هو الفعلُ معنى، كما ذهب إليه بعضهم متمسكاً بأن العربَ القح ربما يقول: صه مع أنه لم يخطر ببالِهِ لفظ اسكت، بل ربما لم يسمعه أصلاً، والجواب: أنه يجوز أن يكون حذفَ الواسطة في الاستعمالِ لكثرتهِ، وكون معاني معانيها مقصوداتٍ بالذاتِ.

(قوله: بمعنى افعل) أي: متلبساً بمعنى هو لفظ افعل، فالإضافة بيانية، ويحتمل أن يكون لامية بأن يراد التبس بالواسطةِ، فافهم.

(قوله: في الدلالة على الأمرِ) هذا بيانٌ لوجه الشبهِ، قدم على المشبّه به، والمرادُ بالأمرِ إما لفظُ مصداقه، فالدَّلالة واسطة وإما معناه فالدَّلالة بالواسطة.

الناصية

كأنه قال: أتضجر كثيراً جداً، والقائلُ: هيهات، كأنه قال: بعد جداً، كما قاله ابن السَّراج أفاده (سم). هذا، وكون هذه الألفاظِ أسماءً حقيقيةً هو الصَّحيح الذي عليه جمهور البصريين. وقال بعض البصريين: إنها أفعالٌ استعملت استعمالَ الأسماءِ. وذهب الكوفيون إلى أنها أفعالٌ حقيقة على الصَّحيح فالأرجحُ أن مدلولها لفظُ الفعلِ لا الحدث والزمان، بل تدلّ على ما يدلُّ على الحدثِ والزَّمانِ كما أفهمه كلامه. وقيل: إنها تدلُّ على الحدثِ والزَّمانِ كالفعلِ لكن بالوضع، لا بأصلِ الصيغة. وقيلَ: مدلولها المصادرُ. وقيل: ما سبقَ استعمالُه في ظرفٍ أو مصدرٍ باقٍ على اسميته كرويد زيداً، ودونك زيداً، وما عداه فعل كنزال وصهْ. وقيل: هي قسم برأسه يسمَّى خالفة الفعل، أي: خليفته ونائبه في الدلالة على معناه. (صبان).

(قوله: أي: اسمٌ مَدلُولُهُ فِعلٌ) فالإضافة بيانيّة.

(قوله: وكذا أوه) فإنه اسم نابَ عن فعلٍ مضارعٍ، وهو أتوجع، وفيه لغات: منها ما اشتهرَ من قولهم: آه، وأه كما في المرادي.

(قوله: بمعنى انكفف) أي: امتنع، واكتف.

(قوله: بمعنى أتكفف) لا بمعنى (اكفف) لأن اكفف يتعدَّى، ومه لا يتعدَّى، قاله في (شرح الشذورِ) تبعاً لغيرِهِ، ورد بأن ذلك غير مطرد، فإن آمين لا يتعدَّى، واستجب يتعدى.

هذا، ويجاب بأن آمين خروج عن الغالب؛ لأنه لم يمكن جعله بمعنى فعل موافق له في اللزوم، لعدمِ وجودِهِ، ومه وجد له فعل موافقٌ له، فأمكن جعله من الغالب، فلا داعي لخلافه. اهـ.

(كَآمِينَ) بِمَعنى اسْتَجِبْ (كَثُرْ) وُرُودُهُ، ومنه «نَزال» بِمَعنى انْزِلْ، و«رُوَيْدَ» بِمَعنى أَمْهِل،

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: كَآمِين**) بالمدِّ وبالقصرِ وبالإمالةِ لا بتشديدِ الميمِ بمعنى: استجب.

(**قوله: كثر**)؛ لأنَّ الأمر كثيراً ما يكتفي فيه بالإشارةِ عن النُّطق، فكيف لا يكتفي بلفظ قائم مقامه، ولا كذلك الخبر. (تصريح). أي: فالخبر لم يكثر فيه ذلك، وإن وجد فيه كالاكتفاءِ أولاً (صبان).

(**قوله: كثر. . .إلخ**) ما موصول مبتدأ، وما بعده صلته، وكثر خبره، أي: ورود اسم الفعلِ، بمعنى: الأمر كثير، من ذلك آمين بمعنى استجب، وصه بمعنى اسكت، ومه بمعنى انكفف، وتيد وتيدخ بمعنى امهل، وهيت وهيا بمعنى أسرع، وويهاً بمعنى أغر، وإيه بمعنى امضِ في حديثك، وحيهل بمعنى ائت، أو أقبل، أو عجل، ومنه باب نزال، وقد مرَّ أنه مقيسٌ من الثّلاثي، وأن قرقار بمعنى قرقر، وعرعار بمعنى عرعر؛ شاذ. (أشموني).

(**قوله: ومنه نَزَال**) أي: ومنه باب نزال، أي: من اسمِ فعلِ الأمرِ الثُّلاثي، أي: التام المتصرِّف، كما مرَّ.

وفي (التَّصريح): نزال، بالنونِ والزاي، والبناء على الكسرِ بمعنى انزل، (وبابه) وهو ينقاسُ في كلِّ فعل ثلاثي تام متصرِّف ولا ينقاس في غيره، وشذَّ دراك من أدرك، وبدارِ من بادر، قال:

بـــدارِهـــا مـــن إبـــلٍ بـــدارِهـــا ....

وأجازَ ابن طلحة بناءَه من أفعل قياساً، على دراك، وعلى بنائِهم فعلى التَّعجب من أفعل، وشذَّ قرقار بمعنى قار بمعنى قرقر، أي: صوّت، من قرقر بطنه، وأجاز الأخفشُ أن يقال: دحراج وقرطاس قياساً على قرقار، ولا يجوز من هبَّ وودع وهاب، ووداع للجمودِ، ولا كوان قائماً للنقصِ، ويجوزُ من التَّامة، ولم يقسْ المبرد شيئاً من البابِ؛ لأنه ابتداع لما لم يسمع من الأسماءِ، وردَّ بأن باب واحد كثر استعماله على منهاج واحد، فكان حقيقاً بالاتّساع، وإن فقدَ السَّماع، وبناؤه على الحركةِ لالتقاءِ السَّاكنينِ، وكانت كسرة على الأصل، وبنو أسد تفتحه اتّباعاً وتخفيفاً. (تصريح).

(**قوله: و«رُوَيْدَ» بمَعنَى أمْهل**) نحو: ويد زيد، فإنهم قالوا: أروده إرواد بمعنى أمهله إمهالاً، ثم صغروا الإرواد، الذي هو مصدرُ أرودَ (تصغير التَّرخيم)، فحذفوا الهمزةَ والألفَ الزائدتين، وأوقعوا التَّصغيرِ في أصولهِ، فقالوا: رويداً، وسمي تصغير ترخيم لما فيه من حذفِ الزَّوائدِ، والتَّرخيم حذف. (وأقاموه مقام فعله) الدَّال على الأمرِ (واستعملوه تارة مضافاً إلى مفعولِه، فقالوا: رويد زيد وتارةً منوناً ناصباً للمفعول) به (فقالوا: رويداً زيداً)، فرويداً فيهما بمعنى أرود، وفاعله مستتر فيه وجوباً؛ لأنه

و«هَيْتَ» و«هَيا» بِمَعنى أسْرِعْ، و«إيهْ» بِمَعنى امْضِ في حَديثكَ، و«حَيَّهَلْ» ....

أبو طالب

(**قوله: وهيا**) هذا بالتَّخفيفِ أو بالتشديدِ.

(**قوله: وإيه**) هذا بفتح الهمزةِ وتخفيفِ الياء المثناةِ والتَّحتانية، أو تشديدِها مع كسرِ الهاءِ.

(**قوله: بمعنى امضِ في حديثك**) امض من مضى، أي: اذهب في حديثك، أي: حدث ولا تقطع حتى تُتِمَّ.

الناصية

نائب عن فعل أمر، وزيداً مفعول به مجرور في الأولِ منصوبٌ في الثَّاني. وتارة منوناً غير ناصبٍ للمفعولِ، فقالوا: رويداً زيداً، وقد لا يقيمونه مقامَ فعلِهِ، فيستعملونه منصوباً حالاً عند سيبويه، نحو: ساروا رويداً، أي: مرودين، أو حال كون السَّير رويداً، أو نعتاً لمصدرٍ مذكور ومقدر، **فالأول**: نحو: ساروا سيراً رويداً، **والثاني**: نحو: ساروا رويداً (ثم إنهم نقلوه) من المصدريةِ (وسموا به فعله فقالوا: رويد زيداً) بفتحِ الدالِ من رويد، ونصبها من زيدٍ. (والدَّليل على أن) رويداً (هذا) المفتوح (اسم فعلٍ) لا مصدر (كونه مبنياً) ولو كان مصدراً كان معرباً (والدَّليل على بنائه كونه غير منون) ولو كان معرباً كان منوناً، والدَّليل على أنه مصغر ضمُّ أولِه وفتح ثانيهِ واجتلابِ ياء ثالثة، والدَّليل على أنه تصغير إرواد تصغير ترخيم، كما قال البصريون: مجيئه متعدياً، ولو كان تصغير رود بمعنى المهلِ والرِّفق من قولهم: يمشي على رود، أي: على مهلٍ، كما قال الفرّاء، كان قاصراً. اهـ. (تصريح).

(**قوله: وهيت**) بفتح التاءِ وكسرِها وضمِّها، وقد قرئ قوله تعالى: ﴿هَيْتَ لَكَۚ﴾ [يوسف: ٢٣] بالأوجه الثلاثة. اهـ. (همع) واللام بعدَها للتبيين، والمعنى: إرادتي، أو أعني لك، ولا تتعلّق بهيت. دماميني. (صبان).

(**قوله: وهيا**) بفتحِ الهاءِ وكسرِها مع تشديدِ الياءِ فيهما. همع. (صبان).

(**قوله: بمعنى أسرع**) راجع للكلمتين قبله.

(**قوله: وإيه**) بكسرِ الهمزةِ والهاء وفتحها وتنون المكسورة. اهـ. (قاموس).

وأما إيهاً بفتح الهاءِ مع التَّنوين لزوماً، فبمعنى انكفف، كما في (الهمع) وجعله في (القاموس) أمراً بالسكوتِ. فلعل قول (الهمع) بمعنى انكفف أي: عن الكلام (صبان).

(**قوله: بمعنى امضِ في حديثك**) هو كقولهِ: جماعة بمعنى زدني، أي: من حديثِك، وهمزة امضِ وصل، كما هو ظاهرٌ.

(**قوله: وحَيَّهَلْ**) وقالوا: حيهلاً بالتنوين، وحيهلا بالألفِ بلا تنوين، وهي مركبة من حي بمعنى أقبل، وهل التي للحثِّ والعجلة لا التي للاستفهام، فجعلتا كلمة واحدة مبنية على الفتح في الكثيرِ كخمسة عشر، كذا في الفارضي. وذكرَ بعضُهم أن لام حيهل تسكن وتفتح وأن هاء حيهلاً بالتنوينِ وحيهلا بالألفِ تفتح وتسكن، وأن الألف بدل التنوينِ وقفاً، وأنها قد تثبت وصلاً. (صبان).

بِمَعنى ائْتِ أَوْ عَجِّل أَوْ أَقْبِل، و«ها» بِمَعنى خُذْ، و«هَلُمَّ» بِمَعنى أُحْضُر أَوْ أَقْبِل (وَغَيْرُهُ) كَالَّذِي بِمَعنى الْمضارع ....

أبو طالب

(قوله: كالذي بمعنى المضارع) اعلم أن ما بعد المضارع إنما هو بمعنى الماضي إلا أنهم قد عبروا عنها بالمضارع؛ لأن المرادَ منها الإنشاء المناسب للحالِ المفهومِ من المضارعِ، وأما إيهاً بالتَّنوينِ وفتح الهمزةِ وتخفيف الياءِ فهو اسمُ فعل ماضٍ بمعنى بعدَ.

الناصية

(قوله: بمعنى ائتِ. . .إلخ) هو بمعنى الأول متعدٍّ بنفسه، وبمعنى الثَّاني متعد بالباء أو بإلى، وبمعنى الثَّالث متعدٍّ بعلى. اهـ. زكريا. وقد تفرَّد حي من هل فيستعمل بمعنى أقبل، ويعدَّى بعلى، وبمعنى ائتِ، ويعدَّى بنفسِه كما في الدَّماميني. (صبان).

(قوله: وَغَيْرُهُ) أي: غير ما هو من هذه الأسماءِ بمعنى فعل الأمرِ قلَّ، وذلك ما هو بمعنى الماضي كشتّان بمعنى افترق، كذا أطلقه الجمهورُ، وقيدَه الزمخشري بكون الافتراقِ في المعاني والأحوالِ كالعلمِ والجهلِ والصِّحةِ والسقمِ، فلا تستعملُ في غير ذلك، فلا يقال: شتان الخصمانِ عن مجلس الحكمِ، ويطلب فاعلاً دالاً على اثنينِ، نحو: شتّان الزَّيدان، وقد تزادُ ما بينهما، فيقال: شتّانَ ما زيد وعمرو، وقد تزادُ ما بين بينهما، كقوله:

فشتَّان ما بينَ اليزيدين في النَّدى ....

ولم تجعل ما موصولة على معنى افترق الحالتان اللتان بينهما؛ لأنّه لا يقالُ: بين زيدٍ وعمرٍو حالتان على معنى أن إحداهما مختصةٌ بأحدهما، والأخرى بالآخر، بل لا يقال إلا إذا كانا مشتركين في الحالتينِ، فلو فسرنا قوله: شتان ما بين اليزيدين بمعنى: افترقَ الحالتان اللتانِ بينهما لكانا مشتركين في كلٍّ واحدةٍ، وهو ضد المقصود، وخرج بعضُهم ذلك على أن شتانَ بمعنى بعد؛ لأنّه لا يستلزمُ اثنين، وما واقعة على المسافةِ، أفاده الدَّماميني، قال في (شرح الشذور): وأما قولُ بعض المحدثين:

جَازَيْتُمُوني بالوصالِ قَطِيعَةً شَتَّانَ بَينَ صَنِيعِكُم وصَنِيعي

فلم تستعمله العربُ، وقد يخرج على إضمارِ ما موصولة ببين. اهـ. وذهب الأصمعي إلى أن شتّانَ مثنى شت بمعنى مفترق، وهو خبر لما بعده، واحتج بأمرين: **أحدهما**: كسر نونه في لغةٍ. **والثاني**: أن المرفوع بعده لا يكون إلا مثنى، أو بمعناه ولا يكون جمعاً، ولو كان بمعنى افترق لجازَ كون فاعله جمعاً، ورد مذهبه بشيئين: **أحدِهما**: فتح نونِه في اللغة الفصحى، **والثّاني**: أنه لو كان خبراً لجازَ تأخره عن المبتدأ، ولم يسمع، كذا في الدَّماميني. (صبان).

(كَوَيْ) و«وا»، و«ها» بِمَعنى أَعْجَبُ، و«أُفّ» بِمَعنى أَتَضَجَّرُ (وَ) كالّذي بِمَعنى الْماضي نَحو: (هَيْهاتَ) بِمَعنى بَعُدَ. و«وَشْكانَ» و«سَرْعانَ» بِمَعنى سَرُعَ، و«بَطْآنَ» بِمَعنى بَطُؤَ (نَزُرْ) وكذا اسْمُ الأمْرِ مِن الرُّباعِيِّ كـ«قَرْقار» بِمَعنى قَرْقِرْ.

أبو طالب

(قوله: بمعنى قرقر) وهي من القرقرةِ، وهي صفاء صوت البعير عن الخشونةِ وصوت الحمامِ وصوت البطنِ من كثرةِ الأنفحةِ، وحسن الضَّحكِ الذي له صوتٌ وتغير الصَّوت.

الناصية

(قوله: كَوَي) و«وا»، و«واها») الثَّلاثة كلها (بمعنى أعجب) بفتح الهمزةِ (كقوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [القصص: ٨٢] فوي: اسم فعل مضارعٍ بمعنى أعجب، والكافُ حرف تعليلٍ، وأن مصدرية مؤكدة (أي: أعجب لعدمِ فلاح الكافرين) هذا قول الخليلِ، وسيبويه، وقال أبو الحسن: وي بمعنى أعجب، والكاف حرف خطاب، وقيل: الكاف للتشبيه بمعنى الظَّنِّ فهما كلمتان، وقال الكسائي: وي محذوفٌ من ويلك، قال عنترة:

ولقد شفى نَفْسي وأبرأ سُقْمَها ... قَوْلُ الفوارسِ وَيْكَ عنترَ أَقْدِمِ

فهما كلمة واحدة. (تصريح).

(قوله: وأف) ذكر صاحب (القاموس) فيها أربعينَ لغة منها تثليث الفاء المشددةِ مع التنوين وعدمه وأف بتثليثِ الهمزةِ مع سكونِ الفاءِ، وأف بضمِّ الهمزةِ وتخفيف الفاءِ مثلثة مع التنوينِ وعدمه، وأفٌ بضم الهمزة وكسرها مع تثليث الفاءِ مشددة، وأفى كحبلى وذكرى، وإفى بكسرِ الهمزةِ والفاء مشددة وبفتحِ الهمزة. (صبان).

(قوله: وهيهات بمعنى بعد) فإذا وقع بعدها لام كانت زائدة، كما في قوله تعالى: ﴿۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [المؤمنون: ٣٦] (صبان) هذا، وحكى الصاغاني فيها ستاً وثلاثين لغة: هيهات، وأيهات، وهيهان، وأيهان، وهيهاء، وأيهاء، كل واحدةٍ من هذه الستِّ مضمومة الآخرِ ومفتوحته ومكسورته، وكل واحدة منها منوّنة، وغير منوّنة، فتلك ستٌّ وثلاثون، وحكى غيره هيهاك، وأيهاك، بكافِ الخطابِ، وأيهاء وأيها وهيهاء. فهذه إحدى وأربعونَ لغة (و) كلّها بمعنى بعد، قوله: نَزُرَ، أي: قَلَّ

(قوله: بمَعنى قَرْقِرْ) بِفَتحِ الْقَافِ الأولَى، وكَسرِ الثَّانية - أي: أَخرِجْ مِنكَ صَوْتاً يشبه (الْقَرْقَر) (والحَاصِل): اسمُ فِعلِ الأمرِ الثلاثي كثير، واسمُ فِعلِ الْمُضَارع، واسْمُ فِعلِ الْمَاضي، واسمُ فِعلِ الأمر الرّباعي قَليلٌ.

وفي (الصبان): أن قرقار بمعنى قرقر بمعنى صوت، وعرعار بمعنى عرعر بمعنى العب، شاذ.

وَالْـفِـعْـلُ مِـنْ أَسْـمَـائِـهِ عَـلَـيْـكَـا وَهَـكَـذَا دُونَـكَ مَـعْ إِلَـيْـكَـا

(وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمائِهِ) ما هو مَنقُولٌ عَن حَرفِ جَرٍّ، وظَرفٍ، نَحو: (عَلَيْكا) ....

أبو طالب

(**قوله: ما هو منقول... إلخ**) الظاهر أن هذه الظروفَ والجار والمجرورات في الأصلِ مستعملات مع هذه الأفعال التي هي بمعناها، ثم حذفت تلك الأفعال، وجعلت تلك المتعلقات أسماء لألفاظ تلك الأفعال ومعاني أنفسها، مثلاً عليك، أصله: الزم عليك، ثم أقيم عليك مقام لفظ الفعل، مع معنى الظرفِ، وجعل اسماً للكل.

الناصية

(**قوله: والفعل... إلخ**) أي: فعل الأمر مبتدأ أول، وعليك مبتدأ ثانٍ لقصد لفظه خبره الظَّرف قبله، والجملة خبر الأول، يعني: أن اسم فعل الأمر قسمان مرتجل، كما مرَّ، ومنقول إمّا عن أحد الظَّرفين كدونك، وعليك، أو عن مصدرٍ كرويدٍ وبَلْه، وهذه الظُّروف يقتصر فيها على السَّماع لخروجها عن الأصلِ، وقاس الكسائي منها ما زادَ على حرفٍ لا نحو بك ولك، ومن المسموعِ: أمامكَ بمعنى تقدَّم، ووراءَك بمعنى تأخَّر، وإليك، أي: تنحَّ ومكانَ، أي: اثبت فيكون لازماً، وحكى الكوفيون: مكانك زيداً، أي: انتظره فهو متعدٍّ، ولا تستعمل إلا مع الكافِ؛ لأنَّ أمر غير المخاطبِ قليلٌ، وشذَّ قياساً واستعمالاً: عَلَيْهِ رَجُلاً غَيْري، أي: لِيلزمْه، وعليَّ الشيء، أي: لألزمه، وإليَّ، أي: لأتنحّ. وأما قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «ومن لم يستطع فعليه بالصَّوم» فقد حسَّنه الخطاب قبله في: «يا معشر الشَّبابِ...» إلخ، فالهاء فاعلٌ، والصَّوم مفعول على ما سيأتي، وقال ابن عصفور: عليه خبر مقدَّم لا اسم فعلٍ والصَّومُ مبتدأ زيدت في الباء، وقيل: عليه أمرٌ للمخاطبين، أي: ألزموه الصَّوم، أو دلوه عليه، وكذا قيل في: علي الشَّيء، أي: ألزمونيه، فالهاءُ مفعولٌ أوّل، والصَّومُ ثانٍ، والفاعلُ مستتر.

(**قوله: عليك**) زيداً عليكَ اسمُ فعلٍ بمعنى الزم، وزيداً مفعوله، وقد يتعدَّى إليه بالباء ك: «عليكَ بذات الدِّين» فيكون بمعنى: استمسك مثلاً، وصرَّح الرضي بأنها زائدة؛ لأنّها تزاد كثيراً في مفعول اسم الفعلِ لضعف عمله، وأمّا الكاف فهي ضميرٌ عند الجمهورِ لا حرف خطاب؛ لأنَّ الجار لا يستعمل بدونها؛ ولأن الياءَ والهاء في قولِهم: عليَّ وعليه ضميران اتفاقاً، وهل هي فاعل باسمِ الفعلِ، أو مفعولِه، والفاعل مستتر، أي: الزم أنت نفسك زيداً، وإليك بمعنى: نحّ نفسك، وكذا الباقي، أو مجرورة بالحرفِ في نحو: عليك، وبالإضافة في نحو: دونك نظراً للأصلِ قبل النقلِ، والفاعل مستتر، أقوالٌ أصحُّها ثالثُها. فإذا قلت: عليكم كلّكم زيداً جاز رفع كل توكيداً للمستكن وجرّه توكيداً للمجرورِ، وبهذا يعلم أنَّ اسمَ الفعلِ هو الجار فقط، وفاعله مستتر فيه، والكافُ كلمة مستقلّة، وقولُهم: منقولٌ من جارٍّ ومجرور، فيه تسامح، ولم تجعل الكاف مجرورة بإضافته بعد النّقل؛ لأنَّ اسمَ الفعلِ لا يعملُ الجرّ ولا يضاف، فتدبر. (خضري).

بِمعنى أَلْزِم (وَهَكذا دُونَكَ) بِمَعنى خُذ (مَعْ إِلَيْكا) بِمَعنى تَنَحَّ، ....

أبو طالب

(قوله: بمعنى تنح) أي: صر بعيداً، والمراد: بعيداً مني إلى نفسك.

الناصية

(قوله: نحو عليك بمعنى: الزم) ومنه: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، أي: الزموا شأن أنفسكم، قيل: ومنه: عليكم في قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [الأنعام: ١٥١] والوقف على قوله: ربكم، والذي أحوج القائل إلى ذلك إشكال ظاهر الآية؛ لأن أن إن جعلت مصدرية بدلاً من ما، أو من العائدِ المحذوفِ، ورد أنَّ المحرم الإشراك لا نفيه، وأنَّ الأوامر الآتية بعد ذلك معطوفة على لا تشركوا، وفيه عطف الطَّلب على الخبرِ وجعل المأمور به محرماً، فيحتاج إلى تكلفاتٍ مثل جعل لا زائدة، وعطفُ الأوامرِ على المحرمِ باعتبارِ حرمة أضدادها، وتضمين الخبر معنى الطَّلب، وإن جعلت أن مفسرة على أن لا ناهية أشكل عطف الأوامرِ المذكورةِ على النَّهي؛ لأنها لا تصلحُ بياناً للمحرم، بل الواجب، وعطف ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ على ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾؛ إذ لا معنى لعطفهِ على أن المفسرة والفعل. واختار الزمخشري كونها مفسرة لقرينة عطف الأوامرِ، وأجابَ عن الأولِ: بأن عطف الأوامرِ على النَّهي باعتبارِ لوازمِها من النَّهي عن أضدادِها، والثَّاني: بمنع عطف ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ على ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾، بل هو تعليل لاتبعوا على حذف اللام، وجاز عود ضميرِ اتبعوه إلى الصِّراط لتقدمه في اللفظِ. فإن قيل فعلى هذا يكون اتبعوه عطفاً على لا تشركوا، ويصير التَّقدير: فاتبعوا صراطي؛ لأنَّه مستقيم، وفيه جمع بين حرفي عطف الواو والفاء، وليس بمستقيم، وكذا إن جعلنا الواو استئنافية، قلنا: ورود الواو مع الفاءِ عند تقديم المعمول فصلاً بينهما سائغ في الكلام، مثل ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ۝٣﴾ [المدثر: ٣]، ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ۝١٨﴾ [الجن: ١٨]، فإن أبيت الجمع فاجعل الفاء زائدةً، فإن أبيت فاجعل المعمول متعلقاً بمحذوفٍ، والعامل المقرون بالفاءِ عطفاً عليه، مثل: عظم فكبّر، وادعوا الله فلا تدعوا، وآثروه فاتبعوه. تفتازاني على الكشافِ باختصار. (أشموني).

(قوله: نحو عَلَيْكَا) فإنه نقل عن موضوعهِ الأصلي، واستعمل اسم فعل (بمعنى الزم) زيداً، (ومنه ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]) فعليكم اسم فعلٍ وفاعله مستتر فيه وجوباً، وأنفسكم مفعول به على حذفِ مضافٍ، (أي: الزموا شأن أنفسِكم، و) المنقول من ظرف المكانِ. (تصريح).

(قوله: وهَكَذا دُونَكَ) نحو: دونك زيداً، بمعنى: خذه، ومكانك بمعنى: اثبت، وأمامك بمعنى: تقدَّم، ووراءك بمعنى: تأخر.

(قوله: بِمَعنى تنَحَّ) أي: ابتعد. هَذا، وكَان المناسبُ أن يذكره مع عليك، ولكنه ذكر المتعدي من الظَّرفِ والجارِّ والمجرورِ على حدةٍ، والقاصر منهما على حدةٍ، وذكر أربعة ظروفٍ، واحد

ولا يُستَعمل هذا النَّوْع إلَّا مُتَّصِلاً بِضَميرِ الْمُخاطَب، وشَذَّ «عَلَيه رَجُلاً» ....

أبو طالب

....

الناصية

متعدي وهو دونك، وثلاثة قاصرة، وهي: مكانك، وأمامك، ووراءك، وهي منقسمة بالنسبةِ لما أنت فيه، ولما تقدمك ولما تأخر عنك، وذكر جارين ومجرورين **أحدهما**: متعدٍّ، وهو عليك، **والثاني**: قاصر، وهو إليك، وزعم الكوفيون أن إليك تأتي بمعنى أمسك فتتعدَّى بنفسها، قيل: وقد يتعدَّى عليك بالباءِ، كقولِ الأخطلِ:

فـعـلـيـكَ بـالـحَـجَّـاجِ لا تَـعْـدِلْ بـهِ ... أحـداً إذا نَـزَلَـتْ عـلـيـكَ أُمُـورُ

وفيه بحث لاحتمالِ أن تكون الباءِ زائدة. وشذّ مجيء «على» اسم فعل مضارع بمعنى الزم عليه، اسم فعل ليلزم، والبابُ كلّه سماعي عند البصريين. والكسائي يقيس بقية الظروف على ما سمع بشرط الخطاب، نحو: عليك، واختلف في الكاف المتصلة بعليك وأخواته، فقال ابن بابشاذ: حرف خطابٍ، وقال الجمهورُ: ضميرُ المخاطبِ، ثم اختلفوا في موضعها من الإعراب، فقال الكسائي: نصب على المفعولية، وقال الفراء: رفع على الفاعلية، وقال البصريون: جرٌّ، فقيل على ما كان قبل إقامتهِ مقام الفعلِ بناء على أنها أسماء للأفعالِ، وقيل: الجرُّ بالإضافةِ بناء على أنها أسماءٌ للمصادرِ، واختاره الموضّح في الحواشي، فقال: إن على مثلاً اسمٌ للزومِ، تقول: عليك بمعنى إلزامك، فللكافِ موضع خفضٍ ورفع. اهـ. واستفيد منه أن اسمَ الفعلِ إنما هو الجارُّ فقط والمجرور خارجٌ عنه، وذلك خلاف ما صرَّح به هنا. (تصريح).

(**قوله: إلا متصلاً بِضمير المُخاطب**) كما مرَّ في الأمثلةِ والظَّاهر أن المركّب من الجارّ والمجرور منقول إلى اسم الفعل لا (أن الجارّ فقط اسم فعل، والكاف متصلٌ به) كما يظهر من كلامِ الشَّارحِ. (دشتي).

(**قوله: وشَذ «عليهِ رَجُلاً... إلخ»**) في الأوّلِ وردَ علَى ضمير الْغَائِبِ، وفي الثَّاني علَى الاسمِ الظَّاهِرِ، وفي الثَّالِثِ علَى ضَميرِ المتكلّمِ، وكلّها شاذَّة. هذا، ولشذوذِه رد في (المغني) قول بعضهم في ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨]: أن الوقفَ على ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾، وأن ﴿عَلَيْهِ﴾ بمعنى ليلزم ليفيد صريحاً وجوب التَّطوف بالصفا والمروة على أنه ليس المقصودُ من الآية إيجاب التطوّف بهما، بل إبطال ما كانت الأنصار تعتقده في الجاهليةِ من تحرّج التطوّفِ بهما حتى سألوه عليه الصَّلاة والسَّلام عن ذلك، وقالوا: يا رسول اللهِ إنا كنا نتحرَّج أن نطوفَ بالصَّفا والمروة، فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ﴾ [البقرة: ١٥٨] الآية. كما في صحيح البخاري عن عائشة في قصة ردّها على ابن أختها أسماءَ عروةَ بْنِ الزُّبير في زعمهِ أن الآيةَ لرفعِ الجناحِ عمّن لم يتطوَّف بهما بأنها لو كانت كما

و«عَلَيَّ الشَّيْءِ» و«إِلَيَّ» وَمَحَلُّ الضَّميرِ الْمُتصلِ بِهذِهِ الْكلماتِ ....

أبو طالب

....

الناصية

زعمَ لكانت: فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما، وإنما هي لإبطال معتقد الأنصار. قال في (المغني): مع أن الإيجاب لا يتوقف على كونِ على اسم فعل، بل كلمة تقتضي ذلك مطلقاً. اهـ. وأما قوله عليه الصلاة والسلام: «يا معشر الشَّبابِ من استطاعَ منكم الباءة فليتزوّج، ومن لم يستطع فعليه بالصَّوم» فقد حسنه الخطاب، وقال ابن عصفور: إن عليه خبر، والصَّوم مبتدأ، والباء زائدة. اهـ. (فارضي).

وقوله: فقد حسنه الخطاب عبارة عن بعضِهم، فقد حسنه كون ضميرِ الغائبِ فيه واقعاً على مخاطبٍ؛ لأنه بعضُ المخاطبينِ أولاً بقوله: «من استطاع منكم». (صبان).

(قوله: وشذَّ: عليه رجلاً) أي: قولهم عليه رجلاً بمعنى: ليلزم.

(قوله: وعليّ الشيء) بمعنى أولنيه، وفيه نظر؛ لأن أَوْلِ متعدٍّ لاثنين، وعليّ لم يتعدَّ إلا لمفعولٍ واحدٍ، فكيف يكون هو ومسماه مختلفين، وقد يقال: إنه مثل آمين واستجب. والظَّاهر أنه اسم لقولك: لا لزم، أي: لفعل مضارعٍ مقرونٍ بلام الأمر، فإنه متعدّ لواحد؛ لأن عليك وعليه اسمان لفعل اللزوم فكذا الآخر. فإن قلتَ: يلزم دخول لام الأمرِ على فعلِ المتكلِّم. قلت: لزومه غير ضارّ. في التَّنزيل: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العَنكبوت: ١٢]. وفي الحديث: «قوموا فلأصلّ لكم». اهـ. دماميني، وقوله: وقد يقال: إنه مثل آمين واستجب، أي: في اختلافِ الاسمِ والمسمَّى، فإن آمين لازم، واستجب متعدٍّ، كما سيأتي في الشَّرح، وقوله: والظَّاهر.. إلخ، يؤخذ منه ومن تفسير الشَّارح (عليه رجلاً) بليلزم أنَّ المرادَ بفعلِ الأمرِ الذي جعلَ الظَّرف اسماً له، ولو شذوذاً ما يشمل المضارع المقرون بلام الأمرِ، وبهذا يسقط استشكال البعضِ تفسير الشَّارح المذكور. (صبان).

(قوله: وإلى) بمعنى: أتنحَّى قياس ما قبله وما بعده، وهو المناسبُ للمعنى أن يؤتى بالأمرِ، فيقال: بمعنى نحّني، وفي نسخة: تنح بالأمرِ، وعليها لا إشكال فيه. اهـ. زكريا، وقوله: وعليها لا إشكال فيه أن هذه النسخةَ أيضاً لا تناسبُ المعنى. والذي في (التَّسهيل) وشرحه للدماميني: أتنحى بلفظِ المضارعِ، كما في النُّسخة الأولى، يقتضي أن ذلك غيرُ شاذٍّ.

(قوله: وَمَحلُّ الضَّمير الْمُتّصل.. إلخ) اختلفَ في الضَّمير المتصلِ بهذهِ الكلماتِ، فموضعه رفع عند الفراء، ونصب عند الكسائي، وجرّ عند البصريين، وهو الصَّحيح؛ لأنّ الأخفشَ روى عن عربٍ فصحاء: عليَّ عبدِ الله زيداً بجرِّ عبد الله، فتبيّن أن الضَّمير مجرورُ الموضعِ لا مرفوعه ولا منصوبه، ومع ذلك فمع كلِّ واحدٍ من هذهِ الأسماءِ ضمير مستترٌ مرفوعُ الموضعِ بمقتضى الفاعلية، فلك في التَّوكيدِ أن تقول: عليكم كلّكم زيداً بالجرِّ توكيداً للموجودِ المجرورِ، وبالرَّفع توكيداً للمستكنّ المرفوع.

كَـذا رُوَيْـدَ بَـلْـهَ نَـاصِـبَـيْـنِ وَيَـعْـمَـلَانِ الْـخَـفْـضَ مَـصْـدَرَيْـنِ

جَرٌّ عِندَ الْبَصريِّينَ، ونَصْبٌ عند الكسائي، وَرَفْعٌ عِندَ الْفَرَّاء.

و(كَذا) أيْ كَما يَأْتي اسْمُ الْفِعل مَنقُولاً مِمَّا ذُكِرَ، يَأْتي مَنقُولاً مِن الْمَصدر، نَحو: (رُوَيْدَ) إذْ هو مِن أَرْوَدَه إرْواداً بِمَعنى أَمْهَلَهُ إمْهالاً، ثُمَّ صَغَّرَ الإرْوادَ تَصغير تَرْخيمٍ، ثُمَّ سَمُّوا

أبو طالب

(**قوله: جر عند البصريين**) هذا هو الحق؛ إذ لم يحصل مانع أخرجه عما كان عليه.

(**قوله: ونصب عند الكسائي**) كأنه تمسك في هذا بضعف عمل الحرف، وإضافة الظرف بعروض الاسمية، فينبغي أن يظهر فيما بعدها عمل العامل كالمنصوب بنزع الخافض.

(**قوله: ورفع عند الفراء**) كأنه زعم أن الظرف والحرف فقط اسم للفعلِ مع الفاعلِ، فما بعدهما تأكيدٌ للفاعلِ.

الناصية

وفي (الصبان): كون الكاف في عليك وأخواته ضميراً هو مذهب الجمهورِ، وذهبَ ابن بابشاذ إلى أنّها حرفُ خطابٍ كالكاف في ذلك، ويرده عدمُ استعمالِ الجارِّ وحدَه، وقولهم: عليَّ وعليه، لأنّ الياءَ والهاء ضميران اتفاقاً، وحكاية الأخفشِ علي عبد الله زيداً. دماميني.

(**قوله: جرّ عند البصريين**) على الأصلِ بالإضافة في نحوِ: دونك، وبالحرفِ في نحو: عليك (سم).

(**قوله: ونَصب**) على المفعوليّةِ، وهو بعيدٌ كلَّ البعدِ.

(**قوله: ورفع**) أي: على الفاعليةِ لكونهِ فاعلاً في المعنى: إذ التقدير: (الزم أنت وخذ أنت) فالكاف عوض (أنت).

(**قوله: عند الفراء**) ويرده أن الكافَ ليست من ضمائرِ الرَّفعِ. اهـ. (دماميني) ويجاب بأنه من استعارة ضميرٍ غير الرفع له. اهـ. يس. واعلم أن القولَ بأنَّ موضعَ الضَّميرِ رفع، والقول بأن موضعه نصب منظور فيهما إلى ما بعدَ النَّقلِ إلى اسمِ الفعلِ، والقولُ بأن موضعه جر منظور فيه إلى ما قبلَ النَّقل؛ لأنّ اسمَ الفعلِ لا يعمل الجرَّ، كما هو مصرَّحٌ به عند قولِ المصنفِ: وما لما تنوب عنه من عملٍ لها، وحينئذ فلا يتواردُ الخلافُ على جهةٍ واحدةٍ. وفي (الشيرازي): قالَ البصريُّون: الضَّميرُ مَجرُورٌ؛ لِدُخُولِ الجَارِّ عليه، وقَال الفَرَّاء: الضَّميرُ مَرفُوعٌ؛ لأنَّه في مَقامِ الفاعِلِ؛ إذ (عَلَيكَ) مَعْناه: خُذ أنْتَ، فـ(عَلَى) في مَقَامِ الْفِعلِ وَحدَه. والْكَافُ فِي مَقَامِ الْفَاعِلِ.

(**قوله: يَأتي مَنقُولاً مِن المصدر**) وهو على قسمين: مصدر استعمل فعله، ومصدر أهمل فعله، أي: مصدَر له فِعل مِن لَفظِهِ كـ(رُوَيْد) أَوْ لَيسَ لَهُ فِعل مِن لَفْظِهِ كَـ(بَلْهَ).

(**قوله: ثمَّ صغر الإرواد تصغير ترخيم**) أي: حذفوا الهمزةَ والألف الزَّائدتين، وأوقعوا التَّصغير على أصولِه، فقالوا: رويد، وسمي تصغير ترخيم لما فيه من حذفِ الزوائد، والتَّرخيم حذف. اهـ.

بِهِ فِعلِه، فَبَنوه عَلى الْفَتْح، وكَذا (بَلْهَ) إذْ هو في الأَصْلِ مَصدرُ فِعلِ مُرادِفٍ لِدَعْ، ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ

أبو طالب

(قوله: مصدر فعل) مرادف لدع، أشار بهذهِ العبارة إلى عدمِ استعمال هذا الفعلِ، قوله لزوماً نحو (نزال) قيد لقولهِ: لم ينوّن، ولم يذكره متصلاً بالمقيدِ؛ لئلا يتصل الخبر ببابِ الأصواتِ.

الناصية

(تصريح) قال (سم): والأحسنُ أن يكونَ تصغير مرود؛ لأن اسمَ الفاعلِ يصغر، فأما المصدر، فلا يجوز تصغيرهُ قبل التَّسمية به.اهـ. وفيه: أنه لو كان تصغير مرودُ لم يكن مصدراً، والفرض أنه مصدر، فتأمل. اهـ. وسَيأتي تَفصيلُ ذَلِكَ فِي بَابِ التَّصْغير.

(قوله: ثم صغر الإرواد تصغير ترخيم) لحذفِ الهمزةِ والألفِ منه، قال في (التَّصريح): وأقاموه مقامِ فعله الدالِّ على الأمرِ (واستعملوه تارة مضافاً إلى مفعوله فقالوا: رويد زيد، وتارة منوناً ناصباً للمفعولِ) به (فقالوا: رويداً زيداً) فرويداً فيهما بمعنى أرود، وفاعله مستتر فيه وجوباً؛ لأنّه نائب عن فعلِ أمر، وزيداً مفعول به مجرور في الأولِ منصوبٌ في الثّاني، وتارة منوّناً غير ناصبٍ للمفعولِ، فقالوا: رويداً يا زيد، وقد لا يقيمونه مقامَ فعله، فيستعملونه منصوباً حالاً عند سيبويه، نحو: ساروا رويداً، أي: مرودين، أو حال كون السير رويداً، أو نعتاً لمصدرٍ مذكور، أو مقدّر، **فالأوّل**: نحو ساروا سيراً رويداً، **والثاني**: نحو: ساروا رويداً. (ثم إنهم نقلوه) من المصدريةِ (وسموا به فعله، فقالوا: رويد زيداً) بفتحِ الدالِ من رويدَ ونصبِها من زيدٍ (والدليلُ على أنَّ) رويداً (هذا) المفتوح (اسم فعل) لا مصدرٌ (كونه مبنياً) ولو كان مصدراً كان معرباً (والدَّليل على بنائِه كونه غير منوّن) ولو كان معرباً كان منوّناً، والدليل على أنه مصغر ضمُّ أوله وفتح ثانيه، واجتلاب ياء ثالثه، والدَّليل على أنه تصغير إرواد تصغير ترخيم، كما قال البصريون: مجيئه متعدياً، ولو كان تصغير رود بمعنى المهلِ والرفق من قولِهم: يمشي على رود، أي: على مهلٍ كما قال الفراء، كان قاصراً.

(قوله: في الأَصْل مَصدرُ فِعل) أي: مصدر فعل مهمل، وذلك الفعلُ المهملُ (مرادف لدع) ودع لا مصدرَ له من لفظِه، وإنما له مصدرٌ من معناه، وهو التَّركُ (يقال: بله زيد بالإضافةِ إلى المفعولِ، كما يقالُ: ترك زيد) بالإضافةِ إلى المفعولِ، وأما ما جاء في الحديثِ من ودْعهم الجمعة فنادرٌ، (ثم قيل) بعد أن نقلوه، وسموا به فعله: (بله زيداً بنصب المفعول، وبناء بله) على الفتح، وفاعله ضمير المستتر فيهِ وجوباً؛ لأنه نائبٌ عن فعلِ أمر. (تصريح).

وفي الصبان: وأما بله فهو في الأصلِ مصدرُ فعل مهملٍ مرادف لدع واترك، فقيل فيه: بله زيد بالإضافةِ إلى مفعولِه، كما يقالُ: ترك زيد، ثم قيل: بله زيداً بنصبِ المفعولِ، وبناء بله على أنه اسمُ فعلٍ. ومنه قوله:

.... بَــلْــهَ الأَكُــفَّ كَــأَنَّــهَــا لَــمْ تُــخْــلَــقِ

الْفِعلُ وبُنِيَ. وهذا حالُ كونهما (ناصِبَيْنِ) نَحو: «رُوَيْدَ زَيْداً» أَوْ «بَلْهَ زَيْداً». (وَيَعْمَلانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ) مُعْرَبَيْنِ، نَحو: «رُوَيْدَ أَوْ بَلْهَ زَيْدٍ».

أبو طالب

. . . .

الناصية

بنصبِ الأكف. وأشار إلى استعمالِهما الأصلي بقوله: (وَيَعْمَلانِ الْخَفْضَ. . .إلخ). وفي (الدشتي): لم يذكر لفظ ذلك الفعلِ، بل قال: مرادف لدع؛ لعدم استعمالِ هذا الفعلِ، فالمراد أنه مصدر فعلٍ، لو كان موضوعاً لكان بمعنى (دع).

(**قوله: ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ الْفِعل. . .إلخ**) أي: (و) بله (هذا اسم فعل) والدليلُ على أنه اسم فعل كونه مبنياً، والدَّليل على بنائه كونه غير منوّنٍ، وسكت الموضّح عن هذا التَّعليلِ؛ لأنّه لا يتم به التَّقريب، فإن بله المرادفة لكيف تشاركها في البناءِ، وعدم التنوين، يقال: بله زيد برفع زيدٍ على الابتداءِ، وبله خبر مقدّم، أي: كيف زيد، وبذلك يتم لبله ثلاثة أوجه مصدر، واسم فعل، واسم مرادف لكيف، وقد روي بالأوجه الثلاثة قول الشَّاعر يصف السّيوف:

تَذَرُ الجَمَاجِمَ ضَاحِياً هَامَاتُها ... بَلْهَ الأَكُفِّ كَأَنَّها لَمْ تُخْلَقِ

وقد تأتي لغير ذلك، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

.الفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَا ... وَهَكَذَا دُونَكَ مَعْ إِلَيْكَا

كذا رويد بله ناصبين ... ويعملان الخفضَ مصدرين

(**قوله: ناصبين**) أي مع عدم تنوينهما، وإلا كانا مصدرين، كما سيأتي.

(**قوله: نحو «رُوَيْدَ زَيْداً» أوْ «بَلْهَ زَيْداً»**) أيْ: أَمْهَلَ زَيْداً، واتْرُكْ زَيْداً.

(**قوله: ويعملان الخفض**) أي: والتَّعب منوّنين وسكت عنه؛ لأنّه الأصلُ.

(**قوله: مَصْدَرَيْن معربين**) بالنَّصبِ دالينِ على الطَّلب أيضاً، لكن لا على أنهما اسما فعلٍ، بل على أن كلاً منهما بدلٌ من اللفظِ بفعله، نحو: رويد زيد وبله عمرو، أي: إمهال زيدٍ وترك عمروٍ، وقد روي قوله: بله الأكف بالجرّ على الإضافةِ، فرويد مضافٌ إلى المفعولِ كما مرَّ، وإلى الفاعلِ، نحو: رويد زيد عمراً. وأما بله فإضافتها إلى المفعولِ كما مرَّ. وقال أبو علي: إلى الفاعلِ ويجوزُ فيها حينئذٍ القلب، نحو: جهل زيد، رواه أبو زيد، ويجوزُ فيهما حينئذٍ التَّنوين ونصبُ ما بعدهما بهما، وهو الأصلُ في المصدر المضافِ، نحو: رويداً زيداً وبله عمراً، ومنع المبرّد النَّصب برويد؛ لكونه مصغراً.

(**قوله: نحو «رُوَيْدَ زيد أوْ بَلْه زَيْد»**) أي: (رُوَيْدَ وَبَلْهَ) إنْ نَصَبا ما بَعدَهُما فَهُمَا اسْما فِعْلٍ. وإنْ جرّا مَا بَعدَهُمَا فَهُمَا مصدران أُضِيفَا إلى مَعْمُولِهِمَا، تَقُول: أَمْهَلْتُهُ رُوَيْدَ زَيْدٍ، أيْ: إمْهَال زَيْد، وتَركتهُ بَلْهَ زَيْد، أيْ: تَرْك زَيْد.

وَمَـا لِـمَـا تَـنُـوبُ عَـنْـهُ مِـنْ عَـمَـلْ   لَـهَـا وَأَخِّـرْ مَـالِـذِي فِـيـهِ الْـعَـمَـلْ

(وَما لِما تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ) ثابِتٍ (لَها) ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَل. . .إلخ) ما مبتدأ موصولٌ صلته لما، وما من لما موصول أيضاً صلتُه تنوبُ، وعنه ومن عمل متعلقانِ بتنوب، ولها خبر المبتدأ، والعائدُ على ما الأولى ضمير مستترٌ في الاستقرارِ؛ الذي هو متعلّق اللامِ من لما، والعائدُ على ما الثَّانية الهاء من عنه، يعني: أن العمل الذي استقرّ للأفعالِ التي نابت عنها هذه الأسماءُ مستقرّ لها، أي: لهذه الأسماءِ، فترفع الفاعل ظاهراً في نحو: هيهات نجدُ، وشتان زيدٌ وعمرو؛ لأنك تقول: بعدتْ نجدُ وافترق زيدٌ وعمرو، ومضمراً في نحو: نزال. وينصبُ منها المفعول ما نابَ عن متعدٍّ نحو: دراك زيداً؛ لأنك تقول: أدرك زيداً، ويتعدَّى منها بحرفٍ من حروفِ الجرِّ ما هو بمعنى ما يتعدّى بذلك الحرفِ، ومن ثم عدَّى حيهل بنفسِه لما ناب عن ائتِ في نحو: حيهل الثَّريد. وبالباءِ لما نابَ عن عَجِّل في نحو: إذا ذكر الصَّالحون فحيهلا بعمرَ، أي: فعجِّلوا بذكر عمر. وبعلى لما نابَ عن أَقْبِلْ في نحو: حيهل على كذا.

هذا وفي (التَّصريح) وقد يكون اسم الفعلِ مشتركاً بين أفعالٍ سميّت به، فيستعملُ على أوجهٍ باعتبارها، فيعمل عملها فيصل إلى المفعولِ به بنفسه إن كان بمعنى فعل متعدٍّ، وبحرف جر إن كان بمعنى فعلٍ لازمٍ (قالوا: حيهل الثريد) بالنَّصبِ (بمعنى ائت الثريد)، وهو خبز مغمورٌ بمرق اللحم، (و) قالوا: (حيهل على الخيرِ) فعدوه بعلى (أي: أقبل على الخيرِ) وهو ضد الشرِّ، (و) قالوا: (إذا ذكر الصَّالحون فحيهلا بعمر) فعدوه بالباءِ، وحذفوا المضافَ (أي: أسرعوا بذكرِه)، والمرادُ به عمر بن الخطابِ رضي الله عنه، كما قال الحريري في المقامةِ التَّاسعة، قال: وهو أثر يروى عن ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه، ولكن اسمَ الفعلِ يخالف مُسَمَّاه، فإن الفعلَ يجوزُ تقديمُ معمولهِ المنصوب عليه، لا يجوزُ تقديمُ معمولِ اسمِ الفعلِ عليه لقصورِ درجتهِ عن الفعلِ؛ لكونه فرعه في العملِ، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

....   وأخِّـرْ مـا لـذي فـيـه الـعَـمَـلْ

وخلافاً للكسائي في إجازته تقديم معمولهِ عليه إلحاقاً للفرع بأصلهِ (وأما) ما احتجَّ به، وهو قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾ [النِّساء: ٢٤] وقوله، أي: الشخص، وهي جارية من بني مازن:

أيُّـهـا الـمـاتـحُ دَلْـوي دُونَـكـا   إنـي رأيـتُ الـنَّـاسَ يَـحْـمَـدُونَـكـا

(فمؤولان) وتأويل الآية كتاب الله مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ، وعليكم متعلّق به، أو بالعاملِ المحذوفِ، والتَّقدير: كتبَ الله ذلك كتاباً عليكم، فحذفَ الفعلَ وأضيف المصدرُ إلى فاعلِه على حدِّ

فَتَرْفَعُ الْفَاعِلَ ظاهِراً ومُستَتِراً، وتَتَعَدَّى إلى مَفعُولٍ بنفسها وبِحَرفِ جَرٍّ، ومِن ثَمَّ عُدِّيَ حَيَّهَلْ بِنفسِهِ لَمَّا نابَ عَن ائْتِ، وبِالْباءِ لَمَّا نابَ عَن عَجِّلْ، وبِعَلى لَمَّا نابَ عَن أَقْبِل (وَأَخِّرْ ما لِذِي فِيهِ الْعَمَل) ....

أبو طالب

....

الناصية

﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ﴾ [البَقَرَة: ١٣٨]، ودلَّ على ذلِك المحذوف قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾ [النِّساء: ٢٣] الآية؛ لأنّ التحريم يستلزم الكناية، قاله الموضّح في (شرحِ القطر) وتأويل البيت أن دلوي مبتدأ، ودونك خبره، وفيه نظر؛ لأنّ المعنى ليس على الخبرِ المحض حتى يخبر عن الدلوِ، بكونه دونه، وجوز ابن مالك أن يكون دلوي منصوباً بدونك مضمرة مدلولاً عليها بدونك الملفوظةِ مستنداً لقول سيبويه في: زيداً عليك، كأنك قلت: عليك رويداً، وفيما قاله نظر؛ لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفاً، كما صرَّح به الموضّح في متن القطر، وأما ما استند إليه من كلامِ سيبويه؛ فمحمولٌ على تفسيرِ المعنى لا على تفسيرِ الإعرابِ، وجوز بعضهم أن يكون دلوي منصوباً بفعل محذوفٍ دلَّ عليه السياق، أي: تناول دلوي، وسكت عن دونك، والماتح: من ماحَ بالحاءِ المهملةِ، وهو الذي ينزل البئر فيملأ الدلو إذا قلّ ماؤها.

(قوله: فَتَرْفَعُ الْفَاعِلَ...إلخ) أي: فإنْ كَانَ فِعلُه يَرفع الْفَاعِلَ الظَّاهِرَ يَكونُ اسمُ الْفِعلِ أيضاً يَرفَعُ الْفَاعِلَ الظَّاهر، تقول: بطآنَ زيدٌ، كما تقول: بطؤ زيد، وإن كان فعله يرفع الفاعل الْمُستتر اسم الْفِعلِ أيضاً يَرفَعُ الفَاعِلَ تَقُول: نَزَال ـ بِتَقدِيرِ: أنْتَ ـ كَمَا تَقُول: انْزِل ـ بِتَقدِيرِ: أنْتَ ـ وإنْ كَانَ فِعلُه مُتَعدِّياً بِنَفسِه، يَكونُ اسْم الفعل أيضاً متعدياً بنفسه، تقول: رُويد زيداً، كما تقولُ: أمهل زيداً. وإن كان الفِعلُ مُتَعَدِّياً بِحرفِ الْجَرِّ، يَكون اسمُ الْفِعلِ أيضاً مُتَعَدِّياً بِحَرفِ الْجَرِّ، تَقول: إلَيْكَ عَنِّي، كَمَا تَقُول: تَنَحَّ عَنِّي. (شيرازي).

(قوله: ومِن ثَمَّ...إلخ) أي: من أجل نيابته عن الفعلِ المنوبِ عنه في جميع الخصوصيّات يتعدَّى (حيهَل) بنفسه إذا جاء بمعنى (ائت) فإن (ائت) متعدٍّ بنفسه، يقال: (ائت زيداً)، ويتعدَّى بالباءِ إذا كان بمعنى (عجّل) فإن (عجّل) يتعدَّى بالباءِ، يقال: عجّل بسفرِك، ويتعدَّى بعلى إذا نابَ عن (أقبل)، فإن أقبلْ يتعدَّى بعلى يقال: (أقبل على آخرتك). (دشتي).

(قوله: لمَا نَابَ عَن ائْتِ) نحو: حيهل الثَّريد، قيل: هو الخبزُ المغمورُ بمرقِ اللحمِ، وقيل: الخبزُ المأكولُ باللحمِ.

(قوله: لَمَا نَابَ عَن عَجِّلْ) نحو: إذا ذكر الصَّالحون فحيهلا بعمرَ. هذا أثر يروى عن ابنِ مسعود رضي الله تعالى عنه، والمرادُ عمر بن الخطاب رضي الله عنه. (تصريح).

(قوله: وأخر ما لذي فيه العمل) أي: لضعفها بعدمِ تصرفها.

وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ

عَنها خِلافاً لِلْكسائي.

(وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وأَخِّرْ مَا لِذِي) الأسماء (فِيهِ الْعَمَلْ) وجوباً، فلا يجوز: زيداً دراك؛ خلافاً للكسائي. قال النّاظم: ولا حجة له في قولِ الراجزِ:

يَا أَيُّهَا الْمَاتِحُ دَلْوِي دُونَكَا إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

لصحة تقدير دلوي مبتدأ أو مفعولاً بدونك مضمراً. ثم ذكر ما تقدَّم عن سيبويه، ويأتي هذا التأويل الثاني في قولهِ تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [النّساء: ٢٤] أي: بناءً على أن عليكم فيه اسم فعل، في (شرح القطر) كتاب مصدر منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ، وعليكم متعلِّق به، أو بالعامل المحذوف، والتَّقدير: كتبَ الله ذلك كتاباً عليكم، فحذفَ الفعلَ، وأضيفَ المصدرُ إلى فاعِله على حدِّ ﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِۖ﴾ [البَقَرَة: ١٣٨]، ودلَّ على ذلك المحذوف قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ﴾ [النِّسَاء: ٢٣] لا التَّحريم يستلزم الكتابة. اهـ. ومثل ذلك للحفيدِ؛ حيث قال: والصحيح أن كتابَ اللهِ مصدرٌ مؤكدٌ لنفسِه؛ لأنّ ما قبله وهو ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ﴾ يدلُّ على أن ذلك مكتوبٌ، فكأنه قال: كتب الله عليكم ذلك كتاباً. (أشموني).

(قوله: خِلافاً لِلْكِسَائي) حَيثُ أجازَ تَقديمَ مَعمُولِ اسْم الْفِعلِ عَلَيه، فَأَجَازَ أنْ يُقَالَ: زَيْداً رُوَيْدَ، وادَّعى النَّاظم وولده أنه لم يخالف في هذه المسألة سوى الكسائي، ونقل بعضهم ذلك عن الكوفيين.

(قوله: واحكم بتنكير. . .إلخ) قال الرضي: ليس المراد بتنكيره، أي: اسم الفعل الذي هو بمعناه؛ لأنّ الفعلَ لا يكون معرفاً ولا منكراً، بل التنكير راجعٌ إلى المصدرِ الذي هو أصل ذلك الفعل، فَصَهٍ منوّناً بمعنى اسكت سكوتاً، أي: افعل مطلق السكوتِ عن كلِّ كلام؛ إذ لا تعيين فيه، وصَهْ مجرداً من التنوينِ، بمعنى: اسكت السكوت المعهودَ المعيَّن عن هذا الحديثِ الخاصِّ مع جوازِ التكلُّم بغيره، هكذا حقق المقام ودع الأوهام. اهـ. (سندوبي) وقد يؤخذ منه أنها في حال تعريفها من قبيل المعرفِ بأل العهديةِ، وهو أظهر من قولِ بعضِهم: إنها حينئذٍ من قبيلِ المعرفِ بأل الجنسيةِ، ومن قول بعضهم: إنها حينئذ من قبيل علم الجنسِ، ولنا في هذا المقام تحقيق أسلفناه أول الكتابِ في الكلامِ على التَّنوينِ، فارجع إليه. (صبان).

الَّذي يُنَوَّنُ مِنْها) لُزُوماً نَحو: «واهاً» و«وَيْهاً»، أَوْ لا، كـ «صَهٍ» و«مَهٍ» ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: وَاحْكُمْ بتَنْكير. . . إلخ) وما نون من هذه الأسماء النائبة عن الأفعالِ تنوين تنكيرٍ (فهو نكرة، وقد التزم ذلك) التَّنكير (في واهاً وويهاً، كما التزم تنكير نحو: أحد وعَريبٍ) بفتح العينِ المهملةِ وكسرِ الراءِ (ودَيَّار) بفتحِ الدَّالِ وتشديد الياء، كلاهما مرادف لأحدٍ، وأطلق أحداً، وله استعمالات: **أحدهما**: مرادف الأول وهو المستعمل في العدد نحو: أحد عشر، **الثاني**: مرادف الواحدِ بمعنى المنفردِ، نحو: ﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١] **الثالث**: مرادف إنسانٍ، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٦] استجارك، **الرابع**: أن يكون اسماً عاماً في جميعِ من يعقلُ، نحو: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [الحاقّة: ٤٧] وهو المراد هنا، وهذا ملازم للتَّنكير غالباً، ومن تعريفه قوله:

وليس يَظْلِمُني في حُبِّ غانيةٍ ... إلا كعَمْرو و ما عمرٌو من الأحَدِ

قاله الموضح في (الحواشي). (تصريح).

(قوله: وَ احْكُمْ بتَنْكير الذي. . . إلخ) أي: ما ينوّن من أسماءِ الأفعالِ، فهو نكرةٌ سواء كان تنويه دائمياً كواهاً وويهاً، فإنهما يستعملان مع التَّنوين دائماً، أو لم يكن تنوينه دائمياً، كصه ومه فإنهما قد ينوّنان، وقد لا ينوّنان، فإذا استعملا مع التَّنوين فهما نكرتان. (دشتي).

(قوله: مِنها) أي: من أسماء الأفعال، قال الناظم في (شرح الكافية): لما كانت هذه الكلماتُ من قبلِ المعنى أفعالاً، ومن قبل اللفظ أسماءً، جعل لها تعريفٌ وتنكيرٌ، فعلامة تعريفِ المعرفةِ منها تجرّده من التَّنوين، وعلامة تنكيرِ النكرةِ منها استعماله منوّناً. ولما كان من الأسماءِ المحضةِ ما يلازم التَّعريف كالمضمراتِ وأسماء الإشاراتِ، وما يلازم التَّنكير كأحد وعريب وديار، وما يعرف وقتاً وينكر وقتاً كرجل وفرس جعلوا هذه الأسماء كذلك، فألزموا بعضاً التَّعريف كنزالٍ وبَلْهَ وآمينَ، وألزموا بعضاً التَّنكير كواهاً وويهاً، واستعلموا بعضاً بوجهين فنوّن مقصوداً تنكيره، وجرّد مقصوداً تعريفه كصهٍ وصهْ وأفٌ وأفّ. انتهى. هذا وما ذكره النَّاظم هو المشهورُ. وذهب قوم إلى أن أسماءَ الأفعالِ كلّها معارفُ ما نوّن منها. وما لم ينوّن تعريف علم الجنسِ، يعني: أن مسمَّاها حقيقة لفظ الفعلِ المتحدةِ في الذِّهن.

(قوله: أَوْلاً) يَعني: اسم الْفِعلِ المُنَوَّنِ نكرة سَواءٌ كانَ التَّنوينُ لازِماً مِثلَ (وَاهاً) و(وَيْهاً)؛ لأنَّهمَا لا يَأْتِيانِ بِلا تَنْوينٍ، أوْ لَم يَكُنِ التَّنوين لازِماً له كـ(صَهٍ) وَ (مَهٍ) إذَا نُونا. واسمُ الفِعْل غير المُنوّن معرفةٌ سَوَاءٌ كَانَ لا يَجُوزُ فيه التَّنوين كـ(نزَال) ـ لأنّه لا يُنَوَّنُ أصْلاً ـ أمْ لَم يَأتِ فيه التَّنوين وإنْ كَانَ جَائزاً كـ(صَهْ) وَ (مَه) ومعنى التعريف، والتنكير في أسماء الأفعال هو أنه ـ مثلاً ـ: (صه

(وَتَعْرِيفُ سِواهُ) أَيِ: الّذي لَم يُنَوَّن (بَيِّنٌ) لُزُوماً، نَحو: «نَزال» أَوْ لا، كـ «صَهْ» و«مَهْ».

أبو طالب

. . . .

الناصية

ومه) بَلا تَنوين مَعناهمَا: اسْكت عن هَذا الْكلام الْمُعَيَّن، وكُفَّ عَن هَذا الْعَمَلِ الْمُعَيَّن و (صَهٍ) و(مَهٍ) بِالتَّنوين مَعنَاهُمَا: اسْكُتْ سُكُوتاً ما، وكُفَّ عَن عَمَلٍ ما، بِدُونِ تَعْيينِ السُّكُوتِ عَن أيِّ شَيء، والكَفِّ عَن أيِّ عَمَلٍ. (شيرازي).

(**قوله: وَتَعْريفُ سِوَاهُ. . .إلخ**) أي: غير المنوّن معرفة سواء كان خلوّه من التنوين لازماً بأن لا يستعمل مع التَّنوين أبداً كنزالِ، أو غير لازم بأن يستعمل تارةً مع التنوينِ، وأخرى بلا تنوين، فإذا استعمل بلا تنوينٍ، فهو معرفةٌ.

ومعنى تعريفِ هذه الأسماءِ وتنكيرِها تعيينُ متعلقها وعدمُ تعيينها، فمعنى صه المعرفة أي: (بلا تنوين) الأمرُ بالسكوتِ في كلِّ زمانٍ، أو في وقتٍ معيّن، ومعنى (صه) مع التَّنوين الأمر بسكوتٍ مَا، أي: غير معيّن المقدارِ والزَّمانِ، وهكذا. (دشتي).

(**قوله: أي الّذي لَم يُنَوَّن. . .إلخ**). وفي (التَّصريح): ما لم ينون منها فهو معرفة، وقد التزم ذلك التَّعريف (في نزال) بالنونِ والزّاي.

(وتراك) بالتّاءِ والراءِ (وبابهما) وهو كل فعل ثلاثي تامٌّ متصرف (كما التزم التَّعريف في المضمراتِ والإشارات والموصولاتِ) المعيّنة، أمّا إذا أريدَ بها غير معين، فإنها تستعمل استعمال النَّكرات، فتوصف بالنَّكرة، نحو: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفَاتِحَة: ٧] قاله الموضح في بابِ الاستثناء، وفي ضميرِ الغائبِ أقوال، **ثالثها**: إن رجع إلى واجبِ التَّنكيرِ كربه رجلاً فنكرة، وإن رجع إلى جائزِ التَّعريف، كجاء رجل فأكرمته، فهو معرفةٌ كالراجع إلى المعرفةِ، والصَّحيحُ أنه معرفة مطلقاً (وما استعمل بالوجهين) بالتَّنوين وتركهِ (فعلى معنيين) التَّنكير والتَّعريف (وقد جاء على ذلك صه ومه وإيه وألفاظ أُخر) نحو: أف فما نوّن منها فهو نكرةٌ، وما لم ينوَّن فهو معرفةٌ (كما جاء التَّعريف والتَّنكير في نحوِ: كتابٍ ورجلٍ وفرسٍ) فمع التنوينِ نكراتٌ، وبدونه مع أل أو الإضافة معارفُ، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

واحكُمْ بتنكيرِ الذي يُنَوَّن ... منها وتَعْرِيف سِواه بَيِّن

وذهب بعضُهم إلى أن أسماءَ الأفعالِ كلها معارف ما نوّن منها وما لم ينون، وأنها أعلامُ أجناسٍ معنويةٍ، كسبحان، قال في (البسيط): وهو ظاهرُ قولِ ابن خروفٍ، والجميع مبنيٌّ على الصَّحيحِ، وقال الفارسي وابن جنّي: ما كان منها ظرفاً فحركته إعرابية، نقله الموضح في (الحواشي) وقال: ينبغي أن لا يقولا به فيما كان مصدراً، نحو: رويد وبله. اهـ. (تصريح).

وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ   مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتاً يُجْعَلُ

(وَما بِهِ خُوطِبَ ما لا يَعْقِلُ) ....

أبو طالب

(قوله: وما به خوطب) أقول: إلحاق الأصواتِ بالأسماءِ الأفعال؛ لأن بعضاً منها كصه ومه، ولمشابهةِ جميعها بها في البناءِ، وبعضها بخصوصهِ في المعنى أيضاً، وهو النَّوع الأوّل منها.

الناصية

(قوله: وَما بِهِ خُوطِبَ. . .إلخ) أي: وما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسمَ الفعل، في الاكتفاءِ به، ولكن اسمَ الفعلِ مركبٌ، واسمَ الصوتِ مفردٌ؛ لعدم تحمله الضَّمير، وهذا النَّوع قسمان: **أحدُهما**: أن يكون لدعاءِ ما لا يعقل، **والثّاني**: لزجره، فالدُّعاءُ (كقولهم في دعاءِ الإبلِ لتشربَ: جئ جئ) بكسرِ الجيمِ فيهما مكررين (مهموزين) كالأمرِ من جاء، قاله السَّمين، وفي المحكم أنهما أمر للإبلِ بورودِ الماء. اهـ. يقال: جأجأت الإبل؛ إذا دعوتها لتشربَ فقلت: جئ جئ، نقله الجوهري عن الأموي، وأقره، والاسم: الجيء على مثلِ البيعِ، والأصل جأأ بهمزتين ساكنة فمتحرّكَة، أبدلت الهمزة الأولى ياء، ويقالُ في الإبلِ إذا دعيت للعلفِ هأهأ، والاسم الهيء، قال أبو عمرو: الهيء: الطَّعام، والجيء: الشراب، قال:

وما كانَ على الجِيءِ   ولا الهِيءِ امْتِداحِيْكَا

(و) كقولهم: (في دعاءِ الضأنِ حاحا، و) في دعاء (المعز عاعا) بالحاءِ المهملة في الأول وبالعين المهملة في الثاني، حال كونهما (غير مهموزين، والفعل منهما: حاحيت، وعاعيت) قال سيبويه: أبدلوا الألف من الياء لشبهها بها؛ لأن قولك: حاحيت إنما هو صوت بنيت منه فعلاً، يعني: على فعللت وليست فاعلت، قال: والذي يدلك على أنها ليست فاعلت قولهم في الاسمِ: الحيحاء والعيعاء بالفتحِ فيهما. اهـ. (والمصدر حيحا وعيعا) بكسر أولهما، وأصلهما حيحاي وعيعاي، أبدلت الياء همزة لتطرفها إثر ألفٍ زائدةٍ (قال) الرَّاجز، وقد نطقَ بالفعلِ والمصدرِ جميعاً:

يَا عَنْزُ هذا شَجَرٌ وَ مَاءُ   عَاعَيْتُ لو يَنْفَعُني العَيْعاءُ

(و) الزَّجر كقولهم (في زجر البغل: عدس) بفتحِ العينِ والدَّال المهملتينِ وبإهمال السِّينِ (قال) يزيد بن مفرغ الحميري يهجو عباد بن زياد بن أبي سفيان:

عَدَسْ ما لِعَبَّادٍ عليكِ إمارةٌ   أَمِنْتِ وهذا تَحْمِلينَ طَلِيقُ

فعدس صوت يزجر به البغلُ، وقد يسمَّى البغل به، والتَّقدير على التَّسميةِ به: يا عدس، فحذفَ حرفُ النِّداءِ، وإمارة بكسرِ الهمزة، أي: أمر وحكم، وقولنا: مما يشبه اسم الفعلِ؛ احترازٌ من نحو قوله، وهو النابغةُ الذبياني:

أَوْ ما هو في حُكمه، كَصِغارِ الآدَمِيِّينَ (مِنْ شِبْهِ اسْمِ الْفِعْلِ ....

أبو طالب

....

الناصية

يـا دارَ مـيَّـةَ بـالـعَـلْـيـاءِ فـالـسَّـنَـدِ أَقْـوَتْ وطـالَ عـلـيـهـا سـالِـفُ الأَمَـدِ

فإن قوله: يا دار مية خطاب لما لا يعقل، ولكنه لم يشبه اسم الفعل، لكونه غير مكتفىً به، ولذلك احتاج إلى قوله: أقوت، وخاطب الدار توجعاً منه لما رأى مِنْ تَغَيِّرِها، وذهب الكوفيون إلى أن قوله: يا دار مية اسم موصول، وبالعلياء صلته، والعلياء: ما ارتفع من الأرضِ، والسَّند عطفٌ على العلياءِ، وسند الجبلِ: ارتفاعُه حيث يسند فيه، أي: يصعد، والفاء فيه بمعنى الواو، وأقوت: بالقافِ خلت، والسالفُ: الماضي، والأمد: الدَّهر، (وقوله) وهو امرؤ القيس الكندي:

أَلاَ أَيُّـهـا الـلَّـيـلُ الـطَّـويـلُ أَلاَ انْـجَـلـي بِـصُـبْـحٍ ومـا الإِصْـبـاحُ مـنـكَ بِـأَمْـثَـلِ

فأيّها الليل خطاب لما لا يعقل، ولكنه لم يشبه اسم الفعلِ، لكونه غير مكتفى به، ولهذا احتاج إلى قوله: انجلي (تصريح).

(قوله: وَمَا بهِ خُوطِبَ مَا لا يَعْقِل) أي: الكلمات التي يخاطب بها غير ذوي العقولِ، أي الحيوانات، أو يخاطب بها ما بحكم ما لا يعقل، فإن صغار الآدميّين، وإن كانوا من صنفِ ذوي العقولِ، لكنهم لقصورهم بحكم غير ذوي العقول. (دشتي).

(قوله: وَمَا بِهِ خُوطِب. . .إلخ)، أي: أسماء الأصواتِ ما وضع لخطابِ ما لا يعقل مِن الْحَيوَاناتِ، والدَّليل على اسميتها وجود التنوينِ في بعضها، وإذا ثبت النَّوع ثبت الجنس، وقد يستشكل صدق حد الكلمةِ عليها؛ لأنّها ليست دالة على معنى مفرد؛ لأنّ المخاطَب بها من لا يعقل، فهي بمنزلة النعيقِ للغنم، والجوابُ: أن الدلالة كون اللفظِ بحيث إذا أطلقَ فهم منه العالم بالوضعِ معناه، وهذه كذلك؛ إذا لم يقل: إن حقيقة الدلالة كون اللفظِ بحيث يخاطب به من يعقل لإفهامِ معناه، حتى يرد ما ذكر، والنَّعيق لا أحرف له، فلا لفظ فيه، قاله الموضح في حواشيه، ومن خطه نقلت. (تصريح).

(قوله: أوْ مَا هو في حُكمه) أي: حكم ما لا يعقل من صغارِ الآدميين، أو لحكايةِ الأصواتِ، كذا في (شرح الكافية).

(قوله: من مشبه اسم الفعل) وجه شبهِ أسماءِ الأصوات بأسماءِ الأفعالِ، أنه كما يكتفى باسمِ الفعلِ عن الفعلِ، فكذا يكتفى باسم الصوتِ عن الفعلِ الذي هو بمعناه. وفي (الصبان): قال البعض: أي: في الاكتفاء به، وعدمِ احتياجهِ في إفادةِ المرادِ إلى شيء آخر. اهـ. وفيه أنّ اسمَ الفعلِ لا يفيدُ المراد وحدَه، بل بضميمةِ فاعله الظّاهر، كما في هيهات نجد، أو المستتر كما في

كَـذَا الَّـذِي أَجْـدَى حِـكَـايَـةً كَـقَـبْ   وَالْـزَمْ بِـنَـا الـنَّـوْعَـيْـنِ فَـهْـوَ قَـدْ وَجَـبْ

صَوْتاً يُجْعَلُ) كقولِهِ لِزَجْرِ الْفَرَسِ «هَلا هَلا» ولِلْبَغْلِ «عَدَسْ» ولِلْحِمار «عد». (كَذا الَّذي أَجْدى) أيْ أَعْطى بِمَعنى أَفْهَمَ (حِكايَةً) لِصَوْتٍ (كَقَبْ) ....

أبو طالب

(قوله: للنكاح) أي: الجماع، والمرادُ به الصَّوت الحاصلُ عن الفرجِ عند إخراجِ الذكر منه دفعةً، أو عند تحريكِ الذكرِ فيه بسرعةٍ، سيما إذا كان رطباً لزجاً؛ هكذا قيل.

الناصية

صهٍ، فوجه الشَّبه المذكورِ لم يوجد في المشبهِ به، اللهم إلا أن يجعل المشبَّه به اسمَ الفعلِ الرَّافع للمستترِ، ويراد الاكتفاءُ به بحسبِ الظَّاهر، وقطع النَّظر عن الضَّميرِ المستترِ، فتأمل. ثمّ قوله: من مشبهِ اسمِ الفعلِ بيان لما حالَ من الضَّميرِ المجرورِ بالباءِ على قاعدةِ من البيانية ومجرورها، من كونهما في موضعِ الحالِ، وبهذا يعلمُ اختلالُ قولِ البعضِ تبعاً للفارضي الجار والمجرورُ بيان لما، أو حالٌ من الضَّميرِ في بهِ، فتنبه.

(قوله: صوتاً يجعل) أي: يجعلُ اسمَ صوتٍ.

(قوله: لِزَجْر الْفَرَس) أي: حَمْله عَلَى السَّيْرِ.

(قوله: هَلا هَلا) في (القاموس): هلا وهال زجران للخيلِ، أي: اقربي. اهـ. والكلمتانِ منوّنتان بالقلم في نسخةِ العلامةِ أبي العزِّ العجمي المصحَّحة بخطِّه، لكن في (الهمع): هلا بوزنِ ألا، لزجر الخيلِ عن البطءِ. اهـ. ومنه يعلمُ أنَّ قولَ (القاموس) أي: اقربي، تفسيرٌ باللازمِ.

(قوله: للبغل) أي: لزجرهِ عنِ الإبطاءِ. (قوله: عدس) ومنه قوله:

عَـدَسْ مَـا لِـعَـبَّـادٍ عَـلَـيْـكِ إِمَـارَةٌ   ....

وكخ للطِّفلِ. وفي الحديث: «**كخ كخ فإنها من الصَّدقة**» وهيد وهاد، وده وجه، وعاء وعليه للإبلِ، وعاجَ وهيج وحل للناقةِ. وأس وهس وهَج وقاعِ للغنمِ. وهجا وهَج للكلبِ، وسع للضَّأنِ. ووح للبقرِ، وعزَّ وعيز للعنز، وحرَّ للحمار، وجاه للسبع. وإما دعاء كأو للفرس، ودوه للرُّبَع. وعوه للجحشِ، وبس للغنم، وجوت وجيء للإبل الموردةِ، وتؤوتاً للتيس المنزي، ونخ مخففاً ومشدداً للبعير المناخ، وهدع لصغار الإبلِ المسكنةِ. وسأ وتشؤ للحمارِ الموردِ، ودج للدَّجاج، وقوس للكلبِ.

(قوله: كذا الذي أجدى. . .إلخ) أي: أفادها، وصريحه أنها ليست نفس الحكايةِ، بل مفيدة ومفهمة لها وهو كذلك؛ لأنّ من شروطِ الحكايةِ أن تكونَ مثل المحكي، وهذه الألفاظ مركّبة من حروفٍ صحيحةٍ، وليس المحكي كذلك؛ إذ الحيواناتُ والجماداتُ لا تحسنُ الإفصاحَ بالحروفِ، لكنهم لما احتاجوا إلى حكايةِ تلك الأصواتِ، وتعذرت أو تعسرت عليهم، أوردوا صورتَها بأدنى

لِوَقْعِ السَّيْف، و«غاقْ» لِلْغُراب، و«خاز باز» لِلذُّباب، و«خاقْ باقْ» لِلنِّكاح. (وَالْزَمْ بِناءَ النَّوْعَيْنِ ....

أبو طالب ____________________

....

الناصية ____________________

ما أمكنَهم من ألفاظٍ مركبةٍ من الحروفِ، شبيهة بتلك الأصوات في الجملةِ، فصارَ الواقعُ في كلامِهم كالحكايةِ. فإن قلتَ: بقي عليه الأصواتُ الدَّالة على معنى في النَّفسِ كأح لدى السُّعال. قلت: هذه ليست موضوعة أصلاً، فلا تكون اسماً، بل لا تكون كلمة؛ لأنها إنما تدل بالطَّبع لا بالوضعِ. اهـ. دماميني ملخصاً.

(قوله: **لِوَقْعِ السَّيْف.. إلخ**) فَفي حِكَايةِ صَوْتِ وَقْعِ السَّيْفِ على الضَّريبة، وهي الدرقة، يُقال: (قَبْ، قَبْ) وفي حِكَايَةِ صَوْتِ الْغُرابِ يقال: (كأَنَّ الْغُراب يقولُ: غَاقْ غَاقْ) وفي نَقْلِ صَوْتِ الذُّبابِ يقال: (كأنَّ الذُّبَابَ يَقُول: خَازْ بَازْ) وفي نَقْلِ صَوْتِ مُلامَسَةِ ذَكَرِ الرَّجُلِ لِفرجِ الأُنثَى يُقال: (خَاقْ بَاقْ)؛ لأنَّ هَذِهِ الألْفَاظَ تُشْبِهُ تِلكَ الأَصْوَاتَ.

(قوله: **وغاق**) بغينٍ معجمةٍ وقافٍ مكسورةٍ. اهـ. (همع) وقوله للغرابِ، أي: لحكايةِ صوتِه.

(قوله: **وخاق باق**) بكسرِ القافِ فيهما، وأول الأول خاء معجمة قبلَ ألفٍ، وأول الثاني باء موحدة قبل ألفٍ. اهـ. دماميني. وخاق باق اسمانِ جعلا اسماً واحداً، وبنيا على الكسرِ، وكذا قاش ماش. اهـ. زكريا، وقوله للنِّكاح، أي: للصَّوتِ الحادث من اصطكاكِ الأجرامِ عند النِّكاحِ، كما في الدَّماميني.

(قوله: **وَالزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ**) يحتملُ أن يريدَ بالنّوعينِ أسماءَ الأفعالِ والأصواتِ، وهو ما صرَّحَ به في (شرح الكافية). ويحتملُ أن يريد نوعي الأصواتِ، وهو أولى؛ لأنه قد تقدَّم الكلامُ على أسماءِ الأفعالِ في أوَّلِ الكتابِ. وعلةُ بناءِ الأصواتِ مشابهتها الحروفَ المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة، فهي أحقُّ بالبناءِ من أسماءِ الأفعالِ؛ لأنَّ علة بناء أسماءِ الأفعالِ مشابهتها للحروفِ العاملةِ في أنها عاملة غير معمولةٍ، فوجه الشَّبه في أسماءِ الأصواتِ، وهو كونها لا عاملةً ولا معمولةً نادر في غير نوعِ الحرفِ؛ إذ لا يوجد في غيرِ نوعِه إلا في أسماءِ الأصواتِ، فيكون الحرفُ أخصَّ به، فتكون مشابهة أسماء الأصواتِ للحروفِ في ذلك الوجه أقوى بخلافِ وجهِ الشبهِ في أسماءِ الأفعالِ، وهو كونها عاملةً غير معمولةٍ، فإنه موجود وجه في الأنواع الثلاثةِ الاسمُ والفعلُ والحرفُ، فلا يقوى وجوده في الحرفِ قوة وجودِ الشَّبهِ في أسماءِ الأصواتِ، فتكونُ مشابهةُ أسماءِ الأفعالِ للحرفِ دونَ مشابهةِ أسماء الأصواتِ له، هكذا ينبغي تقرير وجه الأولوية.

هذا، وفي (الشيرازي): المُراد بِالنَّوْعِيْنِ علَى الظَّاهِرِ: أسماءُ الأفعالِ، وأَسْمَاءُ الأَصْوَاتِ ـ لا نَوْعَيْ أسماءِ الأَصْوَاتِ ـ وإِنَّمَا وَجَبَ الْبِنَاءُ فيهمَا؛ لأَنَّهما شَبِيهَانِ بعضُهُما بِالأفْعَالِ في أنَّه عَامِلٌ غَيْر

فَهُوَ قَدْ وَجَبْ) لِما سَبَقَ في أوَّلِ الْكِتاب.

أبو طالب

(**قوله: لما سبق في أول الكتاب**) أي: من الشّبه الإهمالي، فإن الأصوات لا عاملة ولا معمولة، وقيل: أي: من الشَّبهِ الاستعمالي الكائن في أسماءِ الأفعال المستلزم لبناءِ الأصواتِ لإلحاقها بها، اعلم أن الأصواتَ جميعها ألفاظٌ موضوعةٌ لما يدلُّ عليها، فتكون كلمات وأسماء، وإن توهم أنَّ بعضها غير موضوعٍ، وليس بكلمةٍ.

الناصية

مَعْمُولٍ كـ(حَيَّهَل) وبَعضُهُما بِالْحُرُوفِ في أنَّه مَوْضُوعٌ وَضْعَ الْحُرُوف كـ(صَه، قَب)، أوْ في أنَّه لا عَامِلٍ ولا مَعْمُول كَالْحُرُوفِ الْمُهْمَلَة. مِثل (خَاق بَاق) ونَحوه.

(**قوله: وَالْزمْ بِنَاءَ النَّوْعَيْن**) يعني: أنّ كلا النَّوعينِ من أسماءِ الأصواتِ مبنيَّان (نوع الخطاب) و(نوع الحكاية).

(**قوله: فَهْوَ قَدْ وجب**) لشبههما بالحروفِ المهملةِ كلام الابتداءِ (في أنّها لا عاملة ولا معمولة، كما أن أسماءَ الأفعالِ بنيت لشبهها بالحروفِ المهملة) كليت في أنها عاملةٌ غير معمولةٍ، وقد مضى ذلك في أولِ هذا الكتابِ، بخلاف أسماءِ الأصواتِ، فإنه لم يتقدَّم لبنائها ذكر، فيتعيَّن حمل قولِ النَّظم:

.... والزم بنا النوعين فهو قد وجب

على نَوعي أسماءِ الأصواتِ، وهما المذكوران في قوله:

وما به خُوطِبَ ما لا يَعْقِل من مُشبه اسْم الفعلِ صوتاً يُجْعل

كذا الذي أجدى حكاية كقب ....

وربما أعربَ بعض أسماءِ الأصواتِ لتركيبه فقط، أو لتركيبه مع نقله عن معناه، وجعله اسماً للمحكي صوته، أو للمصوت له به، فيكونُ حينئذٍ مرادفاً لاسمٍ متمكّن، فالأول كقوله:

كما رعت بالحوب للظلماء الصواديا ....

يروى الحوب بالوجهينِ على الحكايةِ وعدمِها، أي: كما رعت بهذا اللفظ الذي يصوت به، وهو حوب بفتحِ الحاءِ المهملةِ، وبالباءِ الموحدةِ، وهو زجرٌ للإبلِ، وأما جوت بضمِّ الجيمِ، وبالتاء المثناةِ فوق المفتوحةِ فهي لدعاءِ الإبل لا لزجرها، والثاني كقوله:

إذ لمّني مثلُ جَناحِ غاق

فهذا بمنزلةِ قولك: مثل جناحِ غرابٍ، والثالث، كقوله:

ووقعتُ في عَدس كأنِّي لم أزل ....

قال الموضح في حواشيه: وهذان النوعانِ الأخيرانِ ينبغي أن لا يجوِّزُ فيهما الإعراب. اهـ. (تصريح). (**قوله: لِمَا سَبَقَ في أوّلِ الْكِتَاب**) من أنها مبنيّة للشَّبه الإهمالي.

نُونَا التَّوْكِيدِ

لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا ... كَنُونَيِ اذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُمَا

يُؤَكِّدَانِ افْعَلْ وَيَفْعَلْ آتِيَا ... ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطاً أَمَّا تَالِيَا

هذا بابٌ فيه نونا التأكيد

(لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُما) شَدِيدَةٌ وخَفِيفةٌ (كَنُونَي اذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُما يُؤَكِّدانِ افْعَلْ) أَي: الأمر ....

أبو طالب

(قوله: هذا باب فيه... إلخ) لم يضف الباب إلى قول المصنف نوني التأكيد، كما في سائر الفواتح، لئلا يلزم تغييرُ المتنِ بجعلِ المرفوعِ مجروراً.

الناصية

(قوله: للفعل) قدمه للاختصاص (سم).

(قوله: بنونين) أي: بكلّ منهما (سم) أي: على انفرادِه.

(قوله: شديدة وخَفيفة) أو ثقيلة خفيفة.

(قوله: كَنُونَيْ اِذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُما) وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يُوسُف: ٣٢]، وقد تقدَّم أول الكتابِ أنَّ قوله:

(أَقَائِلُنَّ احْضُرُوا الشُّهُودَا)

ضرُورةٌ. ذهب البصريون إلى أن كلاً منهما أصلٌ لتخالف بعضِ أحكامِها. وذهب الكوفيون إلى أنّ الخفيفةَ فرعُ الثقيلةِ. وقيل: بالعكس. وذكر الخليل أنّ التَّوكيد بالثقيلةِ أشدّ من الخفيفةِ، أي: من التَّوكيدِ بالخفيفةِ، ويؤيده أن زيادةَ البناءِ تدل على زيادةِ المعنى، وقوله تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يُوسُف: ٣٢] فإن امرأة العزيز كانت أشدَّ حرصاً على سجنه من كونه صاغراً؛ لأنَّها كانت تتوقَّع حبسه في بيتها، فتقرَّب منه وتراه كلّما أرادت. هذا ولا يؤكدان الماضي ولو كان بمعنى المستقبلِ طرداً للبابِ؛ ولأنّهما يخلصان مدخولهما للاستقبالِ، وذلك ينافي المضي. اهـ. وأما قوله:

دَامَنَّ سَعْدُكِ إنْ رَحِمْتِ مُتَيَّما ....

فضرورة شاذة سهلها كونه بمعنى الاستقبالِ. **(قوله: يؤكدان افعل)** أي: جوازاً كما سيأتي.

(قوله: أي: الأمر) قال البعض تبعاً لشيخِنا: الأولى الطلب ليشمل الدعاء. اهـ. ويدفع بأن المراد فعل الأمر الاصطلاحي، وهو يشمل فعل الدعاء، مع أنه لو قال: فعل الطَّلبِ لشمل المضارع المقرون بلام الأمرِ، مع أنه سيذكره المصنف؛ ولا ينافي كون المرادِ بفعلِ الأمرِ ما ذكر قوله: ومثله الدُّعاء لإمكانِ حملِهِ على الاستخدام بأن يجعل الضَّمير عائداً على فعلِ الأمرِ، لا بالمعنى الأعمّ المتقدمِ، بل بالمعنى الخاصّ المقابلِ للدّعاءِ، أو على جعلِ الضَّميرِ عائداً على اضربن زيداً لا على فعلِ الأمر، فتأمل. (صبان).

مُطلقاً، نَحو: «اضْرِبَنَّ» (وَيَفْعَلْ) أيِ الْمُضارِع بِشَرْطِ أَنْ يَكونَ (آتِياً ذا طَلَبٍ) نَحو:

أبو طالب

(**قوله: ذا طلب**) هذا حال متداخلة، وقد فهم بعض من جوهرِ قولِهِ: آتياً الاستقبال، وعلى هذا يمكن أن يكون قوله: آتياً ذا طلبٍ حالين مترادفين أيضاً.

الناصية

(**قوله: مطلقاً**) أي: من غير شرط؛ لأنه مستقبل دائماً. اهـ. (تصريح). ويرشد إلى تفسير الإطلاق بذلك قوله بعد، أي: المضارع بالشَّرطِ الآتي، فهو أحسن من قول البعضِ، أي: سواء كان على زنةِ افعلِ أو غيرها كانفعل وافتعل. (صبان).

(**قوله: نحو: اضربن**) زيداً، ومثله الدُّعاء، كقوله:

فَـأَنْـزِلَـنْ سَـكِـيْـنَـةً عَـلَـيْـنَـا ....

تمامه:

.... وثَـبِّـتِ الأَقْـدَامَ إن لاقَـيْـنَـا

وهو من كلامه ﷺ الموافِق لوزن الزجرِ.

(**قوله: وَيَفْعَلُ... إلخ**) وفي (التَّصريح): ولا يؤكد بهما الماضي لفظاً ومعنى (مطلقاً)؛ لأنهما يخلصان مدخولهما للاستقبال، وذلك ينافي المضي، وأما قوله ﷺ: «**فإما أدركن أحداً منكم الدَّجال**»، وقوله الشَّاعر:

دامـنَّ سـعـدُكِ لـو رَحِـمْـتِ مُـتَـيَّـمـا ....

فهذا الفعلان مستقبلان معنى.

(**قوله: بشرْطِ أنْ يَكونَ آتِياً... إلخ**) أي: بشرطِ أنْ يَكون الْمُضَارِع وَاقِعاً في مَقَامٍ يُراد بِهِ الطَّلَب، لا الإخْبَار.

(**قوله: آتياً ذا طلب... إلخ**) عبارة التَّوضيح: وأما المضارع، فله حالات، أي: خمس: **إحداها**: أن يكونَ توكيده بهما واجباً، وذلك إذا كان مثبتاً مستقبلاً جواباً لقسم غير مفصولٍ من لامِه بفاصلٍ، نحو: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، ثمّ قال: **والثَّانية**: أن يكون قريباً من الواجبِ، وذلك إذا كان شرطاً؛ لأن المؤكدة بما نحو: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾ [الأنفال: ٥٨]. ثم قال: **الثالثة**: أن يكون كثيراً، وذلك إذا وقعَ بعد أداة طلب، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾ [إبراهيم: ٤٢]، ثم قالَ: **والرَّابعة**: أن يكونَ قليلاً، وذلك إذا وقع بعد لا النافية، أو ما الزائدة التي لم تسبق بأن. ثم قال: **والخامسة**: أن يكونَ أقل، وذلك بعد لم، وبعد أداة جزاء غير إما. اهـ. **قال شيخنا**: وينبغي أن تزاد سادسة وهي امتناع التَّوكيدِ كالمضارعِ المنفي الواقع جواب القسمِ، نحو: والله لا تفعل كذا،

فَـإِيَّـاكَ وَالْـمَـيْـتَـاتِ لا تَـقْـرَبَـنَّـهَـا ....

.... [وَلا تَأْخُذَنْ سَهْماً حَدِيداً لِتَفْصِدا]

أبو طالب

(قوله: فإياكَ والميتاتِ لا تَقْربنها) آخره:

.... ولا تعبدِ الشّيطانَ واللهَ فاعْبُدَا

المراد بالميتات: الضَّالون والمضلّون؛ لأنهم كالأمواتِ في عدمِ الشّعورِ بخيرهم وشرِّهم، والتَّحذير باعتبار أن نفسَ الإنسانِ جذابة لصفات مَنْ توالفُه، سيما إذا كانت رذيلة كعبادةِ الأصنامِ وسائر المعاصي، والفاء في فاعبدا إما جواب إن لا المقدرة، أو زائدة، أو عاطفة. وألفه بدل من النون، لأن المقامَ مقام التأكيد.

الناصية

والمضارع الحالي نحو: والله ليقوم زيدٌ الآن والمضارع المفصول من لامِ القسمِ كما سيذكره الشَّارح، قال في (النكت): أورد على النَّاظم نحو قولك للعاطسِ: يرحمك الله، وقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ونحو ذلكَ مما أوقعَ فيه الخبرُ موقعَ الطَّلب، فإنه يصدق عليه أنه يفعل آتياً ذا طلب، ولا يجوزُ توكيده، فلو قال: يفعل المقترن بنهي أو استفهام. . .إلخ، لكانَ أولى. اهـ.

ويجاب: بأنا لا نسلم أنَّ الطَّلب فيما أورده بالفعلِ وحدَه، كما هو فرض الكلامِ، بل بالجملةِ؛ لأنها من الجملِ الخبريةِ المستعملةِ في الإنشاءِ، ولئن سلم أن الطَّلب فيه بالفعلِ وحدَه، فالمراد ذا طلب بأداة كلام الأمرِ ولا الناهية، والطَّلب فيما أورده ليس كذلك، فاعرفه وذا طلب حال من ضمير آتياً.

(قوله: آتياً ذا طَلَب) بأن يأتي أمراً نحو: ليقومنّ زيد، أو نهياً نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا﴾ [إبراهيم: ٤٢]، أو عرضاً نحو: ألا تنزلن عندنا، أو تحضيضاً؛ كقوله:

هَـلَّا تَـمُـنَّـنْ بِـوَعْـدٍ غَـيْـرِ مُـخْـلِـفَـةٍ   كَـمَـا عَـهِـدْتُـكِ فـي أَيَّـامِ ذِي سَـلَـمِ

أو تمنياً؛ كقوله:

فَـلَـيْـتَـكَ يَـوْمَ الْـمُـلْـتَـقَـى تَـرَيْـنَـنـي ....

(قوله: فَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتُ لا تَقْرَبَنَّها. . .إلخ). هذا الشاهد من كلمة الأعشى ميمون بن قيس؛ التي كان قد هيَّأها لكي يمدح بها النَّبي ﷺ، وقدَّم عليه بها لينشدها بين يديه، فمنعته قريش أن يصلَ إليه وأغرته بالمالِ، وقد استشهد ابن هشام بهذا البيت في أوضحه (رقم ٤٧٦).

الإعراب: «إياك» إيا: مفعولٌ به لفعلٍ محذوف وجوباً، والكافُ حرفُ خطابٍ «والميتات» معطوفٌ على المفعولِ به؛ منصوب بالكسرةِ نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم، «لا» ناهية، «تقربنها» تقرب: فعل مضارع مبنيٌّ على الفتحِ لاتصاله بنونِ التوكيدِ الثقيلة في محلِّ جزم بلا النَّاهية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، وضمير الغائبةِ مفعول به، «ولا» الواو عاطفةٌ، لا:

وَنَحو:

وَهَــل يَــمْــنَــعَــنِّــي ارْتِــيــادُ الْــبِــلا دِ [مِــنْ حَــذَرِ الْــمَــوْتِ أَنْ يَــأْتِــيَــن]

وَنَحو:

هَــلَّا تَــمُــنِّــنْ بِــوَعْــدٍ غَــيْــرِ مُــخْــلِــفَــةٍ [كَــمــا عَــهِــدْتُــكِ فِــي أَيَّــامِ ذِي سَــلَــمِ]

أبو طالب

(قوله: وهل يمنعني ارتياد البلادِ) تمامه «ومن حذرِ الموتِ أن يأتين» والدال مِن البلاد أولُ المصرعِ الثاني، وكلا الفعلينِ مؤكدان بالنُّونِ، والارتياد: الطوف، ومن حذر متعلِّق بارتياد، وأن يأتيني، أي: من أن يأتيني الموتُ، وهو متعلّق بالفعلِ الأولِ (وقوله: هلا تمنن بوعد غير مخلفة) آخره:

.... كــمــا عَــهِــدْتُــكِ فــي أيــام ذي سَــلَــم

تمنن بسكونِ النُّون الأوّل والأخير وكسر النون الوسط خطاب للمؤنثِ المؤكد بالخفيفة، وعهدتك، أي: اشترطت معك، أو عرفتك، وذي سلم: اسم موضعٍ بالحجازِ.

الناصية

ناهية، «تعبد» فعل مضارع مجزومٌ بلا الناهية، وعلامةُ جزمه السُّكون، وحرك بالكسرِ للتَّخلص من التقاءِ السَّاكنينِ، «الشيطان» مفعول به لتعبد منصوبٌ بالفتحةِ، الظَّاهرةِ «والله» الواو عاطفة، الله: منصوبٌ على التَّعظيم، «فاعبدا» الفاءُ زائدة، اعبدا: فعل أمرٍ مبنيٌّ على الفتحِ؛ لاتصاله بنونِ التَّوكيدِ الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقفِ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنُّون المنقلبة ألفاً لأجل الوقفِ حرف لا محلَّ له من الإعرابِ.

(الشَّاهد) في (تَقْرَبَنَّها) فِعل مُضَارِع دَخَلَ عَلَيهِ نُون التَّأكيدِ الشَّدِيدَة؛ لأنَّه طَلَب لِوُقُوعِهِ بَعدَ (لا) النَّاهية.

(قوله: وَهَلْ يَمنَعَنِّي ارْتِيَادِي البِلادَ) قاله الأعشى ميمونُ بن قيسٍ من قصيدةٍ من المتقاربِ. والشَّاهد في: هل يمنعني، حيث أكَّده بنون التَّأكيدِ الثَّقيلة لوقوع الفعلِ بعد الاستفهامِ. وارتياد البلادِ: الطوف فيها، وأصلُ أن يأتين: من أن يأتين، وأن مصدرية، أي: من إتيان الموت. **(الْمَعنَى)**: وهَلْ يَمنَعُ مِن مَجيء الْموتِ الذَّهابُ مِن بَلَدٍ إلى بَلَدٍ؟!. **(الشَّاهد)** في دخول نون التأكيد الشديدة على الفعل المضارع (يمنعني) لأنه للطَّلب، لوقوعه بَعدَ الاسْتفهَام، والاسْتفهَام: طَلَبُ الْفَهْم.

(قوله: هَلا تَمُنِّنْ بِوَعْدِ غَيْرَ مُخْلِفَةٍ) هو من البسيطِ. **(والشَّاهد)** في هلا تمنن، حيث أكَّد الفعل بنونِ التأكيدِ الخفيفة بعد حرفِ التَّحضيضِ.

وأصله: تمنين خطاب للمؤنث، فلما دخلت عليه هلا التي للطَّلب سقطت النُّون وصار هلا تمني، ثم لما دخلت عليه نون التَّأكيد الخفيفة وهي ساكنة التقى ساكنانِ، وهما النُّون والياء، فحذفت الياء فصار: هلا تمنن. وغير نصب على الحالِ. وذي سلم: اسمٌ موضعٍ بالحجازِ. وقيل: اسم وادٍ بها،

وَنَحو:

فَلَيْتَكِ يَوْمَ الْمُلْتَقى تَرِيِنَّنِي [لِكَيْ تَعْلَمِي أَنِّي امْرُؤٌ بِكِ هائِمُ]

(أَوْ شَرْطاً أَمَّا تالِيا) نَحو: ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ ٱلَّذِى نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ﴾ [يونس: ٤٦] ....

أبو طالب

(قوله: فليتكِ يومَ الملتقى تَرِيِنَّني) آخره:

.... لكي تعلمي أني امرؤٌ بك هائمُ

ترينني بفتحِ التَّاءِ والرَّاءِ وكسر الياءِ مخاطبة، من الرُّؤية مؤكدة بالنُّونِ الثَّقيلة، والهائم المتحيِّر في العشقِ، ومنه: الملائكة المهيمون، والباقي واضحٌ.

الناصية

فكأنهما قد وافته في الأيام التي كانوا مربّعين في ذي سلم، ثم شرعت تخلف، فلذلك خاطبها بهذا الخطاب (الْمَعنَى): لِمَ لا تَمُنِّينَ عَلَيَّ بِأَنْ تَعِدِينِي وَعْداً لا تُخلِفِينَهُ، كَمَا عرفتك ـ موفِيةَ الْعَهْدِ ـ في أيَّام ذي سَلم، و(ذُو سَلَم) أرضٌ بِالشَّامِ. (الشَّاهد) في دخولِ نُونِ التَّأْكِيدِ الْخَفِيفةِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُضارِعِ (تَمُنِّنَ)؛ لأنّه لِلطَّلَب. لِوقوعِهِ بعد (هَلا) التَّحْضِيضِيّة، و(هَلا) طَلَب وسُؤال بِشِدَّةٍ. (شيرازي).

(قوله: فليتكِ يَوْمَ الْمُلْتَقَى تَرِيِنَّنِي) هو من الطَّويل. (والشَّاهد) في ترينني؛ حيث أكّده بالنُّون الثَّقيلة لوقوعِ الفعلِ بعد التمنّي، وهو خبر ليت.

(المَعْنَى): ليت أنتِ ـ أيَّتُهَا الْمَحبُوبَة ـ كُنْتِ تَرِيِنَّنِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ ـ الَّذِي تَنْكَشِفُ فِيهِ الأسْرار ـ حَتَّى تَعْلَمِي أَنِّي رَجُلٌ شَدِيدُ الشَّوْقِ إِلَيْكِ. (الشَّاهد) في دُخُولِ نُونِ التَّأكِيد الْشَّدِيدَةِ عَلَى الْفِعلِ الْمُضَارِع (تَرِيِنَّنِي)؛ لأنَّه لِلطَّلَب لِوُقُوعِهِ بَعدَ (لَيْتَ) لِلتَّمَنِّي. والتَّمَنِّي طَلَبٌ. (شيرازي).

(قوله: أَوْ شَرْطاً. . .إلخ) عطف على آتياً، يعني أن المضارع يلحقه النُّونان بشرطِ أن يكون ذا طلبٍ، أو كانَ فعل شرط واقعاً بعد إما.

(قوله: أَوْ شَرْطاً أَمَّا تَالِيَا) إما في موضع النَّصب مفعول به لتاليا، أي: شرطاً تابعاً إن الشَّرطية المؤكدة بما، نحو: وإما تخافنَّ، فإما تذهبنّ، فإما ترينّ، ويصحُّ أن يكون إما بدلاً من شرطاً، وشرطاً مفعول تالياً. والمعنى: تالياً شرطاً إما وشرطاً على هذا بمعنى أداة شرطٍ، وعلى ما ذكره الشُّراح بمعنى فعل شرطٍ، واحترز من الواقعِ شرطاً بغير إما فإن توكيدَه قليل، كما سيأتي. (أشموني).

(قوله: نَحو: ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ﴾ [يونس. ٤٦]. . .إلخ) (الشَّاهد) في (نُرِيَنَّكَ) و(نَتَوَفَّيَنَّكَ) حيث دَخَلَ عَليهِمَا نُونُ التَّأكِيدِ الْشَّدِيدة؛ لأنَّهمَا وَقَعَا بَعدَ (إمَّا) الشَّرطية. وفي (التَّصريح): أما المضارع المجرّد من لام الأمر (فله حالات إحداها أن يكون التوكيد فيهما واجباً) أي: لا بدَّ منه (وذلك إذا كان مثبتاً مستقبلاً جواباً بالقسمِ غير مفصول من لامه) أي: لامِ القسمِ (بفاصل، نحو: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧] فأكيدن: فعل مضارع مثبت مستقبل جواب قسم، وهو تالله، وليس مفصولاً من لامِ القسمِ بفاصلٍ.

أَوْ مُثَبَّتاً فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلا وَقَلَّ بَعْدَ مَا وَلَمْ وَبَعْدَ لَا

(أوْ مُثْبَتاً فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلا) مُتصِلاً بِلامِهِ، نَحو: ﴿تَاللَّهِ لَتُسْـَٔلُنَّ﴾ [النحل: ٥٦] بِخلافِ الْمَنْفِيِّ، نَحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ﴾ [يُوسُف: ٨٥]، والْحال نَحو: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَٰمَةِ﴾ [القِيَامَة: ١]

أبو طالب

(قوله: **أو الحال**) هذا عطفٌ على النَّفي.

(قوله: **نحو لا أقسم**) أي: بلامٍ مفتوحةٍ داخلةٍ على أقسم، كما هو قراءة ابن كثيرٍ على أنَّ يكون فعل القسمِ هذا جواباً لقسمٍ آخرٍ محذوف، والتَّقدير: أقسم باللهِ لا أقسم بيوم القيامةِ، وجوابُ القسمِ هذا إنشاء؛ لكونه فعلاً لقسمٍ آخر، وزمانه حال؛ ولذا لم يدخل عليه النُّون؛ أما الباقون من

الناصية

(قوله: **نحو**: ﴿تَاللَّهِ لَتُسْـَٔلُنَّ﴾ [النحل: ٥٦] **(الشَّاهد)** في دُخولِ نُونِ التأكيدِ الشَّديدة عَلى الْمُضَارِع (تُسْأَلُ) وهو مُثبتٌ لا مَنْفِي، وبمعنى الاسْتِقْبَال لا الْحَال؛ لأنَّ الْمُرَادَ: إنَّكُمْ تسألون بَعدَ الْمَوْت، وفي قَسَمٍ متصلٍ بِلامِ الْقَسَم. (شيرازي).

(**قوله: بِخِلافِ الْمَنْفِيِّ**) أي: لا يجوز توكيده بهما بلا محذوفة، (إذ التقدير لا تفتأ) وحذف لا في جوابِ القسمِ مطرد، وأما قوله:

تَالله لا يُحْمَدَنَّ المرءُ مُجْتَنِبا فِعْلَ الْكِرَامِ وَلَوْ فَاقَ الوَرَى حَسَبا

فشاذ، أو ضرورة.

(**قوله**: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يُوسُف: ٨٥] **(الشَّاهد)** في (تفتأ) لَمْ تَدْخُل عَلَيهِ النُّون؛ لأَنَّهُ مَنْفِيٌّ، أَيْ: تَاللهِ لا تَفْتَأُ. وفي (الدشتي) فإنَّ (تفتأ) فعل النَّفي مثل تزال؛ فلذلك لم يؤكَّد (تذكر) بنون التَّأكيدِ مع وقوعهِ قسماً. (**قوله: والْحَالِ**) عطف على المنفي، أي: أو كان المضارع حالاً، كقراءةِ ابنِ كثيرٍ: (لأقسم بيومِ القيامةِ) وقول الشَّاعر:

يَمِيناً لأُبْغِضُ كُلَّ امْرِئٍ يُزَخْرِفُ قَوْلاً وَلا يَفْعَلُ

فأقسم في الآية، وأبغض في البيت معناهما الحال لدخول اللام عليهما، وإنما لم يؤكدا بالنُّون لكونها تخلص الفعل للاستقبال، وذلك ينافي الحال.

هذا، ومنعَ البصريون الإقسام على فعلِ الحالِ، فلا يجوزون: والله لأفعل الآن كما سيأتي في التَّنبيه الثَّاني، ويؤوِّلون القراءة والبيتين بأنها على إضمارِ مبتدأ كان مفصولاً من اللامِ، أي: بمعموله كالمثالِ الأولِ، أو بحرفِ تنفيس كالمثال الثاني، أو بقد، نحو: والله قد يقوم زيد كما في (سم).

(**قوله**: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَٰمَةِ ۝١﴾ [القِيَامَة: ١]. لم يؤكد (أقسم) بالنُّون؛ لأنَّ المراد به زمان الحال، أي: لا أقسم الآن.

وإنْ مَنَعَه الْبَصرِيُّون، وَغَيرِ الْمُتصلِ بِاللَّامِ، نَحو: ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨]، ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٥].

أبو طالب

القراءِ فقرؤوه بلا الدَّاخلة على الفعلِ بناءً على كونِها زائدة، أو رداً لاعتقاد من يعتقد ما يخالف جواب القسم، وقيل: قول المصنف أو مثبتاً في قسمٍ لما شمل فعلَ القسم وجوابه فبقيد الاستقبالِ خرج أصل الفعل؛ لأنه حالٌ لامحة، فمثال الشارح بهذا إشارة إلى ذلك أقول فيه نظر؛ لأن قوله: وإن منعه البصريون ينافي ذلك؛ لأن البصريين منعوا كونَ جواب القسمِ حالاً لا غير، مع ظهورِ أن المرادَ بالمثبت في القسم إنما هو جوابه، فكان هذا القائل وقعَ في هذا الخبطِ نظراً إلى النُّسخ المغلوطةِ المكتوبةِ فيها، لا أقسم بلا، أو جهلاً بقراءة ابنِ كثير، فلا تغفل.

الناصية

(**قوله: وإن مَنَعهُ البَصرِيُّون**) فقالوا: إن الحالَ لا يمنع من دخولِ النُّونِ على فعلِ القسم. وفي (الشيرازي): مَنَعَ البصريون من دخول لامِ القسم عَلَى المضارع، الذي بِمَعْنى الحالِ، فَعَلَيْهِ منْعُ دُخُولِ النُّونِ عليه لِعَدم اتِّصالِهِ بِلامِ الْقَسَم لا لأنَّه لِلْحَالِ، أما عِنْدَ الْكوفِيِّينَ الَّذينَ يُجَوِّزُونَ دخولَ لامِ الْقَسَمِ عَلى الْحَالِ، فَمَنْعُ دُخُولِ اللام إنَّمَا هوَ لأَنَّهُ بِمَعنَى الْحَالِ.

(**قوله: وَغَير الْمُتّصل بِاللام... إلخ**) أي: أو كان المضارع مفصولاً من اللام؛ بمعمولِهِ أو بحرف تنفيس، **فالأول** (مثل) قوله تعالى: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴿١٥٨﴾﴾ [آل عمران: ١٥٨] فاللام في لئن موطئة لقسمٍ محذوفٍ، واللام في لإلى مؤكدةٌ للجوابِ وهو تحشرون، والأصل: والله لئن متم أو قتلتم لتحشرون إلى اللهِ (و)**الثاني**، نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴿٥﴾﴾ [الضحى: ٥] فيعطيك معطوف على جوابِ القسمِ وهو ما ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٣]، والمعطوف على الجوابِ جواب، وقول البيضاوي تبعاً للزمخشري: واللام في ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾ للابتداءِ دخلت على الخبرِ بعد حذفِ المبتدأِ، والتَّقدير: لأنت سوف يعطيك لا للقسم، فإنَّها لا تدخل على المضارع إلا مع النُّون المؤكدةِ مخالف لما عليه الجمهور من أن ذلك مع اتصالِ اللامِ بالفعلِ، مع انفصالِه عنها، فإذا حصل فصل بينهما امتنعت النُّون وثبتت لام القسم وحدها، كقوله:

فوربِّي لسوفَ يُجزَى الذي أسْـ ... ـلَفَهُ المرءُ سَيِّئاً أو جَميلا

أنشده ابن مالك شاهداً على ذلك. (تصريح).

(**قوله: نحو**: ﴿لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴿١٥٨﴾﴾ [آل عمران: ١٥٨].

(**الشَّاهد**) في (تُحْشَرُونَ) لَمْ تَدْخلْهُ النُّون؛ لأنه لَم يَتَّصِل بِلامِ الْقَسَم.

(**قوله**: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٥].

(**الشَّاهد**) في (يُعْطِيكَ) لَمْ تَدخله النُّونُ لِفَصْلِ (سَوْفَ) بَيْنَه وبَيْنَ لام الْقَسَم.

تنبيه: لا يَلزم ها التَّوْكيد إلَّا بَعدَ الْقَسَمِ كما في «الْكافِية» (وَقَلَّ) تَوْكيده ....

أبو طالب

....

الناصية

هذا، وقال الدنوشري: قال بعضهم: وإنما لم تعمل السِّين وسوف مع اختصاصهما بالمضارعِ لتنزيلهما منزلة أحد أجزائِه كلام التَّعريف مع الأسماءِ، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝﴾ [الضحى: ٥]؛ لأنّ هذه اللام إنما تدخل على الفعلِ المضارعِ، والاسم فلولا أن سوف قد صار كأحدِ حروفِ الفعلِ لامتنعَ دخول اللامِ عليها.

(**قوله: لا يَلزم هَذا التَّوكيد**) أي: التَّوكيد بِالنُّونِ لا يكون لازماً وحتمياً إلا في القسم.

(**قوله: إلا بَعدَ الْقسمِ**) أي: الواقع في جوابِ القسمِ وجوباً؛ لأنَّهم كرهوا أن يؤكِّد الفعل بأمر منفصل، وهو القسمُ، من غيرِ أن يؤكِّدوه بما يتصل به، وهو النُّون بعد صلاحيتِه له (جامي). وفي (الأشموني): إنَّ التَّوكيد في هذا النَّوع واجب بالشُّروط المذكورة كما نصَّ عليه في (التَّسهيل)، وهو مذهب البصريين، فلا بدَّ عندهم من اللامِ والنُّونِ، فإن خلا منهما قدر قبل حرف النَّفي، فإذا قلت: ِالله يقوم زيد؛ كان المعنى نفي القيامِ عنه، وأجاز الكوفيون تعاقبهما، وقد ورد في الشِّعر، وحكى سيبويه: والله لأضربه. وأما التَّوكيد بعد الطلب فليس بواجب اتفاقاً. واختلفوا فيه بعد أما: فمذهب سيبويه أنه ليس بلازمٍ، ولكنه أحسنُ؛ ولهذا لم يقع في القرآنِ إلا كذلك، وإليه ذهبَ الفارسي، وأكثر المتأخرين، وهو الصَّحيح، وقد كثر في الشِّعر مجيئه غير مؤكَّد، من ذلك قوله:

يَا صَاحِ إمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَةٍ ... فَمَا التَّخَلِّي عَنِ الْخِلَّانِ مِنْ شِيَمِي

وقوله:

فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ ... فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

وقوله:

فَإمَّا تَرَيْنِي كابْنَةِ الرَّمْلِ ضَاحِياً ... عَلَى رِقَّةٍ أحْفَى وَلَا أَتَنَعَّلُ

وذهب المبرِّد والزَّجاج إلى لزومِ النُّونِ بعد إما، وزعما أن حذفها ضرورة. الثاني: منع البصريون نحو: والله ليفعل زيد الآن، استغناءً عنه بالجملةِ الاسميةِ المصدَّرة بالمؤكِّدِ كقولِك: والله إن زيداً ليفعل الآن، وأجازَه الكوفيون. ويشهد لهم ما تقدَّم من قراءةِ ابن كثيرٍ: لأقسمُ، والبيتين. اهـ. (أشموني).

(**قوله: كمَا في الْكَافِية**)، وفي (الشيرازي) قَالَ فِي الْكَافيةِ يَجِبُ التَّأكِيدُ بِالنُّونِ في الْمُضَارعِ الْوَاقِعِ بَعْدَ الْقَسَم مَعَ الشَّرائِطِ الْمَذكُورَةِ، وفي غَيْرِ هَذَا لا يَجِبُ التَّأكِيدُ.

(**قوله: وَقَلَّ تَوْكيده... إلخ**) مراد النَّاظم أن التَّوكيد بعد ما المذكورة قليل بالنِّسبة إلى ما تقدَّم، لا قليل مطلقاً، فإنّه كثير، كما صرَّح به في غيرِ هذا الكتابِ، بل ظاهر كلامِه اطّراده. وإنما كان

إذا وَقَعَ (بَعْدَ ما) الزَّائِدَةِ، نَحو:

قَـلِـيـلاً بِـهِ مـا يَـمْـدَحَـنَّـكَ وارِثٌ [إذا نـالَ مِـمَّـا كُـنْـتَ تَـجْـمَـعُ مَـغْـنَـمـا]

وأَقَلَّ مِنه أنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيها رُبَّ، نَحو:

أبو طالب

(قوله: قليلاً به. . . إلخ) بيتانِ من هذهِ القصيدة هكذا:

أَهِـنْ لـلـذي تَـهْـوَى الـتِّـلادَ فـإنَّـه إذا مِـتَّ كـان الـمـالُ نَـهْـبـاً مُـقَـسَّـمـا

قـلـيـلاً بـه مـا يَـحْـمَـدَنَّـك وارثٌ إذا نـال مـمَّـا كُـنْـتَ تَـجْـمَـعُ مَـغْـنَـمـا

قالها حاتم الطائي، أهن أمرٌ من الإهانة، أي: الإذلالُ، والتلادُ: بالتاءِ المثناةِ فوق كتلادِ المال المجتمعُ العتيقُ، والنَّهب: الغارة بمعنى المنهوب، وقليلاً أي: حمداً أو زماناً قليلاً به، أي:

الناصية

كثيراً من قبل أن ما لما لازمت هذه المواضع أشبهت عندهم لام القسمِ، فعاملوا الفعلَ بعدها معاملته بعد اللامِ. نصَّ على ذلك سيبويه كما حكاه في (شرح الكافية). (صبان).

(قوله: **بَعْدَ مَا الزَّائدة**) التي لم تسبق بأن، سواء سبقت بأداةٍ أم لا كما مثل من ذلِك قولهم: بعين ما أرَيَنَّك، تقوله لمن يخفي أمراً أنت به بصير، وبجهدٍ ما تبلغنَّ تقوله لمن حَمَّلْتَه فعلاً فأباه، أي: لا بدَّ لك من فعله مع مشقَّة، وحيثما تكوننّ آتك، ومتى ما تقعدن أقعد. وقوله:

إذَا مَـاتَ مِـنْـهُـمْ مَـيِّـتٌ سُـرِقَ ابْـنُـهُ ومِـن عِـضَـةٍ مـا يَـنْـبُـتَـنَّ شَـكِـيـرُهـا

المعنى: إذا ماتَ منهم شخص سرق ابنهُ صفاتِه فصَارَ مثلَه.

(قوله: **قليلاً بِهِ مَا يحْمَدَنْكَ وَارِثٌ**) قاله حاتم الطَّائي. وتمامه:

. . . . إذَا نَـالَ مِـمَّـا كُـنـتَ تَـجْـمَـعُ مَـغْـنَـمَـا

من الطويل. والضَّمير في به يرجع إلى المالِ في البيتِ الذي قبله:

أهِـنْ لِـلَّـذِي تَـهـوَى الـتِّـلادَ فَـإنَّـهُ إذَا مُـتَّ كـانَ الـمـالُ نَـهـبـاً مُـقَـسَّـمـا

وقليلاً منصوبٌ على أنّه صفة لمصدر محذوف: أي: حمداً قليلاً يحمدنك وارثك بعد استيلائهِ على مالِك. ووارث فاعل يحمدنك. (والشَّاهد) في تأكيدِ يحمدنك بالنُّونِ الثقيلةِ، وهذا بعدما الزَّائدة قليل، ولا سيما إذا لم يسبق بأنّ. (المعنى): قليلاً بِمَالكَ يَمْدَحُكَ الْوَارِثُ إذا نال الوارث مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُهُ وَتَعْتَبِرُهُ غنيمةً. (الشَّاهِد) في (يَمْدَحَنَّكَ) دَخلَهُ النُّون الشَّديدة، بعد (مَا) الزَّائدة. وهو قليلٌ.

(قوله: **وَأَقَلَّ مِنهُ أنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهَا ربَّ**) كلامه يشملُ ما الواقعة بعد ربّ، وصرّح في (الكافية) بأنَّ التَّوكيد بعدها شاذٌّ، وعلل ذلك بأن الفعلَ بعدَها ماضي المعنى، ونصَّ بعضهم على أن إلحاقَ النُّون بعدَها ضرورة، وظاهر كلامه في (التَّسهيل) أنه لا يختصُّ بالضَّرورةِ، وهو ما يشعرُ به كلامُ سيبويه، فإنه حكى ربما يقولَنَّ ذلك. (أشموني).

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ

(وَ) بَعدَ (لَمْ) نَحو:

أبو طالب

بالحمدِ، أو بسببِ المالِ، وما زائدة، أو بمعنى الزَّمانِ، أو ظرفية، أو مصدرية، لكن كلٌّ منها على تقدير بعضِ الاحتمالاتِ في قوله: قليلاً، ومغنماً اسم مفعول حالٌ عن فاعلِ نال، أو اسم فاعلٍ حال عن تجمع، أو عن كافِ الخطابِ؛ فافهم.

(**قوله**: **ربما أوفيت... إلخ**) قد سبق شرحه في بابِ حروفِ الجرِّ.

الناصية

(**قوله**: **ربما أوفيت... إلخ**) أي: نزلت، والعلم: الجبل، وفي بمعنَى على. (**الشَّاهد**) في ترفعن، وفاعِله شمالات، جمع شمال؛ ريح من ناحيةِ القطبِ (زكريا).

(**المَعنى**): كَثيراً ما صعدت وأشْرَفْت علَى جَبَلٍ تَرفَعُ الرِّيَاح الشَّمَالِيَّة ثَوبي وأنَا عَلَيه. (**الشَّاهد**) في (تَرْفَعَنْ) دَخَلَه النُّون الْخَفيفة، بَعدَ (مَا) الزَّائدَةِ، التي قَبلَهَا (ربّ)، هذا وذكر مستوفى في شواهد حروف الجرِّ. (**والشَّاهد**) في ترفعن حيث أكَّده بالنُّونِ الخفيفةِ، وهذا نادر بعد تقدُّم رب على ما.

(**قوله**: **وَ بَعدَ لَمْ**) أي: وقل التَّوكيد بعد لم، أي: بالنسبة إلى التوكيدِ بعد لم بمعنى النُّدور كما في ابن النَّاظمِ وغيره، نصَّ سيبويه على أنَّه ضرورة؛ لأنَّ الفعل بعدها ماضي المعنى كالواقع بعد ربما. قال في (شرح الكافية): وهو بعد ربّما أحسن، قال شيخنا وتبعه البعضُ: لعله لأن لم تقلب المضارع إلى المضي أبداً بخلاف ربما، فإنها قد تدخل على المستقبلِ، كما في ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ۝٢﴾ [الحجر: ٢]. اهـ. ويحتمل أن الأحسنية لوجودِ ما الزَّائدة؛ التي يؤكد بعدها كثيراً في غير ربّما. (**قولهُ بعد لم**) أي: وبعد أداة جزاء غير أما الشرطية، فالأول (كقوله) وهو أبو حيان الفقعسي يصف جبلاً قد عمه الخصب، وحفّه النَّبات:

يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخاً عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

أرادَ: ما لم يعلمن بنونِ التَّوكيدِ الخفيفة المبدلة في الوقف ألفاً (و) الثاني (كقوله:

مَنْ تَثْقَفَنْ مِنْهُم فَلَيْسَ بِآيِبٍ أبداً وقَتْل بَنِي قُتَيْبَة شَافِي

فأكَّد تثقفن بنونِ التَّوكيدِ الخفيفة بعد من الشرطيةِ، وتثقفن بمعنى تجد، والآيب: الرَّاجع، وبنو قتيبة من باهلة. وإنما انقسمت هذه الحالاتُ إلى خمسة: واجب، وأكثر، وكثير، وقليلٌ، وأقل؛ لأن آخرَها مشبه بما قبله، وما قبلَه مشبه بما قبله، وهكذا إلى الأولِ، وذلك أن التَّوكيد بالنونين، إنما يؤتى به لمسيس الحاجةِ إليه.

أما في الحالة الأولى، وهي المشار إليها في النظم بقوله:

أو مثبتاً في قسم مستقبلاً ....

يَحْسَبُهُ الْجاهِلُ ما لَمْ يَعْلَما [شَيْخاً عَلى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّما]

أبو طالب

(قوله:

يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّه مُعَمَّما

فإِنَّه أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَما

الناصية

فلأن القسمَ إنما يؤتى به للتحقيق، فهو أشد احتياجاً إلى التَّوكيد:

وأما الحالة الثانية: وهي المشارُ إليها في النَّظم بقوله:

.... أَوْ شَرْطاً أَمَّا تَالِيا

فلأن إن الشَّرطية لما أكدت بما الزَّائدة أشبهت القسمَ في تأكيدِه باللام.

وأما الحالة الثالثة: وهي المشارُ إليها في النَّظم بقوله:

يُؤكِّدان افْعَلْ ويفعلْ آتِيا ذا طَلَبٍ ....

فلأنَّ ما بعد أداة الطَّلب أشبه ما بعد أن في استدعاء الجواب.

وأما الحالةُ الرابعة: وهي المشارُ إليها في النَّظم بقوله:

.... وقَلَّ بعدَ ما ولو وبَعْدَ لا

فلأن لا النافية أشبهت لا الناهية صورةً، وما الزَّائدة أشبهت ما النافية كذلك.

وأما الحالة الخامسة: وهي المشارُ إليها في النَّظم بقوله:

وغير إمَّا من طوالب الجزا ....

فلأن لم للنفي، والنفي أشبه النهي معنى، وغير إن من أدوات الشَّرطِ أشبهت لم في الجزمِ، ولا يؤكد بهما في غير ذلك إلا ضرورةً كقوله:

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شمالاتُ

والذي سهل ذلك أن ربما للقلة، والقلة تناسب النفي والعدم، والنفي شبيه بالنهي، كذا علل التفتازاني، وقد يؤكد أنَّ جوابَ الشَّرطِ، كقوله:

.... ومَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارةُ تَمْنَعَا

أي: تمنعن، وهو قليلٌ في الشِّعرِ، نصَّ عليه سيبويه وقال: شبهوه بالنهي حيث كان مجزوماً غير ثابتٍ، أي: غيرَ موجود في الحالِ، فأشبه النَّهي؛ إذ هو المطلوبُ فيهِ عدمُ وجودِ المنهي عنه. (تصريح).

(**قوله: يَحْسَبُهُ الجاهل مَا لَمْ يَعْلَمَا... إلخ**). قاله أبو حيان الفقعسي، قال ابن هشام اللخمي: يصف به لبناً في إناء حين تعلوه الرغوةَ حتى يمتلئ، وما قيل من الأبيات قبله يدلُّ على ذلك، وقال

(وَبَعْدَ لا) ....

أبو طالب

ما ظرفية مصدرية، وشيخاً بحسبِ المعنى مفعولٌ ثان لقوله: يحسبه، وعلى كرسيه ومعمما صفتانِ للشيخِ، والفاء للتفريعِ على معمولي يحسبه لا على نفسِه، وضمير يحسب عائد إلى جبل؛ لأن هذا البيتَ لأبي حيان الفقعسي في وصفِ جبلٍ قد أحاط به الخصبُ، واشتمل على نباتاتٍ كثيرةٍ (**قوله: ومهما تشاء... إلخ**) أوله:

فَـمَـهْـمَـا تَـشَـأْ مِـنْـهُ فَـزَارَةُ تـعـطـكـم ....

الضميران المجروران لرجل، وفزارة بفتحِ الفاءِ: أبو حي من غَطَفان، وهو فاعلُ الفعلِ، والمعنى: مهما تشاء فزارة منه الإِعْطاء لكم تعطكم فزارة نفسها، وإن تشأ منه المنع عنكم تمنعكم نفسَها.

الناصية

العيني: يصف به جبلاً عمّه الخصب، وحفّه النبات (**قوله**): يحسبه بفتحِ السِّينِ من باب تعب أكثر من كسرِها، أي: يظنه فعل مضارع، والهاء العائدة على اللبنِ أو الجبلِ مفعوله الأولِ، والجاهل فاعله، وما مصدرية ظرفية، ولم حرف نفي وجزم وقلبٍ، ويعلما فعل مضارع مبني على الفتحِ لاتّصاله بنون التّوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً في الوقف؛ إذ الأصل يعلمن في محلِّ جزم بلم، وشيخاً مفعول يحسب الثاني، وهو ما فوق الكهل، وعلى كرسيه بضمِّ الكافِ أكثر من كسرها متعلّق بمحذوفٍ تقديره: جالساً، صفة أولى لـ شيخاً، والهاء مضاف إليه، ومعمما: صفةٌ ثانية، وهو من عُمِّم رأسَهُ بالبناءِ للمجهولِ، أي: لُفَّتْ عليه العِمامة. (يعني): إن هذا اللبنَ الموضوعَ في الإناءِ الذي عَلَته الرغوةُ حتى امتلأ، أو الجبل الذي عمَّه الخصبُ وحفّه النباتُ يظنّه الجاهلُ مدة عدم علمِه بأنّه لبنٌ أو جبل، شيخاً جالساً على كرسيه معمماً. (**والشّاهد**) في قوله: لم يعلما حيث أكّدَ الفعل المضارع المنفي بلم بنونِ التّوكيد الخفيفةِ المنقلبةِ ألفاً، وهو قليلٌ، والكثيرُ أن يكون مثبتاً، نحو: لتضربن زيداً بالثقيلة، أو الخفيفة، أو المنقلبة ألفاً في الوقف.

(**قَوله وَبَعْدَ لا**) أي: وقل التّوكيد بعد لا النافية. قال في (شرح الكافية): وقد يؤكّد بإحدى النّونينِ المضارع المنفي بلا تشبيهاً بالنّهي، كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥] وقد زعمَ قوم أنّ هذا نهي، وليس بصحيحٍ. ومثله قول الشاعر:

فَـلَا الْـجَـارَةُ الـدُّنْـيَـا بِـهَـا تُـلْـحِـيـنَـهَـا ... وَلَا الـضَّـيْـفُ فِـيـهَـا إنْ أَنَـاخَ مُـحَـوَّلُ

إلا أن توكيد تصيبن أحسن لاتصالِه بلا، فهو بذلك أشبه بالنَّهي، كقوله تعالى: ﴿لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ [الأعراف: ٢٧] بخلافِ قولِ الشَّاعرِ، فإنه غير متصل بلا، فبعد شبهه بالنَّهي، ومع ذلك فقد سوغت لا توكيده، وإن كانت منفصلةً فتوكيدٌ تصيبن لاتصاله أحقُّ وأولى. هذا كلامه بحروفِهِ.

(**قوله: وبعد لا**) لم يحتجّ لتقييدها بالنافيةِ؛ لأنّه قد علم من قوله: ذا طلب اطّراد التّوكيد بعد لا النّافية. نكت (أشموني).

نَحو: ﴿وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥].

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: ﴿وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]. فأكد تصيبن بعد لا النَّافية تشبيهاً لها بالنَّاهية صورة، وجملة لا تصيبن خبرية في موضع الصِّفة لفتنة فتكون الإصابة عامة للظَّالمين وغيرهم لا خاصة بالظَّالمين؛ لأنَّها قد وصفت بأنها تصيب الظَّالمين خاصةً، فكيف تكونُ مع هذا خاصة بهم، وقيل: لا ناهية، وأقيم المسبب مقامَ السببِ، والأصلُ: لا تتعرَّضوا للفتنةِ فتصيبكم، ثم عدل عن النهي عن التَّعرض إلى النَّهي عن الإصابةِ؛ لأن الإصابة مسببة عن التَّعرض، وأسند المسبب إلى فاعله بالإصابة خاصة بالمتعرضين، وعلى هذا لا يكون التَّوكيد هنا قليلاً، بل كثيراً، ولكن وقوع الطَّلب صفة للنَّكرة ممتنعٌ، فوجب إضمارُ القول، أي: واتقوا فتنة مقولاً فيها ذلك. (تصريح). (قوله ﴿وَاتَّقُواْ فِتْنَةً﴾ [الأنفال: ٢٥]... إلخ).

(الشَّاهد) في (تُصيبن) دخله النُّون الشَّديدة بَعدَ (لَا) وهو قَليلٌ. هذا، وما اختاره النَّاظم من جوازِ التوكيدِ بعدَ لا النَّافية على قلّة هو ما اختاره ابن جني، والجمهورُ على المنعِ. أي: منعَ التَّوكيد بالنُّونِ بعدَ لا النافية إلا في الضَّرورةِ، ولهم في الآية تأويلات: فقيل: لا ناهية، والجملة محكية بقولٍ محذوفٍ هو صفة فتنة، فتكون نظير:

جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ

وقيل: لا ناهية، وتمَّ الكلامُ عندَ قولهِ فتنة، ثم ابتدأ نهي الظُّلمة عن التَّعرضِ للظُّلمِ فتصيبهم الفتنةُ خاصةً، فأخرجَ النَّهي عن إسنادهِ للفتنةِ فهو نهي محوّل، كما قالوا: لا أرينك هاهنا، وهذا تخريج الزَّجاج والمبرِّد والفرّاء. وقال الأخفش الصغير: لا تصيبنَّ، هو على معنى الدُّعاء، وقيل: جوابُ قسم، والجملة موجبة، والأصلُ: لتصيبنَّ كقراءة ابن مسعودٍ وغيره، ثم أشبعت اللام وهو ضعيف؛ لأن الإشباعَ بابه الشِّعر. وقيل: جوابُ قسمٍ، ولا نافية، ودخلت النُّون تشبيهاً بالموجبِ، كما دخلت في قوله:

تَاللهِ لَا يُحْمَدَنَّ الْمَرْءُ مُجْتَنِبا فِعْلَ الْكِرَامِ......

وقال الفراء: الجملةُ جوابُ الأمرِ، نحو: قولك: انزل عن الدَّابةِ لا تطرحنّك، ولا نافية، ومن منعِ النُّونِ بعد لا النافية منع انزل عن الدَّابةِ لا تطرحنّك. هذا، وإذا قلنا بما رآه النَّاظم فهل يطرد التَّوكيد بعد لا كلامه يشعر بالاطِّراد مطلقاً، لكنّ نصّ غيره على أنه بعد المفصولةِ ضرورة، والذي في (المغني) أنه بعد المفصولةِ والموصولة سماعي.

وَغَـيْـرِ إِمَّـا مِـنْ طَـوَالِـبِ الْـجَـزَا   وَآخِـرَ الْـمُـؤَكَّـدِ افْـتَـحْ كَـابْـرُزَا

(وَ) بَعدَ (غَيرِ إمَّا مِنْ طَوالِبِ الْجَزا) وهي كَلِماتُ الشَّرْطِ نَحو:

[فَـمَـهْـمَـا تَـشَـأْ مِـنْـهُ فِـزارَةُ يُـعْـطِـكُـمْ]   وَمَـهْـمَـا تَـشَـأْ مِـنْـهُ فَـزارَةُ يَـمْـنَـعَـا

وجاءَ تَوْكيدُ الْمُضارِعِ خالياً مِمَّا ذُكِر، وهو في غايَةِ الشُّذُوذ، ومنه:

وَلَـيْـتَ شِـعْـرِي وَأَشْـعُـرَنَّ إذا مـا   قَـرَّبُـوهـا مَـنْـشُـورَةً وَدُعِـيـتُ

أبو طالب

(**قوله: ليت شعري... إلخ**) وما بعده هكذا:

أَلِـيَ الْـفَـوزُ أَمْ عَـلَـيَّ إذا حُـو   سبت أَنِّي عـلـى الـحِـسَـابِ مُـقِـيتُ

الناصية

(**قوله: وَبَعدَ غَيرِ إمَّا... إلخ**) أي: ويُقِلّ أيضاً دخول النُّونِ عَلى الْمُضَارِعِ إِذَا كَانَ بعدَ غَيْرِ إمَّا من (طَوالِبِ الجَزَا) أيْ: مِنَ الْكَلِمَاتِ الّتي تَطْلب الْجَزَاء، يَعني: كَلِمَات الشَّرطِ، كـ(مِنْ، مَا، أيّ، حَيْثُمَا، أيْنَمَا، إذَ مَا، أنى، مَتَى، مَهْمَا) وَ غيرها. (شيرازي). (**قوله**:

فَـمَـهْـمَـا تَـشَـأْ مِـنْـهُ فِـزَارَةُ يُـعْـطِـكُـمْ   وَمَـهْـمَـا تَـشَـأْ مِـنْـهُ فَـزَارَةُ تَـمْـنَـعَـا)

قاله الكميت بن معروف من قصيدة من الطويل، ومهما اسم يتضمَّن معنى الشَّرط، ولهذا جزم تشأ في الموضعين. وفزارة بكسر الفاءِ من غطفان. والشَّاهد في (تمنعا) أصله: تمنعن مؤكداً بالنُّون الخفيفةِ، أكده لتأكيدِ الجزاءِ، ثم أبدلها ألفاً للوقفِ. (الْمعْنى): كلَّما تُريدُ قبيلة (فزَارَة) مِن ذَلِكَ الرَّجُل أن يعْطِيَكم فَيُعطيكم نَفْسَه. وكلما تريد (فزَارَة) مِن ذَلِكَ الرَّجل أنْ يَمْنَعَكم فَإِنَّه يَمْنَعكم مِنْ نَفْسِه. (**الشَّاهد**) في (يَمْنَعَا) أصله (يَمْنَعَنْ) بنونِ التَّأكيدِ الْخَفِيفَةِ، بُدلَت أَلِفاً في الْوَقْفِ، وهو بَعدَ (مَهْمَا) الشَّرطية. (شيرازي).

(**قوله: خالياً مما ذكر**) أي: من وقوعه ذا طلب، أو شرطاً بعد إما، أو مثبتاً في قسم، أو بعدَ ما الزائدة، إلى آخرِ ما ذكر.

(**قوله: خالياً مما ذكر**) أي: غير المواضع السبعة، وهو في غاية الندرةِ، ولذلك لم يتعرَّض له. (**قوله**:

لَـيْـتَ شِـعْـرِي وَأَشْـعُـرَنَّ إِذَا مَـا   قَـرَّبُـوهَـا مَـنْـشُـورَةً وَدُعِـيـتُ)

وبعده:

أَلِـيَ الْـفَـوْزُ أَمْ عَـلَـيَّ إِذَا حُـو   سِـبْـتُ أَنِّـي عَـلَـى الْـحِـسَـابِ مُـقِـيـتُ

قالهما السموءل بن عادياء الغساني اليهودي من قصيدة من الخفيف: أي: ليتني أشعر فأشعر هو الخبر، وناب شعري؛ الذي هو المصدرُ عن أشعر، ونابت الياء عن اسمِ ليت الذي في ليتني.

وَأَشَذّ مِنه تَأْكِيدُ أَفْعَل في التَّعَجُّب في قولِهِ:

[وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْبى صَرِيمَةً] فَأَحْرِ بِهِ بِطُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيا

وَأَشَذّ مِن هذا تَوْكِيدُ اسْمِ الْفاعِلِ في قولِهِ:

أبو طالب

قاله يهودي، واسم ليت ضمير المتكلّم قد حذف بقرينة: يا شعري، وشعري: أصله: أشعر شعري، وقرَّبوها أي: قرب كتاب الأعمالِ صحيفة منشورةً هي صحيفة أعمالي، ودعيت، أي: دعاني الله للحسابِ، وألِيَ همزة داخلة على اللام الدَّاخل على ياء المتكلِّم المفتوحِ، والمقيت: المقتدر والحافظ. والشَّاهد: الاستفهام مفعول لشعري، وجملة إن مفعول لقوله: أشعرن، وفي قوله: أشعرن مع مفعوله إشعار بظنِّ احتماله الفوز.

(قوله: فأَحْرِ به بطولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيا). أوله:

ومُسْتَبْدِلٍ من بَعْدِ غَضْبَى صَرِيمةً ....

الغضب: بالغين المعجمةِ وسكون الصادِ المهملةِ أخذ مالِ الغيرِ بالعدوانِ، وصريمة: أي غصبة صريمة، وأحر به: بالحاء المهملة، فعل تعجبٍ كأفعل به، أي: أجدر به، وأحريا، الثاني أصله:

الناصية

والشَّاهد في أشعرن حيث أكده بالنُّون الخفيفة، وهو مثبت عارٍ عن معنى الطَّلب والشَّرط ونحوهما. وهذا في غاية الندرة. وما زائدة. والضَّمير في قربوها يرجع إلى الصَّحيفة في البيت الذي قبله. ومنشورة حال. وكذا دعيت بتقدير قد. والهمزة في ألي للاستفهام. والمقيت: المقتدر والحافظ. الشَّاهد وهو المراد هاهنا (المَعنى): لَيْتَنِي كنت أشْعر، وفي المُستقبلِ أَشْعَرُ حِينَ قَرَّبُوا تِلْكَ الصَّحيفة مَنشورَة، ودُعِيتَ عِندَهَا. **(الشَّاهد)** في (أشْعرن) مُضَارِع مُؤَكَّد بَالنُّون الشَّدِيدَة، مَعَ أَنَّه خال مِنْ مَعْنَى الطَّلَب إطْلاقاً.

(قوله: وأَشَذُّ مِنْه توكيد أفعل في التَّعجب) أي: لأنَّه ماضٍ معنى.

(قوله: ومستبدل من بعد غضبى) بالعينِ المهملةِ وبعد الضَّاد باء موحدة، هذا اللفظ على شهرته بين أهل العلم لم يوجد في القاموس، وإنما الذي فيه فصل الغين المعجمةِ من بابِ المعتلِّ غضباً كسلمى مئة من الإبل. اهـ. قاله نصر، وقال الشّمني: غضبى معرفة لا تنوَّن، ولا تدخلها أل، وهي مئة من الإبلِ، وصريمة: تصغير صرمةٍ بالكسرةِ، وهي القطعةُ من الإبلِ، نحو: الثّلاثين، وأحر بإيحاء مهملة فراء فتحتية. **(اللغة)** (غَضْبَى) ـ بوزْن سَكْرَى ـ المئة مِنَ الإبلِ (صَرِيمَة): الْقِطْعَةُ مِنَ الإبِلِ بَيْنَ الْعَشَرَةِ والْخَمْسِين. **(المَعْنَى)**، والَّذي يُبدِّلُ المئة مِنَ الإبْلِ بِقطعةٍ دونَ الْخَمْسِينِ مِنَ الإبل، هَذَا الإنْسَانُ أَجْدَر بِهِ أَنْ يَطُولَ فَقره، وأَجْدَر بِهِ. **(الشَّاهد)** في (أحريَا) حيثُ أكّدَ بالنُونِ الخَفيفة مَعَ أنَّه صِيغَةُ التَّعجبِ، وَأصله (وَأَحْرِيَنْ بِهِ) بُدِّلَتِ النُونُ أَلِفاً في الوَقْفِ، وحُذِفَ (بِهِ) لِذِكْرِهِ قَبْلاً (فَأَحْر بِهِ). (شيرازي).

[أَرَأَيْتَ إنْ جاءَتْ بِهِ أُمْلُودا مُرَجَّلاً وَيَلْبَسُ الْبُرُودا]

[وَلا يُرَى مالاً لَهُ مَعْدُودا] أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودا

(وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ ....

أبو طالب

أحرين، وفيه الشَّاهد تأكيد للأول بحذف المفعولِ، يصف الشَّاعر باستحقاقِ الفقرِ من غصب الشَّاعر أكثر من ستين بعيراً منه، ومع قدرته على أخذ جميعها من تصرفِ الشاعرِ رضي بثلثين بعيراً عن الكلِّ مع أنه أقل من النِّصف، ولا يكون إلا لضعفِ عقلهِ، ومن ضعفِ عقلهِ استحقَّ طول الفقرِ استحقاقاً عظيماً.

(**قوله: أقائلن أحضروا الشُّهودا**) قد مرَّ شرحُ هذا البيتِ في بابِ خواصِّ الاسمِ.

(**قوله: وآخر المؤكد. . .إلخ**) أي: سواء كانَ أصلياً أم زائداً، فيدخل فيه الضمائر ليست أواخر للأفعالِ بحسب المعنى، ثم الآخر إن كان مذكوراً فظاهراً، وإن كان محذوفاً أعيد و رد الياء، ثم فتح إن كان ألفاً وأعيد وفتح من غيرِ رد إن كان أخويه، وإلى هذا أشار الشارح بإيراد الأمثلةِ النَّاقصةِ.

الناصية

(**قوله: أرَأيْتَ إن جَاءَتْ بِهِ أمْلُودا**) (اللغة): (أمْلُود) النَّاعِمُ اللَّيِّن (مُرَجَّلاً) مُسَرَّحاً شَعْرُهُ مُمَشَّطاً (البرود) ثوْب ينسج بِاليَمَن (مَعْدُوداً) قَليلاً (القصة): رَجُل مِنَ العَرَبِ أنْكَرَ زَوْجَته، وقَالَ لَهَا: لَستِ زَوْجاً لِي، وَلَمْ أنْكِحْكِ، فَيُخَاطِب الشَّاعِرُ ذَلِكَ الرَّجُل. (المَعْنَى): أَرَأَيْتَ إنْ جَاءَت هَذِهِ المَرْأةُ ـ الَّتي أنْكرت أنَّهَا زَوْجَتُك ـ بِشَابٍ نَاعِمٍ لَيِّنٍ، مُمَشَّطِ شَعْره، لابِساً البُرُود، ولَيسَ لَهُ مَال قَلِيل، وادَّعَتِ المَرْأة أنَّ ذَلِكَ الشَّاب زَوْجها، هَل تَترُكُهَا مَعَه. أَمْ تَقُولُ لَهَا: أَحْضِروا شُهُوداً يَشْهَدُونَ بِأَنَّهَا زَوْجَة الشَّاب، وتَفْصِل بَيْنهما، وتَأْخُذْ زَوْجَتَك؟ (**الشَّاهد**) في (قَائِلُنَّ) اسْم فَاعل دَخَلَهُ النُّون الشَّديدة. (شيرازي).

(قوله: وآخر المؤكد افتح) بيان لقاعدة، وقوله: واشكله. . . إلى آخر البيتِ استثناء منها. (صبان).

(**قوله: وَآخِرَ المُؤَكَّد افْتَحْ**) لما عرفت أول الكتاب أنه تركَّب معها تركيب خمسةَ عشر، ولا فرقَ بين أن يكون صحيحاً (كابْرُزَا) إذ أصله ابرزن بالنُّون الخفيفةِ، فأبدلت ألفاً في الوقف كما سيأتي، واضربن، أو معتلاً نحو: اخشين وارمين واغزون: أمراً كما مثل، أو مضارعاً نحو: هل تبرزن، وهل ترمين. هذه لغة جميع العرب سوى فزارة، فإنها تحذف آخر الفعل إذا كان ياء تلي كسرة، نحو: ترمين فتقول: هل ترمن يا زيد، ومنه قوله:

وَلَا تُقَاسِنَّ بَعْدِي الهَمَّ وَالجَزَعَا ....

هذا إذا كان الفعل مسنداً لغير الألفِ والواو والياء، فإن كان مسنداً إليهنّ فحكمه ما أشار إليه بقوله: (وَاشْكُله. . .إلخ) أي: حرّك آخر المؤكد حالة كون هذا الآخر قبل مضمرٍ لين بفتح اللام مخفف بين هذا هو المسموع والظَّاهر، وإن جاز كسرها على أنّه من نعت بالسين. (أشموني).

وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لِينٍ بِمَا   جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا
وَالْمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إِلَّا الأَلِفْ   وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفْ

كَابْرُزا) و«اخْشَيَنَّ» و«ارْمِيَنَّ» و«اغْزُوَنَّ» (وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ) ذِي (لِينٍ بِما جانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِما) فَافْتَحْه قَبلَ الأَلِفِ، واكْسِره قَبلَ الْياءِ، وضُمَّهُ قَبلَ الواوِ (وَ) بَعدَ ذلِكَ (الْمُضْمَرَ

أبو طالب

(قوله: واشكله) أي: أبقه على شكلِه السَّابق.

(قوله: ذي لين) قدر لفظ ذي؛ لأن حرفَ اللينِ ليست نفسَ اللينِ بل ذواته.

الناصية

(قوله: كَابْرُزَا. . .إلخ) أتى بأربعةِ أمثلة إشارة إلى أنَّ آخر المؤكّد يفتح، سواء كان الآخر حرفاً صحيحاً كابرزن، أو ياء ما قبلها مفتوحاً كاخشين، أو مكسوراً كارمين، أو كان الآخر واواً كاغزون. وفي (الشيرازي): وإنَّما أتَى بِأَمْثِلَةٍ مُتَعَدِّدَةٍ لِبَيَانِ عَدَم الفَرْقِ فِي فَتْح المُؤَكَّدِ بَينَ أَنْ يَكُونَ فِعلاً صَحيحاً مِثل (ابْرُزَا) أَوْ مُعْتَلاً آخِره بِالأَلِفِ كـ(اخْشَيَنَّ) أَوْ بالياءِ (ارْمِيَنَّ) أَوْ بِالوَاو كـ(اغْزُوَنَّ).

هذا، واختلف في هذه الفتحة فقال ابن السراج والمبرد والفارسي بياء للتَّركيبِ، وقال سيبويه والسيرافي والزَّجاجي عارضة للسّاكنين، وهما آخر الفعل والنُّون الأولى.

(قوله: وَاشْكُلْهُ) أي: حركه يَعني: إذا كَانَ آخِر الفِعل ضَمير ـ ذو لين، وَاواً أَوْ يَاءً، أَوْ أَلِفاً ثُمَّ دَخلَه النُّون، فَيُحذَفُ الضَّمِير إلَّا إذَا كَانَ الضَّمير أَلِفاً، فَلَا يُحذَف، وَيَتَحَرَّكُ الحَرفُ الَّذي كَانَ قَبلَ الضَّمِيرِ حَرَكة مُجَانسَةً لِلضَّمير، فَإنْ كَانَ الضَّمِيرُ وَاواً يَصِيرُ قَبْلَهُ مَضْمُوماً، أَوْ يَاءً يَصِيرُ قَبلهُ مكسوراً أَوْ أَلِفاً يَصيرُ قَبله مَفْتُوحاً.

(قوله: ذي لين) ألف أو واو أو ياء (فإنّه يحرك آخره حينئذ بحركة تجانس ذلك اللين) من فتحة أو ضمة أو كسرة (كما نشرحه) قريباً، وإليه أشار النَّاظم بقوله:

واشكله قبلَ مُضْمَرٍ لينٍ بما   جانَسَ من تحرّك قَدْ علما

(قوله: بِمَا. جَانسَ) أي: بما جَانس ذلك المضمر. (قوله: مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا) أي: إذا وقع الفعل المؤكّد قبل ضمير ذي لين كالواوِ والياءِ والألفِ فأشكله، أي: أبق آخره على الحركةِ المناسبةِ للضَّميرِ، أي: أبقه على الضمِّ إذا كان قبل الواو والكسر إذا وقع قبل الياء والفتح إذا وقع قبل الألف، وقوله: قد علما، أي: الحركات المعلومة مجانستها لهذه الحروف.

(قوله: فَافْتحه قَبلَ الألِف) أي: فيجانس الألف الفتح والواو الضمّ والياء الكسر. (دشتي).

(قوله: المُضْمَر) المسند إليه الفعل. وفي (الدشتي): بعد إبقاء الآخر على الحركةِ السَّابقةِ احذف الضَّميرِ الواقعِ بين الفعلِ ونونِ التَّأكيدِ، إلا الألف، فيحذف واو الجمع وياء الإناث، ولا يحذف ألف التَّثنية.

فَـاجْـعَـلْـهُ مِـنْـهُ رَافِـعـاً غَـيْـرَ الْـيَـا   وَالْـوَاوِ يَـاءً كَـاسْـعَـيَـنَّ سَـعْـيَـا

احْذِفَنَّهُ إِلَّا الأَلِفْ) فَأَثْبِتْهَا، نَحو: «اضْرِبُنَّ يا قَوْم» و«اضْرِبِنَّ يا هِنْد» و«اضْرِبانِّ يا زَيْدانِ»

(وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفْ فَاجْعَلْهُ) أَي: الآخِر ....

أبو طالب

(قوله: يا زيد) إن ذكر هذا المنادى غير مفيدٍ، بل مخلٌ لإخراجه التثنية المؤنثة مع أنها داخلةٌ في الحكم، وكأنه نظر إلى التوافق مع المثالينِ السّابقينِ، وغفل عما ذكرنا.

(قوله: وإن يكن في آخر... إلخ) وإن يكن في آخره الواو والياء محكمة، كما إذا كان آخره من حروف الصّحيحِ.

الناصية

(قوله: احْذِفَنَّهُ) لأجل التقاءِ السّاكنينِ مبقياً حركته دالة عليهِ.

(قوله: إلا الألفْ) أبقها لخفتِها تقول: اضربنّ يا قوم بضمِّ الباءِ، واضربن يا هند بكسرِها، والأصل: اضربون واضربين بتشديدِ النّونِ فيهما، فالتقى ساكنانِ الواو والنُّون المدغمة في الثّاني (ثم حذفت الواو) في الأولِ (والياء) في الثاني (لالتقاءِ السّاكنينِ) أما على قول من اشترط في حدِّ التقاءِ السّاكنين أن يكون حرف اللين المدغم في كلمةٍ واحدةٍ فواضح؛ لأنَّه هنا في كلمتين، فليس التقاء السّاكنين على حدِّه، وأما من لم يشترط ذلك؛ فلأن الكلمة لما ثقلت واستطالت، وكانت الضّمة والكسرة يدلّان على الواو والياء حذفتا هذا مع الثّقيلة، وأما مع الخفيفةِ فالتقاء السّاكنين على غير حدّه اتفاقاً. (تصريح).

(قوله: نَحو «اضْربُن يا قَوْم... إلخ») الأصلُ: (اضْرِبُوا يَا قَوْم) دَخَلَ النُّون، وحذِفَ الوَاو، وبَقِيَتْ ضَمَّةٌ عَلَى البَاءِ، و(اضْربي يَا هِند) دَخَلَ النُّون، وحذِفَ اليَاء، وَبَقِيَتْ كَسرة عَلَى اليَاءِ، و(اضْربَا) لَمْ تحذَفِ الألِف لِدخولِ النُّون. (شيرازي).

(قوله: وَإِنْ يَكنْ فِي آخِرِ الفِعْل... إلخ) يعني: إن كان حرفُ الآخرِ من الفعلِ ألفاً، واتَّصلَ به نون التّأكيدِ؛ فاجعل الألِف ياءً بشرطِ أن يكونَ الفعلُ رافعاً لضميرِ غير الياءِ والواو بأن يكون رافعاً لألِف التّثنيةِ والضّمير المستتر. (دشتي).

(قوله: في آخر الفعل) فيه ظرفية الشيء في نفسِه؛ لأن الآخرَ هوَ الألفُ، ويدفع بأن المرادَ بالآخرِ ما قابلَ الأولَ، وحينئذٍ تكون الظرفية من ظرفيةِ الجزءِ في الكلِّ. (صبان).

(قوله: فاجعله... إلخ) مفعوله الأول الهاء، والثاني قوله: ياء، أي: اجعل الألف الذي في آخر الفعل ياء حال كونه تلك الألف من الفعلِ حال كونه رافعاً غير الياء وغير الواو بأن رفع ألف اثنين، أو ضميراً مستتراً، أو نون نسوة، أو اسماً ظاهراً كما سيأتي. (خضري).

(مِنْهُ) إنْ كانَ (رافِعاً غَيْرَ الْياءِ وَالْواوِ) كالألِفِ (ياءً كَاسْعَيَنَّ سَعْياً) و«أرْضَيَنَّ» و«هَلْ تَسْعَيانِّ»

أبو طالب

(قوله: غير الياء والواو) بأن يكون رافعاً لغير الألف أيضاً، أو يكون رافعاً له، فالمراد من قوله: اجعله أعمّ من الجعلِ والإبقاء على الجعلِ السّابقِ.

(قوله: كالألف) هذا إما تمثيل لغيرِ الواوِ والياءِ، ولا يلزم منه حصر مرفوع غيرهما فيه، كما توهم، وأما تشبيه لجعلِ الألفِ الآخر ياء قبل التأكيد في رافع غيرهما بجعله إياه قبله في رافع الألف، يعني: اجعل الألف الآخر قبل التأكيد ياء في غير رافع هذين، كما تجعله إياه قبله في رافع الألفِ، إلا أن سبَبَ الأول إصلاحُ الفعل المتصلِ بالنُّون، وسبب الثَّاني إصلاحُ نفسِ الفعلِ.

(قوله: كاسعينَّ سَعْياً وارضينَّ) هذان مثالان لرافع غيرهما، وفي مثال الشارح إشارة إلى أن الألفَ يقلب ياء، وإن كان أصله واواً.

(قوله: وهل تسعيان) غير سياق الأمر إلى الاستفهام؛ ليمكن أن يقرأ نفس هذا المثال للتثنية المؤكدة؛ فيصير مثالاً لرافعِ غيرهما في ضمن رافع الألفِ للتثنية المجردة، فيصير مثالاً للمشبه به.

الناصية

(قوله: منه) حال من الضَّمير في اجعله.

(قوله: رَافِعاً) حال من ضميرِ الفعلِ أي: من الضميرِ الرَّاجع إلى الفعلِ، أي: حال كون الفعل رافعاً.

(قوله: غَيْرَ اليَا وَالوَاوِ) أي: بأن رفع الألف أو النُّون أو ضميراً مستتراً أو اسماً ظاهراً. يَعنِي: إذا كَان الفِعل المُؤَكَّد آخِره أَلِف، ولم يَكنِ الفِعْل رَافِعاً لِواوِ الجَمعِ المُذَكَّرِ، ولَا يَاءِ المُفردةِ المُؤنَّثَةِ المُخَاطَبة، فَاجْعَلِ الحَرْفَ الآخِرَ يَاء.

(قوله: يَاءً) مفعول ثانٍ لاجعل: أي: اجعل الألف حينئذ ياء، نحو: هل تخشيان وترضيان يا زيدان، وهل تخشينان وترضينان يا نسوة، ويا زيد هل تخشين وترضين، وهل يخشين ويرضين زيد، والأمرُ في ذلك كالمضارعِ (كاسْعَيَن سَعْياً) يا زيد، وكذا بقية الأمثلةِ. هذا، وإنما وجب جعل الألف ياء؛ لأن كلامه في الفعلِ المؤكَّدِ بالنُّونِ، وهو المضارع والأمر، ولا تكون الألف فيهما إلا منقلبة عن ياءٍ غير مبدلةٍ كيسعى، أو مبدلة من ياءٍ، والياءُ منقلبة عن واوٍ كيرضى؛ لأنها من الرِّضوان. (أشموني).

(قوله: كَاسْعَيَنَّ سَعْيًا. . .إلخ)، فاسعينّ وأرضين أصلهما أسعى وأرضى، حذف منهما الألف جزماً، فعند اتّصالهما بالنُّونِ أُعيدت وقلبت ياءً، والألفُ في الأول مقلوبة من الياءِ، وفي الثاني من الواوِ، وكلاهما رافعان الضَّمير المستتر، وأمَّا تسعيان فمثال ألف التَّثنية لرفعه. أصله: تَسْعَى، بألِف في آخِرِه، فأمَّا لَحقَهَا النُّون بُدِّلَتْ أَلِفات الآخر ياءً.

وَاحْـذِفْـهُ مِـنْ رَافِـعِ هَـاتَـيْـنِ وَفِـي ‌ ‌ وَاوٍ وَيَـا شَـكْـلٌ مُـجَـانِـسٌ قُـفِـي
نَـحْـوَ اخْـشَـيِـنْ يَـا هِـنْـدُ بِـالْـكَـسْـرِ وَيَـا ‌ ‌ قَـوْمُ اخْـشَـوُنْ وَاضْـمُـمْ وَقِـسْ مُـسَـوِّيَـا

(وَاحْذِفْهُ) أَيِ الآخِر (مِنْ) فِعلٍ (رافِعِ هاتَيْنِ) أَيِ الْواو وَالْياء (وَ) بَعدَ ذلِكَ (فِي واوٍ وَياءٍ شَكْلٌ مُجانِسٌ) لَهُما (قُفِي نَحْوُ اخْشَيِنْ يا هِنْدُ بِالْكَسْرِ) لِلْياءِ (وَيا قَوْمُ اخْشَوُنْ وَاضْمُمْ) الْواوَ

أبو طالب

. . . .

الناصية

(قوله: أي: الآخِر) أي: الألف الذي في آخِرِ الفعلِ من رافع هاتين، أي: الواوُ والياء، وإنما لم يقلب ياءً كما تقدَّم؛ لأنَّه لو كان هنا ياء لاجتمع ياءان في نحو: اخشين يا هند، إذ كان يقال: اخشيين بفتحِ الياءِ الأولى المنقلبة عن الألفِ، وكسر الثانيةِ الفاعل، وكذا في نحو: هل ترضين يا دعد؛ إذ كان يقال: ترضيين وكل ذلك ثقيلٌ، ولا يلزمُ ذلك فيما تقدَّم. وجعل شيخنا وتبعه البعضُ اللازم على قلبِ الألفِ ياءً في نحو: هل ترضيين يا دعدُ اجتماعَ واوٍ وياء؛ إذ كان يقالُ: ترضوين وهو أيضاً ثقيل، وهذا سهوٌ منهما عن كونِ الملزومِ قلبُ الألفِ ياءً، والله الموفِّق.

(قوله: وبَعدَ ذَلِكَ) أي: بعد حذفِ الآخرِ، وهو الألفُ.

(قوله: وفي واو ويا) من وضعِ الظَّاهرِ موضعَ المضمرِ شَكْلٌ مُجَانِس قُفِي) أي: تبع. يعني: أنَّ الواو بعد حذفِ الألفِ تضمُّ والياءَ تكسرُ. وإنما احتيج إلى تحريكهما ولم يحذفا لأنَّ قبلهما حركة غير مجانسة، أعني: فتحة الألف المحذوفة، فلو حذفا لم يبق ما يدل عليهما (نَحْوَ: اخْشَيِنْ يَا هِنْدُ. . .إلخ. . . وهذا، وفي (شرح الشيرازي): الفِعلُ المُؤَكَّد الَّذي آخره أَلِفَ إذَا كَانَ رَافِعاً لِلوَاوِ، أو اليَاءِ - أيْ: كَانَ جَمْعاً مذكراً، أو مفردَة مؤَنَّثَة مُخَاطَبة - فَاحْذِفِ الألِفَ مِن الآخِرِ، وارْفَع وَاوَ الجَمْعِ، وَاكْسِر يَاءَ المُخَاطبة.

(قوله: نحْوَ: اخْشَيِنْ. . .إلخ) وفي (التَّصريح). (تقول: يا قوم اخشون) بضمِّ الواوِ (ويا هند اخشين) بكسرِ الياءِ، والأصل اخشيون واخشيين حذفت الضمَّة والكسرة لاستثقالهما على حرفِ العلةِ، ثم حذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين، وهما الياء والواوِ في الأولِ والياءان في الثاني، وإن شئت قلت: تحركت الياء فيهما، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فحذفت الألف لالتقاء السَّاكنين، وبقي التقاء السَّاكنين بين الواوِ والنُّونِ المدغمةِ في الأولِ، وبين الياءِ والنُّون المدغمة في الثَّاني، فلم يجز حذف الواوِ والياءِ؛ لعدم ما يدلُّ عليهما، فحركت الواوُ بما يناسبها وهو الضمُّ، وحرت الياء بما يناسِبها وهو الكسرُ تخلصاً من التقاءِ السَّاكنين، (فإن أسند هذا الفعل) الذي آخره ألف (إلى غيرِ الواوِ والياءِ) وهو الاسمُ الظَّاهرُ والضَّميرُ المستتر والألفُ والنُّون (لم يحذف آخره)، وهو الألفُ، (بل تقلبه ياء)، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

. . . . وإنْ يـكُـنْ فـي آخـر الـفِـعْـلِ أَلِـفْ

وَلَـمْ تَـقَـعْ خَـفِـيـفَـةٌ بَـعْـدَ الأَلِـفْ لـكِـنْ شَـدِيـدَةٌ وَكَـسْـرُهَـا أُلِـفْ

(وَقِسْ) عَلى ذلِكَ (مُسَوِّيا).

(وَلَمْ تَقَعْ) نُونٌ (خَفِيفَةٌ بَعْدَ الأَلِفْ) ....

أبو طالب

(قوله: ولم تقع خفيفة... إلخ) الأولى ذكر هذا البيت بعدما بعده.

الناصية

فـاجْـعَـلْـه مـنـهُ رافِـعـاً غـيـرَ الـيـا والـواو يـاءً ....

(فتقول): إذا أسندته إلى الظَّاهر (ليخشين زيد و) إلى الضَّمير المستتر (لتخشين يا زيد و) إلى الألفِ (لتخشيان يا زيدان) وإلى النُّونِ (لتخشينان يا هندات) اهـ. (تصريح).

(قوله: وَقِس عَلَى ذَلِكَ مُسَوِّيا) يعني: قس على هذه الأمثلة مراعياً ما ذكر من القاعدة.

وفي (الشيرازي) قِس عَلَى الألِفِ - بِالسَّوَاءِ - الوَاوَ وَاليَاء، فإنَّهمَا إذَا كَانَا آخِرِ الفِعلِ يُحذَفَانِ، ويضم آخر الفِعلِ المَحذُوف مِنه الوَاو، ويُكْسَر آخِرِ الفِعل المَحذوف مِنه اليَاء، فقل لِلمُفردِ المذكَّرِ: (هَل تَغْزُنَّ؟) بِضَمِّ الزَّاءِ، و(هل تَرمِنَّ) بِكسر الميم، وأصلهَا (تَغْزو) و(تَرْمي) حُذِفَ اليَاء والوَاو مِنَ الآخِرِ لِدُخولِ نونِ التَّأْكيدِ، وكُسِرَ مَا قَبلَ اليَاءِ، وضُمَّ مَا قَبلَ الواو. (شيرازي).

(قوله: ولم تقع... إلخ) شروع فيما تنفرد به كل من النُّونين فهذا للثقيلة، وذكر الخفيفة بقوله: واحذف... إلخ، وخفيفة إما حالٌ من فاعل تقع العائد للنُّون المعلومةِ من السِّياق، أو هي الفاعل وشديدة عطف عليه بلكن أياً كان. (خضري).

(قوله: بَعْدَ الألِفْ) أي: سواء كانت الألف اسماً بأن كان الفعل مسنداً إليها، أو حرفاً بأن كان الفعل مسنداً إلى ظاهر على لغةِ أكلوني البراغيث، أو كانت التَّالية لنون جماعة النِّساء، وفاقاً لسيبويه والبصريين سوى يونس، وخلافاً ليونس والكوفيين؛ لأنّ فيه التقاء السّاكنين على غيرِ حده. هذا، ويعضدُ ما ذهب إليه يونس والكوفيون قراءة بعضهم ﴿فدمِّرانِهم تَدۡمِيرٗا﴾ [الفرقان: ٣٦] حكاها ابن جني، ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان: ﴿وَلَا تَتَّبِعانِ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [يونس: ٨٩]. كما سيأتي في الشَّرح.

(قوله: بَعْدَ الألِف) فلا تلحق الخفيفة تثنية الأفعالِ، نحو: قوما واقعدا، فلا يقال: قومان واقعدان بسكونِ النُّونِ؛ (لئلا يلتقي ساكنان) على خير حدِّهما، (و) نقل (عن يونس والكوفيين إجازته) وحجتهم - كما قال الخضراوي - أنه قد يلتقي ساكنان في الوصلِ نحو: ﴿محيايْ وَمَمَاتِ﴾ [الأنعام ١٦٢] ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ ونحو ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ﴾ والتقت حلقتا البطان، ونحو: لام راء وكاف هاء وعين صاد، (ثم صرَّح الفارسي في) كتابه (الحجة) بأن يونس يبقي النُّون ساكنة، ونظر ذلك بقراءة نافع ﴿وَمَحۡيَايۡ﴾ [الأنعام: ١٦٢]) بسكون الياءِ وصلاً (وذكر النَّاظم في (شرح التَّسهيل) عن يونس (أنه يكسر

لِالْتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ، وأجازه يُونُس. قالَ الْمُصنفُ: ويُمْكِن أَنْ يَكونَ مِنهُ قِراءَةُ ابْنِ ذكْوان ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٨٩] ....

أبو طالب

(قوله: وأجازه يونس) وذلك لإجازته كسر تلك النون، وإجازة بعضهم لإجازتهم التقاء الساكنين على غير حده.

(قوله: ويمكن أن يكون منه) أي: من المثنى المؤكد بالنون الخفيفة المكسورة **(قوله: قراءة ابن ذكوان)** فإنه قرأ: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِ﴾ [يونس: ٨٩] بكسر النون المخففة مع جعله نهياً، ويمكن أن يكون مدخولاً لنون الوقاية بحذف ياء المتكلم، وأن يكون نفياً، وأما إذا قرأ بتشديد النون، كما في المشهور، فلا إشكال فيه نهياً أو نفياً.

الناصية

النون وحمل على ذلك) الكسر (قراءة بعضهم ﴿فدمِّرانِهم تَدْمِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٦] على أنه أمر للاثنين، والنُّون المكسورة نون توكيد خفيفة، (وجوّز) النَّاظم في قراءة ابن ذكوانَ ولا تتبعان. (تصريح).

(قوله: لالتقاء السَّاكنينِ) على غيرِ حدِّه، أي: غير طريقه الجائز؛ لأنّ السَّاكن الثَّاني غير مدغم قال (سم): فيه نظرٌ؛ لأن التقاءَ السَّاكنينِ متحقِّق مع الكسرِ، ولا يزيله. اهـ. وأجابَ الإسقاطي بأنه ليس المراد بالتقاءِ السَّاكنين الألف والنُّون كما هو مبني النَّظر، بل النونين، يعني: أن النُّون المشددة ذات نونين أولاهما ساكنة والثَّانية محركة بالكسرِ؛ لئلا تلتقي ساكنة مع النُّونِ الأولى، ويدلُّ على أن هذا مراد الشَّارحِ قوله: معللاً وقوع الشديدةِ بعد الألفِ؛ لأنه، أي: التقاء السَّاكنينِ بين الألفِ والنُّونِ على حده...إلخ، أي: لأنه لو كان مراده بالسَّاكنينِ والثاني بقاؤه. قال شيخنا: وما ذكره بعيد، إذ لو كان التحريك لالتقاءِ السَّاكنينِ بمعنى النُّونين لحركت الأولى كما هو الشَّأن في التقاءِ السَّاكنين. اهـ. وعلل جماعة الكسر بمشابهتها نون المثنى، وهو ما قدَّمه الشارح آنفاً. (صبان).

(قوله: قالَ المُصنِّف...إلخ) وفي (التَّصريح): ذكر النَّاظم أنَّ من أجازَ الخفيفة بعد الألف بِكسرها، وحمل على ذلك القراءتين المذكورتينِ. وظاهرُ كلام سيبويه، وبه صرَّح الفارسي في الحجةِ، أن يونسَ يبقي النُّون ساكنة، ونظر ذلك بقراءَة نافع ﴿محيايْ﴾. وجهها الوصل بنية الوقف.

(قوله: ولا تتبعان) فالواو للعطفِ، ولا للنهي، ونون الرفع محذوفة بها، والنُّون مؤكدة، وقال: يمكن لجواز أن تكون الواو للحالِ، ولا للنفي والموجود نون الرفع. اهـ. (تصريح). وليس عن الآيةِ الأولى جواب. اهـ (سندوبي).

(قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [يونس: ٨٩]...إلخ). (الشَّاهد) في (تَتَّبِعَان) حَيثُ قَرَأَ ابْنُ ذَكْوَان بِنون خَفيفة مكسورة بناء على كونِ الواوِ للعطفِ، ولا للنهي، قال الشراح: ويجوز أن تكون الواوُ للحالِ ولا للنفي والنُّون علامة الرَّفعِ، والمَشهورُ قرؤوا بِنون شَديدة.

وَأَلِـفَـاً زِدْ قَـبْـلَـهَـا مُـؤَكِّـدَا ... فِـعْـلاً إِلَـى نُـونِ الإِنَـاثِ أُسْـنِـدَا

(لَكِنْ شَدِيدَةٌ، وَكَسْرُها) حينئذٍ (أُلِف، وَأَلِفاً زِدْ قَبْلَها) أيِ: النُّونِ الشَّديدةِ حال كوْنِكَ (مُؤَكِّداً فِعْلاً إلى نُونِ الإناثِ أُسْنِدا) ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: لَكِنْ شَديدَة) أي: لكن يقع بعد الألف النُّون الثقيلة، وتكسر إذا وقعت بعد ألفِ التَّثنية.

(قوله: وَكَسْرُهَا حينئذٍ) أي: بعد الألِف (اتفاقاً) من البصريين والكوفيين (ويجب كسرها) وإلى امتناعِ الخفيفةِ بعد الألفِ، وجواز الثَّقيلة بعدها أشار النَّاظم بقوله:

ولـم تَـقَـعْ خـفـيـفـةٌ بـعـدَ الألـف ... لـكـنْ شـديـدةٌ وكَـسْـرهـا ألـف

(كقراءة باقي السَّبعة: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾ بتشديد النُّونِ، وإنما كسرت، وكان أصلها الفتح، أنها هنا زائدة بعد ألف زائدة، فأشبهت نون الاثنين في نحو: غلامان فتحت في غير ذلك؛ لأنّها حرفان الأول منهما ساكن ففتحت كما فتحت نون أين هذا تعليل سيبويه الحكم. (تصريح).

(قوله: ألِفْ) أي: صار مألوفاً؛ لأنّه على حده؛ إذ الأوّل حرف لين، والثاني مدغم، فتقول. (يَضْرِبَانِّ) بنون شَديدة مَكسُورَة.

(قوله: وَأَلِفاً زِدْ قَبْلَها. . .إلخ) وفي (التَّصريح): من أحكام الخفيفة (أنها لا تؤكد الفعل المسند إلى نون الإناث؛ وذلك لأن الفعل المذكور يجب أن يؤتى بعده بألف فاصلة بين النُّونين) وهما نون الإناث ونون التَّوكيد (قصداً للتخفيف) وإلى ذلك يشير قول النَّاظم:

ألِـفَـاً زِدْ قَـبْـلَـهَـا مُـؤَكِّـدا ... فِـعْـلاً إلـى نُـونِ الإنـاثِ أُسْـنِـدا

(فيقال: اضربنان) يا نسوة (وقد مضى) قريباً (أن الخفيفة لا تقع بعد الألفِ) وعدل في التَّعليلِ عن تعليلِ تصريف الغزي للفصل بين النُّوناتِ، يعني: الثَّلاثة: نون جماعة الإناث، والمدغمة، والمدغم فيها ليترتب عليه وله. (ومن أجاز ذلك) وهو يونس والكوفيون (فيما تقدَّم أجازه هنا بشرط كسر النُّون) فراراً من التقاءِ السَّاكنين على غيرِ حده؛ إذ ليس هنا ثلاث نونات، واعترض بأن تحريكها يخرجها عن وضعها، فالوجه منعها بعد الألف، وأشار ابن الحاجب إلى جوابه بأن الثقيلة هي الأصلُ، والخفيفة فرعها، وأدخلت الألف مع الثَّقيلة، فتلزم مع الخفيفةِ، وإن لم تجتمع النُّونات؛ لئلا يلزم للفرع مزية على الأصل، واعترضه التَّفتازاني بأن أصالة الثقيلة إنما هي عند الكوفيين، مع أن الفرع لا يجب أن يجري على الأصلِ في جميعِ الأحكام.اهـ. ولكَ أن تقولَ نصرة لابن الحاجبِ: المجيزُ لوقوعِ الخفيفةِ بعد الألفِ، وهو يونس والكوفيون، وهم القائلون بأصالة الشَّديدة وفرعية الخفيفة، قال

وَاحْـذِفْ خَـفِـيـفَـةً لِـسَـاكِـنٍ رَدِفْ   وَبَـعْـدَ غَـيْـرِ فَـتْـحَـةٍ إِذَا تَـقِـفْ

فَصْلاً بَينهما كَراهِيةَ تَوالِي الأمْثال، نَحو: «اضْرِبْنَانِّ» (وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِساكِنٍ رَدِفْ) نَحو:

أبو طالب

. . . .

الناصية

الشَّاطبي: والحجة لهم فيما ذهبوا إليه أن الخفيفة مخفّفة من الثَّقيلة، وقد أجمعَ الجميعُ على أن الثَّقيلة تدخل بعد الألِف، فكذا الخفيفة. اهـ. فهذا فرعٌ جارٍ على أصلِهم.

(**قوله: فَصْلاً بَينَهما**) أي: لتكون الألف الزائدة فاصلاً بين نونِ الإناثِ ونون التأكيدِ؛ إذ لو لم يفصل لتوالت ثلاثُ حروفٍ مماثلة، وهي نون الإناثِ، ونونان للتأكيدِ، فإنّ الثقيلة في الحقيقةِ نونانِ أدغم إحداها في الأخرى، وتوالت الحروف المماثلة مكروهة في التَّلفظ. (دشتي). قوله: كَراهِيةَ تَوَالِي الأمْثال. نظر إلى الصَّحيح من عدمِ جوازِ وقوعِ الخفيفةِ بعد الألف، فعلل بهذا التَّعليل الذي لا يظهر بالنِّسبة للخفيفة على مذهبٍ من أجازَ وقوعها بعد الألف؛ لأنّ اللازم بالنسبة إليها توالي مثلين فقط، ولو نظر إلى المذهبين لعلَّل بقصد التخفيف كما علل غيره، وكلا المسلكين صحيح.

(**قوله: نَحو اضْربْنَان**)؛ إذ لَوْلا الألف لَاجْتَمَعَتْ ثَلاثُ نُونَات، وَاحِدَة لِجَمْعِ المُؤَنَّث، واثْنَتَانِ لِلتأكيد الشَّديدة. وفي (الصبان): فتقول: هل تضربنان يا نسوة بنونٍ مشددةٍ مكسورةٍ، وفي جوازِ الخفيفةِ الخلاف السَّابق بين يونس والكوفيين، وبين غيرهم على ما تقدَّم من كسرها عند من أجازَ الوقوعَ أو سكونها، كما تقدَّم. ولا يجوز ترك الألف، فلا تقول: هل تضربنن يا نسوة.

(**قوله: وَاحْذِفْ. . .إلخ**) أي: تحذف النُّون الخفيفة، وهي مرادة لأمرين: الأول أن يليها ساكن نحو: اضرب الرَّجل، تريد: اضربن.

ومنه قوله:

لَا تُـهِـيـنَ الـفَـقِـيـرَ عَـلَّـكَ أَنْ تَـرْ   كَـعَ يَـوْمَـاً وَالـدَّهْـرُ قَـدْ رَفَـعَـهْ

كما سيأتي.

لأنّها لما لم تصلح للحركةِ عوملت معاملةَ حرف المدِّ، فحذفت لالتقاءِ السَّاكنين؛ وإذا وليها ساكن وهي بعدَ ألفٍ على مذهبِ المجيزِ، فقال يونس: إنها تبدل همزة وتفتح، فتقول: اضرباء الغلام، واضربناء الغلام. قال سيبويه: وهذا لم تقله العرب، والقياس: اضرب الغلام، واضربن الغلام، يعني: بحذفِ الألفِ والنُّونِ. والثَّاني: أن يوقف عليها تالية ضمَّة أو كسرة، وإلى ذلك أشار بقوله: (وَبَعْدَ غَيْر فَتْحَة. . .إلخ).

لا تُـهِـيـنَ الْـفَـقِـيـرَ عَـلَّـكَ أَنْ تَـرْ ... كَـعَ يَـوْمـاً وَالـدَّهْـرُ قَـدْ رَفَـعَـهُ

أبو طالب

(قوله: ولا تهين الفقير... إلخ) لا تهين بكسر الهاء وفتح النُّون، أصله تهون كتكرم، ثم جعل تهين كتقيم، ثم دخل عليه لا النَّاهية، فجزم النُّون، وحذف الياء بالتقاءِ الساكنين، ثم دخل عليه نون الخفيفة، ولأجل سكونها حرَّك نون لام الفعلِ، ثمَّ اتصل بلام التَّعريف السَّاكن، فحذف نون التَّأكيد بالتقاءِ السَّاكنينِ، وبقي ما عاد لأجل نونِ التأكيد؛ لأن حركة اللامِ كالأصليةِ فصار: لا تهين، ولو كان بلا نونٍ لم يرد العين ولم يفتح اللام، بل يكسر، وعلَّ: لغة في لعلّ، وقد مضت لغاته في باب إن، وتركع، أي: تذلَّ، والباقي ظاهر.

الناصية

(قوله: واحذف خفيفة... إلخ) وإنما لم تحرك عند ملاقاتها ساكناً، كما يحرك التَّنوين عند ملاقاته ساكناً في الأكثرِ لنقصها عنه في الفضلِ بكونها في الفعلِ، وهو في الاسمِ فقصدوا بحذفِها وإبقائه محركاً إظهارَ شرفِ الاسم بتشريفِ ما يختصُّ به على ما يختصُّ بالفعلِ؛ الذي هو دونه. (صبان).

(قوله: لساكن ردف) أي: لها سواء كانت فتحة كاضرب الرَّجل يا زيدُ، أو ضمّة كاضربِ الرَّجل يا قوم، أو كسرة كاضربِ الرَّجل يا هند. (دماميني).

(قوله: لا تهين الفقير... إلخ) قال في حاشية المغني: هذا البيت للأضبط بن قُريع السَّعدي من شعراءِ الدَّولة الأُموية، بل جاهلي قديم قبل الإسلام بنحو خمسمئة سنة. اهـ. وهو من قصيدةٍ من جملتها قوله:

لِـكُـلِّ ضِـيـقٍ مِـنَ الأُمُـورِ سَـعَـهْ ... والـصُّـبْـحُ والإِمْـسَـا لا بَـقَـاءَ مَـعَـهْ

قَـد يَـجْـمَـعُ الـمَـالَ غَـيْـرُ آكِـلِـه ... ويَـأْكُـلُ الـمَـالَ غَـيـرُ مَـنْ جَـمَـعَـهْ

فَـاْقْـبَـلْ مِـنَ الـدَّهْـرِ مَـا أَتَـاكَ بِـه ... مَـنْ قَـرَّ عَـيْـنـاً بِـعَـيْـشِـهِ نَـفَـعَـهْ

وصِـلْ حِـبَـالَ الـبَـعِـيـدِيـنِ وصِـلِ الـ ... ـحَـبْـلَ وأَقْـصِ الـقَـرِيـبَ إِنْ قَـطَـعَـهْ

و(قوله: لا تهين) بفتح التَّاء المثناة فوق وكسر الهاء وسكون الباءِ المثناة تحت والنُّون المفتوحةُ، أي: تحتقر، لا: ناهية، وتهن فعل مضارع مبني على الفتح لاتِّصاله بنون التَّوكيدِ الخفيفةِ المحذوفةِ لالتقائها ساكنةً مع لام قوله: الفقير في محل جزم بلا النَّاهية، وأصله قبل دخولِ الجازم: تهينُ فهو فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعة ضمَّة ظاهرة في آخرِه، فلما دخل الجازم عليه، وهو لا الناهية حذف الضمَّة، فصار لا تهين فهو فعل مضارع مجزومٌ بلا الناهية، وعلامة جزمه السُّكون، فالتقى ساكنان الياءُ والنُّون، فحذفت الياءُ لالتقائهما فصار لا تهن، فلما أكد بنون التَّوكيد الخفيفة، فتحت نون الفعل، فرجعت الياء، لزوالِ الالتقاء، فصار لا تهينن، فالتقى ساكنانِ: نون التَّوكيد ولام

(وَ) احْذِفْها أَيضاً (بَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إذا تَقِفْ ....

أبو طالب

....

الناصية

قوله: الفقير، فحذفت نون التَّوكيد للتخلّص من التقاء السَّاكنين؛ لأنّها لا تقبل التَّحريك، فأشبهت حرف المدِّ، فصار لا تهين بإثبات الياء وفتح النُّون، وفاعل تهين ضميرٌ مستترٌ فيه وجوباً، تقديره: أنت، والفقير: أي: قليل المالِ مفعوله، وهو من فقر يفقر، من بابِ تعبَ. وعلك: لغة في لعلك، حرف توقع تنصب الاسم وترفع الخبر، وهو الإشفاق في المكروه، والكاف اسمها، وأن حرف مصدري ونصب واستقبال، وتركع، أي: تنخفض فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بأن، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، وإن وما دخلت عليه في تأويل مصدر وهو ركوع خبر عل، إما بتأويله باسمِ الفاعلِ، وهو راكع، أو على حذفِ مضافٍ وهو ذو ركوعٍ، أو أخبر بالمصدر مبالغة على حدِّ ما قيل في: زيد عدل، وحمل لعل على عسى، فقرن خبرها بأن، وهو كثير، وجملة علك أن تركع في معنى التَّعليل لما قبلها، ويوماً، أي: وقتاً من الأوقاتِ منصوبٌ على أنّه ظرف زمان متعلِّق بتركع، والدَّهر: أي: الزَّمان، الواو للحالِ من فاعل تركع، أي: تنخفض مقارناً لرفعِ الدَّهر له، والدهر مبتدأ، وقد حرف تحقيق، ورفعه فعل ماضٍ، وفاعله يرجع للدَّهر، والهاء الراجعة للفقير مفعوله مبني على ضمٍّ مقدَّر على آخرِه منع من ظهوره اشتغال المحلِّ بالسكونِ العارضِ للشعرِ، والجملة في محل رفع خبراً لمبتدأ، والرَّابط الضمير المستتر في رفعه (يعني): لا تحتقر وتستخفّ قليل المال؛ لأنّه ربما ينعكس الحال، فيخفضك الزَّمان عنه ويرفعه عليك.

(والشَّاهد) في قوله: لا تهين، حيث حذف منه نون التوكيدِ الخفيفةِ لملاقاة السَّاكنِ وهو لام التَّعريفِ في قوله: الفقير، وهو واجب، وروي: لا تعادِ الفقير، فحينئذٍ لا شاهد فيه.

وفي (الشيرازي): المَعنَى: لا تَهِن البَتَّةَ الفَقِيرَ، فَلَعَلَّكَ تَسقط يَوْماً فَتكون فَقِيراً، ويكون الدَّهر قَد رفعَ ذَلِكَ الفقير عنِ الفَقْر. **(الشَّاهد)** في: لا تهين، كانَ مؤكَّداً بِالنُّونِ الخَفيفةِ (لا تَهينَنْ)، والتَقَى السَّاكِنَانِ بَيْنَ النونِ الخَفيفةِ ـ وهي النّون الثَّانية ـ وبَيْنَ لامِ الفَقيرِ ـ بَعدَ حَذفِ أَلِفِهِ في الدَّرْج ـ فَلأجْلِ التِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ حذف النُّون الخَفيفةِ، وعَلامَةُ أَنّه مؤكّد رجُوع اليَاء (لَا تُهِين) ولَولَا التَّأكيد لَكَانَ الياء محذوفاً لِلجَزمِ بِـ(لَا) النَّاهِيَة.

(قوله: بَعْدَ غَيْر فَتْحَةٍ) أي: إن لم تكن متصلةً بالمفردِ المذكَّر كأخرجن بفتحِ الجيمِ، فإنها لا تحذف عند الوقفِ، بل إذا اتصلت بالجمعِ المذكَّرِ كأخرجن بضمِّ الجيمِ، أو المفردة المخاطبةِ كأخرجن بكسر الجيمِ، وكتخرجن بالضمِّ، وتخرجن بالكسرِ، فتحذف نون التَّأكيد عند الوقفِ. وفي (الشيرازي): واحذفْ نُونَ التَّأكيدِ الخَفيفةِ في الوَقْفِ عَلَيْها إذَا كانَتْ بَعْدَ الضَّمَّة أو الكَسْرَةِ، وفي

وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا ... مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا

وَارْدُدْ إذا حَذَفْتَها ....

أبو طالب ____

....

الناصية ____

(التَّصريح): وقعت بعد ضمّة أو كسرةٍ حذفت، ويجب حينئذ أن يرد ما حذف في الوصل؛ من واوٍ أو ياءٍ (لأجلها)، وإلى ذلك يشير قولُ النَّاظم:

وبعد غيرِ فَتْحة إذا تقف ... واردُدْ إذا حَذَفْتها في الوقف

ما من أجلها في الوصل كان عدماً (تقول في الوصل: اضربن يا قومَ، واضربن يا هند) بضمِّ الباءِ في الأولِ وكسرها في الثَّاني، (والأصل: اضربون، واضربين) بسكون النونِ فيهما، فحذفت الواو والياء لالتقاءِ السَّاكنينِ (كما مر) في الفصلِ قبله.

(قوله: واردد. . .إلخ) فإن قلت: لم رد المحذوف هنا في الوقفِ، ولم يرد فيه في نحو: هذا قاضٍ مع زوال العلَّةِ، قلت: يرد فيه أيضاً، وإن كان الأكثر خلافه.

وعليه فالفرقُ: أن المحذوفَ هنا، وهو الفاعل كلمة، وثم جزء كلمة، والاعتناء بالكلمة أتمُّ منه بجزتها (زكريا). والذي يظهر لي في معنى كلام المصنف والشَّارح أنه إذا وردَ عليه فعل مؤكَّد سابقاً بالنُّون الخفيفة لكونه في حالِ توكيدهِ بها وصل بما بعده، واتفق لك الوقفُ عليه فاحذف منه النُّون بعد توكيدهِ بها، واردد ما كان حذف لأجلها، وليس المراد: أنه إذا صدر منك فعلٌ تريد توكيده، والوقف عليه، فاحذف منه النُّون بعد توكيدِه بها، واردد ما كان حذف لأجلها حتى يرد قول أبي حيان ما معناه الذي يظهر لي أن توكيد الفعل الموقوف عليه بالنُّونِ الخفيفةِ خطأ؛ لأنها تحذف في الوقفِ من غيرِ دليلٍ عليها، فلا يظهر للإتيان بها ثم حذفها بلا دليلٍ فائدة. (صبان).

(قوله: وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الوَقْفِ. . .إلخ) يَعني: الحروف الَّتي حُذِفَتْ مِن الفِعلِ لأجْلِ نونِ التأكيدِ، تِلك الحروف ترجع إذَا حذِفَتِ النُّون في الوَقْفِ، فتقول في: اضربُنْ يا قوم، واضربن يا هند إذا وقفت عليهما: اضربوا واضربي برد واو الضَّمير ويائه كما مرَّ. وتقول في: هل تضربن إذا وقفت عليهما: هل تضربون وهل تضربن بردِّ الواوِ والياءِ ونونِ الرَّفعِ، لزوال سبب الحذف، وهو في النون اجتماع المثلين، وفي الواو والياء التقاء السَّاكنين، (دماميني).

(قوله: وَارْدُد إِذَا حَذَفْتَهَا. . .إلخ) فإنَّ الواو والياء إنّما تحذفانِ عند اتصالِ النُّونِ الخفيفةِ لأجل التقاءِ الساكنينِ؛ لأن النُّون ساكنة وهما أيضاً ساكنتان، فإذا حذفت النُّون ارتفع المانع. وأما حذف نون الرَّفع عند اتّصال نون التَّاكيد؛ فلأن الفعلَ مع نونِ التأكيدِ يصير مبنيّاً، والنُّون علامةُ الإعرابِ

وَأَبْدِلَنْهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا وَقْفاً كَمَا تَقُولُ فِي قِفَنْ قِفَا

في الْوَقْفِ ما مِنْ أَجْلِها فِي الْوَصْلِ كانَ عُدِما) وهو واوُ الْجَمْعِ وياءُ التأنيث وَنُونُ الإعْرابِ، فَقُل في أُخْرُجُنَّ وأُخْرجِنَّ «أُخْرُجُوا» و«أُخْرجِي»، وفي هَل تَخْرُجُنَّ وهَل تَخْرُجِنَّ «هَل تَخْرُجُونَ» و«هَل تَخْرُجِينَ» **(وَأَبْدِلَنْها بَعْدَ فَتْحٍ ألِفاً وَقْفاً)** ....

أبو طالب

(قوله: وهو واو الجمع... إلخ) أي: كلٌّ منها بدون نون الإعرابِ، أي: مع تلك الضمائر إلا على مذهبِ من أدخلها على التَّثنية وشبهها، فإن نون الإعرابِ قد يعود فيه وحده.

الناصية

فلا يجتمعانِ، فإذا حذف نون التَّأكيدِ عاد نون الإعرابِ، وأمّا علّة حذفها في الوقفِ؛ فلأنها تشبه التنوين في كونها نوناً آخر الكلمة.

وفي (التَّصريح): (فإذا وقفت حذفت النُّون لشبهها بالتَّنوين) الواقع بعد ضمَّةٍ أو كسرةٍ (في نحو: جاء زيد، ومررت بزيد) في اللغة الفصحى، ثم ترجع بالواو والياء لزوال التقاءِ السَّاكنينِ بحذف النُّون (فتقول: اضربوا، واضربي) وفي (شرح الخضراوي): وذكر سيبويه أن الخليل قال: قياس من قال جاءني زيدٌ ومررت بزيدٍ بالإشباع على لغة أزد شنوءة أن يقول هنا: هل تضربوا، أو هل تضربي، فتبدل من النون واواً وياء، ثم تحذف، كما تحذف مع المبدل منه، وترد نون الإعراب، وتقول في المعتل على هذا للرجال: اخشوا، وللمرأة: اخشي، كما تقول مع النون لا تخشون ولا تخشين، ثم يستثقل واوان أولاهما مضمومة فتحذف الضَّمة، ثم تحذف واو الجماعة للسَّاكنين ويبقى بدل النون، وكذا العمل في الياء المكسورة ويجهل التَّوكيد. وإذا قلت: هل تخشون يا قوم، وهل تخشين يا هند، ثم أبدلت، ثم حذفت الضمَّة، ثم الواو والياء لم يجهل التَّوكيد، لعدم نون الرفع، هذا حاصل ما ذكره الموضح في حواشيه عن الخليلِ ويونس، قال الخضراوي: وإذا وقفت على اضربان واضربنان من جوزهما أبدلت النون ألفاً، فيلتقي ألفان فتبدل الثانية همزةً، كما في حمراء فتقف على همزةٍ ساكنةٍ، كذا حكى سيبويه عنهم، ونصُّه: ويقولون في الوقفِ: اضربا واضربنا فيمدون وهو قياس قولهم؛ لأنّها تصير ألفاً، فإذا اجتمعت ألفانِ مد الحرف.

(قوله: في الوقف) تنازعه (اردد) و(حذفتها).

(قوله: فَقُل في أُخْرُجُنَّ... إلخ) في المِثَالَيْن الأوَّلَيْن رَجَعَ الوَاوُ واليَاءُ، وفي المِثَالَيْنِ الأَخِيرَيْنِ رَجَعَ الوَاو مَعَ نُونِ الإعْرَابِ، واليَاء مع نون الإعْرابِ.

(قوله: وَأبدلَنْهَا بَعْدَ فَتْحِ ألِفا. وَقْفا) أي: واقفاً، ضعف بأن مجيء المصدر حالاً سماعي، وضعف الاحتمال الثاني بكونِ الوقف غير قليل، فالأولى كونه ظرفاً بتقديرِ وقت، ويحتمل أن يكون مفعولاً له، أي: لأجل الوقفِ، وذلك لشبهها بالتَّنوينِ.

(قوله: ألفاً) ولذلك رسمت بالألف نظراً إلى حالتِها عند الوقفِ كما هو قاعدة الرَّسم. (صبان).

كالتَّنوينِ (كَما تَقُولُ فِي قِفَنْ قِفا).

تتمة: قَد تُحذَف هذِهِ النُّونُ [الْخَفيفةُ] لِغَيرِ ما ذُكِرَ في الضَّرُورَة، كقولِهِ:

اضْـرِبَ عَـنْـكَ الْـهُـمُـومَ طـارِقَـهـا [ضَـرْبَـكَ بِـالـسَّـيْـفِ قَـوْنَـس الْـفَـرَسِ]

أبو طالب

(قوله:

اَضْـرِب عَـنْـكَ الـهُـمُـومَ طَـارِقَـهـا ضَـرْبَـكَ بـالـسَّـيْـفِ قَـوْنَـسَ الـفَـرَسِ)

اضرب: أمرٌ بفتح اللام؛ إذ أصله مؤكد بالنونِ الخفيفةِ، والطَّارق: الحادثُ بالليلِ وضميرها للهموم، وطارقها: بدل من الهموم، والقونس: بفتح القافِ وسكونِ الواو وفتح النُّون وآخره سين مهملة، العظم النَّابت بين أذني الفرس، ويقال: لأَعْلىٰ البيضةِ أيضاً.

الناصية

(**قوله: كالتَّنْوين**) أَيْ: كَمَا أَنَّ التَّنوينَ في حَالِ الوقْفِ يبدل إلى الألِفِ، كَذلِكَ النُّونُ الخَفيفة إذَا كَانَتْ بَعْدَ الفَتحةِ تُبْدَل في حَالِ الوَقْفِ إلى الألِفِ.

(**قوله: كما تقولُ في قِفاً: قِفَا**) ومنه ﴿لَنَسْفَعًا﴾ و﴿لِيَكُونًا﴾، وقول الشَّاعر، وهو الأعشى ميمون:

وإيَّـاكَ والـمـيـتـاتِ لا تـقـربـنـهـا ولا تـعـبـد الـشَّـيـطـانَ والـلـهَ فـاعْـبُـدا

والأصل فيهن لنسفعن، وليكونن، واعبدن بالنُّون الخفيفةِ، فأبدلت في الوقفِ ألفاً بعد فتحةٍ كما أن تنوينَ المنصوب يبدل في الوقفِ ألفاً، نحو: رأيت زيداً، ومن ثم كتب بالألِف كما كتب رأيت زيداً بالألفِ، وقياسُ من قال: رأيتُ زيد بحذفِ الألفِ على لغةِ ربيعة أن يقول في الوقفِ على اضربن: اضرب بالسُّكونِ. (تصريح).

(**قوله: قَدْ تُحذَف هذِهِ النُّون**) أي: ندر حذفها لغير ساكنٍ ولا وقف. (**قوله**:

اضْـرِبَ عَـنْـكَ الْـهُـمُـومَ طَـارِقَـهـا ....

تمامه:

.... **ضَـرْبَـك بِـالـسَّـيْـفِ قَـوْنَـسَ الـفَـرَسِ**

قاله طرفة بن العبدِ. وقال ابن بري: مصنوعٌ عليه. من الوافرِ. **والشَّاهد**: في اضرب بفتح الباءِ؛ لأن أصله اضربن بالنُّونِ الخفيفة، فحذفت النُّون، وبقيت الفتحة قبلها للضَّرورة. وهذا من الشاذ؛ لأنَّ نون التأكيد لا تحذف إلا إذا لقيها ساكن. قوله: طارقها بالنَّصب بدل من الهموم، وضربك نصب بنزعِ الخافضِ. والقونس: بفتح القافِ، وسكون الواوِ وفتح النُّونِ وفي آخره سين مهملة، وهو العظم النائى بين أذني الفرس، وأعلى البيضة أيضاً، وفي (الشيرازي)):

(**المَعْنَى**): اضْرِف عَنْكَ الهموم الَّتي تَطْرقُك بِالَّليل، مِثل ضَرْبِكَ بِالسَّيْفِ أَعْلَى رَأْسِ الفَرَس.

(**الشَّاهد**) في (اضْرِبَ) أصله (اضْرِبَنْ) بنونِ خَفيفةٍ حُذِفَتِ النُّونُ لِضَرُورَةِ الشِّعرِ، ويَدل عَلى حَذْفِهَا فَتْح البَاءِ، والبَاءُ إنَّما تُفْتَح في (اضْرِبَ) لِلنُّون، وَلَوْلا النُّونُ لَكَانَتْ سَاكِنَة؛ لأنَّه فِعل أَمْر.

مَا لَا يَنْصَرِفُ

هذا باب ما لا ينصرف

وهو ما فِيهِ عِلَّتانِ مِنَ الْعِلَلِ الآتِيَة، أَوْ واحِدَةٌ مِنها تَقُومُ مَقامَهما، ....

أبو طالب

(قوله: من العلل الآتية) أقول: في عدة علل منع الصَّرف أربعة أقوال، **الأول**: إنها التِّسعة المشهورةُ، وهو المشهورُ، **الثَّاني**: إنها إحدى عشرةَ، وهي التِّسعة المشهورة، وشبه ألف التَّأنيثِ كأرطى، ومراعاة الأصلِ كأحمر، **الثَّالث**: إنها ثلاث عشرة، وهي الإحدى عشرة المذكورة مع لزومِ التَّأنيث، وعدم النَّظر في الآحادِ، **الرَّابع**: إنها اثنتان الحكاية، والتركيب إما الحكاية، ففي وزن الفعل مع الوصف كأجهل وأعلم، أو مع العلمية كيزيد ويشكر، فإن امتناع الصَّرف منهما بطريقِ الحكايةِ عن الفعلِ، وأما التَّركيبُ ففي البواقي إما في الألفِ والنونِ والتأنيث مطلقاً، والتركيب المزجي فظاهر، وأما في العدلِ فكأنَّ العلمية أو الوصفية مركبة فيه، باعتبار وجودهِ في المعدولِ والمعدول عنه، وإما في الجمع، فلأنه بمعنى جمعين، وهو مركب، وإما في العجمةِ فبتكرر العلمية، في العربية والعجمية.

الناصية

(قوله: ما لا ينصرف) ذكره عقب نوني التوكيد؛ لأنّ فيه شبه الفعلِ فله تعلق به، كما أن لهما تعلقاً به؛ ولأن نوني التَّوكيد ثقيلة وخفيفة، وهذا الباب مشتمل على الثَّقيلِ، وهو ما لا ينصرف، والخفيف، وهو المنصرف، وإن لم يكن مقصوداً من البابِ بالذاتِ.

وقد مرَّ في أوّلِ الكتابِ أن الأصلَ في الاسمِ أن يكون معرباً منصرفاً، وإنما يخرجه عن أصلِه شبهه بالفعل، أو بالحرفِ، فإن شابه الحرف بلا معاند بني، وإن شابه الفعلَ بكونه فرعاً بوجهٍ من الوجوه الآتية منع الصَّرفَ. ولما أرادَ بيان ما يمنع الصَّرف بدأ بتعريفِ الصَّرفِ فقال: (الصَّرْفُ تنْوينٌ. . .إلخ). وفي (التَّصريح): اختلف في اشتقاقِهِ، هل هو من الصَّرف وهو الخالص من اللبنِ، والمنصرف خالص من شبه الفعلِ والحرف، أو من الصَّريف وهو الصَّوت؛ لأنَّ الصَّرف وهو التنوين صوت في الآخرِ، أو من الانصرافِ وهو الرُّجوع، فكان الاسم ضربان، ضرب أقبل على شبه الفعل فمنع مما يمنعُ منه، وضرب الصَّرف عنه، أو من الانصراف إلى جهاتِ الحركاتِ، أو من الصَّرف الذي هو القلب، أي: التقلُّب، فهو قريب مما قبله، أقوال.

(قوله: وهو مَا فيه عِلَّتَانِ) أي: فرعيتان من تسع: **إحداهما**: من جهة اللفظ، **والثانية**: من جهة المعنى، أو في واحدة تقوم مقامهما؛ وذلك لأن في الفعل فرعية عن الاسم في اللفظِ وهي اشتقاقه من المصدرِ، وفرعية في المعنى وهي احتياجه إلى الاسم في الإسنادِ. **(قوله مِنَ العِلَل الآتِيَةِ)**.

وهـي عَـدلٌ ووصـفٌ وتـأنـيـثٌ ومـعـرفـةٌ ... وعُـجـمـة ثـم جـمـعٌ ثـمّ تـركـيـبُ

والـنُّـون زائـدةٌ مـن قَـبـلِـهـا ألـفٌ ... ووزن فـعـل وهـذا الـقـولُ تـقـريـبُ

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنَا مَعْنًى بِهِ يَكُونُ الِاسْمُ أَمْكَنَا

سُمِّيَ بِهِ لِامْتِنَاعِ دُخُولِ الصَّرْفِ عَلَيه، وهو التَّنوين، كما قال:

(الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتى مُبَيِّنا مَعْنًى) وهو عَدَمُ مُشابَهَةِ الْفِعلِ (بِهِ) ....

أبو طالب

قال الشارح في بعضِ كتبه يعرف عجمة الاسم بوجوهٍ. **الأول**: أن ينقل ذلك أحد أئمة العربيةِ. **الثَّاني**: خروجه عن أوزانِ الأسماءِ العربية، نحو: إبريسم، فإن مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماءِ في اللسان العربي. **الثَّالث**: أن يكون أوّله نون، ثم راء، نحو: نرجس؛ فإن ذلك لا يكون في كلمةٍ عربية. **الرابع**: أن يكون آخره زاء بعد دالٍ نحو: منهدز، فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية. **الخامس**: أن يجتمع فيه الصَّاد والجيم، نحو: الصولجان، والجص. **السَّادس**: أن يجتمع فيه الجيم، والقاف نحو: المنجنيق. **السَّابع**: أن يكون خماسياً أو رباعياً خالياً عن حروفِ الذَّلاقة، أي: حروف فرّ مِن لبّ، فإن الرباعي والخماسي في اللغةِ لا بد أن يكون فيهما شيء من تلك الحروفِ.

(قوله: لامتناع دخوله. . . إلخ) أمّا التنوين الدَّاخل فيه للضَّرورةِ وشبهه، فليس تنوين الصَّرف إذا عرف الصَّرف، وما لا ينصرف بما عرف به المصنف والشارح، بل يصير قسماً سابعاً من أقسام التنوين.

الناصية

المعنوية منها: العلمية والوصفية، وباقيها لفظي، يمنعُ مع الوصفِ ثلاثة أشياء: العدلُ كمثنى وثلاث، ووزنُ الفعلِ كأحمر، وزيادةُ الألفِ والنون كسكران، ويمنعُ مع العلميةِ هذه الثلاثة: كعمر ويزيد ومروان، وأربعةُ أخرى وهي: العجمة كإبراهيم، والتأنيث كطلحة وزينب، والتَّركيب كمعد يكرب، وألف الإلحاقِ كأرطى، وسترى ذلك كلّه مفصلاً، وجميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعاً: خمسة لا تنصرف في تعريفٍ ولا تنكيرٍ، وسبعة: لا تنصرف في التَّعريف وتنصرف في التَّنكير. ولما شرع في بيانِ الموانع بدأ بما يمنع في الحالتين؛ لأنّه أمكن في المنعِ فقال: (فَألفُ التَّأنيثِ مُطْلقاً). (أشموني).

(قوله: سُمِّيَ بِهِ) أي: بما لا ينصرف **(قوله: الصرف تنوين)** أي: فقط كما هو مذهب المحققين، وأما الجر بالكسرة فليس من مسمى الصَّرف، بل تابع له وجوداً وعدماً لتآخيهما في الاختصاصِ بالاسم المنصرف، والصَّرف من الصَّريف، وهو الصَّوت؛ لأنّ في آخرهِ التنوين، وهو صوت، قال النابغة:

.... لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفُ القَعْوِ بِالمَسَدِ

أي: صوّت صَوْت البكرةِ بالحبلِ، وقيل: من الانصرافِ في جهاتِ الحركاتِ. وقيل: من الانصرافِ وهو الرُّجوعُ، فكأنه انصرفَ عن شبهِ الفعلِ.

(قوله: أتى مُبَيِّناً مَعنًى. . .إلخ) المرادُ: بالمعنى الذي يكون به الاسمُ أمكن، أي: زائداً في التمكُّن: بقاؤه على أصلِه، أي: إنه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصَّرفِ، يرد عليه

أَيْ بِهذا التَّنوين، أَيْ: بِدُخُولِهِ (يَكُونُ الاسْمُ) مَعَ كونِهِ مُتَمَكِّناً (أَمْكَنا) وبِعَدَمِهِ يَكونُ غَيرَ أَمْكَن، ....

أبو طالب

(قوله: أي: بهذا التنوين) الأولى: إعادة الضَّمير إلى المعنى، وجعل الجملة وصفاً له لفظاً، فلأن المعنى أقرب منه وأحوج إليه، وإما معنًى؛ فلأن مذهب المصنف، والحاصل من تعريف الشارح هاهنا لما لا ينصرف أن سبب الانصرافِ عدمُ وجودِ العلتين الرَّاجع إلى عدمِ المشابهةِ بالفعلِ، لا دخول الجرِّ والتَّنوين، كما ذهب إليه بعضٌ، ويمكن أن يجاب عن الثاني بأن يحمل حمل الشارح على سببِ التَّسمية، أو سبب العلمِ، أي: بسببِ هذا التَّنوين يكون تسمية الاسمِ أمكن أو يعلم كونه أمكن، لكنهما بعيدان عن العبارةِ.

(قوله: أي: بدخوله) أي: أعمّ من أن يكون بالقوة، أو بالفعل، ولا يرد عليه دخول المنصرفِ الخالي عن التنوينِ في غيرِ المنصرف، أو دخول كل غير منصرف في المنصرف، لما قد عرفت من أن التَّنوين الداخل للضَّرورة وشبهها، ليس على مذهبه تنوين الصَّرف.

الناصية

ه حينئذ يلزم الدّور؛ لأنّ معرفة هذا المعنى تتوقف على معرفة أنّه لم يشبه الفعل، فيمنع الصَّرف؛ لأخذه في تفسيرهِ، ومعرفة ذلك تتوقف على معرفةِ الصَّرف. لا يقال: هذا تعريف لفظي خوطب به من يعلم المعرف، والتَّعريف، ويجهل وضع لفظِ المعرفِ للتَّعريفِ؛ لأنا نقول: لو كان المخاطب هنا عالماً بهذا التَّعريف لكان عالماً بالصَّرفِ؛ لأنّه مذكور فيه فلا يكون جاهلاً بوضع اللفظِ له. وقد يقال: إنّه ليس لفظياً، ويمنع لزوم الدور بأن يقال: المعتبر في التَّعريف عدم مشابهةِ الفعلِ، ويمكن ذلك بدون ملاحظةِ الانصرافِ وعدمِه، وأما قول الشرّاح فيمنع الصَّرف، فليس المرادُ أن ذلك ملاحظة في التَّعريف، بل المرادُ بيانُ أمرٍ واقعي، أفاده سم. (صبان).

(قوله: مَعَ كونِهِ مُتَمَكِّناً) أي: معرباً.

(قوله: أمكنا) أي: زائداً في التَّمكنِ اسم تفضيل، وبناؤه من مكّن مكانة؛ إذا بلغ الغايةَ في التَّمكن، لا من تمكن خلافاً لأبي حيان ومن قلّد؛ لأنّ بناء اسم التفضيلِ من غير الثلاثي المجردِ شاذٌّ، وقد أمكن غيره فلا حاجةَ إلى ارتكابه، (والصرف: هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن)، وإليه أشارَ النَّاظم بقوله:

الصَّرْفُ تنوينٌ أتى مُبَيِّنا مَعْنى بِهِ يكونُ الاسمُ أَمْكَنا

وفي (الشيرازي): الاسم متَمَكّن مِنَ الإعْرَابِ، لِتَغيرِ آخِره بِالعَوَامِلِ ـ سَوَاء كَانَ مُنْصَرِفاً أو غير منصرفٍ ـ لكنّه إذَا كَانَ منصرِفاً يَدْخُله تَنْوِين دَالٌّ عَلَى أَنَّه منصرِف، فَيكون هَذَا التَّنوينُ دالاً عَلَى مَعْنى الانْصِرَاف، فَيَجْعله أمْكَن.

(قوله: وبِعَدَمِهِ يَكُونُ غَيرَ أَمْكَن) أي: بعدمِ التَّنوينِ يكون الاسم غير أمكن، بل متمكّناً فقط.

فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقاً مَنَعْ   صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ

ولِذلِكَ سُمِّيَ بِتَنوينِ التَّمَكُّن أيضاً، وغَيْرُ هذا التَّنوين لا يُسَمَّى صَرْفاً؛ لأَنَّه قَدْ يُوجَدُ فِيما لا يَنْصَرِف كَتنوينِ الْمُقابَلَةِ فِي «عَرَفاتٍ» والْعِوَضِ فِي «جَوارٍ» ونَحو ذلك.

(فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقاً) ....

أبو طالب

(قوله: كتنوين المقابلة... إلخ) خصَّ ذينك التنوينَيْن بالذكرِ؛ لأنهما لاختصاصهما بالمعرفِ أقل عموماً بالنسبة إلى الصَّرفِ من غيرهما، وبذلك صار أخفى وأولى بالبيانِ، وأما ما سواهما فيتجاوز إلى المبنياتِ، بل بعضها يتجاوز إلى الأفعالِ والحروف أيضاً.

الناصية

(قوله: وَلِذَلِكَ) أي: لأجلِ جعله الاسم أمكن سمِّي بتنوين التّمكن أيضاً مع تسمية تنوين الصَّرفِ.

(قوله: وغَيْرُ هَذَا التَّنوين) أي: غير تنوينِ التَّمكنِ الذي يكون الاسمُ بِهِ أمكن لا يسمَّى تنوين (صرف). وفي (الصبان): تخصيصُ تنوينِ التَّمكن بالصَّرفِ هو المشهور، وقد يطلق الصَّرف على غيره من تنوينِ التَّنكيرِ، والعوض، والمقابلة.

(قوله: كتنوين المُقَابَلَةِ فِي عَرَفات... إلخ) تَنْوين (عَرَفَاتٍ) مُقَابِل نون الجَمعِ المُذكّر، وَتَنوين (جَوَار) عِوض عَنِ اليَاءِ، وأصله (جَوَاري).

(قوله: ونحو ذلك) كقاضٍ.

(قوله: فألف التأنيث) خرج غيرها كالألفِ الأصليةِ في نحو: مرمى، وألف الإلحاقِ في نحو: أرطى، وعلباء وألف التَّكثير في نحو: قبعثرى، نعم ألف الإلحاق المقصورة وألف التكثير يمنعان الصّرف مع العلمية، كما سيأتي. (صبان).

(قوله: مطلقاً) حالٌ من الضَّميرِ في منعِ العائدِ على المبتدأ إلا من المبتدأ؛ لأنّه ممنوع عند الجمهورِ، وإن جوزه سيبويه. (صبان).

(قوله: مطلقاً) أي: مقصورة كانت أو ممدودة وإليه الإشارة بقولِ النَّاظم:

فألفُ التَّأنيثِ مُطْلَقاً مَنَعْ   صَرْفَ الذي حَواهُ كيفما وَقَعْ

لأنّ وجودَ ألفِ التأنيثِ في الكلمةِ علّة، ولزومها بمنزلة تأنيثٍ ثانٍ، فهو بمنزلة علّة ثانية، وهو الذي عبر عنه الزمخشري في مفصله بتكريرِ السببِ الواحدِ، (ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع، أي: سواء وقعَ نكرةً كذكرى) بالقصر مصدر ذكر (وصحراء) بالمدّ (أم معرفة كرضوى) بفتحِ الراءِ، والقصر: اسم جبلٍ بالمدينة (وزكرياء) بالمدّ: علم نبي، (أم مفرداً كما تقدم) تمثيله، (أم جمعاً كجرحى) بالقصر، جمع جريح، (وأصدقاء) بالمدّ: جمع صديقٍ، (أم أسماء كما تقدّم) تمثيله (أم صفة كحبلى)

مَقْصُوراً، أَوْ مَمدوداً (مَنع صَرْفَ الَّذِي حَواهُ كَيْفَ ما وَقَعْ) ....

أبو طالب

(قوله: مقصوراً، أو ممدوداً) أو منفرداً أو مشاركاً لسبب آخر حقيقياً أو لفظياً، موضوعاً للتأنّيث أو شبيهاً به، ولو لم يقل: كيف ما وقع، لاحتمل قوله: مطلقاً عمومات أخر.

الناصية

بالقصرِ، (وحمراء) بالمدِّ، وأصلها عند سيبويه حمرى بالقصرِ بوزن سكرى، فلما قصدوا المدَّ زادوا قبل ألفها ألفاً أخرى، والجمع بينهما محالٌ، وحذف أحدهما يناقضُ الغرض المطلوب. (تصريح).

(قوله: مَقْصُوراً أَوْ مَمدوداً) أي: ألفُ التَّأنيث مقصورة كانت أو ممدودة، وهو المرادُ بقولِهِ: مطلقاً تمنع صرف ما هي فيه كيفما وقع، أي: سواء وقع نكرةً كذكرى وصحراء، أم معرفةً كرضوى وزكريا، مفرداً كما مرَّ، أو جمعاً كجرحى وأصدقاء، اسماً كما مرَّ، أم صفة كحبلى وحمراء. وإنّما استقلت بالمنع؛ لأنّها قائمة مقام شيئين؛ وذلك لأنها لازمة لما هي فيه، بخلافِ التّاءِ فإنها في الغالبِ مقدرة الانفصال، ففي المؤنثِ بالألفِ فرعية من جهة التأنيثِ، وفرعية من جهة لزومِ علامتِه، بخلاف المؤنث بالتّاء. وإنما قلت في الغالب؛ لأنّ من المؤنث بالتّاء ما لا ينفك عنها استعمالاً، ولو قدر انفكاكه عنها لوجدَ له نظير كهمزة فإن التّاء ملازمة له استعمالاً، ولو قدر انفكاكه عنها، لكان همز كحطم، لكن (حطم) مستعمل، وهمز غير مستعمل. ومن المؤنث بالتَّاءِ ما لا ينفك عنها استعمالاً، ولو قدر انفكاكه عنها لم يوجد نظير كَحِذْرِيَةَ وعَرْقُوَةَ، فلو قدر سقوط تاء حذرية، وتاء عرقوة لزمَ وجدانُ ما لا نظير له؛ إذ ليس في كلامِ العربِ فعلي ولا فعلو، إلا أن وجودَ التاءِ هكذا قليل فلا اعتداد به، بخلافِ الألفِ، فإنّها لا تكون إلا هكذا، ولذلك عوملت خامسة في التَّصغيرِ معاملة خامس أصلي، فقيل في قرقرى: قُريقر، كما قيل في سفرجل: سُفيرج، وعوملت التّاء معاملة عجز المركبِ فلم ينلها تغير التَّصغير، كما لا ينال عجزَ المركبِ، فقيل في زجاجة: زجيجة. (أشموني).

(قوله: مَنَعَ صَرْف الَّذي حَوَاهُ.. إلخ) يَعني: أَلِف التَّأْنِيث وَحْدَها تَمْنَع الصَّرف، فَهوَ مِنَ الأَسْبَابِ الَّتي ينوب عنِ اثْنَيْنِ مطلقاً، سَواء كَانَ الاسْمُ الَّذي فيه أَلِف التَّأنيثِ مفرداً أَمْ جَمعاً، نَكِرَة أَمْ معرِفَة، اسماً أَمْ وَصفاً، لِلمذكر - كزكريا، وأصْدِقَاء - أَمْ لِلمؤنّث. (شيرازي).

(قوله: كيفما) اسم شرط على مذهب الكوفيين من عده من أسماء الشُّروط، ووقع فعل الشَّرط والجواب محذوف دلّ عليه قوله: منع، والتَّقدير: كيفما وقع ألف التَّأنيث منع الصرف؛ الذي حواه، كذا في الفارضي وخالد، لكن مقتضى كلام الشرّاح أن ضميراً وقع للاسمِ الذي حوى ألف التَّأنيث، وتقدير الجوابِ على هذا كيفما وقع امتنعَ صرفه، أو نحو ذلك، ووقع في كلامِ البعضِ ما لا ينبغي. (صبان).

(قوله: كيف مَا وَقَعَ)؛ لأنّ وجود ألف التَّأنيثِ في الكلمة علة، ولزومها بمنزلة تأنيثٍ ثانٍ بمنزلةِ علّة ثانية، وهو الذي عبر عنه الزمخشري في مفصله بتكرير السَّبب الواحد. (صبان).

وَزَائِدَا فَعْلَانَ فِي وَصْفٍ سَلِمْ مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ

مِن كَوْنِهِ نَكِرَةً كَذِكْرى وصَحْراء، أوْ مَعرِفَةً كَزَكَرِيَّا [وَكَرْبَلاء]، مُفرداً كَما مَضى، أَوْ جَمعاً كَحَجْلى وأَصْدِقاء، اسماً كما مَضى، أَوْ وَصْفاً كَحُبْلى وحَمْراء (**وَزائِدا فَعْلانَ**) وهما: الأَلِفُ

أبو طالب

(**قوله: كزكريا**) مثل للمعرفةِ بمثالٍ واحدٍ؛ لأن زكريا يستعمل مقصوراً أو ممدوداً.

الناصية

(**قوله: كذكرى**) مصدر ذكر.

(**قوله: كَحجْلَى**) جمع الحجلِ بفتحتين طائرٌ يسمّى بالفارسيّةِ (كبك).

(**قوله: اسماً كمَا مضى... إلخ**) وقد يقالُ: هما وصفانِ إلا أن يقال: إنهما غلبت عليهما الاسمية.

(**قوله: وزائدا فعلان**) رفع بالعطفِ على الضّميرِ في منعَ، أي: ومنعَ صرفُ الاسمِ أيضاً زائداً، فعلان وهما الألفُ والنُّونُ وفعلان بفتحِ الفاءِ، فخرج غيره كخمصانَ كما يأتي، وفي حاشية الجامي لعصامِ الألف والنُّون في الصّفةِ لا تكون على فعلانٍ بكسر الفاءِ، وبضمِّ الفاءِ لا تكونُ إلا مع فعلانةَ بخلافِ الألفِ والنُّونِ في الاسمِ، فإنّه يكون على الأوزانِ الثّلاثةِ. (أشموني).

(**قوله: فعلان**) مضاف إليه ممنوع الصّرفِ للعلميةِ على الوزنِ وزيادة الألفِ والنُّونِ. اهـ. خالد.

(**قوله: وَزَائِدا فَعْلانَ... إلخ**) لأنَّ أصله (فَعْل) فَالألِف والنُّون زيدَا فيه.

(وفي (التّصريح): إن ما يمتنع صرفه بعلّتين هو نوعان، أحدهما: ما يمتنع صرفه حال كونهِ (نكرةً ومعرفةً، وهو ما وضع صفة، وهو إما مزيد في آخرهِ ألفٌ ونون، أو موازن للفعلِ)، وهو وزن أفعل في المكبر، وأفيعل في المصغر (أو معدول) عن لفظٍ آخرَ، (إما ذو الزيادتين فهو فعلان) بفتحِ الفاءِ (بشرط أن لا يقبل التاء) الدالةِ على التأنيثِ، (إما لأن مؤنثه فعلى) بألفِ التّأنيثِ المقصورة (كسكران وغضبان وعطشان)، فإن مؤنثاتها سكرى وغضبى وعطشى، (أو لكونه لا مؤنث له) أصلاً (كلحيان) للكبيرِ اللحية، فالأول متفق على منع صرفه؛ لأنّه صفة جاءت على فعلانٍ، والمؤنث منه على فعلى، وإنما كان ذلك مانعاً فيه لتحقق الفرعيتين به، فرعية المعنى وفرعية اللفظ، أما فرعية المعنى؛ فلأنّ فيه الوصفية، وهي فرعٌ عن الجمودِ؛ لأن الصّفة تحتاجُ إلى موصوفٍ ينسب معناها إليه، والجامدُ لا يحتاجُ إلى ذلك. وأما فرعية اللفظِ؛ فلأنّ فيه الزيادتين المضارعتين لألفي التأنيثِ في نحو: حمراء في أنهما في بناء يخصُّ المذكر، كما أن ألفي التأنيث في حمراء في بناء يخصُّ المؤنثَ وفي أنهما لا تلحقهما التاء، فلا يقال: سكرانة، كما لا يقال: حمراة، والمزيد فرع عن المجردِ، فلما اجتمع في فعلان المذكر الفرعيتانِ امتنع من الصَّرف، وأما ما نقل عن بني أسد أنهم يقولون: سكرانة ويصرفون سكران، فقال الزبيدي: ذكر يعقوب أن ذلك ضعيف رديء، وقال أبو حاتم: لبني أسد مناكير لا

وَالنُّون يَمْنَعانِ [الصَّرْفَ] إذا كانا (فِي وَصْفٍ سَلِمْ مَنْ أَنْ يُرى بِتاءِ تَأْنِيثٍ خُتِمْ) إمَّا لأَنَّه لَهُ مُؤَنَّثٌ عَلى فَعْلى ....

أبو طالب

(**قوله: في وصف... إلخ**) أما إذا كانا في اسم فشرطه العلمية، وسيأتي ذلك في العلم.

الناصية

يؤخذ بها، والثاني: وهو ما لا مؤنث له كلحيان مختلف فيه، والصَّحيح منعه من الصَّرف؛ لأنّه وإن لم يكن له فعلى وجوداً، فله فعلى تقديراً؛ لأنا لو فرضنا له مؤنثاً لكان فعلى أولى به من فعلانة؛ لأنّ باب سكرى أوسع من بابِ ندمانة، والمقدر في حكمِ الموجودِ بدليل الإجماع على منعِ صرف أكمر، مع أنه لا مؤنث له. وحكي أن من العربِ من يصرف لحيان حملاً على ندمان، على أنه لو كان له مؤنث لكان بالتاءِ (بخلاف نحو مصَّان) بتشديدِ الصادِ المهملةِ اللئيم بهمزةٍ بعد اللامِ، (وسيفان) بسين مهملة فياء مثناة تحتانية، ففاء (للطَّويل) الممشوق الضَّامر البطن، (وأليان) بفتحِ الهمزةِ وسكونِ اللامِ، وبالياء المثناةِ تحت (لكبير الألية) من ذكور الغنم، (وندمان من المنادمة) وهي المكالمة (لا من النَّدم) على ما فاتَ (فإن مؤنثاتها فعلانة)، فلذلك صُرفت.

(**قوله: في وصف**) حال من زائدا.

(**قوله: سلم...إلخ**) شرط فيه في (العمدة) وشرحها شرطاً ثانياً، وهو أصالة الوصفية، ويمكن أن يرجعَ قول المصنف الآتي، وألغين عارض الوصفية إلى هذا أيضاً، فيفيد هذا الشرط، ولا ينافي رجوعه إلى هذا ما فرعه بقوله: فالأدهم.. إلخ لأن تفريع بعض الأمثلة والأوزان الخاصة لا يقتضي التَّخصيص. اهـ. (سم) والاحترازُ بهذا الشَّرط عمّا عرضت فيه الوصفية، نحو: مررتُ برجلٍ صفوان قلبه، أي: قاسٍ.

(**قوله: من أن يرى**) إما علمية فجملة بتاء تأنيثٍ خُتمَ مفعول ثان، أو بصرية، فهي حال بناء على مذهبِ النَّاظم من جوازِ وقوع الماضي حالاً خالياً من قد، كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]. (صبان).

(**قوله: إمّا لأنّه**) أي: الوصفُ، وهذا تعليل لعدم لحوقه تاء التأنيث، وحاصله أنّ عدم لحوق التّاء إما لاستغنائهِ عنها، لوجود مؤنث له على وزن فعلى، وإمّا لعدم استعمال ذلك الوصف في المؤنّث. (دشتي).

(**قوله: لَهُ مُؤنث عَلى فعلى**) كسكران وغضبان وندمان من النَّدم، وأما ندمان من المنادمة فمصروفٌ؛ لأنّ مؤنثه ندمانة، كما يأتي، وهذا متفق على منع صرفه بين النُّحاةِ على غير لغة بني أسد، وليس المراد متفق عليه بين العربِ حتى يرد اعتراضُ شيخنا والبعض بأنه ينافي ما سيأتي في الشَّارح من أن بني أسد تصرف كل ما كان على فعلان؛ لالتزامهم في مؤنثه فعلانة بالتَّاءِ، فاحفظ

كَسَكْرَان وغَضْبَان، أَوْ لا مُؤَنَّثَ لَهُ كلَحْيان، فَإِنْ خُتِمَ بِالتَّاءِ صُرِف كَنَدْمان.

أبو طالب

(قوله: كندمان) أي: إن كان بمعنى النّادم، وأما إن كان بمعنى النّديم فمؤنثه ندمى.

الناصية

ذلك؛ وإما لأنه لا مؤنث له، نحو: لحيان لكبير اللحية، وهذا فيه خلافٌ، والصَّحيح منع صرفه أيضاً؛ لأنّه وإن لم يكن له فعلى وجوداً، فله فعلى تقديراً؛ لأنا لو فرضنا له مؤنثاً لكان فعلى أولى به من فعلانة؛ لأن باب فعلان فعلى أوسع من بابِ فعلان فعلانة، والتَّقدير في حكمِ الوجودِ بدليلِ الإجماعِ على منعِ صرفِ أكمر وآدر، مع أنه لا مؤنث له، ولو فرضَ له مؤنثٌ لأَمكنَ أن يكونَ كمؤنثِ أرمل، وأن يكون كمؤنث أحمر، لكنَّ حمله على أحمرَ أولى لكثرةِ نظائرهِ. واحترز من فعلان الذي مؤنثه فعلانة، فإنه مصروفٌ، نحو: ندمان من المنادمةِ وندمانة، وسيفان وسيفانة. وقد جمعَ المصنفُ ما جاءَ على فعلانِ ومؤنثه فعلانة في قوله:

أجِزْ فَعْلَى لِفَعْلَانَا ... إذَا اسْتَثْنَيْتَ حَبلانَا
ودَخْنَانَا وسَخْنَانَا ... وسَيْفَانَا وصَحْيَانَا
وَصَوْجَانَا وعَلَّانَا ... وقَشْوَانَا وَمَصَّانَا
وَموْتَانَا ونَدْمَانَا ... وَأتْبِعْهُنَّ نَصرَانَا

واستدركَ عليه لفظان، وهما: خمصان لغة في خمصان، وأليان في كبش أليان، أي: كبير الألية، فذيّل الشَّارح المرادي أبياته بقوله:

وَزِدْ فِيهِنَّ خَمْصَانَا ... عَلَى لُغَةٍ وألْيَانَا

فالحبلان: الكبير البطنِ، وقيل: الممتلئ غيظاً. والدخنان: اليوم المظلم، والسَّخنان: اليوم الحار، والسَّيفان: الرجل الطَّويل، والصَّحيان: اليوم الذي لا غيم فيه، والصَّوجان: البعير اليابس الظهر، والعلان: الكثير النّسيان. وقيل: الرَّجل الحقير، والقشوان: الرَّقيق الساقين، والمصَّان: اللئيم، والموتان: البليد الميت القلب. والنَّدمان: النادم. أما ندمان من النَّدمِ فغير مصروفٍ؛ إذ مؤنثه ندمى، وقد مرَّ. والنَّصران: واحد النَّصارى. (أشموني).

(قوله: كَسَكْرَان وغَضْبَان) مؤنَّثهمَا (سَكْرَى، وغَضْبَى)، وليس: سَكرانة.

(قوله: كَلَحْيَان)؛ لأنّه بمعنى كثير اللّحية، فلا مُؤَنَّثَ لَهُ أصْلاً؛ لأنَّ المؤنث لا لِحْيَةَ لَهَا حَتَّى تكونَ كثيرة أَوْ قَليلةً، أو فلا تستعمل في المؤنّث لتحتاج إلى التاءِ.

(قوله: كَنَدْمَان) من المنادمة، وهو الموافق للشاربِ في فعله، واحترز بقوله: من المنادمة عن ندمان من النَّدمِ، فإن مؤنثه ندمى وفعله ندم، وفعل الأول نادم.

وَوَصْفٌ أَصْلِيٌّ وَوَزْنُ أَفْعَلا مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا كَأَشْهَلا

(وَوَصْفٌ أَصْلِيٌّ وَوَزْنُ أَفْعَلا) كذلِكَ إذا كانَ (مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتا) إمَّا عَلى أَنَّ مُؤَنَّثَهُ عَلى فَعْلاء . . . .

أبو طالب

(**قوله: كذلك**) هذا قيد لقولهِ وزن أفعل، أي: وزن أفعل الكائن مثل الوصفِ في الأصالةِ، وفائدته أن يدخل في الوزنِ، نحو: الحمر بحذفِ همزة أفعل.

الناصية

(**قوله: ووصف**) معطوفٌ على الضَّميرِ في منع أو مبتدأ خبره محذوفٌ على وزنِ ما مرَّ في زائداً، وقول خالد: إنّه معطوف على زائداً لا يجري على الصَّحيح مِن أن المعطوفات بحرفٍ غير مرتَّبٍ على الأول. (صبان).

(**قوله: وَوصف أصْلِي. . .إلخ**) أي: يشترط في وزنِ أفعل أن يكون أصليّاً كما أنّ شرط الوصفيّة أن تكون أصليةً. وفي (الشيرازي): إذَا اجتمع (الوَصْف الأصْلِي) ووزنُ الفِعْل (أفْعَل) في اسم يَكون غَيْرَ منصرفٍ بِشَرْطِ أنْ لا يَكُونَ مؤنثه بِالتَّاءِ.

(**قوله: وَوزن أفْعَلا كَذَلِكَ. . .إلخ**) أي: ويمنع الصَّرف أيضاً اجتماعُ الوصفِ الأصلي، ووزن أفعل بشرط أن لا يقبل التأنيث بالتّاء: إما لأن مؤنثه فعلاء كأشهل، أو فعلى كأفضل؛ أو لأنّه لا مؤنث له كأكمر وآدر، فهذه الثلاثة ممنوعةٌ من الصَّرف للوصف الأصلي ووزن أفعل، فإن وزن الفعل به أولى؛ لأن في أوله زيادة تدلُّ على معنى في الفعلِ دون الاسمِ، فكان ذلك أصلاً في الفعل؛ لأن ما زيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى. (صبان).

(**قوله: إذَا كَانَ. . .إلخ**) أي: إذَا كان الوصف الذي على وزنِ أفعل ممنوع تأنيث بتا، وسبب ممنوعيّة تأنيثه بالتاء إما لاستغنائه عن التاءِ؛ لوجودِ مؤنّث له على وزنِ فعلى بفتحِ الفاءِ، أو فعلى بالضمِّ، وأما لعدمِ استعمالهِ في المؤنثِ.

(**قوله: ممنوع**) بالنَّصبِ على الحالِ من وزنِ أفعلا، أي: حال كونِه ممنوع. . .إلخ.

(**قوله: إمّا عَلَى أنَّ مُؤَنَّثَهُ عَلَى فَعْلاء**) وفي (التَّصريح): بشرط أن لا يقبل التّاء، إما لأنّ مؤنثه فعلاء كأحمر أو فعلى بضمِّ الفاء كأفضل، أو لكونه لا مؤنث له أصلاً، (كأكمر) للعظيم الكمرةِ، وهي الحشفة، (وآدر) بالمدّ للكبير الأنثيين، فهذه الأنواعُ الثلاثةُ ممنوعةٌ من الصَّرفِ للوصفِ الأصلي، ووزن فعل فإن وزن أفعل أولى بالفعل؛ لأن أوله زيادة تدلّ على معنى في الفعل دون الاسمِ، فكان لذلك أصلاً في الفعلِ؛ لأنّ ما زيادته لمعنى أولى مما زيادته لغيرِ معنى، وإنما اشترط أن لا تلحقه تاء للتأنيث؛ لأنّ ما تلحقه من الصِّفات كأرمل، وهو الفقير، ضعيف الشَّبه بلفظ المضارع؛ لأنّ تاء التأنيثِ لا تلحقه؛ وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّهْ كَأَرْبَعٍ وَعَارِضَ الإِسْمِيَّهْ

(كَأَشْهَلا) أَوْ عَلى فُعْلَى كالْفُضلى، أَوْ لا مُؤَنَّثَ لَهُ كَأَكْمَر، فَإِنْ كانَ بِالتَّاءِ صُرِف، كأَرْمَل، ويَعْمَل (وَأَلْغِيَنَّ عارِضَ الْوَصْفِيَّهْ كَأَرْبَعٍ) فَإِنَّه لكونِهِ وُضِعَ في الأَصْلِ اسْماً، مَصْرُوفٌ. (وَ) أَلْغِيَنَّ (عارِضَ الاسْمِيَّهْ ....

أبو طالب

(**قوله: أو على فعلى**) صفة لفظ صفة في قليلٍ من النَّسخِ، وهو حالٌ من المستتِر في قولِه: على أنَّ مؤنثه، وكان فائدة إيراده إدخال وصف على أفعل، وقد كان مؤنثه على فعلاء، أو فعلي حال الوصفية، وعلى أفعلة حال الاسمية كالأسودة للحية الأنثى السوداء، وأمثال هذا ومن غفل عن هذه الفائدة حكم بأن إيراد هذا اللفظِ مما لا فائدة له. (**قوله: كأكمر**) هو من تحركت حشفته.

(**قوله: كأرمل**) ويعملُ الأول للفقير، والثاني للإبل القوي على العملِ.

الناصية

ووصف أصلي ووزن أفعلا ....

ممنوع تأنيث بتا. (**قوله: كَأَشْهَلَا... إلخ**) أشهل - بِمَعنى: الذي سَواد عَيْنِهِ مَشُوب بِزُرْقَةٍ - مُؤَنَّثه (شَهْلاء) - بِالأَلِفِ المَمْدُودة - و(أَفْضَل) مُؤنَّثه فَضلى، و(أكْمَر) بَمَعْنى: العَظِيم الكَمْرةِ، أيْ: الحَشَفَة - لا مؤَنَّثَ لَه؛ لِعَدَم وجودِ الحَشَفَةِ في الأُنْثَى. كل هَذهِ عَلَى وَزْنِ (أَفْعَل) وَوَصْف أصلِي؛ لأنَّ هَذِهِ كلّها أوْصَاف في أَصْحَابِها، وَلَيْسَ مؤنَّثها بِالتَّاءِ. (شيرازي).

(**قوله: فَإِنْ كَانَ بالتَّاءِ... إلخ**) أي: فإن أتت بالتاء انصرف نحو: أرمل بمعنى فقير، فإن مؤنثه أرملة لضعف شبههِ بلفظ المضارع؛ لأنّ تاء التأنيث لا تلحقه، وأجاز الأخفش منعه لجريه مجرى أحمر؛ لأنه صفة وعلى وزنه. نعم قولهم: عام أرمل غير مصروفٍ؛ لأنّ يعقوب حكى فيه: سنة رملاء. واحترز بالأصلي عن العارضِ فإنه لا يعتدُّ به، كما سيأتي. (صبان).

(**قوله: ويَعْمَل**) مؤنثه يعملة، وهو الجملُ السَّريعُ. وفي (الصبان) بوزنِ يفرح: الجمل النَّجيب المطبوع، ويقال للنّاقة النجيبة المطبوعة: يعملة، كما في (القاموس).

(**قوله: وألغين عارض الوصفية**) هذا تصريحٌ بمفهوم قوله أصلي. اهـ. (مرادي) وإضافة عارض الوصفية من إضافة الصفة للموصوفِ، أو بمعنى من ومثلها إضافة عارض الاسمية. (صبان).

(**قوله: وعارِض الاسْمِيَّة**) أي: وألغِ عارض الاسمية على الوصفِ، فتكون الكلمة باقيةً على منعِ الصرفِ للوصفِ الأصلي، ولا ينظر إلى ما عرضَ لها من الاسمية يَعني: إذَا كَانَ شيء في الأَصل وَصْفاً. ثم صَارَ اسْماً يبْقَى - في حَالَةِ الاسمِيَّة - عَلَى منعِ صَرْفِه؛ لأنَّ الاعْتِبَار بِالأَصْلِ.

(**قوله: كأربَع**) في نحو: مررت بنسوة أربع؛ فإنه اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به فهو منصرف نظراً للأصل، ولا نظر لما عرض له من الوصفيةِ، وأيضاً فهو يقبل التَّاء فهو أحقُّ

فَـالأَدْهَـمُ الْـقَـيْـدُ لِـكَـوْنِـهِ وُضِـعْ   فِـي الأَصْـلِ وَصْـفـاً انْـصِـرَافُـهُ مُـنِـعْ

فَالأَدْهَمُ) ....

أبو طالب

(**قوله: فالأدهم**) أي: لقيدِ الأدهمِ في الأصلِ، وصف بمعنى الأسودِ، ثم جعل اسماً للقيدِ وللفرسِ الأسودِ، ولقبيلة من العربِ، وقوله: القيد احتراز عن معناه الأصلي؛ إذ هو بهذا الاعتبار، وإن كان غير منصرفٍ لكن لا للوصفيةِ الأصليةِ المعدومة، بل للوصفيةِ الموجودةِ، ووزن الفعلِ، وعن الأدهم بمعنى القبيلة؛ إذ هو بهذا الاعتبار غير منصرف للعلمية ووزن الفعلِ، وأما الأدهم بمعنى الفرس الأسود، فهو مثله بمعنى القيد في عدم انصرافهِ للوصفيةِ الأصلية، والوزن هاهنا

الناصية

بالصَّرفِ من أرملٍ؛ لأنَّ فيه مع قبولِ التاءِ كونَه عارض الوصفية، وكذلك أرنب من قولِهم: رجلٌ أرنب، أي: ذليل، فإنه منصرفٌ لعروضِ الوصفيةِ؛ إذ أصلُه الأرنب المعروف. (صبان).

هذا. وفي (التَّصريح): وإنّما صرف أربع في نحو: مررت بنسوة أربعٍ، مع كونهِ صفة للنسوة، وفيه وزن الفعل؛ لأنّه وضع اسماً للعدد (فلم يلتفت لما طرأ له من الوصفية، وأيضاً فإنه قابل للتاء) في نحو: مررت برجال أربعة، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وألـــغـــيـــن عـــارض الـــوَصْـــفِـــيَّـــة   كـــأربـــع ....

(وإنما منع صرف باب أبطح)، وهو المكانُ المنبطحُ من الوادي، وأجرعُ وهو المكان المستوي، وأبرق وهو المكان الذي فيه لونانٍ، (و) باب (أدهم للقيد وأسود) للحيةِ السوداءِ (وأرقم للحية) التي فيها نقط سودٌ وبيضٌ، كالرَّقم (مع أنها أسماء؛ لأنها وضعت صفاتٌ، فلم يلتفت إلى ما طرأ لها من الاسميةِ) وفي (الإفصاح): إن سيبويه ذكر أن جميعَ العربِ تمنعُ صرفَ ستة أدهم للقيد، وأسود سالخ، وأرقم لنوعين من الحياتِ، وأجرع وأبطح وأبرق، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وعـــارض الاســـمـــيـــة..........

أي: ألفيته (وربما اعتدَّ بعضهم اسميتها) الطَّارئة (فصرفها)، وصرَّح ابن جني: بأن هذه الأسماء كلها تنصرفُ، ويفترق باب أبطح، وباب أدهم من جهةِ كونِ باب أبطحَ صفاتٌ خاصة بالأمكنةِ الموجودِ معها فهم ذلك المعنى، وبابُ أدهمَ صفات عامة، ويفترق هذان البابان، وباب أجدل في الصرفِ، وعدمِه، فأما أدهم وأبطح فأصلهما الوصفية، ثم طرأت عليها الاسمية، فلهذا منعا من الصَّرفِ. (تصريح).

(**قوله: فالأدهم**) إلى آخره البيت تفريع على قوله: وعارض الاسمية، وما قاله البعض غير مستقيم. (صبان).

وَأَجْـــدَلٌ وَأَخْـــيَـــلٌ وَأَفْـــعَـــى   مَـصْـرُوفَـةٌ وَقَـدْ يَـنَـلْـنَ الْـمَـنْـعَـا

أي (الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعَ فِي الأَصْلِ وَصْفاً انْصِرافُهُ مُنِعَ وَأَجْدَلٌ) لِلصَّقْر (وَأَخْيَلٌ) لِطائِرٍ عَلَيه نُقَطٌ كالْخَيْلان (وَأَفْعى) لِلْحَيَّة، ....

أبو طالب

حكاية مليحة هي أن قبعثرى كان يوماً في بستانٍ، وكان أوان الحصرم فذكر بعضُ الحضار حجاجَ بن يوسف، فقال القبعثرى: سود الله وجهه، وقطع عنقه، وسرني من دمه، فحدَّث الحَجَّاجَ بذلك بَعْضُ الحُضَّارِ، فَغَضِبَ، وأَحْضَرَ القَبَعْثَرَى، وعاتبه، وهدَّده على ذلك القولِ، فقال القبعثرى: أردت بذلك الحصرم، ولم يقبل الحجاج منه، وقال معاتباً له: لأحملنَّك على الأدهم، أي: القيد، فقال القبعثرى: مِثْلُ الأميرِ يَحْمِلُ على الأَدْهَمِ والأَشْهَبِ، أي: الفرس الأسود والأبيض، فقال الحجَّاج: أردت بالأدهم: الحديد، فقال: القبعثرى: الحديدُ خيرٌ من البليدِ.

(**قوله: كالخيلان**) أي: بكسرِ الخاءِ وسكونِ الياءِ جمع خالٍ؛ الذي بمعنى النقطة السَّوداء في البدنِ.

الناصية

(**قوله: أي: القيد**) عطف بيانٍ بالأجلى مفسر، تقول: البرّ القمحِ، والعقار الخمر، (سندوبي). وفيه أن المرادَ من الأدهم: لفظه؛ لأنّه هو الذي يوصفُ به، ويمنع من الصَّرف لا معناه، وهو قيد الحديد حتى يصحَّ بيانه بالقيدِ، ولا يصحُّ جعله بدلاً؛ لأنّه لا يستقل بالحكم؛ إذ لا يصحُّ التمثيل به، وقد يقالُ: كونه عطف بيان منظور فيه للمعنى، وإن كان التَّمثيل بلفظه، فالمرادُ لفظ الأدهم الذي معناه القيد. (خضري). (**قوله:**

لِـــكَـــوْنِـــهِ وُضِـــعْ   فـي الأصـلِ وصْـفـاً انْـصِـرَافـه مُـنِـعْ

نظراً إلى الأصلِ، وطرحاً لما عرضَ من الاسميةِ. هذا: ومثل أدهم في ذلك أسود للحيةِ العظيمةِ، وأرقم لحية فيها نقط كالرَّقم نظراً إلى الأصلِ، وطرحاً لما عرض من الاسميةِ. (صبان).

(**قوله: كالخيلان**) بكسرِ الخاءِ المعجمةِ، وسكون الياءِ جمع خال، وهو النُّقطة المخالفة لبقيةِ البدنِ (خالد). وقال الفراء: هو الشقراق، وسمي أخيل؛ لأنّه يتخيل في لونه الخضرة من غير خلوصِها.

(**قوله: وأفعى للحية**) واختلف في اشتقاقها، فقال أبو علي: مشتقة من يافع فأصلها أيفع، وقال ابن جني: من فوعة السم حرارته، فأصلها أفوع، فنقلت فاؤه على الأولِ وعينه على الثاني إلى موطن لامه، وقال غيرهما: من مادة الأفعوان، فلا ثقل لقولهم: أرض مفعاة، أي: كثيرة الأفاعي، (فإنها أسماء في الأصلِ و) في (الحال، فلهذا صرفت في لغة الأكثرِ وبعضهم يمنع صرفها) وإلى ذلك أشار النّاظم بقوله:

وأجْـــدَلٌ وأخْـــيَـــلٌ وأفْـــعَـــى   مَـصْـرُوفَـةٌ وقـد يَـنَـلْـنَ الـمَـنْـعَـا

أسْماءٌ في الأَصْلِ والْحال، فَهي (مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنَلْنَ الْمَنْعا) مِنَ الصَّرْفِ، ....

أبو طالب

....

الناصية

(تصريح). (**قوله: فهي مَصرُوفةٌ**) لأنّها أسماء مجرّدة عن الوصفية في أصلِ الوضع، أي: وفي الحالِ، وإنما اقتصر الشرَّاح على نفي وصفيتها في الأصلِ؛ لأنّه المعتبر، فهي أسماء في الأصلِ، والحال كما في (التّوضيح). قال شيخنا وتبعه البعض: وبهذا فارقت، نحو: أربع، فإن أربع اسم في الأصلِ وصف في الحالِ، وهذه أسماء لم تعرض لها الوصفية، ولكن يتخيّل فيها الوصفية، وكان منع صرف أربع أحقَّ من منع صرفها إلا أنه لم يرد فيه وورد فيها فقبل. اهـ. وعلى هذا يكون قول المصنفِ: وأجدل... إلخ كلاماً مستقلاً لا مفرعاً على قوله:

وألـغـيـن عـارضَ الـوَصْـفِـيَّـة ....

لأنّ هذه الأسماءَ لم تعرضْ لها الوصفيةُ، غاية الأمرِ أن الوصفيةَ تُتَخَيَّلُ فيها، فالعارضُ لها تخيل الوصفية لا نفسَ الوصفية؛ إذ لا يلزم من تخيل شيء تحققه، وحينئذ كان الأولى للشّارحِ في تعليلِ صرفها أن يقولَ بدل قولِه لعروضه، أي: لمح الوصفيةِ عليهنّ لتجردِها عن الوصفيةِ رأساً، وإن تخيلت فيها ثم ما مرَّ عن شيخِنا، والبعضُ من توجيه عدم منعِ صرفِ أربع، مع أنها أحقُّ بالمنع من نحو: أجدل لا يصحُّ توجيهاً، بل هو تقريرٌ للسؤالِ، فتأمل.

هذا ولا أثر لما يلمح في أجدل من الجدلِ، وهو الشِّدة، ولا في أخيل من الخيولِ، وهو كثرة الخيلان، ولا في أفعى من الإيذاء لعروضِه عليهنّ.

(**قوله: وقد ينلن**) أي: يعطين.

(**قوله: وَقَدْ ينلنَ المَنْعا من الصَّرفِ**) لذلك، أي: للوصفية الملموحة المنضمّة إلى وزنِ أفعل وهو في أفعى أبعد منه في أجدل وأخيل؛ لأنهما من الجدلِ ومن الخيول كما مرَّ. وأما أفعى فلا مادّة لها في الاشتقاقِ، لكن ذكرها يقارنه تصور إيذائها، فأشبهت المشتقَّ، وجرت مجراه على هذه اللغة. ومما استعملَ فيه أجدلُ وأخيل غير مصروفين قوله:

كَـأنَّ الـعُـقَـيْـلِـيِّـيْـنَ يَـوْمَ لَـقِـيـتُـهُـمْ فِـرَاخُ الـقَـطَـا لَاقَـيْـنَ أَجْـدَلَ بَـازِيـا

وقول الآخر:

ذَرِيـنـي وعِـلْـمِـي بِـالأُمُـورِ وَشِـيـمَـتـي فَـمَـا طـائـري يَـوْمـاً عَـلـيـكِ بِـأَخْـيَـلا

وكما شذَّ الاعتدادُ بعروضِ الوصفية في أجدلَ وأخيلَ وأفعى، كذلك شذ الاعتدادُ بعروضِ الاسميةِ في أبطحَ وأجرعَ وأبرقَ، فصرفها بعضُ العربِ، واللغةُ المشهورةُ منعها من الصَّرفِ؛ لأنّها صفات استُغْنِيَ بها عن ذكرِ الموصوفاتِ فيستصحب منع صرفها، كما استصحب صرف أرنب

لِلَمْحِ مَعْنَى الصِّفَةِ فيها، وهو الْقُوَّةُ، والتَّلَوُّنُ، والإيذاءُ.

أبو طالب

(قوله: للمح معنى الوصفية) أي: لأن يلاحظ في معانيها أحداث لازمة لهذه المعاني بسبب وجدان ألفاظٍ موضوعةٍ لتلك الأحداثِ متناسبة مع هذه الألفاظِ في الحروفِ، وهي الجدلُ بسكونِ الدَّالِ للقوة، والخال للنقطة السَّوداء، والفعوة للإيذاء، وتلك الملاحظة تبعث النَّفس على أنها في الأصلِ أوصافٌ مشتقاتٌ من تلك الألفاظِ، ثم صارت أسماء.

الناصية

وأكلب حين أجرى مجرى الصِّفات، إلا أن الصَّرف؛ لكونه الأصل ربما رجع إليه بسببٍ ضعيف بخلاف منع الصَّرفِ، فإنه خروج عن الأصلِ فلا يصار إليه إلا بسبب قوي. (أشموني).

(قوله: لِلَمْحِ مَعْنَى الصِّفَةِ فيهَا) أيْ: لتوهم اشْتِقَاقِهَا مِنَ الفِعلِ؛ إذ قَدْ يُتوهَّم أنَّ (أَجْدَل) مُشتق مِنَ (الجَدَلِ) بِمَعنى القُوة، و(الأخْيَل) مِنَ (الخَالِ) وهو مِن التَّلَوُّنِ، و (أفْعَى) مِنَ (الفَعْوَة) بِمَعنَى الخبْث، والإيذاء، فَلأجْلِ ذَلِكَ التَّوهُّم قَد تُستعمل هَذِهِ الأسْمَاءُ غير منصرفةٍ.

(قوله: للمح معنى الصِّفة فيها، وهو القوة) في أجدل (والتلون) في أخيل، (والإيذاء) في الأفعى، لكن المنع في أفعى أبعدُ منه في أخيل وأجدل؛ لأنّهما من المخيولِ، وهو الكثير الخيلان ومن الجدلِ، وهو الشدّة، وأما أفعى فلا مادة لها في الاشتقاق، لكن ذكرها يقارن تصور إيذائها، فأشبهت المشتقَّ، قاله المرادي تبعاً للشَّارح (قال) القطامي:

كَأن العُقَيْلِيِّينَ يَومَ لَقِيتُهُمْ فِراخُ القَطَا لاقَيْنَ أَجْدَلَ بازيا

فمنع صرف أجدل وهو مفعول لاقين، وبازياً يجوز أن يكون صفة أجدل، ويجوز أن يكون معطوفاً على أجدل بإسقاط العاطفِ، وهو من بزي؛ إذا تطاول، (وقال) حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه:

ذَرِيني وعِلمي بالأمورِ وشِيْمَتي فما طائري يوماً عليكِ بأخيلا

فمع صرف أخيل والعرب تتشاءم بأخيل، تقول: هو أشأم من أخيل، ويجمع على أخايل. ومن غير الغالب أفيعل، نحو: أحيمر، وأفيضل من المصغر، فإنه لا ينصرف للوصفيةِ ووزنِ الفعل، فإنه على وزنِ أبيطر، قاله المرادي تبعاً للشَّارح، (وأما) الوصفُ (ذو العدل فنوعانِ: أحدهما: موازن فعال) بضمِّ الفاءِ، (ومفعل) بفتح الميمِ والعينِ، وهما مسموعان (من الواحدِ إلى الأربعةِ باتفاقٍ، وفي الباقي) من العشرةِ (على الأصحِّ)، وقيل في العشرةِ والخمسةِ فدونها سماعاً، وما بينهما قياساً عند الكوفيين والزَّجاج، وقيل: يقاسُ على فعالٍ خاصة؛ لأنه أكثر. والصَّحيح، كما قال الموضح هنا، وفي (الحواشي): أن البناءين مسموعانِ في الألفاظِ العشرةِ، كما حكاه الشيباني، ولا يعارض بقول أبي عبيدةَ والبخاري في صحيحه: إن العربَ لا تتجاوز الأربعةَ؛ لأن غيرهما سمع ما لم

وَمَـنْـعُ عَـدْلٍ مَـعَ وَصْـفٍ مُـعْـتَـبَـرْ فِـي لَـفْـظِ مَـثْـنَـى وَثُـلَاثَ وَأُخَـرْ

(وَمَنْعُ عَدْلٍ) ....

أبو طالب

....

الناصية

يسمعا، ونقل السخاوي أنه يعدل أيضاً إلى فعلان بضمِّ الفاء من الواحدةِ إلى العشرةِ. كقوله: طاروا إليه زُرافات ووحدانا، (وهي معدولة عن ألفاظِ العدد الأصولِ)، حال كونها (مكررة، فأصل جاء القوم آحاد جاؤوا، واحداً واحداً) فعدل عن (واحداً واحداً) إلى آحاد تخفيفاً للفظِ (وكذا الباقي ولا تستعمل هذه الألفاظُ إلا نعوتاً نحو: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾ [فاطر: ١] فمثنى وثلاث ورباع نعوت لأجنحةٍ) أو أحوال نحو: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ﴾ [النساء: ٣] فمثنى وثلاث ورباع أحوال من النِّساءِ (أو أخباراً نحو: صلاة الليل مثنى مثنى) فمثنى الأول خبر صلاة، ومثنى الثاني تكرير له، (وإنما كرر لقصد التوكيدِ، لا لإفادة التَّكريرِ التأسيس)؛ لأنه لو قيل صلاة الليل مثنى لكفى في المقصود. وزعم الفراء أن هذه الأسماء معارف بنية الألف واللام، فعلى هذا فهي في الآيتين بدل، كما قال الحوفي؛ إذ لا تنعت النَّكرة بالمعرفةِ، ولا يجيء الحالُ معرفةً إلا بتأويلٍ، ومنهم من يذهب بها مذهب الأسماءِ، فلا يستعملها استعمال المشتقاتِ في التبعيةِ. **(قوله:**

ومَـنـعُ عَـدْلٍ مَـعَ وصـف مُـعـتَـبَـرْ فـي لَـفْـظِ مَـثـنَـى وثُـلَاثَ وأُخَـرْ)

منع مبتدأ، وهو مصدرٌ مضافٌ إلى فاعلِه، وهو عدل، والمفعول محذوفٌ وهو الصَّرف، ومعتبر خبره، وفي لفظِ متعلّق به، أي: مما يمنع الصَّرف اجتماع العدلِ والوصفِ ذلك في موضعين:

أحدهما: المعدول في العددِ إلى مفعلٍ نحو: مثنى أو فعالٍ نحو ثلاثٍ.

والثاني: أخر المقابلِ لآخرين. أما المعدولُ في العدد فالمانعُ له عند سيبويه والجمهور العدل والوصف: فأحادٌ وموحد معدولانِ عن واحدٍ واحدٍ، وثناء ومثنى معدولانِ عن اثنينِ اثنينِ، وكذلك سائرها، وأما الوصفُ؛ فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكراتٍ، إما نعتاً نحو: ﴿أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾ [فاطر: ١] وإما حالاً، نحو قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ﴾ [النساء: ٣] وإما خبراً، نحو: صلاة الليل مثنى مثنى. وإنما كرر لقصد التأكيدِ لا لإفادة التَّكريرِ. ولا تدخلها أل. قال في (الارتشاف): وإضافتها قليلة.

(قوله: ومنع عدل) العدلُ: إخراج الكلمةِ عن صيغتِها الأصليةِ لغير قلبٍ أو تخفيفٍ أو إلحاقٍ أو معنًى زائد، فخرج نحو: أيس مقلوب يئس، وفَخْذ بإسكان الخاءِ مخفف فَخِذ بكسرها، وكوثر بزيادةِ الواوِ إلحاقاً له بجعفر، ورجيل بالتَّصغيرِ لزيادة معنى التَّحقير، وفائدته تخفيفُ اللفظِ وتمحضه

وهو خُرُوجُ الاسمِ عَن صِيغَتِهِ الأَصْلِيَّةِ (مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٌ فِي لَفْظِ) ثُناء وَ(مَثْنَى وَثُلاثَ) ومَثْلَث، إذْ هما مَعدُولانِ عَنِ اثْنَيْنِ اثْنَيْن، وثَلاثَة ثَلاثَة (وَ) في (أُخَرْ) جَمعُ أُخْرى، أُنْثى آخَر، ....

أبو طالب

(**قوله: وهو خروج الاسم**) أي: خروجُ معنى الاسم، فلا يحتاج إلى جعلِ الصِّيغة بمعنى الصُّورة، كما قيل، لئلا يردان ليسَ للصيغةِ صيغةٌ تخرجُ عنه، والفرقُ بين العدلِ والثقلِ والاشتقاقِ أنَّ التغيير في الأولِ بحسبِ اللفظِ فقط، وفي الثاني بحسبِ المعنى فقط غالباً، وفي الثّالث في كليهما معاً.

(**قوله: متميز**) هذا خبر لمبتدأ، ولك أن تجعَله وصفاً للوصفِ إشارةً إلى أصالةِ الوصفيةِ واعتباره فيها، وإن لم يكن في المعدولِ عنه الذي هو العدد أصلياً، فإن أصالة الوصفيةِ كونها غير مسبوقة بالاسميةِ في اللفظِ المعيَّنِ.

الناصية

للعلمية في نحوِ: عمر و زفر، لاحتماله قبل العدلِ للوصفية، وهو تحقيقي: إن دلَّ عليه عبر منع الصَّرفِ، وتقديري: إن لم يدل عليه إلا منع الصَّرفِ، قاله الحفيد، ثم هو باعتبار محلِّه أربعة أقسام؛ لأنه إما بتغيير الشكل فقط، كجمع عند من قال: إنه معدول عن جمع أو بالنقص فقط فيما عدل عن ذي أل، وهو سحر وأمس، وكذا أخر في قولٍ أو بالنقص وتغيير الشكلِ كعمر أو بالزِّيادة والنقصِ وتغيير الشكلِ كحذام ومثلث.

(**قوله: وهو خُرُوجُ الاسم... إلخ**) هذا تَعرِيف لِلعَدْل، بِمَعْنى: أنْ يخرج الاسم عَن صِيغَتِه، ويَصير بِشكل لَيْسَ لَه صيغَة خَاصة يقاس عَلَيْها هذَا العَدْل، إذَا اجْتمَعَ مَعَ (الوَصْف) في اسمٍ، يكون ذلكَ الاسْم غَيرَ منصرفٍ لِهَذَيْنِ السَّبَبَيْن.

(**قوله: إذ هُمَا... إلخ**) يقال: جاؤوا ثناءَ، أو جاؤوا مثنى، يدلّ قولنا: جاؤوا (اثنين اثنين)، ويقال: جاؤوا (ثلاث) أو جاؤوا (مثلث) بدل قولنا جاؤوا (ثلاثة ثلاثة). هذا؛ فقولك جاؤوا ثلاث أصله جاؤوا ثلاثةً بالتّكرارِ، فعدل عن هذا المكررِ إلى ثلاثِ اختصاراً وتخفيفاً، والدليل على العدلِ وكونه بمعنى المكرر، وكذا يقال في أخواتِه، ولا تستعمل هذه الألفاظُ إلا ملحوظاً فيها معنى الوصفِ، وإن كان أصلُها أسماء للعدد، ولا يقال: إن صفتها عارضة كأصلها، فلا تؤثر المنع؛ لأن وضع المعدول غير وضعِ المعدولِ عنه، أفاده الرَّضي. (خضري).

(**قوله: جمع أخرى أنثى آخر**) بفتحِ الخاءِ بمعنى مغاير، فالمانع له أيضاً العدل والوصفُ: أما الوصفُ فظاهرٌ، وأما العدلُ فقال أكثر النَّحويين: إنه معدولٌ عن الألِف واللام؛ لأنّه من بابِ أفعل التّفضيلِ، فحقه ألا يجمع إلا مقروناً بأل، والتَّحقيق: أنه معدولٌ عمّا كان يستحقُّه من استعمالِه بلفظِ ما للواحد المذكّر بدونِ تغير معناه، وذلك أن آخر من بابِ أفعل التّفضيل فحقُّه أن لا يثنى ولا يجمع، ولا يؤنّث إلا مع الألِف واللامِ أو الإضافةِ، فعدل في تجرّده منهما، واستعماله لغير الواحد المذكّر عن

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

لفظِ آخر إلى لفظِ التثنيةِ والجمعِ والتَّأنيث بحسبِ ما يرادُ به من المعنى، فقيل: عندي رجلان آخران، ورجال آخرون، وامرأة أخرى، ونساءٌ أخر. فكل من هذه الأمثلةِ صفةٌ معدولةٌ عن آخر، إلا أنه لم يظهر أثر الوصفية والعدلِ إلا في أخر؛ لأنه معرب بالحركاتِ بخلافِ آخران وآخرون، وليسَ فيه ما يمنعُ من الصَّرفِ غيرهما، بخلافِ أخرى، فإن فيها أيضاً ألفُ التَّأنيثِ، فلذلك خصَّ أخر بنسبة اجتماعِ الوصفيةِ والعدلِ إليه، وإحالة منع الصَّرف عليه، فظهر أن المانع من صرفِ أُخر كونه صفة معدولة عن آخر مراداً به جمع المؤنثِ؛ لأنّ حقه أن يستغنى فيه بأفعل عن فعلٍ؛ لتجرده من أل، كما يستغنى بأكبر عن كبر في قولهم: رأيتها مع نساء أكبر منها، هذا، وقد يكون أخر جمع أخرى بمعنى آخرة فيصرف؛ لانتفاء العدل؛ لأن مذكرها آخر بالكسر، بدليل ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُخْرَىٰ ﴿٤٧﴾﴾ [النجم ٤٧]، ﴿ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْآخِرَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠] فليست من بابِ أفعلِ التفضيلِ. وفي (التَّصريح): الفرق بين أخرى أنثى آخر، وأخرى بمعنى آخرة أن تلك لا تدلُّ على الانتهاءِ، ويعطف عليها مثلها من جنسها، نحو: جاءتِ امرأة أخرى وأخرى، وأما أخرى بمعنى آخرة فتدلّ على الانتهاءِ، ولا يعطف عليها مثلها من جنسٍ واحدٍ، وهي المقابلة الأولى في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٩] إذا عرفت ذلك فكان ينبغي أن يحترزَ عن هذهِ، كما فعل في (الكافية) فقال:

وَمَـنَـعَ الـوَصْـفِ وَعَـدْلُ أُخَـرا مُـقَـابِـلاً لآخـريـنَ فـاحْـصُـرا

(أشموني). (قوله: أنثى آخَر) بالفتحِ للخاءِ (بمعنى مغاير وآخَر) بالفتحِ (من بابِ اسمِ التَّفضيل) فإن أصله أأخر بهمزتين مفتوحة فساكنة، أبدلت السَّاكنة ألفاً (واسم التَّفضيلِ قياسه أن يكون في حالِ تجرده من أل، والإضافة مفرداً مذكراً) ولو كان جارياً على مثنى أو مجموع أو مؤنث، فالأول: (نحو: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾ [يوسف: ٨] و) الثاني: (نحو: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ﴾ [التوبة: ٢٤] إلى قوله: ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [التوبة: ٢٤] والثَّالث: نحو: هند أحب إلي من عمرو (فكان القياس أن يقال: مررت بامرأةٍ آخر، وبنساء آخر، وبرجال آخر، وبرجلين آخر) بفتح الهمزةِ الممدودة فيهم، (ولكنهم) في التَّأنيثِ قالوا: أخرى، وفي جمعِ المؤنثِ المكسرِ، قالوا: (أُخر) بضمِّ الهمزةِ (و) في جمع المذكَّرِ السَّالم، قالوا: آخرون، وفي المثنى قالوا: آخران، وبذلك جاء التَّنزيل، قال الله تعالى: ﴿فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] ﴿وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟﴾ [التوبة: ١٠٢] ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ﴾ [المائدة: ١٠٧]. وإنما خصَّ النحويون أخر بضمِّ الهمزةِ (بالذكر) دون ما عداه، (لأن في أخرى ألف التأنيثِ وهي أوضح من

....

أبو طالب ________________________

....

الناصية ________________________

العدلِ) في منعِ الصَّرفِ، وأما آخرون وآخران فمعربانِ بالحروفِ فلا مدخل لهما في هذا البابِ؛ لأنّ إعرابه بالحركاتِ (وأما أخر) بفتحِ الهمزةِ، (فلا عدل فيه، وإنما العدل في فروعه) هي المؤنث، والمثنى، والجمع، (وإنما امتنع من الصَّرف للوصفيةِ والوزنِ)، وفي جعل آخر من بابِ التفضيلِ إشكال؛ لأنّه لا يدلُّ على المشاركةِ والزِّيادة في المغايرة، ومن ثم قال الموضح في (الحواشي): الصَّواب: أن آخر مشابه لأفضل من جهات ثلاثٍ: إحداها: الوصف، والثانية: الزيادة، والثالثة: أنه لا يتقوم معناه إلا باثنين مغايِر ومغايَر، كما أن أفضل إنما يتقوّم معناه باثنينِ مفضَّل ومفضَّل عليه. فلما أشبهه من هذه الجهاتِ استحقّ أحكامه في جميعِ تصاريفِه.

وعلى هذا، فكان ينبغي أن لا تستعمل تصاريفه مع التَّنكير، بل مع أل والإضافَة لمعرفةٍ، فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلاً عمّا استحقّه بما اقتضى المشابهة، فعلى هذا إذا قيل: مررت بنسوةٍ أخر كان معدولاً عن آخرَ بالفتحِ، والمدِّ، ولا تقول: عن الآخر؛ لأنه نكرة لجريه على نكرةٍ ونعتاً، ولا عن آخرين لما بيّنا من انتفاء حقيقةِ التفضيلِ من هذه الكلمةِ، وكثيرٌ غَلِطَ في المسألة. اهـ. (وإن كانت أخرى بمعنى آخرة) بكسرِ الخاءِ، وهي المقابلةُ للأولى (نحو: ﴿قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٨]، ﴿وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٩] جمعت على آخر مصروفاً؛ لأنه غير معدول) ذكر ذلك الفراء، و(لأنّ مذكرها آخر بالكسرِ) مقابلَ أول (بدليل: ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُخْرَىٰ ﴿٤٧﴾﴾ [النجم: ٤٧]) أي: الآخرة بدليل: ﴿ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْآخِرَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠] والقصة واحدة (فليست) أخرى بمعنى آخرة (من بابِ اسمِ التفضيل)، والفرق: أن أنثى المفتوحِ لا تدل على انتهاء، كما لا يدل عليه مذكرها؛ فلذلك يعطف عليها مثلها من جنسٍ واحدٍ، كقولك: عندي رجلٌ وآخر، وعندي امرأةٌ وأخرى وأخرى، وأنثى المكسور تدل على الانتهاء، ولا يعطف عليها مثلها من جنسٍ واحدٍ، كما أن مذكرها كذلك، (وإذا سمي بشيء من هذه الأنواعِ الثلاثةِ وهي الوصفُ ذو الزيادتين، والوصف الموازن للفعل، والوصف المعدولُ (بقي على منعِ الصَّرفِ) عند الجمهورِ؛ لأن الصِّفة لما ذهبت بالتَّسميةِ خلفتها العلمية، وبقي كل من الزِّيادةِ والوزنِ والعدلِ على حالهِ، وقال الأخفشُ في (المعاني) وأبو العباس: إنه لو سمي بمثنى أو أحد إخوته انصرف؛ لأنّه إذا كان اسماً، فليس في معنى اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، فليس فيه إلا التَّعريف خاصة، وتبعهما على ذلك الفارسي، وارتضاه ابن عصفور، ورد بأن هذا مذهب لا نظير له؛ إذ لا يوجد بناء فيصرفُ في المعرفةِ، ولا ينصرف في النَّكرةِ، وإنما المعروفُ العكس، وعبارة الفارسي في التذكرة تخالف هذا، فإنه قال: الوصفُ يزولُ فيخلفه التَّعريف الذي للعلم، والعدل قائم في الحالينِ جميعاً. انتهى.

وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلَاثَ كَهُمَا مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا

إذْ هو مَعدُولٌ عَنِ الآخَر (وَوَزْنُ مَثْنى وَثُلاثَ كَهُما) ....

أبو طالب

....

الناصية

وحجةُ الجمهور أن شبهَ الأصلِ من العدلِ حاصلٌ والعلمية محقَّقة، فبسبب المنع موجودة، فالوجهُ امتناعُ الصَّرفِ، وأما قول ثعلب والفراء وغيرهما من الكوفيين مثنى وثلاث ورباع مصروفة، فليس مرادُهم الصَّرف الحقيقي، وإنما مرادُهم بذلك العدل، فإنهم يسمون العدل صرفاً، ولا مشاحة في الاصطلاح. (تصريح).

(**قوله: إذ هو مَعدُول عَن الآخَر**)؛ لأنّ أفعل التَّفضيل إذا جرّد عن الإضافةِ لا يتبع موصوفه في التَّثنيةِ، والجمعِ، والتَّأنيثِ، بل يأتي مفرداً مذكراً دائماً كما مرَّ في قوله: (أو جردا ألزم تذكيراً وإن يوحدا) ففي قولنا: (مررت بنسوةٍ أخر) مقتضى القاعدة أن يقالَ: أخر على وزنِ أفعل مفرداً لا أخر بضمِّ الهمزةِ، فإذا استعمل هكذا كان معدولاً. (دشتي).

(**قوله: إذْ هوَ مَعدُول عَن الآخَر**) ويَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ تَصريفه كَتَصْرِيفِ الآخرِ يُقَال: (أخر، أخران، أخرون) كمَا يقَال: (آخَر، آخَرَان، أخَرون) فَاجْتَمَعَ العَدل، والوصف؛ لأنّ الآخِريَّة وَصف لا اسم.

(**قوله: ووزن**) أي: موازنٌ، كما أشار إليه الشراح، وقوله: كهما فيه جرُّ الكافِ للضَّميرِ، وتقدّم أنه شاذ، فالأولى جعلها اسماً بمعنى مثل مضافاً إلى الضَّميرِ، وقوله: من واحد متعلّقٌ بمحذوفِ حال من الضَّميرِ المستكن في الخبرِ، أي: حالة كونِه مأخوذاً من واحدٍ، وقول شيخنا: إنه بيان لوزنٍ بمعنى موازنٍ غير صحيح. (صبان).

(**قوله: وَوَزْنُ مَثْنَى وَثُلَاثَ**) يعني: ما وازن مثنى وثلاث من ألفاظِ العددِ المعدولِ من واحدٍ إلى أربع، فهو مثلهما في امتناع الصَّرفِ للعدلِ، والوصف، تقول: مررت بقومٍ موحدٍ وأحاد، ومثنى وثناء، ومثلث وثلاث، ومربعٍ ورباعٍ، وهذه الألفاظ الثمانية متفق عليها، ولهذا اقتصر عليها. قال في (شرح الكافية): وروي عن بعضِ العربِ مخمس وعشار ومعشر، ولم يرد غير ذلك. وظاهر كلامه في (التَّسهيل) أنه سمع فيها خماس أيضاً، واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهبَ: **أحدها**: أنه يقاس على ما سمع، وهو مذهب الكوفيين والزَّجاج، ووافقهم النَّاظم في بعض نسخ (التَّسهيل) وخالفهم في بعضها. **الثَّاني**: لا يقاسُ، بل يقتصرُ على المسموعِ، وهو مذهبُ جمهور البصريين. **الثالث**: أنه يقاس على فعال لكثرته لا على مفعل. قال الشَّيخ أبو حيان: والصَّحيح أن البناءين مسموعانِ من واحدٍ إلى عشرة، وحكى البناءين أبو عمرو الشيباني، وحكى أبو حاتم وابن السّكيت من أحادٍ إلى عشارٍ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ. (أشموني).

وَكُــنْ لِــجَـمْــعٍ مُــشْــبِــهٍ مَــفَــاعِــلا أَوِ الْـمَـفَـاعِـيـلَ بِـمَـنْـعٍ كَـافِـلا

في مَنْعِ الصَّرْفِ لِما ذُكِرَ (مِنْ واحِدٍ لأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَما) نَحو: «أُحاد» و«مَوْحد» و«رُباع» و«مَرْبَع»، وسُمِعَ أيضاً مَخْمَس وعِشار وَمَعْشَر، وأجازَ الْكُوفِيُّونَ والزَّجّاج قِياساً خُماس وسُداس ومَسْدَس وسُباع ومَسْبَع وثُمان ومَثْمَن وتُساع ومَتْسَع.

(وَكُنْ لِجَمْعٍ) مُتَناهٍ (مُشْبِهٍ مَفاعِلا) ....

أبو طالب

(قوله: مشبه مفاعلاً أو المفاعيل) أقول: مشبه مفاعل إما أن يكون ذا أربعةِ أصولٍ، أو ذا ثلاثة أصولٍ، والأول: فعاللِ، والثّاني: لا بد أن يكونَ فيه حرفٌ زائد غير ألفه من الحروفِ العشرةِ في موضعٍ من مواضعهِ الأربعةِ، وهي أربعونَ قسماً، فأقسامه واحد وأربعون، وكلٌّ منها يمكنُ أن يصير بزيادة مدَّةٍ أخرى مشبه مفاعيل، فالكلُّ اثنانِ وثمانون احتمالاً، لكن بعضها غير واقعٍ في المقامِ لا

الناصية

(قوله كَهُمَا فِي مَنْعِ الصَّرْفِ) يعني: أن منع الصَّرف في الأعدادِ للعدلِ لا ينحصر بمثنى وثلاث. بل وزنهما إذا أتى في عدد آخر أيضاً يمنع الصَّرف، كما هو آتٍ في واحدٍ إلى أربعٍ، فآحاد على وزن ثلاث، وموحد على وزن مثنى، وكذا رباع ومربعٍ أيضاً غير منصرفٍ.

(قوله: لِمَا ذُكِرَ) أي: للعدلِ.

(قوله: مِنْ واحِدٍ لأَرْبَعِ) أي: مِنَ الوَاحِدِ، إلى الأربع يَأتي عَلَى وَزْنِ (مَثْنَى، وَثُلاث) يقَال: جَاءَ القَوم أَحَادٌ. أوْ جَاءَ القَوم مَوْحد بِمَعنَى: وَاحِداً وَاحِداً، ويُقَال: جَاءَ القَوم خُمَاس، أوْ جَاءَ القَوْم مَخمس، بِمَعنَى: خَمسة خمسة. وهَكذا في الباقي. (شيرازي).

(قوله: وكن لِجمعٍ مُشبهٍ مفاعلاً.. إلخ) فكافلاً خبر كن، وبمنع متعلق بـ(كافلاً) وكذا لجمع، ومفاعل مفعول بمشبه: يعني: أن مما يمنع من الصَّرفِ الجمع المشبَّه مفاعل أو مفاعيل، أي: في كونِ أوله مفتوحاً، وثالثه ألفاً غير عوضٍ يليها كسر غير عارضٍ ملفوظ، أو مقدَّر على أولِ حرفين بعدها أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منوي به، وبما بعده الانفصال، فإن الجمعَ متى كان بهذه الصِّفة كان فيه فرعية اللفظِ بخروجهِ عن صيغِ الآحادِ العربيةِ وفرعية المعنى بالدلالةِ على الجمعيةِ فاستحقَّ منع الصَّرفِ. ووجه خروجه عن صيغِ الآحادِ العربية أنك لا تجد مفرداً ثالثه ألف بعدها حرفانِ أو ثلاثة إلا وأوله مضمومٌ كعُذافر، أو ألفه عوض من إحدى ياءي النَّسب: إما تحقيقاً كيمان وشآم، فإن أصلهما يمني وشآمي، فحذفت إحدى الياءين وعوضَ عنها الألف، أو تقديراً، نحو: تهام وثمان، فإن ألفهما موجودة قبل، وكأنهم نسبوا إلى فعلٍ أو فعل، ثم حذفوا إحدى الياءين وعوضوا عنها الألف، أو ما يلي الألف غير مكسورٍ بالأصالةِ، بل إما مفتوح كبَرَاكاً، أو مضموم كتدارك، أو عارض الكسر لأجل الاعتلالِ كتدان وتوان، ومن ثم صرف، نحو: عبال جمع عبالة؛ لأنّ السّاكن

في كون أَوَّلِهِ مَفتُوحاً وثالِثِهِ أَلِفاً غَيْرَ عِوَضٍ بَعدَها حَرْفانِ: ....

أبو طالب

يسعُ تفصيلُه، ثم إن قوله مشبه مفاعلٌ ومفاعيلٌ واقعٌ موقعَ تعريفٍ للجمعِ المتناهي، كما أشار إليه الشارح، فكأنه قال: هو ما كان أوله مفتوحاً وثالثه ألفاً غير عوضٍ بعدها إما حرفان أولهما مكسورٌ لا العارض، أو ثلاثة أحرفٍ، كذلك مع كونِ أوسطِها ساكناً، وهذا التَّعريف مشتمل على تسعة قيودٍ، **فالأول**: احترازٌ عن نحو: قرب ونسب، **والثاني**: عن نحو: أقسام، **والثالث**: عن نحو: مقالاتٍ، **والرابع**: عن نحو: شبابٍ جمع شبٍّ، **والخامس**: عن نحو: يا خباثاً مرخم خباثات، **والسّادس**: عن نحو: جمالي زيد، **والسَّابع**: عن نحو: جمالون، **والثامن**: عن نحو: جمالين، **والتَّاسع**: عن نحو: ملائكة، والجمع المتصف بتلك القيود لا يشاركُ مفرداً في الوزنِ، إذا كمل مفرد لهذه القيود، نحو: تداني، وكراهية مع فقدانِ شرط فيهما، وإذا لم يشاركه في الوزنِ صارَ فرعه في اللفظِ، كما كان فرعُه في المعنى فصار فيه فرعيتان، وكان غير منصرفٍ، وسمي بالمتناهي والمنتهي لتناهي التَّكسيرِ.

الناصية

الذي يلي الألفَ فيه لاحظ له في الحركةِ. والعبالةُ: الثقلُ، يقال: ألقى عبالتَه، أي: ثقله، أو يكون ثاني الثلاثة متحرِّك الوسطِ كطواعية وكراهية، ومن ثَمَّ صرف، نحو: ملائكة وصيارفة، أو هو والثَّالث عارضان للنسب منوي بهما الانفصال، وضابطه: أن لا يسبقا الألف في الوجودِ، سواء كانا مسبوقين بها كوباري وظفاري، أو غير منفكين كحواري وهو النَّاصر وحوالي وهو المحتال بخلافِ نحو: قماري وبخاتي فإنه بمنزلة مصابيح. وقد ظهرَ من هذا أن زنة مفاعل ومفاعيل ليست إلا لجمعٍ أو منقول من جمع كما سيأتي. وقد دخل بذكرِ التَّقدير، نحو: دواب فإنه غير منصرفٍ؛ لأن أصلَه دوابب فهو على وزنِ مفاعل تقديراً. (أشموني).

(قوله: لجمع) اعترضَ بأن الجمعية ليست شرطاً، كما صرَّح به السيوطي وغيره، بل كل ما كان على هذين الوزنينِ، واستوفى الشُّرط المذكورة في الشَّرحِ منع صرفه، وإن فقدت الجمعية فكان الأولى أن يقول: للفظ، ويجاب بأن الجمعَ في كلامِه تمثيلٌ لا تقييدَ بدليلِ قوله:

ولـسـراويـلَ .... إلــــخ

وإنما آثر الجمع بالتمثيل؛ لأنه الغالب في الوزنين. (صبان).

(قوله: مُتَنَاهٍ) أيْ: جمع منتهى الجموع، الّذي يجمع مَرة أخْرَى، إذْ كمَا أنَّ المفردَ يُجمع، كَذَلِكَ الجَمع يجمع مرة أُخرى، مثلاً: (كلب) مفرد وجمعَه (أكْلب) وجَمع هذَا (أكالِب، وأكاليب) وإنّما يسمَّى هذان الوزنان منتهى الجموع؛ لأنّ الأوزانَ الأخر من الجموع قد تجمع ثانياً، إلى أحدِ هذين كالكلب إلى أكاليب، وأمّا هما فلا يجمعان ثانياً، فكانا منتهى الجموع وآخرها.

(قوله: في كون أوَّلِه مَفْتُوحاً... إلخ) أي: في كون أوله حرفاً مفتوحاً، وثالثة ألفاً غير عوض يليها كسر أصلي ملفوظٌ به، أو مقدَّر على أول حرفين بعد الألفِ، ولا فرق بين الحرفِ الأولِ من

أَوَّلُهُما مَكْسُورٌ إِلَّا لِعارِضٍ، ....

أبو طالب

....

الناصية

الكلمة بين الميم وغيرِها (كدراهم) ومساجد بكسرِ ما بعدَ الألفِ لفظاً ودواب ومداري بكسرِ ما بعدَ الألفِ تقديراً؛ إذ أصلهما دوابب ومداري بالكسرِ فيهما أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منوي به، وبما بعدَه الانفصال كمصابيح (ودنانير). فإن الجمع متى كان بهذه الصّفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغِ الآحادِ العربيةِ، وفرعية المعنى بالدلالةِ على الجمعيةِ، فاستحقَّ المنع من الصَّرف، والدليل على أن هذا الجمعَ خارجٌ عن صيغِ الآحادِ العربيةِ أنك لا تجدُ مفرداً ثالثه ألف بعدها حرفانِ أو ثلاثة، إلا وأوله مضمومٌ كعذافر بالعينِ المهملةِ والذال المعجمةِ والفاءِ، والراء الجمل الشديد، أو الألف عوضٌ من إحدى ياءي النسبِ تحقيقاً كيمان وشآم، وأصلهما يمني وشآمي، أو تقديراً كتهام فإن الألف في تهامة موجودة قبل النسبِ فهي كالعوضِ، فكأنه نسب إلى فعلٍ مثل شام بسكونِ العينِ أو فعل كيمن بفتح العينِ أو ما يلي الألف ساكن كعبال بفتحِ العينِ المهملةِ والباء الموحدة وتشديدُ اللامِ، جمع عبالة، وهي الثقل، يقال: ألقى عليه عبالته، أي: ثقله، أو مفتوح كبراكاً بفتح الموحدة والراء، وهي الثبات في الحربِ، أو مضموم كتدارك مصدر تدارك، أو عارض الكسر لأجل اعتلالِ الآخرِ كتوان وتدان، وأصلهما: توانى وتداني بضمِّ النون فيهما، قلبت الضمّة كسرةً، وأُعِلَّا إعلال قاضٍ أو ثاني الثلاثي محرك كطواعية وكراهية مصدرين، أو الثاني والثالث عارضان للنسب منوي بهما الانفصال، وضابطه: أن لا يسبقا الألف في الوجودِ، سواء كانا مسبوقين بها كظفاري ووباري نسبة إلى ظفارِ ووبار قبيلتين، أو غير منفكين عن الألفِ كحواري، وهو النَّاصر، وحوالي وهو المحتال، بخلافِ نحو: قماري وكراسي فإن الياءين فيهما موجودتان في المفردِ، وهو قمري وكرسي، فليست الياءان عارضتين في الجمعِ، فقماري ونحوه بمنزلة مصابيح، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ مُفاعِلا ... أو المَفاعِيلَ بِمَنْعٍ كافِلا

(تصريح). وفي (الشيرازي): اشترط في مفاعل أربعة شروط:

الأول: أن يكون أوله مفتوحاً ليخرج نحو: عذافر بضمِّ العين بمعنى الجملِ الشَّديدِ.

الثاني: أن يكون الحرف الثالث منه ألفاً غير عوض؛ ليخرج مثل يماني بتخفيفِ الياء؛ فإن أصله يمني بالتَّشديدِ، والألف بدل من أحد الياءين.

الثالث: أن يكون بعد الألف حرفان ليخرج نحو: حبال؛ لأن بعد الألف حرف واحد.

والرابع: أن يكون الحرف الأول بعد الألفِ مكسوراً ليخرج نحو: تدارك بضمِّ الراءِ.

(قوله: إلّا لِعَارِض) كعذارى بفتحِ العين مقصوراً، جمع عذراء: البنت البكر، فإنّ أصلها عذري بكسر الراء منقوصاً فتح الراء سماعاً، فقلب الياء ألفاً ففتح الراء، وهو أول الحرفين بعد الألف

وَذا اعْـتِـلَالٍ مِـنْـهُ كَـالْـجَـوَارِي رَفْـعَـاً وَجَـرّاً أَجْـرِهِ كَـسَـارِي

نَحو: «دَراهِم» و«مَساجِد» (أَو) مُشْبِهِ (الْمَفَاعِيلَ) فِيما ذُكِر مَعَ كَوْنِ ما بَعدَ الأَلِفِ ثَلاثَةً أَوسَطها ساكِنٌ كَمصابِيح، وقَنادِيل (بِمَنْعٍ كافِلا).

(وَذا اعْتِلالٍ مِنْهُ) ....

أبو طالب

(**قوله: وذا اعتلال**) إلى آخر البيتِ، أقول: في نحو جوارٍ خمسة مذاهب: **الأول**: تقديمُ الإعلال، لتعلقه بجوهرِ الكلمةِ على منعِ الصَّرف، لتعلقه بعرضها، وجعل الياء المحذوفة منسيةً. **الثاني**: كالأول إلا في جعلِ الياءِ منوية. **الثالث**: تقديم المنبع على الإعلالِ، والقول بثقل الفتحة النائبةِ عن الكسرةِ على الياءِ وحذفها، ثم تعويضُ التَّنوين عنها، ثم حذفُ الياءِ لالتقاء الساكنين. **الرَّابع**: كالثَّالث إلا في قلبِ الياءِ بعد فتحِ ما قبلها ألفاً. **الخامس**: تقديم المنعِ على الإعلالِ، والقول بخفة الفتحةِ مطلقة على الياءِ، وإذا عرفت ذلك ثبت لك أن القائلين بالمذاهبِ الخمسةِ متفقون

الناصية

عارضي لا أصلي. وفي (الشيرازي): العَارِض، مثل الاشْتِبَاه بِالجَمْعِ الّذي أَوْجَبَ فَتْحَ أَوّلِ الحَرْفَيْنِ في (جمَالَي) ـ بِفَتْحِ اللام لِلمُثنى ـ إِذْ لَوْ جر اللامِ اشْتبه بِالجَمْع.

(**قوله: نحو «دَرَاهِم... إلخ»**) مثّل بمثَالين، كما في وزن مفاعيل أيضاً إشارة إلى أنّه لا فرق في هذا الجمع بين ما أوّله ميم، كمساجدَ ومصابيحَ.

(**قوله: فيمَا ذُكِر**) أي: في الشُّروطِ المذكورةِ من كوْنِ أوَّلِهِ مَفتُوحاً، وثَالثه ألِفاً غَيْرَ عوضٍ.

(**قوله: مَعَ كَوْنِ مَا بَعْدَ الأَلِف... إلخ**) أي: أنه لا فرق في منع ما جاء على أحدِ الوزنين المذكورين بينَ أن يكونَ أوّله ميماً، نحوَ: مساجدَ ومصابيحَ، أو لم يكن، نحو: دراهمَ، ودنانيرَ، فإن تحرّك الثَّالث صُرِفَ، نحو: صياقلة.

(**قوله: بمنع**) أي: لصرفه فصلة منع محذوفه لدلالةِ المقامِ عليها.

(**قوله: وَذَا اعتلال منهُ كالجوارِي**) يعني: ما كان من الجمعِ الموازنِ مفاعل معتلاً، فله حالتان: **إحداهما**: أن يكونَ آخره ياء قبلها كسرة، نحوَ: جوارٍ وغواشٍ، **والأخرى**: أن تقلب ياؤه ألفاً، نحو: عذارى ومدارى، **فالأوّل**: يجري في رفعِهِ وجرّه مجرى قاض وسار في حذفِ يائه وثبوت تنوينه، نحو: ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١] ﴿وَالْفَجْرِ ۝ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝﴾ [الفجر: ١-٢]، وفي النصبِ مجرى دراهم في سلامة آخره وظهور فتحته، نحو: ﴿سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِيَ﴾ [سبإ: ١٨]. **والثَّاني**: يقدر إعرابه ولا ينوّن بحال، ولا خلاف في ذلك، وهذا خرج من كلامِه بقوله: كالجواري.

(**قوله: منه**) صفة لذا أو حال منه، وكذا قوله: كالجواري، وضمير منه للجمعِ المتقدِّمِ، وقوله: كساري، أي: إجراؤه كإجراء ساري، أو حالة كونه كساري.

أَيْ مِن هذا الْجَمع (كالْجَواري رَفْعاً وَجَرّاً أَجْرِهِ) مَجْرى (كَسارِي) ....

أبو طالب

في نحو جوار حالةِ النَّصب أنه غير منصرفٍ بياء مفتوحة بلا تنوينٍ، وأما ما فيه حالة الرَّفعِ، وإن اتفقوا في لفظهِ بعد الإعلالِ أنه منون محذوف الياءِ، إلا أنهم اختلفوا في كيفيته بعد الإعلالِ، وفي لفظهِ وكيفيته معاً قبل الإعلالِ. فالقائلون بالمذهبين الأولين يقولون: إنه قبل الإعلال منصرفٌ مضمومُ الياءِ مع تنوينِ التَّمكنِ، لعدمِ ظهورِ عدم انصرافهِ في ذلك الحين، والأصل هو الصَّرف في الأسماءِ، وأما بعد الإعلالِ، فالأولون منهم قائلون بأنه كما كان في الانصرافِ والتنوين لخروجه بالإعلالِ عن وزنِ منتهى الجموع. والآخرون قائلون بصيرورته غير منصرفٍ، وحذف تنوينه الأصلي، ودخول تنوين آخر فيه عوضاً عن الياء المحذوفةِ، وأما القائلون بالمذاهبِ الثلاثة الأخيرة، فيقولون: إنه غير منصرفٍ قبل الإعلالِ وبعده، وأصله بياء مضمونةٍ خاليةٍ من التَّنوينِ حذفت الضمة لثقلها على الياءِ، وعوض عنها التَّنوين، ثم حذفت الياء لالتقاءِ السَّاكنينِ، وأما ما فيه حالة الجرِّ، فالقائلون بالمذاهبِ الخمسةِ متفقون في لفظهِ وحكمهِ معاً قبل الإعلال، وبعده، فالقائلون بالمذاهبِ الثلاثة الأول: يقولون: إن لفظه بعد الإعلالِ كلفظه بعد الإعلالِ، حالة الرفع، وأما قبل الإعلال فقد اختلفوا فيه من حيث اللفظ والكيفية، وبعده من حيث الكيفية فقط، فخلاف هذه الفرق الثلاث فيه نظير خلافهم فيه حالة الرَّفعِ، وأما القائلون بالمذهبينِ الأخيرينِ، فكالقائلين بالمذهبِ الثَّالث يقولون: إنه غير منصرفٍ إلا أن الأولين منهم يقلبون الياء المفتوحة بعد فتح ما قبلها ألفاً، والآخرين منهم يبقونها كحالة النَّصبِ فقول المصنف: أجره كساري على ما حمل الشارح عليه، يحترز به عن المذهبين الأخيرين، وأما تعيين إن أي: المذاهب الثلاثة هو مذهبه فلا يفهم منه، والأولى عندي أن يقدر وجه الشَّبه في كلامه ما قدره الشارح مع زيادة الانصراف حتى يصير نصاً في المذهبِ الأولِ، فافهم.

(قوله: من هذا الجمع) ولم يقل: من مشبه مفاعلٍ مع اختصاصِ الحكم به؛ لئلا يصيرَ المثال لمحضِ التمثيلِ.

(قوله: مجرى كساري) جعل الشارح الكاف في كساري اسماً، حيث أضافَ إليه المجرى، وقيلَ: لا يبعد أن يكون مرادهُ من هذا التَّقدير هو الإشارة إلى أن المثالَ لفظ، وسامع الكاف على أن يكونَ جمع كسرى، لينطبق مع الممثل له في الوزنِ، فتأمل.

الناصية

(قوله: كسار) إنما هو في اللفظِ فقط دونَ التَّقدير؛ لأن سار جرّه بكسرة مقدّرة وتنوينه تنوين التّمكينِ لا العوضِ؛ لأنّه منصرف. وقد تقدَّم أوّل الكتاب، هذا، وفي (الدِّشتي): يحتمل أن يكون مراده من قوله: (كسارى) أن المعتلَّ من هذا الجمعِ يجري مجرى ساري، كما هو ظاهرٌ من نظمِ النَّاظمِ، ويحتمل أيضاً أن يكون المرادُ كسارى جمع كسرى، وهذا الاحتمالُ ينشأ من إضافة مجرى في قول الشّارح إليه؛ إذ لو كان كاف كسارى حرف تشبيهٍ لما أضيف إليه (مجرى). (دشتي).

في التَّنوينِ، وحَذفِ الْياءِ، نَحو: ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍۚ﴾ [الأعراف: ٤١] ﴿وَالْفَجْرِ ۝ وَلَيَالٍ﴾ [الفجر: ١-٢] ونَصْباً أَجْرِهِ كَدَراهِم في فَتحِ آخِرِه مِن غَيْرِ تَنْوينٍ، نَحو: ﴿سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ﴾ [سبأ: ١٨]، و[إنَّما] لَم يَظْهَرِ الْجَرُّ فيه كالنَّصبِ، وهو فَتْحَةٌ مِثْلُهُ، لِأَنَّ الْفَتْحَةَ تَثْقُلُ إذا نابَتْ عَن حَرَكَةٍ ثَقيلَةٍ فَعُومِلَتْ مُعامَلَتَها، وَقَدْ لا يُحْذَف ياؤُهُ، بَل تُقْلَبُ أَلِفاً بَعدَ إبدالِ الْكَسرَةِ قَبْلَها

أبو طالب

. . . .

الناصية

(قوله: في التنوين وحذف الياء) يعني: إذَا كانَ جمع مُنْتَهى الجَموعِ مَنقوصاً آخِره ياءٌ، فَاجْعَله مِثل (قاضي، وساري) في حَذفِ اليَاءِ مِن آخِرِه وتَعْويضه بالتَّنْوين، أي: لا في جميع الوجوه، فإن جرّه بفتحة مقدّرة وتنوينه تنوين عوضٍ بخلافٍ، نحو قاضٍ، فإنه بكسرةٍ مقدّرة وتنوينه تنوين صرفٍ، كما سنبينه.

(قوله: ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍۚ﴾). و**(قوله: ﴿وَالْفَجْرِ ۝ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾)**، فيهما في (غَواشٍ) و(لَيَالٍ) أَصْلُهُمَا (غَوَاشِيَ، ولَيَالِيَ) حُذِفَت اليَاءُ مِنَ آخرِهمَا، وعُوِّضَ عَنْها بَالتَّنوين، والآيَةُ الأُولَى مِثَال لِلمَرفُوعِ؛ لأنَّ (غَوَاشٍ) مُبتدأ مقدَّم الخبر، والآيَة الثَّانِيَة مِثَال لِلمَجْرُور بِوَاوِ القَسَم. (شيرازي).

(قوله: والفجر وليال) فليالٍ مجرور بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاءِ السَّاكنين منع من ظهورِها الثِّقل نيابة عن الكسرةِ؛ لأنّه ممنوع من الصَّرف لصيغة منتهى الجموع تقديراً، أي: بحسب الأصلِ. (صبان).

(قوله: ﴿سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ﴾ [سبأ: ١٨]. **(الشاهد)** في فَتحِ يَاءِ (لَيالِيَ) لِلنَّصْبِ؛ لأنَّ (لَيَالِيَ) مَفعُولٌ لِسِيرُوا.

(قوله: و(إنَّما) لَم يَظْهر الجَرُّ فيه، أي: في جمع منتهى الجموع، وهذا دفع توهّم، وهو أنّه لم قدّر الجرّ في الجمع، وأظهر النّصب، مع أن الجرّ في غير المنصرف فتحة أيضاً مثل النصبِ، فإن كان الإظهار لأجل خفة الفتحة، فهي موجودة في الجرِّ أيضاً.

فأجاب بأن الفتحةَ خفيفة إذا لم تكن نائبة عن حركةٍ ثقيلة كالكسرةِ، فإن كانت نائبة عن هذه الحركةِ فهي ثقيلة مثلها، وما نحن فيه من هذا القبيل؛ لأنّ الفتحة في غير المنصرفِ بدل عن الكسرةِ. (دشتي).

(قوله: لأنَّ الفَتْحَةَ تَثْقُلُ. . .إلخ) أيْ: لَوْ كانَ الجرُّ يظْهَر في (لَيال) بِدونِ التَّنْوين؛ لأن غيرَ المنصرف جَرّه بِالفَتْحَةِ، فَكَانَ ظهُور الجرِّ فيه مَثل ظهُورِ النَّصْبِ (الجَوَاب): إنَّ الجَرَّ حَرَكَةٌ ثَقِيلَةٌ، فَإذَا نَابَ الفَتحُ عَنْهَا صَارَ الفَتحُ أَيْضاً ثَقيلاً مَعنى؛ لِنيَابَتِهَا عَنِ الجرِّ، فَلِذَلِكَ عُومِلَت الفَتْحَة مُعَامَلَة الجرِّ، ولِهَذا لَمْ تَظْهَرِ الفَتحةُ النَّائِبَة عَن الجرِّ.

(قوله: بَل تقلَب أَلِفاً) فيكون مقصوراً، ويقدّر إعرابه في جميع الحالات كعسى. (شيرازي).

فَتحةً؛ فَلا يُنَوَّنُ كعَذارى، ومَدارَى، ثُمَّ التنوينُ فِي جَوارٍ، عِوَضٌ عَنِ الْياءِ الْمَحذُوفَةِ. .....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: كعذارى) جمع عذراء بالمدِّ، وهي البكر، (ومدارى) جمع مدري بكسرِ الميمِ والقصر، وهو مثل الشوكة تحك بها المرأة رأسها، وهذا الاستعمال غير غالبٍ (والغالب أن تنفى كسرته) وياؤه على حالهما، (فإذا خلا من أل و) من (الإضافةِ أجري في) حالتي (الرفعِ والجرِّ مجرى قاض وسار) ونحوهما من المنقوصِ المنصرفِ حَذْف يائه، وثبوت تنوينه نحو: هؤلاء جوارٍ ومررت بجوار، وقال الله تعالى: ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍۚ﴾ [الأعراف: ٤١] ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝٢﴾ [الفجر: ١-٢]، فغواش مرفوع على الابتداءِ، وليالٍ مجرور بالعطفِ على الفجرِ، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وذا اعتلالٍ منهُ كالجواري رَفْعاً وجَرّاً أَجْرِهِ كَسَاري

(تصريح). **(قوله: ثُمَّ التّنوين...إلخ)** وسبب ذلك أن في آخر نحو جوار مزيد ثقل لكونه ياء في آخر اسم لا ينصرف، فإذا خلا ما هي فيه من الألفِ واللامِ، والإضافة تطرّق إليه التّغيير، وأمكن فيه التّخفيف بالحذفِ مع التّعويضِ، فخفف بحذفِ الياءِ وعوّض عنها التّنوين؛ لئلا يكون في اللفظِ إخلال بصيغةِ الجمعِ، وقدر إعرابه رفعاً وجرّاً استثقالاً للضمّةِ والفتحة النائبة عن الكسرةِ على الياءِ المكسور ما قبلها، ولم تخفف في النَّصبِ لعدم الثقلِ، ولا مع الألِفِ واللام لعدمِ التّمكن من التعويض؛ لأنّ التّنوين لا يجامع الألف واللام ولا الإضافة، وذهب الأخفش إلى أن الياءَ لما حذفت تخفيفاً بقي الاسمُ في اللفظِ كسلام وكلام، وزالت صيغة منتهى الجموعِ، فدخله تنوين الصَّرفِ، ورد بأن المحذوف في قوةِ الموجودِ، وإلا لكان آخر ما بقي حرف إعرابٍ، واللازم باطلٌ بالملزوم مثله. وذهب الزّجاج إلى أن التنوينَ عوض عن ذهابِ الحركةِ على الياءِ، وأن الياء محذوفة لالتقاءِ السَّاكنينِ، وهو ضعيفٌ؛ لأنّه لو صحّ التعويض عن حركة الياءِ لكان التعويضُ عن حركةِ الألفِ في نحو: موسى أولى؛ لأنَّها لا تظهرُ بحالٍ واللازم منتفٍ، فالملزومُ كذلك. وذهب المبرّد إلى أن فيما لا ينصرف تنويناً مقدراً بدليل الرُّجوع إليه في الشِّعرِ، فحكموا له في جوار ونحوه بحكمِ الموجودِ، وحذفوا لأجله الياء في الرفعِ والجرِّ لتوهم التقاءِ السَّاكنينِ، ثم عوضوا عما حذف التّنوين الظَّاهر وهو بعيدٌ؛ لأن الحذف لملاقاةِ ساكن متوهم الوجودِ ممّا لا يوجد له نظير، فلا يحسن ارتكاب مثله، قاله الشَّارح، وقال المرادي المشهور عن المبرّدِ أن التّنوين عنده عوض عن الحركةِ، كما نقل في (شرح الكافية). (تصريح).

(قوله عوض عن الياء المحذوفة) خرجه الأكثر على أن الإعلال مقدّم على منعِ الصَّرفِ لكون سببه، وهو الثقل، أمراً ظاهراً محسوساً بخلافِ منعِ الصَّرفِ، فإن سببه مشابهة الاسمِ الفعلَ، وهي

وقالَ الأخْفَش: [هو] تَنوينُ تَمْكِينٍ؛ لأَنَّ الْياءَ لَمَّا حُذِفَتْ بَقِيَ الاسْمُ في اللَّفظِ كجَناح، فزالَتِ الصِّيغَةُ فَدَخَلَتْهُ تَنوينُ الصَّرفِ. وَرُدَّ بِأَنَّ الْمَحذُوفَ في قُوَّةِ الْمَوْجُود. وقال الزَّجَّاجُ: عِوَضٌ عَنْ ذَهابِ الْحركةِ عَنِ الْياءِ، ....

أبو طالب

....

الناصية

خفية فأصل جوار على هذا جواري بالتّنوين، استثقلت الضمّة على الياءِ، فحذفت الضمّة فالتقى ساكنان، فحذفت الياء لالتقائهما، ثم حذف التّنوين، لوجود صيغة منتهى الجمع تقديراً؛ لأنّ المحذوف لعلة كالثابتِ، ثم خيف رجوع الياء فأتي بالتّنوين عوضاً عنها، وخرجه بعضهم على أنّ منع الصَّرفِ مقدَّم، فأصل جوارٍ على هذا جواري بتركِ التّنوين لصيغة منتهى الجمع، فحذفت ضمّة الياء للثقلِ، ثم الياء تخفيفاً ثمّ أُتِيَ بالتّنوينِ عوضاً عنها، فعلم أنّ سبب الحذف على الأولِ التقاء السّاكنين، وعلى الثاني التّخفيف، وعليه بنى الشّارح السؤال والجواب الآتيين. (صبان).

(قوله: عوض عن الياء المحذوفة) لا تنوين صرف، هذا ما ذهب إليه سيبويه، وهو الصَّحيح.

(قوله: هو تَنوينُ تَمْكين) أي: تمكين إعراب وانصراف؛ لأنّ الياء لما حذفت من الجمعِ المعتلِّ كجواري بقي جوار كجناح، فزال صيغة جمع منتهى الجموع فارتفع مانع الصَّرفِ، وقيل: تنوين التمكُّن.

(قوله: لأن الياء لما حذفت) تَخفيفاً، أي: لا لالتقاء السَّاكنين فهو مبني على تقديمِ منعِ الصَّرفِ على الإعلالِ.

(قوله: كَجَناح) بِفَتحِ الرَّاءِ، وقِراءة اليَاءِ ألِفاً مِثلَ مُوسَى.

(قوله: فَزَالَتِ الصِّيغَةُ) أي: زالت صيغة مفاعلٍ، وبقي اللفظ كجناح، فانصرف.

(قوله: وَرُدَّ بأَنَّ المَحذُوفَ) وهو الياء في قوّة الموجودِ، أي: فصيغة منتهى الجمع موجودة تقديراً، فكأنّ صيغة الجمع لم تتغيَّر، فلا يصلح لأن يقبل تنوين التمكُّن لعدم زوال مانع الصرف.

(قوله: بأن المحذوف في قوة الموجود)، وإلا لكان آخر ما بقي حرف إعرابٍ، واللازم كما لا يخفى منتف.

(قوله: وقال الزَّجَاج) والمبرّد.

(قوله: عِوَضٌ عَنْ ذَهَاب الحركَةِ عَن اليَاءِ) أي: إنّه عوض عن حركة الياء، ثم حذفت الياء لالتقاءِ السَّاكنين. فإنّ أصل (جوار) جواري بالضمِّ مع التنوينِ أو بالكسرِ معه، فلثقل الضمّة أو الكسرة على الياءِ حذفت الحركة، ثمّ الياء لالتقاء السّاكنين، وهذا التّنوين المتّصل بالراءِ بدل عن الحركةِ على الياءِ.

وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ

وَرُدَّ بِلُزُومِ تَعويضِهِ عَنْ حَرَكَةٍ نَحو: مُوسى، ولا قائِلَ به.

(وَلِسَراوِيلَ) ....

أبو طالب

(قوله: ولسراويل. . . إلخ) الظرفان في هذا البيت متعلق بقوله: شبه، والتقدير: وشبه سراويل بهذا الجمع اقتضى. . .إلخ، وسراويل بالفارسية: زيرجامة.

الناصية

(قوله: وَرُدَّ. . .إلخ) يعني: إن قول الزّجّاج مردودٌ بأنه لو صحَّ أن يكون التنوين عوضاً عن الحركةِ بعد حذفِ صاحب الحركة لعوض عن حركة الباءِ المحذوفةِ في موسى، فإنّ أصله (موسى) كمكرم حُذف ياؤه، وعوّضَ عنه الألف، ولم يعوّض عن حركتِه.

(قوله: وَرُدَّ. . .إلخ)؛ لأنّه لو كان عوضاً عن الحركةِ، لكان التّعويض عن حركةِ الألفِ في نحو موسى وعيسى أولى؛ لأنّ حاجة المتعذر إلى التعويض أشدُّ من حاجة المتعسرِ، ولألحق مع الألف واللام، كما ألحق معهما تنوين الترنم، أي: بجامع أن كلاً من تنوينِ الترنم، وتنوين، نحو: جوا على مذهبِ المبرّد عوض عن شيء، فتنوين الترنمِ عوض عن مدةِ الإطلاقِ، وتنوين نحو: جوارٍ عوض عن حركةِ الياءِ، قال البعضُ تبعاً لشيخنا: كان الأولى أن يقول الشّارح: ولألحق مع الألفِ واللام؛ لأنه عنده عوض عن الحركةِ، والحركة تجامع الألف واللام. اهـ. ولعل وجهة أن قياس العوض عن المعوضِ عنه أقرب من قياسِه على تنوينِ الترنم، فتأمل، ثم قال البعض: وقد يقال: هذا اللازم جارٍ على القولِ بأنه عوضٌ عن الياءِ، بل هو أظهر فيه، بأن يقال: لو كان عوضاً عن الياءِ لألحق مع الألفِ واللامِ كما ألحق معهما تنوين التّرنمِ بجامع أن كلاً منهما عوضٌ عن حرفٍ. اهـ. وقد يجاب بأن التّنوين هنا ليسَ لمحضِ العوضيةِ عن الياءِ، بل للعوضيةِ عنها ومنع عودها؛ لأنّه لا يجمع بين العوضِ والمعوضِ عنه، فكان كضد الياءِ التي تجامع الألف واللام، فناسب أن لا يجامع الألف واللام، فاحفظه فإنه دقيق. (صبان).

(قوله: ولا قَائِلَ به) يَعني: لَوْ كانَ التّنوين يأتي عِوَضاً عَنِ الحَرَكةِ لكانَ اللازِم أيضاً أن يَأتي التنوين عَنِ حَركة (مُوسَى) لأنَّ مُوسَى لا تَدْخلهُ الحَرَكة أبَداً. مَعَ أنّه لَم يَقل فِي نَحْوِ (مُوسَى) أحَدٌ بتَعْويض التّنوينِ عَنِ الحَرَكة. (شيرازي). وفي (الصبان): واللازم يعني: أولوية التّعويض عن حركةِ الألفِ في نحوِ: موسى وعيسى، وإلحاق التّنوين مع الألفِ واللامِ منتفٍ فيهما، فكذا الملزوم.

(قوله: ولسراويل) خبر شبه، وبهذا متعلّق بشبه، وفيه تقديم معمول المصدر عليه للوزن، كذا قال خالد، وتبعه شيخنا والبعض، وفيه مسامحة؛ لأنّ الظّاهر أنه شبه اسم مصدرٍ لا مصدر. (صبان).

الْمُفرد الأَعْجَمِيّ (بِهذا الْجَمْعِ شَبَهٌ) مِن حَيْثُ الْوَزْن (اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ) مِن الصَّرْفِ،

أبو طالب

(قوله: شبه. . . إلخ) في سراويل ثلاثة مذاهبَ: **الأول**: إنه غير منصرفٍ فقيل: لشبهه بالجمع في الوزنِ، وهو لفظ أعجمي، وقيل: لأنه لفظ عربي، كان في الأصلِ جمع سروالة، وهي قطعة من الإزار، ثم جعل اسماً للإزارِ، الذي هو قطعات مشخصة بالتعيناتِ المعهودةِ، فمنعه عن الصرف باعتبارِ جمعيته في الأصلِ. **الثاني**: إنه مما جاز فيه الصرف وعدمه؛ لجوازِ اعتبارِ الشَّبهِ وعدم اعتبارِهِ، أو لجوازِ اعتبار الجمعية الأصلية وعدمه. **والثالث**: إنه منصرف لعدم اعتبارِ ما اعتبروه مع أن الأصل هو الصَّرفُ.

(قوله: عموم المنع) أي: عمومه للجمعِ وشبههِ، أو عمومه احتمال المنعِ، واحتمال الصَّرفِ، وعلى الثَّاني كناية عن وجوبِ المنعِ.

الناصية

(قوله: وَلِسَرَاوِيلَ. . .إلخ) اعلم أن سراويلَ اسم مفرد أعجمي، جاء على وزنِ مفاعيل، فمنع من الصرفِ لشبهه بالجمعِ في الصيغةِ المعتبرةِ؛ لما عرفت أن بناءَ مفاعل ومفاعيل لا يكونان في كلامِ المعربِ إلا لجمع، أو منقول من جمع، فحقَّ ما وازنهما أن يمنع من الصَّرفِ، وإن فقدت منه الجمعية إذا تمّ شبهه بهما، وذلك بأن لا تكون ألفه عوضاً من إحدى ياءي النسب ولا كسرة ما يلي ألفه عارضة، ولا بعد ألفه ياء مشدّدة عارضة، ولم يوجد في مفرد عربي، كما مرَّ. ولا وجد في مفرد أعجمي، وهو سراويل، لم يمكن إلا منعه من الصَّرفِ وجهاً واحداً خلافاً لمن زعم أن فيه وجهين. (صبان).

(قوله: المُفْرَد الأعْجَمِيّ) زاد الفارضي: نكرة مؤنث، وقال في (القاموس): السراويل فارسية معربة، وقد تذكّر، ثم قال: والسراوين بالنونِ، والشروال بالشين، أي: المعجمة لغة. (صبان).

(قوله: اقْتَضَى. . .إلخ) أي: الشبه الوزني اقتضى أن يشمل منع صرفِ الجمع لمثل هذا المفرد أيضاً حملاً للمشابه على المشابه. (دشتي).

(قوله: اقتضى عمومَ المنع) أي: عموم منع الصرف في جميع الاستعمال خلافاً لمن زعم غير ذلك، وهو ابن الحاجب، حيث قال في (الكافية): وسراويل إذا لم يصرف وهو الأكثر، فقد قيل: إنه أعجمي حمل على موازنهِ، وقيل: عربي جمع سروالة، وإذا صرف فلا إشكال. اهـ. وفي (التَّوضيح): ونقل ابن الحاجب أن من العربِ من يصرفه، وأنكر ابن مالك عليه ذلك. اهـ. قال الحفيد: لا وجه لإنكاره؛ لأنّ ابن الحاجب ثقة، وقد نقله. هذا، ومن النَّحويين من زعم أن سراويل عربي، وأنه في التَّقدير جمع سروالة، سمي به المفردُ، وردّ بأن سروالةَ لم يسمع. وأما قوله:

عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوالَةٌ . . . .

وقيل: هو نفسُهُ جَمْعُ سِروالَة، ....

أبو طالب

....

الناصية

فمصنوعٌ لا حجةَ فيه. وذكر الأخفشُ أنه سمعَ من العربِ من يقول: سروالة. ويردُّ هذا القول أمران: **أحدهما**: أن سروالةَ لغة في سراويل؛ لأنّها بمعناه فليس جمعاً لها، كما ذكره في (شرح الكافية). **والآخر**: أن النَّقل لم يثبت في أسماءِ الأجناسِ، وإنما ثبت في الأعلامِ، وفي (التَّصريح): اختلفَ في سببِ منعِ صرفه (فقيل): إنه (أعجمي حمل على موازنه من العربي) كدنانير (وقيل: إنه منقول عن جمع سروالة) سمِّي به المفرَد الجنسي، واختلف في سماعِ سروالة، فقال أبو العباس: إنها مسموعة، وأنشدَ عليها:

عـلـيـهِ مـن الـلُّـؤْمِ سِـرْوالـةٌ فـلـيـس يـرقُّ لِـمُـسْـتَـعْـطِـفِ

وقيل: لم يسمع، والبيت مصنوع، فلا حجة فيه، والصَّحيحُ ما قاله أبو العباس، فقد ذكر الأخفشُ أنه سمعَ من العربِ سروالة وقال أبو حاتم: من العربِ من يقول: سروال، وقيل: سراويل جمع سروال كشماليل جمع شملال، حكاه الحريري في (المقامات)، ونقل ابن الحاجب أنّ من العرب من يصرفه، وأنكر ابن مالك ذلك عليه، وردّ بأنه ناقل، ومن نقل حجة على من لم ينقل، وإلى المنعِ من الصَّرف أشار النَّاظم بقوله:

ولـسـراويـلَ بـهـذا الـجـمـعِ شَـبَـه اقْـتَـضَـى عُـمُـومَ الـمـنـعِ

وإن سُمِّي شخصٌ (بهذا الجمع) الذي هو على زنة مفاعل أو مفاعيل؛ أو ربما وازنه من لفظ أعجمي مثل سراويل وشراحيل بمعجمةٍ ومهملتين، أو من (لفظِ مرتجل للعلميةِ مثل كشاجم) بالكافِ والشينِ المعجمةِ والجيم اسمُ شاعرٍ، وظاهرُ سياقه أنه بفتحِ الكافِ وفي (القاموس) زيادة على (الصَّحاح) كشاجم كعلابط: اسم. اهـ. ولا خلافَ أن علابط بضمِّ العين وكسرِ الموحدةِ، وهو الضَّخم (منع الصرف) وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وإنْ بِـهِ سُـمِّـي أو بـمـا لَـحِـقْ بـه فـالانـصـرافُ مَـنْـعُـهُ يَـحِـقُّ

والعلة في منعِ صرفهِ باقية من الصِّيغةُ، وقيل: قيام العلمية مقام الجمعية، فلو طرأ تنكيره وانصرف على مقتضى التَّعليل الثاني لفواتِ ما يقوم مقام الجمعية، وهو مذهب المبرّد، ولا ينصرف على مقتضى التَّعليل الأول لوجودِ الصِّيغة، وهو مذهب سيبويه، وعن الأخفشِ القولان، والصَّحيح قول سيبويه؛ لأنهم منعوا سراويل من الصرفِ، وهو نكرة ليس جمعاً على الصَّحيح.

(قوله: وقيل هو نفسُهُ جَمْعُ سِروالَة) أي: إن سراويل بنفسه جمع، فلا يحتاجُ إلى الشبهِ. وفي (الصبان): ردَّ بأن سروالة لم يسمع. هذا، واعترض بأنه لا يصلحُ رداً للقولِ بأنه جمع سروالة

وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ بِهِ فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقّْ

وقيل: فيه وَجهان (وَإِنْ بِهِ) أَيْ بِالْجَمعِ (سُمِّيَ أَوْ بِما لَحِقْ بِهِ) مِن سَراويل، ونَحوه (فَالانْصِرافُ مَنْعُهُ يَحِقّْ) ولا اعْتِدادَ بِما عَرَض.

أبو طالب

. . . .

الناصية

تقديراً؛ لأنّ تقدير كونه جمعاً لسروالة لا يستلزم سماعَ سروالةَ، وإنما يصلح رداً للقولِ بأنه جمع سروالة تحقيقاً، كما حكاه السندوبي وغيره، وعبارة السندوبي: وقيل: إنه جمع سروالة تقديراً أو تحقيقاً بناءً على سماعِ سروالة، كما نقل عن أهلِ العلم.

(**قوله: وقيل فيه وَجهَان**) أي: الانْصراف، ودخوله التَّنوين والجَرِّ واللام؛ لأنّه مفرد حَقيقة لا جَمعٌ وعَدَم الانْصِرَافِ بِعَدَمِ دخولِهِ التَّنوين والجَرِّ واللَّامِ؛ لأنَّه شَبيهُ الجَمعِ في الوَزنِ. هذا، وقال ي (شرح الكافية): وينبغي أن يعلم أن سراويل اسم مؤنثٍ، فلو سمِّي به مذكّر، ثم صغر لقيل فيه سُرَيْبِل غير مصروفٍ للتأنيثِ والتَّعريفِ، ولولا التَّأنيث لصرف كما يصرف شراحيل إذا صغر، فقيل شريحيل لزوالِ صيغة منتهى التَّكسير.

(**قوله: وإنْ بِهِ. . .إلخ**) يعني: أن ما سمي به من مثالِ مفاعل أو مفاعيل فحقُّه منع الصَّرفِ، سواء كان منقولاً من جمعٍ محققٍ كمساجد اسم رجل، أو مما لحق به من لفظٍ أعجمي مثل سراويل وشراحيل، أو لفظٍ ارتجل للعلمية مثل هوازن. قال الشُّرَّاح: والعلة في منع صرفه ما فيه من الصِّيغةِ مع أصالة الجمعية، أو قيام العلمية مقامها، فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التَّعليل الثَّاني دون الأول. اهـ. قال المرادي: قلت: مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التَّنكير لشبهه بأصله. ومذهب المبرّد صرفه لذهاب الجمعية، وعن الأخفشِ القولانِ، والصَّحيح قول سيبويه؛ لأنهم منعوا سراويل من الصَّرف، وهو نكرة، وليس جمعاً على الصَّحيح. اهـ. (صبان).

وفي (الشيرازي): إذَا صَارَ (جَمع منتهى الجموع) أوِ المُلحق بِهِ، كسَراويل اسماً وعَلماً لِشَيء كـ(حضَاجِر) لجِنْسِ الضّبعِ، و(سَرَاويل) لِرَجُلٍ ـ مَثَلاً ـ فيعَامَل معَامَلة غَيرِ المُنصرِفِ؛ لأنَّ العِبرَةَ بالأصْلِ، لا بِالعَارِضِ.

(**قوله: نَحوه**) كشراحيل وكشاجم.

(**قوله: فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقُّ. . .إلخ**) يعني: إذا صار الجمعُ، أو الملحق به علماً لشيء، كمحاويل ـ اسم بلد في العراقِ ـ فحقّه أن يكون غير منصرفٍ، ولا يعني بخروجه عن وضعه الأصلي بالعلميّة. (دشتي).

وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبا تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدِيكَرِبا

(وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ) إنْ كانَ (مُرَكَّبا تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدِيكَرِبا) وحَضْرَمَوْت ....

أبو طالب

(قوله: **حضرموت**) الظاهر أنه بسكون الضادِ وضم الميمِ، وهو اسم لبلدةٍ وقبيلة، وجزؤه الأول اسم لحصار أو بلدة، والظاهر أنَّ جزأه الثاني في الأصلِ بفتحِ الميمِ مصدر مات، ثم بعد التركيبِ ضمّت لكثرةِ الاستعمال، واقتضاءِ الواوِ ضم ما قبلها، فإن الواو المضموم ما قبلها أسهل تنطقاً من المفتوحِ ما قبلها.

الناصية

(قوله: **والعلَمَ امْنع صَرْفَهُ.. إلخ**) قد تقدَّم أن ما لا ينصرف على ضربينِ: أحدهما: ما لا ينصرف في تعريفٍ ولا تنكيرٍ، والثاني: ما لا ينصرف في التعريفِ وينصرف في التنكيرِ، وقد فرغ من الكلامِ على الضربِ الأول. وهذا شروع في الثاني، وهو سبعةُ أقسامٍ، كما مرَّ. (أشموني).

(قوله: **والعلم**) مفعول لمحذوف يفسره المذكور باللزومِ، أي: اقصد العلم امنع صرفه، فهو على حدّ: زيداً أكرم أخاه.

(قوله: **إنْ كانَ مركباً تركيب مزج**) أي: غير عددي، وغير مختومٍ بويه، كما يؤخذ من قولهِ نحو معد يكربا، على ما يأتي. هذا، والمرادُ بتركيبِ المزجِ: أن يجعلَ الاسمانَ اسماً واحداً لا بإضافة، ولا بإسناد، بل ينزل عجزه من الصدرِ منزلة تاء التأنيث؛ ولذلك التزم فيه فتح آخر الصدر إلا إذا كان معتلاً، فإنه يسكن، نحو: معد يكرب؛ لأنّ ثقلَ التركيبِ أشدُّ من ثقل التَّأنيثِ، فجعلوا لمزيد الثقلِ مزيد تخفيف بأن سكنوا ياء معد يكرب، ونحوه، وإن كان مثلها قبل تاء التّأنيثِ بفتحِ، نحو: رامية وعارية، وقد يضاف أول جزأي المركب إلى ثانيهما ليدخل على لغةٍ من يعربه، ولا يرد على لغةٍ من بناه؛ لأن بابَ الصرفِ إنما وضعَ للمعربات، وقد تقدَّم ذكره في بابِ العلم. (أشموني).

(قوله: **نَحوَ مَعْد يكربًا. وحَضْرَ مَوْت**) أصلُهمَا (مَعْدِي، وكَرب) و(حَضْرَ، ومَوْت) ثمّ مُزِجَا، وصَارَ الأوّلُ علماً لِشَخْصٍ مِنَ العَرَبِ وَالِد الشَّاعر الشُّجَاعِ عمرو بن مَعدِ يكرب، وصَارَ الثاني عَلَماً لبَلدٍ في اليَمَن.

(قوله: **وحضر موت**) وبعلبك علمين لبلدين، وسيبويه في لغةٍ من أعربه، فإنَّ هذا النَّوع لا ينصرفُ لاجتماعِ فرعية المعنى بالعلميةِ، وفرعية اللفظِ بالتركيبِ، وقد يضاف أول جزأيه إلى ثانيهما تشبيهاً بعبدِ الله، فيعربُ الجزء الأول بحسبِ العواملِ، ويجرُّ الثاني بالإضافةِ. ثم إن كان في الجزء الثاني ما يمنع صرفه في العجمةِ كرامهر من منع من الصَّرفِ، وإلا صرف كحضر موت، وإن كان آخر الجزء الأول ياء كمعد يكرب، فإنه تقدَّر فيه الحركات الثلاث، ولا تظهر فيه الفتحة تشبيهاً بالألفِ، فلازم في التركيبِ، لزيادة الثّقلِ ما كان جائزاً في الإفراد، قاله ابن مالك حكماً وتعليلاً،

كَـــذَاكَ حَـــاوِي زَائِــدَيْ فَـــعْـــلَانـــا كَــغَــطَــفَـــانَ وَكَــأَصْــبَــهَـــانـــا

بِخِلافِ الْمُرَكَّبِ تَرِكِيبَ إضافَةٍ أَوْ إسنادٍ.

(كَذاك) عَلَمٌ ....

أبو طالب

....

الناصية

وقال غيره: يفتح في النَّصب ويسكن في الرفعِ، والجرِّ كقاضي القوم. والمشهور في لغةِ الإضافةِ صرف كرب، وجرّه بالكسرةِ، وسمع جرّه بالفتحةِ، فقال سيبويه والفارسي: ممنوع الصرف؛ لأنّه مؤنّث، وقال قوم: مبني على الفتحِ كعشر من خمسة عشر، قيل: وهو الصَّحيح؛ لأنه لو كان مؤنثاً غير منصرفٍ لم يجئ فيه الصرفُ؛ لأنه محرك الوسط، ودفع بأنه قد تكون كلمة مؤنثة عند قومٍ مذكرة عند آخرين، وأجاز الفارسي الوجهين لاحتمال الأمرين. (وقد يبنيان على الفتحِ) تشبيهاً بخمسة عشرة حكاه سيبويه، وغيره، فيفتح آخر الجزأين، إلا في نحو معد يكرب فيفتح آخر الثاني فقط، بي (البسيط): ليس البناء مطرداً عند عامةِ البصريين والكوفيين (وعلى اللغات الثلاثِ)، وهي إعرابه عراب ما لا ينصرف، وإضافة أول جزأيه إلى ثانيهما، وبناؤهما على الفتحِ (فإن كان آخر) الجزء (الأول معتلاً) بالياءِ، (كمعد يكرب، وقال: فلا وجب سكونه مطلقاً) في الرفعِ والنَّصبِ والجرِّ سواء كان معرباً، كما في لغةِ الإضافةِ، أم مبنياً، كما في غيرها، وقد تقدَّم ذلك (تصريح).

(قوله: بِخِلافِ المُرَكَّبِ... إلخ) فإنَّ تَركيبَهُ لا يُوجِبُ المَنْعَ مِنَ الصَّرفِ، فتركيبُ الإضَافَة كـ(عَبْد شمْسٍ) أضيفَ (عَبْد) إلى (شَمْس) وصَارَ المَجمُوع المُرَكَّب عَلَماً لِشَخْصٍ، وتَرْكيبُ الإسْنَادِ كـ(تَأَبَّطَ شَرّاً) فنسبَ تَأَبَّطَ الشرَّ إلى فَاعلٍ، ثمّ جُعِلَ المَجموعُ المُرَكَّبُ عَلَماً لِشَخصٍ، وقد تقدَّم حكمهما في بابِ العلم. (شيرازي).

(قوله: تَركيبَ إضَافةٍ أوْ إسنَاد) فالأولُ يكون إعرابُه على آخرِ الجزءِ الأولِ والإسنادي يحكى على ما هو عليه، وهل هو معرب، أو مبني فيه خلاف، والمركب العددي نحو خمسة عشر، متحتّم البناءِ عند البصريين، وأجازَ الكوفيون إضافة صدرِه إلى عجزِه، وسيأتي في بابِه، فإن سمِّي به، ففيه ثلاثة أوجهٍ: **الأول**: أن يقرَّ على حالةِ البناءِ. **الثاني**: أن يعرب إعرابَ ما لا ينصرف. الثالث: أن يضاف صدرُه إلى عجزِه، والمركب من الأحوالِ والظروف، نحو: شغر بغر، بيت بيت، وصباح مساء، إذا سمي به أضيف صدره إلى عجزِه، وزال التركيب عند سيبويه، وقال: يجوز التَّركيب والبناء.

(قوله: كَذَاكَ) أي: غير منصرفٍ إذا كان العلم مشتملاً على الألفِ والنُّونِ.

(فائدة): قال أبو الفتح: إذا سميت رجلاً ذان صرفته؛ لأنّ ألفه وإن كانت زائدة، فإنها لما عاقبت ألف ذا التي هي عينٌ جرت مجرى الأصلِ، وأما زيدان المسمى به رجل، فإنه لا ينصرف؛

(حاوِي زائِدَيْ فَعْلانا) وهما الألِفُ والنُّون (كَغَطَفانَ وَكأَصْبَهانا) وتُعْرَف زِيادَتُهُما بِسُقُوطِهما في التَّصاريفِ كَسُقُوطهما في رَدِّ نِسْيان إلى نَسِيَ، فَإنْ كانَ فيما لا يَتَصَرَّف، فَبِأَنْ يَكُونَ قبلهما أَكْثر مِن حَرْفَيْنِ، ....

أبو طالب

(قوله: كغطفان وكأصبهانا) غطفان: بالغينِ المعجمةِ والطاءِ المهملةِ المفتوحتين اسمٌ لقبيلةٍ، وقد يكتب بالقافِ، وأصبهان: علم لبلدةٍ في إيران هي موطننا ومحلُّ إقامتنا، وهي معربة من سباهان، أي: العساكر، فأبدل سينها المفتوحة عند التَّعريب صاداً ساكنة، وألحق في أولها ألف للابتداءِ بها، وقلب الياء العجمية بالباء العربيةِ، والمشهور قلب بائها بالفاءِ، قيل: إنها سميت به؛ لأنها كانت منشأ الجنودِ والعساكرِ. قيل: هذا الزَّمان، وسياه بالعربيةِ الجند، وسياهان جمعه.

الناصية

لأنه يبقى بعد إسقاط زائديه ثلاثة أحرفٍ، وهذا شيء يكون وضع الأسماءِ المعرّبة عليه، وأما ذان فإنه يبقى بعد الحذفِ على حرفٍ، واحد نقله (سم).

(قوله: زائِدَيْ فَعْلَانا) يعني: أن فعلان يمنعانِ مع العلميةِ في وزنِ فعلان، وفي غيره، نحو حمدان وعثمان وعمران وغطفان وأصبهان. وقد نبه على التَّعميم بالتَّمثيلِ.

(قوله: وهمَا الألِف والنُّون) علامة زيادة الألفِ والنُّونِ سقوطهما في بعض التصاريفِ، كسقوطهما في ردِّ نسيان وكفران إلى نسي وكفر.

(قوله: كغطفان) بفتحِ الغينِ المعجمةِ، والطاء المهملةِ: اسم قبيلة من العرب، سميت باسم أبيها (تصريح).

(قوله: وكأصبهانا) بفتحِ الهمزةِ وكسرِها وبفتحِ الباءِ الموحدة عند أهلِ المغربِ والفاء عند أهل المشرقِ: اسم مدينة بفارسٍ، سمّيت باسم أول من نزلها، وأصله اسم فرس، كذا في (التَّصريح) قال في (القاموس): وهي كلمة أعجمية، وأصلها أسباهان، أي: الأجناد؛ لأنّهم سكنوها، وفي كلامه ما يفيد أن فتح الهمزة أكثر من كسرها، وأن الموحدة أكثر من الفاء. (صبان).

(قوله: وتُعْرَف زِيَادَتُهُما. . .إلخ) فإذا جهل كل من زيادةِ الألفِ والنونِ وأصالتهما، فسيبويه والخليل يمنعانِ الصَّرف لحوقاً بالأكثرِ، وغيرهما لا يحتم الزِّيادة إلا بدليل. اهـ. (حفيد).

(قوله: فَإنْ كَانَا فيمَا لَا يتصرف) بأن لا يشتقُّ منه فعل ولا يصغر مثلاً، ليعرف بذلك أنهما زائدتان أو أصليّتان، فيختبر ذلك بطريقٍ آخر، وهو عدّ حروفه التي قبلهما، فإن كانت أكثر من حرفين فغير منصرفٍ كأصبهان، وإن كانت أقل فتنصرف، كحنان مخفَّفة علماً لشخصٍ.

(قوله: فَبِأنْ يَكُونَ قبلهما أكْثر مِن حَرْفَيْنِ) أصولاً كـ(أصْبَهَان) غَيرُ مُنصَرفٍ.

فَإِنْ كانَ قَبلهما حَرْفانِ ثانيهما مُضَعَّفٌ، فَإِنْ قَدَّرْتَ أصالَةَ التَّصْريفِ فَزائِدانِ، أَوْ زِيادَتَه فَالنُّونُ أَصْلِيَّةٌ، كحَسَّان، إنْ جُعِلَ مِنَ الْحِسِّ ففَعْلان فَيُمْنَعُ، أَوْ مِنَ الْحُسْنِ فَفَعَّال فَلا يُمْنَع.

أبو طالب

. . . .

الناصية

(قوله: فَإِنْ كَانَ قَبلهُما حَرْفَانِ ثَانِيهُما مُضَعَّف) أي: مشدَّد كعمَّان وحسَّان، وفي (الصبان): فلك اعتباران: إن قدرت أصالة التَّضعيف فالألف والنون زائدتان، وإن قدرت زيادة التَّضعيف فالنُّون أصلية. مثال ذلك حسان إن جعل من الحسِّ فوزنه فعلان، وحكمه أن لا ينصرف وهو الأكثر فيه، ومن شعره:

مَـا هَـاجَ حَـسَّـانَ رُسـومُ الـمَـدَام　　　ومَـظْـعَـنُ الـحـيِّ ومَـبْـنَـى الـخـيَـام

وإن جعل من الحسن فوزنه فعال، وحكمه أن ينصرف. وشيطان إن جعل من شاط يشيط إذا حترق امتنع صرفه، وإن جعل من شطن انصرف. ولو سميت برمان، فذهب سيبويه والخليل إلى المنعِ لكثرةِ زيادة النُّونِ في نحو ذلك، وذهب الأخفش إلى صرفه؛ لأنّ فعالاً في النبات أكثر، ويؤيده قول بعضهم: أرض مرمنة، أي: كثيرة الرُّمان، كذا قال شيخنا وغيره (أشموني).

(قوله: فإن كان قبلهما حرفان. . .إلخ) يتبادر إلى الوهمِ أن هذا مفهوم قوله: أكثر من حرفين أصولاً، وليس كذلك؛ لأنّه يلزم عليه أن يكون قوله، فإن كان قبلهما حرفان. . .إلخ، من صورِ ما إذا كانا فيما لا ينصرف، وليس كذلك بدليل التَّمثيل بحسان، وحينئذٍ فهو كلامٌ مستقلٌّ.

(قوله: فَإِنْ قَدَّرْتَ. . .إلخ) يعني: إن قدّرت الحرف المضاعفَ، أي: المكرَّر من الحروفِ الأصليةِ للكلمةِ بأن يقدّر أن حسّان من الحسِّ بمعنى: ذي حسٍّ قويّ، فتتمّ بالحرفِ المضاعفِ حروف الكلمةِ الأصليّة، فتكون الألفُ والنّون زائدتين، فالكلمة غير منصرفةٍ، وإن قدّرت المضاعف زائدة بأن جعلت السين في حسّان مثلاً زائداً، فلم تكمل الحروف الأصليّة بالحرفِ المضاعفِ، فتكون النّون أصليّة لتكمل حروف الكلمةِ بها، فالكلمة منصرفة لعدم زيادةِ الألفِ والنُّونِ كليهما. (دشتي).

(قوله: فإن قدرت أصالة الضعيف) أي: أصالة ما حصل به التَّضعيف، وهو الحرف الثاني قيل لبعضهم: أتصرف عفان؟ قال: إن هجوته، أي: لأنّه حينئذ من العفونة لا إن مدحته، أي: لأنه حينئذ من العفة. (صبان).

(قوله: إن جعل من الحسّ. . .إلخ) عبارة مستقيمة مناسبة، واعتراض البعض عليها بأن المناسبَ لقوله: إن قدرت. . .إلخ، أن يقول: إن جعل وزنه فعلان. . .إلخ، وإن جعل وزنه فعال. . .إلخ بإسقاط من الحسّ، ومن الحسن غير ناهضٍ، كما لا يخفى. ودعواه أن الكلامَ فيما لا

كَـذَا مُـؤَنَّـثٌ بِـهَـاءٍ مُـطْـلَـقـا   وَشَـرْطُ مَـنْـعِ الْـعَـارِ كَـوْنُـهُ ارْتَـقـى

(كَذا) عَلَمٌ (مُؤَنَّثٌ بِهاءٍ) امْنَعْ صَرْفه (مُطْلَقاً) سَواءٌ كانَ [عَلَماً] لِمُذَكَّرٍ كَطَلْحَةَ، أَمْ لِمُؤَنَّثٍ كفاطِمَةَ، زائِداً عَلى ثَلاثَةٍ كما مَضى أَمْ لا كفُلَةَ (وَشَرْطُ مَنْعِ) صَرْفِ (الْعارِي) مِنها (كَوْنُهُ

أبو طالب

. . . .

الناصية

ينصرف، فلا يلائمه قوله: من الحسِّ، ومن الحسن قد عرفت منعه، وما يتبادر من العبارةِ أن المتكلِّم، بنحو حسّان، مخيّر في الصَّرفِ وعدمِهِ، نظراً للاعتبارين مسلم، ولا ينافيه ما سيأتي في رمان من الخلافِ؛ لأن فيه وجد المرجّح لأحدِ الاعتبارين عند القائل بصرفهِ، والقائل بمنع صرفه بخلافِ نحو: حسّان. (صبان).

(**قوله: كذا مؤنث**) أي: علم مؤنث، وكذا جزء علم مؤنث، كما في أبي هريرة، وأبي قحافة علماً (سم). (صبان).

(**قوله: بِهاء**) الأولى أن يقول بتاء بدل قوله: بهاء فإن مذهب سيبويه والبصريين أن علامةَ التأنيثِ التاء، والهاء بدل عندهم عنها في الوقفِ، وقد عبر بالتاءِ في بابِ التأنيثِ، فقال: علامة التأنيث بتاء أو ألف، وكأنه إنما فعل ذلك للاحترازِ من تاءِ بنت وأخت، وكذا فعل في (التَّسهيل). هذا، وعبر هنا بالهاء، وفي بابِ التأنيثِ بالتّاءِ، كما يعلم بالوقوفِ عليه. (أشموني).

(**قوله: امْنَعْ صَرْفه**) وفي (الأشموني): مما يمنع الصَّرف اجتماع العلميةِ والتأنيثِ بالتاء لفظاً أو تقديراً: إما لفظاً، فنحو فاطمة، وإنما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه لزوم علامة التأنيث في لفظهِ، فإن العلم المؤنث لا تفارقه العلامة، فالتاءُ فيه بمنزلة الألف في حبلى وصحراء، فأثرت في منعِ الصرفِ بخلافِها في الصفةِ. وإما تقديراً، ففي المؤنث المسمّى في الحالِ كسعاد وزينب، أو في الأصلِ، كعناق اسم رجل، أقاموا في ذلك كله تقدير التّاء مقام ظهورها. إذا عرفت ذلك، فالمؤنث بالتاء لفظاً ممنوعٌ من الصَّرفِ مطلقاً، أي: سواء كان مؤنثاً في المعنى أم لا، زائداً على ثلاثةِ أحرفٍ أم لا، ساكن الوسط أم لا، إلى غير ذلك مما سيأتي، نحو: عائشة وطلحة وهبة.

(**قوله: مطلقاً**) حالٌ من الضَّميرِ في الخبرِ.

(**قوله: كَطَلحَةَ. . .إلخ**) وإنما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه، ولزوم علامة التأنيثِ في لفظه، وهي ملازمة له، ومن ثم لم تؤثر في الصفةِ، نحو: قائمة؛ لأنّها في حكمِ الانفصالِ فإنها تارة تجرد منها، وتارة تقترن بها.

(**قوله: كَمَا مَضَى**) أي: كطلحة وفاطمة.

(**قوله: وشرط منع العار**) أي: المؤنث العاري من الهاءِ.

فَـوْقَ الـثَّـلاثِ أَوْ كَـجُـورَ أَوْ سَـقَـرْ أَوْ زَيْـدٍ اسْـمَ امْـرَأَةٍ لَا اسْـمَ ذَكَـرْ

ارْتَقَى فَوْقَ الثَّلاثِ) كسُعادَ وَعِناق (أَوْ) عَلى ثَلاثَةٍ لكنَّهُ أَعْجَمِيٌّ (كَجُورَ) وَحِمْص، (أَوْ) مُتَحَرِّكُ الأَوْسَطِ نَحو: (سَقَرْ) ولَظَى (أَوْ) مُذَكَّرُ الأَصْلِ سُمِّيَ به مُؤَنَّثٌ نَحو: (زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ

أبو طالب

(**قوله: كجور وحمص**) الأولى: بضمِّ الجيمِ، والثاني: بالحاءِ المهملةِ المكسورة، وسكونِ الميمِ، وهما اسمان لبلدتينِ.

(**قوله: أو متحرك الأوسط**) لم يعتبر عدم العجمةِ فيهِ ولا فيما بعده.

كما اعتبر عدم الزيادة في العجمةِ في المتحرك الأوسط، ووجوده فيما بعده لا يصير منشأ لتغيرِ حكمه؛ الذي هو عدم الانصرافِ، بخلاف وجود الزِّيادة في العجمةِ، فإن العلمَ العجمي يصير مبنياً به، كما ذهب إليهِ بعضُهم.

الناصية

(**قوله: فوق الثلاث**) على حذفِ مضافٍ، أي: فوق ذي الثلاثِ؛ لأن الاسم لا يرتقي فوق الأحرف الثلاثة، وإنما يرتقي فوق اسم آخر ذي أحرفٍ ثلاثة، كذا في الشَّاطبي.

(**قوله: كسُعَادَ وَعِنَاق**)؛ لأنّ الرَّابعَ ينزل منزلة تاء التأنيثِ.

(**قوله: أو كجور**) عطفٌ على محلِّ ارتقى.

(**قوله: كَجُورَ وَحِمْص**) اسما بلدتين. هذا مما نحن فيه، وأما إذا جعلا اسمي بلدين كانا مذكرين، فيكونان مثل نوح ولوط في الصَّرفِ.

(**قوله: كَجُورَ وحِمْص**) اسما بلدين؛ لأنّ العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية تحتّم المنع، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي؛ لأنّها هنا لم تؤثر منع الصرف، وإنما أثرت تحتم المنع. وقيل: هو ذو وجهين كهند (صبان).

(**قوله: سقر ولظى**) لأنّ الحركةَ قامت مقامَ الرَّابع؛ لأنّ الاسمَ بالحركةِ خرج عن أعدلِ الأسماءِ، وهو الثلاثي السّاكن الوسط، فصارَ كالرباعي في الثقلِ؛ ولأنها في النسبِ كالحرفِ الخامسِ، فلو نسبت إلى جَمَزى لقلت: جمزيّ بحذفِ الألفِ لا غير، ولو كان الوسطُ ساكناً لجاز فيه الحذفُ والقلب واواً، تقول في النّسبِ إلى حبلى: حبلي، أو حبلوي، كما سيأتي (دنوشري). هذا خلافاً لابنِ الأنباري، فإنه جعله ذا وجهين. وما ذكره في البسيطِ من أن سقر ممنوع الصَّرفِ باتفاق ليس كذلك.

(**قوله: زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ**) أي: إذا سمي به امرأة؛ لأنه حصل بنقله إلى التّأنيثِ ثقل عادل خفة اللفظ. هذا مذهب سيبويه والجمهور. وذلك مأخوذٌ من قول النَّاظم:

وَشَـرْطُ مَـنْـعِ الـعَـارِي كَـوْنُـه ارتـقـى ....

فَـوْقَ الـثَّـلاثِ أو كَـجُـور أو سَـقَـرْ أو زَيْـد اسْـم امْـرَأةٍ لا اسْـم ذَكَـرْ

وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقْ وَعُجْمَةً كَهِنْدَ وَالْمَنْعُ أَحَقّْ

لا اسْمَ ذَكَرْ) وَأَجْرى فِيهِ الْمُبَرِّدُ والْجرمِيُّ الْوَجْهَيْنِ الآتِيَيْنِ في الْمَسأَلَةِ بَعدُ، وهُما (وجهان)

أبو طالب

....

الناصية

(تصريح). (**قولهُ: زَيْدٍ اسْم امْرأة. . إلخ**) يعني: إذا جعِل (زَيد) عَلَماً لامْرأةٍ فيكون غيرَ منصرف (والحَاصِل): أنَّ العَلَمَ المؤنَّثَ يكون غيرَ منصرفٍ إذَا كَانَ وَاحِداً مِن هَذِهِ الأقسَام:

١ ـ المؤنث بِالهَاءِ مطلقاً، لِمذكَّر أَمْ لِمؤنَّثٍ، ثَلاثة أحْرفٍ أَوْ أَكْثَر.

٢ ـ المؤنث بغَيرِ هَاءٍ إذَا كَانَ أكثرَ مِن ثَلاثة.

٣ ـ المؤنث بِغَيرِ هَاءِ الثّلاثي إذَا كَانَ أعجَمِيّاً.

٤ ـ المؤنث بِغَيرِ هَاءِ الثلاثي العَرَبي إذَا كَانَ متحركَ الوسطِ.

٥ ـ المؤنث بِغَيرِ هَاءِ الثلاثي العَرَبي السَّاكِنِ الوَسَطِ إذَا كَانَ أصله علماً لِمذكر.

هذا، وفي (الأشموني): ذهب عيسى بن عمر والجرمي والمبرد إلى أنه ذو وجهين. واختلف النّقل عن يونس، وأشار بقوله: وجهان في العادمِ تذكيراً إلى آخر البيت إلى أن الثلاثي السَّاكن الوسط إذا لم يكن أعجمياً ولا منقولاً من مذكرٍ كهند ودعد يجوز فيه الصَّرف ومنعه، والمنع أحقُّ، فمن صرفه نظر إلى خفة السّكون، وإنها قاومت أحد السَّببين، ومن منع نظر إلى وجودِ السببين، ولم يعتبر الخفة، وقد جمع بينهما الشَّاعر في قوله:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزرِهَا دَعْدٌ وَلَم تُسْقَ دَعْدُ فِي العُلَب

هذا، ولي هاهنا بحث، وهو أنه كيف يتحتّم منع نحو زيد إذا سمي به مؤنث عند سيبويه والجمهور، ولا يتحتَّم عندهم منع نحو هندٍ مع عروض تأنيث الأولِ، وأصالة تأنيث الثاني، ومع استوائِهما في عددِ الحروفِ، وفي الهيئةِ، وهلا جاز الوجهان في الأولِ كالثاني، أو تحتم منع الثاني كالأولِ؟ ومن هنا تظهر قوّة مذهب عيسى بن عمر والجرمي والمبرد، فتأمل. (أشموني).

(**قوله: وهُمَا وجَهان**) الصَّرف، وتركه، فمن صرفه نظر إلى خفة اللفظِ، وأنها قد قاومت أحد السَّببين، ومن لم يصرفه (وهو أولى) نظر إلى وجود السببينِ في الجملةِ، وهما العلمية والتأنيث، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وَجْهَانِ فِي العَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقْ وعُجْمَةً كَهِنْدَ والمَنْعُ أَحَقّْ

(تصريح). (**قوله: وجهان**) مبتدأ، والمسوغ كونه في معرضِ التَّقسيمِ، وفي العادم خبر، وتذكيراً مفعول العادم، وسبق: جملة في محلِّ نصب نعت تذكيراً، وعجمة: عطف على تذكيراً، وكان عليه أن يزيد: وتحرك الوسطِ، إلا أن يقال: هو مأخوذ من قوله: كهند.

رُوِيا عَنِ النُّحاةِ (في) الثُّلاثي ساكِنِ الْوَسَطِ (الْعادِمِ تَذْكِيراً) مُتَأَصِّلاً قَبلَ النَّقْلِ كَما (سَبَقَ) أَ(وَ) الْعادِمِ (عُجْمَةً كَهِنْدَ وَالْمَنْعُ أَحَقُّ) مِن الصَّرفِ نَظَراً إلى وُجُودِ السَّبَبَيْنِ، وعَنِ الزَّجّاج وُجُوبُهُ.

أبو طالب

(**قوله: في الثّلاثي الساكن الأوسط**) لما توهم من قوله وجهان في العادم. إن العادمَ لهذين الشَّرطين إذا اشتمل على أحدِ الشَّرطين الآخرين كان جائز الوجهينِ، مع أنه حكم بوجوبِ منعِ صرفهِ قبل ذلك بقوله: وشرط منع العادم. . . إلخ، قدر الشارح موصوف العادم على عدم الشَّرطين الآخرين، ليختص جواز الوجهين بالعادمِ للشرائط الأربعة، ويمكن استخراج هذا من كلام المصنف بدون هذا التقدير، بأن يقال: قوله: كهند متعلِّق بمقدر ليكون نعتاً مخصصاً للعادم، أي: الكائن كهند في كونها غير زائدة على الثلاثة، وغير متحرك الوسط. فافهم.

(**قوله: متأصلاً**) أي: حقيقياً، سواء كان علماً حال التَّذكير، أم لا، فرجل إذا سمي به مؤنث كان حكمه ما ذكره.

(**قوله: وجوبه**) أي: وجوب الصَّرف لا وجوب المنعِ، كما هو المتبادرُ.

الناصية

(**قوله: العَادِمِ تَذْكيراً مُتَأَصِّلاً. . .إلخ**) أي: التذكير الذي كان في الأصلِ قيل: أن ينقل إلى المؤنّثِ، فذهب عنه بالنَّقل.

(**قوله: نظراً إلى وجود السَّببين**) في الجملةِ، وهما العلمية والتأنيث، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

وَجْهَانِ في العادم تَذْكيراً سَبَقْ ... وعُجْمَةً كَهِنْدَ والمنعُ أَحَقّْ

والزَّجاج يوجبه، أي: المنع وعلله بأن السُّكون لا يغير حكماً أوجبه اجتماع علتين تمنعان الصَّرف. اهـ. (وقال عيسى) بن عمر الثقفي (و) أبو عُمر (الجرمي و) أبو العباس (المبرد) وأبو زيد (في نحو: زيد اسم امرأة أنه كهند) في جوازِ الوجهينِ، وعلم منه أنه لو كان علم المؤنثِ ثنائي اللفظِ كيد جاز فيه الوجهانِ، ذكره سيبويه، وإذا سمي مذكر بمؤنث وجبَ منع صرفه بأربعةِ شروطٍ: **أحدها**: كونه أكثر من ثلاثةِ أحرفٍ لفظاً كزينب، أو تقديراً، كجيل مخفف جُيئل. **الثاني**: أن لا يكون مسبوقاً بتذكيرِ المفردِ به تحقيقاً، كرباب علم امرأة، فإنها منقولة من مذكّر، فلو سمِّي بها مذكر صرفت، أو تقديراً كجنوبٍ وشمالٍ، فإنهما صفتانِ لمذكر مقدّر. **الشَّرط الثالث**: أن لا يكون مسبوقاً بتذكير غالب كذراع، فإنه مؤنث بدليلِ ذراعٍ رأيتها، فإذا سمي به مذكر انصرف لغلبة استعمالِه قبل العلمية في المذكر، كقولهم: أنت ذراعي وعضوي بمعنى: أنت ناصري ومنجدي. **الشرط الرابع**: أن لا يكون التأنيث موقوفاً على تأويل غير لازمِ وذلك كتأنيث الجموع كرجالٍ، فإن تأنيثها ينبني على تأويلها بالجماعةِ، وذلك غير لازم؛ لأنّها قد تؤول بالجمع وهو مذكر، فإذا سمّي به مذكر انصرف. (تصريح).

(**قوله: وعَن الزَّجّاج وجوبه**) أي: وجوب منع الصَّرفِ لا أولويته.

وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

(وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلاثِ) كإبْرَاهِيم (صَرْفُهُ امْتَنَعْ) بِخِلافِ غَيرِ

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: وَالعَجَمِيُّ الوَضع وَالتَّعْريف**) بأن يكون وضع الكلمةِ قبل العلميّةِ في العجميّة، ثم صارَ علماً لشخص في العجميّةِ أيضاً.

(**قوله: والعجمي الوضع والتعريف**) إضافته لفظية فليست على معنى حرف كما سلف، أي: العجمي وضعه وتعريفه، وقوله: مع زيدٍ حال من الضَّميرِ في العجمي، وغير هذا لا يخلو عن شيء، والمراد الزِّيادة على الثلاثةِ بغير ياء التصغيرِ، كما سيأتي، وإنما لم يقم تحرك الوسط هنا مقام الزِّيادة، كما قام في المؤنثِ لضعف العجمةِ بعدم علامة لها كعلامة التأنيثِ عن التقوي بمجرد تحركِ الوسط، الذي هو مقر ضعيف، وهذا أوجه مما ذكره البعض. (صبان).

(**قوله: والعَجَميُّ الوضع والتَّعريفِ. . .إلخ**) أي: مما لا ينصرف ما فيه فرعية المعنى بالعلميةِ، وفرعية اللفظ بكونه من الأوضاعِ العجميةِ، لكن بشرطين: أن يكون عجمي التعريف، أي: بكونه علماً في لغتهم، وأن يكون زائداً على ثلاثةِ أحرفٍ، وذلك نحو: إبراهيم وإسماعيل وإسحاق (أشموني).

(**قوله: كإبراهيم**) وإسماعيل، فلو كان ثلاثياً ضعف فيه فرعية اللفظِ لمجيئهِ على أصلِ ما تُبنى عليه الآحادُ العربيةُ، فلا تؤثر العجمةُ في الثلاثي، بخلافِ التَّأنيث قولاً واحداً في لغةِ جميعِ العربِ، ولا التفات إلى من نقل خلافه، قاله في (شرح الكافية) والمرادُ بالعجمي: ما نقل عن لسانِ غير العربِ بأي لغةٍ كانت، وتعرف عجمة الاسم بوجوه: **أحدها**: نقل الأئمة، **والثاني**: خروجه عن أوزانِ الأسماءِ العربيةِ كإبراهيم، **والثالث**: أن يعرى عن حروفِ الذلاقةِ وهو خماسي أو رباعي، وحروف الذلاقة ستة، وهي: الميمُ والراءُ والباءُ الموحدة والنُّون والفاء واللام يجمعها: مرّ بنفلٍ، **والرَّابع**: أن يجتمع فيه من الحروفِ ما لا يجتمع في كلامِ العربِ، كالجيمِ والقافِ بغير فاصلٍ، نحو: قج وجق، والصّاد والجيم، نحو: الصولجان، والكاف والجيم، نحو: السكرجة، والرّاء بعد النونِ أول كلمة، نحو: نرجس، والزاي بعد الدّال، نحو: مهندز، وإليه أشار النَّاظم بقوله:

والعَجَمِيُّ الوَضْعِ والتَّعْرِيفِ مَعْ زَيْدٍ على الثَّلاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

(تصريح). (**قوله: صَرْفُهُ امْتَنَعْ**) يَعْنِي: إذا كَانَ اسم عَجَمياً في أصلِ الوَضْعِ، وكانَ مَعرفة في العَجَمِيَّةِ ـ أيضاً ـ وكَانَ أكثر مِن ثَلاثَة أحْرفٍ مِثل (إبْرَاهيم) فَإنَّ وضْعَهُ غَيرُ عَربيّ، وفِي غَيرِ العَرَبية ـ أيضاً ـ كَانَ عَلَماً، هَذَا الاسم يَكون غَيرَ مُنْصَرفٍ.

الْعَجَمِيِّ، والْعَجَمِيِّ الْوَضْعِ الْعَرَبِيِّ التَّعريفِ، كلِجام، والثُّلاثِيّ ولو كانَ ساكِنَ الأوْسَطِ، كَشَتَرَ، ونُوح ....

أبو طالب

(قوله: كلجام) أصله لكام بالكافِ المعجميةِ، عرب بإبدالها جيماً، وإنما لم يعتبر مثل هذه العجمةِ لقبولها التَّغيير غالباً، وهو منشأ لضعفها بخلاف ما إذا كان علماً، فإنه لا يقبل التَّغيير إلا نادراً.

(قوله: ولو كان ساكن الأوسط) قيل: هذا سهو من الشارح، والصَّواب: ولو متحرِّك الأوسط؛ لأنه الفرد الخفي، أقول: يمكن أن يقال: لما أبقى للشارح الامتناع في قولهِ: صرفه امتنع على إطلاقه فهم أنه ممتنع اتفاقاً، وهو كذلك، والمفهوم من الامتناع الاتفاقي إن صرفَ ما يخالف موضوعه ليس بممتنعٍ اتفاقاً، وذلك مشتملٌ على فردين الأول ما هو ممكن الصَّرف اتفاقاً، وهو ما فقد فيه أحد الوصفينِ الأولين الثّاني ما هو ممكن لا اتفاقاً بل خلافاً، وهو فيما فقد فيه الوصف الأخير، أما إذا كان متحرّك الأوسط، فالخلاف فيه جلي قائلاً ودليلاً، وأما إذا كان ساكن الأوسط، فالخلافُ فيه خفي دليلاً لكونه في غاية الخفة، فلا يؤثر فيه ثقل السببين، وقائلاً: حيث

الناصية

(قوله: كلجام) إذا سمي به رجل؛ لأنّه قد تصرف فيه بنقله عمّا وضعته العجم له، فألحق بالأمثلةِ العربيةِ، وذهبَ قوم منهم الشلوبين وابن عصفورٍ إلى منعِ صرفِ ما نقلته العربُ من ذلك إلى العلميةِ ابتداء كبندار، وهؤلاء لا يشترطونَ أن يكون الاسمُ علماً في لغةِ العجمِ، بل الشَّرط عندهم أن يكون أول استعمالِ العرب له في العلميةِ.

(قوله: كلجام) بالجيمِ، فإنه معرّب (لكَام) فوضعه الأصلي في العجميّة، لكنّه صار علماً في لغةِ العربِ. وفي (الصبان): وضعه العجم اسم جنسٍ للآلة التي تجعل في فم الفرس، ومثله الفرند بكسر الفاءِ والراءِ وسكون النونِ، كما في (القاموس) وغيره، وضعه العجم اسم جنس للسيفِ، وقول البعضِ: وفتح الرَّاء سهو.

(قوله: كَشَتَرَ) بفتحِ الشينِ المعجمةِ والتاء الفوقية: اسم قلعة من أعمال إيران، فهو مؤنَّث فيشكل على ما سلفَ أن العجمةَ إذا انضمت إلى تأنيث الثلاثي السَّاكن الوسط، تحتّم المنع، فكيف لا تؤثر مع تحركه، إلا أن يقالَ اعتبار التأنيثِ في غير متعينٍ لجواز إرادة المكانِ (يس). وفي (الدشتي): أن الصُّور الثلاث المذكورة في (الشرح) كلها منصرفة، **الأولى**: ما ليس بعجمي، **والثاني**: ما كان عجمي الوضع عربيّ التَّعريفِ، **والثَّالث**: ما كان عجمي الوضع والتَّعريف وكان ثلاثياً.

(قوله: ونوح) ولوط، أي: من كل علم ثلاثي ساكن الوسط أعجمي مذكر، أما المؤنث كماء وجور، فممنوعُ الصرفِ لتقوي العجمة بالتأنيثِ، وإنما لم يجز في نوحٍ ولوط الوجهان، كما جاز في هند ودعد، مع أن كلاً وجد فيه سببان؛ لأنّ التأنيث سبب قوي، فيمكن اعتباره مع سكونِ الوسطِ بخلافِ العجمةِ، قاله ابن هشام. واعلم أن أسماء الأنبياء عليهم الصَّلاة والسَّلام ممنوعة

كَـذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَـخُـصُّ الْـفِـعْـلَا أَوْ غَـالِـبٍ كَـأَحْـمَـدٍ وَيَـعْـلَـى

(كَذاكَ) عَلَمٌ (ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعلا) ....

أبو طالب

لم ينقل القول بمنع صرفهِ أحد سوى صاحب المفصلِ، ونسبوه إلى السهوِ في ذلك، فصار بما قررنا كون قولهِ: ولو ساكن الأوسط فرداً خفياً جلياً، فتأمل.

الناصية

الصَّرفِ إلا ستة: محمد، وشعيب، وصالح، وهود، ونوح، ولوط، لخفّة الأخيرين، وكون الأربعة من نسل إسماعيل، وما كان قبل ذلك فليس بعربي، وهود قبل إسماعيل، فكان كنوح، كذا في الجامي، قال العصام: ويرد على الحصر في الستة شيث وعزير، وقال البيضاوي: تنوين عزير بناء على أنه عربي، وترك تنوينه بناء على أنه أعجمي. اهـ. واستشكله (سم) بأن ثبوت التنوين وتركه في القرآن، كما هو قضية القراءة بهما يوجب جوازهما، فكيف يكون أحدهما مبنياً على أنه عربي، والآخر على أنه أعجمي مع أنه في الواقع لا يكون عربياً وعجمياً، بل أحدهما فقط. وأجيب بأنه يكفي في تخريج القراءة المطابقة لوجه نحوي، وإن لم يوافق توجيه القراءة الأخرى، وقد قرئ تترى بالتَّنوينِ على أنَّ الألف للإلحاقِ وتركه على أنها للتأنيث، ولا يمكن أن تكونَ في الواقعِ لهما، والياء على أعجمي ليست للتَّصغير؛ لأنّ الظَّاهر أن الكلمةَ وضعت عليها في لغةِ العجمِ، فلا تكون للتَّصغير لاختصاص لغة العربِ بياء التَّصغير؛ ولأنها لو كانت للتَّصغيرِ لم تؤثر عجمته منع الصَّرفِ؛ لما مرَّ من أن الأعجمي إذا كان رباعياً بياءِ التَّصغير انصرفَ، ولم يعتد بالياءِ.

(قوله: كذاك ذو وزن) أي: علم ذو وزن، وفي البيتِ عطفُ الاسم على الفعلِ؛ لكون أحدهما بمعنى الآخر، والأحسنُ هنا إرجاعُ الأولى إلى الثاني؛ لأن الأصلِ في الوصفِ الإفراد. (صبان).

(قوله: كذاك عَلَم ذو وزنٍ يخص الفِعلا. . .إلخ) وفي (الأشموني): مما يمنع الصَّرف مع العلميةِ وزن الفعل بشرط أن يكون مختصاً به أو غالباً فيه، والمراد بالمختصّ ما لا يوجد في غير فعل إلا في نادرٍ أن علمي أو أعجمي كصيغة الماضي المفتتحِ بتاءِ المطاوعةِ كتعلّم، أو بهمزة وصل كانطلق، وما سوى أفعل ونفعل وتفعل ويفعل من أوزانِ المضارعِ، وما سلمت صيغته من مصوغٍ لما لم يسم فاعله، وبناء فعل، وما صيغَ للأمرِ من غير فاعلٍ، والثلاثي، نحو: أَنطلِقْ ودحرج، فإذا سمي بهما مجردين عن الضَّمير، قيل: هذا أنطلق ودحرج، ورأيت أنطلق ودحرج، ومررتُ بأنطلق ودحرج، وهكذا كل وزنٍ من الأوزانِ المبنيةِ على أنها تختصُّ بالفعلِ والاحترازِ بالنَّادرِ من نحو: دئل لدويبة، وينجلب لخرزة، وتبشر لطائر، وبالعلمِ من نحو خضم بالمعجمتينِ لرجلٍ وشمر لفرس، وبالأعجمي من بقّم وإستبرق، فلا يمنع وجدان هذه الأسماءِ اختصاصُ أوزانها بالفعل؛ لأنّ النَّادرَ والعجمي لا حكمَ لهما؛ ولأنّ العلم منقول من فعلٍ، فالاختصاصُ باقٍ.

بِأَنْ لَم يُوجَد دُونَ نُدُورٍ في غَيرِ فِعْلٍ، كَخَضَّمَ وشَمَّرَ ودُئِل وانْطَلق واسْتَخْرج عَلَمَيْنِ (أَوْ) وَزْنِ (غالِبٍ) فيه ....

أبو طالب

(قوله: في غير فعل) أي: لم يوجد بالوضعِ الأولي العربي فيه دون ندور.

(قوله: كخضم... إلخ) خضم لرجلٍ وشمر لفرس ودئل لدويبة، ودخول تلك الأمثلة الخمسة في الوزنِ لوجودها في الاسمِ بالوضعِ الثانوي، وكذا يدخل فيه نحو: بقم بتشديد القاف لخشبٍ يصبغ فيه، وإستبرق للديباج لوجودها في الاسمِ بالوضعِ العجمي، وكذا يدخل فيه نحو: ينجلب لخرزة، والخرزة كغرفة بالفارسية مهره، لندوره، وقيل: دئل غير منقولٍ من الفعل، فهو مثل ينجلب.

(قوله: علمين) خصَّ هذا القيد بالأخيرين مع اعتبارِه في الخمسة؛ لأنه متحقق في الثلاثة الأول ومقدَّر مفروض في الأخيرين.

(قوله: أو وزن غالب فيه)، لكون الفعلِ أولى به إما لكثرتِه في الفعلِ كإثمد على وزنِ اضرب لحجرِ الكحلِ، وأبلم كذلك لخواصِّ التمرِ الهندي، الذي يقال له: المُقْل بضمِّ الميمِ وسكون

الناصية

(قوله: بأنْ لَمْ يُوجَدْ... إلخ) أي: لم يوجد هذا الوزن في غير الفعلِ إلا نادراً. قال في (التَّصريح): المرادُ به ما لا يوجد في غير الفعلِ إلا في علمٍ أو أعجمي أو ندور، فالعلم (كخضم) بالخاءِ وتشديد الضادِ المعجمتين علماً (لمكانٍ) وقال الجوهري: اسم لعنبر بن عمرو بن تميم، وقد غلب على القبيلة قال:

لــولا الإلــهُ مــا سَــكَــنــا خــضــمــاً ....

أي: بلاد خضم (وشمر) بالشينِ المعجمةِ وتشديدِ الميمِ علماً (لفرس)، والأعجمي كبقم لصبغ، وبذر الماء، (و) النادر ما كان على صيغة الماضي للمفعول، نحو: (دئل) اسماً (للقبيلة) أو لدويبة، أي: شبيهة بابن عرسٍ، أي: اسم لهذا النوعِ، فلا يمنع وجدان هذه الأمثلةِ اختصاصُ أوزانها بالفعل؛ لأنّ النّادر والأعجمي لا حكم لهما؛ ولأن العلم منقول من فعلٍ، فالاختصاصُ فيه باق (و) الذي لا يوجد في غير الفعلِ ما كان على صيغة الماضي المفتتح بهمزةٍ فوصل، أو تاء المطاوعة (كانطلق واستخرج و) نحو (تقاتل) وتصالح حال كونها (أعلاماً) وحكم همزة الوصلِ في الفعلِ المسمَّى به القطع؛ لأنّ المنقول من فعل بعد عن أصله فالتحق بنظائرِه من الأسماءِ، فحكم فيه بقطع الهمزةِ بخلاف المنقول من اسم كاقتدار، فإن الهمزة تبقى على وصلها بعد التَّسمية؛ لأنّ المنقول من اسم لم يبعد عن أصلِه، فلَم يستحقّ الخروج عمَّا هو له. (تصريح).

(قوله: أَوْ وَزْن غَالِب فيه) أي: في الفعلِ عطف على يخص المراد بالغالبِ ما كان الفعل به أولى إما لكثرته فيه كإثمد وأصبع وأبْلُم، فإن أوزانها تقلّ في الاسم، وتكثر في الأمرِ من الثلاثي؛

(كَأَحْمَدٍ وَيَعْلى) وأَفْكَلَ وأَكْلَبَ، ....

أبو طالب

القافِ، وإما لابتدائه بزيادته لا تدلُّ على معنى، إلا في الفعلِ، سواء اشتقَّ فعل من حروفهِ كأحمد ويعلى أو لا كأفعل على وزنِ أحمر للمرتعد من البردِ أو الخوفِ، وأكلب جمع كلب.

الناصية

وإما لأن أوله زيادة تدلُّ على معنى في الفعلِ دون الاسمِ كأفكل وأكلب، فإن نظائرهما تكثر في الأسماءِ والأفعالِ، لكن الهمزةَ من أفعل، وأفعل تدلُّ على معنى في الفعلِ، نحو: أذهب وأكتب، ولا تدلُّ على معنى في الاسمِ، فكان المفتتح بأحدهما من الأفعالِ أصلاً للمفتتح بأحدهما من الأسماءِ، وقد يجتمع الأمرانِ، نحو يَرْمِعْ، وتنصب، فإنهما كإثمد في كونه على وزنٍ يكثر في الأفعالِ، ويقل في الأسماء، وكأفكل في كونه مفتتحاً بما يدلُّ على معنى في الفعلِ دون الاسمِ. هذا، وقد اتّضح بما ذكر أن التعبير عن هذا النّوع بأن يقال أو ما أصله للفعلِ، كما فعل في (الكافية)، أو ما هو به أولى، كما في شرحها و(التّسهيل) أجود من التّعبيرِ عنه بالغالبِ؛ لأنه قد بان أن هذا النوع قسمان ما يغلب في الفعلِ، وما الفِعْلُ به أَوْلَىٰ، وإن لم يغلب، وقول النّاظم: أو غالب، لا يشمل القسم الثاني بدون تأويلٍ.

(**قوله: كَأحْمَد ويَعْلَى. . .إلخ**) وفي (التَّصريح): وكإثمد بكسرِ الهمزةِ والميم وسكون المثلثة بينهما، وبالدّال المهملة حجر الكحل، وأما مضموم الهمزةِ والميم فاسم موضع (وإصبع بكسر الهمزةِ وفتح الموحدة واحدة الأصابعِ، وفيها عشر لغاتٍ حاصلة من ضرب ثلاثة أحوالِ الهمزة في ثلاثةِ أحوال الباء، والعاشرة أصبوع، (وأبلم) بضمِّ الهمزة واللام وسكون الموحدةِ بينهما سعف المقل حال كونِ الثلاثةِ (أعلاماً، فإن وجوده موازنها في الفعلِ أكثر) منه في الاسمِ (كالأمر من ضرب) فإنه موازن إثمد (و) الأمرُ من (ذهب) فإنه موازنٌ إصبع بفتح الباء (و) الأمر من (كتب، فإنه موازن أبلم (الثالث: الوزن الذي الفعل به، أولى؛ لكونه مبدوءاً بزيادة تدل) على معنى (في الفعلِ ولا تدلُّ) على معنى (في الاسمِ، نحو: أفكل) بفتحِ الهمزةِ والكاف وسكون الفاء بينهما، وهي الرعدة، يقال: أخذه الأفكل؛ إذا أصابته رعدة، (وأكلب) بفتح الهمزة وسكون الكافِ وضمِّ اللام جمع كلب، (فإن الهمزة فيما لا تدل) على معنى (وهي في موازنهما من الفعلِ، نحو: أذهب) مضارع ذهب (وأكتب) مضارع كتب (دالة على المتكلمِ)، فكان المفتتح بأحدهما من الأفعالِ أصلاً لمفتتح بهما من الأسماءِ.

(**قوله: كأحمد**) منقولٌ من فعلٍ ماضٍ أو مضارعٍ، أو من اسم تفضيل. اهـ. سم (صبان)،.

(**قوله: وأفكل**) وهو الرِّعدة، وأكلب جمع كلب، هذا؛ ومن نظائرِ أكلب من الأسماءِ: أبحر وأوجه وأعين، ومن الأفعالِ: أنصر وأدخل وأخرج. (صبان).

ولا بُدَّ مِن لُزُومِ الْوَزْنِ وبَقائِهِ، غَيرِ مُخالِفٍ لِطَرِيقَةِ الْفِعلِ، فَنَحو: امْرِئٍ عَلَماً وَرُدَّ وبِيعَ

أبو طالب

(قوله: فنحو: امرئ... إلخ) أما صرف امرئ فلعدم لزوم الوزنِ، فإن عينه يتبع لامه في الحركاتِ، فإذا كسر أو فتح كان على وزنِ الأمرِ، وأما إذا ضم فخرجَ عن وزنِ الفعلِ، وأما صرف، نحو ردُّ بضمِّ الدال فعلُ أمرٍ، فلعدم بقائه على طريقةِ الفعلِ، وهي ابتداؤه بهمزة الوصلِ، بل دخل في وزنِ الاسمِ كقفل، وكذا إذا كان ماضياً مجهولاً، فإن طريقته كسر العين، وكذا سببُ صرفِ بيع.

الناصية

(قوله: ولا بُد مِن لزوم الوزن... إلخ) أي: لا بدّ من لزوم الوزن بأنْ لا يَخرج مِن وَزْنٍ إلى وَزْنٍ آخَر (وبقائه) أي: ولا بد مِن بقاءِ الوَزنِ الأصلي، فَلَا يَخرج بِالإعْلالِ ونَحوه (غَير مخَالِفٍ لِطَرِيقَةِ الفِعل) أيْ: ولَا بدَّ مِن كَوْنِ الوَزنِ غَير مخَالِفٍ لِلأحكام القِيَاسِيَّة لِلفِعلِ.

وفي (التَّصريح): لا بدَّ من كونِ الوزنِ لازماً باقياً في اللفظِ على حالتِه الأصلية، غير مخالف لطريقة الفعل فخرج بالقيد الأول، وهو اللزومُ، نحو امرؤ علماً فإنه في الرفعِ نظير: اكتب، وفي النصب نظير اذهب، وفي الجرِّ نظير اضرب، ولم يلزم وزناً واحداً في الأحوالِ الثلاثة، ولم يبق على حالةٍ واحدة، ففارق الفعل بكون حركة عينه تتبع حركة لامه، والفعل لا اتّباع فيه (و) خرج (با) لقيد (الثاني) وهو البقاء على حالتِهِ الأصلية (نحو: رد، وقيل، وبيع) مبنيان للمفعول، فإنها لم تبق على حالتِها الأصلية، (فإن أصلها فعل) بضمِّ الفاءِ وكسر العين، (ثم) دخلها الإدغام والإعلال، فالإدغام في رد والإعلال بالنقل، والقلب في قيل، وبالنقل فقط في بيع، و(صارت) صيغة رد (بمنزلة) صيغة (قفل) بضمِّ القاف وسكون الفاء، (و) صيغة قيل، وبيع بمنزلة صيغة (ديك) بكسر الدال وسكون الياءِ وآخر الحروفِ، وبالكاف (فوجب صرفها) لذلك، (ولو سميت بضرب) بضمّ الضاد وسكون الراء حال كونه (مخففاً من ضرب) بضمِّ الضادِ، وكسر الراء (تصرف اتفاقاً)؛ لأنّ التّخفيف سابقٌ على التّسمية، وإنما الخلاف في التّخفيفِ العارضِ بعدَ التسميةِ، هل ينزل منزلة الأصلي أم لا، (و) ذلك كما (لو سميت بضربٍ) بضمّ أوله وكسر ما قبل آخره، (ثم خففته) بتسكين ما قبل آخر، فإذا فعلت ذلك (انصرف أيضاً عند سيبويه)؛ لأنّه عنده كالسكون الأصلي، واختاره ابن مالك (وخالفه المبرد) والمازني، ومن وافقهما فمنعوه من الصَّرفِ؛ (لأنّه تغيير عارض) بعد التّسميةِ، (و) خرج بالقيد (الثالث) وهو كونه غير مخالفٍ لطريقة الفعل، (نحو: لُبب بالضمِّ) في الباءِ الموحدة فيما رواه الفراءُ (جمع لب) بضمِّ اللام وتشديد الباءِ الموحدةِ، وهو العقلُ، وجمع لب على ألبب قليل. والأكثرُ أن يجمعَ على ألبابٍ، ويقال: بنات ألببٍ، عروق في القلبِ تكونُ منها الرّقة، وألبب حال كونِه (علماً) ينصرفُ؛ لأنّه قد باين الفعلَ بالفكِّ، قاله أبو الحسن الأخفش. (تصريح).

(قوله: فنحو امرئ) أي: على لغةِ الإتباعِ فيه، فإن سمِّي به على لغةِ من يلتزم فتح عينه منع من الصَّرفِ؛ لكون الوزنِ لازماً حينئذ، وكذا الكلام في ابنم على اللغتينِ. دماميني بحذفٍ (صبان).

مَصرُوفٌ، وكذا نَحو: أُلْبُبْ عِندَ أَبي الْحَسَنِ الأخفش، وخالَفَه الْمصنفُ، ....

أبو طالب

(قوله: وكذا أُلبب) كاقعد بناء من خروجه من طريقةِ الفعل التي هي الإدغام بلا مانعٍ ذاتي، وعلى هذا فأمر المضاعف بجميعِ احتمالاتهِ خارجٌ عن طريقةِ الفعلِ، وهو غريب ظاهراً.

الناصية

(قوله: فَنحو امْرئٍ عَلَماً. . .إلخ). الأول: مثال لعدمِ اللزومِ، والمراد حالة الوقفِ وعدم لزومِه الوزن إنّ (امرأ) راؤه تابعة للهمزة في الإعرابِ فهو في حالِ النصبِ على وزن (اذهب)، وفي الرفع على (اكتب)، وفي الجرّ على (اضرب) فلا يلازم وزناً واحداً.

والثاني والثالث: مثالان لعدمِ البقاءِ على الوزن الأصلي، فإن (ردّ وبيع) في الأصلِ (فعل) بضمِّ الفاءِ وكسر العينِ، فتصرف في الأولِ بالإدغامِ، وفي الثاني بالإعلالِ، فلم يبقيا على الطريقةِ الأصليةِ للماضي المجهول. (دشتي). وفي (الشيرازي): أمَّا (امرؤ) فَلأنَّه يَخرج مِن وزن إلى وزنٍ آخر؛ لأنَّ عَينه يَتبع لَامَه في الحَرَكات. فإذَا كَانَ آخره مَضموماً كَانَت الرّاء مضمومة، وإذَا كانَ آخِره مَفتوحاً كَانَت الرَّاء مفتوحة، وإذَا كَانَ آخِره مَكسوراً كَانَتِ الرَّاء مَكسورة، تَقول (جَاءَ امْرُؤٌ) بِضَمِّ الرَّاءِ، و(رأيْتُ امْرَأً) بفَتح الرَّاءِ و(مَرَرْت بِامْرِئٍ) بِكسرِ الرَّاءِ (وأَمَّا رُدَّ وبيع) فَلأنَّهمَا لَمْ يَبْقَيَا عَلَى وَزنهما الأَصْلِي؛ لأَنَّ وزنهما الأَصْلِي ـ بِضَمِّ الأَوَّلِ، وكَسْرِ الثاني ـ عَلَى وزن (قُتِلَ) مَجهُولاً ـ ثُمَّ تَغَيَّر هَذَا الوزن في (ردَّ) للإدْغَام، وفي (بيع) للإعْلال. (شيرازي).

(قوله: وكَذَا نَحو أُلبب) بالضمِّ، جمع لبٍّ بضم اللام وتشديد الموحدة، وهو العقل، وجمع لب على ألببٍ قليل، والأكثر أن يجمع على ألبابٍ، هذا ولم تصرفه؛ لأنّه لم يخرج بفكِّ الإدغام إلى وزنٍ ليس للفعلِ؛ أو لأنّه مُخَالِفٌ لِطَرِيقَة الفِعلِ؛ إذ القِيَاس في الفِعل الإدْغَام إذَا اجْتَمَع حَرفَان متَجَانِسَانِ، وهنَا لم تُدْغَمِ البَاء في البَاء؛ لأنه باين الفعل بالفكِّ، أي: فعله الذي هو لب لا الفعل مطلقاً؛ فإنه بوزنِ اكتب واقتل. اهـ. (زكريا). والظَّاهر أنه لا حاجة إلى ذلك؛ لأن الشارح لم يدّع انتفاء كونِه بوزن الفعل، وإنّما ادعى كونه مبايناً للفعل بالفكّ؛ لأنّ الفعل الذي على وزنه مدغم، نحو: أشدّ وأرد، أي: فضعف اعتبار الوزن، قال في (الهمع): والأصحُّ ـ وعليه سيبويه ـ منعه، ولا مبالاة بفكِّهِ؛ لأنّه رجوع إلى أصل متروك فهو كتصحيح مثل: استحوذ، وذلك لا يمنع اعتبار الوزن إجماعاً، فكذا الفك؛ ولأن وقوع الفك في الأفعالِ معهود كأشدد في التّعجب، ولم يردد، وألل السقاء، فلم يباينه. (صبان).

(قوله: وخَالَفَه المصنف) لأنّ القاعدةَ في المتجانسين إذا سكن ما قبلهما فكَّ الإدغام، كما في (اشدد) فالوزنُ فيه باقٍ وغير منصرف لذلك. وفي (التَّصريح): (خولف) فعن سيبويه منع الصَّرف (لوجود الموازنة) لكأكتب، ولأن الفكَّ رجوعٌ إلى الأصلِ متروكٌ، فهو كتصحيح استحوذ، وليس بمانعٍ من اعتبار وزن الفعل إجماعاً؛ ولأنّ الفكَّ قد يدخل الفعل لزوماً كأشدد به في التَّعجبِ

وفُهِمَ مِن كلامِهِ أَنَّ الْوزنَ الخاصَّ بِالاسْمِ، أَوِ الْغالِبَ فيه، أَو الْمُستَوى هو والفعل فيه لا يُؤَثِّر ....

أبو طالب

....

الناصية

وجوازاً كاردد، ولم يردد، وشذوذاً كضبب البلد، وألك السقاء؛ إذا تغيرت رائحته (ولا يؤثر وزن هو بالاسم أولى) كفاعل، نحو: كآهل علماً، فإنه وإن وجد في الفعلِ كضاربِ أمراً من ضارب إلا أنه في الاسم أولى لكونه فيه أكثر، (ولا) يؤثر (وزن هو) موجودٌ (فيهما على السَّواء) نحو: فعل بفتحِ العينِ، وفعلل نحو: شَجر، وضرب، وجعفر، ودحرج.

(**قوله: وفهِمَ من كلامِهِ**) وهو قوله: (ذو وزن يخصّ الفعل أو غالب) فهم من كلامِه هذا أنّ شرطَ مانعيه وزن الفعلِ أن يكون الوزن إمّا مختصاً بالفعلِ، أو غالباً فيه.

فإذا كان الوزنُ مختصاً بالاسمِ كعروة، أو غالباً في الاسمِ كوزن (فاعل) نحو: ضارب علماً لشخصٍ، وإن وجد في الأمر من المفاعلةِ كقولك: (ضارب يا زيد) أو مساوياً فيه الاسمِ والفعل كفعل بفتحتينِ، نحو: (شجر) أو فعلل كجعفر لا يؤثّر في منعِ الصَّرفِ. وفي (الشيرازي): فهِمَ من كلام المصنفِ (ذُو وَزْن يَخصُّ الفِعلا، أو غَالِب) أنَّه يَشترط في مَنعِ الصَّرفِ كَوْنُ الوزنِ غالِبياً في الفِعلِ، أوْ دَائِمياً، فَالوزن الخَاصُّ بالاسْم كـ(قِمَطْر) - بكسر، فَفتحٍ، فَسكونٍ - والوَزن الغَالِب في الاسْم كـ(فاعل)، فَإنَّه وإن وجد (ضَارَبَ) - المَاضي مِن بَابِ المُفَاعَلَة - ولكنَّ هَذَا الوزن غَالِباً يُستَعْمَلُ لاسْمِ الفَاعِلِ، فهو وَزن غَالِبِيّ في الاسْم، وهَكَذا الوَزنُ الَّذي يَستَوي فيه اسْتِعمَالُ الاسْمِ والفِعل عَلَيهِ مِثل (عَضد) (كَتِف) (جَعْفَر) ونَحوها، هَذِهِ الأقْسَام الثَّلاثَة لَا تكون غيرَ مُنصرفٍ. وفي (الأشموني): فَالوزنُ الخاصُّ بالاسمِ أو الغالبِ فيه أو المستوي فيه، هو والفعل لا يؤثر، أي: لا يمنع الصَّرف، وهو كذلك، نَحو: ضرب، ودحرج، خلافاً لعيسى بن عمر فيما نقل من فعلٍ؛ فإنه لا يصرفه تمسكاً بقوله:

أنَـــا ابـــنُ جَـــلَا وطَـــلَّاعِ الـــثَّـــنَـــايَـــا ....

ولا حجة فيه؛ لأنه محمول على إرادة أنا ابن رجل جلا الأمور وجربها، فجلا جملة من فعلٍ وفاعلٍ فهو محكي لا ممنوع من الصَّرفِ، كقوله:

نُـــبِّـــئْـــتُ أَخْـــوَالـــي بَـــنِـــي يَـــزِيـــدُ ....

والَّذي يدلُّ على ذلك إجماعُ العربِ على صرفِ كعسب اسم رجلٌ مع أنه منقول من: كعسب؛ إذا أسرع، وقد ذهب بعضهم إلى أن الفعلَ قد يحكي مسمى به، وإن كان غير مسند إلى ضمير متمسكاً بهذا البيتِ، ونقل عن الفراءِ ما يقرب من مذهب عيسى، قال: في الأمثلة التي تكون للأسماءِ والأفعال إن غلبت للأفعالِ، فلا تجرّه في المعرفةِ، نحو: رجل اسمه ضرب، فإن هذا اللفظ وإن كان

وهو كذلك، وخالَفَ عيسى بنُ عَمْرٍو ....

أبو طالب

....

الناصية

اسماً للعسلِ الأبيضِ هو أشهر في الفعلِ، وإن غلب في الاسم فأجره في المعرفةِ والنّكرة، نحو رجل مسمى بحجر؛ لأنّه يكون فعلاً تقول: حجر عليه القاضي، ولكنه أشهر في الاسمِ.

(قوله: وهو كذلك) أي: هَذا الّذي فُهِمَ مِن كلام المصنفِ هو الصَّحيح، هذا، وفي (الشيرازي) الحقُّ أن رأي المصنف صحيح.

(قوله: وخَالَف عيسَى بنُ عمْرو) وهو شيخُ سيبويه، وشيخ شيخه الخليلِ. دماميني.

هذا، وفي (الدشتي): قال عيسى ـ وهو أستاذ سيبويه ـ: إنّ الوزن الغالب في الاسمِ والمتساوي في الاسم والفعل يؤثّر أن في منعِ الصرفِ، بشرط أن يكون الاسمُ الذي فيه أحد هذين الوزنين منقولاً من (فعل) يعني: أنّ ذلك كان فعلاً سابقاً، ثم نقل إلى العلميةِ لشخص، فمن الغالبِ في الاسم، كما إذا سمّينا شخصاً بضارب الذي هو أمرٌ من المضاربة، ومن المتساوي في الاسم والفعل، كما إذا سمّى شخصٌ بضرب ودحرج، ففي مثل ذلك يؤثّران في منعِ الصَّرفِ. وفي (التّصريح): قال عيسى بن عمر الثقفي البصري شيخ الخليل وسيبويه: (إلا أن يكونا منقولين من الفعل)، فإنهما يؤثران، فالأول (كالأمر من ضاربِ) بفتحِ الرَّاءِ (و) الثاني (كضرب ودحرج أعلاماً) وظاهر كلام الشَّاطبي تبعاً للتَّسهيل أن خلاف عيسى إنما هو في المشتركِ، ونصُّه: وخالف في ذلك عيسى، فكان لا يصرف الوزن المشترك المنقول من فعلٍ ويقولُ: كلُّ فعلٍ ماضٍ سمي به، فإنّه لا ينصرفُ إلا إذا كان فراغاً من فاعِله، (واحتج) على ذلِك (بقولِهِ) وهو سحيم بن وثيل الرياحي:

أَنَـا ابْـنُ جَـلَا وطَـلَّاعُ الـثَّـنَـايَـا مَـتَـى أَضَـعِ الـعِـمَـامَـةَ تَـعْـرِفُـونـي

وجه الحجة منه أن جلا فعل ماضٍ خالٍ من فاعل، وهو علم ممنوع من الصَّرفِ، بدليل عدم تنوينه، (وأجيب) عنه (بأنه يحتمل أن يكون سمي بجلا من قولك: زيد جلا) أي: هو (ففيه ضمير) مستتر يعودُ على زيدٍ، (وهو من بابِ المحكياتِ) فهو وفاعله جملة محكية، (كقوله:

نُـبِّـئْـتُ أخـوالـي بَـنـي يَـزِيـدُ ....

فيزيد مسمًّى به من قولِك: المال يزيد، ففيه ضمير مستتر، والدَّليل على ذلك رفعه على الحكاية، وإلا لو كان مجرداً عن الضَّمير لجرّه بالفتحة؛ لكونه لا ينصرف للعلمية، ووزن الفعل المضارع، ويحتمل أن يكون ليس بعلم، بل هو وفاعله جملة في موضعِ خفضٍ (صفة لمحذوف، أي:) أنا (ابن رجل جلا الأمورَ)، أي: كشفها، وفي كلا الاحتمالين نظرٌ، أما الأول، فلأن الأصل عدم استتار الضمير، وأما الثاني: فلأنه لا يحذف الموصوف بالجملة إلا إذا كان بعض اسم مقدر مخفوض بمن

وَمَـا يَـصِـيـرُ عَـلَـمـاً مِـنْ ذِي أَلِـفْ   زِيـدَتْ لإِلْـحَـاقٍ فَـلَـيْـسَ يَـنْـصَـرِفْ

في الْمَنقُولِ مِن «فَعَلَ».

(وَما يَصِيرُ عَلَماً مِن ذِي أَلِفْ) مَقصُورَةٍ ....

أبو طالب

(**قوله: في المنقول من الفعل**) أي: سواء كان غالباً في الاسمِ أو مساوياً في الاسم والفعل.

(**قوله: وما يصير... إلخ**). أي: هذا سبب واحد شرطه العلمية، وباعتبار دخولهِ في الألف التَّأنيث، ولم يعد سبباً على حده، ولا يخفى أن الحكم بعدمِ انصرافِ ما لا يظهر إعرابه قط غير صحيح، وعلى فرض صحتهِ غير مثمرٍ.

الناصية

أو في كما تقدم في باب النَّعت، هذا، وقد قال سيبويه: إن قول عيسى خلاف قول العربِ سمعناهم يصرفون الرَّجل يسمَّى بكعسب، وهو فعل من الكعسبة، وهو العدو الشديد مع تقارُب الخطا.

(**قوله: في المَنْقُولِ مِن فَعَلَ**) أي: من موازن فعل بفتحتين، يعني: من الفعلِ الماضي مطلقاً، أي: لا بقيد صيغة مخصوصة، كما يدلُّ عليه كلام عيسى بن عمر، فإنه قال، كما في الشَّاطبي: كل فعلٍ ماضٍ إذا سمي به فإنه لا ينصرف، وبدليل الرد عليه بعد بأنَّ العربَ أجمعوا على صرفِ كعسب اسمُ رجلٍ، مع أنه منقولٌ من كعسب؛ إذا أسرع؛ إذ لو كانت مخالفة عيسى في خصوص الماضي الذي على وزن فعل كأكل وضرب لم يصح الردُّ عليه بصرفِ كعسب إجماعاً؛ لأنّ وزن كعسب فعلل وكلامه في موازن فعل. (أشموني).

(**قوله: وما يَصير عَلَماً من ذي ألف... إلخ**) أي: ألف الإلحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلميةِ لشبهها بألف التأنيثِ من وجهين: **الأول**: أنها زائدة ليست مبدلة من شيء بخلافِ الممدودة، فإنها مبدلة من ياء. **والثاني**: أنها تقع في مثال صالح لألف التأنيث، نحو: أرطى، فإنه على مثال سَكْرى وعِزْهَى، فهو على مثال ذكرى بخلاف الممدودة، نحو: علباء، وشبه الشيء بالشيء كثيراً ما يلحقه به كحاميم اسمُ رجلٍ، فإنه عند سيبويه ممنوعُ الصرفِ لشبههِ بهابيل في الوزنِ والامتناعِ من الألفِ واللام، وكحمدون عند أبي علي حيث يمنع صرفه للتعريفِ والعجمةِ، ويرى أن حمدون وشبهه من الأعلامِ المزيد في آخرها واو بعد ضمةٍ ونون لغير جمعية لا يوجد في استعمال عربي مجبول على العربية، بل في استعمال عجمي حقيقة، أو حكماً، فألحق بما منع صرفه للتَّعريفِ والعجمة المحضة. (أشموني).

(**قوله: مَقصُورَة**) صريحاً، أو بالمثالِ أو بهما، كما فعل في (الكافية) فقال:

وألِـفُ الإلـحـاقِ مَـقـصـوراً مَـنَـعْ   كـعَـلْـقَ إنْ ذَا عَـلَـمـيَّـةَ وَقَـعْ

هذا، وخرج به ألف الإلحاق الممدودة، فإنها لا تؤثر منع الصَّرفِ؛ لعدم شبهها بألف التأنيث الممدودة؛ لأنّ همزةَ الإلحاق منقلبة عن ياءٍ، وهمزة التأنيث منقلبة عن ألفٍ، وأيضاً همزة التَّأنيثِ

(زِيدَتْ لإلْحاقٍ) كَعَلْقى وأَرْطى عَلَمَيْنِ (فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ) ....

أبو طالب

(قوله: كالأعلام) فأحد أسبابه شبه العلم والآخر عدولها عن أصلِها الذي هو مع الإضافةِ.

الناصية

منقلبة عن مانعٍ وهو الألف، فتمنع، وهمزة الإلحاق منقلبة عن غير مانعٍ وهو الياء، فلا تمنع، أفاده في (التَّصريح).

(قوله: لإلحاق) هو جعل كلمة على مثالٍ أخرى رباعية الأصول أو خماسيتها كجمل أرطى وعلقى على مثال جعفر، وعزهى وذفرى على مثال درهم، وجلبب جلببة وجلباباً على مثال دحرج دحرجة ودحراجاً، وحلتيت وحلاتيت، وعفريت وعفاريت، على مثال قنديل. وفي (الشيرازي): (الإلحَاق) هو زِيَادَة حَرفٍ في الكَلِمَة حَتَّى تَلحقَ بِهَيئةٍ أصليةٍ لِكَلِمَةٍ فَوقَها ـ في عَدَدِ حُرُوفِ الأُصُولِ ـ لِيُعَامَلَ مَعَهَا مُعَامَلَةَ تِلكَ الكلمة في التَّثنيةِ والجَمع، ونحوهمَا. وفي (الدشتي): سمّيت هذه الألف إلحاقاً؛ لأنها تلحق الاسم الملحق بها بالاسم الرباعيّ كجعفر مع أنّها زائدة، وأمّا منع صرف هذا الاسم، فللعلميّةِ، ولمشابهة ألفه بألفِ التأنيثِ كحجلى وحبلى ويمكن أن يكون وجه تسميته بالإلحاق لإلحاقها إيّاه بالمؤنّث بالألفِ. وفي (التَّصريح): العلم المختوم بألف الإلحاقِ المقصورة كعلقى، باتفاقٍ، (وأرطى) على الأصحِّ حال كونهما (علمين) فإنهما ملحقانِ بجعفر، والمانع لهما من الصَّرفِ العلمية وشبه ألفِ الإلحاق بألفِ التأنيثِ في الزيادةِ والموافقة لمثال ما هي فيه، فإنهما على وزن سكرى، وشبه الشيء بالشيء كثيراً ما يلحق به كحاميم اسم رجل، فإنه عند سيبويه ممنوعُ الصَّرفِ لشبهه بهابيل في الوزنِ والامتناعِ من الألفِ واللامِ، فلما أشبه الأعجمي عومل معاملته، وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

ومـا يَـصِيـرُ عَـلَـمـاً مِـنْ ذي ألِـفْ زِيْـدَتْ لإلْـحـاقٍ فـلـيـسَ يَـنْـصَـرِفْ

وقيل: إن أرطى أفعل، فمانعه من الصَّرف: العلمية، ووزن الفعل، ولذلك قلت على الأصحِّ: وإنما لم يمنع الصَّرف مع ألف الإلحاق الممدودةِ كعلياء، فإنه ملحق بقرطاس لتخلف شبهها بألف التَّأنيثِ الممدودة؛ لأن همزةَ الإلحاق لا تشبه همزةَ التأنيثِ من جهةِ أن همزته منقلبةٌ عن ألفٍ لا عن ياءٍ، فافترقا في الحكمِ لأجل افتراقهما في التَّقديرِ، بهذا علل ابن أبي الربيع، وإيضاحه أن الحرف إذا كان منقلباً عن مانعٍ منع كالهمزة في صحراء، فإنها بدل من ألفِ التأنيثِ، وإذا كان منقلباً عن غيرِ مانعٍ لم يمنع كهمزة علياء، والعلقى نبت، والأرطى شجر، وبقي عليه ألف التَّكثير كقبعثرى ومن أدخلها في ألف الإلحاق، فقد سها؛ إذ ليس في أصولِ الاسمِ سداسي، فيلحق به.

(قوله: كَعَلقَى وَأَرْطَى عَلَمَيْن) (عَلقَى) نَبت، و(أَرْطَى) شَجَر، حروفهمَا الأصول ثَلاثَة (ع.ل.ق) و(أ.ر.ط) والقَاعِدَةُ أنْ تكونَا علَى وَزنِ (فَعْلَى) لكنَّه حيثُ إنَّ أَلِفَهُمَا لِلإلحَاقِ بِالرُّبَاعيِّ المُجرَّد، فَوزنُهمَا حينئذٍ (فَعْلَلَ). فإذَا صَارَا عَلَمَيْنِ كَانَا غَيرَ مُنصرفين.

وَالْـعَـلَـمَ ٱمْـنَـعْ صَـرْفَـهُ إِنْ عُـدِلَا كَـفُـعَـلِ الـتَّـوْكِـيـدِ أَوْ كَـثُـعَـلَا

بِخِلافِ غَيرِ الْعَلَم، والّذي فيه أَلِفُ الإلْحاقِ الْمَمدُودَةِ (**وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلا كَفُعَلِ التَّوْكِيدِ**) أَيْ جُمَع وتَوابِعُهُ، ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: بِخِلافِ غَيرِ العلم. . .إلخ**) أي: فإن كان فيه ألف الإلحاق غير علم كعلقى وأرطى قبل التَّسمية بهما صرفته؛ لأنها والحالة هذه لا تشبه ألف التَّأنيث، وكذا إن كانت ألف الإلحاقِ ممدودةً كعلباء بعين مهملة، فلام فموحدة اسمٌ لعصبة العنقِ، وألفه الممدودة للإلحاق بقرطاسٍ، فإنك تصرف ما هي فيه علماً كان أو نكرة، وإنما لم تكن ألفه للتأنيث، قال الفارضي: لأن علباء لا يوازنه شيء من أوزانِ ألفِ التَّأنيثِ الممدودة، كما سيأتي إن شاء الله تعالى في علامة التَّأنيثِ.

(**قوله: والعلم**) أي: حقيقة أو حكماً بقرينةِ التمثيلِ بفعل التَّوكيدِ، فإنه ليس بعلم حقيقة عند النَّاظم: كما في (شرح الكافية) وتصحيحُ بعضِهم إبقاء العلمية على ظاهِرها بجعل الكافِ للتَّنظير لا للتَّمثيل يمنعه العطف في قوله: أو كثعلا؛ لأنّ فعل مثال قطعاً، فالمناسبُ أن يكون ما قبلَهُ كذلك نعم يصحُّ ذلك الإبقاء بإجراء كلامه هنا على القولِ بأن فعل التَّوكيد علم حقيقة لمعنى هو الإحاطة، وإن كان خلاف ما مشى عليه في (الكافية).

(**قوله: كفعل التوكيد**) الإضافة على معنى اللام أوفى، وكلام الشارح يشير إلى هذا، يَعني: العَلَمُ والعَدْلُ إذَا اجْتَمَعَا صَارَ الاسْمُ غَيرَ منصرفٍ، مِثْلَ (فُعَل) بضمِّ الفاء وفتح العين الذي لِلتَّوكيد، وفي (الدشتي): كوزن (فُعَل) الذي يأتي للتوكيدِ كجُمَع وبُتَع.

(**قوله: وتَوَابعُهُ**) وهي كُتَع، من تكتع الجلد؛ إذا اجتمعَ (وبصع) بالصادِ المهملةِ من البصعِ، وهو العرق المجتمع، (وبُتَع) بموحدة فمثناة فوقانية من البتعِ، وهو طول العنق، والمانع لها من الصَّرفِ: التعريف والعدل، أما التَّعريف (فإنها) على الصَّحيحِ (معارف بنية الإضافةِ إلى ضميرِ المؤكدِ) فشابهت بذلك العلم؛ لكونه معرفة بغير قرينةٍ لفظيةٍ، هذا ظاهر كلام سيبويه، وهو اختيارُ ابن عصفور وابن مالك، وقال أبو سليمان السعدي من أصحابِ ابن الباذش: إنها معارف بالعلميةِ، وهي أعلام على الإحاطةِ لما تبعته، وأيده بعضهم بجمعها بالواوِ والنونِ مع أنها ليست بصفاتٍ، ورده في (شرح الكافية) فقال: وليس يعني جمع بعلم؛ لأن العلم إما شخصي أو جنسي، فالشخصي مخصوصٌ ببعض الأشخاصِ، فلا يصلح لغيره، والجنسي مخصوص ببعض الأجناسِ، فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك، فالحكم بعلميته باطل. اهـ.

(قلت): علم الإحاطة من قبيل علم الجنس المعنوي كسبحان للتَّسبيحِ، وفي ارتكابه توفية بالقاعدة، وهي أنه لا يعتبر في منع الصَّرفِ من المعارفِ إلا العلميةُ، ويلزم من اعتبارِ الإضافةِ عدم

فَإِنَّها ـ كما قالَ الْمُصنفُ في «شَرحِ الكافية» ـ مَعارِفُ بِنِيَّةِ الإضافَة، إذْ أَصْلُ «رَأَيْتُ النِّساءَ

أبو طالب

....

الناصية

التَّنظيرِ وجره بالكسرةِ، كما تقدّم في أولِ الكتابِ، وأما العدلُ فإنها (معدولة عن فعلاوات، فإن مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء، وإنما قياس فعلاء إذا كان اسماً) كصحراء (أن يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات)، واختار النَّاظم وابنه غير هذا التَّعليل، فقالا: لأن جمعاء مؤنث أجمع، فكما جمع المذكر بالواوِ والنون، كذلك كان حقُّ مؤنّثه أن يجمع بالألفِ والتاءِ، فلما جاؤوا به على فعلٍ علم أنه معدولٌ عمّا هو القياس فيه، وهو جمعاوات، وقال الأخفش والفارسي وابن عصفورٍ: معدولة عن فعل بضمِّ الفاء وسكون العين من جهة أن مفردها فعلاء، وأفعل كحمراء وأحمر، فإنهما يجمعان على حمر، وقال آخرون معدولة عن فعالى من جهة أن مفردها اسم على فعلاء كصحراء، والصَّحيح ما قاله الموضح؛ لأن جمع المذكر بالواوِ والنُّون مشروط فيه إما العلمية، أو الوصفية، وكلاهما ممتنع فيه إما العلمية، فلأن النَّاظم وابنه منعاها، وإما الوصفية فلأنها مغايرة للتوكيد اتفاقاً، وإذا بطل الشرط بطل المشروط، فجمعه بالواوِ والنُّون شاذ عندهما فكيف يقال عليه الجمع بالألفِ، ولأن فعلاء لا يجمع على فعل إلا إذا كان مؤنثاً لأفعل صفة كحمراء، ولا على فعالى إلا إذا كان اسماً محضاً لا مذكر له كصحراء وجمع، وأخواته ليس كذلك، وإليها أشار النَّاظم بقوله:

والـعَـلَـم امْـنَـعْ صَـرْفَـه إن عـدلا   كـفـعـل الـتَّـوكـيـد..........

(تصريح). (**قوله: فإنَّها كمَا قَالَ المُصنّف...إلخ**) يعني: إنَّ هذِهِ الأرْبعة (جُمَع) وأخواتها مَعارِف؛ لأنَّها في القَصدِ مُضَافَةٌ إلى الضَّمير. فَعَدَلَتْ عَن حَالَةِ الإضَافَةِ، وبِهَذَا اجْتَمَعَ فِيهَا (العَدْل) و(العَلَمِيَّة) كما مرَّ.

(**قوله: معارف بنية الإضافة**) إلى ضمير المؤكد، والأصل في: رأيت النِّساء جمع جمعهنّ، فحذف الضَّمير للعلم به، واستغنى بنية الإضافة، وضعف هذا القول بأن تعريف الإضافة غير معتبر في منعِ الصَّرفِ. وأجيب بأن عدم اعتباره إذا وجد المضاف إليه؛ لأن حكم منع الصَّرفِ لا يتبيّن معه، وأما مع حذفه فما المانعُ من اعتبارِه، فشابهت بذلك العلم؛ لكونه معرفة من غير قرينةٍ لفظية. فإن سمي به، أعني: بفعل المؤكّد به، فمذهب سيبويه بقاؤه على المنعِ، وعن الأخفشِ صرفه؛ لأن العدلَ إنما كان حال التَّوكيد، وقد ذهب، فإن نكر بعد التَّسمية صرف وفاقاً لذهاب العلمية بلا عوض عنها بخلاف آخر؛ لأن في الأصلِ صفة، أفاده السُّيوطي.

(**قوله: بنيّة الإضافة**) قال الدنوشري: عبارة الرضي في هذا المقام، وأما السبب الآخر ففيه، أي: في أجمع وفي جُمَع، فعن الخليل أنه تعريف إضافي؛ لأن الأصل في: جاءني القوم أجمعون،

جُمَع، جَمْعُهُنَّ»، فَحُذِفَ الضَّميرُ لِلْعِلْم به، واسْتُغْنِيَ بِنِيَّةِ الإضافَة، وصارَتْ لِكونِها مَعرِفَةً بِلا عَلامَةٍ مَلْفوظٍ بِها كالأعْلامِ، وَلَيست بِالأعْلامِ لأَنَّها شَخصِيَّةٌ أَوْ جِنْسِيَّةٌ، وليست هذِهِ واحِدَة مِنهما. قالَ: ....

أبو طالب

(**قوله: أو جنسية**) لأنها لو كانت أعلاماً جنسية لصحَّ استعمالها للتأكيد ولغيره، فإن مدلول ما يشتقُّ من الجمعِ مطلق، وفيه ما فيه.

الناصية

أي: جميعهم، وقرأت الكتاب أجمع، أي: جميعه، قيل: هو ضعيف؛ لأن تعريف الإضافةِ غير معتبر في منعِ الصَّرفِ، وله أن يقول إنما لم يعتبر مع وجودِ المضافِ إليه؛ لأن حكم منع الصَّرف لا يتعين فيه، كما يجيء مع اعتباره. (يس).

(**قوله: لِلعِلم بِهِ**) لذكر المؤكّد الذي هو مرجع الضَّمير قبله دائماً. (يس).

(**قوله: واسْتُغْني بِنيَّةِ الإضافة**) أي: استغني بنيّة الإضافةِ عن الإضافةِ نفسها.

(**قوله: ولَيْسَتْ بالأعْلَامِ**) أيْ: بِلَا عَلَامَةِ التَّعريف مِن (أل) و(الإضَافَة) ونحوهمَا.

(**قوله: لأنَّهَا شَخصيَّة أوْ جِنسِيَّة**) أي: لأنّ الأعلام إمّا علم شخصي كزيد، أو علم لجنس خاص كثعالة للثعلبِ، وهذا الوزن في التَّوكيدِ عامٌّ لكلِّ شخصٍ وجنسٍ لا لشخصٍ، ولا لجنسٍ خاصّ، فليست أعلاماً. والحاصل: إنها معارف مع أنّها ليست على قاعدةِ المعارفِ الأخر، فهي معدولة عن قانون المعرفةِ. (دشتي).

(**قوله: وليست هَذِهِ وَاحِدَة مِنهمَا**) لأنَّ العَلَمَ الشَّخصيّ مَا كَانَ لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ، والعَلَمَ الجِنسِيّ مَا كَانَ لِجِنْسٍ خاص، وهَذِهِ الأرْبع لَيستْ لَا لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ، ولَا لِجِنْسٍ مُعَيَّنٍ، بَل تُطْلَق عَلَى المُؤَنَّثِ من جَميع الأجْنَاس. (شيرازي).

(**قوله: قَالَ**) أيْ: المصنفُ في (شَرْح الكَافِيةِ) قوله: وهو ظَاهِر نَصّ سيبويه، واختاره ابن عصفور. وقيل: بالعلمية، أي: لمعنى الإحاطة. اهـ. فهي علم جنس للمعنى كسبحان، وهو ظاهر كلامه هنا، وردّه في (شرح الكافية) وأبطله. وقال في (التَّسهيل): يشبه العلمية أو الوصفية. قال أبو حيان وتجويزه أن العدلَ يمنع مع شبه الصفةِ في باب جُمع لا أعرف له فيه سلفاً، ومعدولةٌ عن فعلاوات، فإنها مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء، وإنما قياس فعلاء إذا كان اسماً أن يجمع على فعلاواتٍ كصحراءَ وصحراوات؛ لأنّ مذكره جمع بالواوِ والنُّونِ، فحقّ مؤنثه أن يجمع بالألفِ والتّاءِ، وهذا اختيار النَّاظم. وقيل: معدولةٌ عن فعل؛ لأن قياس أفعل فعلاء أن يجمع مذكّره ومؤنّثه على فُعْلٍ، نحو: حُمْر في أحمرَ وحمراءَ، وهو قولُ الأخفشِ والسيرافي، واختاره ابن عصفورٍ. وقيل: إنه معدول عن فعالى كصحراءَ وصحارى، والصَّحيح الأول؛ لأن فعلاء لا يجمع

وهو ظاهِرُ نَصِّ سيبويه. وقالَ ابنُ الحاجِب: إنّها أعلامٌ لِلتَّوْكيد ومَعدُولَةٌ عَن فَعلاواتٍ الّذي يَسْتَحِقُّهُ فَعْلاء مُؤنَّثُ أَفْعَلِ الْمَجمُوع بِالْواوِ والنُّونِ (أَوْ كَثُعَلا) وزُفَر وعُمَر فإنَّها مَعدُولَةٌ عَن ثاعِلٍ، وزافِرٍ، وعامِرٍ.

أبو طالب

(قوله: وهو ظاهر نص... إلخ)، هذه العبارة بإضافةِ الظاهر إلى النَّص على أنه مصدر ولا منافاة في تلك الإضافة عند اختلافِ متعلقهما، فإن متعلِّق النَّص الحكم بعدمِ انصراف فعل ومتعلّق الظاهر الحكم بأن سببَ منع صرفهِ ما ذكر، وقيل: ظاهر بالتَّنوينِ، ونصَّ فعل ماضٍ، أي: نص على ذلك الظاهر سيبويه، وهذا مع بعده يأباه حذف قوله: عليه.

(قوله: ومعدولة) عطف على قوله: أعلام، ومقول لابن الحاجب، ويحتمل أن يكونَ معطوفاً على قولِهِ: ومعارف، ويكون العدل في تلك الألفاظِ بهذا النَّحو على المذهبينِ، كما يشعر به كلام ابنُ النَّاظمِ، لكنه بعيدٌ عن العبارةِ.

(قوله: أو كثعلا) ذكر المثالين إشارة إلى نوعي العدل، أي: التَّحقيقي، وهو الذي يحصل ما عدل عنه بدليلٍ غير منع الصَّرفِ كالجمعِ على فعلاوات، والتقديري: وهو الذي يحصلُ ما عدل عنه

الناصية

على فعل إلا إذا كان مؤنثاً لأفعل صفة كحمراء وصفراء، ولا على فعالى إلا إذا كان اسماً محضاً لا مذكر له كصحراء، وجمعاء ليس كذلك. (أشموني).

(قوله: إنّها أعْلامٌ لِلتَّوْكيد... إلخ) يَعني: أنَّ هَذِهِ الأربعة (أعْلَامٌ)؛ لأنَّها وُضِعَتْ عَلَماً لِلتَّأكيد مِثل (كُلّ) الّذي هو عَلَمٌ لِلتَّأكيد، وأمَّا (العَدْل) فيها فَلأنَّه كَمَا أنَّ (أَفْعَل) المذكَّر يَأْتي جَمْعُهُ بِالوَاوِ والنُّون (أفعَلُون) كَذَلِكَ (فَعْلاء المُؤنَّث) يَأْتي جَمعها (فَعْلَاوَات) بالألِفِ وَالتَّاءِ. فَعَدَلَتْ هَذِهِ الأرْبَعة عَنْ (فَعْلَاوَات) إلى (فُعَل) هَذَا، وفي (الدشتي): أنّ وزن (فعل) كجمع علم لجنسِ التّوكيدِ، كما أنَّ ثعالة علم لجنسِ الثعلب، فيكون علم جنس، فهو من ناحيةِ المعرفةِ مطابق للقاعدة، وليس بمعدول عنها.

نعم هذه الصيغ (جمع وتوابعه) معدولة من ناحيةٍ أخرى، وهي أن مفردها (فعلاء) وفعلاء إذا كان مذكرها (أفعل) الذي يجمع بالواوِ والنّون حقها أن تجمع على فعلاواتٍ كأحمر وأحمرون، وحمراء وحمراوات، فلمّا جمعت على (فعل) فهي معدولة عن قانونِ الجمعِ (فَعْلَاوَات) بِالأَلِفِ والتَّاءِ، فَعَدَلَتْ هَذِهِ الأَرْبَعة عَن (فعلاوات) إلى (فعل).

(قوله: كثعلا) هو علمُ جنسٍ للثعلبِ ألفه إطلاق، يعني: كثعل وزفر وعمر.

(قوله: فإنَّها مَعدولَة عَن ثاعِل... إلخ) (ثَاعِل) هو الّذي اخْتَلَفَتْ مَنَابِتُ أسْنَانِه. بَعْضُهَا مقدَّم، وبعضها مؤخَّر (زَافِر) بِمَعنى: النَّاصِر، أوِ الحامل. (عَامِر) الّذي يعمر، عدلَ عَن هَذِهِ (ثُعَل) وَ(عُمَر) و(زُفر)؛ لأنَّها لَمَّا كَانَتِ العَرَبُ تَستعملُها غيرَ منصرفةٍ، وَلَم يَكن لَهَا غَيْرَ العَلَمية سَبَبٌ آخر، قيل: إنَّها معدولة. (شيرازي).

وَالْـعَـدْلُ وَالـتَّـعْـرِيـفُ مَـانِـعَـا سَـحَـرْ   إِذَا بِـهِ الـتَّـعْـيِـيـنُ قَـصْـداً يُـعْـتَـبَـرْ

(وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مانِعا) صَرْفِ (سَحَرْ إذا بِهِ التَّعْيِينُ) ....

أبو طالب

بنفسِ منعِ الصرفِ، وأما دليل نفسِ العدل فليس إلا منع الصرفِ، والعدل التَّقديري كعمر لشخص وزفر لماءٍ وزحل لكوكبٍ.

(**قوله: إذا به**) أي: معه.

الناصية

(**قوله: وَالعَدْلُ وَالتَّعْرِيف. . .إلخ**)، أما العدل فعن اللفظ بأل، فإنه كان الأصل أن يعرف بها، أي: عن لفظ سحر المقرون بأل، أي: العهدية، كما في الدماميني؛ وذلك لأنه اسم جنس أريد به معين كرجل إذا أريد به معين، فحقه أن يكون مع الإضافة، أو أل لكنهم عدلوا عن قرنه بأل إلى جعله علَماً على هذا الوقت. فإن قلت: كما يجوز أن يكون معدولاً عن ذي أل يجوز أن يكون معدولاً عن المضافِ، فلم حكمتم بأنه معدول عن ذي اللام دون المضاف. **فالجواب**: أن التّعريف بأل أخصر من التعريف الإضافي، والضَّرورة داعية إلى اعتبارِ التَّعريفِ ومعها إنما يرتكب قدر الحاجة، فلهذا لم يقل الشَّارح أو الإضافة مع أنه المطابق لقوله سابقاً: فالأصل أن يعرف بأل أو الإضافة.

واعلم أن عدل سحر تحقيقي لا تقديري، لما عرفت من أنه يدل عليه دليل غير منع الصَّرفِ، وهو أنه اسم جنس أُريد به مُعَيَّنٌ، فحقه أن يعرّف بأل بخلاف التقديري؛ فإنه لا دليل عليه إلا منع الصَّرفِ، وليس المرادُ بالتَّحقيقِ ما نطقوا بأصلهِ، وأمّا التَّعريف فقيل: بالعلميةِ، قال الحفيد، أي: الشّخصية؛ لأنّه جعل علماً لهذا الوقت، وهذا ما صرَّح به في (التَّسهيل). (أشموني).

(**قوله: مَانِعَا صَرْفِ سحر. . .إلخ**) أي: إذا أريد به سحر يوم بعينه، واستعمل ظرفاً مجرداً من أل والإضافة كـ: جئت يوم الجمعة سحر، فإنه ممنوعٌ من الصرفِ للتّعريفِ والعدلِ، أمّا التَّعريف ففيه خلافٌ، فقيل: هو (معرفة) بالعلمية؛ لأنّه جعل علماً لهذا الوقت صرَّح به في (التَّسهيل) وقيل: يشبه العلمية؛ لأنّه تعريف بغير أداةٍ ظاهرةٍ كالعلم، وهو اختيار ابن عصفورٍ، وفي كلامِ الموضحِ إيماءٌ إليه، وأمّا العدلُ فإنّ صيغته (معدولة عن السَّحر) المقرون بأل؛ لأنّه لما أريد به معين كان الأصل فيه أن يذكر معرفاً بأل، فعدل عن اللفظِ بأل وقصد به التَّعريف فمنع الصَّرف، وقال السهيلي والشلوبين الصغير: معرب مصروف، واختلفا في منعِ تنوينه، فقال السُّهيلي: هو على نيّة الإضافةِ، وقال الشلوبين: على نيّة أل (وقال صدر الأفاضل) أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي تلميذ الزمخشري: هو (مبني) على الفتحِ (لتضمُّنه معنى اللام) كأمس، وردّ بأمور منها أنه لو كان مبنيّاً، لكان غير الفتح أولى به؛ لأنه في موضعِ نصب، فيجب اجتنابُ الفتحةِ فيه؛ لئلا توهم الإعراب، كما اجتنبت في قبل وبعد، ومنها أنه لو كان مبنياً لكان جائز الإعرابِ جواز حين في قوله:

والظَّرفيةُ (قَصْداً يُعْتَبَرْ) كـ «جِئْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَر» ....

أبو طالب

....

الناصية

عـلـى حِـيْـنِ عـاتَـبْـتُ.........   ....

لتساويهما في ضعفِ السببِ المقتضي للبناءِ لكونه عارضاً، ومنها أنّ دعوى منع الصَّرفِ أسهل من دعوى البناء؛ لأنّ البناءَ أبعد من الإعرابِ الذي هو الأصلُ في الأسماءِ، ودعوى الأسهل أرجحُ من دعوى غير الأسهلِ، وإذا ثبت أن سحرَ غير مبني ثبت أنه غير مضمنٍ معنى حرف التّعريفِ، وإنما هو معدولٌ عمّا فيه حرف التّعريفِ، والفرق بين التّضمين والعدلِ أَنَّ التضمين استعمال الكلمةِ في معناها الأصلي مزيداً عليه معنى آخر، والعدل تغيير صفة اللفظِ مع بقاءِ معناه، فسحر المذكور عند الجمهورِ مغير عن لفظِ السحرِ من غير تغير لمعناه، وعند صدر الأفاضل وارد على صيغته الأصلية، ومعناها: وهو التّنكير مزيداً عليه معنى حرف التّعريفِ (واحترز بالقيدِ الأول) وهو أن يُرادَ به سحر يوم بعينه (من المبهم) فإنّه ينصرفُ اتفاقاً، نحو: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القَمَر: ٣٤] أي: من الأسحار (وبـ) القيد (الثاني) وهو أن يستعملُ ظرفاً من المعين المستعمل غير ظرف فإنه يجب تعريفه بأل، أو الإضافة للدلالةِ على التّعيينِ، نحو: طابَ السحر سحراً ليتناوبا. القيد (الثالث) وهو أن يجرد من أل والإضافة (من) أن يكون بأل أو الإضافةِ، فإنه يصرف اتفاقاً، نحو: جئتك يوم الجمعة السحر أو سحره، وإليه أشار النّاظم بقوله:

والـعـدل والـتّـعـريـف مـانـعـا سـحـرْ   إذا بـه الـتَّـعـيـيـن قـصـداً يُـعـتـبـرْ

(تصريح). وفي (الشيرازي): إِذَا وَقَعَ (سَحَر) - وهو قَبلَ الفَجْرِ بِقَليل - لِسَحَر مُعَيَّنٍ، وكَانَ ظَرْفاً - لَا مُبْتَدأ، أوْ خبراً، أو نَحوهمَا - مَعَ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ يَكون غير منصرفٍ. والمِثَال (سَحَر) فيه معين؛ لأنّه سَحَر يَوْم الجُمْعَةِ، وَوَقَعَ ظَرْفاً لِلمَجِيء.

وفي (الصبَّان): أنّ سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه فالأصل أن يعرف بأل أو بالإضافة، فإن تجردَ منهما مع قصد التّعيين، فهو حينئذ ظرفٌ لا يتصرف ولا ينصرف، نحو جئت يوم الجمعة سحر، والمانع له من الصرفِ: العدل.

(قوله: كجئت يوم الجمعة سحر) قال في مبحث إذا من (المغني): وعمل العامل في ظرفي زمانٍ يجوز إذَا كان أحدهما أعمَّ، نحو آتيك يوم الجمعة سحر. اهـ. واستشكل بأن السَّحر هو الوقت الواقع قبل الفجرِ بقليلٍ، وضبطه بعضهم بالسدس الأخيرِ من الليلِ، واليوم ما بين طلوع الشمسِ وغروبها، أو ما بين الفجر والغروب، فلم يصدق أحد الظَّرفينِ على الآخرِ فلا عمومَ. وأجيب بحمل السحرِ على أول الفجرِ لقربه منه، أو حمل اليوم على ما يشمل ما قبل الفجرِ، قال

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

الدَّماميني: أقول: ليس بين السَّحر واليوم عموم وخصوص، وذلك أن السَّحر هو الوقت الواقع قبل الفجرِ بقليلٍ، واليوم هو ما بين طلوعِ الشَّمسِ وغروبها، أو ما بين الفجرِ والمغربِ، فليس شيء منهما بصادقٍ على شيء من الآخرِ، فهما متباينان اللهمّ إلا أن يقال: أطلق السَّحر على أولِ الفجرِ لقربه منه من بابِ إطلاقِ أحدِ المتجاورين على الآخر، فيكون المراد: جئتك في جزءٍ من يوم الجمعة سحر، ولا شكَّ أن جزء يوم الجمعة أعمُّ من سحرِه، فتأمّله. اهـ. قال الشمني: وأقول: قوله: اللهمّ إلى. . .إلخ، يقتضي أن سحر بمعنى أول الفجر ليس مبايناً ليومِ الجمعةِ، وليس كذلك، بل هو مباين له؛ لأن المتباينين هما الكليان اللذان لا يصدق كل منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر، وسحر من يوم الجمعة كذلك لا يصدق على شيء من أفراد يوم الجمعة، ولا يوم الجمعة على شيء من أفراد سحر، غاية الأمرِ أن ما صدق عليه سحر في المثال جزء مما صدق عليه يوم الجمعة؛ لأنّ المرادَ سحر يوم الجمعة، وأما مطلق السحر فإن بعض ما صدق عليه جزء ممّا صدق عليه يوم الجمعة. فليتأمل. اهـ.

(وأقول): ليس مرادَ الدماميني بالمتباينين ما ذكره الشُّمُنِّي حتى يتوجّه عليه اعتراضه المذكور، فالجزءُ والكلّ ليسا متباينين بمعنى: أنهما يوجدانِ بلا منافاة بينهما في الوجودِ. ومراد الدَّماميني بأول الفجر في قوله: أطلق السحر. . .إلخ، أول جزء مما بعد الفجرِ، والإضافة إلى الفجرِ لأدنى ملابسة، وقول الشمني: وأما مطلق السِّحر. . .إلخ، لم يفهم لزيادته لفظ بعض فيه معنى، بل كل فردٍ صَدَقَ عليه سحرُ جزءٍ مما صَدَقَ عليه يومُ الجمعة؛ إذ هو كلّه حينئذ، فيكون عين قوله: غاية الأمر. . .إلخ، قال الشمني: يريد هنا بالأعمِّ من الآخرِ الشامل له ولغيره شمول الكلِّ لجزئه، أو الكلّ لجزأيه، ولا يريد به: المفهوم الصَّادق على كل ما صدق عليه الآخر من غير عكسٍ؛ لأن يوم الجمعة مع سحر ليس كذلك. اهـ. وقول الدَّماميني: فيكون المراد. . .إلخ، أحسن منه أن يقال: فيكونُ المرادُ: جئتك يوم الجمعة جزء منه، والجزء مدلول عليه بلفظ سحر، فإنه مجاز فيه كما ذكر ويبقى اليوم على حالهِ. ولم يتعرضا لإعراب سحر حينئذٍ، والظَّاهر أنه بدل بعضٍ من كل؛ لأنّ الغرض أن سحر أريدَ بهِ أول جزءٍ من أولِ يوم الجمعةِ، فيكون نحو: أكلت الرغيف ثلثه أو بعضه، ولكن ينافيه قولُ (المغني): وليس بدلاً لجواز: سير عليه يومُ الجمعة سحرَ برفع الأولِ ونصب الثاني، ولو كان بدلاً لتبعه. ولم يظهر لي منع البدليةِ مع فرضِ أن سحر مراد به الجزء الأول من يومِ

فَإِنَّه مَعدُولٌ عَنِ السَّحَر، فإنْ كانَ مُبْهَماً صُرِفَ كـ ﴿نَجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤]، أَوْ مُستَعمَلاً غَيرَ ظَرْفٍ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ تَعرِيفُهُ بِأَلْ أَوِ الإِضافَة، نَحو: «طابَ السَّحَرُ سَحَرُ لَيْلَتِنا».

أبو طالب

(**قوله: عن السَّحرِ**) أي: هو بلا لامٍ معدول عنه مع اللامِ بالعدلِ التَّحقيقي، فأحد أسبابه العدلُ والآخر شبه العلميةِ، وقد قال بعض المعاصرين: إنه معدولٌ عن السِّحْرِ بالكسرِ والسُّكونِ؛ لأن في السَّحَرِ بفتحتين يهتمُّ النَّاس بالنومِ غالباً، كما أنهم يهتمون بالسِّحْر بالكسر والسكون، ولعمري إنه قد أبدع في هذه الإفادة سحراً وعجباً من مطالعته في السحر، حيث لم يدرك أن ما ذكره اشتقاق لا عدل، وإنما قالوه هو ما ذكرناه لا ما ذكره.

(**قوله: وجب أن يكون... إلخ**) الظاهر، أن يقول صرف ووجب؛ إلا أنه قد اكتفى عنه به لاستلزام رآه.

الناصيةُ

الجمعةِ، وعلى كلام ابن هشام يكون كل منهما ظرفاً لآتيك مع عدمِ تبعية أحدهما للآخر، كما في قولِ الشاعرِ:

متى تردن يوم سفارٍ ....

إلى آخر ما بينه في (المغني)، فليتأمّل. وإنما اعتبر الدماميني التجوّز في سحر بأن أريد به الجزء الأول بعد الفجرِ، ولم يعتبر التجوّز في يوم الجمعةِ، بل يجعل شاملاً لما قبل الفجرِ، ويبقى سحر على معناه؛ لأنه يلزم عليه الجمع بين الحقيقةِ والمجاز، وبعضهم يأباه.

(**قوله: فإنَّه مَعدُول عَن السَّحَر**)؛ لأنَّه لما كانَ سَحَراً معيناً لَزِمَ أنْ يعَيَّنَ بِـ(أل) التَّعريف، فلمّا ذكر بِدونِ أل علِمَ أنّه مَعدول عَن المُحَلّى بِأل (السحر) وفي (الدشتي) أنّ حقه أن يستعمل مع (أل) لكونه استعمالاً في معيّن، فلما استعمل بدون (أل) كان معدولاً.

(**قوله: ﴿نَجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ٣٤﴾** [القمر: ٣٤]) (**الشاهد في مَجيء سَحَر**) مُنصرفاً - بِدَلِيلِ دخُولِ الجرِّ والتَّنوينِ عليه - وذَلِكَ لكونِه مبهَماً لم يذكر أنَّه سَحَرُ أيِّ يَوْم. وفي (الدشتي): أي: بسحر غير معيَّن فكان استعماله بدون (أل) على القاعدةِ.

(**قوله: وَجَبَ أنْ يَكُونَ تَعريفُهُ...إلخ**) أي: وجب أن يستعمل مع (أل) أو الإضافة فيكون منصرفاً لتغليب جانب الاسميّة بها.

(**قوله: طَابَ السَّحَرُ سَحَرُ لِيْلَتِنَا**) (سحر) الأول فاعل لطاب، والثاني عطف بيانٍ، فليسا ظرفين.

هذا، وفي (الشيرازي): (**الشّاهد**) في (السَّحَر) فإنَّه فَاعِل لـ(طَابَ) لَا ظرف، وكَذَلِكَ **الشاهد في** (سَحَر لَيْلَتنَا) فإنَّه عَطف بَيَانٍ لـ(السَّحَر) لَا ظَرف، والأَوَّلُ عُرِّفَ بـ(أل) والثّاني بِالإضَافَة.

ابْـنِ عَـلَـى الْـكَـسْـرِ فَـعَـالِ عَـلَـمَـا مُـؤَنَّـثـاً وَهْـوَ نَـظِـيـرُ جُـشَـمَـا

(وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ فَعالِ عَلَما مُؤَنَّثاً) عِندَ أَهْلِ الْحِجازِ كَحَذامِ وسَفارِ (وَهْوَ نَظِيرُ جُشَما)

أبو طالب

(قوله: فَعال علما) هو بفتح الفاءِ لا بكسرِها، وفيها ثلاثة مذاهب: الأول: بناؤها مطلقاً، وهو مذهب الحجازيين، الثاني: عدم انصرافِها مطلقاً، الثالث: بناء ذوات الراءِ وعدم انصرافِ غيرها منها، وهو مذهب أقلِّهم.

(قوله: عند أهل الحجاز) للعلمية، والتأنيث، والعدلِ.

الناصية

(قوله: وَابْن عَلَى الكَسْر فَعَالِ عَلَما مُؤَنَّثاً)، يعني: أنَّ هذا الوزن للمؤنَّث مبنيّ على الكسرِ عند أهلِ الحجاز، وأمّا بنو تميم فيقولون: إنه معرب، لكنه غير منصرف للعلمية والعدل عن وزن فاعله؛ لأن أصلَ حذام وسفار (حاذمة) و(سافرة) كما أنّ (جشم) أيضاً غير منصرفٍ للعلميةِ والعدل عن فاعلة؛ لأنّ أصله جاشمة.

(قوله: عِندَ أهل الحِجَاز) أي: مطلقاً في لغة الحجازيين لشبهه بنزال وزناً وتعريفاً وتأنيثاً وعدلاً، وقيل: لتضمنه معنى هاء التَّأنيث. قاله الربعي. وقيل: لتوالي العلل، وليس بعد منعِ الصرفِ إلا البناء، قاله المبرّد. والأول هو المشهور. تقول هذه حذام ووبار، ورأيت حذام ووبار، ومررت بحذام ووبار، ومنه قوله:

إِذَا قَـالَـتْ حَـذَامِ فَـصَـدِّقُـوهَـا فَـإِنَّ الـقَـوْلَ مَـا قَـالَـتْ حَـذَامِ

اهـ. أشموني. وفي الصبان معلّقاً على قوله: مطلقاً بقوله: أي: سواء ختم براءِ أو لا. والحاصل: أن فيه ثلاث لغات بناؤه على الكسر مطلقاً، وإعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً، والتفصيل بينَ ما آخره راء، فيبنى وما لا فيمنع من الصَّرفِ.

(قوله: كحَذَامِ وسَفَار) (حَذَامِ) عَلَم لامْرَأة. و(سَفَارِ) عَلَم لِبِئْر خَاصٌ لِبني مَازِن بْنِ مَالِك، والبِئْر مُؤَنَّث سمَاعي.

(قوله: وهْوَ نظيرُ جُشما. . .إلخ) أي: ممنوع الصرف للعلمية، والعدل عن فاعلة، وهذا رأي سيبويه. وقال المبرّد: للعلمية والتأنيثِ المعنوي كزينب، وهو أقوى على ما لا يخفى. وهذا فيما ليس آخره راء: فأما نحو وبار وظفار وسفار فأكثرهم يبنيه على الكسر كأهل الحجاز؛ لأنّ لغتهم الإمالة، فإذا كسروا توصلوا إليها، ولو منعوه الصرف لامتنعت. وقد جمع الأعشى بين اللغتين في قوله:

ومَـرَّ دَهْـرٌ عَـلَـى وَبَـارِ فَـهَـلَـكَـتْ جَـهْـرَةً وَبَـارُ

(قوله: جشما) معدول عن جاشمٍ، أي: عظيم، كما في (سم) (صبان).

فِي الإعرابِ، ومَنْعِ الصَّرْفِ لِلْعَلَمِيَّةِ والْعَدْلِ عَن فاعِلَةٍ ....

أبو طالب

(قوله: والعدل) عن فاعلةٍ لو اعتبروا مقامَ العدلِ التَّأنيث لكان أولى؛ لأن طرحَ العدلِ أسهلُ من طرحِ التَّأنيث، قوله: وهو نظير جشما جشم نصره بالجيم والشين المعجمة علم لابن الخزرج، وهو أبو حيٍّ من الأنصارِ، وأصله الثقل والإعياء في العملِ كالجشم بالجيمِ المفتوحة والثاء المثلثة.

الناصية

(قوله: للعلمية والعدلِ عن فاعلة) قاله سيبويه، ويرجّحه أن الغالبَ على الأعلامِ أن تكون منقولة (وقال المبرّد: للعلميةِ والتأنيثِ المعنوي كزينب)، ويرجّحه أنهم لا يدعون العدل في نحو: طوى، كما تقدَّم، (فإنّ ختم) فعال علماً للمؤنّثِ (بالراء كسفار اسماً لماء) من مياهِ العربِ ملحوظاً فيه معنى التّأنيث، ولهذا قال سيبويه: اسم لماء، وقال الجوهري: اسم لبئر، وهو المناسب؛ لأنّ الكلام في أعلام المؤنث، والماء مذكّر (وكوبار اسم لقبيلة، بنوه على الكسر إلا قليلاً منهم) أي: من تميمٍ، قال الفرزدق:

مـتـى تـردن يـومـاً سَـفـارِ تـجـدْ بـهـا ... أُدَيْـهـم يَـرمـي الـمُـسْـتَـجِـيْـزَ الـمُـعَـوّرا

وإنما كان الكثير عندهم؛ لأنّ مذهبهم الإمالة، فإذا كسروا توصلوا إليها، ولو منعوه الصَّرفَ لامتنعت، قاله الخليل (وقد اجتمعت اللغتان) أي: الإعراب والبناء (في قوله) وهو الأعشى ميمون:

ألـــم تَـــرَوْا إرمـــاً وعـــاداً ... أودى بـــهـــا الـــلَّـــيـــلُ والـــنَّـــهـــارْ

ومَـــرَّ دَهْـــرٌ عَـــلَـــى وَبَـــارِ ... فَـــهَـــلَـــكَـــتْ جَـــهْـــرَةً وَبَـــارُ

فبنى وبار الأولى على الكسر، وأعرب وبار الثانية رفعاً على الفاعليةِ بهلكت، ويحتملُ أن تكون الواوُ الأولى عاطفةً، والثاني ضميراً لا حرف إطلاقٍ، وبار فعلاً ماضياً من البوارِ، والجملة معطوفة على هلكت، وفاعل هلكت ضمير مستتر فيها عائد على وبار المكسور، والمعنى: هلكت وبارت، وقال أولاً: هلكت على القبيلةِ، وثانياً: وباروا على أهلِها، فلا شاهد فيه على لغةِ الأعرابِ، وعلى هذا يكتب باروا بالواوِ والألف، كما يكتب ساروا، وإرم: اسم قبيلة عاد، وأودى بها: أهلكها، وأهل الحجاز يبنون البابَ كله على الكَسرِ تشبيهاً له بنزال في التَّعريفِ والعدلِ والوزنِ والتأنيثِ (كقوله) وهو لجيم بن صعب في امرأته:

إذَا قـــالـــتْ حَـــذَامِ فَـــصَـــدِّقُـــوهَـــا ... فَـــإنَّ الـــقـــولَ مـــا قـــالـــتْ حَـــذَامِ

فبناها على الكسرِ مع أنها فاعل قالت في الموضعينِ، وإذا سمي بباب حذام مذكر زال موجب البناء، وهو التَّشبيهِ بنزال؛ لأنَّه ليس الآن مؤنثاً معدولاً فيعرب غير منصرفٍ، ومن العرب من يصرفه، قاله سيبويه. واعلم أن التَّشبيه بنزال فيما ذكر إنما يتمُّ على مذهبِ المبردِ، فإنه يقول: نزال معدولٌ عن مصدرٍ معرّفٍ مؤنثٍ، وبني لتضمنه معنى لام الأمرِ، وظاهر كلام سيبويه أنه معدولٌ عن نفس الفعلِ، فيكون التشبيه في العدلِ والوزنِ، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

عِنْدَ تَمِيمٍ وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرَا

(عِنْدَ) بَنِي (تَمِيمٍ. وَاصْرِفَنْ ما نُكِّرا مِنْ كُلِّ ما التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرا) ....

أبو طالب

(**قوله: عند بني تميم**) أي: عند أكثرهم، كما ذكرنا، وأما الأولون منهم فيتبعون الأكثرين في غيرِ ذواتِ الرَّاءِ، ويتبعون الحجازيين فيها؛ تمسكاً بأن ذواتِ الرّاء أثقل من غيرِها لاشتمالها على الرَّاءِ الثقيلِ لاتصافه بصفةِ التكرارِ.

(**قوله: فيه أثّرا**) للتعريفِ المؤثر سبعة احتمالاتٍ لا يوجد في كلامِهم إلا ثلاثة منها: **الأول** منها: ما يؤثر وجوداً فقط، أي: في المنع، كما في نحو أحمر ومساجد عند سيبويه؛ إذ الوصفية ومعنى الجمعية الذي هو أحد سببي الجمع لما زالا بالعلمية عادا عنده بزوالها، **الثاني**: ما يؤثر

الناصية

..ابنِ علَى الكَسرِ فعَال عَلَمَا مؤنثاً وهو نظيرُ جُشَمَا عند تميم

(تصريح). (**قوله: عِنْدَ بني تميم**) يَعني: أمّا عِندَ بني تَميم فَلَيْسَ وَزن (فَعَالِ) مَبنياً، وإنّما هو غير مُنصرف، نَظير (جُشَم) فكمَا أنَّ (جُشَم) عدل عن (جَاشِم) بِمَعنى: العَظيم، كَذلكَ (حَذَام) و(سَفار) عدلتا عَن (حَاذِمَة) و(سَافِرَة) فَإذَا صَارَ علماً اجْتَمَع العَلَم والعَدْل فَصَارَ غَيرَ منصرف. (شيرازي).

(**قوله: وَاصْرفَنْ مَا نُكِّرا...إلخ**) يَعني: الأسْمَاء غَير المنصرفةِ إذَا كَانَ أحَد السَّبَبَيْنِ لِمَنْعِ صَرْفِهَا العَلَمِيَّة، ثم نكرتْ سَقَطَتْ عَن مَنع الصَّرْفِ، وصَارَتْ مُنصرِفة، ومَعنَى (نُكِّرَتْ) أنَّها كَانَتْ أسْماء لأشْخَاصٍ غيرِ مُعَيَّنِينَ، مَثَلاً لَوْ قيل: (رَأيْتُ أحْمَدَ، وَأَحْمَد آخَر) (أَحْمَد) الثَّاني غَير مَعرفَة، وهَذَا مَعنَى (نكرت).

وفي (التَّصريح): يعرض الصرف لغير المنصرف لأحد أربعة أسبابٍ: **الأول**: أن يكون أحد سببيه المانعين له من الصَّرف العلمية، ثم ينكر فتزول منه العلمية، ويبقى السّبب **الثاني**: وهو إما التأنيث أو الزِّيادة، أو العدل، أو الوزن، أو العجمة، أو التَّركيب، أو ألف الإلحاقِ المقصورةِ (تقول: رب فاطمة وعمران وعمر ويزيد وإبراهيم ومعد يكرب وأرطى) لقيتهم بالجرِّ والتَّنوينِ في هذه الأنواعِ السبعة لذهاب أحد موجبي منع صرفها، وهو العلمية، وإليه أشارَ النَّاظم بقوله:

.......وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرا من كلِّ ما التَّعريفُ فيهِ أثّرا

(تصريح). (**قوله: من كل...إلخ**) حال من ما بيان لها.

(**قوله: من كل ما التَّعريف فيه أثرا**) أي: مما يمكن تنكيره، فلا يرد أن فعل في التَّوكيدِ مما يؤثر فيه التّعريف، مع أنه لا ينكر لوجوب إضافته ولو نية ضميرِ المؤكَّد. (صبان).

كرُبَّ مَعديكَربِ وغَطفانٍ وطَلْحَةٍ وسُعادٍ وإبْراهيمٍ وأَحْمَد وأَرْطى وعُمَر لَقِيتُهُم، بِخلافِ ما لَيسَ للتعريفِ فيه أَثَر كذِكْرى وحَمْراء وسَكران وأَحْمَر وأُخَر ودَراهِم ودَنانِير.

أبو طالب

وجوداً، أي: في المنعِ وعدماً طارئاً، أي: في الصرفِ كمساجد وأحمر عند الأخفش. **الثالث**: ما يؤثر وجوداً وعدماً أصلياً أو طارئاً، كما في نحو غفران المنكر بعد جعله علماً، وكلام المصنف ينبغي أن يحمل على الثالث؛ إذ لو حمل على الأولِ لزم تعليقُ الحكم بنقيضه، ولو حمل على الثّاني لزم تعليق الحكم بنفسه، هذا لكن الحق سقوط القسمِ الأولِ والانحصار في القسمينِ الأخيرين؛ إذ العلمية في نحو: أحمر ومساجد لا يؤثر بالنِّسبة إلى الجنس مطلوب، ويؤثر بالنّسبة إلى الشّخصِ وجوداً وعدماً مطلوباً، بل القسم الثاني أيضاً إما يرجع إلى الثالث، أو يصير ما أثر عدماً طارئاً فقط.

الناصية

(قوله: كرُبَّ مَعد يكرب. . . إلخ) هَذِهِ الأَسْمَاءُ غَيرُ منصَرفةٍ في الأَصْلِ لِسَبَبَيْنِ أحدهمَا العَلَميَّةُ فَلَمَّا دخل عَلَيْهَا رب كانتْ نَكِرَة ـ لأنَّ رُبَّ تَدخل علَى النَّكراتِ ـ فَصَارَتْ مُنْصرِفَة ودَخلَهَا التَّنْوِير والجَرّ، أمَّا السَّبب الآخر فيهَا، ففي (مَعدِ ـ يكَرب) التَّركيب، وفي (غطفَان) الألِف والنُّون الزَّائدَتَان، وفي (طلحة) تَاء التَّأْنيث، وفي (سعَاد) التَّأنيث المَعْنوِي، وفي (إبرَاهيم) العجْمَة، وفي (أحْمَد) وَزن الفِعل، وفي (أَرْطَى) أَلِف الإلحَاقِ المقصُورة، وفي (عمَر) العَدْل. (شيرازي).

وفي (الدشتي): كلّ هذه الثمانية أحد علّتي منع صرفها العلمية (التَّعريف) والعلّة الأخرى في الأول التّركيب، والثاني الألف والنُّون والثّالث والرَّابع التأنيث والخامس العجمة، والسَّادس وزن الفعل، والسَّابع وزن الفعل أيضاً منقوصاً، والثامن العدل، فلمَّا تكرَّرت بقيت على علّة واحدةٍ فانصرفت، وعلامة تنكيرها دخول (رب) عليها؛ لأنّها لا تدخل إلا على النكراتِ.

(قوله: بخلافِ مَا لَيسَ للتَّعريف فيه أثَر)، فإنّه إذَا نُكِّرَ لا يَنصرِفُ، لِبَقَاءِ السَّببَيْنِ، والسَّبَبَانِ في (ذِكْرَى) أَلِفُ التَّأنيثِ المقصُودَة، وفي (حَمْراء) أَلِف التأنيثِ المَمدودَة، وكل واحِدٍ منهمَا قائم مقَامَ السَّبَبَيْنِ، وفي (سَكْرَان) الألِف والنون الزَّائدَتَانِ والوَصْف، وفي (أحْمَر) الوَصْف ووَزْن الفِعلِ، وفي (أُخَر) بِضَمِّ الهَمزَةِ؛ الوَصْف والعَدْل، وفي (دَراهِم، ودَنَانير) الجَمع، وهو قائِم مَقَامَ السَّبَبَيْنِ. (شيرازي).

(قوله: كِذِكْرَى. . . إلخ) فإن الأولين منعتا من الصرفِ لألف التأنيث، والثالثة للألِف والنون الزائدتين مع الوصفيةِ، والرابعة لوزن الفعل مع الوصفيّة الأصليّة، والخامسة للعدلِ والوصفيةِ، والأخيرتين للجمع، فلم يكن منع صرفها للتعريف حتّى تنصرف عند تنكيرها. (دشتي).

فرع: إذا سُمِّيَ بِأَحْمَر ثُمَّ نُكِّرَ لَم يَنْصَرِف عِندَ سيبويه والأخْفَش في آخِرِ قَوْلَيْهِ لِما ذُكِر، أَوْ بِنَحْوِ مَساجِدَ، ثُمَّ نُكِّرَ فَسيبويه يَمنعُهُ، والأخْفَش يَصْرفُهُ، وَلَم يُنْقَل عَنهُ خِلافٌ.

أبو طالب

(قوله: ولم) ينقل عنه خلافه، أي: أن يعتقد بخلافه، أو خلافِه.

الناصية

(قوله: إذَا سُمِّيَ. . .إلخ) وفي (الأشموني): أما باب أحمر، أي: عند قصد تنكيره، ففيه أربعة مذاهب: **الأول**: منع الصرف، وهو الصَّحيح. **والثاني**: الصرف وهو مذهب المبرد والأخفش في أحدِ قوليه، ثم وافق سيبويه في كتابه الأوسط. قال في (شرح الكافية): وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته، وذكر موافقته أولى؛ لأنّها آخر قوليه. **والثالث**: إن سمي بأحمر رجل أحمر لم ينصرف بعد التّنكيرِ، وإن سُمِّيَ بها أسود أو نحوه انصرف، وهو مذهب الفراء وابن الأنباري. **والرَّابع**: أنه يجوز صرفه وترك صرفه، قاله الفارسي في بعضِ كتبه. وأما المعدولُ إلى فعال أو مفعل، فمن صرف أحمر بعد التَّسمية صرفه، وقد تقدم الخلاف في الجمع إذا نكر بعد التَّسمية.

وهذا، وفي (الدشتي): إن (أحمر) الّذي فيه السَّبَبَانِ: وَزن الفعل، والوصف، إذا صار علماً لشخص، ثم نكر وسقط عن العلمية، فلا يصير منصرِفاً، لِبَقَاءِ السَّبَبَيْنِ فيه. وأَمَّا مِثل (مَسَاجِد) الّذي سبب منعِ صَرْفهِ الجمع، وهو قَائِمٌ مَقَامَ السَّبَبَيْنِ، فإذَا صَارَ عَلَماً لِشَخْصٍ، ثم نُكِّرَ وسَقَطَ عَن العَلَميّةِ، فسيبويه يَقُول: إنّه غَير منصرِفٍ لِوجُود السَّبَبِ القَائِم مَقَامَ السَّبَبَيْنِ فيه، والأَخْفَش يَقول: إنّه منصرِف حينئذٍ لِفَوَاتِ سَبَب منه.

(قوله: لَمْ يَنْصَرِف. . .إلخ) أي: للوزنِ أو الزيادةِ وعود الوصفِ الأصلي بناءً على أن الزائلَ العائد كالذي لم يزل (وخالف الأخفَش في الحواشي) على كتاب سيبويه، فقال بصرفِه بناء على أن الصِّفة إذا زالت لا تعود ورد بأن زوالَ الصفةِ كانَ لمانع وهو العلمية، وإذا زال المانعُ رجعت الصِّفة، وذكر ابن مالك (شرح الكافية) أن الأخفش رجع عن مخالفة سيبويه (ووافقه في) كتابه (الأوسط) وأن أكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته، وذكر موافقته أولى؛ لأنها آخر قوليه. انتهى. (تصريح).

(قوله: في آخِرِ قَوْلَيْهِ) قال الدنوشري: الذي يقتضيه النَّظر صحة ما قاله الأخفش، وكونه هو الصَّواب؛ لأنّه عند قصد التَّنكير لا يعود الوصف ولا الدَّلالة عليه؛ لأنّ معنى أحمر حينئذ: شخص ما مسمَّى بهذا الاسم، ولا نسلم أن الزَّائل عاد.

(قوله: لِمَا ذُكِر) أي: لعدمِ تأثير التعريف في منعِ صرفه لبقائه بعد التَّنكير على علّتين وزنِ الفعلِ والوصفية الأصلية.

(قوله: وَلَمْ يُنْقَل عَنْهُ خِلَاف) أي: من العجبِ أن أخفش لم ينقل عن سيبويه خلافه إمّا لعدم الاعتداد به، أو لعدم اطلاعِه على خلافِه.

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصاً فَفِي إِعْرَابِهِ نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي

تتمة: مِن الْمُقْتَضِي لِلصَّرْفِ: التَّصغيرُ الْمُزيلُ لأحَدِ السَّبَبَيْنِ، نَحو: حُمَيْد وعُمَيْر.

(وَما يَكُونُ مِنْهُ) أَيْ: مِمَّا لا يَنْصَرِف (مَنْقُوصاً فَفِي إِعْرابِهِ نَهْجَ جَوارٍ) ....

أبو طالب

(قوله: التصغير المزيل) وذلك على أن يتحد مسمَّى المصغر مع مكبره، إذ لو لم يتحد لم يكن التّصغير مزيلاً كما يظهر وجهه بالتّأمل.

(قوله: نحو حميد) أي: في تصغيرِ أحمد، وإنما صغره تصغير الترخيم؛ لأنه مبطل الوزن فعله لا غير، وإما غيره فمبطل الوزن فعله، ويدخله لوزن فعل آخر، فإن أحيمل كأدحرج، وليشمل تصغير حمدان علماً أيضاً قوله، وغير تصغيره مبطل لعدلِه؛ إذ هذه الصِّيغة غير معدولة.

الناصية

(قوله: التَّصغير المزيل لأحد السَّببين) المانعين من الصَّرف، كحميد وعمر في تصغيري (أحمد وعمر) فإن الوزن والعدل زالا بالتَّصغير فيصرفان لزوال أحد السَّببين، أما زوال الوزن بالتَّصغير فواضح، وأما زوال العدل به، فقال الموضح في الحواشي: إن نحو عمر، قد حكموا فيه بأنه معدول الصِّيغة والتَّصغير لا يزيل شيئاً مما ثبت إذا لم يكن معتاداً له، فالحكم يصرفه بعيد. انتهى **وجوابه**: أنّ ذلك في العدلِ التحقيقي، أما العدل التقديري فلا؛ لأنهم إنّما ارتكبوه حفظاً لقاعدتهم لما رأوه غير منصرفٍ، فإذا صرف فلا حاجة لتقديره، (وعكس ذلك) وهو أن ينصرف مكبراً، ولا ينصرف مصغراً (نحو: تحلئ) بكسر التاء المثناة فوق وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالهمزة آخره، وهو القشر الذي على وجه الأديم مما يلي منبت الشَّعر حال كونه علماً، فإنه ينصرف مكبراً ولا ينصرف مصغراً لاستكمال العلتين بالتَّصغير، وهما العلمية، والوزن، فإنه يقال في تصغيره: تحيلئ بضمِّ أوله، وفتح ثانيه، وسكون ثالثه، وكسر رابعه فهو على زنة تدحرج، وتبيطر.

(قوله: نَحو حُمَيْد وعُمَيْر) تَصغيراً (أحْمد، وعمَر) فأحَد السَّبَبَيْن في (أحْمد) وَزن الفِعل، فَلَما صَارَ (حُمَيْد) ذَهَبَ عنه الوزن، و(عُمَر) أَحَدُ السَّبَبَيْنِ فيه العَدْل عَن عَامِر، فَلَمّا صَارَ (عمير) لَم يَبقَ العَدْل؛ لأنَّه ليس معدولاً عَن عَامِر. (أما) إذَا التَّصغير لم يُزِلْ أَحَدَ السَّبَبَيْنِ فلا يوجب الصرف، فـ(فويطمة) تصغير (فاطمة) لا يصير منصرفاً، لبقاء السببين حَالَ التَّصغيرِ أيْضاً، وهُمَا: العَلَمية والتَّأنيث (شيرازي).

(قوله: وما يكون منه منقوصاً... إلخ) أي: والذي يكون مما لا ينصرف منقوصاً، فهو يقتفي نهج جوارٍ في إعرابه، فلو سميت بيرمي ويقضي أعللته إعلال جوار، ولو سميت بيغزو ويدعو ورجعت بالواو للياء أجريته مجرى جوار، وتقول في النَّصب: رأيت يرمي ويغزو، قال بعضهم: ووجه الرجوع بالواو للياءِ ما ثبت أن الأسماءَ المتمكنة ليس فيها ما آخره واو قبلها ضمّة فتقلب الواو ياءً، ويكسر ما قبلها، وإذا سميت بيرم من لم يرم رددت إليه ما حذف منه، ومنعته من الصَّرف، تقول: هذا يرم ومررت بيرم

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

والتنوين للعوضِ، ورأيت يرمي، وإذا سميت بيغزو من لم يغز، قلت: هذا يغزو ومررت بيغزو ورأيت يغزو؛ إلا أن هذا ترد إليه الواو، وتقلب ياءً لما تقدَّم، ثم يستعمل استعمال جوار (سم). (صبان).

(**قوله: مَنْقُوصاً**) وهو الذي آخره ياء ساكنة لازمة. هذا، وفي (التَّصريح): المنقوص هو الذي في آخره ساكنة لازمة المستحق لمنع الصرف إن كان غير علم حذفت ياؤه رفعاً وجراً ونون باتفاق، سواء كان جمعاً لا نظير له في الآحاد، أم مصغراً، فالأول (كجوار) فإن مانعه من الصَّرف صيغة منتهى الجموع (و) الثَّاني و(أعيم) تصغير أعمى؛ فإن مانعه من الصَّرف الوصف ووزن الفعل، وهو أبيطر بناء على أن وزن أفيعل لا يتعين في الوصفِ، وهو كذلك، كما تقدَّم بيانه، وكذا إن كان علماً كقاض علم امرأة، فإن مانعه من الصَّرف العلمية، والتأنيث المعنوي (وكيرمي علماً) فإن مانعه من الصَّرف العلميةَ ووزن الفعلِ المنقول عنه، فتقول: جاءني جوار وأعيم وقاض ويرم، ومررت بجوار وأعيم وقاض ويرم بالتنوين، وحذف الياء في الجميع في حالتي الرَّفع والجرَّ، وإليه أشار النَّاظم بقوله:

ومـا يـكـونُ مـنـه مَـنْـقُـوصـاً فـفـي ... إعـرابـهِ نَـهْـجَ جَـوارٍ يَـقْـتَـفِـي

هذا قول سيبويه، والخليل، وأبي عمرو، وابن أبي إسحاق، وجمهور البصريين (خلافاً ليونس وعيسى) بن عمر من البصريين (والكسائي) وأبي زيد والبغداديين (فإنهم يثبتون الياء ساكنة رفعاً ومفتوحة جراً) فيقولون في الرَّفع: جاءني جواري وأعيمي وقاضي، ويرمي بإثبات الياء ساكنة فيهن مقدراً فيها الضمة، ويقولون في الجرِّ: مررت بجواري وأعيمي وقاضي ويرمي بفتح الياء فيهن (كما) تفتح في النَّصب احتجاجاً بقوله، وهو الفرزدق:

قـد عَـجِـبَـتْ مـنـي ومِـنْ يُـعَـيْـلِـيـا ... لـمَّـا رأتـنـي خَـلَـقـاً مُـقْـلَـولِـيَـا

بفتح الياء من يعيليا مصغر يعلى علم رجل، ولم ينونه؛ لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل كيبيطر وألفه للإطلاق، وخَلَقاً بفتح الخاء المعجمة واللام، وفي آخره قاف العتيق جداً، والمرادُ هُنا: رث الهيئة، والمقلولي بفتح الميم المتجافي المنكمش، وقال عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النَّحوي: إن الفرزدق أخطأ في فتحِ الياءِ من يعيليا، ورد بأنه من إجراء المعتلّ مجرى الصَّحيح (وذلك عند الجمهور ضرورة كقوله) وهو الفرزدق (في غير العلم) لما بلغه مقالة عبد الله المذكور:

فـلَـوْ كَـانَ عَـبْـدُ الله مَـوْلًـى هَـجَـوْتُـهُ ... ولـكـنَّ عَـبْـدَ الـلّـهِ مَـوْلَـى مَـوَالِـيـا

فأظهر الفتحة في حالة الجرِّ ضرورة، وكان القياس أن يقول: مولى موالٍ على حد ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ﴾ [الفجر ١-٢].

أَيْ طَرِيقَةُ السَّابق (يَقْتَفِي) فينوَّن بَعدَ حَذف يائِهِ رَفْعاً وَجَرّاً إنْ كانَ غَيرَ عَلَمٍ كأُعَيْمٍ، وكذا إنْ كانَ عَلَماً كقاضٍ لِامْرَأَةٍ عِندَ سيبويه، وخالَفَ [في الْعَلَم] يُونُسُ وعيسى والكسائِيُّ، فَأَثْبَتُوا الْياءَ ساكِنَةً رَفعاً، ومَفتُوحَةً جَرّاً كالنَّصْبِ، مُحْتَجِّينَ بِقَوْلِهِ:

أبو طالب

(**قوله: وكذا إن كان علماً**) غير السِّياق بلفظ كذا إشارة إلى تفاوتٍ بين تصغير العلمِ وغيرِه، بأن المسمّى في العلمِ قد يتغيَّر بالتَّصغيرِ، وقد لا يتغير، والمراد ـ هاهنا ـ ما لا يتغيّر بخلاف غيره، فإن المسمى لا يتغيّر فيه أصلاً منه إلى أن هذا الحكم في العلم مختلف فيه، وقوله: عند سيبويه... إلخ، قيد له فقط، قوله: وخالف هذا... إلخ، لتقديمهم حكم الصَّرف وعدمه على الإعلال.

(**قوله: محتجين بقوله... إلخ**) لا يخفى أن تلك الحجة لا تدلُّ على الجزءِ الأول ظاهراً، فافهم.

الناصية

(**قوله: أيْ: طَرِيقَةُ السَّابِق**) وهو حَذْفُ يَائِهِ للرَّفعِ والجرِّ ودخولُ الرَفعِ والجَرِّ على الرَّاءِ، وبَقَاءُ اليَاءِ بِلَا تَنوينٍ في حَالَةِ النَّصبِ.

(**قوله: فَيُنَوَّنُ**) بيان لطريقه الذي مرَّ سابقاً.

(**قوله: كأُعَيْم**) أي: كأُعَيْمي بكسر الميم آخره ياء (تصغير أَعْمى) فيقال: جاءني أُعَيْمٍ، ومررتُ بأعيمٍ بالتنوين فيهما، ورأيت أعيميَ بفتحِ الياءِ، ومنع صرفه للوصفيَّةِ، ووزن الفعلِ كما قيل. (دشتي). هذا، ويلحقه التَّنوين رفعاً وجراً، نحو: هذا أعيم، ومررت بأعيم، ورأيت أعيميَ، والتَّنوين فيه عوض من الياءِ المحذوفةِ، كما في نحوِ: جوارٍ، وهذا لا خلاف فيه. أي: لا خلاف في حذف الياءِ ولحوق التَّنوين رفعاً وجراً في نحو أعيم بخلافِ قاضٍ، ويعيل ويرم أعلاماً، ففي حذف يائه ولحوق التَّنوين له رفعاً وجراً خلاف نبه عليه بقوله الآتي: وخالف يونس... إلخ. (دشتي مع الصبان).

(**قوله: كقَاض لامْرَأة**) أي: اسم امرأة، فإنه غير منصرفٍ للتَّأنيثِ والعلميّةِ، ويعيل تصغير يعلى، ويرم مسمًّى به، فإنه غير منصرفٍ للوزنِ والعلميةِ، والتَّنوين فيهما في الرَّفع والجرِّ عوض من الياءِ المحذوفة. وذهب يونس وعيسى بن عمر والكسائي إلى نحو قاضٍ اسم امرأة، ويعيل ويرم يجري مجرى الصَّحيح في ترك تنوينه وجرّه بفتحةٍ ظاهرةٍ، فيقولون: هذا يعيلي ويرمي وقاضي، ورأيت يعيلي ويرمي وقاضي، ومررت بيعيلي ويرمي وقاضي، وفي (الشيرازي) إن (قَاضي) مَنْقُوصٌ، فإذا صَارَ عَلَماً لامْرَأَةٍ اجْتَمَع فيه التَّأنيثُ والعَلَميةُ، فَصَارَ غَيرَ مُنصرفٍ فَيكونُ سَبيلُهُ سَبيلَ (جَوَارٍ) أيْضاً، تَقولُ: (جَاءَتْ قَاض، ومررت بقاضٍ، ورأيت قاضي).

(**قوله: كالنصب**) أي: كما أن الياء مفتوحة نصباً، تقول: جاءني قاضي بسكون الياء، ورأيت قاضيَ، ومررت بقاضيَ بفتح الياءِ فيهما (دشتي).

وَلاِضْطِرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذُو الْمَنْعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفْ

قَدْ عَجِبَتْ مِنِّي وَمِنْ يُعَيْلِيَا [لَمَّا رَأَتْنِي خَلَقاً مُقْلَوْلِيَا]

وأُجيبَ بِأَنَّهُ ضَرُورَةٌ. (وَلِاضْطِرارٍ) في النَّظْمِ (وَتَنَاسُبٍ) فِي رُؤُوسِ الآيِ ....

أبو طالب

(قوله: قد عجبت مني ومن يعيليا) آخره:

.... لَمَّا رَأَتْنِي خَلَقاً مُقْلَوْلِيَا

يعيلي: تصغير يعلى، وهو اسمُ رجلٍ، الفعلان عائدان لامرأة.

(قوله: في رؤوس الآي) مقتضى الظاهر أن يقال: أذناب الآي؛ لأنها أواخرها، إلا أنهم يعبرون عن طرفي ما له حرفة بالرأس تأدباً؛ لأنه من أشرفِ الأعضاء لا يعبرون عن آخره بالذنبِ؛

الناصية

(قوله: قَدْ عَجِبَتْ مِنِّي وَمِنْ يُعَيْلِيا) هوَ من أبياتِ الكتابِ من الرجز. والشَّاهد في يعيليا حيث حرَّك الياء للضَّرورة، ولم ينونه؛ لأنَّه لا ينصرف.

وهو مصغر يعلى اسم رجل، وخلقاً ـ بفتحِ الخاءِ المعجمة واللام ـ وهو العتيق جداً، وأراد به: ثَّ الهيئة ودمامة الخلقة.

والمقلولي: المتجافي المنكمش، وأصله: ومقلولياً، فحذف العاطف للضَّرورة.

(اللغة): (يعيْلي) تَصغير (يَعلى) اسمُ رَجُلٍ، و(خَلَق) كفَرَس الدَّارِس البَالِي (مقْلَوْلي) المُنكَمِش المُسْرِع في أمْرِهِ. (المَعْنى): قَد عَجِبَتْ تِلكَ المَرأة مِنِّي ومِن (يَعْلِي) لَمَّا رأتْنِي في حَالَة دُرُوس، وبِانْكِمَاشِ مُسرِعاً في أمْري. (الشَّاهد) في (يُعَيْلِيَا) ـ أَلِفُه للإطْلَاقِ، وأصله (يُعَيْلي) ـ فُتِحَتْ ياؤه وهو مَجرور بـ(مِن) ولَو كَانَ مِثل جَوَار وَجَبَ حَذف يَائه، وجَرُّ اللامِ (يُعَيْل).

(قوله: وأجيبَ بأنَّهُ ضَرُورةٌ) أي: إنه عندَ الخليل وسيبويه والجمهور محمول على الضَّرورة، كقوله:

.... ولَكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوالِيَا

قاله الفرزدق. وصدره:

فَلَوْ كَانَ عبدُ الله مَوْلى هَجَوْتُهُ ....

من الطَّويل. هجا به عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النَّحوي؛ لكونه قد طعن في شعره. والشاهد في مولى مواليا، إذ أصله مولى موال، ولكن نصبه للضَّرورة، ولم ينونه؛ لأنَّه جعله بمنزلة غير المعتلِّ الذي لا يتصرف. (وفي (الدشتي): ولولا الضَّرورة لقال: من يعيل بالتَّنوين.

(قوله: أو تناسب) وهو قسمان تناسب لكلمات منصرفة انضمَّ إليها غير منصرفٍ، نحو: ﴿سَلَاسِلَا وَأَغْلَالًا﴾ [الإنسان: ٤] وتناسب لرؤوس الآي كـ ﴿قَوَارِيرَا﴾ [الإنسان: ١٦] الأول، فإنه رأس آية

والسَّجْعِ، ونحو: ذلِكَ (صُرِفْ ذُو الْمَنْعِ) بِلا خِلافٍ. أَمَّا الضَّرُورَةُ فَنحو:

تَبَصَّرْ خَلِيلي هَلْ تَرى مِنْ ظَعائِنٍ [سَوالِكَ ثُقْباً بَيْنَ حَزْمَيْ شَعَبْعَبِ]

أبو طالب

لأنه من أخسّها، والآي بالألفِ بين الهمزةِ والياء جمع آية، وأصلها بالواوِ المفتوحةِ، كما قال الجوهري، فقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهو خلاف القياس؛ إذ القياسُ في اللفيف المقرون قلب لامه ألفاً دون عينه، ولا بأس بضمٍّ يائه وكسرها حال الرَّفع والجرِّ بسكونِ ما قبلها نظير دلو وظبي، والآية بمعنى الجماعة، والعلامة، وألفاظ القرآن، والمراد هاهنا: ألفاظ معهودة منه، فافهم.

(قوله: تبصَّرْ خليلي... إلخ) آخره:

.... سَوالِك ثُقْباً بَيْنَ حَزْمَيْ شَعَبْعَبِ

تبصر: أي: انظر، والظعائن: جمع ظاعنة، وهي المرأة الجالسة في الهودج مسافرة، وسوالك: جمع سالكةٍ، وصف للظعائن، وثقباً بضمِّ الثاءِ المثلثةِ وكسر القاف في الأصلِ وسكونها في الحالِ للضَّرورة، وخلق بالخاءِ المعجمةِ ككتف، وهو العتيق جداً، والمراد: عتيق الهيئة، وقبيح

الناصية

فنون ليناسب بقية رؤوس الآي في التَّنوينِ أو بدله، وهو الألف في الوقفِ، وأما قوارير الثَّاني فنون ليشاكل قوارير الأول، كذا قال شيخنا، وهو الصَّواب الموافق لما في (التَّصريح) وغيره، وأما في كلام البعض من العكسِ فخطأ. (صبان)، .

(قوله: والسَّجْعِ) وهو النثر المقفَّى.

(قوله: صرف) أي: وجوباً في الضَّرورة، وجوازاً في التناسبِ.

(قوله: تَبَصَّرْ خَلِيلي هل تَرَى من ظَعائِنٍ) من قصيدةٍ من الطَّويلِ قاله امرؤ القيس الكندي. وتمامه:

.... سَوَالِكَ ثُقْباً بَيْنَ حَزْمي شَعبْعَبِ

(قوله): تبصر، أي: تأمل، فعل أمر وفاعله ضمير مستتر وجوباً، تقديره: أنت وخليلي، أي: صديقي منادى حذف منه حرف النداء، أي: يا خليلي منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبلَ ياء المتكلِّم منع من ظهورِها اشتغال المحلّ بحركة المناسبة، وياء المتكلّم مضاف إليه، وهو مشتق من الخلة بفتحِ الخاءِ، وقد تضمّ، وهل حرف استفهام، وترى، أي: تبصَّر، فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، تقديره: أنت، ومن: حرف جر زائدة، وظعائن: بالصّرف للشعرِ مفعوله منصوبٌ وعلامة نصبه فتحةٌ مقدرةٌ على آخرهِ منع من ظهورها اشتغالُ المحلّ بحركة حرف الجرّ الزائد، وهي جمع ظعينةٍ، وهي المرأة في الهودجِ مسافرة؛ إذ هي مشتقة من الظَّعنِ، وهو

وأمَّا التَّناسُبُ فَلَم يُصَرِّحُوا بِمُرادِهِم به. ويُؤْخَذُ مِن كَلامِ النَّاظِمِ في شَرحِ الكافية والرَّضِيِّ أَنَّ الْمُرادَ تَناسُبُ كَلِمَةٍ مَعَهُ مَصرُوفَةٍ إمَّا بِوَزنِهِ كـ ﴿سَبَإٍ بِنَبَإٍ﴾ [النَّمل: ٢٢]، أَوْ قَريباً مِنه كـ ﴿سَلَسِلَاْ وَأَغْلَلَا﴾ [الإنسَان: ٤]، أَوْ لا، ولكِن تَعَدَّدَتِ الأَلْفاظُ الْمَصرُوفَةُ، واقْتَرَنَتْ

أبو طالب

الخلقةِ، والمقلولي: المتجافي المنكمشُ، والمراد به: الطَّريق الدَّقيق في الجبلِ، وكأنه منقولٌ عن معناه الأصلي، وهو بالفارسيةِ سوراخ أو مستعارٌ عنه، أو كناية، وحزمي تثنية حزم بالحاءِ المهملةِ والزَّاء المعجمةِ الأرض الغليظة، وشعبعب بالعينينِ المهملتين على صيغةِ التَّصغيرِ اسمٌ.

الناصية

السَّفَر، وقد تطلق على المرأةِ، وإن لم تكن في هودجٍ ولا مسافرةٍ، وسوالك، أي: ذاهبات صفة لظعائنٍ، وقيلَ: مفعول ثانٍ لترى على أنها علمية، وهي جمع سالكة اسم فاعل، ففاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، تقديره: هن يعود على ظعائن ونَقْباً بفتح النون، أي: طريقاً في الجبلِ مفعوله وبين منصوب على أنه ظرفُ مكانٍ متعلّق بمحذوف، تقديره: كائناً صفة لـ (نقباً) و(حزمي) بفتحِ الحاءِ المهملةِ وسكون الزاي مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور وما بعدها تقديراً؛ لأنّه مثنى؛ إذ هو تثنية حزم، وهو الغليظ من الأرضِ، وشعبعب: بفتح الشينِ المعجمةِ والعين المهملةِ بعدها ياء موحدة ساكنة، ثم عينٌ مهملة مفتوحة، وفي آخره ياء موحدة مضاف إليه، وهو اسم موضع، وقيل: اسم ماءٍ، (يعني): تأمل، وانظر يا صديقي هل تبصر أن تعلم نسوة في هوادجهن ذاهبات في طريق في الجبلِ كائنة بين الأرضين الغليظتين المحيطتين بالموضع المسمّى بشعبعب. **(والشَّاهد)** في قوله: من ظعائن؛ حيث صرفه مع أنّه ممنوع من الصَّرف لصيغة منتهى الجموعِ للشعرِ، وهو كثير، وقد أجمع عليه البصريون والكوفيون.

(قوله: والرَّضي) أي: الشَّيخ الرَّضِي في شرحِهِ علَى (الكَافيةِ) أيضاً.

(قوله: مَصْرُوفَة) صفة كلمة و(بوزنه) متعلّق بتناسب.

(قوله: كـ﴿سَبَإٍ بِنَبَإٍ﴾ [النمل: ٢٢]**)**، غَيرَ منصرفٍ لِلعلميةِ والعُجمةِ، وإنَّما صُرِفِ فَدَخلَهُ التَّنوينُ والجَرُّ لتنَاسُب (نَبَأ). وفي (الدشتي): فنوّن سبأ بالكسر مع أنه غير منصرفٍ للعجمةِ والعلميّة؛ لكونه مع مناسبه المنصرفِ، وهو (نبأ).

(قوله: كـ ﴿سَلَسِلَاْ وَأَغْلَلَا﴾ [الإنسَان: ٤]**)**، (سَلاسل) غَيرُ منصرفٍ لِوزنِ (مَسَاجِد). القائِم مَقَامَ السَّبَبَيْنِ، ولكنَّه انصرفَ ودخله التَّنوين ـ في قراءة نَافِع والكسَائي ـ لِتنَاسب (أغْلالاً)، وإلا فالقراءة المَشهورَة الصَّحيحة بِلَا تَنوين (سَلاسِلَ وَ أَغْلالاً).

وفي (الدشتي): نوّن سلاسل مع أنه جمع منتهى الجموع، لكونه مع ما هو قريب منه، وهو (أغلال) فإن (سلاسل) لا يكون مناسباً وموازناً لأغلال، لكنه قريب منه لكونهما جمعين. وفي

اقْتِراناً مُتَناسِباً مُنْسَجِماً كـ ﴿وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثاً وَيَعُوقاً وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣] وآخِرُ الْفَواصِلِ والأَسْجاعِ كـ ﴿قَوَارِيرَاْ﴾ [الإنسان: ١٥].

أبو طالب

(**قوله: اقتراناً متناسباً**) أيّ: اقتراناً بنسبةٍ واحدةٍ، وهو مما وجده الذَّوق السليم.

(**قوله: منسجماً**) هذا بتقديم الجيم على الميم، أي: متصلاً حقيقة أو حكماً، فإن الانسجامَ انصباب الماء المستلزمِ اتصاله غالباً، واحترز به عن نحوِ: ضربت زيداً الذي هو قائم وعمرو رأيت عمراً أخوه، ونحو ذلك.

(**قوله: وآخر الفواصل والأسجاع**) أي: آخر الأسجاع، وهو جمع سجع، والمراد به هاهنا: الكلام المقفّى، فالفواصل أعم منه، وهو عطف على قوله: ك: (وداً).

(**قوله: ك﴿قَوَارِيرَاْ﴾**) أي: القوارير الثانية في قوله تعالى: ﴿قَوَارِيرَاْ ۝١٥ قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ١٥-١٦] فإنها صرفت لأجل تناسب آخر الفواصل، والأولى صرفت لتناسب اقترانها بالثانية.

الناصية

(التصريح): إرادة التَّناسب للمنصرف (كقراءة نافع والكسائي سلاسلاً) بالصَّرفِ لمناسبة أغلالاً (وقواريراً) قواريراً بصرفِهما وصلاً، ليناسب الأول آخر سائر الآيات، والثاني الأول عند صرفِهِ، قاله الخبيصي.

(**قوله: اقْتِرَاناً مُتَنَاسِباً**) أي: بنسبة واحدة متعاقبةٍ ومتحدة السياقِ ومنسجماً، أي: متصلاً.

(**قوله: ك﴿وَدًّا وَلَا سُوَاعًا﴾** [نوح: ٢٣]. . . **إلخ**)، (يَغُوثَ ويَعُوقَ) كِلاهُمَا غير منصَرِفٍ؛ لِلعُجمةِ والعَلَميةِ، وإنَّما قرأهما الأعمشَ بن مَهْران، مُنصرفاً بِالتَّنوين لِتَناسُبِ (وَدّاً، سُوَاعاً، نَسْراً). لكنَّ القراءة المشهورة الصَّحيحةَ إنَّما هي بِلَا تنوين ﴿وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣]. وهَذِهِ الخمسةُ أَسْمَاء أصنَام كَانَتْ تُعْبَدُ في الجَاهلية. (شيرازي).

(**قوله: ولَا يَغُوثاً ويَعُوقاً ونَسْراً**) في (التَّصريح) ونحو (قراءة الأعمش ولا يغوثاً ويعوقاً) بصرفِهما لتناسب وداً وسواعاً ونسراً، وأفاد بهاتين القراءتين: أنه لا فرق فيما يمتنع صرفه بين أن يكون بعلةٍ واحدةٍ، أو بعلّتين، وأن الصَّرف في ذلك للتناسب، لا على قولِ من صرفَ الجمعَ الذي لا نظير له في الآحادِ اختياراً، ولا على قولِ من زعم: أن صرف ما لا ينصرف جائز مطلقاً على لغةٍ.

(**قوله: ك﴿قَوَارِيرَاْ﴾** [الإنسان: ١٥]) (قَوَارِيرَ. قَوَارير) كِلاهُمَا غير مُنصرفٍ (لِوُجُودِ وَزنِ (مَسَاجِد) فيهما، وإنَّما قَرَأهما نَافِع والكسائي منصرفاً بِالتَّنوينِ (قَوَاريراً قَواريراً) لِتناسب الأُولى آخِرَ الآيَاتِ الَّتي قَبْلَها، والَّتي بَعْدَهَا؛ لأنَّهَا بِالتَّنوينِ، وتَنَاسُب (قَوَاريراً) الثَّانية مَعَ الأُولى. لكنَّ القراءة الصَّحيحة المَشهورةَ إنَّما هي بلا تَنوين، هكَذا: ﴿وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَاْ ۝١٥ قَوَارِيرَاْ مِن فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ١٥-١٦] (شيرازي).

فرع: إذا اضْطُرَّ إلى تَنْوينِ مَجرُورٍ بِالْفَتْحَةِ، فَهَل يُنَوَّنُ بِالنَّصْبِ أَوْ بِالْجَرِّ؟ صَرَّحَ الرَّضِيُّ بِالثَّاني، وَلَو قِيلَ بِالْوَجْهَيْنِ كَالْمُنَادَى لَم يَبْعُد.

أبو طالب

. . . .

الناصية

(**قوله: إذَا اضْطَرَّ إلى تَنْوين مَجرُور. . .إلخ**) يعني: إذا اقتضى ضرورة الشِّعر مثلاً أن ينوِّن اسم يجرّ بالفتحةِ كغير المنصرفِ، فهل ينوِّن بالنَّصبِ؛ لأنه قبل التنوين كان مفتوحاً، والضَّرورة إنّما هي في التَّنوين، ولا موجب لتغيير الحركة أو بالجرِّ؛ لأنّه الأصل في إعراب المجرور.

وفي (الشيرازي): الاسم غَير المنصرفِ الَّذي يَكون في حَالَةِ الجرِّ بالفَتحةِ مِثْل: (مَسَاجد) إذَا اضْطر ـ لِلشِّعر ونَحوِهِ ـ إلى تَنوينه، فَهَل يَكونُ تَنوينه بِالنَّصبِ، فيقَال: (مَسَاجِداً)؛ لأنَّه أَقرب إلى الفَتحةِ، أَمْ يكون تَنوينه بالجرِّ، فيقال: (مَسَاجد) لِسُقُوط حُكمِ غَير المُنصرف عَنه لِلضَّرورة؛ ولأنَّه في المَعنَى مَجرور، صَرَّح الشيخ الرَّضِي بَالجَرِّ. وفي (التَّصريح): الضَّرورة إما بالكسرة، كقوله:

إذا ما غَزَا في الجيشِ حَلَّقَ فَوْقَهم   عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتدي بِعَصَائِبِ

والقوافي مجرورة، أو بالتَّنوين (كقوله) وهو امرؤ القيس:

ويومَ دخلتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ   فقالتْ لكَ الويلاتُ إنَّكَ مُرْجِلي

فصرف عنيزة بالتّنوين، وهي بضمِّ العين المهملة، فنون فياء تصغير، فزاي فتاء تأنيث، اسم ابنة عمه، وقيل: لقبها، واسمها فاطمة، وقيل: فاطمة غيرها، والخدر بكسر الخاء المعجمة وسكون الدَّال الهودج قاله الأعلم، وفي الصّحاح: الخدر: الستر، ومعنى: أنك مرجلي بالجيم: أنك تصيرني راجلة، أي: ماشية لعقرك ظهر بعيري، قال الدَّماميني: ينبغي أن يحمل كلامهم في أمثال ذلك على أن يجوز للمضطر أن يجعل غير المنصرفِ كالمنصرف في الصُّورةِ باعتبار إدخال التَّنوينِ عليه، ولا يكون هذا التَّنوين تنوين الصَّرف لمنافاته، لوجود العلتين المحققتين، وإنما يكون تنوين ضرورة. انتهى. وعن بعضهم اطراد ذلك في لغةٍ حكاها الأخفش، وقال: كأنها لغة الشعراءِ؛ لأنهم اضطروا إليه في الشعر، فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام.

(**قوله: وَلَو قيلَ بالوَجْهَين**) يَعني: لَو قيلَ بِجَوَاز الوَجْهَيْنِ ـ النَّصب والجَرِّ لَم يَبْعد ـ لأجْل قِيَاسِهِ عَلَى المُنَادَى الّذي يَستَحِق الضَّمَّ في أنَّه مَعَ الضَّرورةِ إلى تَنوينِهِ يَجُوزُ فيه الرَّفعُ والنَّصب، كمَا قَالَ النَّاظِم ـ في بَابِ النِّدَاءِ ـ:

وَاضْمُم أو انْصِبْ مَا اضْطِرَاراً نُوِّنا   مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاق ضَمٍّ بُيِّنَا

(**قوله: كالمُنَادَى**) المبني على الضَّمِّ، وقد مرّ أنه إذا اضطر إلى تنوينه، جاز فيه الأمران: النّصب والرَّفع. (شيرازي).

(وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لا يَنْصَرِفْ) لِذلك عِندَ الْكوفِيِّينَ والأَخْفَش، وإنْ أَباهُ سيبويه، وَمِنه:

أبو طالب

. . . .

الناصية

(قوله: والمَصْرُوف. . .إلخ) أجاز الكوفيون، إلا أبا موسى الحامض من شيوخِهم (والأخفش والفارسي) من البصريين المضطر أن يمنع صرف المنصرف، قال الموضح في (الحواشي): وهو الصَّحيح لكثرة ما ورد منه، وهو من تشبيه الأصولِ بالفروعِ، وأباه سائر البصريين، أي: باقيهم واحتج عليهم بنحو قوله، وهو الأخطل:

طَلَبَ الأزارقَ بالكتائبِ إذْ هَوَتْ بِشَبِيْبَ غائِلةُ النُّفُوسِ غَدُورُ

فمنع صرف شبيب للضَّرورةِ، وهو علم مصروف، وهو شبيب بن يزيد رأس الخوارج الأزارقة، وبالغ في أمره حتى ادَّعى الخلافة، وسمي أمير المؤمنين، وكانت زوجته غزالة أيضاً خارجية، وكانت شديدة البأس حتى كان الحجاج مع هيبته يخاف منها، والأزارق جمع الأزرق بزاي فراء مفعول طلب، والأصل الأزارقة بالهاءِ فحذفها للضَّرورة، والكتائب: الجيوش، وهوت: من هوى به الأمر: أطمعه وغيره، والغائلة: الشر، وغدور: فعول من الغدر بالغين المعجمة بدل من غائلة فاعل هوت، (وعن) أبي العباس أحمدَ بن يحيى (ثعلب أنه أجاز ذلك) وهو منعُ صرف المنصرفِ (في الكلامِ) مطلقاً، وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه العلمية وغيره، فأجازه مع العلميةِ؛ لوجود أحد السَّببين ومنعه مع غيرها ويؤيده أنه لم يسمع إلا في العلمِ. وحكى الفخر الرازي عن أكثرِ الكوفيين والأخفش أن السَّبب الواحد يمنع الصرف، ولم يفرق بين العلميةِ وغيرها، وهو جار على أصلِهم، فإنهم يدعون أن الفعل أصل للمصدرِ فزالت فرعية الاشتقاق، وما بقي إلا فرعية الافتقار، وينتج من هذا أن ما لا ينصرف أشبه الفعل في فرعية واحدةٍ، وهي الافتقار، فيكون السَّبب الواحد يمنع الصَّرف.

قلت: ويلزم من ذلك أن تكون جميع الأعلام ممنوعة من الصَّرف، ومعلوم أن الأمرَ ليس كذلك، وإلى المسائل الثلاث أشار النَّاظم بقوله:

ولاضطرارٍ أو تناسُبٍ صُرِفْ ذو المنع والمصروفُ قد لا يَنْصَرِفْ

(تصريح). **(قوله: لِذلك)** أي: للضرورة، أجاز ذلك الكوفيون والأخفش والفارسي.

(قوله: وإنْ أَبَاه) أي: منعه.

(قوله: سيبويه) وسائر البصريين لكونه خروجاً عن الأصلِ بخلاف صرف ما لا ينصرف، فإنه رجوع إلى الأصلِ، فاحتمل في الضَّرورةِ وللكوفيين، ومن وافقهم أن يمنعوا عدم تجويز الضَّرورة الخروج عن الأصلِ. (صبان).

(قوله: سيبويه) وسائر البصريين، والصَّحيح الجواز، واختاره النَّاظم لثبوت سماعه، من ذلك قوله:

وَمِمَّنْ وَلَدُوا عامِرُ ذُو الطُّوْلِ وَذُو الْعَرْضِ ....

أبو طالب

(قوله: ممن ولدوا... إلخ) ممن خبر مقدَّم، وعامر مبتدأ مؤخَّر، وولدوا بالتَّخفيف وفاعله عائد إلى القبيلة، فإن كان هذا البيتُ مبدوءاً بالواو فبحره مفاعيلات أربعة، ويجبُ أن يشبع حركته ميم عامر حتى يكون واوه أول المصرعِ الثَّاني، ويحتمل أن يكونَ الواو من زيادةٍ، فبحره مفعول مفاعيل مرتين وراء عامر آخر المصرع الأول، لكن في الشَّواهدِ مبدوء بالواوِ، وتمامهُ غير معلوم حتى يستدلَّ به على بحرِه.

الناصية

وَمَـا كَـانَ حِـصْـنٌ ولا حَـابِـسٌ يَـفُـوقَـانِ مِـرْداسَ فـي مَـجْـمَـعِ

وقوله:

وقـائِـلَـةٍ مَـا بَـالُ دَوْسَـرَ بَـعْـدَنَـا صَـحَـا قـلـبُـهُ عـن آلِ لَـيـلَـى وَعَـنْ هِـنْـدِ

(أشموني).

(قوله: وَمِمَّنْ وَلَدُوا... إلخ) قال ذو الإصبع حرثان بن الحارثِ من قصيدةٍ طويلة يرثي بها قومه قريشاً. **(قوله: وممن)**: الواو بحسب ما قبلها، ومن حرف جرٍّ، ومن اسم موصولٍ بمعنى الذي مبني على السُّكون في محلِّ جرٍّ والجار، والمجرور متعلِّق بمحذوف تقديره: كائن خبر متقدِّم، وجملة ولدوا من الفعلِ والفاعلِ صلة الموصولِ لا محلَّ لها من الإعرابِ، والعائد محذوف، أي: ولدوه، وعامر بلا تنوين مبتدأ مؤخَّر، ومنعه من الصَّرف للشعر، وآخر الشَّطر ميم عامر، وذو، أي: صاحب صفة لعامرٍ مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضَّمَّة؛ لأنه من الأسماءِ الخمسةِ، والطّول مضاف إليه، وذو معطوف على ذو الأولى، والعرضُ مضاف إليه. (يعني): وعامرُ الموصوفُ بالطُّولِ والعرضِ، وهو كناية عن عظمِ جسمهِ واتّساعه من جملةِ نسل قريش. **(والشَّاهد)** في قوله عامر حيث منعه من الصَّرف مع أنه اسم مصروف لوجود العلمية فيه فقط للشعر، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش والفارسي، ومنعه أكثر البصريين، والصّحيح الجواز، واختاره المصنف لثبوت سماعه.

إِعْرَابُ الْفِعْلِ

اِرْفَــعْ مُــضَــارِعــاً إِذَا يُــجَــرَّدُ مِــنْ نَــاصِــبٍ وَجَــازِمٍ كَــتَــسْــعَــدُ

هذا باب إعراب الفعل

(ارْفَعْ) فِعلاً (مُضارِعاً إذا يُجَرَّدُ مِنْ ناصِبٍ وجازِمِ ....

أبو طالب

(قوله: بسيط) خلافاً لمن قال: إنَّه مُخَفَّفُ لا أَنْ.

الناصية

(قوله: **ارفعْ مُضارعاً إذا يجرَّدُ. . إلخ**) يعني: أنَّه يجب رفع المضارعِ حينئذٍ، والرَّافع له التَّجرد المذكور، كما ذهب إليه حُذَّاق الكوفيين منهم الفرّاء، لا وقوعه موقع الاسم، كما قال البصريون، ولا نفس المضارعة، كما قال ثعلبٌ، ولا حروف المضارعة، كما نسب للكسائي. واختار المصنف الأول. قال في (شرح الكافية): لسلامته من النقضِ، بخلافِ الثاني، فإنه ينتقض بنحوِ هل تفعل، وجعلت أفعل وما لك لا تفعل، ورأيت الذي تفعل، فإن الفعل في هذه المواضعِ مرفوعٌ مع أن الاسمَ لا يقع فيها، فلو لم يكن للفعلِ رافع غير وقوعهِ موقع الاسمِ، لكان في هذه المواضع مرفوعاً بلا رافعٍ، فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسمِ، أي: الذي هو أقوى من القولِ الثالثِ والرَّابعِ، لكونه قول البصريين مع ظهورِ بطلانهما بما تقدَّم، فاندفع اعتراض البعضِ على قولهِ، وصحَّ القول بأن رافعه التَّجرد بأن مجرد إبطال أن الرَّافع وقوعه موقع الاسمِ، لا يقتضي صحة أنَّ الرَّافعَ التجرد، وإنما يقتضيها إبطال الأقوالِ الثلاثةِ.

هذا، وفي (التَّصريح): أجمع النَّحويون على أنه إذا تجرَّد من الناصب والجازم وسلم من نوني التوكيدِ والإناثِ كان مرفوعاً كيقوم، وإنما اختلفوا في تحقيقِ الرافعِ له ما هو على أقوال أصحها قولهم: (رافع المضارع تجرده من الناصبِ والجازم وفاقاً للفراءِ) وغيره من حذاقِ الكوفيين والأخفش، وإليه أشار النَّاظم بقوله:

ارفــعْ مــضــارعــاً إذا يُــجَــرّدُ مِــنْ نــاصــبٍ وجازمٍ كَــتَــسْــعَــدُ

(لا) رافعه (حلوله محل الاسم خلافاً للبصريين) غير الأخفشِ والزَّجاجِ، قالوا: ولهذا إذا دخلَ عليه لن ولم امتنع رفعه؛ لأنَّ الاسم لا يقع بعدهما، فليس حينئذ حالاً محل الاسم ولا رافعه حروف المضارعةِ خلافاً للكسائي، ولا مضارعته للاسم خلافاً لثعلب من الكوفيين والزَّجاج من البصريين، واعترض قول الفرّاء أن التجردَ أمر عدمي، والعدم لا يكون سبباً لوجودِ غيره، وأجيب بأن التجرد أمرٌ وجودي، وهو كونه خالياً من ناصبٍ وجازمٍ لا عدم النَّاصبِ والجازم.

(قوله: **إذَا يُجَرَّدُ. . . إلخ**). أي: في اللفظِ، والتَّقدير: معاً، فلا يرد قوله:

مُــحَــمَّــدُ تَــفْــدِ نَــفْــسَــكَ كُــلُّ نَــفْــسٍ ....

وَبِلَـنِ انْـصِـبْـهُ وَكَـيْ كَـذا بِـأَنْ   لَا بَـعْـدَ عِـلْـمٍ وَالَّـتِـي مِـنْ بَـعْـدِ ظَـنّْ

كَتَسْعَدُ وَبِلَن) وَهي حَرفُ نَفْيٍ بَسِيطٍ ....

أبو طالب

....

الناصية

بجزم تفد مع تجرّده لفظاً؛ لأن جازمه مقدر، أي: لِتَفْدِ، وقوله: ارفع، أي: لفظاً، كما مثله، أو تقديراً كالمسكنِ للتخفيفِ، نحو: ﴿يأمرْكم﴾ و﴿يشعرْكم﴾، أو للوقف أو غيره، فإنَّ رفعه مقدر، قيل: أو محلاً؛ لأنّ المضارع مع النونين يرفع محلاً، كما قاله يس تبعاً لابن القاسم، ولذا لم يقيده المصنف بالخلوِّ منهما، لكن صرح القليوبي وغيره بأنه معهما ليس له محل رفعٍ، وله النصب والجزم، قيل: وإنما لم يقيده حينئذٍ اكتفاء بقوله في بابِ الإعرابِ: وأعربوا مضارعاً إنْ عريا... إلخ، فإن مفهومه أنه مع النونينِ غير معربٍ، وقد يقال: المنفي عنه مع النونينِ الإعراب اللفظي والتقديري لا المحلي أيضاً، وإلا لم يثبت له محل النَّصب والجزمِ أيضاً، وهو خلاف المنصوص، ألا ترى أن الإعرابَ المحلي ثابت لجميعِ المبنياتِ، ومع ذلك يصدق عليها أنها غير معربةٍ قطعاً، فتدبر. (خضري).

(قوله: كتسعد) إما بفتح التاءِ والعينِ مضارع سعد يسعدُ بالفتحِ فيهما، أي: أعانه، أو مضارع سعد بالكسرِ اللازم من السَّعدِ، وهو اليمن ضد الشَّقاء، وإما بضمِّ التَّاءِ مع فتح العين مضارعٌ مجهولٌ من الأولِ، أو من أسعد المتعدي بالهمزِ بمعناه، أو مع كسرها مبنياً للفاعلِ من أسعد. (خضري).

(قوله: وبلن انصبه) ولا يجوز الفصلُ بين لن والفعل اختياراً عند البصريين وهشام، وأجاز الكسائي الفصلَ بالقسمِ ومعمول الفعل، ووافقه الفرَّاء على القسمِ، وزاد الفصل بأظن والشَّرط، وكذا في (السُّيوطي). (صبان).

(قوله: وهي حَرفُ نَفْيٍ بَسيط) أي: على وضعها الأصلي عند سيبويه، والجمهور (وليس أصلها لا) النَّافية، (فأبدلت الألف نوناً خلافاً للفرّاء) وحجته أنهما حرفان نافيان ثنائيان، ولا أكثر استعمالاً، ويرده أن الإبدال لا يغير حكم المهمل فيجعله مهملاً، وأن المعهود إنما هو إبدال النُّون ألفاً كـ ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥] لا العكس (ولا) أصلها (لا أن) فتكون مركبة من لا النافية نظراً لمعناها، ومن أن المصدرية نظراً لعملها، (فحذفت الهمزة تخفيفاً) كما في وَيْلُمِّهِ (والألف للسَّاكنين خلافاً للخليلِ والكسائي) والخازرنجي، وحجتهم قرب لفظها منهما، وأن معناهما من النفي، والتخلُّص للاستقبالِ حاصل فيهما، وقد جاءت على الأصلِ في الضَّرورةِ أنشد أبو زيد لجابر الأنصاري:

فَـإن أُمْـسِـكَ فَـإنَّ الـعَـيْـشَ حُـلْـوٌ   إلَـيَّ كَـأَنَّـهُ عَـسَـلٌ مَـشُـوْبُ

يُـرَجَّـى الـمَـرْءُ مـا لا إن يُـلاقـي   ويَـعْـرِضُ دُوْنَ أَبْـعَـدِهِ الـخُـطُـوبُ

(انْصِبْهُ) نحو: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾ [يُوسُف: ٨٠] (وَكَيْ) الْمَصْدَرِيَّة ....

أبو طالب

(قوله: المصدرية) الأولى أن يقولَ: المصدريَّة غير المخففة من المثقلة؛ لأن المخففة أيضاً مصدرية، وقيل: كان اعتمد في فهمِ ذلك من قولِ المصنف: لا يعد علماً.

الناصية

أي: أن يلاقي، ورد عليهم بأربعةِ أمور أقواها أنه إنما يصحُّ التركيب إذا كان الحرفان ظاهرين كلولا، وقد لا يظهر أحدُهما كأما، قاله الشلوبين، وتركنا الثَّلاثة الباقية خوف الإطالة. (تصريح).

(قوله: انْصِبْه) أي: أن لن وهي لنفي سيفعل، أي: لنفي الفعلِ المستقبل إما إلى غاية ينتهي إليها، نحو: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، فإن نفي البراح مستمر إلى رجوع موسى، وإما إلى غير غاية، نحو: ﴿لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا﴾ [الحَج: ٧٣] إن نفي خلق الذباب مستمرٌّ أبداً؛ لأنّ خلقهم الذباب محال، وانتفاء المحال مؤبد قطعاً، وإلا لكان ممكناً لا محالاً. (ولا تقتضي) لن (تأبيد النفي) خلافاً للزمخشري في أُنموذجه؛ لأنها لو كانت للتأبيد لزم التَّناقض بذكر اليوم في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مَريَم: ٢٦] ولزم التَّكرار بذكر أبداً في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البَقَرَة: ٩٥] ولم تجتمع مع ما هو لانتهاء الغاية، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِىٓ﴾ [يُوسُف: ٨٠] وتأبيد النفي في أن يخلقوا ذباباً لأمر خارجي لا من مقتضيات لن. (ولا) تقتضي (توكيده) أي: النفي (خلافاً للزمخشري)، في كَشَّافه في تفسير ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾، بل قولك: لن أقوم محتمل؛ لأن تريد به أنك لا تقوم أبداً، وأنك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل، وهو موافق لقولك: لا أقوم في عدمِ إفادةِ التأكيدِ والتَّأبيد (ولا تقع) لن (دعائية) بأن يكون الفعل بعدها دعاء؛ (خلافاً لابن السَّراج) وابن عصفور وآخرين مستدلين بقوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [القَصَص: ١٧] مدعين أن معناه: فاجعلني لا أكون، ولا حجة لهم فيها إلا مكان حملها على النفي المحض، ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى أن لا يظاهر مجرماً، جزاء لتلك النعمة التي أنعم الله بها عليه، قاله الموضح في (شرح القطر). واختار في (المغني) غيره، فقال: وتأتي لن للدّعاء. كما كانت لا كذلك وفاقاً لجماعة.

(قوله: نحو: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾ [يُوسُف: ٨٠]). (الشَّاهد): في نَصْبِ (لنْ) المتكلِّم وحده مِن المضارعِ (أبْرَحَ).

(قوله: وكي المصدرية) وهي الدَّاخل عليها اللام لفظاً، نحو: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟﴾ [الحَدِيد: ٢٣] أو تقديراً، نحو: جئتك كي تكرمني، إذا قدرت أن الأصل: لكي، وأنك حذفت اللام استغناءً عنها بنيتها، فإن لم تقدر اللام كانت كي تعليلية. (فأما) المصدرية فناصبة بنفسها، كما أن المصدرية كذلك. وأما (التعليلية فجارّة، والنَّاصب بعدها أن مضمرة) لزوماً في النثر، (وقد تظهر في الشعر) كقوله:

. . . .

أبو طالب ___

. . . .

الناصية ___

. . . . كَـيْـمَـا أَنْ تَـغُـرَّ وتَـخْـدعـا

وسيأتي، وما ذكره من أن كي مشتركة بين النَّاصبة والجارّة هو مذهب سيبويه، والجمهور، وحجتهم قولهم: جئتك لكي أتعلم، وقولهم: كَيْمَهْ، وعن الأخفش أن كي جارّة دائماً، وأن النصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة، ورُدَّ بقوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣] فإن زعم أن كي تأكيد للام كقوله:

. . . . ولا لِـلِـمَـا بِـهِـمْ أَبَـداً دَوَاءُ

ردّ بأن الفصيح المقيس لا يخرج على الشَّاذ عن الكوفيين أن كي ناصبة دائماً، ويرده قول العرب: كَيْمَهْ، كما يقولون: لمه، فإن أجابوا بأن الأصلَ كي تفعل، ماذا يلزمهم كثرة الحذفِ وإخراج ما الاستفهامية عن الصدرِ، وحذف ألفها في غير الجرِّ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاءِ عاملِ النَّصبِ، وكل ذلك لم يثبت، فإن ادعوا أن حذف المنصوبِ، وبقاء ناصبه قد ثبت في (صحيح البخاري) في تفسير ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝﴾ [القيامة: ٢٢] كيما فيعود، أي: كيما يسجد، قلنا: إن ثبت حذف يسجد فهو غريب، لا يقاس عليه على أن الحافظ الشّهاب ابن حجر، قال: لم أقف على حذفه، (وتتعين المصدرية إن سبقتها اللام، نحو: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣] لئلا يدخل الجارُّ على الجارِ. (و) تتعيَّن التعليلية إن تأخرت عنها اللام أو أن، فالأول (نحو قوله) وهو عبد الله ابن قيس الرقيات:

كَـيْ لِـتَـقْـضِـيـنِـي رُقَـيَّـةُ مـا وَعَـدَتْـنِـي غَـيْـرَ مُـخْـتَـلَـسِ

فكي هنا تعليلية لتأخر اللامِ من لتقضيني عنها، وتقضي منصوب بأن مضمرة، وأما حكاية الأخفش لكي ما أضرُ بك بالرفع فمخرَّجة علَى جعل ما موصولة وكي جارّة مؤكدة اللامِ، كما أكدت الكاف بمثل في ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ومثل بالكاف في مثل: ﴿كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾ [الفيل: ٥] (و) الثاني، نحو (قوله) وهو جميل بن عبد الله لا حسان خلافاً للزمخشري:

فَـقَـالَـتْ أَكُـلَّ الـنَّـاسِ أَصْـبَـحْـتَ مَـانِـحـاً لِـسَـانَـكَ كَـيْـمَـا أَنْ تَـغُـرَّ وتَـخْـدَعـا

فكي هنا تعليلية لتأخر أن عنها، وكل النَّاس مفعول أول لـ(مانحاً) ولسانك مفعوله الثاني، وتغر: بضمِّ الغين المعجمة وبالرَّاء المهملة، (ويجوز الأمران) المصدرية والتعليلية إن فقد سبق اللام وتأخر أن أو وجدا، فالأول كما (في نحو ﴿كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر: ٧])؛ فإن قدرت قبلها اللام

نَحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣] ....

أبو طالب

....

الناصبة

فهي مصدرية، وإن لم تقدر قبلها اللام فهي تعليلية، فيكون على الأول منصوب بنفس كي، وعلى الثاني منصوب بأن مضمرة بعد كي، والأول أن تكون مصدرية، كما ذكره الموضح في بابِ حروفِ الجرِّ (و) الثاني، كما في (**قوله**:

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي فَتَتْرُكَهَا شَنّاً بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ

فكي تحتمل أن تكون مصدرية لدخول اللام قبلها، وتحتمل أن تكون تعليلية لتأخرِ أن بعدها، فإن كانت مصدرية، فإن مؤكدة لها لمعنى السبك، وإن كانت تعليلية، فاللام مؤكدة لها لمعنى التعليل، وكونها تعليلية أولى من كونها مصدرية؛ لأن تأكيدَ الجارِّ بجار أسهل من تأكيد حرف مصدري بحرف مصدري، قاله الموضح في (الحواشي). والشن: بفتح الشين المعجمة القربة الخلقة مفعول ثانٍ لنترك، والبيداء: بفتح الباء الموحدة والمد الأرض القفراء التي تبيد، أي: تهلك من يدخل فيها، والبلقع: الأرض القفراء التي لا شيء فيها. هذا وقال الدنوشري: قال شيخ الإسلام أحمد بن قاسم العبادي:

(تنبيه): تحصّل أن كي إذا تجردت لفظاً عن اللامِ جاز أن تكون مصدريَّة، وأن تكون حرف جرٍّ، وأن مقدرة بعدها لا تظهر إلا في الضَّرورة، وإن تقدمتها اللام وظهرت أن بعدها ترجح كونها جارّة بمعنى اللامِ، وبقي ما إذا تأخرت عنها اللام، نحو: جئتك كي لأقرأ، وتتعين حينئذ أنها حرف جرٍّ، واللام تأكيد لها، وأن مضمرة بعدها، ولا يجوز أن تكون هي ناصبة للفصل بينها وبين الفعلِ باللامِ، ولا يجوز الفصلُ بين النَّاصبِ والفعلِ بالجارِّ، ولا يجوز أن تكون كي زائدةً؛ لأنّه لم يثبت زيادتها في غير هذا الموضعِ، فيحمل هذا عليه كذا في (شرح جمع الجوامع) للسيوطي، ثم قال: قال أبو حيان: وأجمعوا على أنها يجوز الفصل بينها وبين معمولها بلا النافية وما الزائدة. وأما الفصل بغير ما ذكر، فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار، وجوّزه الكسائي بمعمول الفعل الذي دخلت عليه وبالقسمِ وبالشرطِ، فيبطل عملها، واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكَر مع العمل. وعبارة (التَّسهيل): ولا يتقدم معمول معمولها، فلا يجوز: جئت نحو كي أتعلم، قال: ولا يُبْطِلُ عملها الفصل، أي: فتقول: جئتك كي نحو أتعلم؛ بنصب الفعلِ، ثم خلافاً للكسائي في المسألتين.

(**قوله: نَحو ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾** [الحديد: ٢٣] (**الشاهد**) في نصبِ (كَي) الجمعَ المذكّر المُخَاطَبَ مِنَ المُضارِع (تَأسَوْا) وعَلَامَةُ نَصبِهِ حَذفُ النُّونِ؛ لأنَّ أصلَهُ (تَأْسَوْنَ).

(كَذا) يَنْتَصِبُ (بِأَنْ) الْمَصدرية نَحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البَقرَة: ١٨٤] (لا) بِغَيرِها كَالْواقِعَةِ (بَعْدَ) فَعلِ (عِلْمِ) ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: كَذَا يَنْتَصِبُ. . .إلخ) أي: لأنه بمنزلة أن المصدرية معنى وعملاً، وهو مراد النَّاظم، أما الثاني فظاهر. وأما الأول فلأن كلا حرف مصدري استقبالي، وسُمِّيَتْ (مَصدرية)؛ لأنَّها تُؤَوِّل مَا بَعدَها إلى المَصْدر.

(قوله: كذا يَنْتَصب بأن) هي أم الباب؛ لأنها تعمل ظاهرة ومقدرة، وإنما أخرها عن لن وكي لطولِ الكلامِ عليها عنهما، قال في (الهمع): ويقال فيها عن بإبدال الهمزة عيناً. وفي (التَّصريح): أن المصدرية تقع في موضعين: **أحدهما**: في الابتداءِ، فتكون في موضعِ رفع على الابتداء في نحو ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البَقرَة: ١٨٤] **والثاني**: بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع على الفاعلية في نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحَديد: ١٦] وفي موضع نصب على المفعوليةِ، نحو: ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩]، وفي موضع جر في نحو ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ﴾ [البَقرَة: ٢٥٤] ومحتملة لما في نحو: ﴿وَالَّذِيٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي﴾ [الشُّعَرَاء: ٨٢]: أصله في أن يغفر لي، فحذفت في، فنصب ما بعدها، أو أبقي على جرّه، وأكثر العرب على وجوب إعمالها (وبعضهم يهملها) جوازاً.

(قوله: نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البَقرَة: ١٨٤]) أَصلُهُ: (تَصُومُونَ) حُذِفَتِ النُّونُ لِلنَّصبِ.

(قوله: لَا بِغَيرها) أي: لَا بِغَيرِ المَصدريةِ.

(قوله: كَالوَاقِعَةِ بَعْدَ فعل علم. . .إلخ) أيْ: الواقِعَة بَعدَ فِعل بِمَعْنَى العلم واليقينِ، لَا بَعدَ خصوص (علم). والتَّقييد بِالخَالِص؛ لِإخْرَاجِ مَا قُصِدَ بِهِ غَيرَ مَعْنى العلم، كالمَثَلَ (مَا عَلِمت إلَّا أنْ تَقوم) بِمَعنى: أُشِيرَ إليكَ أَنْ تَقُومَ، فَإنَّه يَنصب المضَارِعَ بَعدَهَا؛ لأنَّه حَقيقة لَيسَ بَعدَ فِعل (يَقين)؛ إذِ المَقصود به الإشَارة لَا اليَقين. (شيرازي).

(قوله: كَالواقِعَةِ بِعْدَ فعلِ علم) أي: ونحوه من أفعال اليقين، فإنها لا تنصبه؛ لأنَّها حينئذ المخففة من الثَّقيلة، واسمها ضمير الشأن، نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزّمل: ٢٠] ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾ [طه: ٨٩]، أي: أنه سيكون، وأنه لا يرجع. وأما قراءة بعضهم: (أن لا يرجعَ) بالنَّصبِ، وقوله:

نَرْضَى عنِ اللهِ أنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا ... أن لا يُدَانِيَنَا مِن خَلقِهِ بَشرُ

فمما شذَّ. نعم، إذا أول العلم بغيره جاز وقوع النَّاصبة بعده؛ ولذلك أجاز سيبويه ما علمت إلا أن تقوم بالنَّصبِ، قال: لأنه كلام خرج مخرج الإشارة، فجرى مجرى قولك: أشير عليك أن تقوم. وقيل: يجوز بلا تأويلٍ. ذهب إليه الفراء وابن الأنباري. والجمهور على المنع، أي: منع وقوع

خالِصٍ ....

أبو طالب

....

الناصية

النَّاصبة للمضارعِ بعد العلم، بلا تأويل، قال الدماميني: هو الصَّواب؛ لأنّ النّاصبة تدخل على ما ليس بمستقر، ولا ثابت؛ لأنها تخلص المضارع للاستقبال، فلا تقع بعد أفعالِ التَّحقيقِ بخلاف المخففة، فإنها تقتضي تأكيد الشَّيء وثبوته واستقراره.اهـ. وفيه عندي نظر؛ لأنه إن أريد بعدم استقرار مدخولها وثبوته عدم تيقنه فممنوع، وتعليله باستقبال مدخولها لا يفيده، فقد يكون المستقبل متيقناً، وحينئذ لم يَضُرَّ تُلُوُّ أَنْ أَفْعَالَ اليقينِ، وإن أُريد به عدم حصوله وقت التكلم فمسلم، لكن لا يلزم من ذلك عدم تيقن حصوله في المستقبل، فإذا كان كذلك لم يَضُرَّ تُلُوُّ أَنْ أَفْعالَ اليقينِ، فكيف التصويب الذي ارتكبه. وقال الفارضي: إنما وجب كونها مخففة؛ لأنّ العلم لا يناسبه إلا التَّوكيد، وأن المثقلة كالمخففة في التوكيد، وأما أن المصدرية فإنها للرجاءِ والطمعِ فلا يناسبان العلم. اهـ. ثم ما ذكرناه من أن المرادَ بالمنع في قول الشَّارح: والجمهور على المنعِ منع وقوع النَّاصبة للمضارعِ بعد العلمِ بلا تأويل، لا مطلقاً هو المتبادر من عبارة (التَّصريح) و(الهمع) والذي ترجاه شيخنا، ويدل له تعليل الدماميني الذي قدمناه، فقول البعضِ بعد العلمِ مطلقاً غير ظاهر، وقد تلخص أن الأقوال ثلاثة: قول المبرد بالمنع مطلقاً، ولم يذكره الشَّارح، وقول الفراء، وابن الأنباري بالجواز مطلقاً، وقول سيبويه والجمهور بالتفصيل، فاعرف ذلك. (صبان).

(**قوله: خالِص**) أي: من غير شائبة احتمال الخلاف، هذا في مقابل الظَّنّ لإطلاق العلم عليه أيضاً، لكنه غير خالص من احتمالِ الخلافِ. هذا وفي (التَّصريح): والمخففة من أن المشددة (هي الواقعة) غالباً (بعد علم) خالص، سواء دلّ عليه بمادة «ع.ل.م» أم لا، فالأول ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزّمل: ٢٠] والثاني ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾ [طه: ٨٩] وقيدت العلم بالخالصِ احترازاً من إجرائه مجرى الإشارة، نحو قولهم: ما علمت إلا أن يقوم، قال سيبويه: يجوز فيه النَّصب؛ لأنه كلام خرج مخرج الإشارة، فجرى مجرى قولك: أشير عليك أن تقوم. انتهى.

ومن إجرائه مجرى الظَّنّ كقراءة بعضهم، ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ﴾ [طه: ٨٩] بالنَّصب (أو بعد ظن) مؤول بالعلم (نحو ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١] في قراءةِ الرفعِ، ويجوز في تالية الظن أن تكون ناصبة إجراء للظَّنّ على أصله من غير تأويل، (و) النَّصب (هو الأرجح) لأنّ التأويل على خلافِ الأصلِ، (ولهذا) التَّرجيح (أجمعوا عليه) أي: على النَّصب (في) ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ١-٢] بحذف النّونِ، واختلفوا في ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١] فقرأه غير أبي عمرو، والأخوين حمزة والكسائي (بالنَّصب)، وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي بالرَّفع لوجود الفصلِ

نَحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزّمل: ٢٠].

(وَ) أَمَّا (الَّتي مِن بَعدِ) فِعلِ (ظَنّْ) ....

أبو طالب ___________________________________

....

الناصية ___________________________________

بين أن والفعل بلا، وإنما لم يقرؤوا بالرفع في يتركوا لعدم الفصلِ، فعلم أن التَّعويل في كونِ أن ناصبة أو مخففة بعد أفعال الشكِّ واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ، ألا ترى أنك ترفع في: رأيت أن لا يقوم زيد؛ إذا أردت اليقين، مثل: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾ [طه: ٨٩] وتنصب إن أردت الظَّنَّ مثل: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾ [المائدة: ٧١] خلافاً للمبرد، فإنه لا يجوز إجراء العلم مجرى خلافه، فتنصب أن الواقعة بعده الفعلِ، ولا إجراء غير مجراه، فيرتفع الفعل الواقع بعد أن الواقعة بعده، فالعلم عنده لا يجري مجرى غيره، ولا يجري غيره مجراه، والنوعان عند سيبويه جائزان، والفراء وابن الأنباري ينصبان بعد العلمِ الصَّريح، وإلى النواصب الثلاثة أشار النَّاظم بقوله:

وبِلَنِ انْصِبْهُ وكَي كَذا بأَنْ ... لا بعدَ عِلمٍ والتي مِن بَعدِ ظَنْ

فانصِبْ بها والرَّفْعَ صَحِّحْ واعتقِدْ ... تخفيفَها من أنَّ فهو مُطَّرِدْ

ومن غيرالغالب ﴿وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] فأن هنا مخففة من الثَّقيلة، ولم تقع بعد علم ولا ظنِّ الناصب. (**قوله: نحو** ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزّمل: ٢٠]) (**الشَّاهد**) في عَدَم نَصْبِ (سَيكون) بـ(أنْ)؛ لأنَّها بَعدَ (علم)، وذلِكَ لأنَّ (أن) بَعدَ العِلم تكون مخفَّفةً مِن الثَّقيلة.

والمَعنَى: (عَلِمَ أنَّهُ سَيَكون). (شيرازي).

(**قوله: وأمَّا الَّتي من بعد فِعل ظن. . .إلخ**) قال أبو حيان: وليس في الواقعةِ بعد الشكِّ إلا النَّصبِ. (سيوطي).

(**قوله: مِن بَعدِ فعل ظَنّ**) أي: فِعل بِمَعنى الظَّن، سَواء كَانَ (ظَنّ) أوْ غيره من أفعالِ الرُّجحانِ؛ لأن الناصبة للمضارع أكثر وقوعاً من المخففةِ. أما عند الفصل فالأرجح الرفع؛ لأن الفصل بين المخففة ومدخولها أكثر من الفصل بين الناصبة للمضارع ومدخولها، كذا قال البعض، وقد يقال: أكثرية الفصل بين المخففةِ ومدخولها معارض بأكثريةِ وقوعِ الناصبة للمضارعِ، ومقتضى ذلك استواء الوجهينِ عند الفصلِ، ويؤيده اختلاف القراء عند الفصل في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾ [المائدة: ٧١] ولو كان راجحاً لا تقفوا عليه، كما اتفقوا على النَّصب لرجحانه. في قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ٢] كما سيذكره الشارح. نعم ذكر بعضهم أن السَّبعة قد يتفقون على المرجوح، فافهم. (صبان).

فَانْصِبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِّحْ وَاعْتَقِدْ تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنَّ فَهْوَ مُطَّرِدْ
وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ أَنْ حَمْلاً عَلَى مَا أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلَا

(فَانْصِبْ بِها) عَلى الأَرْجَحِ نَحو: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ [العَنكبوت: ٢] (وَالرَّفْعَ) أيضاً (صَحِّحْ) نَحو: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١] (وَاعْتَقِدْ) إذا رَفَعْتَ (تَخْفِيفَها مِنْ أَنَّ) الثَّقيلَة (وَهْوَ مُطَّرِدْ) كَثِيرُ الْوُرُودِ (وَبَعْضُهُمْ) أي: الْعَرَب (أَهْمَلَ أَنْ) فَلَم يَنْصِبْ بِها (حَمْلاً عَلى ما أُخْتِها) أَيِ: الْمَصدرية (حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلاً) نَحو:

أبو طالب

(قوله: وهو مطرد) الظَّاهر عوده إلى التخفيفِ، والأَوْلَىٰ عوده إلى دخول المخففة على الفعل المفهوم من سياقِ الكلامِ، (قوله: كثير الورود) يعني المراد بالمطرد هذا المعنى، لا كونه قياساً مطلقاً.

(قوله: حيث استحقت عملاً) بخلاف ما إذا لم يستتر نَحو: عجبت أن لن يقوم، أو أن لم يقم،

الناصية

(قوله: على الأرجح) عند عدم الفصل بينها وبين الفعل، أي: بلا فقط؛ لأنها التي يحتمل معها كون أن مخففة أو ناصبة لجواز الفصل بها بين المخففة والفعل أو الناصبة والفعل؛ بخلاف غيرها مما يفصل به بين المخففة والفعل كان، وقد ولو وحرف التنفيس؛ لأن غيرها لا يفصل به بين الناصبة والفعل، فمعه يتعين كون أن مخففة، فيجب الرفع لا أنه يترجَّح فقط. فقول شيخنا: عند عدم الفصل، أي: بلا أو لن أو ما أشبههما من الحروف التي تفصل بين أن المخففة والفعل غير صحيح؛ ولهذا اتفقوا عليه في قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ [العَنكبوت: ٢]. (صبان).

(قوله: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ [العَنكبوت: ٢]، نُصِبَ (يُتْرَكُوا) بـ(أَنْ) بَعدَ (حَسِبَ) بِمَعنَى الظَّن وعَلامةُ نَصْبِهِ حَذفُ النُّونِ؛ لأنَّ أصله (يُتْرَكُونَ).

(قوله: نَحو: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]). رُفِعَ (تَكُونُ) بَعدَ (حَسِبَ) على بعضِ القراءاتِ بِمَعنَى الظَّنِّ، وعَلامَة رَفْعِهِ بَقَاء النُّون.

(قوله: وَاعْتَقِدْ. . . إلخ) يعني: إذا رفعت المضارع بعد أن فاعتقد أن (إن) الدَّاخلة عليه مخفَّفة من أنّ المثقّلة المشبهة بالفعلِ لا المصدرية. (قوله: كَثِيرُ الوُرُودِ) بيان للمراد من (مطّرد).

(قوله: حملاً) أي: بالحمل على ما يجامع أن كلاً منهما حرف مصدري ثنائي، وبعضهم أعمل ما المصدرية حملاً على أن المصدرية، نحو: «كما تكونوا يولّى عليكم». اهـ. (مغني) قال الدّماميني: ولا حاجة إلى جعل ما هنا ناصبة، فإنّ في ذلك إثبات حكم لها لم يثبت في غيرِ هذا المحل، بل الفعل مرفوع، ونون الرفع محذوفة، وقد سمع نثراً ونظماً. اهـ. (صبان).

(قوله: حيث استحقت) أي: أن عملاً، أي: واجباً، وذلك إذا لم يتقدمها علم أو ظن كقراءة ابن

أَبى عُلَمَاءُ النَّاسِ أَنْ يُخْبِرُونَني ... بِناطِقَةٍ خَرْساءَ مِسْوَاكُها الْحَجَرُ

أبو طالب

فإن الإهمال فيه أيضاً، وقيل: بخلاف الواقعِ بعد العلمِ، وما ذكرنا أولى؛ لأن الظاهر أن المراد بقولِهِ: أهمل أن أن العاملة السّابقةِ، وهو ملزوم لأن يكونَ بعدَ غير العلم.

(قوله: أيا علماء النَّاس) أيا علماء: منادى مفرد معرفة، والنَّاس: مبتدأ، وأن يخبرونني بتأويل إخبارهم إياي مبتدأ ثانٍ، وهو قوله بناطقةٍ خرساء، إما متعلق بتخبرونني جملة، وجملة مسواكها، أي: مسواك المحبوبة حجر خبر، وهذا الخبر مثل الخبر في قولنا: قولي الله حسبي، وإما متعلّق بمقدر خبر لقوله: تخبرونني، ومسواكها مفعوله الثاني، والحجر مفعوله الثّالث، وبالجملة هذه الجملة خبر للنَّاس، ويحتمل أن يكون علماء منادى مضافاً إلى النَّاسِ، وفاعل تخبرونني للنَّاسِ، وكان قوله: ناطقة خرساء تطيُّر وتشاؤم بالمخبرين؛ لأنَّهم أخبروا بما لا يليق بالمحبوبةِ.

الناصية

محيصن ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٣] برفع يتم، والقول بأن أصله يتمون، وهو منصوبٌ بحذف النون، وحذفت الواو للساكنين لفظاً، واستصحب ذلك خطاً، والجمع باعتبار معنى من تكلُّف، وكقوله:

أَنْ تَقْرأانِ عَلى أَسْمَاءَ وَيْحَكُما ... مِنِّي السَّلامَ وأن لا تُشْعِرا أَحَدا

فأن الأولى والثانية مصدريتان غير مخففتين من الثّقيلة، وقد أهملت الأولى، وأعملت الثانية، وبعضهم أعمل ما المصدرية حملاً على أن المصدرية، نحو: «كما تكونوا يولّى عليكم» قاله ابن الحاجب. وما ذكره الموضح تبعاً للنّاظم من أنّ أن هذه مصدرية مهملة هو قول البصريين، وزعم الكوفيون أنها مخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعلِ المنصرفِ الخبري، والقياس فصله منها بقد، أو إحدى أخواتها. (تصريح).

(قوله: حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلاً) يعني: أن بعض العرب أهملت (أن) في مورد حقّها أن تعمل، وإنّما أهملوها لحملها على (ما) المصدرية لاشتراكهما في أنهما مصدريّتان.

(قوله: أبَى عُلَمَاءُ النَّاسِ. . .إلخ) (المَعنَى): امْتَنَعَ عُلَمَاء النَّاسِ مِن إخْباري بِشَيء يَخرج مِنهُ صَوْت، وهوَ أخرس لا يَتَكلّم، ومِسوَاكها الحَجَر، والمراد به: إمَّا (المَقعد) الّذي يَخرج مِنه صوت، واسْتِنجَاؤه بِالحَجَر، أوِ المراد به: حَجَر الرَّحَى. (الشّاهد) في إهْمَالِ (أنْ) فَلَمْ تَنْصِب (يخبرونَني) لِبَقَاءِ النّون الأولى، والثّانية نُونُ الوِقَايَة. (تصريح). هذا، وفي (الدشتي): البيت من الألغاز (معمّى) يعني: امتنع علماء السوء عن جواب سؤالي، وهو (أنه، أي: فم ناطق، وهو أخرس وله مسواك من الحجرِ)، ومرادهم منه دبر الإنسان، والمسواك الحجري هي الأحجار المستعملة في الاستنجاء، والنُّطق مع كونه أخرس ظاهر، **(الشّاهد)** في إهمال (أن) من العمل في (يخبرونني) مع استحقاقه العمل حملاً على ما المصدرية.

وَنَصَبُوا بِإِذَنِ الْمُسْتَقْبَلَا إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا

(وَنَصَبُوا بِإِذَنِ الْمُسْتَقْبَلا إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلا) بِها، كَقَوْلِكَ لِمَن قالَ: أَزُورُكَ «إِذَنْ أُكْرِمَكَ» ....

أبو طالب ________

....

الناصية ________

(قوله: ونصبوا) اعلم أن أكثر العرب يلتزم إعمال إذن عند استيفاءِ شروطه، والقليل منهم يلتزم إهمالها عند ذلك، كما سيذكره الشّارح. إذا علمت ذلك، فالضّمير في نصبوا لأكثر العربِ، وهو على الوجوب فقول البعض تبعاً لشيخنا: ونصبوا أي: جوازاً، كما سينبه الشّارح عليه غير ظاهر، فتأمل، والواو في والفعل حالية، وموصلاً حال من الضّمير المستكن في الخبرِ أعني: بعد. وقوله: أو قبله اليمين إما معطوف على بعد، واليمين فاعل الظّرف لاعتماده على المبتدأ، أو مبتدأ مؤخر وقبله خبر مقدم، وإما معطوف على موصلاً على الوجهين المذكورين في العطفِ على بعد، والمراد بالبعدية: على ما يشمل البعدية مع الانفصال. (صبان).

(قوله: ونَصَبوا بإذن المُسْتقبَلا. . .إلخ) أي: شروط النَّصبِ بإذن ثلاثة: **الأول**: أن يكون الفعل مستقبلاً، فيجب الرفع في إذن تصدق جواباً لمن قال: أنا أحبك. **الثّاني**: أن تكون مصدرة، أي: في جملتها بحيث لا يسبقها شيء له تعلق بما بعدها، وإنما لم تعمل غير مصدرة لضعفها بعدمِ تصدرها عن العمل. اهـ. دماميني. هذا، فإن تأخرت، نحو: أكرمك إذن أهملت، وكذا إن وقعت حشواً. وفي (الشمني): أن ترك تصديرها داخلة على المضارع إنما يكون في ثلاثةِ مواضع بالاستقراء أن يكون ما بعدها خبراً لما قبلها، نحو: أنا إذن أكرمك، أو جواباً لشرطِ قبلها، نحو: أن تزرني إذن أكرمك، أن لقسم قبلها، نحو: والله إذن لأخرجن. انتهى. وفي الموضعِ الأولِ خلاف، كما في (الهمع) فأجاز هشام النَّصب بعد مبتدأ كالمثال، وأجازه الكسائي بعد اسم إن نحو:

إنّي إذنْ أهْلِكَ أو أطِيرا

أو اسم كان، نحو: كان زيد إذن يكرمك، قال أبو حيان: وقياس قوله جواز النَّصب بعد ظنِّ، نحو: ظننت زيداً إذن يكرمك.

الثّالث: أن لا يفصل بينها وبين الفعل بغيرِ القسمِ، فيجب الرَّفع في نحو: إذاً أنا أكرمك، ويغتفر الفصل بالقسم، كقوله:

إذنْ واللهِ نَرْمِيَهمْ بِحَرْبٍ تُشيبُ الطِّفلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيْبِ

وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنّداء والدُّعاء، وابن عصفور الفصل بالظّرفِ، والصَّحيح المنع؛ إذ لم يسمع شيء من ذلك.

أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ وَانْصِبْ وَارْفَعَا   إِذَا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

(أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ) فاصِلاً نَحو:

إِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ   [تُشِيْبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ]

أبو طالب

(**قوله: إذن والله... إلخ**) آخره:

....   تُشِيْبُ الطِّفْلَ مِنْ قبلِ المشيبِ

يشيب إما بالضمِّ، أو بالفتحِ بتقدير.

الناصية

وأجاز الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل، والاختيار حينئذ عند الكسائي النَّصب وعند هشام الرفع (أشموني). وفي (الدشتي): يشترط في عمل (إذن) ثلاثة شروط:

الأول: أن يقصدَ بالمضارعِ الواقع بعدها زمان الاستقبالِ لا الحالِ.

الثاني: أن تكون إذن في صدرِ الكلامِ.

الثالث: أن يكون متّصلاً بالفعل لا منفصلاً.

(**قوله: أَوْ قَبْلَهُ**) أي: قبل الفعل، فيكون اليمين فاصلاً بين إذن والفعل. (**قوله:**

إِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ   تُشِيْبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

نسب بعض الناسِ هذا البيت إلى حسان بن ثابت رضي الله عنه، واستبعد هذه النِّسبة جماعة من المحققين؛ لما فيه من الحشوِ الذي لا حاجة إليه، ولا محلّ له، وقد بحثت ديوانَ شعرِه فوجدت بعضَ شارحيه قد أضافه بيتاً مفرداً إلى شعرِ حسانَ من غير أن يكون معه سابقٌ أو لاحق، ولم يذكر من قبل في شأنه، والبيت قد استشهد به ابن هشام في (أوضح المسالك) (رقم ٤٩٦) وفي (شذور الذهب) (رقم ١٤٥) كما استشهد به الأشموني أيضاً في نواصبِ المضارعِ.

اللغة: «بحرب»: كلمة حربٍ مؤنّثةٌ بدون علامةِ تأنيثٍ؛ فيعود الضَّمير عليها مؤنّثاً، تقول: «الحرب قد وضعت أوزارها» هذا الغالب في استعمالها، وقد تذكر إذا أولت بالقتالِ، فيعود الضَّمير عليها مذكراً. «يشيب» يروى بالتاء الفوقية على أن الحرب مؤنثة، ويروى بالياء التحتيةِ على أن الحرب مذكر لتأويله بالقتالِ، وعلى كلِّ حالٍ هو مضارع أشاب، أي: صيّره أشيب، فحرف المضارعةِ مضمومٌ، ومن رواه بفتحِ حرفِ المضارعةِ، ورفع «الطفل» على أنّه فاعل؛ فقد لزمه إخلاء جملة الصِّفة من ضميرِ الموصوفِ، وادعاء الحذف خلاف الأصل. «المشيب» بفتح الميم وكسر الشِّين؛ اسم زمان من (شاب رأسه) إذا صار شعره أبيض، أي: قبل زمان الشَّيب. **المعنى:** تهدد قوماً من أعدائه وتوعدهم بأنه سيصيبهم بحربٍ شديد الأهوال كثير الفجائعِ، حتى إن الطفلَ ليشيب رأسه من أهوالها وعظيم لَأْوائِها.

وَلا تَنصِبُ الحالَ، ....

أبو طالب

....

الناصية

الإعراب: «إذن» حرف جواب وجزاء ونصب، «والله» الواو حرفُ قسمٍ وجر، ولفظ الجلالة مقسم به مجرورٌ بالواو، وعلامة جرّه الكسرة الظّاهرة، والجار والمجرور متعلّق بفعل محذوف، أي: أقسم والله، «نرميهم» نرمي: فعل مضارع منصوبٌ بإذن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والفاعلُ ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن، وهم ضمير الغائبين مفعول به لنرمي، مبني على السكونِ في محلٍّ نصب. «بحرب» الباء حرف جر، وحرب: مجرور بالباءِ، وعلامة جرّه الكسرة الظّاهرة، والجار والمجرور متعلق بنرمي، «يشيب» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، تقديره: هي يعود إلى الحرب، «الطفل» مفعول به لتشيب، منصوبٌ بالفتحةِ الظّاهرة، والجملة من الفعلِ والفاعلِ والمفعولِ في محلٍّ جر صفة لحربٍ، «من قبل» جار ومجرور متعلّق بتشيب، وقبل مضاف و«المشيب» مضاف إليه، مجرور بالإضافةِ وعلامةِ جرِّهِ الكسرة الظاهرة.

الشّاهد فيه: قوله: «إذن والله نرميهم» حيث نصبَ الفعلَ المضارعَ، وهو نرمي بإذن، مع الفصلِ بينهما بالقسمِ، وهو قوله: والله.

(قوله: وَلَا تَنصِبُ الحَالَ) أي: لا تنصب المضارع إذا أريدَ به زمان الحال. هذا وشرط إعمالها ثلاثة أمورٍ: **أحدها**: (أن تتصدر) في أول الجواب؛ لأنها حينئذٍ في أشرف محالها (فإن وقعت حشواً) في الكلامِ بأن اعتمد ما بعدها على ما قبلها (أهملت) وذلك في ثلاث مسائل، إحداها: أن يكون ما بعدها خبراً عما قبلها نحو: أنا إذاً أكرمك، **الثّانية**: أن يكون جواباً لشرط قبلها، نحو: إن تأتني إذاً أكرمك، **الثالثة**: أن يكون جواب قسم قبلها مذكور، نحو: والله إذاً لا أخرج، أو مقدر (كقوله) وهو كثير عزة:

لئنْ عادَ لي عبدُ العزيزِ بمثلِها ... وأمْكنني منها إذاً لا أقِيلُها

برفع أقيلها؛ لأن إذاً لم تتصدّر لكونها جوابُ قسمٍ مقدّر، والتقدير: والله لئن، وجواب الشّرطِ محذوف، وأهملت إذاً لوقوعِها بين القسمِ وجوابه، لا بين الشّرطِ وجوابه، خلافاً لما وقع في المغني تبعاً للشارح، وضمير مثلها عائد على المقالةِ التي قالها عبد العزيز بن مروان لكثير، وذلك أن كثيراً امتدح عبد العزيز بسيده، فأعجب بها، فقال له: تمنّ عليّ أعطك، فتمنى أن يكون كاتباً له فلم يجبه إلى ذلك، وأعطاه جائزة. والمعنى: إن عاد الأمير إلى تمنيتي، وأمكنني منها لم أترك مقالتي الأولى، وأتمنى عليه أن أكون كاتباً له كما فعلت أولاً، وعبد العزيز هذا هو أبو السّيد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه. وأما بقوله:

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

لا تَـتْـرُكَـنِّـي فِـيْـهُـمُ شَـطِـيْـرا إنِّـي إذَنْ أَهْـلِـكَ أَوْ أَطِـيْـرا

بنصب أهلك بإذنْ مع أنها وقعت حشواً بين اسم إن وخبرها (فضرورة أو) لا ضرورةَ و(الخبر) أي: خبر إن محذوف، أي: (أني لا أستطيع ذلك) أو لا أقدر عليه، ثم استأنف بإذن فنصب، وجملة إني على هذا معترضة بين إذن وما هي جواب له، والأصل: لا تتركي إذن أهلك. وذهب الفراء إلى عدم اشتراطِ التَّصدر والشَّطير بشين معجمة الغريب، وقال الأصمعي: البعيد وهو مفعول ثان لتتركني لا حال، وإلى هذا الشرط أشار النَّاظم بقوله: إن صدرت فإن كان السّابق عليها، أي: على إذنِ (واواً أو فاء جاز النَّصب) والرفع باعتبارين، فالرفع باعتبار كونِ ما بعد العاطفِ من تمامِ ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعضٍ، والنّصب باعتبار كون ما بعد العاطفِ جملة مستقلة والفعل فيها بعد إذن غير معتمدٍ على ما قبلها، (وقد قرئ) في الشواذِّ ﴿وَإِذًا لَّا يلبثوا﴾ [الإسرَاء: ٧٦] ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُوا﴾ [النِّسَاء: ٥٣] بالنّصبِ بحذفِ النُّونِ فيهما، والأولى قراءة ابن مسعودٍ، والثانية قراءة أبيّ بن كعب، والغالب الرَّفع، وبه قرأ السبعة فيهما، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

. . . . وانـصـبْ وارفـعـا إذا إذن مِـنْ بـعـدِ عَـطْـفٍ وقـعـا

قال في المغني: والتحقيق أنه إذا قيل: إن تزرني أزرك وإذن أحسن إليك، فإن قدرت العطف على الجواب جزمت، وبطل عمل إذن لوقوعها حشواً، أو على الجملتين معاً جاز الرفع والنّصب لتقدمِ العاطف، وقيل: يتعين النَّصب؛ لأن ما بعدها مستأنف، أو لأن المعطوف على الأول أول. انتهى. الأمر (الثاني: أن يكون) المضارع بعدها (مستقبلاً) قياساً على بقيةِ النَّواصبِ، وإليه الإشارة بقول الناظم:

ونـصـبـوا بـإذن الـمـسـتـقـبـلا . . . .

فيجب الرفع في نحو: إذن تصدق جواباً، لمن قال: أنا أحب زيداً؛ لأنه حال ولا مدخل للجزاء في الحال، كما تقدم. الأمر (الثالث: أن يتصلا) أي: أن يكون المضارع متصلاً بها لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها، وإليه الإشارة بقول الناظم:

. . . . والـفِـعْـلُ بَـعْـدُ مـوصَـلا

أو يفصل بينهما القسم، وهو المشار إليه بقول الناظم:

أو قـبـلـه الـيـمـين. . . . .

كقولك لِمَن قالَ: أنا أُحِبُّكَ «إِذَنْ تَصْدُقُ»، ولا غَيرَ مُصَدَّرَةٍ نَحو:

لَئِنْ عادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِها ... وَأَمْكَنَنِي مِنها إِذَنْ لا أَقِيلُها

أبو طالب

(قوله: لئن عاد لي. . . إلخ) ما قبله:

حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاقِصاتِ إِلى قُرَيْشٍ ... تَغُولُ الفَيافِي نَصُّها وذَمِيلُها

المراد بالرَّاقصات بالقاف: آبال أهل الحج، كأنهن في مشيهن يرقصن، وتَغُوْلُ: أي: يقطع، والنص: بالنون السير الشديد الحسن، والذميل: بفتح الذال العجمة نوع آخر من السير.

(قوله: لئن) جواب القسم، وعاد بمعنى رجع، والضمير في بمثلها ومنها، ولا أقيلها للجارية المذكورة في البيت السابق، ولا أقيلها: أي: لا أتركها من الإقالة، أو لا أضع أن تنام قيلولة من القيلولةِ، وأمكنني، أي: أقدرني.

الناصية

كقوله:

إذنْ واللهِ نرميَهم بحربٍ ... تشيبُ الطفلَ من قبلِ المشيبِ

فنصب نرميهم بإذن مع وجود الفصل بالقسمِ؛ لأنّه زائدة مؤكدة، فلم يمنع الفصل به من النَّصب هنا، كما لم يمنع من الجرّ في قولِهم: إن الشاة لتجتر فتسمع صَوْتَ، واللهِ، رَبِّها. حكاه أبو عبيدة. واشترتيه بوالله ألف حكاهُ ابنُ كيسان، عن الكسائي بخلافِ الفصلِ بغير القسم، ولو كان ظرفاً أو عديله، فإنه جزء من الجملةِ في تقوّي إذن معه على العمل فيما بعدها. واغتفر في (المغني) الفصل بلا النَّافية، وابن عصفور الفصل بالظَّرف، وابن بابشاذ الفصل بالنداءِ أو الدُّعاء والكسائي، وهشام الفصل بمعمول الفعلِ، والأرجح حينئذ عند الكسائي النَّصبُ، وعند هشام الرَّفع، وحكى سيبويه عن بعض العرب إلغاء إذن مع استيفاءِ شروطِ العملِ، وهو القياس؛ لأنها غير مختصة، وإنما أعملها الأكثرون حملاً على ظن؛ لأنها مثلها في جوازِ تقديمها على الجملةِ، وتأخيرها عنها، وتوسطها بين جزأيها، كما حملت ما على ليس؛ لأنها مثلها في نفي الحالِ، والمرجع في ذلك كلّه إلى السَّماع. (تصريح).

(قوله: إِذَنْ تَصْدُقُ) ـ بِرَفْعِ تَصدُقُ ـ فلم ينتصب (تصدق)؛ لأنّ معناه: تصدق الآن؛ لأنَّ الصدْق إنّمَا هو حَال التكلُّم، لا في الزَّمان المُستقبل، و(إذَن) إنَّما تَنْصِب المستقبلَ. **(قوله:**

لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ العَزِيزِ بِمِثْلِهَا ... وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا

قاله كُثَيِّرُ عَزَّةُ من قصيدة من الطَّويل يمدح بها عبد العزيز بن مروان، واللام لام الإيذان بالقسم. ولا أقيلها في موضع جزم على جوابِ الشَّرطِ. **والشَّاهد**: في إذن حيث ألغيت عن العمل لوقوعها بين القسمِ والجوابِ. فالقسم قوله في البيت الذي قبله:

حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاقِصَاتِ إِلى مِنًى ... تَغُولُ الفيَافي نَصُّها وذَمِيلُهَا

وَلا مَفصُولاً بَينها وبَينَ الْفِعلِ بِغَيرِ الْقَسَم، نَحو: «إِذَن أَنا أُكْرِمُكَ».

(وَانْصِبْ وَارْفَعا إِذا إِذَنْ مِنْ بَعْدِ) حَرفِ (عَطْفٍ وَقَعا) نَحو: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦]، ....

أبو طالب

....

الناصية

لـئـنْ عـاد لـي عَـبْـدُ الـعـزيـزِ بِـمِـثْـلِـهـا .... إِذَنْ لا أُقـيـلُـهـا

أي: لا أتركها: من أقال إقالة. والرّاقصات: إبل الحجيج التي تبخترن في مشيهنّ كأنهنّ يرقصن. وتغول، أي: تقطع. والنَّص: السير الشَّديد. والذميل: بفتحِ الذالِ المعجمة: نوع من السَّير. والضمير في بمثلها، ولا أقيلها: يرجع إلى خطة الرشد المذكورة فيما قبله:

عَـجِـبْـتُ لِـتَـرْكِـي خِـطَّـةَ الـرُّشْـدِ بَـعْـدَمَـا ... بَـدَا لِـي مِـن عَـبْـدِ الـعـزيـزِ قَـبُـولُـهَـا

(المَعنى): قَالَ شَاعِر قَصيدة في مَدحِ عمر بن عبدِ العَزيز، فَلَمَّا ألقَاهَا له واسْتحسَنَها قَالَ له عمر: سَل حَوَائِجَكَ. فقالَ الشَّاعر: اجعلني في مكان ابْن رمانة. فقَالَ عُمَر: وَيْحَك ذَاكَ كَاتِبٌ وأَنتَ شَاعر! فَلَمَّا خرَجَ الشَّاعر خَاسِراً قَالَ أبيَاتاً مِنْها هَذَا البَيْت، أيْ: لَو أَعَادَ عَبد العَزيزِ كلامَه، وقالَ لي: سَل حَوَائِجَكَ، وأعطَاني قَدرةَ إعَادَةِ كَلامِي إذَنْ لا أتْرُك إعَادَةَ كَلامي، وإنَّما أطلب نَفسَ تِلكَ الحَاجة. (الشَّاهد) في رَفع (أقيلها) بَعدَ (إذَن)؛ لأنَّ (إذَن) لَم تكن في صَدرِ الكلام.

(قوله: نَحو (إذن أنا أكرمك) فَرفِعَ (أكْرمكَ)؛ لأنّه فَصَلَ (أنَا) بَينه وبَين (إذَنْ).

(قوله: وانصب وارفعا) وقد يجزم أن اقتضاء الحال، كما سيأتي في الشَّرح، وإنما جاز النَّصب والرفع؛ لأنك عطفت جملة مستقلة على جملةٍ مستقلةٍ، فمن حيث كون إذن في ابتداءِ جملة مستقلة هو متصدر، فيجوز انتصاب الفعل بعده، ومن حيث كون ما بعد العاطفِ من تمام ما قبله، بسبب ربطِ حرفِ العطفِ بعض الكلام ببعض هو متوسط، وإلغاؤها أجود، كما في الرضي؛ لأنها غير متصدرة في الظاهر. اهـ. (سم)، ويشير إلى رجحانه قوله: وارفعا بنونِ التوكيدِ الخفيفةِ المبدلة ألفاً، ومقتضى التَّعليل المذكور أنَّ النَّصب إذا كانت الواو أو الفاء استئنافية، كما إذا قيل لك: آتيك غداً فقلت مستأنفاً: وإذن أكرمك.؟ (صبان).

(قوله: مِنْ بَعْدِ حَرفِ عَطْف) بالواو والفاء يعني: إذا وقع (إذن) بعد حرف العطف، فيجوز في الفعلِ بعدها الرّفع والنَّصب، أما الرَّفع فلعدم وقوع إذن في الصَّدر، وأما النَّصب فباعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة، وعدم اعتمادِ ما بعد إذن على ما قبلها. (دشتي).

(قوله: نَحو: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦] (الشَّاهد) في (إذَن) الوَاقِعَة بعدَ وَاوِ العَطف، فَمِن حَيثُ إنَّ العَاطِف يَربط الجُمَل بَعضَها بِبَعض، فَمَا بَعدَ حَرفِ العَطفِ في وَسَطِ الجملة؛ ولِذَا أُهْمِلَت (إذَن) ولَم تعمل، فَرُفِعَ (يَلبَثُون) وعَلامَة رَفْعِهِ بَقَاءُ النُّون، ومِن حَيثُ إنَّ (إذَن)

وَبَيْنَ لَا وَلَامِ جَرٍّ الْتُزِمْ ... إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةً وَإِنْ عُدِمْ
لَا فَأَنْ أَعْمِلْ مُظْهَراً أَوْ مُضْمَرَا ... وَبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْماً أُضْمِرَا

وقُرِئَ شاذّاً بِالنَّصْبِ (وَبَيْنَ لا) النَّافِيَة (وَلامِ جَرٍّ الْتُزِمْ إظْهارُ أَنْ ناصِبَةً) نَحو: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩] (وَإِنْ عُدِمْ لا) مَعَ وُجودِ لامِ الْجَرِّ (فَأَنْ أَعْمِلْ مُظْهَراً) كانَ (أَوْ مُضْمَرا)

أبو طالب

....

الناصية

في رَأس جُملة مُستقلَّةٍ، وإنَّ الوَاوَ عَطَفَتْ جُملةً مُستقلةً عَلى جملةٍ أُخرى؛ لذا أُعمِلَتْ (إذَنْ) وَنَصبَتْ (يَلبَثُوا) ـ عَلَى قراءة شَاذَّة ـ وعلامة نَصبه حَذف النُّون. (شيرازي).

(قوله: وقُرئ. . . إلخ). أي: قرئ هذا الفعل في الآية شاذاً بالنصبِ، أي: قرئ (لا يلبثوا) بحذف النون. وفي (الصبان): ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ﴾ [الإسراء: ٧٦]، ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ النَّاسَ﴾ [النساء: ٥٣] على الأعمالِ، نعم الغالب الرَّفع على الإهمالِ، وبه قرأ السبعة.

(قوله: وبين لا) أي: سواء كانت نافية أو زائدة، ولهذا مثل بمثالين.

(قوله: التُزِمْ إظْهَارُ أنْ) ولا يجوز إضمارها لقبح اتّصال حرف الجرِّ بحرف غير مصدريّة، وأما المصدرية فلا قبح فيه لكونها مع ما بعدها في تأويل الاسم. (دشتي).

(قوله: ناصبة) أتى به مع علمه من كون الكلام في أن النَّاصبة دفعاً لتوهم إهمالها لفصلها من الفعل بلا.

وفي (الشيرازي): إذَا وَقَعَتْ (أَن) النَّاصِبَة بَينَ لام الجَرِّ، وبَينَ (لَا) النَّافية وجب إظْهَارُهَا.

(قوله: نحو: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩]، **(الشاهد)** في (لِئَلَّا) أصلُهُ: لأنْ لَا، فَأدْغِمَتِ النّون في اللام فَصَارَت (لِئَلَّا) وقد نَصَبَتْ (أَنْ) هَذِهِ (يَعْلَم). (شيرازي).

(قوله: وإنْ عُدِم لَا. . . إلخ). في (الأشموني): لا في موضع الرفع بعدم، وأن في موضع النَّصب بأعمل، ومظهراً ومضمراً نصب على الحال: أما من أن إن كانا اسمي مفعول، أو من فاعل أعمل المستتر إن كانا اسمي فاعل، أي: يجوز إظهار إن وإضمارها بعد اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي، ولم يقترن الفعل بلا، فالإضمار نحو: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٧١﴾﴾ [الأنعام: ٧١] والإظهار، نحو: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٢﴾﴾ [الزمر: ١٢]، فإن سبقها كون ناقص ماض منفي؛ وجب إضمار أن بعدها، وهذا أشار إليه بقوله: (وبعدَ نَفي كانَ. . . إلخ).

(قوله: فإن أعمل) أي: أن الواقعة بعد لام الجر سواء. كانت للتَّعليل، كما مثل أو للعاقبة نحو: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، أو للتوكيد، وهي الآتية بعد فعلٍ متعدٍّ،

نَحو: «اِعْصِ الْهَوى لِتَظْفَرَ وَلِأَنْ تَظْفَرَ».

(وَ) أَنْ (بَعْدَ نَفْيِ كانَ حَتْماً أُضْمِرا) ....

أبو طالب

....

الناصية

نحو: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٧١﴾ [الأنعام: ٧١] قاله الفاكهي، أي: أو للتعددية نحو: أعددت زيداً ليقاتل. وفي الدشتي: إن كان اللام وحدها من دون (لا) فالفعلُ بعد منصوب بأن ظاهراً أو مقدَّراً.

(قوله: نَحو: «اعْصِ الهَوَى لِتَظْفَرَ وَ لأنْ تَظْفَرَ») فَـ(تَظْفَرَ) مَنصوب بِـ(أَنْ) المُستترة في (لِتَظْفَرَ) أيْ: لأَنْ تَظْفَر، وبأن الظَّاهِرة فيمَا بَعدَه، وذَلِكَ لِعَدَم وُجُودِ (لَا) بَعدَهَا. وَهذَا مَثَل حِكَمِيّ لا شِعْر. (شيرازي).

(قوله: وبعد نفي كان. . .إلخ) يعني: ما لم ينتقض النفي، نحو: ما كانَ زيداً لا ليضرب عمراً، ويجوز ذلك مع لام كي، نحو: ما جاء زيد إلا ليضرب عمراً، قاله أبو حيان، وظاهر قوله: ويجوز ذلك مع لام كي أنَّ المرادَ بقولِهِ: ما لم ينتقض النفي: أنه لا يجوز انتقاض النفي مع لام الجحودِ، فتأمل، قال: والفرق أن النفي مسلّط مع لامِ الجحود على ما قبلها، وهو المحذوف الذي تتعلق به اللام، فيلزم من نفيه نفي ما بعدها، وفي لام كي يتسلط على ما بعدها نحو: ما جاء زيد ليضرب فينتفي الضَّرب خاصة، ولا ينتفي المجيء إلا بقرينة تدل على انتفائه. اهـ. وحاصل الفرق كما قاله شيخنا: أنَّ النفي مع لام الجحود مسلّط على الكلامِ بتمامه، أعني: ما قبلها وما بعدها، ومع لام كي مسلّط على ما بعدها فقط؛ أي: فاغتفر الانتفاض معها بخلافِ لام الجحود. (صبان).

(قوله: كَانَ حَتماً أُضمِر. . .إلخ) وفي (التَّصريح): ينصب المضارعُ بأَن مضمرة وجوباً في خمسةِ مواضع: **أحدها**: بعد اللام إن سبقت بكون ناقص ماضٍ (لفظاً ومعنى، أو معنى لا لفظاً (منفي) الأول بما، والثاني بلم دون غيرهما من أدوات النفي (نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧] فيعذب ويغفر منصوبان بأن مضمرة بعد اللامِ عند البصريين لا باللامِ، واللامُ متعلقة بمحذوف لا زائدة، وذلك المحذوف هو الخبرُ لا الفعل الذي دخلت عليه اللام، وخالفهم الكوفيون فيهن، وقد صرَّح بالخبر الذي زعمه البصريون من قال:

سَمَوْتَ وَلَمْ تكنْ أهلاً لِتَسمو ... ولكنَّ المُضَيَّعَ قَدْ يُصابُ

فهذا بمنزلة ما قدروه من قولكِ: ما كان زيد مريداً للفعلِ أو مقدراً له، واحتج الكوفيون بقوله:

لَقَدْ عَذَلَتْني أمُّ عَمْرو ولَمْ أكُنْ ... مقالَتَها ما كنتُ حياً لأَسْمَعا

إذ لو كانت أن هي الناصبة لأسمع للزم تقديم معمول صلتها عليها، وذلك ممتنع، وعورض بمجيء ذلك في صريح أن في قوله:

كَـذَاكَ بَـعْـدَ أَوْ إِذَا يَـصْـلُـحُ فِـي مَـوْضِـعِـهَـا حَـتَّـى أَوِ ٱلَّا أَنْ خَـفِـي

نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] (كذاكَ بَعْدَ أَوْ ....

أبو طالب

(**قوله: وما كان الله ليعذبهم**) سُمِّيَتْ هذه اللام لام الجحودِ لتأكيدها لجحدِ الإنكارِ المفهومِ من الكونِ المنفي.

الناصية

كـــان جَـــزَائـــي بـــالـــعَـــصَـــا أن أُجْـلَـدا ....

والجواب واحد، وعلة امتناع ذكر أن بعد لامِ الجحودِ، أو ما كان ليفعل ردٌّ على من قال: كان سيفعل، فاللام في مقابلةِ السينِ، فكما لا تذكر أن مع السِّين كذلك لا تذكر مع اللامِ، وزعم بعضهم أنه يجوزُ إظهار أن بشرطِ حذفِ اللامِ محتجاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾ [يونس: ٣٧] ورد بأن: أن يفترى في تأويلِ مصدر مخبريه عن القرآنِ، وهو مصدر مثله، وفي هذا الردِّ نظر؛ لأن المراد بالقرآن المقروء لا القراءة، والحق أن هذا ليس مما نحن فيه؛ لأن الكلام فيما الخبر فيه مريداً، ونحوه. وزعم بعضهم أنّ هذا الحكم لا يختصُّ بكان، بل يجوز في سائر أخواتها، نحو: ما أصبح زيد ليفعل، وزعم بعضهم أنه يجوز في ظن قياساً على كان، نحو: ما ظننت زيداً ليفعل. ووسع بعضهم الدَّائرة، فأجاز ذلك في كلِّ فعل تقدمه، في نحو: ما جاء زيد ليفعل كذا: (وتسمى هذه اللام لام الجحود) من تسميةِ العامِّ بالخاصِّ، فإن الجحود عبارة عن إنكار الحق لا عن مطلق النفي، والنحويون أطلقوه وأرادوا الثاني، وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله:

وبـعـد نَـفْـي كـان حَـتْـمـاً أَضْـمِـرا ....

(**قوله: نَحْو**: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣])، ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧] وتسمَّى هذه اللام لام الجحودِ، وسماها النَّحاس لام النفي، وهو الصَّواب، والتي قبلها لام كي؛ لأنها للسبب، كما أن كي المسبب. وحاصل كلامه: أن لأن بعد لامِ الجحودِ ثلاثة أحوال: وجوب إظهارها مع المقرون بلا، ووجوب إضمارها بعد نفي كان، وجواز الأمرينِ فيما عدا ذلك. ولا يجب الإضمار بعد كان التامة؛ لأن اللام بعدها ليست لام الجحود، وإنما لم يقيد كلامه بالناقصة اكتفاء بأنها المفهومة عند إطلاق كان؛ لشهرتها وكثرتها في أبوابِ النَّحوِ. ودخل في قوله: نفي كان نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ﴾ أي المضارع المنفي بلم كما رأيت؛ لأن لم تنفي المضارع. (أشموني).

(**قوله: كذاك**) الإشارة راجعة إلى أن بعد نفي كان.

(**قوله: بعد أو**) العاطفة.

إذا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِها) أَيْ: مَوْضِع أَوْ (حَتَّى) الَّتي بِمَعنى إلى ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: إذا يصلح) أي: من حيث المعنى، كما سينبه الشَّارح عليه، وقوله: حتى هو فيما يتطاول، وقوله: أو وإلا هو فيما لا يتطاول.

(قوله: إذا يصلح في موضعها. . .إلخ) قال الدَّنوشري: تبع فيه النَّاظم، قال الشيخ برهان الدين الأنبابي: وهو أجود من قولِ ولده بعد أو بمعنى إلا أو إلى؛ لأنه يوهم ترادف الحرفين وليس كذلك، واحترز به عما إذا لم يصلح واحد منهما في موضِعها، فإنه إذا انتصب المضارع بعدها جاز إظهار أن، انتهى كلامه، ومثال ذلك: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] وقوله: التي بمعنى إلى تبع فيه ابن النَّاظم، والصَّواب أن يقول: التي بمعنى إلى أو كي، ويصح للتَّقديرات الثلاث، قوله: لألزمنك أو تقتضيني حقي، فإنه صالح للتعليل بكي وللغاية بإلى، وللاستثناء من الأزمانِ بإلا، ويتعين الأول في لأطيعن الله أو يغفر لي، والثاني في: لأنتظرنه أو يجيء، والثالث: في لأقتلن الكافر أو يسلم، وما ذكر يرد على من زعم أن تقديرها بإلا مطرد، وعلى من قال أيضاً: أن تقديرها بكي أو بإلى مطرد، والعلة في نصبِ الفعلِ بعد أو هذه أنهم قصدوا التَّفرقة بين أو التي تقتضي مساواة ما قبلها لما بعدها في الشَّكِّ، وبين أو التي تقتضي مخالفة ما قبلها لما بعدها في كون الأول محقق الوقوع أو مرجحه، والثاني: مشكوك فيه، فإذا قصدوا المساواة رفعوا، تقول: أفعل كذا أو أترك كذا برفع أترك عند المساواة، وإن قصدوا عدمَ المساواةِ نصبوا ليميزوا بين ما قبلها وما بعدها، واحتاجوا إلى عامل للنَّصبِ، وليست أو صالحة لعدمِ اختصاصِها، فتعين أن يكون لقوتها دون أخواتِها من النَّصبِ بعد أو قول الشَّاعر:

لأجدلَنَّكَ أو تملَّكَ فِتْيَتي ... بيدي صغار طارفاً وتليدا

والنَّصب بأو عند الكسائي، وقال الفراء ومن وافقه من الكوفيين: انتصب بالمخالفةِ،والجمهور على أن النَّصب بأن مضمرة بعد أو لا بالمخالفة، ولا بأو لأنها حرف عطف ولا عمل لها، وإنما عطفت مصدراً مؤولاً على مصدرٍ متوهم: فإذا قلت: لأنتظرنه أو يجيء، ولأقتلن الكافر أو يسلم، فتقديره: ليكونن انتظار مني أو مجيء منه، وليكونن قتل مني للكافر، أو إسلام منه.

(فائدة): إذا كان ما قبل أو ينقضي شيئاً فشيئاً، صلح في موضعها حتى بمعنى إلى، وإلا فلا.

(قوله: حتى) المرادفة إلى (نحو: لألزمنك أو تقضيني حقي) أي: حتى تقضيني.

(قوله: الَّتي بمَعنى إلى) أي: حتَى التي لانتهاءِ الغايةِ فقط، وهو المعنى المشترك بينها وبين إلى من دون رعاية ما هو خاصّ بحتى، وهو اتصال ما بعدها بما قبلها.

(أوِ الَّا) لَفْظَةُ (أَنْ) النَّاصِبَة (خَفِي) نَحو:

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى [فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إلَّا لِصَابِرِ]

أبو طالب

(قوله: لفظة أن) أشار بهذا التَّقدير إلى عدم إضافةِ قوله: إلا إلى أن تعريضاً لمن قال، أو هذه بمعنى إلى أن، فإن أن ليس جزءاً للمعنى بل مقدَّر بعده.

(قوله: لأستسهلن الصَّعب... إلخ) آخره:

.... فمـا انـقـادت الآمـالُ إلا لـصـابـرِ

أي: أخذت الصَّعب سهلاً إلى أن أدرك الأمل، ولما كان المناسب في هذا المقام والتَّعليل كان المراد بالنِّهاية المفهومة منه أو الغاية الفائدة لا النهاية الزَّمانية، والفاء للتَّعليل الظاهر أن يقول: إلا لمستسهلٍ إلا أنه وضع اللازم مقامَ الملزوم.

الناصبة

(قوله: أو إلا) الاستثنائية (نحو: لأقتلنه) أي: الكافر (أو يسلم) أي: إلا أن يسلم.

(قوله: أنْ خفِي) أن مبتدأ وخفي خبره، كذاك وبعد متعلقان بخفي، وحتى فاعل يصلح، وإلا عطف عليه، أي: كذا يجب إضمار أن بعد أو إذا صلح في موضعِها حتى، نحو: لألزمنك أو تقضيني حقي. هذا، ولا يتعين في هذا المثال تقدير حتى، بل هو صالح للتقديراتِ الثلاثةِ التعليل والغاية والاستثناء من الأزمانِ، كما قاله الأزهري في شَرحه على التَّوضيحِ، قال: ويتعيّن الأول في نحو: لأطيعن الله أو يغفر لي، والثاني في نحو: لأنتظرنه أو يجيء، والثّالث في نحوِ: لأقتلن الكافر أو يسلم. اهـ. وقد يقال: لأنتظرنه أو يجيء صالح للاستثناء، فتأمل. وأما لأستسهلن... إلخ، فصالح للتَّعليل والغاية، وجوز أبو حيان أن تكون أو فيه للاستثناءِ، قال الدَّماميني: وليس بشيء. اهـ. وفيه نظر. (صبان).

(قوله: لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى... إلخ) هذا البيت قد استشهد به كثير من النُّحاةِ، ولم أجد أحداً ممن استشهد به له قد نسبه إلى قائلٍ معين، وممن استشهد به ابن هشام في أوضحه (رقم ٤٩٧) وفي (الشذُور) (رقم ١٤٦) والأشموني في نواصبِ المضارعِ، وابن عقيل (رقم ٣١٨).

اللغة: «أستسهلن» يريد أنه عدَّه سهلاً، أو يصير الصَّعب سهلاً بماضي همته، وعالي نظرته. «الصعب»: الأمر الذي يشقُّ احتماله. «المنى»: جمع منية، بضمِّ الميم فيهما، مثل مدية ومدى، والمنية: ما يتمنَّاه الإنسان. «انقادت»: سهلت، وتذللت. «الآمال»: جمع أمل مثل سببٍ وأسبابٍ، وبطل وأبطالٍ، وجمل وأجمالٍ.

المعنى: يقول: إنه سيتحمل الشّدائد، ويصطبر على ما يناله من المشقاتِ في سبيل بلوغِ أمانيه، ثم بين أن المجد لا يدرك إلا إذا رضي طالبه، وطابت نفسه بما يجده في طريقه.

[وَكُنْتُ إذا غَمَزْتُ قَناةَ قَوْمٍ] كَسَرْتُ كُعُوبَها أَوْ تَسْتَقِيما

أبو طالب

(قوله: كسرت كعوبها... إلخ). أوله:

وكنتُ إذا غَمَزْتُ قناةَ قومٍ ....

القناة: الرمح، والغمز: بالمعجمتين العصر بالأصابع، وكعوب الرَّمح: عقد في قصبتها، وأو بمعنى إلا لا بمعنى إلى؛ إذ عصر عقدة القصبِ لا ينتهي إلى استقامته.

الناصية

الإعراب: «لأستسهلن»: اللامُ واقعة في جوابِ قسمٍ محذوفٍ، أستسهل: فعل مضارع مبني على الفتحِ لاتصاله بنون التَّوكيدِ الثقيلة، وفاعله ضميرٌ مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، والجملة من الفعلِ والفاعلِ لا محلَّ لها من الإعرابِ جواب القسمِ المحذوفِ، ونون التَّوكيد الثَّقيلة حرف مبني على الفَتحِ لا محلّ له من الإعرابِ، «الصَّعب»: مفعول به لأستسهل منصوبٌ وعلامة نصبه الفتحةُ الظاهرةُ «أو»: حرف بمعنى إلى. «أدرك»: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو، والفاعلُ ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «المنى»: مفعولٌ به لأدرك منصوبٌ وعلامة نصبه فتحة مقدرةٌ على الألفِ منع من ظهورها التَّعذر، «فما»: الفاء حرف عطف، وما: حرف نفيٍ. «انقادت»: انقاد: فعل ماض مبني على الفتحِ لا محلَّ له من الإعراب، والتَّاء علامة التأنيث حرف مبنيٌّ على السكونِ لا محل له من الإعراب، وحرك بالكسرِ للتخلّصِ من التقاءِ السَّاكنين، «الآمال» فاعلُ انقادَ، مرفوعٌ وعلامة رفعه الضمّة الظَّاهرة، «إلا»: أداة استثناء ملغاةٌ لا عمل لها، وحرف مبني على السُّكون لا محلّ له من الإعرابِ، «لصابر»: اللام حرف جر، وصابر: مجرورٌ باللامِ وعلامة جرّه الكسرةُ الظَّاهرة، والجار والمجرور متعلّق بانقاد.

الشَّاهد فيه: قوله: «أدرك» حيث نصبَ الفعلَ المضارعَ ـ الذي هو أدرك ـ بأن المضمرة وجوباً بعد أو، وقد ذكر جماعة من النُّحاة أن «أو» في هذا البيتِ بمعنى إلى، كما ذكره المؤلف في هذا الكتابِ، وذكر قوم: أنها بمعنى حتى، وممن ذكر ذلك ابن هشام في أوضحه، وابن عقيل، والأشموني، ولا خلاف بين هذين الكلامينِ؛ لأن «إلى» و«حتى» بمعنى واحد، وهو الغاية، وذكر السُّيوطي أن «أو» هاهنا بمعنى إلا، وهو مخالف لذلك كله، فوق أنه بعيد. واعلم أن ضابط «أو» التي بمعنى إلى أن يكون ما بعدها ينقضي شيئاً فشيئاً، ألا ترى أن إدراك المنى يحصل شيئاً بعد شيء، وأما «أو» التي بمعنى إلا، فإن ما بعدها يحصل دفعةً واحدةً، كالإسلام في نحو قولك: «لأقتلن الكافر أو يسلم». (**قوله**:

وكنتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قومٍ كَسَرْتُ كُعوبَها أَوْ تَسْتَقيما

هذا البيت لزيادِ الأعجمِ؛ وهو من شواهدِ سيبويه (ج١ ص٤٢٨) وقد استشهد به ابن هشام في أوضحه (رقم ٤٩٨) وفي الشذور (رقم ١٤٧) والأشموني في نواصبِ المضارعِ، وابن عقيل (رقم ٣١٦).

وَبَـعْـدَ حَـتَّـى هَـكَـذَا إِضْـمَـارُ أَنْ حَـتْـمٌ كَـجُـدْ حَـتَّـى تَـسُـرَّ ذَا حَـزَنْ

(وَبَعْدَ حَتَّى ....

أبو طالب ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

....

الناصبة ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ

اللغة: «غمزت»: الغمز: جسٌّ باليد يشبه النَّخس. «قناة»: أراد الرُّمح، «قوم»: رجال، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ [الحُجرَات: ١١]، وقول زهير بن أبي سلمى المزني:

وَمَـا أَدْرِي وَسَـوْفَ إِخَـالُ أَدْرِي أَقَـوْمٌ آلُ حِـصْـنٍ أَمْ نِـسَـاءُ

«كعوبها»: الكعوب: جمع كعب، وهو طرف الأنبوبة الناشز، «تستقيما»: تعتدلُ.

المعنى: أراد أنه إذا هجا قوماً فقال فيهم شعراً، لم يترك لهم أديماً صحيحاً حتى يرجعوا عن معاداتِه، وضرب لذلك مثلاً حالة من يثقف الرِّماح فيجسها بيده، وما يزال بها حتى تعتدل أو يكسرها.

الإعراب: «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلّم اسمه مبني على الضمِّ في محل رفع «إذا»: ظرف للزَّمان المستقبل يضاف إلى شرطِه وينتصب بجوابه، مبني على السُّكونِ في محلِّ نصب بكسرت «غمزت»: فعل ماض وفاعل، والجملة في محلِّ جر بإضافةِ إذا إليها، وهي فعل الشَّرطِ الذي تقتضيه إذا. «قناة»: مفعولٌ به لغمزت، وهو مضافٌ، و«قوم»: مضاف إليه، «كسرت» فعل ماضٍ وفاعله، والجملة لا محل لها من الإعرابِ جواب إذا، «كعوبها»: مفعولٌ به لكسرت، منصوبٌ وعلامة نصبه الفتحة الظَّاهرة، وكعوب: مضاف، وها مضاف إليه، مبني على السُّكون في محلِّ جرٍّ، «أو»: حرف بمعنى إلا مبني على السُّكون لا محل له من الإعرابِ، «تستقيما»: فعل مضارع، منصوب بأن المضمرةِ وجوباً بعد أو التي بمعنى إلا، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يعود إلى كعوب، والألف للإطلاقِ.

الشَّاهد فيه: قوله: «تستقيما» حيث نصبَ الفعلَ المضارعَ، وهو قوله: تستقيمُ، بأن المضمرةِ وجوباً بعد «أو» التي بمعنى إلا.

(قوله: بعد حتى) الجارة إن كان الفعل مستقبلاً، باعتبار زمن (التَّكلُّم) بما قبلها، نحو: ﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ﴾ [الحُجرَات: ٩]، فتفيء مستقبل باعتبارِ زمنِ التكلّم بالأمرِ وبالقتالِ، وإلقائه إلى المخاطبِ به (أو مستقبلاً (باعتبار ما قبلها) من غير اعتبار تكلّم، نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البَقَرَة: ٢١٤] فإن قول الرسول وإن كان ماضياً بالنسبةِ إلى زمنِ الإخبارِ وقصه علينا، إلا أنه مستقبل بالنسبةِ إلى زلزالهم، ولحتى التي ينتصب الفعل بعدها معنيان: فتارة تكون بمعنى كي التعليلية، وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها، نحو: أسلم حتى تدخل الجنة، وتارة تكون بمعنى إلى الغائيّة، وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدَها

هَكَذا إضْمارُ أَنْ حَتْمٌ كَجُدْ) بِالْمالِ (حَتَّى تَسُرَّ ذا حَزَنْ. ....

أبو طالب

....

الناصية

نحو: لأسيرنَّ حتى تطلع الشّمس، إذا عرفت ذلك فالمثال الأول من أمثلةِ الموضحِ، مما يصلح للمعنيين معاً، فيحتمل أن يكون المعنى كي تفيء أو إلى أن تفيء، والمثال الثاني حتى فيه بمعنى إلى خاصة، أي: إلى أن يقول الرسول، وإلى هذا الموضعِ أشار الناظم بقوله:

وبَـعْـدَ حـتَّـى هـكـذا إضْـمـار أن حـتـم ....

(تصريح). (**قوله: وبعد حتى**) الجارة، ومن أحكامها أنها لا يفصل بينها وبين الفعل شيء، وأجازه بعضهم بالظَّرفِ، والشَّرطِ الماضي، والقسم، والجارِّ والمجرورِ، والمفعول اهـ. (سيوطي). والظَّرف متعلّق بإضمار الذي هو مبتدأ، وهكذا إما متعلّق أيضاً بإضمار والخبر حتم، فيكون قوله: هكذا توكيداً؛ لأنّ معناه كالإضمار السَّابق في الوجوبِ، والوجوب مستفاد من قوله: حتم، وعلى هذا اقتصروا، فحكموا بأن قول المصنف هكذا حشو، وأما خبر وقوله حتم خبر ثان جيء به لبيانِ وجه الشبهِ، وعلى هذا فلا يكون في كلامهِ توكيد لعدمِ استفادةِ التَّحتم من التشبيهِ، لاحتمال أنه في نصب المضارعِ بها فقط. (صبان).

(**قوله: هكذا إضمارُ أن. حَتْمٌ**) أي: واجب، والغالب في حتى حينئذ، أي: حين إذا أضمرت أن بعدها أن تكون للغايةِ، نحو: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، لقول الجامي: الأغلب فيها أن تستعملَ بمعنى كي. اهـ. وإنما تكون للغايةِ إذا كان ما بعدَها غاية لما قبلها، وللتعليل، إذا كان مسبباً عمّا قبلها، كذا في (التصريح). هذا، وعلامتها أن يصلحَ في موضعها إلى، وقد تكون للتَّعليل.

(**قوله: كجد حتى تسرّ**) الغاية هنا ممكنة أيضاً (سم).

(**قوله: كجُدْ حتى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ**) فَنَصْبُ (تَسُرَّ) بِأنْ المُقَدَّرَة بَعدَ (حَتّى)، وتَقديرُهُ: حَتّى أنْ تَسُرَّ. (والمَعنَى): كُن جَوَاداً حَتَّى تُفَرِّحَ صَاحِبَ الحُزْنِ، هذا، وعلامتها أن يصلح في موضِعها كي، وزاد في (التَّسهيل) أنها تكون بمعنى إلا أن، كقوله:

لَـيْـسَ الـعَـطَـاءُ مِـن الـفُـضُـولِ سَـمَـاحَـةً حَـتَّـىٰ تَـجُـودَ ومـا لَـدَيْـكَ قَـلِـيْـلُ

وهذا المعنى على غرابتِه ظاهرٌ من قول سيبويه في تفسير قولهم: والله لا أفعل إلا أن تفعل المعنى حتى أن تفعل. وصرَّح ابن هشامِ الخضراوي، ونقله أبو البقاء عن بعضهم في: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ﴾ [البقرة: ١٠٢] والظاهر في هذه الآية خلافه، وأن المرادَ معنى الغاية. نعم هو أي: كون حتى بمعنى إلا ظاهر في قوله:

وَتِـلْــوَ حَــتَّـــى حَــالاً أَوْ مُـــؤَوَّلَا بِــهِ ارْفَـعَـنَّ وَانْـصِـبِ الْـمُـسْـتَـقْـبَـلَا

وَتِلْوَ حَتَّى) إنْ كانَ (حالاً أَوْ مُؤَوَّلاً بِهِ ارْفَعَنَّ) نَحو: «سِرْتُ الْبارِحَةَ حَتَّى أَدْخُلُها»، ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البَقَرَة: ٢١٤] ....

أبو طالب

(**قوله: أو ما ولا بالحال**) المراد بالتَّأويل الحكاية، أي: فرض المؤوّلِ عنه في زمانِ المُؤَوَّلِ به، أو بالعكسِ.

الناصية

والـلـهِ لا يَـذْهَـبُ شَـيْـخـي بـاطِـلا حـتَـى أبـيـرَ مـالـكـاً وكـاهِـلا

المعنى: لا أترك الأخذَ بثأر شيخي، أي: الحسين بن علي، إلا أن أقتل هذين الحيين، أي: لكنْ أقتل هذين الحيينِ، فالاستثناء منقطعٌ، كما قاله الدَّماميني، ونقله في (الهمع) عن ابن هشام الخضراوي مقتصراً عليه؛ لأن ما بعدها ـ وهو قتلُ الحسين ـ ليس غايةً لما قبلها، وهو انتفاء تركَ الأخذ بالثأر ولا مسبباً عما قبلها، بل هو سبب له، أي: فلم يصح كونها غائية ولا تعليلية، فثبت كونها استثنائيةً؛ إذ لا تخرجُ حتى في البيتِ عن المعاني الثَّلاثةِ، فإذا انتفى اثنانِ تعين الثالث، فلا غبارَ على التَّعليلِ خلافاً للبعضِ، وقول شيخنا هذا يعني: النفي في كلامِ الشَّارح بحسب الظَّاهرِ، وإن كانت الغاية والتعليل محتملين احتمالاً مرجوحاً، علم ردّه مما أسلفنا، فتنبه.

(**قوله: وَتِلوَ حتى... إلخ**) يعني: ارفَع المضارع الوَاقعَ بعدَ (حتّى) إذَا كَانَ ذَلِكَ المُضَارع بمَعنَى (الحَال)، لَا الاسْتقبال، أوْ كانَ مُؤولاً بِالحَالِ.

(**قوله: وَتِلوَ حَتَّى إنْ كانَ حَالاً... إلخ**) أي: يرفع الفعل بعدها إن كان حالاً، أو مؤولاً بالحالِ (مسبباً) عما قبلها (فضلة) ثم الكلامُ قبله (نحو: مرض زيد حتى لا يرجونه)، فلا يرجونه حال؛ لأنه في قوةِ قولك: فهو الآن لا يرجى ومسبباً عما قبلها؛ لأنّ عدم الرَّجاءِ مسبب عن المرضِ وفضلة؛ لأنّ الكلامَ تمّ قبله بالجملة الفعليةِ (ومنه حتى يقول الرسول) برفع يقول. وفي (الدشتي): المراد بالحالِ اتّحاد زمانِ وقوعِ ما بعد حتى مع ما قبلها.

(**قوله: أو مؤولاً به**) أي: أو غير حالٍ من ماضٍ أو مستقبل مؤولاً به.

(**قوله: ارْفعن**) حتماً؛ لأنّ نصبه بتقدير أن وهي للاستقبالِ، والحال ينافيه.

(**قوله: نحو «سِرْتُ البَارِحَةَ حَتَّى أَدْخُلُها»**) مِثَال الحَالِ الحَقيقي إذَا قال: هَذَا الكلام وقت الدُّخول إذا كان الدُّخول حال السيرِ والتكلّم (بإدخالها) حال الدُّخول.

(**قوله: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾** [البَقَرَة: ٢١٤]، **(الشاهد)** في رفع (يَقُول) مِثال لِلمُؤَوَّلِ بالحَالِ، ومَعنى المُؤَوَّل بِالحَالِ هو أَنّ الشَّيءَ كَانَ وَاقِعاً في الزَّمَانِ المَاضي، فَيَتَكلّم عَنْه كأنّه وَاقِع في هَذَا الزّمان، ويُعَبّر عَنه بِلَفْظ المُضَارِعِ الدَّالّ على زَمَانِ الحَالِ، وذَلِكَ لاسْتِحضَارِ صُورَتِهِ في نَظَرِ

في قِراءَةِ نافِع. ....

أبو طالب

....

الناصية

السَّامِعِ، فَحِينَ نُزُولِ هَذِهِ الآيَةِ لَمْ يَكُنْ زِلزَالٌ واضطِرَاب، وَلَم يَكن قَولُ الرَّسُول ﷺ، وإنَّما كَانَ كل ذَلِكَ قَبلَ نُزُولِ الآيَة، ولَكِنْ حينَ نُزُولِ الآيَةِ كأنَّه فُرِضَ الآنَ الزِّلزَالُ والاضْطِرَاب قَائِماً، والرَّسُولُ الآنَ يَقولُ. (شيرازي).

(قوله: وزلزلوا) أزعجوا إزعاجاً شديداً شبيهاً بالزَّلزلةِ.

(قوله: الرسول) وهو اليسع أو شعياء (دماميني) فإن قولهم: إنما هو مستقبل بالنَّظرِ إلى الزلزال لا بالنظرِ إلى زمن قص ذلك علينا. فالرَّفع ـ وبه قرأ نافع ـ على تأويلهِ بالحالِ، والنَّصبِ ـ وبه قرأ غيره ـ على تأويلهِ بالمستقبل: فالأول يقدِّر اتصافَ الخبرِ عنه، وهو الرَّسول والذين آمنوا معه بالدُّخولِ في القولِ، فهو حال بالنِّسبةِ إلى تلك الحال. والثَّاني يقدِّر اتّصافِه بالعزمِ عليه، فهو مستقبل النسبةِ إلى تلك الحال. ولا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروطٍ:

الأول: أن يكون حالاً، إما حقيقة، نحو: سرت حتى أدخلها، إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدُّخول، والرفع حينئذ واجب، أو تأويلاً، نحو: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ [البَقَرَة: ٢١٤] في قراءة نافع. والرَّفع حينئذ جائز، كما مرَّ.

الثاني: أن يكون مسبباً عمّا قبلها فيمتنع الرَّفع في نحو: لأسيرن حتى تطلع الشَّمسِ، وما سرت حتى أدخلها، وأسرت حتى تدخلها لانتفاءِ السببيةِ: أما الأول: فلأنَّ طلوع الشمس لا يتسبب عن السيرِ. وأما الثاني: فلأن الدخول لا يتسبب عن عدمِ السيرِ. وأما الثالث: فلأن السبب لم يتحقَّق، ويجوز الرَّفعُ في أيهم سار حتى يدخلها، ومتى سرت حتى تدخلها؛ لأن السير محققٌ، وإنما الشك في عين الفاعلِ أو في عينِ الزَّمانِ، وأجاز الأخفش الرَّفع بعد النفي على أن يكون أصلُ الكلامِ إيجاباً، ثم أدخلت أداة النفي على الكلامِ بأسره، لا على ما قبل حتى خاصة. ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه، لم يمنع الرَّفع فيها، وإنَّما منعه إذا كان النفي مسلطاً على السَّببِ خاصةً وكل أحدٍ يمنع ذلك.

الثالث: أن يكون فضلة فيجب النَّصب في نحو: سيري حتى أدخلها، وكذا في: كان سيري أمس حتى أدخلها؛ إن قدرت كان ناقصة، ولم تقدر الظَّرف خبراً. اهـ.

(قوله: في قراءة نافع)؛ لأنّه مؤول بالحال، أي: حتى حالة الرَّسول والذين آمنوا معه أنهم يقولون ذلك حينئذ، وللحال المؤول تفسير آخر، وهو أن يفرض ما كان واقعاً في الزمنِ الماضي واقعاً في هذا الزمان، فيعبر عنه بالمضارعِ المرفوعِ، وفائدة تأويله بالحالِ تصوير تلك الحال

(وَانْصِبْ) تِلْوَ حَتَّى (الْمُسْتَقْبَلا) ....

أبو طالب

....

الناصية

العجيبةِ، واستحضار صورتها في مشاهدةِ السامع ليتعجب منها، وإنما وجبَ الفعل بعد حتى عند إرادة الحال حقيقةً أو مجازاً؛ لأنّ نصبه يؤدي إلى تقدير أن وهي للاستقبال، والحال ينافي الاستقبال، وإنما اشترطت السَّببية ليحصل الرَّبط معنى؛ وذلك لأنه لما لم يتعلّق ما بعدها بما قبلها لفظاً زالَ الاتصال اللفظي، فشرطت السَّببية الموجبة للاتصال المعنوي خبراً، لما فات من الاتصال اللفظي، وإنما اشترطت الفضلية؛ لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر، وذلك أنه إذا رفع الفعلُ كانت حرف ابتداءٍ، فالجملة الواقعة بعدها مستأنفة، فإن فقد شرط من الثلاثة ووجب النَّصب، فيجب النصب في مثلِ ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١] لانتفاءِ الحالِ.

وفي (الدشتي): معنى الآية على قراءةِ نافعٍ أن الذين خلوا (أي: الأمم السالفة) أصابتهم المصائب، وزلزلوا في عقائدهم، ونحن (أي: الله) نحكي هذه الحكاية حتّى يعتبر بها الرسول محمد ﷺ والذين آمنوا معه، ويقول ﷺ الآن حزناً عليهم: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤]، ففاعل يقول على هذه القراءةِ هو رسول الإسلام، ومعنى التأويلِ بالحال أن (يقول): وإن كان مستقبلاً لكونه متأخّراً عن زمانِ الزلزالِ، لكن بتأول أنّ الرسول تصوّر الزلزالِ عند قوله: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ يكون حالاً.

(قوله: وانصب تِلوَ حَتَّى المستقبلا) أي: وجوباً إن كان الاستقبال حقيقياً بأن كان بالنسبةِ إلى زمنِ التَّكلمِ، وجوازاً إن لم يكن حقيقياً بأن كان بالنسبةِ إلى ما قبل حتى، والمرادُ: المستقبل الذي لم يؤول بالحالِ، كما قاله (سم) لوجوب رفع المستقبل المؤول به، وإنما شرط في نصبِ المضارعِ استقباله؛ لأن نصبه بأن المضمرة وهي تخلصه للاستقبال. (صبان).

(قوله: وانصِب المُسْتقبَلا) أي: لا ينصبُ الفعل بعد حتى إلا إذا كان مستقبلاً، ثم إن كان استقباله حقيقياً بأن كان بالنسبةِ إلى زمنِ التكلُّم، أي: بالكلامِ الذي وقع فيه حتى فالنّصب واجبٌ، نحو: لأسيرن حتى أدخل المدينة، وكالآية السابقةِ، وهي: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ﴾ [طه: ٩١]...إلخ، وقد يقال: إنها من القسمِ الثاني فإن العكوفَ عليه ورجوع موسى ماضيان بالنسبةِ إلى زمن النُّزولِ، والرجوع مستقبل بالنِّسبة إلى العكوف، فهو على حدِّ الزلزال، وقول الرسول في الآية المذكورة في (الشّرح) والجوابُ أن قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١]...إلخ فيه حكاية كلامهم وعبارتهم الصّادرة، فالمنظر فالمنظور إليه فيه هو المحكي لا الحكاية، ورجوع موسى مستقبل بالنِّسبة إلى زمن التَّكلم بالمحكي؛ لأنه المعتبر في المحكي بخلاف ما في الآيةِ المذكورة في الآية، فإنه ليس حكاية لكلامٍ آخر، بل هو إخبار منه فينظر فيه لزمنِ النزولِ؛ لأنّه زمن التكلُّم بالنَّظر إليه.

أَوِ الْمُؤَوَّلَ بِهِ، نَحو: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ﴾ [الحجرات: ٩]، ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] في قِراءَةِ السِّتَّة.

أبو طالب

. . . .

الناصية

اهـ. (سم). والحاصل: أن ما كان حكاية كلام ينظر فيه لزمن المحكي وهو وقت حصول الواقعةِ، وما كان غير حكاية كلام ينظر فيه لزمن الإخبار لنا، وإن كان غير حقيقي بأن كان بالنِّسبةِ إلى ما قبلها خاصة، فالنَّصب جائز لا واجب، نحو: ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤].

(**قوله: أو المُؤَوَّلَ بِهِ**) أي: المُسْتَقْبَل، وهو الشَّيء الَّذي وَقَعَ في الزَّمَان المَاضي، ولكنّه يُعْتَبَر كأنّه لَمْ يَقَع بَعْد.

(**قوله: نَحو:** ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي﴾ [الحجرات: ٩])؛ لأنّ فيء الباغي عن بغيه، ورجوعه إلى أمر الله، إنّما يكون بعد القتالِ لا حينه، فيكون مستقبلاً. وفي (الشيرازي): (**الشاهد**) في نَصْبِ (تَفِيءَ) بتقدير (أنِ) النَّاصِبَة قَبْلَها (**المَعْنَى**): إذَا تَقَاتَلَ طَائِفَتَانِ مِن المُسلمِينَ فَقَاتِلُوا الطَّائِفَةَ الَّتي تَظْلِم حَتّى (تَفيء) أيْ: تَرجِعَ إلى حُكمِ اللهِ، هَذَا مِثال لِلمُستقبلِ الحَقيقي، فَوَقْت المُقَاتَلَة لَمْ يَكن بَعدَ الرُّجوعِ إلى حكم الله.

(**قوله:** ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤]، بِنَصْبِ (يَقُولَ) هَذَا مِثال لِلمُؤَوَّلِ بِالمُستقبلِ، والمقصُود بِالتَّأويلِ هوَ أنَّ قولَ الرَّسُولِ وإنْ كَانَ قَبلَ نُزولِ الآيةِ. ولكنّه مُستقبل بِالنِّسبَةِ إلى وُقوعِ الزِّلزَالِ، فَلَمَّا وَقَعَت صُورَةُ الزِّلزَالِ في الذِّهْنِ كأنَّه لَم يَقُلِ الرَّسُولُ بَعدُ.

(**قوله: في قِراءَةِ السِّتَّة**) أي: القرَّاء السِّتّة، غيرَ (نَافِع) الّذي قَرَأَ بالرَّفعِ. وفي (الدشتي): معنى الآية على قراءتهم أن الذين خلوا أصيبوا وزلزلوا حتّى يقول رَسولهم الذي في زمانِهم: متى نصر الله؟! فالزلزالُ والقولُ قد وقعا في الماضي، ولكن بالنَّظرِ إلى أنّ الآية حكاية، وفي الحكايةِ يجعل الحاكي نفسه في زمانِ وقوعِ الواقعةِ، ومعلوم أنّ قول الرسول في ذلك الوقت إنما وقعَ بعد الزلزالِ، (فيقول): مستقبل بالنسبةِ إلى ما قبل حتى وهو الزّلزال، فالماضي مؤوّل إلى المستقبل بتأويل الحكاية.

هذا، وعبارة الدَّماميني: قال ابن الحاجب: من رفع يقول: فعلى إرادةِ الإخبارِ بوقوع شيئينِ الزلزال والقول، لكن الخبرَ الأول على وجهِ الحقيقة، والثاني على حكاية الحال، والمراد مع ذلك الإعلام بأمرٍ ثالثٍ، وهو تسبب القول عن الزلزال. ومن نصب فعلى إرادة الإخبار بوقوع شيء واحدٍ وهو الزلزال، وبأن شيئاً آخر كان مترقباً وقوعه عند حصولِ الزلزالِ وهو القول، وليس فيه إخبارٌ بوقوعِ القولِ، كما في قراءة الرفعِ، وإن كان الوقوع ثابتاً في نفسِ الأمرِ، ولكن ثبوته بدليلٍ آخرَ لا من هذه القراءة.

وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ

(وَبَعْدَ فَا جَوابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ) أَمْراً كانَ [ذلِكَ الطَّلَبُ] أَوْ دُعاءً، أَوِ اسْتِفهاماً، أَوْ عَرَضاً، أَوْ تَحْضِيضاً، أَوْ تَمَنِّياً، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونا ....

أبو طالب

....

الناصية

قلت: وذلك الدَّليل هو قراءة الرَّفع؛ لأن القراءتين كالآيتين، وإنما قدر القول مترقباً في قراءة النَّصبِ ليكون مستقبلاً؛ إذ لو قدر واقعاً لكان حالاً على وجهِ الحكاية لأمر ماضٍ فلم ينصب، وعلى النَّصبِ يحتمل أن تكون حتى بمعنى إلى، وأن تكون بمعنى كي، وعلى الرَّفع حتى حرف ابتداء. اهـ. (صبان).

(قوله: وبعد فا) هي فاء السببية، أي: التي قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها بقرينةِ العدولِ عن العطفِ على الفعلِ إلى النَّصبِ. وقوله: جواب نفي أو طلب سمي جواباً؛ لأنَّ ما قبله من النفي والطَّلب المحضين لما كان ثابت المضمون أشبه الشَّرط الذي ليس بمتحقق الوقوع، فيكون ما بعد الفاءِ كالجوابِ للشرطِ، قال الحفيد: وسواء النفي بالحرفِ كما، أو الفعل كليسَ، أو الاسم كغير، والتَّقليل المرادُ به النفي كالنفي نحو: قلّما تأتينا فتحدثنا، وربما نفي بقد فنصب الجوابُ بعدها، نحو: قد كنت في خير فتعرفه، قاله السُّيوطي، ويزاد خامسٌ، وهو التَّشبيه المرادُ به النفي، كما سينبه عليه الشَّارح.

(قوله: بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَا) أي: النَّفي: والطّلب. (مَحضَيْنِ) أيْ: لَم يَكنِ النَّفي مُنْتَقِضاً (بِإلّا) ونَحوه، وأنْ لَا يكونَ (الأمرُ) بِصُورَةِ خَبَرٍ، أوِ اسْمِ فِعلٍ مَثَلاً. هذا وفي (الصبان): واعترض ابن هشام تقييد النفي المحضِ بأنه يخرج تالي التَّقرير، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الرُّوم: ٩]، فتكون لكن في (العمدة) وشرحها أن تالي التقرير لا ينصب جوابه، وفي (التوضيح): أن مما احترز عنه بتقييد النفي التالي تقريراً نحو: ألم تأتني فأحسن إليك؛ إذا لم ترد الاستفهام الحقيقي، قال خالد: فثبت أن الاستفهام التقريري يتضمن ثبوت الفعل، فلا ينصب جوابه لعدم تمحض النفي، وما ورد منه منصوباً، فلمراعاة صورةِ النفي، وإن كان تالياً تقريراً، أو لأنه جواب الاستفهام. اهـ.

وقال في (المغني): لكون جواب الشيء مسبباً عنه امتنع النصب جواباً للاستفهام في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]؛ لأن رؤية إنزال الماء ليست سبب اخضرار الأرضِ، بل سببه نفس إنزال الماء بخلافه في آية ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا﴾ [الرُّوم: ٩]؛ لأن السير في الأرضِ سبب كمال العقل هذا هو الصَّواب. اهـ. بإيضاح من الشمني، وعليه فيكون في النفي التالي تقريراً تفصيل لكن تعليل خالد بمراعاة صورة النفي أو الاستفهام، قد يقتضي جواز النَّصب في آية ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ [الحج: ٦٣] فلعل المراد مراعاتهما شذوذاً، أو هو موافقة لقول حكاه في المغني، ورده أن النَّصب في الآية جائز عربية، كما في آية ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا﴾ [الرُّوم: ٩] لكن قصد العطف على أنزل

(مَحْضَيْنِ أَنْ ـ وَسَتْرُها حَتْمٌ ـ نَصَبْ) نحو: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ﴾ [فاطر: ٣٦].

يــا نــاقَ سِيــرِي عَــنَـقــاً فَـسِيــحــا إلــى سُـلَـيْـمــانَ فَـنَـسْـتَـرِيـحــا

أبو طالب

(قوله: يا ناق سيري... إلخ) عنقاً بالفارسيةِ كام دور كذاشتن، والفسيحُ: الواسعُ، وهو صفةٌ للعنقِ، أو صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ، أي: سيراً فسيحاً.

الناصية

بتأويل تصبح بأصبحت، ويوافق هذا القول قول (الهمع): لا فرق في النفي بين كونه محضاً، نحو: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ﴾ [فاطر: ٣٦] أَوْ لا بأن نقض بإلا، نحو: ما تأتينا فتحدثنا إلا بخير، أو دخلت عليه أداة الاستفهامِ التقريري، نحو: ألم تأتنا فتحدثنا، ويجوز في هذا الجزم والرفع أيضاً. اهـ. ملخصاً. فتأمل. واعترض (سم) تقييد الطَّلب بالمحضِ بأنه يوهم رجوعه لكل أنواعه، مع أنه خاص منها بالأمرِ والنهي والدعاءِ، ومعنى كون الثَّلاثةِ محضة أن تكون بفعل صريح في ذلك.

(**قوله أنْ وسَترها حتم نصب**) أن مبتدأ ونصب خبرها، وسترها حتم مبتدأ، وخبر في موضع الحال من فاعل نصب، وبعد متعلّق بنصب، يعني: أن تنصب الفعلَ مضمرةً بعد فاء جواب نفي، نحو: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ﴾ [فاطر: ٣٦]، أو جواب طلبٍ، وهو إما أمرٌ أو نهي أو دعاءٌ أو استفهامٌ أو عرضٌ أو تحضيضٌ أو تمنٍّ، فهذه سبعةٌ مع النفي صارت ثمانية، وزاد الفراءُ التَّرجي.
(مَعنَى البَيت): إذَا كانَ لِنَفيٍ أو طَلَبٍ مَحْضَيْنِ، جَوَاب، وكَان الجَوَابُ واقِعاً بَعدَ الفَاءِ، فتستر (أنِ) النَّاصِبَة بَعدَ الفَاءِ، وتَنْصِب المُضَارعَ الّذي بَعدَ الفَاءِ.

(**قوله: لا يقضى عليهم فيموتوا**) أي: لا يحكم عليهم بالموتِ فيموتوا، أي: لا يكون قضاء عليهم، فموت لهم لانتفاءِ المسببِ بانتفاءِ سببِهِ، وهو القضاء به، وإنما قدروا هذا التَّقدير فيه، وفيما يأتي لاقتضاءِ أن المقدرة كون ما بعد الفاءِ مصدراً، ولا يصحُّ عطف الاسم على الفعلِ، إلا في نحو: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥] كما تقدم، فلا بد أن يكون المعطوفُ عليه اسماً، والمصدر هو المناسب من بين أنواعِ الاسمِ، وهذا كما في (المغني) من العطفِ المسمَّى بالعطفِ على المعنى والعطف على التَّوهم، فاعرفه. وفي قول شيخنا، والبعض استرواحاً بقول الشَّارح بعد على معنى: ما تأتينا محدثاً، أي: لا يقضى عليهم ميتين نظراً لتصريحهم بأن ما بعدَ الفاء مسبب عما قبلها، فيكون متأخراً عنه، والحالية تقتضي خلاف ذلك، ويمكن دفعُ هذا بأن يراد بالقضاءِ بالموتِ تعلق الإرادة به تنجيزاً فيما لا يزال والموت مقارن له وجوداً متأخر رتبة، فتدبّر. (الشَّاهد) في نَصْبِ (يَموتُوا) ـ وعَلامة نصبِهِ حَذف نونِهِ؛ لأنَ أصلَه: يَمُوتُون ـ بِأنِ النَّاصِبَة المستترة بينَه وبَين الفَاءِ؛ لأنَّ (يَمُوتوا) جَواب (لَا) النَّافية وَقَعَ بَعدَ الفَاءِ. (صبان). (**قوله**:

يــا نــاقُ سِيْــري عَــنَـقــاً فَـسِيْـحــا إلــى سُـلَـيْـمَــانَ فَـنَـسْـتَـرِيـحــا)

﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١].

رَبِّ وَفِّقْنِي فَلا أَعْدِلَ عَنْ ‏ ‏ سُنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ

أبو طالب

(**قوله: رب وفقني... إلخ**) نون لفظ عن آخر المصرعِ الأولِ، وقد خبط من زعم أنه نثر، وقوله: في خير سنن متعلّق بالسّاعين، والباقي ظاهر.

الناصية

لأبي النَّجم العجلي، واسمه الفضل بن قدامة، وقد استشهدَ بهذا البيتِ ابن هشام في أوضحه (رقم ٥٠٠) وفي (الشذور) (رقم ١٥٠) والأشموني في بابِ إعرابِ الفعل، وابن عقيل، (رقم ٣٢٠).

اللغة: «ناق»: مرخّم ناقةٍ، «عَنَقاً»: بفتحِ العينِ المهملةِ والنُّون جميعاً ـ هو ضرب من السَّير السَّريع، «فسيحاً»: واسعاً، «سليمَان»: هو سليمانُ بن عبدِ الملكِ بن مروانَ، «نستريحا»: نلقي عنّا تعب السَّفر.

المعنى: يأمر ناقتَه أن تجدَّ في السَّفر، وتدأبُ عليه، حتى تصلَ إلى ممدوحه، وهناك يلقى هو وهي من الرَّاحة ما ينسيهما متاعبَ السَّفر وعنائه.

الإعراب: «يا» حرفُ نداءٍ، مبني على السُّكونِ لا محلّ له من الإعرابِ. «ناق»: منادى مرخّم، وأصله يا ناقة، مبني على الضَّمّ في محلٍّ نصب، أو مبني على ضمِّ الحرفِ المحذوف للترخيم في محلٍّ نصب، وتسمى الأولى لغة من لا ينتظر، والثَّانية لغة من ينتظر «سيري» فعل أمر، مبنيٌّ على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، مبنيٌّ على السُّكون في محلٍّ رفع «عنقاً» هو مفعول مطلق، منصوب بالفتحةِ الظَّاهرةِ، وأصله صفة لموصوف محذوف، أي: سيراً عنقاً «فسيحاً» صفة لقولِه: عنقاً «إلى» حرف جر «سليمان» مجرورٌ بإلى، وعلامةُ جرّه الفتحة نيابةً عن الكسرةِ؛ لأنّه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصَّرف العلمية وزيادة الألف والنُّون، «فنستريحا» الفاء فاء السَّببية حرف مبنيٌّ على الفتحِ لا محلّ له من الإعراب، نستريح: فعل مضارعٍ منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السَّببية، وعلامة نصبه الفتحة الظَّاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن، والألف للإطلاق.

الشّاهد فيه: قوله: «فنستريحا» حيث نصبَ الفعلَ المضارعَ، وهو قوله: نستريح بأن المضمرة وجوباً بعد فاءِ السببيةِ الواقعة في جوابِ الأمرِ الذي هو قوله: «سيري».

(**قوله**: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١])، (**الشاهد**) في (يَحِلَّ) نُصِبَ بِأن المُسْتترةِ بَينه وبَينَ الفَاءِ؛ لأنه جَوابَ نَفْي وَقَعَ بَعدَ الفَاءِ، والنفيُ هو (لا تطغوا).

(**قوله**: رب وفقني فلا أعدل عن... **إلخ**)، هذا الشَّاهد من الأبيات التي لا يعرفُ قائلها، وقد استشهدَ به الأشموني في نواصبِ المضارعِ، وابن عقيل (رقم ٣٢١) وابن هشامٍ في (شذور الذّهب) (رقم ١٥١).

اللغة: «وفقني» اهدني وسدد خطواتي. «أعدِل»: أميلُ وانحرف، وتقول: عدلت عن كذا، إذا هجرته وانحرفتُ عنه وتركته، وتقول: عدلت إلى كذا، إذا أقبلت عليه ورغبتُ واتجهت نحوه؛ فاختلف المعنى باختلاف الحرفِ الذي تعدّى به هذا الفعلُ، ومثله: رغبت فيه، تقول: «رغبتُ في

﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٣].

يَـابْـنَ الْـكِـرامِ ألا تَـدْنُـو فَـتُـبْـصِـرَ مـا قَـدْ حَـدَّثُـوكَ فَـمـا راءٍ كَـمَـنْ سَـمِـعـا

أبو طالب

(**قوله: يا بن الكرام... إلخ**) ألا للعرض وتدنو، أي: تقرب، وحدثوك، أي: حدثوك به، ونفي التَّشبه من حيث العلمُ واليقينُ وأمثالهما بالمسمع والمرئي، يعني: أن العلم الحاصل بالمسمعِ ليسَ كالعلمِ الحاصل بالمرئي في القوةِ والثَّباتِ.

الناصية

كذا» إذا أحببته، وتقول: «رغبت عن كذا» إذا كرهته؛ ولذلك نظائرُ كثيرةٌ، وهو من الدَّلالةِ الواضحة على اتساعِ هذهِ اللغةِ، «سنن»: هو بفتحِ السِّين والنُّون جميعاً، وهو الطَّريق، والمرادُ هنا: الطَّريق المعنوي كالصِّراط في قوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]. «الساعين»: جمع ساعٍ.

المعنى: يدعو الله تعالى أن يهديه إلى الطَّريق القويم طريق الخيرِ الذي يسلكه الذين يسعون إلى الفلاحِ، فلا يميل عن هذا الطَّريق ولا ينحرف.

الإعراب: «رب»: منادى بحرف نداءٍ محذوفٍ، والأصل: يا ربِّ، وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدَّرة على ما قبلَ ياء المتكلِّم المحذوفة اكتفاء بكسرِ ما قبلها، منع من ظهورِ هذه الفتحةِ حركة المناسبةِ، وربِّ: مضافٌ، وياء المتكلِّم مضاف إليه، مبني على السُّكونِ في محلِّ جرٍّ، والأصل: يا ربي «وفقني» وفق: فعل دعاء، مبني على السُّكون لا محلَّ له من الإعراب، والفاعلُ ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والنُّون للوقاية، وياء المتكلِّم مفعول به، مبني على السُّكون في محلِّ نصب، «فلا»: الفاء فاء السَّببية، ولا: حرف نفي، وكلاهما لا محلَّ له من الإعرابِ، «أعدل»: فعل مضارع منصوبٌ بأن المضمرة وجوباً بعد فاءِ السببية وعلامة نصبه الفتحة الظَّاهرة، والفاعل ضميرٌ مستترٌ بأن المضمرة وجوباً، تقديره: أنا، «عن»: حرف جرٍّ، «سنن»: مجرور بعن، وعلامة جرّه الكسرة الظَّاهرة، والجار والمجرور متعلِّق بأعدل، وسنن مضاف، و(السَّاعين): مضافٌ إليه مجرورٌ وعلامة جرّه الياءِ المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها؛ لأنه جمع مذكر سالم، «في» حرف جرٍّ، «خير»: مجرور بفي، والجار والمجرور متعلِّق بالسّاعين؛ لأنّه جمع اسم فاعل، واسم الفاعل كالفعلِ يتعلَّق به الجار والمجرور والظرف، وخير مضاف، و«سنن»: مضاف إليه، مجرورٌ وعلامة جرّه الكسرة الظَّاهرة، وسكن آخره لأجل الوقف.

الشَّاهد فيه: قوله: «فلا أعدل» حيث نصبَ الفعلَ المضارعَ، وهو قوله: «أعدل» بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السَّببية الواقعة في جوابِ فعل الدُّعاءِ، وهو قوله: «وفق» كما يفهم من إعرابِ البيتِ.

قوله: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٣].

(**الشَّاهد**): في (يَشْفَعُوا) نُصِبَ بِأنِ المُسْتَترةَ بَينه وبَينَ الفَاءِ؛ لأنَّه جَوابُ اسْتِفْهَام بَعدَ الفَاءِ، والاسْتِفْهَامُ هو ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ﴾ [الأعراف: ٥٣]. (**قوله**:

يَـا بـنَ الـكِـرامِ ألَا تَـدْنُـو فَـتُـبـصِـرَ مَـا قَـدْ حَـدَّثُـوك فَـمَـا راءٍ كَـمَـنْ سَـمِـعـا

. . . .

أبو طالب

. . . .

الناصية

هذا الشَّاهد أيضاً من الأبيات التي لم أجد أحداً نسبها إلى قائلٍ معينٍ، وقد استشهد به الأشموني في باب إعراب الفعلِ، وابن هشام في (الشُّذور) (رقم ١٥٢) وابن عقيل (رقم ٣٢٢)

اللغة: «الكرام» جمع كريم، «تدنو» تقرب، وأراد به أن ينزلَ بدارهم، «راء» اسمُ فاعلٍ من الرؤيةِ حذفت لامه للتَّخَلُّص من التقاءِ السَّاكنينِ.

المعنى: يعرض على رجلٍ من المعترفِ لهم بكرمِ الأصولِ أن يزورهم ليرى بنفسه ما قد حدثه به النَّاس عنهم: من حسنِ لقائِهم للضيفِ، وقيامهم له بما توجبه الأريحية، ثم علّل هذا العرض بأن الذي يرى ليس كالذي يسمع، يريد أن المشاهدةَ أقوى في معرفةِ الأمرِ من السَّماعِ به، لما يعرض في الأخبارِ من الزِّيادةِ والنَّقص والمبالغة، ونحوها.

الإعراب: «يا» حرف نداء، «ابن» منادى منصوب بالفتحةِ الظَّاهرةِ، وابن مضاف، و«الكرام» مضاف إليه، مجرورٌ بالكسرةِ الظَّاهرةِ، «ألا» حرف دالّ على العرضِ، مبني على السّكون لا محلَّ له من الإعرابِ، «تدنو» فعلٌ مضارعٌ، مرفوعٌ بضمةٍ مقدّرةٍ على الواوِ منعَ من ظهورها الثقلُ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً، تقديره: أنت، «فتبصر» الفاء فاء السَّببيةِ، تبصر: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السَّببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، تقديره: أنت، «ما» اسمٌ موصولٌ بمعنى الذي مفعول به لتبصر، مبني على السُّكون في محلِّ نصب، «قد» حرف دالٌّ على التَّحقيقِ، «حدّثوك» حدث: فعل ماض مبني على فتحٍ مقدّر على آخرهِ منع من ظهوره حركة المناسبة المأتي بها لأجل الواوِ، وواو الجماعة فاعل مبني على السُّكون في محلِّ رفع، والكاف: ضميرُ المخاطب مفعول به أول لحدث، مبني على الفتح في نصبٍ، والمفعول الثاني محذوف، وهو ضمير غائب يعودُ إلى الاسمِ الموصولِ، وتقدير الكلام: فتبصر الذي حدثوكه، والجملة من الفعلِ وفاعله ومفعوليه لا محلَّ لها من الإعراب صلة الموصولِ، «فما» الفاء عاطفة، وما: نافية، «راء» مبتدأ مرفوعٌ بضمةٍ مقدّرةٍ على الياءِ المحذوفةِ للتخلّص من التقاءِ السَّاكنينِ منع من ظهورها الثقل، «كمن» الكاف حرف جرٍّ، من اسم موصول بمعنى الذي مبني على السُّكون في محلِّ جر بالكافِ، والجار والمجرور متعلّق بمحذوف خبر المبتدأ، «سمعا» فعل ماض، مبني على الفتحِ لا محلَّ له من الإعراب، والألف حرف دالٌّ على الإطلاقِ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً، تقديره: هو يعود إلى الاسمِ الموصولِ الذي هو من، والجملةُ من الفعلِ والفاعلِ لا محلَّ لها من الإعراب صلة الموصولِ.

الشَّاهد فيه: قوله: «فتبصر» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تبصر، بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السَّببية الواقعة في جوابِ العرضِ المدلول عليه بقوله: «ألا تدنو»، والعرض: هو الطَّلب بلين ورفق. ومثل هذا الشَّاهد قول أمية بن أبي الصَّلت: (سيبويه ١/ ٤٢٠).

لَوْلَا تَعُوجِينَ يا سَلْمَى عَلى دَنِفٍ فَتُخْمِدِي نارَ وَجْدٍ كادَ يُفْنِيهِ

﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ﴾ [النساء: ٧٣]. فَإِنْ كانَتِ الْفاءُ لِغَيْرِ الْجَوابِ، بِأَنْ كانَتْ لِمُجَرَّدِ الْعَطْفِ، نَحو:

أبو طالب

(**قوله: لولا تعوجين... إلخ**) أي: لولا تميلين، ودنف كخشن، أي: مريضٌ، والخمود بالخاءِ المعجمة إطفاء النّار، والوجدُ العشقُ، وفاعل تفنيه للنّارِ، ومفعوله لقوله: دنفٌ.

الناصية

أَلَا رَسُولَ لَنَا مِنَّا فَيُخْبِرَنَا مَا بُعْدُ غَايَتِنَا مِنْ رَأسِ مُجْرَانَا

(**قوله: لَوْلَا تَعوجينَ يَا سَلمَى... إلخ**) **اللّغة**: (تَعُوجِين) تَمِيلين (سَلمَى) اسم امْرَأة (دَنِف) مَرِض، (وَجْد) شَوْق، (المَعْنى): لِمَ لَا تَمِيلينَ يَا سَلمَى عَلَى مَرضِ العِشْقِ حَتَّى تُخْمِدِي نَارَ الشَّوْقِ الَّذي قَرُب أَنْ يفْنِيَ صَاحِبَه، (**الشّاهد**) في (تُخْمِدِي) نُصِبَ بِأَنِ المقدَّرَةِ بَينه وبَينَ الفَاءِ؛ لأنّه جَوَاب تَحْضيضٍ بَعدَ الفَاءِ، وأدَاة التَّحْضيضِ هي (لولا)، وعلامة نصب (تُخْمِدِي) حَذف نونِهِ، إذ أصلُهُ (تُخْمِدِينَ). ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾ [النساء: ٧٣]، (**الشّاهد**) في نَصْبِ (أفوزَ) (بأنِ المقدَّرة بَينه وبَينَ الفَاءِ؛ لأنّه جَواب التَّمني، وأدَاة التَّمَنِّي هي (لَيْتَنِي). (شيرازي).

(**قوله: بأن كَانَتْ لمجرد العطف**) نحو: ما تأتينا فتحدثنا، بمعنى: ما تأتينا فما تحدثنا، فيكون الفعلان مقصوداً نفيهما، وبمعنى ما تأتينا، فأنت تحدثنا على إضمار مبتدأ، فيكون المقصود نفي الأولِ وإثباتِ الثاني، وإذا قصد الجوابُ لم يكن الفعل إلا منصوباً على معنى ما تأتينا محدثاً، فيكون المقصود نفي اجتماعهما، أو على معنى ما تأتينا، فكيف تحدثنا فيكون المقصود نفي الثاني لانتفاء الأولِ، واحترز بمحضين عن النفي الذي ليس بمحضٍ، وهو المنتقض بإلا والمتلوّ بنفي، نحو: ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا، ونحو: ما تزال تأتينا فتحدثنا. ومن الطَّلبِ الذي ليس بمحضٍ، وهو الطَّلب باسم الفعلِ أو بالمصدرِ أو بما لفظه خبر، نحو: صه فأكرمك، وحسبك الحديث فينام الناس، ونحو: سكوتاً فينام النّاس، ونحو: رزقني الله مالاً فأنفقه في الخير، فلا يكون لشيء من ذلك جواب منصوب. وسيأتي التّنبيه على خلافٍ في بعض ذلك (أشموني).

(**قوله: لمجرد العطف**) يفيد بأن فاءَ الجواب عاطفة أيضاً، وهو كذلك على ما يأتي، واحترز أيضاً عن الفاءِ الاستئنافية، كقوله:

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَواءَ فَيَنْطِقُ وهل تُخْبِرَنْكَ الْيَوْمَ بَيْداءُ سَمْلَقُ

فإنها في (فينطق) للاستئناف، أي: فهو ينطق وليست للعطف ولا للسببية؛ إذ العطف يقتضي الجزمَ، والسَّببية تقتضي النَّصبَ، وهو مرفوع، ولو نصب لجاز لكن القوافي مرفوعة، كذا قيل، وزيفه الدّماميني بأن النّصب مع السّببية غالب لا لازم، فقد ورد الرّفع معها. كقوله تعالى: ﴿وَلَا

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ [وَهَلْ تُخْبِرَنْكَ الْيَوْمَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ]

أبو طالب

(**قوله: ألم تسأل الربع... إلخ**) آخره: وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق، الرّبع: بفتحِ الراءِ المنزل، والقواء: الخالي، والمراد: الرّبع الخالي عن أهله، والمفعول الثاني للسؤالِ محذوفٌ، وهو قولنا: عن أهله، والبيداء: الصّحراء الخالية عن الماءِ والكلأ، والسملق: كجعفر أرض لا ينبت فيها شيء.

الناصبة

يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴿٣٦﴾ [المُرسَلات: ٣٦]، ولعلّ مراده مع وجود السَّببية وإن لم تقصد بأن قصد مجرد العطف، فلا ينافي لزوم النّصب مع قصدها بدليلِ قول الشّارح، وإذا قصد الجوابُ لم يكن الفعل إلا منصوباً... إلخ، فإن قوله: أو على معنى... إلخ، إشارة إلى قصدِ السَّببيةِ، لكن قال في (المغني): للرفع استئنافاً وجه آخر، وهو أن يكون على معنى السببية، وانتفاء الثاني لانتفاءِ الأولِ، وهو أحد وجهي النَّصب، وهو قليل جداً، وعليه قوله:

وَلَقَدْ تَرَكْتَ صَبِيَّةً مَرْحُومَةً لَمْ تَدْرِ مَا جَزَعٌ عَلَيْكَ فَتَجْزَعُ

أي: لم تعرف الجزع فلم تجزع، وأجازه ابن خروف في قراءة عيسى بن عمر ﴿فيموتون﴾، والأعلم في قراءة السبعة: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المُرسَلات: ٣٦]، وقد كان النَّصب ممكناً مثله في ﴿فَيَمُوتُوا﴾ [فَاطِر: ٣٦]، لكن عدل عنه لتناسب الفواصل، والمشهور في توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السَّببية، بل إلى مجرد العطف على الفعلِ، وإدخاله معه في سلك النفي، ولا يحسن حمل التنزيل على القليلِ جداً. اهـ. باختصار. والقواء: الخالي، والبيداء: القفر، والسّملق: الأرض التي لا تنبت شيئاً. (صبان).

(**قوله: أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاء فَيَنْطِقُ... إلخ**). اللغة: (الرَّبْع) المَنزِل، و(القَوَاء) الخَالي، وَ(بَيْدَاء) صَحْرَاء، و(سَمْلَق) الّذي لا يَنْبُتُ فيه شَيء.

(المَعْنَى): أمَا سَألتَ عن المَنزِلِ الخالي مِن أصحَابِهِ حَتَّى (يَنْطِق) عَنْ أصحَابِهِ، وأَنَّهم كَيفَ صَاروا. وهَلَ تُخبِركَ الصَّحراء التي لا نَبْتَ فيها خَبَراً؟ (الشَّاهد) في (يَنْطِق) حَيث رفعَ بَعدَ الفَاءِ؛ لأَنَّها فَاءُ العَطفِ فَقَط، ولَيستْ فَاءَ جَوَابِ النَّفي (شيرازي). وفي (الدشتي) الفاء هنا لمجرّدِ العطفِ؛ إذ ليس النُّطق مسبّباً عن السُّؤال لتكون الفاء الدَّاخلة على (ينطق) جواباً عن الاستفهام، والمعنى: ألم تسأل الربعَ القواء (أي: المنزل الخالي) فينطقُ بعد سؤالِك، فالنُّطق وإن كان متأخِّراً عن السُّؤالِ لكنه ليس مسبّباً عنه؛ إذ لا يوجب سؤال الجماد نطقه.

وفي (التصريح) فينطقُ مرفوع، وهو مبني على مبتدأ مخذوف، أي: فهو ينطق، ولا يضرُّ اقترانه بالفاءِ، (فإنها) فيه (للاستئنافِ) لا للعطفِ ولا للسببيةِ، (إذ العطف يقتضي الجزم) لما بعدها لكونه معطوفاً على مجزومٍ، وهو تسأل (والسببة تقتضي النَّصب) له لكونه في جواب الاستفهامِ، ونوزع في اقتضاء السببيةِ النَّصب بأنه قد جاء الرَّفع مع تحقق السببيةِ في: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المُرسَلات:

أَوِ النَّفْيُ غيرَ مَحْضٍ، نَحو: «مَا تَزالُ تَأْتِينا فَتُحَدِّثُنا»، «وَمَا تَأْتِينا إِلَّا فَتُحَدِّثُنا»، أَوِ الطَّلَبُ غَيرَ مَحْضٍ - ....

أبو طالب

....

الناصية

٣٦] كما صرّح به بعضهم، ودفع بأن اقتضاءها النَّصب صحيحٌ على قولِ الأكثرِ، قال في (المغني): والتحقيق أن الفاء فيه للعطفِ، وأن المعتمد بالعطفِ الجملة لا الفعل وحده، وإنما يقدر النَّحويون كلمة هو ليبينوا أن الفعلَ ليس المعتمد بالعطف. اهـ. والربع: المنزل، والقواء: بفتحِ القافِ ومده أكثر من القفر الذي لا أنيس به، والبيداء: القفر الذي يبيد من سلك فيه، أي: يهلكه، والسملق: بفتحِ السين المهملة القاع الأملس للصفصفِ.

(قوله: أو النَّفيُ غيرَ مَحْض) بأن ينتقض النفي بنفي بعده فيصير إثباتاً بنفي النفي، أو ينتقض بالاستثناءِ. وهو عَلَى نَوْعِينِ **(الأوّل)** مَا كَانَ النفي بَعدَه نَفي آخَر، فَيكُون نَفْياً في النَّفي، وهو في الوَاقِع إِثْبَات، وإِنْ كَانَ في صُورةِ الظَّاهِرِ نَفْياً كالمِثالِ الأوَّلِ، فـ(مَا) و(تَزَال) كِلاهُمَا نَفي. **(الثاني)** أَنْ يَكونَ النَّفي منتقضاً بِالاسْتثناءِ كالمِثَالِ الثَّاني؛ ولِذا رفِعَ (تُحَدِّثَنا) في كِلَا المِثَالَيْن - مَعَ أَنَّه واقِعٌ بَعدَ فَاءِ جَوابِ النَّفي - لأنَّ النَّفْيَ في كِلا المِثَالَيْنِ في غير مَحْض.

هذا، وفي (التصريح): احترز النَّاظم بتقييد النفي، والطلب بمحضين من النفي التالي تقريراً بالهمزة، (و) من النفي (المتلو بنفي) آخرَ (و) من النفي (المنتقض بإلا)، فالأول (نحو: ألم تأتني فأحسن إليك) بالرَّفع (إذا لم ترد الاستفهام الحقيقي) وإنما أردت أن تحمل مخاطبك على الإقرارِ والاعترافِ بإتيانه إليكَ وإحسانك إليه، قال الشَّيخ عبد القاهر في شرحِ مختصره: معنى قولنا: الهمزة للتَّقرير أنك ألجأتَ المخاطبَ إلى الإقرارِ بأمر قد كان، تقول: أضربت زيداً، ولا يكون غرضك أن يعلمك أمراً لم تكن تعلمه، ولكن أردت أن تقرره، أي: تحمله على أن يقرَّ بفعل قد فعله. اهـ. والمعنى: أنت أتيتني فأحسنت إليك على حدّ قوله تعالى: أليس الله بكافٍ عبده، أي: الله كاف عبده؛ لأن نفي النفي إثبات قال في (التَّلخيص): وهذا مرادُ من قال: إن الهمزةَ فيه للتَّقريرِ، أي: بما دخله النفي لا بالنفي. اهـ. فثبت بهذا أن الاستفهام التقريري، يتضمن ثبوت الفعل فلا ينصبُ المضارع في جوابِهِ؛ لعدم تمحض النفي، وما ورد منه منصوباً فلمراعاةِ صورة النفي، إن كان تقريراً؛ أو لأنه جوابُ الاستفهامِ.

(قوله: نحو ما تزال تأتينا. . .إلخ) فإن معناهما الإثباتُ؛ فلذلك وجبَ رفع الفعلِ بعدهما، أما الأول فلأن زال للنفي، وقد دخل عليها النفي، ونفي النفي إثبات، وأما الثاني: فلانتقاضِ النفي بإلا، ولك في نحو: ما تأتيني فأكرمك أربعة أوجه: **أحدُها**: أن تقدر الفاءُ لمجرد عطف النفي

وَالْـوَاوُ كَـالْـفَـا إِنْ تُـفِـدْ مَـفْـهُـومَ مَـعْ   كَـلَا تَـكُـنْ جَـلْـداً وَتُـظْـهِـرَ الْـجَـزَعْ

بِأَنْ كانَتْ بِصُورَةِ الْخَبَرِ، أَوْ بِاسْمِ الْفِعلِ كما سَيَأْتي؛ وَجَبَ الرَّفْعُ.

(وَالْواوُ كَالْفاءِ) ....

أبو طالب

(قوله: أو باسم الفعل) وجهُ عدم محض اسم الفعل في الطَّلبِ أنه يدلُّ على لفظِ الأمرِ أولاً، وبواسطته على الطَّلب.

الناصية

للفعل على لفظِ ما قبلها فيكون شريكه في إعرابه فيجب هنا الرفع؛ لأن الفعل الذي قبلها مرفوعٌ والمعطوف شريك المعطوف عليه، وكأنك قلت: ما تأتيني فما أكرمك فهو شريكه في النفي الداخل عليه. **الثاني**: أن تقدر الفاء لمجرد السببية، وتقدير الفعل الذي بعدها مستأنفاً، ومعنى استئنافه أن تقدره خبراً لمبتدأ محذوف فيجب الرفع أيضاً؛ لخلو الفعل من الناصب والجازم، والمعنى: ما تأتيني فأنا أكرمك لكونك لم تأتني، وذلك إذا كنت كارهاً لإتيانه، والفرقُ بين هذا الوجه والذي قبله في النفي أن النفي في الذي قبله يشمل ما قبل الفاءِ وما بعدَها، وفي هذا الوجه انصب النفي إلى ما قبل الفاء خاصة. **الثالث**: أن تقدِّر الفاء لعطفِ مصدرِ الفعل؛ الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها، ويقدر النفي منصباً على المعطوفِ دون المعطوفِ عليه؛ فيجب حينئذٍ النصبُ، والمعنى: ما يكون منك إتيان يعقبه منّي إكرام، بل يكون منك إتيان، ولا يكون مني إكرام. **الرَّابع**: أن تقدر الفاء أيضاً لعطفِ مصدرِ الفعلِ الذي بعدها على المصدرِ المؤول مما قبلَها، ولكن يقدر النفي منصباً على المعطوفِ عليه فينتفي المعطوف؛ لأنه مسبب منه، وقد انتفى، ويكون المعنى: ما يكون منك إتيان، فكيف يكون مني إكرامٌ، والحاصلُ في الرَّفعِ وجهان، وفي النَّصبِ وجهان.

(قوله: بِأنْ كَانَتْ بِصُورَةِ الخَبَرِ) نحو: حسبك الكلام فينام النّاس، أي: أترك الكلام لينام الناس، فهنا أمر بصورةِ الجملةِ الخبريّةِ فالفاء التي في جوابه لم تعمل، ولم تقدر بعدها (أن) لعدمِ كون الطلب محضاً. (دشتي).

(قوله: أوْ بِاسْم الفِعلِ) نحو: صَهْ فأحدثُك بضمِّ الثاءِ.

(قوله: كَمَا سَيَأتِي) كُلُّ وَاحِدٍ منهمَا مَعَ مِثَالِهِ بَعدَ أبْيَاتٍ عِندَ شَرحِ قَوْلِ النَّاظم: (والأمْرُ إنْ كَانَ بِغَيْرِ افعَل).

(قوله: وَجَبَ الرَّفعُ) جَوَاب لِقَوْلِهِ: (فَإنْ كَانَتِ الفاء لِغَيرِ الجَوَابِ).

(قوله: والواو كالفاء) ألحق الكوفيون بهما، ثم في قوله ﷺ: **«لا يبولن أحدكم في الماء الدائم، ثم يغتسل منه»**، وضعف بأنه يصير المعنى على النصبِ النهي عن الجمعِ بين البولِ

فِيما ذُكِرَ (إنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ كَلا تَكُنْ ....

أبو طالب

....

الناصية

والاغتسالِ، فيقتضي أن البولَ في الماءِ الدائم بلا غسل منه، غير داخل تحت النهي، وليس كذلك، وأجاب في (المغني) بأن اعتبارَ المفهومِ محلَّه إذا لم يصد عنه دليل، والدليل هنا قام على إلغائهِ، وجوز ابن مالك وغيره في الحديثِ الرَّفع على الاستئناف لا العطف، وإلا لزم عطف الخبر على الإنشاء، ويؤخذ من هذا أن ثم تكون استئنافية، وبه صرّح صاحب رصف المباني، قاله الدَّماميني. (صبان).

(قوله: وَالوَاو كَالفَاءِ. . .إلخ)، أي: حال كونهما (مسبوقين بنفي أو طلب محضين) وإليه أشار النَّاظم بقوله:

وبعد فا جَواب نَفْي أو طَلَبْ   محضين أن وسترها حتم نصبْ

والواو كالفا إن تفد مفهوم مع، فالنفي يشمل ما كان بحرفٍ أو فعلٍ أو اسم، وما كان تقليلاً مراداً به النفي، فالأول (نحو: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]) والثاني نحو: ليس زيد حاضراً فيكلمك، والثالث نحو: أنت غير آت فتحدثنا، والرابع نحو: قلما تأتينا فتحدثنا. (تصريح).

(قوله: فيمَا ذُكِر) وهو نَصْب المُضَارِع بِـ(أنِ) المُسْتترةِ وُجوباً بَعدَ الفَاءِ في جَوابِ النَّفِي، أو جَوابِ الطلبِ المَحْضَيْن.

(قوله: إن تفد مفهوم مع) أي: مع العطف فلا ينافي ما صرحوا به من أنها عاطفةٌ مصدراً مقدراً على مصدرٍ متوهم، قال في (المغني): ويسمَّى الكوفيون هذه الواو واو الصَّرفِ. اهـ. وخالف الرضي في كون الواوِ التي ينصب المضارع بعدها عاطفةً، فقال: لما قصدوا في واوِ الصَّرفِ معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها؛ ليكون الصَّرفُ عن سننِ الكلامِ المتقدِّم مرشداً من أولِ الأمرِ، إلى أنها ليست للعطف، فهي إذن إما واو الحالِ، وأكثر دخولها على الاسمية، فالمضارع بعدها في تقديرِ مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، فمعنى «قم وأقوم»: وقيامي ثابت، أي: في حال ثبوت قيامي، وأما بمعنى مع، أي: قم مع قيامي، كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسمِ للاسمِ، فنصبوا ما بعد الواو، ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدرِ على مصدرٍ متصيدٍ من الفعلِ قبله، كما قال النحاة، أي: ليكن قيام منك، وقيام مني لم يكن فيه تنصيص على معنى الجمع. اهـ. واستظهره الدَّماميني، ودفع استشكال وجوب حذف الخبرِ مع عدمِ سدِّ شيء مسده بأن ذلك لكثرة الاستعمال. (صبان).

(قوله: إن تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ) أي: يقصد بها المصاحبة، أي: لا التشريك بين الفعلينِ، ويؤخذ من كلامه أن النَّصب بعدها ليس على معنى الجواب، كما هو بعد الفاء، وهو كذلك خلافاً لمن زعمه،

جَلْداً وَتُظْهِرَ الْجَزَعْ) ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢].

فَـقُـلْـتُ ٱدْعِـي وَأَدْعُـو إِنَّ أَنْـدى [لِـصَـوْتٍ أَنْ يُـنَـادِي داعِـيَـانِ]

أبو طالب

(قوله: فقلت ادعي وأدعو... إلخ) آخره:

.... لِصَوْتٍ أن يُنادي داعيانِ

أندى: أفعل تفضيلٍ من الندى، ولصوت متعلّق بأندى.

الناصية

وقولهم: الواو تقع في جواب كذا فيه تجوز ظاهر، أفاده زكريا عن المرادي.

(قوله: جلداً) الجلد من الرِّجال: الصُّلْب القوي على الشيء، أي: لا تجمع بين هذين، هذا مثال لجواب الطَّلب (النهي).

أيْ: لَا تَكُنْ جَلداً مَعَ إظْهَارِكَ الجَزَع. (الشاهد) في نَصْبِ المُضارِعِ (تُظهِر) بِأن المُستترةِ لوقوعِهِ بَعدَ (وَاو) المَعِيَّة في جَوَابِ النَّهيِ، وهو (لَا تكن) أيْ: مع أن تظهر الجزعَ. قوله: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ...﴾ [آل عمران: ١٤٢] هَذا مثال للنَّفي. (الشَّاهد) في نَصْبِ (يَعْلَم) الثَّانِيَة بأن المستترةِ لِوُقوعِهِ بَعدَ وَاو المَعِيَّةِ في جَوابِ النَّفي، وهو (لمَّا يَعْلَم) أيْ: مَعَ أنْ يَعْلَم الصَّابِرين. (شيرازي).

(قوله: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ﴾ [التوبة: ١٦]) نفي العلم في هذه الآية مستعمل في نفي المعلومِ، كما قاله العزُّ بن عبد السلامِ في (مجازِ القرآنِ)، وبيَّنه المصنف في (شرح الشذور) بما حاصله: أن الخبرَ عنهم جاهدوا ولم يصبروا، فلم يتعلّق الله بجهادهم وصبرهم لعدم وقوعه، والعلم، وإن كان عام التعلّق فإنما يتعلّق بالأشياء على ما هي عليه، وإنما يتعلّق بجهادِ هؤلاء وعدم صبرهم. هذا، وفي الصبّان: الخطاب بالآيةِ لجماعةٍ جاهدوا ولم يصبرُوا على ما أصابهم، وطمعوا مع ذلك في دخول الجنة مع أن الطمع في ذلك، إنما ينبغي إذا اجتمعَ مع الجهاد الصبر، فالمعنى: بل حسبتم أن تدخلوا الجنة، ولم يكن لله علم بجهادِكم مصاحب للعلم بصبركم، أي: ولم يجتمع علمه بجهادِكم، وعلمه بصبركم لعدم وقوع صبركم، وإذا لم يقع صبرهم، ولم يعلم الله تعالى بوقوعه؛ لأن علم غير الواقع واقعاً جهل، وإذا انتفى عنه تعالى هذا العلم انتفى عنه العلم المصاحب له، فلا ينافي هذا ما قرروه من تعلّق علمه تعالى بالمعدوم؛ لأن معنى تعلّقه بالمعدومِ أنه تعالى يعلم عدمه لا وقوعه.

(قوله: فقلتُ: ادعي وَأدْعُو إنَّ أنْدَى... إلخ) قاله الأعشى، أو الحطيئة فيما زعم ابن يعيش، أو ربيعة بن جشم فيما زعم الزمخشري، أو دثار بن شيبان النميري فيما زعم ابن بري. من الوافر.

(قوله): فقلتُ الفاء بحسب ما قبلها، وقال: فعل ماضٍ وتاء المتكلّم فاعله والمتعلّق به محذوف، أي: فقلت لها ادعي، أي: نادي، فعل أمر مبني على حذفِ النونِ نيابةً عن السكونِ، والياء فاعله،

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ

أبو طالب

(قوله: **ألم أك جاركم... إلخ**)، الإخاء أصله: الوخا مصدر، وآخى من الأخوةِ.

الناصية

والمتعلِّق به ومفعوله محذوفان، أي: ادعي مع دعائي الناس لإغاثتي، وأصله: ادعوي بضمّ الهمزة والعينِ، فحذفت كسرة الواوِ واستثقالاتها، فالتقى ساكنانِ الواو والياء، فحذفت الواوُ لالتقائِهما، ثم كسرت العين لمناسبةِ الياءِ، وأما همزة ادعي، فيجوز ضمّها نظراً لضمّ العين في الأصلِ وكسرها، نظراً لكسرِها الآن، وهذا إذا لم يوصل بما قبله، وأما إذا وصل، كما هنا فيجب حذف الهمزةِ للوصل، وأدعو الواو واو المعية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، والمتعلَّق به ومفعوله محذوفان أيضاً، أي: وأدعو مع دعائِك النَّاس لإغاثتك، وأن والفعل مؤوّلان بمصدر معطوف بالواو على مصدرٍ متصيد من الفعلِ السَّابقِ، أي: ليكن دعاء منك ودعاء مني، وإن: حرف توكيدٍ تنصب الاسمَ وترفع الخبرَ، وأندى اسمها، وهو أفعل تفضيل من الندى بفتح النونِ والدالِ المهملةِ مقصوراً، وهو بعد ذهاب الصوت، ولصوت اللام زائدة، وصوت مضاف إليه، كما يؤخذ من العيني، وقال الصبَّان: ولا حاجة إليه لصحةِ كونِ المعنى: أن أبعد ذهاب لصوتٍ، كما قاله الدَّماميني والشمني. انتهى. وأن حرف مصدري ونصب واستقبالٍ، وينادي فعل مضارعٍ منصوب بأن وداعياً فاعله مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمّة؛ لأنه مثنّى والنون عوض عن التنوين في الاسمِ المفردِ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر إنَّ، ويصح العكس، أي: أن أندى صوت نداء داعيين أو أن نداء داعين أندى صوت، وجملة أن... إلخ في معنى التعليل لما قبلها كما ستراه.

(**يعني**): فقلت لهذه المرأة التي خافت أن يدركنا العدوّ نادي مع ندائي النّاس لإغاثني، وأدعو مع دعائك النّاس لإغاثتك؛ لأنّ أبعد الصَّوت وأعلاه في الذَّهاب نداء داعيين معاً. (**والشَّاهد**) في قوله: وأدعو حيث نصبه بأن مضمرة وجوباً لوقوعه مقروناً بالواوِ في جواب الأمرِ.

(**قوله: أَلَمْ أَكُ جَارَكم**) هذا الشَّاهد من كلمة للحطيئة يهجو بها الزّبرقان بن بدرٍ وقومه، ويمدح آل بغيضِ بن شمّاسٍ، وقد استشهدَ به الأشموني في بابِ إعرابِ الفعلِ، وسيبويه (ج١، ص٤٢٥) والمؤلف في كتابه (شذور الذهب) (رقم ١٥٥) وابن عقيل (رقم ٣٢٤).

اللغة: جاركم نازلاً في جواركم، أو مستجيراً بحماكم. «الإخاء» مصدر آخيته؛ إذا اتخذته أخاً.

المعنى: يوبخ الحطيئة بهذا البيت آل الزّبرقان، ويقول لهم: كنت موالياً لكم، نازلاً في حماكم، وكان بيني وبينكم ألفة ومؤاخاة، ثم انحرفت عنكم، وعدلت إلى غيرِكم، فلا بدَّ من أن يكون لهذا سبب من ناحيتكم؛ فأنتم غير أهل للجوارِ أو المودةِ.

الإعرابُ: «ألم» الهمزة للاستفهامِ الإنكاريّ، ولم: حرف نفيٍ وجزمٍ وقلب، «أك» أصله أكن،

و﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧]، فإنْ لَمْ تَكُنِ الْواوُ بِمَعنى مَعَ وَجَبَ الرَّفْعُ، نَحو: «لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ» ....

أبو طالب

(قوله: **لا تأكل السمك... إلخ**) لهذا الكلامِ احتمالات ثلاثة: **الأول**: أن يكونَ المقصودُ منه النَّهي عن الجمعِ بين أكل السَّمكِ وشربِ اللَّبنِ، وتجويز أحدهما، **والثاني**: أن يكون المقصودُ النَّهيَ عن كلٍّ منهما، **والثالث**: أن يكونَ النَّهي عن الأولِ، والأمر بالثاني، على أن يكون تشرب أمراً بصورةِ الخبر، وعلى الأولِ فالفعلُ واجبُ النَّصبِ، وعلى الأخيرين واجبُ الرَّفعِ.

الناصية

فحذفت النُّون للتخفيف، وهو فعل مضارعٌ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، وهو مجزومٌ، وعلامة جزمه سكون النُّون المحذوفةِ للتخفيفِ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا «جاركم» جار: خبر أك، منصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، وجار مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، مبني على الضمِّ في جرٍّ، والميم حرف دالٌّ على الجمعِ، «ويكون» الواوُ واو المعيةِ، يكون: فعل مضارع ناقص، وهو منصوب بأن المصدرية المضمرة وجوباً بعد واو المعية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. «بيني» بين: ظرف متعلّق بمحذوفٍ خبر يكون تقدَّم على الاسمِ، وبين مضافٍ وياء المتكلّم مضاف إليه مبني على السُّكونِ في محلِّ جرٍّ، «وبينكم» الواو حرف عطفٍ، بين: ظرف معطوف على الظَّرفِ السَّابقِ، وبين مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه، مبني على الضمِّ في محلِّ جرٍّ، والميم حرف دالٌّ على الجمعِ، «المودة» اسم يكون تأخر عن الخبرِ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظَّاهرة، و«الإخاء» الواو حرف عطف، الإخاء: معطوفٌ على المودةِ، والمعطوف على المرفوع مرفوعٌ، وعلامة رفعه الضمَّة الظَّاهرة.

الشَّاهد فيه: قوله: «ويكون» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو يكون، بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية، في جواب الاستفهام الإنكاري المدلولِ عليه بالهمزةِ في قوله: «ألم أك جاركم».

قوله: ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧] هَذَا مِثَال لِلتَّمَنِّي. **(الشَّاهد)** في (نُكَذِّبَ) و(نَكُونَ) نُصِبا بِأَنِ المقدَّرةِ بَعدَ وَاوِ المَعِيَّةِ في جَوَابِ التَّمَنِّي، وهو (يَا لَيْتَنَا) أيْ: مَعَ أنْ لا نُكَذِّبَ، ومَعَ (أنْ نكون) هذا في قراءة حمزة وحفص ووافقهما ابن عامر في الثاني.

(قوله: فإنْ لَمْ تَكُنِ الوَاوُ بِمَعنَى مَعَ) بَل كَانَت حَالِيَّة، أوْ عَاطِفَة مجرَّدة، أوْ مستأنَفَة.

(قوله: نَحو: «لَا تَأكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ» بالرَّفع) على الاستئنافِ (إذ نهيته عن الأولِ فقط) وأبحت له الثاني وكأنك قلت: لا تأكل السَّمك ولك شرب اللبن، (فإن قدرت النهي عن الجمعِ) بينهما (نصبت) على إرادة المعيةِ، وكأنك قلت: لا تأكل السَّمك مع شرب اللبن (أو) قدرت النَّهي (عن كل منهما) على حدتِه (جزمت) على العطفِ، وكأنك قلت: لا تأكل السَّمكَ ولا تشرب اللبنَ

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً ٱعْتَمِدْ إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ

(وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْماً) بِهِ ....

أبو طالب

(**قوله: جزماً به**) قدّر قوله: به إما على أن يكون صلةً لقولِهِ: اعتمد، أي: الجزم اعتمد، إشارة إلى أن قوله جزماً منصوبٌ بنزعِ الخافضِ، واشتغل عنه العاملُ، أي: أدخل جزماً في الفعلِ، أو على أن يكون صلة للجزمِ، أي: جزماً لغير النفي، إشارة إلى أنه الجازم لا الشَّرط المقدَّر بقرينتهِ، كما ذهب إليه بعضُهم، ولا ينافي في هذا المعنى مع قوله: والجزاءُ قد قصدَ لاحتمال أن يريدَ بالجزاءِ كون المضارعِ لازماً لغيرِ النَّفي، ولا مع قوله: إن نضع قبل لا لاحتمالِ أن يريد به تقدير وضع أن كذلك قبل نفسِ النّهيِ، لا قبل ما يقدر بقرينته، وذلك بأن يجعل النَّهي نفياً وشرطاً للمضارعِ المذكورِ.

الناصية

والفرق بين النَّصبِ والجزمِ في حالتي العطف أنه في النَّصبِ من عطفِ مصدرٍ مؤولٍ من أن والفعل على مصدرٍ متصيد من الفعلِ السَّابقِ؛ لئلا يلزم عطف المصدرِ على الفعلِ، وفي الجزمِ من عطفِ الفعلِ على الفعلِ (تصريح)، وفي (الدشتي): هذا على فرض أن يكون معنى الجملة: النهي عن أكلِ السمكِ، والأمر بشرب اللبنِ، فتكون الواو عطفاً، وأما إذا كان معناها النَّهي عن الجمعِ بينهما، فالواو بمعنى مع، ولا يكون شاهداً على المدّعي، كما لا يخفى.

وفي (الشيرازي) (**الشّاهد**) في (تَشْرَبُ) رُفِعَ؛ لأنّ الوَاوَ لَيستْ بِمَعْنَى (مَعَ) (الاحْتِمَالَات الأوَّلية في (الوَاوِ) أربعَة يَختلف بِهَا المَعنَى، والإعرَاب (الأوّل): أَنْ تَكونَ الوَاو بمَعنَى (مَعَ) فَيُنْصَب (تَشْرَب) ويَكُونُ المَعْنَى: لَا تَجْمَع بَينَ أكْلِ السَّمَكِ وَشُرْبِ اللَّبَن، (الثاني) أَنْ تَكُونَ الوَاو عَاطِفَة فَقَط ومجرَّدَة عن مَعْنى المَعِيَّة، فَيُجْزَمُ (تَشْرَب) عَطْفاً عَلَى (تَأكل) ويكون المَعنى: النَّهي عَن لا تَأكُل السَّمَكَ مطلقاً، وَلا تَشْرَبِ اللَّبَنَ مطلقاً (الثّالث): أَنْ تَكُونَ الوَاوُ حَالِيَّة. فَيُرْفَع (تَشْرَب) ويَكون المَعنى: لَا تأْكُلِ السَّمَكَ والحَال أنْتَ تَشْرب اللَّبَن، فَيَكون نَهْياً عَن الجَمع بَينَهُما، (الرابع): أَنْ تَكونَ الوَاو اسْتِئنَافِيَّة، فَيُرْفَعُ (تَشْرَب) وَ يَكونَ المَعنَى: النَّهي عن أكْلِ السَّمَك، والإخْبَار عَن شربِ المخَاطَب اللَّبن. (شيرازي).

(**قوله: وبعد غير النفي**) قال السيوطي نقلاً عن ابن هشام: ينبغي أن يستثنى أيضاً لو التي للتمني في نحو: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: ١٠٢] ووجهه أن إشرابها التمني طارئ عليها، فلذا لم يسمع الجزم بعدها. اهـ. وغير النفي هو الطَّلب (صبان).

(**قوله: جَزماً بِهِ**) أي: بغير النفي، وهو الطَّلب بأقسامه، ومعنى الاعتماد في الجزمِ على الطّلب: أن الجزم مسبّب عنه لتضمنه معنى إن الشّرطيّة. (دشتي).

(اعْتَمِدْ إنْ تُسْقِطِ الْفاءَ ....

أبو طالب______

....

الناصية ______

(قوله: أن تسقط الفاء) أي: لم توجد مع الفعلِ والسُّقوط بهذا المعنى لا يستدعي سبقَ الوجود.

(قوله: اعْتَمِدْ إنْ تَسْقط الفاء. . إلخ)، يعني: إذا وقع فعل المضارع بعد الطَّلبِ، وحذف منه فاء الجزاء، وقصد منه الجزاءُ عن الطلبِ بتقدير شرطٍ فهذا الفعل يجزم اعتماداً على الطلبِ الذي قبله. وفي (الشيرازي): إذَا حَذَفْتَ الفَاءَ، وقَصَدْتَ المُضَارِعَ الّذي بَعدَ التّاءِ كَوْنه جَزاءً (أيْ: مُسَبَّباً عَمَّا قَبْلَه)، وكَانَ مَا قبله غيرَ النَّفْي، أي: النَّهْي، أوِ الاسْتِفْهَام، أو التَّمَنِّي، أوْ غَيرَ ذَلِكَ مِمَّا مَرَّ، في هَذِهِ الحَالَة يُجْزَم ذَلِكَ الفِعل المُضَارِع. وفي (التصريح): إذا سقطت الفاء من المضارعِ الواقعِ (بعد الطَّلبِ) المحضِ، (وقصد) بالفعل الذي سقطت منه الفاء (معنى الجزاء) للطّلب السَّابقِ عليه (جزم الفعلِ) والمرادُ بقصدِ الجزاءِ: أنك تقدره مسبباً عن ذلك الطَّلب المتقدِّم، كما أن جزاء الشَّرط مسبب عن فعلِ الشرطِ. واختلف في تحقيق جازمه، فالجمهورُ يجعلونه (جواباً لشرطٍ مقدرٍ) فيكون مجزوماً عندهم بأداةِ شرطٍ مقدرة هي وفعل الشَّرطِ (لا) جواباً (للطلب) المتقدِّم، فيكون مجزوماً بنفس الطلب، وهو قول الخليل وسيبويه والسِّيرافي والفارسي، ثم اختلفوا في علته، فقال الخليل وسيبويه: إنما جزم الطَّلب (لتضمنه معنى) حرف (الشَّرطِ) كما أن أسماءَ الشَّرطِ إنما جزمت لذلك، وقال الفارسي والسيرافي: لنيابته منابَ الجازمِ الذي هو حرفُ الشَّرطِ المقدَّر، كما أن النَّصبَ بـ(ضرباً) في قولك: ضرباً زيداً لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه (خلافاً لزاعمي ذلك)، ومذهب الجمهور أرجح؛ لأنَّ الحذفَ والتَّضمين وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصلِ، لكن في التَّضمينِ تغيير معنى الأصل، ولا كذلك الحذف؛ ولأنَّ نائب الشيء يؤدي معناه، والطَّلب لا يؤدي معنى الشَّرط؛ ولأنّ الأرجح في ضرباً زيداً أن زيداً منصوبٌ بالفعلِ المحذوفِ لا بالمصدر لعدم حلولِهِ محلَّ فعلٍ مقرون بحرف مصدري، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١] تقدّم الطَّلب وهو تعالوا، أو تأخر المضارع المجرد من الفاءِ، وهو أتل، وقصد به الجزم، فجزم بحرفِ شرطٍ مقدرٍ، والتقدير: تعالوا إن تأتوني أتل عليكم، فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم، وعلامة جزمِهِ حذفُ الواوِ، ومثله: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ تُسَٰقِطۡ﴾ [مَريَم: ٢٥] فإنه مجزوم باتفاقِ السبعةِ، (بخلافِ): ﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ﴾ [التوبَة: ١٠٣] فتطهرهم مرفوع باتفاقِ السبعةِ، وإن كان مسبوقاً بالطَّلبِ وهو خذ؛ لكونهِ ليس مقصوداً به معنى: إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم، وإنما أريدَ خذ منهم صدقةً مطهرةً فتطهرهم صفة لصدقة، ولو قرئ بالجزمِ على معنى الجزاءِ لم يمتنع في القياسِ، وبخلاف نحو: ﴿فَهَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا ۝٥ يَرِثُنِي﴾ [مَريَم: ٥-٦] في قراءةِ الرَّفع، فإنه قدر

وَالْجَزاءُ قَدْ قُصِدْ) نَحو: قَوْلِهِ تَعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: ١٥١]، بِخِلافِهِ بَعدَ النَّفْيِ نَحو: «ما تَأْتِينَا تُحَدِّثُنا»، ....

أبو طالب

....

الناصية

مع فاعله جملةً في موضعِ نصب صفة لـ(ولياً) لا جواباً لهب، كما قدره من جزم، وقس على ذلك بقية أنواعِ الطَّلبِ، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

وبعد غيرِ النَّفي جَزْماً اعْتَمِدْ ... أن تسقط الفا والجزاءُ قَدْ قُصِدْ

(قوله: والجزاء قد قصد) بأن تقدره مسبباً عن الطَّلب المتقدِّم، كما أن جزاء الشَّرط مسبب عن فعل الشَّرط. اهـ. (تصريح) والواو في (والجزاء قد قُصِدْ) حالية. (صبان).

(قوله: وَالجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ) أي: انفردت الفاء عن الواوِ بأن الفعل بعدها ينجزم عند سقوطِها بشرط أن يقصدَ الجزاء. وذلك بعد الطَّلبِ بأنواعه، كقوله:

ـفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ... .

وكذا بقية الأمثلةِ. أما النفي فلا يجزم جوابه؛ لأنَّه يقتضي تحقق عدم الوقوعِ، كما يقتضي الإيجاب تحقق الوقوعِ، فلا يجزم بعده كما يجزم بعد الإيجابِ، ولذلك قال: وبعد غير النفي. واحترز بقوله، والجزاء قد قصدَ، عمّا إذا لم يقصد الجزاء فإنه لا يجزم، بل يرفع: إما مقصوداً به الوصفِ، نحو: ليت لي مالاً أنفق منه، أو الحال، أو الاستئناف، ويحتملهما قوله تعالى: ﴿فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا﴾ [طه: ٧٧] وقوله:

كُروا إلى حَرَّتَيْكُمْ تَعْمُرُونَهُمَا ... كَمَا تَكُرُّ إلى أَوْطَانِهَا البَقَرُ

(أشموني). **(قوله: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾** [الأنعام: ١٥١] (الشَّاهد): في (أَتْلُ) أصله (فَأَتْل) حذفتِ الفَاء، بَعدَ غيرِ النَّفْي، وهو الأمْرُ (تَعالَوْا)، و(أَتْلُ) جَزاء لِتَعالَوْا؛ إذْ (تعالوا) يَكُون سَبَباً لِـ(أَتْل)، ولِذَلِكَ جزم المضارع وهو (أتْل) وعَلامة جَزمِهِ حَذْفُ الوَاو؛ إذ أصله (أتْلو) هذا وفي (الدشتي): التَّقدير: تعالوا إن أتيتم أتل، فأتل واقع بعدَ الطلبِ، وهو تعالوا (اسم فعل أمر) وحذف منه الفاء، وقصد به الجزاء؛ لأنَّ المراد أن التلاوة مترتّبة على مجيئكم. (دشتي).

(قوله: بِخِلافِهِ بَعدَ النَّفْي) أي: بخلافِ الجزاءِ الواقعِ بعد النفي، يعني أنَّ الفعلَ الواقعَ بعد النفي لا يجزم، وإن قصدَ به الجزاءُ، كما في المثالِ، فإن (تحدّثنا) جزاء لتأتينا؛ لأن الحديث سبب عن الإتيانِ ومع ذلك لم تجزم. وفي (التَّصريح): وأما النفي فلا يجزم الفعل في جوابه، فلا يقال: ما تأتينا تحدثنا بجزم تحدثنا خلافاً للزجاجي والكوفيين، ولا سماع معهم ولا قياس؛ لأن الجزم يتوقف على

وَشَـرْطُ جَـزْمٍ بَـعْـدَ نَـهْـيٍ أَنْ تَـضَـعْ   إِنْ قَـبْـلَ لَا دُونَ تَـخَـالُـفٍ يَـقَـعْ

وما إذا لَم يُقْصَدِ الْجَزاءُ نَحو: «تَصَدَّقْ تُرِيدُ وَجْهَ اللهِ».

(**وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ**) إذا أَسْقَطْتَ الْفاءَ (**أَنْ تَضَعْ إِن**) الشَّرْطِيَّةَ (**قَبْلَ لا دُونَ تَخالُفٍ**) في الْمَعنى (**يَقَعْ**) كَقَوْلِكَ: «لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَمْ» بِخِلافِ «لا تَدْنُ مِنْهُ يَأْكُلُكَ» ....

أبو طالب

....

الناصية

السَّببية، ولا يكون انتفاء الإتيان سبباً للتحديثِ. (وشرط غير الكسائي) من النَّحويين (لصحة الجزم بعد النهي صحة وقوع أن لا في موضعه) وهو أن تضع موضع النهي شرطاً مقروناً بلا النافية مع صحةِ المعنى، قاله الموضح في (شرح القطر) والمرادي في (شرح النَّظم) وظاهر قول النَّاظم:

وَشَـرْطُ جَـزْمٍ بـعـدَ نَـهْـيٍ أن تَـضَـعْ   إنْ قـبـلَ لا دونَ تـخـالـفٍ يَـقَـعْ

إنك تضع أن قبل لا النَّاهية بالهاء وشرحه على ذلك (الشاطبي).

(**قوله: نحو: «تَصَدَّقْ تُريدُ وَجْهَ اللهِ»**) (تريد) رفع؛ لأنَّه لَيسَ جَزاءً ومُسَبَّباً عَن (تَصدق) بَل صِفَة لـ(تَصَدَّقْ) وفي (الدشتي) فإن إرادة وجه الله ليس مسبّباً عن التَّصديقِ؛ ليكون جزاءً له.

(**قوله: وَشَرْط جَزمٍ بعد نهيٍ**) فيما مر، أي: فيما إذا سقطت الفاءُ وقصد الجزاءُ.

هذا، وفي (الدشتي): شرط جزم المضارع بعد النهي أن تقدر إن الشرطية قبل لا الناهية، ولا يقع خلل في المعنى كما في قولنا: لا تدن من الأسدِ تسلم، فإن قلنا: (إلا تدن من الأسدِ تسلم) كان المعنى صحيحاً.

(**قوله: قَبلَ لَا**) النَّافية أو لا النَّاهية وكلٌّ صحيح؛ لأنَّها قبل دخول إن ناهية وبعده نافية فتسميتها ناهية باعتبارِ الحالةِ الأولى، وتسميتها نافية باعتبار الثانية، أفاده الفارضي. (صبان).

(**قوله: دون تخالف**) حال من إن، والمراد بالتَّخالف بطلان المعنى، يَعني: جَزْم المُضَارِعِ الوَاقِعِ بَعدَ النَّهْيِ إذَا حُذِفَ الفَاء شَرطه أنْ يَصِحَّ، ولا يَتَغَيَّر المَعنى لَو جعِلتْ (إن) الشَّرطية قَبلَ النَّهْيِ، كالمِثالِ (لا تَدْن مِن الأَسَدِ تَسْلَمْ) لا يَتَغيَّر المَعْنَى لَو قلتَ: (إنْ لا تَدْن مِنَ الأَسَدِ تَسْلَمْ) بخِلافِ المِثالِ الثاني (لا تَدْن منه يَأْكُلَكَ)؛ فإنَّه لا يَصِحُّ أنْ يُقال: (إنْ لا تَدْن مِنَ الأَسَدِ يأكلك)؛ لأنَّ الأَسَدَ يَأكل مَن يَدْنو مِنه، لَا الَّذي لا يَدْنو مِنه. (شيرازي).

(**قوله: لا تدن مِن الأسد تسلم**) بالجزمِ لصحةِ قولك: إن لا تدن من الأسد تسلم؛ لأنَّ السلامة مسببة عن عدم الدنوّ (ووجب الرفع في نحو: لا تدن من الأسد يأكلك) لعدم صحة قولك: إن لا تدن من الأسدِ يأكلك؛ لأنّ الأكل لا يتسبب عن عدم الدنوّ، وإنما يتسبب عن الدنو نفسه، ولهذا الشّرط أجمعت السَّبعة على الرفع في قوله: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدثر: ٦]. وأما قوله ﷺ: «من أكل

وَالأَمْـرُ إِنْ كَـانَ بِـغَـيْـرِ افْـعَـلْ فَـلَا   تَـنْـصِـبْ جَـوَابَـهُ وَجَـزْمَـهُ اقْـبَـلَا

فَلا يَجْزِمُ خِلافاً لِلْكسائي.

(وَالأَمْرُ إنْ كانَ بِغَيْرِ افْعَلْ) بِأَنْ كانَ بِلَفْظِ الْخَبَرِ، أَوْ بِاسْمِ الْفِعلِ (فَلا تَنْصِبْ جَوابَهُ)

أبو طالب

. . . .

الناصية

من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يؤذنا بريح الثوم». (فالجزم) في يؤذنا بحذف الياءِ (على الإبدالِ) من يقرب بدل إشمالٍ (لا) على (الجوابِ) للنهي لعدم صحة إن لا يقرب يؤذنا؛ لأنَّ الإيذاءَ إنما يتسبب عن القربِ لا عن عدمهِ، ولم يشترط الكسائي ـ قيل: والكوفيون قاطبة، هذا الشَّرط، واحتجوا بالقياس على النَّصب؛ فإنه يجوز لا تدن من الأسدِ فيأكلك بالنصب، وفي التَّنزيل: ﴿لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾ [طه: ٦١] وبقول أبي طلحة للنبي ﷺ: «**لا تشرف يصبك سهم**»، ويروى: لا تتطاول يصبك، وبالحديث: «**لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض**» وأجاب البصريون: بأنه لو صحَّ القياسُ على النَّصبِ لصحَّ الجزم بعد النفي قياساً له على النصب، ويصبك بدل من تشرف أو تتطاول، ويضرب مدغم، وفي رد القياس نظر، فإنهم قائلون بجوازِ الجزم بعد النفي، كما تقدم. (تصريح).

(**قوله: فَلَا يَجْزِمُ**) أيْ: فَلَا يجزم (يَأْكلك) بَل يرفَع عَلى الأَصْلِ في المُضَارع لعدم صحَّةِ المعنى بقولنا: (أنْ لا تدن من الأسدِ يأكلك) وكيف يأكلك وأنت بعيدٌ عنه. أما الكسَائي فَقَدْ أجازَ الجَزْمَ، وأما قول الصَّحابي: يا رسول الله لا تشرف يصبك سهم، وقوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «**من أكلَ من هذه الشجرةِ فلا يقربن مسجدنا يؤذنا بريح الثُّوم**» فجزمه على الإبدالِ من فعل النَّهي لا على الجوابِ، على أنّ الرِّواية المشهورة في الثاني يؤذينا بثبوتِ الياءِ، وقال في (شرح الكافية): لم يخالف في الشَّرطِ المذكور غير الكسائي. وقال المرادي: وقد نسب ذلك إلى الكوفيين (أشموني).

(**قوله: خلافاً للكسائي**) فإنه لم يشترط صحّة دخول إن على لا، وجوز الجزمَ في نحو: لا تدنُ من الأسدِ يأكلك، بتقدير: إن يدن بغير نفي، واحتج بنحو الأثر والحديث السابقين، وسيأتي الجواب عنهما، وبالقياسِ على النَّصبِ، فإنه يجوز لا تدن من الأسد فيأكلك، ورد البصريون القياس بأنه لو صحّ القياس على النَّصب لصحَّ الجزمُ بعد النفي قياساً له على النَّصبِ، قال في (التَّصريح): وفي الردِّ نظر، فإن الكوفيين قائلون بجوازِ الجزم بعد النفي. (صبان).

(**قوله: فلا تنصب جوابه**) أي: عند الأكثرين، كما سيذكره الشَّارح، فلا نصبَ في نحو: صه فأحسن إليك، ونَزَالِ فتُصِيْبُ خيراً، بل يجب الرفع؛ إذ لا يتصيَّد من اسمِ الفعلِ مصدر يعطف عليه ما بعد الفاءِ لو نصب لجمودِ اسم الفعلِ. (صبان).

خِلافاً لِلْكسائِيّ (وَجَزْمَهُ اقْبَلا) للإِجْماعِ عَلَيه، ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: خلافاً لِلكِسَائي) فإنَّه ألحق في جوازِ النَّصبِ بالأمرِ بالفعلِ (ما دلَّ على معناه) أي: الأمر (من اسمِ فعلٍ) مطلقاً سواء أكان فيه لفظُ الفعلِ أم لا (نحو: نَزَالِ فنكرمك) وصه فنحدثك، ووافقه ابن جني وابن عصفور بعد نزالِ وتَرَاكِ ونحوهما (فيما فيه معنى الفعلِ وحروفهِ، ومنعاه بعد صهٍ ومهٍ ونحوهما، مما فيه معنى الفعل دون حروفهِ، (أو) ما دلَّ على الأمرِ من (خبر) مثبت (نحو: حسبك حديثٌ: فينامُ النَّاس) بنصب ينام عند الكسائي خاصة، فحسبك مبتدأ، وحديث خبره، والجملةُ متضمنة معنى اكفف. وعبر الموضح بنحوِ دون كقولهم؛ لأن المسموع حسبكَ ينام الناس، واختلف في إعرابه فقال المرادي: مبتدأ وخبره محذوف، أي: حسبك السُّكوت وهو لا يظهر، وقال جماعةٌ منهم ابن طاهر: أنه مبتدأ بلا خبر؛ لأنّه في معنى ما لا يخبر عنه، ومذهب الجمهور منع النَّصبِ بعد اسمِ الفعلِ والخبرِ المثبتِ؛ لأنَّ النَّصب إنما هو بإضمار أن، والفاء عاطفة على مصدرٍ متوهم ونزال وحسبك ونحوهما لا تدل على مصدر؛ لأنَّها غير مشتقةٍ (ولا خلاف في جواز الجزم بعدهما) أي: بعد اسم الفعلِ والخبرِ المثبت (إذا سقطت الفاء) لعدمِ مقتضى السّبك، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

والأمـرُ إن كـانَ بـغـيـرِ افْـعَـل فـلا   تَـنْـصِـبْ جَـوابَـهُ وَجَـزْمَـهُ اقْـبَـلا

(كقوله) وهو عمرو بن الإطنابة الأنصاري:

وقَـوْلِـي كُـلَّـمَـا جَـشَـأَتْ وجَـاشَـتْ   مَـكَـانَـكِ تُـحْـمَـدي أَوْ تَـسْـتَـرِيْـحـي

فجزم تحمدي في جوابِ اسم الفعلِ، وهو مكانك؛ فإنه في معنى: اثبتي، وقولي: مصدر مبتدأ خبره مكانك تحمدي على حدِّ قولي لا إله إلا الله، وجشأت بالجيمِ والشِّين المعجمة، والهمزة ارتفعت وجاشت بالجيمِ والشِّين المعجمة، غثت الغثيان. (وقولهم): ـ أي: العربُ ـ (اتقى الله امرؤ فَعَلَ خيراً يُثَبْ عليه) بجزم يثب؛ لأنَّ اتقى وفعل وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبرُ، إلا أن المرادَ بهما: الطَّلب (أي: ليتق الله وليفعل) فلذلك جزم في جوابهما. (صريح).

(قوله: وَجَزْمَهُ اقْبَلا) عند حذفها، أي: بشرط حذف الفاء وقصد الجزاء. قال في (شرح الكافية): بإجماع، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝١١ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ﴾ [الصّف: ١١-١٢]، وقوله: اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه. وقوله:

....   مَـكَـانَـكِ تُـحْـمَـدِي أَوْ تَـسْـتَـرِيـحِـي

وقولهم: حسبك الحديثُ ينم النَّاس، فإن المعنى: آمنوا، وليتق، واثبتي، واكفف.

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

نَحو: «حَسْبُكَ الْحَدِيثُ يَنَمِّ النَّاس» و«صَهْ أُحَدِّثْكَ». (**وَالْفِعْلُ بَعدَ الْفاءِ في الرَّجاءِ نُصِبْ**) عِندَ الْفَرَّاءِ وَالْمُصنفِ ....

أبو طالب

(**قوله: حسبك الحديث**) أي: كفاك وكافيكَ الحديث، فهو جملةٌ خبريةٌ فعليةٌ أو اسميةٌ بحسبِ المعنى، إلا أن المرادَ بها اترك الحديث، وانته عنه.

الناصية

يَعني: أجمعَ العُلَمَاءُ عَلَى أنَّ الأَمْرَ إذَا لَمْ يَكُنْ بِصِيغَةِ (افْعَل) بَل كَانَ بالجملةِ الخَبَرِيَّةِ. أوْ كَانَ باسْمِ الفِعلِ الّذي بمَعنَى الأمر، فَجَوَاب هَكَذَا أمر يُجْزَم، وَلا ينصب، خِلافاً لِلكسائي؛ فإنَّه يَجُوز النَّصب أيضاً.

(**قوله: حَسْبُكَ الحَدِيثُ يَنَمّ النَّاس**) هَذَا مَثَل مَعْنَاه: (يَكفيكَ التكلم؛ لأنَّ النَّاسَ يَنِمُّون [من النَّميمةِ] عَلَيكَ).

(**الشَّاهد**): في (يَنِمّ) جَواب لِلجملةِ الخَبَرِيةِ، وهي (حَسْبُكَ الحَدِيث) فلَمْ يَصِر مَنصُوباً، بَل جُزِمَ، والتَقَى جَزمه بِجَزم النُّونِ الأولَى مِنْ كَلِمةِ (النّاس) فَكُسِرَ الميم لالتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ. (شيرازي).

وفي (الدشتي): إن ينم بتخفيفِ الميم من النَّوم، يعني: اترك الحديثَ والتكلُّم لينامَ النّاس، فجزم ينم في جوابِ الأمرِ بلفظ الخبرِ، وكذا أُحدثك جوابٌ لاسمِ فعلِ الأمرِ، وأما النَّصب فلا؛ لأنَّ شرطه أن يكون جواباً للأمرِ الصَّريح.

(**قوله: وصَهْ أُحدِّثْكَ**) يَعني: اسْكت حَتّى أحدثك. (**الشَّاهد**): في (أُحَدثك) جَواب لاسْمِ الفِعلِ (صه)؛ ولذَا لَم ينصَب، بَل جزم.

(**قوله: بعد الفاء**) قيد بذلك لعدمِ سماعِ النَّصبِ بعد الواوِ في الرَّجاءِ، وكذا بعدها في الدُّعاءِ والعرضِ والتَّحضيضِ كما مرَّ عن أبي حيان (صبان).

(**قوله: في الرجاء**) أفرده في الذكر مع دخوله في الطلبِ اهتماماً بشأنه لكون البصريين خالفوا فيه.

(**قوله: عِندَ الفَرَّاءِ والمُصنف**) لثبوت ذلك سماعاً، كقراءة حفص عن عاصم: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧] وكذلك ﴿لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ ۝٤﴾ [عبس: ٣-٤]، وقول الرَّاجز أنشده الفراء:

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولاتِهَا
تُدِلنَنَا اللَّمَّةُ من لَمَّاتِهَا
فَتَسْتَرِيحَ النفسُ من زَفْرَاتِهَا

ومذهب البصريين أن الرَّجاء ليس له جوابٌ منصوبٌ، وتأولوا ذلك بما فيه بعد، وقول أبي

وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتاً أَوْ مُنْحَذِفْ

(كَنَصْبِ ما إلى التَّمنِّي يَنْتَسِبْ) نحو: ﴿لَعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧].

(وَإِنْ عَلى اسْمٍ خالِصٍ) ....

أبو طالب

(قوله: كنصب ما... إلخ) أي: في الوجوبِ شرائطه من كونِ الفعلِ بعد فاءِ السببيةِ، أو واوِ المعيةِ.

الناصية

موسى: وقد أشربها معنى ليت من قرأ (فأطلعَ) نصباً: يقتضي تفصيلاً. هذا والقياسُ جواز جزم جواب التَّرجي إذا سقطت الفاءُ عند من أجازَ النَّصبَ. وذكر في (الارتشاف): أنه قد سمع الجزم بعد التَّرجي، وهو يدل على صحّة ما ذهب إليه الفراء. انتهى. وفي (التصريح): ألحق الفراء الترجّي بالتّمني) في نصبِ الفعل المقرون بالفاءِ بعده بأن مضمرة وجوباً؛ بدليلِ قراءة حفص عن عاصم ﴿فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٧] بالنَّصبِ في جوابِ ﴿لَعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ﴾، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

والفعلُ بعد الفاءِ في الرَّجا نُصِبْ كَنَصْبِ مَا إلى التَّمنِّي يَنْتَسِبْ

ومذهب البصريين أن التّرجي ليس له جواب منصوب، وتأولوا قراءة النَّصبِ بأن لعل أشربت معنى ليت لكثرة استعمالها في توقع المرجو، وتوقُّع المرجوّ ملازم للتّمني، وفي (الارتشاف): وسماع الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب الفراءِ، ومن وافقه من الكوفيين.

(قوله: كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ) يَعني: يَنصب الفِعلَ الواقِع بعدَ الفاءِ إِذَا كانَ جواباً للتَّرَجّي (لَعَلَّ وأَخَوَاتِها) كَمَا كَانَ ينصبُ إِذَا كَانَ جَوَاباً للتَّمَنِّي. وفي (الدشتي): كما أنّ الفعل بعدَ ألفاً ينتصب إِذَا وقع جواباً عن التّمنّي، نحو: ليت زيداً أتاني فأكرمه كذَا ينتصب إذا وقع جواباً عن التّرجي.

(قوله: ﴿لَعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧].

(الشّاهد): في (أطلع) نُصِبَ بَعدَ الفَاءِ؛ لأَنَّهُ جَوَابُ (لعَلّي). وقيل: لا حجة فيه لجواز نصب أطلع جواباً لقوله ابن أو عطفاً على الأسبابِ على حدِّ:

ولُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي ....

أو عطفاً على المعنى في ﴿لَعَلِّيٓ أَبْلُغُ﴾ [غافر: ٣٦] فإن خبر لعل يقترن بأن كثيراً، نحو: «فلعل بعضكم أن يكون ألحنَ بحجته من بعضٍ». اهـ. زكريا.

(قوله: وَإِنْ عَلَى اسْم خَالِص... إلخ) يَعني: إِذَا عُطِفَ فِعل على اسم خالصٍ، ينصب ذَلِكَ الفعل بأن النَّاصِبَة، إنْ كَانَت (أن) النَّاصِبَة ظَاهِرَة قَبلَ ذَلِكَ الفِعل فَهوَ وإِلَّا قَدَّرْنَا (أنْ) هذا، وإنما قال: على اسمٍ، ولم يقل: على مصدرٍ، كما قال بعضهم، ليشمل غير المصدرِ؛ فإنَّ ذلك لا يختصُّ

مِنْ شَبَهِ الْفِعلِ (فِعْلٌ عُطِفْ) بِالْواوِ وَالْفاءِ، أَوْ أَوْ، أَوْ ثُمَّ ....

أبو طالب

(قوله: من شبه الفعل) أي: من شبههِ به في المعنى والتَّصرف، ولو في الجملةِ، فدخل في هذا الاسمِ المصدر وسائر الأسماءِ الجامدةِ، فمثال المصدرِ كما في الشّرح، ومثال غيره نحو: أحب زيداً ومصلى، أي: صلواته.

الناصية

به، فتقول: لولا زيد ويحسن إليّ لهلكت.

(قوله: وإن على اسم خالص) أي: صريح (ليس في تأويل الفعل) وهو نوعان مصدر وغيره. فغير المصدر كقول حصين بن حمام المري:

وَلَـوْلا رِجَـالٌ مِـنْ رَزَامٍ أَعِـزَّةٍ وآلُ سُـبَـيْـعٍ أَوْ أَسُـوءَكَ عَـلْـقَـمـا

فأسوءك معطوف على رجال، وهو ليس في تأويلِ الفعلِ، ورزام حي من نمير، والمصدر (نحو): ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١] في قراءةِ غير نافع بالنَّصبِ بإضمار أن بعد أو، والتقدير: أو أن يرسل في تأويلِ مصدرٍ منصوبٍ عطفاً على (وحياً) والتقدير: إلا وحياً أو إرسالاً ووحياً مصدر ليس في تأويلِ الفعلِ.

(قوله: مِنْ شَبَهِ الفِعلِ) أيْ: ليسَ فيه مَعنَى الفِعلِ، كمَا في المَصدر الّذي بِمَعنى الفِعلِ واسْم الفعل. وفي (التصريح): بأن لا يكون اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبّهة.

(قوله: فِعْلٌ عُطِفَ) أي: فعل رفعَ بالنيابةِ بفعلٍ مضمرٍ يفسره الفعلُ بعدَه، وينصبهُ جوابُ الشَّرطِ، وأنَّ بالفتحِ فاعل ينصبه، وثابتاً حال من آنٍ، ومنحذفاً عطف عليه، وقف عليه بالسُّكونِ للضَّرورة، أي: ينصب الفعل بأن مضمرة جوازاً في مواضعِ ـ وهي خمسة ـ كما ينصبُ بها مضمرة وجوباً في خمسةِ مواضعَ وقد مرّت. فالأولُ من مواضعِ الجوازِ: بعد اللامِ إذا لم يسبقها كون ناقص ماضٍ منفي، ولم يقترن الفعل بلا، وقد سبقَ في قوله: وإن عدم لا فأن اعمل مظهراً أو مضمراً والأربعة الباقية هي المرادةُ بهذا البيت، وهي أن تعطف الفعل على اسمِ خالصٍ بأحد هذه الحروفِ الأربعة: الواو وأو والفاء وثم، نحو قوله:

لَـلُـبْـسُ عَـبَـاءَةٍ وَتَـقَـرَّ عَـيْـنِـي أَحَـبُّ إلـيَّ مِـن لُـبْـسِ الـشُّـفُـوفِ

ونحو: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ في قراءة غير نافع بالنَّصبِ عطفاً على وحياً، ونحو قوله:

لَـوْلَا تَـوَقُّـعَ مُـعْـتَـرٌ فَـأُرْضِـيَـهُ مَـا كُـنْـتُ أُوْثِـرُ إِتْـرَابـاً عـلـى تِـرْبِ

وكقوله:

(تَنْصِبُهُ «أَنْ» ثَابِتاً) كانَ (أَوْ مُنْحَذِفْ) نَحو: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١].

أبو طالب

. . . .

الناصية

إِنِّـي وَقَـتْـلِـي سُـلَـيْـكـاً ثُـمَّ أَعْـقِـلَـهُ كَـالـثَّـوْرِ يُـضْـرَبُ لَـمَّـا عَـافَـتِ الـبَـقَـرُ

والاحتراز بالخالصِ من الاسمِ الذي في تأويلِ الفعلِ، نحو: الطَّائر فيغضب زيد الذُّباب فيغضب، واجبُ الرَّفعِ؛ لأنَّ الطَّائر في تأويلِ الذي يطير، ومن العطفِ على المصدرِ المتوهَّمِ، فإنَّه يجب فيه إضمار أن، كما مرَّ. (أشموني).

(**قوله: تنصبه أن**) ينبغي أن يضبط بالياءِ التَّحتيّة؛ لأنَّه اعتبر تذكير أن لكونه حرفاً أو لفظاً لدليل قوله: ثابتاً، أو منحذف، كذا ذكر شيخنا، وتبعه البعضُ، والظَّاهرُ أنَّه لا يتعيّن، بل يجوز ضبطه بالتَّاءِ الفوقية على تأويلِ أن بالكلمةِ فيكون قوله ثابتاً، أو منحذف على تذكيرِ أن بعد تأنيثها، قال السيوطي: قال ابن هشام: ظاهر كلام المصنفِ وجوب النَّصبِ، ويشكل عليه القراءة بالرَّفع أو يرسل رسولاً، والجوابُ أنه حينئذٍ مستأنف لا معطوف على الاسمِ. اهـ. ويلزمُه أن تكون أو للاستئناف. (صبان).

(**قوله**: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ [الشورى: ٥١]... إلخ). (**الشَّاهد**) في (يرسل) نصب بأن المقدرة قبله؛ لأنه عطف (بأو) على (وحياً) وهو مصدر، ولكن ليسَ فيه مَعنَى الفِعلِ أيْ: لَم يُقصَد به (إلَّا أنْ يُوْحى إلَيهِ) هذا وفي (الصبان): إن استثناء الوحي والإرسال من التَّكليم منقطعٌ؛ لأنهما ليسا منه وقوله: ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾ [الشورى: ٥١]، أي: إلهاماً، كما وقع لأم موسى وقوله: ﴿أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ [الشورى: ٥١] أي: أو تكليماً من وراءِ حجابٍ كما وقع لموسى عليه الصَّلاة والسَّلام، وقوله: ﴿أَوْ يُرْسِلَ﴾ [الإسراء: ٦٨]، أي: إرسال كما هو عادة الأنبياء، وجعل في (المغني) الاستثناء مفرغاً، فقال: كان في الآيةِ تحتمل النقصان والتَّمام والزِّيادةِ، وهي أضعفها، فعلى النقصانِ الخبر، إما لبشر، ووحياً استثناء مفرغ من الأحوالِ، فمعناه موحياً أو موحى إليه على كونِه حالاً من الفاعلِ أو المفعولِ، وقوله: أو من وراءِ حجابٍ، أي: أو مكلماً من وراءِ حجابٍ، وقولهُ: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١]، أي: أو إرسالاً لملك الوحي إليه، أي: أو مرسلاً أو مرسلاً، وإما وحياً، والتَّفريغ في الأخبار، أي: ما كان تكليمهم، إلا إيحاءً أو تكليماً من وراء حجابٍ أو إرسالاً وجهل الإيحاء، والإرسال تكليماً على حذفِ مضاف، أي: تكليم وحي، أو تكليم إرسالٍ، ولبشر على هذا تبين فهو خبرٌ لمحذوف، أي: إرادتي لِبشرٍ، أو مفعول لمحذوفٍ،

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي [أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لبْسِ الشُّفُوفِ]

أبو طالب

(قوله: للبس عباءة... إلخ) هذا مصرع من بيتين من قصيدةٍ هما هكذا:

لَبَيْتٌ تَخْفِقُ الأَرْيَاحُ فِيْهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرٍ مُنِيْفِ

ولُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

قالتها ميسون زوجة معاوية بن أبي سفيان، والأرياح بالياء المثناة التَّحتانية جمع ريحٍ كَسيد، وهو موضعٌ فاحَ فيه الرِّيح الطّيب، أو جمع ريح، وتحقن مختوماً بالنُّون، أي: تمنع، وهو مجهولٌ ناب الأرياح منابَ فاعلهِ، والمنيف: بالفاء المرتفع، والتاء في العباءةِ للوحدةِ، وهي كناية عن ملبوسٍ خشنٍ غليظٍ، والشّفوف: بضمِّ الشينِ المعجمةِ الألبسةُ الشّفافة الرقيقة.

(قوله: لو تَوَقَّعُ مُعْتَرٌّ... إلخ) آخره:

الناصية

أي: لبشرٍ، أعني: وعلى التّمامِ، فالتفريغِ في الأحوالِ من الفَاعلِ أو المفعولِ، ولِبشر تبيين، أو متعلّق بكان التّامة، وعلى الزِّيادة فالتّفريغ في الأحوالِ من الضّميرِ المستتر في لِبشرٍ الواقع خبراً؛ لا ن يكلمه الله. اهـ. ملخصاً مع تغيير وزيادةٍ من الدّماميني والشمني وغيرهما.

(قوله:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقرَّ عَيْنِي أحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ)

قالته ميسون الكلابية امرأة سيدنا معاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالى عنهما، وأم ابنه يزيد من قصيدةٍ طويلةٍ، وسببه: أنه تسرَّى عليها وتركها، فحصل لها غمٌّ شديدٌ، وكانت بدوية بحسبِ الأصلِ، فلامها على ذلك، وقال لها: أنت في ملك عظيمٍ لا تعلمين قدره، وكنت قبلَ ذلك تلبسين العباءَة لا غيرَ، فقالت:

لَبَيْتٌ تَخْفِقُ الأَرْيَاحُ فِيْهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرٍ مُنِيْفِ

إلى أن قالت: ولبس عباءَة... إلخ، (قوله): ولبس بضمِّ اللامِ، الواو للعطف على قولهِ قبل: لبيت... إلخ، ولُبْسُ مبتدأ، وهو مصدر لبس كتعب، وفي بعض النّسخِ للبس باللامِ لا بالواوِ، وهو تحريف لِمَا علمت، وعباءة بفتحِ العينِ المهملةِ وبالياءِ الموحدةِ والمدِّ، أي: كساءٌ غليظٌ من صوفٍ مضاف إليه من إضافةِ المصدرِ لمفعوله، وفيها لغة عباية بالياءِ، وجمعها عباء بحذفِ الهاءِ، وعباءات، وتقرّ بفتحِ التاءِ الفوقيةِ، والقاف، أي: تسرُّ وتفرح، الواوُ للعطفِ، وتقر فعل مضارع لقرّ كضرب، وفي لغة كتعب قرّة وقرّاً، وهو منصوبٌ بأن مضمرة جوازاً بعد واو العطفِ المسبوقةِ باسمٍ خالصٍ من التّقدير بالفعلِ، أي: غير مقصودٍ به معنى الفعلِ، وهو اللبس، وعيني: فاعل تقرُّ مرفوع

لَـوْلا تَـوَقُّـعُ مُـعْـتَـرٍّ فَـأُرْضِـيَـهُ [مـا كُـنْـتُ أُوثِـرُ إِتْـرابـاً عَـلـى تَـرَبِ]

أبو طالب

. . . . مـا كـنـتُ أوثـرُ إِتْـرابـاً عَـلَـى تَـرَبِ

المعتر بالعينِ المهملةِ وتشديد الرَّاءِ المهملةِ المفترضِ للمعروفِ، والمتوقع للإحسانِ وترب الرَّجلِ بكسرِ التَّاءِ وسكونِ الرَّاءِ المساوي عمره معه من حيثِ زمنُ الولادةِ، وبالفارسيةِ همسال، والمعنى: ولم يكن توقع المتوقعين مني الإحسان إليهم، وإرضائي إياهم لما رجحت تربي على سائر أترابي في الإحسان، يعني: أحسنت إليهم بالسوية، ولكن ما أخذه المتوقعون ينقص من سهام سائر أترابي.

(قوله: إني وقَتْلي سُليكاً. . .إلخ) آخره:

الناصية

وعلامة رفعه ضمّةٌ مقدرةٌ على ما قبل ياءِ المتكلّم، منع من ظهورها اشتغالُ المحلّ بحركةِ المناسبةِ، وياء المتكلّم مضاف إليه، وأن وما دخلت عليه في تأويلِ مصدرٍ معطوفٍ بالواوِ على المصدر قبلها، أي: وليس عباءة وقرّة عيني. وأحب خبر لبس، وقرّة الواقع كلّ منهما مبتدأ؛ لأنّه معطوف على المبتدأ فيكون مثله، وإنما صحَّ الإخبارِ بالمفردِ عن المثنى؛ لأنّ أحب أفعل تفضيلٍ مجرد من أل والإضافة، وهو عند التَّجريدِ يلزم فيه الإفرادُ والتَّذكير لقوله تعالى: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾ [يُوسُف: ٨] ونائب فاعل أحبُّ؛ لأنّه واقع موقع الفعل المبني للمفعول، وهو يحبان، كما أفاده ابن هشام في (شرح الشذور) ضمير مستتر فيه وجوباً، تقديره: هو يعودُ على ما ذكر من اللبس والقرَّة، وإلي ومن لبس متعلّقان بأحبّ، والشفوف: بضمِّ الشِّين والفاء المعجمتين، أي: اللباس الرّقيق، الذي لا يحجب ما وراءه: مضاف إليه من إضافةِ المصدر لمفعوله، وهي جمع شفَّ بفتح الشِّينِ وكسرِها. (يعني): ولبس كساء غليظ من صوفٍ وقرّة عيني وسرورها وفرحها أحبُّ إليّ من لبس اللباسِ الرقيق الذي لا يحجب ما وراءه. **(والشاهد)** في قوله: وتقرّ، حيث نصبه بأن مضمرة جوازاً لوقوعه بعد عاطف تقدم عليه اسم خالص من التقدير بالفعل، وهو لبس.

(قوله: لولا توقع معتر فأرضيه. . .إلخ) (قوله): لولا: حرف امتناع لوجود، أي: امتناع الجوابِ، لوجود الشَّرطِ نحو: لولا زيد لهلك عمرو، فإنّه امتنعَ وقوعُ الهلاكِ لعمرو لأجل وجودِ زيدٍ، وتوقع، أي: انتظار، مبتدأ، ومعتر: بضمِّ الميمِ، وسكون العينِ المهملةِ، وفتح التاءِ المثناةِ فوق، وفي آخره راء مهملة، أي: معتر للسؤال مضاف إليه وخبر المبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير: لولا توقع معتر موجوداً لجملة شرط لولا لا محلَّ لها من الإعرابِ، وفأرضيه: الفاء حرف عطف، وأرضي فعل مضارع منصوبٌ بأن مضمرة جوازاً بعد الفاءِ العاطفةِ المسبوقةِ باسم خالصٍ من التّقدير بالفعلِ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، تقديره: أنا، والهاء مفعوله، وأن وما دخلت عليه في تأويلِ مصدرٍ معطوفٍ بالفاءِ على المصدرِ قبلها، أي: لولا توقع معتر فإرضائي إياه، وما نافية، وكنت: كان فعل ماضٍ ناقصٍ، والتاء اسمها مبني على الضمِّ في محلّ رفعٍ، وأوثر، أي: أفضل، فعل مضارع،

إنِّـي وَقَـتْـلِـي سُـلَـيْـكـاً ثُـمَّ أَعْـقِـلَـهُ [كَـالـثَّـوْرِ يُـضْـرَبُ لَـمَّـا عـافَـتِ الْـبَـقَـرُ]

أبو طالب

. . . . كـالـثـورِ يُـضْـرَبُ لـمـا عـافـتِ الـبـقـرُ

سليك اسمُ رجلٍ، وأعقله، أي: أعطي ديته، وقوله: كالثَّورِ خبر إنَّ، وهو البقرُ المذكورُ، ولما عافت البقرُ، أي: حين أكرهت البقر الأنثى لشربِ الماءِ، واستحقت أن تضرب لتشربَ الماء، فلا تضرب؛ لأنها ذات لبن فيضربُ بدلها الثور حتى تخاف البقرة الأنثى فتشرب الماء.

. . . .

الناصية

وفاعل ضميرٌ مستترٌ فيه وجوباً، تقديره: أنا، وأتراباً: مفعوله، والأتراب: جمع ترب بكسرِ المثناةِ الفوقية، وسكونِ الراءِ المهملةِ كحمل وأحمالٍ، وهو المساوي لك في العمرِ، وعلى: حرف جرٍّ، وتربي: مجرور بعلى وعلامة جرّه كسرة مقدرةٌ على ما قبلِ ياءِ المتكلّمِ، وهي مضاف إليه، وجملة أوثر إتراباً على تربي في محلِّ نصب خبرِ كان، وجملة ما كنت. . .إلخ جواب لولا لا محلَّ لها من الإعرابِ. (يعني): لولا انتظار الفقيرِ المتعرض للسؤالِ موجوداً، فإرضائي إياه ما كنت أفضل وأرجِّح أتراب النّاسِ المساوين لهم في أعمارِهم على تربي المساوي لي في عمري، أي: امتنع نفي لتَّفضيلِ والترجيح لوجودِ انتظارِ الفقيرِ المتعرِّضِ للسؤالِ الذي يعقبه الإرضاءِ، أي: قدمت في العطاءِ مساوي لغيري في العمرِ، وأخرت المساوي لي فيه وما ذاك إلا لكوني أنتظر الفقيرَ المتعرِّضِ للسؤالِ لأجل أن أعطيه حتى أرضيه، لولا ذلك الانتظار لعممت وأعطيت أيضاً المساوي لي في العمرِ، ولم أؤخره، **(والشاهد)** في قوله: فأرضيه حيث نصبَه بأن مضمرة جوازاً لوقوعِهِ بعد عاطفٍ، وهو الفاء، تقدّم عليه اسم خالصٍ من التّقدير بالفعل، وهو توقع. (تصريح). **(قوله:**

إنِّـي وقَـتْـلـي سُـلَـيْـكـاً ثُـمَّ أَعْـقِـلَـه كـالـثَّـوْرِ يُـضْـرَبُ لَـمَّـا عَـافَـتِ الـبَـقَـرُ

قاله أنس بن مدركة الخثعمي، وسببه أن رجلاً اسمه سليك كزبير مرّ بامرأةٍ من خثعم، فوجدها وحدها وهي غاية في الحسنِ والجمال فركبها، وفعل معها الفاحشة قهراً، فبلغ ذلك إنساناً فأدركه، فقتله، ودفع ديته، ثم قال: إني وقتلي وسليكاً. . .إلخ **(قوله)**: إني: حرف توكيدٍ، والياء اسمها مبني على السُّكونِ في محلّ نصبٍ، وقتلي معطوفٌ على محلِّ اسم إن، وياء المتكلم مضاف إليه من إضافةِ المصدر لفاعله، وسليكاً مفعوله، وثم حرف عطفٍ، وأعقله؛ أي: أدفع ديته فعل مضارع لعقل كضرب منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد ثم العاطفةُ المسبوقة باسم خالصٍ من التَّقدير بالفعلِ، وهو قتلي، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، والهاء مفعوله، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدرٍ معطوف بثم على المصدرِ قبلها، أي: إني وقتلي سليكاً، ثم عقله، وإنما سميت الدية عقلاً؛ لأنَّ الإبل كانت تعقل بفناء مولى القتيلِ، ثم كثر الاستعمال حتى أطلق العقل على الدِّية إبلاً كانت أو نقداً، وكالثورِ جارٌّ ومجرور متعلّق بمحذوف، تقديره: كائن خبر إنِ، وهو الذَّكر من البقرِ،

بِخِلافِ الْمَعطُوفِ عَلى غَيرِ الْخالِصِ، نَحو: «الطَّائِرُ فَيَغْضِبُ زَيْد الذُّبَابُ».

أبو طالب

. . . .

الناصية

والأنثى يقال لها: ثور، ويجمع على ثيران وأثوار وثِيرَة كعِنَبة، وقيل: المراد بالثَّور: الطحلب، وقيل: كل ما علا الماء يقال له ثور، فيضربه الراعي، وينحيه عن الماءِ إذا عافته البقر، وامتنعت من شربه، فتشرب حينئذٍ منه، والقول الأول أنسب بالتّشبيهِ؛ لأنَّ الغرض من وقوعِ الفعلِ بهِ، وهو الضَّرب تخويف غيره، وجملة يضربُ من الفعلِ، ونائب الفاعلِ في محلِّ نصبٍ حالٌ من الثّورِ، ولما حرف وجود لوجود عند سيبويه، وظرف زمانٍ بمعنى حين متعلّق بيضرب عند الفارسي، والمعتمد الأوّل، وعافت، أي: كرهت، يقال: عاف زيد الشَّيء يعافه من بابِ تعب عيافة بالكسرِ: كرهه، وهو فعل ماضٍ والتّاء علامة التَّأنيث، وحركت بالكسر لأجل التخلّص من التقاءِ السَّاكنينِ، والبقر فاعله، والمفعول محذوفٌ، تقديره: لما عافت البقر الماء، والبقر: اسم جنس يطلق على الذَّكرِ والأنثى، فالتاء في البقرةِ للوحدة، أي: تدل على أن مدخولها واحد من أفرادِ ذلك الجنسِ، وتجمع على بقراتٍ. (يعني): إني أضر نفسي وأنفع غيري؛ لأني قتلت سليكاً، ثمّ دفعت ديته كذكر البقر يضرب ليردَ الماء، إذا عافته إناثه، وامتنعت من شربه فترده بالتبعية له، وأما هي فلا تضرب؛ لأنَّها ذات لبن، فوجه الشبه أن كلاً حصل له ضرٌّ لأجل نفع غيره، وأما المرأة فلم يقتلها؛ لأنّها مقهورة، كما مرَّ. **(والشّاهد)**: في قوله: ثم أعقله حيث نصبَه بأن مضمرة جواز لوقوعه بعدَ عاطفٍ وهو ثم، تقدَّم عليه اسمٌ خالصٌ من التَّقديرِ بالفعلِ، وهو قتلي.

(قوله: نحو: الطّائر فيغضب زيدٌ الذبابُ) بالرفع في يغضب وجوباً؛ لأنَّ الاسمَ ـ وهو طائرٌ ـ (في تأويل الفعل)، وأل الدَّاخلة عليه اسم موصول مرفوع بالابتداء، نقل إعرابَها إلى ما بعدها لكونها على صورةِ الحرفِ، ويغضب زيدٌ جملة معطوفةٌ على صلةِ أل، ولعطفها بالفاءِ لم تحتجْ إلى رابطٍ، والذُّباب خبر المبتدأ، وصحَّ عطفُ الفعلِ على الاسمِ؛ لأنَّ الاسمَ هنا في تأويلِ الفعلِ، لكونه صلة الموصولِ (أي: الذي يطير) فيغضبُ زيد الذبابِ. فتحصل من كلامه أولاً وآخراً: أن للفاءِ والواو حالتين: حالة يجب فيها إضمارُ أن بعدهن، وحالة يجوز، فيجب إذا كانت الفاء للسببية والواو للمعية بعد نفي أو طلب محضين، أو بمعنى إلى أو إلا، ويجوزُ إذا عطفت على اسم خالصٍ من التأويلِ بالفعلِ، وأن ثم تشاركهن في الجوازِ دون الوجوبِ، وأطلق في النَّظمِ العاطف، فقال:

وإن على اسمٍ خالصٍ فعل عطفْ تنصبه إن ثابتاً أو منحذفْ

هذا، في (الدشتي): أن معناه (الذي يطير ويغضب منه زيد هو الذبابُ) فلم ينتصب (يغضب)

وَشَــذَّ حَــذْفُ أَنْ وَنَــصْــبٌ فِــي سِــوَى   مَـا مَـرَّ فَـاقْـبَـلْ مِـنْـهُ مَـا عَـدْلٌ رَوَى

(وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ فِي سِوى ما مَرَّ) كقولهم: «خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ». (فَاقْبَلْ مِنْهُ عَدْلٌ رَوى) ....

أبو طالب

....

الناصية

مع عطفه على الاسم (الطَّائر) لعدم كونه اسماً خالصاً، بل صفة. وفي (الشيرازي): (**الشَّاهد**) في يَغْضَبُ لَم يُنْصَب بِأَنِ المُقَدَّرة، بَل رُفِعَ؛ لأنَّه عُطِفَ علَى اسْمٍ غير خَالِصٍ، أيْ: فيه مَعنَى الفِعلِ وهو (الطَّائِرِ)؛ لأنَّ مَعْنَاه: الَّذي يَطير.

(**قوله: وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ. . .إلخ**) أي: شَذَّ أنْ تنصب أن المحذوفة في غير ما ذكر. وفي (التصريح): لا ينصب الفعل المضارع (بأن مضمرة في غير هذه المواضعِ العشرةِ) وهي: الخمسةُ المذكورةُ في وجوبِ إضمارِ أن، والخمسة المذكورةُ في جوازِهِ (إلا شاذاً) وهي في ذلك على قسمينِ، تارة يكون في الكلامِ مثلها فيحسن حذفها، وتارة لا يكون، فالأول (كقول بعضهم: تسمع المعيدي خير من أن تراه) ينصبُ تسمع بإضمارِ أن، والذي حسن حذفها من تسمع ذكرها في أن تراه، قاله الموضح في (شرح الشُّذور) وقول طرفة:

الا أيُّـهـا الـزَّاجـري أحـضـرَ الـوَغَـى   وأنْ أَشْـهَـدَ الـلَّـذَّاتِ هَـلْ أَنْـتَ مُـخْـلِـدي

ينصب أحضر بأن مضمرة، ويؤيده: وأن أشهد (و) الثاني كقول عامر الهذلي:

....   ونَـهْـنَـهْـتُ نَـفْـسِـي بَـعْـدَمـا كِـدْتُ أَفْـعَـلَـه

بالنصب، و(قول آخر: خذ اللص قبل يأخذك) بالنَّصبِ (وقراءة بعضهم: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فيدمغه﴾ [الأنبياء: ١٨] بنصبِ يدمغه، وقراءة الحسن: ﴿تَأْمُرُونِّي أَعْبُدَ﴾ [الزُّمَر: ٦٤] بالنَّصبِ، فحذفت أن فيهن، وليس معها ما يحسن حذفها، والجميع شاذٌّ، وإليه أشارَ النَّاظم بقوله:

وشَـذَّ حَـذْفُ أنْ ونَـصْـبٌ فـي سـوى   مـا مـرَّ فـاقْـبَـل مـنـهُ مـا عَـدْلٌ رَوَى

وفيه إرشاد إلى أنه لا يقاسُ عليه، وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين إلى أنه يقاسُ عليه، وأجاز الأخفشُ حذف أن قياساً، ولكن بشرطِ رفع الفعل مثل: ﴿تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ﴾ [الزُّمَر: ٦٤]، وتسمعُ بالمعيدي في روايةِ الرفعِ فيهما، وذهب بعضُ المتأخرين إلى أنه لا يجوزُ حذفُها إلا في الأماكن العشرة المذكورة رفعت أو نصبت.

(**قوله: خُذِ اللصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ**) أي: قبل أن يأخذك فنصبَ (يأخذ) بأن المقدرة قَبلَه من غير أن يكون جواباً لنفي أو طلب. وليسَ المَقَامُ مِمَّا يَجِب أَوْ يَجُوز فيه تَقديرُ أَنْ؛ ولِذَا لَا يُقَاسُ عَلَيه، فَلا

وَلا تَقِسْ عَلَيه.

أبو طالب

. . . .

الناصية

يَصِحُّ أَنْ يُقَال ـ مَثَلاً ـ: (خُذْ ابْنَكَ قَبْلَ يَفسد) بِتَقديرِ: أَنْ يَفْسُد.

(قوله: **فَاقْبل مِنْهُ**) أي: من النَّصب في سوى ما مرَّ، يعني: أن النَّصب في غير ما ذكر سماعي لا يقاس عليه.

(قوله: **وَلَا تَقِسْ عَلَيه**) أفهم كلامه أن ذلك مقصور على السَّماعِ لا يجوز القياسُ عليه، وبه صرّح في (شرح الكافية). وقال في (التَّسهيل): وفي القياسِ عليه خلاف، وأنه يشعرُ بأن حذفَ أن مع رفع الفعل ليس بشاذٍّ، وهو ظاهر كلامه في (شرح التّسهيل) فإنه جعل منه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرّوم: ٢٤] قال: فيريكم صلة لأن حذفت، وبقي يريكم مرفوعاً، وهذا هو القياسُ؛ لأنّ الحرف عامل ضعيف، فإذا حذف بطلَ عمله، هذا كلامه. وهذا الذي قاله مذهب أبي الحسن: أجاز حذف أن ورفع الفعلِ دون نصبِه، وجعل منه قوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ﴾ [الزُّمَر: ٦٤]. وذهبَ قومٌ إلى أن حذفَ أن مقصورٌ على السَّماعِ مطلقاً، فلا يرفعُ ولا ينصبُ بعدَ الحذفِ إلا ما سمعَ، وإليه ذهبَ متأخرو المغاربة. قيل: وهو الصَّحيح، هذا وما ذكرهُ من أن حذفَ أن والنّصب في غيرِ ما مرَّ شاذٌّ ليس على إطلاقه؛ لما ستعرفه في قولِهِ في بابِ الجوازمِ:

والفعلُ من بعد الجزاء إن يقترن . . . .

. . . إلخ. اهـ.

عَوَامِلُ الْجَزْمِ

بِلَا وَلَامٍ طَالِباً ضَعْ جَزْمَا فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا

فصل في عوامل الجزم

(بِلا وَلامٍ طالِباً ضَعْ جَزْما فِي الْفِعْلِ) سَواءٌ كانَتا لِلدُّعَاءِ، نَحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البَقَرَة:

أبو طالب

. . . .

الناصية

(**قوله: عوامل الجزم**): الجزم في اللغةِ: القطع، وسُمِّيَت هذه الكلماتُ جوازمَ؛ لأنّها تقطعُ مِنَ الفعلِ حَرَكةً أو حَرْفاً، وإنّما عملتِ الجزمَ لِما فصّله السيرافيُّ، فقال: إن أصلَ الجوازمِ عملت الجزم لأنَّه لمَّا طال مقتضاها يَعْني الشَّرط والجزاء اقتضى القياسُ تخفيفه، والجزمُ إسقاطٌ، ثم حمل عليها لم؛ لأن كلاً منهما ينقل الفعل، فإنْ تنقلُه إلى الاستقبالِ، أيْ: إلى التَّعينِ له، ولَمْ إلى الماضي، وكذلك لمّا. وأما لامُ الأمرِ فجزمتْ؛ لأن أَمْرَ المخاطب، أي: كاضرب موقوف، أي: مبني، فجعل لفظ المعربِ كلَفْظِ المبني؛ لأنه مثلُه في المعنى، وحملت عليها لا في النَّهي من حيث كانت ضرة لها. وفيه نظر من جهة حمل الإعراب على البناءِ. وقد أُنكر على ابن الخياطِ مثله. اهـ. حفيد، وأُجيب بأنَّه لا يضرُّ حَمْلُ الإعراب على البناءِ فيما ذكر لكونه فرعاً عنه في الفعلِ، وسكت السيرافي عن بقيةِ أدواتِ الشَّرطِ؛ لأنّها ضُمِّنَتْ معنى إن (صبان).

(**قوله: بلا**) جواز ابن عصفورٍ والأُبَّذِيّ حذف مجزومِها مع إبقائها لدليل، نحو: اضرب زيداً إن أساء وإلا فلا. (همع) (صبان).

(**قوله: طالباً**) أي: آمراً أو ناهياً أو داعياً أو ملتمساً، فالنهي من الأعلى، والدّعاء من الأدنى، والالتماس من المساوي.

(**قوله: طَالِباً**) أي: إن كانتا للطلبِ لا للتَّعليلِ أو النفي. وهو حالٌ من فاعلِ ضع المستترِ. وجزماً مفعول به، أي: تجزم لا واللام الطلبيتان الفعل المضارع هذا، ولكن اللام لطلبِ الفعلِ، ولا لطلبِ الترك، والمراد الطلبيتان أصالة، وإلا فاللام قد يرادُ بها وبمصحوبها الخبر، نحو: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مَريَم: ٧٥] والتهديد بنحو: ﴿وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩] ولا قد تستعمل في التَّهديدِ، كقولك لعبدك: لا تطعني، وأما ﴿لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا۟﴾ [العَنكبوت: ٦٦] فيحتملُ اللامانِ فيه التَّعليل فيكون ما بعدهما منصوباً، والتهديد فيكون مجزوماً.

(**قوله: سَوَاءٌ كانَتَا لِلدُّعَاءِ**) الدُّعاء: هو الطَّلبُ من الدَّاني إلى العالي من دونِ استعلاء. وفي (الصبان): أما لا فتكون للنَّهي، نحو: ﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾ [لقمَان: ١٣] وللدُّعاء، نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾

٢٨٦]، ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، أَمْ لا بِأَنْ كانَتْ لا، ....

أبو طالبـــ

....

الناصية ـــ

[البقرة: ٢٨٦]، وأما اللام فتكون للأمرِ، نحو: ﴿لِيُنفِقْ﴾ [الطلاق: ٧] وللدُّعاء، نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧] وقد دخل تحت الطَّلبِ: الأمر والنَّهي والدُّعاء. والاحتراز به عن غير الطلبيتين مثل لا النَّافية والزَّائدة، واللام التي ينتصب بعدها المضارع. وقد أشعر كلامه أنهما لا يجزمانِ فعلي المتكلِّم، وهو كذلك في لا، وندر قوله:

لَا أَعْـرِفَـنْ رَبْـرَبـاً حُـوراً مَـدَامِـعُـهَـا ... مُـرَدَّفَـاتٍ عَـلَـى أَعْـقَـابِ أَكْـوَارِ

فلا ناهية، وأعرفْ مجزومٌ بها، ومؤكد بالنونِ الخفيفة مسند إلى ضميرِ المتكلِّمِ، وهذا النوعُ مما أقيم فيه المسبب مقام السببِ، أي: لا يكن ربرب فأعرفه، والربرب: براءين مهملتين وباءين موحدتين: القطيعُ من البقرِ الوحشيةِ، والحورُ: بضمِّ الحاءِ المهملة جمع حوراء من الحَوَرِ بفتحتين وهي شدةُ بياضِ العينِ في شدةِ سوادها، ومدامعها مرفوع بحوراء، وأراد بها: العيون؛ لأنها مواضع الدَّمع من إطلاقِ الحالّ، وإرادة المحل، مردّفات حالٌ من ربرباً لوصفه بما بعده، والأعقاب: جمع عقبٍ، وعقب كل شيء آخر، والأكوار: جمع كور بضمِّ الكافِ، وهو الرَّجل بأداته، وقوله:

إِذَا مَـا خَـرَجْـنَـا مِـنْ دِمَـشْـقَ فَـلَا نَـعُـدْ ... لَـهَـا أَبَـداً مَـا دامَ فِـيـهَـا الـجُـرَاضِـمُ

فلا ناهية أو دعائية، كما في (المغني)، ونعد مجزوم بها، وهو مسند إلى المتكلِّم المعظم نفسه، وهو على النهي نادر؛ لأن المتكلّم لا ينهى نفسه إلا على المجازِ تنزيلاً له منزلة الأجنبي، ودمشق: بكسر الدالِ المهملةِ وفتح الميمِ، وقد تكسر، كما في (القاموس) وبالشين المعجمة قصبة الشام، والجراضم: بضمِّ الجيمِ وبالضادِ المعجمة الأكولُ الواسعُ البطنِ، وعنى به معاوية رضي الله عنه.

هذا، وزاد في (الصبان) بقوله: نعم إن كانَ للمفعولِ جاز بكثرةٍ، نحو: لا أخرجُ ولا تخرجُ؛ لأنَّ المنهي غير المتكلِّم. وأما اللام فجزمها لفعلي المتكلِّم مبنيين للفاعلِ جائز في السِّعة لكنه قليلٌ، ومنه: «**قوموا فلأصلِّ لكم**»، ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَـٰيَـٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، وأقلُّ منه جزمها فعل الفاعلِ المخاطبِ، كقراءة أبي وأنس ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨] وقوله عليه الصلاة والسلام: «**لتأخذوا مصافكم**». والأكثر الاستغناء عن هذا بفعلِ الأمرِ (**قوله**: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦])، (الشَّاهد) في جَزْمِ (تُؤَاخِذْ) بِـ(لا) الطَّلب الَّتي لِلدُّعاءِ.

(**قوله**: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]) (الشَّاهد) في جَزم (يَقْض) بِلام الطَّلَب التي لِلدُّعاءِ.

(**قوله**: **أَمْ لَا**) أي: أم لا تكونا للدعاء، بل للنَّهي والأمرِ.

لِلنَّهْيِ نَحو: ﴿لَا تُشْرِكْ﴾ [الحج: ٢٦]، واللَّام لِلأمر نَحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [الطلاق: ٧]
(هَكَذا بِلَمْ وَلَمَّا) النَّافِيَتَيْنِ ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: نحو: ﴿لَا تُشْرِكْ﴾ [لقمان: ١٣] (الشّاهد) في انْجِزَامِ (تُشْرِكْ) بِلَا النَّهْيِ.

(قوله: نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [الطلاق: ٧] (الشّاهد): في انْجزَام (يُنْفِقْ) بِلَامِ الأمْرِ.

(قوله: هَكَذا بِلَمْ وَلَمَّا) أي: لم ولما يجزمانِ المضارعِ، مثل لا واللام الطّلبيتين، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣] ونحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٢] ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم﴾ [البقرة: ٢١٤] ويشتركان في الحرفيةِ، والاختصاصِ بالمضارعِ والنفي والجزم وقلب معنى الفعل للمضي. وتنفرد لم بمصاحبة الشَّرطِ، نحو: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: ٦٧] وجواز انقطاع نفي منفيها عن الحال، بخلافِ لَمَّا، فإنه يجب اتصال نفي منفيها بحالِ النُّطقِ، كقوله:

فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولاً فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ ... وإلَّا فَأَدْرِكْنِي ولَمَّا أُمَزَّقِ

ومِنْ ثَمَّ جاز: لم يكنْ ثم كان، وامتنع: لما يكن ثم كان. والفصل بينها وبين مجزومها اضطرار كقوله:

فَذَاكَ وَلَمْ إذَا نَحْنُ امْتَرَيْنَا ... تَكُنْ فِي النَّاس يُدْرِكْكَ المِرَاءُ

وقوله:

فَأَضْحَتْ مَغَانِيْهَا قِفَاراً رُسُومُهَا ... كَأَنْ لَمْ سِوَى أَهْلٍ مِنَ الوَحْشِ تُؤْهَلُ

وأنها قد تُلغى فلا يجزم بها. قال في (التّسهيل): حملاً على لا، وفي (شرح الكافية): حملاً على ما، وهو أحسن؛ لأن ما تنفي الماضي كثيراً بخلاف لا. وأنشد الأخفش على إهمالها قوله:

لَوْلَا فَوارِسُ مِن ذُهْلٍ وأسْرَتُهُمْ ... يَومَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بالجَارِ

وصرّح في أوّل (شرح التّسهيل) بأن الرّفع لغة قوم. وتنفرد لما بجواز حذف مجزومِها، والوقف عليها في الاختيار، كقوله:

فَجِئْتُ قُبُورَهم بَدْءاً ولَمَّا ... فَنَادَيْتُ القُبُوْرَ فَلَم يُجِبْنَهْ

أي: ولما أكن بدءاً قبل ذلك: أي: سيداً. وتقول: قاربت المدينة ولما، أي: ولما أدخلها، وهو أحسنُ ما خرج عليه قراءة من قرأ ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا﴾ [هود: ١١١] ولا يجوز ذلك في لم. وأما قوله:

احْفَظْ وَدِيْعَتَكَ الّتي اسْتُوْدِعْتَهَا ... يَوْمَ الأَعَازِبِ إنْ وَصَلْتَ وإنْ لَمِ

....

أبو طالب ________________

....

الناصية ________________

فضرورة، وبكون منفيها يكون قريباً من الحالِ، ولا يشترط ذلك في منفي لم، تقول: لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً، ولا يجوز: لما يكن. وقال المصنف: كون منفي لما يكون قريباً من الحالِ غالب لا لازم. وبكون منفيها يتوقع ثبوته بخلاف منفي لم، ألا ترى أن معنى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ۝٨﴾ [ص: ٨] أنهم لم يذوقوه إلى الآن، وأن ذوقهم له متوقَّع. قال الزمخشري في ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤] ما: في لما من معنى التوقع دالٌّ على أنَّ هؤلاء قد آمنوا فيما بعد، انتهى. وهذا بالنسبة إلى المستقبلِ، فأما بالنسبة إلى الماضي فهما سيّان في التوقع وعدمه. مثال التَّوقع: ما لي قمت ولم تقم أو ولما تقم. ومثال عدم التوقعِ أن تقول ابتداءً: لم يقم أو لما يقم. (أشموني).

(قوله: **هَكَذا بِلَمْ وَلَمّا**) النَّافِيَتَيْن. وفي (التصريح): يشتركان في أمور في (الحرفيةِ) والاختصاصِ بالمضارعِ (والنَّفي والجزم والقلب للمضي) وجوازُ دخولِ همزة الاستفهامِ عليهما، فكلٌّ منها حرف يختصُّ بالمضارعِ؛ ويجزمه وينفي معناه، ويقلب زمانه إلى المضي وفاقاً للمبرد لا أنه يقلب اللفظ الماضي إلى المضارعِ خلافاً لأبي موسى، ونسب إلى سيبويه (وتنفرد لم) عن لما (بمصاحبة) أداة الشَّرطِ، نحو: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧] ولا يجوز أن لما تفعل؛ لأنَّ الشَّرط يليه مثبتُ لم، تقول: إن قامَ زيدٌ قام عمرو، ولا يليه مثبتُ لمَّا، لا تقول: إن قد قام زيد قعوداً بين النفي والإثبات، وإنما لم تقع قد بعد الشَّرط؛ لأنَّها تقتضي تحقيق وقوعه وتقريبه من الحالِ، والشَّرط يقتضي احتمال وقوعِه وعدمِهِ وقلبه إلى الاستقبال (و) تنفرد لم أيضاً (بجوازِ انقطاع نفي منفيها) نحو: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١﴾ [الإنسان: ١] لأن المعنى: أنه قد كان بعد ذلك شيئاً مذكوراً، قاله الموضح في (شرح القطر) تبعاً لابن مالكٍ، وقال في الحواشي: لا دليل في هذا؛ لأن قبله: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١] فالنفي إنما هو باعتبار ما ذكر من ذلك الحين لا مطلقاً. اهـ. بخلاف لما فإن نفي منفيها مستمر إلى زمن الحال (ومن ثم) أي: ومن أجل أن نفي منفي لم يجز انقطاعه (جاز) أن يقال في لم: ألم يكن الإنسان شيئاً مذكوراً، (ثم كان) شيئاً مذكوراً، (وامتنع في لما) أن يقالَ: لما يكن، ثم كان لما فيه من التناقض؛ لأن امتداد النفي واستمراره إلى زمنِ التَّكلم يمنع من الإخبارِ بأن ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي، نعم الإخبار بأن سيكون فيما يستقبل صحيحٌ، ولا ينافي استمرار النفي في الحالِ، قاله الدَّماميني. (وتنفرد لما) عن لم (بجواز حذف مجزومِها كقاربت المدينة ولمَّا) بحذف المجزوم (أي: ولما أدخلها)؛ وذلك لأنها نَفْيٌ لقد فَعَلَ، والفعل قد يحذف بعد قد كقوله:

....وكَأَنْ قَدِ

نحو: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ﴾ [المائدة: ٦٧]، ﴿لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ [ص: ٨] قيل: وَقَد تَنصِبُهُ لَم في لُغَةٍ، ومِنه قِراءَةُ ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ﴾ [الشرح: ١].

أبو طالب

....

الناصية

(فأما قوله) وهو إبراهيم بن علي بن محمد الهرمي:

احْفَظْ وَدِيْعَتَكَ الَّتي اسْتُودِعْتَها (يَومَ الأعازِبِ إنْ وَصَلْتَ وإنْ لَمِ)

أي: وإن لم تصل (فضرورة). والأعازب يروى بالعينِ المهملةِ، والزاي المعجمةِ، وبالغين المعجمة والراء المهملةِ التباعد، (و) تنفرد لما أيضاً (بتوقع ثبوته) أي: ثبوت منفيها (نحو: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ [ص: ٨]) أي: إلى الآن ما ذاقوه وسوف يذوقونه: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤] أي: إلى الآن ما دخل في قلوبكم، وسوف يدخل ولم لا تقتضي ذلك، والعلة فيه أن لما لنفي قد فعل، وهو مفيد للتوقع بخلافِ لم فإنها لنفي فعل، ولا دلالة فيه على التَّوقع، والتوقع في لما غالبٌ لا لازمٌ، كما أن التَّوقع بقد كذلك، ومن غير الغالبِ ندم إبليس، ولما ينفعه النَّدم (ومن ثم) أي: من أجلِ أن لما يغلب عليها التَّوقع (امتنع) أن يقال: لما يجتمع الضدان؛ لاستحالةِ اجتماعِهما، وتوقع المستحيل محالٌ، وقد تتقارض أن المصدريةُ ولم، فيجزم بأن وينصب بلم، وقد تهمل لم حملاً على لا النافيةِ فيرتفع بعدها الفعلُ كقولهِ:

.... لَمْ يَوْفُوْنَ بالجَارِ

ومن ثم قال الفراء: أصلُ لم لا فأبدلت الألف ميماً، كما قال في أن أصلَها لا، فأبدلت الألف نوناً الصَّحيح في لما. قول الجمهور: إنها مركبة من لم وما، وقيل: بسيطةٌ.

(**قوله**: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ﴾ [المائدة: ٦٧]). (**الشَّاهد**): في انْجِزَام (تَفْعَل) بِلَم.

(**قوله**: ﴿لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ۝٨﴾ [ص: ٨]. (**الشَّاهد**): في انْجِزَام (يَذُوقُوا) بِلَمَّا.

(**قوله**: **قيل**: **وَقَد تَنصِبُهُ**... **إلخ**) أي: قد تنصب الفعلَ (لم) في بعضِ اللغاتِ، ومنه قراءة ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾ بالفتحِ. وفي (التصريح): إنها لغة نَادِرَة. وفي (الأشموني): حكى اللّحياني عن بعضِ العربِ: أنه ينصب بلم. وقال في (شرح الكافيةِ): زعم بعض النَّاسِ أن النَّصب بلم لغة اغترارًا بقراءةِ بعضِ السَّلفِ: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ ۝١﴾ [الشرح: ١] بفتحِ الحاءِ، وبقول الرَّاجز:

فِي أيِّ يَوْمَيَّ مِنَ المَوْتِ أفِرّ أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ يَوْمَ قُدِرْ

وهو عند العلماء محمولٌ على أن الفعلَ مؤكد بالنُّونِ الخفيفة ففتح لها ما قبلها، ثم حذفت ونويت. هذا كلامه.

وَاجْـزِمْ بِـإِنْ وَمَــنْ وَمَــا وَمَـهْـمَـا أَيٍّ مَــتَــى أَيَّــانَ أَيْــنَ إِذْمَــا

(وَاجْزِمْ بِإِنْ) نحو: ﴿إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤] (وَمَنْ) نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣] (وما) نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧] (وَمَهْما) نحو:

أبو طالب

(قوله: متى يسترفد القوم) أرفد هذا جزء من بيت هو هكذا:

الناصية

(قوله: واجزم بأن) ذكر هنا ورود إن شرطية، وفي باب إن وأخواتها ورودها مخففة من الثقيلةِ، وفي فصل أدوات النفي العاملة عمل ليسَ ورودها نافية وزائدة، وهذه هي أوجهها الأربعة المشهورة، قال في (المغني): وزعم قطرب أنها قد تكون بمعنى قد كما في: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ ۝٩﴾ [الأعلى: ٩] وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى إذ التَّعليلية، وجعل منه: ﴿ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ۝١١٢﴾ [المائدة: ١١٢] ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧]. وحديث: «وإنا إن شاء الله بكم لاحقون» وقول الشَّاعر:

أَتَـغْـضَـبُ إِنْ أُذْنـا قُـتَـيْـبَـةَ حُـزَّتَـا جـهـاراً ولـم تَـغْـضَـبْ لِـقَـتْـلِ ٱبْـنِ خَـازِمِ

في رواية من كسر همزة إن، أي: أغضبت جهاراً لقطع أذني قتيبة، ولم تغضب لما هو أعظم، وهو قتل ابن حازم. وأجيب بأن إن قد يؤتى بها للشَّرطِ المحقق لنكتة كالتهييج في الآيةِ الأولى، كما تقول لابنك: إن كنت ابني فافعل كذا، وكتعليم العباد كيفية إخبارهم عن الأمرِ المستقبل في الثانية، كالتبرك في الحديثِ. وأما البيت فإمَّا على إقامةِ السَّببِ مقام المسببِ، والأصل: أتغضب أن يفتخر مفتخرٌ بسبب حزه فيما مضى أذني قتيبة، وأما على معنى التَّبين، أي: أتغضب أن يتبين حز أذني قتيبة فيما مضى، فالشَّرط غير محقق على الوجهين. اهـ. بتخليص وإيضاح، وفي (حاشية السّيوطي) على (المغني): الجواب عن أكثرِ أدلتهم بأن ما شأنه أن يكون متردداً فيه بين الناسِ حسن تعليقه بأن من الله، ومن غيرهِ، سواء كان معلوماً للمتكلِّم أو للسامعِ أم لا (صبان).

(قوله: ﴿إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤]. (الشَّاهد): في انْجِزَام (يَشَأ) و(يَرْحَمْكُمْ) بإن الجَازِمَة.

(قوله: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]. انْجزَمَ (يَعْمَل) و(يُجز) بـ(مَنْ)، وعَلامَةُ جَزْمِ (يُجْزَ) حَذفُ اليَاءِ مِن آخرِهِ.

(قوله: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]. انْجزَم (تَفعَلُوا) و(يَعْلَمْهُ) بـ(مَا) وأصلُهُ (تَفْعَلُونَ) حُذِفَتِ النُونُ لِلجَزم.

(قوله: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ﴾ [البقرة: ١٩٧] أي: وشر، ففيه اكتفاء قوله: ﴿وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف: ١٣٢]. وأصله (تأتينا) وحذفت الياء للجزم. هذا، والضميران في به وبها عائدان

﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢] و(أيّ) نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠] و(مَتى) نحو:

[وَلَسْتُ بِحَلَّالِ التِّلاعِ مَخافَةً ... وَلَكِنْ] مَتى يَسْتَرفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ

أبو طالب

وَلَسْتُ بِحَلَّالِ التِّلاعِ مَخَافَةً ... وَلٰكِنْ مَتَىٰ يَسْتَرفِدِ القَوْمُ أَرْفِدِ

الحلال بالحاء المهملة كعطار كثير النُّزول، والتلاع كرجال، جمع تلعة، وهي ما يرتفعُ من الأرضِ، والاسترفاد: طلب العطية والنَّصر لمخافة، أي: مخافة ورود الضَّيف عليه، أو مخافة الحربِ، فهو علة للمنفي لا للنفي، أو مخافة أن ينسبوني إلى الإكراه من وردِ الضيفِ والحربِ، فبالعكس.

(قوله: إذ ما أتيت... إلخ) حقاً عليك إثم ثبت، ولزم عليك قول هذا الكلام ثبوتاً وإن اطمأنّ

الناصية

كما قال الزمخشري: على مهما حملاً على اللفظ في الأول والمعنى في الثاني؛ لأنها بمعنى الآية، والأولى كما في (المغني) أن يعود ضمير بها على الآيةِ، ومن آية حال من الهاء في به وإطلاق الحال على الجارِّ والمجرور تسمح إذ الحال في الحقيقة المتعلق المحذوف، فلا يرد أن جعله حالاً من الهاء في به يستلزم كون العامل فيه تأت؛ لأن العاملَ في الحالِ هو العامل في صاحبها، مع تصريحهم بأن اللغو لا يقع حالاً ولا صفة ولا خبراً، وما في ﴿فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢] حجازية ومؤمنين في محلِّ نصب خبرها؛ لأن الخبر لم يجئ في التنزيل مجرداً من الباء بَعْدَ «ما» إلا منصوباً.

قوله: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]. انْجَزَمَ (تَدْعُوا) بِـ(أيّاً) وأصله (تدعون) حُذِفَتِ النُّون لِلجزمِ.

(قوله: أياً ما تدعوا) أي: اسم تسموه، فأياً واقعةٌ على اسم مفعولٍ ثانٍ لتدعوا بمعنى تسموا، وما زائدة، والمفعولُ الأولُ محذوفٌ.

(قوله: ومتى) وهو ما وضعَ للدَّلالةِ على الزَّمانِ، ثم ضمن معنى الشَّرط، نحو:

.... مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

(قوله: وَلَسْتُ بِحَلالِ التِّلاعِ... إلخ) (حَلَّال) كنَمَّام: النُّزول (التِّلاع) كِكِتاب: مِن أضْدادِ اللُّغة، يُقال لِلمُرْتَفَعاتِ، ولِلمُنْخَفَضاتِ مِنَ الأرضِ، (يَسْتَرْفِد) أيْ: يَطلب الرِّفْدَ، وهو العَطِيَّة (المَعنى): لست أنَا بِنَازِلِ الجِبَالِ، والوِدْيَانِ مِن جهةِ الخَوْفِ عَنِ الفَقْرِ أو عَنِ العَدُوِّ، ولكن طَبيعَتي أنَّه مَتى طَلَبَ القَوْمُ مِنِّي العَطية أعْطِهم، فَلا أبْدؤهُم بِالعَطِيَّة. (الشَّاهد): في انْجِزَام (يَسْتَرْفِد) و(أَرْفِد) بِـ(مَتى)، ولَمَّا التَقى سَاكِنَانِ دال (يَسْتَرْفِد) وألِفُ (القَوم) كَسَرْنَا الدَّالَ، لالتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وكسْر دَال (أرْفِدِ) لِلقَافِيَة. (شيرازي).

و(أَيَّانَ) نَحو: «أَيَّانَ تَفعَلْ أَفعَلْ» ولَم يَذْكُر هذِهِ [أَيَّانَ] فِي «الْكافِيَة» وَلا في شَرْحها، و(أَيْنَ) نَحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النِّسَاء: ٧٨] و(إِذْما) نحو:

إِذْ مـا أَتَـيْـتَ عَـلـى الـرَّسُـولِ فَـقُـلْ لَـهُ [حَـقّـاً عَـلَـيْـكَ إِذا اطْـمَـأَنَّ الْـمَـجْـلِـسُ]

أبو طالب

متعلّق بقوله: قل أو حقاً. وإذا تعدُ الأنفس متعلّق بخبرٍ أو بقوله: قل، والأول أظهر، وهاهنا بحث أما أولاً، فلأن المقصود من ذكر الشواهدِ المذكورة هو الاستشهادُ على كونِ تلكَ الكلماتِ جازمةً، ولا استشهاد في هذا البيت على جزم؛ إذ ما كما هو ظاهر، وأما ثانياً فلأن ذكر ما سوى المصرع الأول مما لا فائدة فيه سيما من الشارح المقتصر في ذكرِ المواضعِ على نفسِ محلِّ الاستشهادِ، ولو كان نصف مصرع، فكأنه حسن في نظرهِ مضمون هذين البيتينِ، وقد رأى فيه لفظ إذ ما فاذكرهما غافلاً عما ذكرنا، فالأَوْلَى أَنْ يستشهدَ بقَوْلِ الشَّاعرِ:

وأنـــكَ إِذْ مـــا تَـــأْتِ مـــا أَنْـــتَ آمِـــرٌ بـــه تُـــلْـــفِ مَـــنْ إِيَّـــاهُ تَـــأْمُـــرُ آتِـــيـــا

(قوله: وحيثما يك أمر) لفظ يك بلا نون، كما في النسخِ ينافي قاعدتهم من عدمِ جواز حذف **الناصية**

(قوله: نحو: «أَيَّانَ تَفْعَل أَفْعَل») يَعني: أيّ زمَان تَفعل أفعل، انْجزَمَ (تَفعل) و(أَفْعل) بِأَيَّانَ.

(قوله: نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النّسَاء: ٧٨]). انْجزَمَ (تَكُونُوا) و(يُدْرِككم) بِأَيْنَمَا، وجَزْم (تكُونُوا) بِحَذفِ النُّونِ مِن آخِره، و(يُدْرِكْكم) بالسكون.

(قوله: إذا مَا أتَيْت عَلَى الرَّسُولِ فَقُل لَهُ) وبعده:

حَـقّـاً عَـلَـيْـكَ إِذَا اطْـمَـأَنَّ الـمَـجْـلِـسُ ....

ومنه:

(يـا خَـيْـرَ مَـن رَكِـبَ الـمَـطِـيَّ ومَـنْ مَـشَـى فَـــوْقَ الـــتُّـــرَابِ إذا تُـــعَـــدُّ الأَنْـــفُـــسُ

بـكَ أسـلـمَ الـطَّـاغـوتُ واتُّـبـعَ الـهـدى وبـكَ انـجـلـى عَـنَّـا الـظَّـلامُ الـحِـنْـدِسُ)

من أبياتٍ لعباس بن مرداس السلمي، يخاطب بها رجلاً يريد زيارة النبي ﷺ، والأبياتُ واضحةُ المعنى. وفي (الشيرازي): المَعنى: في أيِّ زمَانٍ أتَيتَ النَّبي ﷺ فَقُل لَه: وحَقّاً عَليكَ (أي: قسماً) إذَا جَلَسْتَ واطْمَأَنَّ مَجْلِسُكَ فَقُل ذَلِك. (الشَّاهد): في انْجِزَامِ جُمْلَتَيْ (دَخلْتَ) و(قُل لَهُ) بإِذْ ما، ومحلهما الجَزم، ولِكَوْنهمَا مَاضِيَيْنِ لا يَظهر الجزم في لَفظِهمَا.

وَحَــيْــثُــمَــا أَنَّــى وَحَــرْفٌ إِذْ مَــا كَــإِنْ وَبَــاقِــي الأَدَوَاتِ أَسْــمَــا

(وَحيْثُمَا) نَحو: «حَيْثُمَا يَكُ أَمْرٌ صَالِحٌ فَكُنْ» و(أَنَّى) نَحو:

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِها تَلْتَبِسْ بِها [كِلا مَرْكَبَيْها تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرُ]

أبو طالب

نونِهِ عند اتصالِه بساكن، ولعله سقطَ نونه من الأقلامِ. (قوله: فَأَصْبَحْتَ أَنَّى. . .إلخ) آخره:

. . . . ولا تُهْمِلَنْ إنَّ الزَّمانَ مُصَرِّفُ

أصبحت أي: إنْ دخلت في الصَّباح وتلتبس بها، أي: اشتغل بمجامعتها ولا تهمل، إذ ربما ذهبَ الفرصة عن يدِك بتصرف الزّمانِ أحوالك.

الناصية

(قوله: نَحو: «حَيْثُمَا يَكُ أمْر صَالِحٌ فَكُنْ»). انْجزَمَ (يَكُ) و(فَكُنْ) بِحَيثُمَا، وعَلامةُ جَزمهمَا حَذْفُ الوَاوِ مِنهمَا (وَالمَعنَى): في أيّ زَمَانٍ، أوْ أيِّ مَكان يَكُونُ أمْر صَالِح فكُن أنتَ فيه.

(قوله: أنى) كما تأتي شرطاً تأْتي استفهاماً بمعنى من أين، نحو: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]، وبمعنى: كيف، نحو: ﴿أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وبمعنى متى فتكون ظرف زمانٍ، نحو: ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] على أحد أوجه. قال الشِّهاب في (حواشي البيضاوي): أجاز المفسرون وجوه أنى كلها في هذه الآية، واعترضه أبو حيان بأنه لا يصحّ كونها شرطية؛ لأنّها حينئذ ظرف مكان فتقتضي إباحة الإتيان في غير القبلِ؛ ولأنّها لا يعمل فيها ما قبلها لصدارتها، ولا استفهامية؛ لأنها لا يعمل فيها ما قبلها؛ ولأنها تلحق ما بعدها، نحو: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]، وهذه مفتقرة لما قبلها فهي مشكلة على كل حال، ثم استظهر أنها شرطية جوابها مقدر، أي: أنى شئتم فائتوه، نزل فيها تعميم الأحوالِ منزلة الظَّرفية المكانية، والجوابُ عن اعتراضِ الشَّرطيةِ أن جوابها مقدَّر كما قال لتقدم دليله، وما أوهمته من جوازه في غير القبل يأباه قوله: حرث؛ لأنّ الحرث لا يكون إلا حيث ينبت البذرُ، وعن اعتراضِ الاستفهامِ بأنّه لما خرجَ عن حقيقتهِ جاز عملُ ما قبله فيه، نحو: كان ماذا، كما صرّح به النُّحاةِ وأهل المعاني. اهـ. ملخصاً. (صبان).

(قوله: فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَلتَبِسْ بِهَا. . .إلخ). (تَلْتَبِس) بِمَعنَى: تُلصِق (مَرْكَبَيْهَا) أيْ: مُقَدَّم ومُؤَخَّر الدَّابَّةِ المُعَدَّانِ لِلركوب، (شَاجِر) أيْ: مُضْطرب. (المَعنَى): كَانَ شَخص قَدْ قَتَلَ إِنْسَاناً وأوْجَدَ دَاهِيَة لِنَفْسِهِ بِهَذَا القَتل، فَيُشبه الشَّاعِر هَذِهِ الدَّاهِيَة بِدَابَّةٍ مُضْطَرِبَةٍ لَا يُمكِن رُكوبهَا لا في مُقَدَّمِها، ولَا في مؤَخَّرهَا، أيْ: فَاصْبَحتَ أنتَ أنّى تأْتِ هَذِهِ الدَّاهِيَةَ، وتُريد أنْ تَلْتَصِق بِهَا تَرَى كِلا مَرْكَبَيْها مضطرباً تحتَ رجلكَ. (الشَّاهد): في انْجِزَام (تَأْتِهَا) و(تَلتَبِس) بِأَنَّى. (شيرازي).

وَزادَ الكُوفِيُّونَ «كَيْفَ» فَجَزَمُوا بِها. ويَجْزِمُ بِإذا فِي الشِّعرِ كَثيرٌ، كما قالَ في «شَرحِ الْكافية»، ومِنه:

[اسْتَغْنِ ما أَغْناكَ رَبُّكَ بِالْغِنى] وَإذا تُصِبْكَ خَصاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

أبو طالب

(قوله: **وإذا تُصِبْك. . . إلخ**) أوله:

اللهُ يُشْكَرُ إذ ينالُكَ وُسْعُه ....

الخصاصة: الفقرُ وضيقُ المعاشِ.

الناصية

(قوله: **فَجَزَمُوا بِهَا**) فَقَالوا: (كَيْفَ تَرْم أرْم). وفي (الأشموني): أما كيف فيجازى بها معنى لا عملاً خلافاً للكوفيين، فإنهم أجازوا الجزمَ بها قياساً مطلقاً، ووافقهم قطرب، وقيل: يجوز بشرط اقترانها بما، وأما لو فذهب قوم منهم ابن الشَّجري إلى أنها يجزم بها في الشِّعر، وعليه مشى المصنِّف في (التَّوضيح). وورد ذلك في (الكافية) فقال:

وجَوَّزَ الجَزْمَ بِهَا في الشِّعْرِ ذُو حُجَّةٍ ضَعْفَهَا مَنْ يَدْرِي

وتأول في شرحِها قوله:

لَوْ يَشَأْ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ ....

وقوله:

قَامَتْ فُؤادكَ لَوْ يُحْزِنْكَ ما صَنَعَتْ إحْدى نِساءِ بَنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانا

ووقع له في (التسهيل) كلامان: أحدهما يقتضي المنع مطلقاً. والثاني: ظاهره موافقة ابن الشجري.

(قوله: **ويجْزم بإذَا في الشّعر كثير. . .إلخ**) وفي (الأشموني): أما إذا فالمشهور أنه لا يجزم بها إلَّا في الشِّعر، لا في قليلٍ من الكلامِ، ولا في الكلامِ إذ أُريد بعدها ما، خلافاً لزاعم ذلك، وقد صرّح بذلك في (الكافية) فقال:

وشاعَ جزمٌ بإذا حَمْلاً على متى وذَا في النثر لم يُسْتَعْمَلا

وقال في شرحها: وشاع في الشِّعرِ الجزم بإذا حملاً على متى، فمن ذلك إنشاد سيبويه:

تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ واللَّهُ يَرْفَعُ لي ناراً إذا خَمَدَتْ نِيرَانُهم تَقِدِ

وكإنشاد الفراء:

اسْتَغْنِ مَا أغناكَ ربُّكَ بالغِنَى وإذَا تُصِبْكَ خَصاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

قال: والأصَحّ مَنْعُ ذلِكَ في النَّثرِ لِعَدَمِ وُرُودِهِ (وَحَرْف إذما كَإِنْ) ....

أبو طالب

....

الناصية

كما يأتي. ولكن ظاهر كلامه في (التسهيل) جواز ذلك في النثرِ على قلةٍ، وهو ما صرَّح به في (التَّوضيح) فقال: هو في النثرِ نادر، وفي الشعر كثير، وجعل منه قوله عليه الصَّلاة والسَّلام لعلي وفاطمة رضي الله عنهما: «إذا أخذتما مضاجعكما فكبِّرا أربعاً وثلاثين». الحديث. **(قوله:**

ٱسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالغِنَى ... وإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

أصل الشِّعر: البيتُ من قصيدةٍ لعبدِ القيسِ بن خفافٍ بن عمرو بن حنظلةَ من البراجمِ، شاعر إسلامي، ونسبه ابن عساكر إلى حارثةَ بن بدر الغداني التميمي، وأورد الشَّاهد بلفظِ: وإذا تكون خصاصة، ولا شاهد فيه على هذا. وحارثة هذا يكنى أبا العنبسِ أدرك علي بن أبي طالب، وعدَّه بعضهم في الصحابةِ، وتوفي في نيسابور، وقيل: مات غريقاً بالأهوازِ في ولاية المهلبِ بن أبي صفرة. وعلى أي الرِّوايتين فالقصيدةُ كلّها حكم ووصايا.

(قوله: ما أغناك) ما مصدرية ظرفية، أي: استغنِ مدة إغناء ربّك إيّاك، وبالغنى يحتملُ أن يتنازعَه الفعلانِ، ويحتملُ تعلقه بالأول فقط، والخصاصة: الفقرُ والحاجة، وتجمّل: إما بالجيمِ، أي: أظهر الجمال، وعدم الحاجةِ، أو كل الجمل وهو الشحم المذابُ تعففاً، وإما بالحاءِ المهملةِ، أي: تكلف حمل هذه المشقة. اهـ. دماميني، (المَعنَى): أظهِرِ الغِنَى مَا دَامَ اللهُ أَغْنَاكَ بِالمَالِ، وإِذَا تُصِبْكَ شِدَّة فَقْر، فَأَجْمل الصَّبْر. **(الشَّاهد)** في انْجزَامِ (تُصِبْكَ) بِإِذَا.

(قوله: لِعَدَمِ وُرُودِهِ) إلا نادراً، كما في (التَّوضيح) وفي (الشيرازي) عِنِ العَرَبِ جَزم إذَا في غَيرِ الشِّعرِ فَلَا يُقال: (إِذَا تدعهم) بَل يُقال: (إِذَا تَدْعوهم).

(قوله: وَحرْفٌ إذْ مَا) أي: إذ ما حرف يَعني: (إِذْ مَا) حرف شَرط لا اسمُ شَرطٍ، كَمَا أَنَّ (إِنْ) حَرف.

(قوله: كَانَ) معنى وفاقاً لسيبويه، لا ظرف زمانٍ زيد عليها «ما» كما ذهب إليه المبرِّدُ في أحد قوليه. هذا، وفي (التَّصريح): قال سيبويه: إنها حرفٌ بمنزلةِ إن الشَّرطيةِ فإذَا قلت: إذ ما تقم أقم فمعناه: إن تقم أقم، وقال المبرد وابن السَّراجِ والفارسي: إنها ظرفُ زمانٍ، وإن المعنى في المثالِ: متى تقم أقم، واحتجوا بأنها قيل: دخول ما كانت اسماً، والأصل عدمُ التغييرِ، وأجيب بأن التغيير قد تحقق بدليل أنها كانت للماضي فصارت للمستقبل، فدلّ على أنها نزع منها ذلك المعنى ألبتة، واعترض بأنه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمضارع، فإنه موضوع لأحد الزمانين الحال أو الاستقبال، وإذا دخل عليه لم انقلب زمانه إلى المضي مع بقاء ذاته على أصلِها. (تصريح).

لِأَنَّ إِذْ سُلِبَ مَعناهُ الأَصْلِيّ، واسْتُعمِلَ مَعَ ما الزَّائِدَة (وَباقِي الأَدَواتِ أَسْما) ....

أبو طالب

(قوله: لأن إذ سلب معناه) إشارة إلى رد من استدلَّ على اسميتها بأن أصلها إذ، وهو اسم فلا معنى لخروجِه عن أصله، وحاصلُ الجوابِ أن ما ذكره مسلم على تقديرِ عدمِ التَّغيير في اللفظِ، واللفظ هاهنا مغير بزيادة ما.

الناصية

(قوله: لأنَّ إذْ سُلِبَ مَعنَاهُ الأصْلِي) إشارة إلى ردّ من استدلّ على اسميّتها بأن أصلها (إذ) وهو اسم، كما مرَّ في بابِ الإضافةِ، فأجاب بأنه اسم إذا كان بمعناه الأصلي، وهو الظَّرفية في الماضي، والآن سلبَ عنه ذلك المعنى فصار حرفاً، ويدلُّ على ذلك استعمالُه مع (ما) الزائدة. (دشتي).

(قوله: لأنَّ إذْ سُلِبَ مَعنَاهُ الأصلِي.. إلخ) يعني: وإنْ كانَتْ؛ (إذ) وَحدَهَا) اسماً لِلزَّمَانِ المَاضي، لكنَّها لَمّا ركبَتْ مَعَ (مَا) الزَّائدةِ وسُلِبَ مَعنَاها الأصْلي ـ وهو الدّلالةُ عَلَى الزَّمَانِ المَاضي ـ انْسَلَخَتْ عَنِ الاسميَّةِ أيضاً. كمَا أنَّ (حَبّ) فِعلَ، فَلَمَّا رُكِّبتْ مَعَ (ذَا) صَارَ (حَبَّذَا) اسماً لِلمَدحِ. (شيرازي).

(قوله: وباقي الأدوات أسما) تفصيل إعراب أسماء الشَّرطِ على ما في (الهمع) وغيره أن يقال: إذا وقعت الأداة الشرطية بعد حرف جار، أو مضاف، فهي في محل جر، نحو: عما تسأل أسأل، وغلام من تضرب أضرب، وإلا فإن وقعت على زمان أو مكان، فهي في موضعِ نصبٍ على الظَّرفيةِ نحو: متى تقم أقم، ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨] أو على حدث فمفعول مطلق، نحو: أي ضرب تضرب أضرب، وإلا فإن وقع بعدها فعل لازم، نحو: من يقم أقم معه، مبتدأ خبره فعل الشَّرطِ وفيه ضميرها؛ لأن قولك: من يقم لو خلا عن معنى الشَّرطِ بمنزلةِ قولك: كلٌّ من النَّاسِ يقوم، وقيل: هو والجواب؛ لأن الكلام لا يتمُّ إلا بالجواب فكان داخلاً في الخبرِ، وقيل: الجواب؛ لأن الفائدة به تمّت، ورد بأنه أجنبي من المبتدأ وفيه نظر، وبأن توقف الفائدة عليه من حيث التَّعليقُ لا من حيث الخبريةُ، أو متعدٍّ واقع عليها نحو: من يضرب زيداً أضربه، ومن تضرب أضربه فمفعول به، أو واقعٌ على ضميرها، نحو: من يضربه زيدٌ أضربه، ومن تضربه أضربُه، أو متعلّقها نحو من يضربُ زيد أخاه فاضربه، فاشتغال فيجوز في أداة الشَّرط أن تكون في موضع رفع على الابتداء، وأن تكون في موضع نصب بفعلٍ مضمرٍ يفسره الظَّاهر بعدها، ومثلها في هذا التَّفصيل أسماء الاستفهام. (صبان).

(قوله: وبَاقِي الأدواتِ أسْما) أما من وما ومتى وأيّ وأيان وأين وأنّى وحيثُما: فباتفاق، وأما مهما: فعلى الأصحّ. وتنقسم هذه الأسماءُ إلى ظرفٍ وغير ظرفٍ: فغير الظَّرف من وما ومهما، فمن لتعميمِ أولي العلمِ، وما لتعميم ما تدلُّ عليه، وهي موصولةٌ، وكلتاهما مبهمة في أزمانِ الرَّبطِ، ومهما بمعنى ما، ولا تخرج عن الاسميةِ ـ خلافاً لمن زعم أنها تكون حرفاً ـ ولا عن الشَّرطيةِ ـ خلافاً لمن زعم أنها تكون استفهاماً ـ ولا تجر بإضافة، ولا بحرفِ جرٍّ بخلاف من وما. وذكر في (الكافية والتَّسهيل): أن ما ومهما قد يردان ظرفي زمانٍ. وقال في (شرح الكافية): جميع النَّحويين يجعلون ما

بِلا خِلافٍ إِلّا مَهْما، فَعَلَى الأصَحّ، لِعَوْدِ الضَّميرِ عَلَيها فِي الآيَةِ السّابقة. ثم ماكانَ مِنها لِلزَّمانِ أَوِ الْمَكانِ فَمَوْضِعُهُ نَصْبٌ بِفِعْلِ الشَّرْط، وما كانَ لِغَيرِهِ فَمَوْضِعُهُ رَفعٌ عَلى الابْتِداءِ إنِ اشْتَغَلَ عَنهُ الْفِعلُ بِضَميرِهِ وإلّا فَيُنْصَبُ به.

أبو طالب

(**قوله: فموضُعه نصب**) أي: على كونِه مفعولاً فيه للشّرطِ.

(**قوله: إن اشتغل عنه**) سواء كانَ الاشتغالُ بجعلِ ضميره فاعلاً، كمن يضرب اضرب بالصيغةِ المغايبة، أو غيرُ فاعلٍ نحو: من تضربه أضرب بصيغة المخاطبةِ، فالمرادُ بالاشتغال أعمُّ من الاشتغالِ بالمصطلح.

الناصية

ومهما مثل من في لزومِ التجردِ عن الظّرفيةِ، مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعارِ الفصحاءِ من العربِ. هذا، وأصل مهما ما ما الأولى شرطية والثّانية زائدة، فثقلَ اجتماعُهما، فأبدلت ألف الأولى هاء. هذا مذهبُ البصريين. ومذهبُ الكوفيين، أصلُها: مه بمعنى: اكفف زيدت عليها ما، فحدث بالتّركيبِ معنى لم يكن. وأجازَه سيبويه. وقيل: إنها بسيطة. وأما أي: فهي هامة في ذوي العلمِ وغيرهم، وهي بحسبِ ما تضاف إليه، فإن أضيفت إلى ظرفِ مكانٍ فهي ظرف مكانٍ، وإن أضيفت إلى ظرفِ زمانٍ فهي ظرفُ زمانٍ، وإن أضيفت إلى غيرهما فهي غير ظرفٍ. وأما الظَّرفُ فينقسم إلى زماني ومكاني: فالزَّمانيّ متى وأيان ـ وهما لتعميم الأزمنة ـ وكسر همزة أيان لغة لسُليمٍ. وقرئ بها شاذاً. والمكاني: أين وأنى وحيثما ـ وهي لتعميمِ الأمكنةِ ـ (أشموني).

(**قوله: إلّا مَهْمَا**) في (التّصريح) قال الجمهور: إنها اسم بدليلِ عودِ الضّميرِ عليها في قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢]. وزعم السهيلي وابن يَسْعُون بمهملتين أنها حرف (**قوله: فَعَلَى الأَصَحّ**) أي: على الأصحِّ أنه اسم (**قوله: في الآيةِ السَّابقة**) وهي قَوْلُه تَعَالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢]، فَرَجَعَ ضَمير (به) عَلَى (مَهمَا). والضَّمير لَا يَعُودُ عَلَى حَرفٍ.

(**قوله: ثمّ مَا كَان مِنهَا**) أي: من أدواتِ الشَّرطِ فالزَّمان كمتى وإيّان، والمكان كأين وحيثما، والمشترك كأنّى (**قوله: فَمَوْضِعُه نَصب**) على أن يكون مفعولاً فيه.

(**قوله: بِفِعْلِ الشَّرْط**) كَـ(مَتى) لِلزَّمَانِ، و(أَيْنَ) لِلمَكانِ تَقولُ: مَتَى تَقُمْ أَقُمْ، وأَيْنَ تَجْلِسْ أَجْلِسْ، فَـ(مَتَى) مَفعول فيه لِـ(تَقُم) و(مَتى) مَفعول فيه لِـ(تَجْلِسْ).

(**قوله: وما كَانَ لغيره**) أي: لِغَيرِ الزّمانِ والمكَانِ ـ بأنْ لَم يَكن ظَرفاً ـ كـ(مَا) (مَن) (أيّ) ونَحوهَا.

(**قوله: إنِ اشْتَغَل عَنهُ الفِعلُ بضميرِهِ**) نحو: من تضربه أضربه.

(**قوله: وإلّا ...إلخ**) أي: إن لم يكن الفعل مشتغلاً بضميره، نحو: من تضرب أضرب، فمن منصوب بفعل الشَّرط مفعولاً به. وفي (الشيرازي): فإنْ قلنا: (مَنْ تَضْرِبه أضْرِب)، يَكون الإعراب:

فِـعْـلَـيْـنِ يَـقْـتَـضِـيـنَ شَـرْطٌ قُـدِّمَـا   يَـتْـلُـو الْـجَـزَاءُ وَجَـوَابـاً وُسِـمَـا

(فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ) أَيْ: أَدواتُ الشَّرْطِ، ....

أبو طالب ________

....

الناصية ________

(مَن) مُبتدأ (تَضرب) فِعل وفاعل (والضَّمير) مَفعولٌ به، وإنْ قلنا: (مَنْ تضربْ أضْرِب) يَكونُ الإعرَابُ (مَن) (مَفعولٌ به لِتَضرب، وَتَضْرِب) فِعلٌ وفاعِلٌ.

(**قوله: فعلين يقتضين**) فعلين مفعولٌ مقدم ليقتضين، كما يفيده قول الشُّراح، أي: تطلب هذه الأدوات فعلين، والجملة مستأنفة لا نعتَ لقوله: اسماً لإيهامه أن إذما وإن لا يقتضيانِ فعلينِ، وعلى الإعراب المذكور فاجزم في قوله: سابقاً، واجزم بأن... إلخ، محذوفٌ المفعول للعلم به من هنا، أو منزل منزلة اللازم، ويصحُّ جعل فعلين مفعوله، وجملة يقتضين نعت لفعلين؛ والرَّابط محذوف، أي: يقتضينهما وعليه فقوله سابقاً، وحرف إذ ما... إلخ، كلام معترض بين الفعلِ ومفعوله، وشرطٌ مبتدأ، وسوغ الابتداءَ به وقوعُه في معرضِ التّفصيلِ خبره قدماً أو خبر لمحذوف أي: أحدهما شرطٌ وجملة المبتدأ، والخبر على كلٌ مستأنفة، وجملة يتلو الجزاء إما مستأنفة، أو خبر ثانٍ على جعل شرط مبتدأ، أو صفة ثانية على جعله خبراً لمحذوفٍ، والرابط محذوف، أي: يتلوه، وفي بعض النسخ شرطاً بالنَّصبِ على المفعوليةِ ليقتضين بناءً على أن فعلين مفعول لا جزم لا ليقتضين، وأن يقتضين مستأنف لا نعت لفعلينِ، ولا يصحُّ جعله بدلاً من فعلينِ؛ لأنّ التّابع غير مستوف للمتبوع، وإنما يجوزُ الإتباعُ فيما كان مستوفياً، نحو: لقيت الرَّجلين زيداً وعمراً، وبتقرير المقامِ على هذا الوجهِ التَّامِّ، يعلم ما في كلامِ البعضِ من القصورِ والإيهام. واعلم أن جملة الشرط يجب تصديرها بفعل مضارع غير دعاء ولا ذي تنفيس مثبت أو منفي بلا أو لم، أو بفعل ماض عار من قد ونفي ودعاء وجمود، ولو كان الفعل مضمراً يفسره فعل، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] وكونه في هذه الحالة مضارعاً دون لم ضرورة، نحو: ولديك إن هو يستزدك مزيد، والاختيار أن يكون عند الإضمارِ والتَّفسير ماضياً أو مضارعاً مقروناً بلم، وكذا تقديم الاسمِ عند الإضمار والتفسير مع غير أن ضرورة في الأصحِّ نحو:

فَـمَـنْ نَـحْـنُ نُـؤْمِـنْـهُ يَـبـت وَهْـوَ آمِـنٌ   ....

وقوله:

أيـنـمـا الـريـح تـمـيـلـهـا تـمـل   ....

وجوّزه الكسائي اختياراً مع من وأخواتهِ، كذا في (الهمع).

(**قوله: فعْلَيْن يَقْتَضِينَ**) أي: تطلب هذه الأدوات فعلين، وإنما قال: فعلين (صبان) ولم يقل: جملتين للتنبيهِ على أن حق الشرطِ والجزاء أن يكونا فعلين، وإن كان ذلك لا يلزمُ في الجزاءِ.

وهي إنْ وما بَعدَها (شَرْطٌ قُدِّما) ....

أبو طالب

(قوله: شرط قدما) هذا إما مبتدأ بنية الإضافة، أي: شرطه، وكلٌّ من الجملتين خبره، أو الأولى وصفه، والثَّانية خبره، وإما خبر لمحذوفٍ؛ أي: أحدهما شرط، وكلتا الجملتين وصفه، ولم يذكر الآخر استغناء عنه بقوله: يتلو الجزاء.

الناصية

وأفهم قوله: يتلو الجزاء أنه لا يتقدَّم، وإن تقدَّم على أداةِ الشَّرطِ شبيه بالجواب، فهو دليلٌ عليه وليس إياه. هذا مذهبُ جمهورِ البصريين. وذهب الكوفيون والمبردُ وأبو زيدٍ إلى أنه الجوابُ نفسه.

والصَّحيح الأول. وأفهم قوله: يقتضين: أن أداة الشَّرطِ هي الجازمة للشَّرطِ والجزاءِ معاً لاقتضائها لهما: أما الشَّرطُ نقل الاتفاق على أن الأداةَ جازمة له، وأما الجزاءُ ففيه أقوالٌ. قيل: هي الجازمة له أيضاً، كما اقتضاه كلامه، قيل: وهو مذهب المحققين من البصريين، وعزاه السِّيرافي إلى سيبويه. وقيل: الجزمُ بفعلِ الشَّرطِ، وهو مذهبُ الأخفشِ، واختاره في (التَّسهيل). وقيل: بالأداةِ والفعلِ معاً ونسب إلى سيبويه والخليل. وقيلَ: بالجوَارِ، وهو مذهب الكوفيين (أشموني).

(قوله: وهي إنْ ما بعدها) كل منهن يقتضي فعلين يسمى أولهما شرطاً، لتعليقِ الحكمِ عليه (و) يسمَّى (ثانيهما جواباً)؛ لأنّه مرتب على الشَّرطِ، كما ترتب الجواب على السُّؤال (وجزاء)؛ لأن مضمونه جزاء لمضمون الشرط، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ شَرْطٌ قُدِّما   يَتْلُو الجَزَاءَ وجَواباً وُسِما

وفهم من قوله: وجازم الفعلين أن أداة الشّرطِ جازمة لهما معاً، وهو مذهبُ الجمهور من البصريين، واختاره ابن عصفور والأُبَّذِيّ، واعترض بأن الجازم كالجارِّ فلا يعمل في شيئين، وبأنه ليس لنا ما يتعدَّد عمله إلا ويختلف كرفع، وانصب، ويجاب بالفرق بأن الجازم لما كان لتعليقِ حكم على آخر عمل فيهما، بخلاف الجار وبأن تعدُّد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظنَّ ومفاعيل أعلم، وقبل الشرطِ مجزومٌ بالأداةِ لجوابِ مجزوم بالشَّرطِ، كما أن المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء، والخبرُ مرفوعٌ بالمبتدأ، أو نسب إلى الأخفشِ، واختاره في (التَّسهيل). وقيل: الشرطُ والجوابُ تَجَازَما كما قال الكوفيون في المبتدأ والخبرِ أنهما ترافعا، وهذا نقله ابن جني عن الأخفشِ، وقيل: الأداة والشَّرط كلاهما جزم الجواب، كما قيل: الابتداء والمبتدأ كلاهما رفع الخبر، ونسب هذا القول لسيبويه والخليل، ورد بأن العامل المركب لا يحذف أحد جزأيه، ويبقى الآخر، وفعل الشَّرط قد يحذف، وبأن العاملَ المركب لا يفصل بين جزأيه، وقد جاءَ الفصل، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، وأجيب بأن فعل الشرطِ، هو المحذوف وهذا مفسَّر له، وقيل: الجوابُ مجزومٌ بالجوارِ، قاله الكوفيون قياساً للجزم على الجرِّ، ورد بأنه قد يكونُ بينهما معمولاتٌ فاصلةٌ، فلا تجاورَ.

(قوله: شَرْطٌ قُدِّما) أي: يجب أن يكون الشَّرط مقدَّماً على الجزاء.

وَمَـاضِـيَـيْـنِ أَوْ مُـضَـارِعَـيْـنِ تُـلْـفِـيـهِـمَـا أَوْ مُـتَـخَـالِـفَـيْـنِ

و(يَتْلُو الْجَزاءُ وَجَواباً وُسِما) أَيْضاً (وَماضِيَيْنِ ....

أبو طالب

....

الناصية

(قوله: يتلو الجزاء) شرطه الإفادة كخبر المبتدأ، فلا يجوز إن يقم زيد يقم. فإن دخله معنى يخرجه للإفادة جاز، ومنه «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله». سيوطي.

(قوله: وجواباً وسما) قال أبو حيان: التَّسمية بهما مجاز، فإن الجزاءَ الثَّوابُ أو العقابُ على فعلٍ. والجوابُ ما وقع في مقابلةِ كلامِ السائلِ، لكن لما أشبه الفعل الثاني في ترتبه على الأولِ الجزاء، والجواب سمي جزاءً وجواباً. اهـ. ملخصاً. قال (سم): دعوى التَّجوز صحيحة باعتبارِ اللغةِ، وأما باعتبارِ الاصطلاحِ فهي ممنوعة، بل الظَّاهر أنّ التَّسمية حقيقة اصطلاحية. (صبان).

(قوله: وَجَوَاباً وُسِما) أي: علم.

(قوله: وماضيين) أي: لفظاً لا معنى؛ لأنّ هذه الأدوات تقلب الماضي للاستقبالِ شرطاً، أو جواباً سواء في ذلك كان وغيرها على الأصحّ بدليلِ: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُواْ﴾ [المائدة: ٦]، وقال ابن الحاجب: قد يستعملُ الفعل الواقع شرطاً لأنّ أو غيرها في مطلقِ الزّمانِ مجازاً. نحو: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾ [محمد: ٣٦]، ونحو: ﴿وَمَن يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّـَٔاتِهِۦ﴾ [التغابن: ٩]، فيدخل الماضي والمستقبل، كذا في (الدّماميني). وزعم المبرِّد، وتبعه الرضي أن كان تبقى على المضي لقوّتها فيه، كما في ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦]، فقد علمته ويجاب بأن المعنى: إن أكر موصوفاً بأني قتلته فيما مضى وسواء في ذلك أيضاً، الجواب المقرونُ بالفاءِ، وقد ظاهرة أو مقدره وغيره على الأصحّ، وقال المصنف تبعاً للجزولي: إن الفعلَ المقرونَ بالفاءِ وقد ظاهرة أو مقدرة يكون جواب الشرَّطِ، وهو ماضي اللفظ والمعنى، نحو: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧]، و﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾ [يوسف: ٢٧] أي: فقد كذبت، قال أبو حيان: وذلك مستحيلٌ من حيث إن الشّرط يتوقف عليه مشروطُه، فيجب أن يكون الجوابُ بالنِّسبة إليه مستقبلاً، فيتأول ما وردَ من ذلك على حذفِ الجوابِ، أي: إن يسرق فتأسّ فقد سرقَ أخٌ له من قبل، ومثله ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ﴾ [فاطر: ٤]، أي: فتسلّ فقد كذبت قال: وإنما سُمي المذكور جواباً؛ لأنّه مغنٍ عنه ومفهم له، كذا في الهمع، وتأوله بعضهم بأن المراد ترتيب الأخبار بسرقة أخيه في الزمن الماضي على سرقته في الزّمن المستقبلِ، وترتيب الأخبارِ يكذبها في الزَّمن الماضي على قدّ قميصه من دبرٍ في الزّمنِ المستقبلِ، قال الدّماميني: والأصلُ عدمُ تكرارِ المشروطِ بتكرارِ الشَّرطِ ما لم يقتض العرفُ ذلك، كما في: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا﴾ [المائدة: ٦]، كما في ﴿إِذَا

أَوْ مُضارِعَيْنِ تُلْفِيهِما) أيِ الشَّرْط وجَزائه، وَمَحلُّ الْماضي حينئذٍ جَزْمٌ، ....

أبو طالب

....

الناصية

قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [المَائدة: ٦]، اهـ. واعلم أن الأحسن أن يكونا مضارعين؛ لظهور تأثير العاملِ فيهما، ثم ماضيين للمشاكلة في عدمِ التأثير، ثم أن يكون الشَّرط ماضياً والجواب مضارعاً؛ لأنّ فيه الخروج من الأضعفِ إلى الأقوى، أعني من عدمِ التأثير إلى التَّأثير، وأما عكسه فخصّه الجمهورُ بالضَّرورةِ. سيوطي عن أبي حيان. (صبان).

(قوله: وَمَاضِيَيْن أَوْ مُضَارِعَيْن. تلفهما) أي: تجدهما. وفي (التَّصريح): لا يشترط في الشَّرط والجزاء أن يكونا من نوعٍ واحدٍ تارة (يكونان مضارعين، نحو: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدۡ﴾ [الأنفَال: ١٩] وتارة يكونان ماضيين، نحو: ﴿وَإِنۡ عُدتُّمۡ عُدۡنَاۚ﴾ [الإسرَاء: ٨] وتارة يكونان مختلفين ماضياً فمضارعاً، نحو: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرۡثَ ٱلۡأٓخِرَةِ نَزِدۡ لَهُۥ فِي حَرۡثِهِۦۖ﴾ [الشورىٰ: ٢٠]). وفي (الخاطريات) لابن جني: قال أبو بكر: إنما حَسُنَ؛ لأنّ الاعتمادَ في المعنى على خبرِ كان، وهو مضارع، فكأنه قال: من يرد نزد، وليس مثل قولك: إن أتيتني آتك، قال الموضح: فتتبعت ما ورد به التَّنزيل من ذلك، فإذا فعل الشَّرط فيه كلمة كان (و) تارةٌ يكونان (عكسه) مضارعاً فماضياً، وهو قليل حتى خصّه الجمهورُ بالشِّعرِ، ومذهب الفراء، ومن تبعه جوازه في الاختيارِ (نحو) قوله ﷺ: «**من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له**» رواه البخاري، ومنه ﴿إِن نَّشَأۡ نُنَزِّلۡ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةٗ فَظَلَّتۡ أَعۡنَٰقُهُمۡ لَهَا خَٰضِعِينَ ۝٤﴾ [الشُّعَرَاء: ٤] فظلت: ماض، وهو معطوف على الجوابِ، وهو تنزل فيكون جواباً؛ لأن تابعَ الجوابِ جواب، وورد النَّاظم في (شرح التَّسهيل) (بهذين) الحديث والآية، (ونحوهما على الأكثرين؛ إذ خصوا هذا النَّوع بالضَّرورة) وقالوا: لأنا إذا أعملنا الأداة في لفظِ الشَّرطِ، ثم جئنا بالجوابِ ماضياً كنا قد هيأنا العاملَ للعملِ، ثم قطعناه عنه، وهو غير جائزٍ، وللأكثرين أن يجيبوا عن الحديثِ، بأنه تجوز روايته بالمعنى فليسا نصاً في الدَّليل، وعن الآيةِ بأنه يغتفر في التَّابع ما لا يغتفر في المتبوعِ، ويتحصل من قول النَّاظم: وماضيين أو مضارعين تلفيهما، أو متخالفين تسع صور؛ لأنّ الشَّرط له ثلاثة أحوال، فإنه يكون ماضي اللفظ أو مضارعاً عارياً من لم أو مصحوباً بها، والجزاء كذلك، وإذا ضربت ثلاثة في ثلاثة بلغت تسعاً، منها ثمان تجوز في الاختيار اتفاقاً، وواحدة مختلف فيها، وهي أن يكون الشَّرط مضارعين، والجزاء ماضياً عارياً من لم، كما في الحديث والآية، (ورفع الجواب المسبوق بماضٍ أو بمضارعٍ منفي بلم قوي، كقوله): وهو زهيرٌ يمدح هرمَ بن سنان:

وإنْ أتـاهُ خـلـيـلٌ يـومَ مـسـألـةٍ   يـقـولُ لا غـائـبٌ مـالـي ولا حَـرِمُ

برفع يقول، وإلى ذلك أشارَ النَّاظم بقوله:

نَحو: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨]، ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] (أَوْ مُتَخالِفَيْنِ) بِأَنْ يَكونَ الشَّرطُ مُضارِعاً والجَزاءُ ماضِياً أو عَكسه، نَحو:

إِنْ تَصْرِمُونا وَصَلْناكُمْ وَإِنْ تَصِلُوا ... مَلأْتُمْ أَنْفُسَ الأَعْداءِ إِرْهابا

أبو طالب

(**قوله: إن تصرمونا وصلناكم. . . إلخ**) الصرم: القطع، والمرادُ هنا: قطع الرَّحم ضد الصِّلة، وملأتم جمع المذكَّر للخطابِ، ويجب أن يقرأ هنا بالواوِ، كما هو الأصل لمحافظةِ الوزنِ، والإرهاب: الإخافة.

الناصية

وبعد ماضٍ رَفْعَكَ الجزا حَسَن. والذي حسن ذلك أن الأداةَ لما لم تعمل في لفظِ الشَّرطِ لكونه ماضياً مع قربه، فلا تعمل في الجوابِ مع بعده، والمرادُ بالخليلِ هنا الفقيرُ المختل الحال، وليس المراد به الصَّديق، المسألة: مصدر سأل يقال: سأله سؤالاً ومسألة، ويروى مسغبةٍ مكان مسألة. على هذا أنشده الجوهري، والمسغبة: المجاعة، والحرم: بفتحِ الحاءِ المهملةِ، وكسر الراء مصدر كالحرمان ومعناه المنع، وهو مبتدأ حذف خبره، أي: لا غائب مالي ولا عندي حرمان على أحدِ الاحتمالات. (تصريح).

(**قوله: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾**. (**الشَّاهد**) في (عُدْتُمْ) (عُدْنَا) فالشَّرط والجزاء كلاهما ماضيان.

قوله: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]. (**الشَّاهد**) في (تُخْفوا) (يُحَاسِبْكم) كِلاهُمَا مثال لكونِ الفعلينِ مضارعين.

(**قوله: أوْ مُتخَالِفين**) هذا ماضٍ وهذا مضارعٌ: فمثال كونهما مضارعين، وهو الأصلُ، نحو: ﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩] وماضيين، نحو: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨] وماضياً فمضارعاً، نحو: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْـَٔاخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾ [الشورى: ٢٠] وعكسه قليلٌ، وخصّه الجمهور بالضَّرورة، ومذهب الفراءِ والمصنف جوازه في الاختيار، وهو الصَّحيح لما رواه البخاري من قوله عليه الصَّلاة والسَّلام: «**من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفِرَ له**». ومن قول عائشة رضي الله عنها: إن أبا بكر رجل أسيف، متى يقم مقامك رقّ. ومنه: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ﴾ [الشعراء: ٤]؛ لأنّ تابع الجواب جوابٌ. (أشموني).

(**قوله: إن تصرمونا. . . إلخ**) هو من البسيطِ. و(**الشَّاهد**) فيه: أن الشَّرط في الموضعينِ جاء مضارعاً والجواب ماضياً، والصرم: القطع. والإرهاب: مصدر أرهبه؛ إذا أخافه. (**المَعنَى**): إنْ تقطعوا عنا نحن لا نقطع عنكم، بل وصلناكم، وإن وصلتمونا تملؤون نفوس أعدائنا خَوْفاً وإرهَاباً. (**الشَّاهد**) في (تَصرِمُونَا) (وَصَلنَاكُم) الشَّرط مُضارع والجَزَاء مَاضٍ، وكذلك (تَصِلوا) (مَلأتُم) أيضاً الشَّرط مُضارع والجَزَاء مَاضٍ.

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

ونَحو:

دَسَّتْ رَسُولاً بِأَنَّ الْقَوْمَ إنْ قَدِرُوا عَلَيْكَ يَشْفُوا صُدُوراً ذاتَ تَوْغِيرِ

(وَبَعْدَ) شَرْطٍ (ماضٍ رَفْعُكَ الْجَزاءَ حَسَنْ) لكنَّه غَير مُختارٍ، نَحو:

أبو طالب

(قوله: دست رسولاً) أي: أرسلت خفية، وقدروا، أي: غلبوا، والتَّوغيرُ: بالغين المعجمة، جعل الشَّيء حاراً شديد الحرارة، والمراد هنا: أكثر حرارتها من نارِ العداوةِ والبغضاءِ.

(قوله: وبعد شرط ماض) قدر لفظ الشَّرط ليدخل في الحكمِ، نحو: إنْ ضربت تعرض أضربك، وليخرج عنه نحو: إن تضربْ وقد نصرت أضربك، وتقديره في المصرعِ الأخير لعكسِ ذلك.

(قوله: لكنه غير مختار) إشارة إلى أن مراده بقوله: حسن جائز لا أزيد كما هو الظَّاهر منه.

الناصية

هذا، وفي (الدشتي): فالشَّرط في الموردين مضارع، وهما (تصرموا) و(تصلوا)، والجزاء ماض، وهو (وصلناكم) في الأول و(ملأتم) في الثاني.

ومعنى البيت: إنكم إن قطعتم عنّا الصِّلة، فإنّا لا نقطع عنكم، ولكن إن تصلونا ملأتم قلوبَ الأعداءِ رعباً وخوفاً.

(قوله: دَسَّتْ رَسُولاً... إلخ) (دَسَّتْ) أي: أرْسلت (تَوْغير) الْحِقْد. **(المَعنَى)**: أرسَلَتْ رَسولاً بأنَّ الْقَوْمَ إنْ ظَفروا عَلَيكَ، وَقَدِروا، يَشْفوا صدورهم؛ الّتي مُلِئَتْ مِن الْحِقْدِ عَلَيك. **(الشَّاهد)** في (قَدِروا) (يَشْفوا) الشَّرط مَاض، والْجَزَاء مضارع.

وفي (الدشتي): إنَّ هذا مثال لعكسِ الأوّل؛ إذ الشَّرط هنا ماض، وهو (قدروا)، والجزاء مضارع (يشفوا)، ومعنى البيت: أنّها أرسلت في الخفاء رسولاً، بأن القوم إن تمكنوا عليك، يشفوا عليك صدورهم المليئة بالحقدِ.

(قوله: وبعد) متعلّق برفع، وتقديم معمول المصدرِ المقدرِ بأنَّ، والفعل جائز إذا كان ظرفاً، ويصحُّ جعله حالاً من الجزاءِ، وإن لم يذكروه، وما ذكروه من احتمالِ كونه لغواً متعلّقاً بحسنٍ ضعيف معنى. فتأمل. (صبان).

(قوله: وَبَعْدَ شَرْط ماض) أي: لفظاً أو معنى كما سيذكره.

(قوله: (رَفْعُكَ الْجَزَاءَ حَسَنٌ)، والذي حسن ذلك أنَّ الأداة لما لم تعمل في لفظِ الشَّرطِ لكونه ماضياً مع قربهِ، فلا تعمل في الجوابِ مع بعده.

(قوله: لكنَّه غيرَ مُخْتَار)، بل المختار هو الجزم.

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالِي وَلا حَرِمُ

أبو طالب

(**قوله: إن أتاه خليل يوماً مسغبة**) قاله زهير في مدحِ هرم بن سنان، وروي بدل مسغبة: مسألة، والمسغبة: الإجاعة، فيومها يوم القحطِ والجدبِ، وحَرِم بفتحِ الحاء المهملة وكسر الراء، أي: صير محروماً، فهو عطف على يقول، وقيل: وصف، أي: لا ممنوع مالي منك فهو عطفٌ على غائبٍ، يعني: إذا سأله السائلون وأتاه الجائعون أعطاهم من غير عذرٍ.

الناصية

(**قوله: وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَة. . . إلخ**) قاله زهير بن أبي سلمى من قصيدةٍ يمدح بها هرم بن سنان. (**قوله**) وإن الواو بحسب ما قبلها، وإنْ: حرف شرط جازم يجزم فعلين، **الأول**: فعل الشِّرط، **والثَّاني**: جوابه وجزاؤه، وأتاه: أتى فعل ماض مبني على فتحٍ مقدَّرٍ على الألفِ منع من ظهورِه التعذر في محلٍّ جزمٍ بأن فعل الشرط، والهاء العائدة على هرم الممدوح مفعوله مقدّم، وخليل: فاعله مؤخَّر، وهو الفقير المحتاج؛ لأنه مأخوذ من الخلة بفتحِ الخاءِ المعجمةِ، وهي الفقر والحاجة، لا من الخلة بضمّها، وهي الصَّداقة. ويومَ: منصوب على أنَّه ظرف زمان متعلِّق بأتى، ومسغبة أي: مجاعة مضاف إليه. ورُوي: يوم مسألة، أي: طلب، وهي مصدر سأل، وتجمع على مسائل بالهمزة، ويقول: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، يعود على هرم، والجملة في محلٍّ جزم بأن جواب الشرط، وقولهم: إنَّ المرفوع نفسه جواب، أي: هو جواب معنى لا لفظاً؛ لكونه مرفوعاً، بل الذي في محلٍّ جزم وجواب هو الجملة كما مرّ، وهذا المرفوع بلا تقدير فاء، وإنَّما لم يظهر فيه الجزم؛ لأن الأداة لمَّا لم يظهر أثرها في الشّرط الماضي ضعفت عن العملِ في الجواب، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أن المرفوع هو الجواب بتقديرِ الفاء، أي: فيقول. . . إلخ، والمضارعُ مع الفاءِ يرفع جواباً؛ لكونهِ خبراً لمبتدأ محذوف على التحقيق، فالجملةُ الاسمية مع الفاء في محلٍّ جزم جوابِ الشَّرطِ، وذهب سيبويه إلى أن المرفوع يُقدّر تقديمه عن الأداة، ويكون دالاً على الجوابِ المحذوفِ، لا أنَّه هو الجواب، فكأنَّه قال: ويقول: إنْ أتاه خليل يوم مسغبة يقل. . . إلخ، ولا نافية حجازيَّة عاملة كليس، ترفع الاسم، وتنصب الخبر، وغائب اسمها، ومالي فاعل بغائب سدَّ مسدَّ خبرها؛ لأن الوصفَ اعتمد على نفي، وياء المتكلِّم مضاف إليه، أو تميمية ملغاة، وغائب مبتدأ، أو مالي: فاعل بغائب سدَّ مسدَّ خبره، ولا الواو للعطف، ولا نافية حجازيَّة أو تميميَّة، وحَرِم بفتحِ الحاء وكسر الراءِ المهملتين، أي: حرمان اسمها، أو مبتدأ، أو الخبر على كلٍّ محذوف تقديره: ولا حرم عندي، والحرم مصدر، وفعله يتعدَّى إلى مفعولين، تقول: حرمت زيداً كذا وكذا أحرمه من بابِ ضرب، أي: منعته منه، فهو مجزوم، ويقال أيضاً: أحرمته بالألف، وجملة قوله: لا غائب مالي، ولا حرم في محلٍّ نصب مقول القول.

(وَرَفْعُهُ) أَيِ: الْجَزاء (بَعدَ) شَرطٍ (مُضارِعٍ وَهَنْ) أَيْ: ضَعيفٌ، نَحو:

يـا أَقْـرَعَ بْـنَ حـابِـسٍ يـا أَقْـرَعُ   إنَّـكَ إنْ يُـصْـرَعْ أَخُـوكَ تُـصْـرَعُ

أبو طالب

(قوله: **يا أقرع بن حابس يا أقرع**) الصَّرع: الإسقاط، والباقي ظاهر.

الناصية

(يعني): وإنْ أتى هرماً فقير محتاج في وقت مجاعة، أو في وقت يحتاج فيه إلى الطَّلب، والسُّؤال يقول له: بسبب أنه سخي وكريم، ليس غائب مالي، بل هو حاضر ولا حرمان، ومنع لك من العطاء عندي، بل أعطيك كل ما سألتني فيه ما أنت محتاج له، ثم يعطيه ولا يردُّ خائباً.

(والشَّاهد) في قوله يقول: حيث وقع جواب الشَّرط فعلاً مضارعاً مرفوعاً غير مجزوم؛ لكون فعل الشَّرط جاء فعلاً ماضياً، وهو حسن، ولكن الجزم أحسن من الرَّفع كما في (شرح الكافية)، والمراد الماضي ولو معنى، كأن لم تقم أقوم بالرفع وهو حسن، ولكن أقم بالجزم أحسن.

(قوله: **بعد شَرط مضارع**) أي: غير منفي بلم كما مرّ، وسيأتي.

(قوله: **وهن**) سيأتي أنه مفيد بما إذا لم يتقدَّم على أن ما يطلب الجزاء.

(قوله: **أيْ ضعيف**) وجه ضعفه أنَّ الأداةَ قد عملت في فعل الشَّرطِ، فكان القياس عملها في الجوابِ، وتخريجه عند سيبويه على نيّة التقديم والتأخير، أو إضمار الفاء، والأول عنده أولى إن تقدّم على الشَّرطِ ما يطلب المرفوع المذكور، كقوله: إنَّك إنْ يصرع أخوك تصرع.

والمبرّد يقطع بتقدير الفاء فيهما؛ لأنّ ما يحلّ محلاً يمكن أن يكون له لا ينوي به غيره، وهذان التَّخريجان ضعيفان؛ لأنّ التَّقديم والتَّأخير يحوج إلى جوابٍ، ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الأصل، وخلاف فرض المسألة؛ لأن الغرض أنه الجواب، وإضمار الفاء مع غيرِ القول مختصّ بالضَّرورة. (تصريح). **(قوله:**

يَـا أقـرع بـنَ حَـابِـسٍ يَـا أقْـرَعُ   إنَّـكَ إنْ يُـصْـرَعْ أَخُـوكَ تُـصْـرَعُ)

قاله جرير بن عبد الله البجلي، وقال السَّاعاتي: قاله عمرو بن حشارم البجلي. من الرَّجزِ.

فالأقرع الأول: مبني على الفتحِ؛ لكونه وُصِف بالابن، والابن بني معه؛ لوقوعه بين العلَمين.

والثاني: مبني على الضمّ.

(قوله) يا أقرعُ: يا: حرف نداء، وأقرع منادى مبني على الضَّم في محلِّ نصب؛ لأنّه مفرد علم على الصحابي رضي الله تعالى عنه، ويجوز فتح آخره؛ إتباعاً لحركة نون ابن، فنقول في إعرابه حينئذ: مبني على ضمٍّ مقدّر على آخره مُنع من ظهوره اشتغال المحلِّ بحركة الإتباع، وإنَّما جاز ذلك؛ لأنّه إذا كان المنادى مفرداً علماً، ووصف بابن مضاف إلى علم، ولم يفصل بين المنادى وبين ابن بفاصل، جاز لك في المنادى الوجهان السَّابقان، وابن: صفة لأقرع باعتبار المحلِّ فقط، فهو منصوب وجوباً،

وَاقْـرُنْ بِـفَـا حَـتْـمـاً جَـوَابـاً لَـوْ جُـعِـلْ   شَـرْطـاً لإِنْ أَوْ غَـيْـرِهَـا لَـمْ يَـنْـجَـعِـلْ

(وَاقْرُنْ بِفا حَتْماً) لِلارْتِباطِ (جَواباً لَوْ جُعِلْ شَرْطاً لإِنْ أَوْ غَيْرِها) مِن الأَدَواتِ ....

أبو طالب

(قوله: للارتباط) وَجْهُ الارتباط به دلالته على قصدنا تأخر جملته عن شيءٍ، وهو لا يتعقل إلا بقصد ذلك الشيء، وهذا مستلزم لقصدِها غير مستقلة، بل مربوطة بما قدم عليها.

(قوله: لو جعل) أي: لو جعل بحسب الظّاهر، أو أريد جعله، فلا يناقضه الجزاء.

الناصية

وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة؛ لأنَّ التّابع للمنادى المبني على الضمِّ إذا كان مضافاً وليست فيه أل، يتعين نصبه على المحلِّ، وحابس: مضاف إليه، ويا أقرع: يا حرف نداء، وأقرع: منادى مبني على الضمِّ في محل نصب، وهو توكيد لفظي للأول، وإنك: إنَّ واسمها، وجملة أن يصرع... إلخ في محل رفع خبرها، وإنْ حرف شرط جازم يجزم فعلين، ويُصرع بالبناء للمجهول، أي: يطرح على الأرضِ، فعل مضارع مجزومٌ بأنه فعل الشرط، وعلامة جزمه السّكون، وماضيه صرع، وبابه نفع، وأخوك نائب عن فاعله مرفوعٌ وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمّة؛ لأنّه من الأسماء الخمسة، والكاف مضاف إليه، واسمه مرثد، وهما اللذان يقال لهما الأقرعان، وتصرع فعل مضارع مرفوع ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، تقديره: أنت، والجملة في محلّ جزمِ جواب الشّرط. ومعنى: البيت ظاهر.

(والشّاهد) في قوله: تصرع، حيث وقع جواب الشرط فعلاً مضارعاً مرفوعاً، ووقع فعل الشرط فعلاً مضارعاً مجزوماً، وهو ضعيف؛ لأنّه حينئذ يجب الجزم فيهما، وهو مقيد بأن لا يكون فعل الشرط منفياً بلم، وإلا كان رفع الجواب حسناً، وجزمه أحسن من رفعه، لا واجب نحو: إن لم يقم زيد يقوم، أو يقم عمرو.

(قوله: وَاقْرُنْ بفَا حَتْماً) أي: وجوباً، وخصت الفاء بذلك لما قبلها من معنى السَّببية والتعقيب، والجزاء متسبب عن الشَّرطِ، ومتعقّب عنه أفاده في التَّصريح، وصرح في (المغني) بأن المحلّ لمجموع الفاء وما بعدها، ويستثنى من وجوب القرن بالفاءِ ما إذا صدر الجواب بهمزة الاستفهام، سواء كان جملة فعلية أو اسمية، فلا تدخل الفاء سابقة على الهمزة، وإنْ دخلت مسبوقة بها كما في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي ٱلنَّارِ ﴿١٩﴾﴾ [الزُّمَر: ١٩]، وخصت الهمزة بعدمِ دخولِ الفاءِ عليها، دون أخواتها كهل ومن؛ لعراقتها وقوة صدارتها، فغير الهمزة يجوز دخول الفاءِ عليه؛ لعدم عراقته.

(قوله: لِلارْتبَاطِ) أي: ليحصل الارتباط بين الشَّرطِ والجزاء بالفاء.

(قوله: لَوْ جُعِل شَرْطاً... إلخ) يَعني: الْجَوابُ إذَا كانَ غَيرَ قَابِلٍ لأنْ يجْعَلَ شَرْطاً بَعدَ (إنْ) وأخَوَاتِهَا، فَيَجب الفَاء في أوَّلِهِ لِلرَّبْطِ.

لَم يُطاوِع و(لَمْ يَنْجَعِلْ) كالْماضي غَيرِ المُتَصَرِّفِ، ....

أبو طالب

(قوله: لم يطاوع) قدر هذا إشارة إلى أن عدول المصنف عن يجعل إلى قوله: ينجعل للإشارة إلى أن الحكم المذكور، إنما هو فيما إذا كان المانع ذاتياً، وهو المعبر عنه بعدمِ المطاوعة لا عرضياً، ثم المانع الذاتي فيها عدم صلاحيتها؛ لصيرورتِه مدخولة للأدوات، بحسب الاستعمال سواء كان بحسب المعنى أم لا، والمراد بالأدوات، ما ذكر قبل ذلك، فيخرج عنها لو، فلا يرد لزوم عدمِ وجوبِ الفاء في الجملة المصدرةِ بأن المشبهة المفتوحة: لصلاحيتها أن يصير مدخوله للفظ لو كان في قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٦] وسيصرح المصنف بهذا.

الناصية

وفي (الدشتي) إذا كان الجزاء لا يصلح أن يكون شرطاً، يجب أن يُقرن بالفاء، وقوله: (لم يطاوع) أي: لا يقبل و(لم ينجعل) لم يصر. وفي (الصبان): وإنّما وجب قرن الجواب بالفاء فيما لا يصلح شرطاً ليعم الارتباط، فإن ما لا يصح للارتباط مع الاتصالِ، أحق بأن لا يصلح مع الانفصالِ، فإذا قرن بالفاء علم الارتباط: أما إذا كان الجواب صالحاً لجعله شرطاً، كما هو الأصل لم يحتج إلى فاء يقترن بها، وذلك إذا كان ماضياً متصرفاً مجرداً من قد وغيرها، أو مضارعاً مجرداً أو منفياً بلا أو لم.

وفي (التَّصريح): كل جواب يمتنع جعله شرطاً؛ لخلوّه عما شرط (فإن الفاء تجب فيه) وعليه لما فيها؛ لتربطه بشرطه؛ لأنّ الجزمَ الحاصلَ به الرابط مفقود، وليس على تقدير الظّهور، وخصّت الفاءُ بذلك لما فيها من معنى السببية، ولمناسبتها للجزاء معنى، (وذلك) من حيث إن معناها التَّعقيب، بلا فصل، كما أن الجزاء يتعقب على الشَّرط كذلك، والممتنع جعله شرطاً. (الجملة الاسمية نحو: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧])، فهو مبتدأ، وقدير خبره، وعلى كل شيء متعلّق: بقدير، فإن قلت: قدير صفة مشبهة، فكيف تقدم معمولها عليها؟ قلت: قد مضى في أيها أن عملها في الظرفِ، وعلله لما فيها من رائحةِ الفعلِ، وذلك لا يمنع التَّقديم، (و) الجملة (الطَّلبية نحو: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١]).

(قوله: ولم ينجعل) وذلك الجملة الاسمية نحو: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]. والطلبية نحو: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، ونحو: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]، في رواية ابن كثير، قد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِي يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٦٠] والتي فعلها جامد نحو: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّيٓ﴾ [الكهف: ٣٩-٤٠] أو مقرون بقد نحو: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧]، أو تنفيس نحو: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٢٨]، أو لن نحو: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥]، أو ما نحو: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾ [يونس: ٧٢]. وقد تحذف للضَّرورة كقوله:

نَحو: ﴿فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ﴾ [الكهف: ٤٠] والْماضي لَفْظاً ومَعنًى، نَحو: ﴿فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يُوسُف: ٧٧]، والْمَطلُوب به فِعلٌ أَوْ تَركٌ، نَحو: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾ [آل عِمرَان: ٣١]. ....

أبو طالب

(**قوله**: ﴿فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ﴾) ما قبله ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف: ٣٩].

الناصية

مَـنْ يَـفْـعَـلِ الـحَـسَـنَـاتِ اللهُ يـشْـكُـرُهـا ....

أشموني. (**قوله: نَحو**: ﴿فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ﴾ [الكهف: ٤٠]) في جواب ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف: ٣٩]. الآية هكذا: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ﴾ [الكهف: ٣٩-٤٠]. (**الشَّاهد**): في (عَسَى) ماضٍ غير مُتَصَرِّفٍ، لَيسَ لَه مُضارع، أوْ أمر، أوْ مصدر، أوْ غيرها، وهو غيرُ قَابلٍ لأنْ يَجْعَل فِعْل شَرْطٍ؛ ولِذَا لَما صَارَ جَوَاباً لِـ(إن) اقْتَرَنَ بِالفَاءِ. (شيرازي).

(**قوله: والْمَاضي لَفْظاً ومَعنًى**)، فإنَّ الماضي الذي يصلح للشرطِ ما هو بمعنى الاستقبال نحو: إنْ جئتني أكرمك، فإن معناه: إن تجئني أكرمك، وأما إذا كان ماضياً معنى أيضاً، فلا يصلح للشرط، فيجب اقترانه بالفاء. (دشتي).

(**قوله: نحو**: ﴿فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يُوسُف: ٧٧]، الآية هكذا: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ﴾ [يُوسُف: ٧٧]. (**الشَّاهد**) في (قَدْ سَرَقَ) مَاضٍ لَفظاً وَمعنًى. وهو غيرُ قَابلٍ لأنْ يُجْعَلَ فِعل شَرْطٍ؛ لأنَّ فِعلَ الشَّرطِ يَجب أنْ يكونَ مستقبلاً حتّى يَصِحَّ الشَّرط؛ ولِذَا لَمَّا صَارَ جَواباً لِـ (إنْ) دَخلَ عَلَيه الفَاء. أمَّا المَاضي فقط فَلا يَحتاجُ إلى الفَاءِ، نَحو: (إنْ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ)؛ لأنّه في المَعنَى مُضَارعٌ، ويُمكن جَعلُهُ شَرطاً. (شيرازي).

(**قوله: فِعل أوْ تَرك**) أي: أمر، أو نَهي. وفي (الدشتي): بأن يكون الجواب أمراً، أو نهياً لفظاً، أو معنى. وفي (التَّصريح)، وقس عليه بقية أنواع الطلبِ من النَّهي والدعاء، ولو بصيغةِ الخبرِ، والاستفهامِ، والعرضِ، والتحضيضِ، والتمني، والتّرجي، ولا نطيل بأمثلتها، فالذكي ينال بالمثال الواحد ما لا يناله الغبي بألف شاهدٍ، وقد تكون الجملة الواحدة اسمية طلبية في آنٍ واحدٍ.

(**قوله**: ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾ [آل عِمرَان: ٣١]). (**الشَّاهد**) في (اتَّبِعُوني) وقع جواباً لِـ(إنْ)، ولكونِهِ فِعلَ أمرٍ وليس قابلاً لأن يجعَلَ شَرطاً دخله الْفاء، وذلك كما في (التَّصريح) أن الفاء تدخل؛ لامتناع الجملة من أن تقع شرطاً، إما لذاتها، أو لما اقترن بها من نفي، أو إثبات، **فالأول**: ثلاثة أنواع: الجملة الاسمية، والجملة الطلبية، والجملة التي فعلها جامد، **والثاني**: ثلاثة أنواع أيضاً: ما ولن وأن النافيات، **والثالث**: ثلاثة أنواع أيضاً: قد لفظاً، أو تقديراً، أو السين وسوف (وقد تحذف

﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ﴾ [طه: ١١٢]، والْفِعل الْمَقرُون بِالسِّينِ أَوْ سَوْفَ، والْمَنفيُّ بِلَنْ، أَوْ مَا، ....

أبو طالب

(**قوله: ومن يعمل من الصَّالحات**) هذا شاهدٌ لما يدخلُ عليه الفاء جوازاً، أو يرفع بعد دخوله وجوباً كما في سائر الكتب، فالتمثيل به لما يجب فيه الفاء سيّما في الطَّلب، مبني على السهو على أن المراد بالنفي المذكور النَّهي كما في مواضع من القرآن، وأن الطلب مما يجب فيه الفاء، وإن كان راجعاً إلى الطلب ثانياً لا أولاً.

الناصية

الفاء) في الندرة كقوله ﷺ لأبي بن كعب لما سأله عن اللقطة: «فإن جاء صاحبها، وإلا استمتع بها». أخرجه البخاري أو (في الضرورة كقوله) وهو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت رضي الله تعالى عنهما:

مَنْ يَفعلِ الحَسناتِ اللهُ يشكرُها ... والشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثلانِ

أراد: فالله يشكرها، وعن المبرّد أنه منع ذلك مطلقاً، وزعم أن الرِّواية من يفعل الخير فالرَّحمن يشكره، ويرد بالحديث المتقدِّم (و) بنحو قوله:

ومَنْ لا يَزل ينقادُ للغيِّ والصِّبا ... سَيُلْفى عَلَى طُول السَّلامةِ نَادما

أراد: فسيلفى بالفاء، أي: سيوجد من ألفى بمعنى وجد، وإلى الربط بالفاء أشار النَّاظم بقوله:

واقْرُنْ بِفَا حَتماً جَواباً لَو جُعل ... شَرطاً لأنْ أو غَيرِها لَمْ يَنْجعل

(**قوله**: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [النِّساء: ١٢٤]. (**الشَّاهد**): في (لا يَخَافُ) وَقَعَ جَوَاباً لِـ(مَن) الشَّرطِية.

ولِكونِهِ نَهْياً (وإنْ كَانَ فِي صُورَةِ النَّفي) ولَيسَ قَابِلاً لأنْ يُجعَلَ شَرْطاً دخله الفَاء. وفي (الدشتي) (لا يخاف) هنا، وإن كان إخباراً في الظاهر، لكنه نهي وإنشاء في المعنى، إذ المعنى لا يخف.

(**قوله: والْفِعلِ الْمَقرُونِ بِالسِّينِ أَوْ سَوْفَ... إلخ**)، كلّ هَذِهِ السِّتة أيضاً، إذَا وَقَعَتْ جَوَاباً لِلشَّرْطِ، وَجَبَ دُخولُ الْفَاءِ عَلَيْهَا؛ لأنَّه لا يَصِحُّ جَعلُهَا شَرْطاً.

مِثَالُ السِّين: ﴿وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُۥٓ أُخْرَىٰ﴾ [الطلاق: ٦]. (**الشَّاهد**) في (فَستُرضِع) وَقَعَ جَوَاباً لِـ(إنْ).

ومِثَالُ سَوْفَ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٢٨].

(**الشَّاهد**) في ﴿فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ﴾ [التوبة: ٢٨]، وَقَع جَوَاباً لِـ(إنْ).

ومِثَال الْمنفيّ بِلَنْ: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥].

أَوْ إنْ والْجملةِ الاسميةِ، وقولِهِ:

أبو طالب

....

الناصية

(الشّاهد) في ﴿فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥] وقَعَ جَوَاباً لِـ(مَا) الشَّرطية.

ومِثالُ الْمَنْفِيِّ بِمَا: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾ [يونس: ٧٢].

(الشّاهد) في ﴿فَمَا سَأَلْتُكُم﴾ [يونس: ٧٢]، وَقَعَ جَوَاباً لِـ(إنْ).

ومِثَالُ إنْ النَّافِيَةِ: (مَتى يَقُومُ زَيدٌ فَإنْ أَقُوم) أيْ: فَمَا أَقُوم. (الشّاهد) في (فَإنْ أَقُوم) وَقَعَ جَوَاباً لِـ(مَتَى) الشَّرطية.

ومِثَالُ الجُملَةِ الاسميةِ: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]. (الشّاهد) في جُملَةِ ﴿فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧] وَقَعتْ جَواباً لِـ (إنْ). (شيرازي).

وذكر في (المغني): أن التحقيق في مثل ﴿مَن كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ﴾ [العنكبوت: ٥]، كون الجواب محذوفاً؛ لأنّ الجواب مسبب عن الشَّرط، وأجل الله آت، سواء وجد الرجاء، أو لم يوجد، فالأصل: فليبادر للعمل، فإن أجل الله لآت، وحينئذٍ يقال: كيف جعل الجواب الاسمية مع أنّ الله على كل شيء قدير، سواء مسّ بخير أو لا، وكأنه مشى مع بعضِ القومِ على الظَّاهرِ، كما أفاده الدَّماميني، واستشكل في حاشيته على (المغني) ذكره من أمثلة ذلك: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ﴾ [الأنعام: ١٧]، ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِالْقَوْلِ﴾ [طه: ٧]، أي: فاعلم أنه غني عن جهرك فإنه يعلم السرّ، و(إن يكذبوك) أي: فتصبر ﴿فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ﴾ [فاطر: ٤]، ونحو ذلك مما فعل الشرط فيه مضارع؛ بأنهم نصوا على أن الجوابَ لا يحذف، إلا إذا كان فعل الشرط ماضياً لفظاً، ويجاب بأن محل هذا إذا لم يسدّ شيء مسدّ الجواب، وهذه المواضع التي فيها فعل الشرط مضارع فيها شيء سادّ مسدّ الجواب.

(قوله: والجملة الاسمية) نحو: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، فهو مبتدأ، وقدير خبره، وعلى كل شيء متعلّق: بقدير، فإن قلت قدير صفة مشبهة فكيف تقدم معمولها عليها؟ قلت: قد مضى في بابها أن عملها في الظَّرف، وعديله لما فيها من رائحة الفعلِ، وذلك لا يمنع التَّقديم.

(قوله: والجملة الاسمية) أورد عليه نحو: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وأجاب الرضي بأن القسم مقدر قبل الشَّرط، والجواب له، وجواب الشَّرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه، لكن من غير اعتبارٍ لوجود الفاء، أو عدمها، فلا يقال: الجواب المذكور للقسم بلا فاء، فيدل على جوابٍ للشرط مثله بلا فاء، فيعود الإيراد لا يقال لو كان القسم مقدراً؛ لثبتت اللام الموطئة له لتدلَّ عليه؛ لأنا نقول: ذكر هذه اللام عند حذفِ القسمِ أكيد، لا واجب، كما قاله الإسقاطي على ابن عقيل، ثم رأيت الشمني صرَّح به، ويكفي دالاً على القسمِ عدم الفاء في

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا [وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ]

أبو طالب

(**قوله: من يفعل الحسنات. . .**) آخره:

. . . . «والشر بالشر عند الله مثلان»

الله مبتدأ، وجملة يشكرها خبر، والشكر إذا أسند إلى الله، فالمراد أجره وثوابه، والشر بالشر، أي: والشر الصادر عنا مع الشرِّ الصادرِ من عندِ الله أي: ما هو متصوّر في جزائه متساويان، وهذا إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَمَن جَآءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا﴾ [الانعام: ١٦٠] ولا يبعد أن يجعل الظرف متعلقاً بمثلين، إشارة إلى أن عقاب الله تعالى، وإن كان بفهمنا الفاتر، وعقلنا القاصر أضعاف شر العبد، لكنه بحسب الواقع الذي يعلمه الباري تعالى متساوياً، ونسبة الشرِّ إلى الله من قبيل نسبة المكر والخدعة إليه في قوله تعالى: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٥٤] ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٢] إنما هو التّقابل، فإن قلت فالأولى على ما حملت الثاني عليه، أن يكون المصرع الأول إشارة إلى قوله تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] ولا إشارة فيه

الناصية

لجوابٍ، وقول بعضهم: إن الجواب في الآية للشّرطِ على تقديرِ الفاءِ مردود؛ لأن تقديرها إنّما يجوز في الضَّرورةِ. وأما زيادة البعض أن جملة القسم وجوابه جواب الشَّرط، فيردها أن الفرض تقدير القسم قبل الشرطِ، فيلزم أن يتوسَّط الشرط بين أجزاءِ جوابه، وهو ممنوع. وجملة ما ذكره الشَّارح من المواضعِ التي تجب فيها الفاء سبعة، نظمها بعضهم في قوله:

طَلَبِيَّةٌ واسْمِيَّةٌ وبِجَامِدٍ وبِما وقَدْ وبِلَنْ وبالتنفيس

زاد الكمال بن الهمام تصديره برب وبالقسم، والدنوشري تصديره بأداة شرط نحو: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ﴾ [الانعام: ٣٥]. (أشموني).

(**قوله: مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللهُ يشْكُرُها**) تمامه:

. . . . والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ

قاله عبد الله بن حسان بن ثابت رضي الله عنهما، من (البسيط). والشَّاهد في: الله يشكرها، فإنها جملة وقعت جواب الشَّرط، وقد حذف فيها الفاء للضَّرورة، وأصلها: فالله يشكرها. وعن المبرّدِ أنه منع ذلك مطلقاً، وزعم أن الرّواية: من يفعل الخير فالرّحمن يشكره. (**المَعنَى**): مَن يَعمل الأعْمَالَ الْحَسَنَة الله تعالَى يشكر تِلكَ الأعْمَال، ويُجَازي عَلَيْهَا بِالْحَسَنَاتِ. ومَن يَفعل شَرّاً فإنَّ الله تَعَالَى يُجَازِيهِ بشَرٍّ مِثْله. ولَعلَّه إشَارَةٌ إلى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَن جَآءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَن جَآءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا﴾ [الانعام: ١٦٠]. (**الشَّاهد**) في مَجيءِ الْجُمْلَةِ الاسْمِيةِ (الله يَشْكُرهَا) جَوَاباً لِـ(مَن) الشَّرطية ولَم يدخُلِ الفَاءُ عَلَيْهَا، وذَلِكَ لِضَرورةِ الشِّعرِ، وإلَّا فَلَا يَجُوزُ عَدَمُ دُخُولِ الفَاءِ عَلَيْهَا.

وَتَخْلُفُ الْفَاءَ إِذَا الْمُفَاجَأَهْ كَـإِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَهْ

ضَرُورَةٌ، (وَتَخْلُفُ الْفاءَ إذا الْمُفاجَأَهْ) فِي حُصُولِ ارْتِباطٍ بِها (كَإِنْ تَجُدْ إذاً لَنا مُكافَأَهْ)

﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الرُّوم: ٣٦].

أبو طالب

إلى ذلك، قلت في نسبة الشكر إلى الله، وتكرار تلك النسبةِ إشارة ما إلى الزيادة. فتأمل تفهم. وفي هذا البيت محسنات أخر ليس هاهنا موضع ذكرها.

(**قوله: بحصول الارتباط به**) وجه الارتباطِ دلالته على كونِه ظرفاً لما بعده ولغيره معاً، فلا يتصور إلا بتصور هذا الغير.

الناصية

(**قوله: ضرورة**)، ولولا الضَّرورة لقال: فالله يشكرها.

(**قوله: وتخلف الفاء... إلخ**) الفاء مفعول تخلف، وإذا فاعله، وإضافة إذا إلى المفاجأة من إضافة الدَّالِ إلى المدلول، أي: يَصِحُّ جعل (إذَا) الْمُفَاجأة مَكانَ الْفَاءِ، عَلَى الْجَوابِ الّذي لا يَصِحُّ جَعلُهُ شَرْطاً. وفي (الدشتي) أَنَّ إذا المفاجأة تدخل على الجزاءِ، الذي لا يصلح للشَّرطِ مثل الفاء، إلا أن إذا لا تدخل إلّا على الجملة الاسميّة كما من (**قوله: فِي حُصُولِ ارْتِبَاط بها**)؛ لأنّها أشبهت الفاء في كونها لا يُبتدأ بها، ولا تقع إلا بعد ما هو معقب بما بعدها، فقامت مقامها (إن كانت الأداة) الجازمة (إن)؛ لأنّها أم باب الجوازم الشَّرطية، أو كانت الأداة غير الجازمة إذا الشرطية؛ لأنها تشبه إن في كونها أم أب الشروط غير الجوازم. (والجواب) فيهما (جملة اسمية) موجبة (غير طلبية) لم يدخل عليها أداة نفي، ولم يدخل عليها إن بكسر الهمزةِ، وتشديد النُون، وعبارة الفارضي ولم يدخل عليها ناسخ، وهي أعمّ. (تصريح).

(**قوله: كَإِنْ تَجُدْ إذا... إلخ**)، ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الرُّوم: ٣٦]؛ لأنها مثلها في عدم الابتداء بها، فوجودها يحصل ما تحصل الفاء من بيان الارتباط، فأما نحو: إن عصى زيد فويل له، ونحو: إن قام زيد فما عمرو قائم، ونحو: إن قام زيد فإن عمراً قائم، فيتعين فيها الفاء، وقد أفهمَ كلامه: أن الرَّبط بإذا نفسها لا بالفاء مقدّرة قبلها، خلافاً لمن زعمه، وأنها ليست أصلاً في ذلك، بل واقعة موقع الفاء، وأنه لا يجوز الجمع بينهما في الجواب؛ لأنّها عوض عن الفاء خلافاً لمن منع ذلك. اهـ. (تصريح).

ويرد نحو: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧] إلا أن يجاب بما قاله الإسقاطي على ابن عقيل: إن محل المنع من الجمع إذا كانت إذا عوضاً عن الفاء في الرّبط، لا لمجرد التوكيد كما في الآية. (أشموني).

(**قوله**: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الرُّوم: ٣٦]. فجملة هم يقنطون جواب إن، والرابط إذا الفجائية، ونحو: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الرُّوم: ٢٥] فأنتم

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ

(وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزا إِنْ يَقْتَرِن) مَعْطُوفاً (بِالْفا أَوِ الْواوِ بِتَثْلِيثٍ) لَهُ (قَمِنٌ) ....

أبو طالب

....

الناصية

تخرجون إذا الشرطية مرتبطة بإذا الفجائية، وقد يجمع بين الفاء وإذا الفجائية؛ تأكيداً خلافاً لمن منع ذلك، قاله الله تعالى: ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الأنبياء: ٩٧]، قال الزمخشري: إذا هذه هي الفجائية، وقد تقع في المجازاة سادة مسد الفاء، فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتأكد، ولو قيل: إذا هي شاخصة، أو فهي شاخصة كان سديداً. اهـ. وإلى خلف إذا الفجائية للفاء أشار النَّاظم بقوله:

وتخلف الفاء إذا المفاجأة ....

(تصريح). (**قوله: والفعل**) مبتدأ، وقمن خبره، وجواب الشَّرط محذوف للضرورة؛ لأنّ شرط حذف الجواب اختياراً مضي الشَّرط لفظاً، أو معنى، ويصحّ جعل قمن خبر مبتدأ محذوف، والجملة جواب الشَّرط، وحذف الفاء للضَّرورة، وجملة الشَّرط وجوابه خبر المبتدأ كما تقدَّم بسطه أول الكتابِ عند قولِ المصنفِ: والأمر إن لم يك للنُّونِ محل فيه هو اسم. (صبان).

(**قوله: من بعد الجزا**) ولو جملة اسمية كما في التَّصريح، وهو واضح؛ لأنّها في محل جزم، ومثاله الآية الثانية والثالثة. (صبان).

(**قوله: بتثليث قمن**) قال في (شرح الشذور) جزمه قوي، ونصبه ضعيف، ورفعه جائز. سيوطي.

(**قوله: بتثليثِ قمن**) أي: حقيق، فالجزم بالعطفِ والرفع على الاستئنافِ، والنَّصب بأن مضمرة وجوباً، وهو قليل. قرأ عاصم وابن عامر: ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] بالرفع، وباقيهم بالجزم، وابن عباس بالنّصب. وقرئ بهنّ: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ﴾ [البقرة: ٢٧١] وقد روي بهنّ، نأخذ من قوله:

فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ رَبِيعُ النَّاسِ والبَلَدُ الحَرَامُ
وَنَأْخُذْ بَعْدَه بِذُنَابِ عَيْشٍ أَجَبِّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

وإنما جاز النَّصب بعد الجزاء؛ لأنّ مضمونه لم يتحقق وقوعه، فأشبهَ الواقعُ بعده الواقع بعد الاستفهامِ. أما إذا كان اقتران الفعل بعد الجزاءِ بثمّ، فإنّه يمتنع النَّصب، ويجوز الجزمُ والرَّفع، فإن توسط المضارع المقرون بالفاءِ، أو الواوِ بين جملة الشرط وجملة الجزاء، فالوجه جزمه، ويجوز النَّصب. وإلى ذلك الإشارة بقوله: (وجَزْمٌ ونَصْبٌ لِفِعْلِ... إلخ) كما سيأتي.

بِأَنْ يُرفَعَ عَلَى الاسْتِئنافِ، ويُجْزَمَ عَلى الْعَطْفِ، ويُنْصَبَ عَلَى إضْمارِ أَنْ، وقُرِئَ بِها ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، ....

أبو طالب

(قوله: **بأن يرفع. . . إلخ**) وجه الرفع على الاستئناف؛ كونه عطفاً على جملةٍ خبرية مقدرة بقرينة الشَّرط، وصيرورة مجموع المعطوفين جملة مستأنفة، فالتقدير في قولنا: إن تضربْ أضرب وأعطي أو فأعطي إن تضرب أضرب وأعطي أو فأعطي، وإن كانت متى فالتقدير: متى تضرب أضرب في زمان، وأعطي أو فأعطي، وإن كان الأداة لفظ «مَنْ» فالتَّقدير من يضرب أضرب يضرب أحد وأعطي أو فأعطي وقس عليه ما وأين ونحوه. ووجه الجزم ظاهر. ووجه النَّصب كون المؤول بالمصدرِ مبتدأ محذوف الخبر، والجملة عوضاً على الجزاءِ، فالتَّقدير في المثالِ إن تضربْ أضرب وإعطائي حاصل.

(قوله: ﴿يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] ما قبله ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

الناصية

(قوله: **بِأَنْ يُرْفَعَ عَلَى الاسْتِئْنَافِ**) صريحه أن الفاءَ يستأنف بها كالواو، وفي (المغني) أنه قيل بذلك، ورده، فليراجع، وحينئذ يكون مراده بالاستئناف عدم العطف على الجواب، فتكون للعطفِ على مجموعِ الشَّرطِ والجوابِ. (أشموني).

(قوله: **على الاستئناف**) معنى الاستئنافِ البناء على مبتدأ محذوفٍ، وذلك لا ينافي كون الواو عاطفة لجملة اسميةٍ على فعليةٍ، لكن صرّح في (المغني) بأن الواو الاستئنافية ليست عاطفة. (تصريح).

(قوله: **ويجزم على العطف**) على لفظ الجواب إن كان مضارعاً مجزوماً، وعلى محله إن كان ماضياً أو جملة (تصريح).

(قوله: **ويُنْصَبَ عَلَى إضْمَار أنْ**) وجوباً؛ لأن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه، فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام (وهو قليل، قرأ عاصم وابن عامر ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] بالرَّفع) على الاستئنافِ، (وباقيهم بالجزم) عطفاً على لفظِ يحاسبكم. (و) قرأ (ابن عباس) وأبو حيوة، والأعرج في غير السَّبعةِ (بالنَّصب) بأن مضمرة وجوباً بعد الفاءِ، (وقرئ بهن) أي: بالرفع والنصبِ والجزمِ (أيضاً في قوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦]). فالرفع على الاستئنافِ، وبه قرأ أبو عمرو وعاصم مع الباء، والباقون مع النّونِ، والجزم بالعطفِ على محل جملة فلا هادي له، وبه قرأ الكسائي وحمزة مع الياء، والنَّصبِ بأن مضمرة وجوباً بعد الواو، ولم أقف على من قرأ به، وإلى ذلك أشار النَّاظم بقوله:

والْفِعلُ مِنْ بَعدِ الجَزا إنْ يقْترنْ ... بِالفاءِ أو الواوِ بتَثليث قمنْ

(تصريح). (قوله: **وقرئ بِهَا**) أي: بالوجوهِ الثلاثةِ بفتحِ الباءِ وضمِّها وسكونها.

(قوله: **يُحَاسِبْكُمْ بِهِ الله. . . إلخ**) الآية هكذا: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم

وَجَـزْمٌ أَوْ نَـصْـبٌ لِـفِـعْـلٍ إِثْـرَ فَـا أَوْ وَاوٍ إِنْ بِـالْـجُـمْـلَـتَـيْـنِ اكْـتُـنِـفَـا

فَإِنِ اقْترن بِثُمَّ جازَ الأَوَّلانِ فَقَط.

(وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ) ....

أبو طالب

(**قوله: وجزم أو نصب**) وجه عدمِ جوازِ الرَّفع هاهنا يظهر ما ذكرنا في وجهِ الاستئنافِ.

الناصية

بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾ [البَقَرَة: ٢٨٤]. (**الشّاهد**) في (فَيَغْفِرُ) (وَيُعَذِّب) عطفاً بالفاء والواو على الجزاء (يحاسبكم) ولذا قُرِئَ (يغفر) و(يُعذِّب) بِثَلاثة أوْجه، بِالرَّفعِ على الاستئنافِ في الكلام، وكأنَّ (يَغْفِرُ وَ يُعَذِّب) جُملتَانِ مُستقلَّتانِ غَيرُ مُرتَبِطَتَيْنِ بِمَا قَبلهما، وبِالجَزْمِ عَطْفاً علَى (يُحَاسِبْكُم)، وبِالنَّصبِ بِتَقديرِ (أَنْ) النَّاصِبة قَبلهمَا. أيْ: فَأَنْ يَغْفِرَ، وأنْ يُعَذِّبَ، ولٰكنَّ القِرَاءَةَ الْمَشْهورَةَ في هَذِهِ الآية هي (الرَّفع). (شيرازي).

(**قوله: جَازَ الأَوَّلَان**) أي: الرفع والجزم فقط دون النَّصبِ. نَحو: (إنْ ضَرَبْتَ زَيْدَاً يُهِنْكَ أبوه، ثُمَّ يضرِبُكَ) بِضَمِّ (يضْرِبُكَ) وجزمه.

(**قوله: وَجَزمَ... إلخ**)، يعني: إذا كان الفعل الدَّاخل عليه الواو، أو الفاء مكتنفاً بالشرطِ، والجزاءِ بأن توسّط بينهما، فلذلك الفعل يقرأ بالنَّصبِ أو الجزمِ فقط دون الرَّفع.

وفي (التَّصريح): إذا توسّط المضارع المقرون بالفاءِ، أو بالواو بين الجملتين، جملة الشَّرطِ، وجملة الجوابِ (فالوجه للجزم) بالعطف على الشرطِ المجزوم لفظاً، أو محلاً، (ويجوز النَّصب) بأن مضمرة وجوباً بعد الفاءِ، أو الواو، وإليه أشار النَّاظم بقوله:

وجَـزمٌ أو نَـصْـبٌ لـفـعْـلٍ إثْـرَ فَـا أَو واو إنْ بـالـجُـمـلـتَـيـن اكـتـنـفـا .

وامتنع الرَّفع؛ إذ لا يصح الاستئناف قبل الجوابِ، قال سيبويه: سألت الخليل عن قولك: إن تأتي فتحدثني أو وتحدثني أحدثك بالنَّصبِ، فقال: هذا يجوز، والجزم الوجه، وجاء النَّصب مصرَّحاً به. كقوله:

ومَـنْ يَـقْـتَـرِبْ مِـنَّـا ويَـخْـضَـعَ نُـؤْوِهِ ولا يَـخْـشَ ظُـلـمـاً مَـا أَقـام ولا هَـضْـمـا

الرواية بنصب يخضعَ، ولا يصح الوزن إلا به، والهضم: بالضادِ المعجمة من قولهم: هضم أخاه: إذا لم ينصفه، ويوفه حقَّه، وقابل الظُّلم بالهضم مع أنه نوع منه اقتباساً من قوله تعالى: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]. والنَّصب في مسألة التوسط أمثل منه في مسألة التأخر؛ لأنَّ العطفَ فيها على فعل الشَّرطِ، وفعل الشرطِ غير واجبٍ، فكان قريباً من الاستفهامِ، والأمر، والنهي، ونحوها، قاله الشَّاطبي، ونقل عن الكوفيين أنهم أجروا ثم مجرى الفاء والواو فيقولون: إن

ثابِتٌ (لِفِعلٍ) واقِعٍ (إِثْرَ فا أَوْ واوٍ إِنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ) أَيْ جُملةُ الشَّرطِ، أَو جُملةُ الْجَزاءِ (اكْتُنِفا) بِأَنْ تَوَسَّطَهما، نَحو: «إِنْ تَأْتِنِي فَتُحَدِّثْني أُحَدِّثْكَ».

وَمَـنْ يَـقْـتَـرِبْ مِـنَّـا وَيَـخْـضَـعْ نُـؤْوِهِ [وَلا يَـخْـشَ ظُـلْـمـاً مـا أَقـامَ وَلا هَـضْـمـا]

أبو طالب

(**قوله: ومن يقترب منا... إلخ**) آخره: ولا يخشى ظلماً ما أقام ولا هضما نؤوه متكلّم معلوم من الإيواء، وهو بالفارسية: جادادن، والهاء مفعوله، وأصله نؤويه فحذفَ الياءَ؛ للجزمِ بالجزاءِ، والهضم: الظلم، أو المغلوبية، ومنه هضم الغذاء.

الناصية

تأتني، ثم تحدثَني أكرمك بنصب تحدثني، واحتجوا بقراءةٍ بعضهم ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكَهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٠] بنصب يدركه، وهي قراءة قتادة والجراح، وقد قُرئ بالرَّفع، وهي قراءة طلحة بن سليمان وإبراهيم النخعي، والجزم قراءة الجماعة، وهذه القراءات لم يثبت البصريون بها حكماً، ذروها.

(**قوله: وجزم ونصب**) في (الشذور) الجزم قوي، والنَّصب ضعيف، وفي (شرح الكافية) نحوه. اهـ. سيوطي. قال في (التَّصريح): والنَّصب في مسألة التوسط أمثل منه في مسألة التأخير؛ لأن العطف فيها على فعل الشرطِ، وفعل الشرطِ غير واجب، فكان قريباً من الاستفهام، والأمر والنهي، ونحوها. اهـ. وجزم مبتدأ، وقوله: أو نصب عطف عليه، وقوله لفعل خبر، وقال الشيخ خالد: تنازعه جزم، ونصب، والخبر هو جملة أن بالجملتين اكتنفا مع الجوابِ المحذوف، أو الخبر محذوف تقديره: جائز. اهـ. وتقدير الجوابِ المحذوف فهو جائز. (صبان).

(**قوله: ثابت لفعل... إلخ**). يَعني: إذَا كانَ فِعل وَاقِعاً بَينَ جُملَتَي الشَّرطِ والْجَزاءِ. وكَانَ ذَلِكَ الْفِعلُ مَعطوفاً عَلَى جُملةِ الشَّرطِ بِـ(فَاءٍ) أَوْ (وَاو). فَيَجِبُ إمَّا جَزْمُ ذَلِكَ الْفِعلِ أو نَصبُه. أمَّا جَزمُهُ فلعطفه عَلَى الشَّرطِ المَجزُوم، وأمَّا نَصبُهُ فَبِتَقدير (أنْ) قَبلَه. (شيرازي).

(**قوله: إثر فا**) في موضع الصِّفةِ لفعلٍ.

(**قوله: اكتنفا**) بألفِ الإطلاقِ، وبالبناء للمفعول على الصوابِ، كما قاله الشيخ خالد، أي: حوط بالجملتين، أي: توسط بينهما، خلافاً لظاهر شرح الشاطبي أنه مبني للفاعل.

(**قوله: نحو: «إنْ تَأْتِنِي فَتُحَدِّثْني أحَدِّثْكَ»**) (الشَّاهد) في (فَتُحَدِّثْنِي) فِعلٌ وَقَعَ بَينَ جُملَتَي الشَّرطِ والجَزاءِ، وهُمَا (تَأتِني ـ أُحَدِّثكَ)، وعُطِفَ بِالْفَاءِ، فَيَجوزُ نَصبُهُ وجَزمه. (شيرازي).

(**قوله: وَمَنْ يَقترب مِنَّا ويَخضَعَ نؤوِهِ**) تمامه:

.... وَلا يَـخْـشَ ظُـلْـمـاً مَـا أَقَـامَ ولا هَـضْـمَـا

هو من الطّويل. (**قوله**) ومن الواوِ بحسب ما قبلها، ومن: اسم شرط جازم يجزم فعلين، الأوّل: فعل الشرطِ، والثاني: جوابه وجزاؤه، مبتدأ مبني على السكونِ في محلِّ رفعٍ، ويقترب أي: يدنو

فَإنْ وَقَعَ بَعدَ ثُمَّ لَم يُنْصَب، وأَجازَه الكُوفِيُّونَ، ....

أبو طالب

....

الناصية

ويقرب، فعل مضارع مجزوم بمن فعل الشرطِ، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، يعود على من، والجملة في محلِّ رفع خبر المبتدأ، ومنا جار ومجرور متعلّق بيقترب، ويخضع أي: يتذلل، فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً، بعد واو المعيةِ، والفاعل يرجع إلى من، وإن المضمرةِ، وما دخلت عليه في تأويلِ مصدرٍ معطوف بالواوِ على مصدرٍ متصيّد من الفعل قبلها، أي: من يكن منه اقتراب وخضوع، وإنما نصب الفعل مع أنّه لم يتقدّم على الواوِ واحد مما يشترط تقدمه عليها من التّسعةِ السابقة؛ لشبه الشَّرط بالاستفهام في عدم التحققِ، ونؤوه بضم النونِ من آوى بالمدِّ، وبفتحها من أوى بالقصر، أي: تدخله تحت كنفنا فعل مضارع مجزوم بأن جواب الشرطِ، وعلامة جزمه حذف الياء نيابة عن السكونِ، والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن، والهاء مفعوله، وفلا الفاء للعطف، ولا ناهية، ويخشَ أي: يخف فعل مضارع مجزوم بلا النَّاهية وعلامة جزمه حذف الألف؛ نيابةً عن السكونِ، والفتحة قبلها دليل عليها، والفاعل يعود على من، وظلماً أي: تعدياً بالإضرار، والإيذاء مفعوله، وما مصدرية ظرفية أي: مدة إقامته، وأقام فعل ماض، وفاعله يرجع إلى من، ولا هضماً معطوف على ظلماً عطف مرادف؛ لأن الهضم هو الظلم، وروي بدله: ولا هضماً ولا ضيما، وهو بمعنى الظلم أيضاً.

(يعني): ومن يدنُ ويقرب منا، وينزل بساحتنا مع الذلِّ، والانكسارِ، والتواضعِ ندخله تحت كنفنا، ولا ينبغي له حينئذ أن يخاف من تعدي أحد عليه بالإضرار، والإيذاء مدّة إقامته عندنا.

(والشَّاهد) في قوله: ويخضع حيث نصبه؛ لتوسطه بين فعل الشَّرطِ والجواب، وهو جائز كالجزمِ، لكن في غير البيت نحو: إن يقم زيد ويخرج خالد أكرمك، وأما فيه فيتعين النَّصب للوزن، والجزم قوي، والنَّصب ضعيف، وأما الرفع فممتنع؛ لأنّه لا يجوز الاستئناف قبل الجواب: وبحث فيه بعضهم بأنه لا مانع من رفعِه على كونه خبراً لمبتدأ محذوفٍ، ويكون جملة معترضة بين فعلِ الشرطِ والجواب.

(قوله: وأجازَه الكُوفيُّونَ... إلخ) أي: ألحق الكوفيون ثم بالفاءِ والواوِ، فأجازوا النَّصب بعدها، واستدلوا بقراءة الحسنِ ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكَهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٠].

(الشَّاهد) في (يُدْرِكَهُ) وَقَعَ بَعدَ (ثُمَّ) وبينَ جُملَتَي الشَّرطِ وَالجَزاءِ، وهمَا (يخرُجْ، وَقَعَ) والْمفروضُ أنْ يكونَ مَجزوماً كمَا هو القراءةُ المَشهورَةُ، ولكنَّ قِرَاءَةَ الحَسَن بِالنَّصبِ. وزاد بعضهم

وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ

ومنه قِراءَةُ الْحَسَن: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكَهُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النِّسَاء: ١٠٠].

(وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جوابٍ قَدْ عُلِمْ) ....

أبو طالب

....

الناصية

أو، ولم يذكر زيادة ثم، و أو؛ إلا فيما بين الشَّرط والجزاء، دون ما بعد الجزاء، وعبارة السيوطي في (جمع الجوامع) يقتضي عدم الفرق، قال الدّماميني في شرح (المغني): وهو الظَّاهر. (صبان).

(**قوله: ثُمَّ يُدْرِكَهُ الْمَوْتُ**) فقرأ الحسن (يدركه) بفتحِ الكافِ.

(**قوله: وَالشَّرْطُ يُغْني... إلخ**) يعني: قد يحصل العلم بالجزاءِ من الشرطِ، فيجوز حذف الجزاءِ للعلم به. وفي (التَّصريح) يجوز حذف (ما علم من جوابٍ) شرطه ماض (نحو) ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ﴾ [الانعام: ٣٥]، (فإن استطعت أن تبتغي نفقاً (الآية) وتمامها في الأرضِ أو سلماً في السَّماء، فتأتيهم بآية، فإن استطعت شرط حذف جوابه لدلالةِ الكلامِ عليهِ، والتَّقدير: فافعل والشّرط الثاني وجوابه جواب الشّرط الأول، والمعنى: إن استطعت منفذاً تحت الأرض تنفذ منه فتطلع لهم بآية، أو سلماً تصعد به إلى السَّماء، فتنزل منها بآية فافعل، ويجوز حذفُ الشَّرط والجزاء معاً، وإبقاء الأداة كقول النَّمر بن تَوْلب:

فَإنَّ الْمَنِيَّةَ مَنْ يَخْشَهَا فَسَوفَ تُصَادِفُه أيْنَمَا

أي: أينما يذهب تصادفه، وقد اجتمع حذف جوابٍ وشرط في قوله ﷺ: «**فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها**»، فحذف من الأولِ الجواب، ومن الثاني الشَّرط، والتقدير: فإن جاء صاحبها فردها إليه، وإن لم يجئ فاستمتع بها. (ويجب حذف الجواب إن كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى)، ولا يصح جعله جواباً صناعة، إما لكونه جملة اسمية مجردة من الفاءِ (نحو: أنت ظالم إن فعلت) أي: فأنت ظالم؛ وإما لكونه جملة منفية بَلْمَ مقرونة بالفاءِ نحو قوله:

فلم أرقه إن ينجُ منها ....

وإما لكونه مضارعاً مرفوعاً لزوماً، نحو: أقوم إن قمت، والجواب في ذلك كله محذوف وجوباً بالدلالةِ المتقدّم عليه، وليس المتقدّم بجوابٍ عند جمهور البصريين؛ لأن أداة الشرطِ لها صدر الكلامِ، فلا يتقدَّم عليها الجوابُ، ولالتزام العرب حينئذ كون الفعل التالي للأداة ماضياً كما يلتزم ذلك حيث يحذف الجواب، ولأن المتقدّم لا يصلح كونه جواباً، أما الجملة الاسمية، فلعدم اقترانها بالفاء، وأما الفعلية المجزوم فعلها بلم المقترنة بالفاء؛ فلأنَّ الجواب المنفي بلم لا تدخل

فَحُذِفَ، نَحو: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ﴾ [الأنعام: ٣٥] أَيْ: فَافْعَل (وَالْعَكْسُ) ....

أبو طالب

....

الناصية

عليه الفاء، وأمّا رفع المضارع فإنّه ينافي جعله جواباً، وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أنه لا حذف، والمتقدِّم هو الجواب، وأجابوا عن الأولِ: بأنّ الفاء إنّما لم تدخل؛ لأنّها لا تناسب الصدر؛ ولأنّها خلف عن العملِ، ولا عمل مع التّقديمِ، وعن الثّاني بأنّ الفائدة قد تدخل على المنفي بلم، أجاز الزمخشري في ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧] الآية أن يكون التّقدير إن افتخر ثم بقتلهم فلم تقتلوهم، وعن الثالثِ بأن رفع المضارع؛ لضعفِ الحرفِ أن يعملَ مؤخراً، وجميع ذلك ضعيف، والذي يدل على أن المتقدِّم ليس جواباً، أنّ المتكلِّم أخبر جازماً، ثم بدا له التّعليق، فهو كالتّخصيص بعد التعميم، بخلاف من بَنَىٰ كلامه من أول الأمر على الشرط، فإنّ الجواب المعنوي سأخر في كلامه، فيكون جواباً في الصناعة والمعنى، وإلى حذفِ الجوابِ، وإبقاء الشّرطِ، وعكسه أشار النّاظم بقوله:

وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ   وَالعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِن المعنى فُهِمْ

(قوله: والشرط) أي: الماضي، ولو معنى فإن كان مضارعاً غير منفي بلم لم يغن عن الجوابِ إلا في الشعرِ كما سيأتي، وقوله: يغني عن جوابٍ، أي: يذكر دون الجوابِ سواءً أشعر بالجوابِ كما في ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا﴾ [الأنعام: ٣٥]... إلخ، أو لا كما في قولك: إنْ جاء في جواب أتكرم زيداً.

(قوله: وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ) أي: بقرينة، يعني: إذَا عُلِمَ مِن جُملةِ الشّرطِ ما هو جَوَابه، فيُحذف الْجَوَاب؛ لِعَدَمِ لزوم ذِكرِهِ.

(قوله: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣٥]). **(الشّاهد)** في (فَافْعَل) وهو جَوَاب لِـ(إن اسْتَطَعْتَ) حُذِفَ؛ لأنّه مَعْلُومٌ مِن سِيَاقِ الْكلام، وفي (الدّشتي) الشّاهد في جواب (إن استطعت) أنّه حذف للعلم به وهو (فافعل)، وأمّا (فتأتيهم) فإنه عطف على الشرط وليس بجزاء.

(قوله: أي فافعل) وهذا كثير. ويجب ذلك إنْ كان الدّال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى نحو: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، أو ما تأخر من جوابِ قسم سابق عليه كما سيأتي. هذا، وقد يغني عن جواب الشّرطِ خبر ذي خبر متقدّم على أداةِ الشّرطِ نحو: ﴿وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٧٠]، أو خبر مبتدأ مقدّرٍ بعد الشّرطِ كقوله:

بَنِي ثُعَلٍ مَنْ يَنْكَحِ العَنْزَ ظَالِمٌ ....

وهو الاسْتغناءُ بِالْجَوابِ عَنِ الشَّرْطِ (قَدْ يَأْتِي إِنِ الْمَعْنى فُهِمْ) نَحو:

فَطَلِّقْها فَلَسْتَ لَها بِكُفءٍ   وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسامُ

أبو طالب

(قوله: فطلقها. . . إلخ) قاله الأحوص في خطابِ رجل مسمًّى بمطر، وقد تقدَّم بيت من هذه القصيدة في المنادى، وهو قوله:

سَلام اللهِ يا مَطرٌ عَلَيها   وليسَ عليكَ يَا مطَرُ السَّلامُ

الناصية

قاله الشَّراح على التَّوضيح، وكأنَّه اعتبر في الثّاني كون الجوابِ يظلم مقدراً، وقد يقال: الجواب نفس فهو ظالم، فحذف بعض الجوابِ، كما مرَّ في الشرحِ، فليس من حذفِ الجوابِ لدليلٍ، فتأمل. وعبارة (المغني) حذف جملة جواب الشَّرطِ واجب إنْ تقدَّم عليه، أو اكتنفه ما يدلُّ على الجوابِ، فالأول نحو: هو ظالم إنْ فعل، والثاني نحو: هو إنْ فعل ظَالمٌ ﴿وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهۡتَدُونَ﴾ [البَقَرَة: ٧٠]. اهـ.

(قوله: وهو الاسْتِغناء بالْجَوَابِ عَن الشَّرطِ) أي: يجوز حذف ما علم من شرط إن كانت الأداة إن، حال كونها (مقرونةً بلا) النافية (كقوله) وهو الأحوص يخاطب مطراً، وكان مطر دميم الخلقة وتحته امرأة جميلة:

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بكفءٍ   وإلا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ

فحذف الشَّرطَ لدلالة قوله: فطلقها عليه، وأبقى جوابه، (أي: وإلا تطلقها يعل)، وقد يتخلف واحد من إن، والاقتران بلا، وقد يتخلّفان معاً، فالأول ما حكاه ابن الأنباري في الإنصاف عن العرب: من يسلِّمْ عليكَ فسلِّمْ عليه، ومنْ لا فلا تَعبأْ بِهِ، أي: ومن لا يسلِّم عليك فلا تعبأ به، قال الشَّاطبي: وهذا نصٌّ في الجوازِ. والثاني نحو: ﴿وَإِنِ ٱمۡرَأَةٌ خَافَتۡ مِنۢ بَعۡلِهَا﴾ [النِّسَاء: ١٢٨]، فحذف الشَّرط مع انتفاءِ اقترانِ إن بلا، والثالث: كقوله:

مَتَى تُؤْخَذُوا قَسْراً بظِنَّة عَامِرٍ   ولم يَنْجُ إلَّا في الصِّفَادِ يَزِيْدُ

أي: متى تثقفوا تؤخذوا، فحُذف الشَّرط مع انتفاء الأمرين، والقسر: القهر، والظّنة: بكسر المشالةِ: النهمة، والصفاد: بكسر المهملةِ: ما يوثق به الأسيرُ من قيد وغيره. (تصريح).

(قوله: إن المَعْنَى فهِمْ) أي: دلّ الدَّليل على المحذوفِ. **(قوله:**

فطَلِّقها فلَسْتَ لَها بكُفءٍ   وإلّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ

قاله محمد الأحوص بن عبد الله بن عاصم الأنصاري، يأمر مطراً السابق ذكره في قوله:

سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْها   وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ

وَقَدْ يُحذَفانِ مَعاً بَعدَ إنْ، نَحو:

أبو طالب

ويعل مجزوم بإلا؛ لأن أصله إن لا، فأصله يعلو بالواوِ، والمفرق: الرأس، والحسام: السَّيف، وقد مرَّ حكاية تلك القصيدة.

الناصية

بطلاق امرأته؛ لأنه كان قبيحَ الخلقةِ وامرأته جميلة.

(قوله: فطلِّقها) الفاء للعطف، وطلِّقْ: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء العائدة على امرأة، مطر: مفعوله، وفلست: الفاء للتَّعليلِ، وليس: فعل ماضٍ ناقص ترفع الاسمَ وتنصب الخبرَ، والتاء اسمها مبني على الفتحِ في محلّ رفع، ولها جار ومجرور ومتعلّق بكفءٍ، وبكفء: بضم الكاف، وسكون الفاء كقفل، أي: بمعادل ومساوٍ، والباء حرف جرٍّ زائدٍ، وكفء خبرها منصوبٌ، وعلامة نصبه فتحة مقدرةٌ على آخره منع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة حرف الجرِّ الزائدِ، وإلا أصله: وإن لا: الواو للعطف، وأن المدغمة نونها بعد قلبها إلا ما في لام لا النافية حرف شرطٍ جازم يجزم فعلين الأوّل فعل الشرطِ والثاني جوابه وجزاؤه، وفعل الشرط محذوف؛ لدلالة ما قبله عليه، وهو قوله: فطلِّقها، والتّقدير: وإن لا تطلقها، ويعلُ: مضارع مجزوم بأن جواب الشرطِ، وعلامة جزمه حذف الواو نيابةً عن السكونِ، والضمّة قبلها دليل عليها، ومَفرِقك بفتح الميم وكسر الراء مثل مسجدٍ، ويصحّ فتح الراء في الصّحاحِ مفعول به مقدّم ليعل، وهو وسطُ الرأسِ الذي يفرق فيه الشّعر، والحسام بضم الحاء المهملة، أي: السَّيف فاعله مؤخر، وإنما سمي السيف حساماً؛ أخذاً من مادةِ الحسمِ، وهو القطع لأنّه قاطع لغيره. (يعني): فطلّق يا مطر امرأتك؛ لأنّك غير معادل ومساوٍ ومماثل لها لقبحك وجمالها، وإن لا تطلّقها ضربتك بالسيف القاطع في وسط رأسك.

(والشّاهد) في قوله: وإلا، حيث حذف فعل الشرطِ، واستغنى عنه بالجواب؛ لوجود ما يدلّ عليه، وهو قليل.

(قوله: وقد يُحذَفَانِ) أي: الشّرطُ والجزاءُ.

(قوله: بعد أن) قال ابن هشام في (الحواشي): إنّه خاص بالضّرورة، إلا مع أن يقال: لا آتي الأمير؛ لأنّه جائر فتقول إنه وإن هنا، وقد بقي حذف الأداةِ وحدها، قال السيوطي: لا يجوز حذف أداة الشّرطِ وإن كانت إن في الأصح، كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم، وجوّز بعضهم حذف إنْ، فيرتفع الفعل وتدخل الفاء إشعاراً بذلك، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿تَحۡبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعۡدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقۡسِمَانِ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١٠٦] وقد وقع لشيخ الإسلام في شرح منهجه تقديره: لو الشّرطية فيحذفها من المتنِ، ويذكرها في الشّرحِ فلينظر هل له سند في ذلك؟ قال شيخنا، وقد يقال: كلامهم في الأدوات الجازمةِ، فلا ينافي حذف غير الجازمِ كلو (صبان).

وَاحْـذِفْ لَـدَى اجْـتِـمَـاعِ شَـرْطٍ وَقَـسَـمْ جَـوَابَ مَـا أَخَّـرْتَ فَـهْـوَ مُـلْـتَـزَمْ

قَـالَـتْ بَـنَـاتُ الْـعَـمِّ يَـا سَـلْـمَـى وَإِنْ كَـانَ فَـقِـيـراً مُـعْـدِمـاً قَـالَـتْ وَإِنْ

(وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ ....

أبو طالب

(قوله: قالت بنات العم... إلخ) ما قبله.

قـالـتْ سُـلَـيـمـى لـيـتَ لـي بَـعْـلاً بمنْ يغسلُ جلدي ويُنْسِيني الحزنْ

وحـاجـة مـا إنْ لـهـا عـنـدي ثـمـن مـيـسـورة قـضـاؤهـا مـنـه ومـن

سلمى، وسليمى: اسم امرأة واحدة والبعل: الزَّوج، وقوله: بمن بتشديدِ النَّونِ أي: مع منّه عليّ، وقوله: يغسل جلدي، أي: في حالِ الحياةِ من الأدناس، أو بعد الموتِ غسل الأموات، والأول: أظهر، وينسيني أي: يجعلني ناسياً للحزنِ والهم، وحاجة عطف على قوله: بعلاً، أي: ليست لي شهوة ما لها عندي ثمن، وإن زائدة، أي: لم أرَ لقضائها قيمة ميسورة، أي: مرجو قضاؤها منه، ومن أي ومني، فحذف إحدى النُّونين مع الياءِ، والوصفان للحاجة يدلان على أنّ المرادَ بها الشهوة. وبنات العم، أي: بنات عمي، وإن كان أي ذلك الزّوج المتمنّي فقيراً معدماً فاقد الغِنى والثروة، رضيت بكونه بعلاً قالت: وإن أي، وإن كان فقيراً معدماً رضيت بكونه بعلاً

الناصية

(قوله:

قـالَـتْ بَـنَـاتُ الـعَـمِّ يَـا سَـلْـمَـى وإنْ كَـانَ فـقـيـراً مُـعْـدمـاً قَـالـتْ وإنْ

(سَلْمَى) امرأة أرَادَت التَّزْوِيجَ مِن رَجُلٍ فَقِيرٍ (**المَعْنَى**): قَالَت بَنَاتُ عَمِّ (سَلْمَى) لَهَا: يَا سَلْمَى تَتَزَوَّجِينَ بِهَذَا الرَّجُلِ، وإنْ كَانَ فَقيراً مُعْدماً (أي: مَعدُومَ الْمَالِ) قَالَتْ سَلْمَى: نَعَم وإن كَانَ كَذَلك. (**الشَّاهد**) في حَذفِ الشَّرطِ والْجَزاءِ، وهُمَا (كَانَ ـ كَذَلِكَ) بَعدَ (إن) الشَّرطيةِ في آخِرِ الْبَيْتِ، وحُذِفَا؛ لِمَعْلُوميَّتِهِمَا مِن سِيَاقِ الْكلام.

وفي (الدشتي) الشّاهد في (وإن) الثانية حذف عنها فعل الشَّرطِ والجزاءِ والتَّقدير، وإن كان فقيراً معدماً تزوّجت منه، ومعنى البيت: قالت بنات عمّها: يا سلمى هل تتزوَّجين منه، وإن كان فقيراً لا مال له؟ فأجابت: نعم أرضى به وإن كان فقيراً لا مال له.

(**قوله: وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْط... إلخ**). الشَّرط لَهُ جوابٌ، والقَسَمُ أيضاً له جَوَاب، فإذَا اجْتَمَعَ شَرطٌ وقَسَمٌ في كلام لا يَأتي جَوَابَانِ لَهُما، وإنَّما يُؤتَى بجَوَابِ الأوّلِ منهما ويُحذَف جَوابُ الثَّاني، فإن كَانَ الشَّرطُ قبلَ الْقَسَم حُذِفَ جَوَابُ الْقَسَم. وإنْ كَانَ الْقَسَم قَبلَ الشَّرطِ حُذِفَ جَوَابُ الشَّرطِ، ويَكتفي بِجَوَابِ أحَدِهِمَا عَنِ الآخَرِ لِلْعِلْمِ بجَوَابِ الآخَر.

وَقَسَمْ جَواب ما أَخَّرْتَ) مِنهما، وَائْتِ بِجَوابِ ما قَدَّمْتَ ....

أبو طالب

لي، وما قبل الروي في الثلاثة الأول مفتوحة، وفي الثلاثة الأخيرة مكسورة، فيجب اتّباع أحدهما للآخر.

الناصية

(قوله: وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ) غير امتناعي، أي: غير دالٍّ على امتناعِ لامتناعٍ كلو، أو على امتناعٍ لوجود كلولا، فإنه يتعيَّن ذكر جوابهما تقدّماً أو تأخراً، والقرينة على هذا الاستثناءِ ذكر هذا الحكم قبل لو ولولا، فيشعر بأنَّ مرادَه بالشَّرطِ الشرط غير الامتناعي، وسيشير الشَّارح إلى ذلك، وشمل الشَّرط غير الامتناعي، الشَّرط غير الجازم كإذا، وإن لم يذكره المصنف هنا بخصوصه. (صبان).

(قوله: وقسم) ولو مقدَّراً، ومثله الحفيد بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١] دال: فالقسم مقدر قبل إن، وقول بعضهم: لو كان مقدراً، وجبت اللام الموطئة تنبيهاً عليه مردود، بأن دخولها آكد لا واجب، وقول بعضهم: إن الجواب للشرطِ على تقديرِ الفاء مردودٌ بأنه مختص بالشِّعر. (صبان).

(قوله: جَوَاب مَا أَخَّرْت) أي: منهما استغناء بجوابِ المتقدِّم، يعني: إذَا اجتمعَ في كلامٍ شرطٍ وقسم، فلا تأت لكلّ منهما بجوابٍ، بل احذف جواب المتأخّر منهما، وائْتِ بجواب المتقدّم، فإن كان المتأخِّر الشرط، فاذكر جواب القسم فقط، وإن كان المتأخّر القسم فائت بجواب الشّرط. (دشتي).

(قوله: جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ) أي: ما تأخر من جوابِ قسم سابق عليه، أي: على الشَّرطِ (نحو: ﴿لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ﴾ [الإسراء: ٨٨]) وتمامها: ﴿عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء: ٨٨])، فجملة لا يأتون جواب قسم سابقٍ على الشَّرطِ، وهو أن يدلَّ على تقدمه تقدّم اللام في لئن؛ لأنّها موطئة لقسم قبلها، وجواب الشَّرط محذوف وجوباً استغناء عنه بجوابِ القسمِ، كما يجب إغناء جواب الشَّرطِ عن جوابِ قسمٍ تأخر عنه، نحو: إن تقم والله أقم، فحذف جواب القسم استغناء عنه، بجواب الشرطِ، وهو أقم، والحاصل أنه متى اجتمع شرط، وقسم استغني بجوابِ المتقدِّمِ منهما عن جوابِ المتأخِّرِ لشدّة الاعتناء بالمتقدِّم، وإلى ذلك الإشارةِ بقول النَّظم:

واحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرطٍ وقَسَم جَوابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزم

هذا إذا لم يتقدَّم عليهما ذو خبر. (وإذا تقدَّمهما ذو خبر، جاز جعل الجوابِ للشرطِ مع تأخره، ولم يجب خلافاً لابن مالك) في (التَّسهيل) و(الكافية)، وخالف ذلك في النَّظم فقالَ:

وإنْ تَوَالَيا وقيل ذو خبر فَالشَّرطُ رجح مُطْلَقاً بِلا حَذَر

(تصريح).

(فَهْوَ مُلْتَزَم) نحو: «وَاللهِ إنْ أَتَيْتَنِي لأُكْرِمَنَّكَ» و«إنْ تَأْتِنِي وَاللهِ أُكْرِمْكَ» ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: فَهْوَ**) أي: حذف جواب المتأخر.

(**قوله: مُلْتَزَم**) أي: لازم وواجب لا جائز. هذا وفي (الأشموني) فجواب القسم يكون مؤكداً باللامِ، أو إن أو منفياً، وجواب الشَّرطِ مقرونٌ بالفاءِ أو مجزوم: فمثال تقدُّم الشرط إن قام زيد والله أكرمه، وإن يقم والله فلن أقوم.

ومثال تقدُّم القسم والله إن قام زيد لأقومنَّ، والله إن لم يقم زيد إن عمراً ليقوم، أو يقوم. والله إن لم يقم زيد ما يقوم عمرو، وأما الشَّرط الامتناعي نحو لو ولولا، فإنه يتعيَّن الاستغناء بجوابه تقدم القسمِ أو تأخر كقوله:

فـأُقـسِـمُ لَـوْ أنْـدَىٰ الـنَّـدِيُّ سَـوَادَهُ ... لَـمَـا مَـسَـحَـتْ تِـلْـكَ الـمُـسَـالاتِ عـامـرُ

وكقوله:

والـلَّـهِ لَـوْلا الـلَّـهُ مَـا اهْـتَـدَيْـنَـا ... .

نصّ على ذلك في (الكافية) و(التَّسهيل) وهو الصَّحيح، وذهب ابن عصفورٍ إلى أنَّ الجواب في ذلك للقسم؛ لتقدمه، ولزوم كونه ماضياً؛ لأنّه مُغْنٍ عن جوابِ لو ولولا، وجوابهما لا يكون إلا ماضياً. وقوله في باب القسم في (التَّسهيل): وتصدر - يعني: جملة الجواب في الشَّرط الامتناعي - بلو أو لولا، يقتضي أن لو ولولا وما دخلتا عليه جواب القسمِ. وكلامه في الفصلِ الأول من بابِ عواملِ الجزمِ يقتضي أنّ جواب القسمِ محذوف استغناء بجواب لو ولولا. هذا والعذر له في عدمِ التّنبيه هنا على لو، ولولا؛ أن البابَ موضوع للشَّرط غير الامتناعي، والمغاربة لا يسمون لولا شرطاً، ولا لو إلا إذا كانت بمعنى إن، وهذا الذي ذكره إذا لم يتقدَّم على الشرطِ غير الامتناعي، والقسم ذو خبر، فإنْ تقدَّم جعل الجواب للشرطِ مطلقاً، وحذف جواب القسم تقدَّم أو تأخر، كما أشار إلى ذلك بقوله: (وَإنْ تَوَالَيَا. . . إلخ) (أشموني).

(**قوله: (وَاللهِ إنْ أتَيْتَنِي لأُكْرِمَنَّكَ)** جواب للقسمِ بدليل وجود اللام، والمحذوف جواب الشرط؛ لأنّه المتأخّر.

(**قوله: و«إنْ تَأْتِنِي وَاللهِ أُكْرِمْكَ»**) جَوَاب لِـ(إن) الشَّرطيةِ، وحُذفَ جوابُ (وَاللهِ). وفي (الدشتي) هنا المحذوف جواب القسم لتأخره، و(أكرمك) جواب للشَّرطِ بدليل عدم دخول لام القسم عليه.

وَإِنْ تَـوَالَـيَـا وَقَـبْـلَ ذُو خَـبَـرْ فَـالـشَّـرْطَ رَجِّـحْ مُـطْـلَـقـاً بِـلَا حَـذَرْ

(وَإِنْ تَوالَيا) أَيِ الشَّرْطُ والْقَسَمُ ....

أبو طالب

....

الناصية

(**قوله: وَإِنْ تَوَالَيَا... إلخ**) أي: إن اجتمع الشرط والقسم، وكان قبلهما مبتدأ فائتِ بالجواب للشرطِ لا للقسم، سواء تقدَّم أو تأخَّر. وذلك نحو: زيد إن يقم والله يكرمك، وزيد والله إن يقم يكرمك، وإن زيداً إن يقم والله يكرمك، وإن زيداً والله إن يقم يكرمك، وإنّما جعل الجواب للشَّرط مع تقدُّم ذي خبر؛ لأنَّ سقوطه مخلّ بمعنى الجملة التي هو منها، بخلافِ القسمِ فإنه مسوق لمجرد التوكيد. والمرادُ بذي الخبر ما يطلب خبراً من مبتدأ أو اسم كان ونحوه. وأفهم قوله رجح أنه يجوز الاستغناء بجوابِ القسم، فتقول: زيد والله إن قام أو إن لم يقم لأكرمنه، وهو ما ذكره ابن عصفور وغيره، لكن نصّ في (الكافية) و(التّسهيل) على أن ذلك على سبيلِ التَّحتم، وليس في كلام جواب ما يدلُّ على التحتم.

هذا لم ينبه هنا على اجتماع الشَّرطين، فنذكره مختصراً: إذا توالى شرطان دون عطفٍ فالجواب لأولهما، والثاني: مقيد للأول كتقييده بحالٍ واقعةٍ موقعه، ومنع الجمهور ذلك، وتأولوا ما ورد على جعلِ اللامِ زائدة، أي: في لئن، وليست جوابَ قسم مقدرٍ.

(**قوله: أي: الشَّرْط والْقَسَمُ**) نحو: زيد والله إن يقم أقم، وجاز جعل الجوابِ للقسمِ لتقدُّمه نحو: زيد والله إن يقم لأقومنّ، والأرجحُ مراعاة الشَّرط تقدّم أو تأخَّر، كما ذكره ابن عصفور وغيره، وجرى عليه النَّاظم في الخلاصةِ، وإنَّما رجح جعل الجوابَ للشرطِ مع تقدّم ذي خبرٍ؛ لأن سقوطَ الشَّرطِ يخلُّ بمعنى الجملة التي هو منها بخلافِ القسمِ، فإنَّه مسوق لمجرد التوكيد، والمرادُ بذي خبر ما يطلب خبراً من مبتدأ أو اسم كان ونحوه، (ولا يجوز) جعل الجوابِ للشرطِ مع تأخره عن القسم. (إن لم يتقدمهما) ذو خبر، فلا يجوز: والله إن قام زيد أقم (خلافاً له) أي: لابن مالك في قولِ النَّاظم:

وَرُبَّـمَـا رَجَّـحَ بَـعْـدَ قَـسَـم شَـرْطٌ بِـلا ذِي خَـبَـرٍ مُـقَـدَّم

(و) خلافاً (للفرَّاء) في إجازته ذلك (و)، أما ما استدلا به، وهو (**قوله**:

لَـئِـنْ كـانَ مـا حُـدِّثْـتُـهُ الـيَـوْمَ صَـادقـاً أَصُـمْ فـي نَـهـارِ الـقَـيْـظِ لـلـشَّـمـس باديا)

وأَرْكَـبْ حِـمـاراً بَـيْـنَ سَـرْجٍ وفَـرْوَةٍ وأُعْـرِ مِـنَ الـخـاتـامِ صُـغْـرَى شِـمَـالـيـا

فهو عند البصريين (ضرورة، أو اللام) من لئن (زائدة) لا موطئة للقسمِ، وهذان البيتان قالتهما امرأة عقيلية، الأول بأن الفاء إنما لم تدخل؛ لأنها لا تناسب الصدر، ولأنها خلف عن العملِ، ولا

(وَقَبْلَ) أَيْ: قَبلَهما (ذُو خَبَرْ) أَيْ مُبتَدأٌ (فَالشَّرْطَ رَجِّحْ) بِأَنْ تَأْتِي بِجَوابِهِ (مُطْلَقاً بِلا حَذَرْ) أَيْ سَواءٌ تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ، نَحو: «زَيدٌ إنْ تَقُمْ وَاللهِ يَقُمْ» و«زَيدٌ وَاللهِ إن تَقُمْ يَقُمْ» ....

أبو طالب

....

الناصية

عمل مع التَّقديم، وعن الثاني (فلا يجوز: أنت ظالم إن تفعل، ولا والله إن تقم لأقومن)؛ لكون الشَّرطِ مضارعاً غير منفي بلم عند البصريين والفراء، وأجازه بقية الكوفيين قياساً، واحترز بقوله في غير الضَّرورةِ عما جاء في الشِّعر كقوله:

لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيكُمْ بِيوتُكم ... لَيَعْلَمُ رَبِّي أَنَّ بَيتِيَ وَاسِعُ

فحذف الجواب مع أن الشَّرط مضارع غير منفي بلم. وإذا دخل شرط على شرطٍ، فتارة يكون بعطفٍ وتارةً يكون بغيره، فإن كان بعطفٍ فأطلق ابن مالك أن الجوابَ لا ولهما لسبقه، وفصل غيره فقال: إن كان العطفُ بالواو، فالجواب لهما؛ لأن الواو للجمع نحو: إن تأتي وإن تحسن إلي أحسن إليك، وإن كان العطف بأو فالجوابُ لأحدهما؛ لأن أو لأحد الشيئين نحو: إن جاء زيدٌ أَوْ إنْ جاءت هند فأكرمه أو فأكرمها، وإن كان العطفُ بالفاءِ فالجوابُ للثاني، والثاني وجوابه جوابُ الأولِ، وإن كان بغيرِ عطفٍ، فالجواب لأولهما والشَّرطِ الثاني مقيد للأول كتقييده بحال واقعةٍ موقعه كقوله:

إنْ تَسْتَغِيثُوا بنا إن تُذْعَرُوا تَجِدوا ... مِنَّا مَعَاقِدَ عِزٍّ زَانَهَا كَرَمُ

فتجدوا جواب إن تستغيثوا، وإن تذعروا بالبناء للمفعول مقيد للأولِ على معنى: إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا، وإذا دخلَ الاستفهامُ على الشَّرطِ، فعن يونس أنَّ الجوابَ للاستفهامِ؛ لتقدمه لا للشرطِ، قياساً على مسألة تقدّم القسمِ على الشَّرطِ، نحو: أإن قام زيد تقوم. (تصريح).

(**قوله: وقبل ذو خبر**) قبل خبرٍ مقدَّم، وذو مبتدأ مؤخّر، والجملة حال أو معترضة كما في الشيخ خالد، وفي جعل قبل خبراً منافاة لما سلف عن بعضِهم من منعِ جعلِ الظرف المبني على الضّمّ كقبل وبعد خبراً، وتأييداً لما اخترناه من جوازِ ذلك. (صبان).

(**قوله: نَحو: «زَيد إنْ تَقُمْ وَاللهِ يَقُمْ»... إلخ**) ففي كلا المثالين أتى بالجوابِ للشرطِ لا للقسمِ؛ لوجود المبتدأ قبلهما، والشرط في الأول متقدّم، وفي الثاني متأخّر، والدّليل على أن (يقم) في المثالين جوابٌ للشرطِ جزمه، وعدم دخول لام القسم عليه.

وفي (الشيرازي) (**الشّاهد**) في (يَقُمْ) اعتُبِرَ جَواباً للشَّرطِ في الْمِثَالَينِ، مَعَ أَنَّ الْقَسَمَ قُدِّمَ فِي المِثالِ الثَّاني؛ وذَلِكَ لِمَجيءِ المُبتدإِ (زيد) قَبلَ الشَّرطِ والقَسَمِ، ودليل أنّه جواب لِلشرطِ جزمه؛ إذ لَوْ كَانَ جَوَاباً لِلْقَسَم لَرُفِعَ، وَقَالَ (يَقُوم). (**الإعراب**) ويكون جُمْلَتَا الْقَسَمِ والشَّرطِ بِمَجموعهما خَبَراً لِلْمُبتدأ. (شيرازي).

وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمْ شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

(وَرُبَّما رُجِّحَ بَعْدَ قَسَم شَرْطٌ) فَأُتِي بِجَوابِهِ (بِلا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّم) نَحو:

لَئِنْ كانَ ما حُدِّثْتُهُ الْيَوْمَ صادِقاً أَصُمْ فِي نَهارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بادِيا

أبو طالب

(قوله: لئن كنت ما حدثته... إلخ) ما بعده:

وأَرْكَبْ حِماراً بَيْنَ سَرْجٍ وفَروةٍ وأُعْرِ مِن الخاتامِ صُغْرى شِماليا

الناصية

(قوله: وربما رجِّح... إلخ) هذا مُقيد لقوله السّابق، فهو ملتزم، فالمعنى: ملتزم غالباً، ويحتمل أن يكون ذكره حكايةً لمذهبِ الغير، فيبقى قوله ملتزم على إطلاقهِ (سم). (صبان).

(قوله: وَرُبَّمَا رُجِّح... إلخ) أي: وقد جاء قليلاً ترجيح الشَّرطِ على القسمِ عندَ اجتماعهما، وتقدُّم القسم، وإن لم يتقدَّم ذو خبر، هذا مذهب الفرَّاء كما في حواشي البيضاوي، ومنعه الجمهور، وحملوا البيت على الضَّرورة.

هذا وإن تواليا بعطف فالجوابُ لهما معاً، كذا قاله المصنف في (شرح الكافية)، ومثل له بقوله تعالى: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾ [محمّد: ٣٦].

وقال غيره: إن توالى الشَّرطانِ بعطف الواو فالجواب لهما، نحو: إن تأتني، وإن تحسن إليَّ أحسن إليك، أو بأو فالجواب لأحدهما نحو: إن جاء زيد، أو إن جاءت هند فأكرمه أو فأكرمها، أو بالفاءِ فنصوا على أن الجوابَ للثاني، والثاني وجوابه جوابُ الأولِ، وعلى هذا فإطلاق المصنفِ محمولٌ على العطفِ بالواوِ.

(قوله: فَأتِيَ بِجَوَابِهِ... إلخ) يعني: قد يؤتى بجوابِ الشَّرطِ مع تأخره عن القسمِ، ويحذف جوابُ القسمِ مع تقدّمه من دون ذكر مبتدأ قبلهما، على خلافِ ما تقرَّر آنفاً. (دشتي).

(قوله:

لَئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتُهُ الْيَوْمَ صَادِقاً أَصُمْ في نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيا)

بعده:

وَأَرْكَبْ حِمَاراً بَيْنَ سَرْجٍ وَفَرْوَةٍ وَأُعْرِ مِنَ الْخَاتَامِ صُغْرَى شِمَالِيا

قالتهما امرأة فصيحة من عقيلٍ، من الطَّويل، اللام فيه اللام الموطئة للقسم عند الكوفية، وزائدة عند البصريةِ، وإن للشرط، وأصم جوابه. وفيه الشَّاهد حيث اكتفى به عن جوابِ القسمِ المقدَّرِ، والقيظ: شدَّة الحرّ، وبادياً حال من الضَّمير الذي في أصم: من بدا إذا ظهر. ويروى ضاحياً أي: بارزاً للشَّمس. وأركبْ بالجزم عطفاً على أصم. وكذلك: وأعر. والخاتام: لغة في الخاتم.

. . . .

أبو طالب

قالتهما امرأة فصيحة، وحدثت مجهول متكلّم، والقيظ: شدةُ الحرِّ، وبادياً أي: ظاهراً حالٌ من النَّهارِ، وجملة أركب حال مترادفة، أو متداخلة، أو حال من فاعل أصم، والفروة: الطيلسان، يعني أركب حماراً في حر النَّهار، وأمد الفرو على رأسي، وأُعر بضمِّ الهمزةِ من الإعراءِ من الخاتام، أي: الخاتم صغرى شماليا، أي: الأصبع الصُّغرى من يدي اليسرى، والحاصل: أنه إن كان حديثك اليوم صادقاً لأخرج في هذه الهيئة العجيبة التي لم يخرج فيها أحد قط.

الناصية

وصغرى مفعول أعر مضاف إلى (شماليا)، وأصله: شمالي، فحركت الياء بالفتحة، وأشبعت بالألف للوزنِ.

(**المَعْنَى**): إنْ كانَ الْخَبَرُ الّذي حَدَّثُوه لي صَادِقاً أَصُمْ في نَهارِ (الْقَيْظِ) حَرَارَة الصَّيفِ، وأجْلِس في الشَّمس.

(**الشَّاهد**) في (أصُم) وَقَعَ جَوَاباً لِلشَّرطِ مَعَ أنَّ الْقَسَم (وهو لامُ لَئِنْ؛ لأنَّها تُسَمَّى بِاللام الْمُوَطِّئة لِلْقَسَم) مُقَدَّمٌ، ولَيسَ مُبتدأ قبلهما، ودَليلُ أنَّهُ جَوابٌ للشَّرطِ جَزمُهُ؛ إذ لَوْ كَانَ جَوَاباً لِلْقَسَمِ قيل (أصُوم) بِالرَّفْعِ؛ لأنَّ جَوَابَ الْقَسَم لا يُجْزم.

وفي (الدشتي) أَصُمْ جواب للشَّرطِ (إن كان)، وجواب القسم مع تقدّمه محذوف، وليس قبلهما مبتدأ، والقسم هنا اللام؛ لكونها موطّئةً للقسم، ودليلاً على قسمٍ مقدّرٍ. ومعنى البيت إن كان ما نقل لي اليوم صادقاً صمت في نهارِ الصيفِ تحت الشَّمسِ طول النهار.

فهرس الموضوعات